

# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

تدعى عام ١٩٤٦ - رضى عام ١٩٨٥

تحت اشراف

الاستاذ دكتور الفكيانى  
لما هو الامم مكارمة الفخذ

الدكتور فسيم عطية  
لما هو الامم مكارمة الفخذ

المجلد التاسع عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦



إصدار الدار العربية للدراسات ومكتبة الفكيانى العامة

القاهرة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - مصر ٥٤٣ - ٢٩٣٦٦٢



# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكاهاني - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي - القاهرة**





# الموسوعة الإدارية الحديثة

## مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ۱۹۴۹ - وحتى عام ۱۹۸۵

## محنت اشراف

الأستاذ حسن الفكهاني  
الحامض أمان محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية  
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء التاسع عشر

الطبعة الأولى  
١٩٨٦ - ١٩٨٧

**إمداد، الدار العربية للموسوعات**

القاهرة - ١٤٢١ هـ - ١٤٢٢ هـ - ١٤٢٣ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

الدار العربية للموسوعات بالفاهة  
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن  
مضى العديد من الموسوعات القانونية  
والإعلامية على مستوى الدول العربية .  
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون  
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد  
الموسوعة الإدارية الحديثة  
مشاركة مبادئ المحكمة الإدارية العليا  
منذ عام ١٩٥٥  
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦  
وذلك حتى عام ١٩٨٥  
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول  
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفکر الحافي



## محتويات

### ( الجزء التاسع عشر )

---

- عمد ومشايع
- علاوة
- عرف ادارى
- طاف الحيوان
- غرفة تجارية
- غرفة سياحية
- فنى وتجليس
- عمل تجارى
- فائدة قانونية
- فندقة وسياحة
- قانون
- قرار ادارى
- قرصى علم
- قسمة
- قسم قضايا الاوقاف
- قضاء شرعى
- قطاع علم





## منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأي مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبنا هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارسنتها ترتيباً أبجدياً طبقاً للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبنا المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة الجمعية وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بدىء — قدر الامكان — برصم المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنباً الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام أو الفتاوى . وكان طبيعياً أيضاً من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في إطار الموضوع الواحد ، أن توضع الاحكام والفتاوى جنباً الى جنب مادام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمي بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الالمام بما أدلى في شأنها من حلول في أحكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتعارض عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قرره الجمعية العمومية في ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تتطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تيسر على الباحث الرجوع اليها فى الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى أب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد أضى متعزراً للتوصل اليها لتقدم المهد بها ونفاذ طبعاتها . كما ان الحديث من الاحكام والفتاوى لم يقسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويمين على التفتنى فى الجهد من اجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلاً فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وان تندر الاشارة الى رقم الملف بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلاً من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيئتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم المصادر وتاريخه .

### ومثال ذلك :

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٢ )

ويضئ ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

### مثال ثان :

(.ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ )

ويقصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

### مثال آخر ثالث :

( فتوى ١٢٨ في ١٩/٧/١٩٧٨ )

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد المأما بالموضوع الذي يبحثه .

وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق في نهاية الموضوع . وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاماً متسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذي يجدر أن

يتبعه في استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة بيعة تفصيلية بالاحاطات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات ملاءمة إلا أنه يجب أن تشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التي تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولي التوفيق

حسن الفكهني - نعيم عطية

## **عمد ومشايع**

---

**الفصل الأول : الشروط الواجب توافرها لترشيح العمدة  
أو الشيخ •**

**الفصل الثاني : الشروط الواجب توافرها في الناخب •**

**الفصل الثالث : كشوف المرشحين •**

**الفصل الرابع : الانتخاب والتصين •**

**الفصل الخامس : التأديب والفصل •**



## الفصل الاول

### الشروط الواجب توافرها لترشيح المدة أو الشيخ

#### قاعدة رقم ( ١ )

##### المبدأ :

شرط حسن السمعة - استئناد جهة الادارة الى التحريات الصادرة من أجهزة الدولة المختصة - اختلاف هذه الاجهزة في بعض الامور وترجيح الجهة الادارية لبعضها على البعض الآخر - يدخل في اطلاقات الادارة مادام ان قرارها لا يشوبه تصف أو انحراف .

##### ملفص الحكم :

ان جهة الادارة قد استبعدت اسم المدعى من كشف الجائز ترشيحهم لمنصب المعدية لعدم توافر شرط حسن السمعة وهو من الشروط الواجب توافرها قانونا فيمن يعين عمدة واستندت في ذلك الى التحريات الصادرة من اجهزة الدولة المختصة بإجراءاتها وان كانت هذه الاجهزة قد اختلفت في بعض الأمور فان الجهة الادارية قد رجعت بعضها على البعض الآخر هذا من حقا اذ ان تقدير توافر شرط حسن السمعة ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، من اطلاقات جهة الادارة بحيث تترخص في تقديره وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة مادام ان تقديرها لا يشوبه تصف أو انحراف ولم يقيم دليل من الاوراق على شيء من ذلك .

## قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

نص القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٤٧ على أن الأعضاء المنتخبين  
بلجنة الشكايات يختارون بالدور — اغفال هذا الاجراء لا يوجب  
بطلانا .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص بالعمد والمشايخ ،  
هذا نص في المادة ١٢ منه على أن الأعضاء المنتخبين بلجنة الشكايات  
يختارون بالدور . الا أن اغفال هذا الاجراء لا يترتب عليه البطلان ،  
لأن القانون لم ينص على بطلان التشكيل أن لم يكن الحضور بالدور ،  
كما أن هذا ليس في ذاته اجراء جوهريا أو ضمانة أساسية ، بل  
لا يعدو الأمر فيه أن يكون من قبيل توزيع العمل بين هؤلاء الأعضاء .  
( طعن رقم ٧٣٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٢٩ )

## قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

كشف الجائر ترشيحهم للشياخة — شموله للمطعون على تعيينه  
رغم فقدانه شرط النصب المالي — لا ينزل الكشف منزلة القرار  
المعنوم مادام أن المطعون عليه لم يكن فاقد النصب اطلاتا وإنما كان  
قد قام خلاف حول تقدير ما يملكه .

ملخص الحكم :

لا صحة فيما ذهب اليه الطاعن في صحيفة طعنه — من أن كشف  
ترشيحهم الذي حرره المركز كان مميبا بعيب جسيم ، هو فقدان شرط  
النصب المالي المطعون على تعيينه — لا صحة في ذلك لأن المطعون على



تعيينه لم يكن معدوم النصاب اطلاقا بمعنى أنه كان لا يملك أطيافا بالبلدة بل الثابت أنه يمتلك بها أرضا زراعية وفقط قام الخلاف حول تقدير ما يملكه فيها يتعلق بتحديد النصاب الملقى المطلوب للترشيح لوظيفة الشيخة فقد قامت جهة الادارة ابتداء بدراج اسمه في كشف الجائر ترشيحهم مما قد يستشف معه اطمئنانها الى امتلاكه للقدر الذي قيد به . ويؤكد هذا المعنى تقديم الشكوى الأولى ضده ثم قيام الادارة بتحقيقها والانتفاء منها الى ثبوت عدم صحتها — الأمر الذي رأت الوزارة معه اصدار قرارها باعتماد تعيينه في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ — وأن تقديم الشكوى من المدعى بعد هذا التعمين والانتفاء من بحثها الى أن المطعون في تعيينه يملك أقل من المقدار المقيد به أمر لا يمكن أن ينزله الكشف منزلة القرار المعدوم .

( طعن رقم ١١٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٥ )

#### قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

عمدة — تعيين — شروط الصيالة لأرض زراعية . يشترط أن تكون الأرض الزراعية التي يحوزها المرشح لوظيفة العمدة مستغلة بالزراعة فعلا ، هذا الشرط يعتبر منتفيا اذا ما كتبت الأرض التي يمتلكها المرشح مؤجرة لديرية التربية والتعليم لاستعمالها لمطبخ المدرسة .

ملخص الحكم :

ان المشرع قصد أن تكون الأرض التي يحوزها المرشح لوظيفة العمدة مستغلة بالزراعة فعلا . . ولما كان الثابت ان السبعة عشر قيراطا التي يمتلك المطعون على ترشيحه جزءا منها ، غير مستغلة بالزراعة بل انها مؤجرة لديرية التربية والتعليم لاستعمالها لمطبخ بالمدرسة الاعدادية بالقرية ومن ثم فقد انتفى عنه شرط حيازة أرض مستغلة في الزراعة فعلا ويكون قيده بكشف المرشحين لوظيفة العمدة قد وقع مخالفا للقانون حقيقا بالالتفاء .

( طعن رقم ٨٩٨ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٨ )

## الفصل الثاني

### الشروط الواجب توافرها في الانتخاب

#### قاعدة رقم (٥)

##### المبدأ :

لم يعد من الجائز ابداء الرأي شفاهة الا على سبيل الاستثناء بالنسبة للمكفوفين وغيرهم من ذوى المعاقات التى تحول دون امكان ابداء الرأى بالتأشير على بطاقات الانتخاب — أساس ذلك — السماح بإبداء الرأى شفاهة لغير هؤلاء ينطوى على اهدار لاحدى الضمانات الأساسية التى أريد تحقيقها لكفالة سلامة الانتخاب .

##### ملخص الحكم :

ان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ قد عدلت بانقرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ بحيث أصبحت احكامها فى شأن طريقة ابداء الرأى فى حالة انتخاب الممد متفقة مع احكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ — فلم يعد من الجائز ابداء الرأى شفاهة الا على سبيل الاستثناء بالنسبة الى المكفوفين وغيرهم من ذوى المعاقات التى تحول دون امكان ابداء الرأى بالتأشير على بطاقات الانتخاب — وذلك لضمان السرية التامة وتوفير الحرية الكاملة للناخبين والسماح بإبداء الرأى شفاهة لغير المكفوفين وذوى المعاقات ينطوى على اهدار لاحدى الضمانات الأساسية التى أريد تحقيقها لكفالة سلامة الانتخاب — هى السرية التامة تمكينا للناخبين من الاعراب عن آرائهم الحقيقية بحرية تامة دون خوف أو وجل .

### الفصل الثالث

#### كشوف المرشحين

#### قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

كشوف المرشحين المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ — لا تعتبر نهائية مادام حق الاضافة والحذف فيها مفتوحا أمام اللجنة الثانية المنصوص عنها في المادة السادسة .

ملخص الحكم :

إن الكشوف التي تحررها اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العدد والمشايع لا تعتبر نهائية مادام الباب يظل مفتوحا لاضافة أسماء أخرى الى الكشف أو حذف أسماء فيه عن طريق الالتجاء الى اللجنة الثانية المنصوص عليها في المادة السادسة ولا تصبح هذه الكشوف نهائية الا بعد ان تبث هذه اللجنة في الطلبات المقدمة اليها ، ولذلك فانه مهما كان السبب الذي أدى نفي عدم درج اسم المدعى في الكشف الذي حررتة اللجنة الأولى فان المدعى كان الباب أمامه مفتوحا لقيد اسمه عن طريق اللجنة الثانية .

( طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

ميعاد النشر المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في طلبات الاضافة والحذف من كشوف المرشحين — ميعاد توجيهى وتنظيمى لا يترتب على مخالفته أى بطلان .

### ملفص الحكم :

ان النص في المادة السالفة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الممد والمشايخ على أن يفصل في طلبات الاضافة والحذف في كشوف المرشحين خلال الشهر التالي لانقضاء ميعاد تقديم هذه الطلبات انما هو من قبيل حسن التوجيه والتتظيم ، ومن ثم لا يترتب على مخالفته أى بطلان .

( طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢٥ )

### قاعدة رقم (٨)

#### المبدأ :

ان الموعد الخاص بتحرير كشوف أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط المدة أو الشيخ ومن لهم حق اختيارها ( م ٤ ) وكذلك الموعد الخاص بفصل لجنة الطعون في الطلبات التي تقدم اليها ( م ٩ ) لا يعتبر من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على اغفالها البطلان — اما الموعد المعلن لتقديم طلبات الحذف والاضافة ( م ٨ ) فانه يختلف في طبيعته وفي حكمه من الموعدين السابقين فهو من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على تجاوزها البطلان .

#### ملفص الفتوى :

قد استعرض قسم الرأي مجتمعا موضوع المواعيد الخاصة باجراءات تحرير كشوف الناخبين والمرشحين المتضمن عليها في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمد والمشايخ بجلسته المنعقدة في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٧ . ولا حظ أن المواد المتعلقة بهذه المواعيد هي :

المادة الرابعة : عند خلو وظيفة المدة أو الشيخ يعرر المجلس في خلال أسبوعين من يوم الخلو كشفا بأسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط .

المادة السابعة : عند تحرير كشف المرشحين للمعدية يحرر كشف آخر بأسماء من لهم اختيار العمدة .

المادة الثامنة : عقب تحرير الكشوف الشاملة لأسماء المرشحين للمعدية والشياخه ومن لهم حق اختيار العمدة يعرض لمدة أسبوع في مقر المعدية وفي الأماكن المطروحة في القرية مستخرج من كل هذه الكشوف ولكل من أهل قيد اسمه بدون وجه حق أن يطلب قيده فيه ولكل من كان اسمه مقيدا بالكشف أن يطلب حذف اسم من قيد بغير وجه حق .

وتقدم الطلبات بذلك كتابة الى مأمور المركز في خلال مدة المرض والأسبوع التالي له .

المادة التاسعة . تفصل في الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من وكيل المديرية رئيسا ومن أحد أعضاء النيابة ومن أحد أعضاء لجنة الشياخات الاعيان من غير المركز التابع له القرية وذلك في العشرة أيام التالية لانقضاء ميعاد تقديم الطلبات . وتكون قرارات اللجنة نهائية وتصدر بأغلبية الأصوات وتبلغ قرارات اللجنة الى المركز .

وقد انتهى رأى القسم الى وجوب التفرقة بين الموعدين المنصوص عليهما في المادة الرابعة والتاسعة من جهة الموعد المنصوص عليه في المادة الثامنة من جهة أخرى فمؤعد الأسبوعين المنصوص عليه في المادة الرابعة والخاص بتحرير كشوف أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط الواجب توافرها فيمن يعين عمدة أو شيخا وفيمن لهم حق اختيار العمدة أو الشيخ وكذلك مؤعد العشرة أيام المنصوص عليه في المادة التاسعة والخاص بفصل لجنة الطعون في الطلبات التي تقدم اليها ، هذان الموعدان قد عينا لكي يقوم المركز واللجنة المختصة باجراءات معينة هي تحرير الكشوف والفصل في الطلبات التي تقدم في شأنها .

والمقصود بها تنظيم عمل من أعمال الجهات الادارية لتفادي بطلان الادارة وتراخيها ومن ثم لا يعبران من الاجراءات الجوهرية التي

يترتب على اغفالها البطلان خصوصاً أنه لو قيل بعكس ذلك لكان معناه أنه إذا لم يحرر المركز الكشوف في خلال الأسبوعين لترتب على ذلك أن كل كشف يحرره بعد ذلك يكون باطلاً .

ومن ثم لا يمكن تعيين المدة أو الشيخ وهي نتيجة لا يمكن أن يكون الشارع قصدها .

أما الموعد المنصوص عليه في المادة الثامنة الخاص بتعيين موعد لتقديم طلبات الحذف أو الإضافة ( في أسبوع العرض والأسبوع التالي له ) فإنه يختلف في طبيعته وحكمه عن المواعدين السابقين فهو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على تجاوزها البطلان لسببين :

الأول : أنه تجب التفرقة بين المواعيد المينة للجهات الإدارية لإجراء عمل من الأعمال وبين المواعيد المينة لمباشرة حق من الحقوق كحق الطعن في كشوف المرشحين أو الناخبين ، إذ من المقرر أنه إذا عين الشارع موعداً لمباشرة حق ترتب على تجاوز هذا الموعد سقوط هذا الحق — إذ يعتبر الموعد في هذه الحالة من الإجراءات الشكلية الجوهرية التي يكفي عدم مراعاتها للقضاء بالبطلان دون حاجة إلى النص على ذلك صراحة .

الثاني : أن المادة التاسعة من القانون نصت على أن تقوم اللجنة المختصة بالفصل في طلبات الحذف والإضافة في العشرة الأيام التالية لانقضاء موعد تقديم هذه الطلبات فطبقاً لهذا النص ينقضي موعد تقديم الطلبات بانقضاء أسبوع العرض والأسبوع التالي له .

ويستفاد من ذلك أنه بعد انتهاء هذا الموعد تبدأ اللجنة في مباشرة عملها ولا يجوز أن تقدم إليها طلبات جديدة .

( انتهى ١٩/٥/٥٥ في ١٩/٢/١٩٤٩ )

## قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

مدى سلطة وزير الداخلية في عملية انتخاب الممد .

ملخص الفتوى :

يشارك وزير الداخلية بمقتضى المادة ١١ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالممد والمشيخ سلطتين : الأولى ، سلطة الرقابة على عملية الانتخاب في كافة مراحلها مباشرة عند النظر في اعتماد قرار لجنة الشياخات ، فإذا تبين له أن الانتخاب مشوب بالبطلان في أية مرحلة من مراحلها فله أن يبطله ابتداء من تلك المرحلة . الثانية ، سلطة الملازمة مباشرة عندما تقع إجراءات الترشيع والنسب سليمة مجردة من الميوب والاختفاء وله بمقتضى هذه السلطة أن يبحث شخصية المنتخب وأحواله ، بحيث إذا ما وضح له أن مثله لا يؤتمن على الوظيفة أو المصلحة العامة ، حق له أن يرفض الموافقة على انتخابه مهما كانت إجراءات انتخابه سليمة ، ويعيد الأوراق إلى لجنة الشياخات لدعوة الناخبين إلى انتخاب الممد من جديد .

( فتوى ٣٨٥ في ١٩٥٣/١١/٣ )

## قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

كشف المرشحين للممدية - الاعتراض على من وردت أسمائهم به - صفة في الاعتراض - لا تتوافر في غلق شرط الالام بالقراءة والكتابة ولم يدرج اسمه في هذا الكشف .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن المدعى غلق لشرط الالام بالقراءة والكتابة ، ولا محل

لادراج اسمه في كشف الجائز ترشيحهم لوظيفة عمدة ، فلا تكون له  
ثمة صفة في الاعتراض على من ورد اسمه في هذا الكشف .  
( طعن رقم ١٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٢٤ )

### قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

كشوف المرشحين المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون  
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايع — طلبات قيد من أهمل  
قيد اسمه ، وحذف اسم من قيد بغير وجه حق — وجوب تقديمها في  
الميعاد المحدد في المادة الخامسة من هذا القانون ، ومع مراعاة  
الاجراءات التي فرضتها — ارسال صاحب الشأن برقية الى المدير  
مستفسرا عما تم في شأن درج اسمه بكشف المرشحين — لا تنفسن  
طلعا على ما انطوت عليه الكشوف من اسقاط اسمه ، ولا تعبر  
اعتراضا على مضمونها .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن  
العمد والمشايع تنص على أنه « عقب تحرير الكشوف المشار اليها في  
المادة السابقة يعرض لمدة عشرة ايام في الأماكن المطروقة التي يحددها  
المدير بالقرية مستخرج من هذه الكشوف ولكل من أهمل قيد اسمه  
بدون وجه حق ان يطلب قيده فيه ولكل من كان اسمه مقيدا بالكشف  
ان يطلب حذف اسم من قيد اسمه بغير وجه حق . رتقدم الطلبات  
بذلك ككتبة الى مأمور المركز خلال مدة العرض والعشرة ايام التالية لها  
ويعطى عنها الأمور ايصالات » .

كما نصت المادة السادسة من القانون المذكور على أنه تفصل في  
الطلبات المذكورة لجنة مؤلفة من السكرتير العام للمديرية رئيسا ومن  
أحد وكلاء النيابة ومن أحد اعضاء لجنة العمد والمشايع المنتخبين من  
غير المركز الذي تتبعه القرية وذلك خلال الشهر التالي لانقضاء ميعاد



تقديم الطلبات ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات ، وتكون هذه القرارات نهائية .

ومن حيث أنه يبين من النصوص السالفة أن الشارع قد قصد إلى حصر الطلبات التي تقدم خلال مدة عرض الكشوف والعشرة أيام التالية وقيدتها بأن تقدم كتابة إلى المأمور على أن يستحصل مقدمها على إيصال يثبت تقديم اعتراضه المكتوب . وهذا الذي أوجبه القانون من أوضاع وقيد قاطع في الدلالة على أن ميعاد الاعتراض المشار إليه يجب التزامه وأنه لا بد كذلك من مراعاة الاجراءات التي فرضها القانون لضمان احترام الميعاد ذلك أنه إنما اقتضى حصول الاعتراض لدى المأمور بالذات وتسلم إيصال منه دال على تقديم الطلب كي يكتل اثبات تاريخ تقديم الاعتراض في الميعاد الذي حددته المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ قطعاً لنسبة التحايل على مراعاة الميعاد المذكور فإذا وضح بجلاء من الأوراق ان المدعى قد اكتفى بأن أبرق إلى المدير مستفسراً عما تم في شأن ما طلبه بادية ذي بدء من درج اسمه بكشف المرشحين ، وهو الطلب الذي كان قدمه عند أعداد الكشوف وقبل عرضها ، فإن برقيته المشار إليها لا يستفاد من صيغتها حتى مجرد اطلاعه على هذه الكشوف أثناء عرضها فضلاً عن اعتراضه عليها ، ولا تتضمن طعننا على ما انطوت عليه من اسقاط اسمه بالمعنى الذي يقصده القانون ، وتكون لجنة الفصل في الطعون محقة إذا لم تر فيها اعتراضاً على مضمون الكشوف المذكورة مما يجب عرضه على لجنة الفصل في الطعون والطلبات .

( طعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٠ )

### قاعدة رقم (١٢)

#### المبدأ :

قرار لجنة فحص الطعون والطلبات برفض طلب قيد اسم بكشف المرشحين للمعدية لا أحاط به من شبهات تكفي للتيل من سمعته وعدم الاعتمنان إلى ترشيحه لتصب المعدية الذي هو وثيق الصلة بالأمن

( ٢ م - ج ١٩ )

في الجهة — ترخصها في ذلك بحسب مقتضيات المصلحة العامة مادام لم يثبت أنها كانت متجنبة أو مستهدفة تحقيق شهرة انتقامية أو هوى شخصي يجافي المصلحة العامة — لا تثريب عليها إذا رأت أنه لا يتفق والمصالح العام ترشيح شخص للمعدية هو شقيق قاتل المدة السابق .

#### ملفص الحكم :

إذا كان اتهام المدعى في الجناية ووقفه عن العمل بسببها ماثلين تحت نظر لجنة فحص الطلبات والطمون بالمديرية لدى اصدار قرارها برفض طلب قيد اسمه بكشف المرشحين للمعدية ، إذ رأت ، وهي هيئة محايدة ، فيما احاط به من شبهات ما يكفي للنيل من سمعته وعدم الاطمئنان الى ترشيحه لمنصب المعدية الذي هو وثيق الصلة بالأمن في الجهة ، وذلك بسلطاتها التقديرية التي تترخص فيها بحسب مقتضيات المصلحة العامة والتي لم يثبت أنها كانت متجنبة عليه في استعمالها بما يجاوز حقيقة الواقع أو أنها كانت مستهدفة بها تحقيق شهرة انتقامية أو هوى شخصي يجافي المصلحة العامة ، الأمر الذي ينزه قرارها عن مظنة اساءة استعمال السلطة ، ولاسيما أن حكم محكمة الجنايات قد استظهر في اسباب الحزازات والعداوات التي كانت محتمة بين عائلة المدعى والمجنى عليه بسبب التوافس على المعدية وعلى الشياخات الخالية ، وسمى المدعى بالذات لفصل هذا الأخير من المعدية ، وشكاواه ضده ، وقيام المتهم ، وهو شقيق المدعى القاطن معه في معيشة واحدة ، بقتل المجنى عليه بغية تخليص شقيقه منه واخلاء السبيل أمامه للوصول الى تقلد منصبه . وقد أكد محضر تحريات ضابط مباحث مركز اولاد طوق شرق ، المحرر في ٦ من مارس سنة ١٩٥٧ والرفق بملف قضية الجناية المصادر فيها هذا الحكم اشتراك المدعى في هذه الجناية بطريق التحريض للأسباب المبينة تفصيلا في المحضر المشار اليه ، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه

المبنى على عدم توافر شرط حسن السمعة في المدعى فيكون قائما على سببه المبرر له قانونا والذي له أصل ثابت في الأوراق استخلصت منه الإدارة النتيجة التي انتهت إليها استخلاصا منطقيا ، إذ رأت أنه لا يتفق والصالح العام ترشيح شخص للمعدية هو تحقيق قائل المعدية السابق في الظروف التي أحاطت بهذا القتل .

( طعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٠ )

### قاعدة رقم (١٣)

#### المبدأ :

استقلال عملية تحرير كشوف الناخبين والمرشحين وعرضها والفصل في الطعون المتعلقة بها عن عملية اختيار المعدية - قرار لجنة الشياخات باختيار المعدية - سلطة التصديق عليه من عمه - من اختصاص وزير الداخلية .

#### ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٤١ الصادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٧ الخاص بالتمذ والمشايع أن المشرع قسم ، منذ البداية ، عملية تعيين المعدية الى مرحلتين أساسيتين : أولاها ، حصر الأشخاص الذين لهم حق اختيار المعدية ، باعداد كشوف المرشحين والناخبين بوساطة المركز ، والطعن فيها أمام لجنة الطعون . والثانية ، إجراءات اختيار المعدية بوساطة لجنة الشياخات بعد اجراء الانتخاب على الوجه المبين بالقانون ، واعتماد قرار اللجنة من وزير الداخلية ، وكل من هاتين المرحلتين مستقلة بذاتها عن الأخرى . فبعد خلو منصب المعدية يحرر المركز كشفين أحدهما خاص بالمرشحين ( المادة ٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ) ، والثاني خاص بالناخبين ( المادة ٧ من القانون ) ، ثم يعرض الكشيفان لمدة اسبوع في مقر المعدية وفي الأماكن المطروقة في القرية ، ولكل من أهمل قيد اسمه بغير حق أن يطلب قيده ، ولكل من كان اسمه مقيدا بالكشف أن يطلب حذف اسم

من قيد اسمه بغير حق ( المادة ٨ ) ، وتقدم هذه الطلبات الى مأمور المركز كتابية خلال مدة العرض والأسبوع التالي له ، وتفصل في هذه الطلبات لجنة مشكلة وفقا للمادة التاسعة من القانون سالف الذكر من وكيل الخيرية رئيسا ، ومن أحد أعضاء النيابة واحد أعضاء لجنة الشياخات من الأعيان ، وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية . وعند ذلك تنتهي المرحلة الأولى ، وتبدأ المرحلة الثانية وهي اختيار العمدة ، فتدعو لجنة الشياخات أمامها الأشخاص الذين لهم حق اختيار العمدة ( المادة العاشرة ) ثم تختار العمدة ، ولا يكون قرارها في الاختيار نهائيا الا بعد اعتماده من وزير الداخلية الذي له الا يوافق عليه فيعيد به الى اللجنة مشفوعا بملاحظته ( المادة ١١ من القانون ) ، وهذا النص صريح في أن الذي يملك التصديق على قرار لجنة الشياخات من عدمه هو وزير الداخلية .

( ملحق رقم ٢٢ لسنة ٢ قى - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم (١٤)

#### المبدأ :

— القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ — تقسيم عملية تعيين الشيخ الى مرحلتين أساسيتين اولاهما اعداد كشوف الجائز ترشيحهم والطن فيها أمام لجنة الطعون — الكشف نهائية بالفصل في الطعون أو فوات ميعاد الطعن دون طعن — المرحلة الثانية هي الترشيح والانتخاب ثم التعيين وأخيرا اعتماد من وزير الداخلية .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ الذي كان ساريا وقت خلو الشياخة المنوه عنها بعد أن نص في المادة ٣ منه على الشروط الواجب توافرها فيمن يعين شيخا ومنها النصاب المالى نص في المادة ٤ على أنه « عند خلو وظيفة الشيخ يحرر المركز كشفا بأسماء من تتوافر فيهم الشروط الواردة في المادة الثالثة » وإذا كان عدد المقيدين بهذا الكشف

أقل من خمسة أكمل عددهم ممن يتوهم في ملكية النصاب » . ثم نص في المادة على عرض مستفرج من هذا الكشف لمدة عشرة أيام وأنه « كل من أهمل قيد اسمه بخون وجه حق أن يطلب قيده فيه ، ولكل من كان اسمه مقيدا بالكشف أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه بغير وجه حق . وتقدم الطلبات بذلك كتابة الى مأمور المركز خلال مدة المرض والعشرة أيام التالية لها » ونص في المادة ٦ على تشكيل لجنة للفصل في هذه الطلبات وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية وتبلغ للمركز لتنفيذها . ثم نص في المواد التالية على اجراءات الترشيح والانتخاب والتعيين وأخيرا اعتماد هذا التعيين من السيد وزير الداخلية .

وبين من هذه النصوص — كما قالت المحكمة الادارية في حكمينا المعلوم فيه ، وبحق أن المشرع قد قسم عملية تعيين الشيخ الى مرحلتين أساسيتين أولهما اعداد كشوف الجائز ترشيحهم والطن فيها أمام لجنة الطعون المنصوص على تشكيلها بالمادة ٦ سالف الذكر . ونص على اعتبار هذه الكشوف نهائية بالفصل في الطعون أو بفوات ميعد الطعن اذا لم تقدم طعون ، والمرحلة الثانية هي عملية الترشيح والانتخاب ثم التعيين بمعرفة لجنة المعد وأخيرا اعتماد التعيين من السيد وزير الداخلية .

( طعن رقم ١١٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٥ )

### قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

كشف المرشحين — التعديل فيه بالحذف أو الاضافة بعد عرضه وصيرورته نهائيا — غير جائز .

ملخص الحكم :

ليس في نصوص القانون ما يفول الجهة الادارية يعد اعداد كشف الجائز ترشيحهم للمعدية وعرضه وصيرورته نهائيا ، أن تعديل هذا الكشف بالحذف منه أو بالاضافة اليه .

( طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧ )

## الفصل الرابع

### الانتخاب والتصين

#### قاعدة رقم (١٦)

#### المبدأ :

عملية انتخاب الممدة - اجراءاتها - بيان للمراحل الثلاث

التي تمر بها :

ملفص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن  
العدد والمشايع - أن المشرع قد نظم المراحل التي تتم فيها عملية انتخاب  
العدد وأولى هذه المراحل هي حصر الأشخاص الذين يتوافر فيهم الشروط  
المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون واعداد كشف بأسمائهم -  
وثاني هذه المراحل هي الترشيح للمعدية وإحالة طلبات الترشيح للاتحاد  
القومي وثالثها هي مرحلة انتخاب الممدة واعتماد تعيينه - وقد حدد  
القانون لكل من هذه المراحل مجالها ورسم الاجراءات الخاصة بها والحد  
الذي تنتهي عنده - فبعد خلو المعدية يهرر المركز كشفا بأسماء  
الأشخاص الجائز ترشيحهم للمعدية يعرض لمدة عشرة أيام ولكل من  
أهل قيد اسمه بغير حق أن يطلب قيده ولكل من كان اسمه مقيدا  
بالكشف أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه بغير حق وتقدم هذه الطلبات  
خلال مدة العرض والعشر الأيام التالية وتتصل فيها لجنة عسكلة وفقا  
للمادة السادسة من القانون وتكون قراراتها نهائية وعند ذلك تنتهي  
المرحلة الأولى ومتى أصبح كشف أسماء الجائز ترشيحهم نهائيا تبدأ  
المرحلة الثانية بفتح باب الترشيح للمعدية بقرار من المدير يعرض لمدة  
سبعة أيام يجوز خلالها لكل من ورد اسمه بالكشف المشار اليه أن يرشح  
نفسه للمعدية ويحيل المدير طلبات الترشيح خلال ثلاثة أيام من قفل

باب الترشيح الى الاتحاد القومى لفحصها والبت فيمن يقبل ترشيحهم وذلك خلال شهر من تاريخ اخطاره ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا وغير قابل للطعن باى طريق من طرق الطعن . فاذا قبل الاتحاد القومى اكثر من مرشح تبدأ المرحلة الثالثة بأن يصدر المدير قراره بدعوة الناخبين المقيدة أسمائهم في جداول الانتخابات الخاصة بالقرية لانتخاب الممثلة من بين المرشحين المقبولين ، وبعد أن يبدى الناخبون رأيهم على الوجه المنصوص عليه في القانون يعرض محضر لجنة الانتخابات على لجنة الممثلة والمشايخ لتعيين المرشح الفائز . ويرفع قرار هذه اللجنة الى وزير الداخلية الذى له وفقا لحكم المادة ١٤ من القانون أن يعتمد ذلك القرار بعد التحقق من سلامة الاجراءات ومطابقتها للقانون أو أن يعيد الأوراق الى اللجنة مشفوعة بملاحظات لتتصحيح الاجراءات من آخر اجراء تم صحيحا .

( طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٦٧/١/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ١٧ )

#### المبدأ :

وظيفة الممثلة من الوظائف العامة التى يتم شغلها وفق اجراءات ومن نكفل القانون بتحديدتها على نحو جامع مانع — واجب الادارة أن تلتزم بما نص عليه القانون في هذا الخصوص — خروج الادارة على نصوص القانون يمثل عيبا جوهريا يبطل الاجراء الذى شابه العيب والاجراءات اللاحقة له — عدم اعتراض اصحاب الشأن اثناء انعقاد اللجان الخاصة بالانتخاب أو الفرز — لا تأثير له — أساس ذلك — ليس صحيحا أن اعتبارات المصلحة العامة تلبى اعادة الانتخاب لما يترتب على ذلك من بذل وانفاق المال — اعتبارات المصلحة العامة توجب تطبيق القاعدة القانونية على وجهها الصحيح بصفة مجردة — يتعين اجراء الانتخاب بطريقة سليمة حتى يتقارن وظيفة الممثلة الشخص المؤهل لها .

### ملخص الفتوى :

أن المادة ٨ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن العمد والمشايخ تنص على أن « يبدى الناخبون رأيهم في انتخابات العمد أمام لجنة تؤلف برئاسة السكرتير العام لمديرية الأمن أو أحد ضباط الشرطة من رتبة مقدم على الأقل وعضوية أحد أعضاء لجنة العمد والمشايخ وأقدم مشايخ القرية غير المرشحين وثلاثة من الناخبين المقيدين بجدول انتخاب القرية وأحد الموظفين العموميين ويكون سكرتير اللجنة » .

ويجوز تشكيل لجان فرعية من موظف عمومي تكون له الرئاسة ومن ثلاثة من الناخبين المقيدين بجدول انتخاب القرية وأحد الموظفين العموميين أعضاء ويكون هذا الأخير سكرتيراً للجنة « . » .

وتنص المادة ٩ من هذا القانون على أن « تتكون لجنة فرز أصوات الناخبين من رئيس اللجنة العامة وعضو لجنة العمد والمشايخ وأقدم مشايخ القرية غير المرشحين ورؤساء اللجان الفرعية ان وجدوا ويتولى سكرتيرتها سكرتيراً للجنة العامة » .

وتنص المادة ١٢ على أن « يرفع قرار لجنة العمد والمشايخ بتمعين المدة أو الشيخ الى وزير الداخلية لاعتماده بعد التحقق من سلامة الاجراءات ومطابقتها للقانون وله اعادة الأوراق الى اللجنة مشفوعة بملاحظات لتصحيح الاجراءات » .

وتنص المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لقانون العمد والمشايخ الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ على أن « يصدر مدير الأمن قراراً بتشكيل لجنة انتخاب المدة على الوجه المبين في المادة ٨ من القانون برئاسة السكرتير العام لمديرية الأمن أو أحد ضباط الشرطة من رتبة مقدم على الأقل وعضوية أحد أعضاء لجنة العمد والمشايخ وأقدم مشايخ القرية غير المرشحين وثلاثة من الناخبين المقيدين في جدول انتخاب القرية ويتولى أمانتها أحد العاملين من الدرجة الثامنة على الأقل أو ما يعادلها . فإذا زاد عدد الناخبين عن خمسمائة جاز لمدير الأمن



تشكيل لجنة أو لجان فرعية برئاسة أحد العاملين بحيث لا تقل درجته عن الثامنة أو ما يعادلها ومعضوية ثلاثة من الناضحين المقيدين في جدول انتخاب القرية ويعين لأمينتها أحد العاملين من الدرجة الثامنة أو ما يعادلها كما يحدد مدير الأمن ناضحي كل لجنة فرعية .....

ويجب أن يتم تشكيل هذه اللجان وتمعين أعضائها قبل الموعد المحدد للانتخاب بثلاثة أيام على الأقل ولا يعين في عضويتها أحد المرشحين أو أقاربهم أو أصدارهم الى الدرجة الرابعة .

وإذا غاب أو تخلف أحد أعضاء لجنة الانتخاب عن الموعد المعلن لبدء عملية الانتخاب عين مدير الأمن بدلا منه من تتوافر فيه الشروط .

وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٧ — أصدر مساعد أول وزير الداخلية تعليمات بشأن ما يجب اتباعه لتدارك الأخطاء الشائعة التي لاحظتها الوزارة عند مراجعة الإجراءات التي تتخذها مديريات الأمن لشغل وظائف العمدة والمشايخ الشاغرة . وأوجبت تلك التعليمات في البند الحادي عشر الخاص بتشكيل لجان الانتخاب وأنعقادها — إصدار قرار تشكيل لجان الانتخاب والفرز في الموعد الذي حدده القانون على أن يكون التشكيل مطابقا لأحكامه والا كان قرار التشكيل باطلا مما يؤدي الى بطلان جميع الإجراءات التالية له والمترتبة عليه — وأكدت تلك التعليمات على ضرورة التحقق من عدم وجود قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة بين أحد أعضاء اللجنة وأحد المرشحين ونوهت الى إصدار قرار التشكيل من أعضاء أصليين وأعضاء احتياطيين لمواجهة حالات تخلف الاعضاء .

ومن حيث أنه يتضح من استقراء هذه النصوص أن المشرع احاط بعملية انتخاب العمدة بضمانات قوية فلقد حدد القانون عدد أعضاء لجنتي الانتخاب والفرز وصفة كل منهم وبين موانع العضوية التي تحول دون الاشتراك في أعمال هاتين اللجنتين كما حرصت اللائحة التنفيذية على بيان الاداة التي يتم بها تشكيل لجان الانتخاب وهي صدور قرار من مدير الأمن وأوجبت تعيين بحيل للعضو الغائب أو المتخلف بذات الاداة التي يتم بها تشكيل اللجنة ابتداء ، وزيادة في الحرص على سلامة

عملية الانتخاب تطلبت التعليمات الادارية الصادرة من وزارة الداخلية ضرورة اصدار قرار تشكيل اللجنة من اعضاء اصليين و اعضاء احتياطيين يتوافر فيهم ذات الشروط التي تطلبها القانون في الاعضاء الأصليين .

ومن حيث ان وظيفة العمدة من الوظائف العامة التي يتم شغلها وفق اجراءات وسنن تكفل القانون بتحديددها على نحو جامع مانع فان من واجب الادارة وهي يصدر التعيين في هذه الوظيفة أن تلتزم بما نص عليه القانون في هذا الخصوص ، فان هي خرجت عليها فان هذا الخروج انما يمثل عيبا جوهريا يبطل الاجراء الذي شابه العيب والاجراءات اللاحقة له .

ومن حيث أنه اذا كان هناك حالات لا ترقى فيها المخالفة الى مرتبة العيب الجوهري أو كانت راجعة الى سبب لا دخل للوزارة فيه أو الى غش من جانب المرشحين أنفسهم أو كان العيب مع تحققه لا يؤثر في نتيجة الانتخاب مما يجعل اعادة الانتخاب أمرا عديم الجدوى فان ألبت في مثل هذه الحالات يتوقف على الظروف والملازمات المحيطة بكل حالة على حدة وبالرغم من ذلك فان الأمر يختلف في الحالتين المعروضتين لأن مخالفة القانون فيهما انما يرجع الى عمال الوزارة وأخطائهم ومن ثم فهي تتحمل تبعه هذه الاخطاء وذلك باعادة الاجراءات على نحو صحيح ومطابق للقانون .

ومن حيث أنه لا وجه للمجاج بعدم اعتراض أصحاب الشأن اثناء انعقاد اللجان عند وقوع الخطأ ، لأن أعمال النصوص القانونية على وجهها الصحيح واحتوائها واجب على جهة الادارة والمنوط بها تنفيذها ولا يعفيها من هذا الواجب سكوت أصحاب المصلحة وبالإضافة الى ذلك فان المشرع أناط بوزير الداخلية واجب التحقق من سلامة اجراءات تعيين العمدة ومطابقتها للقانون حتى ولو لم تقدم طعون من أصحاب الشأن .

ومن حيث أنه ليس صحيحا أن اعتبارات المصلحة العامة تأتي

اعادة الانتخاب لما يترتب على ذلك من يخل وإتفاق المال لأن اعتبارات المصلحة العامة توجب تطبيق القاعده القانونية على وجهها الصحيح بصفة مجردة لذلك يتمن اجراء الانتخاب بطريقة سليمة حتى يتقلد وظيفة العمدة الشخص المؤهل والذي تفرزه عملية الانتخاب وتلك غاية رسم المشرع سبيلها فلا يجوز النكوص عنه بخضبة توفير الجهد والمال.

ومن حيث أن المرشحين لوظيفة العمدة تترتب لهم مراكز قانونية خلال المراحل التي يمر بها شغل هذه الوظيفة فإنه اذا كان للمرشح الفائز مصلحة في الابقاء على نتيجة الانتخاب الذي تم باجراءات مخالفة للقانون ، فان للمرشح الذي يفز في هذه الانتخابات مصلحة في اصدار هذه النتيجة واعادة الانتخابات من جديد على النحو الذي يتفق مع حكم القانون ولما كان كلا المرشحين قد اكتسب ذات المركز القانوني ، وهو مركز المرشح لمعدية القرية ، فان المرشح الذي لم يفز في هذه الانتخابات يكون أولى بالحمالية من ذلك الذي فاز في الانتخابات باجراءات مخالفة القانون حتى ولو لم يطلب هذه الحمالية لأن وزير الداخلية ملزم بحكم القانون من التحقق من سلامة الإجراءات ومن ثم لايجوز القول بعدم اعادة الانتخابات عند بطلان اجراءاتها حتى لا يضر الفائز في الانتخابات من جراء اخطاء بعض العاملين اثناء تأديتهم لمهام وظائفهم.

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الميوب التي تلحق تشكيل لجنتي الانتخاب والفرز تعد من الميوب الجوهرية التي تبطل عملية انتخاب العمدة وتستوجب اعادةها ، وأنه يتمن النظر في كل حالة على حدة لتحديد أثر العيب الذي يلحق بالأجراءات على عملية الانتخاب .

( ملف ١١/١/٥٥ — جلسة ١٩٧٨/٤/٥ )

### قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

اشراف وزير الداخلية على الاجراءات المتعلقة بعملية انتخاب  
العمدة — مجاله — لا يتناول ذلك سلطة تعديل كشوف المرشحين للسمية.

ملخص الحكم :

ان اشراف الوزير على عملية انتخاب العمدة وفقاً لأحكام المادة  
١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ انما يكون بعد أن تصل اجراءات  
الانتخاب الى غيتها بصور قرار لجنة العمدة والمشايخ بتعيين المرشح  
الفائز — وليس من شأن هذا الاشراف تفويله سلطة تعديل كشف  
المرشحين للسمية .

( طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١٧ )

### قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

اشتراط القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمدة والمشايخ  
حسن السمعة فيمن يمين عمدة أو شيخاً — ليس ثمة من تحديد لأسباب  
فقدان حسن السمعة على سبيل الحصر — اطلاق المجال في ذلك لتقدير  
الادارة في نطاق مسئوليتها عن الامن والنظام تحت رقابة القضاء  
الاداري — لا ضرورة لصدور حكم قضائي أو تأديبي بالادانة — سمعة  
الشخص قد تتأثر بمسك شخص أو خلقى أو باتهام جدى وان لم تقم  
بسببه الدعوى العمومية أو التأديبية الامر يرجع الى عدم كفاية الأدلة  
او الى ما ائيبه .

ملخص الحكم :

نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في

شان المعد والمشايع في مادته الثالثة على أنه « يجب فيمن يعين عمدة أو شيخا أن تتوافر فيه الشروط الآتية : (١) ٠٠ ٠٠ (٢) أن يكون حسن السمعة ٠٠ ٠٠ » وقد كان القانون السابق عليه رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمعد والمشايع يكتفى في الفترة الخامسة من مادته الثالثة بأن يتطلب فيمن يعين عمدة أو شيخا من بين الشروط الواجب توافرها فيه « ألا يكون قد صدر عليه حكم قضائي أو تأديبي ماس بالنزاهة والشرف ، والا يكون منذرا مشبوها أو متشردا أو موضوعا تحت المراقبة ٠٠ ٠٠ » دون أن ينص على وجوب تمتعه بحسن السمعة . وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ « وحيث كان العمدة هو القائم على شئون الحكم في القرية كما قدمنا ، وكانت سيرته في الناس بعيدة الأثر في أمنهم وطمأنينتهم وإيمانهم بعدالة الحكم واستقامته ، فقد وجب أن تكون سمعته وشخصيته محل بحث دقيق قبل تقديمه الى الناخبين ٠٠ ٠٠ » وظاهر من هذا أن المشرع قد عمد في قانون المعد الأخير الى التشديد في شروط تعيينهم فبعد أن كان يكتفى في القانون القديم بانتقاء قبيلم واقعة إيجابية في حق المرشح للمعدية هي سابقة صدور حكم قضائي أو تأديبي عليه في أمر ماس بالنزاهة والشرف أو انذاره مشبوها أو متشردا أو وضعه تحت المراقبة ، ويحدد مناطق الصلاحية للوظيفة على هذا الوجه ، بحيث لا تتأثر هذه الصلاحية بمجرد اتهام الشخص في جريمة جنائية أو تأديبية مخلة بالنزاهة والشرف بل بصور حكم قضائي أو تأديبي في حقه في جريمة من هذا القبيل أصبح يستلزم بدلا من هذا القانون الحالي أن يكون المرشح حسن السمعة . لما لسيرة العمدة في الناس بوصفه القائم على شئون الحكم في القرية ، من أثر بعيد في أمنهم وطمأنينتهم وإيمانهم بعدالة الحكم واستقامته ، دون أن يحدد أسباب فقدان هذه السمعة على سبيل الحصر بأمور على قدر من الخطورة . وإذا كان صدور حكم قضائي أو تأديبي ماس بالنزاهة والشرف ، أو الانذار بالاشتباه أو التشرد أو الوضع تحت المراقبة هو على وجه اليقين مما يتناقض مع حسن السمعة ، فإن هذه الأسباب لا تعد وحدها هي الصائل دون التعيين في وظيفة العمدة ، إذا أطلق الشارع المجال لأسباب أخرى تخضع لتقدير الإدارة في نطق مسؤوليتها عن الأمن والنظام تحت رقابة

القضاء الإداري ويمكن أن تعتبر ماسة بالنزاهة والشرف وثافية لحسن السمعة ، دون ضرورة لصدور حكم قضائي أو تأديبي بالادانة ، ذلك أن سمعة الشخص يمكن أن تتأثر بمسلك شخصي أو تنتفي أو باتهام جدي وإن لم تقم بسببه الدعوى العمومية أو التأديبية لأمر يرجع إلى عدم كفاية الأدلة أو إلى ما أشبهه .

( طعن رقم ١٩٢١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٠ )

### قاعدة رقم (٢٠)

#### المبدأ :

مستوى حسن السمعة يتفاوت تبعا لتفاوت الوظيفة وخطورتها ومسئولياتها — لا تتربى على الإدارة حين تتساهل فيه في حق شيخ البلد وتتشدد فيه بالنسبة إلى المعدة — شغل وظيفة شيخ البلد لا يضي بالضرورة استيفاء شرط حسن السمعة اللازم للتعيين للمعدة .

#### ملخص الحكم :

إن قرار لجنة فحص الطعون والطلبات برفض طلب المسدعي قيد اسمه بكشف المرشحين للمعدة لا يغير من صحته كون وظيفة شيخ البلد التي كان المدعي لا يزال يشغلها وقت صدور القرار ، وأن يكن قد أوقف عنها ، تستلزم السمعة للاستمرار فيها ، ذلك أن مستوى حسن السمعة يتفاوت تبعا لتفاوت الوظيفة وخطورتها ومسئولياتها ، فقد تتساهل فيه الإدارة في حق الشيخ وتتشدده فيه بالنسبة إلى المعدة ومهما يكن من أمر فإن تراخي الإدارة في اتخاذ موقف من المدعي فيما يتعلق بوضعه كشيخ للبلد — أن خطأ هذا التراخي وإن صوابا — لا يمكن أن يؤثر في صحة قرارها المطعون فيه الذي صدر في ذاته غير معيب .

( طعن رقم ١٩٢١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٠ )

## قاعدة رقم ( ٢١ )

### المبدأ :

تحسين العمد والمشايع مشروط بتوافر حسن السمعة فيهم -  
المقصود بهذا الشرط - عدم توافره في حالة ثبوت سبق دخول مستشفى  
الأمراض العقلية وتقرير القومسيون الطبي عدم السماح له بحمل  
السلاح - قرار رفض ادراج اسمه في كشف المرشحين لمشيخة القرية  
- قيادة على سبب صحيح .

### ملخص الحكم :

أن حسن السمعة هو من الشروط الواجبة قانونا فيمن يعين عمدة  
أو شيخا ، وهو عبارة عن مجموعة من الصفات يتحلى بها الشخص  
وتوحي بالثقة فيه وتدعو الى الاطمئنان اليه والى تصرفاته .

فاذا كان الثابت أن المدعى سبق ان أدخل مستشفى الأمراض  
العقلية مرتين وتتابعه أمراض جنونية من وقت الى آخر تقدمه في منزله،  
وقد تأيد ذلك بكتاب مستشفى الأمراض العقلية الذي ورد فيما بعد  
ويفيد بأن المدعى أدخل المستشفى مرتين في سنة ١٩٣٨ كما تأيد ايضا  
بقرار القومسيون الطبي الذي وان قال بصلاحيه المدعى لأن يتولى الآن  
وظيفة شيخ بلد الا أنه في الوقت نفسه طلب عدم السماح له بحمل  
السلاح وطالب بإعادة الكشف عليه بعد سنة . ومفهوم ذلك أن التقرير  
الطبي لم يقطع بسلامة عقل المدعى أو بانهائه وبالتالي قد يكون السلاح  
في يده خطرا عليه وعلى غيره مع أن حمل السلاح هو الزام للمدعى من  
غيره من الناس لأنه من رجال الحفظ في البلدة فلا جدال في أن ذلك  
يزعزع الثقة فيه والاطمئنان اليه الأمر الذي يتعارض مع التكاليف  
المفروضة على الشيخ بوصفه من رجال السلطة التنفيذية وعين الحكومة  
التساهرة في القرية .

هذا الى أنه لا جدال في أن المدعى وقد اصاب بمرض جنونى أدخل  
من أجله مستشفى الأمراض العقلية فإن هذه الواقعة في حد ذاتها كافية

للمسلس بسمته كرجل عام مهما تقدمت خصوصا وهناك من الشواهد ما يفيد بالقدر المتيقن أن حالة المدعى غير طبيعية .

فاذا استطلعت اللجنة من كل ما تقدم ان حالة المدعى العقلية مريضة وتؤثر على سمعته فلا تمكنه من اداء واجبات وظيفته على الوجه الأكمل ، فانها تكون قد استندت في ذلك الى أصول ثابتة في الأوراق وتؤدى اليه ، ويكون قرارها المطعون فيه قد قام على سببه الصحيح .

( ملعن رقم ١١٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٣ )

### قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

الترشيح لمنصب العمدة مشروط بالامم المرشح بالقراءة والكتابة دون معرفتهما او احصائهما - ارتباط هذا الشرط بطبيعة الوظيفة ومدى احتياج العمل الادارى للقدر الذى تستجيب معه الوظيفة الخاصة للمرفق - سلطة الادارة في تقدير هذا الشرط - خضوع هذا التقدير لرقابة القضاء الادارى - بيان ذلك .

ملفص الحكم :

أنه وأن كان الالامم بالقراءة والكتابة هو شرط من الشروط القانونية الواجب توافرها فيمن يجوز ترشيحه عمدة ، وأنه من ثم يخضع لرقابة المحكمة ، الا أن هذا الشرط - بحسب طبيعته - تكتفه ضوابط التقدير وان الحد الأدنى من هذا الالامم المتطلب يمكن ان يختلف من وظيفة الى أخرى حسب مقتضيات الحال ومدى استجابة هذا الشرط لمطالب الوظيفة ذاتها بل يمكن ان يتخذب معياره بحسب الزمان والمكان ، وأنه وان كان الالامم بالقراءة والكتابة في مرتبة ادنى من تطلب معرفة القراءة والكتابة ، الا أن الحد الذى يتلامم معه القول باستيفاء هذا الشرط يربط في واقع الأمر بطبيعة الوظيفة ذاتها ومدى احتياج العمل الادارى لهذا القدر من الالامم حتى تستجيب الوظيفة لحاجة المرفق . ومن مقتضى هذا ان يكون لجهة الادارة سلطة تقديرية في هذا الخصوص تقوم على



أساس من وقائع صحيحة تؤدي عقلا الى النتيجة التي تنتهي اليها بحيث يكون قولها بتوافر هذا الشرط لن يعجز عن القراءة والكتابة أصلا غير قابل للاعتداد به ، وكذلك الحال اذا انتهت جهة الادارة الى القول بعدم توافر هذا الشرط لن يثبت سبق حصوله على مؤهل دراسي أو تقصيح ورقة الاستكتاب عن جودة الخط والبراعة من الخطأ أو كان الخطأ يسيرا مفتقرا والخط واضحا بحيث لا يختلف اثنان على وصف كاتبه بالالام بالقراءة والكتابة ، ومن المعلوم ان القراءة والكتابة امران مختلفان وان الالام بأحدهما لا يستوجب بالطبيعة الالام بالأمر الثاني منهما وان كان توافر أحدهما في الشخص يلزم توافر ثانيهما في الغالب الأعم . وبالتالي فلا يكفي بأن يتحقق في طالب الترشيح شرط الكتابة بل يجب أن يتحقق لديه أيضا الالام بالقراءة . ومن هذه الزاوية فانه من الميسور ان يكون المدعى حافظا للقرآن الكريم دون أن يتوفر له شرط الالام بكتابته . وبمراجعة اشارة البلاغ وقطعة الاملاء اللتين استكتبتهما اللجنة للمدعى، يظهر أن ما انتهت اليه اللجنة من القول بعدم توافر الشرط المذكور في حق المدعى يقوم على أساس من التقدير في حدود الضوابط السابقة ايضاحا مما ترى المحكمة الاعتداد به .

( طعن رقم ١٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٢٤ )

### قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

النصاب المالي — بحث ملكية المرشح للمعدية للتحقق من توافر  
النصاب المالي — كيفية اثبات الملكية في هذا الصدد أمام القضاء  
الاداري .

ملخص الحكم :

ان بحث ملكية المرشح للمعدية وغيرها من المناصب التي يشترط فيها توافر نصاب مالي يختلف عن بحث الملكية أمام المحاكم المدنية فليس من شأن القضاء الاداري أن يفصل في موضوع هذه الملكية ولا تحسوز أحكامه قوة الشيء المحكوم به في هذا الصدد وحسب المحكمة استظهار

الأدلة والقرائن والتعويل على ما تستخلصه منها ويكتفى أن تقوم دلائل ظاهرة متى كانت جدية واقتربت بالحيازة ودفع المال .

( طعن رقم ٨٤٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤ )

### قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

حرص المشرع على سلامة الانتخاب — بعض الضوابط التي رسمها لضمان ذلك — توقيع الناخب على ورقة الانتخاب بمطل لصوته .

ملخص الحكم :

إن الشارع حرص على سلامة الانتخاب وبعمده عن المؤثرات والإعبث ، وعلى ضمان حرية إبداء الرأي ، فأوجب السرية سواء فيما يتعلق بالآراء التحريرية والشفوية أو فيما يختص بشخصية الناخب ، إذ نص في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ١٥ من القرار الوزاري الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ قانون العدد والمشايع رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ على أن « يدخل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر ، وبعد تحقق عضو اللجنة عن المركز التابعة له القرية هو ومن معه من الأعضاء من أن اسم الناخب وأرد في الكشف يتسلم الناخب من يد الرئيس ورقة وقلمًا وينتحي خلف ستر ليدون بالورقة اسم من يختاره للجمعية ، ثم يثنيها مرتين ويناولها للرئيس الذي يضعها في الصندوق . ولكل ناخب يرغب إعطاء صوته شفاهًا أن يسر إلى الرئيس باسم من يختاره على مسمع ممن يجاوره من الأعضاء ، ويتولى الرئيس تدوين الاسم ويوقع تحته بامضائه اثباتًا لذلك » . كما قضى في المادة ٢٧ من القرار المشار إليه — وهي المعدلة بالقرار الوزاري الصادر في ٣١ من يولية سنة ١٩٥٣ — بأنه « في جميع أعمال الانتخاب التي تقدم ذكرها تعتبر باطلة جميع الآراء المطلقة على شرط وكذلك الآراء التي تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجا في كشف المرشحين ، والتي تعطى لأكثر من شخصين في ورقة واحدة والتي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة أو على ورقة امضاها الناخب الذي أبدى رأيه أو على ورقة فيها

أى علامة أو إشارة قد تدل عليه ، ومن ثم تكون لجنة الشياخات قد أصابت فيما ارتأته من أبطال الصوتين الموقعين من الناخبين اللذين أبديا رأيهما .  
( طعن رقم ٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/١٧ )

### قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

لا ضرورة لأن يذكر الناخب في ورقة الانتخاب اسم من ينتخبه بالكامل — يكفي أن يذكر من الاسم ما يؤدي لتعيين شخصه على وجه يقينى لا يحتمل الانحراف اسواه .

ملخص الحكم :

أن الصوت المعطى للمرشح يكون صحيحا ولو لم يتناول بيان اسمه بالكامل ، متى تخصص به تخصيصا قاطعا في الدلالة عليه ، أو تضمن تمييزا كافيا لتعيين شخصه على وجه يقينى لا يحتمل الانحراف الى سواه . فإذا تطرق اليه الشك لأسباب جدية أو احتمل التأويل وجب استبعاده وبطل الاستدلال به على ما اتجه اليه اختيار الناخب . والقول بخلاف ذلك مؤداه احلال تقدير لجنة الشياخات محل ارادة الناخب ، وهو ما لا يسوغ ، لاحتمال الانحراف بهذه الادارة الى غير قصدها الحقيقي من طريق الاجتهاد في تفسير نية الناخب .

( طعن رقم ٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/١٧ )

### قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

سرية الانتخاب وحرية الناخب في الاختيار قد يتأثران اذا وجد بين اعضاء الشياخات من يمت للمرشح بقرابة قد لا تؤمن معها هيئته .  
ملخص الحكم :

أن سرية الانتخاب وحرية الناخب في اختيار المدة يتأثران اذا

ما وجد من بين أعضاء لجنة الشياخات المنوط بها مباشرة عملية الانتخاب من يمت الى المرشح بصلة من القرابة قد لا تؤمن معها حيثته أو تهيبه ، وقد يكون من الأوفق أن يتتحنى هذا العضو دفعها لأى مظنة فى حرية الانتخاب وسريته ، اذا كان القانون فى تنظيمه لتشكيل اللجنة قد جعله من الاتساع بحيث يشمل أعضاء احتياطيين ، فبسر امكان حلول عضو آخر مكان العضو الذى يتغيب أو يقوم به المانع أو الحرج .

( طعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

المبدأ :

تأجيل جلسة انتخاب العمدة بسبب اعتذار احد اعضاء لجنة الشياخات عن حضورها — اعلان الناخبين بالجلسة التالية — غير لازم متى كانت الاغلبية المطلقة منهم قد حضرت الجلسة الاولى .

ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع لا توجب اعادة اعلان الناخبين الا فى حالة عدم حضور أغلبيتهم المطلقة جلسة الانتخاب ، فقد نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على انه « ويشترط حضور الأغلبية المطلقة للناخبين ، فاذا لم تتوافر أجل الانتخاب الى جلسة أخرى يعاد فيها اعلان الناخبين ، ويكون صحيحا مهما كان عدد الحاضرين » ، ومن ثم فاذا كان الثابت أنه حضر الانتخاب فى أول جلسة حددت لذلك ٢٣ نائبا من ٤٥ ممن لهم حق الانتخاب ، فان الأغلبية المطلقة تكون قد توافرت ، ولا يكون ثمت سبب لاعادة اعلان الناخبين اذا ما اجلبت الجلسة لاعتذار السيد رئيس النيابة عن حضوره اجتماع لجنة الشياخات لبرضه ، مادام أنه قد تنبه على من حضروا بأن يعودوا للحضور للجلسة التالية التى تعتبر بمثابة استمرار لجلسة الانتخاب .

( طعن رقم ٣٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم (٢٨)

#### المبدأ :

طريقة احتساب الأغلبية عند ازدواج المرشحين وعند تعددهم .

#### ملخص الحكم :

ان الأغلبية المطلقة التي يمكن الاعتماد بها في انتخاب حائزها عمدة، هي ما زادت على نصف عدد الاصوات الصحيحة أيا كانت هذه الزيادة ، لتوافر عنصر الترجيح فيها بما يسمح باختيار من فاز بها لشغل منصب العمدة فإذا انقسمت الأصوات بين اثنين فقط من المرشحين كانت الأغلبية في جانب من ظفر من الاصوات الصحيحة بعدد يزيد على الثاني ولو بصوت واحد ، وإذا تساوت الأصوات عينت لجنة الشياخات واحدا ممن حصلوا على أصوات متساوية وأن تعددوا ، مستعينة في ترجيحه بما يكون له من ميزات خاصة ، وإذا توزعت الأصوات بحيث لم ينل أحد من المتنافسين الأغلبية المطلقة ، فاللجنة في الجلسة ذاتها ان تعيد الانتخاب بين حائزي أكثر الأصوات ، أي أصحاب الأغلبية النسبية ، سواء فاز بها شخصان أو أكثر بأن تساوئ مع أقلهما غيره ، وعندئذ يكون الترجيح لمن ينال أكبر عدد منها ، باعتباره حائز الأغلبية ،

( طعن رقم ٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٧ )

### قاعدة رقم (٢٩)

#### المبدأ :

حدود سلطة لجنة الشياخات في ابطال أصوات الناخبين - رقابة وزير الداخلية على تصرفها في هذا الشأن - رقابة القضاء الإداري لقرار الوزير .

#### ملخص الحكم :

ان المشرع لم يدع أمر ابطال أصوات الناخبين سلطان لجنة

السياطات تترخص فيه بسلطة تقديرية لا معقب عليها ، بل رسم لها في ذاك حدودا وضوابط يتعين عليها التزامها ، وبين الحالات التي تعتبر فيها أصوات الناخبين باطلة ، والا وقع قرارها مخالفا للقانون بكونه لوزير الداخلية — اعمالا لسلطة الاشرافية — مراجعة تصرفها في هذا الشأن ، لكونه يؤثر في نتيجة الانتخاب ، بعدم اقراره اذا ما شل به عيب ، ثم للقضاء الإداري — من بعد ذلك — التعقيب والرقابة القانونية على شرعية قرار الوزير من حيث مطابقته أو عدم مطابقته للقانون نصا وروحا .

( طعن رقم ٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم (٢٠)

#### المبدأ :

**لجنة السياطات ولوزير الداخلية سلطة تقديرية في العدول من اختيار حائز الأغلبية — حدودها .**

#### ملخص الحكم :

ان لجنة السياطات تملك — وفقا لنص الفقرة ٤ من المادة ١٠ من قانون العمد والمشيخ — « أن تعدل عن اختيار حائز الأغلبية لأسباب خطيرة بشرط ابداء الاسباب المبررة لعدولها » . كما أن لوزير الداخلية بمقتضى المادة ١١ من القانون المذكور سلطة تقديرية في شأن اعتماد تعيين العمد ، يترخص في مباشرتها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ولما تلييه اعتبارات الأمن العام بوصفه المسئول عن استتبابه في البلاد ، وذلك بقطع النظر عن نتيجة الانتخاب ، اذ نصت هذه المادة على أن « يرفع قرار لجنة السياطات باختيار العمدة أو الشيخ الى وزير الداخلية لاعتماده . وله ألا يوافق على القرار فيعيد به الى اللجنة مشفوعا بملاحظات » . وعلى اللجنة في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة «.....» .

( طعن رقم ٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٥٦ )

## قاعدة رقم (٣١)

### المبدأ :

القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ - اختيار المشايخ بطريق الترغيب  
- سلطة لجنة الشياخات في العدول من حائز الأغلبية في الترغيب الأول  
- ترخيصها في ذلك على مقتضى ما تطمئن اليه من قرائن وأمارات ، ومن  
ذلك تقرير من إدارة المباحث العامة .

### ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمعد  
والمشايخ . الذي صدر القرار المطعون فيه في ظلّه كانت تنص في فقرتها  
السادسة على أن « يكون اختيار الشيخ بطريق الترغيب على الوجه المبين  
بقرار من وزير الداخلية وتعرض النتيجة على لجنة الشياخات لآقرارها ،  
فإذا رأت اللجنة أن تعدل عن حائز الأغلبية وجب عليها ان تقرر إعادة  
أخذ رأى أهل الحصة ، وفي هذه الحالة يصدر المدير قرارا بتحديد موعد  
الاختيار الجديد ، ويخيله بأسماء المرشحين ، وتعلق صورة من هذا القرار  
قبل موعد الاختبار بأسبوع على الأقل في مقر العمودية وفي الأماكن  
المطروقة في القرية . ورأى أهل الحصة في هذه الحالة ملزم للجنة » ،  
كما نصت الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة من القانون المذكور على  
أن « يرفع قرار لجنة الشياخات باختيار الممّدة أو الشيخ الى وزير  
الداخلية لاعتماده ، وله أن لا يوافق على القرار فيعيد الى اللجنة  
مشفوعا بملاحظات ، وعلى اللجنة في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة  
أخرى لانتخاب الممّدة ، ويمين من يحوز أغلبية أصوات الناخبين » .  
ويتبين من هذه النصوص أن للجنة الشياخات أن تعدل عن حائز الأغلبية  
في الترغيب الأول ، كما أن لوزير الداخلية الا يوافق على قرار اللجنة  
بانتخاب حائز الأغلبية في هذا الترغيب ، وعدول اللجنة عن حائز الأغلبية  
وعدم موافقة الوزير على قرار اللجنة التي انتضته متروك لتقدير ايها  
للاسباب التي ترتبها اللجنة أو يرثيها الوزير ، بما لا معقب عليها أو  
عليه في هذا الشأن متى خلا من اساءة استعمال السلطة ، وانما مؤدى

ذلك أن يعاد الترغيب فإن حاز الأغلبية في المرة الثانية وجب تعيينه .  
فإذا كان الثابت أن المدعى ، وإن حاز جميع أصوات الناخبين في الترغيب الأول ، أن اللجنة عدلت عن انتخابه وقررت إعادة الترغيب لما رآته من عدم ملاءمة تقليده هذا المنصب المتصل بالأمن العام ، بناء على ما اطمانت اليه من تقرير ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية الذي ابلن فيه أن المدعى كان من جماعة الاخوان المسلمين المنحلة ، وما عساه يفشى من خطورة ذلك على الأمن العام بتقليد مثل هذا المنصب لمن كان منتميا لتلك الجماعة التي حلت بسبب ما ارتكبه بعض اعضائها من حوادث اجرامية بائمة العنف والخطر والضرر ، وليس من شك في أن ذلك أمر متسروك لحض تقدير اللجنة كما سلف القول ، تترخص فيه بمقتضى ما تطمئن اليه من قرائن ودلائل وأمارات ، ومن ذلك تقرير ادارة المباحث العامة ، ومن جهاز رسمي من أغراضه معاونة الجهات المختصة في استجماع المعلومات والبيانات والدلائل الخاصة بمثل هذه الأمور . وغنى عن البيان أن لتلك الجهات أن تعتمد عليها وتكون عقيدتها مما تطمئن اليه منها بلا معقب عليها . مادامت تتوخى وجه الصالح العام ، حتى ولو لم يثبت أن المدعى كان ضالعا شخصيا فيما ارتكبه بعض افراد هذه الجماعة من حوادث اجرامية ، اذ يكفى في هذا المقام ، وهو مقام ملامسة أو عدم ملاءمة تقليد مثل هذا المنصب المتصل بالأمن العام لمثل هذا الشخص ، أن يثبت أنه كان منتميا فعلا الى هذه الجماعة ، وأن من المجازفة على هذا الأساس اسناد هذا المنصب اليه ، لما قد ينطوى عليه ذلك من احتمالات قد تضر بالأمن العام ، وهذه الملامة قد تركها القانون لتقدير اللجنة .



## قاعدة رقم (٣٢)

### المبدأ :

عند اعادة دعوة الناخبين ، يكون الاعتداد في تقدير الأغلبية بأصوات الحاضرين فقط متى وقعت صحيحة .

### ملخص الحكم :

يبين من سياق المادة العاشرة من قانون المعد والمشايع رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ، أنها تنص في فقراتها الثلاث الأولى على أن « تدعو لجنة الشياخات عند النظر في تعيين العمدة للحضور أمامها الأشخاص الذين لهم الحق في اختياره ، فإذا زاد عدد هؤلاء الأشخاص على مائة جاز لها الانتقال الى القرية وبشرط حضور الأغلبية المطلقة للناخبين ، فإذا لم تتوافر أجل الانتخاب الى جلسة أخرى يعاد فيها إعلان الناخبين ، ويكون صحيحا مهما كان عدد الحاضرين . وتعين اللجنة العمدة الذي يكون حائزا لأغلبية أصوات الحاضرين ٥٠٠٠ » ، وظاهر من سياق هذه المادة أنها تقضى بدهوة الأشخاص الذين لهم الحق في اختيار العمدة — وهم جمهور الناخبين الذين نصت عليهم المادة السابعة من القانون المذكور — للحضور أمام لجنة الشياخات ، ولا يجرى الانتخاب الا اذا حضرت الأغلبية المطلقة لهؤلاء الناخبين ، فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية أجل الانتخاب الى جلسة أخرى وأعيد إعلان الناخبين لهذه الجلسة ، وعندئذ لا ينظر الى عدد الناخبين ، ولا يتطلب حضور أغلبية معينة منهم ، بل يجرى الانتخاب ويقع صحيحا أيا كان عدد الحاضرين . وبدهى أن يكون الاعتداد في تقدير الأغلبية عند الدعوة لا بمجموع الناخبين — من حضر منهم ومن تخلف — بل بأصوات الحاضرين فقط من هؤلاء الناخبين ، وانما عنى الشارع بالتحدث عن الحاضرين ليميز بينهم وبين الناخبين ، تأكيداً لاستبعاد المتخلفين عن الحضور . أما الأصوات المسحودة في حساب الأغلبية فهي تلك التي يدلى بها الحاضرون من الناخبين متى وقعت صحيحة ، اذ نصت المادة ٣٧ من القرار الوزاري الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمعد

والمشايع والمعدلة بالقرار الوزاري الصادر في ٢١ من يولية سنة ١٩٥٢ ، على الحالات التي تبطل فيها آراء الناخبين . ومقتضى ابطال الأصوات المعيبة هو اسقاطها نهائيا من عداد الأصوات المعبرة عن رغبات أصحابها في اختيار العمدة ، والتي في نطاقها ينحصر الترشيح بين المرشحين على أسس ما يظفر به كل منهم من هذه الرغبات ، ذلك أن الأصوات الملغاة لبطانها ليس لها وجود قانوني ، فلا يسوغ بعد استبعادها إعادة اعمال أثرها باحصائها ضمن الأصوات التي يجري حساب الأغلبية على مقتضاها . وقد نصت المادة ٤٧ من قانون الانتخاب الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ والمعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ في فقرتها الأولى على أن « ينتخب عضو مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت » ، وهذا النص التشريعي القائم على حكمة متحققة في انتخاب النائب والعمدة على حد سواء هو الأصل العام الذي يتلاءم مع الأوضاع القانونية السليمة ، والذي يتعين الاستهداء به في تفسير حقيقة المقصود بعبارة « أغلبية أصوات الحاضرين » الواردة في الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون العمدة والمشايع .

( طعن رقم ٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

عند تنحي أحد أعضاء لجنة الشياخات رغم قيام الحرج أو المتع — لوزير الداخلية تقدير أهمية هذا النظر أو خطورته على مريية الانتخابات وحريتها عند النظر في اعتماد قرار اللجنة .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على نص المادتين ١٢ و ١٤ من قانون العمدة والمشايع أن ثمة دائما عضوا احتياطيا يمكن أن يحل في لجنة الشياخات محل عضو المركز الذي تتبعه القرية اذا ما غاب أو قام به حرج أو مانع

يقتضى تنحيه عن الاشتراك في عملية انتخاب العمدة حرصا على سريتها وحريةها ، وليس من شك في أن لوزير الداخلية أن يقدر أهمية هذا الظرف أو خطورته عند النظر في اعتماد قرار اللجنة على الأقل باعتباره من الأسباب الواقعية أو الموضوعية التي أطلق الشارع سلطته في تقديرها ، مما لا معقب عليه في هذا التقدير مادام خلا من إساءة استعمال السلطة .

( ملعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

المبدأ :

قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ — لوزير الداخلية  
رفض اعتماد القرار لو تمت العملية على وجه يخالف القانون — له هذه السلطة أيضا ، ولو تمت العملية مطابقة للقانون ، لأسباب موضوعية  
يقدر أهميتها أو خطورتها فيما لو ولي المنتخب هذا المنصب — إعادة الأمر إلى اللجنة في الحالتين لدعوة الناخبين مرة أخرى — تعيين من يحوز أغلبية أصوات الناخبين .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمعد والمشيخ نص في الفقرة الأولى من المادة ١١ منه على أن « يرفع قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ إلى وزير الداخلية لاعتماده ، وله الا يوافق على القرار فيعيد إلى اللجنة مشفوعا بملاحظاته ، وعلى اللجنة في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة . ويمين من يـموز أغلبية أصوات الناخبين » . ومفاد هذا النص أن وزير الداخلية ، وهو المختص باعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ ، يملك سلطة عدم الموافقة على هذا القرار ، وفي هذه الحالة يرد إلى اللجنة مشفوعا بملاحظاته لاعادة انتخاب العمدة . وقد أطلق الشارع سلطة الوزير عند النظر في اعتماد قرار لجنة الشياخات الأول ، فلم يقيدوها

بأسباب معينة ومن ثم له أن يعترض عليه اما لأسباب قانونية أو لأسباب موضوعية يقدر هو أهميتها أو خطورتها . ولما كان وزير الداخلية هو الرئيس الإداري الأعلى المشرف على الهيئات المحلية المنوط بها القيام بالأجراءات المرسومة في القانون لانتخاب العمدة أو الشيخ ، فإن له بهذه الصفة سلطة مراقبة سلامة هذه الإجراءات والتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، فيرفض اعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ اذا تمت العملية على وجه يخالف القانون ، كما له الى جانب هذا — بوصف كونه الوزير المسئول عن شؤون الأمن في البلاد — ألا يعتمد قرار اللجنة ، حتى لو تمت العملية مطابقة للقانون ، لأسباب موضوعية يقدر أهميتها أو خطورتها فيما لو ولي المنتخب هذا المنصب ، سواء أكان ذلك لعدم تجاوبه مع القائمين على شؤون الأمن أو لأنه لا يستطيع القيام بأعبائه بجدارة أو لغير ذلك من الأسباب التي مردها الى الحرص على رعاية المصلحة العامة ، فإذا لم يعتمد القرار لئلك هذا أو ذلك من الأسباب ، أعاده الى اللجنة مشفوعا بملاحظات ، وعليها في هذه الحالة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب العمدة ، ويعين من يحوز أغلبية أصوات الناخبين .

( طعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨ )

### قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

قرار وزير الداخلية بعدم اعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة أو الشيخ — وجوب قيامه على سبب يبرره — للقضاء الإداري مراقبة صحة قيام الحالة الواقعية أو القانونية المسوقة لترفض — للوزير حرية تقدير أهمية الحالة المذكورة وخطورة الأثر الذي قد ينجم عنها بما لا يعقب عليه مادام قراره قد خلا من شقبة إساءة استعمال السلطة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن قرار وزير الداخلية بعدم اعتماد قرار لجنة الشياخات باختيار

العمدة أو الشيخ ، كأي قرار إداري آخر ، يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا يرفض الوزير اعتماد قرار اللجنة إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ رفضه يضمناها ملاحظاته عند إعادة القرار إلى اللجنة ، ولل قضاء الإداري أن يراقب صحة قيام هذه الحالة ، إلا أن للوزير حرية تقدير أهمية الحالة المذكورة وخطورة الأثر الذي قد ينجم عنها بما لا معقب عليه في هذا التقدير مادام قراره قد خلا من شائبة إساءة استعمال السلطة ، ذلك أن رقابة القضاء الإداري للقرار الصادر من جهة الإدارة تقف عند حد التحقق من وجود سبب صحيح لهذا القرار ، أما أهمية هذا السبب أو خطورته متى قلم فمن ملامات الإدارة التي تخضع لسلطانها المطلقة في التقدير ما دامت لا تتطوى على إساءة استعمال السلطة .

فإذا كان الثابت أن وزير الداخلية قد رفض الموافقة على قرار لجنة الشياخات استنادا إلى وجهين ( أولهما ) أن قرابة أحد أعضاء لجنة الشياخات للمرشح تنتفي معها السرية المشترطة بالفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون والمادة الخامسة عشرة من القرار الوزاري المنفذ له ، إذ أن الثابت أن عضو للجنة عن المركز يمت للمنتخب بصلة القرابة القريبة وأنه كان يقوم بأعمال السكرتارية ، ومن المحقق أنه سمع الناخبين عند الإدلاء بأصواتهم شفويا ، وأن عدم توفر السرية على النحو المتقدم من شأنه أن يعرض الناخبين لكثير من الحرج ويجعلهم غير آمنين على بقاء رأيهم سرا ( وثانيهما ) أنه سبق اتهامه في قضيتين ، الأولى — قضى فيها بتغريمه ٥٠٠ جنيه مع إيقاف التنفيذ لضرب ، والثانية — قضى فيها بتغريمه ٢٠٠ قرش لاهانة ضابط بوليس ، وهي أحكام وإن كانت لا تمنع في ترشيحه إلا أن لها دلالتها على مبلغ اجترائه على رجال الحفظ ولا تبشر بإمكان تحقيق التعاون بينهم فيما لو أسندت إليه وظيفة الممدية — إذا كان هذا هو الثابت من الأوراق ، فإن الأساليب المتقدمة التي استند إليها وزير الداخلية في قراره برفض الموافقة على قرار لجنة الشياخات هي أسباب قوية تقوم على استخلاص سلائخ من وقائع صحيحة لها أهل ثابت في عيون الأوراق ، وقد أعمل في هذه الرخصة وفي وزن ملازمة عدم اعتماد تعيين المدعى عمدة سلطته التقديرية التي

لا معقب عليها في الحدود التي خولها اياها القانون مبتغيا بذلك وجه  
المصلحة العامة . ومن ثم فان قراره يكون قد صدر سليما مطابقا  
للقانون .

( طعن ١٣٧٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨ )

### قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

قرار وزير الداخلية بعدم اعتماد تعيين عمدة — وجوب قيامه  
على سبب يبرره — رقابة القضاء الادارى لذلك .

ملخص الحكم :

ان قرار الوزير بعدم اعتماد تعيين العمدة يجب أن يكون قائما  
على أسس صحيحة تؤدي الى سلامة النتيجة التي رتب عليها ، وهو  
في ذلك يخفض لرقابة القضاء الادارى واشرافه .

( طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

قرار لجنة الشياخات باختيار العمدة — سلطة وزير الداخلية في  
الاعتراض عليه بسبب بطلان اجراء من الاجراءات السابقة على صدوره  
— وقوف هذه السلطة عند حد الاعتراض على الاجراءات الخاصة بعملية  
الانتخاب دون الاجراءات السابقة عليها والخاصة باعداد كشوف  
الناخبين والمرشحين وعرضها والفصل في الطعون فيها .

ملخص الحكم :

ان سلطة وزير الداخلية في الاعتراض على قرار لجنة الشياخات  
بانتخاب العمدة لسبب بطلان أى من الاجراءات السابقة يجب الاتجاوز

الاجراءات الخاصة بعملية الانتخاب ذاتها ، دون أن تمتد الى ماسبقها من اجراءات . وآية ذلك أن المشرع قسم عملية اختيار الممعة الى مراحل وحدد لكل مرحلة منها مجالها ، ورسم الاجراءات الخاصة بها والحد الذي تنتهي عنده . فبالنسبة الى مرحلة الكشف جعل مداها صيرورة هذه الكشف نهائية بالفصل في الطعون التي تقدم فيها أو بفوات مواعيد الطعن اذا لم تقدم طعون . ودليل ذلك أيضا ما نصت عليه المادة ١١ من أنه اذا باشر الوزير سلطته في الاعتراض على قرار اللجنة كان على اللجنة دعوة الناخبين مرة أخرى لانتخاب الممعة ، ومدلول هذا أن اعتراض الوزير يعود بالأمر ابتداء الى مرحلة الانتخاب بواسطة الناخبين الذين تميموا في الكشف التي أصبحت نهائية .

( طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم (٢٨)

#### المبدأ :

حكم بالفناء تعيين الممعة لبطان اعتماد وزير الداخلية لقرار لجنة الشياخات بانتخابه لصدور الاعتماد ممن لا يملكه — عدم امتداد الالفاء الى الاجراءات السابقة على ذلك بما فيها قرار لجنة الشياخات — زوال القرار المعيب وهذه وعودة ولاية التصديق عليه الى من يملكها قانونا — اعتماد وزير الداخلية للقرار بعد صدور الحكم — صحيح ولا مساس فيه بحجية حكم الالفاء .

#### ملخص الحكم :

اذا كان الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري قد انصب على الفناء قرار اعتماد وزارة الداخلية تعيين عمدة ناحية الطرانة وحده لصدوره ممن لا يملك اصداره دون المساس بما سبقه من اجراءات تمت صحيحة في مجالاتها على الوجه المبين في القانون ، فانه لا يسوغ القول بامتداد الالفاء الى قرار لجنة الشياخات بانتخاب الممعة . مادامت أسباب حكم الالفاء لم تتعرض من قريب أو بعيد لقرار لجنة

الشيخات ولا لما سبقه من اجراءات تتدخل في عملية اختيار وتعيين العمدة المظمون عليه . ومن ثم فاذا كان قرار لجنة الشيخات ذاته قد جاء خلوا من أى عيب يشوبه أو يمس مشروعته ، كما انبنى على اجراءات تمت وفقا للقانون ، فانه يظل صحيحا قائما حتى يلحقه تصديق الوزير ليولد القرار آثاره القانونية المشروعة ، وذلك التصديق من جانب وزير الداخلية ليس في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ما يوجب صدوره خلال فترة معينة . فلا تثريب على وزير الداخلية ، والحالة هذه ، أن هو اعتمد في ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٤ قرار لجنة الشيخات الخالي من كل عيب والصادر منها في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥١ بتعيين عمدة لناحية الطرانة . كما لا يمس قرار الوزير الصادر بالاعتماد حجية حكم الالغاء الصادر بإبطال قرار وكيل وزارة الداخلية البرلمانى في ٣ من مارس سنة ١٩٥١ ، ومن شأن هذا الالغاء زوال القرار المعيب وحده ، لتعود ولاية الاعتماد الى صاحبها الذى خصه الشارع بها دون سواء ، وهو وزير الداخلية .

( طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تحظر على العامل أن يؤدي أعمالا للغير الا باذن من السلطة المختصة — عدم سريان هذا القيد بالنسبة لترشيح العامل لتصب العمودية لفصوح هذا الترشيح لاحكام خاصة تفرجه من نطاق هذا المحظر المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن العمدة والمشيخ — اذ تم انتخاب أو تعيين أى من العاملين بالدولة عمدة قرية فيحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال مدة شغله لوظيفة العمدة ويعتبر متفرغا لعمله كمعدة وتمتعا بجميع مميزات وظيفته الأصلية — الاحتفاظ بمميزات الوظيفة الأصلية يقتصر على الحقوق المستمدة من العلاقة الوظيفية كالترقيات وتدرج المرتب بالصلوات دون أن تمتد الى



استحقاق مرتب الوظيفة خلال فترة العبودية — اعتبار الطفل في هذه الحالة باجالة خاصة بدون مرتب .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ( ٦٢ ) من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص علم أنه « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ، ومساعدته في الحياة العامة واجب وطني » .

وتنص المادة ( ٤ ) من القانون رقم ٥٨ لسنة لسنة ١٩٧٨ في شأن العدد والمشايع على أن « يصدر مدير الأمن خلال ثلاثين يوما من تاريخ ظو وظيفة العمدة أو الشيخ قرارا بفتح بلب الترشيح » .

ولكل من تتوافر فيه شروط الترشيح المنصوص في المادة ( ٤ ) أن يتقدم بطلب مكتوب بترشيح نفسه « ... » .

وتنص المادة ١٣ على أن « يستمر العمدة أو الشيخ مساعلا وظيفته مدة خمس سنوات ميلادية من تاريخ اعتماد تعيينه فيها » .

وتنص المادة ٢١ على انه « لا يجوز أن يجمع العمدة أو الشيخ بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة ، اذا كان من شأن ذلك الاضرار باداء واجبات وظيفته أو كان العمل غير متفق مع مقتضياتها » .

وتنص المادة ٣٣ على أنه « اذا تم انتخاب أو تعيين أى من العاملين بالدولة عمدة قرية فيحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال شغلته لوظيفة العمدة ويعتبر متفرغا لعمله كمدة ومتمعا بجميع مميزات وظيفته الأصلية » .

ومناد هذه النصوص أن الدستور جعل من الترشيح حقا لجميع

المواطنين ومن المساهمة في الحياة العامة واجبا عليهم وان قسانون  
العمد والمشايع رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ كفل حق الترشيح لكل من تتوافر  
فيه شروط الترشيح لمنصب العمودية دون أن يطلق ممارسة هذا  
الحق على ارادة أخرى غير ارادة المرشح وحدد مدة شغل المنصب  
بخمسة سنوات ميلادية لا يجوز أن يجمع خلالها بين هذا المنصب  
وأى عمل آخر يتعارض مع مقتضياته أو يكون من شأنه أن يعطل أداء  
واجباته فإذا كان العمدة من العاملين بالدولة قبل انتخابه تفرغ لعمله  
كمدة واحتفظ بوظيفته الأصلية ومميزاتها طوال تلك المدة .

ولما كان المتقدم للترشيح لشغل منصب العمدة والرغبة في تحمل  
أعباء هذا المنصب يدخل في مجال المساهمة في الحياة العامة فإنه  
يمثل حقا لكل مواطن وواجبا علما وبالتالي يعد من الصريات العامة  
التي لا تنقيد ممارستها بغير ارادة المواطن ومن ثم فإنه لا يجوز تعليق  
الترشيح لمنصب العمودية بالنسبة للموظف العام أو لأى شخص آخر  
أيا كان عمله الأصلي على موافقة الجهة التي يعمل بها خاصة وان  
القانون كفل حق الترشيح لهذا المنصب لكل فرد تتوافر فيه شروط  
الترشيح بدون قيد ، بل أنه زاد من كفاءة هذا الحق بالنسبة للعاملين  
بالدولة بأن ضمن لهم الاحتفاظ بوظائفهم ومميزاتها طوال مدة شغلهم  
لمنصب العمودية ، وبالتالي فإن حكم المادة (٧٧) من القانون رقم ٢٧  
لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة الذى يحظر على العامل  
أن يؤدي أعمالا للغير الا بأذن من السلطة المختصة لا يسرى في حق من  
يزشح لمنصب العمودية لخضوع هذا الترشيح لأحكام خاصة تخرجه  
من نطاق هذا الحظر .

وإذا كان المشرع قد احتفظ للعاملين بالدولة الذين يتم انتخابهم  
أو تعيينهم عمدا بميزات ووظائفهم الأصلية فإن ذلك لا يعطيهم حقا في  
تقاضى مرتبات تلك الوظائف لأن ميزات الوظيفة اذا ما أطلقت تقتصر  
على الحقوق المستمدة من العلاقة الوظيفية كالترقيات وتدرج المرتب  
بالملاوات ولا تمتد الى استحقاق المرتب لأن هذا الاستحقاق لا يستند  
الى تلك العلاقة وحدها وانما على أداء العمل ويتوقف عليه ، ومن

ثم فان مقتضى تفرغ العمدة لمنصبه مع احتفاظه بوظيفته الأصلية ومميزاتها أن كان من العاملين بالحكومة انه يعتبر أثناء فترة شغله لهذا المنصب في أجازة خاصة بغير مرتب ، وبالتالي يتعين أن يتوافر للعاملين بالدولة الذين يتقدمون للترشيح في انتخابات العمدة شرط النصاب المالى المنصوص عليه في البند ( ٥ ) من المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بحيازة خمسة أمدنة أو باستحقاق معاش شهري أو دخل ثابت من عقار لا يقل عن عشرين جنيها شهريا بغير اعتداد بالمرتبات التي يتقاضونها من وظائفهم الأصلية ، كما وان من ينجح منهم في الانتخابات لا يستحق سوى المكافأة المنصوص عليها بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ وقدرها مائة وعشرون جنيها سنويا .

لذلك انتهى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن موافقة جهة العمل غير لازمة للترشيح لمنصب العمودية وأن العامل بالحكومة لا يستحق مرتبا من وظيفته الأصلية خلال فترة شغله لهذا المنصب .

( ملف ٨٢٥/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١/٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٠ )

#### المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون العمد والمشايع رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ تنص بانّه في حالة انتخاب أو تعيين أحد العاملين بالدولة عمدة قرية فانه يحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال مدة شغله لوظيفة العمدة مع اعتباره متفرغا لوظيفة العمدة ومتمعا بكلفة ميزات وظيفته الأصلية - عدمريان هذا الحكم على العاملين بكليات خاصة - اثر ذلك : عدم جواز احتفاظ عضو هيئة التدريس بالجامعة أو المعيد بها بوظيفة بعد انتخابه أو تعيينه في وظيفة العمدة .

## ملخص الفتوى :

المادة ٢٢ من قانون المعدد والمسابيح رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه « اذا تم انتخاب أو تعيين أى من العاملين بالدولة عمدة قرية فيحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال شغله لوظيفة العمدة ويعتبر متفرغا كمعدة ومتمتعا بجميع مميزات وظيفته الأصلية » .

وبين من هذا النص ان المشرع استحدث نظاما جديدا يحق بمقتضاه للعاملين بالدولة التقدم لوظائف المعدد ، فاذا ما تم انتخابهم أو تعيينهم بتلك الوظائف احتفظ لهم بوظائفهم طوال شغلهم لوظيفة العمدة مع التمتع بكافة المزايا الخاصة بوظيفتهم الأصلية .

ولما كان هذا الحكم يمثل استثناء من القواعد العامة في التوظيف وكان المشرع قد قصره على العاملين بالدولة فإنه يتعين تقدير الاستثناء الوارد به بقدره فلا ينصرف الا الى العاملين الخاضعين لنظام العاملين الثنتين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون غيرهم باعتبار ان اصطلاح العاملين بالدولة الذى ورد بالنص لا يصدق الا عليهم دون العاملين المعاملين بكادرات خاصة ومما يزيد ذلك أن الكادرات الخاصة تتضمن قواعد لا تتفق مع حكم التفرغ لممارسة أعمال احدى الوظائف مع الاحتفاظ بالوظائف الأصلية ومميزاتها لأنها انما توضع بمراعاة ظروف وأوضاع معينة وقد تضى على شاغل درجاتها نوع من الحصانة أو الاستقلال أو تخضعه لنوع صارم من النظام أو تهدف الى اعداده اعدادا علميا ودراسيا خاصا يؤهله لممارسة مهام معينة يفقد بدونها شرط الصلاحية للبقاء في الوظيفة وتلك أمور لا تتفق مع شغل وظيفة أخرى أو الخضوع لقواعد غير المنصوص عليها في الكادرات الخاصة بيد أن ذلك لا يعنى ارتباطهم بوظائفهم الأصلية الى الأبد وانما يكون لهم أن يتكوها ويتقلدون غيرها من الوظائف .

وبناء على ما تقدم فإنه لما كان قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ يوجب في المادتين ١٤٨ و ١٥٥ على المعيد القيام بهراسة معينة خلال فترة زمنية محددة والا نقل الى وظيفة أخرى وكان الهدف

من تأهيله لتولى مهمة التدريس بالجامعات فإن تلك الأحكام تكون ناطقة في استبعاد الميدين من تطبيق المادة ٢٢ من قانون الممد والمشايع رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ باعتبار أن تفرغهم لوظائف الممد من شأنه أن يؤدي الى عدم تحقيق الهدف الذي حدده قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ٧٢ الخاضعين له في وظائفهم الأصلية .

ومن ثم لا يجوز للمعيد المروضة حالته أن يفرغ لوظيفة المممة مع احتفاظه في ذات الوقت بوظيفته الأصلية كمعيد ، وإنما يتعين عليه أن يختار احدى الوظائف .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يحق للسيد / ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ أن يحتفظ بوظيفة المميد بعد تفرغه لوظيفة المممة التي عين بها .

( ملف ١٣/١/٥٥ — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٤١ )

#### المبدأ :

امادة تعيين المممة في وظيفته التي كان يشغلها قبل تعيينه بوظيفة المممة — أساس ذلك — أن المشرع احتفظ له بموجب حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بالوظيفة التي كان يشغلها قبل تعيينه بوظيفة المممة وذلك بالمفطرة لا كان عليه الحال في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ — تطبيق .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٤ من قانون الممد والمشايع رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ كانت تحظر على للمممة الجمع بين وظيفته وأى عمل آخر وان قانون الممد والمشايع رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المحك بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨١ قضى في المادة ١٢٤ بإلغاء القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤. وضمن المادة ٢١

منه حكما مماثلا للحكم الذى تضمنته المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ فحظر على المدة أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر الا أنه استثناء من ذلك نص في المادة ٢٢ على انه اذا تم انتخاب أو تعيين أى من العاملين بالدولة عمدة قرية فيحق له الاحتفاظ بوظيفته طوال مدة شغله لوظيفة العمدة - يعتبر متفرغا لعمله ويتمتع بجميع مميزات وظيفته الأصلية ويتقاضى مرتبتها والبدلات المقررة لها من جهة عمله الأصلية .

وتتضمن المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه « استثناء من حكم المادة ١٧ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التى كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو وحدة أخرى بذات أجره الأصلي الذى كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التى قضاه في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التى يعاد التعيين عليها على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف .

وحاصل تلك النصوص أنه بعد أن كان المشرع يحظر في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ على المدة الجمع بين وظيفته وأى عمل آخر بصفة مطلقة احتفظ للمدة بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بوظيفته السابقة اذا كان من العاملين بالدولة وذلك على سبيل الاستثناء من حكم عدم جواز الجمع بين وظيفة المدة وأى عمل آخر .

ولما كان قانون العاملين المدنيين بالدولة قد أجاز اعادة تعيين العامل بوظيفته السابقة فإنه يجوز اعمال هذا الحكم بالنسبة للمدة الذى استقال من وظيفته طالما أن المشرع قد احتفظ له بموجب حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ بالوظيفة التى كان يشغلها قبل تعيينه بوظيفة المدة وسمح له بالتالى بشغل كل من الوظائف ومن ثم يجوز تعيين المدة في الحالة المثلثة بوظيفة مدرس التى استقال منها بمناسبة تعيينه بوظيفة عمدة في ظل القانون ٥٩ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى بجواز  
اعادة تعيين السيد / ٥٥٥ ٥٥٥ ٥٥٥ في وظيفة محروس التي استقل  
منها بمناسبة تعيينه بوظيفة العمدة .  
( ملف ٨٦/٤/٨٩٤ - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ )

### قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

يجوز لموظف عام أن يتقدم لالترشح للعمدية - فإذا تم انتخابه  
كان له أن يستمر يتمتع بكافة مزايا وظيفته الاولى مع احتفاظه طوال  
ممارسته لمهام العمدية ، فإذا انتهت العمدية بالنسبة له كان له العودة  
الى وظيفته المحتفظ له بها - هذا لا ينصرف الى العاملين بالقطاع  
العام فالعلاقة التي تحكم العاملين به بشركاته علاقة عقدية تحفظ عن  
العلاقة التنظيمية التي تحكم العاملين بالدولة بالمفهوم الواسع .

ملخص الفتوى :

استظهرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة  
٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن الممد والمشايع معدلا  
بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ تقضى بأنه يحق لاي من العاملين بالدولة  
اذا تم انتخابه أو تعيينه عمدة قرية الاحتفاظ بوظيفته طوال شغلة  
لوظيفة ويعتبر متفرغا لعمله كمدة ويتمتع بجميع مميزات وظيفته  
الأصلية ويتقاضى مرتبها والبدلات المقررة لها من جهة عملة الأصلية .

كما استظهرت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بجلسة  
١٩٨٠/٦/٢٥ والتي ذهبت الى أنه يبين من نص المادة ٢٢ سالف الذكر  
أن المشرع استحدث نظاما جديدا يحق بمقتضاه للعاملين بالدولة التقدم  
لوظائف الممد ، فإذا ما تم انتخابهم أو تعيينهم بتلك الوظائف احتفظ  
لهم بوظائفهم طوال شغلهم لوظيفة العمدة مع التمتع بكافة المزايا  
الخاصة بوظيفتهم الأصلية ، وهذا الحكم يمثل استثناء من القواعد  
العامة في التوظيف قصره المشرع على العاملين بالدولة . ويتعين تقديم

الاستثناء الوارد به بقدره ، فلا ينصرف الا الى العاملين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون غيرهم ، باعتبار أن اصطلاح العاملين بالدولة الذى ورد بالنص لا يصدق الا عليهم . ولا يمكن أن ينصرف ذلك الى العاملين بشركات القطاع العام باعتبار أنه من الامور المستقره أن شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص لا تدخل فى مدلول الدولة والملاقة التى تحكم العاملين بها علاقة عقدية تختلف عن الملاقة التنظيمية التى تحكم العاملين بالدولة بالمفهوم الواسع .

ومن حيث أنه ليس شمة ما يدعو الى التحول عما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بفتواها سالمة البيان . ولا يحتاج فى ذلك بأن هذه الفتوى سابقة فى صدورهما على تاريخ العمل بالتعديل الذى أدخله القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ على أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن الممد والمشايخ ، اذ أن مناط استحقاق العامل الذى ينتخب أو يعين عمدة للمزايا المقررة بنص المادة ٢٢ آف البيان هو كونه من العاملين بالدولة . وهذا المنط لم يتغير بالتعديل الذى أدخله القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ على المادة ٣٣ من قانون الممد والمشايخ رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ . اذ اقتصر التعديل فى هذا الشأن على اضافة ميزة جديدة الى المميزات المقررة للعاملين بالدولة الذين يتم انتدابهم أو تعيينهم فى وظيفة عمدة وهى ميزة تقاضى مرتب وظائفيهم الأولية والبدلات المقررة لها دون أن يعتمد ذلك على تعديل نطاق المخاطبين بأحكام هذه المادة ليشمل طوائف أخرى من غير العاملين المدنيين بالدولة . ولو اراد المشرع مد نطاق هذا الحكم ليشمل العاملين بالقطاع العام لما اعوزه النص على ذلك صراحة .

وتطبيقا لما تقدم فإن العامل المروض هالته باعتباره من العاملين بالقطاع العام لا يستفيد من المميزات المقررة بالمادة ٢٢ من القانون رقم



٥٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن المعد والمشايع مدلا بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالتم في الاستفاضة من المزايا المقررة بنص المادة ٢٢ من قانون المعد والمشايع الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المعد بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

( ملف ١٠١٤/٤/٨٦ - جلسة ١٥/٥/١٩٨٥ )

## الفصل الخامس

### التأنيب والفصل

#### قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ — تحديد نوع العقوبة التي تملك توقيعها الجهة المختصة بفرض الجزاء — عدم تحديد كل فعل وما يناسبه من جزاء على السنن المتبع في قانون العقوبات — ترك هذا التحديد لسلطة التأنيب المختصة حسب تقديرها لجسامة الفعل في حدود النصاب .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المادتين ٢٤ و ٢٧ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعدد والمشايع ان المشرع غرق بين الأفعال التي يمكن ان تستوجب مواخذة العمدة أو الشيخ من حيث درجتها في الجسامة وما يناسبها من جزاء ، وغاير في الجهة التي تختص بتوقيع الجزاء بحسب مقدار ، كما حدد لكل جهة نوع العقوبة التي تملك توقيعها ، ولكنه لم يحدد بالذات كل فعل وما يناسبه من جزاء على السنن والمتبع في قانون العقوبات ، بل ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية المختصة بحسب تقديرها لدرجة جسامة الفعل وما يستأمله من جزاء في حدود النصاب المقرر .

( طعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨ )

### قاصدة رقم (٤٤)

المبدأ :

اختلاف العقوبة التي توقع على الممد والمشايع والجهة المختصة بتوقيعها بحسب جسامه التهمة ونوع الجزاء — القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالممد والمشايع لم يحدد بالذات كل فعل وما يناسبه من جزاء بل ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية المختصة في حدود النصاب المقرر .

ملخص التحكم :

ان المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالممد والمشايع نصت في فقرتها الثانية والثالثة والرابعة والسابعة على أنه « اذا قصر المدة أو الشيخ أو أهمل في ألقام بواجباته أو أتى امرا يفصل بكرامته فللمدير أن ينذره أو أن يجازيه بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش » . « غير أنه اذا رأى المدير أن ما ثبت على المدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد أحالة الى لجنة الشياخات لحاكمته تأديبيا » . « وللجنة أن تحكم بالانذار أو بغرامة لا تتجاوز أربعين جتيا أو بالفصل من الممسية أو الشياخة » . « وللجنة في حالة الحكم بالرفعت أن تقرر ابعاد اسم المرفوت من كشف المرشحين لمدة اقصاها خمس سنوات » . كما نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن « تبلغ القرارات والأحكام انتايدبية الصلجرة من لجنة الشياخات لتنفيذا للمادة ٢٤ الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليها . . . » . « ويبين من هذا أن قانون الممد والمشايع فرق بين الأفعال التي يمكن أن تستوجب مؤاخذه المدة أو الشيخ من حيث درجة جسامتها ونوع الجزاء الذي يمكن توقيمه بسببها ، وغاير في الجهة التي أسند اليها اختصاص توقيع هذا الجزاء بحسب مقدار ، كما حدد لكل جهة نوع العقوبة التي تملك توقيعها . بيد أنه لم يحدد بالذات كل فعل وما يناسبه من جزاء ، على غرار ما جرى عليه قانون العقوبات ، بل ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية المختصة ، بحسب تقديرها لدرجة جسامه الفعل وما يستأهله من جزاء في حدود النصاب المقرر » .

### قاعدة رقم (٤٥)

#### المبدأ :

عدم تعنيد القنّون عقوبة معينة لكل فعل تأديبي بذاته — تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الإداري في نطاق القانون — من الملامات التي تنفرد الإدارة بها — خروجها عن رقابة القضاء الإداري .

#### ملخص الحكم :

لما كان المشرع لم يحدد في قانون العمد والمشايخ عقوبة معينة لكل فعل تأديبي بذاته بحيث تنقيد الإدارة بالعقوبة المقررة له والا وقع قرارها مخالفا للقانون ، فان تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الإداري في نطاق تطبيق هذا القانون يكون من الملامات التي تنفرد الإدارة بتقديرها والتي تخرج عن رقابة القضاء الإداري .

( طعن رقم ١٥١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

### قاعدة رقم (٤٦)

#### المبدأ :

الواجبات المفروضة على العمد والمشايخ — بعض حالات المؤاخذه التي تستوجب مجازاتهم .

بجاء في

#### ملخص الحكم :

ان المادة ١٩ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ نصت على ان « عمدة القرية ومشايخها مكلفون بالمحافظة على الأمن فيها ، وعليهم في دائرة القرية مراعاة أحكام القوانين واللوائح واتباع الأوامر التي تبذلهم من جهات الإدارة » . وقد اجملت هذه المادة واجبات العمد والمشايخ بصفتهم من حفظة الأمن واعوان السلطة التنفيذية ، ولخصت أسسها في وجوه ثلاثة وهي : ( ١ ) المحافظة على

الأمن في القرية و ( ٢ ) مراعاة أحكام القوانين واللوائح ، و ( ٣ ) اتباع الأوامر التي تبذل اليهم من جهات الادارة ، وقد رتب القانون المسار اليه في المادة ٢٤ منه على التقصير أو الإهمال في انقيام بشئ من هذه الواجبات جزاءات مختلفة تتفاوت في الشدة تبعاً لجسامته هذا التقصير أو الإهمال ، ولم يقف المشرع في مجازاة الممدة والشيخ عند حد المؤاخذه على التقصير أو الإهمال في الواجبات المذكورة ، بل قرر جواز توقيع هذه الجزاءات عينها من أجل أمور أخرى . كما في حالة فقدان الممدة أو الشيخ لشرط من الشروط المنصوص عليها في القانون ، أو ظهور عجزه عن أداء واجباته ، أو اتيانه أمراً يخل بكرامته . وقد استهدف المشرع بهذا كله رعاية المصلحة العامة ، وضمان الاستقامة الادارية فيما نلظ به هذه الفئة من عمال المرافق العامة من واجبات ، وحسن أداء هذه الواجبات ، واحترام القوانين واللوائح ، واطاعة اوامر جهات الادارة الصادرة في حدود القانون ، مع المحافظة على هبة الحاكم وكرامة ممثل السلطة العامة في القرية . فلذا شرط الممدة أو الشيخ فيما وكلت اليه أمانته بحكم وظيفته أو اخل أو أتى من الأفعال ما يخذش كرامته التي هي مرتبطة بكرامة الوظيفة ، حق عليه الجزاء .

( طعن رقم ١٥١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

### تاعدة رقم ( ٤٧ )

#### المبدأ :

واجب التبليغ من الجرائم — تفريط الممدة أو الشيخ في هذا الواجب أو تواكله فيه على آخر — مجزاته .

#### ملخص الحكم :

من واجب حفظة الأمن المنوط بهم السهر على استتبابه سواء في المدن أو القرى بالتعاون الوثيق فيما بينهم والقضامن التام في أداء واجبات وظائفهم ، حتى يتسنى لهم النهوض برسالتهم على الوجه الذي يحقق المصلحة العامة ، فلا يجوز لأحدهم أن ينصرف بالسلطة التي

خوله أياها القانون ابتغاء صيانة الأمن في غير الغرض الذي منح من أجله هذه السلطة ليشفى احقاداً شخصية ، كما لا يجوز أن يتسلب من واجب تفرض عليه وظيفته أن يقوم هو به ، ومن ذلك واجب التبليغ عن الحوادث فور علمه بوقوعها إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، لا يمكن سرعة ضبطها وتيسير اثبات معانها وتعقب الجناة فيها . وقد نصت المادة ١٩ من قانون العمد والمشايع على أن « عمدة القرية ومشايخها مكلفون بالمحافظة على الأمن فيها وعليهم في دائرة القرية مراعاة احكام القوانين واللوائح واتباع الأوامر التي تبليغ اليهم من جهات الادارة » ، كما أوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للن النيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ان يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي . فاذا فرط العمدة أو الشيخ في هذا الواجب القائم في عنقه استقلالاً أو توأكل فيه على آخر حق عليه الجزاء .

( طعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨ )

### قاعدة رقم (٤٨)

#### المبدأ :

حق لجنة الشياخات في تقدير جدية العذر الذي يبيده المتقدم للمحاكمة لطلب تأجيل نظر دعواه ولو كان هذا العذر هو ادعاء المرض .

#### ملخص الحكم :

ان لجنة الشياخات عند انعقادها لمحاكمة العمدة أو الشيخ تملك تقدير ما اذا كان العذر يبيده للتأجيل هو عذر جدى أم لا ، ولو كان ادعاء المرض .

( طعن رقم ٧٢٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٢٩ )

### قاعدة رقم (٤٩)

#### المبدأ :

قرار لجنة الشياخات بفصل عمدة لفروجه على مقتضيات وظيفته والاخلال بكرامته — استناده الى وقائع صحيحة ثابتة بالأوراق ومؤدية الى النتيجة التي انتهى اليها — عدم الفقه اقيامه على سبب ومطلبته للقانون .

#### ملخص الحكم :

إذا توافر لدى لجنة الشياخات من مجموع انغناصر التي طرحت عليها الاقتناع بأن العمدة أو الشيخ سلك سلوكا معيبا ينطوى على تقصير أو افعال في القيام بواجباته ، أو خروج على مقتضيات وظيفته ، أو اخلال بكرامته ، ويدعوها الى عدم الاطمئنان الى صلاحيته بناء على ذلك للقيام بأعماله وظيفته ، وكان اقتناعها هذا مجردا عن الميل أو الهوى ، فبنت عليه قرارها بإدانته سلوكه ، ورأت لمصلحة الأمن ومصلحة الأمان مما اقضاه عن هذه الوظيفة مع حرمانه من الترشيح للمعدية لمدة خمس سنوات كنتيجة طبيعية لذلك ، واستتبعت هذا كله من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الأوراق ومؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها . فان قرارها في هذا الشأن يكون قائما على سببها ومطلبها للقانون ومعضوما من الالتواء .

( طعن رقم ١٥١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

### قاعدة رقم (٥٠)

#### المبدأ :

قرار لجنة الشياخات بفصل عمدة — ثبوت أن بعض الوقائع المنسوبة يمكن الغض عنها وعدم الاعتداد بها وأن باقى ما نسب اليه ينهض في جملة سببها كافيا مبررا للقرار — مطبقته للقانون .

### ملخص الحكم :

إذا ثبت أن من بين الوقائع التي قدم الممدة من أجلها الى لجنة الشياخات فقررت فصله ما يمكن اطراحه أو الغض عنه وعدم الاعتداد به ، وأن في باقي ما نسب اليه من وقائع ما ينهض في جملته سببا كافيا مبررا للمؤاخذة التأديبية التي انتهت اليها قرار اللجنة المذكورة — وهي وقائع لها دلالتها في تقدير سلوكه ، وقد استخلصت منها اللجنة اقتناعها بادانته استخلاصا سائما يجعل قرارها قائما على سببه ومطابقا للقانون، دون أن تكون للقضاء الاداري رقابة على تقدير الجزاء الذي رأت اللجنة توقيمه — إذا ثبت ما تقدم ، فإن القرار يكون في محله ويتمتع القضاء برغض الدعوى بطلب الغائه .

( طعن ١٥١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

### قاعدة رقم (٥١)

#### المبدأ :

انتهاء خدمة الممدة أو الشيخ — ترتبه بقوة القانون على صدور حكم قضائي ماس بالنزاهة أو الشرف ضده — قرار الفصل الذي تصدره الإدارة في مثل هذه الحالة هو مجرد إجراء لمقتضى الحكم — اعتباره كإن لم يكن إذا ما نقض الحكم وقضى بتبرئة الممدة أو الشيخ — عدم تقييد الطعن فيه بميعاد .

### ملخص الحكم :

ان قرار فصل الممدة أو الشيخ لصدور حكم قضائي عليه ماس بالنزاهة أو الشرف بالتطبيق للمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع هو في حقيقته إجراء منفذ لمقتضى الحكم القضائي الماس بالنزاهة أو الشرف الذي يرتب عليه القانون حتما انتهاء خدمة الممدة أو الشيخ ، مما لا معدى معه من انزال هذا الأمر القانوني دون أن يكون لجنة الإدارة المختصة أى سلطة في الترخيص في هذا الشأن وهذه الحالة التي وردت في قانون العمد والمشايع لا تعدو بدورها



أن تكون ترديدا للأصل العام في هذا الشأن الذي نصت عليه الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن قبله القوانين واللوائح الخاصة بالموظفين — هذا الأصل الذي يقضى بانتهاء رابطة التوظيف كأثر حتمي لصحور حكم على الموظف في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف ، وينبنى على ذلك من جهة أخرى أنه إذا ما نقض الحكم الذي صدر قرار الفصل تنفيذا لمقتضاه وقضى ببراءة المتهم مما أسند إليه لعدم صحة الواقعة وثبوت تلتفيقها ، كان قرار الفصل معدوما وكأنه لم يكن ، ولا تلحقه أية حصانة ، ولا يزيل انعدامه فروات ميعاد الطعن فيه ، لأنه عدم والعدم لا يقوم ، وساقط والساقط لا يعود ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لتقديمه بعد الميعاد في غير محله .

( طعن رقم ٢٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

اختصاص لجنة العمد والمشايخ في شأن تأديبهم وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ — استفاد سلطتها بإصدار قرار الفصل وامتناع الفاتح أو تعديله عليها — امتناع ذلك أيضا على وزير الداخلية بعد اعتماده هذا القرار صراحة أو ضمنا — عدم جدوى التظلم منه بعد ذلك إلى اللجنة أو إلى الوزير في قطع ميعاد الالغاء .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادتين ٢٩ ، ٣٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ أن لجنة العمد والمشايخ هي جهة أولاها هذا القانون اختصاصات عديدة ، من بينها اختصاص تأديبي عندما تتحدد بهيئة تأديبية وتقوم بتوقيع إحدى العقوبات التي خولها أيها القانون ومنها عقوبة الفصل من العمدة أو الشياخة . وهذه اللجنة طبقا للمادة ١٦ من القانون المشار إليه تشكل من أعضاء معينين بحكم وظائفهم وآخرين منتخبين تصدر قراراتها بأغلبية الأصوات ، وهي تسمع أقوال

العمدة أو الشيخ المتهم أمامها وتحقق دفاعه وتصدر قرارها بالبراءة أو بالادانة بناء على ذلك . وهي لذلك متى أصدرت قرارها استتفدت به سلطتها وامتنع عليها إعادة النظر فيه لالغائه أو تعديله بالتشديد أو التخفيف ، وإنما هي تبلغ قرارها إلى وزارة الداخلية للنظر في اعتماده . ولوزير الداخلية حق إلغاء العقوبة أو خفضها إذا كانت صادرة بالفصل أو بغرامة تجاوز عشرة جنديها وله في جميع الأحوال حق استئناف أى قرار تأديبي بشرط أن يتم ذلك في ظرف ستين يوما من تاريخ صدور ذلك القرار والا اعتبر نهائيا ومؤدى هذه النهاية أن الوزير متى اعتمد قرار اللجنة اعتمادا ضمنيا ، أى بمضى ستين يوما من تاريخ صدوره دون أن يستأنفه . . ومن باب أولى متى اعتمد اعتمادا صريحا استتفد بذلك سلطته وامتنع عليه إعادة النظر في القرار لالغائه أو تعديله أو استئنافه .

ومتى كان الأمر كما تقدم وكان من الممتنع على لجنة العمدة والمشايخ إلغاء أو تعديل القرار الذى تصدره بالفصل باعتبارها تباشر اختصاصها تأديبيا لمجلس تأديب ، وكان من الممتنع كذلك على وزير الداخلية بنص القانون إلغاء القرار أو تعديله بعد اعتماده إياه اعتمادا صريحا أو ضمنيا ، فإن التظلم إلى اللجنة المذكورة في أى وقت أو إلى وزير الداخلية بعد اعتماد القرار منه اعتمادا صريحا أو ضمنيا يكون غير مجد . ومن ثم فلا وجه للالتزام بالالتجاء إلى هذا التظلم قبل رفع دعوى الإلغاء كشرط لقبولها .

( طعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٧ )

### قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

اختصاص لجنة المشايخ في شأن تأديب العمدة والمشايخ — قراره! الذى تصدره في هذا الصدد تستفد به سلطتها ويمتنع عليها إلغاؤه — لا ضرورة للتظلم من هذا القرار قبل رفع الدعوى بطلب إلغاؤه .

## ملخص الحكم :

ان المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع — الواردة في الباب السادس وعنوانه « في رقت العمد والمشايع اداريا ومحاكمتهم امام لجنة الشياخات » — نصت في فقرتها الثالثة والرابعة على أنه « .. اذا رأى المدير ان ما ثبت على العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد حالته الى لجنة الشياخات لمحاكمتهم تأديبيا » . وللجنة أن تحكم بالانذار أو بغرامة لا تتجاوز أربعين جنيها أو بالفصل من العمدة أو الشياخة . كما نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على ان « تبذل القرارات والأحكام التأديبية الصادرة من لجنة الشياخات تنفيذا للمادة ٢٤ الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليها . ولها تخفيض العقوبة . على ان قرارات اللجنة تعتبر نهائية في الأحكام الصادرة منها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات .. » . ويبين من هذين النصين أن لجنة الشياخات هي جهة أولاها الشارع — فيما يتعلق بالعمد والمشايع — اختصاصات عديدة ، من بينها اختصاص تأديبي عندما تتعقد بهيئة تأديبية وتقوم بتوقيع احدى العقوبات التي خولها اياها القانون ، ومنها عقوبة الفصل من العمدة أو الشياخة . وهذه اللجنة — طبقا للمادة ١٢ من قانون العمد والمشايع — تشكل من أعضاء معينين بحكم وظائفهم وآخرين منتخبين ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات ، وهي تسمع أقوال العمدة أو الشيخ المتهم امامها وتحقق دفاعه ، وتصدر حكمها بالبراءة أو الادانة بناء على ذلك ، ثم تبذله الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليه ، وللوزارة تخفيض العقوبة ان رأت وجها لذلك . على ان الأحكام الصادرة من اللجنة بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات تعتبر نهائية ، فلا يملك وزير الداخلية تعديلها ، كما ان اختصاص الوزير في التعقيب على قرارات اللجنة مقصور على تخفيض العقوبة دون تشديدها أو إلغاؤها . وعلى أية حال فان اللجنة متى أصدرت قرارها استنفدت به سلطتها وامتنع عليها اعادة النظر فيه لتعديله بالتشديد أو التخفيف . ومتى كان الأمر كذلك ، وكانت لجنة الشياخات تباشر اختصاصا تأديبيا كمجلس تأديب عندما توقع عقوبة على العمدة أو الشيخ ، وكان من الممتنع عليها الغاء القرار الذي تصدره بالفصل ، ومن الممتنع على وزير الداخلية كذلك الغاء هذا القرار أو قرار التصديق

عليه ، فان التظلم اليها أو الى وزير الداخلية بطلب الغناء هذا القرار يكون غير مجد ، ومن ثم فلا وجه للالتزام بالالتجاء الى هذا التظلم قبل رفع دعوى الالغاء كشرط لقبولها .

( طعن ١٥١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥ )

### قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

التظلم الى لجنة الشياخات من قرار صدر بفصل عمدة — لايجدى  
في قطع المبدأ .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع الواردة في الباب السادس وعنوانه : ( في رغت العمد والمشايع اداريا ومحاكمتهم أمام لجنة الشياخات ) ، نصت في فقرتها الثالثة والرابعة على أنه « إذا رأى المدير ان ما ثبت على العمدة أو الشيوخ يستوجب جزاء اشد اهالته الى لجنة الشياخات لمحاكمته تأييدا » ، « وللجنة ان تحكم بالانذار أو بغرامة لا تتجاوز اربعين جنيها أو بالفصل من العمدية أو الشياخة » . كما نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن « تبلغ القرارات والأحكام التأديبية الصادرة من لجنة الشياخات تنفيذًا للمادة ٢٤ الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليها ولها تخفيض العقوبة » ، على ان قرارات اللجنة تعتبر نهائية في الأحكام الصادرة منها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات « — وبين من هذين النصين أن لجنة الشياخات هي جهة اولاهها الشارع — فيما يتعلق بالعمد والمشايع — اختصاصات عديدة من بينها اختصاص تأديبي عندما تتمتع ببيئة تأديبية وتقوم بتوقيع احدى العقوبات التي خولها اياها القانون ، ومنها عقوبة الفصل من العمدية أو الشياخة ، وهذه اللجنة طبقا للمادة ١٢ من قانون العمد والمشايع تشكل من اعضاء معينين بحكم وظائفهم وآخرين منتخبين ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات ، وهي تسمح أقرال العمدة أو الشيوخ المتهم أمامها وتحقق دفاعه وتصدر حكمها

بالبراءة أو بالإدانة بناء على ذلك ، ثم تبلغه الى وزارة الداخلية للنظر في التصديق عليه وللوزارة تخفيض العقوبة ان رأت وجها لذلك ، على أن الأحكام الصادرة من اللجنة بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات تعتبر نهائية فلا يملك وزير الداخلية تعديلها ، كما ان اختصاص الوزير في التعقيب على قرارات اللجنة مقصور على تخفيض العقوبة دون تشديدها أو إلغاؤها ، وعلى أية حال فان اللجنة متى أصدرت قرارها استندت به سلطتها وامتنع عليها إعادة النظر فيه لتعديله بالتشديد أو التخفيف . ومتى كان الأمر كذلك وكانت لجنة الشياخات تباشر اختصاصا كمجلس تأديب عندما توقع عقوبة على الممدة أو الشيخ وكان من الممتنع عليها إلغاء القرار الذي تصدره بالفصل ومن الممتنع على وزير الداخلية كذلك إلغاء هذا القرار وقرار التصديق عليه ، فان التظلم اليها أو الى وزارة الداخلية بطلب إلغاء القرار يكون غير مجد ، ومن ثم فان مثل هذا التظلم لا يكون من شأنه أن يقطع سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري .

( طعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٠ )

### قاعدة رقم (٥٥)

#### المبدأ :

قرار لجنة العمد والمشايخ بفصل الممدة — امتناع سحبه أو تعديله من اللجنة وامتناع سحبه أو تعديله على وزير الداخلية كذلك بعد اعتماد القرار اعتمادا صريحا أو ضمنيا عدم جدوى التظلم من قرار الفصل في هذه الحالة فلا وجه لاستلزامه كشرط لقبول دعوى إلغاء قرار الفصل .

#### ملخص الحكم :

استقر قضاء هذه المحكمة على ان المستناد من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ ، أنه يمتنع على لجنة العمد والمشايخ إلغاء أو تعديل القرار الذي تصدره بالفصل باعتبار انها تباشر اختصاصا تأديبيا كمجلس تأديب ، كما يمتنع على وزير الداخلية إلغاء

قرارها هذا أو تعديله بعد اعتماده صراحة أو ضمنا وان التظلم الى اللجنة المذكورة في أى وقت أو الى وزير الداخلية بعد اعتماده قرارها اعتمادا صريحا أو ضمنا يكون غير مجد ، ومن ثم فلا وجه للالتزام بالالتجاء الى هذا التظلم قبل رفع دعوى الالفاء كشرط لقبولها .  
( طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/١٤ )

### قاعدة رقم (٥٦)

#### المبدأ :

— القرارات التأديبية الصادرة من اللجنة الاستئنائية المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ بشأن العدد والمشايع — طبيعتها  
— الطعن فيها — اختصاص المحكمة الادارية العليا به — المادة ٣٢ من قانون النيابة الادارية .

#### ملخص الحكم :

ان القرارات الصادرة من اللجنة الاستئنائية المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه هي قرارات نهائية لم يخضعها القانون لتصديق وزير الداخلية ، ولم يجعل له من سبيل عليها ، وبهذه المثابة تعتبر من قبيل القرارات الصادرة من مجالس التأديب ، التي جرى قضاء المحكمة الادارية العليا على أنها أشبه ملتكون بالأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية فلا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا عملا بنص المادة ٣٢ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

( طعن رقم ٨٣٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٠ )

## قاعدة رقم (٥٧)

### المبدأ :

تأديب الممد والمشايخ — الاختصاص به — لجنة الممد والمشايخ  
واللجنة الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٦  
لسنة ١٩٥٧ بشأن الممد والمشايخ — اختلاف القرارات الصادرة من كل  
منهما عن الأخرى في طبيعتها وآثارها — سلطة وزير الداخلية بالنسبة  
إلى قرارات لجنة الممد والمشايخ — قرار الوزير بالتصديق على قرار  
اللجنة هو القرار التأديبي المنشئ للمركز القانوني .

### ملخص الحكم :

أنه وإن كان للجنة الممد والمشايخ وللجنة الاستئناف المنصوص  
عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الممد  
والمشايخ اختصاص تأديبي بالنسبة إلى الممد والمشايخ غير أن القرارات  
الصادرة من كل من اللجنتين تختلف عن الأخرى من حيث الطبيعة ومن  
حيث الآثار القانونية المترتبة على كل منهما ، فبينما القرارات الصادرة  
من لجنة الممد والمشايخ بعقوبات تأديبية ليست قرارات نهائية وإنما  
هي تخضع لتصديق وزير الداخلية الذي يملك اعتمادها أو إلغائها أو  
تخفيض العقوبة إذا كانت صادرة بالفصل أو بغرامة تجاوز عشرة  
جنيهات ، أي أن سلطة الوزير في شأن تلك القرارات لا تتوقف عند حد  
التصديق أو عدم التصديق وإنما تشمل على حق الإلغاء والتصديق ،  
بمعنى أن الوزير يستأنف النظر في عمل اللجنة ويصدر قرارا جديدا  
يعتبر المنشئ للمركز القانوني ، بهذه المثابة يكون القرار المشار إليه  
صادرا من سلطة تأديبية وليس من مجلس تأديب .

( طعن رقم ٨٢٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٠ )

## قاعدة رقم (٥٨)

### المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ — للقرارات الصادرة من لجان العمد والمشايخ بتوقيع عقوبات تأديبية — ليست نهائية — سلطة وزير الداخلية بالنسبة اليها لا تقف عند التصديق عليها بل له تعديلها وإلغائها — الطعن في قرار الوزير في هذا الخصوص — اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية به وفقا لقواعد توزيع الاختصاص الواردة في قانون مجلس الدولة .

### ملخص الحكم :

مفاد نصوص المادتين ٢٩ و ٣٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ أنه وان كان للجنة العمد والمشايخ اختصاص تأديبي بالنسبة الى العمد والمشايخ الا أن القرارات الصادرة منها بعقوبات تأديبية ليست قرارات نهائية وإنما هي قرارات تخضع لتصديق وزير الداخلية الذي يملك اعتمادها أو إلغائها أو تخفيض العقوبة اذا كانت صادرة بالفصل أو بغرامة تجاوز عشرة جنيهات ، وإذا كانت سلطة وزير الداخلية في شأن تلك القرارات لا تقف عند حد التصديق أو عدم التصديق وإنما تشمل على حق الإلغاء أو التعديل ، بمعنى أن الوزير يستألف النظر في عمل اللجنة ويصدر قرارا جديدا يعتبر هو المنشئ للمركز القانوني فمن ثم يعدو القرار الصادر من لجنة العمد والمشايخ أن يكون قرارا تحضيريا للقرار النهائي الذي يصدره وزير الداخلية ، وبهذه المثابة لا تعتبر القرارات الصادرة من لجنة العمد والمشايخ من قبيل القرارات الصادرة من مجالس التأديب التي تختص المحكمة الإدارية العليا بالنظر في طلب الغائها ، وإنما ينصب الطعن على القرار النهائي الصادر من وزير الداخلية باعتباره سلطة تأديبية تختص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية بالنظر في طلب الغائه طبقا لقواعد توزيع الاختصاص التي حددتها المادتان ٨ ، ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .



## قاعدة رقم (٥٩)

### المبدأ :

لجنة العد والمشايع واللجنة المتصومس عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ — الطعن في القرارات التأديبية الصادرة من أى من هاتين اللجنتين — يكون أمام المحكمة الادارية المختصة .

### ملخص الحكم :

ان لجنة العد والمشايع لا تخرج عن كونها لجنة ادارية تصدر قرارات ادارية لا احكام وهي عندما توقع عقوبة على الممدة أو الشيوخ تباشر اختصاصها تأديبيا كمجلس تأديب وكذلك شأن اللجنة المتصومس عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ عندما تتصل في استئناف الوزير للقرارات التأديبية الصادرة من اللجنة الأولى ولذلك فان الطعن بالغاء القرارات التأديبية الصادرة من لجنة العد والمشايع متى أصبحت نهائية وكذلك القرارات التأديبية الصادرة من اللجنة المتصومس عليها في المادة ٣١ يكون أمام المحكمة الادارية المختصة لا أمام المحكمة الادارية العليا .

( طعن رقم ١٦٩ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٣٠ )

## قاعدة رقم (٦٠)

### المبدأ :

قرارات لجنة العد والمشايع بتوقيع عقوبات تأديبية — سلطة الوزير في التصديق عليها تشمل على حق الالغاء والتعديل — قرار اللجنة لا يعدو ان يكون قرارا تحضيريا للقرار النهائي الذى يصدره وزير الداخلية — لا تختص المحكمة الادارية العليا بالنظر في طلب الغاء قرارات اللجنة — قرار الوزير هو حلال الطعن وتختص به المحاكم الادارية او محكمة القضاء الادارى طبقا لقواعد توزيع الاختصاص .

## ملخص الحكم :

وان كان للجنة العمدة والمشايخ اختصاص تأديبي بالنسبة الى العمدة والمشايخ الا أن القرارات الصادرة منها بمقويات تأديبية ليست قرارات نهائية وانما هي قرارات تخضع لتصديق وزير الداخلية الذي يمكن اعتمادها أو إلغاؤها أو تخفيض العقوبة اذا كانت صادرة بالفصل أو بغرامة تجاوز عشرة جنيهات ، واذا كانت سلطة وزير الداخلية في شأن تلك القرارات لا تقف عند حد التصديق أو عدم التصديق وانما تشتمل على حق الالغاء ، والتعديل بمعنى أن الوزير يستأنف النظر في عمل اللجنة ويصدر قرارا جديدا يعتبر هو المنشئ للمركز القانوني ، فمن ثم فلا يعدو القرار الصادر من لجنة العمدة والمشايخ أن يكون قرارا تحضيريا للقرار النهائي الذي يصدره وزير الداخلية ، وبهذه المناسبة لا تعتبر القرارات الصادرة من لجنة العمدة والمشايخ من قبيل القرارات الصادرة من مجالس التأديب التي تختص المحكمة الادارية العليا بالنظر في طلب إلغاؤها ، وانما ينصب الطعن على القرار النهائي الصادر من وزير الداخلية باعتباره سلطة تأديبية فتختص محكمة القضاء الاداري أو المحاكم الادارية بالنظر في طلب إلغاؤه طبقا لقواعد توزيع الاختصاص التي حددتها المادتان ٨ ، ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

( طعن رقم ٢٨٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧ )

## قاعدة رقم (٦١)

### المبدأ :

من يشغل منصب العمدة أو الشياخة لا يجوز له الجمع بين وظيفته ووظيفة أخرى — اذا عين العمدة أو الشيخ أثناء مسخه لهذه الوظيفة بوظيفة علمية أخرى كان هذا التعين باطلا وكان العمدة أو الشيخ مغلانا للقانون بجمعه لوظيفتين — اذا اراد ان يتجنب المساطة التأديبية من ذلك عليه ان يظلي من احدى الوظائف المذكورتين .

## ملخص الفتوى :

باستظهار المادتين رقمى ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن العمء والمشايخ معدلا بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ يبين ان المشرع حظر على العمدة أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر . ثم استحدث نظاما جديدا بتعديل المادة ٢٢ المذكورة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ اصبح بمقتضاء للعاملين المدينين بالدولة التقدم لشغل وظائف العمء ، فاذا ما تم انتخاب أحدهم أو تعيينه بتلك الوظائف احتفظ له بوظيفته طوال مدة شغله لوظيفة العمدة مع التمتع بكافة المزايا الخاصة بوظيفته الأصلية ، واذا كان هذا الحكم استثناء من أحكام قوانين التوظيف والعمء فيقتصر على معالجة الحالة التى ورد فى شأنها وهى حالة العامل الذى ينتخب أو يعين عمدة أثناء شغله وظيفة بالدولة ، فمنماط استحقاق العامل الذى ينتخب أو يعين عمدة للمزايا المقررة بنص المادة ٢٢ سالفة البيان هو كونه عند انتخابه أن تعيينه عمدة من العاملين بالدولة . أما أصل عدم جواز جمع العمدة بين وظيفته وبين وظيفة أخرى والذى قرره قانون العمء والمشايخ فلم يؤثر عليه التعديل الذى أستحدثه القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠ على المادة ٢٢ من قانون العمء والمشايخ : لذ اقتصر التعديل على جواز تعيين العامل بالدولة اثر انتخابه عمدة مع استمرار عدم الجمع القطعى، ولكن أصل عدم جواز جمع العمدة الذى لم يكن عند تعيينه من العاملين بالدولة يستمر ولا يتأثر بهذا التعديل ، ومن ثم فلا يجوز تعيينه فى احدى وظائف الدولة أثناء شغله وظيفة العمدة فاذا تم ذلك انطبقت الآثار المترتبة على الجمع بالمخالفة للقانون والمقررة فى قانون العمء ، ولو أراد المشرع شمول تعديل المادة ٢٢ حالة العمدة غير العامل بجواز تعيينه فى الدولة لما اعوزه النص على ذلك صراحة . وبذلك وإزاء صراحة النص فإن تعديل المادة ٢٢ المشار اليه ينحصر تطبيقه عن العمدة الذى يعين فى تاريخ لاحق على شغل وظيفة العمدة فى احدى الوظائف العامة .

ولما كان السيد المعروضة حالته محظورا عليه تعقلد الوظائف العامة أو ممارسة أى عمل آخر أثناء شغله للعمدة وفقا لنص المادة ٢١ من القانون سالف البيان فإن تعيينه رغم ذلك بمديرية التربية والتعليم يكون

قد تم بالمخالفة للمادة المذكورة وبعد ذلك جامعا بين وظيفتين بالمخالفة للقانون وبذلك يكون عليه اذا اراد الاستمرار في إحدى الوظائف أن يتخلى عن التسيين والا تعرض للمساءلة التأديبية طبقا لقانون الممد وغير ذلك من الآثار المقررة في القانون المذكور جزاء على هذه المخالفة .

ولما كان المذكور قد عين في وظيفة العمدة بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٢ ثم عين في غضون عام ١٩٨٤ بموجب قرار محافظ كفر الشيخ رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٤ بمديرية التربية والتعليم أى أنه عند شغله لوظيفة العمدة لم يكن من العاملين المدنيين بالدولة وكان تعيينه في وظيفته بمديرية التربية والتعليم لاحقا على تعيينه عمدة ، فإنه لا يكون من المخالفين بحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ مدعلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم انطباق نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ مدعلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٠ على المعروضة حالته .

( ملف ٢٠٧/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦ )

## ملاوة

---

الفصل الأول : علاوة دورية •

الفرع الأول : في ظل كادري ٢١ و ١٩٣٩ •

الفرع الثاني : في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ •

الفرع الثالث : في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ •

الفرع الرابع : في ظل القانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
والتقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ •

الفصل الثاني : علاوة ترقية •

الفصل الثالث : علاوة تشجيعية •

الفصل الرابع : علاوة تفراف •

الفصل الخامس : علاوة اعصاب •

الفصل السادس : مسائل متنوعة •



## الفصل الأول

### علاوة دورية

## الفرع الأول

في ظل كادرى ٣١ و ١٩٣٩

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

سرد لبعض احكام كادر سنة ١٩٣١ وقرار مجلس الوزراء في أول أغسطس سنة ١٩٣٤ وقواعد الانصاف وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/١١/١٩٤٦ والكتب الدورية الصادرة من وزارة المالية في شأن الملاوات .

ملخص الحكم :

ان كادر سنة ١٩٣١ الذى أقره مجلس الوزراء في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٣١ وصدرت به التعليمات المالية رقم ٤ في يولية سنة ١٩٣١ كان ينص في البند ( سادسا ) منه على « عدم منح أول علاوة يحل ميعادها ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣١ ، ويعتبر موعد الملاوة التالية بعد انقضاء فترة كاملة من الفترات المقررة لطول ميعاد الملاوات ٠٠ » . وفي أول أغسطس سنة ١٩٣٤ أصدر مجلس الوزراء قرارا باجازة منح علاوات بشروط معينة ، وخول وزارة المالية سلطة تفسير أحكام هذا القرار وتطبيقها . وتنفيذا لذلك أصدرت وزارة المالية في يناير سنة ١٩٣٥ التعليمات المالية رقم ٥١ التى ورد في الفقرة ( ١ ) من البند ( أولا ) منها الخاص بالملاوات أنه « يجوز منح علاوة واحدة ولمرة واحدة لكل موظف أو مستخدم قضى أو يقضى فترتى علاوة كاملتين على آخر علاوة نالها » . كما نص في الفقرة ( ٢ ) من البند ذاته على أن « تكون الملاوة اسمية لمدة سنة ، ولا تصرف فعلا الا من اليوم التالى لانقضاء هذه السنة ٠٠٠ » . ولما صدر كادر سنة ١٩٣٩ الذى تضمنه

منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ المؤرخ ١٤ من مايو سنة ١٩٣٩ ملف رقم ف ٢٣٤ — ١٤/٢ نص في صدر البند ( ٢ ) من الأحكام المؤقتة للمعالات الواردة به على أنه « إلى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنح المعالات الاعتيادية والمعالات المكملة للماهية للوصول إلى بداية الدرجة — يوقف صرغها بصفة عامة » ، إلا في الأحوال الخاصة التي استثنائها صراحة ، ومنها ما ورد في الفقرة ( ز ) من هذا البند التي جاء بها « الموظفون ورؤساء المدارس الإلزامية الدين يعينون تحت أحكام هذا المشروع في الدرجتين الثامنة والسابعة يمنحون علاوة دورية كل سنتين أو ثلاث بحسب الحالة حتى تبلغ ماهيتهم ٩٦ جنبها سنويا ٠ » ومفاد ما تقدم من نصوص أنه بعد أن كان كادر سنة ١٩٣١ يقضى بحرمان الموظف من أول علاوة ، وبعد أن تقرر في ظل المعالاة الوحيدة جاء كادر سنة ١٩٣٩ فأوقف بصفة عامة صرف المعالات الاعتيادية والمعالات المكملة للماهية ، وإنما استثنى من ذلك — في طاق محدود وإلى رقم معين — الموظف الجدد الذين يعينون في ظل أحكامه في الدرجتين الثامنة والسابعة فقضى بأن يمنح هؤلاء علاواتهم الدورية كل سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الحالة إلى أن تبلغ ماهيتهم ثمانية جنبها شهرية ، ثم يوقف منحهم إياها بعد بلوغ ماهيتهم هذا القدر ، إذ ينتهي الاستثناء عندئذ ويرتدون إلى القاعدة العامة وهي وقف المعالاة فلا يمنحون علاوة بعد ذلك . وقد صدرت بعد هذا قواعد الانصاف ، وقضت بأن أرباب اليوميات من حملة المؤهلات الدراسية تراد أجورهم على أساس أنهم التحقوا بالخدمة بأجور توازي المرتبات المقررة للدرجة المحددة لمؤهلاتهم أن لم يكونوا قد منحوها بالفعل . وفي ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قرر مجلس الوزراء منح علاوة جديدة للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وفقا للأحكام التي وضعها في هذا الشأن . وتنفيذا له صدر كتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم ف ٢٣٤ — ٣٤/٥ مؤقت ١٢ في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٧ ، ونص في الفقرة ( ٥ ) منه على أن « لا تمنح المعالاة للموظفين والمستخدمين الذين انتقموا بتحصين في ماهيتهم نتيجة لتطبيق قواعد الانصاف أو الكادرات الخاصة ولا للموظفين الشاغلين لوظائف ذات مربوط ثابت إلا إذا كانوا قد استحقوا هذه المعالاة في



الدرجة السابقة وكانت ماهياتهم الحالية لا تتجاوز بالعلوة الجديدة ذلك المربوط الثابت . على أن من تكون الزيادة التي منحها في الانصاف تقل عن مقدار العلوة الجديدة يمنح الفرق بين الاثنين . ويستثنى من حكم هذه الفقرة المنسيون وكذلك الخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين اقتصر الانصاف بالنسبة اليهم على رفع ماهياتهم الى ٣ ج شهريا ، فهؤلاء يمنحون العلوة الجديدة بغض النظر عما نالوه في الانصاف » .

( طعن رقم ٧١٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢ )

### قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

احكام كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلوات - الاصل الا تمنح العلوات طبقا لاحكام هذا الكادر الا من وفر متوسط الدرجات وتوَّجل اذا لم يكف هذا الوفر في سنة ما الى السنة التالية - وقف صرف العلوات بصفة عامة وقتيا الى ان يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية وفر يسمح بمنحها - استثناء المشرع في الفقرات من ( ١ ) الى ( و ) من المادة الثانية طوائف مختلفة من الموظفين والمستخدمين الموجودين في الخدمة ، وفي الفقرة ( ز ) من تلك المادة طوائف أخرى من الموظفين الذين يصيرون في ظل احكام هذا الكادر - الاستثناء الوارد في الفقرة ( ز ) مقتضاه ان يمنح الموظفين المتصوص عليهم فيها علواتهم الدورية كل سنتين او ثلاث الى أن تبلغ ماهياتهم ثمانية جنيهات شهريا - مقتضى ذلك وقف منحهم العلوات بعد بلوغ ماهياتهم هذا القدر .

ملخص الحكم :

ان كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ ملف رقم ٣٣٤ - ١٤/٢ في ٤ من مايو سنة ١٩٣٩ نص في المادة الأولى من باب العلوات على أن « تمنح العلوات من وفر متوسط الدرجات » ، ونص في المادة الثالثة من هذا الباب على أنه « اذا لم يكف الوفر في سنة

ما لمنح جميع المستحقين نقل من لم يمنحوا علاواتهم الى السنة التالية وفضلوا على من استحقوها لأول مرة في هذه السنة ، ولا يغير هذا النقل الاضطرابى موعداً للعلاوة » ، كما نص في صدر المادة الثانية من باب الاحكام المؤقتة للعلاوات على أنه « الى ان يتحقق في اعتقادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنح العلاوات الاعتيادية والعلاوات المكملة للماهية للوصول الى بداية الدرجة — بوقف صرفها بصفة عامة ٥٥ » . واستثنى من ذلك حالات على سبيل الحصر منها ما نص عليها في الفقرة ( ز ) من هذه المادة التي جاء بها « الموظفون ورؤساء المدارس الالزامية الذين يمينون تحت احكام هذا المشروع في الدرجتين الثامنة والسابعة يمنحون بعلاوة دورية كل سنتين أو ثلاث بحسب الحالة حتى تبلغ ماهيتهم ٩٦ جنيها سنوياً » . ومفاد هذا أن العلاوات ، وهي أصلاً لا تمنح الا من وفر متوسط الدرجات وتؤجل اذا لم يكف هذا الوفر في سنة ما الى السنة التالية ، أوقف صرفها وقتياً بصفة عامة بكادر سنة ١٩٣٩ الى ان يتحقق في اعتقادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفعلية يسمح بمنحها . وانما استثنى المشرع من حكم هذا الوقف في نطاق محدود في الفقرات من ( ٢ ) الى ( و ) من المادة الثانية من باب الاحكام المؤقتة للعلاوات طوائف مختلفة من الموظفين والمستحقين الموجودين في الخدمة وقت نفاذ الكادر الجديد ، كما استثنى في الفقرة ( ز ) من المادة ذاتها طوائف أخرى من الموظفين الذين يمينون في ظل احكام هذا الكادر ، وهم الموظفون ورؤساء المدارس الالزامية الميعنون في الدرجتين الثامنة والسابعة ، ومنهم المدعى ، فلفى بأن يمنح هؤلاء علاواتهم دورية كل سنتين أو ثلاث سنوات بحسب الحالة الى ان تبلغ ماهيتهم ثمانية جنيهاً شهرياً . ومقتضى هذا أن يوقف منحهم ايها بعد بلوغ ماهيتهم هذا القدر ، اذ ينتهي الاستثناء الذي قرر لهم ، وعندئذ يرتدون الى القاعدة العامة ، وهي وقف العلاوة اسوة بسائر الموظفين ، فلا يمنحون علاوة بعد ذلك . وقد عومل المدعى على هذا الأساس معاملة صحيحة .

## قاعدة رقم (٦٤)

### المبدأ :

صرف العلاوات طبقاً لأحكام كادري سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٩ — منوط  
بوجود وفر يسمح بذلك .

### ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على منشور المالية رقم ١٠ لسنة ١٩٣١ المؤرخ  
٢٥ من أبريل سنة ١٩٣١ في شأن أحكام كادري سنة ١٩٣١ لن البند الثالث  
من هذا المنشور ينص على أن القاعدة في منح العلاوات هي « استجد لم  
الفرق ( اذا وجد ) بين الاعتماد المربوط للمهايا في الأيزانية والمهاميات  
الفعلية لمنح العلاوات للموظفين في حدود هذا الفرق » وتنص المادة  
الأولى من قواعد العلاوات بكادري سنة ١٩٣٩ التي تضمنها منشور المالية  
رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ المؤرخ ١٤ من مايو سنة ١٩٣٩ على أن العلاوات  
تمنح من وفر متوسط الدرجات ، كما تنص المادة الثالثة على أنه اذا لم  
يكف الوفر في سنة ما لمنح جميع المستحقين نقل من لم يمنحوا علاواتهم  
الى السنة التالية وفضلوا على من استحقوها لأول مرة في هذه السنة ،  
ولا يغير هذا النقل الاضطراري موعد الملاوة .

ومفاد ما تقدم ان صرف العلاوات ، طبقاً لأحكام كادري سنة ١٩٣١  
ولأحكام كادري سنة ١٩٣٩ ، منوط بوجود وفر يسمح بصرف تلك  
العلاوات ، فاذا لم يوجد هذا الوفر لا تمنح العلاوات . وهذا الحكم  
ينسحب من باب أولى على العلاوات التي تستحق للمستحقين المعنيين  
على الاعتمادات بحيث لا يصرف لهم شيء منها الا اذا كتلت حالة  
الاعتمادات تسمح بذلك . فاذا كان الثابت ان عدم صرف العلاوات  
المستحقة للمدعى مرده الى أن حالة الاعتماد المعين عليه لم تكن تسمح  
بصرف العلاوات فإن الحكم المطعون فيه اذا قضى بصرف العلاوات  
المطالب بها ، يكون قد خالف القانون .

( طعن رقم ١١٠ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/١٩ )

## قاعدة رقم (٦٥)

### المبدأ :

تعيين أحد المعلمين في الحكومة في ديسمبر سنة ١٩٢٠ —  
استحقاقه أول علاوة دورية طبقا لكادر سنة ١٩٢٠ في تاريخ هجري —  
عدم تغيير ميعاد علاوته الدورية بتطبيق قواعد الاتصاف عليه — عدم  
منحه الصلاوة المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في  
١٢/١١/١٩٤٦ لعدم ترقيته منسيا طبقا للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢ ،  
أو بعد ذلك — ترقيته عالية لم يتأثر بها ميعاد علاوته الدورية — عدم  
تغيير ميعاد علاوته الدورية بتطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن  
المعادلات الدراسية على حالته — استحقاقه علاوته الدورية في السنوات  
الدرسية ، وصحة التسوية التي أجريت لحالته على أساس ذلك .

### ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ بفتح اعتماد اضافي في ميزانية  
السنة المالية ١٩٤٣/١٩٤٤ ينص في المادة الأولى منه على أن « يفتح  
في ميزانية السنة المالية ١٩٤٤/٤٣ القسم ٦ وزارة المالية فرع ١ —  
الديوان العام باب أول — ماهيات وأجور ومرتبات — اعتماد اضافي  
قدره مائة وستون ألف جنيه لانصاف مستخدمى الحكومة من الدرجة  
الخامسة فما دونها ممن قضوا لغاية آخر يونية سنة ١٩٤٣ خمسة عشر  
عاما في درجاتهم وذلك بترقيتهم ترقيات شخصية أو بمنحهم علاوات .  
ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافي من وفور الميزانية العامة » ، وينص في  
المادة الثالثة منه على أن « يخصص ثلث الوظائف التي تظلو بالوزارات  
والصالح لهذا الفريق من المستخدمين ويسوى في نصف هذا الثلث  
للدرجات الشخصية أنفة الذكر ويرقى الى النصف الآخر المستخدمون  
الذين تتوافر فيهم في المستقبل الشروط المقررة » .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات  
الدراسية ينص في مادته الأولى على أنه « استثناء من أحكام القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات

المعدة في الجدول المرافق لهذا القانون في الدرجة والمهية أو المكافأة المعددة المؤهل كل منهم وفقاً لهذا الجدول ، وتعدد أقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخاً ٥٥٥ » وتنص المادة الثالثة منه على أنه « لا تصرف الفروق المالية المترتبة على تنفيذ حكم المادة الأولى من هذا القانون إلا من تاريخ هذا التنفيذ وعن المدة التالية له فقط » .

ومن حيث أن السيد/ ٥٥٥ عين لأول مرة بوزارة المعارف العمومية في ١٣/١٢/١٩٣٠ بعد حصوله على كفاءة التعليم الأول سنة ١٩٣٠ وطبقاً لكادر سنة ١٩٣٠ المعمول به وقتئذ استحققت أول علاوة دورية له في تاريخ فردي وهو ١/٥/١٩٣٣ .

ومن حيث أن تطبيق قواعد الانصاف على العامل المذكور لم يغير موعده علاوته الدورية اذ اقتصر أثرها على رفع مرتبه من أربعة جنيهاً الى ست جنيهاً مع رد أقدميته في الدرجة الثامنة الى تاريخ تعيينه .

ومن حيث أن العامل المذكور لم يمنح العلاوة المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣/١١/١٩٤٦ لأنه لم يرق منسياً بمقتضى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٣ حيث لم يكن قد أمضى في الخدمة خمسة عشر عاماً في آخر يونية سنة ١٩٤٣ ذلك أن القانون المذكور موقوف الاثر وقد انطبق على من استوفى المدد المنصوص عليها في ١/٧/١٩٤٣ . كما أنه لم يرق منسياً بعد ذلك لعدم وجود درجات خالية ضمن النسبة المخصصة لترقية النسيين وهي سدس الدرجات، الخالية بالوزارة أو المصلحة ، وانما رقى الى الدرجة السابعة في ١/١/١٩٥٠ ترقية عادية ولم يتأثر ميعاد علاوته الدورية بهذه الترقية ، فبقى هذا الميعاد في تاريخ فردي كما بدأ أول مرة .

ومن حيث أن تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدرائسية على حالة العامل المذكور لا يغير ميعاد علاوته الدورية الفردي، ذلك أن المادة الأولى من هذا القانون تقضي بتحديد الإقضية في الدرجة من تاريخ التعيين بالحكومة أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما

أقرب تاريخاً هو الثالث أن العامل المذكور عين بالحكومة في ١٣/١٢/١٩٣٠ بعد حصوله على المؤهل وأنه حصل على علاوته الدورية الأولى في تاريخ فردي وهو ١٩٣٣/٥/١ ومن ثم فإن التدرج بمرتبه بالمعالمات الدورية ينتهي بهذه المعالمات الى التواريخ الفردية لا الزوجية .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن السيد/... يستحق علاواته الدورية في السنوات الفردية ، وإن الترقية التي أجرتها الوزارة لحظته على أساس ذلك صحيحة ومطبقة للقانون .  
( ملف ٢٥٩/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٢/٢١ )

### قاعدة رقم (٦٦) .

#### المادة :

مراف المعالمات الدورية طبقاً لأحكام كادر سنة ١٩٢٩ منوط بوجود وفر في المراتبة يسمح بصرها — استحقاق العامل معالماته الدورية في السنوات الزوجية ثم تعذر منحه معالمات حتى سنة فردية — تعذر موعد معالمته على هذا الأساس — يبين لأحكام كادر سنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ في هذا الشأن .

#### ملخص الحكم :

لا صدر كادر سنة ١٩٢٩ نصت المادة الأولى منه الخاصة بسباب المعالمات على أن « تمنح المعالمات من وفر متوسط الدرجات » كما نص في المادة الثالثة من هذا الباب على أنه « إذا لم يكن الوفر في سنة ما لمنح جميع المستحقين نقل من لم يمنحوا معالماتهم الى السنة التالية وفضلوا على من استحقوها لأول مرة في هذه السنة ٥٥ » كما نص في صدر المادة الثانية من باب الأحكام المؤقتة للمعالمات على أنه « الى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية على حسب متوسط الدرجات وفر بينها وبين الماهيات الفنية يسمح بمنح للمعالمات الاعتيادية والمعالمات المكتملة للماهيات للوصول الى بداية الدرجة يوقف بصرها

بصفة عامة ٢٠٠ واستثنى الكادر من ذلك حالات خاصة على سبيل الحصر ، ومن ذلك يبين أن كادر سنة ١٩٣٩ حدد فقرة سنتين لمنح العلاوات لجميع الدرجات ما عدا الدرجة التاسعة ، ونص على منح هذه العلاوات من وفر متوسط الدرجات ، وعلى تأجيل هذا المنح إذا لم يكن الوفر في سنة ما إلى السنة التالية ، ثم قرر بصفة عامة وقف منح العلاوات إلى أن يتحقق في اعتمادات الوظائف بالميزانية الوفر الذي يسمح بمنحها .

ومن حيث أنه لما كان كادر سنة ١٩٣٩ قد صرح بمنح علاوة للموظفين والمستخدمين سميت بالعلاوة الوحيدة واستحدثت لأول مرة في أول مايو سنة ١٩٣٣ بصفة اسمية وفي أول مايو سنة ١٩٣٤ بصفة فعلية ، فإن كادر سنة ١٩٣٩ قرر بأن الذين منحوا هذه العلاوة قبل أول فبراير سنة ١٩٣٩ يمنحون علاوة حتمية ( أولى ) بعد خمس سنوات من تاريخ منح العلاوة الوحيدة ويمنحون بعد ذلك علاوة حتمية ( ثانية ) بعد ٤ سنوات أخرى من منح العلاوة الحتمية الأولى ، كما قرر مجلس الوزراء في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ منح علاوة للموظفين سميت بالعلاوة الجديدة الأولى وهي تمنح وفقا لمثلث العلاوات حسب كادر سنة ١٩٣٩ وقرر هذا المجلس في أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ منح علاوة أخرى سميت بالعلاوة الجديدة اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٩ ولم يلقى المجلس المذكور أيضا في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ على منح الموظفين والمستخدمين علاوة دورية كل سنتين لكل الدرجات بحيث لا تتجاوز الماهية ربط الدرجة وعلى ذلك فإن الموظفين الذين منحوا العلاوة الجديدة الثانية في أول مايو سنة ١٩٤٩ منحوا علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٥١ وهكذا أصبحت العلاوات تمنح على هذا الأساس بصفة دورية .

ومن حيث أنه في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة والذي تضمن جداول مختلفة للدرجات والمرتبات فإنه يبين من نص المادتين ٤٢ و ٤٣ منه ومن الجدول المرفق به أن العلاوات الاعتيادية تمنح بصفة دورية كل سنتين وبشكل هذه الفترة أما من تاريخ دخول الخدمة أو من تاريخ منح العلاوة السابقة وتمنح العلاوات في موعيدها في أول مايو التالي بانتقضاء عامين من

تأجيل منح العلاوة — السليقة منها فعليا يتخذ مبدأ لتصديد الفترة  
مادام لم يصدر قرار قبل ذلك بتأجيلها أو الحرمان منها •  
( طعن رقم ٢٧٠ لسنة ١٤٠ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧ )

### المادة الثانية

في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

قاعدة رقم (٦٧)

### المبدأ :

حق الموظف في اختيار إحدى علاوتين — استغفاده لهذا الحق  
بمجرد الاختيار الأول •

### ملخص الفتوى :

إذا كان القانون قد أباح للموظف الخيار بين علاوتين ، واستعمل  
الموظف حقه في الاختيار على وجه معين فله أن يكون بذلك قد استغفد هذا  
الحق . ولا يتأتى له الرجوع في الاختيار ، وفي القول بغير ذلك ما يتنافى  
مع الاستقرار اللازم للمراكز القانونية للموظفين •

( فتوى ٢٣٥ في ١٩٥٤/٦/٧ )

قاعدة رقم (٦٨)

### المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة —  
الاحكام الانتقالية الخاصة بالموظفين الموجودين في الخدمة وقت نفاذه —  
حق الخيار المقرر لهم في الحصول على الزيادات التي قررها القانونون  
أو تفضيل العلاوة الدورية في موعدا دون الزيادة — صدور قرار من  
لجنة شؤون الموظفين بتأجيل العلاوة الدورية لأحد الموظفين بعد استمالة



لهذا الحق واختياره زيادة المرتب — هو له من هذا الخيار — اعتباره  
تحليلاً منه بغية الخلاص من قرار حرمانه من الملاوة الدورية —  
لا يجوز .

### ملخص الحكم :

إن تمتعاً حكماً انتقالياً فيما يتعلق بالموظفين الموجودين في الخدمة  
وقت نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو أن ينقل هؤلاء الموظفون  
إلى الكادر الجديد كل بدرجة ومرتبه إلا إذا كان المرتب يقل عن بداية  
مربوط الدرجة الجديدة فإنهم يمنحون هذه البداية . والموظفون الذين  
يصح عليهم هذا الحكم فريقان ( الأول ) فريق الموظفون الذين يتقاضون  
وقتها مرتبات توازي بدايات الدرجات الجديدة أو تزيد عليها ،  
وهؤلاء يحتفظ لهم بمواعيد علاواتهم لعدم حصولهم على زيادة ما في  
مرتباتهم و ( الثاني ) فريق الموظفون الذين يتقاضون مرتبات تقل عن  
هذه البدايات وهؤلاء بالخيار بين الحصول على الزيادات التي قررها لهم  
قانون نظام موظفي الدولة من تاريخ تنفيذه في أول يولية سنة ١٩٥٢ ،  
وفي هذه الحالة يتخذ هذا التاريخ أساساً لتحديد علاواتهم القادمة  
دون نظر إلى موعد الملاوة الأصلي ، وبين تفصيل الملاوة الدورية  
في موعدها دون الزيادة المشار إليها وفي هذه الحالة يمنحون الملاوة  
المذكورة في هذا الموعد ، وذلك كله حتى لا يجمعوا بين مزية الزيادة  
في المرتب التي قررها لهم القانون وبين مزية الإبقاء على استحقاق  
الملاوة الدورية في موعدها ، فلما الزيادة في المرتب مع تعديل موعد  
الملاوة القادمة وأما الملاوة الدورية في موعدها دون هذه الزيادة الأولى  
هي الأصل إلا إذا أثر الموظف الثانية باختياره .

ولا يجدي المدعي إعادة أعمال هذا الاختيار أو بالآخرى المدول  
عنه بعد استيفاء حقه فيه وقبضه المرتب الزيد ، تحليلاً منه بغية  
الخلاص من قرار لجنة شؤون الموظفين الصادر بتأجيل موعد علاوته  
حتى يظفر بهذه الملاوة في تاريخ سابق على قرار اللجنة بحيث يصعب  
هذا القرار وارد على غير محل ، كما ينم عن ذلك دفاعه في مذكراته .

### قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

التصرف بمنح الملاوة الدورية للموظف عند حلول موعدها — عدم تضمينه شيئاً من مقومات القرار الإداري — أساس ذلك — استحقاقها مستند من حكم القانون رأساً مادام ظاهر الحال في خصوصها عدم قيام مانع من الاستحقاق — أثر ذلك — عدم تحصين استحقاق الملاوة بانقضاء مدة البستين يوماً دون الرجوع فيها •

ملفص الحكم :

ان التصرف بمنح الملاوة الدورية عند حلول موعدها لا تتضمن شيئاً من مقومات القرار الإداري لأن استحقاق تلك الملاوة الدورية كان مستنداً من حكم القانون رأساً مادام ظاهر الحال البادي في خصوصها أنه لم يتم مانع من هذا الاستحقاق واذن لا يستقيم القول بتضمن استحقاق هذه الملاوة بانقضاء ستين يوماً دون الرجوع فيها ، ذلك ان الإدارة لم تنشئ للمدعى بهذا المنح مكرراً قانونياً بالمعنى المقصود من البند الثالث من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة •

( طعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٦ ق ، ٧٥٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

لجنة شئون الموظفين — موظفو الدرجتين الأولى والثانية — لا اختصاص للجنة شئون الموظفين في منحهم الصلاوات الدورية أو تأجيلها أو الحرمان منها •

ملفص الفتوى :

تنص المادة ٤٢ من قانون موظفي الدولة على أن « لا تمنح الملاوة

الا لمن يقوم بعمله بكفالية ، وتقدير ذلك يرجع فيه الى لجنة شئون الموظفين على أساس من التقارير السنوية « . ومفاد هذا النص أن المشرع جعل من التقرير السنوي أساسا لتقدير كفالية الموظف وأحقية في العلاوة الاعتيادية . وقد عدلت المادة ٣٠ من قانون موظفي الدولة بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ ، بحيث لم يعد موظفو الدرجتين الثانية والأولى يخضعون لنظام التقارير السنوية ، إذ كانت هذه المادة تنص قبل تعديلها على أن « يخضع لنظام التقارير السنوية جميع الموظفين عدا رؤساء المصالح والموظفين الذين في درجة مدير عام فما فوقها » ، فأصبحت بعد تعديلها تجرى على هذا النمو ، « يخضع لنظام التقارير السرية جميع الموظفين لغاية الدرجة الثالثة » .

ويؤخذ من ذلك أن المشرع ألغى الأساس الذي اشترطته المادة ٤٢ لتقدير كفالية موظفي الدرجتين الثانية والأولى بوساطة لجنة شئون الموظفين ، ومن ثم فإن سلطة هذه اللجنة تقتضي في شأن منحهم العلاوة الاعتيادية أو تأجيلها أو حرمانهم منها .

( نوى ٥١١ في ١٩٥٧/١/١١ )

### قاعدة رقم ( ٧١ )

المبدأ :

وقف العلاوة الاعتيادية — اذا بلغ الراتب نهلية مربوط الدرجة — زوال هذا الوقف بالترقية للدرجة التالية — منح العلاوات التالية بعد ذلك في مواعيدها التقنونية بشرط انقضاء طالعين منذ تاريخ منح العلاوة السابقة التي بلغ الراتب بها نهلية مربوط الدرجة الاولى .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادتين ٤٢ و ٤٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والجدول المرافق له أن العلاوات الاعتيادية تمنح بصفة دورية في الدرجتين السابعة والسادسة كل سنتين ، وتبدأ هذه الفترة أما من تاريخ دخول الخدمة أو من تاريخ منح العلاوة

السابقة. حتى اذا بلغ الراتب نهلية مربوط الدرجة وقف منح العلاوات ، ولا يزول هذا المانع الا بالترقية الى الدرجة التالية حيث ينفسح المدى لمنح العلاوات الدورية في حدود الدرجة الجديدة ، وعندئذ تمنح هذه العلاوات في مواعيدها القانونية أى في أول مايو التالي وذلك بشرط انقضاء عامين منذ تاريخ منح العلاوة السابقة التي بلغ بها الراتب نهلية مربوط الدرجة الأولى . ولا اعتداد بما جاء في صحيفة الطعن من أنه اذا حل موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية ولم تمنح للموظف لبلوغ راتبه نهلية مربوط الدرجة فان موعد استحقاق العلاوة التالية ينتقل الى أول مايو التالي لمضى عامين آخرين — لا اعتداد بهذا القول، لأنه تخصيص بغير مخصص من نصوص القانون ، وذلك فضلا عما ينتهى اليه من شذوذ وذلك بتحديد فترة مداها أربعة أعوام لاستحقاق العلاوات الدورية في حين أن جدول الدرجات المرافق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ينص على أن هذه العلاوات تمنح كل عامين . والعبرة في حساب هذه الفترة انما تكون من تاريخ منح العلاوة السابقة منها فعليا يتحدد مبدأ لتحديد الفترة ، ولا أثر لمجرد حلول موعد استحقاق العلاوة دون منحها فعلا لمانع وقضى لبلوغ الراتب أقصى مربوط الدرجة ، ومن ثم فلا يجوز التعميل عليه واتخاذ مبدأ لسرين فترة جديدة على ما ذهب اليه صحيفة الطعن .

فاذا كان الثابت أن المدعى منح في أول مايو سنة ١٩٤٩ علاوة اعتيادية في الدرجة السابعة بلغ بها راتبه نهلية مربوط هذه الدرجة فتعذر منحه علاوات أخرى في هذه الدرجة عندما حل موعد استحقاق العلاوة بعد انقضاء عامين في أول مايو سنة ١٩٥١ ، وفي شهر أبريل سنة ١٩٥٢ رقى الى الدرجة السادسة التي يزيد مربوطها في بدئها ونهايتها على مربوط الدرجة السابعة فانفسح بذلك المجال لمنح العلاوة بزوال المانع القانونى الوقتى الذى حال دون منحها عند حلول موعد استحقاقها ، فله — وقد استوفى شرط مضى عامين منذ تاريخ منح العلاوة السابقة في أول مايو سنة ١٩٤٩ — يستحق العلاوة التالية في أول مايو التالي لزوال هذا المانع أى في أول مايو سنة ١٩٥٢ .

## قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

صدور قانون قبل حلول ميعاد استحقاق العلاوة باستحداث احكام جديدة في كيفية استحقاقها أو الحرمان منها - سريته بأثر حال - عدم سريته بأثر رجعي الا بنص صريح على رجعيته مثال بالنسبة للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الحكم :

أن العلاوة الدورية موضوع النزاع كان يحل ميعاد استحقاقها يوم أول مايو سنة ١٩٥٧ ، وهي لا تصبح حقا مكتسبا للموظفين الا بعد حلول هذا الميعاد ، فلا يجوز المساس بها بعد ذلك ، ولو صدر بعد استحقاقها قانون يؤثر أحكامه المستحدثة في هذا الاستحقاق ، الا اذا نص على ذلك بأثر رجعي بنص خاص في القانون ، ولكن اذا صدر القانون المشار اليه قبل حلول ميعاد استحقاق العلاوة واستحدث أحكاما جديدة في كيفية استحقاق العلاوة أو الحرمان منها ، فليس من شك في أنه يسرى على العلاوة التي يحل ميعادها ، اذ ينفذ القانون بأثر حال ، وليس للموظف أن يستمسك بنفاذ القانون القديم عليه ، لما هو مقرر من أن مركزه في الوظيفة هو مركز تنظيمي علم تحكمه القوانين واللوائح حتى ولو تغيرت عما كلنت عليه وقت التعلقه بالخدمة .

فاذا كان الثابت أنه بعد تقديم التقرير موضوع النزاع الذي قدر درجة كفاية المدعي بثمان وثلاثين درجة وهو ما يدخله ( فئة «ضعيف» ) التي كان يدخل فيها كل من تقل درجة كفايته عن أربعين درجة ، صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧ ناصا في المادة ١٣٦ محلة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه في تطبيق أحكامه « تحديد درجة كفاية الموظف بالنسبة للتقارير السابقة كالتالي : اذا حصل على ٤٥ درجة فأقل اعتبر ضعيفا » ، وعلى هذا

الأساس يعتبر المدعى ضميما عند النظر في استحقاقه أو عدم استحقاقه  
الملاوة التي تحل بعد ذلك في أول مايو سنة ١٩٥٧ .

( طعن رقم ١٢٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ - تخفيضه الى النصف العلاوات  
الاعتيادية وعلاوات الترقية التي تستحق خلال السنتين المسلفتين  
١٩٥٢/١٩٥٤ و ١٩٥٥/١٩٥٤ - المقصود بعلاوة الترقية الزيادة التي  
يحصل عليها الموظف في المرتب بسبب الترقية سواء أكانت هذه الزيادة  
من علاوات الدرجة المرقى إليها أم عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية  
وبين أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو مربوطها الثابت - القرار  
الصادر بالتعيين في وظيفة ما لموظف في الخدمة يعتبر متضمنا ترقية اذا  
كان من شأنه تقديمه في التدرج الوظيفي وفي الدرجات المالية - تعيين  
المعيد في هيئة التدريس بالجامعة يجرى عليه حكم القانون رقم ٢٢٥  
لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٣ بوضع استثناء وقتي من القواعد  
الخاصة بعلاوات الترقية والعلاوات الاعتيادية قد نص في ملحقته الأولى  
على أن " تخفض الى النصف العلاوات الاعتيادية وعلاوات الترقية  
التي تستحق خلال السنتين المسلفتين ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥  
لموظفي ومستخدمي الدولة على اختلاف طوائفهم ، مدنيين أو عسكريين ،  
وكذلك عمال اليومية ، وأشار القانون في ديباجته الى القانون رقم ١٣١  
لسنة ١٩٥٠ بربط درجات هيئات التدريس بكادر القضاء . كما جاء  
في مذكرته الايضاحية أنه " لما كانت الدولة تسير في عهدها الحديث  
بخطى واسعة في سياسة الانشاء والاصلاح فمن الواجب توخي الاقتصاد  
في المصروفات حتى تسفر كلفة الأموال لتحقيق السياسة الانشائية

والاصلاحية ، وقد رؤى — بناء على ذلك — كاجراء مؤقت أن يخفض الى النصف العلاوات الاعتيادية وعلاوات الترقية التى يستحقها الموظفون والمستخدمون وعمال اليومية فى السنتين المالىتين ١٩٥٣/١٩٥٤ ، و ١٩٥٤/١٩٥٥ والمقصود بعلاوة الترقية الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى المرتب بسبب ترقيته ، سواء أكانت هذه الزيادة علاوة من علاوات الدرجة المرقى إليها أم كانت عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية وبين أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو مربوطها الثابت . • ويظهر مما تقدم بما لا يدع مجالاً لأى شك أن الشارع قصد بهذا القانون أن يخفض الى النصف كل حصص ملى يصيب الموظف ، سواء أكان عن طريق العلاوات الاعتيادية أو علاوات الترقية فى السنتين المالىتين المشار إليهما ، وبأن المقصود بعلاوة الترقية هو الزيادة التى يحصل عليها الموظف فى المرتب بسبب الترقية ، سواء أكانت هذه الزيادة من علاوات الدرجة المرقى إليها أم كانت عبارة عن الفرق بين المرتب قبل الترقية وبين أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو مربوطها الثابت ، وذلك للحكمة التشريعية التى دعت الى اصدار ذلك القانون من وجوب توخى الاقتصاد فى المصروفات ، تحقيقاً للسياسة الانشائية والاصلاحية التى انتهجتها الثورة . • وليس من شك كذلك فى أن الترقية تتضمن تقديماً للموظف فى التدرج الوظيفى وفى الدرجات المالية المقبلة بصرف النظر عن العبارات التى تستعمل فى القرار الصادر فى هذا الشأن ، اذ لا يجوز فى التكيف القانونى الوقوف عند مجرد الإلفاظ ، بل العبارة بالمعنى . • فاذا صدر القرار بالتمعين فى وظيفة ما لموظف فى الخدمة ، وكان من شأن هذا القرار تقديمه فى التدرج الوظيفى فى الدرجات المالية كان هذا القرار متضمناً فى الوقت ذاته ترقيته ، كما هو الحال فى خصوصية النزاع ، المعيد وإن لم يكن من أعضاء هيئة التدريس الا أنه موظف بالجامعة ، بل هو من المرشحين لهيئة التدريس متى استوفى الشرائط المطلوبة للتمعين فى هذه الهيئات ، فتمعيته ، فى هذه الهيئة — والحالة هذه — يتضمن بالنسبة اليه ترقية ، ولا يعتبر تعييناً ابتداءً منبث الصلة بملاضيه ، قياساً على التميعين فى هيئة التدريس من غير

الموظفين، لأن المعيد لم يخرج عن كونه موظفاً لم تزايله الوظيفة ، فيجرى عليه حكم القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ الذي يجرى على كل موظف أصابه تحسين مالي على الوجه المحدد فيه .

( طعن رقم ٣١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٧/١/١٩٥٩ )

### قاعدة رقم ( ٧٤ )

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ بخضم نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية من أعانة الغلاء — انطبقة على العلاوات التي استحققت في ظل سريان أحكامه — استتجار هذا النوع من الخضم بالنسبة لها حتى بعد صدور القانون ٣٢٥ سنة ١٩٥٣ .

ملخص الحكم :

نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ على أن يخضم من أعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو للعلاوة الدورية عند استحقاق أيهما ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٣ لم يقصد إلى إلغاء المبدأ الذي قلم عليه قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ من حيث الخضم ، وإنما قصد إلى استحداث تنظيم جديد من حيث كيفية الخضم لا من حيث مبدئه ، وأن العلاوة التي استحققت في ظل سريان أحكام قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ يستمر الخضم بمقدار نصفها من أعانة الغلاء حتى بعد نفاذ القانون رقم ٣٢٥ ، فيجرى بذلك أعمال كل من التنظيمين في مجال تطبيقه .

( طعن رقم ٣١ لسنة ١ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٥٥ )



## قاعدة رقم (٧٥)

### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ بخضم نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية من اعانة الغلاء — انطباقه على العلاوات التي استحققت في ظل سريان احكامه — استمرار هذا النوع من الخضم بالنسبة لها حتى بعد صدور القانون رقم ٢٢ سنة ١٩٥٣ .

### ملخص الحكم :

يبين من تقضى القواعد العامة المنظمة لشئون العلاوات الدورية وعلاوات الترقية أنه كان قد صدر قرار من مجلس الوزراء في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ يقضى بخضم علاوة الترقية من اعانة الغلاء على أن ينتهى العمل بأحكامه في آخر السنة المالية — أى يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ — ثم صدر بعد ذلك قرار ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ مشتملا على تنظيم جديد أريد به أن يحل محل التنظيم السابق وهو يقضى بأن يكون الخضم من اعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية عند استحقاق أيهما منذ أول فبراير سنة ١٩٥٣ ولم يرد نص في هذا القرار الأخير بتوقيت العمل به كما حصل في قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٢٥ سنة ١٩٥٣ وهو لم يقصد أبدا إلغاء المبدأ الذي قام عليه قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ من حيث الخضم حتى يحق القول بأنه نسخه نسخا مطلقا جملة وتفصيلا ، وانما قصد الى تنظيم جديد من حيث كيفية الخضم لا من حيث مبدئه ، فجعل هذا الخضم يلحق العلاوة ذاتها رأسا بمقدار النصف بدلا من أن يلحق الخضم اعانة الغلاء بمقدار نصف العلاوة ، مبقيا على مبدأ الخضم في ذاته ، ومن ثم فما دامت العلاوة قد استحققت للمطعون عليه في أول مايو سنة ١٩٥٣ ( أى في ظل سريان أحكام قرار ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ ) فإنه يكون قد تم في حقه منذ أول مايو سنة ١٩٥٣ مركز قانوني ذاتي هو الخضم من اعانة الغلاء بمقدار نصف تلك العلاوة نتيجة لتطبيق حكم القرار المشار اليه على حالته ، ويستمر

الخصم من اعانة الغلاء بمقدار نصف تلك الغلاوة حتى بعد نفاذ القانون رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٣ ، ما دام لم يقصد هذا القانون الى نسخ التنظيم السابق في مبدأ الخصم وانما أبقي على هذا المبدأ ، وفقط نظم طريقة أخرى للخصم . فكل من التنظيمين يجب اعماله في محل تطبيقه ، فيطبق القرار من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للغلاوات التي استحققت في مدة سريانه ، ويطبق القانون الجديد من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للغلاوات التي استحققت منذ نفاذه .

( طعن رقم ٢٢ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥ )

### قاعدة رقم (٧١)

#### المبدأ :

تاريخ بداية حساب الفترة التي تمنح بعد انقضاءها الغلاوة الاعتيادية التالية هو تاريخ منح الغلاوة الاعتيادية السابقة — الغلاوة الاصلية المتصوص عليها بالمادة ٤٢ مكرر من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — ليست غلاوة اعتيادية لا يغير من موعد استحقاق الغلاوة الاعتيادية التالية .

#### ملخص الحكم :

يبين من استعراض نصوص المواد ٣١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وهي المواد المنظمة لأحكام منح الغلاوات الاعتيادية أن الأصل الذي حرص عليه المشرع ، هو اتخاذ تاريخ منح الغلاوة الاعتيادية السابقة بداية لحساب الفترة التي تمنح بعد انقضائها الغلاوة الاعتيادية التالية ، وكذلك الأصل يلتزمه عدم تغيير موعد استحقاق الغلاوة الاعتيادية التالية ، مهما طرأ في الفترة السابقة من ترقية بل ومن تأجيل منح الغلاوة الاعتيادية السابقة . واذا كان ذلك هو الأصل ، فإن أية زيادة تطرأ على المرتب ، ما دامت ليست بغلاوة اعتيادية ، لا تجوز أن تتخذ بداية لحساب فترة الغلاوة الاعتيادية التالية أي أن تغير موعد استحقاقها . الا اذا نص

المشرع صراحة على ذلك لأن هذا التعبير هو استثناء من الأصل فلا يسوغ افتراضه إذا أعوزه النص الصريح .

ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « تمنح علاوة اضافية للموظفين من الدرجة التاسعة الى الرابعة الذين أمضوا سنتين بدون علاوة لبلوغهم نهاية مربوط الدرجة اعتبارا من أول مايو التالي لصحور هذا القانون وتكون هذه العلاوة بنفس درجة كل منهم ولا يجوز منحها الا لثلاث مرات في كل درجة مع مراعاة المواد ٣١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفي الدولة .

ويستتبع من هذا النص أن العلاوة التي قضى بمنحها ليست علاوة اعتيادية وانما هي تختلف عنها في كل المقومات . فهي تختلف عنها في التسمية اذ سماها المشرع علاوة اضافية ، وتختلف عنها في مناسبات الاستحقاق ، كما تختلف عنها في الدورية والاستمرار . ومن ثم فلهذا لا يجوز — اتباعا للأصل سالف البيان — أن يتخذ تاريخ منحها بداية لحساب فترة العلاوة الاعتيادية التالية — أي لا يجوز أن تغير تلك العلاوة الاضافية موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية التالية وكذلك عدم تغير موعد استحقاقها مهما طرأ من ظروف في الفترة السابقة . ويساند ذلك ويظهر أن القول بما يخالفه من شأنه الاجحاف بمن شرع لهم هذا النص من قدامى الموظفين . على حين أنه شرع بمقصد انصافهم فلا يسوغ أن يترقب عليه ما يقلب قصد المشرع من الانصاف الى الاجحاف .

( طعن رقم ١٦١٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٠ )

### قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالي — لا يغير موعد استحقاق العلاوة ، ولا يمس مرتبه اذا زاد على أول مربوط الدرجة الجديدة ما دام لا يجاوز ذلك نهاية مربوط — القانون رقم ٢٨٢ لسنة

١٩٥٦ - الوضـع بالنسبة للأحكام الانتقالية المنصوص عليها بالمادة ١٣٥  
من قانون نظام موظفي الدولة •

### ملخص الحكم :

ان النظم القانوني للمعـالوات قد جددته المواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ • ويبيـن من استظهار هذه المواد أن استحقاق المعـالوة الدورية هو في الأصل مركز قانوني ذاتي ينشأ في حق الموظف بحلول موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة في صورتين: اما من تاريخ التعيين ، أو من تاريخ استحقاق المعـالوة السابقة بحسب الأحوال ، ما دام لم يصدر قرار بتأجيلها أو حرمان الموظف منها ، وذلك كله بالشروط والأوضاع المقررة قانونا • والمقصود بالتعيين في هذا الخصوص هو التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة فلا تندرج فيه حالة الموظف المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالي باعادة تعيينه في وظيفة فيه ، فتحسب في حقه المدة التي قضاها في الكادر المتوسط ضمن المدة التي يستحق بانقضائها المعـالوة في الكادر العالي ، كما يحتفظ له بمرتبته الذي كان يتقاضاه بالكادر المتوسط اذا زاد على أول مربوط الدرجة التي أعيد تعيينه فيها في الكادر العالي ما دام لا يجاوز نهاية مربوط الدرجة • وهو ما رده القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ أخذا بالأصل السليم في هذا الخصوص حتى لا تضرب حالة الموظف المعيشية • ولئن كان ذلك هو الأصل العام في خصوص المرتبات أو علاواتها عند اعادة التعيين في كادر أعلى ، الا أنه يجب مراعاة الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ الخاص بنظام موظفي الدولة ، وذلك بمناسبة تطبيق جدول الدرجات والمرتبات والمعـالوات الملحق به الذي رفع بدايات بعض الدرجات ومنها الدرجة السادسة ، سواء في الكادر المتوسط أو العالي من ١٢ ج شهريا ، الى ١٥ ج شهريا ، فقرر بذلك احكاما خاصة ترمي الى منع الازدواج بين رفع بداية الدرجة واستحقاق المعـالوة الدورية في مواعييدها الأصلية على الوجه الذي ارتآه في هذا الشأن ، ومما قرره أنه « يحتفظ بمواعيد المعـالوات للموظفين الذين يتقاضون الآن مرتبتات توازي أو تزيد على

بدايات الدرجات الجديدة مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤٢ من هذا القانون. أما الذين يتقاضون مرتباً تقل عن هذه البدايات فيمنحون الزيادات المشار إليها في الفقرات المتقدمة من تاريخ تنفيذ هذا القانون على أن يتخذ هذا التاريخ أساساً لتحديد العلاوات القادمة إلا إذا فضل الموظف العلاوة الدورية في موعدها دون الزيادة المشار إليها « ٠ »

( طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٧٨ )

المبدأ :

موظف - علاوة - نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر المالي - احتفاظه بمرتبه وبموعد علاوته الاعتيادية كما كان في الكادر المتوسط .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن « يضاف الى المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ٠٠٠٠ فقرة جديدة تأتي في الترتيب بعد الفقرة الاولى نصها كالآتي :

أما موظفو الكادر المتوسط الذين يمينون في احدى وظائف الكادر المالي فيحتفظ لهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في الكادر المتوسط اذا زادت على أول مربوط الدرجة التي عينوا فيها وبشرط ألا تجاوز نهاية مربوط هذه الدرجة « . وواضح من هذا النص أن الفالية التي يستهدفها المشرع من اضافته هي الا تكون اعادة تعيين موظفي الحكومة في كادر أعلى سبباً في تخفيض مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في هذا الكادر حتى لا تضرب حالتهم المعيشية .

ومن حيث ان العلاوة جزء من المرتب فلها تأخذ حكمه ، ذلك أن النظام القانوني للعلاوات قد حددته المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون

رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ويبين من استظهار هذه المواد أن استحقاق العلاوة الدورية هو في الاصل مركز قانوني ذاتي ينشأ في حق الموظف بحلول موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة في صورتين ، أما من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق المسالوات السابقة بحسب الاحوال ، مادام لم يصدر قرار بتأجيلها أو حرمان المؤثر منها ، وذلك كله بالشروط والأوضاع المقررة قانونا . والمقصود بالتعيين في هذا الخصوص هو التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة فلا تتدرج فيه حالة الموظف المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالي باعادة تعيينه في وظيفة فيه فتتسبب في حقه المدة التي قضاها بالكادر المتوسط ضمن المدة التي يستحق بانقضاء العلاوة في الكادر العالي ، كما يحتفظ له بمرتبته الذي كان يتقاضاه بالكادر المتوسط اذا زاد على أول مربوط الدرجة مادام لا يجاوز نهاية مربوط الدرجة . وهو وارده القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ اخذا بالاصل السليم في هذا الخصوص حتى لا تضرب حالة الموظف المعيشية ، ومعنى ذلك أن موعدا استحقاق العلاوة لا يتأثر باعادة تعيين الموظف في كادر أعلى ، بل يحتفظ بميعاد استحقاق علاوته في الكادر العالي بالميعاد الذي كانت تستحق فيه العلاوة في الكادر المتوسط ، دون أن يترتب على تعيينه في الكادر العالي تغيير في هذا الميعاد .

( مئوي ١٥٨ في ١٩٥٨/٢/٣٠ )

### قاعدة رقم (٧٩)

المادة :

الأصل الذي يحكم الوظيفة العامة هو أن يحتفظ الموظف عند اعادة تعيينه بذات المرتب الذي كان يتقاضاه من قبل ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها متى كان هذا المرتب لا يجاوز نهاية مربوط الفئة التي اعيد تعيينه فيها وبشرط ألا يكون ثمة فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة — يرتبط بذلك

**احتفاظ الموظف كذلك بموعد الملاوة باعتبار ذلك امر وثيق الصلة  
باحتفاظه بمرتبه - تطبيق .**

### **ملخص الحكم :**

أن مناط الفصل في المنازعة الماثلة يقتضي التعرض أولاً لحق المطعون  
ضده في الاحتفاظ بعمياد علاوته الدورية عند إعادة تعيينه في الدرجة  
السادسة بالكادر الفني العالي بوزارة التربية والتعليم في ١٩٦١/٥/٢ ،  
ثم لحقه بعد ذلك في الاحتفاظ بهذا الميعاد عند تعيينه في ١٩٦١/١٠/١  
بالمرتبة الرابعة العالية بالهيئة العامة للسكك الحديدية .

ومن حيث أنه بالنسبة للمسألة الأولى فقد ذهب قضاء المحكمة  
الإدارية العليا بجلستها المنعقدة في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٧ في الطعن  
رقم ١٠٩٤ لسنة ٢ ق ، الى أنه ولئن كان النظام القانوني للملاوات (في  
ظل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة الذي  
يحكم المنازعة الماثلة ) قد حددته المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون رقم ٢١٠  
لسنة ١٩٥١ ، وأنه يبين من استظهار هذه المواد أن استحقاق الملاوة  
الدورية هو في الأصل مركز قانوني ذاتي ينشأ في حق الموظف بحلول  
موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة في صورتين : أما من تاريخ التعيين  
أو من تاريخ استحقاق الملاوة السابقة بحسب الأحوال : ما دام لم يصدر  
قرار بتأجيلها أو حرمان الموظف منها وذلك كله بالشروط والأوضاع  
المقررة قانوناً وأن المقصود بالتعيين في هذا الخصوص هو التعيين لأول  
مرة في خدمة الحكومة فلا تتدرج فيه حالة الموظف المنقول من الكادر  
المتوسط الى الكادر العالي بإعادة تعيينه في وظيفة فنية فتحسب في حقه  
المدة التي قضاها في الكادر المتوسط ضمن المدة التي يستحق بانقضائها  
الملاوة في الكادر العالي ، كما يحتفظ له بمرتبه الذي كان يتقاضاه بالكادر  
المتوسط اذا زاد على أول مربوط الدرجة التي أعيد تعيينه فيها في الكادر  
العالي مادام لا يجاوز نهاية مربوط هذه الدرجة وهو ما رددته القانون  
رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ أخذاً بالأصل السليم في هذا الخصوص حتى  
لا تضطرب حالة الموظف المعيشية .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن المطعون ضده كان معينا بوظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم اعتبارا من ١١/٢٧/١٩٥٦ بالدرجة الثامنة واذ حصل أثناء خدمته على البكالوريوس التجارة عام ١٩٦١ فقد أعيد تعيينه بالدرجة السادسة بالكادر الفني العالي بالوزارة المذكورة من ٥/١٩٦١ ومن ثم فإنه يحتفظ بالميعاد المقرر لملاوته الاعتيادية ومتى كانت آخر علاوة منحت له في ١/٥/١٩٥٩ فإنه يستحق منح الملاوة الدورية التالية في ١/٥/١٩٦٣ تطبيقا للاصل الذي أشار اليه قضاء المحكمة الادارية العليا للسالف الذكر والذي يقضى بوجوب حساب ميعاد الملاوة الدورية من تاريخ استحقاق الملاوة السابقة مادام أن اعادة التعيين في الكادر العالي ليس تعيينا لأول مرة في خدمة الحكومة .

ومن حيث أنه بالنسبة للمسألة الثانية الخاصة بمدى احتفاظ المطعون ضده بميعاد علاوة الدورية عند تعيينه في ١/١٠/١٩٦١ بالمرتبة الرابعة العالية بالهيئة العامة للسكك الحديدية فإنه ولئن كانت بعض فتاوى الجمعية العمومية للأقسام الاستشاري بمجلس الدولة (على سبيل المثال فتاواها بجلاسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٦ - رقم ٥٥٤ قد ذهبت الى أنه متى كان شغل العاملين لوظائفهم الجديدة تم بطريق التعيين الجديد نتيجة اجتيازهم مسابقات للتعين ووضعوا تحت الاختبار فإن الأمر لا يكون في التكليف القانوني السليم نقلا من كادر الى آخر أو اعادة تعيين وقد نشأت لهؤلاء العاملين مراكز قانونية جديدة غير المراكز السابقة ومن ثم يكون منطوق استحقاق هؤلاء العاملين لملاوتهم الدورية هو انقضاء المدد المقررة قانونا من تاريخ تعيينهم الجديد بغض النظر عن مدة خدمتهم السابقة والتي لم تضم لأقدمية الدرجة والمرتبة ، الا ان المحكمة لا ترى الأخذ بالنظر المتقدم في المنازعة المثلثة ذلك أنه قد بارز لها من استقراء أحكام المحكمة الادارية العليا ( الحكم المتقدم ذكره على سبيل المثال ) والتفسيرات التشريعية الصادرة من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المنعين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا ان الاصل السليم الذي يحكم الوظيفة العامة هو ان يحتفظ الموظف عند اعادة تعيينه بذات المرتبة الذي كان يتقاضاه من قبل ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها ويشترط ألا يجاوز نهاية مربوطها ويرتبط بهذا الاصل احتفاظ الموظف كذلك بموعد الملاوة



باعتبار ذلك أمر وثيق الصلة بالاحتفاظ بمرتبه لأن العلاوة والميلاد الذى يترقبها فيه الموظف من بين عناصر الاحتفاظ بالمرتب مادام أنه لا يوجد فاصل زمنى بين مدتى الخدمة - فقد أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قرار التفسير التشريعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ بأن العامل الذى يعاد تعيينه فى الكادر العالى أو الكادر المتوسط أو فى درجة أعلى يحتفظ بمرتبه الذى كان يقاضاه فى الكادر أو فى الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها ويشترط الا يجاوز نهاية مربوطها وذلك نزولا على الأصل السليم الذى يحكم الوظيفة العامة على ما أفصحت المذكرة المرفقة بقرار التفسير السالف الذكر وبرغم خلو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من أحكام القانونين رقمى ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ ، ١١٠ لسنة ١٩٦٣ - ثم أصدرت اللجنة العليا لتفسير القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٩ ناصا على سريان تفسيرها السابق على العاملين الذين يتم تعيينهم فى إحدى الوظائف التى تنظمها قولتين خاصة ما لم يكن هناك فاصل زمنى بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين فى الوظيفة الجديدة - وأشارت اللجنة أيضا فى المذكرة المرفقة بهذا التفسير الى أن الأصل المسلم به فى مجال الوظيفة العامة عدم الانتقال من مرتب الموظف لأى سبب كان عند إعادة التعيين من الكادر العام إلى الكادر الخاص ، وأن هذا الاحتفاظ يقتضى عدم وجود فاصل زمنى بين ترك الموظف للوظيفة السابقة وتعيينه فى الوظيفة الجديدة لأن إعادة التعيين تعتبر من ناحية استصحاب المرتب الأعلى وموعد العلاوة بمثابة النقل وأنه من المقرر أن النقل من وظيفة الى أخرى يفترض عدم وجود فاصل زمنى بين مدتى الخدمة ، وإعادة التعيين فى الكادر الخاص واحتفاظ الموظف بمرتبه يعتبر نوعا من انواع نقل الموظف لا يتضمن أى استثناء أو تخصيصه بأى ميزة معينة بل أن الأمر لا يعدو أن يكون اتباعا للأصل المسلم به فى مجال الوظيفة العامة ونزولا على هذا الأصل كذلك أصدرت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ بمریان تفسيرها رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ على العمال المؤقتين أو المعيّنين بمكافآت شاملة عند إعادة تعيينهم على درجات بالميزانية •

وقد ردت المحكمة العليا في حالات أخرى الأصول المتقدمة بالتصميم رقم ٤ لسنة ١٩٧١ الذي تضمن أن العامل في القطاع العام الذي يعاد تعيينه في فئة أو في درجة أعلى في القطاع العام أو في الجهاز الإداري للدولة يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة أو الدرجة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة كما تضمن هذا التفسير أيضا أن العامل في الجهاز الإداري للدولة الذي يعاد تعيينه في القطاع العام في فئة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة بالضوابط السابقة .

ومن حيث أن الثابت في المنازعة الماثلة أن المظنون ضده بعد أن أعيد تعيينه في الدرجة السادسة الفنية العالية بوزارة التربية والتعليم في ٢/٥/١٩٦١ تقدم وآخرون لامتحان السابقة الذي أعلنت عنه الهيئة العامة للسكك الحديدية لشغل وظائف مفتش النقل بالمرتبة الرابعة الفنية العالية المعادلة للدرجة السادسة المذكورة بعد اجتياز المظنون ضده الامتحان صدر القرار رقم ٨٨٤ في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦١ بتعيينه وزملائه في هذه الوظائف ونص في القرار على أن يمنع المعينون ماهية شهرية ١٥ جنيها أو الماهية الشهرية التي يتقاضونها الآن بالهيئة أو بالوزارة أو بالمصلحة التابعين لها أيهما أكبر بشرط ألا تزيد على نهاية مربوط المرتبة المذكورة وقدرها ٤٠ جنيها وهو ما يقطع في الدلالة على أن الهيئة العامة للسكك الحديدية في ظل خضوعها لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة سكك حديد مصر قررت أن يستصحب الدعوى مرتبه بالجهة التي يعمل بها قبل إعادة تعيينه فيها وهذا الاحتفاظ ازاء عدم وجود فاصل زمني بين مدتي الخدمة هو نوع من أنواع نقل الموظف مما يستلزم بالتبعية في ضوء المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا والتفسيرات التشريعية الصادرة من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المسنين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وتفسيرات المحكمة العليا المتقدم — ذكرها — تستلزم أن يحتفظ المظنون ضده كذلك بميعاد علاوته الدورية لارتباط ذلك بالاحتفاظ بالمرتب على ما سلف ولأن هذه التفسيرات وإن صدرت في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٤ المشار اليه الا أنها افصحت عن الاصل السليم الذي يحكم الوظيفة العامة كما سبق البيان ومن ثم يتمين تطبيق هذا الأصل في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ للذين يسريان على المنازعة الماثلة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ انتهى في قضائه الى ما يتفق مع النظر السابق فانه يكون قد أصاب وجه الحق فيما انتهى اليه ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه والزام الجهة الادارية الطاعنة المصروفات .

( طعن رقم ٥٩٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ )

### قاعدة رقم (٨٠)

#### المبدأ :

عدم استحقاق الموظف للمعاشات الدورية التي يحل ميعاد استحقاقها بعد احواله للاستيداع — المقصود بنظام الاستيداع — المركز القانوني للموظف خلال مدة الاستيداع .

#### ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ — باضافة فصل تاسع الى الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، خاص باحوالة الموظفين المبعثين على وظائف دائمة الى الاستيداع — ومن المذكرة الايضاحية للقانون المذكور، ان الاستيداع نظام يؤدي الى حرمان الموظف مؤقتاً من العمل مع جواز اعادته اليه ، وذلك بقصد معالجة وضع الموظف الذي يلحق به أحد الأسباب التي تبرر انها خدمته ، اذ تقتضي العدالة كما يقتضي صالح الموظف والصالح العام مما احوالة الموظف عندئذ الى الاستيداع لفترة محددة ، بدلا من اصدار قرار بانتهاء خدمته . ويتقاضى الموظف خلال هذه المدة نسبة من مرتبه ، وينظر خلالها في تقدير ما اذا كان الموظف صالحا للعودة الى الخدمة ، ام ان الصالح العام يقتضي الاستغناء نهائيا عن خدماته .

فنظام الاستيداع اذن هو نظام وظيفي من نوع خاص ، اذ بمقتضاه تبقى العلاقة الوظيفية قائمة بين الموظف المحال الى الاستيداع والحكومة طيلة مدة الاستيداع والتي اقصاها سنتان من تاريخ قرار الاحالة . ولا تنتقض هذه العلاقة الا بأحد امرين ، أما بانقضاء تلك المدة . واما باحالة الموظف الى المعاش بناء على طلبه . الا أن العلاقة الوظيفية بين الموظف والحكومة خلال مدة الاستيداع لا تكون مكتملة ومستوفية لشرائطها القانونية — كما ينظمها قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — بل هي علاقة ناقصة . فمن ناحية ، يترتب على احالة الموظف الى الاستيداع اعتبار الوظيفة التي كان يشغلها شاغرة ، كما ان احتفاظ الموظف بدرجته ومرتبته خلال فترة الثلاثة أشهر الأولى من تاريخ الاحالة انما يكون بصفة شخصية ، ولحكمة انصحت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٩ ، وهي تمكن الموظف خلال هذه المدة من تدبير شؤون معيشته على أساس احتمال انتهاء خدمته أو تخفيض راتبه بعد هذه المدة . كما أنه بعد انتهاء الفترة المذكورة يصرف للموظف نصف مرتبه الأهلى فقط من وفورات الباب الأول من ميزانية الوزارة التي يتبعها . كما ان للموظف المحال الى الاستيداع أن يقسوم بأى عمل خارجي لحسبه الخاص أو لدى الغير ، وذلك حتى يستطيع تدبير شؤون معيشته بما يتفق مع خفض راتبه الى النصف ، على خلاف الأصل الذى وضعه قانون نظام موظفي الدولة ، والذى مقتضاه أن يحظر على الموظف اداء أى عمل للغير بمرتب أو بمكافأة ولو في غير ساعات العمل الرسمية ( المادة ٧٨ ) أو الجمع بين وظيفتين أو أى عمل آخر من شأنه الاصرار بأداء واجبات الوظيفة أو لا يتفق مع مقتضياتها ( المادة ٧٩ ) ، أو عموما الجمع بين وظيفته وأية وظيفة أخرى حسبما قضى بذلك القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

فوضع الموظف اذن خلال مدة الاستيداع هو وضع مؤقت غير مستقر ، اذ يمر خلال هذه المدة بمرحلة انتقال ، هي مرحلة وسط بين مرحلة العلاقة الوظيفية المكتملة ، وبين مرحلة انفصال هذه العلاقة وانقضائها بانتهاء مدة خدمة الموظف — أما بانتهاء مدة الاستيداع أو بأحالة الموظف الى المعاش بناء على طلبه — أو اكتمال هذه العلاقة من جديد باعادة الموظف الذى كان محالا الى الاستيداع الى الخدمة . وعلى

ذلك فرغم قيام العلاقة الوظيفية بين الموظف والحكومة خلال مدة الاستيداع ، فإن هذه العلاقة ليست متكاملة ، ومن ثم فلهذا لا ترتب الآثار والمزايا التي تترتب قانونا على بقائها كاملة ، كالترقية واستحقاق العلاوات الدورية . وبذلك يكون مركز الموظف خلال مدة الاستيداع مجمدا ، بحيث لا يجوز ترتيب أية مزايا أخرى للموظف أكثر مما كان يستحق عند إحالته الى الاستيداع ، ومن ثم فانه لا يجوز ترقيةه خلال هذه المدة ، كما لا يجوز منحه علاوة دورية ، ويبقى مركزه القانوني مجمدا على هذا الوضع ، الى أن تنتهي مدة الاستيداع ، أو يطلب إحالته الى المعاش خلال هذه المدة ، أو يعاد الى الخدمة .

ولا يسوغ الاحتجاج بالقول بأن النص في المادة ١١٦ مكرر (٣) على عدم صرف أية فروق للموظف المحال الى الاستيداع — عن مدة الاحالة الى الاستيداع — عند اعادته الى الخدمة ، يفيد استحقاق هذه الفروق أصلا — كما يذهب الى ذلك الديوان — ذلك أن نص المادة ١١٦ مكرر (٣) يتناول في الحقيقة معالجة وضع الموظف المحال الى الاستيداع عند اعادته الى الخدمة ، اذ يعاد الى أقدميته الأصلية وفي الدرجة التي وصل اليها زملاؤه ، حتى ولو كانوا قد رفقوا الى درجة أعلى أو استحققوا علاوات دورية خلال الفترة التي كان الموظف محالا فيها الى الاستيداع ، وفي هذه الحالة تعتبر خدمة الموظف متصلة وكأنه لم يسبق إحالته الى الاستيداع . وكان مقتضى هذا الوضع — ونظرا لما قد يترتب من زيادات في مرتب الموظف نتيجة لترقيته الى الدرجة الأعلى بأثر رجعي أو حصوله على علاوة دورية حتى يتساوى مع زملائه طبقا لحكم المادة المشار اليها — كان مقتضى ذلك أن يحصل الموظف على فروق مالية عن الماضي خلال المدة التي كان محالا فيها الى الاستيداع ، وبذلك حرص المشرع على النص على عدم احتقية الموظف في المطالبة بأية فروق مالية عن مدة إحالته الى الاستيداع ليقطع دابر كل خلاف يحتفل ان يثور في تفسير هذا النص في المستقبل . وفي هذا المعنى تأكيد لما سبق القول به من تجميد المركز الملقى للموظف المحال الى الاستيداع خلال مدة الاحالة .

ويضاف الى ما تقدم ان المادتين ٤٢ ، ٤٣ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، تقضيان بأن العلاوة الاعتبائية تستحق في أول

مايو التالي لمضى سنتين من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة ،  
وأنها لا تمنح إلا لمن يقوم بعمله بكفاية ، وأن تقرير ذلك مرجعه الى  
لجنة شؤون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية . ومفاد  
ذلك أنه يشترط لمنح العلاوة الاعتيادية أن يكون الموظف قد أمضى في  
العمل فعلا المدة المقررة من تاريخ تعيينه أو حصوله على العلاوة السابقة ،  
وأن يكون خلالها قد أدى عمله بكفاية ترضى عنها لجنة شؤون الموظفين ،  
كى تقرر ما اذا كان يستحق أو لا يستحق منحه هذه العلاوة . والموظف  
— في حالة الاستيداع — لا يؤدي عملا ، حتى يمكن الحكم عليه بأنه  
أدى أو لم يؤدي عمله بكفاية ، خصوصا وأنه جاء في المذكرة الايضاحية  
للقانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، أن الاستيداع نظام يؤدي  
الى حرمان الموظف مؤقتا من العمل مع جواز اعادته اليه .

فاذا كان الموظف قد احيل الى الاستيداع ، وبقي كذلك حتى  
انتهت خدمته بناء على طلبه ، ومن ثم فانه لا يستحق العلاوة الدورية  
التي حل ميعاد استحقاقها في أول مايو سنة ١٩٦٠ أى خلال فترة  
الاستيداع التي كان مركزه المالى مجمدا خلالها وبالتالي فان معاشه  
يسوى على أساس عدم استحقاقه لهذه العلاوة الدورية .

( مئوى ٢٠ في ١٩/١/١٩٦٢ )

### قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

الحالات التي يجوز فيها للجنة شؤون الموظفين حرمان الموظف من  
علاوته الدورية — حالتان : الأولى أن يحصل الموظف على تقرير بدرجة  
ضعيف فيحرم حينئذ من أول علاوة دورية تستحق له عقب هذا التقرير  
وفقا للمادة ٢/٣١ من قانون التوظيف ، والثانية أن تقرر لجنة شؤون  
الموظفين طبقا للمادة ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ من قانون التوظيف حرمان الموظف  
من علاوته لما يثبت لديها من عناصر لم تنص عليها التقارير السرية أو  
الجزاءات التي وقعت عليه .

### ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن :

« ..... ويترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخطيه في الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير » .

وتنص المادة ٤٢ من ذات القانون على أن : « يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقاً للنظام المقرر بالجدول المرافقة بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ولا تمنح العلاوة إلا أن يقوم بعمله بكفاية وتقدير ذلك يرجع فيه إلى لجنة شؤون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السرية » .

وتنص المادة ٤٣ على أن : « تستحق العلاوات الاعتيادية في أول مايو التالي لنهي الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة ، وتصرف العلاوات طبقاً للفتاات المبينة في جدول الدرجات الملحق بهذا القانون ، ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية ويصدر بمنح العلاوات قرار من لجنة شؤون الموظفين المختصة » .

وتنص المادة ٤٤ على أنه « لا يجوز تأجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها إلا بقرار من لجنة شؤون الموظفين المختصة ، وتأجيل هذه العلاوة يمنع استحقاقها في مدة التأجيل المبينة في القرار الصادر به ، ولا يترتب على التأجيل تغيير موعد استحقاق العلاوة التالية » .

أما الحرمان من هذه العلاوة فيسقط حق الموظف فيها » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المتقدمة أن الحرمان من العلاوة الدورية يقع في إحدى حالتين :

الحالة الأولى : أن يقدم في شأن الموظف تقرير بدرجة ضعيف

فيترتب عليه وجوبا حرمان الموظف من أول علاوة دورية تستحق له عقب تقديم هذا التقرير ومن ثم فإن المركز القانوني للموظف من حيث حرمانه من هذه العلاوة يترتب في حقه بقوة القانون وكتطبيق مباشر وحتمي لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١. السالف ذكرها .

... ويترتب على ما تقدم بحكم الزوم اعتبار قرار لجنة شؤون الموظفين الذي يصدر بالحرمان قرارا صادرا بناء على سلطة مقيدة بحيث لا تتمتع اللجنة في اصداره بأية سلطة تقديرية من حيث المنع أو الحرمان ومن ثم لا يعدو دورها في هذه الحالة مجرد التدخل لتسجيل حكم القانون ولاكتشف عنه متى قامت في شأن الموظف شرائط انطباقه والتي تنحصر في مجرد تقديم تقرير عنه بدرجة ضعيف ودون أن يكون للجنة أن تأخذ في الاعتبار أية عناصر أخرى سوى هذا التقرير فتترتب عليه نتيجته المحتمية وهي الحرمان من العلاوة .

الحالة الثانية : ان تقرير لجنة شؤون الموظفين استنادا الى سلطاتها التقديرية المخولة لها بمقتضى المواد ٤٢ ، ٤٤ ، السالف ذكرها حرمان الموظف من علاوته الدورية ولو لم تكن كفايته قد قدرت بدرجة ضعيف وذلك استنادا الى ما يثبت لدى اللجنة من عناصر لم تتضمنها التقارير السرية أو أجزاءات تكون قد سبق توقيعهما على الموظف مما تأخذ اللجنة في الاعتبار عند تقرير مدى كفايته في القيام بعمله في مجال تقدير منحه العلاوة أو الحرمان منها .

( نوى ١٠٢٤ في ١٩٦٣/١/٢٦ )

### قاعدة رقم (٨٢)

#### المبدأ :

قرار لجنة شؤون الموظفين بالحرمان من العلاوة الدورية — يجب أن يسبقه قرار اعتماد اللجنة لتقدير درجة كفاية الموظف المبروم منها — ليس من اللازم وجود فاصل زمني بين القرارين — يكفي سبق قرار اعتماد التقدير لقرار الحرمان من العلاوة ولو في نفس الجلسة — عدم مراعاة ذلك يجعل قرار الحرمان مشويا بعيب مخالفة القانون .



### ملخص الحكم :

لأن كان من البداهة وجوب أن يسبق اعتماد لجنة شئون الموظفين تقدير حرجة الكفالية قرارها بحرمان الموظف من العلاوة إذا كان من شأن هذا التقدير أحداث أثر الحرمان ، إلا أنه ليس لزاما أن يقع فاصل زمني معين كيوم أو أكثر أو أقل بين القرارين ، بل يكفي أن يسبق الأول الثاني ولو كان في ذات الجلسة التي انعقدت فيها لجنة شئون الموظفين ، وهي تملك سلطة اعتماد التقدير وسلطة الحرمان أو عدم الحرمان من العلاوة .

( طعن رقم ١٢٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم (٨٣)

#### المبدأ :

المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — أثر حصول الموظف على تقرير بدرجة ضعيف على علاوته الدورية — هو حرمانه من أول علاوة تستحق له سواء أكان استحقاقها في السنة التي قدم فيها هذا التقرير أو في سنة تالية لها دون اعتداد بدرجة كفايته في هذه السنة الأخيرة .

#### ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه : « يترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف حرمان الموظف من أول علاوة دورية مع تخفيضه في الترقية في السنة التي يقدم فيها التقرير » .

وبين من التحقيق في نص الفقرة الثانية من المادة ٣١ سالفة الذكر أن المشرع وهو بسبيل تحديد كل من العلاوة والترقية التي يحرم الموظف منهما إذا قدم في حقه تقرير بدرجة ضعيف قد اعتد بضلطين مختلفين فبالنسبة للعلاوة اعتد بضابط الترتيب العددي ففرض بحرمان الموظف

من أول علاوة دورية تستحق له ، هذا بينما في تحديد الترقية التي يحرم منها الموظف اعتد بضابط زمنى محض ، فقضى بحرمان الموظف من الترقية في السنة التي قدم فيها هذا التقرير . ومن هذه المفاهيم في التعبير يتضح ان المشرع قصد تقرير حكمين مختلفين في بيان الأثر المترتب على تقديم تقرير بدرجة ضئيف في حق الموظف ، أولهما بالنسبة للعلاوة فأوجب حرمانه من أول علاوة تستحق له يستوى في ذلك أن تستحق للموظف في السنة التي قدم فيها التقرير أو في السنة التالية ويخضع النظر عن درجة التقرير الذي حصل عليه في السنة الأخيرة . وثانيهما بالنسبة للترقية فقضى بحرمان الموظف منها إذا حل دوره فيها في ذات السنة التي قدم فيها التقرير وبذلك قيد أثر التقرير بالنسبة للترقية ، بأن تكون الأخيرة قد وقعت في السنة التي تقدم فيها هذا التقرير .

ويتفرع على ما تقدم أن قيد السنة التي نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣١ المشار إليها ، لا يتقيد به سوى الحرمان من الترقية أما العلاوة الدورية فالحرمان منها طليق من هذا القيد بمقتضى حرمان الموظف من أول علاوة دورية تستحق له إذا قدم عنه تقرير بدرجة ضئيف ولو كان يحتاج لاستحقاقها قد حل في سنة تالية قدم فيها عن الموظف تقرير بدرجة أعلى . وهذا هو الذي يتفق مع صياغة النص ، لأنه لو قصد المشرع تقرير معنى مخالف ، وهدف الى تقييد الحرمان من العلاوة شأنها في ذلك شأن الترقية بقيد السنة سائلة الذكر لما كان بحاجة الى وصف العلاوة الدورية بأن تكون « أول » علاوة ولاكتفى بتقرير الحرمان من العلاوة الدورية والترقية في السنة التي يقدم فيها التقرير دون أن يقرن العلاوة بلفظ « أول » إذ ان العلاوة الدورية بحسب النظام المقرر قانونا لاستحقاقها لا تتكرر في السنة الواحدة ومن ثم ومتى كان المشرع قد حدد العلاوة التي يحرم منها الموظف بأن تكون أول علاوة فإن هذا يقطع بأن نيته قد انصرفت الى عدم تقييد الحرمان منها بقيد السنة المشار اليه في نص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن نظام موظفي الدولة خاصة وأن القول بغير ذلك فضلا عن مخالفته لنص هذه المادة ، فإنه يؤدي الى التفرقة في المعاملة بين الموظفين ، إذ ان الموظف الذي يحل موعد علاوة دورية في

السنة التي قدم عنه فيها تقرير بدرجة ضعيف يحرم من العلاوة ، بينما أن زميله الذي وضع عنه تقرير مماثل وحل موعد علاوته في السنة التالية يفلت من هذا الجزاء رغم أن كلا من هذين الموظفين قد يحصل في هذه السنة على تقرير بدرجة أعلى . ويبدو أن تلاقى هذا الشذوذ هو الذي ذهب بالمشرع الى قصر القيد الزمني المنصوص عليه في نص المادة ٣١ سالفة الذكر على الترقية دون — العلاوة — والتي في تحديدها اعتد بضابط مخالف هو ضابط الترتيب العددي .

ولا يؤثر فيما تقدم ما قد يقال بأن الشذوذ الذي أشرنا اليه فيما سبق متحقق أيضا بالنسبة للترقية تأسيسا على أن الموظف الذي يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف في سنة ما سيحرم من الترقية إذا أصابه الدور خلال هذه السنة بينما أن زميله الذي حصل على تقرير مماثل لا يحرم منها إذا أصابه الدور في سنة تالية قدم عنه فيها تقرير بدرجة أعلى ، لا يؤثر ذلك فيما انتهينا اليه من نتيجة ، لأن ثمة فارقا جوهريا بين الترقية والعلاوة الدورية فالأولى لا يعلم الموظف سلفا وقبل حصولها ميعاد اجرائها على وجه يقيني باعتبار وقت الترقية هو من اطلاعات الادارة وعلى خلاف ذلك تملأ فان ميعاد العلاوة الدورية معلوم سلفا للموظف وعلى وجه يقيني ، ومن ثم فان تقرير حرمان الموظف الذي يقدم عنه تقرير بدرجة ضعيف من أول علاوة دورية تستحق له قصد به ترتيب هذا الأثر سواء حل موعد العلاوة في ذات السنة التي قدم فيها التقرير أو في سنة تالية ، لأنه قد يعتمد الى بذل نشاط مؤقت وكفاية متكلفة خلال السنة التالية والتي يعلم سلفا أن علاوته الدورية تستحق فيها ومن ثم رأى المشرع أن يرد مثل هذا القصد اليه ففرض بتقرير الحرمان من أول علاوة بغض النظر عن السنة التي تستحق فيها ، أما بالنسبة للترقية فالأمر على خلاف ذلك إذ أنه والموظف لا يعلم ميعاد اجرائها ان يبذل نشاطا أو يظهر كفاية مصطنعة ليضمن عدم تخطيه ، وهو ما يبين منه ان مظنة اصطناع الكفاية تقوم بالنسبة للعلاوة تبعاً لعلم الموظف بميعاد استحقاقها ، بينما تتخلف بصفة عامة وفي أغلب الحالات بالنسبة للترقية تبعاً لعدم علمه بميعاد حصولها ومن ثم وعلى أساس تباين الموقف واختلافه بالنسبة لكل من العلاوة والترقية غاير المشرع في الحكم بينهما فخصص القيد الزمني لتقرير الحرمان من

الترقية دون العلاوة ، واعتد في تحديد هذه بمضبط الترتيب العددي .

وبناء على ما تقدم فإن الجمعية العمومية ما زالت عند رأيها السابق ابداءه بجلستها المنعقدة في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ والمبلغ الى ديوان الموظفين بكتاب الجمعية العمومية رقم ٩٢٧ في ١١/٨/١٩٦٠ ( ملف رقم ٨٦/٤/١٩٦ ) . من أنه « يترتب على تقديم تقرير بدرجة ضعيف عن الموظف حرمانه من أول علاوة دورية سواء أكان استحقاقها في السنة التي قدم فيها التقرير أو في السنة التالية لها وذلك دون اعتداد بدرجة كفايته في هذه السنة الأخيرة » .

وبتطبيق الأحكام المتقدمة على الحالة المعروضة فإنه لما كان الثابت أن أحد موظفي مصلحة الاحصاء والتعداد قد قدم في فبراير سنة ١٩٥٧ تقرير بدرجة ضعيف عن عام ١٩٥٦ ثم استحققت له علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٥٧ ، وبعد ذلك قدم عنه تقرير آخر بدرجة ضعيف في فبراير سنة ١٩٥٨ عن عام ١٩٥٧ ، ثم كان تقرير سنة ١٩٥٨ الذي قدم في فبراير سنة ١٩٥٩ بدرجة مرضى ، ثم استحققت له علاوة دورية أخرى في أول مايو سنة ١٩٥٩ ، فإنه يكون قد تحقق في شأنه شروط انطباق الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة السالف ذكرها من حيث كون علاوة سنة ١٩٥٧ هي أول علاوة تستحق له بعد اذ قدم عنه تقرير بدرجة ضعيف في سنة ١٩٥٧ وكذلك الحكم بالنسبة لعلاوة سنة ١٩٥٩ اذ هي أول علاوة قد استحققت له بعد حصوله على تقرير بدرجة ضعيف في سنة ١٩٥٨ وذلك دون اعتداد بالتقرير الذي حصل عليه في سنة ١٩٥٩ بدرجة أعلى من ضعيف .

لهذا انتهى الرأي الى حرمان الموظف سالف الذكر من علاوته الجوريتين المستحقين في أول مايو من كل من سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٥٩ باعتبارهما أول علاوتين دوريتين استحققتا له بعد حصوله على تقرير بدرجة ضعيف في كل من سنة ١٩٥٧ ، سنة ١٩٥٨ وذلك اعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

( غوى ٧٥ في ١٥/١/١٩٦٣ )

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

تقدير كفاية الموظف بدرجة ضعيف من السنة السابقة على حلول ميعاد استحقاق علاوته الدورية — اثره — يتحتم حرمانه من أول علاوة دورية تحل بعد السنة التي قدرت عنها كفايته على الوجه السالف — هذا الحرمان كآثر حتمي يقع بقوة القانون — للادارة الرجوع فيما تم صرفه للموظف دون التقييد بميعاد الستين يوما ولها استرداد ما دفعته له دون وجه حق — عدم قبول الطعن في الحرمان من العلاوة على استقلال دون قرار تقدير الكفاية .

ملخص الحكم :

اذا تكشف الحال في حصول المدعى على تقرير بدرجة ضعيف بقرار نهائي من لجنة شئون الموظفين للادارة العامة للبلديات بتاريخ ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٩ عن السنة السابقة مباشرة على حلول ميعاد علاوته الدورية فان هذا القرار المنشئ له نتيجة محتمة هي الحرمان من تلك العلاوة التي سبق صرفها باعتبارها أول علاوة حلت بعد السنة التي قدرت عنها كفاية المدعى على الوجه الذي سلف بيانه — وهذا الحرمان كآثر حتمي يقع بقوة القانون — يقتضى من الادارة الرجوع فيما تم صرفه للمدعى دون التقييد بميعاد الستين يوما الجائز في خلالها الرجوع في القرارات الادارية ، ويخولها استرداد ما دفعته بغير وجه حق وعلى أية حال فان الحرمان من العلاوة وهو اثر حتمي للحصول على تقدير بدرجة ضعيف لا يرقى الى مرتبة القرار الاداري ولا يقبل الطعن فيه على استقلال دون قرار تقدير الكفاية ولا يقدح في ترتيب هذا الاثر الحتمي ان يتحدى بتحصى مركز المدعى بالنسبة الى استحقاق العلاوة في أول مايو سنة ١٩٥٩ اذ لم ينشأ للمدعى مركز قانوني من وراء صرف العلاوة يستوجب للتحصين ولا يفترض قرار ضمنى بمنح العلاوة اذ لم يتجه قصد الادارة الى اتخاذ قرار من هذا القبيل استنادا الى سلطاتها التقديرية .

### قاعدة رقم (٨٥)

#### المبدأ :

تقدير كفاية الموظف في عمله بدرجة ضعيف — التظلم منه وعدم استجابة الجهة الادارية اليه — عدم جدوى التظلم بعد ذلك استقلالا من القرار المتفرع عنه والمرتبط به الصادر بالحرمان من أول علاوة دورية — مثال بالنسبة لطلب الغاء قرار الحرمان من هذه العلاوة قدم خلال السنين يوما التالية بعد التظلم اداريا في الميعاد من قرار تقدير كفايته بدرجة ضعيف — قبوله شكلا لرغمه في الميعاد .

#### ملخص الحكم :

ان طلب المدعي في شكواه اعادة النظر في تقريره السري عن عام ١٩٥٨ الذي قدرت فيه كفايته في عمله بدرجة ضعيف مع التماس مقابلة السيد مدير عام المصلحة هو بطبيعة الحال تظلم اداري من هذا التقرير لا في ذاته كما تضمنه من وصية بعدم الكفاية ، بل لما يستتبعه من آثار قانونية تمس مركز المتظلم مالا ويهمه التظلم منها بوصفها نتائج حتمية تترتب عليه لزوما كالحرمان من العلاوة ، وان اقتضى الامر صدور قرار خاص بهذا الحرمان من لجنة شؤون الموظفين ، ومعنى التظلم من قرار تقدير الكفاية هو عدم الرضاء به وبالتالي بما يترتب عليه من آثار تتبعه وجودا وعدما ، فاذا لم تستجب الجهة الادارية للتظلم من هذا التقدير فلا جدوى بعد ذلك من التظلم استقلالا من القرار المتفرع عنه المرتبط به وهو الصادر بالحرمان من أول علاوة دورية ، لعدم امكان الادارة الرجوع فيه بالمحذول عن الحرمان مع بقاء التقدير بدرجة ضعيف على حالته ، فاذا كان الثابت أن المدعي يطلب « الحتم بالغاء قرار حرمان الطالب من علاوته الدورية المستحقة في أول مايو سنة ١٩٥٩ لبطلان التقرير السري المتقدم عنه في فبراير سنة ١٩٥٩ بتقدير كفايته بدرجة ضعيف » مؤسسا طلب ابطال قرار حرمانه من العلاوة على بطلان التقرير السري المتقدم عنه بدرجة ضعيف لأن قرار الحرمان لا يمكن إلغاؤه مع وجود التقرير بدرجة ضعيف ولأن هذا التقرير وهو الهدف الأصلي

الذى يرمى اليه طلب الالغاء بحسب مفهوم تكيف المدعى له ، لو قضى بالغائه لتحقيق غرض هذا الأخير من طلب الغاء قرار الحرمان من الملاوة ، اذ يصبح هذا الحرمان فاقدًا لاحد اركانہ ، بل لسببه وعلّة وجوده ، وهو ضعف الكفاية .

واذا كان الثابت أن المدعى قد تظلم اداريا من قرار تقدير كفايته بدرجة ضعيف في ١٠ من مايو سنة ١٩٥٩ فور ابلاغه به ، وتريص ستين يوما ، فلما لم تجبه الجهة الادارية عن تظلمه أقام دعواه خلال الستين يوما التالية بايداع صحيفتها سكرتيرية محكمة القضاء الادارى في ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٩ فانها تكون مقبولة شكلا ويكون الدفع بعدم قبولها في غير محله متعينا رفضه .

( طعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٣ )

### قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

ثبوت أن المدعى لم يطعن في تقدير كفايته بدرجة ضعيف عن سنة ١٩٥٨ - اقتصر دعواه على طلب الغاء قرار سحب الملاوة الدورية المستحقة في أول مايو سنة ١٩٥٩ - اكتسب التقرير السنوى عن سنة ١٩٥٨ حصانة تعصمه من الالغاء .  
ملخص الحكم :

انه اذا ثبت أن المدعى لم يطعن في تقدير كفايته بدرجة ضعيف بل اقتصر في عريضة دعواه على طلب الغاء قرار سحب الملاوة الدورية المستحقة في أول مايو سنة ١٩٥٩ ، فلن تقريره السنوى عن سنة ١٩٥٨ وما انطوى عليه من تقدير كفايته على الوجه المتقدم ذكره يكون قد اكتسب حصانة تعصمه من الالغاء .

ان التصرف بمنح الملاوة الدورية عند حلول ميعادها في أول مايو سنة ١٩٥٩ - وهو مايو التالى للسنة التى قديم عنها التقرير السنوى

عن حالته بدرجة ضعيف - لا يتضمن شيئاً من مقومات القرار الإداري لأنه استحقاقه تلك العلاوة آنذاك كان مستمداً من حكم القانون رأساً ما دام ظاهر الحال البادئ في خصوصها أنه لم يتم مانع من هذا الاستحقاق وأذن فلا يستقيم القول - بتحصر استحقاق هذه العلاوة بانقضاء ستين يوماً دون الرجوع فيها ، ذلك أن الإدارة لم تنشئ للمدعى بهذا المنح مركزاً قانونياً بالمعنى المقصود من البند الثالث من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، فإذا تكشف الحال بعد ذلك عن حقيقة حصول المدعى على تقدير لکفائته بدرجة ضعیف بقرار نهائي من لجنة شئون الموظفين المنشئة له نتيجة محتمة هي الحرمان من تلك العلاوة التي سبق صرفها باعتبارها أول علاوة حلت بعد السنة التي قدرت عنها كفاية المدعى على الوجه الذي سلف بيانه . وهذا الحرمان - كأثر حتمي يقع بقوة القانون - يقضى من الإدارة الرجوع فيما تم صرفه للمدعى دون التقيد بميعاد الستين يوماً الجائز خلالها الرجوع في القرارات الإدارية ويحولها استرداد ما دفعته بغير وجه حق . وعلى أية حال فممنع العلاوة أو منعه في خصوصية هذا الطعن لا يرقى كلاهما إلى مراقي القرار الإداري لأن الحرمان من العلاوة وهو أثر حتمي للحصول على تقدير بدرجة ضعیف لا يقبل الطعن فيه على استقلال دون قرار تقدير الكفاية ولا يقدح في ترتب هذا الأثر الحتمي أن يتمدى بتحصين مركز المدعى بالنسبة إلى استحقاق العلاوة في أول مايو سنة ١٩٥٩ إذ لم ينشأ للمدعى مركز قانوني من وراء صرفه العلاوة إذ لم يتجه قصد الإدارة إلى اتخاذ قرار من هذا القبيل استناداً إلى سلطتها التقديرية .

( طعن رقم ٧٥٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

موظف - علاوة دورية - لجنة شئون الموظفين - الموظف الذي قدم عنه تقرير بدرجة أعلا من ضعیف - ترخص لجنة الموظفين بسلطة تقديرية في تأجيل علاوته أو حرمانه منها .



### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٢ من قانون نظام موظفي الدولة في فقرتها الأخيرة على أنه « يترتب على تقديم تقريرين متتاليين عن موظف بدرجة ضعيف عدم أحقيته لأول علاوة دورية ، وتكفي المادة ٤٦ بأن « لاتمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفاية ، وتقدير ذلك يرجع فيه الى لجنة شئون الموظفين ... » .

وواضح أنه ليس هناك تعارض بين هذين النصين ، اذ تقرر المادة ٣٢ حرمانا وجوبيا من العلاوة لمن يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة ضعيف ، بينما تقرر المادة ٤٢ جواز تقرير مثل هذا الحرمان لجنة شئون الموظفين ان قدم عنه تقرير بدرجة اعلا من درجة ضعيف ، اذ رأت في التقرير المتقدم عنه ناحية من نواحي النقص أو الضعف تستوجب تأجيل علاوته أو حرمانه منها .

( فتوى ٥١١ في ١٩٥٧/١/١١ )

### قاعدة رقم ( ٨٨ )

#### المبدأ :

ثبوت أن المدعى لم يكن ضعيفا في كفايته — مؤداه أن حرمانه من العلاوة الدورية كان مجردا من سببه — رد العلاوة اليه .

#### ملخص الحكم :

أن المحكمة لا تخوض في تكليف حرمان المدعى من العلاوة في ذاته كنتيجة محتمة لتقدير كفايته بدرجة ضعيف فهذه النتيجة المحتملة لاتتربط الا على قرار تقدير كفاية بدرجة ضعيف فاذا ما استبان مما سلف بيانه أن المدعى لم يكن ضعيفا في كفايته . وضح أن حرمانه من العلاوة الدورية المستحقة له في أول مايو سنة ١٩٥١ كان مجردا من سببه وبذلك يتمين بعد الحكم بالناء تقدير ضعيف محل دعواه الحالية رد العلاوة المذكورة اليه لأنه لم يكن ضعيفا في كفايته بحيث يحق عليه الحرمان .

( طعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣١ )

### قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

الجزاءات التأديبية — اعتبارها عنصرا من عناصر التقدير عند النظر في الحرمان من العلاوة أو تأجيلها بسلطة تقديرية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة على أن « على قسم المستخدمين المختص أن يعرض على لجنة شؤون الموظفين قبل موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية بخمسة عشر يوما على الأقل ، كشفا بالمستخدمين وبمذكرة عن حالة كل من يكون قد وقعت عليه جزاءات » . ولما كُن للجنة شؤون الموظفين طبقا للمادتين ٤٢ ، ٤٤ من هذا القانون سلطة تقديرية في منح العلاوات الاعتيادية وتأجيلها تبعا لدرجة لدرجة كفاية الموظف ، ولما كانت الجزاءات التي توقع على الموظف هي إحدى العناصر الهامة التي تحدد مدى كفاية الموظف ومسلكه في قيامه بأعباء وظيفته ، فإن هذه الجزاءات التأديبية تعتبر عنصرا من عناصر التقدير عند نظر لجنة شؤون الموظفين في منح العلاوات .

( فتوى ٥١١ في ١١/٩/١٩٥٧ ) .

### قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

قرار لجنة شؤون الموظفين بحرمان موظف من العلاوة أو تأجيلها لسبق توقيع جزاءات عليه بالرغم من كفايته — لا محل للقول بتعدد الجزاء .

ملخص الحكم :

ان القول بان قرار لجنة شؤون الموظفين بحرمان الموظف من العلاوة

أو تأجيلها لسبق توقيع جزاءات عليه يكون تكرارا للجزاء ذاته — هذا القول غير صحيح ، ذلك أن الجزاء التأديبي هو بوجه عام نتيجة اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا محرما عليه ، فان له يقيم به هذا السبب كان الجزاء فاقدا هذا الركن ووقع مخالفا للقانون ، حتى لو كان الموظف في ذاته ضعيفا في كفايته عاجزا في مواهبه ، مادام لم يرتكب ذنبا خلاصا يبرر توقيع الجزاء على الوجه المتقدم ، أما أن قام بالموظف هذا الذنب فان الجزاء التأديبي يقوم على سببه ولو كان الموظف يقوم بعمله بكفاية ، قديرا بمواهبه ، اذ الكفاية لا تمحو الذنب الخاص . والقرار الصادر بالحرمان من الملاوة أو تأجيلها أما أن يصدر من السلطة التأديبية المختصة كجزاء تأديبي ، أى كمقوبة لذنوب ادارى يبرر ذلك بالتطبيق للمادة ٨٤ فقرة ٣ وفقرة ٤ والمواد التالية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة ، فيسرى عليه مايسرى على الجزاءات التأديبية حسبما تقدم ، وأما أن يصدر من لجنة شئون الموظفين بسلطتها التقديرية بالتطبيق للمواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من القانون المشار اليه ، وهو مجال آخر غير مجال التأديب منط استحقاق الملاوة فيه أن يقوم الموظف بعمله بكفاية ومنط الحرمان منها أو تأجيلها الا يكون كذلك ، وهذه أو تلك ملامة تقديرية متروكة للجنة شئون الموظفين تعتمد في ذلك أساسا على التقارير السنوية ، ولكنها ليست هى الأساس الوحيد ، بل للجنة أن تأخذ في اعتبار العناصر الأخرى التى تثبت لديها ولم تتضمنها التقارير ، أو التى تكون استجبت بعدها ، كما لها أن تعتمد كذلك في الحرمان أو التأجيل على سبق توقيع جزاء أو جزاءات على الموظف كما يستفاد من المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون ، مادامت اللجنة ترى في ذلك — بحسب تقديرها — مايرين على صفحته ويخشد قيامه بعمله بالكفاية المقصودة في هذا المجال ، وهو غير مجال التأديب كما تقدم ، اذ ليس المناط فيه عقاب الموظف على ما اقترفه ، وانما المناط فيه أن الملاوة هى في أصلها منحة ، وهى لا تمنح الا لمن يقوم بعمله بالكفاية التى تتخصص اللجنة في تقديرها على أساس العناصر السالف تبينها مجتمعة ، فإذا قررت منحها للموظف أصبحت حقا له وجزءا يضاف الى مرتبه ، أما اذا قررت حرمانه منها أو تأجيلها فيكون قرارها في هذا الشأن صادرا في حدود سلطتها التقديرية بالمعنى المتقدم ، وبالتالي

يكون مطبقا للقانون ما دام قرارها قد خلا من عيب اساءة استعمال السلطة .

( طعن رقم ٩٢٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٧ )

### قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

اختصاص لجنة شئون الموظفين في شأن منح العلاوة الاعتيادية ومنعها وتأجيلها - صدور قرار اللجنة بتأجيل العلاوة بسبب جزامات وقعت على الموظف بالرغم من أن تقاريره السنوية تدل على كفايته في عمله - صحة القرار .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على نصوص المواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وعلى المادة ٢٥ من لائحته التنفيذية أن لجنة شئون الموظفين ، عند انعقادها لتقرر منح العلاوات الاعتيادية المستحقة للموظفين أو تأجيلها أو الحرمان منها ، يعرض عليها كشف بالموظفين المستحقين للعلاوات المذكورة والتقارير السنوية الخاصة بكل منهم وكذلك مذكرة بحالة كل من يكون قد وقعت عليه جزاءات ، وذلك حتى يكون لدى اللجنة جميع البيانات والعناصر التي يمكن على أساسها أن تبني تقديرا صحيحا في استحقاق أو عدم استحقاق الموظف لعلاوته الاعتيادية وفي تأجيلها . والتقارير السنوية وأن كانت عنصرا أساسيا في هذا الشأن الا أنها ليست الأساس الوحيد الذي يجب أن يقوم عليه التقدير دون غيره من عناصر أخرى ، بل للجنة أن تأخذ في الاعتبار كذلك العناصر الأخرى التي ثبتت لديها ولم تتضمنها التقارير السنوية أو التي تكون قد استحدثت بعدها ، ما دامت هذه العناصر منتجة الأثر في هذا الشأن . وغنى عن البيان أن هذا هو الذي يتفق مع حسن سير العمل ويحقق وجه المصلحة العامة المنشود من استحقاق أو عدم استحقاق العلاوة أو تأجيلها ، إذ يقوم عندئذ على سببه الصحيح

بعد استكمال جميع عناصر التقدير ، ومن ثم اذا قررت لجنة شؤون الموظفين تأجيل علاوة الموظف الاعتيادية بسبب الجزاءات الموقعة عليه، بالرغم من أن التقارير السنوية تدل على كفايته في عمله ، فلا تثيرب عليها في ذلك ، ويكون قرارها قد صدر مطبقا للقانون نصا وروحا .  
( طعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤ )

### الفرع الثالث

في ظل القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤

قاصدة رقم ( ٩٢ )

المبدأ :

استحقاق العلاوة الدورية ينشأ بعد انقضاء فترة معينة في صورتين  
أما من تاريخ التعيين أو من تاريخ منح العلاوة السابقة — القتل من  
كادر عام الى كادر خاص في صدر استحقاق العلاوات الدورية لا يعتبر  
تعيينا مبتدأ — اثر ذلك استصحاب موعد العلاوة الدورية نقلا من  
الكادر العام .

ملخص الفتوى :

انه طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام  
العاملين المدنيين وغيره من القوانين الخاصة التي عمل بها مع هذا القانون  
اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ومنها القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤  
ورقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما فان استحقاق العلاوة الدورية ينشأ  
في حق العامل بعد انقضاء فترة معينة في صورتين أما من تاريخ التعيين  
أو من تاريخ منح العلاوة السابقة ، وانه وفقا لما انتهت اليه الجمعية  
العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦  
ان النقل من الكادر العام الى الكادر الخاص فيصدر استحقاق العلاوات  
الدورية لا يعتبر تعيينا مبتدأ ذلك ان علاوة الموظف في الدولة لم تنقطع

بهذا النقل ، بل ان خدمته تظل متصلة ولا يعدو الأمر أن يكون مجرد نقل من وظيفة الى أخرى في خدمة الدولة مما يستتبع عدم المساس بمركزه القانوني وانه لا يجوز ان يكون لهذا النقل أثر على موعد استحقاق العلاوة الاعتيادية الدورية فلا يقطع سريان مدة هذه العلاوة بل تحسب المدة التي سرت في صالح الموظف في ظل الكادر العام ويمنح العلاوة بعد انقضاء سنتين من تاريخ تعيينه الأول أو تاريخ منحه العلاوة الاعتيادية السابقة .

وعلى ذلك فان السادة ..... وقد عينوا في ظائف مندوبين مساعدين نقلا من الكادر العام فانهم يستصبحون مواعيد علاواتهم الدورية نقلا من الكادر العام ، ولما كانت آخر علاوة دورية استحقها الأول في أول مايو سنة ١٩٦٣ وكان الثاني قد عين بالكادر العام في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ ثم عينا في وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ أى قبل العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قانون تنظيم مجلس الدولة الذي جعل العلاوة سنوية والذي عمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ وبذلك يكون قد مضى عليها في هذا التاريخ أكثر من سنة من تاريخ منح الاول علاوته السابقة ومن تاريخ تعيين الثاني بالكادر العام وبذلك يستحقان علاواتهما الدورية في أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

ولا محل لتطبيق هذا النظر على المندوبين المساعدين الذين عينوا في وظائفهم الفنية بعد أول يوليو سنة ١٩٦٤ وكانوا من قبل في الكادر العام لأن القاعدة السابقة انما تسرى على اعضاء مجلس الدولة الشاغرين لوظائفهم في أول يوليو سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ دون من عين منهم بعد ذلك من الكادر العام والذين تحددت مواعيد علاواتهم الدورية في الكادر العام وفقا للتفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذي يقضى بأن العاملين الذين حصلوا على علاواتهم الدورية في أول مايو سنة ١٩٦٣ يستحقون علاواتهم الدورية وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في أول مايو سنة ١٩٦٥ .

باعتباره أول ميعاد لاستحقاق العلاوات يأتي في ظل سريان قانون العاملين الجديد ويستصحب هؤلاء مواعيد علاواتهم الدورية التي تحدت لهم في الكادر العام بعد تعيينهم في وظيفة مندوب مساعد .

أما الاستاذ ٥٥٠ فلانه يحتفظ بميماد علاوته الدورية في الكادر العام قبل تعيينه في وظيفة مندوب مساعد واذ منح آخر علاوة دورية به في أول مايو سنة ١٩٦٤ فلانه يستحق علاوته في وظيفة مندوب مساعد في أول مايو سنة ١٩٦٥ .

( فتوى ٦٠٤ في ١٠/٧/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظم العاملين الخنيين بالدولة — المادة ٢٢ من هذا القانون — انطبق حكم هذه المادة بعد ترقية من الناحية المالية — اثر ذلك — سريان احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل استحقاق العلاوات الدورية على العامل الذي يفيد من حكم المادة ٢٢ سالفة الذكر .

ملخص الفتوى :

ان الترقية بحسب الاصل تجمع بين اسناد واجبات ومسؤوليات وظيفية أعلى للعامل وبين اثباته على ذلك بتقرير أجر الوظيفة الاعلى له طالما كان قائما بأعبائها ومسؤولياتها فهي تحقق للعامل التقدم في التدرج الوظيفي والتدرج المالي معا . الا ان المشرع في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة لجأ الى الترقية الى درجات شخصية لعلاج مشكلة الموظفين الذين رسبوا في درجاتهم مجدا طويلة .

وعندما صدر قانون نظام العاملين الخنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ استحدث لأول مرة نظاما متكاملًا لترتيب الوظائف يقوم على أساس واجبات الوظيفة ومسؤولياتها واختصاصاتها وتحديد مستوى

صعوبتها وما يتطلبه أداء عملها من مواصفات في شغلها وقد ربط المشرع في هذا القانون بين الدرجة والوظيفة بما لا يتفق مع سياسة الترقية الى درجات شخصية التي كانت منظمة في التشريع السابق رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولهذا فقد استعاض المشرع بالنسبة لن رسبوا في درجاتهم مددا طويلا بنظام جديد يحقق لهم التدرج المالى الذى تحققه الترقية دون اعتبارهم مرقين سواء الى درجات أصلية أو الى درجات شخصية فنصت المادة ٢٢ على أنه « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر ، أو ( ٢٣ ) ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو ( ٢٧ ) سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية ، أو ( ٣٠ ) ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية ، يمنح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر — ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقرير ضئيف وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية غيما بحسب الى درجة أعلى . ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد السابقة قبل العمل بهذا القانون ، على أن يكون سريته عليهم من تاريخ العمل به .

والمستفاد من هذا النص هو منح العاملين الذين رسبوا في درجاتهم المدد المبينة فيه أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، واذا كانت المادة ٢٠ من القانون المشار اليه تقضى بأن يمنح العامل عند ترقيته أدنى مربوط الدرجة المرقى اليها أو علاوة للدرجة الجديدة أيهما أكبر ، فمن ثم فإن العلاوة التى تمنح بالتطبيق للمادة ٢٢ تمد بمطابقة علاوة ترقية إذ هى مساوية لها من كل وجه .

ومن ذلك يبين أن نص المادة ٢٢ المشار اليها قد حقق للعاملين الراغبين في درجاتهم التقدم في التدرج المالى دون أن يحقق لهم التقدم في التدرج الوظيفى لجلالة التقدم الأخير لسياسة ترتيب الوظائف التى يقوم عليها قانون العاملين المدنيين ومن ثم يبقى العامل الذى استفاد من هذا النص شاغلا لدرجته وقائما بعمل الوظيفة المقرر لها هذه الدرجة



فلا تصيب له أية أقدمية في الدرجة الاعلى ولا يحسبه الحصول على راتبها وعلاواتها اى حق في الترقية اليها ، حتى اذا رقى العامل بعد ذلك الى الدرجة الاعلى التى يحصل على راتبها فعلا انحصر أثر الترقية في تقدمه في التدرج الوظيفى وحده دون التدرج المالى لسبق انقضاءه منه عند أعمال حكم المادة ٣٣ في شأنه .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية قد نصت على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام الماعطن المحصن بالخدمة المشار اليه النص الآتى : « ومع فلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالى لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة التمتع في أمتى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة للحصول على مؤهلات أثناء الخدمة وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالى لانقضاء سنة على الترقية » .

ومن حيث أنه لما كان انطباق حكم المادة ٢٢ المشار اليها بعد ترقية من الناحية المالية حسبما سبق البيان ، فمن شمه فانه يحدث كلمة الآثار المترتبة على الترقية من هذه الناحية ولا يختلف في هذا المصداق في شيء من الترقية الى الدرجة الاعلى .

وتأسيسا على ذلك تسرى أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ آنف الذكر على العامل الذى يفيد من حكم المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المحصن وبالتالى فلا تستحق أول علاوة دورية بعد منحه أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها الا في أول مايو التالى لانقضاء سنة على هذا المنح .

ويعتبر هذا الزأى ، فضلا عما تقدم ، أن المشرع رأى عند إصدار القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ أن الترقية ستؤدى حتما الى تحسين الى مرتب العامل يقتثل في منحه أول مربوط الدرجة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها . ولم ينشأ المشرع أن يجمع العامل فى وقت قصير بين هذه

الزيادة في المرتب وبين العلاوة الدورية ومن ثم قضى بتأجيل موعد أول علاوة دورية تستحق للعامل بعد ترقيته • وليس من شك في أن هذه الحكمة تتواءم دون أدنى اختلاف في حالة تطبيق المادة ٢٢ آتفة الذكر والقول بعدم سريان القانون المذكور على الحالة الأخيرة من شأنه أن يصبح العامل الذي يرقى ترقية عادية في وضع أقل من العامل الذي يطبق عليه حكم المادة ٢٢ •

كما أن القول بأن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ سترى أحكامه على العامل الذي طبقت عليه المادة ٢٢ عند ترقيته فيما بعد إلى الدرجة الأعلى ، هذا القول قد لا يتحقق من الناحية العملية ، ذلك أن المادة المذكورة أجازت للعامل الحصول على علاوات الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطها ، وبالتالي فإن العامل الذي يصل إلى نهاية مربوط الدرجة الأعلى لن يحصل على علاوات دورية عند ترقيته فعلا إليها ومن ثم لن تطبق عليه أحكام القانون المشار إليه •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى سريان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ على العامل الذي طبقت عليه أحكام المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وبالتالي فإن هذا العامل لا يستحق أول علاوة دورية بعد منحه أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها إلا في أول مايو التالي لانقضاء سنة على هذا المنح •  
( انتهى ٨٦٦ في ١٩٧٠/٧/٧ )

### قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

العامل الذي طبقت عليه المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - استحقاقه لأول علاوة دورية في أول مايو التالي لانقضاء سنة على تطبيق حكم هذه المادة عليه - لا اثر للاستثناء الوارد في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ •

### ملفص الفتوى :

ان بعض العاملين بالهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى طبق عليهم حكم المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى مارس سنة ١٩٧١ ومن ثم منحوا علاوة الدرجة الاعلى ثم حل بعد ذلك موعد العلاوة الدورية فى مايو سنة ١٩٦١ ، فاستفست الهيئة عن مدى جواز منحهم هذه العلاوة الدورية بعد افادتهم من حكم المادة المذكورة وفى ضوء حكم المادة الاولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ .

ومن حيث ان المادة ٢٢ المشار اليها تنص على أنه « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة فى درجة واحدة من الكادر أو (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين ، أو (٢٧) سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية ، أو (٣٠) ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية ، يمنح أولمربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها ايها اكبر . ويستمر فى الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها . ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف . وتتخذ هذه العلاوات فى الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى « .

والمستفاد من هذا النص هو منح العاملين الذين امضوا فى درجاتهم المدد المبينة به أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها ايها اكبر ، واذ كانت المادة ٢٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه تنص على أن يمنح العامل عند تربيته ادنى مربوط الدرجة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها ايها اكبر ، فمن ثم تكون العلاوة التى تمنح تطبيقا لنص المادة ٢٢ بمثابة علاوة ترقية ، اذ هى مساوية لها من كل وجه بحسبانها تحقق للعامل تقدما فى التدرج المالى على النحو الذى تحققه الترقية ، وان لم تحقق له تقدما فى التدرج الوظيفى لمنافاة ذلك لفكرة ترتيب الوظائف التى يقوم عليها نظام العاملين، كما ان هذه العلاوة تؤخذ فى الاعتبار عند ترقية العامل فيما بعد الى الدرجة الاعلى فينحصر اثر

الترقية عندئذ في تقدمه في التدرج الوظيفي دون التدرج المالي لسيق  
إفادته منه طبقا لنص المادة ٢٢ .

ومن حيث أن المادة ٢٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ معلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ تنص  
على أن «... تمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية  
ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة عليها وذلك فيما عدا العاملين  
الذين سبق حصولهم على أول مربوط الدرجة المرقين إليها أو علاوة من  
علاواتها طبقا لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار  
إليه فيستحقون علاواتهم بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة » .

والأساس الذي صدر عنه هذا النص هو أن الترقية تؤدي حتما  
إلى تصعيد في مرتب العامل يتمثل في منحة أول مربوط الدرجة المرقى  
إليها وعلاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ولم يشأ المشرع أن يجمع العامل  
خلال سنة واحدة بين هذه الزيادة في المرتب وبين العلاوة الدورية ، ومن  
ثم نص على تأجيل موعد أول علاوة دورية تستحق للعامل بعد ترقيته  
مدة سنة ، ولما كان العامل الذي يفيد من حكم المادة ٢٢ سالف الذكر  
ثم يرقى بعد ذلك لا يحصل على أى علاوة عند الترقية بحكم أن العلاوة  
التي تمنح له تطبيقا لهذا النص تؤخذ حينذاك في الاعتبار ، فإن مثل هذا  
العامل لن يفيد من الترقية شيئا من الناحية المالية ولا يزيد مرتبه نتيجة  
لها ، وبالتالي فلن يتحقق في شأنه ذلك الاعتبار الذي دعا إلى تأجيل  
منح العلاوة الدورية عن موعدها لن يرقى ولذلك استثنى المشرع مثل  
هذا للعامل من حكم تأجيل العلاوة ، وقرر استحقاقه لعلاوته بعد سنة  
من تاريخ منحه العلاوة السابقة ، أى أنه يحصل على علاوته في موعدا  
الصادق .

ومن حيث أن تطبيق حكم المادة ٢٢ على للعامل بعد ترقية من  
الناحية المالية كما سلف البيان ، وبالتالي فإنه يترتب عليه جميع الآثار  
التي تترتب على الترقية من هذه الناحية ، ومن ثم فإنه طبقا لنص المادة  
٣٥ المعمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه يمنح أول علاوة  
دورية تستحق بعد تطبيق المادة ٢٢ في شأنه في أول مايو التالي لانقضاء

سنة على هذا التطبيق ولا ينطبق على هذا العامل الاستثناء الوارد في نهاية المادة ٢٥ المذكورة ، فهذا الاستثناء يتعلق بالعامل الذي يطبق في شأنه نص المادة ٢٢ ثم يرقى بعد ذلك فعلا الى درجة أعلى ، فلا تؤجل علاوة الدورية للاعتبارات المتقدمة ، أى أن هذا الاستثناء لا ينصرف الى العامل الذى يفيد من حكم المادة ٢٢ فحسب ، وإنما يلزم لعماله أن يرقى العامل الى درجة أعلى بعد أن يكون قد استفاد من حكم المادة ٢٢.

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العامل الذى طبق عليه حكم المادة ٢٢ من نظام العاملين المدفنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يمنح أول علاوة دورية في أول مايو التالى لانتضاء سنة على تطبيق حكم هذه المادة عليه وأن الاستثناء الوارد في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه لا ينطبق الا بالنسبة لمن رقى الى الدرجة الاعلى وكان قد سبق حصوله على بداية مربوطها أو علاوة من علاواتها طبقا للمادة ٢٢ سالفة الذكر .

( ملف ٢٧٤/٢/٨٦ — جلسة ١٠/٢٧/١٩٧١ )

### قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

المادة ٣٥ من نظام العاملين المدفنين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — تعديلها بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية — المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ — بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية للعاملين بالقطاع العام — العلاوات الدورية التى يتأجل موعد استحقاقها طبقا لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ هى تلك التى تستحق بعد العمل بأحكامها ولو كان التصيين أو الترقية قد تم قبل ذلك .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كانت تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٢٢ ، ٢٧ يمنح العامل علاوة دورية كل سنة طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون وبحيث لا يجاوز المرتب نهاية مرسوم الدرجة . ويصدر بمنح العلاوة قرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته وتستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنة واحدة من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو منح العلاوة السابقة « . وقد استبدل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بنص الفقرة الثانية من هذه المادة النص التالي « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم اعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة .

وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة على الترقية « .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ بتعديل المادة ٣١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وتنص هذه المادة بعد تعديلها على أن « تمنح العلاوة الدورية المستحقة أو النسب التي يقرر منها في أول يناير من كل عام . ومع ذلك لا يجوز منح العلاوة أو أية نسبة منها إلا بعد مضي سنتين كاملتين على التعيين أو سنة على آخر علاوة دورية منتهية .

كما لا تمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية إلا في أول يناير التالي لانقضاء سنة على الترقية .

وقد أصبح التعديلات اللذان تضمنهما القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ والقرار الجمهوري رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ سائلا الذكر تالذين من تاريخ نشرهما في الجريدة الرسمية في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن القانون بوجه عام يحكم المراكز القانونية التي تتم تحت سلطاته في الفترة بين تاريخ العمل به وإخلائه ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ، فيسري القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسري بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه ، وأن هذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها أما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر .

ووتطبيقاً لذلك فإن حالات الالتحاق بالخدمة وكذلك الترقيات التي تمت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ إنما تظل خاضعة لأحكام القانون أو القرار الجمهوري النافذ وقت تعاملها وهذا بالنسبة للمراكز القانونية التي نشأت للعاملين بهذا التعيين أو الترقية من حيث تكوينها أما الآثار المترتبة عليها كالعلاوات الدورية التي تستحق للعامل بعد التعاقد بالخدمة أو ترقيته فإنها تخضع لأحكام القانون أو القرار الجمهوري الذي تستحق في ظله ، ومن ثم يسري القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ على كل علاوة دورية لم يحل موعد استحقاقها ولو كانت من الآثار المترتبة على تعيين أو ترقية سابقتين على تاريخ العمل بأحكام القانون والقرار سالف الذكر ، لأن العلاوة الدورية لا تصبح حقاً مكتسباً للعامل إلا بعد حلول ميعادها ويحكمها القانون الساري حين حلول ميعادها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن العلاوات الدورية التي يتأجل موعد استحقاقها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ والقرار الجمهوري رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ هي تلك التي تستحق بعد العمل بأحكامها ولو كان التعيين أو الترقية قد تم قبل ذلك .

( ملف ٢٤٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٦٩/١/٢٢ )

## قاعدة رقم (٩٦)

المادة ٢٥ :

المادة ٢٥ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — تعديلها بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ — نصها بعد التعديل على استحقاق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتفاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة — العلاوة التي ضاعها المضرع بهذا النص يجب أن يتوافر فيها شرطان أساسيان الأول أن يحل ميعاد استحقاقها بعد العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ ولو كان التصاق العامل بالخدمة تم قبل ذلك . الثاني أن تكون أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن العلاوة التي منحها المذكور بطول ميعادها قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ قد أصبحت حقا مكتسبا له لا يؤثر فيها صدور هذا القانون وما استحدثته من تعديل في مواعيد العلاوات الدورية طبقا لما تضمنت به المحكمة الإدارية العليا من أن العلاوة الدورية تصبح حقا مكتسبا للموظف بعد حلول ميعادها فلا يجوز المساس بها بعد ذلك ولو صدر بعد استحقاقها قانون يؤثر أحكامه المستحدثة في هذا الاستحقاق ( جلسة ١٣/٢/١٩٦٠ — طعن رقم ١٣٧ س ٥ ) .

ومن حيث أنه صدر — بعد استحقاق هذه العلاوة — القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ وينص في المادة الأولى على أن « يستعدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه النص الآتي :

« ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتفاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة » .



ومؤدى هذا النص ان العلاوة التى تستحق فى أول مايو التالى لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة يجب أن يتوفر فيها شرطان أساسيان :

الشرط الأول : أن يحل ميعاد استحقاقها بعد العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ولو كان التحاق العامل بالخدمة قد تم قبل ذلك .

وذلك استنادا الى الأثر المباشر لاحكام هذا القانون .

الشرط الثانى : أن تكون أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة اذ أن ما استحدثه القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ من تعديل فى هذا الخصوص ، هو تعديل المدة التى تستحق بانقضائها أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة، اذ أصبحت سنتين بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بعد أن كانت سنة واحد قبله ، وليس مؤدى اعمال احكام هذا القانون الأخير ان تشترط مدة السنتين بالنسبة الى أول علاوة بعد العمل به ولو لم تكن أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة لأن ذلك يخالف صراحة النص الذى يقضى باستحقاق العلاوة فى أول مايو التالى لانقضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة وسنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، ولا أدل على أن مدة السنتين المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هى مدة أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة من أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ قضت بأنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة بمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة .. بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى كان محددًا لاستحقاقها طبقا لاحكام تلك النظم والكادرات » .

فلكذلك بخلط ان العلاوة التى عنهاها المشرع بالتأجيل هى أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة ، تستحق فى ظل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

ويتطابق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين أن العلاوة التى استحقها السيد / ٠٠٠٠٠ فى أول مايو سنة ١٩٦٧ وأن كانت أول علاوة

بعد انتحاقه المفطى بالخدمة في ١٠/١١/١٩٦٦ الا أنها استحققت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ فلم يجتمع فيها الشرطان السابقان فتخرج من نطلق تطبيق أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ويستحق العامل المذكور علاوة التالية لها بعد مضي سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة أى في أول مايو سنة ١٩٦٨ ، وهذه العلاوة الأخيرة وان كانت تستحق بعد العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الا أنها ليست أول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة اذ استحققت قبلها علاوة أول مايو سنة ١٩٦٧ .

ومن ثم لا ينصرف اليها حكم التأجيل المنصوص عليه في القانون  
سالف الذكر وتستحق في موعدها المقرر لها .

ولا يغير من هذا النظر ما استحدثه القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ من النص على أن تعتبر إعادة التعيين في أدنى الدرجات التحاقا بالخدمة بمقولة أن السيد / ٥٥٥٥ قد أعيد تعيينه في أدنى الدرجات بالقرار الصادر في ١٠/١١/١٩٦٦ ذلك أن هذا القول مردود بأن المركز القانوني للسيد / ٥٥٥٥ الذي تحدد بإعادة تعيينه في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ من حيث تكوينه ومن حيث الآثار المستقبلية المترتبة عليه بالنسبة الى أول علاوة استحقها في ١/٥/١٩٦٧ بعد التحاقه بالخدمة كل ذلك قد تم قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ووفقا للمقارعة السارية وقتئذ ومن ثم لا يسرى عليه ما استحدثه هذا القانون الأخير من تأجيل لأول علاوة بعد الالتحاق بالخدمة ومن اعتبار إعادة التعيين التحاقا بالخدمة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن السيد / ٥٥٥٥ الذي عين في ١٠/١١/١٩٦٦ وردت أقدميته الى ١/١/١٩٦٦ طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يستحق أول علاوة دورية في ١/٥/١٩٦٧ بعد التحاقه بالخدمة فلا تؤثر أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ في استحقاقها ، ويستحق العلاوة التالية لها في أول مايو سنة ١٩٦٨ .

## قاعدة رقم (٩٧)

### المبدأ :

تسوية حالات بعض العاملين بتصيينهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يعتبر اعادة تعيين لهم مما يعد احاقا بالخدمة في تطبيق احكام المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمحلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ — استحقاقهم علاواتهم الدورية في اول مايو ١٩٧٠ — لا يغير من هذا النظر نص المادة ٣٥ المشار اليها بصد تعديلها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ من استحقاق العلاوة الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة بالنسبة للعاملين الذين وصلت مرتباتهم بداية مربوط الدرجة المعاد تصنيفهم فيها أو جاوزتها — شرط أعمال هذا الاستثناء أن يكون العامل قبل اعادة تعيينه في نظام يسمح بمنحه علاوات دورية — التصيين على اعتماد المكافأة الشاملة ومدم استحقاق علاوات دورية ، يتخلف في شأنه شرط تطبيق هذا الاستثناء — لا يغير من ذلك ما جرى عليه العمل من منح العاملين المصنيين بمكافآت شاملة زيادات سنوية تعادل في مقدارها العلاوات الدورية المستحقة لآقراهم المصنيين على درجات •

### ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ بتعديل الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كانت تنص على أن « يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ النص التالي : « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في مايو لتتالى لانتهاه سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم اعادة تعيين العاملين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة الا اذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعاد تصنيفهم فيها أو جاوزتها ليستحقوا علاواتهم الدورية

بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ٤٠٠ ونصت المادة (٣) من ذلك القانون على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن تسوية حالات بعض العاملين بالحولة بتمتعهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يعتبر اعادة تعيين لهم مما يعد التحاقا بالخدمة في تطبيق احكام المادة (٣٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة انبثاقا بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمعدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ وذلك طبقا للتفسير التشريعي رقم ٣ لسنة ١٩٧١ الصادر من المحكمة العليا ، ومن ثم فانهم يستحقون علاواتهم الدورية في أول مايو التالي لانقضاء سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون أي في أول مايو سنة ١٩٧٠ ، ولا يغير من هذا النظم ما نصت عليه المادة (٣٥) المشار اليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ من أنه اذا كانت مرتبات العاملين قد وصلت بداية مربوط الدرجة المحدد تعيينهم فيها أو جاوزتها فانهم يستحقون علاواتهم الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، ذلك أن شرط أعمال هذا الاستثناء — كما سبق لهذه الجمعية العمومية أن رأت بجلستها المنعقدة في ١٩ من مايو سنة ١٩٧١ أن يكون العامل قبال اعادة تعيينه في نظام يسمح بمنحه علاوات دورية ، أما اذا كان معينا على اعتماد المكافآت الشاملة ولم يكن يستحق علاوات دورية فانه يتخلف في شأنه شرط تطبيق هذا الاستثناء اذ لا يكون ثمة علاوة سابقة تتخذ أساسا لتحديد موعد علاوته اللاحقة ، ولا يغير من ذلك ما جرت عليه الجامعة من منح العاملين المعينين بمكافآت شاملة زيادات سنوية تعادل في مقدارها العلاوات الدورية المستحقة لأقرانهم المعينين على درجات ، ذلك أن هذه الزيادات لا تنحصر في حقيقتها ان تكون رفعا للمكافأة الشاملة وان تتساوى مع العلاوة الدورية في مقدارها أو ميعاد منحها أو تحديد حالات الصرام منها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين الذين كانوا معينين على مكافآت شاملة ثم أعيد تعيينهم على درجات وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، يستحقون علاواتهم الدورية في

أول مايو التالي لانتضاء سنتين من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٧٠ .  
( ملف ٢٨٤/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧ )

### مادة رقم (١٨)

المادة :

المادة ٣٥ من نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - معدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ تنقضى باستحقاق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة — إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها يعتبر التحاقاً بالخدمة في مفهوم هذا النص ومن ثم يستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لخمس سنتين من تاريخ إعادة التعيين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مبنى الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٠ ق علياً أن الحكم المطعون فيه أخطأ صحيح حكم القانون حينما قضى بأحقية المدعى في العلاوة الدورية اعتباراً من ١/٥/١٩٦٨ ذلك أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يجوز إعادة تعيين العاملين في الوظائف السابقة التي كانوا يشغلونها ... الخ » وتنقضى المادة ٣٥ من القانون ذاته معدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ على أنه ٥٥٥٠ ومع ذلك يستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتضاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة « والنصان السابقان صريحان أن تستحق العلاوة بعد سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة وإعادة تعيين المدعى هو التحاق بالخدمة يمرى عليه حكم المادة ٣٥ المشار إليها ومن ثم يستحق العلاوة الدورية بعد سنتين من تاريخ إعادة تعيينه الذي تم في ١٩٦٧/٦/٢٩ .

( طعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٩ )

## قاعدة رقم (٩٩)

### المبدأ :

اعادة التعيين — المادة الاولى من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين — احتفاظه بالمرتب السابق للعامل عند اعادة تعيينه في كادر أعلى أو درجة أعلى بشرط عدم مجاوزة نهاية الربوط — اعتبار التعيين في هذه الحالة بمثابة النقل من ناحية استصحاب المرتب الأعلى وموعد العلاوة — اعتبار التعيين جديدا اذا كان منبت الصلة بالحالة الوظيفية السابقة وكان هناك فاصل زمني — لا يؤثر في هذه الاحكام صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٢ من نظام موظفي الدولة المدنيين الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تنص على أن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفاية وتقدير ذلك يرجع فيه الى لجنة شئون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية — وأن المادة ٤٣ من هذا النظام كانت تنص على أن تستحق العلاوات الاعتيادية في أول مايو التالي لخس الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة وتصرف العلاوات طبقا للفتاات المبينة في جدول الدرجات الملحق بهذا القانون ولا تنير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية ويصدر بمنح العلاوات قرار من لجنة شئون الموظفين المختصة .

وأن المادة ٣٥ من :ظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٢٢ و ٣٧ يمنح العامل علاوة دورية كل سنة طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون وبمحيت لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ويصدر بمنح العلاوة قرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته .

وتستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنة واحدة من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو منح العلاوة السابقة .

وتنص المادة ١ من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين على أن العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالى أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذى كان يتقاضاه في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها .

وفي ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية ونص في المادة ١ منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه النص الآتى :

ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقاً بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة .

وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة على الترقية .

ونص في المادة (٢) منه على أنه استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى كان محددًا لاستحقاقها طبقاً لأحكام تلك النظم والكادرات .

فالتعيين في الوظيفة العامة إذا كان منبثقاً الصلة بالحالة الوظيفية السابقة وكان هناك فاصل زمني اعتبر ذلك تعييناً جديداً من كلفة الوجود سواء من ناحية المرتب أو موعد العلاوة .

أما إذا كان التعيين في كادر أعلى في نطاق القانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٤ المشار اليه فان هذا التعيين من ناحية استصحاب المرتب الأعلى وميعاد العلوة يعتبر بمثابة النقل ويسرى في شأنه حكم التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ سالف البيان .

وهذا هو الرأي الذي انتهت اليه اللجنة الأولى للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٧ .  
لذلك انتهى رأى الجمعية الى تأييد فتوى اللجنة الأولى المشار اليها .

( نك ٢٣٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/٤/٢ )

### قاعدة رقم (١٠٠)

#### المبدأ :

الاصل طبقاً لقرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ ان العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي او المتوسط يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها ويشترط الا يجاوز نهاية مربوطها — تطبيقاً لهذا الاصل فانه يستصحب موعد العلوة الدورية اذا لم يكن ثمة فاصل زمني بين خدمته السابقة واعادة تعيينه — صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلوات الدورية ونصه على انه يعتبر التحققات بالخدمة في خصوص استحقاق العلوة الدورية اعادة التعيين في ادنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات اثناء الخدمة — تسوية حالات العاملين طبقاً للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة ، بوضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم يعتبر في حكم الالتحاق بالخدمة بالنسبة لاستحقاق العلوة الدورية — اثر ذلك استحقاق العلوة الدورية في أول مايو للتالي لاتقضاء سنتين من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ .



### ملخص الفتوى :

انه وان كان استحقاق العلاوة الدورية سواء وفقاً لنصوص قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو وفقاً لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هو في الاصل مركز قانوني ذاتي يفتأ في حق العامل بطول موعد استحقاقها بعد قضاء فترة معينة في صورتين :

أما من تاريخ التعيين : أو من تاريخ استحقاق العلاوة السابقة بحسب الاحوال مادام لم يصدر قرار بتأجيلها أو حرمان العامل منها ، وذلك كله بالشروط والاضاع المقررة قانوناً ، وأن المقصود بالتعيين في هذا الخصوص هو التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة ، فلا تدرج فيه حالة العامل المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالي باعسادة تعيينه فيه ولا حالة العامل الذي يعاد تعيينه في درجة أعلى في ذات الكادر المتوسط الذي كان يشغل وظيفة فيه ، فتصيب في حق المدة التي قضاه في الوظيفة السابقة ضمن المدة التي يستحق بلتقاضائها العلاوة في الوظيفة الجديدة ، كما يحتفظ له بممرته الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا زاد على أول مربوط الدرجة التي أعيد تعيينه فيها مادام لا يجاوز نهاية مربوط هذه الدرجة — وهذا هو ما قضت به المحكمة الادارية العليا في حكمها في الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢ قضائية الصادر بجلستها المنعقدة في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧ .

وقد صدر التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ من اللجنة العليا لتفسير قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويقضى في المادة الأولى بأن العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتبة الذي كان يتقاضاه في الكادر الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها .

لئن كان ذلك هو الاصل العام في خصوص المرتبات أو علاواتها عند اعادة التعيين ، وهو ما رجحته الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من أبريل سنة ١٩٦٨ ، الا انه

وقد عدلت المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ غنمت الفقرة الثانية منها بعد تعديلها على أنه تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاؤ سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة فلنـه يجب مراعاة ما يقضى به هذا التعديل .

ومؤدى هذا التعديل أن الشارع في خصوصية معينة هي خصوصية استحقاق العلاوات الدورية اعتبر التحاقا بالخدمة إعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة ولم يخص الشارع هذا الحكم بأن يكون ثمة فاصل زمني عند إعادة التـعين فينطبق هذا الحكم من حيث تحديد ميعاد العلاوة الدورية كلها أعيد تعيين عامل في أدنى الدرجات فيستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاؤ سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة ولا تحسب في حقه المدة التي قضاها في الوظيفة السابقة ضمن المدة التي يستحق بانقضاءها العلاوة في الوظيفة الجديدة .

وفيما عدا ذلك إذا كان النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى في غير أدنى الدرجات فإن الأصل العام السابق ينطبق سواء من حيث احتفاظ العامل بالمرتب الذى كان يتقاضاه في الوظيفة السابقة أو من حيث استصحاب ميعاد العلاوة الدورية وذلك مع مراعاة تطبيق الحكم الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مهـدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الذى يقضى بأن أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو اتـتالى لانقضاء سنة على الترقية إذا كان النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى مصحوبا بترقية مما نصت عليها المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى تجيز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر المتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر العالى .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشـوية حالات بعض العاملين في الدولة تنص على أنه « استثناء من أحكام

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يوضع العاملون العاملون على مؤهلات دراسية الجنيون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لرسوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف وكذلك العاملون المدنيون على اعتماد الأجور والمكافآت الشاملة في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم أو في الفئات المعادلة لها بالهيئات العامة سواء كانت خالية أو تنسأ لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة مقابل حذف الدرجات والذلات الأدنى والاعتمادات المذكورة ..... »

وتنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون المذكور على أن « يمنح العاملون المدنيون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم ، بعد وضعهم على الدرجات المقررة لمؤهلاتهم طبقا للمادة السابقة ، بداية مربوط الدرجة أو الفئة التي وضع فيها كل منهم ، أو يحتفظ لهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها أيها أكبر » .

ومن حيث أن مؤدى هذين النصين أن المشرع قضى بإعادة تعيين العاملين الذين يعملون في درجات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم واحتفظ لهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في وظائفهم السابقة إذا زادت على أول مربوط الدرجات التي يعاد تعيينهم فيها ولم يتعرض لمعاد استحقاق العلاوات الدورية فينطبق عليهم حكم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه آنفا إذا كانت إعادة تعيينهم في أدنى الدرجات فتستحق علاواتهم الدورية في أول مايو التالي لانتهاء سنتين من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذي قرر لهم هذه التسويات الحتمية إذ أن هذا التاريخ هو التاريخ الذي يستند فيه هؤلاء العاملون حقوقهم في هذه التسويات أما قرارات التسوية ذاتها فانما هي تنفيذ لأحكام هذا القانون كما أنه لا يمتد بالتواريخ التي ارتد إليها أقدميات هؤلاء العاملين في الدرجات التي أعيد تعيينهم فيها طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر التي تنص على أن «تعتبر أقدمية هؤلاء العاملين من تاريخ دخولهم الخدمة ، أو من تاريخ حصولهم على المؤهلات ، أيها أقرب ، على ألا

يترتب على ذلك تخجيل في المرتبات المحددة طبقا للمادة الثالثة « اذ أن هذه الامتحيات الاعتبارية لا يترتب عليها منحهم علاوات دورية قبل العمل بأحكام هذا القانون بما يتفق وأحكام الدرجة الاعلى التي أعيد تعيينهم فيها ».

على أنه اذا اقتصر أثر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على مجرد ارجاع اقدمية العامل في ذات درجته الى تاريخ سابق فإن ذلك لا يعتبر التملقا بالخدمة في مفهوم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه وان كان الاصل بناء على التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ أن العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر المالي أو الكادر المتوسط يحتفظ بالمرتبة الذي كان يتقاضاه ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط أن لا يجاوز نهاية مربوطها .

وتطبيقا لهذا الاصل فإنه يستصحب موعد العلاوة الدورية اذا لم يكن ثمة فاصل زمني بين خدمته السابقة واعادة تعيينه .

الا أنه في تطبيق حكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ فإن اعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة يعتبر التملقا بالخدمة .

ويعتبر في حكم الالتحاق بالخدمة تسوية حالات العاملين طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وذلك بالنسبة لاستحقاق العلاوة الدورية مستحق في أول مايو التالي لانقضاء سنتين من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ باعتبار أن تاريخ العمل به هو تاريخ تعيينهم الفعلي لا الفرضي .

( انتهى ١٦٨ في ١٠/١٠/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم (١٠١)-

#### المبدأ :

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية - العاملون الذين عينوا في أدنى درجات التصنيف في ظل هذا القانون ثم أرجعت أقدمياتهم الى تواريخ سابقة على تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر نتيجة لحساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة - هؤلاء تدرج رواتبهم بالعلاوات وفق القواعد القانونية السارية قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ الى تاريخ تعيينهم الفعلي وعندئذ يتعين اعمال الحكم المستحدث في شأنهم ، ويمنحون أول علاوة دورية بعد سنتين من تاريخ هذا التصنيف بمراعاة مايو .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كانت تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٢٢ ، ٣٧ يمنح العامل علاوة دورية كل سنة طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا القانون ويحيث لا يجاوز المرتب نهائية مربوط الدرجة ، ويصدر بمنح العلاوة قرار من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته ، وتستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاؤ سنة واحدة من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو منح العلاوة السابقة . »

وبتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية ونص في المادة الأولى منه على ان يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه ، النص الآتي : « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاؤ سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، ويعتبر التحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة التعيين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة .. » .

ومن حيث أن استحقاق العامل لعلاوات الدورية هو في الأصل مركز قانوني ذاتي ينشأ في حق العامل بحلول موعد استحقاقها بمدد قضاء فترة معينة بالشروط والأوضاع المقررة قانوناً . ويحسب موعد استحقاق العلاوة أما من تاريخ التعيين أو من تاريخ منح العلاوة السابقة بحسب الأحوال طالما لم يصدر قرار بتأجيلها أو الحرمان منها .

ومن حيث أن من المستقر عليه أن لكل قانون نطقه الزمني الذي يعمل به خلاله بحيث لا يرتد أثر القانون الى تاريخ سابق على صدوره الا بنص خاص .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ قد نصت على أنه « ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتفاء سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة » ومقتضى ذلك أن أول علاوة تستحق لمن يعين في ظل العمل بهذا القانون انما تستحق بعد مضي سنتين من تاريخ دخوله الخدمة مع مراعاة مايو .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان العاملين الذين عينوا في أدنى درجات التعمين في ظل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ ثم ارجعت اقدمياتهم الى تواريخ سابقة على تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر نتيجة أعمال أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة — هؤلاء تدرج رواتبهم بالعلاوات وفق القواعد القانونية السارية قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الى تاريخ تعيينهم الفعلي وعندئذ يتعين أعمال الحكم المستحدث في شأنهم ويمنحون أول علاوة دورية بعد سنتين من تاريخ هذا التعمين بمراعاة مايو .

ومن حيث ان الثابت ان السيدة / ٠٠٠ ٠٠٠ قد عينت بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٠ ثم ارجعت اقدميتها في الدرجة السابعة الى ١٩٦٦/١/٢٤ أعلا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨

المشار اليه فمن ثم فلها تستحق أول علاوة دورية في ١/٥/١٩٦٧ ثم علاوة أخرى في ١/٥/١٩٦٨ ثم تستحق العلاوة الدورية التالية في ١/٥/١٩٧١ ، أى بعد مضي سنتين محسوبتين من تاريخ تعيينها الحاصل في ٢٠/٤/١٩٦٩ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تسوية حالة السيد / ... على النحو التالي :

مليم جنيه

— ٢٠ في ٢٤/١/١٩٦٦

٥٠٠ ٢١ في ١/٥/١٩٦٧

— ٢٣ في ١/٥/١٩٦٨

على أن تستحق العلاوة الدورية التالية في ١/٥/١٩٧١ اعمالا لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

( ملف ٢٤٧/٣/٨٦ — جلسة ١٠/٨/١٩٦٩ )

قاعدة رقم ( ١٠٢ )

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية — نصها على أنه استثناء من احكام جميع النظم والكادرات الخاصة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات اول علاوة تستحق بعد الالتحاق بالخدمة او بعد الحصول على اية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقا لاحكام تلك النظم والكادرات — تحديد معنى عبارة « بعد الالتحاق بالخدمة » الواردة بالنص المذكور — المقصود بها الالتحاق بخدمة الجهة ذات النظم والكادر الخاص سواء اكتفت مسبقة بخدمة أخرى بالكادر العلم أم لم تكن كذلك ، وسواء تم الالتحاق بالخدمة في احدى الدرجات او في غيرها — تعيين احد العاملين

بالكلية العلم في إحدى وظائف هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة — اعتبره تعييناً جديداً منبت الصلة بوظيفته السابقة — اثر ذلك عدم استصحابه عند تعيينه في وظائف هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة موعد علاوة الدورية السابقة بالكلية العلم — استحقاقه أول علاوة دورية بالمعهد بعد مضي سنتين على تعيينه به ، أعمالاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ .

#### ملخص الفتوى :

أن أعضاء هيئة التدريس بالمعهد آنف الذكر يخضعون لأحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وجدول المرتبات الملحق به طبقاً لما تقتضيه اللائحة الإدارية والمالية للمعهد التي تنص في المادة الأولى منها على أن « تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث بالمعهد أحكام المواد ٥٥٥ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به » .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الفوقية تنص على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة بمنح للمعلمين المدنيين والعسكريين المعلمين بذلك النظم والكادرات أول علاوة تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محمداً لاستحقاقها طبقاً لأحكام تلك النظم والكادرات » .

ولم يثبت أن عبارة « بعد الالتحاق بالخدمة » الواردة بهذا النص تعني الالتحاق بخدمة التجهة ذات النظم والكادر الخاص ، وسواء كانت تسمية بخدمة أخرى بالكادر العلم أم لم تكن كذلك . وسواء أيضاً أن يكون الالتحاق قد تم في أعلى الدرجات أم في غيرها ، بمعنى أن الالتحاق بخدمة التجهة ذات النظم والكادر الخاص من شأنه ، في خصوصية المقامات ، تأجيل موعد أول علاوة .  
وقد استدلوا بأن تعيينهم في وظيفة بالكلية العلم في إحدى وظائف



هيئة التدريس بعد تعيينها جديداً انتهت الصلة بوظيفته السابقة ، أساسه شروط وصلاحيات خاصة ، ويتم الالتحاق بتلك الوظائف بناء على إعلان ، ولا ينظر فيه إلى التبادل بين درجة الوظيفة التي كان يشغلها العامل والدرجة المقابلة للوظيفة التي عين بها .

وتأسيساً على ذلك فإن الأمر لا يكون في التكيف القانوني السليم نقلاً من كادر إلى آخر أو إعادة تعيين طالما أن العامل قد نشأ به هذا التعيين مركز قانوني جديد غير المركز الذي كان ينتظمه في الجهة التي كان يعمل بها والذي انتهى بانتهاء خدمته بها ، ولا يتسنى اعتبار هذا المركز الجديد امتداداً للمركز السابق خاصة مع اختلاف القواعد التي خضع ويخضع لها ، واختلاف الشخص المعنوي الذي التحق به عن ذلك الذي كان تابعاً له من قبل .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فإن العامل لا يستصحب عند تعيينه في إحدى وظائف هيئة التدريس موعد علاقته السابقة بالكادر العام ، وإنما يبدأ في حقه موعد جديد للعلاقات .

ومن حيث أن الأصل المقرر وفقاً لأحكام قانون تنظيم الجامعات أن العلاوة الدورية تستحق بعد مضي سنة من تاريخ التعيين ، فمن ثم فإن كلا من ..... لا يستحقان أول علاوة بلعهد ، بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ إلا بعد مضي سنتين على تاريخ تعيينهما في وظائف هيئة التدريس به .

ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بما قضت به المادة الأولى من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ معدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٩ من أن العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يقضاه في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان مبرمجاً على أول مبرمج الدرجة المقابلة لتعيينه فيها وبشرط ألا يجاوز نهاية مبرمجته . ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين الذين يتم تعيينهم في إحدى الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة ما لم يكن هناك عامل زمني يحرك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة

الجديدة » لا يسوغ الاحتجاج بذلك لأن حكم هذه المادة لا ينصرف الا الى المرتب وحده ولا محل للقول — ونحن بمسند نص من النصوص المالية لا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره — بأن هذا الحكم يمتد الى العلاوة الدورية بحيث يستصحب العامل موعد علاوته بالكادر العام .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن كلاً من ..... لا يستصحب عند تعيينه في وظائف هيئة التدريس بمعهد الادارة العامة موعد علاوته الدورية السابقة بالكادر العام ، وانما يبدأ في حقه موعد جديد للعلاوات .

وبناء على ذلك ، فانهما لا يستحقان أول علاوة بالمعهد الا بعد مضي سنتين على تعيينهما به أعمالاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ .

( ملف ٨٠/١/٥٩ — جلسة ١٩٧١/٤/٢٩ )

### قاعدة رقم (١٠٢)

#### المبدأ :

العامل الموقوف بقوة القانون عن عمله نتيجة لحبسه تنفيذاً لحكم جنائي — عدم استحقاقه العلاوة الدورية التي يحل موعد استحقاقها في أثناء مدة الوقف — وجوب سحب القرار الصادر بمنحها دون التقيد بمبدأ — العامل الموقوف بقوة القانون عن عمله نتيجة لحبسه تنفيذاً لحكم جنائي — وجوب استئصال مدة الحبس المحكوم بها عليه من مدة خدمته قرار وزير الخزينة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ في شأن قواعد الرسوب الوظيفي — اشتراطه فيمن يرقى الى الدرجة السادسة ان يكون قد أمضى خمس سنوات في الدرجة السابعة — ترقية عامل الى الدرجة السادسة طبقاً لهذا القرار — ضرورة قرار الترقية معياً بعد استئصال مدة الحبس المحكوم بها عليه من خدمته في الدرجة السابعة — عدم سحب هذا القرار خلال سنتين يوماً من تاريخ صدوره — تحصنه ضد السحب أو الإلغاء وبالتالي يظل قائماً ومنتجاً لكافة آثاره القانونية .

## ملخص الفتوى :

أن الجمعية العمومية سبق أن أفتت بجلستها المنعقدة في ٦ من يناير سنة ١٩٧١ بأن العامل الموقوف عن العمل بقوة القانون نتيجة لحبسه تنفيذاً لحكم جنائي لا يستحق العلاوة الدورية التي يحل موعدها أثناء مدة الوقف وأسست الجمعية فتواها على أن الوقف عن العمل نتيجة لحبس العامل تنفيذاً لحكم جنائي يترتب عليه كقاعدة عامة سقوط مدة الوقف من مدة خدمة العامل الموقوف لأنه خلال هذه المدة لا يتحمل واجبات الوظيفة ولا يتمتع بحقوقها ومزاياها ، وقد تضمنت المادة ٢٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تطبيقاً لهذه القاعدة بنصها على حرمان العامل المحبوس تنفيذاً لحكم جنائي من مرتبه طوال مدة الحبس ، وقننت هذه القاعدة تشريعياً في خصوص الخدمة العسكرية بنص المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الأحكام العسكرية والتي تنص بأن « يفقد المتهم متى ثبتت اذنته بحكم من محكمة عسكرية خدمته وماهيته عن كل يوم من أيام الهروب أو الغياب أو الحبس الاحتياطي ومن أيام العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها » ومن ثم فإن العلاوات الدورية التي يحل موعدها أثناء الحبس تنفيذاً لحكم لا تصادف محلاً وبالتالي فلا تستحق للعامل المحبوس ولو لم يحل دون ذلك حائل من التقارير الصرية السابقة على الحبس .

واستطردت الجمعية موضحة أن العلاوة الدورية ليست الا زيادة في المرتب تندمج فيه بمجرد استحقاقها وتصبح جزءاً لا يتجزأ منه ولذا فإنها تأخذ حكم المرتب في الاستحقاق وعدمه طبقاً للقاعدة التي تنص بأن الفرع يتبع الأصل ومن ثم يحرم العامل المحبوس تنفيذاً لحكم جنائي من العلاوة الدورية التي يحل موعدها أثناء مدة الوقف تبعاً لحرمانه من المرتب أثناء هذه المدة .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن السيد / ..... لا يستحق العلاوات الدورية التي منحت له خلال مدة حبسه تنفيذاً للحكم الصادر ضده ، وبالتالي فإنه يتمين سحب القرار الصادر بمنحها دون التقيد

بمواعيد سحب القرارات الادارية لان العامل يستمد حقه في العلاوات الدورية من القانون مباشرة دون أن يلزم لنشوء هذا الحق مسدور قرار اداري خاص بذلك فلا تثريب على الادارة اذا هي التفت هذه العلاوة دون التقيد بميعاد طالما جرى منحها على خلاف القانون .

كما أنه يقتضي تنفيذها لما تقدم استنزال مدة الحبس المحكوم بها على السيد المذكور من مدة خدمته في الدرجة السابعة وعلى هذا الاساس يتحدد حقه في الترقية الى الدرجة السادسة التفضيسية .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار وزير الخزانة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٠ في شأن قواعد الرسوب الوظيفي تنص على أن « ترشح الدرجات المالية للعاملين المدنيين بوحدة الجهاز الاداري للدولة والمهيات العامة التي تطبق احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذين أمضوا في درجاتهم حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ مددا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل درجة من الدرجات التالية الى الدرجات التي تملؤها ٥٠ » ونص في المادة الثالثة على أنه « في تطبيق احكام هذا القرار تجرى ترقية العاملين المستوفين للمدد المشار اليها في المادة الاولى على الدرجات الخالية والتي تظل حتى ٣١/١٢/١٩٧٠ فاذا لم يسمح عدد الدرجات الخالية بترقيتهم جميعا ترفع درجات الباقين طبقا للمادة الاولى وتجري الترقية الى هذه الدرجات طبقا للقواعد المقررة قانونا مع مراعاة أن تكون من تاريخ موحده هو ٣١/١٢/١٩٧٠ » . ونص في المادة الخامسة على أن « يرأى عدم ترقية العاملين بالجهات التي يسرى عليها هذا القرار من لا تتوافر فيهم شروط تطبيقه حتى ولو كانت توجد بميزانياتها درجات خالية وتظل هذه الدرجات مجمدة » وقد استلزم القرار التسلسل اليه فيمن يرقى الى الدرجة السادسة أن يكون قد أمضى خمس سنوات في الدرجة السابعة .

ومن حيث أنه بعد استنزال مدة الحبس المحكوم بها على السيد المذكور من خدمته في الدرجة السابعة ، فإن اقدميته في هذه الدرجة تكون اعتبارا من ٢٨/٧/١٩٦٦ فلا يكون بالتالي قد أمضى المدة اللازمة

للترقية الى الدرجة السادسة ( خمس سنوات حتى ١٢/٣١/١٩٧٠ ) .  
ويكون القرار الاداري الصادر بترقيته الى هذه الدرجة تطبيقا لقواعد  
الرسوب الوظيفي مخالفا للقانون لمخالفته أحد الشروط اللازمة للترقية .

ومن ههنا أن نسخة القرار الاداري المميب أو الظوه لا يكون  
الا خلال المدة المقررة لذلك وهي سنتين يوما من تاريخ صدور القرار  
بخط اذا انقضت هذه المدة دون ان تتخذ بجهة الادارة الاجراءات اللازمة  
لتسعيه أو الظه فانه يتمتع عليها بعد ذلك أن تسعيه أو ظهيه ، ويبقى  
القرار المميب منتجا لكافة آثاره القانونية شأنه في ذلك شأن القرار  
الاداري السليم .

ومن حيث أن القرار الصادر بترقية السيد المذكور التي الدرجة  
السادسة وان كان قد صدر معينا بميب مخالفة القانون ، الا أن عدم  
سعيه خلال سنتين يوما من تاريخ صدوره ، يجعله حصينا ضد هذا  
الاجراء ، وبالتالي يظل قائما ومنتجا لكافة آثاره القانونية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتي :

أولا : عدم أحقية السيد / ... .. الحامل بوزارة  
التخطيط في العلاوات الدورية التي منحت له في ١/٥/١٩٦٧ ،  
١/٥/١٩٦٨ و ١/٥/١٩٦٩ ويتعين سحب القرار الصادر بمنحها دون  
التقيد بميعاد .

ثانيا : وجوب استتزال مدة الحبس المحكوم بها على السيد المذكور من  
مدة خدمته في الدرجة السابعة التخصصية .

ثالثا : تحضن القرار الاداري الصادر بترقية السيد المذكور الى  
الدرجة السادسة التخصصية اعتبارا من ١٢/٣١/١٩٧٠ ضد السحب أو  
الانشاء ويقام منتجا لكافة آثاره القانونية .

( ملك ١٤٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٦/٩ )

## قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

علاوة دورية — كلدر خاص — القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيل استحقاق العلاوات الدورية — كلدر خاص يتجسد في أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أي ترقية طالما كان موعد حلولها طبقاً لاحكام النظام أو الكادر الخاص يقع في ظل مدينته — لا شأن لهذا القانون بواقعة الالتحاق بالخدمة أو الترقية في حد ذاتها .

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٤ من يونيو سنة ١٩٧٢ فاستبان لها انه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٧ متضمناً في مادته الثانية تعيين السادة الاساتذة الاتية اسمائهم مستشارين بمجلس الدولة اعتباراً من ١٩٦٦/١٢/٣ — تاريخ موافقة المجلس الخاص للشئون الادارية بالمجلس — ومن بين هؤلاء السيد المستشار / ٠٠٠ وفي ١٩٦٨/١/٢٩ صدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ متضمناً منح السادة المذكورين علاوة دورية في ١٩٦٧/١٢/٣ تاريخ مضي سنة على تعيينهم في وظائف مستشارين . ثم صدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٠٤ في ١٩٦٩/٦/٢٣ بإلغاء القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ سالف الذكر مع استرداد الفروق التي صرفت لهم استناداً الى احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ . وتلى ذلك صدور قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٢ في ١٩٦٩/٩/٩ بمنحهم علاوة دورية في ١٩٦٨/١٢/٣ أي بعد انقضاء سنتين من تاريخ تعيينهم بوظائف مستشارين ، وقد تقدم السيد / الاستاذ المستشار بمذكرة انتهى فيها الى طلب اعادة الملاوة الدورية التي منحت له في ١٩٦٧/١٢/٣ ثم سبغت منه — ومن ثم فان مثار البحث هو مدى استحقاق سيادته للملاوة الدورية في ١٩٦٧/١٢/٣ .

ومن حيث أنه في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٧ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتمديد مواعيد استحقاق العلاوات الدورية ونص في مادته الثانية على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم واللكادرات الخاصة بمنح للمعاملين المدنين والمسكرين المعاملين بتلك النظم واللكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقًا لأحكام تلك النظم واللكادرات » وقد أصبح هذا القانون نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن العلاوة الدورية مثار البحث كانت أول علاوة بعد ترقية السيد الأستاذ المستشار / ٠٠٠٠ الى وظيفة مستشار بمجلس الدولة اعتبارًا من ١٩٦٦/١٢/٣ وهي لا تكون حقًا مكتسبًا له إلا بعد حلول موعد استحقاقها القانوني نعتنئذ لا يجوز المساس بها ولو صدر بعد استحقاقها قانون يعدل من مواعيد استحقاق العلاوات الدورية إلا إذا نص على سريانه بأثر رجعي — أما إذا صدر القانون المعدل لمواعيد استحقاق العلاوات الدورية قبل حلول موعد استحقاق هذه العلاوة فليس من شك في أنه يسرى عليها بأثره الفوري وليس للموظف أن يتمسك بنفاذ النظم القديم عليه لما هو مقرر من أن مركزه في الوظيفة هو مركز تنظيمي عام تحكمه القوانين واللوائح حتى ولو تغيرت عما كانت عليه وقت تعيينه أو ترقيته .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك إذا كان الثابت أن السيد/ المذكور قد رقى الى وظيفة مستشار بمجلس الدولة اعتبارًا من ١٩٦٦/١٢/٣ وأن موعد علاوته الدورية الذي يحل بعد الترقية هو ١٩٦٧/١٢/٣ وذلك طبقًا لأحكام الكادر الخاص المعامل به ثم صدر قبل هذا التاريخ القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتمديد مواعيد استحقاق العلاوات الدورية وأصبح نافذ المفعول اعتبارًا من ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ فمن ثم تسرى أحكام هذا القانون على العلاوة الدورية التي كان مقرر صرفها في ١٩٦٧/١٢/٣ لكي يصبح موعد استحقاقها بعد سنة من التاريخ الذي كان محددًا لها أي اعتبارًا من ١٩٦٨/١٢/٣ .

ومن حيث انه لا يقدح في صحة هذا النظر القول بان المشرع قد قصد تنظيم مواعيد استحقاق العلاوات الدورية بالنسبة لمن يعينون أو يرقون في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه أما من عين أو رقي قبل تاريخ العمل به فلا يخضع لأحكامه - فهذا القول مردود عليه بانه ولئن كان القانون بوجه علم يحكم المراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه في الفترة الواقعة بين تاريخ العمل به والملاءة فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه فان هذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها اما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بخكم اثره المباشر . ومن ناحية اخرى فان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر ظاهر الوضوح في انه يتصدى لأول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية طالما كان موعد حلولها طبقا لأحكام النظام أو الكادر الخاص يقع في ظل سريانه ولا شأن لهذا القانون بواقعة الالتحاق بالخدمة أو الترقية في حد ذاتها ، ولهذا فلن كل اجتهاد لا يتفق وهذه الحقيقة القانونية لا يكون له اساس من القانون .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فانه ما كان يجوز منح السيد الاستاذ المستشار المذكور أول علاوة دورية بعد ترقيته الى وظيفة مستشار في ١٢/٣/١٩٦٧ نظرا لوقوع هذه العلاوة تحت طائلة المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه واذ صدر قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٩ بإلغاء قراره السابق بمنح هذه العلاوة في ١٢/٣/١٩٦٧ مع استرداد الفروق التي صرفت فانه يكون قد اصاب في تطبيق احكام القانون كما يكون صحيحا ومطابقا للقانون منح سيادته أول علاوة دورية بعد ترقيته في ١٢/٣/١٩٦٨ طبقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ المتقدم ذكره .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٠٤ الصادر في ٢٣ من يوتيه سنة ١٩٦٩ بمنح العلاوة التي سبق ان تقررت للسيد الاستاذ المستشار في ١٢/٣/١٩٦٧ مع



استمره الفرق التي صرفت لمساوئته خطا القضاة في مجله ومطبق  
للقانون .

( ملف ٢٥٦/٦/٨٦ - جلسة ١٤/٦/١٩٧٢ )

### الفرع الرابع

في ظل القانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١

و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

### قاعدة رقم (١٠٥)

#### المبدأ :

علوة دورية - هي من الآثار المستقلة للمركز القانوني للعامل  
المعين أو المرتب - خصوصاً للقانون الذي يستحق في ظله دون القانون  
الذي كان قائماً وقت التعيين أو الترقية .

#### ملخص الفتوى :

أنه يتقضى المراكز التشرعية للقواعد المنظمة للسلطات العمومية  
بين أن القانون الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه كان  
يقضي في المادة (٣٥) بأن « العاملون الذين يعاد تعيينهم في كني الدرجات  
يستحقون علاواتهم الدورية في أول مايو لانتهاء سنتي من تاريخ الالتحاق  
بالخدمة ألا إذا كانت مرتباتهم قد وصلت بآلية مربوط الدرجة المباد  
تعيينهم فيها أو جاوزتها يستحقون علاواتهم الدورية بعد سنة من  
تاريخ منح العلوّة السابقة » ثم أُلغى هذا القانون وحل محله نظام  
العاملين الجدد الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذي  
نص في المادة (١٢) على أن « يمنح العامل علوة دورية طبقاً للنظام  
المقرر بالجدول المرفق بحيث لا يجاوز الأجر نهاية مربوط المستوى  
وذلك في المواعيد الآتية :

(١) في أول يناير التالي لانقضاء سنة من : (١) ترقية ضمن العلوّة

السابقة ولا يسرى هذا الحكم على من يعاد تعيينهم من العاملين دون فاصل زمني ، فيما عدا العاملين الذين يعاد تعيينهم وكان أجبرهم في وظائفهم السابقة يقل عن مربوط الفئة التي أعيد تعيينهم فيها بشر من قيمة علاوة من علاوات ثلثه ففي هذه الحالة يسرى عليهم حتم الغرض (٢) (ب) صدور الترقية • (٢) في أول يناير لنفسه سقين من ترويح دنتحان بالخدمة لأول مرة » •

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن الترخيع في سجون رنم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه نظم استحقاق للعلاوة من غير تعيينهم في الخدمة تنظيما معايير التنظيم الذي كان يتقبل عليه سجون رنم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ ، فبعد ان كان يسرى بينهم وبين المعينين في اسفله لأول مرة من حيث استحقاقهم للعلاوة بعد سنتين من تعيين • أصبح يسرى بين من يعاد تعيينهم كون فاصل زمني وكانوا يتناشون مرتبات لا تقل عن بداية مربوط الفئة التي أعيد تعيينهم بها بأكثر من قيمة من علاوات هذه الفئة ، فعلاا يمنحون علاواتهم في أول يناير التالي لانقضاء سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ، أما من عداهم فيمنحون العلاوة في أول يناير التالي لانقضاء سنتين من تاريخ اعادة التعيين ، ويثور التساؤل في الحالة المعروضة عن أي القانونين واجب التطبيق •

ومن حيث أنه سبق لهيئة الجمعية العمومية ان رأت بجلستها المنعقدة في ١٤ من يونيو سنة ١٩٧٢ أنه ولئن كان القانون بوجه عام يحكم المراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغائه ، فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه ، الا أن ذلك كله يصح على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ، اما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر ، ومن ثم فان العلاوات الدورية — وهي من الآثار المستقبلية للمركز القانوني للعامل المعين أو المرقى — تخضع للقانون الذي تستحق في ظله دون القانون الذي كان قائما أوقات التعيين أو الترقية •

ومن حيث انه تاسيسا على ذلك - شغلت الأنظمة بصورة شديدة  
سيد تعيينها في مثل المصنوعين رقم ٢٦ سنة ١٩٦٤ . وفي عام  
تستحق علاوة دورية . لا في مثل يعمل مصنوعين رقم ٢٨ سنة ١٩٦٢ من  
هذا القانون يكون هو الواجب التمييز في شغل . ومن عام ١٩٦٥  
تتقاضى مرتبا مقداره ١٩ جنيه و ٢١٩ مليم وهو لا يمس من بداية مبرور  
الترجى حتى اعيد تعيينها فيها ياتر من علاوة من عزوتها ضمن ان  
تعيينها تمت دون فاصل زمني . فانها تستحق أول علاوة دورية لها بعد  
اعادة تعيينها في أول يناير التالي لانقضاء سنة من تاريخ منحها .  
السابقة . واذ كانت علاوتها السابقة في أول مايو سنة ١٩٧١ لها  
تستحق العلاوة التالية في أول يناير سنة ١٩٧٣ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الأنظمة  
تستحق أول علاوة دورية لها بعد اعادة تعيينها في الدرجة السابقة في  
أول يناير التالي لمضى سنة على منحها العلاوة السابقة أي في أول يناير  
سنة ١٩٧٣ .

( ملف ٢١١/٢/٨٦ - جلسة ١٩٧٤/١١/١٥ )

### قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الأصل المستفاد من نص المادة ١٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة  
المصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هو استحقاق العلاوة الدورية  
بانقضاء سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة بمراعاة أول يناير - بانقضاء  
هذه المدة وانقضاء أسباب الحرمان المقررة قانونا تستحق العلاوة الدورية  
ولو تصادف في تاريخ استحقاقها ترقية العامل الى فئة أعلى - أساس  
ذلك ان الترقية وقد تمت بعد اكتمال المدة المقررة لاستحقاق العلاوة  
في الفئة السابقة لا تمثل قانونا سببا للحرمان منها .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون



### قاعدة رقم (١٠٧)

#### المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١

العمالون الذين يرقون طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بعد انقضاء الفترات الزمنية الجديدة في المادة الثانية منه يستحقون علاواتهم الدورية طبقاً للقواعد العامة المخصوص طبعاً في المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - أساس ذلك أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ لم يتضمن نصاً يقضى بتغيير موعد علاوة الدورية للمرقين طبقاً لأحكامه إلا بالنسبة لمن سبق أن طبقت عليهم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، هؤلاء استثناءهم المشرع بنص صريح وقرر عدم المساس بموعد علاواتهم الدورية - عدم جواز القول بالتفرقة بين الترقية الحتمية والترقية الطبية باعتبار أن الأولى تلغى حكم التصويبة بـ الترقية الحتمية والترقية العادية يقرّب عليها تغير موعد علاوة الدورية عملاً بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

#### ملخص الفتوى :

أن المادة (١٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن "يمنح العامل علاوة دورية طبقاً للنظام المقرر بالجدول المرفق بحيث لا يتجاوز الأجر نهاية مربوط المستوى وذلك في المواعيد الآتية :

١ - في أول يناير التالي لانقضاء سنة من (١) سنة (ب) تاريخ صدور قرار الترقية .  
٢ - بموجب هذا النص أن العلاوة الدورية لا تمنح إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ الترقية ، بمراجعة أول وثاني .

ومن حيث أن السيد/... رقمي إلى الفئة (٤٤٠-٤٤٤) اعتباراً من ١٥/٩/١٩٧٢ وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ لقضائه ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية ، فمن ثم ، ووفقاً لنص المادة

(١٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، لا يستحق علاوته -توريه الا في أول يناير الثاني لانقضاء سنة من تاريخ هذه الترقية .  
أى في أول يناير سنة ١٩٧٤ . ولا يغير من ذلك أن تكون الترقية التى حصل عليها في ١٥/٩/١٩٧٢ قد تمت استنادا الى أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ ، طالما أن هذا القانون لم يتضمن نصا يقضى بعدم تغيير موعد العلاوة الدورية للعرفين وفقا لأحكامه الا بالنسبة الى من سبق أن طبقت عليه أحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .  
فقد جاء نص المادة الثامنة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه على النحو التالى « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة ، أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين ، أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية ، أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ، ولو قضيت في مجموعات وظيفية مفتتحة ، اعتبر مرقى الى الدرجة الأعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة . . . . . والعاملون الذين طبقت في شأنهم قبل العمل بهذا القانون المادة ٢٢ من القانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يعتبرون مرقين الى الدرجة الأعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ولا يغير ذلك من موعد علاوتهم الدورية»  
ومناد هذا النص أن المشرع غاير في الحكم من حيث أثر الترقية على تغيير موعد العلاوة الدورية بين العاملين الذين سبق افاדתهم من المادة ٢٢ وقد استثناهم المشرع بنص صريح وقرر عدم المساس بموعد علاوتهم الدورية وبين العاملين الذين يرقون بعد انقضاء الفترات الزمنية المحددة في النص المذكور فان ترقيةهم على هذا النحو تجعل علاوتهم الدورية خاضعة في منحها للقواعد العامة ، أى لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على نحو ما سلف ايضاحه . ولما كانت ترقية الموظف المذكور الى الفئة ( ٥٤٠ - ١٤٤٠ ) اعتبارا من ١٥/٩/١٩٧٢ لم تكن مستتدة الى سبق افاדתه من نص المادة ٢٢ ، وبهذه المثابة فان علاوته الدورية تخضع في منحها للقواعد العامة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون نظام العاملين المدنيين الحالي . كما لا يؤثر في ذلك أيضا ، القول بالترقية بين الترقية الحتمية والترقية العادية ، وان الأولى تأخذ حكم التسوية ذلك أن هذه التفرقة لا تجد لها مجالا فيما يتعلق بسلطة

جهة الادارة وترخصها في اجراء الترقية من عدمه ، وأنه فيما عدا ذلك ، فإنه سواء كانت الترقية حتمية أو ترقية عادية ، فإن كلا منهما يترتب عليه تغيير موعد العلاوة الدورية عملاً بنص المادة (١٨) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن السيد / ... يستحق علاوته الدورية بعد ترقيته في ١٥/٩/١٩٧٢ إلى الفئة ( ٥٤٠ — ١٤٤٠ ) اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ .  
( ملف ٣٤٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٤/٥/٨ )

#### قاعدة رقم (١٠٨)

الابدا :

أحقية العامل الذي بلغ مرتبه نهائية مربوط الدرجة العاشرة أو اثنتية عشرة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في العلاوة الدورية المقرر صرفها في أول يناير ١٩٧٢ بالشروط والأوضاع المتصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

دلخس الفتوى :

بين من مظلمة الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أنه قد حدد الربط المالي للدرجات الواردة به بداية ونهاية وبحيث يبدأ ربط الدرجة العاشرة من ١٠٨ جنيها سنوياً وينتهي ربطها عند ٢٧٨ جنيهاً سنوياً بعلاوة سنوية قدرها تسعة جنيهاً كما يبدأ الربط المالي للدرجة الحادية عشرة من ٨٤ جنيهاً سنوياً وينتهي ربطها عند ١٨٠ جنيهاً سنوياً بعلاوة سنوية قدرها ستة جنيهاً . وفي ضوء هذا التحديد للربط المالي للدرجات الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون ما كان يجوز منح العامل علاوة دورية تتجاوز نهاية ربط الدرجة المعين فيها وبهذا قضت المادة ( ٣٥ ) من القانون سالف الذكر بأن نصت على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام

المادتين ٢٢ و ٣٧ بمنح العامل علاوة دورية كل سنة طبقا للنظام المقرّر  
بالجداول المرافق لهذا القانون بحيث لا يتجاوز الاجر نهاية مربوط المستوى ٥٠  
الدرجة ٥٠ وقد ظل هذا القانون معمولاً به إلى أن أصدر القانون  
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة وأصبح نافذ المفعول  
اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه ينص من استقراء الجداول المحقة بالقانون رقم ٥٨  
لسنة ١٩٧١ - المشار إليه أن الجدول الأول قد أضيفت بنظم المستويات  
وحدد لكل مستوى ربطاً مالياً كما حدد الفئات الوظيفية التي تندرج فيه  
ومن ثم فقد حدد الربط المالي للمستوى الثالث من ١٠٨ إلى ٣٦٠ جنيتها  
سنوياً وتندرج فيه الفئة الوظيفية ١٨٠ - ٣٦٠ بعلاوة قدرها ١٢ جنيتها  
سنوياً والفئة الوظيفية ١٤٤ - ٣٦٠ بعلاوة قدرها ٩ جنيه سنوياً  
والفئة الوظيفية ١٠٨ - ٣٦٠ بعلاوة قدرها ٩ جنيه سنوياً - ووفقاً  
للجدول الثاني الملحق بهذا القانون فقد أدرجت الدرجات المباشرة  
في الجداول عشرة في الفئة الوظيفية (١٨٠ - ٣٦٠) وكان موقعها  
المستوى الثالث .

وبناءً على هذا فإن المادة (١٨) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف  
الذكر تنص على أن « يمنح العامل علاوة دورية طبقاً للنظام المقرّر  
بالجداول المرافق بحيث لا يتجاوز الاجر نهاية مربوط المستوى ٥٠ » كما  
تنص المادة (٨٥) على أن « يمنح العاملون الذين يستحقون علاوة  
دورية في أول مايو سنة ١٩٧٢ طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ بإصدار قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة هذه العلاوة في أول  
يناير سنة ١٩٧٢ بفئة العلاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية طبقاً لأحكام  
هذا القانون » .

وبمنح العاملون الذين يستحقون أول علاوة دورية في أول مايو  
سنة ١٩٧٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه هذه  
العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٣ بفئة العلاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية  
طبقاً لأحكام هذا القانون . وتنص المادة (٨٨) من هذا القانون على أن  
لا يتغير العاملون العلاوة الدورية المحددة قرين الفئة الوظيفية التي  
يشغلونها إلا إذا واصل أجره قبل منحه العلاوة التي بدأه ربطاً كل من الفئات



الوظيفية الاعلى في ذات المستوى منح العلاوة المقررة للفئة الوظيفية الاعلى حتى ولو لم تتم ترفيقته الى هذه الفئة كل ذلك بشرط الا يتجاوز نهاية مربوط المستوى .

نجد في النظام القانوني للعلاوات الدورية الذي اتي به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١، ما يحدد نظام العاملين المدنيين بالدولة انه يحق لكل من يشغل احدى الفئات الوظيفية المحددة بالحصول الملحق بهذا القانون أن يحصل على العلاوة في المواعيد القانونية طالما ان ذلك في حدود الربط المالى للمستوى الوظيفى الذى يشغل احدى فئاته الوظيفية وهو ما نصلح على تسميته بنظام اطلاق العلاوات الدورية الذى لم يكن يعرفه للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فان العامل الذى وصل مرتبته الى نهاية رباط الدرجة المباشرة (٢٣٨ جنيتها سنوياً) في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - يستحق العلاوة الدورية المقررة للفئة الوظيفية التي وصل اليها راتبه وهي الفئة ١٨٠ - المقرر لها علاوة دورية بمقدارها ١٢ جنيتها سنوياً بشرط الا يتجاوز مرتبته نهاية مربوط المستوى الثالث وقدره ٣٦٠ جنيتها سنوياً .

كما ان العامل الذى كان يشغل وظيفة من الدرجة الحادية عشرة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبلغ مرتبته نهاية مربوط هذه الدرجة وهو ١٨٠ جنيتها سنوياً - بمنح العلاوة الدورية المقررة للفئة الوظيفية التي وصل اليها راتبه وهي الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ جنيتها سنوياً، وعلاوة الدورية ١٢ جنيتها سنوياً وذلك بشرط الا يتجاوز مرتبته نهاية مربوط المستوى الثالث .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين الذين بلغت مرتباتهم نهاية رباط الدرجتين المباشرة والجامعة بحصة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه - للعلاوة الدورية المقرر جبرها في اول يناير سنة ٨٨٧٢ بالمرحوم والاضاع المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالدولة .

## قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

الملاوة الدورية التي حل موعدها في أول يناير سنة ١٩٧٢ تكون من حق كل موظف موجود بالخدمة في هذا التاريخ .

ماخوذ من الفتوى :

ان المادة ( ٨٥ ) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يمنح العاملون الذين يستحقون علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٧٢ طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة هذه الملاوة في أول يناير سنة ١٩٧٢ بفئة الملاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية طبقا لاحكام هذا القانون » .

ويمنح العاملون الذين يستحقون أول علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٧٣ طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هذه الملاوة في أول يناير سنة ١٩٧٣ بفئة الملاوة المقررة لفئاتهم الوظيفية طبقا لاحكام هذا القانون » .

وعند هذا انفس ان المشرع قد عدل القواعد التي كانت تنظم موايد استحقاق الملاوات الدورية التي كانت تمنح للعاملين طبقا للقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي كان محدد لها أول مايو من كل عام فاصبح ميعاد منحها طبقا للحكم الذي تضمنته المادة ( ٨٥ ) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه هو أول يناير سنة ١٩٧٢ أو أول يناير سنة ١٩٧٣ حسبما نصت المادة ( ٨٥ ) سالف الذكر .

• من حيث ان الاصل ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره في أى وقت ومرد ذلك الى ان الموظفين

٨. على الموافقة العامة وإذا يجب أن يخضع نظامهم القانوني لتعديل وتعديل وفقا لخصائص المصلحة العامة وبهذه المناسبة من تنظيم الجديد يسرى بأثر حال على الموظف من تاريخ العمل به وإذا ورد لمن المستحدث بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنشأ اليه معدلا مواعيد منح العلاوات الدورية التي كان مقررا درجتها في أول مايو سنة ١٩٧٢ طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام لعاملين المدنيين بالدولة وقضى التعديل الجديد بجعل موعد هذه العلاوة في أول يناير سنة ١٩٧٢ فان هذا الحكم يسرى على كل موظف موجود بالخدمة في هذا التاريخ .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فان العلاوة نقي حل موعدها في أول يناير سنة ١٩٧٢ تكون من حق العاملين المذكورين لوجودهما بالخدمة في هذا التاريخ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى احقية كل من السيدين  
٠٠٠٠ / ٠٠٠٠ في العلاوة الدورية التي حل موعدها في أول يناير سنة  
١٩٧٢ .

( ملف ٢٨٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١١٠ )

أبدا :

تحديد فئة العلاوة الدورية للعامل الذي يشغل وظيفة مدير عام إذا وُجد مرتبه إلى أول مربوط وظيفة وكيل وزارة — فئة العلاوة الدورية تظل ثابتة لا تتغير حتى يصل العامل إلى نهاية الرتب المالي إزده الوظيفة مادام شاغلا لها ولم يرق إلى الوظيفة التي تطوها — أساس ذلك أن وظائف مدير عام ووكيل وزارة والوكيل الأول وان ورد رتبها المالي تحت خانة المستويات دون الفئات الا انها لم تدرج ضمن أي من السنوات الثلاثة التي تضمنها الجدول رقم ( ١ ) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهو ما يقض بأن هذه الوظائف تخرج عن نطاق المستويات وما يندرج داخلها من فئات ومن ثم لا يفيد شاغلها من

القاعدة التي قيل بها الجمول المذكور بحيث تظل فئة علاوته الدورية ثابتة حتى يرقى إلى وظيفة أعلى .

## ملخص الفتوى :

يبين من الإخلال على نظم العاملين المحدثين بالسحولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أن الجدول رقم ( ١ ) المرفق به يبين بقاعدة تنص على أن « يمنح العامل العالوة الدورية المحددة بترين الفئة الوظيفية التي يشغلها فإذا وصل أجره قبل منحه العالوة إلى بداية ربطه كل من الفئات الوظيفية الأعلى في ذات المستوى ، منح العالوة المقررة للفئة الوظيفية الأعلى ولو لم يتم ترقيةه إلى هذه الفئة ، كل ذلك بشرط ألا يتجاوز نهاية مروط المستوى » .

ويتضح من هذا النص أن منطاد تطبيقه على العامل هو أن يكون مناعلا لاهدى الفئات الوظيفية الندرجة في منطاد اهد المستويات ، التي تضمها الجدول رقم ( ١ ) الملحق بالغانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه . فاذا وصل اجره بداية ربط الفئة الاعلى داخل ذات المستوى منج العلاوة الدورية بالقدر المقرر للفئة الاكثى ، ومن ثم فان العامل لا يفيد من هذه القاعدة اذا كان يشغل وظيفة لا تمثل فئة داخل اهد المستويات، وتستقر بوضعها باعتبارها مستوى قائما بذاته ، او تخرج اصلا من منطاد المستويات التي تضم بينها الجدول السالف الذكر .

[illegible]

ومن حيث أنه لا وجه للقول بتطبيق القاعدة المسلفة الذكر على من يشغل وظيفة المدير العام من قبيل القياس على اعتبار أنها في حكم الفئات وذلك بالنظر الى أنها ذات مربوط متدرج شأنها في ذلك شأن وظيفة وكيل وزارة التي تعلو عليها ، وأن الوظيفتين تتألفان في بداية الربط وتتماثلان في نهايته ، ذلك أن المسلم هو امتناع القياس مع وجود النص ، وإذا كان الجدول رقم ( ١ ) الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يعتبر جزءاً من هذا النص ، ويمثل نصاً من نصوصه ، ومن ثم فإنه يتمتع بعمل هذا القياس ، وقد قضت أحكام هذا الجدول باعتبار كل من وظيفة مدير عام ووكيل وزارة والوكيل الأول ، وظيفة قائمة بذاتها تخرج عن نطاق نظام المحويات والفئات أصلاً من ما سلف بيانه .

رسمن أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى تأييد ما خصلت إليه فتاوها السابقة من أن من يشغل وظيفة مدير عام تظل فئة علاوته الدورية ثابتة لا تتغير حتى يصل إلى نهاية الربط المالي لهذه الوظيفة مادام شاغلاً لها ولم يرق إلى الوظيفة التي تعلوها .

( ملف ٢٢٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩/٩/١٩٧٢ )

قاعدة رقم (١١٢)-

المادة

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يحدد يناير التالي لمضي عامين على التعيين موعداً لاستحقاق المعين لأول مرة للملاوة الدورية - التي بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعمول به من ١/٨/١٩٧٨ الذي قرر استحقاق الملاوة في يناير التالي لمضي عام واحد على التعيين - مقتضى أحكام الأمر المباشر للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . مع كل من مضى على تعيينه عام علاوة دورية في أول يناير ١٩٧٩ - تطبيق .

ملف: الفتوى

أن المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين المدنيين بالدولة كالتة تنص على أن لا يتمتع العامل علاوة دورية طبقاً



١٨/١٢/١٩٧٦ علاوة دورية في ١/١/١٩٧٨ لحكم مضي عامين على تعيينهم في هذا التاريخ الذي يدخل في المجال الزمني لأعمال احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كما لا يجوز صرف تلك العلاوة لمن في ١/٧/١٩٧٨ لأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حدد هذا التاريخ موعدا للعمل بأحكامه وليس موعدا لاستحقاق العلاوة الدورية وعلى ذلك فان العلاوة الدورية تستحق لمن في ١/١/١٩٧٩ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العاملين المعينات في ١٨/١٢/١٩٧٦ — العلاوة الدورية في ١/١/١٩٧٩ .

( انتهى ٢١٨ في ٢٢/٢/١٩٨٠ )

### قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

— العلاوة التشجيعية لا تفرج عن كونها علاوة تستحق بفئة الاعلاوة الدورية فاذا استحقها العامل فانها تدخل في حساب مرتبه وتصبح جزءا منه شأنها شأن العلاوة الدورية — الاثر المترتب على ذلك : اذا بلغ اعمل بالعلاوة التشجيعية نهاية الاجر المقرر للوظيفة التي يشغلها فان مرتبه يقف عند الحد الاقصى للدرجة ولا يحق له تجاوزه — لاينال من القاعدة المقرنة ما نص عليه المشرع في المادة ٥٢ من استحقاق الاعلاوة التشجيعية ولو كان العامل قد تجاوز نهاية الاجر المقرر للوظيفة — أساس ذلك : نص المادة ٥٢ مقصور على الحالة التي ورد بها وهي استحقاق العلاوة التشجيعية ولو تجاوز العامل نهاية الاجر ولا يمتد حكمه الى استحقاق العامل علاوة دورية بعد تجاوزه نهاية الاجر نتيجة منه علاوة تشجيعية .

ملخص الفتوى :

باستعراض القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة يبين ان المادة ٤١ منه تنص على ان « يستحق العامل

للعلاوة الدورية المقررة لدرجة الوظيفة التي يشغلها طبقاً لما هو مبين  
بالجدول رقم (١) المرفق بحيث لا يتجاوز نهاية الأجر المقرر للدرجة  
الوظيفية ..... كما تنص المادة (٥٢) من هذا القانون على أنه «يجوز  
للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تماثل العلاوات الدورية  
المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة وذلك طبقاً  
للأوضاع التي تقرها وبمراعاة ما يأتي : ١ - ..... ولا يمنع  
منح هذه العلاوة من استحقاق العلاوة الدورية في موعدها .....  
وغيره مما تعهده من الملائمة التشجيعية وأن يتخذ بالتفصيل السليم  
الخاص بالحوافز الرعاية الصحية والاجتماعية كأحد صور الحوافز الأتية  
لا تخرج عن كونها علاوة تستحق بصفة العلاوة الدورية فذلكها استحقاقها  
العامل فانه تدخل في حساب مرتبه وتصبح جزءاً لا يتجزأ منه شأنها في  
ذلك شأن العلاوات الدورية والدرجة على ذلك فإذا بلغ العامل بالملاوة  
التشجيعية نهاية الأجر المقرر للوظيفة التي يشغلها ، فإن مرتبه يفسد  
الحد الأقصى للدرجة ولا يحق ان يتجاوز .  
فمنه يفسد . وهذا انتهى به رتبة .

وبسبب من سببه ان لا يفسد رتبة من لا يشغلها من المراتب التي هي فوق رتبة  
الدرجة التي يشغلها طبقاً للملاوة التشجيعية . انتهى لو اقر في شأنه  
فإنه لا يستحقها ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة . ذلك  
أن هذا النص يقتضي على الحالة التي ورد بها وهي استحقاق الملاوة  
التشجيعية . ولو تجاوز العامل نهاية الأجر فلا يفتح هذا النص على  
استحقاق علاوة تشجيعية فانه يفسد الأجر .

بسمي ناع بما في ذلك من زيادة في رتبة من لا يشغلها من المراتب التي هي فوق رتبة  
الدرجة التي يشغلها طبقاً للملاوة التشجيعية . انتهى لو اقر في شأنه  
المروعة حالته قد تجاوز مرتبه . بعد منحه العلاوة التشجيعية في  
١٨/٥/١٩٨٢ نهاية رتبة الدرجة الاولى التي يشغلها بمقدار الزيادة  
المقررة في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ فانه - من ثم - لا يستحق الملاوة  
الدورية المقررة له في ١/٧/١٩٨٢ .

بسمي ناع بما في ذلك من زيادة في رتبة من لا يشغلها من المراتب التي هي فوق رتبة  
الدرجة التي يشغلها طبقاً للملاوة التشجيعية . انتهى لو اقر في شأنه  
ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم



استحقاق العامل المعروضة حالته للعلاوة الدورية المستحقة اعتباراً من  
١٩٨٢/٧/١ •

( ملف ٩٥٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١/٤ )

### قاعدة رقم ( ١١٣ )

المبدأ :

العامل الذي تتم ترقيته خلال عام ١٩٧٥ وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يستحق العلاوة الدورية المقررة في ١/١/١٩٧٦ أعمالاً لحكم المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة وذلك بصرف النظر عن الحظر المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد إصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — أسس ذلك •

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق القانون المرافق : — ... (ج) استحقاق العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ لمن يرقى إلى أكثر من فئة وظيفية واحدة بالتطبيق لأحكام القانون المرافق إذا بلغت الزيادة في مرتبه ما يجاوز علاوتين دوريتين على الأقل من علاوات الفئة التي يرقى إليها ... » •

ومفاد هذا النص أن العامل الذي يرقى طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلى أكثر من فئة ويزيد مرتبه نتيجة لذلك بمقدار علاوتين دوريتين من علاوات الفئة الأخيرة المرقى إليها ، يحرم من علاوة ١/١/١٩٧٦ ، ومن ثم فإن هذا الحظر يفترض ابتداء استحقاق العامل لتلك العلاوة طبقاً للقواعد العامة المنصوص عليها بالمادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة الساري خلال فترة العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ذلك لأن هذا الاستحقاق لازم

حتى يصح القول بحرمان العامل من العلاوة . ولما كان الاستحقاق أمر سابق على الحرمان المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ فإنه لا يسوغ استنتاج الاستحقاق من مفهوم مخالفة حكم هذه الفقرة لأنه لن يفيد حتما استحقاق العامل العلاوة عند تخلف شروط حرمانه منها وفقا لحكمها اذ قد لا تستحق العلاوة لعدم توافر شروط منحها وفقا للقواعد العامة وبالتالي لا يجد حكم الفقرة (ج) سالف الذكر مجالا لاعماله . ومرد ذلك أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم يضع نظاما متكاملًا للعلاوات الدورية التي تستحق بعد اجراء الترقيات وفقا لأحكامه وانما وضع عليها قيودا خاصة انصبت كلها على تدرج مرتب العامل في الفترة التي ترصد بها تسوية حالته طبقا له - أي في الفترة السابقة على ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون وامتد بعضها استثناء الى الفترة التالية لهذا التاريخ كما هو الصالح في القيد الوارد بالفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد اصداره لذلك لا يجوز استتباط استحقاق العامل للعلاوة التي يحل أجلها في ١/١/١٩٧٦ من مفهوم مخالفة حكم هذه الفقرة .

ولما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الساري في فترة العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يمنع العامل علاوة دورية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرفق بحيث لا يجاوز الأجر نهاية مربوط المستوى وذلك في المواعيد الآتية :

١ - في أول يناير التالي لانقضاء سنة من :

(١) ..... (ب) تاريخ صدور قرار الترقية ... » فان العامل الذي يرقى خلال عام ١٩٧٥ لا يستحق علاوة دورية في ١/١/١٩٧٦ لعدم مرور عام على ترقيته في هذا التاريخ .

وتطبيقا لما تقدم فإنه لما كان السادة ..... المعروضة حالانهم قد رتقوا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خلال

عام ١٩٧٥ فانهم لا يستحقون علاوة دورية في ١/١/١٩٧٦ ، ولا وجه للقول باستحقاق أى منهم لها على أساس مفهوم مخالفة حكم للفقرة (ج) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للأسباب السابق ذكرها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الماملين المعروضة حالاتهم الذين تمت ترفيتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خلال عام ١٩٧٥ لا يستحقون علاوة دورية في ١/١/١٩٧٦ اعمالا للقواعد العامة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

( ملف ٨٦/٤/٨١١ - جلسة ١٩/٢/١٩٨٠ )

### قاعدة رقم ( ١١٤ )

المادة :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - البند ( د ) من المادة « ١٦ » من القانون المذكور المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ - خص المشرع شافلي الفئة الثالثة بحكم خرج به عن الأصل المقرر في الفقرة ( د ) من اشتراط الا يتجاوز تدرج مرتب العامل بالملاوات بداية ربط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها - تدرج مرتبتهم بالملاوات الدورية حتى تصل الزيادة في مرتبتهم الى علاوتين أعلى من أول مربوط الفئة الثانية - تغير فئة الملاوة الدورية تبعاً لتاريخ استحقاقها الذي قد يقع في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

أن المادة ( ١٥ ) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن : « يعتبر من

أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المسجد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . فإذا كان العامل قد رقى فعلاً في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها إلى هذا التاريخ » وأن البند (د) من المادة (١٦) من ذات القانون معطلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تخضع الترقّيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية ( أ ) ..... ( د ) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى إليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية إليها . ولا يسرى حكم هذه الفقرة على العاملين من شاغلي الفئة الثالثة الذين ردت أقدميتهم فيها إلى تاريخ استحقاقهم الترقية بالمدد المقررة بالجدول المرفقة بهذا القانون فتدرج مرتبتهم بالعلاوات الدورية بشرط ألا تتجاوز الزيادة علاوتين زيادة عن أول ربط الفئة الثانية ولا تصرف الفروق المالية الناتجة عن هذا التدرج إلا اعتباراً من ١/١/١٩٧٨ » .

وبين مما تقدم أن المشرع مراعاة منه أن شاغلي الفئة الثالثة لم يفيدوا من أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين سوى مجرد رد أقدمياتهم في تلك الفئة إلى تاريخ استحقاقهم الترقية للفئة الأعلى ، خصهم بحكم خرج به عن الأصل المقرر في الفقرة ( د ) من المادة (١٦) من القانون من اشتراط ألا يتجاوز تدرج مرتب العامل بالعلاوات بداية ربط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية إليها ، فغضى بأن تدرج مرتبتهم بالعلاوات الدورية حتى تصل الزيادة في مرتبتهم إلى علاوتين أعلى من أول مربوط الفئة الثانية .

وحيث أنه ولئن كانت فئة العلاوة الدورية المقررة لشاغلي الفئة الثالثة طبقاً لجدول المرتبات المرفق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي أربعة جنيئات شهرياً ، ولم تنضج هذه الفئة في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ إلا أن الجدول رقم (١) المرفق به قد ذك بقاعدة مستحدثة نصت على أن « يمنح

العامل العلاوة الدورية المحددة قرين الفئة الوظيفية التي يشغلها ،  
فاذا وصل أجره — قبل منحه العلاوة الى بداية ربط كل من الفئات  
الوظيفية الأعلى في ذات المستوى ، منح العلاوة المقررة للفئة الوظيفية  
الأعلى حتى ولو لم تتم ترقيته الى هذه الفئة ، كل ذلك بشرط  
ألا يتجاوز نهاية مربوط المستوى ٠٠٠٠ » وأنه اعمالا لحكم هذه القاعدة  
التي تنقضى بتغير فئة العلاوة الدورية تبعا لبلوغ الراتب قبل منح العلاوة  
بداية ربط الفئة الوظيفية الأعلى مع مراعاة شرط اقتصاد المستوى ،  
تمنح العلاوة بالفئة المقررة للفئة الوظيفية الأعلى ( خمسة جنيهات ) ،  
وعليه فانه ببلوغ راتب شاغلي الفئة الثالثة بداية ربط الفئة الثانية ،  
يمنح العلاوتين المقررتين زيادة على أول هذا الربط بواقع أربعة جنيهات  
أو خمسة جنيهات شهريا تبعا لتاريخ استحقاقها ضمن تدرج المرتب  
بالتسوية . فان وقع هذا التاريخ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ منحت العلاوة بفئة أربعة جنيهات ، وان حل موعدها في  
ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ استحقها العامل بفئة خمسة جنيهات .  
ومرجع ذلك أن استحقاق العلاوة الدورية هو مركز قانوني ينشأ للعامل  
بحلول ميعاد الاستحقاق وانتفاء المانع ، يتعين أن يحكمه القانون  
السابق وقت حلول هذا الميعاد .

ولا يغير من هذا النظر القول بأن مؤداه أن يكون العامل الذي  
يبلغ راتبه الحد الأقصى للتدرج في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤  
وهو الأقدم أسوا حالا من زميله الأحدث الذي يبلغ راتبه أقصى التدرج  
في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ذلك أن نقص قيمة العلاوة  
في هذه الحالة انما ينتج عن التطبيق السليم للقواعد القانونية السارية  
في المجال الزماني الذي ارتدت اليه الأقدمية أو تمت فيه الترقية ، وطالما  
ان التدرج يتم في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فان فئة العلاوة تتعدد  
طبقا لأحكامه ، ويكون مطابقا لأحكام القانون ما قرره الجهاز المركزي  
للمحاسبات في مناقضته المشار إليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
أن قيمة كل علاوة من العلاوتين المضافتين الى بداية رطب الفئة الثانية  
للعاملين من شاغلي الفئة الثالثة الذين ردت أقدمياتهم فيها الى تاريخ  
استحقاقهم الترقية طبقا لقانون تصحيح أوضاع العاملين المذنبين  
بالدولة والقطاع العلم ، تتحدد بحسب الفئة المقررة لها في القانون  
السارى وقت استحقاقها .

( ملف ٥٤١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٢/٤ )

## الفصل الثاني

### علاوة ترقية

قاعدة رقم ( ١١٥ )

المبدأ :

العامل الذى يرقى من الفئة الدنيا الى الفئة الوسطى داخل نفس المستوى ويكون راتبه قد وصل قبل الترقية الى بداية ربط الفئة العليا فى المستوى المرقى فيه يمنح علاوة الترقية المقررة للفئة التى وصل راتبه الى بداية مربوطها — العامل الذى يشغل وظيفة مدير علم تظل فئة علاواته الدورية ثابتة لا تنضم حتى يصل الى نهاية الربط المالى لهذه الوظيفة .

ملخص الفتوى :

أنه فيما يختص بتحديد فئة علاوة الترقية للعامل الذى وصل مرتبه قبل الترقية الى بداية ربط الفئة الوظيفية الأعلى من الفئة المرقى اليها — فإن الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة قسم الوظائف فيما عدا وظائف الإدارة العليا الى ثلاثة مستويات ، وجعل لكل مستوى ربطا ماليا له بداية ونهاية، ثم قسم كل مستوى الى ثلاث فئات وظيفية لكل منها بداية أما نهايتها فهي بذاتها نهاية المستوى ، ولكل فئة وظيفية داخل المستوى علاوة دورية خاصة بها .

وتنص القاعدة الملحقة بالجدول المشار اليه على أن « يمنح العامل العلاوة الدورية المحددة قرين الفئة الوظيفية التى يشغلها ، فإذا وصل أجره — قبل منحه العلاوة — الى بداية ربط كل من الفئات الوظيفية الأعلى فى ذات المستوى منح العلاوة المقررة للفئة الوظيفية الأعلى حتى ولو

لم تتم ترقيته الى هذه الفئة ، كل ذلك بشرط الا يتجاوز نهاية مربوط المستوى » .

وطبقا لهذه القاعدة فان شاغل إحدى الفئات الوظيفية في مستوى معين يمنع علاوته الدورية بفئة العلاوة المقررة للفئة الوظيفية الأعلى داخل نفس المستوى اذا وصل مرتبه الى أول مربوطها ولو لم تتم ترقيته الى هذه الفئة الأعلى . وحيث أنه فيما يختص بفئة علاوة الترقية المستحقة لمن وصل مرتبه قبل الترقية الى ربط الفئة الوظيفية العليا داخل نفس المستوى ، فلئن كان الأصل وفقا لنص المادة ١٧ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنه يتعين منح المرقى بداية مربوط الفئة الوظيفية المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيها أكبر ، الا أنه لا يمكن تطبيق هذا الأصل على اطلاقه الا في الأحوال العادية التي لا يكون فيها مرتب المرقى قد وصل الى بداية مربوط الفئة الأعلى من الفئة المرقى اليها داخل المستوى الوظيفي الذي شغله ، فاذا كان مرتبه قد وصل الى قدر جملة مستحقا لعلاوة دورية بفئة أعلى من فئة العلاوة الدورية المقررة للفئة التي رقى اليها وذلك اعمالا لنص القاعدة الملحقه بالجدول رقم (١) المشار اليه : فانه يتعين منح هذا العامل علاوة الترقية بذات فئة العلاوة الدورية التي استحقها وفقا لحكم تلك القاعدة نظرا لأنها أكبر من علاوة الفئة التي رقى اليها ، ومن البدهي ألا تكون علاوة الترقية أقل من فئة العلاوة الدورية التي يستحقها العامل وفقا لحكم القاعدة المشار اليها .

وحيث أنه فيما يختص بالاستفسار المتعلق بتحديد فئة العلاوة الدورية المقررة لمن يشغل وظيفة مدير عام اذا وصل مرتبه الى أول مربوط وكيل وزارة ، فانه يبين من الاطلاع على الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنه أفرد لوظائف الادارة العليا وضما خاصا فوضع في خانة المستويات ثلاث وظائف هي : ممتازة (وكيل أول) وعليا (وكيل وزارة) ومدير عام ، ولقد حدد الربط المالي السنوي للوظيفة الأولى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيها ، وللوظيفة الثانية بـ ١٤٠٠/١٨٠٠ جنيها وللوظيفة الثالثة بـ ١٢٠٠/١٨٠٠ جنيها ، وجاءت خانة الفئات الوظيفية



بالجدول رقم (١) المشار اليه خالية من أية بيانات فيما يختص بهذه الوظائف ، أما خانة العلاوة السنوية فلنه ورد بها قرين الوظيفة الأولى عبارة « ربط ثابت » وقرين الثانية ٧٥ جنيها وقرين الثالثة ٧٢ جنيها .

وحيث أنه يتضح مما تقدم أن المشرع جعل كل وظيفة من وظائف الادارة العليا مستوى قائما بذاته ولم يجعل من كل منها مجرد فئة وظيفية داخل مستوى واحد يضم وظائف الادارة العليا كلها ، ومؤدى ذلك أن كل مستوى من هذه الوظائف يستقل بعلاوته السنوية ولا تسرى في شأنه القاعدة المحقة بالجدول رقم (١) التي تقضى بمنح العامل العلاوة الدورية بفئة العلاوة المقررة للفئة الأولى داخل نفس المستوى اذا كان مرتبه قد وصل الى بداية مربوطها ، وانما يقتصر أعمال هذه القاعدة على المستويات الثلاثة الأخرى الواردة في الجدول المشار اليه حيث ينقسم كل مستوى منها الى ثلاث فئات وحددت لكل فئة العلاوة الدورية المقررة لشاغلها .

وحيث أنه لما تقدم فإن من يشغل وظيفة مدير عام تظل فئة علاواته الدورية ثابتة لا تتغير حتى يصل الى نهاية الربط المالى لتلك الوظيفة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

أولاً — أن العامل الذى يرقى من الفئة الدنيا الى الفئة الوسطى داخل نفس المستوى ويكون راتبه قد وصل قبل الترقية الى بداية ربط الفئة العليا فى المستوى المرقى فيه — يمنح علاوة الترقية المقررة للفئة التى وصل راتبه الى بداية مربوطها .

ثانياً — أن من يشغل وظيفة مدير عام تظل فئة علاواته الدورية ثابتة لا تتغير حتى يصل الى نهاية الربط المالى لهذه الوظيفة .

قاعدة رقم ( ١٦٦ )

المبدأ :

علوة ترقية — عدم استحقاقها للعامل الذي سحب ترقيته واعتبر  
معينا تعيينا جديدا في ذات الدرجة التي سبق ترقيته اليها .

ملخص الفتوى :

أصدرت وزارة التربية والتعليم كتابها رقم ١٥٤٩ بتاريخ ١٩ من  
سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن الحاصلين على المؤهلات الآتية :

١ — الدراسات التكميلية لنظام السنتين .

٢ — دبلوم المعلمين والمعلمات الراقية ( البعثات الداخلية ) .

٣ — دبلوم المعلمين والمعلمات الفرنسية .

٤ — دبلوم المدارس الصناعية الثانوية ( الذين يعملون في المدارس  
الصناعية ) . وتضمن هذا الكتاب تعليمات الى جميع المناطق والمديريات  
التعليمية بتعيين الحاصلين على تلك المؤهلات في سنوات ١٩٦١ و ١٩٦٢  
و ١٩٦٣ والذين يشغلون الدرجة الثامنة الفنية المتوسطة على الدرجة  
السابعة الفنية المتوسطة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ وذلك توجيدا  
للاقتضية بين الجميع . وفي ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ اعتمدت الوزارة  
حركة ترقيات بالأقدمية المطلقة شملت بعض الحاصلين على تلك المؤهلات  
من عينوا في الدرجة الثامنة الفنية حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ . ولما  
كان التعيين في الدرجة السابعة لمن كان عين في الدرجة الثامنة طبقا  
لتعليمات الوزارة سالفة الذكر محمدا له يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ .  
أي بعد تاريخ الترقية التي تمت في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، فقد  
رأت الوزارة استبعاد من شملتهم الترقية من هذا التعيين ، غير انهم  
تظلموا من هذا الوضع وطلبوا باعتبار ترقيتهم الى الدرجة السابعة  
بمناوبة تعيين لهم في هذه الدرجة حتى يستفيدوا من زيادة اعانة غلاء

المعيشة مثل من عينوا في أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ • وقد استطلعت الوزارة رأى ديوان الموظفين في هذا الشأن ، فأفاد بأن هؤلاء الموظفين ، وإن كانوا قد رفقوا إلى الدرجة السابعة ، إلا أنه يجب تعيينهم في هذه الدرجة ، مع جواز النظر في ضم مدة خدمتهم السابقة ، مع مراعاة ألا يكون قرار الترقية قد تضمن •

وبتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٦٤ وافقت الوزارة على اعتبار من شملتهم الترقية بالأكاديمية المطلقة إلى الدرجة السابعة الفنية المتوسطة في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ • معنيين تعيينا جديدا في هذه الدرجة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ مع ضم مدة الخدمة السابقة في الدرجة السابعة المرقنين إليها على أن يقدم كل منهم طلبا كتابيا بذلك •

وقد استقرت بعض مديريات التربية والتعليم عما إذا كان المرتب الذى يعين به أفراد هذه الفئة هو المرتب الذى حصلوا عليه بعد إضافة علاوة الترقية نتيجة للترقيات التى تمت في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، أم هو المرتب الاصلى بدون هذه العلاوة ، فاستطلعت الوزارة رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة حيث انتهى الأمر إلى صدور فتوى من اللجنة الأولى للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المتقدمة بتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٦٧ بأهمية العاملين المذكورين في احتفاظهم بمرتباتهم التى كانوا يتقاضونها قبل إعادة تعيينهم •

وقد اخطفت المديرية التعليمية بتنفيذ هذه الفتوى ، فقام بعضها بتنفيذها على أساس أحقية العاملين المذكورين في علاوة الترقية ، في حين رأت بعض المديريات عكس ذلك ، كما استطلعت منطقة التربية والتعليم بغرب الاسكندرية رأى إدارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمعاملات في هذا الشأن ، فأفادت بفقواها المصادرة في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ أنها ترى تسوية حالة العاملين المذكورين على أساس عدم أحقيتهم لعلاوة الترقية التى منحت لمن رقى في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ •

ومن حيث أن العاملين المذكورين رفقوا إلى الدرجة السابعة الفنية

المتوسطة بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، وبناء على تظلمات قدموها اعتبرتهم الوزارة معينين تعيينا جديدا في الدرجة السابعة اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ولا شك في أن هذا القرار الاخير الصادر بالتعيين يتضمن في الوقت ذاته سحب قرارات الترقية التي سبق صدورها في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، فذلك هو المستفاد مما قرره الوزارة من اعتبار من شملتهم الترقية الى الدرجة السابعة الفنية معينين تعيينا جديدا في هذه الدرجة ، ومما سحب قرار الترقية بحيث يعود العامل الى شغل الدرجة الثامنة ثم يعين تعيينا جديدا في الدرجة السابعة ، والقول ببقاء قرار الترقية قائما رغم صدور قرار اعادة التعيين ، يؤدي الى أن يعين في الدرجة السابعة من يشغل الدرجة السابعة فعلا ، وهو وضع — فضلا عن كونه غير معقول — يرتب انعدام قرار التعيين لانعدام محله ، ومن ثم فإن الامر لا يستقيم — قانونا ومنطقا — الا مع اعتبارا قرارات الترقية مسحوبة بقرارات اعادة التعيين .

ومن حيث ان سحب القرار الاداري مؤداه الغاء هذا القرار باثر رجعي بحيث يعتبر وكأنه لم يوجد أصلا ، فلا تترتب عليه أية مراكز قانونية في الماضي أو بالنسبة الى المستقبل ، ومن ثم فإن قرارات الترقية التي صدرت في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ وتقرر سحبها بعد ذلك باعادة التعيين ، لا تترتب عليها أي أثر مما يرتبه القانون على صدور قرار بالترقية ، وبالتالي لا يستحق العاملون المذكورون علاوة الترقية وانما تسوى حالاتهم بعد اعادة تعيينهم في الدرجة السابعة الفنية على أساس اغفال ترقيةاتهم السابقة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه لايجوز منح العاملين المذكورين بعد أن عيد تعيينهم في الدرجة السابعة الفنية المتوسطة علاوة الترقية الى هذه الدرجة التي تمت في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

## قاعدة رقم (١١٧)

### المبدأ :

ادارات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة والهيئات العامة التي تمارس نشاطا اقتصاديا — اعضاء هذه الادارات الذين عينوا بالقرارين الجمهوريين رقمى ١٩٥٢ لسنة ١٩٦٩ و ١٠٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ثم شغلهم لوظائف مديري هذه الادارات ونوابهم ومراقبي الحسابات بطريق التعيين المبتدأ — لا محل للقول بان من عين منهم فى فئة اعلى من الفئة التى كان يشغلها وفى ذات الجهة يمنح علاوة ترقية طبقا للمادة ١٢ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ينص فى المادة ٢ منه على أن « تنشأ بكل مؤسسة أو هيئة من المؤسسات العامة أو الهيئات العامة المشار اليها فى المادة السابقة ( الهيئات التى تمارس نشاطا اقتصاديا ) — ادارة تختص بمراقبة حسابات المؤسسة أو الهيئة وما يتبعها من شركات ومنشآت وجمعيات تعاونية وفحص ميزانياتها ومراكزها المالية وحساباتها الختامية ٠٠٠ » كما تنص المادة ٧ من هذا القانون على أن يعين مديرو الادارات ونوابهم ومراقبو الحسابات بقرارات جمهورية بناء على اقتراح رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات « . واعمالا لهذين النصين صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ : ١٨٠١ لسنة ١٩٦٩ بتعيين اعضاء مراقبة الحسابات المشار اليهم ، ونصت المادة ٣ ثانيا من هذين القرارين على ما يلى « العاملون المعينون على فئات فى الجهات انتمى يعملون بها تتحدد مرتباتهم بقيمة ما يتقاضون من مرتبات فى تاريخ العمل بهذا القرار ، ومن يعين منهم فى فئة اعلى من الفئة التى يشغلها يحدد مرتبة بأول مربوط الفئة الأعلى أو بمرتبه الذى يتقاضاه اذا زاد على بداية مربوط الفئة الأعلى » .

وحيث أن الاستفادة من النصوص المتضمنة أنه تم إنشاء إدارات للحسابات في جميع المؤسسات العامة والهيئات العامة التي تمارس نشاطا اقتصاديا وشغلت وظائف مديري هذه الإدارات ونوابهم ومراقبي الحسابات بطريق التعيين المبتدأ ، ولقد حددت القرارات الجمهورية الصادرة بهذا التعميم الحقوق المالية للمعينين بما لا محل منه للقول بأن من عين في فئة أعلى من الفئة التي كان يشغلها وفي ذات الجهة يمنح علاوة ترقية طبقا لنص المادة ١٢ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ذلك أن المعينين في فئات أعلى بموجب القرارات الجمهوريين رقمي ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ١٨٠١ لسنة ١٩٦٩ لا يعتبرون مرقين إلى تلك الفئات وفقا لنص المادة ١٢ من تلك اللائحة حيث لم تتبع في شأنهم إجراءات الترقية الواردة فيها ، وفضلا عن ذلك فإن علاوة الترقية التي تستحق طبقا لنص هذه المادة هي أحد طرفي موازنة مالية يحصل بموجبها العامل المرقى على أكبرهما . أما أول الفئة المرقى إليها أو علاوة من علاواتها ، بينما طبقا لنص المادة ٣ ثانيا من القرارات الجمهوريين رقمي ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ١٨٠١ لسنة ١٩٦٩ يحصل العامل المعين في إدارات مراقبة الحسابات على أحد طرفي موازنة مالية مختلفة . أما أول الفئة الأعلى أو مرتبه الذي كان يتقاضاه إذا زاد على بداية هذه الفئة ، ولم يرد في نص تلك المادة أية إشارة إلى منح علاوة ترقية .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن العاملين الذين عينوا بموجب القرارات الجمهوريين رقمي ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ١٨٠١ لسنة ١٩٦٩ في إدارات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة والهيئات العامة التي تمارس نشاطا اقتصاديا لا يستحقون علاوة ترقية بمناسبة هذا التعميم ولو تم في فئة أعلى من الفئة التي كان يشغلها أحدهم وفي ذات الجهة التي كان يتبعها .

### الفصل الثالث

#### علاوة تشجيعية

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ استحدث نظام العلاوات التشجيعية واخرج من نطاق المخاطبين بأحكام هذه العلاوات غير الخاصين بنظام تقارير الكفاية وكان من بينهم شاغلي الفئة الثانية ( ١٤٤٠/٨٧١ ) ، إلا أنه بصدر القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ المعمول به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ فقد خضع العاملون من شاغلي تلك الفئة بعد نقلهم للدرجة الأولى لنظام التقارير السرية ودخلوا في نطاق المخاطبين بأحكام العلاوات التشجيعية - أثر ذلك - أنه يتعين أن يتوافر لهم عدد تقارير الكفاية بالمرتبة التي اشترطها هذا القانون اعتباراً من تاريخ العمل به لاستحقاق العلاوة التشجيعية - القول بغير ذلك فيه اعتداء على المجال الزمني للقانون ١٩٧١/٥٨ بأعمال أحكام القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ بأثر رجعي لم يقره نص صريح .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة كانت تنص على أن « يخصص لنظام التقارير السنوية جميع العاملين عدا شاغلي وظائف الادارة العليا وشاغلي الفئة التي يبدأ مربوطها بمبلغ ٨٧٦ جنيها سنوياً » .

وكانت المادة ٢٠ من هذا القانون تجيز منح العاملين علاوة تشجيعية بشرط أن تكون كفايته قد حددت بتقدير ممتاز في المامنين الآخرين .

وبتاريخ ١٩٧٨/٧/١ عمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام

العاملين المدنيين بالدولة الذي قضى في المادة الثانية من مواد إصداره بالناء القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ونص في المادة ٢٨ على أن « تفسح البسطة المختصة نظاما يكفل قياس الاداء .. وتقتصر كفاية الاداء على العاملين الشاغليين لوظائف الدرجة الأولى فما دونها » .

وتنص المادة ٥٢ على أنه « يجوز للسلطة المختصة منح العاملين علاوة تشجيعية تعادل العلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة وذلك طبقا للاوضاع التي تقررها وبمراعاة ما يأتي :

١ - أن تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين « . . . » .

وتنص المادة ١٥٢ من هذا القانون على أن « ينقل العاملون الخاضعون لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ بإصدار نظم العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة والمكملة له الى الدرجات المالية الجديدة المعادلة لدرجاتهم وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم ٢ المرفق « . . . » وطبقا لهذا الجدول نقل شاغلوا الفئة الثانية ( ١٤٤٠/٨٧٦ ) الى الدرجة الأولى .

ومفاد تلك النصوص أن المشرع استحدث نظم العلاوات التشجيعية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ واشترط لاستحقاقها الحصول على تقارير كفاية بمرتبة ممتاز في السنتين السابقتين على منح العلاوة ، ولذلك أخرج من نطاق المخاطبين بأحكام تلك العلاوة العاملين غير الخاضعين لنظم تقارير الكفاية وكان من بينهم شاغلي الفئة الثانية ( ١٤٤٠/٨٧٦ ) وفي القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ سلك المشرع ذات السبيل بيد أنه أخضع العاملين من شاغلي تلك الفئة بعد نقلهم للدرجة الأولى لنظم التقارير السرية وبذلك دخلوا في نطاق المخاطبين بأحكام العلاوات التشجيعية ، ومن ثم فانه يتعين أن تتوافر لهم عدد تقارير الكفاية بالمرتبة التي اشتراطها هذا القانون اعتبارا من تاريخ العمل به ، فلا يجوز النظر في تقدير مراتب كفايتهم قبله لاستكمال عدد التقارير المشترطة لاستحقاق العلاوة والا كان في ذلك اعتداء على المجال الزمني القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١



بأعمال أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأثر رجعي لم يقرره نص صريح .

ولما كان المشرع قد خول السلطة المختصة في المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بتحديد أوضاع منح العلاوة التشجيعية مع مراعاة الشروط التي نصت عليها تلك المادة فإنه يكون للسلطة المذكورة أن تضيف إلى هذه الشروط ما تراه لازماً لتحقيق الهدف من تقدير العلاوة واختيار مستحقيها وتبعا لذلك فإن القرار الذي أصدره وزير التعليم برقم ٨١ لسنة ١٩٧٩ بقواعد منح العلاوة التشجيعية والذي تضمن اشتراط خمس تقارير بمرتبة ممتاز لمنحها لشاغلي الدرجة الأولى يكون قرارا مطبقا للقانون لصدوره في حدود السلطة المقررة له بنص صريح وبالتالي يكون واجب الاعمال رغم أنه سيؤدي إلى استبعاد شاغلي الدرجة الأولى من الترشيح للحصول على العلاوات التشجيعية في عام ١٩٧٩ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز منح علاوات تشجيعية خلال عام ١٩٧٩ لشاغلي الدرجة الأولى لعدم توافر تقارير كافية بالعدد المشروط لمنحها .

( ملف ٥٥٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١١٩ )

المبدأ :

المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تجيز للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة بشرط عدم زيادة عدد العاملين الذين يتم منحهم هذه العلاوة في سنة واحدة عن ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة — عدم جواز جبر الكسر إلى واحد صحيح في الحالات التي يقل فيها عدد العاملين عن عشرة افراد ومن ثم فإنه لا يجوز منح احدهم علاوة تشجيعية — العلاوة التشجيعية المقررة بالمادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يشترط إتباعها أن تكون كفاية العامل قد حددت

بمرتبة ممتاز من العاملين الآخرين — اثر ذلك : عدم جواز منحها للعاملين من شاغلي الوظائف العليا لعدم خضوعهم لنظام تقارير الكفاءة :

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز الاجر المقرر للوظيفة طبقا للاوضاع التي تقررها ويمرأها ما يأتي :

١ — ان تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين وان يكون قد بذل جهدا خاصا أو حقق اقتصادا في التفتقات أو رزما لمستوى الاداء .

٢ — الا يمنح العامل هذه العلاوة اكثر من مرة كل سنتين .

٣ — الا يزيد العاملين الذين يمنحون هذه العلاوة في سنة واحدة على ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة .»

وبين من هذا النص ان المشرع اجاز للسلطة المختصة منح العاملين علاوات تشجيعية بمقدار العلاوات الدورية المقررة دون التقيد بنهاية ربط الدرجة واشترط لمنحها الحصول على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين واداء عمل مميز ولم يجز منحها للعامل الا مرة واحدة كل سنتين ووضع حدا اقصى لعدد العاملين الذين يحصلون عليها هو ( ١٠٪ ) من عدد العاملين في وظائف كل درجة من كل مجموعة نوعية على حدة .

ولما كان هذا الحكم قد تضمن تحديدا تحكيميا جامدا للحد الاقصى لعدد العاملين الذين يجوز منحهم العلاوات التشجيعية فانه لا يجوز تطبيق هذا النص بما يؤدي الى تجاوز النسبة المئوية التي تمثل الحد الاقصى المشار اليه بجبر الكسر واحد صحيح عندما يقل عدد العاملين عن عشرة افراد ، ولا وجه للقول بان التمسك بالحد الاقصى على هذا النحو الجامد سيؤدي الى تعطيل تطبيق النص الذي قرر منح العلاوة

التشجيعية ذلك لأن عدم تطبيق النص في هذه الحالة انما يرجع الى عدم تحقق الشروط اللازمة لتطبيقه والاستفادة من النص المقرر له لعدم توافر عدد العاملين اللازم لأعماله في درجة واحدة بذات المجموعة الوظيفية أما القول بأن تلك النتيجة تتعارض مع قواعد العدالة لكونها تؤدي الى حرمان عدد من العاملين من العلاوات التشجيعية لسبب لا يرجع اليهم مع توافر شروط منحها في حقهم فهو قول مَرُود بأن الحكمة من منح تلك العلاوة وهي تمييز العامل المجد على نحو يدفع باقي العاملين الى الاقتداء به لن تتحقق داخل المجموعة القليلة المسد اذ سيتوقع كل منهم الحصول عليها بعد دورة زمنية محددة بغير أن يضطر الى الدخول في منافسة مع زملائه يبذل فيها جهدا غير عادي ، ومن ثم فان حجب العلاوة التشجيعية عن المجموعة التي لا تنتج النسبة المثوية فيها واحدا صحيحا لا يتعارض مع قواعد العدالة فضلا عن ذلك فان مكافأة العامل المجد داخل مثل هذه المجموعة يمكن ان يتم عن طريق نظام الحوافز أو المكافآت التشجيعية المنصوص عليهما بالمادتين ٥٠ و ٥١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تشترط لمنح العلاوة التشجيعية حصول العامل على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز عن السنتين الاخيرتين وكانت المادة ٢٨ من هذا القانون تقصر تقدير الكفاية على العاملين شاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها ولا يجوز منح تلك العلاوة للعاملين من شاغلي درجات الوظائف العليا التي تشمل درجة وكيل اول ودرجة وكيل وزارة ودرجة مدير عام - لعدم خضوعهم لنظام تقارير الكفاية ، ولا يحض ذلك ان المادة ٣٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادرة بقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ قد تضمنت ما يفيد جواز منح شاغلي الوظائف العليا تلك العلاوة دون التقيد بالشروط المنصوص عليها بالمادة ٥٢ من القانون مع التقيد بتلك الشروط عند النظر في منحها لشاغلي الدرجة الاولى فما دونها، ذلك لأن اللائحة التنفيذية لا تقوى وفقا لقواعد التدرج التشريعي على اضافة حكم جديد يهدر الشروط المنصوص عليها بالقانون لمنح العلاوات التشجيعية كما أنها لا تملك الخروج على الدلالة الصريحة لنص القانون والتي من مقتضاها استبعاد شاغلي الوظائف العليا من

المخاطبين بنص المادة ٥٢ من القانون لتخلف شروط تقارير الكفاية في شأنهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولاً :

وجوب الالتزام عند منح العلاوة التشجيعية بالنسبة التى حددها القانون دون جبر .

ثانياً :

عدم جواز منح تلك العلاوة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا .  
( ملف ٥١٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٢/١٩ )

قاعدة رقم ( ١٢٠ )

المبدأ :

استبعد المشرع شاغلى الوظائف العليا من نطاق المخاطبين بقواعد العلاوة التشجيعية — أساس ذلك — عدم خضوعهم لنظام تقارير الكفاية — لا يمتد بان تقدير كفاءتهم يمكن ان يتم من واقع ملفات خدمتهم لان المشرع رسم لتقدير الكفاية قواعد ولجراءات يجب اتباعها — القياس على شاغلى وظائف الدرجة الاولى قياس مع الفارق .

ملخص الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ فاستعرضت فتواها الصادرة بجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٠ — مالفه الذكر وتبين لها أن المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧/١٩٧٨ قصرت تقدير كفاية الاداء على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها ، وأجاز فى المادة ٥٢ منح العامل علاوة تشجيعية وفقاً لقواعد محددة من بينها أن تكون كتابية العامل قد قدرت بمرتبة ممتاز فى العاملين الآخرين ، ومن ثم يكون

المشرع قد استبعد شاغلي الوظائف العليا من نطاق المخاطبين بقواعد  
العلاوة التشجيعية ، لعدم خضوعهم لنظام تقارير الكفاية .

ولا وجه للحجاج بإمكان تقدير كفايتهم من واقع ملفاتهم ،  
لأن المشرع رسم لتقدير الكفاية قواعد وأجراءات تضمنتها مواد الفصل  
الثالث من الباب الثاني من القانون ١٩٧٨/٤٧ وربط بين تقرير الكفاية  
سالف الذكر وبين نظام منح العلاوة التشجيعية برباط يقوم على أساس  
مرتبة كفاية محددة لا يمكن التوصل إليها من مجرد النظر الى واقع  
ملفات خدمتهم .

واذ أخضع المشرع شاغلي وظائف الدرجة الأولى لنظام الكفاية  
فإن القياس عليهم في هذا الصدد يكون قياسا مع الفارق .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد  
فتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨٠ .  
( ملف ٥٧٢/٣/٨٦ - جلسة ١٨/١٢/١٩٨١ )

#### تطبيق :

صدرت هذه الفتوى تأييدا لفتوى الجمعية العمومية سالف الاشارة  
إليها بجلسة ١٩/٣/١٩٨٠ ( ملف ٥١٦/٣/٨٦ ) على أن الجهاز المركزي  
للمنظيم والادارة عاد فطلب أيضا بكتابه رقم ١٩٧٨ المؤرخ ٨١/٥/٣١  
اعادة النظر في الفتوى السابقة والتي انتهت الى عدم جواز منح العلاوة  
التشجيعية لشاغلي الوظائف العليا ، تأسيسا على امكان تحديد مرتبة  
كفايتهم من واقع ملفات خدمتهم وما يديه الرؤساء عنهم ، وقياسا على  
ما انتهت اليه ادارة الفتوى لوزارة المالية بتاريخ ٢ من مارس سنة  
١٩٨١ من جواز منح شاغلي وظائف الدرجة الأولى علاوات تشجيعية ،  
على أن يتم تقدير كفايتهم على هذا النحو اذا لم يوضع عنهم تقارير  
كفاية .

وقد اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة  
بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ ( ملف رقم ٥٧٢/٣/٨٦ ) فاستبان  
لها أن المشرع رسم لتقدير الكفاية قواعد وأجراءات تضمنتها مسود

الفصل الثالث من الباب الثاني من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وربط بين تقرير الكفاية سالف الذكر وبين نظام منح العلاوة التشجيعية برباط يقوم على أساس مرتبة كفاية محددة لا يمكن التوصل إليها من مجرد النظر على واقع حلفات خدمتهم .

ولما كان المشرع قد اخضع شاغلي وظائف الدرجة الاولى لنظام الكفائية ، الا ان القياس عليهم في هذه الحالة يكون قياسا مع الفارق لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها السابقة بجلسة ١٩/٣/١٩٨٠ .

### قاعدة رقم (١٢١)

#### المبدأ :

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ استلزم توافر شروط معينة لتحقق العلاوة التشجيعية من بينها أن تكون كفاية العامل قد تدرت بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين - شاغلوا الوظائف العليا لا يخضعون لنظام تقارير الكفاية - مؤدى ذلك عدم جواز منحهم تلك العلاوة - القرارات الصادرة بمنحهم علاوة تشجيعية تكون قد خالفت أحكام القانون مخالفة جسيمة تنهدر بها الى درجة الاتعويل ولا تلحقها حصانة - عند اصدار قرارات بمنح العلاوة التشجيعية للعاملين المدنيين بالدولة من شاغلي وظائف الدرجة الاولى ففادونها يتمن النظر في توافر شروط منح هذه العلاوة في وقت صدور هذه القرارات ولا انطوت على مخالفة لشرط أو أكثر من شروط استحقاقها - القاعدة العامة أن القرارات الادارية تنفذ باثر حال من تاريخ صدورها ولا يجوز نفلانها باثر رجعي الا بنس في القانون - مؤدء ذلك أن القرارات الصادرة باستحقاق العلاوة التشجيعية باثر رجعي قرارات معدومة في حدود الرجعية ولا تلحقها حصانة في هذا الخصوص .

#### ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع بمقتضى المادتين ٢٧ : ٥٢ من القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ أوجب توافر شروط معيقة لمنح العلاوة التشجيعية ، ومن بينها ان تكون كفاية العامل قدردت بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين ، ولما كان شاغلوا الوظائف العليا لا يخضعوا لنظام تقارير الكفاية ، فلا يجوز من ثم ، منحهم تلك العلاوة ، وهو ما سبق ان افقت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٨٠ ، وتكون القرارات الصادرة بمنح شاغلي الوظائف العليا علاوات تشجيعية ، قد خالفت احكام القانون مخالفة جسيمة تتصدر بها الى درجة الانعدام ، ولا تلحقها حصانة .

ومن حيث أنه يبين أيضا من النصوص سالفة الذكر ، أنه عند اصدار قرارات بمنح العلاوة التشجيعية للعاملين المخننين بالسحولة من شاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها ، يتعين انظر في توافر شروط منح هذه العلاوة في وقت صدور هذه القرارات ، حتى تقوم القرارات الصادرة بمنح العلاوة التشجيعية على أساس متوافر ، وقوام واقع ، والا انحطت على مخالفة لشرط أو أكثر من شروط استحقاقها ، فضلا عن أن القاعدة العامة في نفاذ القرارات الادارية هو نفاذها بأثر حال من تاريخ صدورها ، ولا يجوز نفاذها بأثر رجعي الا بنص في القانون ، وهو أمر غير متوافر في هذا المجال ، ومن ثم تكون القرارات الصادرة على خلاف ما تقدم ، والتي نصت على استحقاق العلاوة التشجيعية بأثر رجعي ، قرارات منعدمة في حدود الرجعية ولا تلحقها حصانة في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انعدام القرارات الصادرة بمنح العلاوة التشجيعية لغير العاملين الخاضعين لنظام تقارير الكفاية ، وكذلك القرارات الصادرة بمنح هذه العلاوة بأثر رجعي في حدود الرجعية ، وفقا للتفصيل السابق بيانه .

## قاعدة رقم (١٢٢)

### المبدأ :

عدم جواز منح العلاوة التشجيعية لشاغلي وظائف أعضاء هيئة  
البحوث بمركز البحوث المائية ، وشاغلي وظائف الدرجة الأولى  
والوظائف العليا بمركز وزارة الري ، ومدى تحمّل القرارات الصادرة  
بها .

### ملخص الفتوى :

من حيث أنه يشترط لمنح العلاوة التشجيعية وفقا لحكم المادة ٥٢  
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة  
ممتاز عن العاملين الآخرين والا يزيد عدد العاملين الذين يتمتعون هذه  
العلاوة في سنة واحدة على ١٠٪ من عدد العاملين في وظائف كل درجة  
من كل مجموعة نوعية على حدة . ولما كان أعضاء هيئة البحث العلمي  
لا يخضعون لنظام تقارير وأن كفايتهم لا تتقدر سنويا وإنما يمرض  
انتاجهم العلمي عند الترقية إلى الوظائف المختلفة على لجنة فحص  
الانتاج العلمي ، وأن إجراءات الجهات المختصة بوضع تقارير الكفاية  
وفق أحكام نظام العاملين تختلف تماما عنها في المؤسسات العلمية  
والجامعات فضلا عن أن النظام الوظيفي في المؤسسات العلمية والجامعات  
لا يعرف المجموعات النوعية للوظائف . بل أن هذه المجموعات معروفة  
فقط في مجال نظامي العاملين الحننيين بالدولة والقطاع العام ، ومن ثم  
فإن حكم المادة ٥٢ من نظام العاملين بالدولة لا يمكن أن ينسحب إلى غير  
العاملين الخاضعين لنظام تقارير الكفاية وهم الذين يشغلون الدرجة  
الأولى .

ومن حيث كان ذلك ما تقدم ، وكانت لائحة مركز البحوث المائية  
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٧٨ — باعتباره  
مؤسسة عامة تمارس نشاطا علميا ، وشأنه في ذلك شأن الكادرات الخاصة  
عموما — لا تعرف نظام العلاوات التشجيعية ، ولا يمكن في الحالة



المروضة تطبيق الشروط المطلوبة لصرف العلاوة لأعضاء هيئة البحوث، ومن ثم فإن المركز حين أصدر هذه القرارات يكون قد خالف أحكام القانون مخالفة جسيمة تتحدر بالقرار الى درجة الانعدام ومن ثم لا تلحقه حصانة .

ومن حيث ان مفاد النصوص القانونية المتقدم ذكرها أنه عند إصدار قرارات بمنح علاوة تشجيعية للعاملين المدنيين بالدولة يتمين النظر في توافر شروط منح هذه العلاوة في وقت صدور هذه القرارات .

ومن حيث ان المركز اصدر قرارات بمنح علاوة تشجيعية لبعض العاملين به الخاضعين للكادر العام من شاغلي الدرجة الاولى دون أن يكونوا قد حصلوا على تقريرى كفاية بدرجة ممتاز بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وان هذه القرارات قد نصت على ان تصرف العلاوة في تاريخ سابق على صدور هذه القرارات ومن ثم فلانها تكون قد انطوت على خروج سافر على أحكام القانون مما يجعلها معدومة لا تلحقها الحصانة أيضا ويجوز سحبها في أى وقت مع ما يترتب على ذلك من اثار أهمها استرداد ما صرف من هذه العلاوات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انعدام القرارات الصادرة بمنح العلاوات التشجيعية لغير العاملين الخاضعين لنظام التقارير السرية ، وكذلك القرارات الصادرة بمنح هذه العلاوات بأثر رجعى في حدود الرجعية ، وفقا للتفصيل السابق بيانه .

( ملف ٨٦/٤/٨٩٦ - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢ )

قاعدة رقم ( ١٢٢ )

المبدأ :

جواز منح العاملين بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم العلاوة التشجيعية رغم عدم اتمام تسكين هؤلاء العاملين ، وعدم اعتماد تقييم وتوصيف الوظائف بها .

### ملخص الفتوى :

ومن حيث ان البادى من نص المادة ٥٢ من قانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان منح العلاوة التشجيعية مرتبط اذا توافرت الشروط الأخرى باعتماد جداول تقييم الوظائف ووجود المجموعات النوعية المعتمدة ، الا أنه استصحبا لما استقر عليه الاقضاء لدى الجمعية العمومية ، من جواز تطبيق الاحكام القانونية المختلفة المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين المشار اليه ، قبل اعتماد جداول تقييم وتوصيف الوظائف ، كما هو الحال على سبيل المثال في ضم مدد الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ( جلسة ١٩/٣/١٩٨٠ - ملف رقم ٤٧/٥/٨٦ ) وجواز اجراء حركة الترقيات على الدرجات المالية الخالية قبل اعتماد جداول ترتيب وتقييم الوظائف بها ( جلسة ٨١/٣/٨١ - ملف ٥٤٣/٣/٨٦ ) والسابق ابلاغها الجهاز المركزي للتتظيم والادارة بناء على طلب استطلاعه الرأى في شأنها . وذلك تأسيسا على أن الربط بين الوظائف والدرجات المالية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والندب وغير ذلك لا يتحقق الا بالانتهاء من جداول ترتيب الوظائف وتقييمها ، والى هذا الصنف تظل الدرجات المالية المحددة بجداول المرتبات الملحق بالقانون وحدها أساسا لتطبيق احكامه ، وليس من شك ان القول بغير ذلك من شأنه ان يرد على المشرع قصده فلا يتحقق له الهدف من ترتيب الوظائف فقط ، وانما ينحدر بمستوى الاداء بالجهاز الادارى نتيجة لافتقار العاملين للدافع الى العمل ، فضلا عن أن المشرع لم يقرر تجميد اوضاع العاملين لحين الانتهاء من تقييم الوظائف وتوصيفها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح العاملين المذكورين العلاوة التشجيعية وفقا للمادة ٥٢ من قانون العاملين المدنيين المشار اليه ، على الرغم من عدم تسكين هؤلاء العاملين ، وعدم اعتماد جداول تقييم وتوصيف وظائفهم .

قاعدة رقم ( ١٢٤ )

المبدأ :

سريان المادة ٥٢ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ على العاملين بمجلس الشعب والشورى .

ملخص الفتوى :

وتحصل وقائع الموضوع في أن الامانة العامة لمجلس الشعب استطلعت رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمجاوبات في شأن سريان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد ولجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة العلمية الاولى على العاملين بالامانة العامة لمجلس الشعب . فانتهى رأى ادارة الفتوى الى سريان القرار المشار اليه على العاملين بالامانة العامة بمجلس الشعب الذين حصلوا أو يحصلون أثناء للخدمة على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القرار المذكور . وبناء على ذلك تم منح العاملين بها الذين ينطبق عليهم شروط هذا القرار المصلاوة التشجيعية المقررة بموجبه . وباستطلاع رأى ذات الادارة في سريان القرار المذكور على العاملين بمجلس الشورى رأت عدم سريان أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه على العاملين في مجلس الشورى . ونظرا لأن العاملين بمجلس الشعب والشورى يسرى في شأنهم نظام وظيفي واحد هو لائحة العاملين بمجلس الشعب ، فقد قامت الامانة العامة باعادة العرض على ادارة الفتوى المختصة . فلماذات بأن الفتوى الاخيرة هي التي يعول عليها باعتبارها تعبر عما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذا الخصوص وعلى أساس أن العاملين بمجلس الشعب يخضعون لنظام وظيفي خاص ويعتبرون من الكادرات الخاصة وبالتالي لا يسرى عليهم قرار رئيس الوزراء المشار اليه .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستظهرت ان المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قضت بأنه يجوز للسلطة المختصة منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء خدمتهم على درجات علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الاولى وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض لجنة شؤون الخدمة المدنية . ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ بقواعد واجراءات منح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الاولى . وتنص المادة الاولى منه على منح علاوة تشجيعية للعاملين العاملين بأحكام القانونين رقمي ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذين يحصلون أثناء الخدمة على درجة الماجستير أو ما يعادلها أو دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مدة كل منهما سنة دراسية على الاقل أو دبلوم تكون مدة دراسته سنتين دراستين ، كما يمنح العامل علاوة تشجيعية أخرى اذا حصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها . وتنص المادة الخامسة من القرار المشار اليه بعدم سريان أحكام هذا القرار على العاملين بكادرات خاصة .

ولما كان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة هو الشريعة العامة في شؤون العاملين لانه يمثل الوعاء العام الذي تتدرج فيه كافة نظم الوظائف : بحيث أنه يمثل في الحقيقة شروط وكيفية شغل الوظيفة العامة باطلاق أيا كانت ، وتحديد الدرجات المالية التي تتدرج فيها كافة أنواع الوظائف على اختلاف طبائع العمل بها كما يحدد واجباتها وكيفية شغلها وانتهاء الخدمة الوظيفية فيها : وبصفة عامة ينظم الوظيفة العامة أيا كان تحديد مضمون هذه الوظيفة وأيا كان نوعها ، فهو وعاء يشمل بصفة عامة كافة أنواع الوظائف فلا اثر للفروق بينها على تنظيمه القانوني لها . أما الكادر الخاص فهو اطار قانوني يشمل وظائف ذات طبيعة خاصة تقتضى تأهila خاصا لا تشغل الا بمن تتوافر فيه : وتطحن طبيعة العمل محل الوظيفة على التنظيم القانوني لها بحيث تقدمه بطلبها وتسبغ هذا الطابع على ذلك التنظيم بما يقتضيه هذا التنظيم من خصائص تظهر بوضوح فيه ، وينتمى بادماج الدرجة المالية في الوظيفة بحيث تتلائم

الأولى : ولا تكون أمام درجات مالية تتدرج تحتها الوظائف وإنما أمام وظائف تحدد لها مربوطات مالية ، قد تتفق مع ما هو مقرر لدرجات القانون العام وفئاته أو تخالفه ، وليس هذا الاتفاق أو الاختلاف بذاته هو الذى يكشف عن الطبيعة الخاصة للكادر ، وإنما الذى يكشف عنه هو التنظيم الخاص الذى يصدر عن طبيعة عمل الوظيفة فيفرض طبيعته وآثاره على تنظيمها القانونى .

وحيث ان المشرع عدد الكادرات الخاصة فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٣ بما يفيد الكشف عن هذه الطبيعة الخاصة والاطار القانونى المتميز لهذه الكادرات .

وحيث ان لائحة العاملين بمجلس الشعب لا تعدو أن تكون نظاما وظيفيا يدخل فى مدلول الكادر العام على النحو السالف بيانه وأن خرج عليه فى بعض الأمور، الا أنه يختلف عن سمات الكادر الخاص، فلا يعتبر بذلك كادرا خاصا فى مدلول قرار رئيس الوزراء المشار اليه .

وحيث ان المادة ٨١ من لائحة العاملين بمجلس الشعب تنضى بسريان القوانين والقرارات التى صدرت أو تصدر فى شأن العاملين المدنيين بالدولة وذلك بما لم يرد فيه نص فيها .

وحيث ان اللائحة المذكورة خلت من تنظيم يقضى بمنح علاوة تشجيعية للعاملين الذين يحصلون أثناء خدمتهم على درجات علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الاولى فان هذه اللائحة تكمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وما تضمنه من تقرير لهذه العلاوة وشروطها . ومن ثم يسرى فى شأنهم المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٣ .

ولما كانت هذه اللائحة تسرى على العاملين بمجلس الشورى كذلك فيسرى على العاملين بمجلس الشعب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس مجلس الوزراء ٨٩٨ لسنة ١٩٨٣ على العاملين بمجلس الشعب والشورى .

### قاعدة رقم (١٢٥)

#### المبحث :

اعتبار دبلوم عام التربية الذي يمنح للطلبة غير المتفرغين بعد دراسة مدة سنتين دراسيتين من بين الدرجات العلمية التي تمنح بعد مضي دراسة مدتها سنة واحدة وليس سنتين • ومن ثم لا يترتب على الحصول عليه استحقاق العلاوة التشجيعية المقررة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ •

#### ملخص الفتوى :

تتضمن وقائع الموضوع في أن الجهاز المركزي للتخطيط والادارة سبق وان طلب من ادارة الفتوى لوزارات التربية والتعليم والبحث العلمى الرأى في جواز منح لعاملين غير المتفرغين الحاصلين على الدبلوم العام في التربية العلاوة التشجيعية المقررة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ فانتهت الادارة الى احقية العاملين المذكورين للعلاوة التشجيعية على أساس أن مدة الدراسة سنتان تتوافر بشأنهم شرط المنح هون النظر الى المواد التى تدرس للحصول على الدبلوم ، الا أن الجهاز طلب من ادارة الفتوى سألغة الذكر اعادة النظر في الموضوع على أساس ان هذا الرأى يفرق بين حملة الدبلوم الواحد من المتفرغين وغير المتفرغين فلا يتوافر في شرط المنح بالنسبة للمتفرغين ويتوافر في غير المتفرغين رغم وحدة المقررات الدراسية في الحالتين • غير ان ادارة الفتوى امرت على رايها السابق ثم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتبين ان المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ قضى بمنح علاوة تشجيعية للذين يحصلون أثناء خدمتهم على درجة الماجستير أو ما يعادلها أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مدة كل منها سنة دراسية على الأقل أو دبلوم منها تكون مدة دراسته سنتين دراسيتين • كما تبينت الجمعية العمومية أن المادة ١٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ معدلا قضت بلنه يشترط في الطالب لنيل الدبلوم العام في التربية ان يكون حاصلًا على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وأن يتابع الدراسة لمدة سنة ، ولادة سنتين بالنسبة لغير المتفرغين وفقا لاحكام اللائحة الداخلية . وتنفيذا لذلك قضت المادة ١٤ من اللائحة الداخلية لكلية التربية بجامعة طنطا بان مدة الدراسة لنيل الدبلوم العام في التربية سنة جامعية للطلاب المتفرغين . ثم قضت المادة ١٥ بأنه يجوز للطلاب الحاصلون على نفس المؤهل الدراسي المذكور ممن يعملون بهيئة التدريس وانقضى على عملهم سنتان على الاقل التقدم لنيل الدبلوم العام المذكور ويدرسون نفس المقررات مقسمة على سنتين جامعتين .

ومفاد ما تقدم ان استحقاق العلاوة التشجيعية المقررة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه هو الحصول على إحدى الشهادات الدراسية العالية الماجستير أو مايعادلها أو دبلومين من دبلومات الدراسات العليا مدة كل منها سنة أو دبلوم مدة الدراسة فيه عامان .

ولما كانت اللائحة الداخلية لكلية التربية بجامعة طنطا قد بينت المدة الزمنية اللازمة للحصول على دبلوم التربية وهي مدة سنة جامعية الا انها قررت بالنسبة للطلبة غير المتفرغين ولاعتبارات تتعلق بعدم تفرغهم الكامل لتحصيل العلم والمقررات الدراسية — رغم وحشتها بالنسبة لجميع الطلاب — اطالة المدة اللازمة لنفس المقررات الى سنتين جامعتين بالنسبة اليهم . وهو مالا يغير من اعتبار المسدة القانونية للحصول على هذا الدبلوم هي علم دراسي واحد ، وان اثر اطالة يقتصر فقط على الكيفية التي يتم تحصيل ودراسات المقررات بها . ومن ثم فان المدة اللازمة للحصول على الدبلوم في الحقيقة سنة واحدة وبذلك فلا يعتبر الدبلوم من تلك المقرر لها مدة قدرها سنتان فلا يسرى في شأنهم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفقوى والتشريع الى اعتبار

دبلوم علم التربية المشار اليه من بين الدرجات العلمية التي تمنح بعد  
مضى دراسة مدتها سنة واحدة وليس سنتين ، ومن ثم فلا يترتب على  
الخصول عليه استحقاق الملاوة التشجيعية المقررة بقرار رئيس الوزراء  
رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ .

( ملف ٩٦٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٣١ )

#### المبدأ :

رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة هو السلطة المختصة بمنح  
الملاوة التشجيعية المبينة في المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
لديرى ووكلاء مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات .

#### ملخص الفتوى :

تتحصل وقائع الموضوع في انه سبق للجهاز المركزى للتنظيم  
والادارة أن استطلع رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات  
عن السلطة المختصة بمنح الملاوة التشجيعية لديرى ووكلاء مديريات  
الشباب والرياضة من شاغلى وظائف الدرجة الاولى بالمحافظات ، فانتتهت  
الادارة المذكورة الى أن السلطة المختصة بمنح الملاوة التشجيعية  
لديرى ووكلاء مديريات الشباب هو المحافظ المختص في كل محافظة مع  
الالتزام بالنسب والشروط الواردة بالقانون في هذا الشأن . ثم أعاد  
الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الموضوع الى ادارة الفتوى المذكورة  
ببيانات لم تكن تحت نظرها عند بحثه أول مرة . وهى أن مديرى ووكلاء  
مديرية الشباب تقع درجاتهم ما بين الدرجة الثانية والاوى ومدير عام  
ووكيل وزارة ، وأن درجات هؤلاء مدرجة بموازنة المجلس الأعلى على  
سبيل التذكير فقط ، أما الاعتمادات المالية فمدرجة بموازنة المديرية .  
فانتتهت ادارة الفتوى الى تأييد فتواها السابقة استنادا الى أن الاعتمادات  
المالية الخاصة هؤلاء العاملين مدرجة بموازنة كل محافظة .



ثم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستأنهت في ١٢/٦/١٩٨٥ افتاءها السابق والذي انتهت فيه الى ان وظيفتي مدير ووكيل مديرية القوى العاملة بكل من المحافظات تشغل بالترقية من بين العاملين بوزارة القوى العاملة . ولا تجوز ترقية العاملين بتلك المديرية الى تلك الوظائف الا بالقدر وفي الحدود التي يجوز فيها ترقية العاملين بوحدة ما الى وظائف وحدة أخرى : تأسيسا على أن وظائف مديري ووكلاء المديرية واردة بموازنة الوزارة المختصة ودخلها في تعداد وظائفها ، على أن تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لمرتباتهم ومخصصاتهم بموازنات المحافظة كمصرف مالي فقط ، فنكون الترقية الى هذه الوظائف من بين العاملين بالوزارة فقط باعتبارها وحدة واحدة في مجال الترقية . واذ كان الثابت من البيانات الواردة بكتاب طلب الرأي أن وظائف مديري ووكلاء مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات مدرجة بموازنة الجهة المركزية التي يتبعونها وهي المجلس الأعلى للشباب والرياضة فيسرى عليها ما سبق أن استخلصته الجمعية بفتاواها السابقة بشأن مديري ووكلاء مديريات القوى العاملة ، فيكونون تابعين للمجلس الأعلى المذكور مدرجين في عداد العاملين به باعتباره الوحدة التي تنظم وظائفهم . وبذلك يكونون تابعين لرئيس المجلس المذكور فيكون هو السلطة المختصة في شأنهم في مدلول المادة ٢ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه . واذ نصت المادة ٥٢ من القانون المذكور على أنه يجوز للسلطة المختصة بمنح العامل علاوة تشجيعية تتحمل العلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهلية الأجر المقررة للوظيفة .... وبذلك فإن رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة يكون هو السلطة المختصة بمنح العلاوة التشجيعية المبينة في المادة ٥٢ من القانون المشار اليه الى مديري ووكلاء مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة هو السلطة المختصة بمنح العلاوة التشجيعية المبينة في المادة ٥٢ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لمديري ووكلاء مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات .

( ملف ٢٠٠/٦/١٩٦ - جلسة ١٢/٦/١٩٨٥ )

## الفصل الرابع

### علاوة تغرف

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

حكم علاوة التغراف الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٠ — هي تسمح لـديـلوم مدرسة الحركة والتغراف — شروط منح هذه العلاوة — أن يشغل الموظف وظيفة تتناسب مع هذا المؤهل وخيئذ تستحق لجميع الموجودين في الخدمة وقت صدور هذا القرار ليا كانت مرتباتهم أو درجاتهم بحيث لا تمنح الا مرة واحدة ثم يقف صرفها اذا رقى الموظف بعد ذلك .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء قرارات مجلس الوزراء المنظمة لقواعد منح علاوة التغراف أن كادر سنة ١٩٣١ قرر منح المشتغلين بأعمال التغراف جنيا بعد سنة تمرين من استخدامهم اذا ظهرت قدرتهم على العمل ، ولما صدر كادر سنة ١٩٣١ أوقف صرف هذه العلاوة ، ثم اصدر مجلس الوزراء قرار بتاريخ ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٣٣ يقضى بصرف مكافأة لاتزيد على جنيه في الشهر لمعاوني المحطات وموظفي التغراف نظير قيامهم بأعمالهم حتى اذا ما تغير عمل الموظف أو رقى الى درجة أكبر من الدرجة الثامنة جرم من هذه المكافأة ، وبعد صدور كادر سنة ١٩٣٩ أوقفت مصلحة السكك الحديدية صرف هذه المكافأة لأن عينوا بعد تاريخ نفاذ ذلك الكادر . أما من عينوا قبل ذلك فقد استمرت في صرفها لهم ، ولما صدرت قواعد الانصاف تقرر لـديـلوم مدرسة التغراف علاوة اضافية مقدارها ٥٠٠ مليم تضاف الى الراتب المقرر للمساهدة الدراسية التي يحملها الموظف ، وبتاريخ ١٤ من يونية سنة ١٩٤٦ اصدرت وزارة المالية كتابا في شأن موظفي التغراف المينون قبل تاريخ

مصدر كادر سنة ١٩٣٩ تضمن تقسيم مبلغ الجنيه المتقدم ذكره نصفين .  
نصف عن الشهادة الإضافية طبقا لقواعد الانصاف والنصف الآخر يستمر  
منحه لتلك الطائفة كمكافأة تُلغى عند ترقية الموظف الى درجة أعلى .  
وبتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٧ قرر مجلس الوزراء رفع علاوة  
التغرف من ٥٠ قرشا الى ١٥٠ قرشا في الشهر على أن تصرف لجميع  
المشتغلين بأعمال التغرف في جميع الدرجات ، ولا تخصم منهم عند  
الترقية بأية حال ، وفي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٧ قرر مجلس الوزراء  
منح نظار ومعاوني المحطات علاوة مقدارها ١٥٠ قرشا في الشهر على أن  
يكون ذلك مقصورا على من يؤديون اعمال التغرف فوق عمل معاون أو  
ناظر محطة غير مخصص لها تفرافية ، واخيرا قرر مجلس الوزراء  
بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ رفع علاوة الحركة والتغرف من ٥٠  
قرشا الى ١٥٠ قرشا .

وبين من الاطلاع على قواعد الانصاف ، وعلى كتاب وزارة المالية  
الدوري رقم ف ٣٣٤/١/٣٠٢ الصادر بتاريخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤  
تنفيذا لهما ، أن تطبيق هذه القواعد مشروط بتوافر ثلاثة شروط :

الاول — أن يكون الموظف من ذوى المؤهلات الذين عينوا في الخدمة  
قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

والثاني — أن يكون راتب الموظف أو درجته أو كلاهما أقل مما قد  
لؤه طبقا لقواعد الانصاف .

الثالث — أن يكون راتب الموظف أقل من ٢٠ جنيها وبشرط الا يزيد  
الرتب بعد التسوية على هذا القدر .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء المشار اليه وفي صيغة عامة تؤن  
تقييد أو تخصيص ، ومن ثم فلا يجوز تقييده بقيود تستلزم من قواعد  
سابقة ومقتضى ذلك أن هذا القرار يسرى على كل من توافرت فيهم شروطه  
منذ تاريخ نفاذه أيما كانت مرتبتهم أو درجاتهم دون قصره على من عين  
قبل ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ تاريخ انتهاء العمل بقواعد الانصاف

فتضاف العلاوة الى المرتب الذى يتقاضاه الموظف ، فاذا رقى بعد ذلك ووقف صرفها — ذلك — لان القرار يستنفذ مفعوله بعد تطبيقه عليه .  
واضافة العلاوة الى صلب الراتب الذى كان يتقاضاه عند تطبيقه .

وفيما يتعلق بصرف العلاوة الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ حتى جاوز الموظف نهاية مربوط الدرجة المقررة لمؤهله الدراسى فان الفقرة الثالثة من البند ١٧ من كتاب وزارة المالية الدورى رقم ٣٠٢/١/٢٣٤ المشار اليه يقضى بأن التسويات الواردة بقواعد الانصاف لا تتعبد بنهاية ربط الدرجة الواردة بكادر سنة ١٩٣٩ ، ولما كان هذا الكادر قد صدر بقرار من مجلس الوزراء وظل معمولاً به عند صدور قرار هذا المجلس بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ . وكانت العلاوة الواردة فى هذا القرار هى مجرد رفع العلاوة الواردة فى قواعد الانصاف ، ومن ثم فان صرف تلك العلاوة لا يتعبد ببلوغ الموظف نهاية مربوط الدرجة المقررة له ، أما من عين ابتداء من اول يونية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فانه يخضع للقيود الواردة فى هذا القانون .

( انتهى ٢٧ فى ١٩٦١/٦/٢٥ )

### قامدة رقم ( ١٢٨ )

#### المبدأ :

علاوة ظفراف — مدى حسابها فى الراتب الذى تثبت عليه اعانة الغلاء — تعتبر جزءاً من الراتب وتحسب ضمن المرتب المستحق فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وهو المرتب الذى يتخذ اساساً لتثبيت اعانة غلاء المعيشة .

#### ملخص الفتوى :

ان علاوة دبلوم مدرسة الظفراف المنصوص عليها فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ تعتبر تسميماً لهذا المؤهل ،

ومن ثم فانها تعتبر جزءا من الراتب ، على مليستفاد مراعاة من الامثلة المشار اليها . في كتاب المالية الدورى الصادر بتنفيذا لقواعد الانصاف في شأن تسوية حالة حملة الشهادات الاضافية المينة بالكشف رقم ٤ الملحق بهذا الكتاب .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ المشار اليه سابقا على قراره الصادر بتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في شأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة على الماهيات والمرتبات والاجور المستحقة للموظفين في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فان العملاء الواردة بقرار ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ تدخل في ضمن المرتب الذى يتخذ أساسا لحساب اعانة غلاء المعيشة .

( فتوى ٢٧٧ في ١٩٦١/٦/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١٢٩ )

#### المبدأ :

اثر قانون المعدلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٠ — يعتبر هذا القرار منسوخا بمقتضى ذلك القانون بالنسبة الى الاشخاص المنصوص عليهم حصرا في البند (٥١) من الجدول المرافق له والمعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٠ — اما من عدا هؤلاء فيمضى عليهم قرار مجلس الوزراء المشار اليه .

#### ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعدلات الدراسية والجدول المرافق له المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٠ أن المشرع قدر لحملة دبلوم مدرسة التطرف الدرجة السابعة الفنية براتب شهرى مقداره عشرة جنيهات للحاصلين على البكالوريا أو مايعادلها والموظفين في وظائف خريجي هذه المدرسة . أما حملة الثقافة

أو ما يعادلها وشهادة الكفاءة فيمنحون الدرجة الثامنة ابتداءً ثم الدرجة السابعة الفنية براتب شهري مقداره عشرة جنيهات والحاصلون على الشهادة الابتدائية ومن لم يحصلوا على مؤهلات دراسية سابقة يمنحون الدرجة التاسعة ابتداءً ثم الثامنة بعد ثلاث سنوات .

ويعتبر هذا القانون ناسخاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ بالنسبة الى من عالج حالاتهم ، اما من عدا هؤلاء كالحاصلين على دبلوم التخراف المسبوقة بشهادة أخرى كدبلوم الفنون والصنائع فلا مناص من اعتبار قرار مجلس الوزراء سالف الذكر نافذاً في حقهم .

( انتهى ٤٧٧ في ١٩٦١/٦/٢٥ )

## الفصل الخامس

### علاوة اعصاب

#### قاعدة رقم (١٢٠)

##### المبدأ :

علاوة اعصاب — قرار مجلس الوزراء بجلسته في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ — تستحق هذه العلاوة بمقتضاه اذا توافرت في الموظف شروط استحقاقها — الجمع بينها وبين علاوة التغرف — جائز ويطبق على كل نوع احكامه .

##### ملخص الفتوى :

ان سريان قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ أو عدم سريانه لا يخل باستحقاق الموظف علاوة الاعصاب التي أقرها مجلس الوزراء في ٣٠ من يولية سنة ١٩٤٧ ومقدار هذه العلاوة ١٥٠ قرشا وذلك متى توافرت فيه شروط استحقاقها وذلك لان حكمه منصوص هذه العلاوة هي تعويض الموظف عما بذله من جهد عصبي في القيام بأعمال التغرف ، فتصرف دون اخلال بحق الموظف في العلاوة الإضافية المقررة لمؤمله الاضافي ، بحيث يكون له حق الجمع بين العلاوتين ، متى توافرت فيه شروط استحقاق كل منهما ، وعلى مقتضى ما تقدم فان تسوية حالة الموظف وفقا لقانون المعادلات الدراسية لا يخل باستحقاقه علاوة الاعصاب متى توافرت فيه شروط استحقاقها .

( فتوى ٤٧ في ١٩٦١/٦/٢٥ )

## الفصل السادس

### مسائل متنوعة

#### قاعدة رقم ( ١٢١ )

##### المادة :

نص التأشير العامة المرافقة لقرار ربط الموازنة العامة للدولة على رفع الدرجة المقررة للحاصلين على الشهادات فوق المتوسطة من الفئة التاسعة ( ٣٦٠/١٤٤ ) الى الفئة الثامنة ( ٣٦٠/١٨٠ ) لا يعدو أن يكون تسعيراً لهذه المؤهلات في صدد التعيين وتقتصر تسوية حالة هؤلاء العاملين على مجرد رفع درجاتهم من التاسعة الى الثامنة وهي الدرجة المقررة للمؤهل الحاصلين عليه - هذا الرفع لا يؤثر على ميعاد استحقاقهم علاواتهم الدورية - أساس ذلك أن تعديل مواعيد استحقاق العلاوة أو مدة الاستحقاق لا يكون الا في حالات معينة كاعادة التعيين أو عند الترقية الى فئة أعلى ورفع الدرجة وفقاً للتفسير السابق يفرج عن هذا النطاق إذ هو في الحقيقة تصويب وضع العامل المعين فعلاً وذلك بوضعه على الدرجة المقررة للمؤهلة .

##### ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى التأشير العامة المرافقة لقرار ربط الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٧٣/٧١ أنها تقضى في البند ٢٤ بأن يراعى بالنسبة لحملة الشهادات الفنية والمهنية ما يلي: بالنسبة للشهادات فوق المتوسطة ( خمس سنوات بعد الاعدادية أو سنتين بعد الثانوية العامة يكون التعيين في الدرجة الثامنة ، وترفع درجات من تم تعيينه على الدرجة التاسعة الى هذه الدرجة » ويبين من هذه التأشير أنها تضمنت الاحكام الآتية :



١ - يعين حملة الشهادات الفنية والمهنية فوق المتوسطة على الدرجة الثامنة .

٢ - رفع درجات من تم تعيينه من حملة الشهادات المذكورة على الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة .

٣ - تعريف بالشهادات فوق المتوسطة بأنها الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد الشهادة الاعدادية بخمس سنوات أو بعد الثانوية العاملة بسنتين .

ومن حيث أن رفع الدرجة المقررة للحاصلين على الشهادات المذكورة من الفئة التاسعة ( ٣٦٠/١٤٤ ) الى الفئة الثامنة ( ٣٦٠/١٨٠ ) لا يعدو أن يكون تسعيراً لهذه المؤهلات في صدد التعيين ، وهو تسمير تضمن قرار اللجنة الوزارية للقوى العاملة الصادر في ١٠/١١/١٩٦٩ رد أثره الى تاريخ التعيين الذي تم بناء على المؤهل المذكور، وبذلك تقتصر تسوية حالة هؤلاء العاملين على مجرد رفع درجاتهم من التاسعة الى الثامنة وهي الدرجة المقررة للمؤهلات الحاصلين عليها وفيما عدا ما يترتب على هذه التسوية من استحقاق العامل لرتب الفئة التي رفع اليها واستحقاقه للملاوة الدورية المقررة لهذه الفئة تظل باقية الآثار المترتبة على مركزه القانوني السابق قائمة دون تغيير أو تعديل ، وبصفة خاصة ما تعلق منها بموعد استحقاقه علاوئته الدورية . وأساس ذلك أن تعديل مواعيد استحقاق الملاوة أو مدة الاستحقاق ، لا يكون الا في حالات معينة كاعادة التعيين أو عند الترقية الى فئة أعلى ، ورفع الدرجة وفقاً للتأثير السابق الوارد بالموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ يخرج عن هذا النطاق اذ هو في الحقيقة تصويب لوضع العامل المعين فعلاً وذلك بوضعه على الدرجة المقررة لمؤله .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن رفع درجات العاملين الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية الفنية الذي تم وفقاً للتأثير الوارد بالموازنة لا يؤثر على ميغاد استحقاقهم علاواتهم الدورية .

## قاعدة رقم (١٢٢)

### المبدأ :

طلب إلغاء قرار سحب العلاوة الدورية لابتناء هذا القرار على غير اسمي سليم من القانون. يتضمن بحكم اللزوم مفاصلة قرار لجنة شئون الموظفين بتقدير الكفالية.

### ملخص الحكم :

إن طلب المدعى إلغاء قرار سحب علاوته الدورية المطعون فيه رقم ١١٠ الصادر في ٢٤ من يوليو ١٩٥٨ لابتناء هذا القرار على غير أساس سليم من القانون يتضمن بحكم اللزوم مفاصلته للقرار الصادر من لجنة شئون الموظفين بقرار كفاية المدعى لارتباط قرار سحب العلاوة أو الحرمان منها بقاء أو إلغاء بما يتقرر في شأن قرار تقدير الكفالية لارتباط العلة بالمعول ، إذ لو قضى بطلان هذا التقرير لا فتقد قرار سحب العلاوة أو الحرمان منها سببه وعلة وجوده ، ولو بقي التقدير لانعدمت جدوى الطعن في هذا القرار لعدم إمكان الغائه مع قيام سببه وعدم جواز المساس بهذا السبب أو تجرييع صحته ومن ثم يتمين البحث فيما إذا كان الطعن قد تم في الميعاد القانوني لإلغاء قرار تقدير الكفالية أو بعد فوات هذا الميعاد وتحصن القرار المذكور .

( ملن رقم ٨٢١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١١ )

## قاعدة رقم (١٢٣)

### المبدأ :

حساب مدد العمل السابقة في تقدير المرتب — أثر ذلك — تدرج مرتب الموظف عن مدة خدمته السابقة بالاعتلاوات بحيث يستفيد من العلاوات التي أجراها التسلل المفرض في حقه سواء بالنسبة إلى العلاوات التي استحقها عند إجراء التسلسل أو بالنسبة إلى تحديد مواعيد علاواته الدورية المقبلة .

### ملخص الفتوى :

أن الأصل أن تستحق للعامل أول علاوة اعتيادية في أول مايو التالي لمضى الفترة المقررة من تاريخ الالتحاق بالخدمة . وهو ما نصت عليه المادة ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والمادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ : التي تنص الفقرة الثانية منها - قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ - على أن « تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاؤ سنة واحدة من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو منح العلاوة السابقة » .

وأنة استثناء من هذا الأصل تقتضى المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بحساب مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الهيئات أو المؤسسات أو الأعمال الحرة كلها أو بعضها في تقدير الدرجة والمرتب وأقصية الدرجة وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

وقد صدر بهذه الشروط والأوضاع قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ويتنص في المادة الرابعة بأن « يراعى في تقدير الدرجة والمرتب عند حساب مدد العمل السابقة المؤهل العلمى للموظف وطبيعة الوظيفة ، ويجوز عند التعيين افتراض ترقيته كل خمس سنوات على الأقل من المدة المحسوبة اعتبارا من التاريخ الفرضى للتعين ويترتب بالاعلاوات على هذا الأساس مع عدم صرف فروق عن الماضي » .

وقد استمر العمل بأحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة وترار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية .

ومناد هذا الاستثناء أن حساب مدد العمل السابقة في تقدير المرتب،  
والعلاوة جزء من المرتب تأخذ حجمه ، أن يدرج مرتب الموظف من مدة  
الخدمة السابقة بالعلاوات بحيث يستفيد الموظف من العلاوات التي  
أجرها التسلسل الفرضي في حقه سواء بالنسبة الى العلاوات التي  
استهلكها عند إجراء التسلسل أو بالنسبة الى تحديد مواعيد علاواته  
الدورية المقبلة وأيما كان مقدار افادته من هذا التسلسل أى سواء كانت  
هذه الافادة بمقدار علاوة أو أقل أو أكثر من ذلك .

وبتطبيق ما تقسيم على الحالة المعروضة يفيد السيد / . . . . .  
من التسلسل الفرضي عن مدة خدمته السابقة فتخصب في حقه مدة  
الخدمة السابقة ضمن المدة التي يستحق بانتقضائها العلاوة بعد التحاقه  
بالخدمة ، ويستحق أول علاوة دورية في أول مايو سنة ١٩٦٧ .

( فتوى ١١١٨ في ١٢/٩/١٩٦٩ )

### قاعدة رقم ( ١٢٤ )

المبدأ :

مواعيد العلاوات الدورية التي تستحق موظفي مؤسسة النقل  
العام لمدينة القاهرة ممن كانوا في الأصل لدى جهات حكومية أخرى قبل  
عملهم بهذه المؤسسة — استحقاق هذه الفئة من موظفي المؤسسة للعلاوات  
الدورية في أول مايو التالي لمضي سنتين من تاريخ تعيينهم في الحكومة  
أو من تاريخ منحهم العلاوة السابقة فلا يلزم إنتفاء علمين على تاريخ  
تعيينهم بالمؤسسة لأن تعيينهم بها لم يكن تعييناً مبتداً .

ملخص الفتوى :

استعانت مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بعض موظفي الحكومة  
ثم عينتهم فيها بمصفة نهائية ، وطلب هؤلاء الموظفون باستحقاق علاواتهم  
الدورية بالمؤسسة في مواعيد استحقاقهم لها في الجهات الحكومية التي  
كانوا يعملون بها قبل اعارتهم وتعيينهم في المؤسسة .

ويعرض الأمر على إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاسكان والمرافق. رأت أنه نظرا لامتتع المؤسسة بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة . وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة فإن تعيين هؤلاء الموظفين بالمؤسسة يعتبر تعيينا جديدا . ومن ثم يستحقون العلاوة الدورية في أول مايو التالى لمضى الفترة المقررة لمنح العلاوة الدورية . من تاريخ تعيينهم في المؤسسة ، بصرف النظر عن تاريخ استحقاقهم لآخر علاوة تعيينهم في وظائفهم السابقة ، وترى المؤسسة أن تعيين الموظفين المذكورين فيها لايعتبر — في حقيقته — تعيينا جديدا .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين في ١٢ من فبراير و ١٥ من ابريل سنة ١٩٦٤ ، فاستبان لها أن الرأي قد استقر — لديها ولدى المحكمة الادارية العليا — على أن النقل من كادر الى آخر ( من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ، أو من الكادر العام الى كادر خاص أو العكس ) لايعتبر — في خصوص استحقاق العلاوات الدورية تعيينا مبتدأ ، إذ أن المقصود بالتعيين المبتدأ — في هذا الخصوص — هو التعيين لأول مرة في خدمة الدولة ، ولذلك تعتبر خدمة الموظف في كل من الكادرين متصلة ، ولا يعدو الأمر أن يكون مجرد نقل من وظيفة الى أخرى في خدمة الدولة، لا يمس المركز القانونى للموظف المنقول ، ولا يكون له أثر على موعد استحقاقه علاوته الدورية ، فتحسب في حقه المدة التى قضاه في الكادر الأول — المنقول منه — ضمن المدة التى تستحق بانقضائها العلاوة في الكادر الآخر — المنقول اليه — وبذلك يمنع علاوته الاعتيادية في أول مايو التالى لمضى سنتين من تاريخ تعيينه في الكادر الأول — أو من تاريخ منحه العلاوة السابقة فيه — طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون موظفى الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ولما كان تعيين احد موظفى الوزارات والمصالح الحكومية في احدى المؤسسات العامة التى تقوم على مرفق عام ، لايعتبر تعيينا مبتدأ — في خصوص استحقاق علاوته الدورية — مثله في ذلك مثل الموظف الذى ينقل من كادر عام الى كادر خاص ، ومن ثم لا يكون لهذا التعيين أثر

على موعد استحقاقه علاوته الدورية ، فتحسب في حقه المدة التي قضاها في الحكومة ضمن المدة التي يستحق بانقضائها العلاوة في المؤسسة العامة المنقول اليها .

وتطبق هذه القاعدة في الحالة المعروضة . فانه لما كانت المادة ٨٢ من لائحة نظام موظفي مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، وقد قضت بأن تظل مواعيد العلاوات الدورية محسوبة لكل موظف كما هي قبل العمل بهذه اللائحة دون تغير ، فان مقتضى هذا النص هو أن موظفي الحكومة الذين عينوا في مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة قبل العمل باللائحة المشار اليها في ١١ من يونيو سنة ١٩٦٢ — يحتفظون بموعد علاواتهم الدورية في المؤسسة ويستحقون هذه العلاوات في أول مايو التالي لمضى سنتين من تاريخ تعيينهم في الحكومة ، أو من تاريخ منحهم العلاوة السابقة فيها ، وذلك باعتبار أن تعيين الموظفين المذكورين بالمؤسسة سائلة الذكر لا يعتبر تعيينا مبتدأ — في خصوص استحقاق العلاوات الدورية — ومن ثم لا يستتبع المساس بالمراكز القانونية لهؤلاء الموظفين ، ولا يؤثر على موعد استحقاق علاواتهم الدورية في تلك المؤسسة ، فتحسب في حقهم المدة التي قضاوها في الحكومة ضمن المدة التي يستحقون بانقضائها العلاوة في المؤسسة المشار اليها ، وذلك بصرف النظر عن تاريخ تعيينهم في هذه المؤسسة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى استحقاق موظفي الحكومة الذين عينوا بمؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة — قبل العمل بلائحة موظفي هذه المؤسسة في ١١ من يونيو سنة ١٩٦٢ — لعلاواتهم الدورية ، في أول مايو التالي لمضى سنتين من تاريخ تعيينهم في الحكومة ، أو من تاريخ منحهم العلاوات السابقة فيها — وليس في أول مايو التالي لمضى سنتين من تاريخ تعيينهم بالمؤسسة المذكورة .

( بنوى ٢٦٨ في ١٩٦٤/٤/٢٨ )

## قاعدة رقم (١٣٥)

### المبدأ :

القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالمعاملين بمشروع السد العالي - المستفاد من نص المادة الثانية من هذا القانون أنه قعد به نقل فئة معينة من المعاملين بشركتي المقاولين العرب ومصر للأسمنت وهم المميّنون بمقود مؤقتة ممن عملوا بمشروع السد العالي بأسوان وأصبحوا زائدين عن حاجة العمل وهؤلاء بحكم مركزهم المستند من عقود تعيينهم لم يشغلوا أية فئة مالية بهاتين الشركتين ولم يسبق منحهم أية علاوة دورية - زيادة مكافاتهم سنوياً لا تعدوا أن تكون تعديلاً لحكم من أحكام عقود تعيينهم برفع ما يتقاضونه من مكافآت شاملة وهي بهذه المثابة ينسحب اليها وصف العلاوة الدورية - يترتب على ذلك أن نقلهم الى وزارة الري ووضعهم بها على فئات لأول مرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه يعتبر تعييناً في حقيقته - وجوب تحديد ميعاد استحقاقهم للعلاوة الدورية على هذا الأساس .

### ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالمعاملين بمشروع السد العالي أن مادته الثانية تنص على أن « يجوز بقرار من وزير الكهرباء والسد العالي بعد الاتفاق مع الوزير المختص نقل المعاملين المميّنين بمقود مؤقتة بشركة المقاولين العرب ومصر للأسمنت الأسمنت المسلح الذين يعملون بمشروع السد العالي بأسوان ممن يزدون عن حاجة العمل بالشركتين المذكورتين بسبب قرب انتهاء المشروع الى الوزارات أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك على أن يتم نقلهم الى الدرجات أو الفئات المقابلة للفئات المحددة لهم طبقاً لقواعد التقسيم التي أتت بالنسبة للمعاملين الدائمين في الشركتين المذكورتين فإذا تجاوز المرتب الأساسي لأي منهم نهاية الدرجة أو الفئة المنقول اليها عليه، يحفظ بالوظيفة بمصنفه شخصية على أن تستهلك من

علاوات الترقية أو العلاوات الدورية المقبلة ، وتنشأ للعاملين المنقولين درجات وفئات بالجهات المنقولين إليها » .

والمستفاد من هذا النص أن القانون المذكور قصد به وفقا لصريح نصوصه تنظيم أوضاع نقل فئة معينة من العاملين بشركتي القاولين العرب ومصر للأسمنت ، وهم المعينون بعقود مؤقتة ممن عملوا بمشروع السد العالي بأسوان وأصبحوا زائدين عن حاجة العمل وهؤلاء بحكم مركزهم المستند من عقود تعيينهم لم يشغلوا أية فئة مالية بهاتين الشركتين ولم يسبق منحهم أية علاوات دورية ، وإن زيدت مكافأتهم سنويا فإن هذه الزيادة لا تعدو أن تكون تعديلا لحكم من أحكام عقود تعيينهم برفع مايتقاضونه من مكافآت شاملة ، وهي هذه المثابة لا ينسحب اليها وصف العلاوة الدورية . ومن ثم فإن نقلهم الى الوزارة ووضعهم بها على فئات لأول مرة ، طبقا لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه يعتبر تعيينا في حقيقته وطبقا للتكييف القانوني الصحيح ، ويتعين تحديد ميعاد استحقاقهم للعلاوة الدورية على هذا الأساس بحيث تستحق لهم العلاوة الأولى بعد مضي سنتين من تاريخ هذا التعيين بمراعاة أول مايو أو أول يناير بحسب ما إذا كان النقل قد تم في ظل قانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك طبقا للمادة ٣٥ من القانون الأول والمادة ١٨ من القانون الأخير .

ومن حيث أنه عن حالة العاملين المشار اليهما في كتاب الوزارة فانهما — على ما يبدو من هذا الكتاب — وقد كلنا من المعينين فعلا على فئات قبل نقلهما للوزارة في ١٢/١/١٩٧١ فانهما في الأصل يفرجان من عداد العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ويقتضيان في استحقاق العلاوة للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون العاملين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن ثم وطبقا للمادة ١٨ من هذا القانون تستحق العلاوة الدورية للعامل المنقول بعد سنة من تاريخ منحه العلاوة السابقة أو تاريخ ترقيةه إن كان قد قبل النقل وذلك مع مراعاة أول يناير في الحالتين .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى ما يأتي :



أولاً — إن العلاوة الدورية للعامل المعين في شركتي القاولين العرب ومصر لأعمال الأسمنت المسلح بمكافأة شاملة والمتقوله لهما إلى الوزارة تستحق طبقاً للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ بمضى سنتين من تاريخ نقله بمراجعة أول مايو أو أول يناير حسب الأحوال.

ثانياً — أن العاملين المنوه عنهما في كتاب الوزارة وقدر كانا من المعينين فعلاً على فئات بالشركتين المذكورتين قبل نقلهما تستحق لهما العلاوة الدورية بمضى سنة من تاريخ استحقاق العلاوة السابقة أو صدور قرار الترقية على النحو المشار إليه تفصيلاً فيما سبق إيضاحه.

( ملف ٢٩٦/٢/٨٩ — جلسة ١٩٧٦/٦/٩ )  
قاعدة رقم ( ١٣٦ )

#### المبدأ :

موظفو وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي ومديرية التحرير — تسوية حالتهم طبقاً للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تسوية حالات موظفي وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي وهيئة مديرية التحرير — أثر ذلك — عيم جواز منحهم علاوات شهرية وفقاً للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة خلال الفترة السابقة على القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن الهيئة

ملخص الفتوى :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٧ بدمج مؤسسة مديرية التحرير في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي .

وبتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٧ صدر قرار السيد وزير الدولة للإصلاح الزراعي بتطبيق كادر موظفي وعمال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على موظفي وعمال ومستقدمي مديرية التحرير اعتباراً من ١٩٥٨/١١/١ وبعد تصديق مجلس إدارة الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي على هذا

القرار تقرّر منح علاوات دورية لموظفى ومستخدمى وعمال المديرية اعتباراً من تاريخ تطبيق الكادر المذكور عليهم .

واستمر سريان الكادر المشار اليه على المذكورين حتى أوقف العمل به فى أواخر عام ١٩٦١ استناداً الى ما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع من عدم مشروعية تطبيق هذا الكادر على هؤلاء العاملين . ومن ثم توقفت الهيئة عن صرف العلاوات للعاملين بها وتقدمت بمشروع قانون بخصوية حالاتهم .

وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٣ صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ بتسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير فنص فى المادة ٨ منه على أن يبدأ سريان التسويات المنصوص عليها فيه اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٣ مع عدم صرف أية فروق مالية عن الفترة السابقة على هذا التاريخ .

وقد طالب موظفو وعمال الهيئة بصرف العلاوات التى لم تصرف عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون آنف الذكر . وأفادت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الأصلاح الزراعى بكتابها رقم ٢٤٣/٦/١١٠ بأحقية هؤلاء العاملين فى صرف العلاوات الدورية طبقاً للأحكام الواردة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

نظراً لأن ادارة الفتوى والتشريع للجهاز المركزى للتنظيم والادارة قد ارتأت بكتابها المؤرخ فى ٢٦/١٠/١٩٦٧ عدم جواز صرف هذه العلاوات . لذلك فقد طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قضى بتسوية حالة موظفى وعمال المؤسسة العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير بأثر رجعى طبقاً للقواعد والأحكام المنصوص عليها فيه ومن بين هذه الأحكام ما نصت عليه المادة ٧ من أن « يحتفظ كافة موظفى وعمال المؤسسة والهيئة بمرتباتهم وأجورهم الحالية اذا كانت تتجاوز المرتبات أو الأجور التى يصلون اليها بالتسوية وذلك بصفة شخصية على أن

تستهلك الزيادة من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية واعانة غلاء المعيشة والبدلات التي تقرر مستقبلا » .

ومن حيث أن من مقتضى هذا النص أن يحتفظ كافة موظفي وعمال المؤسسة والهيئة بمرتباتهم وأجورهم الحالية — أى المرتبات والأجور التي كانوا يعملون عليها فعلا وقت صدور القانون آنف الذكر. وليس المرتبات والأجور التي كانوا يستحقونها طبقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . يؤكد ذلك ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ التي أوردت أن المادة السابعة « راعت أن يحتفظ كافة موظفي وعمال المؤسسة والهيئة بمرتباتهم وأجورهم الحالية اذا كانت تجاوز المرتبات أو الأجور التي يصلون اليها بالتسوية ٥٥٥ وذلك بقصد احتفاظ كافة الموظفين والعمال بمرتباتهم وأجورهم الحالية » .

وترتبيا على ذلك فان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه يكون هو القانون الواجب التعويل عليه عند اجراء تسويات حالات الموظفين والعمال سلفى الذكر . كما أن المرتبات والأجور الواجب الاعداد بها هى المرتبات والأجور الفعلية التي كان يحصل عليها الموظف أو العامل عند صدور القانون المذكور .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم : فانه لا يجوز بعد انعمل بالقانون آنف الذكر منح علاوات للعاملين بالمؤسسة والهيئة عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون لأن هذا المنح يتنافى مع أحكام القانون المذكور الذى جاء بتنظيم شامل لكافة الأوضاع القانونية لهؤلاء العاملين وأعتد فى تسوية حالاتهم بالمرتبات والأجور الفعلية فى تاريخ العمل به .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذا النظر أن المادة الأولى من القانون المشار اليه نصت على أن « تسرى حالات موظفى وعمالكل من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى بوهيئة مديرية انتحرير الموجودين فى الخدمة فى ١٩٦٢/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزعة وفقا للجدولين رقمى (١) : (٢) المرافقين لهذا القانون وطبقا للأحكام الواردة فيه : وأوردت الملذكرة الايضاحية للقانون أنه « حين صدرت ميزانية المؤسسة المصرية

العلماء لتعمير الأراضي وهيئة مديرية التحرير الهيئة المسالية ١٩٦٢/١٩٦٣  
أدرج بكل منهما اعتماد إجمالي بالبلديات الأولى إلى أجور جؤشرا أهله  
بأن يخصص لتسوية حالات الموظفين والعمال الحاليين ٥٥٠ وقد بلغ  
مقدار هذين الاعتمادين ٥٥٠٠٠٠ جنيه للمؤسسة المصرية العلمية لتعمير  
الأراضي ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه لهيئة مديرية التحرير ٥٠٠٠٠٠٠٠ وقد تأسست المؤسسة  
المصرية العلمية لتعمير الأراضي بمقر حلتها في شأن توزيع هذين الاعتمادين  
وقد رأى استصدار مشروع القانون المرافق ٥٥٠٠٠٠٠٠

وبين من ذلك أن المشرع قد اعتمد الدرجات والمبالغ التي يتكلفها  
أجراء التسويات طبقا للأحكام الواردة في القانون المذكور ٥٠٠٠٠٠٠٠  
منح هؤلاء العاملين علاوات دورية يؤدي إلى زيادة في الأعياء المالية عما  
أورده القانون بمقدار هذه العلاوات ٥٠٠٠٠٠٠٠٠

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه لا يجوز بعد  
العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ منح علاوات للعاملين بالمؤسسة  
المصرية العلمية لتعمير الأراضي ( الهيئة العامة لتعمير الأراضي حلقيسا )  
وهيئة مديرية التحرير عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون  
( ملف ٥٥/١/٥٦ — جلسة ١٩٧٠/٦/١٧ )

### قاعدة رقم (١٢٧)

#### المبدأ

موعد العلاوة الدورية للباحثين بوزارة الزراعة بعد العمل بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتطبيق أحكام القانون رقم ٧٩  
أ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تعارس نشاطا علميا  
عليهم — تطبيق هذا القرار على الباحثين المذكورين وما يقضى به من  
تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ التي أجالت إلى أحكام القانون  
رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات لا يعدو أن يكون تعيينا  
جديدا لهؤلاء الباحثين في كادر خاص جديد منبت الصلة عن نظام

العاملين المدفنين بالدولة - القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ بتأجيل موعد  
الملاوات النورية - أول علاوة دورية للباحثين المتقاعدين تسحق بعد  
سنة من التاريخ المحدد لاستحقاقها طبقاً لأحكام كادر أعضاء هيئة  
التدريس بالجامعات ، وكذا تاريخ تعيينهم في وظائفهم الجديدة  
ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٩م تضييق تطبيق  
أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢م بنظم موظفي المؤسسات العامة التي  
تدارس نشاطها علمياً على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام  
البحوث بوزارة الزراعة ، وتنفيذ لهذا القرار خندرسون وزير الزراعة  
رقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ٨/٣/١٩٦٩ بتمين الباحثين للعاملين على  
لقب باحث بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٨ لسنة  
١٩٥٧ وللمشتغلين بأقسام ووحدات البحوث بالوزارة في وظائفهم  
الجديدة وقد ثار لجان خلاف في وجهيات للنظر في توليد تعيين جديد تاريخ  
استحقاق العلاوة الدورية لهؤلاء العاملين بعد تطبيق قراره ورئيس  
الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥  
لسنة ١٩٦٩ المشار اليه تنص على أن «تطبق أحكام القانون رقم ٤٩  
لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ المشار اليهما على العاملين  
المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة  
والتي اعتمدها وزارة البحث العلمي والهيئة بالجدول رقم (١) الملحق  
بهذا القرار» وتضمن المادة الثانية على أن «تغير مستويات وظائف هؤلاء  
العاملين وتماثل بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والعاملين بالجامعات  
وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القرار» كما تضمنت المادة  
الثالثة بأن «يعين العاملون الحاصلون على لقب باحث ، بالتطبيق لأحكام  
القرار الجمهوري رقم ٢٦٦٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، المشتغلين بأقسام  
ووحدات البحوث المشار اليها بالمادة الأولى في الوظائف الجديدة وفقاً  
هو موضح بالجدول رقم (٣) الملحق بهذا القرار والقواعد الواردة فيه»  
وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن نظام موظفي

المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا على أن « تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ . ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ( الخاص بتنظيم الجامعات ) وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به على أن يراعى تخفيض المدد طبقا لأحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور » .

بالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات يبين أن المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ منه والتي أحال اليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر تتضمن الشروط اللازم توافرها فيمن يعين في إحدى وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أما جدول المرتبات والمكافآت الملحق بهذا القانون فقد أوضح أن الأصل في منح العالوة الدورية المستحقة لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات يكون بمرعاة تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ونص على أن يتخذ تاريخ استحقاق علاواتهم الدورية قبل العمل بهذا القانون موعدا لاستحقاق العالوة الدورية المقبلة .

ومن حيث أن تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه على الباحثين بوزارة الزراعة وما يقضى به من تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ التي أحالت الى أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات لا يمدو أن يكون تعيينا جديدا لهؤلاء الباحثين في كادر خاص جديد منبت الصلة عن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ولا يعد ذلك نقلا لامتناع النقل من الكادر العام الى الكادرات الخاصة كما أنه لا يعتبر إعادة تعيين لهم طالما أنه قد نشأ لهم بهذا التعيين مركز قانوني جديد مغاير ومخالف للمركز السابق الذي كان ينظمهم قبل تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه عليهم .

ولا ينال من ذلك ما يقضى به القرار الجمهوري سالف الذكر من ارجاع أقدمية بعض هؤلاء الباحثين في وظائفهم الجديدة الى تاريخ الحصول على الدرجة التي كانوا يشغلونها بالكادر العام ومراعاة مرتباتهم السابقة وبدلاتهم التي كانوا يحملون عليها قبل تطبيق كادر أعضاء هيئة

التدريس بالجامعات عليهم . ذلك أن هذه الأحكام لا تتعارض مع كونهم معيّنين في الكادر الجديد وأن كان هذا التعمين لم يتم طبقاً للقواعد العامة وإنما صدرت بشأنه قواعد خاصة خرج بها المشرع عن القواعد العامة سواء في تعادل الدرجات أو تحديد المرتبات أو حساب الأقدمية .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن تستحق أول علاوة دورية للمعاملين بكادرات خاصة بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد سنة من التاريخ الذي كان محددًا لاستحقاقها طبقاً لأحكام تلك الكادرات ومن ثم فإن أول علاوة دورية للباحثين المذكورين تستحق بعد سنة من التاريخ المحدد لاستحقاقها طبقاً لأحكام كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وهو تاريخ تعيينهم في وظائفهم الجديدة .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن التاريخ الذي يتخذ أساساً لحساب العلاوات الدورية المستحقة للباحثين بوزارة الزراعة المطبق عليهم كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ هو تاريخ تعيينهم في وظائفهم الجديدة .

( ملف ٢٨٠/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٤/٥ )

### قاعدة رقم ( ١٣٨ )

المبدأ :

عدم جواز إضافة علاوات لأعضاء مجلس الإدارة بعد سنوات الخبرة الزائدة بعد أقصى خمس علاوات .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع ، في أنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل مجالس إدارة الشركات التابعة للمؤسسات التموينية متضمنًا تعيين السيد . . . . . مديراً للانتاج بشركة المصايد

الشمالية وكان يشغل قبل تعيينه بالشركة وظيفة باحث بمعهد علوم البحار  
والتحقيق بالدرجة الثالثة بمرتبة ٧٨٩٣٧ جنيه ، ونظرا لاعتدال  
اعتماد الهيكل الوظيفي للشركة ، فقد تم منحه بداية رتبة الفئة الأولى ،  
وبتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٥ اعتمد الهيكل التنظيمي ، وأوصت اللجنة  
الاستشارية بأن يكون تسكين جميع من صدرت لهم قرارات بالتعيين في  
مجلس الإدارة بالفئة الأولى اعتبارا من تاريخ اعتماد الهيكل الوظيفي .

واعتبارا من تاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٥ قرر مجلس إدارة الشركة المستشار ليلها ،  
منع إعطائهم علاوات مدة الخبرة الزائدة عن الحد المشروط لشغل الوظيفة  
وإبقاء على ذلك تم تسكين العامل المذكور بالفئة الأولى اعتبارا من  
١٩٤٩/١١/٢٥ ومنح خمس علاوات عن مدة خبرته الزائدة اعتبارا من  
تاريخ التسكين ، واستحق بذلك مرتبة شهرية مقدارها ٢٢٥ جنيه إلا أن  
المؤسسة المصرية العامة للثروات المائية طلبت من إدارة الفتوى لوزيرة  
المالية الإفادة عن مدى سلامة قرار مجلس إدارة شركة المصايد الشمالية  
فأرسلت أن مازالت به الشركة من إضافة علاوات للمادة أعضاء مجلس  
الإدارة بمدة سنوات الخبرة الزائدة بعد أقصى خمس علاوات هو إجراء  
سليم يتفق مع أحكام القانون إلا أنه عاد وطلب بالحقيقة في هذه العلاوات  
من تاريخ تسلمة العمل وليس من تاريخ التسكين ، وباستطلاع رأى إدارة  
الفتوى المختصة في هذا الشأن انتهت للربط بقرار مجلس إدارة الشركة  
المذكورة بمنح العامل المذكور العلاوات المشار إليها ، وتصحيح حالته  
على أساس تحديد مرتبه بإدائهم الفئة التي عين عليها ، واسترداد  
ما صرف اليه من مبالغ بناء على إضافة هذه العلاوات .

أما :

ثم عرض هذا الموضوع علي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى  
والشريعة ، فاستقرت نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي تم في ظل العمل بأحكامه  
تعيين العامل المعروضة حالته بالشركة المذكورة . وتنص المادة الأولى

منه على أن « ٠٠٠ تسري أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في  
هذا النظام ٠٠ » وتقتضي المادة (٨) منه بأن « يكون التعيين في وظائف  
الفئة الأولى بقرار من الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس الإدارة » .



أما التعمين في وظائف الفئة الأولى ومايلوها سيكون بقرار من رئيس الجمهورية ... » ، كما تنص المادة (٢٥) من ذات القرار على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧) من هذا النظام يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الفئة التي يعين فيها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلم العمل ، ويجوز تحديد الأجر بما يجاوز بداية مربوط وذلك بالشروط والأوضاع التالية :

- (أ) ينساق إلى بداية مربوط عن كل سنة من السنوات التي تزيد بها مدة خبرة العامل عن المدة الواجب توافرها لشغل الوظيفة عادة أو نسبة منها ...
- (ب) يكون الحد الأقصى للسنوات التي يمتدح ووقتها للبدء المحقق حسن خلاوته ...
- (ج) يكون تحديد الأجر على هذا الوجه بقرار من السلطة التي تملك التعمين ...

ومن حيث أن الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع ، قد ذهبت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٦٧ ، إلى أن يفاد من المادة (٢٥) من نظام العاملين بالقطاع العام أنه البيان ، أن تحديد مرتب العامل في القطاع العام ، الذي يزيد مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ، بما يجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية المعين عليها هو مما يدخل في نطاق السلطة الجوازية للمجهة المختصة بالتعيين ، والتي يتعين أن تستعملها بحسب صريح النص عند التعيين ، فلا يلزم تستعمل هذه الرخصة عند التعيين ، فإن الجهة المختصة بالتعيين تكون قد استنفذت سلطاتها في هذا الصدد ، ولا يكون في مكتتها الاستناد إلى هذه الرخصة لتعديل مرتبات العاملين في تاريخ لاحق لما ينطوي عليه ذلك من خروج على أحكام القانون . ولما كان العامل المعروضة حالته ، عين عضوا بمجلس إدارة شركة المصاعد الشمالية بقرار من رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٥ ، ولم ينص هذا القرار على تحديد مرتبه بما يجاوز بداية مربوط الفئة الوظيفية التي عين عليها وفقا لدة خبرته الزائدة

ومن ثم فإن قرار مجلس ادارة الشركة المذكورة ، بزيادة مرثب هذا العامل بمقدار خمس علاوات ، عن مدة خبرته الزائدة ، يكون قد وقع باطلا لمحدوره من سلطة غير مختصة بتعيين العامل المذكور ، وفي تاريخ لاحق على هذا التعيين .

ومن حيث انه عن حق الشركة في استرداد ماقامت بعرضه للعامل المذكور بناء على القرار الذي اصدورته : فان افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استقر على أن المبالغ التي يحصل عليها العامل بسبب تسوية حالته استنادا الى قواعد قانونية لم تكن تسرى عليه فيها لو طبقت تطبيقا سليما ، يتعين استردادها ، ذلك انه بزوال السبب الذي بنى عليه حقه في الحصول على هذه المبالغ ينشأ في ذمته القرام بردها طبقا للمادة (١٨٢) من القانون المدني ( فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٧٢/٩/٧ ) .

ولما كان القرار الصادر من مجلس ادارة شركة المصايد الشمالية : بمنح العامل المذكور خمس علاوات عن مدة خبرته الزائدة : هو قرار غير مشروع على النحو السالف بيانه ، ومن ثم يتعين استرداد المبالغ التي صرفت اليه بناء على هذا القرار .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار مجلس ادارة شركة المصايد الشمالية بأحقية السيد / ..... خمس علاوات عن مدة خبرته الزائدة عن المدة المطلوبة لشغل الوظيفة التي تم تسكينه عليها : واسترداد جميع المبالغ التي صرفت على هذا الاساس .

## قاعدة رقم ( ١٣٩ )

### المبدأ :

العامل الذي أمضى في الفئة الرابعة أو الفئة الثالثة حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ مدة ثلاث سنوات ، وكان يتقاضى في هذا التاريخ راتباً يقل عن ٨٧٦ جنيهاً سنوياً يستحق عند نقله إلى الدرجة الثانية بالفتونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بداية ريع هذه الدرجة أو علاوتين من علاواتهما بفئة أربعة جنيهاً شهرياً ايها أكبر ، فإذا ترتب على منحه الملاوة الاعلى بلوغ مرتبه ٨٧٦ جنيهاً سنوياً استحق الملاوة الثانية بفئة خمسة جنيهاً .

### دخس الفتوى .

ان المشرع وهو بمبيل نقل العاملين الى درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ عمد تحقيقاً لتوازن بين حقوقهم الى منح العامل بداية مربوط الدرجة المنقول اليها أو علاوة من علاواتها ايها أكبر ، وذلك نظراً لاحتواء كل درجة من درجات القانونين الجديدين على أكثر من فئة من فئات القانونين السابقين . ولما كان تطبيق تلك القاعدة على اطلاقها من شأنه أن يؤثر على الحقوق المالية لن امضى مدة اطول في الفئة المنقول منها بالمقارنة بزميله الذي لم يقضى مدة مماثلة فقد زاد المشرع من حقوقه المترتبة على النقل فمنحه علاوتين من علاوات الدرجة المنقول اليها اذا بلغت المدة التي قضاه في الفئة المنقول منها حداً معيناً .

وهو ما مؤداه أن المشرع يكون قد التزم عند اجراء النقل بالملاوات حسبما حددت بالجدولين اللحقين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كان الجدولان المشار اليهما قد حددا لكل درجة مرتباً مقروناً بعدد من العلاوات تتدرج بحسب القيمة التي يصل اليها نتيجة اضافة



صرف اداری



## عرف إداري

### قاعدة رقم (١٤٠)

المبحث :

العرف الناشئ عن الخطأ في فهم القانون لا يعول عليه .

ملخص الحكم :

أن العرف إنما يعتد به إذا لم يكن ناشئاً عن خطأ في فهم القانون .  
والعرف الإداري تعبير اصطلاح على إطلاقه على الأوضاع التي درجت  
الجهات الإدارية على اتباعها في مزاوله نشاط معين لها . وينشأ من  
استمرار الإدارة التزامها لهذه الأوضاع وانسداد على مسنها في مباشرة  
هذا النشاط . أن تصبح بمثابة القاعدة القانونية الواجبة للاتباع ما لم  
تعدل بقاعدة أخرى مماثلة . ويشترط لاعتبار العرف ملزماً للإدارة أن  
يتوافر شرطان (١) أن يكون العرف علماً وأن تطبقه الإدارة بصفة دائمة  
وبصورة منتظمة . فإذا أغفل هذا الشرط فلا يرتفع العمل الذي جرت  
على مقتضاه الإدارة إلى مستوى العرف الملزم للإدارة (٢) ألا يكون  
العرف قد نشأ مخالفاً لنص قائم . وقد نص الشارع على العرف كمصدر  
رسمي للقانون غير أنه من حيث تدرج القاعدة القانونية يأتي في المرتبة  
الثانية بعد التشريع . ومن ثم فلا يجوز للعرف أن يخالف نصاً قائماً .  
يندرج تحت ذلك أن العرف الناشئ من خطأ في فهم القانون لا يمكن  
التعويل عليه .

### قاعدة رقم (١٤٦)

#### المبدأ :

اطراد العمل على مخالفة القانون — لا يسيغ الشرعية على هذه المخالفة — تظل رغم ذلك انحرافا يجب تقويمه — لا يجوز أن يخالف العرف نصا آمرا — النصوص الادارية جميعا قواعد آمرة — لا يسيغ أن ينشأ عرف على خلافها .

#### ملخص الحكم :

أن اطراد العمل على مخالفة القانون — بفرض حدوثه — لا يسيغ الشرعية على هذه المخالفة ، بل يظل رغم ذلك انحرافا ينبغي تقويمه . . . كما أن المسلم به أن العرف — وأن جاز أن يعدل أو يغير من القواعد القانونية بالتفسير أو الكلمة لأرادة الطرفين — فإنه لا يجوز أن يخالف نصا آمرا . . . والنصوص الادارية جميعها قواعد آمرة لا يستثنى أن ينشأ عرف على خلافها والقول بغير ذلك يجعل اطراد الاهمال في مجال الوظيفة العامة عرفا يحول دون مجازاة من ارتكبوته . وهذه نتيجة ظاهرة الفساد .



## **ملك الحيوان**

---



## علف الحيوان

### قاعدة رقم (١٤٢)

#### المبدأ :

شراء مصانع علف الحيوان التي يملكها افراد أو هيئات لا يجوز لها ادارتها وفق أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ — تمتع جهة الادارة في مجاله بسلطة تقديرية .

#### ملخص الحكم :

يبين من مطالعة أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة لشراء مصانع العلف ، انها لم تتضمن نصا آمرا الى وزارة الزراعة بشراء المصانع المذكورة التي يملكها الأفراد أو الهيئات والتي لا يجوز لهم ادارتها وفقا لأحكامه ، بمعنى أن المشرع لم يلزم هذه الوزارة بالشراء ، « لوزير الزراعة .. » ومن ثم فإن القرار المطعون فيه صدر في حدود وصياغة المادة الثانية واضحة الدلالة في هذا الصدد حيث نصت على أنه ما للادارة من سلطة تقديرية ، وجوهر هذه السلطة هو الاطلاق في حدود رقابة المشروعية التي يسلطها القضاء الاداري في هذا الصدد .

( ملعن رقم ٥٥٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٩ )

### قاعدة رقم (١٤٣)

#### المبدأ :

شراء مصانع علف الحيوان التي يملكها افراد أو هيئات لا يجوز لها ادارتها — المصانع القابلة للشراء — هي تلك التي استوفت الشروط اللازمة لصدور ترخيص بها ومن بينها شروط قرار وزير الصناعة الصلدر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

### ملخص الحكم :

أن المصانع القابلة للشراء هي تلك التي استوفت الشروط اللازمة لمحدور ترخيص بها ومن بينها شروط قرار وزير الصناعة الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بتنفيذ بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تجارة علف الحيوان ، وصناعاته ، وهذا يعني أن المصانع الغير مستوفاة لشروط ذلك القرار تكون قائمة دون ترخيص لها من وزارة الصناعة ومن ثم فلا يجوز شراؤها بواسطة وزارة الزراعة أو بنك التسليف الزراعي .

( طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٤٤ )

#### المبدأ :

مصانع علف الحيوان — المادة الاولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ — تسرى في شأن المصانع القائمة فعلا عند صدوره أو التي تنشأ بعد ذلك — التزام المصانع القائمة بتعديل أوضاعها سواء من ناحية أصول الصناعة أو من ناحية المكينات والمعدات ومواصفاتها الفنية — التزامها بالتباعد ما نصت عليه المادة ٦ من قرار وزير الصناعة رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة لتقديم الرخص .

### ملخص الحكم :

أن المستقضى من مطالعة القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في ضوء مذكرته الايضاحية أن المشرع استهدف من وراء إصداره تنظيم صناعة العلف على وجه ينمي الثروة القومية تحقيقا للصالح العام وأنه ضمن مادته الاولى بأن لايجوز الاتجار في الكسب أو في مواد العلف المصنوع أو طرحها للبيع أو التداول فيها أو حيازتها ب قصد البيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة ويجب أن تكون مركبات العلف المصنوع مسجلة بهذه الوزارة ومطابقة للمواصفات وشروط التعبئة التي يصدر بها قرار من وزير

الزراعة ، هذه المادة حسب المفهوم السليم لمؤداها تسرى في شأن المصانع القائمة أو التي تنشأ على حد سواء ، وعلى مقتضى ماتقدم فإن المصانع القائمة ملزمة بتعديل أوضاعها الفنية سواء من ناحية أصول الصناعة أو من ناحية المكينات والمعدات ومواصفاتها الفنية مثلها في ذلك مثل المصانع التي تنشأ بعد صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، وذلك وفق ماتضمنه قرار وزير الصناعة رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٨ بما في ذلك استيفاء الشروط الخاصة بالآلات أو باتباع ما نصت عليه المادة (٦) من القرار المذكور بالنسبة لتقديم الرخص وذلك أعمالا للأثر المباشر للقانون الذي له أن يعدل في التراخيص وشروطها وفقا لما يراه صالحا ومحققا أهدافه المشروعة تحقيقا للصالح العام .

( طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٩ )



غرفة تجلية





## غرفة تجارية

قاصد رقم ( ١٤٥ )

### المبدأ :

غرف تجارية — اعتبارها مؤسسات عامة تصرى عليها احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة كما تصرى عليها احكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بإنشاء الغرف التجارية وذلك فيما عدا ما يتعارض من هذه الاحكام مع احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ — اعتبار موظفيها موظفين عموميين اذا كانوا يقومون في هذه الغرف بأعمال دائمة على وجه مستقر مطرد ويشغلون مناصب تدخل في تنظيمها الاداري، ويسرى على هؤلاء الموظفين قانون الوظائف العامة فيما لم يرد به نص خاص في القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ أو في اللائحة العامة للغرف التجارية أو في اللائحة الداخلية الخاصة بكل غرفة .

### ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على احكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية أن هذه الغرف تعتبر وفقا للتكييف القانوني السليم مؤسسات عامة ذلك أن المشرع قد ناط بها القيام على مرفق عام هو مرفق التجارة ( المواد ١ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ ) ومنحها شخصية اعتبارية مستقلة ( المادة ٢ ) ومنحها سلطات وامتيازات من نوع ما تتمتع به المصالح العامة وجهات الادارة المختلفة وذلك تمكينا لها من تأدية رسالتها وتحقيق الأغراض التي انشئت من أجلها فحولها حق اقتضاء رسوم مالية من جميع التجار واجاز لها استيفاء هذه الرسوم بطريق الحجز الاداري ( مادة ٢٥ ) وجعل للدولة اشرافا عليها يتمثل في تعيين الوزير المختص ربع أعضاء كل غرفة ( مادة ٤ ) وفي تحديده القواعد التي تتبع في تحضير الميزانية وتعديل مشروع الميزانية حذفاً أو اضافة ( مادة ٢٨ و ٢٩ ) واعتماد الميزانية والخصاب الختامي ( مادتان ٣٠ و ٣٢ ) ،

وبذلك تكون هذه الغرف قد جمعت بقرارات المؤسسات العامة من شخصية اعتبارية ومرفق عام تقوم عليه مستعينة في ذلك بسلطات عامة تحت اشراف الدولة . وقد أكد المشرع توافر صفة المؤسسة العامة لهذه الغرف بنصه في المادة الأولى من القانون المشار اليه على أن « تعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة » .

وغنى عن البيان انه وان كان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة لم يتضمن احكاما خاصة بتنظيم وضع الاشخاص الذين يقوم على اجتماعهم وتداولهم نظم هيئات التمثيل المعنى ومنها الغرف التجارية الا أن ذلك لايعنى استبعاد هذه الهيئات من نطاق تطبيق احكامه الأخرى فيما لا يتعارض مع قوانينها الخاصة ، وكل ما يستفاد منه أنه ترك بيان الأحكام الخاصة بمؤلاء الاشخاص الى القوانين الخاصة بالهيئات التي يتبعونها اعترافا منه بما تتميز به كل هيئة منها عن غيرها بما يجعل من الأوفق عدم تقرير أحكام موحدة في شأنها ، يدل على ذلك أنه بعد صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه صدر بتأريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٨ قرار جمهوري بالششاء غرف صناعية وهي متشابهة في طبيعتها وفي تنظيمها للغرف التجارية — أشير في ديباجته الى هذا القانون ونص في مادته الأولى على أن تعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة واحال صراحة في بعض مواده الى القانون المشار اليه .

ويترتب على التكيف القانوني للغرف التجارية بأنها مؤسسات عامة النتائج الآتية :

أولا : أن أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة تسرى على الغرف التجارية وكذلك تسرى عليها احكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بإنشاء الغرف التجارية وذلك فيما عدا ما يتعارض من هذه الاحكام مع أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

ثانيا : أن موظفي هذه الغرف يعتبرون موظفين عموميين إذا كانوا يقومون في هذه الغرف بأعمال دائمة على وجه مستقر مطرد ويشغلون

مناصب تدخل في تنظيمها الإداري ، وليس المقصود من ذلك أن يكون ثمت نظام بمقتضاه ترتب الوظائف في أقسام وتحدد لها درجات بل المقصود وجود وظائف يناط بمن يقوم بها أداء أعمال هي بطبيعتها دائمة ولازمة لسير الغرف بنظام واضطراب .

ثالثا : أنه يسرى على من تتوافر فيهم صفة الموظفين العموميين على النحو السابق بيانه أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر أو في اللائحة العامة للغرف التجارية أو في اللائحة الداخلية الخاصة بكل غرفة .

وغنى عن البيان أنه ليس ثمت ما يمنع قانونا من أن تستخدم الغرف موظفين وعمالا لأعمال مؤقتة على أن تحكمهم قواعد القانون الخاص بحيث تكون العلاقة التي تربطهم بالغرف علاقة عقد عمل فردى فتتدرج بمقتضى ذلك في نطاق القانون الخاص وتحكمها من ثم أحكام قانون عقد العمل .

( نتوى ٥٥٣ في ٢٩/٨/١٩٦٢ )

### قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

غرف تجارية — تعتبر مؤسسات عامة مهنية لا تخضع لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — خضوعها لأحكام قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذى قضى بسريان أحكام هذا النظام عليها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ — نشر هذا القرار في ٦ من يناير سنة ١٩٦٨ لا يحول دون تطبيق أحكامه في الموعد المحدد للمعليها — القرارات الإدارية التنظيمية لا يتوقف نفاذها على تاريخ نشرها .

ملخص الفتوى :

في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ صدر قرار وزير التموين والتجارة

الداخلية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ ونص في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظم العاملين بالقطاع العام على العاملين بالغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية » ونص في مادته الثالثة على أن « ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ » .

وقد نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية بمعددها رقم ٢ فى ٦ من يناير سنة ١٩٦٨ .

ونظرا الى ان الغرف التجارية سبق أن تلقت كتاب وزارة التموين رقم ١٨٤٠ المؤرخ فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ متضمنا الموافقة على منح العاملين العلاوات الدورية المستحقة لهم بميزانية الغرف التجارية للسنة المالية ١٩٦٨/٦٧ على أن تصرف لهم هذه العلاوات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ وفقا لاحكام المادة (١٧) من القرار الوزارى رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ بلائحة استخدام موظفى ومستخدمى الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية . ولما تضمنته لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ من احكام مغايرة سواء بالنسبة الى العلاوات أو الاجازات التى تمنح للعاملين تختلف عن تلك المنصوص عليها فى القرار الوزارى رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - فقد طلب السيد رئيس الغرف التجارية تحديد تاريخ نفاذ القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذى قضى بتطبيق نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على العاملين بالغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية وذلك حتى يتسنى بيان مدى احقية هؤلاء العاملين فى العلاوة التى كان مقررا منحها فى أول يناير سنة ١٩٦٨ طبقا لاحكام لائحة استخدام موظفى وعمال الغرف التجارية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ وكذلك بيان حكم الاجازات العارضة التى حصل عليها هؤلاء العاملين قبل نشر القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ فى الوقائع المصرية .

ومن حيث أن الغرف التجارية تعتبر من المؤسسات العامة المهنة اذ « هى الهيئات التى تمثل فى دوائر اختصاصها المصالح التجارية

والصناعية الاقليمية لدى السلطات العامة « حسيما تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية • وقد قرر القانون احكاما خاصة بميزانية الغرف التجارية وحسابها الختامى تضمنتها المواد من ٢٨ الى ٣٣ وهى احكام تختلف اختلافا جوهريا عن الاحكام المتعلقة بميزانية الدولة والتي تسرى على الميزانيات المستقلة أو الملحقه • ومن ثم تخرج الغرف التجارية من عداد المؤسسات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقه التى صدر فى شأنها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ولم يكن ليسرى على العاملين بها نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لولا مسدود قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه •

ومن حيث ان القاعدة فى سريان القرارات الادارية التنظيمية الا يتوقف نفاذها على تاريخ نشرها فلا ينطبق عليها نص المادة ( ١٨٨ ) من الدستور الذى يقضى بأن « تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعاد آخر » فهذا النص قاصر على القوانين •

ومن حيث انه ترتب على ذلك فاذا نصت المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ فانه يعتد فى مجال سريانه بالتاريخ المحدد لنفاذه فى هذه المادة دون التاريخ الذى تم فيه نشر القرار المذكور فى الوقائم المصرية • مع ما يترتب على ذلك من بدء العمل بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ بدلا من القرار الوزارى رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ بلائحة استخدام موظفى ومستخدمى الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية • وبهذه المثابة منتهى الأساس القانونى لمنح العاملين بالغرف التجارية علاوات أول يناير سنة ١٩٦٨ بالتطبيق للقرار الوزارى رقم ٩٨١ لسنة ١٩٦١ الذى سرى فقط العمل به فى هذا التاريخ وفقا للمادة الثانية من القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ سالف

الذكر • كما يصبح من غير الجائز قلفونا الترخيص لهؤلاء العاملين  
بإجازات عارضة من التاريخ المشار اليه بالتطبيق للقرار الملنى رقم ٩٨١  
لسنة ١٩٦١ المتقدم ذكره •

ومن حيث ان اعمال القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار  
اليه على الوجه المتقدم لاينطوى على اثر رجعى مما يحظره القسانون  
فالرجعية تعنى ارتداد اثر القرار الادارى الى تاريخ سابق على صدوره  
بما قد يترتب على ذلك من مساس بالحقوق المكتسبة للعاملين فى الماضى  
وهو الأمر الذى لايتحقق بالنسبة الى القرار الوزارى رقم ٢٣٥ لسنة  
١٩٦٧ الذى صدر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ وأصبح نافذ المفعول  
اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ أى فى تاريخ لاحق على تاريخ صدوره •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الغرف التجارية تعتبر  
من المؤسسات العامة المهنية التى لاتخضع لأحكام نظام العاملين بالقطاع  
العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وانما  
يسرى عليها قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٦٧  
اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ •

## غرفة سياحية





## غرفة سياحية

### قاعدة رقم ( ١٤٧ )

#### المبدأ :

تقدم رئيس احدى الغرف السياحية المشكل منها الاتحاد المصرى للغرف السياحية للترشيح لعضوية مجلس ادارة الاتحاد من بين المنتخبين مباشرة من الجمعية العمومية بعد تخليا منه عن صفته كرئيس لهذه الغرفة .

#### ملخص الفتوى :

حدد القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها ، والمعدل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ تشكيل مجلس ادارة اتحاد الغرف السياحية كالاتى :

١ — ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد انتخابا مباشرا .

٢ خمسة أعضاء يعينهم وزير السياحة .

٣ — رؤساء الغرف السياحية المشكل منها الاتحاد .

وبمناسبة انتخابات الاتحاد تقدم اثنان من رؤساء الغرف السياحية المشكل، منها الاتحاد للترشيح لعضوية مجلس ادارته . فثار خلاف فى الراى حول جواز هذا الترشيح مع كونهم أعضاء فى مجلس ادارة الاتحاد بحكم القانون .

وقد استبان ان القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨١ نص على أن تكون الغرف السياحية المنشأة وفقا لأوامره اتحادا فيما بينها

يسمى الاتحاد المصرى للغرف السياحية على أن يتكون مجلس إدارة هذا الاتحاد من ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد وخمسة أعضاء يعينهم وزير السياحة ثم رؤساء الغرف السياحية المشكل منها الاتحاد وبذلك أفصح المشرع عن إرادته فى المغايرة فى تشكيل إدارة الاتحاد ، وحرص على أن يكون رؤساء الغرف السياحية بحكم صفتهم هذه أعضاء فى مجلس إدارة الاتحاد فهم يستمدون عضويتهم فى هذا المجلس من القانون مباشرة بوصفهم رؤساء للغرف السياحية .

ومن حيث أنه ولئن كان التقدم للترشيح لعضوية مجلس إدارة الاتحاد هو عمل ارادى لم يتضمن القانون ما يحظره على رئيس الغرفة السياحية مما يجوز معه لهذا الأخير أن يأتيه ، الا أنه لما كان رئيس الغرفة السياحية يستهدف بهذا الترشيح الفوز بهذه العضوية فى حين أنها ثابتة له بحكم القانون بصفته رئيسا لأحدى الغرف السياحية ، فإن مجرد تقدمه بطلب للترشيح لهذه العضوية يعد تخليا منه عن صفته كرئيس للغرفة السياحية ويعتبر ذلك من قبيل الاستقالة الحكيمة من رئاسته للغرفة السياحية . إذ أن رئاسته للغرفة السياحية قد تمت بعمل ارادى من جانبه تمثل فى تقدمه بالترشيح لرئاسة هذه الغرفة ورتب القانون على هذه الصفة أثرا معينا مؤداه أن يصبح عضوا لمجلس إدارة اتحاد الغرف السياحية بحكم القانون دون حاجة الى أن يتقدم للترشيح لهذه العضوية . فتقدمه للترشيح لهذه العضوية . رغم ذلك ليصبح منتخبا مباشرة من الجمعية العمومية للاتحاد يفصح عن إرادته فى التخلي عن رئاسته للغرفة السياحية التى تخوله هذه العضوية بحكم القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تقدم رئيس احدى الغرف السياحية المشكل منها الاتحاد المصرى للغرف السياحية لعضوية مجلس إدارة الاتحاد من بين المنتخبين مباشرة من الجمعية العمومية يعد تخليا منه عن صفته كرئيس لهذه الغرفة .

فصل و تسلیس



## غش وتدليس

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

تنظيم صناعة وتجارة المشروبات الكحولية في ظل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس — يجب أن يصدر به قرار جمهوري ولا يكفى في هذا الشأن قرار وزارى — الاكتفاء بقرار وزارى استنادا الى المادة ١٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها غير جائز — أساس ذلك — انصراف القانون الاخير لتحديد انواع ومواصفات ومعايير المنتجات المحلية والمواد الاولية المصرية تحديدا وصفا وقتيا يسهل التعامل فيها دوليا .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس على أنه : « يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الانسان أو الحيوان أو المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى ..... » . وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أنه : « يجوز بمرسوم فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معدا للبيع من العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها .. » .

ويجوز كذلك — لمنع الغش والتدليس في البضائع — أن ينظم بمرسوم تصدير البضائع التى يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ..»

ومفاد هذين النصين أن تحديد العناصر التي تدخل في تركيب وصنع المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو في المواد المدة للبيع تحت اسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى وكذلك تحديد مقادير هذه العناصر سواء كان ذلك بفرض حدود دنيا لا يجوز النزول عنها أو بفرض حدود ومقادير معينة لا يجوز مخالفتها بالزيادة أو النقصان — أن ذلك كله إنما يتم بعمرسوم — ومن ثم وأذ كانت المراسيم قد استقبل بها قرارات من رئيس الجمهورية فإنه يتعين أن يتم تنظيم الأمور الواردة في النصين المتقدمين بقرار من رئيس الجمهورية وليس بأداة تشريعية أدنى من ذلك كقرار وزاري .

ولا وجه للقول بالاكفاء بقرار وزاري استنادا الى ما تقتضى به المادة ١٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها من قليم وزارة الصناعة بعد أخذ رأى الجهات المختصة بأعداد قوائم بأنواع المنتجات الصناعية المصرية والمواد الأولية المحلية ومواصفاتها ، وما تقتضى به المادة ١٥ من القانون ذاته من أن « لوزير الصناعة أن يتخذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية فيما يتعلق بإيجاد معايير موحدة تطبقها في عملياتها الانتاجية وتحديد مواصفات المنتجات والخامات المستعملة في الصناعة ، لا وجه لهذا القول لأن النص الأول إنما يتناول اعداد قوائم وصفية بأنواع المنتجات الصناعية المصرية بعد أن يكون قد صنعت فعلا طبقا للمواصفات والمقادير التي تحددها الجهات المختصة بالاداة التشريعية اللازمة ، ومن ثم يتناول حكم هذا النص مرحلة تالية لمرحلة اتمام التصنيع بأن تمدد وزارة الصناعة قوائم بتعداد ومواصفات المنتجات المصنعة فعلا ، أما النص الثانى فحكمه يتناول مرحلة سابقة على مرحلة التصنيع وهى مرحلة تحديد مواصفات المواد المستعملة في الصناعة سواء كانت هذه المواد خامات أولية أو مواد مصنعة وقد استهدف النصان تحديد أنواع ومواصفات المنتجات والمواد الأولية المصرية تحديدا وصفيا دقيقا حتى يسهل التعامل فيها دوليا ، ويؤيد ذلك ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون تطبيقا على هذين النصين من أن المشروع قد أوضح « دور وزارة الصناعة بتحديد المواصفات والمعايير « بقصد « تسهيل تصريف المنتجات المصرية والمواد الأولية

المحلية بعد ان تعدد مواصفاتها تحديدا دقيقا يرفع كل شك في امرها ويجعل التعامل فيها امرا ميسورا ويخفض تكاليف انتاجها ويرفع مستواها بما يساوى الانتاج العالمى وبهذا تتطور صناعتها الى صناعة مصدرة تنافس المنتجات الاجنبية فى الخارج مما يدعم مركز البلاد الاقتصادى والمالى » •

لذلك انتهى الرأى الى انه يتعين أن يصدر مشروع القرار الخاص بتنظيم صناعة وتجارة المشروبات الكحولية بقرار جمهورى •

( نوى ١١١٨ فى ١٦/١٠/١٩٦٣ )





**عمل تجاری**



## عمل تجارى

### قاعدة رقم (١٤٩)

#### المبدأ :

عقد النقل — هذا العقد يعتبر عقدا تجاريا بالنسبة الى أمين النقل — وسواء أكلن محترفا النقل أم لم يكن كذلك .

#### ملخص الفتوى :

ومن حيث ان المادة ٢ من القانون التجارى تنص على أن « يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هو آت : كل شراء أو غلال أو غيره من أنواع المأكولات أو البضائع لأجل بيعها بيمينها أو بعد تهيئتها تهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال وكل مقالة أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل برا أو بحرا ... » .

ويبين من هذا النص أن عقد النقل يعتبر عقدا تجاريا بالنسبة لأمين النقل سواء أكلن محترفا النقل أم لم يكن كذلك .

( انتهى ٩٣ في ١٥/١١/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم (١٥٠)

#### المبدأ :

استغلال سيارة الأجرة — هذا الاستغلال يتم باحدى وسيلتين : الأولى — أن يقوم مالك السيارة باستغلالها مباشرة سواء تسولى هو قيادتها أو قادها سائق يستأجره لهذا الغرض والغاية أن يقوم المالك بوضع السيارة تحت تصرف شخص آخر نظير أجر معلوم — اعتبارا الاستغلال في الصورة الأولى عملا تجاريا إما في الصورة الثانية ، فانه

لا يعد كذلك ما لم يكن المالك قد اشتراها بقصد استعمالها كسيارة أجرة .

عاملون مدنيون ببلدولة — ولاية على الغير — الخطر الذى فرضته المادة ٥٧ من قانون العاملين المدنيين — لا يجوز التعامل فى الصور التى يلحقها الخطر أن يأتى تسببا منها سواء ينصفته أصيلا أو نائبا عن الغير المشمول بولايته — لا يغير من هذا أنظر ما قصت به المادة ٤ من أنقنون المشار إليه أو ما قصت به المادة ١١ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ — أساس نكح .

#### ملخص الفتوى :

ومن حيث أن استغلال سيارة الأجرة يتم باحدى وسيلتين ، الأولى أن يقوم مالك السيارة باستغلالها مباشرة سواء تولى هو قيادتها أو قادها سائق يستأجره لهذا الغرض ، والثانية أن يقوم المالك بوضع السيارة تحت تصرف شخص آخر نظير أجر معلوم .

وفيما يتعلق بالصورة الأولى من صور الاستغلال ، فإن هذا العمل فى تكييفه الصحيح هو عقد نقل لا عقد ايجار بالنظر الى أن العنصر الأساسى فى عقد النقل هو تغيير مكان الشخص أو الشيء . فهو يرد على العمل الذى هو الأساس فى نشاط الناقل ولا ينصب على منفعة الشيء التى هى جوهر عقد الايجار .

وترتبا على ذلك يحظر على الموظف العام أن يستغل سيارة الأجرة استغلالا مباشرا باعتبار هذا الاستغلال عملا تجاريا .

أما فى الصورة الثانية التى يتعاقد فيها صاحب السيارة على وضعها تحت تصرف شخص آخر نظير أجره مقطوعة فإن مثل هذا التعاقد يعد عقد ايجار لأن الطرف الذى يقدم السيارة لم يلتزم بالنقل بل قدم وسيلة فقط دون تدخل من جاتبه فى عملية النقل ذاتها ، وبهذه المثابة لا يحظر على العامل القيام بمثل هذا التعاقد . استغلال السيارة على هذه الصورة وذلك ما لم تكن قد توغرت لدى العامل وقت شراء السيارة نية تأجيرها

أى ما لم يكن قد اشتراها بقصد استعمالها كسيارة أجرة إذ يعد العمل عندئذ عملا تجاريا بالتطبيق لما قضت به المادة الثانية من القانون التجارى التى نصت على أن « يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا كل شراء بضائع لأجل بيئها أو لأجل تأجيرها للاستعمال » .

ويخلص مما سبق أنه يحظر على العامل أن يستغل سيارة الأجرة استغلالا مباشرا . وإنما يجوز له تأجيرها بأجرة مقطوعة الى الغير ليستغلها هذا الغير لحسابه وتحت مسئوليته لأن مثل هذا التأجير يعد عقد إيجارا لا عقد نقل ويفرج بالتالى عن نطاق الأعمال التجارية وذلك منه يتوفر لدى العامل وقت شراء السيارة نية التأجير، وتلك مسألة موضوعية يتم الفصل فيها في ضوء الوقائع والظروف المحيطة بكل حالة على حدة .

ومن حيث أن ما تقدم يصدق أيضا على حالة استغلال العامل لسيارة بوصفه وليا طبيعيا على الغير لأنه في حالة النيابة في التعاقد . سواء أكانت نيابة قانونية أو اتفاقية ، تحل إرادة النائب محل إرادة الأصيل مع انصراف الأثر القانونى لهذه الإرادة الى شخص الأصيل فيعد التصرف صادرا من النائب وليس من الأصيل، ومن ثم يسرى الحظر الذى فرضته المادة ٥٧ من قانون العاملين المدنيين فلا يجوز للعامل في الصور التى يلحقها الحظر أن يأتى شيئا منها سواء بصفته أصيلا أو نائبا عن الغير المشمول بولايته .

ولا يغير من هذا النظر ما قضت به المادة ٥٤ من القانون المشار انيه من أجازة تولي العامل أعمال القوامة أو الوصاية أو الوكالة عن النائبين أو المساعدة القضائية اذا كان المشمول بالقوامة أو الوصاية أو النائب أو المعين له مساعد قضائى ممن تربطهم بالعامل صلة قرىبي أو نسب لغاية الدرجة الزايلة . أو ما قضت به المادة ١١ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ من أنه « لا يجوز تولي أن يستمر في تجارة آلت للقامر الا بأذن من المحكمة وفي حدود هذا الأذن » . ذلك أنه ولئن كان مقتضى هذه النصوص أنه يجوز للعامل أن يتولى أعمال القوامة كما يجوز له أن يستمر في تجارة آلت للقامر بعد الحصول على إذن من المحكمة — الا أن الحظر الذى فرضته المادة ٥٧ من قانون نظام

للعاملين المدنيين يظل قائما ، ولذلك يحظر على العامل أن يستغل سيارة الصغير بنفسه كما أن النصوص التي تجيز للولى الاستثمار في تجارة آلت للقاصر يخرج عن نطاقها الولى اذا كان موظفا علما .

ومن حيث أن المادة ٥٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تحظر على العامل أن يشارك في تأسيس الشركات بغير ترخيص من الجهة المختصة فمن ثم فإنه يحظر على العامل بغير هذا الترخيص توظيف أمواله في تأسيس الشركات ، ومن بينها شركات النقل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا : أنه لا يجوز لاحد من العاملين بالدولة أن يقوم باستغلال سيارة أجرة استغلالا مباشرا ، وانما يجوز له تأجير السيارة بأجرة مقطوعة الى الغير ليستغلها هذا الغير لحسابه وتحت مسؤوليته بشرط ألا يكون العامل قد اشترى السيارة بقصد تأجيرها .

ثانيا : أن الحظر المتقدم يسرى كذلك على العامل بصفته نائبا عن الصغير المشمول بولايته بالنسبة الى السيارة المملوكة لهذا الصغير .

ثالثا : أنه لا يجوز للعامل توظيف أمواله بالاشتراك في تأسيس شركة نقل بغير ترخيص من الجهة المختصة .

( ملف ١٥٠/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١/٧ )

بذات المعنى اخذت الجمعية العمومية بالمبادئ المتقدمة في فتوى أخرى صدرت بذات الجلسة فتوى رقم ١٠٣ بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٠ ملف بذات الرقم .

## مادة قانونية





## قاعدة قانونية

### قاعدة رقم (١٥١)

#### المبدأ :

المادة ٢٣٦ مدنى — تطبيقها في مجال الروابط العقدية الادارية باعتبارها من الأصول العامة في الالتزامات •

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣٦ من القانون المدنى تنص على انه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود ، وكان مطووم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية • وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها • وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » • ولئن كانت هذه المادة قد وردت في التقنين المدنى ، الا أن المحكمة ترى تطبيق احكامها في نطاق الروابط العقدية الادارية ، باعتبار هذه الاحكام من الأصول العامة في الالتزامات •

( ملعن رقم ١٤٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٥٨ )

### قاعدة رقم (١٥٢)

#### المبدأ :

المادة ٢٣٦ من القانون المدنى — تطبيقها على الروابط الادارية باعتبارها من الاموال العامة في الالتزامات — مناط استحقاق فوائد التأخر بالتطبيق ، لاحكامها — افتراض الضرر في حالة تأخير المدين في الوفاء بحكم القانون •

( م ١٨ — ج ١٩ )

### ملخص الحكم :

ان مناسط استحقاق فوائد انتأخير — وفقا لما يقضى به نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني وهي من الأصول العامة للالتزامات التي تطبق على الروابط الادارية — ان يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وان يتأخر المدين في الوفاء به في الميعاد المحدد، يقطع النظر عن وقوع ضرر للدائن من جراء هذا التأخير وفوائد التأخير على هذا الوجه ليست الا تطبيقا للقواعد العامة في المسؤولية ، فيلزم لاستحقاقها أن يكون ثمة خطأ وقع من المدين وضرر أصاب الدائن وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر ، فأما الضرر وعلاقة السببية فمفترضان فرضا غير قابل لاثبات العكس ، وأما الخطأ فواجب اثباته ويتمثل في تأخر المدين في الوفاء بالمبلغ المستحق في الميعاد المحدد .

( طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٧ )

### قاعدة رقم ( ١٥٣ )

#### المبدأ .

فوائد تأخرية — المادة ٢٢٦ من القانون المدني — استحقاقها في نطاق الروابط الادارية أيا كان مصدرها وسواء أكانت روابط عقبية أم لائحية .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٢٦ من القانون المدني تنص على أنه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ان لم يحدد الانفاق أو العرف التجاري تاريخا آخر لسريانها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » . وحكم هذه المادة ينطبق في نطاق

الروابط الادارية أيا كان مصدرها وسواء أكانت روابط عقدية أم لائحية باعتبار هذه الاحكام من الاصول العامة في الالتزامات التي تسرى — أيا كان مصدر الالتزام — اذا كان مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب.

(طعن رقم ٢٤٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٧ )

### قاعدة رقم ( ١٥٤ )

#### المبدأ :

المادة ٢٢٨ مدني — افتراض الضرر بحكم القانون — لا وجه للقول بعدم جواز الجمع بينها وبين تعويض عن عدم التنفيذ .

#### ملخص الحكم :

متى كانت الفوائد المطلوبة هي فوائد تأخيرية عن مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ، فيستحق الدائن الفوائد القانونية بالتطبيق للمادة ٢٢٦ من القانون المدني من تاريخ المطالبة القضائية بها ، والضرر مفترض في هذه الحالة بحكم القانون وفقا للمادة ٢٢٨ من القانون المدني التي تنص على أنه « لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو اتفاقية أن يثبت الدائن ضررا لحقه من هذا التأخير » ، ومن ثم فلا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون بأن الفوائد لا تفرج عن كونها تعويضا ، وأن المبلغ المطالب به لا يخرج هو أيضا عن كونه تعويضا ، وأنه لا يجوز الجمع بين تعويض وآخر ، وأنه يكفي لجبر الضرر الحكم على الوزارة بالمبلغ .

(طعن رقم ١٤١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/١٧ )

### قاعدة رقم (١٥٥)

#### المبدأ :

لاتسرى الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية إلا عن  
المبالغ التي تكون مطومة المقدار وقت رفع الدعوى .

#### ملخص الحكم :

لا محل لمطالبة المدعى بالفوائد القانونية عن هذا المبلغ لأن مفاد  
نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني والأعمال التحضيرية لهذه المادة أن  
لا تسرى الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إلا عن المبالغ التي تكون  
مطومة المقدار وقت رفع الدعوى ، والمقصود بكون محل الالتزام مطوم  
المقدار يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء  
سلطة التقدير .

( طعن رقم ١١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢١ )

### قاعدة رقم (١٥٦)

#### المبدأ :

الحكم بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية — المطالبة  
في المخازن الادارية من تاريخ ايداع صحيفة الدعوى لا من تاريخ  
اعلانها .

#### ملخص الحكم :

ان الطعن يقوم على أن الحكم الملغى فيه خالف القانون وأخطأ  
في تأويله وتطبيقه حين قضى بمرئان الفوائد القانونية من تاريخ اعلان  
صحيفة الدعوى في حين ان الفوائد يبدأ سريانها طبقاً لما تقضى به المادة  
٢٢٦ من القانون المدني من تاريخ المطالبة القضائية التي تتم بايداع  
صحيفة الدعوى سكرتارية المحكمة .

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المثلث يمكن في تحديد تاريخ المطالبة القضائية أملم القضاء الادارى ، باعتباره التاريخ الذى يبدأ منه سريان الفوائد القانونية المستحقة وهل يبدأ من وقت اعلان صحيفة الدعوى للمدعى عليهما الحاصل في ٣١ من مايو سنة ١٩٦٩ ، كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه ، أم أن العبرة في تحديد تاريخ المطالبة القضائية انما يكون بوقت ايداع صحيفة الدعوى سكرتارية المحكمة الحاصل في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٧ — وليس ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٢ كما ذكر خطأ في صحيفة الطعن — وهو ما تذهب اليه الجهة الادارية في طعنها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحكم بالفوائد القانونية انما يكون من تاريخ المطالبة القضائية ، وأن ميعاد هذه المطالبة في المنازعات الادارية يكون من تاريخ ايداع صحيفة الدعوى سكرتارية المحكمة وفقاً لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وليس من تاريخ اعلان هذه الصحيفة ، على أساس أنه بتقديم صحيفة الدعوى الى قلم كتاب المحكمة المختصة تتمتع المنازعة وتقع صحيفة ما دامت الصحيفة قد استوفت البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادتان ٢٣ ، ٢٤ من ذلك القانون ، أما اعلان الصحيفة ومرفقاتها الى الجهة الادارية أو الى ذوى الشأن فليست ركناً من أركان المنازعة الادارية أو شرطاً لصحتها وانما هو اجراء لاحق مستقل لا يقوم به أحد طرفى المنازعة وانما تقوله المحكمة من تلقاء نفسها والمقصود منه هو ابلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الادارية ودعوة ذوى الشأن جميعاً لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم في المواعيد المقررة بطريق الايداع في سكرتارية المحكمة . وذلك تحضيراً للدعوى ولتهيئتها للمرافعة .

ومن حيث أن ما تضمنه الحكم المطعون فيه من تقسيط للمبلغ المحكوم به يفرض على جهة الادارة هذا الوفاء الجزئى ، وهو أمر متروك لتهيئتها ولا تلزم به .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بسريان الفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به من تاريخ اعلان

صحيفة الدعوى للمدعى عليهما الحاصل في ٣١ من مايو سنة ١٩٦٩ ومن  
تسليم للمبلغ المحكوم به قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ،  
ويتعين لذلك تعديله والقضاء بالزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفع  
للمدعية مبلغ ثلاثين جنيها مصريا والفوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع  
٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٧  
حتى تمام السداد مع إلزامها بمصروفات الدعوى والظمن .

( ظن رقم ٢١٢ لسنة ١٧ ق — جلسة ١١٧٤/٣/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ١٥٧ )

#### المبدأ :

دخول قيمة الفوائد المستحقة على سندات التأميم في الاصول التي  
يحسب على أساسها التعويض طبقا لاتفاقيات التعويضات المبرمة بشأن  
تعويض الاجانب الذين آلت اموالهم الى الدولة بعد فرض الحراسة  
عليها .

#### ملخص الفتوى :

الاجانب الذين خضعوا لتدابير الحراسة بمقتضى احكام قانون  
الطوارئ والذين كانوا يملكون اسهما آلت الى الدولة وفقا لاحكام  
القوانين ارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ يعوضون عن كامل قيمة  
اسهمهم بسندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا حتى ٢٤/٣/١٩٦٤  
تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ٦٤ الذي قضى بأيلولة كامل اموالهم  
الى الدولة بما فيها سندات التأميم المشار اليها وطبقا لاتفاقيات التعويضات  
المبرمة بشأنهم يتعين استبعاد جميع احكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠  
وكذلك الاحكام المتعلقة بالحد الأقصى وطريقة الدفع التي تضمنها القانون  
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ واعمال احكام تلك الاتفاقيات فيما يتعلق بالحد  
الأقصى للتعويض وطريقة ادائه . وعليه فان قيمة فوائد سندات التأميم  
المستحقة لهم حتى ٢٤/٣/٦٤ تدخل ضمن الاصول التي يستحقون التعويض  
عنها وفقا لاحكام الاتفاقيات المبرمة مع الدول التابعة لها .

وبناء على ذلك فقد كان على الحراسة العامة بصفتها نائبة قانونية عن هؤلاء الأجانب ان تستبدل بكامل قيمة الاسهم المملوكة لكل منهم سندات التأمين بالتطبيق لاحكام القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، وان تحصل الفوائد المستحقة على تلك السندات بكاملها حتى ٦٤/٣/٢٤ تاريخ ايلولة تلك السندات الى الدولة وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ٦٤ ، واذا كانت الحراسة العامة قد تقاعست عن استبدال اسهمهم بسندات التأمين وبالتالي لم تحصل قيمة الفوائد المستحقة عليها فان ذلك ليس من شأنه اسقاط حقهم في تلك الفوائد لان العبرة في استحقاق فوائد الورقة المالية بالحيازة القانونية للمسند الاسمي المستمدة مباشرة من احكام القانون وليس بالحيازة المادية للسند .

( ملف ٢٤/٢/٢٠ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ١٥٨ )

#### المبدأ :

المادة ٢٣٦ من القانون المدني التي تلزم المدين الذي تأخر في الوفاء بالتزاماته بدفع الفوائد القانونية — عدم سريان هذا الحكم على علاقة الحكومة بموظفيها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالفوائد التي تطلب الهيئة المدنية الحكم لها بها علاوة على المبلغ المذكور استنادا الى المادة ٢٣٦ من القانون المدني التي تقضى بأنه اذا كان مطل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها . وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره « فان المحكمة ترى أن هذه المادة وان جرى تطبيقها في نطاق الروابط العقدية

الادارية باعتبارها من الأصول العامة في الالتزامات فانه لا وجه لتطبيقها في علاقة الحكومة بموظفيها ذلك ان من المسلم ان ، القضاء الادارى ليس ملزما بتطبيق النصوص المدنية على روابط القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك أو رأى تطبيقها على وجه يتلائم مع تلك الروابط وليس مما يتلاءم مع طبيعة تلك الروابط الزام الموظف بفوائد مبالغ استحققت له بوصفها مرتباً لقاء عمله ولكن القانون الزمه بردها وتأخر في هذا الرد أخذاً في الاعتبار ما جرى عليه القضاء الادارى بالمقابلة لذلك من عدم الترام الحكومة بفوائد مبالغ المرتبات والبدلات التى يقضى بها بالتطبيق لأحكام القوانين واللوائح متى تأخرت الجهات الادارية في صرفها لمن يستحقها من العاملين .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ أخذ بغير النظر المتقدم فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وتعين الحكم بالغائه والحكم بالزام المطعون ضده بأن يدفع للهيئة الطاعنة مبلغ ٣٨٢ر١٦٦ جنيهاً فقط مع الزامه بالمصاريف بعد أن خسر دعواه طبقاً لأحكام قانون المرافعات .

( طعن رقم ٥٩٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٧ )

### قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

الأصل هو سريان الفوائد القانونية المستحقة مقابل التأخير في الوفاء بالثمن من تاريخ المطالبة القضائية بها طبقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون الدنى — عدم سريان ذلك في مجال العلاقات بين الهيئات العامة .

ملخص الفتوى .

انه عن الفوائد القانونية المستحقة مقابل التأخير في الوفاء بالثمن، فلو كان الأصل ان تسرى من تاريخ المطالبة القضائية بها طبقاً لنص المادة « ٢٢٦ » من القانون الدنى ، الا انه لما كان المشرع قد استبعد



الدعوى القضائية كوسيلة للمطالبة بالحق في مجال العلاقة بين الهيئات العامة بمقتضى نص المادة « ٦٦ » من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التى قضت باختصاص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بنظر منازعات هذه الهيئات ، فعليه يتعين تحديد بدء سريان هذه الفوائد بتاريخ طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية باعتباره الاجراء المقابل للمطالبة القضائية طبقا للقانون

( ملف ٢٧٠/٢/٢٣ — جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٦٠ )

#### المبدأ :

اقامة احدى الهيئات العامة دعوى امام المحكمة الادارية بالزام احد العاملين بها برد مرتبه الذى حصل عليه منها دون وجه حق — حكم المحكمة الادارية بالزامه بدفع المبلغ المطلوب به ورفض طلب الحكم بالفوائد القانونية عن هذا المبلغ على اساس أن هذه الفوائد تمثل ربا تحرمه مبادئ الشريعة الاسلامية التى تعتبر المصدر الرئيسى للتشريع وفقا لحكم المادة الثانية من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ — الطعن على هذا الحكم — الحكم الطعن اقتصر فى قضائه على الامتناع عن تطبيق المادة ٢٢٦ من القانون المدنى — الامتناع عن تطبيق نص قانونى قائم بحجة أنه يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية المفراء التى هى المصدر الرئيسى للتشريع وفقا للدستور — هذا الامتناع يشكل فى واقعة تعرضا لمدى دستورية النص ايا كتبت الصورة التى يتم بها التعرض بطريق مباشر او غير مباشر — مادام النص التشريعى قائم ولم يعدل او يلغ الطريق الذى رسمه المخرج وحدد خطاه وجب على المحكمة اعمال حكمه ومقتضاه دون اعمال او اغفال وايا كان السبب الذى تحتوى به او تتخذة تكنه لقضائها والا غدا حكمها مجانباً القانون فى صحبة مشوبا بالتقصير — من الأصول العامة فى الالتزامات أنه لا وجه لتطبيق نص المادة ٢٣٦ من القانون المدنى فى علاقة الحكومة بموظفيها — من المسلم به أن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة قانونية نظامية تحكمها القوانين واللوائح

والقضاء الإداري ليس ملزما بتطبيق النصوص المدنية على روابط القاتنون العلم الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك أو رأى أن تطبيقها يتلائم مع طبيعة تلك الروابط — ليس مما يتلائم مع طبيعة هذه الروابط الزام الموظف بفوائد مبالغ صرفت له بداءه على أنها مرتب مستحق له قانونا ثم تبين عدم احقية فيها فالتزم بردها وتأخر في هذا الرد ذلك أخذا في الاعتبار ما جرى عليه القضاء الإداري بالمقابلة لذلك من عدم التزام الحكومة بفوائد مبالغ المرتبات والبدلات التي يقضى بها قضائيا بالتطبيق لاحكام القوانين واللوائح متى تأخرت الجهة الادارية على مرعها أن يستحقها من العاملين — لا يكون ثمة سند لا لزام المدعى عليه باداء الفوائد القانونية من المبلغ المحكوم به — الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض طلب الهيئة الحكم بالفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به قد اصاب صحيح حكم القاتنون فيما انتهى اليه وان كان لأسباب أخرى لا تنتمي من التأويل السليم للقاتنون غير تلك التي استند اليها هذا الحكم .

#### ملخص الحكم :

من حيث أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن لاثريب على المحكمة الإدارية أن هي امتنعت عن تطبيق نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي تقتضى بالزام المدين المتأخر في الوفاء بدينه بأن يدفع لدائنه فوائد عن هذا الدين بواقع ٤ ٪ سنويا في المسائل المدنية وذلك لتعارض نص هذه المادة مع احكام الشريعة الاسلامية — ولما كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا والذي اقيمت الدعوى في ظله ومن بعده القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا قد ناط كل منهما بهذه المحكمة دون غيرها من المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح وبين كيفية اتصال الادعاء بهذا التعارض بتلك المحكمة فمن ثمة بطل ممتعا على أية محكمة أخرى غير المحكمة المذكورة أن تتعرض من قريب أو بعيد لمبحث مدى مشروعية نص قائم في قانون أو لائحة وهي وإن قامت بذلك كان حكمها مخالفا القانون — ولايقدح في ذلك

ما اشار اليه الحكم الطعين من ان قضاءه في المنازعة المطروحة اقتصر على الامتناع عن تطبيق المادة ٢٢٦ من القانون المدني دون ان يتطرق الى القضاء بعدم دستوريتها ذلك لان الامتناع عن تطبيق نص قانوني قائم بحجة انه يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية الغراء التي هي المصدر الرئيسي للتشريع بحسب الدستور هذا الامتناع يشكل في واقعه تعرضا لحدى دستورية النص ايا كانت الصورة التي يتم بها التعرض بطريق مباشر أو غير مباشر فاما النص التشريعي قائما ولم يعدل أو يلغ بالطريق الدستوري الذي رسمه المشرع وحدد خطاه وجب على المحكمة اعمال حكمه ومقتضاه دون اهمال أو اغفال وأيا كان السبب الذي تحتذى به أو تتخذه تكتة لقضائها والا غدا حكمها مجانباً القانون في صححة مشوباً بالقصور •

ومن حيث انه تبعا لذلك فانه فيما يتعلق بالفوائد القانونية التي تطلب الهيئة المدعية الحكم لها بها استنادا الى المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي تنص بانها « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية — وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ان لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخا آخر لسريانها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره فان هذه المادة تحكم في الاصل الروابط العقدية المدنية وانه وان جرى تطبيقها في نطاق الروابط العقدية الادارية باعتبارها من الاموال العامة في الالتزامات فانه لاوجه لتطبيقها في علاقة الحكومة بموظفيها اذ انه من المسلم ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة قانونية نظامية تحكمها القوانين واللوائح وان القضاء الاداري ليس ملزما بتطبيق النصوص المدنية على روابط القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك أو رأى ان تطبيقها يتلاءم مع طبيعة تلك الروابط وليس مما يتلاءم مع طبيعة هذه الروابط الزام الموظف بفوائد مبالغ صرفت له بداءة على انها مرتب مستحق له قانونا ثم تبين عدم احقيته فيها فالترحم بردها وتأخر في هذا الرد وذلك أخذا في الاعتبار ما جرى عليه القضاء الاداري بالمقابلة لذلك

من عدم التزام الحكومة بفوائد مبالغ المرتبات والبدلات التي يقضى بها قضائيا بالتطبيق لاحكام القوانين والنوائح متى تأخرت الجهة الادارية في صرفها لمن يستحقها من العاملين .. وازاء ذلك لا يكون ثمة مسند لالزام المدعى عليه في النزاع المطروح باداء الفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به ويكون هذا الطلب غير قائم على أساس سليم من القانون واجب الرفض .

ومن حيث انه ترتبنا على ما سلف واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب الهيئة المدعية الحكم بالفوائد القانونية عن المبلغ المحكوم به فانه يكون قد اصاب صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه وان كان لاسباب اخرى لا تنتم مع التأويل السليم للقانون غير تلك التي استند اليها هذا الحكم على النحو السالف ايضا له الامر الذي يتعين معه ازاء ذلك الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٦١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١٣ )

#### تطبيق :

قضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية رقم ٢ لسنة ١ ق بان مضمون المادة ٢ من الدستور انما تتضمن توجيهها للمشرع با يستلهم مبادئ الشريعة الاسلامية فيما يسنه من قوانين وذلك باعتبار ان الشريعة هي المصدر الاساسي للقوانين التي يضعها المشرع . وهذا الاستلham للشريعة على انها المصدر الاساسي للتشريع انما يبدأ بعد تعديل الدستور عام ١٩٨٠ وبالتالي لايمتد هذا الاثر الدستوري الى التشريعات السابقة على هذا التعديل . ولما كان القانون المعنى الذي تضمن النص على الفائدة القانونية في المعاملات صدر عام ١٩٤٨ فانه لايفضح لهذا الحكم وبذلك صحيحا في ظل الدستور الذي كان ساريا آنذاك . واذ كان ثمة شائبة تشوب حكم الفائدة الذي نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المعنى فهي انما تعمل بتدخل من جانب المشرع لتعديلها بالاداء القانونية المقررة . اما قبل ذلك فهي تظل سارية وقائمة كجزء من النظام القانوني الوضعي .

## قاعدة رقم ( ١٦١ )

### المبدأ :

طلب الجهة الادارية الحكم بالفوائد القانونية المستحقة على المبلغ المحكوم به من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد عملا بحكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى — قضاء محكمة القضاء الادارى بهذه الفوائد — قضاء المحكمة الادارية العليا اعمالا لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات بوقف الدعوى بالنسبة لهذا الطلب الى أن تفصل المحكمة الدستورية العليا في مدى دستورية نص المادة المشار اليها في الدعوى الدستورية رقم ٢ لسنة ١ ق دستورية والمطروحة عليها لمخالفتها لاحكام الشريعة الاسلامية التى نص الدستور على أنها المصدر الرئيسى للدستور .

### ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالاضافة الى ذلك فان جهة الادارة كانت قد طلبت فيدعواها الحكم بالفوائد القانونية (٤/٠) المستحقة على المبلغ المحكوم به من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد عملا بحكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى . وقد اجابها الحكم المطعون فيه الى هذا الطلب وقضى بهذه الفوائد .

ومن حيث ان المحكمة الدستورية العليا لايزال مطروحا عليها النزاع في مدى دستورية نص المادة ٢٢٦ مدنى المشار اليها ومخالفتها لاحكام الشريعة الاسلامية التى نص الدستور على أنها المصدر الرئيسى للتشريع؛ فانه اعمالا لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ترى المحكمة وقف الدعوى بالنسبة الى الفوائد القانونية على المبلغ المحكوم به الى أن تدخل المحكمة الدستورية العليا في مدى دستورية نص المادة ٢٢٦ مدنى في الدعوى الدستورية رقم ٢ لسنة ١ ق دستورية .

( طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢١ )



## فنسقة وسياحة





## فندقة وسياحة

قاعدة رقم ( ١٦٢ )

المبدأ :

خضوع المنشآت الفندقية والسياحية للضريبة على الاستهلاك  
المفروضة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ •  
ملخص الفتوى .

من حيث ان الاعفاء المقرر بمقتضى المادة ٦ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية يقتصر على الضرائب والرسوم الجمركية دون غيرها ، ومن ثم لا يشمل الاعفاء من رسوم الاستهلاك التى كانت مفروضة قبل صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ آنف البيان ، وهى رسوم كانت تفرض بصفة أساسية على السلع المستوردة المفروضة على مثيلاتها من الانتاج المحلى رسوم انتاج ، كما لا يشمل هذا الاعفاء الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، بحسبان ان هذا القانون الاخير قد جعل من الضريبة على الاستهلاك ضريبة مستقلة متميزة عن الضريبة الجمركية سواء من حيث تنظيمها الفنى ، ومن حيث وعائها ، أو من حيث تحديد حالات الاعفاء على سبيل الحصر ، أو من حيث التصرف فى السلع المعفاة من الضريبة ، مما يعنى ان المشرع قد جعل من هذه الضريبة ضريبة اخرى قائمة بذاتها ، بالإضافة الى الضريبة الجمركية وتسمى — من ثم على السلعة المستوردة والمحلية ، والقول بعكس ذلك يؤدى الى أن تعفى السلع المستوردة من ضريبة الاستهلاك ، فى حين يخضع لها السوق المحلى وهذا التنظيم المتكامل للضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، اصبح هو الواجب الاتباع عند النظر فى الاعفاء من هذه الضريبة ، دون أى تنظيم ضريبي آخر •

وبناء على ذلك فان الاعفاء من الضريبة على الاستهلاك يقتصر على حالات الاعفاء الوجوبية والجوازية الواردة بالمادتين ٣٤ ، ٣٥ من القانون

رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن هذه الضريبة فقط ، وهي حالات واردة على سبيل الحصر ، ولا تمتد الى حالات الاعفاء الوجوبى المنصوص عليها في قوانين ضريبة أخرى سابقة في صدورهما على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المنوه عنه ، أما قوانين الإعفاءات التي تصدر تالية للقانون المذكور ، فيتمتع أن تتضمن النص صراحة على الاعفاء من هذه الضريبة اعمالا للفقرة الأخيرة من المادة الثانية من مواد اصدار هذا القانون السالف ذكرها .

ومن حيث أنه بالنسبة للمنشآت السياحية المتفجرة بأحكام نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، فإن الاعفاء الجمركى المنصوص عليه في المادة ١٦ من هذا القانون لا ينصرف الا الى تلك الضرائب والرسوم التي كانت سارية في تاريخ العمل بهذا القانون الاخير ، وليس من بينها الضريبة على الاستهلاك التي فرضت في تاريخ لاحق لهذا التاريخ . كما ان سلطة رئيس الجمهورية في الاعفاء والمستمدة من المادة ١٦ سالف الذكر لا يتصور أن تشمل الاعفاء من الضريبة على الاستهلاك لما لهذه الضريبة من ذاتية واستقلال بميزاتها عن الضريبة الجمركية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى للفتوى والتشريع الى عدم جواز اعفاء المنشآت الفندقية والسياحية من الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

(ملب ٢٧/٢/٢٥٠ — جلسة ١٩٨٣/٤/٦)

### قاعدة رقم (١٦٢)

#### المبدأ :

الاعفاء المقرر في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية من الضرائب والرسوم الجمركية اعفاء عيني يصابه الشيء اينما انتقلت ملكيته مادام مستخدما في ذات الاغراض السياحية والفندقية التي استورد من اجله .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية اعفى من الضرائب والرسوم الجمركية الفنادق والبواخر السياحية والمستأزمت الخاصة ببنائها أو تجهيزها ، ولا يعتبر هذا الاعفاء مقرا لشخص بعينه بل هو مقرر لهذه الاشياء بذاتها . ومؤدى ذلك ان الاعفاء مرتبط بمستوردها أو مالكتها الأصلية وانما هو اعفاء عيني يلتصق بطبيعة الاشياء المستوردة ويتمتع به ، طالما ظلت محتفظة بهذا الوصف محققة ذات الغرض المخصصة من أجله ، ويستوى في ذلك ان تظل مملوكة لصاحبها الأصلي أو تنتقل ملكيتها بموافقة وزارة السياحة الى شخص آخر يستخدمها في الغرض المخصصة له .

( ملف ٢٥٩/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٣/٦/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٦٤ )

### المبدأ :

سيارة الليموزين لا تعتبر منشأة سياحية .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية عرف المنشأة السياحية واعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير السياحة . على أن سيارات الليموزين لا تعد بحكم طبيعتها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في الرحلات ، وانما تستخدم في التنقلات الخاصة بالسائح أو غيره . شأنها في ذلك شأن سيارات الأجرة . ويترب على ذلك أن سيارات الليموزين التي تستوردها شركات السياحة لاتعد منشأة سياحية في مفهوم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ وبالتالي لاتتمتع بالاعفاء الجمركي المنصوص عليه من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

( ملف ٢٧٠/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٤/٢/١٥ )

## قاعدة رقم (١٦٥)

### المبدأ :

القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية  
قرار وزير السياحة رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٢ بشأن شروط وإجراءات  
التراخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية — حظرت المادة ٢٧ منه منح  
التراخيص الى الاشخاص المحكوم عليهم بعقوبة جنائية او في جريمة  
مخلّة بالامانة او بالشرف ولم يرد اليهم اعتبارهم — تعريف الجرائم  
المخلّة بالامانة او الشرف هي تلك التي ترجع الى ضعف في الخلق وانحراف  
في الطبع مع الاخذ في الاعتبار نوع الجريمة والظروف التي ارتكبت  
فيها والافعال المكونة لها ومدى كشفها عند النثار بالشهوات والنزوات  
وسوء السيرة — مثال لا يعتبر من الجرائم المخلّة بالشرف او الامانة.

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن  
المنشآت الفندقية والسياحية تنص على أنه لايجوز إنشاء أو اقامة  
المنشآت الفندقية والسياحية أو استغلالها أو ادارتها الا بترخيص  
من وزارة السياحة طبقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من  
وزير السياحة . وتؤول الى وزارة السياحة الاختصاصات المنصوص  
عليها في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة والقانون  
رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي بالنسبة الى تلك المنشآت . . .  
وقد أصدر وزير السياحة تنفيذا لذلك القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٣  
بشأن شروط وإجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية .  
وقضت المادة الاولى من هذا القرار بأن يقدم طلب الترخيص لإنشاء  
أو اقامة المنشآت الفندقية والسياحية الى ادارة تراخيص هذه المنشآت  
على النموذج المعد لذلك . . ونصت المادة ٢١ على أنه لايجوز اجراء أى  
تعديل في المنشأة المرخص بها الا بعد موافقة ادارة التراخيص . وقضت  
المادة ٣٧ بأنه لا يجوز اعطاء التراخيص المشار اليها في هذا القرار الى  
الاشخاص الآتى بيانهم : — (١) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو في

جريمة مظة بالامانة أو الشرف ولم يرد اليهم اعتبارهم ٠٠٠ وتلغى التراخيص الممنوحة وفقا لاحكام هذا القرار اذا حكم على المرخص له بالحدى العقوبات أو في احدى الجرائم المخصوص عليها في هذه المادة • وقضت المادة ٤٥ بأن تلغى رخصة المنشأة الفندقية أو السياحية في الاحوال الآتية ( ٢٠٠ ) في حالة مخالفة احكام المادة ٢١ من هذا القرار •

ومن حيث أن مفاد ذلك الغاء ترخيص المنشأة الفندقية أو السياحية في حالة صدور حكم على المرخص له بعقوبة جنائية أو في جريمة مظة بالامانة أو الشرف •

ومن حيث أنه بالنسبة الى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد التي ادين فيها المدعى الاول فان الثابت من الاوراق أن محكمة المعجزة أصدرت حكمها في القضية رقم ١٤٦٢ لسنة ١٩٨٠ بجلسة ٢٥/١١/١٩٨٠ والتي ادعت فيها السيدة / ٠٠٠ ٠٠٠ — مالكة العقار — بالحق المدني بحبس المتهم — المدعى الاول ٠٠٠ ٠٠٠ — شهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها والزامه بدفع ٥١ جنيتها للمدعية بالحق المدني على سبيل التعويض • وأشار الحكم الى أن المتهم حرر شيكا ثم اصدر امره الى البنك المسحوب عليه بعدم صرف قيمته • ولما أستأنف المحكوم ضده هذا الحكم أصدرت محكمة الجيزة الابتدائية ( الجنج المستأنفه ) حكمها بجلسة ٢/١٢/١٩٨١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وأشارت الى قيام المستأنف بسداد قيمة الشيك •

ومن حيث أن البداى من ذلك ان المدعى الاول لم يحكم عليه بعقوبة جنائية ومن ثم فانه يتعين أن تكون الجريمة التي ادين فيها من قبيل الجرائم المظة بالشرف أو الامانة حتى يترتب عليها الغاء ترخيص الفندق عملا بحكم المادة ٣٧ من القرار الوزارى آنف الذكر •

ومن حيث ان الجرائم المظة بالشرف أو الامانة لم تحدد في قانون العقوبات أو أى قانون سواء تحديدا جامعاً مانعاً ، كما أنه من المتعذر وضع معيار مانع في هذا الشأن • على أنه يمكن تعريف هذه الجرائم

بـ حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة— بأنها هي تلك التي ترجع الى ضعف في الخلق وانحراف في الطبع مع الاخذ في الاعتبار نوع الجريمة والظروف التي ارتكبت فيها والأفعال المكونة لها ومدى كشفها عن القاتر بالشهوات والنزوات وسوء السيرة .

ومن حيث أنه باعمال هذا التعريف على واقعات الجريمة التي أدين فيها المدعى الاول يخلص الى عجم اعتبارها مظلة بالشرف أو الامانة في ضوء الظروف والملابسات التي أحاطت بها . . . ذلك أن البسادی من الاوراق أن المدعى الاول حرر لصالح السيدة . . . . . مالكة مبنى الفندق — أحد عشر شيكا كلا منها بمبلغ ٥٠٠ جنيه كمقدم ايجار للفندق . غير أن البنك العقاري المصري أوقع حجز مالمدين لدى الغير تحت يده على ما يكون مستحقا للملكة العقار لديه وطلب البنك من المدعى الاول المحجوز لديه — موافاته بقيمة الشيك رقم ٣٤٠٧٤ تنفيذا للحجز مشيرا في طلبه الى نص المادة ٤٦ من قانون الحجز الادارى التي تقضى بأن « لايمتد بالمبالغ المؤداة للمالك أو الحائز فيما زاد في الاراضى الزراعية على ايجار سنة وفي العقارات على ثلاثة أشهر . . . » وبناء على ذلك قام المدعى الاول بسداد قيمة الشيك — ٥٠٠ جنيه — الى البنك الحاجز ( العقاري المصري ) وأخطر البنك المسحوب عليه الشيك بالامتناع عن صرف قيمته الى المحرر لصالحها . وعندما أبلغت المذكورة النيابة العامة ضده وقدم الى المحاكمة الجنائية بتهمة اصدار شيك بدون رصيد ( اخطار البنك بعدم صرف القيمة ) وصدر الحكم ضده بالحبس شهرا قام بسداد قيمته ومن ثم أمرت المحكمة الاستئنافية بوقف تنفيذ العقوبة وواضح من ذلك أن المدعى الاول لم يصدر أمره الى البنك المسحوب عليه بعدم صرف قيمة الشيك الا تحت مظنة أن الحجز الموقف تحت يده من البنك العقاري المصري يستوجب منه سداد تلك القيمة الى هذا البنك مما يعتبر في ذات الوقت وفاء منه بقيمة الشيك الى المحرر لصالحها . وفي ظل هذه الظروف والملابسات لوجه لاعتبار الجريمة التي أدين فيها مظلة بالشرف أو الامانة .

قاعدة رقم (١٩٦) -

## المبدأ :

المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية. — مفاد النص اعفاء المستلزمات المشار إليها بقرار من وزير المالية — المنشورات التي تتضمن قوائم المستلزمات لا تتضمن قواعد عامة منظمة وإنما هي توجيهية صادرة من سلطة الاعفاء إلى جهة الجمارك المختصة بتفصيل الضرائب من باب التيسير في التطبيق — هذه المنشورات لا تحول دون مباشرة الوزير الذي أصدرها لاختصاصاته في تقرير الاعفاء متى تحقق منطه .

## ملخص الحكم :

تنص المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية على أن يعفى ما يستورد من الفساد القائمة والبواخر السياحية من الضرائب والرسوم الجمركية ، كما يعفى من هذه الضرائب والرسوم المستلزمات التي تستورد لبناء أو تجهيز أو تجديد المنشآت الفندقية أو السياحية ، ويصدر بالاعفاء قرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح من وزير المالية ٠٠٠ وفي المنازعة الماثلة يدعو من الأوراق أن وزير المالية قد نظر طلب الشركة الطاعنة في شأن اعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية عن المهمات والمستلزمات التي أستوردتها لتجهيز فندق السلام ، واتخذ فيه قرار تضمنه كتاب وكيل الوزارة لشؤون مكتب الوزير المؤرخ ١٩٨٠/٢/٢٦ المرسل إلى مدير عام الجمارك ، ومودى هذا القرار أعمال المنشور الصادر في ١٩٧٩/٨/٢٨ في شأن طلب الشركة ، ولما كان هذا المنشور هو الذي احتوى على قائمة المستلزمات التي تستورد لبناء وتجهيز وتجديد المنشآت الفندقية والسياحية التي تحقق فيها منط الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية فإن قرار الوزير يكون قد انصرف إلى اعفاء الشركة منها بناء على السلطة المخيلة له قانوناً في ذلك بما لا يجوز معه لمصلحة

الجمارك أن تفالقه واذا فعلت بإصدار قرارها المطعون فيه فإنها تكون قد خالفت القانون .

ومن حيث أنه لاينال من صحة هذا النظر ما أثارته مصلحة الجمارك في الحكم المطعون فيه عن المجال الزمني لسريان المنشورات التي تتضمن قوائم المستلزمات التي عفاها القانون بالاعفاء في المادة السادسة منه ، ذلك أن تلك المنشورات لا تتضمن قواعد عامة منظمة ولا تعدو أن تكون توجيهها صادرا من سلطة الاعفاء الى جهة الجمارك المختصة بتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية في صدد مراعاة نص الاعفاء الوارد في القانون المشار اليه من باب التيسير في التطبيق ، وهي بهذه المثابة لا يمكن أن تحول دون الوزير المختص الذي أصدرها ومباشرته لاختصاصه في تقرير الاعفاء متى تحقق مناطه في الحالات التي أصدر فيها قراره بذلك .

( طعن ٧٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٦ )



## قانون

---

الفصل الأول : طبيعة القانون .

الفرع الأول : علاقة القانون باللائحة .

الفرع الثاني : مجال كل من القانون والقرار الإداري .

الفرع الثالث : القانون الموضوعي والقانون الشكلي .

الفرع الرابع : روابط القانون العلم وروابط القانون الخاص .

الفرع الخامس : علاقة الشريعة الإسلامية بالقانون الوضعي .

الفصل الثاني : سريان القانون من حيث الزمان .

الفرع الأول : تاريخ نفاذ القانون .

الفرع الثاني : اثر رجعي واثر مباشر .

الفرع الثالث : قانون المرافعات .

الفرع الرابع : القانون الاصطحي للمتهم .

الفرع الخامس : تطبيقات لعدم رجعية القوانين .

الفصل الثالث : سريان القانون من حيث المكان .

الفصل الرابع : تفسير القانون .

الفرع الأول : التفسير التشريعي .

الفرع الثاني : تفسير النصوص القانونية .

الفصل الخامس : مسائل متتوعة .

الفرع الأول : نشر القانون والعلم به .

- الفرع الثاني : عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون .
- الفرع الثالث : القانون الواجب التطبيق ( قواعد الاسناد ) .
- الفرع الرابع : مراجعة مجلس الدولة لمشروع القانون .
- الفرع الخامس : الدافع الى اصدار قانون .
- الفرع السادس : الجهة التي تفصل في دستورية القوانين .
- الفرع السابع : اثر انفصال سوريا عن مصر على الجنسية .
- الفرع الثامن : الحصانة التي اضافها القانون على الاموال العامة .
- الفرع التاسع : الغناء القانون .

## الفصل الأول

### طبيعة القانون

#### الفرع الأول

#### علاقة القانون باللائحة

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

القانون ينفذ من التاريخ المحدد فيه للعمل به ولو لم تصدر لائحته التنفيذية الا اذا نص صراحة على غير ذلك أو كان تنفيذه متعذرا بدون الاحكام التفصيلية التي يراد لللائحة ان تتضمنها .

ملفص الحكم :

ان الرأي السائد فقها وقضاء أن القانون ينفذ من التاريخ المحدد فيه للعمل بأحكامه ، ولو تضمنت نصوصه دعوة الى السلطة التنفيذية لاصدار لائحة تنفيذية له . الا اذا نص القانون صراحة على غير ذلك أو كان تنفيذ القانون متعذرا بدون الاحكام التفصيلية التي يراد للائحة التنفيذية ان تتضمنها .

ويبين من مراجعة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية أنه نص في مادته ١٢ على ما يأتي : « مع مراعاة ما جاء في المادة الأولى لا يجوز استعمال مراكب للتعدية العامة أو الخاصة لنقل الركاب أو البضائع أو الحيوانات من شاطئ الى آخر أو استعمال مراكب لنقل الركاب في خطوط منتظمة الا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك وتحصل اتاوة عن الترخيص بالمعديات العامة أو مراكب نقل الركاب في خطوط منتظمة تحدد عن طريق مزايمة عامة وتضاف هذه الاتاوة ..

وتختص ادارة الملاحظة الداخلية بإجراء المزايدة وباعطاء التراخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى فيما عدا المعدلات ومراكب نقل الركاب في الخطوط المنتظمة التي تعمل داخل حدود اختصاص مجلس بلدى القاهرة فيختص بإجراء المزايدة وباعطاء التراخيص وتحصيل الاتاوة ويصدر بشروط هذا الترخيص وبتنظيم كيفية اعطائه وإجراءات المزايدة قرار من وزير الأشغال العمومية أو من وزير الشؤون البلدية والقروية حسب الأحوال » ولما كانت الأحكام المشار إليها في شأن التراخيص الخاصة بتسيير مراكب نقل الركاب في خطوط منتظمة قد اقتضت على النص على أن تحدد الاتاوة عن طريق مزايدة عامة ولم تتناول تحديد شروط التراخيص ، سواء كانت دائمة أو مؤقتة ، ومعدتها ، وكيفية اعطائها ، وإجراءات المزايدة بل ترك تنظيمها الى لائحة تصدر بقرار من وزير الأشغال أو من وزير الشؤون البلدية والقروية حسب الأحوال فمن ثم فإن الأحكام التى نص عليها القانون تكون متعذرة التنفيذ بذاتها ولا تكون قابلة للتطبيق الا بعد أن تصدر اللائحة التنفيذية التى تتضمن الأحكام التفصيلية والمكاملة للأحكام الواردة فى القانون ، وعلى ذلك فلا يعمل بأحكام القانون فى شأن استعمال مراكب لنقل الركاب فى خطوط منتظمة الا من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية للقانون ، ولا تكون هناك اتاوة مستحقة على هذا النوع من الاستغلال الا بالنسبة الى التراخيص التى تمنح فى ظل اللائحة المشار إليها وطبقا للأحكام الواردة بها ، وقد أصدر وزير الأشغال اللائحة التنفيذية للقانون بقراره رقم ٩١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٧ والذي عمل به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وأما بالنسبة الى ما ورد فى المادة السابعة والثلاثين من الأحكام الانتقالية الواردة فى ذلك القرار والتي يجرى نصها على الوجه الآتى : « تعتبر الخطوط المنتظمة لنقل الركاب الحالية مرخصا بها مؤقتا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه الى تاريخ العمل بهذا القرار ، فلا يمكن أن تغير من وجهة النظر المتقدمة ، ذلك لأن المقصود منها هو افساء المشروعية على تصرف جهة الادارة بالسماح باستغلال مراكب فى خطوط منتظمة فى المدة من تاريخ العمل بالقانون حتى تاريخ

نفاذ اللائحة التنفيذية دون أن يتمدى هذا الاثر الى فرض الاتوة المنصوص عليها في هذا القرار على المدة السابقة على تاريخ العمل به والا كان في ذلك اعمال لاحكام القرار بأثر رجعى وهو ما لا يجوز الا بقانون .

ويترتب على ذلك أنه ما لم تتضمن التصاريح أو الاتفاقات المبرمة بين مستغلى الخطوط الملاحية وجهة الادارة في المدة السابقة على تاريخ العمل باللائحة التنفيذية ، الاتفاق على اتوة أو جعل أو فريضة مقابل الاستغلال ، فإنه لا يحل لجهة الادارة اقتضاء مبالغ من هذا القبيل من مستغلى الخطوط الملاحية .

( ملعن رقم ٦٨١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٤ )

### قاعدة رقم (١٦٨)

#### المبدأ :

يظل البنك الاهلى خاضعا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ طالما لم يصدر رئيسه لوائحه الداخلية الخاصة به .

#### ماخض الحكم :

وان كان القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى قد اجاز لرئيس مجلس الادارة اصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والادارية ونظام موظفى البنك وان يضع أيضا النظم الاخرى اللازمة لاعمال البنك الا ان هذا لا يغير بذاته استثناء البنك من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ طالما ان البنك لم يضع نظاما يقرر فيه صراحة الاستثناء من هذه الاحكام أو الخروج عليها .

( ملعن رقم ٩٥٢ سنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣١ )

## قاعدة رقم ( ١٦٩ )

### المبدأ :

المادة ١٠٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المشرع حدد على سبيل الحصر الحالات التي تأخذ حكم الاستقالة الصريحة فافتراض انه يتوافر احدى هذه الحالات الثلاث ان نية العامل قد اتجهت الى تقديم استقالته استعاضه بذلك عن الاستقالة الصريحة - الاثر المترتب على ذلك : لايجوز للشركة ان تبدع احوال اخرى وتوردها لاحتها الداخلية وتفترض بتوافرها ان العامل مقدا استقالته - اذا تضمنت اللائحة التنفيذية للشركة حكما مؤداه انه اذا رفض العامل بدون مبرر اداء العمل الموكل اليه فانه يعتبر مستقيلا ومصدر قرار انتهاء خدمته استنادا الى هذا الحكم فانه يعتبر قرار باطل لمخالفته للقانون - اساس ذلك : حكم اللائحة الداخلية قد اضاف حالة رابعة للاستقالة الضمنية .

### ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه انه بعد ان عدد حالات انتهاء الخدمة اجمالا في المادة ٩٦ منه ، افرد لكل حالة حكما خاصا : وبالنسبة للاستقالة نظمها في حكمين الاول فصله في المادة ٩٩ منه وهو حكم الاستقالة الصريحة ثم نظم حكم الاستقالة الضمنية في المادة (١٠٠) السالف الاشارة اليها فعدد على سبيل الحصر الحالات التي تأخذ حكم الاستقالة اذ افترض المشرع انه يتوافر احدى هذه الحالات الثلاث ان نية العامل قد اتجهت الى تقديم استقالته استعاضه بذلك عن الاستقالة الصريحة ولم يكن هناك مفر من تقرير هذا الحكم اذ ان دوام نشاط منشآت القطاع العام وانتظامها امر تجب له الرعاية ولذلك يقتضى ان يكون من حق الادارة انتهاء خدمة العامل اذا بدرت منه بوادر تدل على عزوفه عن العمل والحالات التي افترض المشرع ان نية العامل قد اتجهت لتقديم استقالته وهي كما سلف القول - حالات محددة على سبيل الحصر ومن ثم لايجوز

لإدارة هذه المنشآت أن تضيف إلى هذه الحالات حالات أخرى تقتضى بتوافرها أن العامل يعتبر مقدما استقالته فإن فعلت ذلك فإن قرارها يقع مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق انه بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩ قدم مدير مصنع مصطفى كامل التابع للشركة الماطمون ضدها مذكرة إلى مدير المصانع أورد فيها انه صدر القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ بنقل السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ إلى وظيفة رئيس اقسام التعبئة بالمصنع اعتبارا من ١٢ مايو سنة ١٩٧٩ الا ان المذكور قد تغيب عن العمل لعدة أيام وعند حضوره رفض استلام العهدة الخاصة بمخازن التعبئة طبقا لما هو متبع وطلب في مذكرته اتخاذ الاجراءات اللازمة .

وقد باشرت الادارة القانونية بالشركة التحقيق وانتهت في مذكرتها — بدون تاريخ — إلى الآتى :

أولا : قيد الواقعة مخالفة إدارية بالمواد ٧٨ ( ١ ، ٨ ) ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام ضد الطاعن لأنه في خلال المدة من ١٢ مايو سنة ١٩٧٩ وحتى تاريخه بمصنع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات بمصطفى كامل بالإسكندرية خرج على مقتضى واجب تأدية عمله بدقة وأمانة وواجب تنفيذ الاوامر الصادرة اليه بشأن العمل طبقا للنظم المعمول بها بان امتنع دون مبرر مشرور عن أداء ما اسند اليه من عمل يدخل في اختصاصات وظيفته الأصلية ورفض تنفيذ القرار الصادر بنقله بصورة ايجابية واستلام عهدة مخازن التعبئة بصفته الوظيفية الجديدة مما أدى إلى عجزه عن العمل وبخس سيرة .

ثانيا : اعتبار العامل المذكور مستقلا من تاريخ اعتماد هذا القرار .  
وقد تأثر على هذه المذكورة بتاريخ ٦ من يونية سنة ١٩٧٩ بالموافقة .

ومن حيث أنه يبين من ذلك ان الادارة القانونية قد قيدت الواقعة

التي نسبها مدير مصنع مصطفى كامل الى الطاعن طبقا لمواد قانون  
العاملين بالقطاع العام والتي عتدد واجبات الوظيفة وخولت السلطات  
التأديبية توقيع احدى العقوبات التي عينها بالقانون ولم تكيف الواقعة  
على انها انقطاع عن العمل بدون اذن يستوجب تطبيق المادة ١٠٠ من  
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يؤكد ذلك ان الواقعة محل التحقيق هي  
بحسب ماتضمنته المذكرة المقدمة من مدير مصنع مصطفى كامل ضد  
العامل المذكور هي رفض استلام المهدة الخاصة بمخازن التعبئة من  
١٢ من مايو سنة ١٩٧٩ حتى تاريخ تقديم المذكرة في ٢٠ من مايو سنة  
١٩٧٩ وهو دون مدة الانقطاع التي يعتبر معه العامل مقدا استقالته  
والمخالفة المنسوبة اليه انرفض استلام المهدة الخاصة بمخازن التعبئة هذه  
الواقعة لاتعدو قرينة ضمنية على الاستقالة طبقا للمادة ١٠٠ من القانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فالانقطاع عن العمل بدون اذن الممول  
عليه لترتيب احكام الاستقالة هو عدم تواجد العامل في مقر عمله خلال  
الساعات المحددة لذلك وهو أمر يختلف عن تواجد العامل في مقر عمله وعدم  
قيامه به على الوجه الاكمل أو الخروج على مقتضيات عمله ، فالاول  
يفترض معه ان نية العامل قد اتجهت الى تقديم استقالته ومن ثم يقتصر  
دور الجهة الادارية على تسجيل واقعة الانقطاع وانهاء خدمة العامل ان  
شاءت وبعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها واما الامر الثاني فهو  
مخالفة تأديبية تتيح للادارة سلطة تقديرية في توقيع عقوبة من العقوبات  
التي عينها القانون دون الزام عليها بتوقيع عقوبة معينة .

ومن حيث أن مقتضى ماتقدم ان المخالفة المنسوبة الى العامل  
المذكور لاتعتبر انقطاعا عن العمل في حكم المادة ١٠٠ من القانون رقم  
٤٨ لسنة ١٩٧٨ كذلك فلاحجة لما تذهب اليه الشركة المطعون ضدها من  
ان هذه المخالفة تؤدي الى اعتبار العامل المذكور مستقيلا طبقا لنص  
المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية للشركة والتي تنص بان رفض العامل بدون  
مبرر اداء العمل الموكل اليه وبشرط الا يختلف اختلافا جوهريا عن



عمله يستوجب اثبات هذا الامتناع بمحضر واعتبار العامل مستقيلاً -  
لاحقة في ذلك لأن المادة ١٠٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار  
اليه تنص على مجالس ادارة الشركات الداخلة في نطاق تطبيق  
احكام هذا القانون ان تصدر اللوائح والقرارات المنفذه له ، ولما كان  
من المسلم به انه لايجوز تضمين اللوائح التنفيذية احكاما تخالف احكام  
القانون الصادر تنفيذا له ومن ثم ماذا كان القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٨ المشار اليه قد حدد حالات ثلاثة تفترض لتحقيق احداها ان نية  
العامل قد اتجهت الى تقديم استقالته وان هذه الحالات قد وردت في  
القانون على سبيل الحصر ومن ثم فانه لايجوز للامعة الداخلية للشركة  
ان تبذع احوال اخرى بتحقيقها يفترض ان العامل قدم استقالته ومن  
ثم اذا ملققت الامعة التنفيذية للشركة المطعون ضدها في المادة ٤٦ منها  
ان رفض العامل بدون مبرر اداء العمل الموكول له يعتبر مستقيلاً فان  
مؤدى ذلك انها اضافت حالة رابعة للاستقالة لم ينص عليها القانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في المادة ١٠٠ منه ومن ثم يكون القرار الصادر من  
الشركة المطعون ضدها استناداً لنص المادة ٤٦ من الامعة المشار  
اليها قد صدر مخالفاً للقانون .

ومن حيث انه لا تقدم وكانت المخالفة المنسوبة الى المدعى لا تعتبر  
انقطاعاً عن العمل بدون اذن في مفهوم المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٧٨ - كما لا تؤدي الى اعتباره مستقيلاً طبقاً لما تنص به  
الامعة الداخلية للشركة ومن ثم فلن القرار الصادر من الشركة  
المطعون ضدها رقم ٧١ لسنة ١٩٧٩ باعتباره مستقيلاً قد صدر مخالفاً  
للقانون .

ومن حيث انه عن مسؤولية الشركة المطعون ضدها عن القرار  
الصادر منها هو تحقق خطأ من جانبها بأن يكون القرار الذي اصدرته  
مخالفاً للقانون وان يحق بصاحب الشأن ضرر من جراءه وتقوم علاقة  
السببية بين الخطأ وذلك الضرر .

ومن حيث ان خطأ الشركة المطعون ضدها ثابت قبلها عندها

قامت بإصدار القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ باعتبار الطاعن مستقيلا اعتبارا من ٦ يونية سنة ١٩٧٩ وقد لحق بالطاعن اضرار مادية تتمثل في حرمانه من راتبه المدة من تاريخ نفاذ هذا القرار حتى تاريخ بلوغه السن القانونية لانتهاء خدمته فضلا عن الاضرار الادبية التي تلحق بكل من تنتهي خدمته بالمخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث انه وان كان متقدم الا انه وقد تبين من الاضرار ان الطاعن قد ساهم بخطئه وهو امتناعه عن تسلم العهدة مما أدى الى انتهاء خدمته دون اتباع الاجراءات القانونية ومن ثم فان الاضرار التي لحقت كانت وليده خطأ مشترك منهما معا ومن ثم يتعين أخذ ذلك في الاعتبار عند تقدير التعويض الذي يستحق له .

لما كان متقدم وكان القرار الصادر من الشركة المطعون ضدها رقم ٧١ لسنة ١٩٧٩ باعتبار الطاعن مستقيلا قد صدر مخالفا للقانون وقد سبب هذا القرار ضررا بالطاعن ساهم بفعله في تحقيقه ومن ثم يستوجب الامر تعويض الطاعن عن هذا الضرر وبمراعاة خطئة بمبلغ الف جنيه . وحيث يقضى الحكم المطعون فيه بغير متقدم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويقضى الامر العاود .

## الفرع الثاني

### مجال كل من القانون والقرار الإداري

#### قاعدة رقم ( ١٧٠ )

##### المبدأ :

قانون — لائحة تنفيذية — تطبق تنفيذ القانون على صدور اللائحة  
— لا يكون الا حيث ينص القانون على ذلك صراحة أو حيث يستحيل  
بدونها تنفيذه .

##### ملخص الفتوى :

ان نفاذ القوانين لا يكون معلقا على صدور اللوائح التنفيذية التي  
تحيل عليها الا في حالتين : الأولى ، أن ينص القانون صراحة على أن  
نفاذه مرهون بصدر لائحة تنفيذية . والثانية ، أن يكون تنفيذ القانون  
مستحيلا الا بصدر هذه اللائحة . والحالة الأولى ليست محل بحث  
لوضوح قصد المشرع صراحة الى تطبيق نفاذ القانون على صدور  
اللائحة التنفيذية . أما الحالة الثانية فان القول بتوافرها من عدمه  
يتوقف على البت فيما اذا كانت الأحكام التي تضمنها القانون ممكنة  
التطبيق بحالتها ، دون أن يتوقف ذلك على صدور اللائحة التنفيذية  
التي يحيل عليها القانون ، أو أنها مستحيلة التطبيق ما لم تصدر هذه  
اللائحة ، ذلك أنه من الخطورة بمكان التوسع في اعتبار صدور اللوائح  
التنفيذية ضروريا لنفاذ القوانين لما يترتب على ذلك من تعطيل هذا النفاذ  
وتعليقه بارادة السلطة التنفيذية ، بحيث يكون في استطاعتها دائما  
الحيلولة دون تنفيذ القوانين التي أصدرتها السلطة التشريعية بالامتناع  
عن اصدار اللوائح التنفيذية . وهذا هو ملدعا غالبية الفقهاء الى  
التمسك بأن الأصل دائما هو نفاذ القوانين ولو لم تصدر اللوائح التنفيذية  
مادام هذا النفاذ ممكنا . وقد استقر مجلس الدولة الفرنسي على هذا  
المبدأ فلم يفرج عليه الا في حكمين صدرا في سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٣ .

وفضلا عن كونها محل نقد شديد من بعض الفقهاء فقد كان هذان الحكمان فريدين في بابهما ، إذ يبين من المراجع الحديثة أن المجلس مازال ثابتا على المبدأ الأصلي سالف الذكر ، وقد أصدر أحكاما حديثة بهذا المعنى ( حكم ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٥ وحكم ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٧ المشار إليها في كتاب الأستاذ فالين — الطبعة السادسة ص ٤٠ ) ، كما أن محكمة النقض المصرية قررت بحكمها الصادر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أن محكمة الموضوع اذا قضت ببراءة المتهم استنادا الى أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المنسوب اليه مخالفة أحكامه اذ تهى عن بعض الأعمال لم يبين شروط هذا النص ، بل ارجأها الى لائحة خاصة تصدر بتنفيذه ، فانها تكون قد أخطأت ، اذ أن أحكام القانون التي أسند اليه مخالفتها ممكن أعمالها بغض النظر عن اللائحة ، ولا يصح تعطيل النص مادام أعماله لا يتوقف على شرط .

وترتبيا على ماتقدم يبين أن احالة قانون انشاء اللجان العلمية الدائمة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٣ على مرسوم يصدر بلائحة داخلية لتنظيم أعمال هذه اللجان ليس من شأنه أن يجعل تنفيذ الأحكام التي تضمنها القانون مستحيلا ما لم تصدر هذه اللائحة ، اذ لا جدال في أن اللجان العلمية تستطيع أن تؤدي مهمتها المنوطة بها وفقا لأحكام القانون ولو لم تصدر لائحته التنفيذية .

( فتوى ٨٤ في ١٩٥٤/٣/٢ )

### قاعدة رقم ( ١٧١ )

#### المبدأ :

تأمين — التأمين الاجبارى على الموظفين والمدرسين المنتخبين والمعارين — وجوب تنظيمه بقانون وليس بداة أدنى — أساس ذلك .

#### ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة

أنه نص على أن يكون تنظيم بعض المسائل بقانون أو بناء على قانون أو في حدود القانون ، فهذه المسائل لا يجوز تنظيمها بداءة باللائحة . كما أنه نص على حق السلطة التنفيذية في أن تنظم موضوعات معينة بلوائح . والمسائل التي سكت عنها الدستور تخضع للإصل الذي يقضى بأن القانون ليس له حد أعلى من الموضوعات في مجال القواعد العامة المجردة ، كما يلاحظ حيز هذه الموضوعات لتنظيم بقانون . ومن أبرز هذه الموضوعات التأمين اذ عاود المشرع على تنظيمه بقوانين كما هو الشأن بالنسبة الى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضبط الصف والمساكر بالقوات المسلحة . والقانونين رقمي ٣٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المعاشات والتأمين لموظفي الدولة وعمالها المدنيين . . . وهذا النهج الذي اختطه المشرع يدل على أنه يولى التأمين عناية واهتماما خاصا ، وحكمة ذلك أن التأمين يلعب دورا هاما في اقتصاديات البلاد لاتصاله بالادخار القومي وقيامه على حصيلة لا بأس بها من الاشتراكات التي يمكن أن تستغل في بناء الاقتصاد الوطني كما انه وثيق الصلة بمصالح الأفراد ورعاية حالتهم المالية والاجتماعية ، ولذلك يجب أن تكون احكامه في الدولة منسقة ومتضافرة لتحقيق السياسة العليا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، ولا يقتضى تحقيق هذه الحكمة الا اذا توحدت الجهة التي تمسك بزمام القواعد المنظمة للتأمين بحيث يقتصر على السلطة التشريعية باعتبارها السلطة التي جرت على تنظيم التأمين في كثير من نواحيه ، وهي الإحدر على تخطيط أساليبه بما يحقق الناية المرجوة والحكمة المنشودة . ولو ترك لكل هيئة حكومية تقدير ما تراه من أنواع التأمين بالنسبة الى موظفيها أو الأفراد الذين يخضعون لنشاطها لتحديد قواعد التأمين في الدولة وربما أدى ذلك الى تضاربها وتداخلها وعدم قيلمها على أساس من تخطيط علم متوازن . هذا بالإضافة الى ان نظام التأمين يتضمن بطبيعته احكاما موضوعية خاصة بقواعد وشروط التأمين والاجراءات التي تتبع والتعويضات التي تستحق والرسوم التي تحمله

من المؤمن عليهم وكيفية استئصال أموال الصندوق، وكل هذه وسائل يجب تنظيمها بقانون •

لهذا انتهى الرأي الى أن التأمين الاجبارى على الموظفين والمدرسين المتقدين والمعارين يجب أن ينظم بقانون •

( فتوى ٧٧٩ فى ١٩٦٣/٧/٢٤ )

( بناء على ذات الأسباب المتقدمة ، انتهت جمعية العمومية للقسم الاستشارى فى فتاها « غير منشورة » رقم ٧٨٠ فى ٢٤ من يولية ١٩٦٣ الى أن التأمين الاجبارى على الطلبة يجب أن ينظم بقانون ) •

### الفرع الثالث

#### القانون الموضوعى والقانون الشكلى

#### قاعدة رقم ( ١٧٢ )

المبدأ :

لا تجوز مخالفة القانون العلم بنشرى فردى وأن كل هناك رأى بجواز ذلك لضرورة استثنائية يقدرها البرلمان •

ملخص الفتوى :

يلاحظ فى هذا الصدد أنه لكى يعتبر العمل تشريعيا يجب أن ينشأ حالة قانونية عامة مجردة وغير شخصية أى أن يكون المقصود به أن يسرى على أشخاص غير معينين بالذات كى تتحقق المساواة لدى القانون بالنسبة الى جميع المحكومين •

على أن الدستور المصرى منح السلطة التشريعية اختصاصا فى

بعض الأعمال الإدارية كمقد القروض ومنح الائتزام في استغلال موارد الثروة الطبيعية ومنح التراخيص والمرافق العامة وإنشاء الخطوط الحديدية والطرق العامة أو إبطالها والتصرف المجاني في أملاك الدولة فكل هذه الأعمال أعمال إدارية تقوم بها السلطة التشريعية كنوع من الوصاية الإدارية على السلطة التنفيذية وهذه الأعمال ليست قوانين من حيث الموضوع وإن كانت تأخذ شكل القانون لأن العرف جرى على أن السلطة التشريعية تفصح عن إرادتها في شكل قانون .

ويترتب على ذلك أنه لا يجوز أن يخالف هذا العمل الإداري أحكام القانون وإن كانت السلطة التي تصدرها واحدة إذ من القواعد المقررة في القانون العام أن السلطة التي تضع قاعدة عامة لا تملك مخالفتها بأعمال فردية وإن كانت تملك تعديلها بقاعدة عامة أخرى .

فالأصل إذن أنه لا يجوز مخالفة القانون بعمل فردي وإن صدر هذا العمل من السلطة التي تصدر القوانين خصوصا وأنه في الحالة المعروضة بالذات نص المشرع في المادتين ٣ و ١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على أن يكون الاستغلال بالقيود والشروط المقررة في هذا القانون وكان يعلم عندما وضع هذا النص أن كل عقد استغلال سوف يصدر به قانون .

على أن هناك فريقا من الشراح الفرنسيين يرى جواز مخالفة هذا الأصل إذا دعت إلى ذلك ضرورة حتى لا تظل القاعدة العامة جامدة أمام الاعتبارات العملية الملحة . فإذا أخذ برأي هذا الفريق من الشراح كان تقدير قيام حالة الضرورة التي تحيز مخالفة القانون أو عدم قيامها لوزارة التجارة والصناعة تحت رقابة البرلمان في النهاية .

لذلك انتهى رأي القسم إلى أنه لا يجوز للسلطة التشريعية وهي تقوم بتصرف إداري جعله الدستور من اختصاصها أن تخالف القانون وعلى ذلك لا يجوز الترخيص لشركة الأنجلو اجبشيان أويل فيلذر في استغلال البترول من رأس مطارمة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمنجم والمحاجر .

على أن هناك رأيا يقول بجواز ذلك استثناء إذا اقتضته ضرورة  
فلذا رأت وزارة التجارة والصناعة الأخذ بهذا الرأي كان تقدير قيام  
حالة الضرورة لها تحت رقابة البرلمان .

(عنى ٢٣٠ في ١٩٥١/٥/٢١ +)

### قاعدة رقم ( ١٧٣ )

#### المبدأ :

عمل تشريعي — معيار تحديد طبيعته — استيفاء المقومات  
الشكلية والموضوعية الاساسية التي تضافى على القرار صفة التشريع —  
لا يؤثر في ذلك أن تحوزه التسمية في عنوانه وبعض التفاصيل بما لا يفر  
من موضوعه — مثال قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٤/١٩٥٦  
بفرض رسم انتاج واستهلاك بناء على تفويض تشريعي — هو أداة  
تشريعية في هذا الخصوص وله خصائص القانون — لا محل للنمى عليه  
بعدم الدستورية بأن الضريبة لا تفرض الا بقانون وهذا القرار أداة  
ادنى منه .

#### ملخص الحكم :

في ١٨ من ابريل سنة ١٩٥٦ صدر ونشر في الجريدة الرسمية  
قرار مجلس الوزراء بفرض رسوم انتاج أو استهلاك على الشحومات  
المعدنية وعمل به من تاريخ نشره . وقد أشار في ديباجته الى الاعلان  
الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وكذا الى القانون  
رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بالغاء استصدار المراسيم ، والقانون رقم ٢ لسنة  
١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له والقانون رقم ٤  
لسنة ١٩٣٣ الخاص برسم انتاج على حاصلات الاراضى أو منتجات  
الصناعة المحلية والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٥  
بشأن التعريفات الجمركية ورسوم الانتاج والرسوم بقانون رقم ٣٣٨  
لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة  
بالانتاج . ونص في مادته الأولى على أن يفرض رسم انتاج أو رسم



استهلاك على الأصناف الموضحة بالجدول الملحق بهذا القرار بواقع الفئات الواردة به سواء كانت من منتجات الصناعة المحلية أم من منتجات الصناعة المستوردة . قد ورد بالجدول المذكور في بيان الأصناف خيوط من حرير صناعي وغزل مشايه الحرير الصناعي « وجعل مقدار الرسم ٣٠٠ مليم على وحدة التحصيل وهي الكيلو جرام الصافي » . وظاهر من هذا أن قرار مجلس الوزراء المذكور استند في ديباجته الى الأحكام الدستورية والتشريعية التي ألغت استصدار المراسيم التي كانت السلطة التنفيذية مفوضة في أن تقرر أو أن تعدل بمقتضاها رسوم الانتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية أو المستوردة، والتي خولت المجلس في تلك الفترة ممارسة السلطة التشريعية الى جانب توليه أعمال السلطة التنفيذية ، بما يضمن على قراره هذا صفة التشريع بعد أن استوفى مقوماته الشكلية والموضوعية الأساسية في ديباجته ونصوصه وأن أعوزته التسمية في عنوانه ، وبعض التفاصيل بما لا يغير من جوهر موضوعه . وبهذه المثابة وأيا كان التكيف القانوني لرسم الانتاج موضوع الدعوى سواء اعتبر ضريبة أو رسماً ، فإن قرار مجلس الوزراء القاضي بفرضه وهو أداة تشريعية في هذا الخصوص في حينه صادرة من السلطة التي بيدها جماع الامر وقتذاك ، لا يقصر بوصفه هذا عن أى من الرسم أو الضريبة بل يملك تقرير ما يشاء منهما . ومن ثم فإنه لا يكون مخالفاً للدستور بمقولة أن الضريبة لا تفرض الا بقانون وانها اذا انشئت بقرار كن القرار غير دستوري لانه أداة أدنى من القانون ، إذ أن قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الشأن له خصائص القانون كما تقدم ولم يشبه أى عيب يوجب بطلانه أو اطراح أعمال حكمه .

## قاعدة رقم ( ١٧٤ )

### المبدأ :

عمل شريمى — تحديد طبيعته — تغليب المعيار الشكلى — الاعمال الادارية التى تصدرها السلطة التشريعية فى صورة قانون — اعتبارها قانونا ولو كانت لا تنطوى على قاعدة عامة مجردة — يكفى من ناحية الشكل أن يكون القانون صادرا وفقا للاجراءات الدستورية المتبعة بالنسبة الى سائر القوانين العادية — مثال : القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٥ بفتح اعتمادات اضافية فى ميزانيات الدولة وجامعتى الاسكندرية وعين شمس للسنة المالية ١٩٥٥/٥٤ والكشوف الملحقة به بنقل موظفين فُكرت اسمائهم ، من الجامعة الى وزارة التربية والتعليم يعتبر قانون — عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فيما تضمنه من احكام أو التعقيب عليها أو الطعن فيها لاي سبب من اسباب عدم المشروعية .

### ملخص الحكم :

إذا كان نقل المدعى من الجامعة الى وزارة التربية والتعليم قد نص عليه بالجداول الملحقة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٥ بفتح اعتمادات اضافية فى ميزانيات الدولة وجامعتى اسكندرية وعين شمس للسنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٤ ، فانه مهما قيل فى وصف هذا العمل بأنه من الاعمال الادارية التى تصدرها سلطة التشريع فى صورة قانون ، فان هذه المحكمة لا يسمح الا تغليب المعيار الشكلى ، ومقتضاه ولازمه أن يكون لقانون ربط الميزانية حصانات القانون العادى ، سيما وان النقل ذاته قد تم اصلا بمقتضى القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر كما سبق ايضا ، اذ ورد اسم المدعى فى الكشف الملحقة بهذا القانون ومن ثم فان ما ورد فى هذه الكشف هو جزء لا يتجزأ من القانون ويتدرج فى مضمون احكامه ، ولا عبرة بعد ذلك بأن يكون هذا القانون غير منطوق على قاعدة عامة مجردة ، لأنه يكفى من ناحية الشكل أن يكون صادرا وفقا للاجراءات الدستورية المتبعة بالنسبة الى سائر القوانين

مما لا يجوز معه الطعن فيه أو التقرير باختصاص القضاء الإداري بالنظر فيما تضمنه من أحكام ومن ثم يتمين القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر فيما تضمنه القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٥ من أحكام أو التمييز عليها أو الطعن فيها لأي سبب من أسباب عدم المشروعية .

( طعن رقم ٣٦٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢١ )

### الفرع الرابع

#### روابط القانون العام وروابط القانون الخاص

##### قاعدة رقم ( ١٧٥ )

المبدأ :

قواعد القانون الخاص تهدف أساسا لمعالجة مصالح فردية خاصة — الأصل أن ترتيب المراكز القانونية وتعديلها يرجع إلى مشيئة الأفراد واتفاقاتهم في مجال القانون الخاص — قواعد القانون الإداري تهدف أساسا لمعالجة مراكز تنظيمية عامة لا تعادل في المصلحة بين أطرافها — الأصل في قواعد أنها أمرة فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها — مبدأ المشروعية الموضوعية يقضى بأن الاتفاق التعاقدى لا يجوز أن يؤثر في المركز التنظيمي .

ملخص الحكم :

أن قواعد القانون الخاص تهدف أساسا إلى معالجة مصالح فردية خاصة على أساس التعادل بين أطرافها ، ولذا كان لمشيئتهم واتفاقاتهم أثرها الحاسم في ترتيب المراكز القانونية وتعديلها ، وكانت قواعد القانون الخاص — إلا ما يتطرق منها بالنظام العام — غير أمرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، على حين أن قواعد القانون الإداري تهدف أساسا إلى معالجة مراكز تنظيمية عامة لا تعادل في المصلحة بين أطرافها ،

اذ المصلحة العامة فيها لا تتوازى مع المصلحة الفردية الخاصة ، بل يجب أن تملو عليها ، ومن ثم تميز القانون الادارى بأن قواعده أساسا قواعد أمرة ، وأن للإدارة في سبيل تنفيذها سلطات استثنائية تستلزمها وظيفتها في إدارة المرافق العامة وضمن سيرها بانتظام واطراد ، وأنه متى كان تنظيم القانون للروابط الادارية ينظر فيه الى المصلحة العامة فلا يجوز الاتفاق على ما يتعارض مع تلك المصلحة ، وأن انشاء المراكز التنظيمية العامة أو تعديلها أو إلغاؤها يجب أن يتم على سنن القانون ووفقا لاحكامه ، وأنه ليس لاتفاق الطرفين أن كان مخالفا للقانون أثر في هذا الشأن ، والا لمتعارض ذلك مع مبدأ المشروعية الموضوعية الذى يقضى بان الاتفاق التلقدى لا يجوز أن يؤثر في المركز التنظيمى .

( طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨ )

### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

المبدأ :

عدم التزام القضاء الادارى بتطبيق قواعد القانون المدنى على روابط القانون العام الا بنص خاص يستلزم ذلك — عند انعدام النص تكون له حريته في انتزاع الحلول المناسبة — له أن يقتبس من القواعد المدنية ليتلائم مع طبيعة روابط القانون العام .

ملخص الحكم :

ان روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام ، وان قواعد القانون المدنى قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص ، فلا تطبق وجوبا على روابط القانون العام الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فان لم يوجد فلا يلتزم القضاء الادارى بتطبيق القواعد المدنية حتما وكما هي ، وان كان له أن يقتبس من تلك القواعد ما يتلائم مع طبيعة روابط القانون العام ، كما له أن ينسقها ويطورها وفقا لاحتياجات سير المرافق ، والتوفيق بين ذلك وبين حقوق الافراد ،

ومن أجل هذا كان لفقه القضاء الإداري استقلاله الذاتي ونظرياته التي تميز بها عن فقه القانون المدني مستلهما في ذلك كله شتى الاعتبارات المشار إليها .

( طعن رقم ٩٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨ )

### قاعدة رقم ( ١٧ )

#### المبدأ :

تميز القضاء الإداري عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي ، بل هو على الأغلب قضاء انشائي — عدم التزامه بتطبيق قواعد القانون المدني على روابط القانون العام إلا بنص خاص يستلزم ذلك — عند انعدام النص تكون له حرية في انتزاع الحلول المناسبة — مثال بالنسبة لقواعد التقادم في فقه القضاء الإداري الفرنسي .

#### ملخص الحكم :

إن روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام ، وإن قواعد القانون المدني قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص و لا تطبق وجوبا على روابط القانون العام إلا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فإن لم يوجد فلا يلتزم القضاء الإداري بتطبيق القواعد المدنية حتما وكما هي ، وإنما تكون له حرية واستقلاله في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الإدارة في قيامها على المرافق العامة وبين الأفراد ، فله أن يطبق من القواعد المدنية ما يتلاءم معها ، وله أن يطرحها أن كانت غير متلائمة معها ، وله أن يحورها بما يحقق هذا التلاءم . ومن هنا يفترق القانون الإداري عن القانون المدني في أنه غير مقنن حتى يكون متطورا غير جامد ، ويتميز القضاء الإداري عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي ، مهمته تطبيق نصوص مقننة مقدما ، بل هو على الأغلب قضاء انشائي ، لا مندوحة له من خلق الحل المناسب ، وبهذا أرسى القواعد لنظام قانوني قائم بذاته ، ينبثق من طبيعة روابط القانون للعام ،

واحتياجات المرافق ومقتضيات حسن سيرها ، وإيجاد مركز التوازن والمواعاة بين ذلك وبين المصالح الفردية ، فليبتدع نظرياته التي استقل بها في هذا الشأن أو سبق بها القانون الخاص ، سواء في علاقة الحكومة

بالموظف ، أو في المرافق العامة وضرورة استدامتها وحسن سيرها ، أو في العقود الادارية ، أو في المسؤولية ، أو في غير ذلك من مجالات القانون العام . ولهذا فان فقه القضاء الادارى في فرنسا ، مستهديا بتلك الاعتبارات ، لم يطرح بالكلية تطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم . وانما طبقها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعتها الا اذا وجد نص خاص في مسألة بعينها فيجب عندئذ التزام هذا النص وعلى مقتضى ذلك ، وبمراعاة النصوص الخاصة عندهم ، فرقوا بين ديون الدولة المستحقة لها قبل الغير وبين ديون الغير قبلها ، فقالوا ان الاولى تسقط بالمدد المعتادة ( طبقا للنصوص المدنية ) أما الثانية فتسقط بعضى أربع سنوات ( بمقتضى قانون خاص صدر في هذا الخصوص ) ان لم ينص قانون آخر على السقوط بمدة اقصر ، وقالوا ان سقوط ديون الغير قبل الدولة بعضى المدة المذكورة حتمى ونهاى ، فلا يحتل وقفا كما لا يحتل مدا ، الا بمقدار ميعاد المسافة ، ومرد ذلك الى اعتبارات المصلحة العامة حتى لا تعلق المطالبات قبل الحكومة زمنا بعيدا يجعل الميزانية — وهى سنوية بطبيعتها — عرضة للمفاجآت والاضطراب ، وبهذا قرروا ان مثل هذا الالتزام اذا سقط لا يتخلف عنه التزام طبيعى في ذمة الدولة ، ولا يلزم أن يدفع به المدين أو دائنوه بل يجوز للمحكمة أن تكفى به من تلقاء نفسها .

١ لمن رقم ١٥٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢

### قاعدة رقم ( ١٧٨ )

المبدأ :

اختلاف روابط القانون الخاص في طبيعتها عن روابط القانون العام — افتراق القانون الادارى عن القانون المدنى في انه غير مقنن حتى يكون متطورا غير جامد — تمييز القضاء الادارى عن القضاء المدنى في انه ليس مجرد قضاء تطبيقى بل هو على الأغلب قضاء انشائى .

### ملخص الحكم :

من المسلم أن روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام ، وأن قواعد القانون المدني قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص — ولا تطبق وجوباً على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فإن لم يوجد فلا يلتزم القضاء الإداري بتطبيق القواعد المدنية حتماً ، وكما هي ، وإنما تكون له حريته واستقلاله في ابتداء الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الإدارة في قيامها على المرافق العامة ، وبين الأفراد ، فله أن يطبق من القواعد المدنية ما يتلاءم معها وله أن يطرحها إن كانت غير ملائمة معها ، وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاءم . ومن هذا يفترق القانون الإداري عن القانون المدني في أنه غير مقنن حتى يكون مقطوراً غير جامد . ويتميز القضاء الإداري عن القضاء المدني ، في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي مهمته تطبيق نصوص مقننه مقدماً ، بل هو على الأغلب قضاء انشائي لا مندوحة له من خلق الحل المناسب ، وبهذا يرسى القواعد لنظام قانوني قائم بذاته ينبثق من طبيعة روابط القانون العام واحتياجات المرافق ومقتضيات حسن سيرها .

( ملعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢ )

## الفرع الخامس

### علاقة الشريعة الإسلامية بالقانون الوضعي

قاعدة رقم ( ١٧٩ )

المبدأ :

أحكام الشريعة الإسلامية ليست ملزمة بقوتها الذاتية ، هي خطاب  
موجه إلى الشارع .

ملخص الحكم :

إن نص المادة الثانية من الدستور على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع تنطوي على خطاب موجه إلى السلطة التشريعية لدراسة الشريعة الإسلامية دراسة شاملة ففتولي بالتنظيم الأحكام التفصيلية مدنية كانت أو جنائية أو اقتصادية أو دولية أو غيرها - وإلى أن يبتثق النظام التشريعي الكامل ويستكمل قوته الملزمة فإن التشريعات السارية في الوقت الحاضر تظل نافذة بحيث يتعين على الحاكم تطبيقها توصلا للفصل في المنازعات التي ترفع إليها ولو قيل بغير ذلك أي بعدم الحاجة إلى تفتين الشريعة الإسلامية على أسس أنها ملزمة بقوتها الذاتية لأدى الأمر إلى تضارب الأحكام واضطراب ميزان العدالة مع المساس في ذات الوقت بأحد المبادئ الأصلية وهو مبدأ الفصل بين السلطات .



## الفصل الثاني

### سريان القانون من حيث الزمان

#### الفرع الأول

#### تاريخ نفاذ القانون

#### قاعدة رقم ( ١٨٠ )

المبدأ :

نفاذ القوانين ومن بنشرها للأفراد كافة — لا محل للفرقة بين  
الحكام والمحكومين — مثال .

ملفص الحكم :

لا حاجة أيضا فيما يقول الحاضر عن الطاعنين من أن القانون  
رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ملزم لجهة الإدارة منذ تاريخ إصداره في ٢٣ سبتمبر  
سنة ١٩٧١ دون ما حاجة لانتظار نشرة في الجريدة الرسمية ، وبالتالي  
كان مجلس الإدارة غير مختص حين صدق في هذا التاريخ على القرار  
المطعون فيه . فهذا القول مرفوض بأن المادة (١٨٨) من الدستور يجرى  
نصها على أن « تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من  
يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها الا اذا  
حددت لذلك ميعاد آخر » فهذا النص صريح في أن العبارة في نفاذ  
القوانين وسريان أحكامها بتاريخ نشرها لا بتاريخ إصدارها ، ويختلف  
الإصدار عن النشر في ماهيته ، ذلك أن الإصدار عملية قانونية تتمم للقانون  
ذاته ويتضمن أمرين : أولهما شهادة رئيس الدولة بأن مجلس الشعب  
قد أقر القانون وفق أحكام الدستور ، والثاني أمر إلى جميع الهيئات  
والسلطات بتنفيذ القانون كل فيما يخصه ، أما النشر فهو عمل ملدى

يتلو الاصدار ويتم بظهور القانون في الجريدة الرسمية للدولة والغرض منه ابلاغ الجمهور بالقانون ليكون على علم به قبل تطبيقه ، فهو شرط لازم لامكان تنفيذ القانون ، ولا تفرقة هنا بين علم افتراضى بالقوانين وهو علم الجمهور بها بمجرد نشرها وعلم يقينى وهو علم الوزراء بالقوانين بمجرد اصدارها ، اذ لا يعرف الدستور هذه التفرقة بل ينكرها نص المادة (١٨٨) المشار اليها اذ جعل نفاذ القوانين رهن نشرها وذلك للناس كافة دون تفرقة بين حكام ومحكومين ، وعلى ذلك فان مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى كان مختصا بالتصديق على قرار اللجنة القضائية حين عرض عليه في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧١ وأصدر قراره في شأنه في التاريخ المذكور .

( طعن رقم ٥٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٦ )

### قاعدة رقم ( ١٨١ )

المبدأ :

المادتان ١٠٨ ، ١٤٧ من دستور ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ - القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ والصادر في غيبة مجلس الشعب قوة القوانين العادية - المادة ١٨٨ من الدستور - وجوب النشر بالجريدة الرسمية - أساس ذلك أن النشر إجراء ضرورى لكل التشريعات لا فرق في ذلك بين نوع وآخر منها .

ملخص الحكم :

إن الدستور تناول في المادة ١٠٨ منه بيان أحكام القرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية بتفويض من مجلس الشعب كما تناولت المادة ١٤٧ بيان أحكام القرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية بتفويض من مجلس الشعب .

ونصت المادة ١٨٨ على أن تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ

نشرها الا اذا حددت لذلك ميعاد آخر ، ويبين من مطالعة القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ أنه قد صدر — كما هو ثابت في ديباجته — استنادا الى نص المادة ١٤٧ من الدستور التي تنص على أنه « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون . ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترقب على آثارها بوجه آخر . واذا قضى هذا النص بأن للقرار بقانون الصادر في غيبة المجلس قوة القانون ، ومن ثم يسرى على القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ما يسرى على القانون من وجوب نشره في الجريدة الرسمية باعتبار أن النشر هو الوسيلة التي يفترض معها علم الكلفة بأحكامه ، أما ما ذهبت اليه الطائفة من أن القانون وحده هو الذي يتعين نشره في الجريدة الرسمية ، فهو قول مردود بأن النشر ضروري لنفساذ كل التشريعات لا فرق في ذلك بين نوع وآخر منها ، فالتشريع الدستوري والتشريع العادي والتشريع الفرعي — ويشمل القرارات بقوانين واللوائح في هذا سواء .

ولا كان ذلك ما تقدم وكان الثابت أن القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ تم نشره في العدد ٣٩ من الجريدة الرسمية في يوم ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، كما تم عرض تلك الجريدة الرسمية في هذا التاريخ بصفة البعب وبالقسم المختص لذلك بمبنى الهيئة العامة لشئون المطابع الامرية وذلك على النحو الوارد بكتابتها سالف البيان ، ومن ثم فانه يفترض علم الطائفة بصفتها بأحكام هذا القرار بقانون بمقتضى ذلك النشر ، وقد أوجب القرار بقانون المذكور في مادته السادسة والسابعة أن يرسم الطعن في قرارات اللجان القضائية الصادرة قبل العمل بأحكامه خلال ستين يوما من تاريخ نشره ، واذا كانت عريضة الطعن لم تودع قلم كتاب

هذه المحكمة الا في يوم ١٢/١٢/١٩٦٩ فان الطعن يكون قد رفع بعد الميعاد حتى مع اضافة مواعيد المسافة وفقا لاحكام قانون المرافعات — الأمر الذى يضمن معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعة بعد الميعاد .  
( طعن رقم ١٦٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل قانون نظم القضاء ترتب عليه ان جميع كتاب المحاكم والنيابة العامة والمحضرون من حملة اجازة الحقوق الذين كانوا شاغلين الدرجتين الثامنة والسابعة فى الكادر الكتبى عند نفاذه ينقلون الى الدرجات السادسة بالكادر الادارى — نفاذ هذا القانون اعتبارا من ٢٩ يوليو ١٩٦٠ بالتطبيق لحكم المادة ٦٧ من الدستور الصادر فى مارس سنة ١٩٥٨ .

#### ملخص الحكم :

ان جميع كتاب المحاكم والنيابة العامة والمحضرين من حملة اجازة الحقوق الذين كانوا شاغلين لوظائف الدرجتين الثامنة والسابعة فى الكادر الكتبى عند نفاذ القانون المشار اليه ينقلون الى الدرجات السادسة بالكادر الادارى كل بمرتبته الا اذا كان المرتب يقل عن البداية فى الدرجة الجديدة فيمنحون هذه البداية وذلك اعتبارا من نفاذ القانون المذكور فى ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٠ على أساس أن هذا القانون قد نشر فى ١٩ من يولية سنة ١٩٦٠ فيعمل به بعد عشرة ايام من هذا التاريخ بالتطبيق للمادة ٦٧ من الدستور المؤقت الصادر فى مارس سنة ١٩٥٨ .

( طعن رقم ١٤٥٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ )

## قاصدة رقم ( ١٨٤ )

### المبدأ :

عدم اعتراض رئيس الجمهورية على مشروع قانون بتحديد من التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم بعد إقراره من مجلس الشعب خلال شهر من تاريخ إبلاغ سيادته به وعدم إصداره خلال هذه المدة — يستتبع طبقا لنص المادة ١١٢ من الدستور اعتبار هذا المشروع قانونا بعد انقضاء هذه المدة ويعد بذلك نافذا اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء اسبوعين من نهاية اليوم الثلاثين من تاريخ إبلاغ رئيس الجمهورية به — الاعتداد بالنشر الحكمي لهذا القانون وفقا لنص المادة ١٨٨ من الدستور حتى اذا أصدره رئيس الجمهورية ونشر في الجريدة الرسمية بعد انقضاء المواعيد سألقة الذكر — سريان احكام هذا القانون على احد العاملين الذين توافرت فيهم شروط تطبيقه من تاريخ نفاذه وفقا لنص المادة ١١٢ من الدستور .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد من التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم تنص على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية تنتهي خدمة العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم حملة ثانوية الأزهر أو تجهيزية دار العلوم ، وخريجي كلية الآداب من حملة ثانوية الأزهر من العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للحولة ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات والمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها وأعضاء الهيئات القضائية من خريجي الأزهر عند بلوغهم سن الخامسة والستين » وتنص المادة الثانية على أن « يسرى حكم المادة السابقة على الطوائف المشار اليها فيها اذا كانوا في الخدمة وقت العمل بهذا القانون أو كانوا

قد التحقوا بالمعاهد الأزهرية قبل العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر ثم توفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون . كما يسرى هذا الحكم على من تجاوزوا سن الستين وتقرر مد خدمتهم أو إعادة تعيينهم بمكافأة شهرية شاملة تعادل الفرق بين المرتب الأساسي الذي كان يتقاضاه العامل وما يستحقه من معاش مضافا اليه غلاء المعيشة » وتقتضى المادة الرابعة بأن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » .

ومن حيث انه ولئن كان رئيس الجمهورية قد أصدر القانون سالف الذكر بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٣ وتم نشره بالجريدة الرسمية في عددها الصادر في ذات التاريخ إلا أن الثابت أن هذا القانون تم اقراره من مجلس الشعب في ١٠/٢/١٩٧٣ وأبلغ الى رئيس الجمهورية والامانة العامة لمجلس الوزراء في ٢٨/٢/١٩٧٣ .

ومن حيث ان المادة ١١٣ من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية تنص على أنه « اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رده اليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه: فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر « . كما تنص المادة ١٨٨ من الدستور على أن « تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعادا آخر » .

ومن حيث ان الثابت ان رئيس الجمهورية لم يعترض على مشروع القانون المشار اليه خلال شهر من تاريخ ابلاغ سيادته به ، كما لم يصدره خلال هذه المدة فمن ثم — وطبقا لنص المادة ١١٣ من الدستور — يعتبر هذا المشروع قانونا بعد انقضاء هذه المدة ، ويعد بذلك نافذا اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء أسبوعين من نهاية اليوم الثلاثين من تاريخ ابلاغ رئيس الجمهورية به ، أي اعتبارا من ١٥/٤/١٩٧٣ ، وذلك على أساس أن المادة الرابعة من هذا القانون قد قضت بسريانه اعتبارا !

من تاريخ نشره ، وأن الذى يعتد به هنا هو النشر الحكى وفقا لنص  
المادة ١٨٨ من الدستور •

ومن حيث ان العامل المذكور يبلغ سن الستين فى ١٩٧٣/٥/٥ أى  
أنه كان موجودا فى خدمة المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى  
فى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ طبقا لما سبق بيانه ، فمن ثم  
فانه يفيد من الحكم الوارد فى المادة الاولى منه ، ويحق له الاستمرار  
فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى افادة السيد /...  
بإبقائه فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين بالتطبيق لأحكام القانون  
رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للطماء خريجي الأزهر ومن  
فى حكمهم •

( ملف ٢٤/٥/٨٦ — جلسة ١٩٧٤/٦/٥ )

### قاعدة رقم ( ١٨٤ )

المبدأ :

الاصل أن يكون نفاذ القانون من تاريخ العلم به — افتراض هذا  
العلم من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية أو بعد فوات ميعاد محدد  
من هذا النشر — عدم حساب اليوم المعتبر فى نظر القانون مجريا  
للميعاد وحساب اليوم الاخير — دخول يوم النشر فى المجال الزمنى  
لنفاذ القانون القديم •

ملخص الحكم :

ان الاصل الدستورى هو أن القوانين لا يعمل بها الا من تاريخ  
العلم بها ، وأن هذا العلم يفترض من واقعة نشرها فى الجريدة الرسمية  
أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر • والعلم — والحالة هذه —  
لا يفترض الا بعد تملام واقعة معينة ، فلا يبدأ المجال الزمنى الحقيقى

لتطبيق القانون الجديد إلا بعد اليوم المعين لتعلم هذا النشر ، لأن هذا اليوم هو فاصل زمني يمتد أربعاً وعشرين ساعة ، وقد يتم النشر في أي وقت فيه ، وقد يتراخى هذا الوقت لآخره ، فكيف يفترض علم الناس بالقانون الجديد من أوله ؟ ولذا كان الأصل المسلم في حساب المواعيد كافة أنه إذا كان الميعاد لا يبدأ قانوننا إلا بحدوث أمر معين هو الذي يعتبره القانون مجرياً للميعاد فلا يحسب منه اليوم المعتبر في نظر القانون مجرياً لهذا الميعاد ، وإنما يحسب اليوم الأخير ، وقد ردد قانون المرافعات هذا الأصل الطبيعي في المادة ٢٠ منه في خصوص حساب المواعيد الخاصة بهذا القانون . وتطبيقاً لهذا الأصل الطبيعي ذاته في شأن تحديد المجال الزمني لكافة من القانون القديم والقانون الجديد ، فمادام المجال الزمني للقانون الجديد لا يبدأ إلا بعد تمام الأمر المعين الذي يعتبره الدستور هو المجري لهذا المجال ، وهذا الأمر هو تمام النشر في الجريدة الرسمية ، وهذا النشر قد يتراخى لآخر اليوم كما تقدم ، فإن هذا اليوم لا يحفل في المجال الزمني للقانون الجديد ، بل يبدأ هذا المجال من أول اليوم التالي ، وكان لا محيص من اعتبار يوم النشر ذاته داخلاً في المجال الزمني لتنفيذ القانون القديم .

( ملن رقم ١٢٥ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٩/٣/٢١ )

## الفرع الثاني

### الرر رجمى والرر مباشر

### قاعدة رقم ( ١٨٥ )

#### المبدأ :

تشريع — سرياته من حيث الزمان — الرر رجمى .

#### ملفص الحكم :

الأصل أن أى تنظيم جديد لا يسرى بالرر رجمى بما من شأنه أن يمس المراكز القانونية الذاتية التي ترقبت قبل صدوره إلا بنص خاص



في قانون وليس بأداة أدنى كالأشعة ومتى وضح ذلك يكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون .  
( طعن رقم ١٢٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ )

### قاعدة رقم (١٨٦)

#### المبدأ :

المجال الزمني لتطبيق القانون على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ومن حيث آثارها المستقبلية .

#### ملخص الحكم :

ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم تحت سلطانه ، أى في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغاءه ، وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ، فيسرى القانون الجديد بأثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ، ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع والمراكز القانونية السابقة عليه الا بنص خاص يقرر الاثر الرجعي ، ومن ناحية أخرى لا يسرى القانون القديم على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم بعد الغائه الا اذا مد العمل به بالنص ، وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ، أما الآثار المستقبلية المترتبة عليها فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر ، وبالنسبة لآثار التصرفات القانونية فتتخلل خاضعة للقانون القديم حتى ما تولد منها بعد العمل بالقانون الجديد .

( طعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٣٠ )  
( وطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٩ )

## قاعدة رقم ( ١٨٧ )

### المبدأ :

قاعدة سريان القانون من حيث الزمان لها وجهان — وجه سلبي يتمثل في انعدام أثره الرجعى — ووجه ايجابى ينحصر في أثره المباشر — القانون الجديد لا يحكم ما تم في ظل الماضى سواء فيما تعلق بتكوين أو انقضاء الوضع القانونى أو فيما ترتب من آثار على وضع قانونى — بالنسبة للآثار التى تستمر وقتا طويلا فإن ما تم فيها في ظل القانون القديم لا تأثر للقانون الجديد عليه وما لم يتم منها يخضعه القانون الجديد لأثره المباشر دون أن يعد ذلك رجعية منه — القانون الجديد بما له من أثر مباشر تبدأ ولايته من يوم نفاذه ليس فقط على ما سوف ينشأ من اوضاع قانونية في ظله ولكن كذلك على الاوضاع القانونية التى بدأ تكوينها أو انقضاؤها في ظل الوضع القديم ولم يتم هذا التكوين أو الانقضاء الا في ظل القانون الجديد وكذلك على الآثار المستقبلية لوضع قانونى سابق تكون أو انقضى أى على الآثار التى تترتب على هذا الوضع ابتداء من يوم نفاذ القانون الجديد .

قانون — سريان القانون من حيث الزمان — القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم العمل بوظائف معينة لدى جهات أجنبية — النص فيه على انه لا يجوز للوزراء ونواب الوزراء ومن في درجتهم أن يعملوا لدى الحكومة أو المؤسسات الأجنبية بأشكالها المختلفة أو لدى الاجانب أو أن يقوموا بأى عمل لحساب تلك الجهات خلال الخمس سنوات التالية لترك مناصبهم — سريان هذا الحظر على الأشخاص الذين لم يعفى على تركهم للمنصب مدة الخمس سنوات التالية — مثال .

### ملخص الفتوى :

تصادقت وزارة النقل في ٢١/٩/١٩٧٠ مع أحد بيوت الخبرة الفرنسية ( سوفريقتى ) لعمل دراسات خاصة بمشروع مترو الانفاق للقاهرة الكبرى ، وقد نصت المادة الرابعة من العقد المبرم بين الطرفين

وهي الخاصة بالمستشارين المساعدين من جمهورية مصر على أنه « من أجل تنفيذ الخدمات المطلوبة للمشروع بناء على هذا العقد يمكن » ( لسوفريتي ) « أن تمهد لمستشارين مساعدين مهندسين من ج.ع.م بإجراء من الهندسة المعمارية والميكانيكية والهندسة الكهربائية إلا أنه بالنسبة الى جميع الدراسات المتعلقة بعمليات المسح والمهمات والانشاءات الميكانيكية والكهربائية والحركة والاشارات والخطوط ، فانها تنجز بصفة أساسية بواسطة مهندسين أو خبراء فرنسيين ومع ذلك فان ( لسوفريتي ) أن تستخدم مستشارين مساعدين من ج.ع.م بسبب معرفتهم للظروف المحلية . وفي هذه الحالة يتطلب الأمر تصديق الوزارة على القائمة الخاصة هؤلاء المستشارين المساعدين المتضمنة اسمائهم وعناوينهم وبيانات تفصيلية عن الجزء من العقد الذي سيمهد لهم وفي حالة عدم موافقة الوزارة على واحد أو أكثر من المستشارين المساعدين المعينين في الكشوف فينبغي إخطار السوفريتي كتابة بالرفض ، وقبول الوزارة لمساعدى المستشارين هؤلاء لا يقلل أو يكون له تأثير على المسؤولية الكاملة لسوفريتي عن التنفيذ الصحيح والملائم للعقد » .

وتنفيذ لهذا النص فقد طلبت شركة سوفريتي الاستعانة بالسيد المهندس ... كمستشار مساعد وكانت قد اتفقت مع سيادته على ذلك في أوائل يونيه سنة ١٩٦٩ قبل تقديم عطائها في ١١/٦/١٩٦٩ .

ونظرا لوضع السيد المهندس ... كوزير سابق للنقل فقد طلبت الوزارة من ادارة الفتوى لوزارة النقل الافادة بالرأى عن مدى انطباق احكام القرار الجمهورى بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ والخاص بتنظيم العمل لدى جهات أجنبية بالنسبة الى وظائف معينة على سيادته وقد ذهبت الادارة المذكورة الى أنه بعرض هذا الموضوع على اللجنة الثالثة للفتوى في جلستها المنعقدة بتاريخ ٩/٨/١٩٧١ انتهت الى خضوع السيد المهندس المذكور لأحكام القانون المشار اليه .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه تنص على أنه « لا يجوز للوزراء ونواب الوزراء ومن في درجتهم

أن يعملوا لدى الحكومات أو المؤسسات الأجنبية بأشكالها المختلفة أو لدى الأجانب أو أن يقوموا بأى عمل لحساب تلك الجهات خلال الخمس سنوات التالية لترك مناصبهم • ولا يسرى هذا الحظر على من يعملون لدى الهيئات • كما تنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن :

« ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره » •

وقد تم نشر هذا القانون في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ •

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ما يلى :

نظم القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ دور الحكومة عند قيام أى مواطن بالعمل لدى جهة أجنبية وذلك باشتراط الحصول على إذن سابق من وزير الداخلية ولمدة محددة يجوز له تجديدها كما يجوز له انهاء الاذن فى أى وقت •• وقد دعت المصلحة القيام الى وضع هذا التنظيم حماية للثروة البشرية وحفاظا على أمن الدولة وعملا على منع الأضرار بمصالحها أو بسمعتها •• وهذا التنظيم عام يشمل جميع المواطنين وتمشيا مع نفس الغرض الذى صدر من أجله القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٨ فإن المصالح العليا للدولة تقتضى وضع أحكام خاصة بالنسبة لشاغلى الوظائف القيادية العليا فى الدولة التى يتمتع شاغلها بأوضاع وظيفية رئيسية وهامة الأمر الذى يتطلب تقرير ضمانات أقوى حماية للوظائف المذكورة وشاغليها وتحقيقا للمصالح العام •

ومن حيث أنه وان كان هذا القانون قد نص على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ، فهذا يعنى تحديد المجال الزمنى للقواعد والأحكام التى تضمنها وهذا أمر طبيعى اذ من المقرر أن القواعد القانونية هى تكليف بأمر أو بسلوك معين ومن المنطقي أن يكون هناك تحديد واضح للعمل بها حتى يستطيع الأفراد أن يكونوا على بينة من

أمرهم في احترام ما أتت به القاعدة القانونية من أمر أو نهى كما أنه وإن كان هذا القانون لم يتضمن نصا صريحا يفيد سريان حكمه على الماضي إلا أن المقصود من تحديد تاريخ العمل به هو أعمال الأثر الفوري والمباشر للقانون .

ومن حيث أنه من المقرر في فقه القانون أن قاعدة سريان القانون من حيث الزمان لها في الحقيقة وجهان . وجه سلبي يتمثل في انعدام أثره الرجعي . ووجه إيجابي ينحصر في أثره المباشر ، فبالنسبة الى عدم الرجعية فإن القانون الجديد ليس له اثر رجعي أى أنه لا يحكم ما تم في ظل الماضى سواء فيما تعلق بتكوين أو انقضاء الوضع القانونى أو فيما ترتب من آثار على وضع قانونى ، فإذا كان الوضع القانونى قد تكون أو انقضى في القانون القديم فلا يملك القانون الجديد المساس بهذا الوضع وفيما تعلق بالآثار التى تستمر وقتا طويلا فما تم فيها في ظل القانون القديم لا تأثر للقانون الجديد عليه ، وما لم يتم منها يخضعه القانون الجديد لأثره المباشر ولا يعد ذلك رجعية منه .

أما بالنسبة الى الأثر المباشر للقانون فإنه وإن كان من المقرر أن القانون الجديد ليس له أثر رجعي فمن الخطأ الاقتصار على مجرد تقرير هذا المبدأ وحده لأنه لا يكفى لحل التنازع بين القوانين في الزمان فالقانون الجديد اذن بما له من أثر مباشر تبدأ ولايته من يوم نفاذه ليس فقط على ما سوف ينشأ من أوضاع قانونية في ظله ولكن كذلك على الأوضاع القانونية التى بدأ تكوينها أو انقضائها في ظل الوضع القديم ولم يتم هذا التكوين أو الانقضاء الا في ظل القانون الجديد وكذلك على الآثار المستقبلية لوضع قانونى سابق تكون أو انقضى أى على الآثار التى تترتب على هذا الوضع ابتداء من يوم نفاذ القانون الجديد .

وبهذا الفكر القانونى ذهبت المحكمة الادارية العليا الى ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التى تتم تحت سلطانه أى في الفترة ما بين تاريخ العمل به والفاكه وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى . فيسرى القانون الجديد باثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع

أو تتم بعد نفاذه ، ولا يسرى بأثر رجعى على المراكز والوقائع التي تقع أو تتم قبل نفاذه ، إلا بنص صريح يقرر الأثر الرجعى ، ومن ناحية أخرى لا يسرى القانون القديم على المراكز أو الوقائع القانونية التي تقع أو تتم بعد الغائه إلا إذا مد العمل به بالنص وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها أما الآثار المستقبلية المترتبة عليه فتخضع للقانون الجديد بحكم اثره المباشر .

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فقد افصحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه عن نية المشرع وقصده من ايراد الاحكام التي تناولها هذا القانون ، اذ رأت أن المصالح العليا للدولة اقتضت وضع احكام خاصة بالنسبة الى الوزراء ونوابهم ومن في درجتهم وهم شاغلوا الوظائف القيادية العليا فيها ويتمتعون باوضاع وظيفية رئيسية وهامة وهذه الاحكام تتطلب تقرير ضمانات أقوى حماية لتلك الوظائف ولشاغلها وتحقيقا للمصالح العام الأمر الذى حذر على هؤلاء العمل فى الحكومات والمؤسسات الأجنبية أيا كان شكلها القانونى وأيا كان العمل وذلك خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ تركهم مناصبهم .. فالمصلحة العليا للدولة كانت هى ارادة المشرع وبنيته فى استصدار ذلك القانون ومما لا شك فيه أن تلك المصلحة لا تتحقق الا بسريان حكمه على شاغلى هذه الوظائف الذين تركوا مناصبهم قبل تاريخ العمل به ولم يعرض على تركهم وظائفهم مدة الخمس سنوات المطلوبة .

هذا ومما هو جدير بالذكر أن النظرة المتقدمة لا تعنى بأى حال المساس بالأوضاع القانونية التى تكونت أو انقضت قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور فهى أوضاع وآثار صحيحة تمت فى ظل نظام قانونى لم يكن يتضمن مثل هذا الحظر فتبقى سليمة منتجة لآثارها التى تمت وانتهت أما ما يتولد من آثار عن أوضاع قانونية قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد فان هذا القانون الجديد يحكم هذه الآثار المستقبلية أعمالا لقاعدة الأثر المباشر له . ويتفرع عن هذا النظر أنه فى مجال حساب مدة الحظر وهى الخمس سنوات التالية لتاريخ ترك المذكورين لمناصبهم فإن المدة السابقة على تاريخ العمل بالقانون الجديد تدخل

في حساب مدة الخمس سنوات أى أنه يحظر على هؤلاء العمل لدى الجهات الأجنبية لمدة تكمل معها خمس سنوات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأى اللجنة الثالثة للفتوى والذي خلص الى أنه ما دام إن السيد المهندس ٠٠٠ قد ترك منصبه كوزير للنقل في عام ١٩٦٧ فان أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه تسرى عليه ما دام أنه لم يمض على تركه لهذا المنصب مدة الخمس سنوات المطلوبة .

( فتوى ٢٢٥ في ١٦/٣/١٩٧٢ )

### قاعدة رقم ( ١٨٨ )

المبدأ :

تشريع — تقدير مدى الضرورة التي تقتضى اصدار قانون متضمنا حكما باثر رجعى — متروك للجهة الادارية تحت رقابة السلطة التشريعية .

ملخص الفتوى :

ان تقدير مدى الضرورة التي تقتضى اصدار مشروع القانون متضمنا عطف الحكم الذى يتضمنه على الماضى ، متروك للجهة الادارية تحت رقابة السلطة التشريعية التي تصدر القوانين .

( فتوى ٢٦٩ في ٢٢/٣/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ١٨٩ )

المبدأ :

سريان قانون موظفى الدولة على موظفى الجامعات ومستخدميها فيها لم يرد فيه نص خاص في قانون الجامعات — اثر ذلك استحقاق صياغة الجامعات بدل الصرافة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ الوارد في ديباجته الاشارة الى قانون موظفى الدولة — استحقاق المذكورين البديل المشار اليه من تاريخ نفاذ القرار الجمهورى .

### ملخص الفتوى :

أن المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ تنص على ألا تسرى أحكامه على طوائف من الموظفين من بينهم ماورد فى البند الرابع منها وهم طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بامداد القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة فى الفقرة الثانية منها على أن تسرى على موظفى الجامعات ومستخدميها أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته بشأن نظام موظفى الدولة بالنسبة للتعليم المصرى ويحدد عدد وظائف الموظفين والمستخدمين فى الميزانية .

وعلى ذلك يكون قانون نظام موظفى الدولة هو القانون الواجب تطبيقه بالنسبة لموظفى ومستخدمي الجامعات فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون الجامعات .

ولما كان قانون تنظيم الجامعات المشار اليه لم ينظم قواعد منح بدل الصرافة لصيرافة الجامعات .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن منح بدل صرافة لصيرافة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح نص فى المادة الأولى منه على أن يمنح صيرافة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح بدل صرافة قدرة ثلاثة جنيهاً شهرياً — ونص فى المادة الثانية فيه على أن يمنح صيرافة الخزانة الفرعية بالوزارات والمصالح الذين يقومون بعمل الصرافة بصفة أصلية طوال الشهر وكذلك صيرافة مصلحة الأموال المقررة بدل صرافة قدره جنيهان شهرياً — ونص فى المادة الثالثة منه على أن يكون تحديد الخزانات الرئيسية والفرعية بالاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

ومن حيث أن قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر لم ينظم قواعد



منح بدل الصرافة لصيارف الجامعات وقد أشار قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ في ديباجته الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فان أحكام قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر تسرى بالنسبة لصيارف الجامعات بالشروط والأوضاع الواردة به .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى ان صيارف الجامعات يستحقون بدل الصرافة اعتبارا من تاريخ نفاذ القرار الجمهورى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ .  
( فتوى ٧٠٩ فى ١١/٦/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ١٩٠ )

المبدأ :

احتية العامل بمشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان  
فى صرف بدل طبيعة عمل بنسبة ٥٠ ٪ من المرتب بعد العمل بالقانون  
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن العاملين المدنيين بالدولة .  
ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع فى قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد وضع لأول مرة حدا لقيمة بدل طبيعة العمل فحددها بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل ، ومن ثم يسرى هذا الحد الاقصى على جميع بدلات طبيعة العمل المقررة بمقتضى قرارات جمهورية اعتبارا من ٣٠/٩/١٩٧١ تاريخ العمل به اعمالا لقواعد التدرج التشريعى ويتعين خفض نسبتها اذا زادت عن هذا الحد الاقصى ، وبالمثل فأنه يتعين رفع قيمة الحد الاقصى للبدل الى نسبة ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة تطبيقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ العمل به فى ١/٧/٧٨ متى كانت النسبة المقررة للبدل أصلا تزيد على ٤٠٪ وتم تخفيضها بنسبة ٣٠٪/٣٠ تنفيذ لا نص عليه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وبالتطبيق لما تقدم فانه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ يقضى بمنح القائمين بالاعمال الميدانية بالمشروع بدل طبيعة عمل بواقع ٥٠٪ من المرتب ، فانه يتمين اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ خفض هذه النسبة الى ٣٠٪ اعتبارا من تاريخ العمل به في ٣٠/٩/١٩٧١ . كما يتمين رفعها الى نسبة ٤٠٪ اعمالا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ تاريخ العمل به .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القائمين باعمال ميدانية بالمشروع المذكور يستحقون بدل طبيعة عمل بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الفئة التى يشغلها كل منهم اعتبارا من ٣٠/٩/١٩٧١ اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبنسبة ٤٠٪ اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .  
( ملف ٧٩٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ )

### الفرع الثالث

### قانون المرافعات

### قاعدة رقم ( ١٩١ )

#### المبدأ :

اصل سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان — على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها — الاستثناءات من هذا الاصل — المادة الأولى من قانون المرافعات .

#### ملخص الحكم :

الأصل في قوانين المرافعات انها تبرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، وقد ردد مصدر المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية هذا الاصل ،

ومرد ذلك — كما ورد بالذاكرة الايضاحية لهذا القانون — هو أن « القاعدة في سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هي من الأحوال المسلمة إذ أن القوانين المنظمة لأصول التقاضي والترافع والحكم وطرق الطعن والتفويض والتحفظ هي في عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجعية الأثر ». ولكن النص قد أخرج من هذه القاعدة العامة على سبيل الاستثناء الحالات التي حصرها في الفقرات الثلاث التالية وهي : (١) القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد انقضاء بلب المرافعة في الدعوى ، (٢) القوانين المعدلة للمواعيد متى كانت قد بدأت قبل تاريخ العمل بها ، (٣) القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق . والحكمة التشريعية في هذه الاستثناءات ، هي — كما جاء في المذكرة الايضاحية — رعاية لحقوق ثبتت أو مصالح رئي أنها جديرة بالاستثناء ذلك أنه يكون أقرب إلى السداد والقصد ألا تنزع الدعاوى التي حجزت للحكم من المحكمة التي أتمت تحقيقها وسفعت المرافعة فيها ، لأن الدعوى بعد أن تبلغ هذا المبلغ من الاستواء للحكم تصبح مصلحة الخصوم في عدم انتزاعها في مرتبة الحق الذي لا يضح المساس به إلا بنص خاص ، ولأنه متى بدأ الميعاد في ظل قانون معين فمن العدل وحسن النظر أن ينتهي طبقاً لهذا القانون نفسه ، كيلا يتقوض الميعاد أو يضطرب حساب بدايته ونهايته ومداه ، ولأنه من المساس بالحقوق المكتسبة أن تسرى القوانين الجديدة على الأحكام الصادرة قبل العمل بها ، متى كانت تلك القوانين ملغية أو منشئة لطريق من طرق الطعن .

## قاعدة رقم ( ١٩٢ )

### المبدأ :

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ — يعتبر قانونا ملغيا لجهة قضاء الغاء جزئيا — سريته ياثّر مباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من القضايا قبل تاريخ العمل به — الاصل في قوانين المرافعات سريانها على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها .

### ملخص الحكم :

ينبنى على اعتبار القانون رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٦٣ قانونا ملغيا لجهة قضاء الغاء جزئيا أن يسرى بأثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من القضايا قبل تاريخ العمل به طبقا للقاعدة العامة المقررة في صدر المادة الأولى من قانون المرافعات . وقد سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت بذلك في العديد من الأحكام المتماثلة فقررت أن الأصل في قوانين المرافعات أنها تسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها . ومرد ذلك الى أن القاعدة في سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة هي من الأصول المسلمة إذ أن القوانين المنظمة لأصول التقاضي والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيد هي في عمومها منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجمية الأثر ولم يتضمن القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٣ أى حكم خاص لا صراحة ولا ضمنا يتخصص به أثره المعدل للاختصاص بقصره على الدعاوى الجديدة التي ترفع بعد نفاذه دون سواها .

( طعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧ )

## قاعدة رقم ( ١٩٣ )

### المبدأ :

الاصل أن قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها — تخرج على هذا الاصل الاستثناءات التي نصت عليها المادة الاولى من قانون المرافعات الجديد في فقراتها الثلاث — مفاد الفقرة الاولى منها عدم سريان القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى .

### ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من قانون المرافعات قد نصت على أن قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى ، أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ثم أخرجت تلك المادة من هذا النطاق ، الاستثناءات التي نصت عليها في فقراتها الثلاث ، ومفاد أولها عدم سريان القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ، فمن ثم تسرى أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على الدعوى الحالية انتهى ثم ترفع بايداع صحيفة سكرتيرية محكمة القضاء الادارى الا بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٦٥ أى بعد تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

## الفرع الرابع

### القانون الأصلح للمتهم

قاعدة رقم ( ١٩٤ )

المبدأ :

مبدأ القانون الأصلح للمتهم لا يكون الا بصدد النصوص الجنائية — النصوص المقررة لاجراء ادارى يتحدد على مقتضاه المركز القانونى للموظف العام فى مجالات العلاقة الوظيفية لا تعد من هذا القبيل .

ملخص الحكم :

ان مبدأ القانون الأصلح للمتهم لا يكون الا بصدد النصوص الجنائية التى تتمثل بالتجريم والمقاب ، ولا تعد من هذا القبيل النصوص المقررة لاجراء ادارى يتحدد على مقتضاه المركز القانونى للموظف العام فى مجالات العلاقة الوظيفية ، وهو اجراء لا ينطوى على أى جزاء جنائى .

( طعن رقم ١٩١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٦ )

قاعدة رقم ( ١٩٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ — الفاؤه العقوبة بالنسبة الى شيخ البلد او المصدة عن افعال التبليغ عن زراعة التبغ — صدور هذا القانون بعد رفع دعوى الغاء قرار التفرير وقبل الفصل فيها — لا محل لأعمال قاعدة القانون الأصلح للمتهم فى مجال الغاء القرار الادارى — العبرة فى مشروعية القرار بالقانون السارى وقت صدوره .

### ملخص الحكم :

إذا كان تخريم المدعى قد تم بقرار إداري نهائي صدر وفقا لأحكام القانون الساري وقت صدوره — فإنه لا محل أصلا لأعمال قاعدة القانون الأصلح للمتهم المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون العقوبات في مجال إلغاء القرار المذكور الذي ينظر في شرعيته الى الأوضاع التي كانت قائمة وقت صدوره — وإذا كان هذا القرار النهائي قد صدر صحيحا قبل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جانب الصواب إذ قضى بتطبيق هذا القانون الأخير على واقعة الدعوى .

( ملعن رقم ٦٦٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤ )

### الفرع الخامس

#### تطبيقات لعدم رجعية القوانين

#### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

### المبدأ :

رسم الانتاج والاستهلاك المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٤/١٨ المعدل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٥/٢ — مجال سريان هذا القرار الاخير — سريانه باثر فوري من تاريخ العمل به وهو ١٩٥٦/٥/٢ تاريخ نشره — الفاؤه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٤/١٨ من هذا التاريخ كذلك باثر رجعي .

### ملخص الحكم :

صدر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ قرار مجلس الوزراء الذي عمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ بفرض رسوم انتاج أو استهلاك على الشحومات المعدنية وخيوط الحرير

تندعى والياغه ، ونص في مادته الأولى على أن « يفرض رسم انتاج او رسم استهلاك على الأصناف الموضحة بالجدول الملحق بهذا اقرار بواقع الفئات الواردة به سواء كلنت من منتجات الصناعة المحلية او من منتجات الصناعة المستوردة » . كما نص في مادته الثانية على أن « يلغى القرار الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ المشار اليه » وقد جاء بالجدول الملحق به في بيان الأصناف « خيوط الحرير الصناعي » المقرر ومقدار الرسم على وحدة التحصيل وهو الكيلو جرام ٣٠٠ ملجم وكذا اليف الحرير الصناعي ومقدار الرسم المستحق على وحدة التحصيل وهي الكيلو جرام ٦٠ ملجما وقد بينت المذكرة الايضاحية لهذا القرار أن وزارة المالية والاقتصاد لا حظت أن هناك أنواعا شعبية رخيصة تصنع من اليف الحرير الصناعي الثقيل الوزن ، ويكون عبء الرسم المفروض عليها اعتبارا من ١٩ من ابريل سنة ١٩٥٦ ، وهو رسم على الوزن اكبر نسبيا من الرسم على النسيج من خيوط الحرير الصناعي ، بحيث لا تتحمله بسهولة . « لذلك ترى وزارة المالية والاقتصاد خفض الرسم على اليف الحرير الصناعي ( الفبران ) وقد رأت رغبة في تحديد مورد الضريبة وحصره في أضيق نطاق أن ينصب الرسم على الألياف ( الفبران ) بدلا من غزله » . وتقتراح أن يكون رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكيلو جرام الواحد من اليف الحرير الصناعي ( الفبران ) ستين ملجما فقط ، وأن يحل هذا الرسم بالنسبة الى الفبران محل الرسم السابق فرضه في ١٨ أبريل سنة ١٩٥٦ على مشاقه الحرير الصناعي . أما الرسم على خيوط الحرير الصناعي فسيظل كما هو . . . .

وبين من نص المادتين الأولى والثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ ومن مذكرته الايضاحية أنه انما قصد به تعديل الرسم السابق تقديره بخفضه وجعله ينصب على اليف الحرير الصناعي بدلا من غزله مشاقه هذا الحرير ، أى أنه تضمن تغييرا في الوعاء بالفاء الرسم على الغزل وتقرير رسم بفترة مخفضة على الألياف بدلا منه مع الإبقاء على الرسم على خيوط الحرير الصناعي كما هو . ومقتضى الأثر الفوري لهذا القرار الجديد أن ينفذ من تاريخ العمل به ، وهو تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ تطبيقا لنص



المادة الثالثة منه ، فلا يسرى على الوقائع التي تحققت قبل هذا التاريخ ، وأن يلغى القرار الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ اعتباراً من التاريخ المذكور أي من ٣ مايو سنة ١٩٥٦ . لا إلغاء منسحباً الى تاريخ صدوره ، ما دام لم يرد في قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ نص خاص صريح على أن هذا الإلغاء هو بأثر رجعي مرتد الى الماضي ولا رجعيه بغير نص . ومن ثم فإن مجال أعمال هذا القرار لا يبدأ الا من تاريخ نفاذه اما الوقائع الموجبة لاستحقاق الاسم والسابقة على ذلك فتخضع لاحكام قرار ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ الذي كان سارى المفعول في نطاقه الزمنى المنحصر في الفترة ما بين ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ و ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ ، وأما ما جاء بالمذكرة الايضاحية لقرار ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ من أن وزارة المالية والاقتصاد رأت أن يحل الرسم الجديد بالنسبة الى الفبران محل الرسم السابق فرضه في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ على مشاققة الحرير الصناعي ، فهو المبرر المالى والاقتصادى للقرار الجديد والحكمة التي يقوم عليها الحكم الذى استحدثته من ناحية كل من الخزانة العامة التي تستأدى الرسم والجهة التي سيفرض عليها هذا الرسم ابتداء من تاريخ نفاذه . وليس في هذه العبارة معنى انصراف حكمها الى إلغاء قرار ١٨ من ابريل سنة ١٩٥٦ بأثر رجعي من يوم صدوره واعتباره كأن لم يكن . ولو انها تضمنت هذا المعنى المتعارض مع نصوص القرار ذاته التي لم تشر اطلاقاً الى الأثر الرجعي للإلغاء لما كانت ليعتد بها ازاء هذه النصوص المحددة العبارة والمداول . كما أن صدور قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥٦ بإلغاء قرار ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ بغير أثر رجعي مع ايراد أحكام جديدة فيه لا يعد سحاً لهذا الأخير ، ولا يمكن أن يكون له أثر من هذا القبيل ولا سيما بمراعاة الطابع التشريعي لكل من هذين القرارين . وثمة فارق بين تعديل الحكم الموضوعى الذى تضمنه القرار لاعتبارات تقديرية تبهر هذا التعديل في نظر السلطة التي تملك ذلك وبين سحب القرار غير الصحيح أو غير المشروع . ولم يرقم بالقرار الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ أى سبب يبرح مشروعيته أو يعيب صلاحته قانوناً .

## قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

توظف الأجانب بالحكومة المصرية — اكتسابه المركز القانوني للموظف المصرى بمجرد حصوله على الجنسية المصرية — صدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بعد ذلك — عدم مساسه بهذا المركز القانونى .

ملخص الحكم :

أن التوظف فى خدمة الحكومة المصرية ، وإن كان الأصل فيه أن يكون من حقوق المصريين ، إلا أنه يجوز توظيف الأجانب فى خدمتها طبقا للقوانين الخاصة بذلك ، فالمركز القانونى فى التوظف إما أن يكون مركز المصرى أو مركز الأجنبى بحسب الأحوال . وقد كان الوضع فى ظل قانون الجنسية السابق أن الأجنبى الموظف بالحكومة المصرية بمجرد اكتسابه الجنسية المصرية يصبح مركزه القانونى مركز الموظف المصرى وينسلخ عنه مركز الموظف الأجنبى فى الوظيفة ، ومن ثم إذا ثبت أنه قد منح هذه الجنسية فى ٢٠/٢/١٩٥٠ فإن هذا المركز القانونى الذى اكتسبه فى ظل قانون كان يسمح بذلك لا يخضع للحكم الجديد الذى استحدثه القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ المعمول به منذ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، والا كان ذلك تطبيقا للقانون الجديد بأثر رجعى بغير نص خاص على مركز قانونى كان قد تم واستقر لصاحبه فى ظل قانون سابق .

( طعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢ ق — جلسة ٢٠/٢/١٩٥٧ )

## قاعدة رقم ( ١٩٨ )

المبدأ :

القاعدة التي استحدثتها المادة ١٠ من قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ من عدم تمتع مكتسب الجنسية المصرية بالحقوق الخاصة بالمصريين قبل انقضاء خمس سنوات على كسبه الجنسية — الأجنبي الذي اكتسب الجنسية وكان موظفا بالحكومة قبل العمل بهذا القانون، لا يجوز فصله استنادا الى عدم اتمامه السنوات الخمس المتصوص عليها بنك المادة — الأجنبي الذي يلحق بالوظيفة بعد العمل بهذا القانون ، يسرى عليه حكمه ولو اكتسب الجنسية المصرية قبل العمل به .

ملخص الحكم :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية نصت على أنه « لا يكون للأجنبي الذي كسب الجنسية المصرية عملا بأحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ حق التمتع بالحقوق الخاصة بالمصريين أو مباشرة حقوقهم السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية ٠٠٠ » وهذا الحكم قد استحدثه القانون المشار اليه الذي أصبح معمولا به منذ نشره في الجريدة الرسمية في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ولم يكن واردا بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية ، ومن ثم فان الأجنبي الذي كان قد اكتسب الجنسية المصرية وكان بالفعل موظفا بالحكومة المصرية قبل ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ لا يلحقه حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، وبالتالي لا يحق فصله استنادا الى عدم انقضاء خمس سنوات على اكتسابه الجنسية ، بينما هو يلحق الأجنبي الذي اكتسب الجنسية المصرية ولو كان اكتسابه اياها سابقا على تاريخ العمل بهذا القانون ، ما دام انشاء الصلة الوظيفية بالحكومة المصرية تم بعد هذا التاريخ ، لأن هذا من آثار مركزه القانوني كأجنبي اكتسب الجنسية المصرية ، فيخضع هذا الأثر للقانون الجديد بحكمه المباشر .

## قاعدة رقم ( ١٩٩ )

### المبدأ :

القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥١ — تضمنه مزايا جديدة للموظفين  
المجندين ترتب أعباء مالية على الخزانة — ليس في نصوصه ما يشرع  
الى سريته بأثر رجعى — عدم سريته الا من تاريخ العمل به .

### ملخص الحكم :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين  
واللوائح ، فمركز الموظف من هذه الناحية هو مركز قانونى عام يجوز  
تغييره في أى وقت ، ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة ؛  
وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وغقا  
لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك أن التنظيم الجديد يسرى  
على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به ، ولكنه لا يسرى بأثر رجعى  
الا بنص خاص في قانون ، وليس في أداة أدنى منه كلائحة . واذا تضمن  
التنظيم الجديد — قانونا كان أو لائحة — مزايا جديدة للوظيفة ترتب  
أعباء مالية على الخزانة العامة ، فالأصل ألا يسرى التنظيم الجديد في  
هذا الخصوص الا من تاريخ العمل به ، الا اذا كان واضحا أنه قصد  
أن يكون نافذا من تاريخ سابق . وعلى مقتضى ما تقدم فان القانون  
رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ — وان تضمن مزايا جديدة للمجندين — لا يسرى  
الا من تاريخ العمل به ، وليس من تاريخ أسبق ، ما دام ذلك ليس  
واضحا من نصوصه .

## قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

الاثـر الفـوري القـانون يقـضى بـسريان احكامه على المراكز القانونية التي لم تستكمل وجودها قبل تطبيقه .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر قد أصبح نافذا منذ يوم ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٨ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وفضلا على أن هذا القانون من القوانين المتعلقة بالنظام العام والاجتماع منعقد على أنه لا حقوق مكتسبة ضد النظام العام فان الشركة لم يكن لها أى حق حتى تاريخ العمل به .

ذلك ان حقها المزعوم مردود الى ما التزم به وزير التجارة والصناعة في البند الثامن عشر من ترخيص البحث من منح الشركة التزام الاستغلال بترخيص من مصلحة المناجم والمحاجر اذا طلبت الشركة ذلك وكانت المنطقة المرخص لها في البحث فيما تحتوى على بئر واحدة على الأقل للبتترول ولما كان محل الالتزام مستحيلا بحكم المادة ١٣٧ من الدستور فان الالتزام نفسه يكون باطلا .

على أنه أمكن رد هذا الالتزام الى حدوده القانونية لما تجاوز وعدا من الوزير باستصدار مشروع قانون يمنح القرام الاستغلال للشركة وهو وعد معلق على شرط واقف هو طلب الشركة للالتزام مع وجود بئر واحدة على الأقل للبتترول في منطقة البحث ولما كان هذا الشرط لم يتحقق الا في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ عندما تقدمت الشركة بطلبها وكان هذا التاريخ لاحقا على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر فان حق الشركة في مطابقة الحكومة بما وعدت لم ينشأ في ظل هذا القانون اذ كل ما كان للشركة قبل ذلك لايمدو ان يكون مجرد أمل لا يرقى الى مستوى الحقوق المكتسبة .

فقانون المناجم والمحاجر اذن لا يراد تطبيقه على الماضي بل على مراكز قانونية نشأت بعد سريان أحكامه ومن القواعد المسلمة ان كل مركز قانوني ينشأ بعد نفاذ أحكام قانون يجب أن يخضع للأحكام التي يقررها هذا القانون ومن ثم يسرى القانون الجديد على كل مركز قانوني في دور التكوين متى كانت العناصر اللازمة لانشائه لم تستكمل وجودها قبل صدوره وهذا هو الأثر المباشر للقانون لا الأثر الرجعي .

( فتوى ١٦٢ في ١٨/٥/١٩٥٠ )

### قاعدة رقم (٢٠١)

#### المبدأ :

الأثر القانوني المترتبة لصالح الموظفين ، بالتطبيق لأحكام القانون ، تعتبر نافذة من تاريخ نفاذ القانون حتى ولو لم يتقرر الاعتماد المالي اللازم للتنفيذ طالما أن القانون صدر نلجز الأثر غير معلق على واقعة معينة أو على أجل معين .

#### ملخص الحكم :

القانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ اعتبر نافذا من ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٠ طبقا للمادة ٦٧ من الدستور المذكور ، ومن ثم فإن آثاره القانونية المترتبة لصالح الموظفين تعتبر نافذة كذلك من تاريخ نفاذ القانون حتى ولو لم يتقرر الاعتماد المالي اللازم للتنفيذ الا بعد ذلك طالما أن القانون صدر نلجز الأثر غير معلق على واقعة معينة أو على أجل معين، اذ أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بالاجراءات اللازمة لتقرير الاعتماد المالي عن طريق ادراجه في الميزانية أو اقتباع ما نصت عليه المادة ٣٣ من الدستور مسلف الذكر فاذا تأخر تدبير ذلك الاعتماد والموافقة عليه فلا يؤثر هذا في المراكز القانونية التي رتبها القانون لذوى الشأن منذ نفاذ أحكامه .

## قاعدة رقم (٢٠٢)

### المبدأ :

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين في المركز القومي للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمى — القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٣ تضمن اضافات لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ولا ينطوى على نفسه لتلك الاحكام كما خلا من اى نص صريح يقرر رجعيته بل على العكس من ذلك نص في المادة الثانية منه على أن يعمل به من تاريخ نشره — يترتب على ذلك أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٣ لا يبرى باثر رجعى فى اى من احكامه كما لا تصرف اية فروق مستحقة عن التسويات المترتبة عليه ألا اعتبارا من تاريخ العمل به اى اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٣ .

### ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين فى المركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمى تنص على أنه « اذا كان لمساعد الباحث بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمى مدة خدمة سابقة متصلة أو منفصلة كطالب بحث حسبت هذه المدة ضمن مدة خدمته كمساعد باحث بحيث تسوى حالته ويسلسل مرتبه على هذا الأساس .. على ألا تصرف فروق مالية سابقة عن المدة السابقة لسريان احكام هذا القانون » وانه بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٧٣ صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام القانون المشار اليه ونص فى مادته الاولى على أن « يستبدل بنص المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ النصان الآتيان :

مادة (١) اذا كان لمساعد الباحث بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث التابعة لرئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مدة خدمة

سابقة أو متصلة كطالب بحث أو كخصائي فني من العاملين بأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو من المعيّنين بمكافآت شاملة ويقومون بأعمال بحوث بحته حسب هذه المدة ضمن مدة خدمته بحيث تسوى حالته ويسلسل مرتبه على هذا الأساس على ألا تصرف فروق مالية عن المدة السابقة لسريان أحكام هذا القانون » .

وتنصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وهو الأمر الذي تم في ٢٣ أغسطس ١٩٧٣ .

ومن حيث أن المادة ١٨٧ من الدستور تنص على أنه « لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب » .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٣ قد تضمن اضافات لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ ولا ينطوي على تفسير لتلك الأحكام. كما خلا من أي نص صريح يقرر رجعيته بل على العكس من ذلك نص في المادة الثانية منه على أن يعمل به من تاريخ نشره ومن ثم فإنه لا يسرى بأثر رجعي في أي من أحكامه كما لا تصرف أية فروق مستحقة عن التسويات المترتبة عليه الا اعتبارا من تاريخ العمل به أي اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٣ أغسطس ١٩٧٣ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى انعدام الأثر الرجعي للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٣ والى أنه لا تصرف أية فروق مالية عن مدة سابقة على تاريخ العمل به .



## قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية — التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به — لا يسرى بأثر رجعي بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت نتيجة لتطبيق التنظيم القديم على حالة الموظف الا بنص خاص في قانون يرتب الاثر الرجعي — القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينظم العاملين الحفنيين — سريان حكمه بأثر مباشر في شأن مرتب الموظف الموقوف ما دام لم يتمحق للموظف مركز ذاتي في ذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومركز الموظف هو مركز قانوني عام يجوز تعديله وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ومرد ذلك الى أن الموظفين هم عمال المرافق العامة وبهذه التوبة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ويتفرع عن ذلك أن التنظيم الجديد يسرى على الموظف بأثر حال من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى بأثر رجعي بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تحققت نتيجة لتطبيق التنظيم القديم على حالة الموظف الا بنص خاص في قانون يقرر الاثر الرجعي .

ومن حيث انه بالغاء القرار الصادر من مجلس التأديب العالي في ٢٧ من يونيو ١٩٥٩ بهرمان المدعى من مرتبه عن مدة وقته يعتبر هذا القرار كأن لم يصدر ويعتبر المدعى بالنسبة الى هذا المرتب في مركز قانوني عام لعدم تحقق مركز ذاتي له في شأنه وفقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حتى ألغى هذا القانون — ولا شك في خضوع هذا المركز القانوني العام لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي يسرى

عليه بأثر مباشر — ولما كان المدعى قد برىء من التهمة المسندة اليه فإنه  
وفقا لأحكام المادة ٦٤ من هذا القانون الأخير أصبح يستمد حقه في مرتبه  
عن مدة وقفه من القانون مباشرة وبذلك انحسم مركزه المطلق في شأن  
هذا المرتب بحكم القانون مما يتمم معه اجابته الى طلبه الخاص بالحكم  
له بأحقية في صرف مرتبه عن مدة وقفه .

( طعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١ )

### قاعدة رقم (٢٠٤)

#### المبدأ :

القواعد التنظيمية العامة ، قانون كانت أو لاحقة ، قد تفيد الموظف  
بمزايا في الماضي — المراكز القانونية التي يكتسبها الموظف بقانون أو  
بلائحة لا يمكن المساس بها بأثر رجعي الا بنص خاص في قانون يقرر  
الأثر الرجعي وليس بأداة أدنى من قانون .

#### ملخص الحكم :

الأصل أن الموظف اذا كان قد اكتسب مركزا قانونيا ذاتيا في درجة  
أو مرتب بالتطبيق لقواعد تنظيمية عامة تسمح بذلك مقرر في قانون  
أو لائحة ، فلا يجوز المساس بهذا المركز القانوني الذاتي الا بنص في  
قانون يقرر الأثر الرجعي ، وليس بأداة أدنى من قانون . وقد بان  
للمحكمة من الأوراق أن المدعى بلغ درجته واستحق مرتبه بالترقية  
العادية وبمنحه العلاوات الدورية ، وذلك قبل نفاذ قانون المعادلات  
الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وهذا القانون انما استهدف فيما  
استهدفه انصاف ذوى المؤهلات الدراسية بمنحهم الدرجات والمرتبات  
المقررة لمؤهلاتهم من التاريخ الذى عينه وبالشروط التى حددها ، ولم  
يتضمن أى نص يعس الدرجات أو المرتبات التى نالها ذوى المؤهلات ،  
سواء بطريق الترقية العادية أو بمنحهم العلاوات الدورية بالتطبيق للقواعد  
العامة التى كانت تسمح بذلك ، فلا يمكن — والحالة هذه — اصدار هذه  
المراكز القانونية الذاتية التى كانت تحققت لهم بالتطبيق لهذه القواعد ،

ما دام قانون المعادلات الدراسية لم يبلغ بالذات هذه المراكز الذاتية ، والا كان ذلك تطبيقاً لهذا القانون بأثر رجعي بدون نص خاص فيه ، وهو ما لا يجوز طبقاً للأصل الدستوري المسلم ، وانما قد يفيد حامل المؤهل من القانون المذكور فيما لم ينله من مزايا قررناها ولم يسبق للموظف أن حصل عليها فعلاً قبل نفاذه ، لأن القواعد التنظيمية العامة قانوناً كانت أو لائحة ، قد تفيد الموظف بمزايا في الماضي ، ولكن لا يمكن المساس بما اكتسبه من مراكز قانونية ذاتية بالتطبيق لقانون أو لائحة إلا بنص خاص في قانون يفس هذه المراكز في الماضي بأثر رجعي وليس بأداة أدنى من ذلك .

( طعن رقم ٦٦٨ — جلسة ١٩٥٨/٥/٢ )

### قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

سريان احكام المادة ٣٧٣ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ — اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في ٢٢ ابريل سنة ١٩٨٢ — لايمتد حكم النص الى الوقائع السابقة على تاريخ العمل به — تطبيق .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٣٧٣ مكرراً المضافة بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ — بشأن تعديل بعض احكام قانون العقوبات الصادرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ — بأنه يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب ان تأمر باتخاذ اجراء تحفظي لحماية العيضة على أن يعرض هذا الامر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الاكثر بتأييده أو بتعديله أو بالغاءه . وقد عمل باحكامه اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٨٢ — وطبقاً للآثر المباشر للقانون لايمتد الى الوقائع السابقة على تاريخ العمل به .

( طعن رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٨ )

### قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ونصه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على أن لا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له — ليس لهذا القانون من أثر رجعي على المخالفة التي ارتكبتها المطاعم ضدّه وحوكم من أجلها قبل صدوره .

ملخص الحكم :

لا يغير من ذلك ما قد يقال — من أن الشركات المساهمة الثلاث المشار إليها أصبحت من شركات القطاع العام وقد صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي نص في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على أن « لا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له » ذلك أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وقد صدر وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ، فإنه ليس له من أثر رجعي على المخالفة التي ارتكبتها المطاعم ضدّه وحوكم من أجلها بالحكم الصادر من المحكمة التأديبية بجلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٣ في ظل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ فهو الذي كان معمولاً به آنذاك ويتعين لذلك تطبيقه دون غيره .

( ملعن رقم ٨٨٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١ )

### قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

لا وجه للنمي على الحكم بتوقيع جزاء خفض الالى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة بقاله ان الواقعة المنسوبة للمتهم حدثت في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذي لم يتضمن هذه العقوبة .

### ملخص الحكم :

١  
لاوجه لذلك لأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذي يطبق بأثر مباشر على الموظفين المتهمين الذين لم تستقر مراكزهم الى وقت العمل به في ١٩٧٨/٧/١ وهو الذي جميع الاحكام المخالفة لاحكامه وان مقتضى ذلك الا توقع عقوبة على الموظف في ظل القانون الجديد لم يرد نص بشأنها فيه حتى ولو كان منصوص عليها في قوانين سابقة كانت سارية وقت حدوث الفعل محل المحاكمة .

( طعن رقم ١٢٩٤ - ١٤٢٦ لسنة ٢٢٦ - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٦ )

### قاعدة رقم (٢٠٨)

#### المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ باضافة مادتين جديدتين برقمي ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا ثانيا الى قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - النص فيه على الا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول وجودهم في الخدمة وان تسقط بمضى خمس سنوات من تاريخ ترك الخدمة لأي سبب كان وانقطاع هذه المدة بالجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة - سريان أحكامه بأثر حال ومباشر على المخالفات التأديبية مالم تكن قد سقطت بالتقدم في ظل الرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية .

### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والمعمول به من ٤ ابريل سنة ١٩٥٧ قد ألغى بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بأن اضاف الى قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مادتين جديدتين برقمي ١٠٢ مكررا ، ١٠٢ مكررا ثانيا تنص الأولى منهما على أنه « لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول وجودهم في الخدمة وتسقط بمضى خمس سنوات من

تاريخ تركهم الخدمة لأى سبب كان ، وتنقطع هذه المدة بإجراءات  
استحقاق أو الاتهام أو المحاكمة . وتنص المادة الثانية على انه « يجوز  
إقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية من الموظف الذى  
يكون قد ترك الخدمة لأى سبب كان . . . » وهذا القانون وهو من قوانين  
النظام العام وقد نشر فى ١٩٥٧/٤/٤ فان أحكامه تسرى بأثر حال  
ومباشر على المخالفات التى نسبت الى المظنون ضدهم ما دام لم تكن  
قد سقطت بالتقادم فى ظل المرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ على النحو  
المذكور آنفا .

( طعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤ )

### قاعد رقم ( ٢٠٩ )

المبدأ :

ترتيب الفصل على الحكم الصادر على الموظف فى جنابة ولو بعقوبة  
الجنة طبقا لنص المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — صدور  
الحكم على الموظف فى جنابة وكذلك قرار فصله فى ظل هذا القانون —  
لا يسرى على الموظف بعد ذلك أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤  
الذى ألغى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — المجال الزمنى للقانون  
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يمتد الى ما سبق نفاذه من وقائع تمت وتحققت  
آثارها فى ظل القانون الاول والا كان فى ذلك تطبيق للقانون بأثر رجعى  
يفى نص يبيّن ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفى الدولة تنص على أن تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة  
لأحد الأسباب الآتية : (١) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة . (٢) الحكم  
عليه فى جنابة أو فى جريمة منخله بالشرف . . . . (٣) . . . .  
ومؤدى ذلك أن الحكم الجنائى يقضى وفقا لأحكام هذا القانون الى عزل  
الموظف العام اذا كان الحكم صادرا فى جنابة ، فمتى قلم هذا الوصف

بالفعل المنسوب الى الموظف العام ، والذي جوزى من أجله فلامفر من أن يؤدى الحكم الصادر بادلته بسببه الى عزله سواء تضمن الحكم توقيع عقوبة جنائية أم تضمن توقيع عقوبة الجنحة في الحالات المعينة التي نص عليها القانون ، ذلك أنه واضح أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المشار اليه لم يفرق بين الأحكام الصادرة في جنائيه من حيث أثرها على مركز الموظف العام تبعا لنوع العقوبة التي تتضمنها كما أنه كذلك لم يفرق بين جنائية وجنائية أخرى تبعا لكونها مظهة بالشرف أو غير مظهة به ، فتنسأوى في الأثر الأحكام الصادرة في جنائية القتل الممد وجنائية هتك العرض وجنائية إحرأز سلاح نأرى بغير ترخيص أو غيرها ، اذ جميعها أحكام صادرة في جنائيات وكلها تنهى حتما وبحكم القانون العلاقة بين الموظف والدولة .

ولما كان الحكم الذى قضى بادلانة المظمون عليه في جنائية إحرأز سلاح بغير ترخيص قد صدر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة آنف الذكر .

وبذا لزم أن تترتب عليه الآثار القانونية التي استتبعتها والتي نص عليها هذا القانون ، مادامت الواقعة التي انبثت عليها هذه الآثار ، وهى صدور الحكم ، قد تحققت بالفعل قبل الغائه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، فليس من شأن صدور هذا القانون الأخير في أثناء نظر الدعوى أن ينقل الواقعة المذكورة من الماضى ليخضعها لمسلطنه ، كما لا ينسحب حكمه عليها بأثر رجعى دون نص فيه على ذلك ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لأعمال القانون الجديد الذى اشترط لانتهاء الخدمة أن يكون الحكم على العامل بمعقوبة جنائية ، لمتعلق الأمر بواقعة لم تستجد من تاريخ نفاذه بل سابقة عليه وخاضعة لحكم القانون القديم وحده الذى يبقى بعد الغائه ساريا في شأن الآثار التي تحققت بالفعل إبان نفاذه ، ومتى استبعد تطبيق القانون الجديد سقط بالتالى الاستناد الذى قام عليه الحكم المظمون فيه لتطبيق أحكام هذا القانون .

### قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن العاملين المدنيين بالدولة — نصه على أن يكون الفصل جوازا للوزير في حالة الحكم مع وقف التنفيذ — عدم مريان احكامه متى ثبت أن الحكم قد صدر قبل العمل به .

ملخص الحكم :

لئن كان قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد جعل الفصل جوازيا للسيد الوزير في حالة الحكم بوقف التنفيذ — الا أن هذا القانون لا يسرى على الوقائع السابقة على تاريخ العمل به وقد صدر الحكم على الطامن في تلك الجريمة المخلة بالشرف قبل العمل بالقانون المذكور ، وبغضلا من ذلك فإن هذا أمر مقصور على جهة الادارة أما القضاء فعليه أن ينزله حكم الفصل استنادا الى الأصل المنصوص عليه في حالة صدور حكم في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف .

( طعن رقم ١١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٥ )

### قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام هيئة البوليس — مؤدى الاثر المباشر له أن يسرى حكم الفقرة الثالثة عشر من المادة ١٤ منه بعد العمل بهذا القانون .

ملخص الحكم :

ان حكم الفقرة الثالثة عشرة من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ يتعلق بالوظائف التي يقرر وزير الداخلية ادخالها ضمن هيئة الشرطة بعد العمل بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام



هيئة البوليس ، وهذا هو المفهوم السليم للآثر المباشر لهذا القانون الأخير فضلاً عن ان المشرع قد استعمل لفظ « يقرر » أى اللفظ الذى يدل على المستقبل ، ولا ينصرف البتة الى الماضى .  
اطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٩

### قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

مجال سريان القانون باثر مباشر هو الوقائع والمراكز القانونية التى تتم بعد صدوره . ولا يسرى القانون باثر رجعى على الوقائع السابقة عليه .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن الطاعن عين بشركة الطيران العربية في أول ديسمبر سنة ١٩٦١ وقد كانت المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة الوطنية والعسكرية قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ تشترط للإفادة من حكمها بارجاع اقدمية العامل الى تاريخ تعيين زميله في التخرج أن يكون هذا الاخير قد عين في احدى الجهات التى حددتها تلك المادة على سبيل الحصر وهى وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة - وليس من خلاف في أن شركة الطيران العربية وقت تعيين الطاعن كانت من شركات القطاع العام وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ولا تندرج تحت أى من المدلولات التى حددتها حصراً المادة المذكورة والتى تنصرف فيها الى أشخاص القانون العام وعندما رغب المشرع في توسعة نطاق هذه المادة أصدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ حيث أضاف جهات أخرى هى « وحدات الادارة المطلوبة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام » وهذا التعديل يسرى باثره المباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تتم أو تقع بعد نفاذه أى على كل من عين بعد أول ديسمبر سنة ١٩٦٨ ولا يسرى باثر رجعى على الوقائع السابقة عليه .

( طعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ )

## قاعدة رقم (٢١٣)

### المبدأ :

تنص المادة ٤٧ من قانون أنتمائات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن قرار التحكيم الطبي نهائيا غير قابل للطعن - إلغاء هذه المادة بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء موانع التقاضي لا يمس القرارات الخصمينة بمولدها التي صدرت من قبل نتيجة ذلك : عدم جواز نظر الدعوى - أساس ذلك : أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ليس له اثر رجعى ولا يعمل به الا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية - المراكز القانونية التى نشأت وترتب فى ظل قاعدة قانونية معينة تظل محكومة بهذه القاعدة رغم الغائها ولو كانت مشتملة على نص مانع من التقاضى ما لم تقضى المحكمة الطلما بعدم دستورية هذا النص .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين والذى يقضى فى مادته الأولى بإلغاء كافة صور موانع التقاضى الواردة فى نصوص بعض القوانين - ومن بينها المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها - بنص فى مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، الذى تحقق فى ٨ من يونيه سنة ١٩٧٢ ، وفى ذلك فقد نصت المذكرة الايضاحية لهذا القانون على انه « اقتصر المشروع المقترح على هذه النصوص المانعة للتقاضى فى القوانين القائمة ، أى التى لا تزال قابلة للتطبيق على حالات مستقبلية فمن ثم فقد كان من المتعين ازالها نفاذا لحكم الدستور الجديد » « وقد أثر المشروع هذه المعالجة للنصوص المانعة للتقاضى تجنباً لاجداث ثقلية فى العلاقات القانونية من شأنها المساس باستقرار المعاملات والافاضاع الاجتماعية السابقة » .

ومن حيث أن البادى فيما تقدم أن المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أضفت حصانة خاصة على قرارات التحكيم الطبي ونأت

بها عن التعقيب القضائي وان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بالغاء هذه الحصانة غير ذي أثر رجعي ولا يعمل به بصريح نفيه ومفاد مذكرته الايضاحية الا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فلا يمس القرارات الحصينة بمولدها التي صدرت بذى قيل — مثل القرار الطمين ، ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية سريانها على ما يتم في ظلها من الوقائع فاذا ما ألغيت قاعدة ما واخلت مكانها القاعدة الجديدة ، فان القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ النائها ومن ثم فان المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل أى من القاعدتين القديمة والجديدة تخضع لحكمها فما نشأ وترتبت آثاره في ظل القانون القديم يظل خاضعا له — كل ذلك ما لم يقضى نص صريح بخلافه — هذا وقد جرى قضاء المحكمة العليا على أن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت في ظل قاعدة قانونية معينة تفكك محكمة بهذه القاعدة رغم النائها ولو كانت مشتملة على نص مانع من التقاضى مالم تقضى المحكمة العليا بعدم دستورية هذا النص . واذا كان من الثابت ان النص المانع من التقاضى بموجب المادة ٤٧ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه لم تقضى المحكمة العليا بعدم دستوريته وقد نكلت ادعية عن الدفع بعدم الدستورية بما لا مناص معه من أعمال هذا النص ونفاذ حكمه على المنازعة الماثلة والتي يتعين من ثم القضاء بعدم جواز نظرها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذا أخذ بغير هذا النظر وقضى بالغاء القرار المطعون فيه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه القضاء بالغائه وبعدم جواز نظر الدعوى والزام الادعية المصروفات .

( طعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠ )

## قاعدة رقم (٢١٤)

### المبدأ :

ان القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض عن اصابات العمل هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخلف عن الاصابة — أساس ذلك — أثره — تطبيق •

### ملخص الفتوى :

ان المشرع قد قرر حق العامل في التعويض عن اصابات العمل : لا يترتب الحق في التعويض على مجرد وقوع الاصابة وانما يجعله رهينا بتخلف عجز عنها ، وهو يفاير في مقدار التعويض بحسب نسبة العجز وآثاره ومن ثم فالواقعة القانونية التي يعتد بها مناطا لاستحقاق التعويض هي ثبوت العجز المتخلف عن اصابة عمل ، أما الاصابة ذاتها فلا تعدو في منطق تلك النصوص أن تكون واقعة مادية لا يترتب المشرع اثرا على مجرد حدوثها ، وانما يترتب هذا الاثر على تكامل الواقعة المنشئة للالتزام التي يلزم لقيامها توافر عنصر الاصابة والعجز معا •

وينطوى هذا النظر . على تطبيق سليم لفكرة تنازع القوانين من حيث الزمان التي تقوم على قاعدة الاثر الفوري أو المباشر للقانون الجديد وعدم رجعيته بما يمس حقوقا ومراكز نشأت واكتملت في ظل قانون سابق • فيحكم كل قانون الوقائع أو المراكز القانونية التي اكتملت في ظله ، ولا يحوز أن تمتد احكام قانون قديم لتحكم وقائع ومراكز اكتملت في ظل العمل بقانون لا حق كما لا يجوز ، اذا ماصدر قانون جديد ان يرجع أثره الى الماضي ليحكم مراكز انتجت آثارها وفقا لاحكام قانون قديم ، وترتبيا على ذلك فان المركز القانوني الذاتي وهو نشوء الحق في التعويض لا يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة القانونية الشرطية التي نص عليها المشرع وجعل منها مناطا لتوافر هذا المركز بعنصرها وقوع الاصابة وتخلف عجز عنها ، كما يتفق هذا المنص وطبائع الاشياء ، فالاصابة قد ينجم عنها عجز حال وقوعها مباشرة فنتعاصر الاصابة

والعجز في وقت الحدوث • وقد لا يتحقق هذا التماصر فيتراخى ظهور العجز لفترة من الزمن ، وأحكام القانون تشمل الحاليتين مما وبالتالي لايسوغ اغفال العنصر الزمني وما قد يطرأ فيه على الاحكام القانونية السارية من تغيير ، والقول بأن الواقعة التي يعتد بها هي الاصابة بحيث يرد العجز الناشئ عنها الى وقت حدوثها خلافا لمنطق النصوص التي تجعل الواقعة القانونية التي ترتب الحق في التعويض هي الاصابة التي ينجم عنها عجز معين سواء حدث هذا العجز وقت حدوث الاصابة أم حدث بعد ذلك بسببها •

( فتوى ٢٤٧ في ١٩/٣/١٩٨١ )

### قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

المادة ١٠٤ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأنه اذا توفى صاحب المعاش كان للمستحقين الحق في تناقص المعاش وفقا للائحة والاحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة — المقصود بصبرة أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ان تقع الوفاة في ظل العمل بالقانون المذكور والقول بغير ذلك يجعل للقانون المذكور اثرا رجعيا لا يستند الى نص صريح في القانون — اثر ذلك — استمرار العمل بالانصبه المعمول بها للمستحقين وفقا للقوانين السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حتى تاريخ العمل به اذ يتعين تعديلها وفقا للجدول المرفقة به اعتبارا من هذا التاريخ دون سريان هذا التعديل على الماضي طالما ان الوفاة قد حدثت قبل العمل بالقانون المشار اليه •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين بنص في المادة ٢٩ منه على أنه اذا توفى صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تناقص المعاشات وفقا للانصبه والاحكام المقررة بالجدول رقم « ٣ »

المرافق اعتباراً من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة . ويقصسد بالمستحقين ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ الارامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته واخواته وطبقاً للجدول رقم (٣) كانت البنت الوحيدة تستحق نصف معاش صاحب المعاش في حال عدم وجود ارملة أو ارامل ولو وجد معها والد صاحب المعاش وكان المعاش المستحق لوالد المدعية صاحب المعاش الاصلى ١٨٥ر٥٢ جنيه واعانه غلاء بواقع ٢٦٨ر٢٠ جنيه ولذلك فانه على اثروفاة والد المدعية في ١٨/١٢/١٩٦٩ سوى معاش المدعية بوصفها ابنته المستحقة الوحيدة في معاش والدها فاستحققت معاشاً مقداره ١٩٢ر٢٦ جنيه طبقاً لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ واحكام الجدول رقم ٣ المرافق للقانون وزيد معاش المدعية بواقع ١٠٪ اعتباراً من ١/١٠/١٩٧١ طبقاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧١ كما صرف للمدعية المعاش المستحق لها وفقاً لاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ عن ثلاثة أشهر بواقع ٣٩ر٥٥ جنيه من كل شهر . وبينما كانت المدعية تصرف المعاش المستحق لها عن المرحوم والدها صحيحاً وطبقاً لاحكام القانون الصحيحة بواقع النصف من معاش المرحوم والدها اقامت الدعوى امام محكمة القضاء الادارى في ١٣/٨/١٩٧٤ بطلب الحكم لها باحققتها في كامل المعاش المستحق ، لوالدها بواقع ٣٣٠ر٥٥ جنيه شهرياً وفي اثناء نظر الدعوى صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين الاجتماعى ونصت المادة ١٠٤ منه على انه اذا توفى صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى المعاش وفقاً للانتصبه والاحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق اعتباراً من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة وتنص احكام الجدول رقم (٣) المرافق للقانون المذكور باستحقاق الولد الواحد — في حالة عدم وجود ارملة أو ارامل — ولو وجد معه والد أو والدين لصاحب المعاش ٢/٣ ثلثاى المعاش الذى كان مستحقاً لصاحب المعاش وتقضى المادة السابعة من قانون اصدار القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالعمل به اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ نشره واذ نشر القانون المذكور في ٢٨/٨/١٩٧٥ فانه يعمل به اعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ — ومؤدى ماتقدم ان المدعية تستحق ثلثاى المعاش المقرر للمرحوم والدها طبقاً لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . واعتباراً من تاريخ العمل به في ١/٩/١٩٧٥ وليس من ريب ان المدعية لاتستحق ثلثاى المعاش المقرر للمرحوم

والدها اعتبارا من أول الشهر السذي حدثت فيه وفاته كطلبها في الدعوى والظن وذلك ان المقصود بمبكرة أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة الواردة في المادة ١٠٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ان تقع الوفاة في ظل العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقول بغير ذلك يجعل للقانون المذكور اثرا رجعي غير مستند الى حكم نص صريح في القانون وعلى ذلك تستحق المدعية نصف المعاش المقرر للمرحوم والدها من أول الشهر الذي حدثت فيه وفاته ثم تستحق ثلثا المعاش المقرر للمستحق الاصلى اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ اعمالا للآثر الحال المباشر للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به لأول مرة في ١/٩/١٩٧٥ واذا لم يكن للمدعية اصل حق في طلبها صرف كامل المعاش المقرر للمرحوم والدها عند رفعها الدعوى في ١٣/٨/١٩٧٤ وقد تقرر أحقيتها في صرف ثلثا ذلك المعاش لأول مرة بمقتضى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من تاريخ العمل به في ١/٩/١٩٧٥ — فان ما قضى به الحكم المطعون فيه من الزام المدعية بالمصروفات يكون صحيحا في حكم القانون اذ اجازت المادة ١٨٥ من قانون المرافعات الحكم بالزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصروفات متى كان الحق مسلما به من المحكوم عليه أو كانت الدعوى بشأنه قد رفعت بلا موجب كما هو الشأن في هذه الخصومة حيث رفعت الدعوى قبل العمل بالقانون الذي انشأ الحق المقضى به لأول مرة وليس صحيحا ما ذهبت اليه الطاعنة من انها كانت تصرف معاش والدها كاملا لان الثابت من الاوراق انها منذ وفاة المرحوم والدها كانت تصرف نصف المعاش المقرر له على الوجه السابق بيانه بالارقام واذا قضى به الحكم المطعون فيه بالحقبة المدعية في ثلثا المعاش المستحق عن المرحوم والدها باعتبارها ابنته والمستحقة الوحيدة في معاشه طبقا لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مع الزامها بالمصروفات فان ذلك الحكم — في كل ما قضى به — يكون قد صادف وجه الحق وصحيح احكام القانون ويكون الظن فيه في غير محله وعلى غير اساس سليم من القانون .

## الفصل الثالث

### سريان القانون من حيث المكان

#### قاعدة رقم (٢١٦)

#### المبدأ :

التشريعات المعمول بها في كل من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة — بقاء كل ما قرره ساريا في النطاق الاقليمي المقرر وفقا لنص المادة ٦٨ من الدستور المؤقت — شرطه — أن تكون هذه التشريعات متفقة مع احكام هذا الدستور — مخالفة نص المادة ٦٧ من هذا الدستور لنص المادة ٨ من المرسوم التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ بتنظيم نشر القوانين في سورية — وجوب العمل بالنص الدستوري في هذه الحالة.

#### ملخص الفتوى :

نصت المادة ٦٨ من الدستور المؤقت على أن « كل ماقرره التشريعات المعمول بها في كل من اقليمي مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقا للنظام المقر بهذا الدستور ». وهذا النص لايعنى الإبقاء على كافة التشريعات النافذة في كلا الاقليمين عند العمل بالدستور دون قيد ولا شرط وانما يفيد الإبقاء على هذه التشريعات بشرط اساسي وهو ان تكون متفقة واحكام الدستور غير مخالفة لاي نص من نصوصه : فاذا كانت المادة ٦٧ من الدستور قد رسمت لنشر القوانين وتصديق تاريخ العمل بها نظاما يخالف النظم المعمول بها في هذا الصدد في أي من الاقليمين ، اذ نصت على نشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ، وعلى العمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها ، وجواز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون بينما نصت المادة ٨



من المرسوم التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتنظيم نشر القوانين في سوريا على أنه فيما عدا الحالات التي نص عليها القانون خلافا لما سيأتي، فإن القرارات التشريعية والنظامية تصبح نافذة المفعول اجباريا في محافظة دمشق بعد انقضاء يومين كاملين من تاريخ استلام الجريدة الرسمية من قبل رئاسة ديوان مجلس الوزراء وفي جميع المحافظات السورية بعد انقضاء يومين كاملين من تاريخ استلام الجريدة الرسمية من قبل رئاسة ديوان المراسلات في المحافظة ، فلا جدال في ان الدستور وقد خرج خروجاً صريحاً على هذه الاحكام يكون قد نسخها والاعاها وتكون أحكامه هي الواجبة الاتباع دون سواها .

ولقد جرى المشرع منذ صدور الدستور المؤقت على ترك تحديد ميعاد نفاذ بعض التشريعات للقاعدة العامة المقررة في الدستور وحدد لنفاذ البعض الآخر تاريخاً قد يجاوز التاريخ المحدد في الدستور ، فالمشرع عندما ينص على أن يعمل بالقانون من تاريخ نشره أو من تاريخ صدوره فإن رغبته في هذه الحالة تنصرف الى المفهوم من ظاهر عبارته وليست مجرد عبارة جرى العمل على ان يذيل بها القانون . وما دام الدستور قد اجاز في المادة ٦٢ مد الميعاد الذي حددته أو تقصيره بنص خاص في القانون فلا ضير على المشرع اذا استعمل هذه الرخصة المخولة له بنص الدستور وبخاصة فان مقتضيات الوحدة بين اقليمي الجمهورية قد اقتضت المبادرة الى العمل بكثير من التشريعات بمجرد صدورها أو فور نشرها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ازاء التعارض في قواعد نشر القوانين والعمل بها بين نص المادة ٦٧ من الدستور المؤقت ونص قانون تنظيم نشر القوانين في اقليم سورية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ ، يكون حكم المادة ٦٧ المشار اليه هو الاولى بالأعمال .

( غنوى ٧٦٤ في ١٩٥٩/١١/٥ )

## قاعدة رقم (٢١٧)

### المبدأ :

تسرى القوانين جميعها على مناطق الحدود اذا لم ينص على استثنائها وإذا ما تعارضت مع النظم القائمة في تلك المناطق وجب اعتبارها ملغية أو معدلة لها .

### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً موضوع السلطات التى يختص بها مدير مصلحة الحدود بجلسته المنعقدة في ١٧ من ابريل سنة ١٩٥١ وتبين أنه يتلخص في أن مدير مصلحة الحدود يرغب في اصدار أمر عمومي للعمل به في محافظة الصحراء الجنوبية ينص على مراعاة الأمر العمومي رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٢٦ . والعمل بالقواعد الخاصة بحفر الآبار . والتي كانت مقيمة قبل ابتلاع مناطق الصحراء الى مصلحة الحدود وينص في آخر هذا الأمر على العمل بالقواعد الجارى العرف عليها والتي نص القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتطبيق نظام القضاء العادى في المنطقة التابعة لسلح الحدود الملكى على مراعاتها .

ويستند مدير سلاح الحدود لتبرير حقه في اصدار هذا الأمر الى أن المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٥ من اكتوبر سنة ١٩٢٢ أجازت لوزير الحربية والبحرية أن يصدر قرارات تتعلق بالمحافظة على النظام والأمن العام وأن يفرض عقوبات لا تتجاوز الحبس ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات . أما المدير العام لسلاح الحدود فمخول اصدار أوامر عامة استناداً الى المادة الثانية من المرسوم سالف الذكر التى تهم على أن يستمر مدير مصلحة أقسام الحدود والموظفون بها على القيام بالوظائف التى يتولونها الآن كما يستمر العمل بالنظم الحالية للإدارة والقضاء وذلك الى حين اصدار تشريع ملائم لها . ولما كان هذا التشريع لم يصدر حتى الآن وكانت مسائل الآبار تتعلق بالنظام والأمن العام فانها تدخل في اختصاص المدير العام للمصلحة وهو الذى

يصدر الأوامر العمومية المتعلقة بها ومن حقه أن يفرض معاملة للعقوبات الواردة في المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وذلك استنادا إلى الأمر رقم ٤٧ الصادر قبل المرسوم المذكور الذي ينص على أن كل شخص خاضع لقانون الصنحاء. ويخالف نص أي أمر ينشر من أوامر المصلحة يكون عرضة للجزاءات الآتية عندما تثبت أدلته أمام محكمة مختصة .

( أ ) لمخالفته للأوامر العمومية يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ٩٠ يوما أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية .

( ب ) لمخالفته أوامر المحافظة يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ٣٠ يوما أو بغرامة لا تزيد على ثلاثة جنيهات مصرية .

( ج ) لمخالفته أوامر القسم يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تزيد على جنيتها مصرية واحدا .

فالأمر ٩٠٠ الصادر من المدير العام في ١٦/١/١٩٢٦ طبقا لما يراه مدير المصلحة إنما صدر استنادا إلى الأمر رقم ٤٧ وأن المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ نص على استمرار هذا الحق قائما بالنسبة إلى المدير العام والموظفين التابعين له ومن ثم فإن من حقه أن يصدر ما شاء من الأوامر بعد هذا المرسوم وأن ينص فيها على عقوبات في حدود الأمر رقم ٤٧ المشار إليه .

وببحث هذا الموضوع على ضوء الأوامر والقوانين الخاصة بتنظيم مصلحة الحدود وبين اختصاص موظفيها تبين أنه في أثناء الحرب العظمى ( سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ ) حصرت أعمال الإدارة والقضاء في أقسام الحدود بمقتضى الأحكام العرفية في يد مدير عسكري .

وجعلت تلك الأقسام مصلحة أطلق عليها مصلحة أقسام الحدود وألحقت بوزارة المالية .

وفي ٤ مايو سنة ١٩١٧ أصدر القائد العام للقوات البريطانية في

مصر الى الكولونيل ج : ج : هنز الحاكم العسكري للمصراء الغربية  
أمرا بتعيينه حاكما عسكريا لمصلحة أقسام الحدود ومنحه بمقتضى المادة  
الثالثة من هذا الأمر السلطة فى إنشاء قوة بوليس على أن يعرض الأوامر  
التي يرى إصدارها لهذه القوة لاعتمادها منه أى من القائد العام وإجاز  
له بمقتضى المادة الرابعة من هذا الأمر سلطة إنشاء محاكم مدنية  
وجنائية الا جميع الجرائم التي ترتكب ضد نصوص الاعلانات الصادرة  
تحت الأحكام العرفية فتتظرها المحاكم العسكرية وأعطيت له السلطة  
بمقتضى المادة الخامسة فى تحصيل الضرائب اذا صدر قرار بذلك :  
وبمقتضى المادة السادسة أعطيت له سلطة وضع قيود على التجارة وعلى  
تحركات الأهالى فى دائرة هذه الأقسام اذا لزم ذلك مراعاة احتياجات  
الحالة الحربية وتنفيذا للقيود السارية فى ذلك الوقت فى مصر . كما  
خول بمقتضى المادة السابعة منح السلطة اللازمة لضباط المصلحة وموظفيها  
وأخيرا أوجب عليه فى المادة الثالثة استشارة المندوب السامى عن النظام  
المراد السير على مقتضاه فى المواضيع السابق بيانها لأعطائه السلطة  
اللازمة لتنفيذه .

واستمر الحال على ذلك مدة الحرب وما بعدها وقد صدرت فى  
خلال هذه المدة من سبتمبر سنة ١٩١٧ الى ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢ عدة  
أوامر من بينهما الأمر رقم ٤٧ السالف الإشارة اليه وكانت هذه الأوامر  
حسبما ورد فى كتاب مدير عام مصلحة الحدود تصدر من الحاكم  
العسكري لمصلحة الحدود وبمعدن من المدير العام لمصلحة الحدود .

وفى ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٢ صدر مرسوم بالحاق مصلحة الحدود  
بوزارة الحربية والبحرية أشير فى ديباجته الى أن الظروف التي دعت  
الى حصر حال الادارة والقضاء فى أقسام الحدود فى يد مدير عسكري  
قد زالت وأنه رأى تنظيم تلك المصلحة على أساس ثابت بالحقايق بوزارة  
الحربية والبحرية وقد نص فى المادة الثانية من هذا المرسوم على  
ما يأتى :

« يستمر مدير مصلحة أقسام الحدود والموظفون بها على القيام  
بالوظائف التي يقولونها الآن . كما يستمر العمل بالنظم الحالية للإدارة

والقضاء والاجراءات المتبعة في الأراضي الواقعة في أقسام الحدود وذلك الى حين اصدار تشريع ملائم لها ويراعى فيما تقدم عدم الاختلال بأحكام الأمر العالى الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وبأحكام المادتين الثالثة والرابعة من هذا المرسوم .

وتبين من صياغة هذه المادة أن المقصود باستمرار مدير مصلحة أقسام الحدود وموظفيها في القيام بالوظائف التي كانوا يقولونها عند صدور مرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ هو تنفيذ ما كان قائما في ذلك الوقت من أوامر أصدرها الحكام العسكريون في حدود السلطات التي كانت مخولة لهم في أمر تعيينهم قبل صدور المرسوم المذكور والتي تنظم الادارة والقضاء أما الأوامر التي تعطي مدير المصلحة وموظفيها سلطات تشريعية فانها قد انقضت بصور هذا المرسوم لأن المادة الثانية منه قصرت استمرار القوة القانونية للأحكام التي كانت قائمة في ذلك الوقت على ماكان فيها خاصا بالنظم المتعلقة بالادارة والقضاء ونصت في عجزها على مراعاة أحكام الأمر العالى الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وأحكام المادتين الثالثة والرابعة من هذا المرسوم واللتين ألغيتا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ في المناطق التي تسرى عليها نظام القضاء العادى والمادة الثالثة من المرسوم هي التي فوضت وزير الحربية والبحرية في اصدار تشريعات في سبيل المحافظة على النظام والأمن العام فكل تشريع يراد اصداره يخرج عن حدود اختصاص وزير الحربية والبحرية لعدم اعتباره لازما للمحافظة على النظام والأمن العام لا يدخل في اختصاص مدير مصلحة الحدود بل يكون من شأن الوزير المختص طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وهو الذى يباشر هذا الاختصاص في حدود الدستور فيصدر به قرارا أو يستصدر به قانونا وفقا لما يقضى به الدستور .

أما العرف الذى نص القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ على مراعاة المحاكم له فانما يتعرفه القاضى الذى تعرض عليه الدعوى للفصل فيها بالطريقة التي يراها ولا يجوز لمدير المصلحة تقنين هذا العرف في أوامر تلتزم المحاكم تطبيقها والا لخرجت القواعد المقررة فيها عن أن تكون عرفا وتصبح قانونا يخرج اصداره من اختصاص مدير المصلحة .

أما عن مدى تطبيق المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بعد صدور الدستور ومدى تطبيق التشريعات التي تصدر بعده فإنه نظرا إلى أن هذا المرسوم نص على استمرار العمل بالنظم القضائية والإدارية في المناطق التابعة لمصلحة أقسام الحدود لحين صدور تشريع ملائم ولما يصدر هذا التشريع ومعنى ذلك أن الأوامر السارية في هذه المناطق التي تنظم الإدارة والقضاء تعتبر في قوة القوانين إلى أن تعدل بقوانين لاحقة وتعديلها — على هذا الاعتبار — لا يكون إلا بالطريق الذي تعدل به القوانين لا بأوامر من مدير المصلحة الذي لا يعتبر من الناحية الدستورية سلطة تشريعية في هذه المناطق إذا أن المادة ٢٤ من الدستور قد نصت على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب ولم تستثن من حكمها منطقة أقسام الحدود كما تنص المادة ٢٦ من الدستور على أن تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية .

ولذلك فإن النظم القائمة في مناطق الحدود والتي نص المرسوم الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ على بقائها تعتبر ملغاة إذا ما تعارضت مع قانون عام لا ينص على استثناء تلك المناطق من سريانه عليها لأن هذه المناطق لا يمكن اعتبارها بهذا المرسوم مستقلة في إدارتها وقضائها عن سائر أنحاء المملكة المصرية وشرط استمرار نفاذ هذا المرسوم بعد صدور الدستور طبقا للمادة ١٦٧ منه أن يكون متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق الخلق وتعديلها في حدود سلطاتها .

لذلك انتهى رأى القسم إلى أن الأمر رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٢٦ الصادر من مدير مصلحة الحدود غير دستوري لصدوره من غير مختص ولا يجوز إعادة العمل به بأمر يصدر من مدير مصلحة الحدود لخروج ذلك من سلطته وإذا ما أريد العمل بالقواعد التي تضمنها وجب أن يصدر بها قانون .

( انتهى ٢٧٤ في ٢٩/٤/١٩٥١ )

## الفصل الرابع

### تفسير القانون

#### الفرع الأول

#### التفسير التشريعي

#### قاعدة رقم (٢١٨)

#### المبدأ :

تفسير تشريعي — العمل به من تاريخ تنفيذ القانون المفسر —  
القرار التفسيري الصادر بتفسير المادة ٣٣ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي — مريان حكمه من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — أعمال الحكم الذي يتضمنه هذا القرار من تاريخ صدوره لا يكون الا بقانون .

#### ملخص الفتوى :

أن التفسير التشريعي يعمل به من تاريخ العمل بالقانون الذي يفسره ، وأنه من ثم يسرى ما يقرره في عدم سريان حكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي فيما قضت به من تحديد الحد الأقصى لأجرة الأراضي الزراعية بما لا يزيد على سبعة أمثال المهيئة الأصلية المرتبطة عليها — على الأراضي المزروعة بالموز أو الشليك ، أو التي تزرع بالنباتات الطبية والعطرية ، اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المفسر فيحكم إيجاب هذه الأراضي من ذلك التاريخ . على أنه إذا رُمي أن يكون العمل بها يقتضيه هذا التفسير ، من تاريخ صدور القرار المتضمن له فإنه يكون من المتعين في هذه الحالة استصدار قانون يتضمن النص على ذلك .

( متى ٢٠٦٥ في ١٤/١١/١٩٦٢ )

## قاعدة رقم (٢١٩)

### المبدأ :

تفسر - التفسير التشريعي - عدم جواز الانتحاء لهذا التفسير التشريعي الا اذا شاب النص غموض يراد توضيحه أو نقص يراد اكملته أو تعرض يراد ازالته بحيث لا يلجأ اليه اذا كان النص صريحاً سليماً خالياً من العيوب - مثال •

### ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض اقساط الدين وفوائده على المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعي بمقدار النصف - وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أن « يخفض الى النصف ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التي توزع على المنتفعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما كما تخفض الفوائد المستحقة عليهم بمقدار النصف » •

وقد استطلعت الهيئة العامة للاصلاح الزراعي رأى ادارة الفتوى والتشريع للاصلاح الزراعي اذا كان التخفيض المنصوص عليه في القانون المذكور يسرى على ما لم يؤد من الثمن والفوائد سواء كان مستحق الأداء قبل العمل بالقانون أو بعده أن هذا التخفيض يسرى فقط على الأقساط والفوائد التي تستحق بعد العمل بالقانون - ويعرض الموضوع على اللجنة الثالثة للقسم الاستشاري رأت بجلستها المنعقدة في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أنه « ما دام النص قد قضى بأن يخفض الى النصف ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التي توزع على المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعي فإنه ينصرف الى جميع أقساط الثمن التي لم تؤد سواء كانت هذه مستحقة الأداء قبل صدور القانون أو بعده فطالما أنها تؤد فإنها تندرج تحت النص وتصبح بحكم القانون مخفضة الى النصف » •



ونظرا الى أن المادة ١٢ مكررة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الاصلاح الزراعى خولت مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى صلاحية اصدار تفسيرات تشريعية للاحكام الواردة بهذا القانون — فقد قرر هذا المجلس، بجلسته الثانية والعشرين المنعقدة في ٥ يناير سنة ١٩٦٣ الموافقة على اصدار تفسير تشريعى للعادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بالنص الآتى :

مادة ١ — يسرى التخفيض المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بالنسبة الى ما لم يؤد من الأقساط التى تستحق اعتبارا من تاريخ العمل بذلك القانون في ٢٥ يولية سنة ١٩٦٢ من ثمن الأرض الموزعة أو التى توزع على المنتفعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وقد طلبت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى من ادارة الفتوى والتشريع مراجعة مشروع هذا القرار وافراغه في الصيغة القانونية .

ولما كانت المادة ٤٧ من انقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة تنص على اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمراجعة صياغة التفسيرات التشريعية فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تنص على أن « يخفض الى النصف ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التى توزع على المنتفعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما — كما تخفض الفوائد المستحقة عليهم بمقدار النصف » .

ومن حيث ان عبارة هذا القانون قد وردت صريحة الدلالة بحيث يندرج تحتها « كل ما لم يؤد من النص والفوائد » عند العمل بهذا القانون دون تفرقة بين المستحق منه قبل العمل بالقانون أو بعده — وبالتالي فلا يجوز الاجتهاد مع هذا الموضوع في الدلالة بدعوى أن النص غير عادل ذلك لان رعاية العدالة مهمة المشرع وليست مهمة من يفسر أو يطبق القانون .

ومن حيث ان الاصل ان التفسير التشريعى — كغيره من طرق التفسير لا يجوز الالتجاء اليه الا اذا شاب النص غموض يراد توضيحه أو نقص يراد اكماله أو تعارض يراد ازالته — بحيث اذا كان النص صريحا سليما من هذه العيوب فلا يجوز الالتجاء الى تفسيره تشريعا بما يعدل واضح احكامه لخروج ذلك عن وظيفة التفسير أيا كانت وسيلته — حيث لا يجوز تعديل التشريع الا بعد اصدار قانون معدل له يكون له اثره فقط على ما يجد من الوقائع بعد تاريخ العمل باحكامه — وذلك فضلا عما تنطوى عليه وسيلة الالتجاء الى التفسير التشريعى لتعديل احكام القانون من خطر سريان هذا التفسير بأثر رجعى يعود الى تاريخ العمل بالقانون المفسر مما يترتب عليه المساس بالحقوق المكتسبة للأفراد وزعزعة المراكز القانونية التى نشأت فى ظل قانون واضح وصريح .

ومن حيث ان عبارات المادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ قد وردت صريحة فى النص على سريان التخفيض الوارد به على كل « ما لم يؤد من ثمن الارض الموزعة التى توزع على المنفعين » دون تفرقة بين ما يستحق من الثمن والفوائد قبل العمل بهذا القانون — أو بعده ، فلا يجوز — عن طريق اصدار تفسير تشريعى لهذا القانون — تعديل احكامه بحيث يقتصر التخفيض الوارد به على أقساط الثمن والفوائد التى تستحق بعد العمل به لأن ذلك يعتبر تعديلا للقانون لايجوز اصداره الا بقانون جديد ينص صراحة على ذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان التفسير التشريعى المقترح من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للمادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه انما يعتبر تعديلا لهذا القانون لا يجوز اصداره الا بقانون .

## قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ١ من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المعدلة بقرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٩ وقرار التفسير رقم ٤ لسنة ١٩٧١ الصادر من المحكمة العليا أن المشرع حرص على الحفاظ على مستوى معيشة العامل الذي يعاد تعيينه في فئة أو درجة أعلى في الجهاز الإداري للدولة أو في القطاع العام فحضى باحتفاظه بمرتبه السابق متى كان هذا المرتب لايجاوز نهاية مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها وبشرط ألا يكون ثمة فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة - هذه الحكمة تتحقق إذا كان العامل قد ارتضى إعادة تعيينه في فئة أدنى من تلك التي كان يشغلها أملا في تحسين حالته الوظيفية مستقبلا - مقتضى ذلك أنه يتمن القول بوجود احتفاظ هذا العامل بمرتبه الذي كان يتقاضاه في الوظيفة السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وبمراعاة ألا يكون ثمة فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة .

ماخص الفتوى :

ان المادة (١) من قرار التفسير التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المعدلة بقرار التفسير التشريعي رقم (١) لسنة ١٩٦٩ تنص على أن « العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الكادر أو الدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها ويسرى حكم الفقرة السابقة على العمال المؤقتين أو المعيّنين بمكافآت شاملة عند إعادة تعيينهم على درجات بالميزانية ، كما أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت قرار التفسير رقم ٤ لسنة ١٩٧١ ونصت فيه على أن « العامل في القطاع العام الذي يعاد تعيينه في فئة أو درجة أعلى في القطاع العام أو في الجهاز الإداري للدولة يحتفظ بالمرتب الذي كان

يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة أو الدرجة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة ، والعامل في الجهاز الإداري للدولة الذي يعاد تعيينه في القطاع العام في فئة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة » .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن هذين القرارين سلفي الذكر حرصا على الحفاظ على مستوى معيشة العامل الذي يعاد تعيينه في فئة أو درجة أعلى سواء في الجهاز الإداري للدولة أو في مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها وبشرط ألا يكون ثمة فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة ، ولا ريب في أن هذه الحكمة نفسها تتحقق إذا كان العامل قد ارتضى إعادة تعيينه في فئة أدنى من تلك التي كان يشغلها مؤملا تحسين حالته الوظيفية مستقبلا ، ومن ثم فإنه يتمين القول بوجوب الاحتفاظ لهذا العامل بمرتبه الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها ومراعاة ألا يكون ثمة فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة .

ولما كان الثابت في خصوص الموضوع المعروض ان السيد /... كان يشغل الفئة الثامنة المهنية بالهيئة المصرية العامة للطيران اعتبارا من ١٩٦٦/٥/١ بمرتب مقداره ١٥ جنيتها شهريا ، ولقد عين دون فاصل زمني وبناء على امتحان مسابقة بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية في وظيفة من الفئة التاسعة المكتبية حيث منح أول مربوط هذه الفئة ، فمن ثم فإنه يحتفظ في وظيفته الجديدة بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته طالما أنه لا يجاوز نهاية مربوط الفئة المعاد تعيينه فيها .

## قاعدة رقم (٢٢١)

### المبدأ :

نشر التشريع التفسيري دون أن يتضمن تاريخا سابقا لنفاذه —  
سريانه اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون الذي صدر القرار التفسيري  
استنادا الى احكامه .

### ملخص الحكم :

أنه وإن كان القرار التفسيري المشار اليه قد نشر بتاريخ  
١٧ من أغسطس سنة ١٩٦٧ ولم يتضمن نصا يقضى بنفاذه في تاريخ  
سابق على تاريخ نشره ، غير أنه ليس من شك في سريانه اعتبارا من  
تاريخ نفاذ القانون الذي صدر القرار التفسيري استنادا الى احكامه ،  
ذلك لأن القرارات التفسيرية انما تصدر لتكشف عن غوامض القانون .  
ولتزيل الابهام الذي قد يلابس بعض نصوصه ، فهي لا تخرج عن احكام  
القانون أو تعدله أو تستحدث احكاما لم يتناولها .

## الفرع الثاني

### تفسير النصوص القانونية

قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

#### المبدأ :

المستفاد من نصوص قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع قد ناط بوزير العدل وحده الاختصاص بتقديم طلبات تفسير النصوص القانونية أمام المحكمة العليا إذا ما قدر توفر الامتياز والمبررات القانونية التي تستدعي التفسير - مؤدى ذلك أن ما يقدمه بعض الافراد أو الهيئات الى وزير العدل من طلبات لاتخاذ اجراءات تفسير نصوص قانونية ما لا تصبو في حقيقتها ان تكون مجرد مقترحات أو رغبات يجوز للوزير أن يستجيب لها أو أن يطرحها حسب تقديره - رفض الوزير صراحة أو ضمنا لتلك الطلبات لا ينشئ مركزا قانونيا معينا لمقدم الطلب المرفوض ومن ثم فإن هذا التصرف من جانب الوزير لا يعتبر قرارا اداريا لافتقاده ركنا جوهريا من اركان القرارات الادارية وهو ركن المحل الذي يتمثل في انشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني معين لصاحب الشأن في القرار الادارى .

#### ملخص الحكم :

أنه يتعين باذى الأمر تحديد كنه العمل المضمون فيه ، وهو عدم استجابة السيد وزير العدل للطلب المتقدم من المدعى باتخاذ اجراءات تفسير بعض النصوص القانونية ، فاذا ثبت توفر اركان ومقومات القرارات الادارية في التصرف المذكور ، كان قرارا اداريا ، ومن ثم تكون دعوى الالغاء مقبولة ، أما اذا ثبت أنه ليس قرارا اداريا فان الدعوى تكون غير مقبولة .

ومن حيث ان القرار الادارى هو عمل قانوني من جانب واحد .

يصدر بناء على الإرادة الملزمة لاحدى الجهات الادارية بما لها من سلطه بمقتضى القوانين واللوائح . فى الشكل الذى يتطلبه القانون ، بقصد انشاء مركز قانونى معين ، ابتغاء مصلحة عامة .

ومن حيث ان قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ينص فى المادة الرابعة منه على المسائل التى تختص بها المحكمة ومنها « ١ — تفسير النصوص القانونية التى تستدعى ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ، ضمانا لوحدة التطبيق القضائى ، وذلك بناء على طلب وزير العدل ، ويكون قرارها الصادر بالتفسير ملزما » وتنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا — الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ — على أنه « يجب أن يتضمن الطلب المقدم من وزير العدل النص القانونى المطلوب تفسيره ، وتقدم مع الطلب مذكرة توضح الأسانيد والمبررات التى تستدعى التفسير » . والمستفاد من هذه النصوص أن المشرع قد ناط بوزير العدل وحده الاختصاص بتقديم طلبات تفسير النصوص القانونية أمام المحكمة العليا ، اذا ما قدر توفر الأسانيد والمبررات القانونية التى تستدعى التفسير ، ومؤدى ذلك ان ما يقدمه بعض الأفراد أو الهيئات الى وزير العدل من طلبات لاتخاذ اجراءات تفسير نصوص قانونية ما لا تعدو فى حقيقتها أن تكون مجرد مقترحات أو رغبات يجوز للوزير أن يستجيب لها أو أن يطرحها حسب تقديره لمدى توفر مبررات طلب التفسير التى أوردها قانون المحكمة العليا ، وينبنى على ذلك أن رفض الوزير مراعاة أو ضمنا لتلك الطلبات لا ينشئ مركزا قانونيا معينا لمقدم الطلب المرفوض ومن ثم فان هذا التصرف من جانب الوزير لا يعتبر قرارا اداريا لافتقاده ركنا جوهريا من أركان القرارات الادارية — الايجابية أو السلبية — وهو ركن المدخل الذى يتمثل فى انشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانونى معين لصاحب الشأن فى القرار الادارى .

ومن حيث انه بانزال ما تقدم على واقعة المنازعة المطروحة يخلص ان عدم استجابة السيد وزير العدل لطلب المدعى الخاص باتخاذ اجراءات تفسير بعض نصوص قانون الجنسية المصرية امام المحكمة

العليا ، ليس قرارا اداريا في الفهم القانوني السليم ، وهذا ما ذهب اليه ويحق الحكم المطعون فيه ، الا انه كان يلزم معه أن يقضى بعدم قبول الدعوى وليس بعدم الاختصاص بنظرها ومن ثم يتعين تصويب النتيجة التي انتهى اليها ، والحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه بعدم قبول الدعوى مع الزام المدعى المصروفات .

( طعن رقم ٢٤٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

النص في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ على اختصاص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية تفسيرا ملزما — مقتضى ذلك مطلب الاختصاص الذي كان موهوبا به الى بعض اللجان في اصدار تفسيرات تشريعية — اساس ذلك .

هــلـفـس الفـتـوى :

بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٩ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للكية الاسرة والفرد في الاراضى الزراعية وما في حكمها وقد قضت المادة ٢١ منه بتشكيل لجنة تقولى تفسير احكامه « وتكون قراراتها في هذا الشأن تفسيرات تشريعية ملزمة وتنتشر في الجريدة الرسمية » .

وبتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٠ عقدت اللجنة المشار اليها اولى جلساتها حيث عرضت عليها المسائل المقترح اصدار تفسيرات تشريعية في شأنها فارتأت أنه فيما عدا مسألة واحدة لامحل لاصدار تفسيرات في هذه المسائل .

ولدى بحث الشكاوى التى تقدم بها بعض الخاضعين لاحكام القانون آتف الذكر من عدم موافقة اللجنة على اصدار تفسيرات في المسائل المنوه عنها ثار التسؤل عن مدى جواز استمرار لجان التفسير



المنصوص عليها في بعض التشريعات ، ومن بينها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، في مباشرة أعمالها بعد صدور قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أن المادة الأولى من قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن « تنشأ محكمة عليا تكون هي الهيئة القضائية العليا بالجمهورية العربية المتحدة » كما تنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن « تختص المحكمة العليا بما يأتي ( ١ ) الفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا مادفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم . ( ٢ ) تفسير النصوص القانونية التي تستدعي ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائي وذلك بناء على طلب وزير العدل ، ويكون قرارها الصادر بالتفسير ملزما ( ٣ ) للفصل في طلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم المشككة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع العام . . . ( ٤ ) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من قانون السلطة القضائية » .

ومفاد ذلك أن المشرع أعاد تنظيم إصدار التفسيرات التشريعية بأن عهد بها إلى المحكمة العليا . وبهذا يكون قد نسخ الأحكام الواردة في بعض القوانين بتشكيل لجان يناط بها هذا الاختصاص بالتطبيق لأحكام المادة الثانية من القانون المدني التي تنص على أنه « لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بقدر ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » .

ويجوز الأخذ بهذا النظر أمران أولهما ما أوردته المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة العليا وثانيهما طبيعة التفسيرات التشريعية .

فالمذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه أوردت أن المادة الرابعة « بينت اختصاص المحكمة العليا بما يشمل المسائل الآتية : ( ١ ) . . . ( ٢ ) تفسير النصوص القانونية التي تستدعي التفسير بسبب طبيعتها .

أو أهميتها وذلك ضمن لوجدة التطبيق القضائي . وقد جعل القانون تفسير المحكمة العليا ملزماً ولذلك لا تكون ثمة حاجة إلى الالتجاء إلى إصدار تشريعات تفسيرية أو إنشاء لجان لهذا الغرض » .

وهكذا فإن عبارات الإذكرة قاطعة في أن اختصاص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية من مقتضاء « ألا تكون ثمة حاجة » إلى الالتجاء إلى إصدار تفسيرات تشريعية ، والمقصود بذلك مطيعة الحال عجم إصدار تفسيرات تشريعية من اللجان التي أنشئت بمقتضى بعض القوانين حيث كانت تلك اللجان هي التي عهد إليها المشرع بإصدار مثل هذه التفسيرات التشريعية .

كما أن القصد من التفسيرات التشريعية هو بيان حكم القانون في مسألة معينة وتفسير ما غمض عن النص في شأنها وذلك بإصدار قرار تفسيري ملزم تسير كافة الجهات القائمة بتطبيق النص على مقتضاءه فيما للتحارب من ناحية وتغاديا لكثرة تدخل المشرع بتعديل القانون من ناحية أخرى ، ولهذا كان طبيعياً أن يعهد المشرع إلى جهة واحدة بإصدار مثل هذه التفسيرات ، وكانت هذه الجهة هي المحكمة العليا باعتبارها « الهيئة القضائية العليا » والقول ببقاء اختصاص لجان التفسير التي نصت عليها بعض القوانين مع قيام المحكمة العليا بمباشرة هذا الاختصاص يؤدي ، بالإضافة إلى تعارضه مع التطبيق الصحيح لقواعد إلغاء إلى نتيجة غير مقبولة ، إذ قد تتعارض التفسيرات الصادرة من المحكمة مع تلك الصادرة من اللجان مع أن كليهما ، بحكم النص ، هو تفسير تشريعي ملزم .

ويخلص من ذلك أن مؤدى النص في القانون على اختصام المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية تفسيراً ملزماً سلب الاختصاص الذي كان معمولاً به إلى بعض اللجان في إصدار تفسيرات تشريعية .

ولا يغير مما تقدم أن تكون المادة الرابعة آتفة الذكر قد نصت على اختصاص المحكمة العليا « دون غيرها » بالفصل في دستورية القوانين بينما لم تورد عبارة « دون غيرها » هذه بالنسبة إلى اختصاص المحكمة

بتفسير النصوص القانونية ، فهذه المخيرة لا تعنى أن المشرع قصد إلى الإبقاء على اختصاص اللجان في التفسير اذ ان مثل هذا القول ينطوى على تحمل للنص بأكثر مما يتحمل ، وسببان أورد المشرع العبارة المذكورة أو لم يوردها ، فالمسألة لا تعدو أن تكون مجرد تغيير في الصياغة دون أن يقصد من ورائها إلى تغيير في الحكم القانوني .

ولهذا الوضع شبيه في بعض القوانين . من أمثلة ذلك قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فالواد ٨ ، ٩ ، ١٠ منه نصت على اختصاص المجلس « دون غيره » بالفصل في المسائل الواردة فيها بينما جاءت المادة ١١ خلوا من هذه العبارة مع ان الاختصاص بنظر المسائل التي تضمنتها معقود للمجلس وحده .

بل ان قانون المحكمة العليا ذاته ينفذ هذه الحجة ، فعبارة « دون غيرها » لم يرد ذكرها بالنسبة إلى الاختصاصين المنصوص عليها في البندين ٣ ، ٤ من المادة الرابعة المشار اليها وهما الاختصاص بالفصل في طلبات وقف تنفيذ الاحكام الصادرة من هيئات التحكيم والفصل في مسائل تنازع الاختصاص . وهذا الاختصاص الأخير كان منوطا طبقا لقانون السلطة القضائية بمحكمة التنازع ، وليس من المقبول الادعاء بأن اختصاص هذه المحكمة مازال قائما لأن قانون المحكمة العليا لم ينص على اختصاصها دون غيرها بالفصل في تلك المسألة .

كما لا يسوغ الاستناد إلى عدم النص في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أو في مذكرته الايضاحية على إلغاء لجان التفسير المشار اليها في بعض التشريعات للقول ببقاء اختصاصها ، أو الاحتجاج بان المشرع في المذكرة الايضاحية « استعمل صيغة المستقبل بالنسبة للاستغناء عن انشاء اللجان التفسيرية مما ينبىء عن اتجاهه إلى بقاء القائم منها وقت صدوره وامكان انشائها في المستقبل والا لكان قد أورد مايل على الانشاء بدلا من استعمال عبارة الاستغناء التي تؤدي إلى الاجتهاد إلى الحظر » . لا يسوغ الاحتجاج بشيء من ذلك لأن للإلغاء ، حسبما سبق البيان ، صورا متعددة من بينها أن يعيد المشرع تنظيم الموضوع الذى سبق لتشريع قديم أن قرر تواعده ، ففى هذه الحالة ينطوى التشريع الجديد

على إلغاء التشريع السابق . كما أن عبارات المذكر الإيضاحية من العموم بحيث تنصرف إلى الماضي والمستقبل ، فنلغى لجان التفسير القائمة . دون إلغاء ما صدر عنها من تفسيرات — ولا تنشأ لجان جديدة . وليس من شك في أن عبارة « لا تكون ثمة حاجة إلى إنشاء لجان لهذا الغرض » الواردة في المذكرة تعني حظر إنشاء اللجان فحظر الانشاء والاستغناء عن الانشاء تعبيران لمفهوم واحد .

وبالمثل لا محلجة في القول بأن « تخويل اللجنة المنشأة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ إصدار تفسيرات تشريعية » إنما هو بمثابة تفويض من السلطة التشريعية التي أصدرت القانون للجنة المذكورة في إصدار تفسيرات تشريعية له ، وإلغاء هذا التفويض يكون بالنص على ذلك مراعاة أو ورود نص في قانون المحكمة العليا يتعارض معه وهو ما تقتدر إليه نصوص القانون الأخير فضلا عن ورود ديباجته خالية من الإثارة إلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي أنشأ اللجنة — لا محلجة في هذا القول لأن اختصاص تلك اللجنة ، وما شابهها ، قد ألغى ضمنا بصدر قانون المحكمة العليا ، وإذا كانت ديباجة هذا القانون قد خلت من الإشارة إلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فإن هذا الإغفال لا يستفاد منه رغبة المشرع في الإبقاء على لجنة التفسير المنصوص عليها فيه ، بل أن واقع الحال أن المشرع في قانون المحكمة العليا لم يكن في حاجة إلى تلك الإشارة اكتفاء بالقواعد الأصولية في الإلغاء سيما وأن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ليس هو القانون الوحيد الذي قضى بتشكيل لجنة لتفسير أحكامه ، وإنما نصت قوانين أخرى متعددة على إنشاء مثل هذه اللجان كالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . بتحديد أيجار الأماكن ( معدلا بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ) وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقانون خفض البدلات رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، وبالتالي كان الأمر سيمتد إلى الإشارة لكثير من القوانين دون مقتضى .

وأخيرا لا يسوغ الاستناد إلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتعديل قانون تنظيم مجلس الدولة للقول ببقاء لجان التفسير . ذلك أن المادة ٤٤ من هذا القانون قد نصت بعد تعديلها على أنه « على كل وزارة

أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرار جمهورى ذى صفة تشريعية أو تشريع تفسيرى أو لائحة أو قرار تنفيذى للقوانين واللوائح والقرارات ان تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لصياغته • ويجوز لها أن تمهد اليه باعداد هذه التشريعات • • كما نصت المادة ٤٧ معجلة على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبقا : ( أ ) • ( ب ) • ( ج ) • • • ( د ) • كما تختص بمراجعة مشروعات القوانين وكذا مشروعات التشريعات التفسيرية أو اللوائح أو القرارات التى يرى قسم التشريع إحالتها لأهميتها • • »

ولقد يقال ان النص على اختصاص قسم التشريع والجمعية العمومية بمراجعة « التشريعات التفسيرية » يستفاد منه أن المشرع بعد صدور قانون المحكمة العليا ينظر الى لجان التفسير باعتبارها قائمة ، وآية ذلك أنه استلزم عرض « التشريعات التفسيرية » على قسم التشريع لمراجعتها وإجازة للقسم إحالتها الى الجمعية العمومية اذا ما ارتأى مقتضى لذلك بسبب اهميتها • وليس من المقبول أن تكون هذه المراجعة توطئة لاستصداره من اللجان التى نصت بعض التشريعات على تشكيلها وتخويلها هذا الاختصاص •

غير أن هذا القول مردود بأن قانون تنظيم مجلس الدولة ، حتى بعد تعديله ، لم يعرض الى « التفسيرات التشريعية » التى كان الاختصاص باصدارها منوطا ببعض اللجان ثم عهد به الى المحكمة العليا بصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ • وتفصيل ذلك ان ثمة فارقا جوهريا بين « التشريع التفسيرى » الذى اشار اليه قانون تنظيم مجلس الدولة ، وبين « التفسير التشريعى » الذى اشارت اليه النصوص الخاصة بتشكيل اللجان آنفة الذكر ثم قانون المحكمة العليا بالأول هو تشريع بالمعنى الفنى ، و لا يصدر الا من ذات الجهة التى اصدرت التشريع المفسر اذ قد يرى المشرع أن المحاكم أو الجهات القائمة على تفسير النص وتطبيقه لم تصل الى معرفة قصد المعلقين من قانون سبق له وضعه فيضع عندئذ الى اصدار قانون جديد يفسر به القانون القديم ، ويطلق على القانون الجديد اسم « القانون التفسيرى أو القانون المفسر » •

وَمَا يؤكد اعتبار هذه « التشريعات التفسيرية » تشريعات بالمعنى  
اللفنى صياغة المادة ٤٤ من قانون تنظيم مجلس الدولة انفة الذكر ،  
إذ بعد أن أوجبت في فقرتها الأولى على كل وزارة أو مصلحة قليل  
إستعداد أى قانون أو قرار جمهورى ذى صفة تشريعية أو « تشريع  
تفسيرى » أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لصياغته ،  
اضلفت في فقرتها الثانية انه يجوز لها أن تمهد اليه بأعداد « هذه  
التشريعات » .

ومن أمثلة القوانين التفسيرية المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥  
الذى صدر تفسيراً للأمر العالى المؤرخ ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ بشأن  
السعر الإلزامى لأوراق البنكوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى -  
والقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ بتفسير حكم المادة ٧٣ من قانون العمل  
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ الذى صدر لتفسير  
احكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص فى  
الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة  
سنوية أو يعرّتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس  
الجمهورية .

ففى هذه الأمثلة تصدر القوانين التفسيرية من المشرع ذاته ، وهذه  
القوانين هى التى قصدها نصوص قانون مجلس الدولة عندما أوجبت  
عرض مشروعاتها على قسم التشريع لمراجعتها واجازت للقسم إحالتها  
الى الجمعية العمومية اذا ما ارتأى ذلك بسبب أهميتها . وتلك القوانين  
أو التشريعات التفسيرية تختلف اختلافاً بينا عن « التفسيرات  
التشريعية » ولذلك جاءت صياغة النصوص مختلفة ، فقانون تنظيم  
مجلس الدولة أورد عبارة « التشريع التفسيرى » بينما أوردت النصوص  
الخاصة بتشكيل لجان التفسير عبارة « التفسير التشريعى » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه بمحور القانون رقم ٨١  
لسنة ١٩٦٩ أصبحت المحكمة العليا هى وحدها صاحبة الاختصاص  
فى تفسير النصوص القانونية تفسيراً ملزماً .

## قاعدة رقم (٢٢٤)

### المبدأ :

ان الأصل في تفسير النصوص القانونية وفهم مآلولها أن تحمل الفاظها على ما يقضى به الاصطلاح والعرف القانونيان لا ما يقضى به الأوضاع اللغوية - أساس ذلك .

### ملخص الحكم :

ان الأصل في تفسير النصوص القانونية وفهم مآلولها أن تحمل الفاظها على ما يقضى به الاصطلاح والعرف القانونيان لا ما يقضى به الأوضاع اللغوية ، لأن الأصل أيضا أن المشرع يستعمل في صياغة للنصوص القانونية ، الالفاظ في مآلولها القانونية الخاصة لا بمآلولها اللغوية العامة وذلك كله ما لم يقر دليل من النص على أن المشرع استهدف بلفظ معين معناه اللغوي لا معناه القانوني .

( طعن رقم ٢٦٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١١ )

## قاعدة رقم (٢٢٥)

### المبدأ :

أغراض التشريع ومجال تطبيقه - تلتزم أولا في التشريع ونصوصه عدم الاتجاه الى الأعمال التحضيرية الا عند غرض عنوان التشريع ونصوصه - مثال بالنسبة للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ بالإضافة بعض الشركات والمنشآت التموينية الى الجدول المرافق لقانون التأمين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ .

### ملخص الحكم :

من المقرر أن مجال تطبيق التشريع وأغراضه إنما تلتزم أولا في عنوان التشريع وفي نصوصه قبل أن تلتزم في الأعمال التحضيرية ، فلا

يلجأ الى الأعمال التحضيرية ومنها المذكرة الايضاحية - الا اذا أعوز الى ذلك غموض عنوان التشريع أو نصوصه .

من الواضح بمكان أن عنوان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ وهو « اضافة بعض الشركات والمنشآت التموينية الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت هذا العنوان لم يجعل الاضافة مقصورة على المطاحن والمخابز والمخابز والصناعات التموينية المحقة بها أو المتداخلة فيها ، بل وسعت الاضافة بغير قيد أو تحديد ، الصنوف الأخرى من الشركات والمنشآت التموينية كما أن المادة الثانية من القانون المذكور اذ نصت على أن « يضاف الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت التموينية المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ٥٠٠ » قد قضت في وضوح سافر ، بأن الاضافة ليست مقصورة على المطاحن والمخابز والمخابز والصناعات التموينية المحقة بها أو المتداخلة فيها بل وسعت هذه الاضافة بغير قيد أو تحديد الضروب الأخرى من الشركات والمنشآت أو المنشآت تحت حكم الاضافة الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، فلانه فقط بصيب عنوان القانون ٥١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ونص المادة الثانية منه - كون الشركة أو المنشأة من الشركات والمنشآت التموينية . فيكفي أن تكون الشركة أو المنشأة المبينة في الجدول المرافق لذلك القانون ، من الشركات والمنشآت التموينية حتى تعتبر داخلة في مجال تطبيق القانون وفي دائرة اغراضه .

ولما كان مما كان لا ريب فيه أن مصالح سوهاج الكبرى من المنشآت التموينية ، فإن ادراجها في الجدول المرافق للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ ، يحفل لما تقدم في مجال تطبيق القانون وفي دائرة اغراضه . ومن ثم لا يبين أن هذا الادراج مشوب بعيب الانحراف ، فليس ثمة تجاوز لما استبان أن المشرع قيد به نفسه ، كما أن ما أثاره المدعى من أن اقتراح ادراج تلك المصانع كان لادوافع ذاتية ، ليس بذى أثر على صحة ادراجها من الناحية الدستورية .



### قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

تفسر — مصانع حربية — موظف — القانون الخاص أولى بالتطبيق من القانون العام — قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للمصانع الحربية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٢ بتحديد حكم المادة ٣١ من قانون موظفي الدولة قبل تعديله بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ — هو الذى يسرى دون التعديل سالف الذكر .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للمصانع الحربية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقرار ٨ ط لسنة ١٩٥٦ يردد حكم المادة ٣١ من قانون موظفي الدولة قبل تعديله بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ أى أنه لا يمنح لجنة شئون الموظفين سلطة مطلقة فى التعقيب على درجات الكفاية كما تقول الطاعة ، وإذا كان القانون الخاص أولى بالتطبيق من القانون العام فإن نص هذا القرار وهو صادر بتكويض من القانون هو الواجب اعماله كما يقضى قانون المؤسسات العامة وقانون انشاء هيئة المصانع الحربية .

( ملعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١ )

### قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

مدى جواز الرجوع الى الاعمال التحضيرية للتشريع ومنها مذكرته الايضاحية لتفسير نصوصه — عدم جواز الرجوع اليها الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه — لا سبيل الى تخصيص النص وتقييد اطلاقه بالرجوع الى المذكرة الايضاحية — مثال من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ ومذكرته الايضاحية .

### ملخص الحكم :

انه لا وجه للنعمى على تأميم الشركة محل النزاع بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٣ بأن هذا التأميم قد انطوى على خروج على الأهداف التي حددها هذا القانون استنادا الى أن الاستفادة من مذكرات الايضاحية أن الشركات والمنشآت التي قصد تأميمها هي المتعلقة بالنقل والطرق أى التي تباعر نقل البضائع ومواد البترول أو تباعر نقل الانشاقص بصفة منتظمة كمرافق عام — لا وجه لذلك اذ الاصل هو اطلاق سلطة المشرع فى التشريع فى الحدود التى يرسمها الدستور فيقوم بتنظيم الروابط المختلفة ولا يتقيد فى هذا التنظيم بهدف غير المصلحة العامة وهى مفترضة وليس من شك فى أن التماس التعرف على أغراض التشريع انما يكون أولا فى نصوصه قبل التماسها فى الأعمال التحضيرية ولا يلجأ الى الأعمال التحضيرية ومنها المذكرة الايضاحية الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه — أما لذا كُن النص واضحا صريحا مطلقا فلا سبيل الى تفسيحه وتقييد اطلاقه بالرجوع الى المذكرة الايضاحية .

( طعن رقم ٥٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٦ )

## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

#### الفرع الأول

نشر القانون والعلم به

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الأصل الدستوري هو عدم العمل بالقانون الا من تاريخ العلم به — افتراض العلم من واقعة نشر القانون أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر — عدم دخول يوم النشر في المجال الزمني للقانون الجديد — بدء نفاذ القانون الجديد من أول اليوم التالي — لا محيص من اعتبار يوم النشر ذاته داخلا في المجال الزمني لنفاذ القانون القديم .

ملخص الفتوى :

من الأصول الدستورية المسلمة أن القوانين لا يعمل بها الا من تاريخ العلم بها وهذا العلم يفترض من واقعة نشرها في الجريدة الرسمية أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر ، والعلم — والحالة هذه — لا يفترض الا بعد تمام واقعة معينة هي واقعة النشر فلا يبدأ المجال الزمني الحقيقي لتطبيق القانون الجديد الا بعد اليوم المعلن لتعام هذا النشر لأن هذا اليوم هو فاصل زمني يمتد أربعاً وعشرين ساعة وقد يتم النشر في أي وقت فيه وقد يتراخى هذا الوقت لآخره ، فكيف يفترض علم الناس بالقانون الجديد من أوله ؟ ولذا كان الأصل المسلم في حساب المواعيد كافة أنه اذا كان الميعاد لا يبدأ قانونا الا بحدوث أمر معين هو الذي يعتبره القانون مجريا للميعاد فلا يحسب منه اليوم المحسوب في نظر القانون مجريا لهذا الميعاد وانما يحسب اليوم الأخير وتطبيقا لهذا الأصل

الطبعى ذاته في شأن تحديد المجال الزمنى لكل من القانون القديم والقانون الجديد فما دام المجال الزمنى للقانون الجديد لا يبدأ الا بعد تمام الأمر المعين الذى يعتبره الدستور هو المجرى لهذا المجال وهذا الأمر هو تمام النشر فى الجريدة الرسمية وهذا النشر قد يتراخى لآخر اليوم كما تقدم فان هذا اليوم لا يدخل فى المجال الزمنى للقانون الجديد بل يبدأ هذا المجال من أول اليوم التالى وعلى ذلك فانه لا محيص من اعتبار يوم النشر ذاته داخلا فى المجال الزمنى لتنفاذ القانون القديم وبهذا المبدأ قضت المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسة ٢١ مارس سنة ١٩٥٩ فى الطعن رقم ١٢٥ س ٤ القضائية .

( فتوى ١٠٦٢ فى ١٠/١٠/١٩٦٧ )

### الفرع الثانى

### عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون

### نقطة رقم (٢٢٩)

### المبدأ :

قانون - نفاذه - مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون -  
أساسه - عدم سريلته فى حالة القوة القاهرة .

### ملخص الفتوى :

كانت المادة ٢٦ من دستور سنة ١٩٢٣ تنص على أن « تكون القوانين نافذة فى جميع القطر المصرى باصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها فى الجريدة الرسمية » وتتخذ فى كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم باصدارها ويعتبر اصدار تلك القوانين ملبوما فى جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يوما ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح فى تلك القوانين» وقد ردد هذا النص دستور سنة ١٩٣٥ فى المادة ٢٦ منه وأخيرا صدر دستور سنة ١٩٥٦ ونصت المادة ١٨٧ منه على أن « تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها »

ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون « . وقد أبقى الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٥٨ على هذا النص في المادة ٦٧ منه .

وبين من مجموع هذه النصوص ان الاصل العام المسلم في هذه المسألة يقضى بأن الجهل بالقانون لا يصلح عذرا يبرر مخالفة أحكامه ، ومرد هذا الاصل الى قرينة قانونية اراد المشرع ان يضع بها حدا لادعاء الجهل بالقانون ذلك أنه لو افسح مجال الاعتذار بجهل القانون لاستحال تطبيقه تطبيقا منتجا ، ومن ثم لم يكن في وسع المشرع الا أن يفترض علم الناس بالقانون بعد فوات مدة معينة من تاريخ نشره وتلك هي الوسيلة التي قرر انها تكفل العلم به ، على انه يرد على هذا الاصل استثناء في حالة القوة القاهرة وهي الحالة التي تنتفي فيها القرينة المشار اليها بحيث يتمتع علم الناس بالقانون بسببها .

( فتوى ٧٨٨ في ١٧/١١/١٩٥٩ )

### الفرع الثالث

القانون الواجب التطبيق ( قواعد الاسماء )

قاعدة رقم ( ٢٣٠ )

المبدأ :

الشركات الاجنبية التي تباشر نشاطها الرئيسي في مصر — يسرى على نظمها القانوني القانون المصري — تصفية الشركة هي مجموع الاعمال اللازمة لتحديد حقوق الشركة للمطالبة بها ودفع ديونها للغير أو استنزال المبالغ اللازمة لذلك ثم تحديد موجودات الشركة المتبقية بعد ذلك وتحويلها الى مبالغ نقدية — فائض التصفية هو ما يتبقى بعد رد حصة كل شريك في رأس المال ويوزع بنسبة نصيب كل منهم في الارباح — فائض التصفية لا يتحدد ، بذلك ، الا في نهاية عمليات التصفية ، ويمتنع على الشركة توزيع أية مبالغ أثناء فترة التصفية — صدور قرار ادارة الرقابة على

النقد برفض تحويل المبلغ الذى تطلبه الشركة تحت التصفية تحويله الى الشركاء في الخارج باعتباره فائض تصفية قبل انتهاء أعمال التصفية - الادارة المذكورة اتخذت قرارها بوصفها السلطة القائمة على شئون النقد بمصر وذلك برفض تحويل المبلغ المذكور لانتفاء صحة السبب او الغرض المطلوب تحويل المبلغ من أجله - القرار المطعون فيه صدر في حدود اختصاص الادارة المذكورة ، وهو قرار سليم قائم على سببه .

ملخص الحكم :

من حيث أنه طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون المدنى فإنه يسرى على النظام القانونى للأشخاص الاعتبارية الاجنبية من شركات وجمعيات ٤٠٠ بنسات وغيرها قانون الدولة التى اتخذت منها هذه الأشخاص مركز ادارتها الرئيسى الفعلى ، الا اذا باشرت نشاطها الرئيسى في مصر فان القانون المصرى هو الذى يسرى .

ولما كان الثابت من الاطلاع على ملخص الشركة الطاعنة المودع بالاوراق ان نشاطها الرئيسى هو مقاولات البناء على الاراضى الكائنه بمصر واقتناء العقارات والحقوق العينية بمصر فمن ثم يسرى عليها احكام القانون المصرى .

ومن حيث أن المادة ٥٣٣ من القانون المدنى تنص على أن « تتم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد وعند خلوه من حكم خاص تتبع الاحكام الآتية ... »

ومن حيث أن عقد الشركة الطاعنة لم يتضمن بخصوص التصفية سوى المادتين ٣٩ ، ٤٠ وتنص المادة ٣٩ من العقد على أنه « عند حل الشركة بسبب انتهاء أجلها أو بسبب حلها قبل الميعاد يكون التصفية من شأن أعضاء مجلس الادارة الموجودين حينذاك الا اذا غيبت الجمعية العمومية مصلين مخصوصين تحدد سلطتهم » .

وتنص المادة ٤٠ من العقد على أن « صافي متحصل التصفية بعد تسديد الالتزامات يوزع على جميع الاسهم بدون امتياز وبحسب عددها » .

كما أن قرار الجمعية العمومية الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٥٩ بحل الشركة وتعيين مصفئ لها لم يتضمن أية نصوص تتعلق بكيفية توزيع أموال الشركة أثناء فترة التصفية أو بعد انتهائها . وبناء عليه فإن احكام القانون المدني تكون هي الواجبة التطبيق في المنازعة المعروضة .

ومن حيث أن المادة ٥٣٦ مئى تنص على أن « (١) تقسم أموال الشركة بين الشركاء جميعا وذلك بعد استيفاء الدائنين لحقوقهم ، وبعد استئزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التى لم تحل أو الديون المتنازع فيها ، وبعد رد المصروفات أو القروض التى يكون أحد الشركاء قد باشرها فى مصلحة الشركة .

(٢) ويختص كل واحد من الشركاء بمبلغ يعادل قيمة الحصة التى قدمها فى رأس المال ، كما هى مبينة فى المقد ، أو يعادل قيمة هذه الحصة وقت تسليمها اذا لم تبين قيمتها فى المقد ما لم يكن الشريك قد اقتصر على تقديم عمله أو اقتصر فيما قدمه من شئ على حق المنفعة فيه أو على مجرد الانتفاع به .

(٣) واذا بقى شئ بعد ذلك وجبت قسمته بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم فى الارباح .

(٤) أما اذا لم يكف صافى مال الشركة للوفاء بحصص الشركاء فإن الخسارة توزع عليهم جميعا بحسب النسبة المتفق عليها فى توزيع الخسائر » .

ومفاد ما تقدم أنه يقصد بتصفية الشركة مجموع الاعمال التى من شأنها تحديد حقوق الشركة قبل الشركاء وقبل الغير للمطالب بها ، وكذلك دفع ديونها للغير واستئزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التى لم تحل أو الديون المتنازع فيها . ثم تحديد عيودات الشركة المتبقية بعد ذلك وتحويلها الى مبالغ نقدية ، ثم رد ما يعادل قيمة حصة كل شريك فى رأس المال ، وما تبقى بعد ذلك ويسمى « فائض التصفية » يقسم بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم فى الارباح .

ومؤدى ذلك أن فائض التصفية الذى يجوز توزيعه على الشركاء

لايتحدد الا في نهاية عمليات التصفية وبعد الوفاء للدائنين بحقوقهم  
ورد رأس المال الى الشركاء وتحديد الصافي المتبقى .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك فان مذهب اليه الحكم المطعون  
فيه من أنه يمتنع على الشركة الطاعنه توزيع أية مبالغ على المساهمين  
أثناء فترة التصفية وقبل انتهائها وتحديد صافي فائض التصفية يكون  
قد اصاب وجه الحق والقانون .

ومن حيث أنه لاجاج فيما ذكرته الشركة الطاعنه من أن ادارة  
مراقبة النقد كانت قد درجت في السنوات السابقة على فرض الحراسة  
على تحويل قيمة الكيوبونات الخاصة بالمساهمين المقيمين بالخارج ذلك أن  
هذه المبالغ كانت تحول للمساهمين في فترة سابقة على تصفية الشركة  
التي صدر قرار تصفيته عام ١٩٥٩ . كذلك فان رد رأس المال بأكمله  
للمساهمين لايعني أن كل مايتحقق بعد ذلك يعتبر من قبيل فائض التصفية،  
ذلك أن هذا الفائض — حسبما سبق بيانه — لا يتحدد الا بانتهاء اعمال  
التصفية والوفاء للدائنين بحقوقهم واستئزال الديون التي لم يحل أجلها  
أو المتنازع عليها .

ومن حيث أنه لامتنع فيما ذهبت اليه الشركة الطاعنه من أن استيفاء  
الدائنين لحقوقهم قبل توزيع فائض التصفية هو أمر ليس لاحد ان يتمسك  
به سوى الدائنين ومن ثم لايجوز اراقبة النقد التمسك به كما لايجوز لها ان  
تفرض رقبيا على الشركاء أو وصيا على الدائنين لا مغير في ذلك لان مراقبة  
النقد عندما أصدرت قرارها المطعون فيه برفض تحويل المبلغ المطلوب  
تحويله الى الخارج ، إنما اتخذت قرارها هذا بوصفها السلطة العامة  
القائمة على شؤون النقد بمصر والعمليات الخاصة به ، وينصب قرارها  
على رفض المبلغ المذكور لانتفاء صحة السبب أو الغرض المطلوب تحويل  
المبلغ من أجله من الناحية القانونية . ومن ثم فان مراقبة النقد لايتدخل  
موضوعيا في عملية التصفية لحماية الدائنين أو تفرض نفسها وصية على  
الشركاء ، وانما تمارس اختصاصها في الموافقة على تحويل النقد بخارج  
مصر اذ ما تحققت اسبابه ودواعيه واستوفت عملية التحويل شروطها  
القانونية .



ومن حيث أنه في ضوء ما سبق يبين أن قرار مراقبة النقد برفض تحويل المبلغ المطلوب تحويله للخارج وفتح حساب مجمد مقيم باسم المستفيدين ، قد صدر في حدود اختصاصها المحول لها بمقتضى حكم المادتين ١٠٩ ، ١١٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣/١٩٦٠ بلائحة الرقابة على النقد اللتين أوجبتا عرض طلبات الترخيص لتحويل مبالغ مقابل خدمات أو استشارات فنية أو ماشابهها وكذا طلبات تحويل الأرباح التي تستحق لغير مقيمين ، على الإدارة العامة للنقد لدراستها والبت فيها وقد صدر القرار قائماً على أسباب ومبررات سليمة بما ادلاها اليه القرار المشار اليه .

( طعن رقم ٦٣٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/١ )

### الفرع الرابع

#### مراجعة مجلس الدولة لمشروع القانون

#### قاعدة رقم ( ٢٣١ )

#### المبدأ :

عدم عرض التشريع على مجلس الدولة — لا يترتب عليه البطلان .

#### ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يترتب على عدم العرض على مجلس الدولة بطلان القانون .

( طعن رقم ١١١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١ )

( طعن رقم ١١١٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧ )

( طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢١ )

## الفرع الخامس

### الدافع الى اصدار قانون

قاعدة رقم ( ٢٣٢ )

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الأراضي الواقعة في املك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح — مفاد هذا النص والدافع الى اصداره أن بعض المحافظات تجاوزت حدود اختصاصها وتصرفت في بعض املك الدولة الخاصة التي تدخل في اختصاص جهات أخرى ويهدف الى تصحيح الاوضاع واضفاء الشرعية على التصرفات التي تمت حتى ١٩٨٢/١٠/٩ وذلك باعطاء المحافظات الحق في ملكية الأراضي التي تم التصرف فيها حتى تزول العقبة التي كانت تقف أمام المتصرف اليهم من عدم ملكية المحافظات لهذه الأراضي — اثر ذلك — تعتبر الأرض التي تم التصرف فيها مملوكة لحافظة الجيزة في تاريخ التصرف وتصبح اعتباراً من هذا التاريخ من الأراضي الداخلة في نطاق اختصاص المحافظة التي يتولى المحافظ بالنسبة لها السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء طبقاً لنص المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلي ويكون له السلطة المقررة لوزير الاصلاح الزراعي بالمادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

من حيث أنه صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الأراضي الواقعة في أملك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح ، ونص في مادته الأولى على أن « تعتبر الأراضي الواقعة في أملك الدولة الخاصة التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التي تصرف فيها المحافظات أو صندوق اراضى الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/٩ مملوكة لتلك المحافظات

أو الصندوق في تاريخ التصرف فيها » ويعين من استقراء مضبطة جلسة مجلس الشعب التي تمت فيها الموافقة على هذا القانون « الجلسة الثالثة والثلاثون في ٢٧/٢/١٩٨٤ » ان الدافع الى اصدار هذا القانون هو ان بعض المحافظات تجاوزت حدود اختصاصها وتصرفت في بعض املاك الدولة الخاصة التي تدخل في اختصاص جهات اخرى ، وكانت هذه التجاوزات نتيجة تضارب الاختصاصات وتداخلها بين الأجهزة التنفيذية والمحافظات في شأن ملكية الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة ، ويهدف هذا القانون الى تصحيح الأوضاع واضفاء الشرعية على التصرفات التي تمت حتى ١٠/٩/١٩٨٢ وذلك باعطاء المحافظات الحق في ملكية الأراضي التي تم التصرف فيها حتى ترول العقبة التي كانت تقف أمام التصرف لهم من عدم ملكية المحافظات لهذه الاراضي .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه الصادر من محافظ الجيزة في ١٥/٩/١٩٨٠ استهدف تخصيص مساحة من الاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة وتسليمها لـ ٥٥٥ ٥٥٥ لتنفيذ المشروع المشار اليه عليها بناء على الطلب الذي تقدم به المذكور وتم تنفيذ هذا القرار بتسليم تلك المساحة من الارض التي ٥٥٥ ٥٥٥ بموجب محضر محرز في ١٨/٩/١٩٨٠ وتحددت هذه المساحة بصفة نهائية — بعد تعديلها — وفقا لقرار المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في ٢٩/١١/١٩٨٠ ، وتقرر في ٣٠/١٢/١٩٨٠ اعتبار محضر التسليم الأول محضر التسليم المساحة المعدلة . ويتضح من ذلك أن ما تم في هذا الخصوص يعتبر — في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ — تصرفا في الأرض المشار اليها ، مما تلحقه أحكام هذا القانون ، ومن ثم تعتبر الأرض — التي تم التصرف فيها على النحو سالف الذكر مملوكة لمحافظة الجيزة في تاريخ التصرف وتصبح اعتبارا من ذلك التاريخ من الأراضي الداخلة في نطاق اختصاص المحافظة ، التي يتولى المحافظ بالنسبة اليها السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح طبقا لنص المادة ٢٧ من قانون الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ويكون للمحافظ بمقتضى هذا النص السلطة المقررة لوزير اصلاح الزراعي واصلاح الأراضي بموجب نص المادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠

لسنة ١٩٦٤ فيما يختص بالتصرف في الأرض المشار اليها بقصد تنفيذ مشروع من المشروعات التي تعيد في تنمية الاقتصاد القومي ، دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

( طعن ١٣٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢ )

### الفرع السادس

### الجهة التي تفصل في دستورية القوانين

### قاعدة رقم ( ٢٣٣ )

#### المبدأ :

للمحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها اثناء نظر الدعوى ان نصا في قانون او لائحة لازما للفصل فيها « غير دستوري » وكان احد الخصوم في الدعوى قد دفع بعدم الدستورية - للمحكمة الخيار بين ان توقف الدعوى وتحيل أوراقها الى المحكمة الدستورية متى تراءى لها في ذاتها عدم دستورية النص اللازم للفصل في الدعوى أو ان تؤجل نظر الدعوى وتحدد ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لان ابدى هذا الدفع لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتي :

( ١ ) اذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي اثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون او لائحة لازم للفصل في النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

(ب) اذ ادفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أولائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

ومفاد هذه النصوص أن المحكمة إذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى أن نصاً في قانون أولائحة لازماً للفصل فيها ، غير دستوري ، أن توقف الدعوى وتحيل أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية ، ولا يحد من حق المحكمة في هذا الشأن أن يكون أحد الخصوم في الدعوى قد دفع بعدم الدستورية ، إذ لا يتعين عليها في هذه الحالة تأجيل نظر الدعوى وتحديد ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر لمن أبدى هذا الدفع لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، مادام أن المحكمة قد تراءى لها هي ذاتها ، عدم دستورية النص اللازم للفصل في الدعوى المنظورة أمامها ، ومن ثم فلا تثريب على محكمة القضاء الإداري فيما قضت به في الحكم المطعون فيه ، من وقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية ما بينه من نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باعتبارها المصدر الذي استند إليه القرار المطعون فيه ، ولا يعدمها مخالفة لحكم الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه .

## الفرع السابع

أثر انفصال سوريا عن مصر على الجنسية

قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ظل قائما بعد انفصال سوريا عن مصر في ١٩٦١/٩/٢٨ — رعايا الجمهورية العربية المتحدة من السوريين لا يعتبرون من المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية بعد الانفصال في ١٩٦١/٩/٢٨ حتى صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ — منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن الجنسية ونصوص قوانين الجنسية المتطابقة مضطردة على اعتبار من ولد في مصر من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له مصرية بحكم القانون — ورود ذات القاعدة في قانون الجنسية الآخر رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ سريان هذا الحكم ولو كان الميلاد قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

ملخص الحكم :

وإذا كان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قد ظل قائما حتى صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ مثيرا بذلك اشكالات كثيرة إلا أن القضاء الإداري قد بادر الى وضع الأمور في نصابها القانوني السليم مقررًا أن رعايا الجمهورية العربية المتحدة من السوريين لا يعتبرون من المتمتعين بجنسية الجمهورية بعد انفصال سوريا في ١٩٦١/٩/٢٨ ، وأصبحت جنسية الجمهورية العربية المتحدة مقصورة فقط على من يعتبرون من المصريين في حكم قوانين الجنسية المصرية وأصبح السوريون معتبرون من الاجانب ( المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ) .

آية ذلك ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ نصت على أن المصريون هم :

أولا : ... ..

ثانيا : من كان في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ متمتعا بالجنسية المصرية طبقا لاحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية .

ثالثا : من كسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

( ١ ) بالميلاد لاب أو لام يعتبرون مصريين طبقا للبند ثانيا من هذه المادة أو ...

ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق أحكام القانون اذا اعتبر والد المدعى وبالتبعية المدعى — متمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة منذ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ ، غافلا عن أن هذه الجنسية قد زالت منذ تاريخ الانفصال في ١٩٦١/٩/٢٨ عن رعايا الجمهورية من السوريين وأصبحت مقصورة فقط على من كان في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ متمتعا بالجنسية طبقا لاحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية .

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك — الا أن القدر الثابت من الاوراق أن المدعى كان قد تقدم ضمن حافظة مستنداتة المقدمة الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بجلسة التحضير المنعقدة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ بصورة من الشهادة رقم ٥٦٢/٨٤ الصادرة من قنصلية الجمهورية العربية السورية بالقاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١ تفيد أن والد المدعى وولديه ( المدعى وشقيقه المدعو ... ) لا زالوا مكتومى القيد في سجلات الاحوال المدنية في سوريا بما يفيد أنهم مجهولو الجنسية .

ومن أن جهة الادارة لم تجد هذه الشهادة ولم تقدم ما يثبت عكسها ، بل أنها بنت الوجه الثانى من الطعن على أساس التسليم بما ورد بها غاية الامر أنها ذهبت الى ضرورة النظر في شروط اكتساب الجنسية الاملية الى لحظة الميلاد ذاتها أى الى اول يونيو سنة ١٩٤٤ .

ويضاف الى ذلك أن ظروف والد المدعى وملايسات حالته ترجع صحة ما ورد بهذه الشهادة ذلك أن البلدى من الاوراق أنه نزع من سوريا الى مصر في سنة ١٩٢٧ واستمرت اقامته بمصر دون انقطاع تزوج من والدة المدعى المصرية الجنسية بتاريخ ١٣/٤/١٩٣٩ وانجب منها المدعو ٠٠٠ بتاريخ ١/٦/١٩٤٤ وتوفي ودفن بأرض مصريتااريخ ١٠/٦/١٩٦٥ كما وأن المدعى نفسه منذ ولادته في ١/٦/١٩٤٤ وهو يقيم في مصر وتزوج مصرية وانجب منها ولدين ويأشر نشاطه الحرفى كحلاق للسيدات منذ ١/١/١٩٦٢ •

ومن حيث أنه باستقراء احكام القوانين المتعاقبة الخاصة بالجنسية المصرية يبين أن المادة ٢ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أن يكون مصرياً : — ١ — ( ٢٠٠٠ ٠٠٠ ) من ولد في مصر من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له ٠٠٠ •

وبتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ ونصت المادة ٢ منه على أن « يكون مصرياً أولاً : من ولد لأب مصري ثانياً : من ولد في الاراضى المصرية من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أولاً جنسية له ٠٠٠ »

ويسرى حكم البنود (ثانياً) و (ثالثاً) و (رابعاً) ولو كان ميلاده مؤلواً قبل تاريخ العمل بهذا القانون •

ثم صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ ونصت المادة ٢ منه على أن يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة : — أولاً : — من ولد لأب يتمتع بهذه الجنسية ثانياً : — من ولد في الجمهورية العربية المتحدة من أم تحمل جنسية هذه الجمهورية وأب مجهول الجنسية أولاً جنسية له •

ثالثاً : ٠٠٠٠ رابعاً : ٠٠٠٠

ويسرى حكم هذه المادة ولو كان الميلاد قبل تاريخ العمل بهذا القانون •

ثم صدر أخيراً القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ونصت المادة ٢ منه



على ان « يكون مصرياً ١ » من ولد لآب مصري ٢ ) من ولد في مصر من أم  
مصرية ومن أب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

وينادى ماتقدم أنه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠  
في ١٨/٩/١٩٥٠ ، ونصوص القوانين المتعاقبة الصادرة في شأن الجنسية  
المصرية مضطردة على اعتبار من ولد في مصر من أم مصرية وأب مجهول  
الجنسية أو لا جنسية له مصرياً بحكم القانون . وقد قطعت الفقرة  
الآخيرة من المسادة الثانية من القانون رقم ٣٩١ لسنة  
١٩٥٦ بـسريان هذا الحكم ولو كان الميلاد قبل تاريخ العمل بهذا القانون  
( أى قبل ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ) وهو الأمر الذى ينطبق على حالة  
المدعى المولود في ١/٦/١٩٤٤ ، ويحلل في ذات الوقت على عدم صحة  
ماورد بتقرير الطعن من أنه يلزم لاكتساب الجنسية المصرية في هذه  
الحالة توافر شروطها وقت الميلاد .

ومن حيث أنه بالبناء على ماتقدم فإن القدر المتيقن أن المدعى —  
المطعون ضده — يعتبر مصرياً بحكم القانون اعتباراً من تاريخ العمل  
بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ( أى اعتباراً من ٢٠ نوفمبر  
سنة ١٩٥٦ ) تأسيساً على أنه قد ولد في أرض مصر من أم مصرية  
وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له . وقد رددت المادة ٢ من القانون  
رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ — المعمول به حالياً — ذات الحكم .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ولئن تناقض في أسبابه على  
الوجه السابق بيانه إلا أنه قد انتهى إلى هذه النتيجة ، ومن ثم ترى  
هذه المحكمة تأييد ما أنتهى إليه الحكم المطعون فيه لغير ما قام عليه  
من أسباب ، وعلى ذلك يندوا الطعن المائل حقيقة بالرفض .

ومن حيث أن من خسر الدعوى ، تلزمه المصروفات عملاً بحكم  
المادة ١٨٤ مراعاتاً .

( طعن رقم ٢٨٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٦ )

## الفرع الثامن

الحصانة التي أضفاها القانون على الاموال العامة

قاعدة رقم ( ٢٣٥ )

المبدأ :

المادتان ٨٧ من القانون المدني و ٣٦ من قانون الحكم المحلي رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ — نهر النيل وجسوره وفروعه من املاك الدولة العامة — التعدي عليها — سلطة جهة الادارة في ازالة التعدي عليها بالطريق الادارى — سلطة المحافظ في ازالة التعدي .

ملخص الحكم :

والقرار على هذا الوجه . يكون بحسب الظاهر من الاوراق في محله — اذ الارض التي تعلق بها ، هي من املاك الدولة العامة ، حيث لاختلاف في أن منها نهر النيل وجسوره وفروعه ( م ٨٧ من القانون المدني) ولايجللمدعى عليها ، ولايقبل منه الادعاء بذلك ، ولاترخيص له بالاستعمال الخاص لها أو البناء عليها ، بفرض جوازه ، فتعديه ظاهر ولا ينفيه ما أورده الحكم مما يتعلق بغير الارض مثار المنازعه ، مما لايصح تبعا الاعتماد عليه في ترتيب النتيجة التي انتهى اليها . واذ تكون للارض التي وقع تعدي المدعى عليها الحصانة ، التي اسبغها القانون على الاموال العامة ، فان للادارة ازالته بالطريق الادارى ، وهو ما نصت عليه أيضا المادة ٣٦ من قانون الاداره المحلية الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ السالف ذكرها والتي خولت المحافظ ذلك .

١ طعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٤

## الفرع التاسع

### إلغاء القانون

قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

المبدأ :

النص على إلغاء تشريع لا يفيد حتما افتراض صحة قيامه حتى وقت الإلغاء .

ملخص الحكم :

النص على إلغاء تشريع لا يفيد حتما افتراض صحة قيامه حتى وقت الإلغاء لاسيما إذا لم يكن لهذا التشريع وجود قانوني بعد أن صدر قانون استلزم بعد تعديله بقرار رئيس الجمهورية صدور هذا التشريع بقرار من رئيس الجمهورية وليس بقرار من مجلس الوزراء كما كان الحال في القانون الملغى .

( طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

المبدأ :

إلغاء القانون وعدم النص في القانون اللاحق على اللوائح التنفيذية الصادرة لتنفيذ القانون السابق — اعتبارا اللوائح السابقة ملغاة دون أن يحل محلها شيء .

ملخص الحكم :

إن اللوائح التنفيذية إنما تستمد وجودها وقوتها من القانون الذي تصدر تنفيذا لأحكامه فإذا ما ألغى هذا القانون ، ولم ينص القانون

اللاحق على بقاء اللوائح التنفيذية الصادرة تنفيذا للقانون السابق قائمة ومعمولا بها الى أن تعدل أو تلغى طبقا للقانون الجديد ، فان ذلك يستتبع حتما وبالضرورة اعتبار اللوائح السابقة ملغاة دون أن يحل محلها شيء لأنها انما تنبثق عن القانون ويتوقف مصيرها عليه وجودا وعدما .

( طعن رقم ١٥٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

النسخ الضمني — الخاص يقيد العام — النسخ الضمني للقاعدة القانونية لا يكون الا حيث يصدر تشريع لاحق على ذات المستوى حاسما في اسقاطه للحكم السابق وذلك لتعارضه معه على نحو يجعل من غير الممكن التوفيق بينهما وأعمالهما معا — حيث يكون لكل من التشريعين مجال لأعماله يختلف عن الآخر فلا يكون هناك نسخ — عندما يورد المشرع تنظيما خاصا بمسألة قانونية محددة وردت الإشارة اليها بصفة عامة في قانون آخر فانه يتمين أخراج الإشارة العامة وتطبيق التنظيم الخاص — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

من الأمور المسلمة أن النسخ الضمني للقاعدة القانونية لا يكون الا حيث يصدر تشريع لاحق على ذات المستوى في مجال المدارج التشريعية ، وأن يكون التشريع اللاحق الذي توافق له الشرط المتقدم حاسما في اسقاطه للحكم السابق وذلك لتعارضه معه بصورة تجعل من غير الممكن التوفيق بينهما وأعمالهما ، معا أما حيث يكون لكل من التشريعين مجال لأعماله يختلف عن الآخر فلا يكون هناك نسخ وإذا أورد المشرع تنظيما خاصا بمسألة قانونية محددة وردت الإشارة اليها بصفة عامة في قانون آخر فانه يتمين اطراح الإشارة العامة وتطبيق التنظيم الخاص وذلك تطبيقا لقاعدة أن الخاص يقيد العام .

( طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٢ )

## قاعدة رقم (٢٣٩)

### المبدأ :

نص تشريعي — الفاؤه صراحة أو ضمنا — صور الالغاء الضمني .

### ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من القانون المدني اذ قضت بأنه « لا يجوز الغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » ، انما قصدت — على ضوء المذكرة التفسيرية للقانون المدني — الى تقرير صورتين للنسخ التشريعي، وهما النسخ الصريح ، والنسخ الضمني ، وأن للنسخ الضمني بدوره صورتين : فاما أن يصدر تشريع جديد يشتمل على نص يتعارض تملوضا تاما مع نص في التشريع القديم ، وفي هذه الحالة يقتصر النسخ على الحدود التي يتحقق فيها التعارض ، واما أن يصدر تشريع جديد ينظم تنظيميا كاملا ومعا من الأوضاع أفراد له تشريع سابق ، وفي هذه الحالة يعتبر التشريع السابق منسوخا جملة وتفصيلا اذا تعلق التعارض بين التشريع السابق والتشريع اللاحق بالمبدأ الذي أسس عليه التشريع السابق ، وفي غير هذه الحالة لا يتناول النسخ الا النصوص التي تتعارض متارضا مطلقا مع نصوص التشريع الجديد .



## قرار ادارى

---

الفصل الاول : تعريف القرار الادارى وتمييزه عن غيره .

- الفرع الاول : تعريف القرار الادارى وتطبيقاته
- الفرع الثانى : التفرقة بين القرار الادارى والعمل المادى
- الفرع الثالث : التفرقة بين القرار الادارى والقرار القضائى
- الفرع الرابع : التفرقة بين القرار الادارى والمنشورات والتطبيقات الداخلية

الفصل الثانى : نهائية القرار الادارى .

الفصل الثالث : نفاذ القرار الادارى وسريانه من حيث الزمان .

- الفرع الاول : شروط نفاذ القرار الادارى
- الفرع الثانى : ارتباط نفاذ القرار الادارى بالمصرف المالى
- الفرع الثالث : سريان القرار الادارى من حيث الزمان

الفصل الرابع : تقسيم القرارات الادارية .

- الفرع الاول : القرار التنظيمى العام والقرار الفردى
- الفرع الثانى : القرار الايجابى والقرار السلبى

الفصل الخامس : اركان وعيوب القرار الادارى .

- الفرع الاول : قرينة سلامة القرار الادارى وافتراس صحته
- الفرع الثانى : ركن النية وعيوبه
- الفرع الثالث : ركن الاختصاص وعيوبه

- الفرع الرابع : ركن الشكل وعيوبه
- الفرع الخامس : ركن السبب وعيوبه
- الفرع السادس : ركن الظية وعيب اساءة استعمال السلطة
- الفصل السادس : سحب القرار الادارى

- الفرع الأول : قرارات لايجوز سحبها
  - أولا : القرارات السليمة
  - ثانيا : القرارات التى تحصنت بانتفاء الميعاد
- الفرع الثانى : قرارات يجوز سحبها دون تقيد بميعاد
  - أولا : القرارات الجنية عن سلطة مقيدة
  - ثانيا : القرارات المدونة
- الفرع الثالث : ميعاد السحب
- الفرع الرابع : السحب الضمنى
- الفرع الخامس : آثار سحب القرار الادارى
- الفصل السابع : الرقابة القضائية على القرار الادارى
  - الفرع الأول : نطاق الرقابة القضائية على القرارات الادارية
  - الفرع الثانى : وقف تنفيذ القرار الادارى قضائيا
  - الفرع الثالث : إلغاء القرار الادارى والتعويض عنه
- الفصل الثامن : مسائل متنوعة



## الفصل الأول

تعريف القرار الإداري وتمييزه عن غيره

### الفرع الأول

تعريف القرار الإداري وتطبيقات له

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

تعريف القرار الإداري .

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة للأفراد بناء على سلطتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح حيث تتجه إرادة الإدارة لإنشاء مركز قانوني يكون جائزا وممكنا قانونا ويبعث من المصلحة العامة التي يبتغيها القانون .

( طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩ وطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢ )

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

قرار إداري — تعريفه

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة .

( طعن رقم ٦٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٩/٢ )

( م ٢٧ — ج ١٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

#### المبدأ :

قرار ادارى — متى يتوافر وجوده القانونى ؟ •

#### ملخص الحكم :

ان القرار الادارى يتم بمجرد انصاح الادارة اثناء قيامها بوظائفها عن ارادتها الملزمة بقصد الحدث اثر قانونى .

اطعن رقم ١٦١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٢٠

### قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

#### المبدأ :

القرار بأحالة الموظف الى التقاعد لبلوغه السن القانونية هو قرار ادارى منشئ لمركز قانونى — الطعن عليه يكون بدعوى الالغاء فى الميعاد القانونى دون دعوى التسوية •

#### ملخص الحكم :

أن ما ابداه المدعى أخيراً من أن قرار انهاء خدمته على أساس بلوغه السن القانونية — وهو القرار المطعون فيه — ليس قرارا اداريا مما تقدره الادارة بسلطتها المطلقة بقصد انشاء مركز قانونى ، وأنه لا يعدو أن يكون قرارا تطبيقيا لا يتوافر فيه أركان القرار الادارى الذى لايجوز التحلل من حكمة الابدعوى الالغاء • هذا التكييف الذى ينتمى به المدعى الى اعتبار الدعوى الحالية من قبيل مازعات التسوية مردود بما هو مقرر من أن القرار الادارى هو عمل قانونى من جانب واحد ، يصدر بالارادة الملزمة لاجدى الجهات الادارية فى الدولة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين أو اللوائح ، فى الشكل الذى يتطلبه القانون ، بقصد إنشاء وضع قانونى معين ابتغاء مصلحة عامة • كما أن القرار التنظيمى العام يولد

مراكز قانونية عامة أو مجردة ، بعكس القرار الفردي الذي ينشئ مركزاً قانونياً خاصاً لفرد معين ، وإذا صح أن القرار الفردي هو تطبيق لحكم القانون فإنه لا بد من اعتباره أيضاً منشئاً لمركز فردي خاص متميز عن الوضع القانوني المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا ينبغي أن ينفي عن العمل الإداري الذي يكون تطبيقاً لنص عام مقيد صلاحيته لإنشاء مركز قانوني أو تعديله ، لأن كل قرار إداري منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى وعلى هذا الأساس فإن إحالة المدعى إلى التقاعد لا يعمد أن يكون قراراً إدارياً صادراً بإنشاء مركز قانوني بالنسبة إليه سواء انطوى قرار الإحالة على خطأ في تقدير السن أو لم يكن منطوياً على ذلك ولصاحب الشأن عند الاقتضاء تعقب القرار بالظمن عليه بدعوى الإلغاء في ميعادها القانوني .

( ملعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

#### المبدأ :

قرار ديوان الموظفين في شأن تقدير مؤهلات الموظفين طبقاً للسلطة المخولة له بمقتضى المادتين ٩ ، ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — هو قرار إداري .

#### ملخص الحكم :

إن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وهي الفقرة المعدلة بالقانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن « تحدد النظم الأجنبية بقرارات من رئيس ديوان الموظفين بناء على اقتراحات لجنة تشكل لهذا الغرض بوزارة التربية والتعليم تمثل فيها الإدارة العامة للبحوث والديوان والكلية الجامعية المصرية التي بها نوع الدراسة المطلوب تحديد نظيرها أو معادلة شهاداتها » كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من القانون رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ سالف الذكر على أن « تعين هذه المعادلات بقرار من ديوان الموظفين بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم » .

يؤخذ من هذين النصين أن القرار الصادر في ٤ من يونية سنة ١٩٥٥ من ديوان الموظفين في شأن تقدير مؤهل هو قرار ادارى ، اذ هو انفصاح من الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة في هذا الشأن بما لها من سلطة بمقتضى الفقرة الأخيرة من كل من المادتين ٩ ، ١١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة انفصاحا له اثره القانونى في تحديد المركز الوظيفى للمدعى سواء في الحال فيما يتعلق بتحديد السلك والدرجة والمرتب أو في المآل فيما يتعلق بمنح العلاوات والترقية ومن ثم فان القضاء الادارى لا يملك — وهو في صدد دعوى تسوية — تسليط رقابته القانونية على ذلك القرار ولا سبيل أمامه سوى اعمال اثره القانونى مادام غير مطعون فيه بدعوى الالغاء ومع ذلك فقد ثبت لهذه المحكمة أن القرار المشار اليه قد أصبح حصينا من الالغاء بغوات ميعاد الطعن فيه .

الطعن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٤

### قاعدة رقم (٢٤٥)

#### المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٠ الخاص بمدارس معلمى الكتاتيب — اشتراطه لاعطاء شهادة الكفاءة للتعليم في الكتاتيب ، بعد الحصول عليها ، تفضية سنة بطريقة مرضية في التعليم باحد الكتاتيب الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف — قرار الوزير بحرمان احد الطلبة من الحصول على هذه الشهادة لسوء سلوكه — هو قرار ادارى مستند الى سلطة تقديرية وليس عملا ماديا .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الحادية عشرة من القانون ١١ لسنة ١٩١٠ الخاص بمدارس

معلمي الكتائب كان يجري نصها بما ياتى « كل طالب نجح في امتحان شهادة الكفاءة وأمضى سنة في التعليم في أحد الكتائب الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف بطريقة مرضية يعطى شهادة الكفاءة للتعليم في الكتائب » وبيّن من هذا النص ان ما قامت به وزارة المعارف في حق المعلمين عليه لم يكن في حقيقته عملا ماديا هو مجرد الامتناع عن تسليم شهادة الكفاءة المطلوبة كما ذهب الى ذلك بغير حق الحكم المعلمون فيه وانما هو تصرف ارادى في حدود سلطة الوزير التقديرية اريد به انشاء مركز قانونى ضار به بعد أن تحبرت الوزارة أمره واطلعت على خالته في التدريس فوجدته غير جدير باستحقاق مؤهل الكفاءة للتعليم الأولى « فقرار الوزير الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ لم يكن مجرد تطبيق لقاعدة أمرة تتعمد بها سلطته من حيث الحرمان والاعطاء ، وانما هو تصرف ادارى ارادى لحمته وسداه ما قدره من أن المعلمين عليه لم يقض في التدريس السنة التمرينية المشترطة بصورة مرضية يستأهل بموجبها أن يمنح شهادة الكفاءة للتعليم الأولى فقراره المشار اليه اذن يستند الى هذه السلطة التقديرية التى يملكها بحكم القانون ، فهو تطبيق لقاعدة تنظيمية عامة على حالة المعلمين عليه بعد تقصى هدى تحقق شروطها فيحقه واستخلاص الادارة من واقع مسلكه في التدريس أمرا ثبت عليه تقديرها وهو انه لم يمض السنة التمرينية على وجه مرض يوليه استحقاق هذا المؤهل بالقرار الوزارى بحرمان المعلمين عليه من المؤهل لا ينطوى على حق استمده من القانون مباشرة ، وانما يتمخض عن انشائه لمركز قانونى ضار بالمادى ، وافصاح عن تقدير الادارة عدم استحقاقه للمؤهل اعتبارا بأنه لم يتحقق فيه شرط يعلق عليه القانون هذا الاستحقاق . فالتصرف يراد به بلا مراء انشاء مركز قانونى ضار به ، واحداث اثر مقصود لا يستفاد مباشرة من حكم القانون . فهو ان لم يكن قرارا اداريا صحيحا لعدم ثبوت أى انحراف في تقدير الادارة ولعدم قيام الدليل على انتفاء سببه فلا أقل من أن يكون قرارا باطلا على فرض قيام ذلك الانحراف وانتفاء هذا السبب وهو في الحالين قرار ادارى بكل خصائصه وسماته ولا شبهة في أن تجرد القرار من سببه الذى يقوم عليه أو قيام عيب الانحراف به بفرض التسليم حدلا ، بتحقيق أى من هذين الميئين — ليس من شأن أيهما أن يسلب القرار قوامه وكيانه ويجعله منعما .

يؤكد ما سلف أنه لا ينبغي انهبوط يتصرف الادارة في تحققها من الشروط التي يعلق عليها القانون الانتفاع بحق من الحقوق الى مستوى الفعل المادي ما دامت قد قدرت بما لها من سلطة تقديرية أن المدعي لم يستوف شرطا لازما لاستحقاق مؤهله هو تمضيته سنة في التدريس بصورة مرضية . ولا مزية في أن هذا القرار الذي انطوى فيه التطبيق الفردي لتلك القاعدة هو قرار اداري لأنه لم ينشأ مباشرة ولزاما من القاعدة التنظيمية العامة التي ارستها المادة الحادية عشرة المشار اليها بل أسهم فيه تقدير الادارة لدى توافر شروط استحقاق المؤهل في حق المطعون عليه وهو تقدير انبثق عن إرادة وتبلور في قرارها بحرمانه من هذا المؤهل .

( طعن رقم ١١٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٩ )

### قاعدة رقم (٢٤٦)

#### المبدأ :

**القرار الصادر من الادارة بالقبض على شخص لاعتبارات تتعلق بالأمن العام هو قرار اداري — لاختصاص القضاء الاداري بنظر دعوى التعويض عنه .**

#### ملخص الحكم :

إذا ثبت أن القبض على المدعي كان تدبيراً من التدابير التي اتخذتها الادارة لاعتبارات تتعلق بالأمن العام ، بناء على جالة واقعية كانت قائمة ، هي السبب الذي دعا الادارة الى اتخاذ هذه التدابير ، فافصحت عن ارادتها بالقبض عليه هو وغيره ، فإن هذا التصرف له كل مقومات القرار الاداري ، كتصرف ارادي متجه الى احداث أثر قانوني ، هو القبض على الأشخاص بغاية من المصلحة العامة هي وقاية الأمن والنظام لسبب هو الحالة الواقعية التي كانت قائمة عندئذ ، وبمهذه المثابة يختص القضاء الاداري بطلب التعويض عنه .

( طعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/١٣ )

## قاعدة رقم (٢٤٧)

المادة ١٠٠

### المبدأ :

قرار لجنة شئون الموظفين بالترقية المعتمد من الوزير — هو إداري نهائى منبثق عن سلطة تقديرية فى إصداره — صدوره اثر قرار آخر اثار مفوض الدولة بالغائه الفاء مجردا لا يجعل منه قرارا تنفيذيا — اثر ذلك صلاحية هذا القرار لان يكون موضع ضمن اقليم مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقا للمادة ٢/٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

### ملخص الحكم :

ان قرار لجنة شئون الموظفين الذى اعتمدته وزير الخزانة فى ١٩٥٩/٢/٣ موضوع تنظم المطعون ضده وموضوع دعواه هو قرار ادارى صدر نهائيا ممن يملكه واذ هو خاص بالترقية فهو من القرارات التى يعنىها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن مجلس الدولة فى مادته الثامنة فقرة ثالثة ولو انه صدر من الجهة الادارية اثر قرارها الذى اصدرته فى ١٩٥٧/٦/٢٩ متضمنا نفس ما تضمنه القرار الاول الذى اثار مفوض الدولة بالغائه مجردا كما سلف البيان الا أنه لا يعتبر قرارا تنفيذيا كما تقول جهة الادارة فى ردها على الدعوى اذ أن رأى مفوض الدولة ليس له من قوة ملزمة على الجهة الادارية بل لها أن تأخذ به أو لا تأخذ به فان اخذت به واصدرت قرارا برأيه فلا يعتبر هذا القرار تنفيذيا بل يعتبر قرارا منبثقا عن سلطتها التقديرية فى اصدار هذا القرار وأمثاله وبالتالي يكون له مقومات القرار الادارى النهائى الذى يصلح أن يكون موضع طعن واذا أوردته المادة كثرة الذكر من بين القرارات التى يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

( طعن رقم ٥٩٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٤ )

## قاعدة رقم (٢٤٨)

### المبدأ :

تأشير مدير هيئة عامة على مذكرة مفوض الدولة بالموافقة على تعديل أقدمية أحد العاملين — هو قرار إداري ينتهي مركزاً قانونياً ذاتياً لا يجوز المساس به ولا يستلزم تنفيذه صدور قرار آخر .

### ملخص الفتوى :

إن القرار الإداري هو انفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح يقصد أحداث أثر قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً شرعاً وكلن الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة . وعلى ذلك فإن تأشير مدير عام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد تكامل لها عناصر القرار الإداري وقد صدر هذا القرار صحيحاً في حدود القانون ممن يملك إصداره طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة .

وقد انشأ هذا القرار للسيد . . . مركزاً ذاتياً لا يجوز المساس به ينفذ من تاريخ صدوره ولا يتطلب تنفيذه صدور قرار آخر بذلك إذ إن التنفيذ هو إجراء مادي يترتب على القرار .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري إلى أن تأشير مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على مذكرة مفوض الدولة بالموافقة على تعديل أقدمية السيد . . . في الدرجة السادسة الفنية العالية وفي الدرجة الخامسة الفنية العالية هو قرار إداري صدر في حدود القانون ممن يملك إصداره ولا يستلزم تنفيذه صدور قرار آخر . وقد انشأ هذا القرار للمذكور مركزاً قانونياً ذاتياً لا يجوز المساس به .

( انتهى ٨٢٥ في ١٩٦٧/٦/٢٩ )



## قاعدة رقم (٢٤٩)

### المبدأ :

القرار الإداري هو عمل قانوني من جانب واحد يصدر بالإرادة الملزمة لاحدى الجهات الادارية في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد انشاء وضع قانوني ابتغاء مصلحة عامة — قرار وزير الداخلية باعتماد قرار لجنة العمد والمشايع باعادة عملية انتخاب عمدة — يتمخض عن قرار بعدم تعيين المدعى في وظيفة عمدة للقرية على الرغم من فوزه في الانتخابات — توافر اركان القرار الإداري في هذه الحالة واختصاص المحاكم الادارية بالفصل فيه باعتباره من المنازعات المتعلقة بالتعيين — الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة في هذه الحالة غير صحيح — حقيقة الأمر أن الدفع يتعلق بعدم قبول دعوى الالغاء لعدم توافر أحد شروط قبولها ، وهو أن يكون القرار المطعون فيه نهائيا — رفض الدفع بعدم القبول في واقعة الحال لتعلق الدعوى بقرار إداري نهائي .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى يقوم على أساس أن القرار المطعون فيه ليس قرارا إداريا بالتعيين في وظيفة العمدة ، ولا يدعو أن يكون اجراء تمهيديا للقرار الإداري النهائي بالتعيين في تلك الوظيفة ، ومن ثم فلا يختص القضاء الإداري بنظر الدعوى بطلب الغائه .

ومن حيث أن القرار الإداري تنظيميا أو فرديا هو عمل قانوني من جانب واحد ، يصدر بالإرادة الملزمة لاحدى الجهات الادارية في الدولة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، في الشكل الذي يتطلبه القانون ، بقصد انشاء وضع قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة .

ومن حيث أن المادة ١٠ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن العمد والمشايع تنص على أن « يتم انتخاب العمدة بالأغلبية المطلقة لعدد

الأصوات الصحيحة التي أعطيت .. ويعرض محضر لجنة الانتخاب على لجنة العد والمشايع لتقرير تعيين المرشح الفائز» وتنص المادة ١٢ على أن « يرفع قرار لجنة العد والمشايع بتعيين العمدة أو الشيخ الى وزير الداخلية لاعتماده بعد التحقق من سلامة الاجراءات ومطابقتها للقانون، وله اعادة الأوراق مشفوعة بملاحظاته لتصحيح الاجراءات وعلى اللجنة حينئذ أن تعيد النظر في قرارها في ضوء هذه الملاحظات ، فاذا تمسكت اللجنة برأيها كان لنوزير أن يتخذ ما يرى ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا . ويسلم مدير الأمن الى العمدة قرار تعيينه موقعا من وزير الداخلية » وتقتضى المادتان ١٣ ، ١٤ بأن « نكل من تقدم للترشيح لوظيفة العمدة وقبلت أوراقه الحق في الطعن في انتخاب العمدة ... وتعرض هذه الطعون ونتيجة تحقيقها وأوراق التعيين على لجنة العد والمشايع لاصدار قرارها وفقا لاحكام المادة ١٥ » ومقتضى ذلك أن القانون ناظ بلجنة العد والمشايع سلطة التحقق من سلامة اجراءات انتخاب العد ومطابقتها للقانون وخولها على التفصيل السابق سلطة البت في هذا الشأن بقرارات تخضع لاعتماد وزير الداخلية ، كما خول القانون وزير الداخلية اتخاذ ما يراه محققا للمصلحة العامة بقرار نهائى دون التقيد برأى اللجنة المذكورة اذا ما تمسكت برأيها ولم تأخذ بما ارتآه من ملاحظات لتصحيح اجراءات الانتخاب .

ومن حيث ان قرار وزير الداخلية المطعون فيه الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٥ باعتماد قرار لجنة العد والمشايع باعادة انتخاب عمدة القرية لما شاب اجراءاتها من مأخذ ، يتمخض عن قرار بعدم تعيين المدعى في وظيفة عمدة للقرية رغما عن فوزه في الانتخابات ، وهوبهذه المثابة قد توافرت له كل مقومات القرار الادارى كتصرف ادارى أفضحت به الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة في هذا الشأن بما لها من سلطة بمقتضى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، متجهة الى أحداث أثر قانونى هو عدم تعيين المدعى عمدة ، ومن ثم تختص المحاكم الادارية بالفصل فيه باعتباره من المنازعات المتعلقة بالتعيين وفقا لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة

والقوانين المعدلة له الذي صدر في تلك الحكمة من آثار الظن الملتد .  
ويكون طلب الغائه جائزا قانونا .

ومن حيث أن الحكم الصادر من المحكمة الادارية وقد ذهب هذا  
المذهب قضي بقبول الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب الغاء القرار  
المطعون فيه تأسيسا على أنه قرار غير نهائي وأنه لا يعدو أن يكون اجراء  
تمهيديا للقرار النهائي بالتعيين ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون  
وتأويله في اعتبار القرار المذكور اجراء تمهيديا وأنه ليس قرارا اداريا ،  
كما خطاه أيضا في تكييف هذ الدفع — بفرض صحته — بأنه دفع  
بعدم الاختصاص ، والواقع من الأمر انه دفع بعدم قبول الدعوى لعدم  
توافر أحد الشروط التي يتطلبها القانون لقبول الدعوى وهو أن يكون  
القرار المطعون فيه قرارا اداريا نهائيا .

وترتيا على ذلك فان السيد وزير الداخلية وقد أصدر قراره في  
٢٨ من مارس سنة ١٩٦٥ باعتماد قرار لجنة العمدة والمشايخ باعادة  
الانتخاب لمعدية القرية وطعن المدعى على قرار وزير الداخلية المشار  
اليه طالبا الغاءه ، فان طعنه يكون موجها الى قرار اداري مما يجوز الطعن  
فيه بالالغاء ، الأمر الذي يتمين معه قبول الدعوى ، وهو ما انتهى اليه  
الحكم المطعون فيه وان أخطأ في تكييف دفع الحكومة وذبح مذهبها في  
انه دفع بعدم الاختصاص وهو في الواقع من الأمر دفع بعدم القبول  
على ما سلف بيانه .

١ طعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٢

### قاعدة رقم (٢٥٠)

#### المبدأ :

تعيين الموظفين من درجة مدير علم والدرجات الأعلى منها — تمامه  
في شكل قرار يصدر من رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٢٠ من القانون  
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — يعد تنويجا لعمل يسأل عنه الوزير المختص ،  
ولكنه لا يعنى أن رئيس الجمهورية هو المختص به والمسئول عنه —

**التظلم من مثل هذا القرار — تقديمه يكون الى الوزير المختص باعتباره صاحب الصفة في نظره .**

### **ملخص الحكم :**

لئن كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، تنص على أن تعيين وكلاء الوزارات ومن في درجتهم ومن في درجة أعلى منها ، ووكلاء الوزارات المساعدين ومن في درجتهم ورؤساء المصالح ومن يعين في درجة مدير عام يكون بمرسوم — الا أن ذلك لا يعني أن العمل أصبح غير منسوب الى الوزير ، وأن هذا الأخير أصبح منقطع الصلة بالتظلم في القرار ، بل يظل الوزير بحكم وظيفته وباعتباره الرئيس المسؤول في الوزارة التي ينتسب اليها الموظف — يظل صاحب الصفة في نظر هذا التظلم ، وهذا هو ما يتفق مع مسؤولية كل وزير عن أعمال وزارته أما صدور القرار من رئيس الجمهورية فلا يعدو أن يكون تنقيحاً للعمل المسؤول عنه أساساً في شكل قرار يصدر من رئيس الجمهورية . ولا يعني هذا أن يكون هذا الرئيس قد أصبح هو المختص والمسئول بمباشرة الاختصاص التنفيذي في هذا الشأن ، ولا يعدو أن يكون نظراً للتظلم من أي قرار عملاً تنفيذياً هو من اختصاص الوزير يتولاه بهذه الصفة .

المعن رقم ٨١٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥ )

### **قاعدة رقم ( ٢٥١ )**

#### **المبدأ :**

**القرارات الصادرة من لجنة الاحوال المدنية المتصوص عليها في المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاحوال المدنية المعد بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ وبالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠ — تختص بنظره والفصل فيه محكمة القضاء الاداري لتطه بقرار اداري نهائى صادر من لجنة الاحوال المدنية وهي بتشكيلها واختصاصاتها لجنة ادارية .**

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الدعوى على ماوجهتها المدعيه ، هي طعن بالانفاء في القرار الصادر من لجنة الاحوال المدنية المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ وبالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٥ بتغيير اسم ابنها المشار اليه لما تقوله من مخالفته القانون سببا وغاية ، ولايجوز تحويرها عن وجهتها التي تولتها ، واعتبارها طلب مبتدا بتغيير الاسم، فهي ليست كذلك ، اذ في طعن فيما تم من ذلك التغيير بالقرار المطعون فيه تستهدف بها المدعيه ابطاله ، واعادة الحال الى ما كانت عليه . ولا يعنى والامر كذلك لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه اذ هو مما لا تملكه المحكمة . فليس لها أن تغير من مطلوب المدعيه فيها أو تبذل سببها بما يخالف واقع الامر على مابنى عليه الطلب الوارد في صحيفة ابتداء وهو الطلب الختامي أيضا . ولا أساس اذن لاعتبارها دعوى يطلب تغيير الاسم ، وهي في الواقع وحقيقة الامر اعتراض على ذلك وطلب لابطاله وفرق بين الموضوعين .

ومن حيث أن طلب المدعيه هذا هو مما تختص بنظره والفصل فيه محكمة القضاء الاداري : لتعلقه بقرار اداري نهائي صادر من لجنة الاحوال المدنية ، وهي بتشكيلها واختصاصها لجنة ادارية لا أكثر ، في خصوص ذلك البيان من بيانات الاحوال المدنية « اسم ابنها » لما تقول به من بطلانه وهي منازعة لاثير بحسب ظاهر الاوراق شيئا مما يتعلق بما تختص به المحاكم العامة أولا : كالقيود المتعلقة باثبات النسب والولد وغيرها عند النزاع فيها ، فهي على هذا منازعه ادارية يحق اثارها مسلك تلك اللجنة باجرائها ذلك التغيير المطعون فيه من جهة المدعيه ، ومحل الطعن فيها قرارها بذلك وهو مما تختص المحكمة بالفصل فيه طبقا للمادة ١٠/ ثامنا من قانون مجلس الدولة .

## قاعدة رقم (٢٥٢)

### المبدأ :

المجالس الطبية المتخصصة هي الجهة الادارية المختصة بتقرير الحالة الصحية لطالبي العلاج في الخارج على نفقة الدولة — ملتصدة من تقارير تنطوي على قرار ادارى نهائى يجوز الطعن عليه بالالفاء استقلالا — لامعقبين القضاء الادارى على ما قطعت به المجالس المتخصصة من أن حالة المدعى المرضية لا تقتضى سفره للعلاج في الخارج — لا يحول دون ذلك تمارسه مع تقرير الخبر الاجنبى المعالج — اساس ذلك أن المجلس الطبية بحكم تشكيلها الفنى المتخصص هي القادرة على تقرير حالة المدعى الصحية .

### ملخص الحكم :

أن البادى من نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٥/٦٩١ في شأن علاج العاملين والمواطنين على نفقة الدولة انها قد استهدفت تنظيم العلاج في الخارج على نفقة الدولة تحقيقا لاهداف تتعلق بالمصلحة العامة وفي هذا السبيل نص القرار في مادته الثانية على أن « تشكل بقرار من وزير الصحة مجالس طبية متخصصة في فروع الطب المختلفة من بين أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب والاختصاصين بوزارة الصحة والقوات المسلحة ... » .

ونص في المادة الثالثة على أن « تختص المجالس الطبية المذكورة بفحص الحالة الصحية لطالبي العلاج في الخارج من الفئات الآتية وتقدم تقاريرها وتوصياتها عنهم (٢)٠٠٠ العاملون بالدولة وهيئات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام ... » .

ونص في مادته الرابعة على أن « توصى المجالس بعلاج المريض في الخارج اذا لم تتوافر امكانياته في الداخل واقتضت حالته ذلك » ونص في مادته الخامسة على أن « تحول المجالس تقاريرها وتوصياتها

عن طلب العلاج في الخارج على نفقتهم الخاصة في حالة موافقتها على ذلك انى ادارة الجوازات والجنسية وادارة النقد وغيرها من الجهات المعنية تمهيدا لاتخاذ اجراءات سفرهم كما تحيل تقاريرها وتوصياتها في شأن العلاج على نفقة الدولة الى وزير الصحة لاستصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء في شأنها ، وللوزير أن يعيد عرض مايراه من توصيات المجالس عليها مرة أخرى اذا ما رأى ضرورة لذلك » ونص في مادته السادسة على أن « يكون العلاج على نفقة الدولة بقرار من رئيس مجلس الوزراء .. » •

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص أن المجلس الطبي المتخصصة هي الجهة الادارية المختصة بتقرير الحالة الصحية لطالبي العلاج في الخارج على نفقة الدولة ومهمتها في ذلك لا تقتصر على مجرد اثبات حالة المريض الصحية بل تتطوى كذلك على القول الفصل فيما اذا كانت حالته تقتضى علاجاً في الخارج لعدم توفر امكانياته في الداخل أم أنها لا تستدعى ذلك لتوفر امكانيات علاجه في الداخل أو لان الحالة قد أصبحت مستعصية لا يجدى فيها العلاج في الداخل أو الخارج وتقديرها لكل ذلك مما تستقل به بلا معقب عليها من جهة ادارية أخرى. وهو مايجعل لتقاريرها وتوصياتها في هذا الشأن أثراً في حق طالب العلاج في الخارج وذلك أما على الوجه الذى تساهم به في اصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بالموافقة على علاجه وعلى نفقة الدولة في الخارج. أو على النحر الذى يؤدى الى عدم صدور هذا القرار كما لو قدرت أن حالة المريض لا تقتضى علاجاً في الخارج ، وبهذه المثابة تتطوى هذه التقارير والتوصيات متى استندت مراحلها على قرار ادارى نهائى يجوز الطعن فيه بالالغاء استقلالاً •

ومن حيث أنه وقد ثبت ذلك فان المجالس الطبية المتخصصة ( عيون ) تكون قد قطعت بان حالة المدعى المرضية لا تقتضى سفره للعلاج في الخارج وذلك بناء على الاسباب المبينة التى ايدها في تقاريرها الطبية والتي تستقل بتقديرها بلا معقب عليها من القضاء الادارى • ولا ينهض حجة على مقررته القول بأنه قد افترق الى الاسباب الصحيحة المعبرة

عن حالة المدعى الصحى كما تعارض مع تقرير طبيه الأمريكى المالعج فى الخارج ذلك لان المجالس الطبيه بحكم تشكيلها الفنى المتخصص فى القادره على تقرير حالة المدعى الصحى ومدى احتياجه للعلاج فى الخارج وقد ناط بها قرار رئيس الجمهوريه رقم ١٩٥٥/٦٩١ دون غيرها هذا الاختصاص كما أن هذه المجالس وهى بصدد قيامها بهذه المهمه ليست ملتزمه بالاخذ بتقارير طبيه أعدها الطبيب الخاص لاطالب العلاج فى الخارج وذلك طالما انها اطلمت عليها وأبدت رأيها فيها باسباب فنيه أستخلصها استخلاصا سائما من واقع فحص الحالة المعروضه عليها . واذ تحقق ذلك فى خصوص الدعوى المنظوره فانها تكون غير قائمه على أساس سليم حقيقه بالرفض .

ومن حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب حين قضى بعدم قبول الدعوى لرفضها قبل الاوان وذلك لما تقدم من اسباب وبالتالي لم يقضى فى موضوع الدعوى على نحو ما يوجب القانون ومن ثم فقد تعين القضاء بالغائه وبقبول الدعوى شكلا ورفضها موضوعا والزامه المصروفات .

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤

### قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

ليس كل قرار يصدر من هيئة ادارية عامة يعد قرارا اداريا .

ملخص الحكم :

ليس كل قرار يصدر من هيئة ادارية عامة يعد قرارا اداريا مما يختص القضاء الادارى بطلب الغائه أو وقف تنفيذه ، اذ لا بد لتحقيق وصف القرار الادارى أن يكون كذلك بحكم موضوعه ، فاذا دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة مال شخص معنوى خاص أو أريد به تطهير الوقف الخيرى المشمول بنظارة وزارة



الأوقاف من حق من الحقوق المبنية القائمة عليها كحق السكر ، لم يعتبر هذا القرار من القرارات الادارية التى يختص بها القضاء الادارى ولو كان صادرا من هيئة ادارية هى وزارة الاوقاف .. ذلك أن استكناؤه الناحية التى يتكفل بها قرار انتهاء الحكر الصادر من هذه الوزارة يقطع فى أنها تجرى فى تصرفاتها بشأن هذه الأوصاف على السنن التى يجرى عليها ناظر الوقف تعلمنا من ناحية حرصه على حماية مصالح خاصة متعلقة بأعيان الوقف الخيرية ، لا أصابة غرض يتصل بالمصالح العام .

وفضلا عن ذلك ، فإن النظرة الفاحصة لسلسلة التشريعات التى تملكت على موضوع انتهاء الاحكار الموقوفة — وهى القوانين ارقلم ١٩٤٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ ، ٩٢ لسنة ١٩٦٠ تؤكد النظر القائل بأن هذا الانهاء يعتبر مقدمة لقسمة أعيان الوقف وتجنيب نصيب الوزارة فى الرقبة . وقد جاءت أحكام القانون الأخير منها تنظم طريقة انتهاء هذه الاحكار وعهدت فى مادته السادسة الى لجنة الاحكار العليا تقرير طرائق هذا الانهاء فقد ترى هذه اللجنة — كما جرى نص المادة المذكورة — التصرف فى ثلاثة أخماس الأرض بالاستبدال ، باعتبار كون هذه النسبة ممثلة لحقوق مالك الرقبة وهو الوقف الخيرية ... وقد تختار قرر وتجنيب هذا النصيب ... فإذا رأت ذلك أحالت الأمر الى لجان قسمة الأعيان التى انهى فيها الوقف المشكلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ . وقد تؤثر هذه اللجان ببيع المقار جميعه بالزاد الطنى لعدم امكان قسمته بغير ضرر أو لتعذر هذه القسمة بسبب ضالة الأنصبه ... وهذه الطرائق يقصد بها ، بلا أدنى ريب ، مصلحة الوقف الخيرية ولا علاقة لها بالسلطة العامة وكان ينفرد القاضى الشرعى بإنهاء الحكر طالما تبين له أن الحكر من شأنه الاضرار بالوقف .

ومما يظاهر هذا النظر ويعززه أن القانون المدنى فى المادة ٥٢ منه ( البند ٣ ) قد أدخل فى صور الأشخاص الاعتبارية ، الأوقاف بعد أن عدد فى البند ( ١ ) الأشخاص الاعتبارية العامة ، كالدولة وكذلك المديرات ( المحافظات ) والمدن والقرى .. والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة ... ويستفاد من هذه المقابلة أن الوقف الخيرية

لا يعدو أن يكون شخصا اعتباريا خاصا ، أريد له بعد انتهاء الوقف الأهلى أن تتولاها وزارة الأوقاف لتقوم على شئونه كما كان يقوم النظار ابتغاء مصلحة الوقف واشفاقا على ريعه من أن تعتمد اليه أيد غير أمينة ولو كانت إدارة هذه الأوقاف من مسائل السلطة العامة لما كان لهذه الوزارة أن تمهد الى فرد أو أفراد من عائلة الواقف بإدارة بعض أعيان الوقف الخبرى أو بتسليم غلتها لانفاقها فى الأوجة التى حددها كتاب الوقف .. فتصرف شئون الوقف وانفاق غلاته فى المصارف التى نص عليها كتاب الوقف وتطهيره من الاحكام القائمة عليه كل أولئك من الامور الحقوقية التى يحكمها القانون الخاص والتشريعات الوضعية باعتبارها مكملة لقواعد القانون المدنى فى هذا الشأن ويكون الحكم المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص مستندا الى أساس مكين من القانون .

( طعن رقم ١٥٦٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

المبدأ :

القرار الصادر بشأن مسألة من مسائل القانون الخاص أو يتعلق بإدارة شخص معنى خاص ليس قرارا اداريا .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو افساح الادارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى متى يكون جائزا وممكننا قانونا ابتغاء تحقيق مصلحة عامة ، وغنى عن البيان أن مجرد صدور القرار من جهة ادارية لا يخلع عليه فى كل الاحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الادارى بالمعنى المشار اليه : وانما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وقهواه ، فاذا دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو يتعلق بإدارة

شخص معنى خاص خرج بذلك من عداد القرارات الادارية ايا كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الادارى .  
( ملحق رقمى ٧٤٥ ، ٦٩٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ )

### الفرع الثانى

#### التفرقة بين القرار الادارى والعمل المادى

##### قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

###### المبدأ :

عمل مادى — تعريف القرار الادارى — التفرقة بينه وبين العمل المادى .

###### ملخص الحكم :

ان القرار الادارى يتوافر مقوماته وخصائصه اذا ما اتجهت الادارة اثناء قيامها بوظائفها الى الافصاح عن ارادتها الذاتية الملزمة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح فى الشكل الذى يتطلبه القانون بقصد احداث اثر قانونى معين متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة ، ويفترق القرار الادارى بذلك عن العمل المادى الذى لا تتجه فيه الادارة بارادتها الذاتية الى احداث آثار قانونية وان رتب القانون عليها آثارا معينة لأن مثل هذه الآثار تعتبر وليدة الارادة المباشرة للمشرع وليست وليدة ارادة الادارة الذاتية .

( ملحق رقم ٦٢٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤ )

### قاعدة رقم (٢٥٦)

#### المبدأ :

القرار الإداري — التفرقة بينه وبين العمل المادى — مثال •

#### ملخص الحكم :

ان محل العمل المادى الذى لا يختص به القضاء الإدارى يكون دائما واقعة مادية أو اجراء مثبتا لها دون أن يقصد به تحقيق آثار قانونية معينة الا ما كان منها وليد ارادة المشرع مباشرة لا ارادة جهة الادارة • أما امتناع مأمورية الشهر العقارى عن التأشير على محرر المدعية بقبوله للشهر قبل محرر المدعى عليه الثانى صاحب الأسبقية اللاحقة على أسبقية محرر المدعية فانه يحدث أثرا قانونيا مخالفا لاحكام قانون الشهر العقارى بما تضار به المدعية اذ امتنع عليها شهر البيع وانتقال ملكية العقار المبيع اليها الى آخر ما يترتب على هذا الامتناع من اضرار قد تلحق بها بسبب ذلك •

المن رقم ٢٤٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/١/١١

### قاعدة رقم (٢٥٧)

#### المبدأ :

القرار الإدارى — ليس منه الاعمال المادية التى لا يقصد بها تحقيق آثار قانونية وان رتب القانون عليها آثار معينة — مثل هذه الآثار مصدرها ارادة المشرع لا ارادة الادارة •

#### ملخص الحكم :

ان القرار الإدارى هو انفصاح الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد احداث مركز قانونى

معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا . وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة ومن ثم لا يكون من القرارات الادارية النهائية التي يختص مجلس الدولة بنظرها الأعمال المادية التي لا يقصد بها تحقيق آثار قانونية وإن رتب عليها القانون آثارا معينة لأن هذه الآثار يكون مصدرها ارادة المشرع مباشرة لا ارادة الادارة .

( طعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٢ )

### قاعدة رقم (٢٥٨)

#### المبدأ :

الاستيلاء على مصنع وإن كان في حد ذاته فعلا ماديا ألا أنه لا يتم الا تنفيذ قرار ادارى تفصح به جهة الادارة ، الخوط بها تنفيذ قانون التأميم ، عن ان المصنع هو من بين المنشآت التي ينطبق عليها هذا القانون - لا يسوغ النظر الى واقعة الاستيلاء مستقلة عن القرار الذى وقعت تنفيذا له - أساس ذلك - أثره : اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى - القول بأن بحث ملكية المصنع يدخل في اختصاص القضاء المدنى بقصد التوصل الى عدم اختصاص القضاء الادارى بنظر المنازعة فى الاستيلاء - مردود بأن النزاع ينصب حول مشروعية القرار بعد اثر قانون التأميم الى المصنع المستولى عليه - القول بأن قرارات لجنة التقييم غير قابلة للطعن مردود بأنه لا يجوز لها أن تقوم ما لم يقصد المشرع الى تأميمه أو تستبعد بعض العناصر التي ادخلها المشرع فى نطاق التأميم - الجزاء على مخالفة ذلك - لا يكون لقرار لجنة التقييم من اثر ويكون كالكلم سواء ولا يكتسب اية حصة .

#### ملخص الحكم :

أنه وإن كان من الأمور المسلمة أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى مقصور على النظر فى طلبات الالغاء التي توجه الى القرارات الادارية النهائية ، اذا شالها عيب من العيوب التي نص عليها القانون، دون الأعمال المادية ، غير انه استبان لهذه المحكمة من الاطلاع على

أوراق الطمن أن الطاعنين يستهدفان بطعنهما القرار الذى صدر من المؤسسة المصرية العامة للتعلول الانتاجى بعد أثر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والذى قضى بتأميم شركة المداينج المتحدة بالمكس الى مصنع الغراء المؤجر من الملاك الى الشركة التى يمثلها الطاعنان ، واذا كانت عملية الاستيلاء على المصنع هى فى حد ذاتها عملا ماديا ، غير أن هذا العمل لم يتم الا تنفيذيا لقرار ادارى أفصحت به المؤسسة المختصة ، باعتبارها الجهة الادارية التى ناط بها القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تنفيذ أحكامه ، كما ان المصنع الذى يحوزه الطاعنان هو من ضمن المنشآت التى ينطبق عليها حكم ذلك القانون ، فلا يسوغ للنظر الى واقعه الاستيلاء مستقلة عن القرار الذى وقت تنفيذ له ، اذ هى ذات ارتباط وثيق به لأن كيانها القانونى مستمد منه ، وعلى هذا الوجه تكون الدعوى موجهة الى قرار ادارى نهائى استكمل كافة مقوماته ويحظى بالنظر فى طلب الغائه فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . ولا اعتداد فى هذا الشأن بما يستشف من الحكم الملوم فيه من أن النزاع انحصر فى بحث ملكية مصنع الغراء موضوع الدعوى وهو أمر يدخل فى اختصاص القضاء المدنى — لا اعتداد بذلك — لأن النزاع المطروح لم ينصب على تعيين المالك الحقيقى لمصنع الغراء المستولى عليه ، وانما ينصب حول مشروعية القرار الذى صدر من الجهة الادارية المختصة بعد أثر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الى مصنع الغراء الذى تحوزه لشركة التى يمثلها الطاعنان . وهو لا شك قرار ادارى نهائى مما يجوز طلب الغائه . أما بالنسبة الى ما أثارته الجهة الادارية فى دفاعها من أن قرارات لجان التقييم هى قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن ، وما تقصده الجهة الادارية من وراء ذلك من أن القضاء الادارى لا يختص بنظر المنازعة الحالية على أساس أن القاعدة المشار اليها من القواعد المعدلة للاختصاص فانه أيضا دفاع على غير أساس ، ذلك لأن اختصاص لجان التقييم مقصور على تحديد سعر أسهم شركات المساهمة المؤممة التى لم تكن أسهمها متداولة فى البورصة ، أو مضى على آخر تعامل فيها أكثر من ستة شهور ، أو المنشآت غير المتخذة شكل شركات المساهمة ، وتتمتع اللجان المشار اليها فى هذا الشأن بسلطة تقديرية واسعة لا تخضع فيها

لأى رقابة إدارية أو قضائية ، غير أنه من ناحية أخرى فإن التأمين في ذاته عمل من أعمال السيادة وتختص بإجرائه السلطة التشريعية وحدها ، فهي التي تتولى ، في القانون الصادر بالتأمين ، تحديد نطاقه وأحكامه وتمعين الشركات والمشروعات والمنشآت ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لها أن تقوم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو تستبعد بعض العناصر التي أدخلها المشرع في نطاق التأمين ، فإن فعلت شيئاً من ذلك فلا يكون لقرارها من أثر ويكون كالعدم سواء ، ولا يكتسب قرارها أية حصفة ، ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ويحق للجهة الإدارية التي تتولى تنفيذ أحكام قانون التأمين ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أصحاب الشأن تصحيح وإنقاذ أحكام القانون بصورة صحيحة .

ويترتب على ذلك كله أن المرجع في تحديد المنشآت المؤمنة إلى قانون التأمين ذاته وإلى القرار الذي تصدره الجهة الإدارية المختصة تنفيذا لأحكامه وغنى عن البيان أن هذا القرار الأخير باعتباره قراراً إدارياً نهائياً هو الذي يجوز أن يكون محلاً للطعن ، وفي هذه الحالة يباشر مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري اختصاصه في بحث مشروعيته وعلى هدى من الأحكام التي تضمنها قانون التأمين ، لمعرفة هل صدر القرار ملتزماً بأحكام القانون في شأن تحديد ما قصد المشرع إلى تأميمه فناء مطابقاً للقانون أم أنه جاوز ذلك موقع باطلاً .

( طعن رقم ١٢٩ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

#### المبدأ :

لجان تقدير القيمة الإيجارية للعقارات المبنية — قراراتها قرارات إدارية ويتمتع اختصاصها في المواعيد — خطأ اللجنة في تقدير القيمة الإيجارية وشمولها مقابل إيجار ما ببعض الوحدات من أثاث ومفروشات بالإضافة إلى الرسم الإيجاري على الشاغلين — هذا الخطأ لا يهبط بقرارها إلى مرتبة العمل المأدب أو ينحدر به إلى درجة الانعدام — أثر ذلك .

## ملخص الحكم .

ان المشرع منح لجان تقدير القيمة الايجارية في سبيل تقدير القيمة الايجارية السنوية للمعارات السكنية التي يحدد على أساسها ودعاء الضريبة على المعارات المبنية ، حرية مراعاة جميع العوامل التي تؤدي الى تحديد هذه القيمة الايجارية وعلى وجه الخصوص الأجرة المتفق عليها اذا كان المقد خاليا من شبهة الصورية أو المجاملة ، ولم يقيد القانون اللجنة في أداء مهمتها بقيود محددة أو أسس ثابتة ، ومن ثم يكون القانون قد خولها سلطة تقديرية في تقدير القيمة الايجارية ويكون قرارها والحالة هذه قرارا اداريا منشأ لمرکز قانوني يتعين اختصامه في المواعيد المقررة قانونا . واذا كان القانون يهدف الى تقدير القيمة الايجارية للمعار المبنى في ذاته ، على ما يبين من سياق نصوصه ، وكانت لجنة تقدير القيمة الايجارية قد اخطأت في اعتماد القيمة الايجارية لوحدات عقار النزاع المثبتة في دفاتر حساب الحراسة العامة واتخاذها أساسا لها في تقدير القيمة الايجارية دون أن تقتنبه الى أنها تشمل بالنسبة لبعض الوحدات مقابل ايجار ما بها من أثاث ومفروشات بالاضافة الى الرسم الايجارى على الشاغلين ، وهو ما كان يتمين عليها خصمه وينتج عن هذا الخطأ في التقدير زيادة وعاء الضريبة على العقار ، فان هذا الخطأ وان كان يعد مخالفة قانونية تبرر طلب بطلان قرار فرض الضريبة ، الا أنه لا يعبط بالقرار الى مرتبة العمل المادى أو ينحدر به الى درجة الانعدام ومن ثم يصبح القرار حصينا اذا لم يختصم قضائيا خلال المواعيد المقررة قانونا ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من عدم قبول طلب الناء القرار المطعون فيه لرفعه بعد الميعاد بما لا وجه للنمى عليه .



### الفرع الثالث

انفردة بين القرار الادارى والقرار القضائى

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبسدة .

نص الفقرة التتية من المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ على أنه لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يحيل الى القضاء العسكرية أيا من الجرائم التى يطالب عليها فنون العقوبات أو أى فنون آخر — مفاد ذلك ان المشرع عندما خول رئيس الجمهورية اذا ما اعلنت حالة الطوارئ احوالة الجرائم المشار اليها فى الفقرة المذكورة الى انقضاء العسكرية انما هدف من تخويله هذه السلطة وزن الاعتبارات وتقدير المتاسبات التى يقدرها وتقتضى تلك الاحوالة فى مثل هذه الظروف التى تستدعى من الاجراءات والقرارات الامنية ما يحقق المصلحة العامة — قرار رئيس الجمهورية الذى يصدر بتلك الاحالة قرار ادارى بماهيته ومقوماته المستقره لدى القضاء الادارى لانه يصدر عن السلطة التنفيذية بهدف انشاء مركز قانونى معين للطاعن يتمثل فى محاكمته امام القضاء العسكرية بدلا من القضاء الادارى — لا يسوغ وهدف القرار بانه عمل او قرار قضائى تفتتح به اجراءات المحاكمة التى تبدأ بالتحقيق وتنتهى بالتصديق على الحكم مما يمتنع على القضاء الادارى التصدى له — لا محاجة للقول بان القضاء العسكرية هو الجهة التى تقرر اختصاصه فيما يعرض عليه من اقضيه لان مثل هذا الاختصاص لا يحجب باية حال من الاحوال اختصاص القضاء الادارى الاصيل بالنظر فى مشروعية القرار والذى يتولى تكييفه — أساس ذلك — تطبيق .

ملخص الحكم .

من حيث أنه فيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى

بنظر الدعوى فان القرار المطعون فيه وهو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٧ ينص في مادته الأولى على أن « تحال الى القضاء العسكري القضية رقم ٢٠٥ حصر أمن دولة عليا لعام ١٩٧٧ الخاصة بخطف وقتل الدكتور ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ وما ارتبط بها من جرائم أخرى وكذلك الجرائم المتصلة بتنظيم جماعة التكفير والهجرة ، وما ارتكبه أفرادها من جرائم لم يتم التصرف فيها » وقد صدر هذا القرار استنادا الى نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ وتنص تلك الفقرة على أنه « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ ان يحيل الى القضاء العسكري أيا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر » ومفاد ذلك أن المشرع عندما خول رئيس الجمهورية اذا ما أعلنت حالة الطوارئ — احالة الجرائم المشار اليها في الفقرة المذكورة الى القضاء العسكري انما هدف من تحميله هذه السلطة وزن الاعتبارات وتقدير المناسبات التي يقدرها وتتقضى تلك الاحالة في مثل هذه الظروف الطارئة التي تستدعي من الاجراءات الأمنية ما يحقق المصلحة العامة .. وليس من ريب في أن قرار رئيس الجمهورية الذي يصدر بتلك الاحالة هو قرار اداري بماهيته ومقوماته المستقرة لدى القضاء الاداري لأنه يصدر عن رئيس السلطة التنفيذية بهدف انشاء مركز قانوني معين للطاعن يتمثل في محاكمته أمام القضاء العسكري بدلا من القضاء الاداري، وعلى ذلك فلا يسوغ وصف القرار بأنه عمل أو قرار قضائي تفتتح به اجراءات المحاكمة التي تبدأ بالتحقيق وتنتهي بالتصديق على الحكم مما يمتنع على القضاء الاداري التمدد له ذلك لان أثر هذا القرار يكمن في تبيان أو تحديد الجهة القضائية التي تتولى محاكمة الطاعن جنائيا لتبدأ سلطة التحقيق عملها في تحقيق ما نسب الى الطاعن لتقييم دعواها الجنائية متى ثبت لديها أن فيها سلكه يوجب العقاب ومن ناحية أخرى فلا محاجة للقول بان القضاء العسكري هو الجهة التي تقرر اختصاصه فيها يعرض عليه من أقضية ذلك لأن مثل هذا الاختصاص لا يعجب بأية حال من الاحوال اختصاص القضاء الاداري الاصيل بالنظر في مشروعية القرار — والذي يتولى هو تكليفه — ما دام يصدق في حقه أنه قرار

إدارى ، وبذا يكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على سند القانونى  
خليق بالرفض .

( طعن رقم ٥٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٣١ )

#### المبدأ :

قرار الإحالة الى القضاء العسكرى — قرار إدارى .

#### ملخص الحكم .

نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ على أنه لرئيس  
الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل الى القضاء العسكرى  
أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر  
ومفاد ذلك أن المشرع عندما ما خول رئيس الجمهورية اذا ما أعلنت  
حالة الطوارئ إحالة الجرائم المشار اليها فى الفقرة المذكورة الى القضاء  
العسكرى وقد هدف من تخويله هذه السلطة وزن الاعتبارات وتقدير  
المناسبات التى يقدرها وتتقضى تلك الإحالة فى مثل هذه الظروف التى  
تستدعى من الاجراءات والقرارات الأمنية ما يحقق المصلحة العامة ويعتبر  
قرار رئيس الجمهورية الذى يصدر بتلك الإحالة قرارا إداريا بمهاميته  
ومقوماته المستقرة لدى القضاء الادارى لأنه يصدر عن السلطة التنفيذية  
بههدف انشاء مركز قانونى معين للطاعن يتمثل فى محاكمته أمام القضاء  
العسكرى بدلا من القضاء الادارى — لا يسوغ وصف القرار بأنه عمل  
أو قرار قضائى تفتح به اجراءات المحاكمة التى تبدأ بالتحقيق وتنتهى  
بالتصديق على الحكم مما يتمتع على القضاء الادارى التصدى له —  
لا حاجة للقول بأن القضاء العسكرى هو الجهة التى تقرر  
اختصاص القضاء الادارى الاصيل بالنظر فى مشروعية القرار والذى  
يتولى تكييفه .

( طعن رقم ٥٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ )

## قاعدة رقم (٣١٢)

### المبدأ :

• قرارات مجلس التأديب بالجامعة قرارات ادارية .

### ملفص الحكم :

ان قرار مجلس تأديب الطلاب بالجامعة هو قرار تأديبي صادر من جهة ادارية ذات اختصاص قضائي ومن ثم فهو قرار ادارى وليس قرارا قضائيا والاثـر المترتب على ذلك هو خروج الطعن فيه عن اختصاص كل من المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية المحدد على سبيل الحصر واختصاص محكمة القضاء الادارى باعتبارها المحكمة ذات الاختصاص العلم بالمنازعات الادارية .

١ طعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩

## قاعدة رقم (٣١٣)

### المبدأ :

التصرفات التى تبأشرها النيابة العامة بوصفها سلطة ادارية خارج نطاق الاعمال القضائية — تعتبر قرارات ادارية تخضع لرقابة القضاء الادارى — مثال — قرارات النيابة العامة فى منازعات الحيابة المدنية حيث لايرقى الامر الى حد الجريمة الجنائية — تطبيق .

### ملفص الحكم :

ان التصرفات التى تبأشرها النيابة العامة خارج نطاق الاعمال القضائية تصدر عنها بوصفها سلطة ادارية ، وتخضع بذلك لرقابة القضاء الادارى على مشروعية القرارات الادارية ، وأن القرارات التى تصدرها النيابة العامة بالتمكين فى منازعات الحيابة المدنية — حيث لايرقى الامر الى حد الجريمة الجنائية — تعتبر قرارات ادارية بمفهومها القانونى ،

لصاحبها من النيابة العامة بوصفها سلطة ادارية بقصد تحقيق أثر قانوني ملزم يتعلق بمراكز ذوى الشأن بالنسبة الى المين محل النزاع ، وهذه القرارات اذ تستهدف منع وقوع الجرائم وتحقيق استقرار الأمن والنظام العام ، انما تنصب على الحالة الظاهرة الى أن يفصل القضاء المختص في أصل الحق المتنازع عليه ، وفي هذا النطاق تخضع تلك القرارات لرقابة القضاء الادارى لاستظهار مدى مطابقتها لأحكام القانون .

( طعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

#### المبدأ :

قرار النيابة العامة في منازعات الحيابة — وجوب اختصام وزير العدل — اختصام رئيس النيابة الكلية — اتصال ادارة قضايا الحكومة بالانزاعة وتقديمها بدفاعها فيها لايجعل ثمة من جدوى للطعن في توافر الدفعة لانعقاد الخصومة .

#### ملخص الحكم :

جرى قضاء محكمة القضاء الادارى على اختصام وزير العدل في الطعن في قرارات النيابة العامة في شأن الحيابة باعتباره رئيسا لهذه الجهة الادارية ويمثلها قانونا . بيد أن اختصام رئيس النيابة ، واتصال ادارة قضايا الحكومة بعد ان اعلنت بالخصومة وقدمت دفاعها فيها وهذه الادارة هي التي تتوب قانونا عن الوزراء لدى القضاء ولم تدفع بما يقتضى تصحيح شكل الدعوى لتوجه الى وزير العدل بدلا من رئيس النيابة الكلية فلا تكون من جدوى للطعن في توافر الصفة لانعقاد الخصومه .

( طعن رقم ٩٨١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/١٩ )

## الفرع الرابع

### التفرقة بين القرار الإداري والمشورات والتنظيمات الداخلية

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

الملاحظات التي يوجهها الرؤساء من الموظفين الى مرؤسيهم فيما يتعلق بأعمالهم والتي تودع ملفات خدمتهم — لا تعتبر من قبيل القرارات بتوقيع الجزاءات أو بتقدير كفاية الموظفين — انتفاء أركان القرار الإداري فيها إذ لا تعدو مجرد تحذير للموظف وتوجيهه في عمله .

ملخص الحكم :

الملاحظات التي يوجهها الرؤساء من الموظفين الى مرؤسيهم فيما يتعلق بأعمالهم والتي تودع ملف خدمتهم وفقا لحكم المادتين ٢٩ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون هذه الملاحظات لا تعدو وأن تكون من قبيل إجراءات التنظيم الداخلي للمرافق العامة لكفالة سيرها بانتظام واطراد وعلى وجه سليم عن طريق توجيه الرؤساء لمرؤسيهم في أعمالهم وتبصيرهم بالمزالق التي قد يقعون فيها أثناء تأديتها دون أن يكون الغرض منها توقيع جزاء عليهم أو تقدير كفايتهم إذ أن توقيع الجزاء إنما يتم بعد تحقيق توجه فيه التهمة الى الموظف على وجه يستشعر معه أن الإدارة بسبيل مؤاخذته إذ ما ترجحت لديها ادانته وبعد تحقيق دفاعه في شأنه ، كذلك فإن تقدير الكفاية منوط بالتقارير السرية السنوية التي رسم لها القانون إجراءات معينة تكفل ضبط درجة الكفاية وضمان عدم الشطط فيها ، وليس الأمر كذلك بالنسبة الى هذه الملاحظات التي لا تعدو في حقيقتها أن تكون مجرد رأي ينطوى على نذير مصلحي لتحذير الموظف وتوجيهه في عمله دون أن يكون القصد منه تقدير كفايته أو صلاحيته ولا يقبل من ثم الطعن فيها لانتهاء أركان القرار الإداري فيما تضمنته .

## الفصل الثاني

### نهائية القرار الإداري

#### قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

لا يكفي لتوفر صفة النهائية للقرار الإداري أن يكون صادرا من  
بذلك إصداره — يلزم بالإضافة الى ذلك أن يقصد مصدره تحقيق أثره  
القانوني فورا ومباشرة دون وجود سلطة إدارية للتعقيب عليه .

ملخص الحكم :

ليس يكفي لتوفر صفة النهائية للقرار الإداري أن يكون صادرا من  
صاحب اختصاص بإصداره بل ينبغي أن يقصد مصدره الذي يملك  
إصداره تحقيق أثره القانوني فورا ومباشرة بمجرد صدوره والا تكون  
شمة سلطة إدارية للتعقيب عليه . والا كان بمثابة اقتراح أو ابداء رأى  
لا يترتب عليه الأثر القانوني للقرار الإداري النهائي .

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٢٠/١٩٦٦ .

#### قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

قرارات لجان تقييم رموس أموال المنشآت المشار إليها في المادة  
الاولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت — بعد  
مدور قرار وزير الاقتصاد باعتماد قرار إحدى هذه اللجان يصبح هذا  
القرار نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أو التعقيب عليه — لا ينال من نهائية  
قرار اللجنة أن يكون ما ورد في بعض أسبابه غير مطابق لوقائع الحال  
من ناحية التقدير .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت يقضى في المادة (١) منه بأن « تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة وتؤول ملكيتها الى الدولة ، وتكون المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الادارية المختصة بالاشراف على تلك المنشآت » كما تنص المادة (٢) من هذا القانون على أن « تتولى تقييم رؤوس أموال المنشآت المشار اليها في المادة السابقة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن بأى وجه من أوجه الطعن » .

وبموجب هذا القانون قضى المشرع بانتقال ملكية محالج ومنشآت تصدير القطن الى الدولة على أن تتولى مؤسسة القطن الاشراف عليها، ولقد تقرر انشاء لجان لتقييم رؤوس أموال هذه المنشآت ، وتختص هذه اللجان بتقدير أصولها وخصومها ليتسنى تحديد مقدار التعويض الذى يستحق لأصحابها ، وفى سبيل ممارسة هذه اللجان مهمتها قد تلجأ الى وضع تقديرات جزافية للأصول وتخصيص احتياطات لمواجهة الخصوم من واقم ما يقدم لها من عناصر وأوراق وبيانات — اذا ام تيسر لها التوصل الى قيمتها الحقيقية ، ونص المشرع بأن تكون قرارات لجان التقييم نهائية لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن ، ومن المقرر أن هذه النهائية تثبت لقرار اللجنة بتحديد التعويض الذى تلتزم به الدولة قبل أصحاب المشروع المؤمم ولا تتجاوز ذلك الى حقوق الغير بالنظر الى أن لجنة التقييم لا تملك أن تثبت حقا لغير مستحق كما لا يسوغ لها أن تحرم صاحب حق من استثناء حقه .

وحيث أن الثابت فى خصوم الموضوع المعروض أن لجنة تقييم محالج ورثة المرحوم ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ قررت تحديد رأس مال هذا المحالج بمبلغ ٣٢٤٠ جنيها ثم صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٦٠ لسنة



١٩٦٤ باعتماد قرار اللجنة المشار اليه فمن ثم يعتبر هذا القرار نهائياً ولا يجوز الطعن فيه أو التقيب عليه ، ولا يقدح في نهائية هذا القرار عدم استطاعة اللجنة خلال الفترة الموجيزة التي حددها المشرع لاداء مهمتها — الوصول الى التقدير الحقيقي لبعض اصول أو خصوم هذا الملحج فلجأت في ذلك الى تقديرها تقديرا جزافيا ، وذلك لان ما ورد بتقديرات اللجنة في هذا الصدد لا يمدو أن يكون من قبيل الأسباب لقرارها في خصوص تقدير التعويض المستحق لاصحاب الشأن . ومن ثم فانها بهذه المثابة لا تتال من قرار اللجنة ، الذي يتمتع المساس به أو سحبه اداريا ولو جاء في بعض أسبابه غير مطابق تملما لمواقع الحال من ناحية التقدير وذلك نزولا على النهائية التي أضفاها الشارع على قرار التقييم الذي تصدره اللجنة وتحقيقا للحكمة التي قامت عليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار لجنة تقييم مطج ورثة المرحوم .... هو قرار نهائى لا يقبل الطعن بأى وجه من أوجه الطعن .

( ملف ٢٢/٢/١٨ — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

المركز القانونى للاعضاء المنتخبين ينشؤه قرار وزارة الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب دون اعلان رئيس لجنة الانتخابات عن أسماء الذين فازوا — نتيجة ذلك قرار وزير الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب هو القرار النهائي الذى يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى — وزارة الداخلية لدى اعتماد انتخاب أعضاء المجلس الذى تسلط رقابتها على جميع اجراءات العملية الانتخابية من بدايتها الى نهايتها — للوزارة أن تتحقق من استيفاء من أعلن فوزه من الأعضاء لشروط الصلاحية ومنها شرط عدم صدور حكم يمس بحسن السمعة — صدور حكمين بالحبس ضد العضو في جنتهى اصدار شيك بدون رصيد — مساس ذلك بحسن سمعته .

( م ٢٩ — ج ١٩ )

## ملخص الحكم :

أن اللائحة النظامية لطائفة الارمن الارثوذكس تضمنت الاحكام الخاصة بانتخاب المجلس الملى للطائفة ، فنصت في البند (١٠) على أن لكل عضو من أعضاء الطائفة أن يكون ناخبا اذا توافرت فيه الشروط المحددة في هذا البند ، ومن بينها أن يكون متمتعا بالحقوق المدنية والا يكون قد صدر عليه حكم يمس بهن السبعة ، كما نصت في البند (١١) على أنه يشترط فيمن ينتخب عضوا في المجلس الملى أن يكون حائزا لجميع الشروط اللازمة توافرها في الناخب ، وتناولت اللائحة - في البنود من ١٢ الى ٢١ - بيان الاجراءات المتعاقبة التي تمر بها عملية انتخاب أعضاء المجلس الملى للطائفة ، وتبدأ بقيد أسماء من تتوافر فيهم شروط الانتخاب في دفتر يحرره وكيل المطرانية ويعلن عن هذه الاسماء بالملصق على دار المطرانية والنشر في احدى الصحف السيرة بالمدينة الواقعة فيها الانتخاب وذلك قبل الانتخاب بشهرين ( البند ١٢ ) ويجوز لكل ناخب لم يدرج اسمه أن يطلب ادراجه كما يجوز ان ادرج اسمه أن يطلب شطب من ادرج اسمه بغير وجه حق ( البند ١٣ ) ويعتبر هذا الطلب طعنا في دفتر القيد ويقدم الى وكيل المطرانية خلال السبعة أيام التالية لتاريخ الملصق والنشر ( البند ١٤ ) وتفصل فيه بحكم ( قرار ) نهائى خلال السبعة أيام التالية لتقديمه للجنة مؤلفة من وكيل المطران رئيسا وعضوين علمانيين ينتدبهما المجلس الملى من اعضائه ( البند ١٥ ) وتأتى بعد ذلك اجراءات الانتخاب ، وتتأط مهمة القيام بهذه الاجراءات باللجنة السابقة مضافا اليها عضوان ينتخبهما جمهور الناخبين الحاضرين باغلبية الاصوات ( البند ١٦ ) وتشمل هذه الاجراءات الكيفية التي يتم بها الانتخاب ( البنود ١٧ ، ١٨ ) ثم اعلان رئيس لجنة الانتخابات أسماء الاعضاء الذين فازوا في الانتخاب وتحرير محضر بذلك ( البند ١٩ ) ثم الطعن ضد المنتخبين أمام المجلس الملى في ظرف الثلاثة أيام التالية لاعلان نتيجة الانتخاب والفصل فيما يقدم من طعون خلال أسبوع من تاريخ تقديمها ( البند ٢١ ) وأخيرا - وكما ينص البند ٢٤ من اللائحة - ترسل المطرانية لوزارة الداخلية صورة من محضر الانتخاب وأوراق الطعون والقرارات الصادرة فيها لاعتماد الاعضاء المنتخبين .

ومن حيث أنه يبين من تقصى اجراءات العملية الانتخابية السابق ايضاها ، وبخاصة ماقتضى به البند ( ٢٤ ) من اللائحة المشار اليها ، أن قرار وزارة الداخلية باعتماد نتيجة انتخاب أعضاء المجلس الملى هو القرار الادارى الذى ينشئ المركز القانونى للاعضاء المنتخبين أما إعلان رئيس لجنة الانتخابات عن أسماء الذين فازوا فى الانتخاب فانه لايرتب بذاته أثر قانونيا معنا ولا ينشئ المركز القانونى لهؤلاء الاعضاء ، اذ تظل نتيجة الانتخابات المعلنة غير نافذة وغير منتجة لاي أثر قانونى الى أن يتم اعتمادها بقرار من وزارة الداخلية . وعلى ذلك فان قرار وزارة الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب يكون هو القرار النهائى الذى يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى ، ولما كان المطعون ضده ( المدعى ) اقام دعواه أمام هذه المحكمة طاعنا فى قرار وزارة الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب النصفى لاعضاء المجلس الملى ، فانه يكون قد وجه طعنه الوجهة الصحيحة وسلك به المسلك السليم .

ومن حيث أن الواضح مما يقتضى به البند (٢٤) من اللائحة النظامية لطائفة الارمن الارثوذكس من الزام المطرانية أن ترسل الى وزارة الداخلية صورة محضر الانتخاب وأوراق الطعون والقرارات الصادرة فيها لاعتماد الاعضاء المنتخبين ، أن سلطة وزارة الداخلية فى اعتماد نتيجة انتخاب أعضاء المجلس الملى للطائفة لا تتفد عند حد التصديق على النتيجة كما أعلنتها رئيس لجنة الانتخاب دون أى تدخل ايجابى من جانبها — على النحو الذى يذهب اليه الطاعن — وانما يقتضى على وزارة الداخلية أعمالا لسلطتها فى الاعتماد أن تسلط رقيبها على جميع اجراءات العملية الانتخابية من بدايتها الى نهايتها ، بما فى ذلك التحقق من استيفاء الاعضاء الذين أعلن فوزهم فى الانتخاب لجميع شروط الصلاحية المنصوص عليها فى البندين ( ١٠ ، ١١ ) من اللائحة المشار اليها ، ومنها شرط عدم سابقة صدور حكم يمس بحسن السمعة ، خاصة أن هذا الشرط يعتبر شرط صلاحية للاستمرار فى عضوية المجلس الملى .

ومن حيث أن المستند من الاوراق أن الطاعن ، سبق أن صدر ضده حكما بالحبس فى جنحتى اصدار شيك بدون رصيد ، كما طعن

بالتزوير على شيك صادر منه مدعيا أن التوقيع ليس له ، وقرر قسم  
أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي أن التوقيع سليم ،  
وقضت المحكمة برفض ادعائه وبتغريمه ٢٥ جنيها ، والظاهر من ذلك  
أن الطاعن المذكور تقرر الحكم عليه في واقعات تتعلق بلصدار شيكات  
بدون رصيد ، وبصرف النظر عن مناقشة الظروف التي أحاطت بكل  
واقعة منها ، وما إذا كان من شأنها أن تجعلها جريمة مخلة بالشرف أو  
لا تصل بها الى هذه الدلالة ، ومدى الأثر المترتب على وقف تنفيذ  
العقوبة المحكوم بها فيها ، فإنه مما لا شك فيه أن الأحكام الصادرة ضده  
هي أحكام تمس بحسن سمعته بما تلقيه حوله من ظلال الريب والشبهات  
التي يجب أن ينأى عنها من يطمح أن يكون عضوا في مجلس على لطائفة  
دينية ، وإذا كانت سمعة الشخص يمكن أن تتأثر بمسلك شخصي أو  
خلقي أو باتهام جدي وأن لم تتم به الدعوى العمومية أو التأديبية ،  
فإنها من باب أولى تتأثر بما يصدر ضده من أحكام جنائية خاصة إذا  
كانت من قبيل الأحكام الصادرة ضد الطاعن المذكور .

( طعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٣١٩ )

المبدأ :

قضاء محكمة القضاء الإداري بعدم قبول الدعوى ارفعها بعدم  
المعادنم الطعن على هذا الحكم وصيرورة القرار المطعون عليه نهائيا أثناء نظر  
الطعن — يترتب على ذلك أنه كل يتعين على محكمة القضاء الإداري أن تحكم  
بعدم قبول الدعوى ارفعها قبل الاوان — صيرورة القرار المشار اليه نهائيا  
والطعن مطروح على هذه المحكمة يحول دون الحكم بعدم قبول الدعوى  
ارفعها قبل الاوان — متى كان موضوع الدعوى غير مهيا للفصل فيه  
يتعين اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري لتظرها والفصل في  
موضوعها .

### ملخص الحكم :

ان مفاد ما تقدم أنه يبين من جميع ملايسات الموضوع والاوراق المتعلقة به ابتداء من الطلب الذي قدمه الطاعن الى الجمارك بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٦ السالف الذكر الى أن صدر قرار مراقب عام التعريفه في ذات التاريخ ، ان قرار الجمارك بضم نسبة ٢٠ ٪ زيادة في الاسعار الى قيمة الفاتورة الاصلية المقدمة من المستورد وتحصيل الرسوم الجمركية على هذه الزيادة ، هو قرار غير نهائى لان مصلحة الجمارك ذاتها — المراقبة العامة للتعريفه مصدرة القرار — علقت نهائية التقدير على ورود قائمة أسعار المصنع والتي تكشف الاوراق عن أن هذه المراقبة قد وعدت بالتحديد الى المصنع المنتج لوافاتها بقائمة الاسعار . آية ذلك أن القرار الصادر من مراقب عام التعريفه نص على تحصيل الرسوم بصفة امانة لحين ورود قائمة أسعار المصنع . وأن قيمة الرسوم الزائدة ( ومقدارها ١٤٥٥٣٣٠٠ جنيه ) قدم عنها خطاب ضمان مصرفى تحت رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٨ ، مما يفيد أن هذا القدر من الرسوم لم يسدد بصفة قطعية ، انما قدم عنه تأمين لحين البت النهائية في موضوع تقدير اسعار السيارات المستوردة .

ومتى استبان ذلك ، فانه غير صحيح ما ذهبت اليه جهة الادارة — وسايرها في ذلك الحكم المطعون فيه — من أن ميعاد رفع الدعوى بالغاء ذلك القرار يسرى اعتبارا من تاريخ علم المستورد به في ١٩٧٨/١١/٢٦ وطالما قد ثبت أنه في هذا التاريخ لم يكن القرار الصادر بتقدير الضريبة نهائيا ، وانما كان معلقا على ورود قائمة أسعار المصنع التى ستطلبها مصلحة الجمارك من المنتج ، وان سداد الزائد من الرسوم الجمركية انما تم بصفة امانة الى حين ورود هذه القائمة .

ويقطع بصحة هذا النظر أن الشهادة المقدمة من الطاعن — في حافظة مستنداته المقدمة بجلسة ١٩٨٣/٦/١١ — والصادرة من بنك النيل بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٨٣ تقرر ما يفيد أن خطاب الضمان رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٨ الذى أصدره البنك بناء على طلب عميله — الطاعن —

في ٢٨/١١/١٩٧٨ ضمانا لسداد فرق الرسوم الجمركية التي قد تستحق على معمول شهادة الاجراءات رقم ٩٠٤١ م ٤ — والذي مد سريانه حتى ٢٦ ابريل سنة ١٩٨١ — قد طلبت مصلحة الجمارك الصادرة لخطابها المؤرخ ١١ ابريل سنة ١٩٨١ وقلم البنك باصدار الشيك المصرفي رقم ١٠٠٥٢ بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٨١ لصالح الجمارك بنفس قيمة خطاب الضمان .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أن قرار الجمارك بتقدير الضريبة الجمركية على السيارات المذكورة على أساس اضافة نسبة ٢٠ ٪ / زيادة على الاسعار الواردة بالفاتورة المقدمة من الطاعن، ولم يصبح نهائيا يتحصن به المركز القانوني للطاعن ويتبين به موفقة على وجه نهائى الا اعتبارا من تاريخ مطالبة مصلحة الجمارك للبنك مصدر خطاب الضمان بالوفاء بقيمته . ومن هذا التاريخ يتحقق علم الطاعن بالقرار النهائى بتحصيل الضريبة الجمركية على الاسلح الذى قدرته مصلحة الجمارك . ومن ثم بطلان سريان ميعاد رفع دعوى الالغاء اعتبارا من هذا التاريخ ؛ طالما أن الاوراق تظل مما يثبت على الطاعن بهذا القرار النهائى قبل ذلك .

ومن حيث أنه اذا ما كان الطاعن قد بكر باقامة دعواه أمام المحكمة الابتدائية بالاسكندرية بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٩ ولما يصبح القرار المطعون فيه نهائيا بعد ، ثم أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٥/١/١٩٨١ ولا يزال القرار غير نهائى ؛ فقد كان المتعين أن يحكم فى الدعوى بعدم قبولها لرغمها قبل الاوان .

واذ قضى الحكم المطعون فيه — بعكس ذلك — بعدم قبول الدعوى لرغمها بعدما لمعاد ، يكون قد جانبه الصواب ، وأخطأ فى تطبيق صحيح احكام القانون ، ما يتعين معه القضاء بالغائه .

ومن حيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة مستقرا على قبول الدعوى اذا اكتسب القرار المطعون فيه صفة النهائية أثناء سير الدعوى . واذا كان الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يعيد طرح النزاع برمته عليها ، فتعتبر الدعوى لا تزال قائمة ومطروحة على القضاء ، لذا فإن صيرورة

القرار المشار اليه نهائيا والظمن مطروح على هذه المحكمة ، يخول دون الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان ومن ثم تستحيل الى دعوى مقبولة ، ومتى كان ذلك وكان موضوع الدعوى غير مهيا للفصل فيه ، كى تتصدى هذه المحكمة للموضوع ، فمن ثم يتعين اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية لنظرها والفصل فى موضوعها .  
مع ابقاء البت فى المصاريف .

( طمن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

#### المبدأ :

قرارات مجلس جامعة الأزهر باتة ونهائية بمجرد صدورها . ورئيس الجامعة سلطة اصدار القرار التنفيذي فى هذا الشأن دون فضيلة الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر .

#### ملخص الفتوى :

ان مجلس جامعة الأزهر هو صاحب الاختصاص الأصلية فيما يتصل بإدارة شؤون الأزهر ، أما فضيلة الامام الأكبر شيخ الأزهر فولايته فى هذه الشؤون قاصرة على ماورد فى نصوص صريحة فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها . وتعتبر قرارات مجلس جامعة الأزهر فى حدود الاختصاصات المنوطة به غير مرتبطة بتصديق سلطة أخرى . فهى قرارات باتة ونهائية يتم تنفيذها بقرار من رئيس الجامعة . وقد جاء كل من قانون اعادة تنظيم الأزهر المشار اليه ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ خلوا مما يفيد وجوب عرض قرارات مجلس جامعة الأزهر بانتهاء خدمة اعضاء هيئة التدريس بالجامعة للاستقالة الصريحة أو الضمنية على فضيلة شيخ الأزهر بغرض التصديق عليها أو مايفيد ان لفضيلته سلطة اصدار القرار النهائى فى هذا الصدد . ومن ثم فان الاثر المترتب على ذلك هو اعتبار قرارات مجلس جامعة الأزهر باتة

ونهاية بمجرد صدورها ويكون لرئيس الجامعة وحده دون غيره سلطة اصدار القرار التنفيذي في هذا الشأن .

( ملف ١٧٩/٢/٨٦ — جلسة ١٦/٥/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٧١ )

#### المبدأ :

قرارات عمداء كليات بالأزهر بتوقيع عقوبات تأديبية على العاملين من غير هيئة التدريس قرارات نهائية وملزمة .

#### دخس الحكم :

طبقا للمادة ١٣٦ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها لعميد الكلية بالنسبة للعاملين بها من غير أعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة لوكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح وطبقا للمادة ٦٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لمدير الجامعة سلطة الوزير فيما يختص بالعاملين في الجامعة . فإذا فوض مدير الجامعة اختصاصه فيما يتعلق بالتأديب الى عمداء الكليات ، ولم يرد في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أو لائحته التنفيذية ما يخضع القرارات التأديبية التي يصدرها عميد الكلية لتعقيب سلطة أعلى . ومن ثم تعتبر قرارات عميد الكلية من القرارات النهائية التي يتقيد الطعن فيها بالمواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة .

( طعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٦/١/١٩٨٤ )



### الفصل الثالث

## نفاذ القرار الإداري ومريكته من حيث الزمان

### الفرع الأول

#### شروط نفاذ القرار الإداري

#### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

##### المبدأ :

أثر القرار الإداري لا يتولد حالا ومباشرة الا حيث تتجه ارادة الادارة لاحدائه على هذا النحو ، ويكون ذلك ممكنا وجائزا قانونا او متى أصبح كذلك .

##### ملخص الحكم :

ان القرار الإداري لا يولد أثره حالا ومباشرة الا حيث تتجه الارادة لاحدائه على هذا النحو ، كما أن أثر القرار لا يتولد على هذا الوجه الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا او متى أصبح كذلك ، وهذا كله مستمد من طبيعة القرار الإداري باعتباره افصاح الجهة الادارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتناء مصلحة عامة .

( ملعن رقم ٩٥٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٤ )

## قاعدة رقم (٢٧٣)

### المبدأ :

قرار ادارى « نشره » وجوب اذاعة النشرات المصلحية حتى يتحقق العلم بما تضمنته من قرارات - مثال •

### ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن المشرع وقد اعتد بالنشر في النشرات المصلحية كوسيلة لاثبات وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن فقد وجب أن تذاغ تلك النشرات على الوجه الذى يتحقق معه اعلام ذوى الشأن بما تضمنته من قرارات •

ومن ثم فان القرار المطعون فيه وان كان قد نشر بالمعدد رقم ١٣ من نشرة الوزارة نصف الشهرية الصادرة في أول مارس سنة ١٩٥٦ إلا أن المدعية قدمت شهادة معتمدة في ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ من مدرسة الجيزة المستقلة التى كانت تعمل بها وقت صدوره - تفيد أن النشرة المذكورة لم ترد اليها ولم تقدم جهة الادارة ما يحض ما ورد بتلك الشهادة الأمر الذى لا محيص معه من التسليم بأن المدعية لم تعلم بالقرار المطعون فيه الا من تاريخ تظلمها منه في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ واذا كانت المدعية قد تقدمت بطلب اغائها من الرسوم في ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ ، فقبل طلبها في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦٥ واقامت دعاوها في ٨ من يونية سنة ١٩٦٥ بمراجعة المواعيد القانونية فان الدفع بعدم قبول طلب الغاء القرار المشار اليه يكون قد بنى على غير سند سليم من القانون حريا بالرفض •

## الفرع الثاني

ارتباط نفاذ القرار الإداري بالمصرف المالي

قاعدة رقم ( ٢٧٤ )

المبدأ :

ترتيب القرار الإداري أعباء مالية جديدة على عائق الخزانة —  
عدم تولد أثره حالا ومباشرة الا بوجود الاعتماد المالي — عدم كفاية  
الاعتماد المقرر — وجوب التزام حدوده وعدم مجاوزتها •

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري اذا كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على  
عائق الخزانة العامة لا يتولد أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا  
وجائزا قانونا ، أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي الذي يستلزمه  
تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء ، فان لم يوجد الاعتماد أصلا كان تحقيق هذا  
الأثر غير ممكن قانونا ، أما اذا وجد وكان غير كاف فانه ينعين التزام  
حدوده وعدم مجاوزتها •

( ملعن رقم ٥٥٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧ )

قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

المبدأ :

ترتيب القرار الإداري لآعباء مالية على الخزانة — وجوب ان  
يعتمد المال اللازم حتى يصبح القرار جائزا قانونا — اذا وضح من ظاهر  
الاعتماد أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة  
تعين نفاذه على هذا الوجه •

### ملخص الحكم :

ان القرار الإداري باعتباره أفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إدارة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة — ان القرار الإداري بهذه المثابة لا يتولد عنه أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك . فاذا كان القرار من شأنه أن يرتب أعباء مالية على الخزنة العامة وجب لكى يصبح جائزا وممكنا قانونا أن يعتمد المال اللازم لمواجهة تلك الأعباء من الجهة المختصة بحسب الأوضاع الدستورية ، فاذا كان مجلس الوزراء يملك وحده بمقتضى هذه الأوضاع تقرير الاعتماد فيكفى أن يصدر القرار منه بفتح الاعتماد ، أما اذا كان تقريره يستلزم موافقة هيئة نيابية وجب على السلطة التنفيذية استئذان تلك الهيئة ، وفي الحالتين تكون الافادة من القرار للتنظيمي العام في حدود أغراضه . وبحسب تضييع الاعتماد الذي فتح من أجله وما اذا كان يهدف الى تسوية حالات معينة من يوم تقريره فقط أو تسوية هذه الحالات عن مدة سابقة عليه . فاذا كان ظاهر الاعتماد أنه لا يفيد منه الموظف الا من تاريخ تقريره فيعمل بذلك من التاريخ المذكور ، أما اذا كان واضحا أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق لتسوية حالات سابقة — كحالات الانصاف — تعين نفاذه على هذا الوجه .

( طعن رقم ٩٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٧١ )

#### المبدأ :

ترتيب القرار الإداري لآعباء مالية جديدة على عائق الخزنة — عدم تولد أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا أو أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى اللازم لتنفيذه .

### ملخص الحكم :

ان القرار الإداري ، باعتباره أفصاح الجهة الإدارية المختصة في

الشكل الذي يتطلبه القانون عن أرائها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة — ان القرار بهذه المثابة اذا كان من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فلا يتولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا . أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى الذى يستلزمه تنفيذ لواجهة هذه الأعباء ، فان لم يوجد الاعتماد أصلا كان تحقيق هذا الأثر غير ممكن قانونا ، أما أن وجد من قبل — كما هو الحال في خصوصية النزاع — وكانت غاية الأمر أن أثر تنفيذ القرار من الناحية المالية يقتصر على تقصير أجل فترات الترقية وزيادة فئات العلاوة دون المساس بربط الوظائف ذاتها الذى يدرج في الميزانية على أساس المتوسط ، فإن أعمال أثر القرار في حدود بداية هذا الربط ونهايته بما لا يحتاج الى اعتماد اضافى ، يكون والحالة هذه ممكنا قانونا .

( طعن رقم ٢٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٤/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

#### المبدأ :

ترتيب اقرار الادارى اعباء مالية على الخزانة — عدم تحقق أثره الحال والمباشر الا بقيام الاعتماد المالى اللازم — ليس للوزارات والمصالح الارتباط بمكافأة اضافية لوظفائها عند انعدام الاعتماد المالى قبل الحصول على الترخيص مقما من وزارة المالية — قيام الموظف بهذه الأعمال بتكليف من الادارة لا ينشئ له مركزا ذاتيا قانونيا في شأن المكافأة ما لم يفسر اذن الصرف في حدود الاعتمادات المقررة ممن يملكه ، وهو أمر جوازى للادارة .

#### ملخص الحكم :

متى كان القرار الادارى من شأنه ترتيب اعباء مالية على الخزانة العامة ، فان اثره لا يكون حالا ومباشرة الا بقيام الاعتماد المالى اللازم لواجهة هذه الأعباء ، فان لم يوجد الاعتماد كان تحقيق هذا الأثر غير

ممکن قانونا • ویرتّب علی ذلك أنه لا یجوز للوزارات والمصالح الارتباط بشأن مكلفات اضافیة للموظفین قبل الحصول علی الترخیص مقدما من وزارة المالیة • وتكلیف الإدارة للموظف بأداء أعمال اضافیة وقیامه بهذه الأعمال لا ینشئ له مركزا قانونیا ذاتیا فی شأن المكافأة عن هذه الأعمال ما لم یصدر الاذن بالصرف فی حدود الاعتمادات المقررة ممن یملكه ، وهذا أمر جوازی للإدارة متروك لتقدیرها •

( طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

#### المبدأ :

ثبوت أن القرار الإداری یرتب أعباء مالیة علی الخزانة — وجوب أن یمتد المال اللازم لمواجهة تلك الأعباء حتی یصبح القرار ممكنا وجائزا قانونا — إذا كان واضحا من الاعتماد أنه قصد أن ینفذ من تاریخ سابق لتسوية حالات سابقة تعین نفاذه علی هذا الوجه — مثال — حالات الانصاف •

#### ملخص الحكم :

أن القرار الإداری : باعتباره افصاح الجهة الإدارية المختصة فی الشكل لذی یتطلبه القانون عن ارادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانونی معین یكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة — أن القرار الإداری بهذه المثابة لا یتولد عنه أثره حالا ومباشرة الا إذا كان ممكنا وجائزا قانونا ، أو متى أصبح كذلك ، فإن كان القرار من شأنه أن یرتب أعباء مالیة علی الخزانة العامة وجب لكی یصبح جائزا وممكنا قانونا أن یمتد المال اللازم لمواجهة تلك الأعباء من الجهة المختصة بحسب الأوضاع الدستورية • فإذا كان ظاهر الاعتماد أنه لا یفید منه الموظف الا من تاریخ تقريره ، فیمعل بذلك من التاریخ المذكور ، أما إذا كان واضحا أنه قصد أن یكون نفاذه من تاریخ سابق لتسوية حالات سابقة ، كحالات الانصاف ، تعین نفاذه علی هذا الوجه •

( طعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٧ )

## قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

### المبدأ :

قرار ادارى — عدم تولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا او متى أصبح كذلك — مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٥/٥/٢٦ بانصاف خريجي المعلمين الثانوية والذي يقتضى اعماله استصدار قانون بفتح اعتماد اضافى .

### ملخص الحكم :

ان القرار الادارى باعتباره افصح الجهة الادارية المختصة في الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث اثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة — ان القرار الادارى بهذه المثابة لا يتولد عنه اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا او متى أصبح كذلك . ومن ثم فان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ بموافقه على اقتراح اللجنة المالية في شأن خريجي المعلمين الثانوية باعتبارهم في الدرجة السادسة منذ تعيينهم بماهية أولية ٥٥٠٠ و ١٠ ج — هذا القرار ما كان يمكن قانونا أن يتولد اثره حالا ومباشرة بمجرد صدوره ، لانه ما كان قد استكمل جميع المراحل التى تلزم قانونا في هذا الصدد ؛ ذلك أن المادة ١٤٣ من الدستور الملغى النافذ وقتذاك كانت تقضى بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » ؛ ولهذا فلو كان مجلس الوزراء قد وافق على الاقتراح المشار اليه من حيث المبدأ ؛ الا أنه لما كان الامر يقتضى استصدار قانون بفتح اعتماد اضافى ، فقد سارت وزارة المالية في الطريق الدستورى السليم فقدرت التكاليف بمبلغ ١٢٠٠٠ ج لمدة سنة ، وتقدمت الى البرلمان لاستصدار قانون بفتح اعتماد اضافى لهذا المبلغ ، فناقشت اللجنة المالية هذا الامر ورأت ان يكون انصافهم على أساس التعمين في الدرجة السابعة وترقيتهم الى الدرجة السادسة بماهية ٥٥٠٠ و ١٠ ج بعد ثلاث سنوات من تاريخ التعمين الأول — مع

مراعاة مايو — وذلك حتى لا يكونوا أحسن حالا من حملة الشهادات المالية ، وقدردت اللجنة التكاليف على هذا الأساس بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه سنويا ، وقد اعتنقت وزارة المالية الرأى وقدمت مذكرة من اللجنة المالية بهذا المعنى الى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى أول يونية سنة ١٩٤٧ فوافق عليها . ويبين مما تقدم أن القرار الأخير هو الذى يولد أثره القانونى حالا ومباشرة بعد اذ أصبح ذلك جائزا وممكنا قانونا بفتح الاعتماد الاضافى المخصص لهذا الغرض من الجهة التى تملك الاذن به وهى البرلمان ، وقد طبق هذا القرار فى حق المدعى . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بتسوية حالته على أساس القرار الاول الصادر فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ باعتباره منتجا لهذا الاثر من يوم صدوره — أن الحكم المذكور يكون قد بنى على مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وبالتالي يتعين الغاؤه والقضاء برفض الدعوى .  
( طعن رقم ٣٠٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

المبدأ :

عدم تولد أثر القرار الادارى حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك — مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٥/٢٦ بالتصاف خريجي المطعين الثنوية والذى يقتضى اعماؤه استصدار قانون بفتح اعتماد اضافى — تولد الاثر بعد صدور قرار لمجلس الوزراء فى ١٩٤٧/٦/١ .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى لا يولد أثره حالا ومباشرة ، الا حيث تتجه الارادة لاحدائه على هذا النحو . كما أنه لا يتولد على هذا الوجه ، الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك ، وهذا كله مستمد من طبيعة القرار الادارى باعتباره افضاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة ، بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح . بقصد احداث أثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا



ابتغاء مصلحة عامة • وقرار ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ الخاص بانصاف حملة شهادة المعلمين الثانوية ما كان قد استكمل جميع المراحل اللازمة قانونا في هذا الصدد ، لأن المادة ١٤٣ من الدستور المنص — النافذ وقتذاك — كانت تنص بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » • ولهذا فلو كان مجلس الوزراء قد وافق علي اقتراح اللجنة المالية حينذاك من حيث المبدأ ، الا أنه لما كان الأمر يقتضي استصدار قانون بفتح اعتماد اضافي فقد سارت وزارة المالية في الطريق الدستوري السليم فقدرت التكاليف بمبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه لمدة سنة ، وتقدمت الى البرلمان لاستصدار قانون بفتح اعتماد اضافي بهذا المبلغ ، فنوقش الموضوع وأعيد بحثه واستقر الرأي على أن يكون انصاف حملة هذا المؤهل على أساس التمييز في الدرجة السابعة وترقيتهم الى الدرجة السادسة بماهية ٥٠٠م و ١٠ج بعد ثلاث سنوات من تاريخ التمييز الأول — مع مراعاة مليون — حتى لا يكونوا احسن حالا من حملة الشهادات العالية ، وقدرت التكاليف على هذا الأساس بمبلغ ١٥٠٠٠ ج ، واعتقدت وزارة المالية هذا الرأي وقدمت مذكرة بهذا المعنى الى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في أول يونية سنة ١٩٤٧ فوافق عليه ، وبذلك يكون القرار الأخير هو الذي يولد أثره بعد أن اتجهت ارادة الادارة الى احداثه على هذا النحو ، وبعد ان أصبح ذلك جائزا أو ممكنا قانونا بفتح الاعتماد الاضافي المخصص لهذا الغرض من الجهة التي تملك الاذن به ، وهي البرلمان بمجلسيه •

١ طعن رقم ١٧٥ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٢/١٩٥٦ )

### قاعدة رقم (٢٨١)

#### المبدأ :

قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٤/٨/١٩٦٤ بإضافة وظائف العمال التابعين للهيئة العامة للانتاج الزراعي السنين يعملون بمزرعة الجبل الاصفر ومشتل التصورة وكفر الزيات الى الوظائف المعرض شاغلوا لخطر العدوى مع النص على منحهم بدل العدوى

اعتبر ١ من ١/٧/١٩٦٣ بالفتات الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل العدوى — قرار وزير الصحة المختار اليه يتضمن الترا يرد الى الماضي دون أن يكون مرخصا للوزير في تقرير الأثر الرجعى لقراره — اشارة القرار في ديماجته الى مكتب اللجنة المالية بوزارة الخزانة الذى يتضمن موافقتها وديوان الموظفين على أن يكون الصرف اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٣ ليس من شأنها أن يجيز صرف البذل من التاريخ سالف الذكر طالما لم يدرج بميزانية الهيئة العامة للإنتاج الزراعى عن سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ اعتماد مالى لمواجهة صرف هذا البذل — ادراج الاعتماد المالى في ميزانية سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ لا يجيز الأثر الرجعى لقرار وزير الصحة الا اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ .

#### ملخص الحكم :

ان قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ الذى اضاف وظيفة المدعى الى الوظائف التى يمنح شاغلوها بدل العدوى بالفتات الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ وقد صدر في ١٤/٨/١٩٦٤ ومع ذلك فقد حدد يوم ١/٧/١٩٦٣ بداية لمنح البذل دون أن يكون مرخصا للوزير في تقرير الأثر الرجعى لقراره هذا ، وأنه وان كان القرار قد أشار في ديماجته الى مكتب اللجنة المالية بوزارة الخزانة رقم ١/١٤٣ صحة بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٣ المتضمن موافقتها وديوان الموظفين على أن يكون صرف هذا البذل ابتداء من أول يولية سنة ١٩٦٣ فحسبها على الاعتمادات المدرجة بميزانيات الجهات المختلفة على أن يرجع الى الادارة العامة للميزانية بوزارة الخزانة لاتخاذ اللازم اذا ترتب على الصرف من ذلك التاريخ مجاوزة في البنود ، الا أن هذه الاشارة ليس من شأنها أن تجيز صرف البذل من التاريخ السالف الذكر ، وذلك طالما ان الثابت من الأوراق أن ميزانية الهيئة العامة للإنتاج الزراعى عن سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ لم يدرج بها اعتماد مالى لمواجهة صرف هذا البذل وان التعديلات الحتمية بالزيادة — ومقدارها ١٥٠٠٠٠ جنيه — التى طرأت خلال السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٥ بعد صدور قرار وزير الصحة في

١٩٦٤/٨/١٤ والتي تمثل بدل العدوى للعاملين بمزرعة الجبل الاصفر وممثل التصورة وممثل كفر الزيات انما ورجت تحت عنوان « زيادة حتمية نتيجة غرق الصرف » في البند رقم « ٦ ». الخاص بالرواتب والبدلات في ميزانية السنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ وذلك لصرف بدل العدوى عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ ، ولما كان هذا المبلغ الذي تمثله الزيادة الحتمية السالفة الذكر مسلويا للمبلغ الذي أدرج للغرض ذاته في ميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ، فان ادراجه لا يجيز الاثر الرجعي لقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ الا من أول يولية سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بميزانية السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ ، وذلك اعتبارا بأن ادراج المبلغ المشار اليه يجعل تنفيذ القرار جائزا وممكنا قانونا ابتداء من ذلك التاريخ ، هذا والقول بارتداد التنفيذ الى ما قبل التاريخ المذكور من شأنه أعمال القرار الصادر من الوزير في ١٩٦٤/٨/١٤ باثر رجعي ، وبالتالي تحميل ميزانية السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ باعباء مالية لم يدرج لها اعتماد في الميزانية المذكورة ، وهو أمر غير جائز قانونا على ما سلف بيانه .

( طعن رقم ١٢٢٤ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

#### المبدأ :

نفاذ القرار الإداري يتوقف على وجود الاعتماد المالي اللازم  
لجمل هذا القرار ممكن النفاذ .

#### ملفص الحكم :

إذا كان من شأن القرار الإداري ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة العامة فان أثره لا يتولد حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا أو اذا أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي الذي يستلزمة تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء فان لم يوجد الاعتماد أصلا

كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا — عدم تحويل بعض الوظائف بموازنة بعض المؤسسات العامة يترتب عليه عدم استحقاق شاغليها للفتات المالية المقررة لهذه الوظائف .

( طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/١/٢٥ )

### الفرع الثالث

#### مريان القرار الإداري من حيث الزمان

#### قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

تقرير مريان القواعد القانونية على الماضي بما من شأنه المساس بالحقوق أو بالمراكز القانونية — عدم جوازه الا اذا كانت القرارات صادرة تنفيذا لقانون ، نص فيه على ذلك أو رخص للإدارة به .

ملخص الحكم :

الاصل طبقا للقانون الطبيعي هو احترام الحقوق المكتسبة فهذا ما تقتضيه العدالة ويستلزمه الصالح العام اذ ليس من العدل في شيء أن تهدر الحقوق كما لا يتفق والصالح العام أن يفقد الناس الثقة والاطمئنان على استقرار حقوقهم لذلك جاء الدستور مؤكدا هذا الاصل الطبيعي، فحظر المساس بالحقوق المكتسبة أو بالمراكز القانونية التي تمت الا بقانون بأن جعل تقرير الرجعية رهينا بنص صاخر في قانون أي جعل هذه الرخصة التشريعية من اختصاص السلطة التشريعية وحدها لما يتوافر فيها من ضمانات . ومن ثم لزم بحكم هذا الاصل ألا تسري القرارات الإدارية بأثر رجعي حتى ولو نص فيها على هذا الاثر . واذا كان ثمة استثناء لقاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية فإنه استثناء لا يظل بحكمة هذا الاصل وعلته فإذا كانت من المستثنيات حالة ما اذا كان القرار الإداري صادرا تنفيذا لقانون فإنه يشترط في هذه الحالة أن يكون هذا القانون قد نص فيه على الأثر الرجعي أو على الترخيص للإدارة بتقرير الرجعية .

( طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢١ )

## قاعدة رقم (٢٨٤)

### المبدأ :

سريان القرارات الادارية من تاريخ صدورها كامل علم - سريلها  
بأثر رجعى استثناء - مثال بالنسبة للقرارات المصايرة تنفيذ  
الحكم بالالغاء - الرجعية في هذه الحالة .

### ملخص الفتوى :

الاصل في نفاذ القرارات الادارية أن تقرن بتاريخ صدورها بحيث  
تسرى بالنسبة الى المستقبل ولا تسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة  
على تاريخ صدورها وذلك احتراماً للحقوق المكتسبة أو المراكز القانونية  
الذاتية التي تتم في ظل نظم قانون سابق ، ويرد على هذا الاصل بعض  
الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات بأثر رجعى ومنها القرارات  
التي تصدر تنفيذا لاحكام صادرة عن جهات القضاء الادارى بالغاء  
قرارات ادارية ، ومعنى الرجعية في هذه الحالة أن تنفيذ الحكم بالالغاء  
يقتضى من الادارة موقفا ايجابيا وذلك باتخاذ الاجراءات واصدار  
القرارات اللازمة لتنفيذ حكم الالغاء وذلك كما يقتضى منها موقفا سلبيا  
بالامتناع عن اتخاذ أى اجراء أو اصدار أى قرار استنادا الى القرار  
الملغى مما يتعارض مع مقتضى الحكم بالغاء ، ومقتضى الموقف الايجابى  
المشار اليه ان تعيد جهة الادارة النظر في الآثار التي ترتبت في الماضى  
على القرار الملغى ، ومن هذه الآثار كلفة القرارات التي ربطتها بالقرار  
رابطة تبعية بحيث لا تقوم هذه القرارات وحدها دونه ، ومن ثم فهي  
تلتزم من يوم صدورها .

( فتوى ٨٦٥ في ١٢/٧/١٩٥٩ )

## قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

### المبدأ :

عبداً عدم الرجعية - الأسس التي يقوم عليها هذا المبدأ - هي احترام المراكز القانونية الذاتية ، التي تكون قد تكونت وتكاملت عناصرها في الماضي ، واستقرار المعاملات ، واحترام قواعد الاختصاص من حيث الزمان - تخلف هذه الأسس يجعل الأثر الرجعي مشروعاً لانتفاء العلة التي من أجلها قرر هذا المبدأ - مثال بالنسبة لمشروعية قرار ذي أثر رجعي لا يمس أية مراكز قانونية ذاتية ترتبت قبل صدوره بل يتمخض نفعا للمصدر في شأنها بما يربته لهم من ميزات مالية في تاريخ أسبق .

### ملخص الفتوى :

ان قاعدة الرجعية تقوم على أسس ثلاثة :

الأول - احترام المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد تكونت وتكاملت عناصرها في الماضي .

الثاني - استقرار المعاملات .

الثالث - احترام قواعد الاختصاص من حيث الزمان ومن ثم فانه اذا تخلفت هذه الأسس فانه في هذه الحالة لا يمكن أن يقال بعدم مشروعية هذا الأثر لانتفاء العلة التي من أجلها تقررت عدم الرجعية .

ويتفرع على ما تقدم أنه اذا كان القرار ذو الأثر الرجعي لا يقف عند حد عدم المساس بمراكز قانونية ذاتية قد ترتبت قبل صدوره بل أنه يتمخض عن نفع لمن صدر في شأنهم بما يربته لهم من ميزات مالية في تاريخ أسبق فانه ليس ثمة ما يمنع من اباحة الرجعية حسبما تضمنه القرار من أحكام .

( فتوى ٩٥٦ في ٢١/٨/١٩٦٣ )

## قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

القرار الإداري الصادر بمنح أحد المعاري النسبة من المرتب التي عينها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٨/٢٤ — هو القرار الختص. لهذا الحق — لا يمنع ذلك من صدور القرار الإداري متضمنا منح هذه النسبة عن فترة الاعارة السابقة لمصوره — عدم تضمن هذا القرار أثرا رجعيا بالمضى القانوني .

ملخص الفتوى :

متى كان حق الموظف في النسبة من المرتب التي عينها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٨/٢٤ بتحديد المعاملة المالية للمعاريين ، لا ينشأ الا من الوقت الذي تصدر الجهة الادارية التابع لها القرار الاداري بالمنح ، فان معنى ذلك أنه قبل صدور هذا القرار لا يكون للموظف المعار أصل حق في تلك النسبة يستمد من القانون مباشرة ، على أنه اذا صدر قرار المنح استحق الموظف النسبة الممنوحة له عن المدة التي يحددها القرار ولو كانت سابقة على صدوره ، لأنه اذا منح تلك النسبة عن فترة ماضية استغرقتها الاعارة لا يكون مخالفا للقانون في شيء ، حيث لا تلحق القرار في هذا الخصوص قاعدة عدم رجعية القرارات الادارية اذ أن مقتضى هذه القاعدة هو الا يكون للقرار أثر في الماضي يسىء الى الأفراد عن طريق المساس بمراكز قانونية تكونت صحيحة لهم من قبل وليس ذلك الشأن في قرار المنح المشار اليه اذا تضمن منح النسبة من المرتب عن فترة الاعارة السابقة على صدوره ، فمثل هذا القرار لا يتضمن أثرا رجعيا بالمضى القانوني لأنه لا يسىء الى أحد عن طريق المساس بمركز قانوني ثبت له في الماضي .

كذلك فان قصر استحقاق الموظف لتلك النسبة اعتبارا فقط من تاريخ صدور قرار منحها دون اعتداد بما يتضمنه القرار من منحها عن مدة الاعارة السابقة — وهو ما تذهب اليه مناقضة الجهاز المركزي للمحاسبات،

هذا النظر فضلا من افتقاره لأساس يبرره من القانون على ما سلف ، فانه يتضمن عنقا يوجب على الجهة الادارية أن تصدر قرار المنح — اذا قدرت — قبل بدء الاعارة والا استحال عليها تقرير المنح عن كامل مدتها ، كما أنه يخير الموظف المعار من تراخي الجهة الادارية في اصدار قرار المنح . وذلك امر لا يسوغ على وجهيه •

وترثينا على ما تقدم لا يكون ثمة مأخذ يمكن أن ينمى به على قرار السيد الدكتور مدير الجامعة الصادر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ بمنح الدكتور النسبة المشار اليها عن مدة اعارته من ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٢ ، ويكون هذا القرار سليما في القانون لا مطعن عليه ، فيما تضمنه من منح تلك النسبة عن كامل مدة الاعارة •

ومن حيث أنه مهما يكن من أمر قرار السيد الدكتور مدير الجامعة المشار اليه بما يمكن أن يرد عليه من سحب لقرار الاعارة ( وتجديدها ) فيما تضمنه من أنها بغير مرتب من الجامعة ، فان قرار مدير الجامعة وقد صدر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ — بناء على سلطة تقديرية في منح تلك النسبة أو رفض منحها — يصبح بفوات ستين يوما على صدوره حصينا من الحسب والالغاء ، طالما لم تتخذ أو يبدأ اتخاذ اجراءات سحبه خلال تلك المدة ، حيث لم يناقضه الجهاز المركزي للمحاسبات الا في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٤ أى بعد فوات ميعاد الحسب المذكور •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار السيد الدكتور مدير الجامعة الصادر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ آتف الذكر ، قد أصبح حصينا من الحسب واجب التفتيش •



## قامدة رقم ( ٢٨٧ )

المبدأ :

القرارات التي تصدرها احدى الهيئات العامة بانتهاء فترة الاختبار ورد هذه القرارات الى تاريخ التعيين — اعتبارها قرارات كائسفة لا تنطوى على رجعية — أثر ذلك — اعتبار اقرارات الصادرة بمنع علاوات دورية بعد انقضاء سنة من التاريخ المبين في قرار التثبيت صحيحة غير مخالفة للقانون — مثال بالنسبة لما تنبمه هيئة قناة السويس عند تثبيت موظفيها •

ملخص الفتوى :

تنص لائحة موظفي هيئة قناة السويس في المادة ٩ منها على أن : « التعين لأول مرة في احدى الوظائف يكون تحت الاختبار لمدة ستة شهور على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر • ويجوز للهيئة في أى وقت خلال مدة الاختبار فصل الموظف اذا لم يحز رضاها » •

وتنص المادة ١٣ من اللائحة المذكورة على اختصاص لجنة شؤون الموظفين في الهيئة بالنظر في تثبيت الموظفين الميعنين تحت الاختبار وفي فصل غير الصالح منهم ••• وترفع توصياتها في هذا الشأن الى عضو مجلس الادارة المنتدب •

وتنص المادة ٣٣ على استحقاق العالوات الاعتيادية في أول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التثبيت •

وقد لاحظ ديوان المحاسبات أن الهيئة تصدر قراراتها بتثبيت بعض الموظفين وتسحب آثارها الى تواريخ سابقة على صدور هذه القرارات وان كان يراعى أن تكون هذه التواريخ بعد مضي فترة الحد الأدنى للاختبار ، ومن ثم فقد استطلع رأى ادارة الفتوى والتشريع لديوان المحاسبات في مدى شرعية سحب أثر قرارات التثبيت على النحو المشار اليه ، فرأت الادارة المذكورة أنه لايجوز سحب أثر قرارات تثبيت موظفي هيئة قناة السويس الى تواريخ سابقة على صدورها •

وبعرض الامر على الجمعية العمومية لاحظت أن المستفاد من نص

المادتين ٩ و ١٣ من لائحة هيئة قناة السويس أن الموظف الذى يعين تحت الاختبار يكون صالحا للتعيين فى الوظيفة اذا اجتاز فترة الاختبار - منذ تاريخ تعيينه وليس من تاريخ تنبئته ، كما يعتبر الموظف الذى كشفت فترة الاختبار عن عدم صلاحيته لتولى الوظيفة غير صالح لها منذ تعيينه فيها أيضا ، فهذه المثابة يعتبر تعيين الموظف معلقا على شرط فاسخ هو ثبوت عدم صلاحيته فى الوظيفة ، ووفقا للقواعد العامة اذا تخلف الشرط اعتبر التعيين صحيحا وناظرا منذ صدوره ، أما اذا تحقق الشرط اعتبر التعيين باطلا منذ صدوره كذلك ، وان كان المشرع رعاية لصلاح الموظف يعتبره صحيحا فى هذه الحالة الى أن يتم فصل الموظف ، وذلك خروجاً على القواعد العامة .

وعلى ذلك فان القرار الذى يصدر بانتهاء فترة الاختبار لا ينشئ الموظف مركزا قانونيا جديدا وانما هو يكشف عن مركز قانونى ثابت له منذ التعيين . فهو قرار كاشف وليس منشئا . يكشف صلاحية الموظف لتولى الوظيفة فى وقت تعيينه فيها ، والقول بخير ذلك من شأنه الاخلال بالسواوة بين مراكز الموظفين ، ذلك أن قرار انتهاء فترة الاختبار قد يترأخى صدوره لأسباب خارجة عن ارادة الموظف كاتباع اجراءات معينة أو عدم تيسير عقد لجنة شئون الموظفين لكل حالة فردية أو عدم امكان عقدها فى تاريخ معين .

وخلصت الجمعية العمومية الى أن قرار انتهاء فترة اختبار الموظف لا يمد قرار منشئا ، وانما هو قرار كاشف ، يكشف عن المركز القانونى الثابت للموظف منذ تعيينه وهو أنه صالح للتعيين فى الوظيفة ، ويترتب على ذلك أن يسرى القرار الصادر بانتهاء فترة الاختبار منذ تاريخ تعيين الموظف وليس منذ صدوره ولا يمد بذلك منطويا على اثر رجعى لأن الرجعية فى هذه الحالة تكون قد أملت لها طبيعة القرار ذاته ، كما هو الحال بالنسبة الى القرارات المؤكدة والمفسرة والقرارات السالفة . ومن مقتضى ذلك أنه يترتب على صدور ذلك القرار استحقاق الموظف لمرتبة الوظيفة وبدلاتها . وتصديق أقدميته فى الدرجة منذ تاريخ التعيين فيها واستحقاقه للمعاشات

الدورية ، وصلاحيته للترقية الى وظيفة أعنى وهذه الآثار تترتب للموظف منذ تاريخ التعيين في الوظيفة لا منذ صدور قرار التثبيت ، فيصبح بعد تثبيته كما لو كان موظفا مثبتا منذ تاريخ تعيينه من جميع الوجوه ، بل أن هذه الآثار لا تتعطل أصلا أثناء فترة الاختبار وانما يتمتع بها الموظف رغم أن موقفه الوظيفي ملحق ، ويمكن تبرير ذلك بأنه ما دام تعيينه ملحقا على شرط فاسخ فانه يعتبر تعيينا صحيحا ونافذا الى أن يتحقق الشرط ، ومن ثم تترتب أكثر التعيين الصحيح جميعا منذ صدوره .

أما الآثار التي لا تترتب مباشرة وبقوة القانون على اعتبار الموظف صحيحا للتعيين في الوظيفة ، وانما يحتاج اسنادها الى الموظف الى تدخل من جهة الادارة باصدار قرار تترخص فيه بسلطة تقديرية ، ومثال ذلك قرار الترقية ، هذا النوع من الآثار يقتطع أعماله خلال فترة الاختبار ، لأنه ما دام الموظف في مركز وظيفي ملحق من حيث بقائه أو عدم بقاءه في الوظيفة ، فانه لايسوغ والحال كذلك ترقيته الى درجة أعلى .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم وترتبا عليه يكون القرار الذي تصدره هيئة قناة السويس بتثبيت موظف اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ صدور القرار ، والقرار الذي تصدره بمنح الموظف علاوة دورية اعتبارا من انقضاء سنة على تاريخ التثبيت المعلن في قرار التثبيت ، كل من هذين القرارين لاينطوى على أثر رجعي ، ومن ثم لا يكون مخالفا للقانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان القرارات التي تصدرها هيئة قناة السويس بانتهاء فترة الاختبار بالنسبة الى بعض موظفيها اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ صدور القرار ، تعتبر قرارات كاشفة ، ومن ثم فلا تنطوى بذلك على مخالفة للقانون ، وكذلك الحال بالنسبة الى القرارات الصادرة بمنحهم علاوات دورية بعد انقضاء سنة من تاريخ تثبيت كل منهم .

## قاعدة رقم (٢٨٨)

### المبدأ :

اصدار وزارة التربية والتعليم قرارات بالترقية على اساس اندماج الكادرين الفني العالي والاداري في فترة لم يكن فيها الكادران مدمجين — عدم مشروعية هذه القرارات — صدور القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ باندماج الكادرين باثر رجعي يشمل الفترة المشتركة اليها يصحح هذه القرارات .

### ملخص الفتوى :

اذا كانت حركة الترقيات التي اجرتها وزارة التربية والتعليم في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ والحركة التكميلية لها التي تمت في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قد أجريتا على أساس اندماج الكادرين الفني العالي والاداري بالوزارة رغم انفصالهما في هذا الوقت فان كلا منهما تصبح صحيحة ومطابقة للقانون بصور القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى باندماج هذين الكادرين بميزانية ١٩٦٤/٦٣ اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٣ أى من تاريخ سابق على تاريخ اجراء هاتين الحركتين .

( فتوى ١١٠٦ في ١٣/١٢/١٩٦٤ )

## قاعدة رقم (٢٨٩)

### المبدأ :

صدور القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ باندماج الكادرين الفني العالي والاداري في ميزانية ١٩٦٤/١٩٦٣ بوزارة التربية والتعليم اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٣ — اثره على قرارات الترقية التي أجريت على اساس انفصال الكادرين بعد هذا التاريخ — اعتبار هذه القرارات مخالفة للقانون رغم اتفاقها مع اوضاع الميزانية وقت صدورها .

### ملخص الفتوى :

أن حركة الترقية التي أجرتها الوزارة اعتباراً من ٨ من يناير سنة ١٩٦٤ بوان كانت قد تمت وفقاً للأحكام القانونية التي كانت قائمة وقت صدورها ، على أساس انفصال الكادر الفني العالي عن الكادر الإداري بما يتفق مع أوضاع الميزانية آنذاك ، إلا أنه وقد صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ مقررًا ادماج هذين الكادرين في ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٣ ، أى بأثر رجعي يمتد إلى ما قبل إجراء تلك الحركة ، فإن القرار الإداري الذي تضمنها يصبح مشوباً بعيب مخالفة القانون مما يبطله .

( فتوى ١١٠٦ في ١٣/١٢/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٠ )

### المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاملة المألوبة المعارين إلى اليمين — نصه على أن تجري تسوية مرتبات العاملين المعارين لليمن اعتباراً من ١٩٦٢/٩/٣٦ وفقاً لأحكامه — مفاد ذلك تضمنه اثرًا رجعيًا فيما يفيدهم دون ما يضرهم — أساس ذلك أن ما استحقه العامل وفقاً للأحكام السائدة وقت أدائه العمل قد أصبح حقاً ذاتياً لا ينتقم الا ينص في قانون .

### ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ نص في المادة ١٠ منه على أن تجري تسوية مرتبات العاملين المعارين للجمهورية العربية اليمنية اعتباراً من ١٩٦٢/٩/٣٦ وفقاً لأحكامه ، ويكون للقرار — والحالة هذه — أثر رجعي ينمط به على ما استحقه هؤلاء المعارون من ذلك التاريخ ويستحق كل منهم ما يكون من هروق الزيادة المترتبة على تسوية

مرتبته وفقا لاحكام هذا القرار ، أما اذا ترتب على تلك التسوية نقص في مرتب العامل المعار فان هذه التسوية تسرى من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري الذي فرض احكامها ، ولكن لا يسرى مقتضى هذه التسوية على ما استحقه العامل من مرتب قبل ذلك التاريخ ولا يرجع عليه بما جاوز تلك التسوية في الماضي ، وذلك أن كل ما استحقه العامل وفقا للاحكام السارية وقت ادائه العمل قد أصبح من حقوقه الذاتية التي لا يجوز أن ينتقض الا بنص من قانون . والذي يبين من قرارات وزير الخزانة الثلاثة الصادرة سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ في شأن فئات بدل السفر للموفدين الى اليمن انها ظلت مما يفيد أن احكامها موقوتة ، أو أن ما يؤدي لاولئك العاملين هو تحت حساب التسوية التي صدرت من بعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ويكون ما استحقه العاملون قبل صدور هذا القرار حقا خالصا لهم لا يلحقه نقص في تطبيق ذلك القرار باثر رجعي .

( مئوى رقم ٢٨٧ في ١٨/٤/١٩٦٥ )

### قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

الاصل ان القرارات تسرى من تاريخ نفاذها ولا يجوز أن تنفذ باثر رجعي الا اذا نص فيها على ذلك - قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تحمل دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات واجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الاخرى للمنتدبين منها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي أو للعمل بها وذلك طوال مدة انتدابهم - النص في المادة الثانية منه على نشره في الجريدة الرسمية دون تحديد موعد سابق لنفاذه - أثر ذلك أن ما استحدثه قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ من ميزات للمنتدبين لعضوية الاتحاد الاشتراكي طوال مدة انتدابهم لا يسرى الا على المدة اللاحقة على نفاذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية - أما بالنسبة للمدة السابقة على هذا القرار فانهم يحتفظون بما كان مقررا من قبل طبقا للقواعد العامة للمنتدبين من جهة الى أخرى .

### ملخص الفتوى :

ان من البدلات ما كان يمنح للمنتدبين كل الوقت في حالة انتدابهم كبديل طبيعة العمل الذى رأت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٠/٢٤/١٩٦٢ استحقاق المنتدب طول الوقت له خلافا للمعار ، ومن البدلات ما لا يمنح للموظف المنتدب طول الوقت لعدم قيامه بعمل الوظيفة التى تقرر من أجلها البديل كبديل الاشعة وبديل الإقامة وبديل العدوى وما الى ذلك من بدلات متعلقة بأداء وظيفة معينها .

ولقد استحدث القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تحمل دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الاخرى للمنتدبين منها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي أو العمل بها وذلك طوال مدة انتدابهم . حقا للمنتدبين لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي أو للعمل بها في الحصول على جميع هذه البدلات سواء منها ما كان مستحقا من قبل طبقا للقواعد العامة وما لم يكن مستحقا لتعلقه بأداء الوظيفة المنتدب منها دون تلك المنتدب اليها فنصت المادة الاولى منه على أن « تتحمل كل من دوائر الحكومة والهيئات والمؤسسات والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت وبدلات وكافة الميزات الاخرى للمنتدبين منها لعضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي أو للعمل بها وذلك طوال مدة انتدابهم » .

وقد أوردت المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى سالف الذكر الحكمة منه ، فجاء بها « لما كانت تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي على مختلف مستوياته قد احتاجت لمزيد من العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات والشركات التابعة لها ، اقتضى نشاط التنظيم السياسى تفرغهم لمهامه ندبا من جهاتهم الاصلية ، ولما كان اختيارهم لهذه المناصب قد تم على أساس ما يتمتعون به من كفاءة وقدرة وحسن سلوك ، فانه لا يجوز أن يكون هذا النذب الذى تم على الأساس المتقدم ولاعمال تقتضى الجهد المستمر سببا في حرمانهم من أى تعويض أو بدل ،

أو مكافئة أو أى ميزة أخرى كانوا يتفاوضونها فى جهاتهم الاصلية التى ندبوا منها » .

ومن حيث أن الاصل أن القرارات انما تسرى من تاريخ نفاذها ولا يجوز أن تتفد بأثر رجعى الا اذا نص فيها على ذلك .

ومن حيث أن هذا القرار لم ينص فيه على نفاذه فى تاريخ سابق على صدوره وانما نص فى المادة الثانية منه على نشره فى الجريدة الرسمية دون أن يحدد موعدا سابقا لنفاذه فتسرى أحكامه من تاريخ نشره بالنسبة للبدلات التى أصبح لهؤلاء المنتدبين الحق فى الحصول عليها بناء عليه أما تلك التى كان لهم الحق فى الحصول عليها طبقا للقواعد العامة فانهم يستعمرون فى الحصول عليها من تاريخ انتدابهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ما استحدثه قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ من ميزات للمنتدبين لمضوية تنظيمات الاتحاد الاشتراكي طوال مدة انتدابهم لا يسرى الا على المدة اللاحقة على نفاذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

على أن هذا لا يسلب حقا كان مقررا من قبل طبقا للقواعد العامة للمنتدبين من جهة لاخرى بالنسبة للمدة السابقة على نفاذ هذا القرار

١ ملف ٢/٢ - جلسة ١٠/١/١٩٦٨ )

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

انقص فى القرار الادارى على سريان اثره على الماضى لاينتج اثره قانونيا متى اكتملت شروط مبدأ عدم الرجعية .

ملخص الحكم :

القرار الادارى لاينتج اثره الا من تاريخ صدوره فان الاصل



عدم المساس بالحقوق المكتسبة والمراكز القانونية التي تمت وتكاملت  
الا بقاءهم وعدم رجعية القرارات الادارية تقتضى عدم سريانها بأثر  
رجعى حتى ولو نص فيها على هذا الاثر .

( طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

المبدأ :

صدور قرار مجلس القسم بكلية الآداب جامعة الاسكندرية بوضع  
نظام جديد للقبول في شعبة الآثار المصرية المتبقية من هذا القسم بعد  
ان تم قبول الطالب بها — لا يسرى على المتبقى فلا يمس المراكز الذاتية  
التي نشأت قبل صدوره — سريانه فحسب على حالات الطلبة الذين  
لم يتم بعد قبولهم في الشعبة كأثر حال للتنظيم الجديد .

ملخص الحكم :

انه أيا كان وجه النظر في مدى اختصاص مجلس قسم التاريخ  
بكلية الآداب جامعة الاسكندرية بوضع وقرار شروط القبول في شعبة  
الآثار المصرية المتبقية من هذا القسم ، فان الثابت من الاوراق ان قراره  
الذى تضمن اشتراط الا يكون الطالب متخلفا في مواد من السنة الاولى  
كشرط للقبول في الشعبة المذكورة قد استمدت هذا الشرط بعد ان تم  
قبول الطالب ابن المدعى في الشعبة ، ذلك أنه طبقا لما هو مستفاد من  
المذكور التى انبنى عليها هذا القرار لم يكن مطلوبا للالتحاق بالشعبة  
سوى أن يكون الطالب قد حصل على التقديرات التى تؤهله لمتابعة الدراسة  
في هذا التخصص بالإضافة الى رغبته الملحة والصادقة في ذلك وقد تم  
اختبار الطالب المذكور في هذه الشعبة على هذا الاساس وحصل على  
موافقة صريحة على التحاقه بها ثم جاء قرار مجلس القسم المنوء عنه  
بإضافة الشرط الخاص بالا يكون الطالب متخلفا في مواد من السنة  
الاولى وباستبعاد الطالب المذكور من الشعبة لعدم توافر هذا الشرط  
بالنسبة له بناء على الاقتراح الذى تضمنته المذكره المشار اليها والمقدمة

من اسناد التاريخ القديم المتفرغ الى رئيس القسم . ومتى كان ذلك هو الثابت فان قرار مجلس القسم قد أخذ بنظم جديد للقبول في شعبة الآثار المصرية بعد أن تم قبول الطالب المذكور بها وهو على هذا الوجه لايسرى على الماضي فلا يمس المراكز الذاتية التي نشأت قبل صدوره وانما يسرى محسب على حالات الطلبة الذين لم يتم بعد قبولهم في الشعبة كأثر حال للتنظيم الجديد .

ومن حيث أنه على هذا الاساس فانه لوصح أن الشرط الذى استحدثه قسم التاريخ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٨٣ للقبول في شعبة الآثار المصرية على الوجه السالف بيانه قد صدر من جهة الاختصاص طبقا لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩/١٩٧٢ ولوائحه فانه لايسرى على الطالب ابن المدعى الذى كان وقت اقرار هذا الشرط قد اكتسب مركزا ذاتيا بمقتضاه استوى طالبا مقيدا في الشعبة وتعلق امله ومستقبله بالحصول على اجازة التخصص في دراساتها ، ولا وجه لتطبيقه عليه بمقوله ان القرار قد صدر في بداية العام الدراسى وذلك ظالما كان من شأن هذا التطبيق اهدار المركز القانونى الذى اكتسبه وهو ما لا يجوز الا بنص في القانون طبقا للمادة ١٨٧ من الدستور .

ومن حيث أنه لا وجه للتحدى بمقتضيات الصالح العام في مدد أعمال الشرط الجديد للقبول في الشعبة في حالة الطالب المذكور وذلك ما دام أن جهة الادارة لم تثبته الى هذه المقتضيات الا في وقت لاحق لقبوله في الشعبة اذ يقع عليها وحدها في هذه الحالة مغبة ما فاتها أما الطالب فليس عليه جناح ان تقدم للالتحاق بالشعبة وتم قبوله بها على مقتضى ما كان متطلبا لذلك من شروط . وغنى عن البيان أنه ليس لجهة الادارة لهما توافر لديهما من أسباب أن تسحب قرارها بالموافقة على التحاق الطالب المذكور بالشعبة لما هو مقرر من أن السحب لايرد على القرارات المشروعة .

## قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

استمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠  
الى ان يعدل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بتتظيم بدل العدوى .

ملخص الفتوى :

ان مفاد المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام  
العاملين المحتضين بالدولة أن تنال القوانين والقرارات واللوائح السارية  
وقت صدور هذا القانون نافذه فيما لا يتعارض مع احكامه . فلذا كان  
البدل نافذا وقت صدور هذا القانون ولا يتعارض مع احكامه فانه يظل  
سارى المفعول . ويترتب على ذلك استمرار العمل بالقرار الجمهورى  
رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقدير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرصة  
لخطرهما الى ان يصدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتتظيم هذا البدل  
وغيره عملا بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وأساس ذلك أن قرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ لا يتعارض مع أحكام القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بل يتوافق معه لقيامه على أسباب تبرر قياسه  
واستمراره .

## الفصل الرابع

### تقسيم القرارات الادارية

#### الفرع الاول

#### القرار التنظيمى العام والقرار الفردى

#### قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

التفرقة بين القرار التنظيمى العام والقرار الفردى — القول بأن  
العمل الادارى الذى يكون تطبيقا لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل  
مركزا قانونيا ومن ثم لا يكون قرارا اداريا — مردود بأنه يتعين التفرقة  
بين حالة كون النص المقيد متطابقا بفرد معين وحالة كونه يضع قاعدة  
عامة أو مجردة — تطبيق هذا النص فى الحالة الاولى لا يقتضى من  
الادارة الا التنفيذ المادى فى حين يستلزم صدور قرارات فردية تحدد  
مجال انطباق النص فى الحالة الثانية — كون هذه القرارات الفردية  
تطبيقا لنص عام لا يمنع من أنها هى التى تنشئ المركز القانونى  
الفردى ، ومن ثم فهى قرارات ادارية وليست أفعالا مادية — مثال  
بالنسبة للقرارات الصادرة تطبيقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن  
رسوم الادامة والاجهزة اللاسلكية .

ملخص الحكم :

ان القرار التنظيمى العام يولد مركزا قانونيا عاما أو مجردا ، بعكس  
القرار الفردى الذى ينشئ مركزا قانونيا خاصا لفرد معين وإذا كان  
صحيحا أن القرار الفردى تطبيق أو تنفيذ لقانون فانه فى الوقت ذاته

مصدر لمركز قانونى فردى أو خاص متميز عن المركز القانونى العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الفردى الإدارى الذى يكون تطبيقا لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزا قانونيا لأن كل قرار إدارى منشئ لمركز قانونى هو فى الوقت ذاته تطبيق تنفيذى لقاعدة قانونية أعلى فالقرار الفردى ينشئ مركزا قانونيا فرديا ، ولكنه فى الوقت ذاته تطبيق لقاعدة منشئة لمراكز قانونية عامة مجردة ، كما أنه عندما يكون اختصاص هذه الإدارة مقيدا يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان النص المقيد متعلقا بفرد معين وحالة ما إذا كان النص المقيد يضع قاعدة عامة أو مجردة لا تخص شخصا بذاته ، ففى الحالة الأولى يقتصر دور جهة الإدارة المكلفة بالتنفيذ على التنفيذ المادى ، لا لأن اختصاصها مقيد بل لأنها بصدد نص خاص بفرد معين استقر فيه الوضع القانونى فلم يبق بعد ذلك شيء إلا التنفيذ . أما فى الحالة الثانية فإنه لا بد أن يسبق التنفيذ المادى للقاعدة تحديد مجال انطباقها بتعيين الأفراد الذين تسرى عليهم ويكون ذلك بقرارات فردية تعين هؤلاء بأشخاصهم لا بصفاتهم .

وعلى هدى ما تقدم فإن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأعمال القانونية العامة التى تعتبر مصدرا لقواعد عامة مجردة ، فالمراكز القانونية المتولدة عنه مراكز قانونية عامة مجردة تشمل جميع من يتناولهم بالتطبيق بصفاتهم لا بأشخاصهم بما يقتضى عند التطبيق والتنفيذ تعيين هؤلاء الذين ينطبق عليهم وتتوافر فيهم شروطه ، ولا يكون ذلك إلا بقرارات فردية تعين أشخاص هؤلاء الذين يتناولهم بأسماهم لا بصفاتهم وتكون المراكز القانونية الناشئة عن هذه القرارات الفردية خاصة بكل واحد من هؤلاء الذين ينطبق عليهم القانون ، وهذه القرارات الفردية هى التى تنشئ المركز القانونى الفردى لكل منهم ، وهى وأن كانت تطبيقا للقاعدة العامة المضمنة فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، إلا أنها فى الوقت ذاته مصدر لمركز قانونى ذاتى فردى أو خاص متميز عن المركز القانونى المتولد عن القانون المنشئ للمراكز القانونية العامة ، فإذا ملصقت هذه القرارات الفردية تبعها القيام بالعمل المادى ، أى سداد الرسم وهو تنفيذ مادى يعقب القرار الإدارى

الفردى المبلغ للشركة المطالبة بسداد الرسم ، لانطباق الشروط الواردة في القانون على حالتها .

وترتبطا على ذلك فان هيئة الاذاعة عندما تطلب الشركة المدعية بسداد الرسم عن شهور معينة وتكلفتها بتركيب عدادات وبسداد الرسم في المستقبل لا يقتصر دورها على مجرد التنفيذ المادى للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٥ ، بل قد سبق هذا الاجراء التحقق من استيفاء الشركة للشروط المطلوبة ، ثم الامر بتحصيل الرسم فاذا حصل ان هيئة الاذاعة خالفت القانون عند اصدار قرارها بتحصيل الرسم والتكليف بتركيب العدادات وسداد الرسم في المستقبل ، وطعننت الشركة في هذا القرار فان طعنها يكون موجها الى قرار ادارى مما يجوز الطعن فيه بالالغاء ، الامر الذى يتعين معه قبول الدعوى . وهذا هو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه ، وان اخطأ في تكليف هيئة الاذاعة بعدم قبوله الدعوى ووصفه بأنه دفع بعدم الاختصاص .

( طعن رقم ١٧٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩ )

### قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

قرار تنظيمي عام وقرار فردى - التفرقة بينهما - القرار الفردى مصدر لمركز قانونى فردى او خاص متميز عن المركز العام المتولد من القانون .

ملخص الحكم :

ان القرار التنظيمي العام يولد مراكز قانونية عامة او مجردة بعكس القرار الفردى الذى ينشئ مركزا قانونيا خاصا لفرد معين وانه اذا كان صحيحا ان القرار الفردى تطبيق او تنفيذ للقانون فانه في الوقت ذاته مصدر لمركز قانونى فردى او خاص متميز عن المركز القانونى العام المجرد المتولد من القانون ومن ثم فلا يمكن القول بان العمل الادارى

الذي يكون تطبيقا لنص عام مقيد لا ينشئ أو يجعل مركزا قانونيا لأن كل قرار إداري منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى .

( طعن رقم ٦٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٩/٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

المبدأ :

القواعد التنظيمية العامة الصادرة من يملكها وتتسم بطابع العمومية والتجريد تكون بمثابة اللائحة الواجبة الاتباع في حدود مصادرت في شأنه طالما أنها صدرت متفقة وأحكام القانون وقصد بها تحقيق المصلحة العامة .

ملخص الحكم :

أنه من المقرر أن القواعد التنظيمية العامة الصادرة من يملكها متسمة بطابع العمومية والتجريد تكون بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع في صدد ما صدرت بشأنه طالما أنها صدرت متفقة وأحكام القانون وقصد بها تحقيق المصلحة العامة التي تعلو على المصالح الفردية .

( طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٦٦ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

المبدأ :

قرارات إدارية — قاعدة تدرج القرارات الإدارية — مؤداها —  
إخضاع القرارات الأدنى مرتبة لما يطولها من قرارات من حيث الشكل والموضوع ، وإخضاع القرارات الفردية للقرارات التنظيمية .

ملخص الفتوى :

في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٧ صدر قراران جمهوريان أولهما قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧ بحظر صرف

مكافآت أو بدل حضور عن جلسات مجالس إدارات الشركات وينص في مادته الأولى على أنه « لا يجوز صرف مكافآت أو بدل حضور عن جلسات مجالس إدارة الشركات والجمعيات والمنشآت التابعة للقطاع العام وذلك بالنسبة إلى الأعضاء المعيّنين والمنتخبين بهذه المجالس » كما تنقضى مادته الثالثة بأن يعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وثانيهما قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١٦ لسنة ١٩٦٧ ويقضى في مادته الأولى بمنح السجين / ٥٠٠٠ مكافأة عن عضويتها بمجلس إدارة شركة اسطوانات صوت القاهرة وذلك من تاريخ مباشرتهما العمل » ..

ومن حيث أن تخرج القرارات الإدارية كما يعني أن القرارات الإدارية التي تصدرها الجهات الإدارية المختلفة ترتبط ببعضها ارتباطا تسلسليا بحيث يتعين إخضاع القرارات الأدنى مرتبة لما يعلوها من حيث الشكل والموضوع كذلك فإن من مقتضاء جعل القرارات التنظيمية في مرتبة اسمي من القرارات الفردية التي تصدر تطبيقا لها أي إخضاع القرارات الفردية للقرارات التنظيمية .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧ هو قرار تنظيمي عام يضع قاعدة عامة مجردة تحظر صرف مكافآت أو بدل حضور عن جلسات مجالس إدارات الشركات والجمعيات والمنشآت التابعة للقطاع العام فهو كما يلزم السلطات الأدنى من سلطة رئيس الجمهورية لتكديده به السلطة التي وضعت في التطبيق على الحالات الفردية فلا يكون قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١٦ لسنة ١٩٦٧ وهو قرار فردي يقضى بمنح مكافأة لبعض الأشخاص عن عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات من تاريخ مباشرتهم العمل إلا مقررا هذه المكافأة في الفترة السابقة على ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ تاريخ العمل بالقرار التنظيمي العام رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه دون الفترة اللاحقة على العمل بالقرار الأخير والتي يلحقها هذا القرار بأحكامه فلا يتناولها القرار الفردي لمخالفته لقاعدة تنظيمية عامة اسمي له في المرتبة والقوة القانونية ..



### قاعدة رقم (٢٩٩)

**المبدأ :**

التعليمات التي تعد بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونية الواجبة  
الاتباع — ليس للرئيس الذي أصدرها أن يخالفها عند التطبيق على  
الحالات الفردية .

**ملفص الحكم :**

ان القواعد التنظيمية العامة التي تصدر ممن يملكها ، كالمدير العام  
للمصلحة ، متسمة بطابع العمومية والتجريد ، تكون بمثابة اللائحة  
أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع في صدد ما صدرت بشأنه . فيلتزم  
بمراعاتها لا المرموسون وحدهم ، بل الرئيس نفسه كذلك في التطبيق  
على الحالات الفردية ، طالما لم يصدر منه تعديل أو إلغاء لها بنفس  
الاداة ، أى بقرار تنظيمي عام مماثل ، لا في تطبيق فردى قصرا عليه .  
( ملن رقم ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥ )

### قاعدة رقم (٣٠٠)

**المبدأ :**

قرار ادارى يتضمن قاعدة تنظيمية — نفاذه من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

**ملفص الحكم :**

من المسلم أنه ولئن كان النشر ليس لازما لصحة القرارات الادارية  
التنظيمية أو اللائحية الا انها لا تنفذ في حق الأفراد الا اذا عملوا بها عن  
طريق نشرها على وجه من شأنه أن يكون كافيا لافتراض علمهم اليقيني  
بأحكامها وغنى عن البيان انه اذا كان القرار الادارى اللائحي ذا طابع

تشريعي فإنه لا ينفذ في حق الأفراد إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ذلك أصل دستوري مقرر .

( طعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١١ )

### قاعدة رقم (٢٠١)

#### المبدأ :

لجهة الإدارة أن تضع من القواعد التنظيمية مائتراء ملائما لحسن سير العمل بالمرفق — وأن تحدد الوقت المناسب لتنفيذها كما أن لها أن تعطلها أو تلغيتها حسبما تراه محققا لمصالح العمل — لا محل للطعن على تصرفها بإساءة استعمال السلطة .

#### ملخص الحكم :

لا سند من القانون لما أثاره المدعي في مذكراته من أن تأجيل جهة الإدارة تطبيق نظام الإمتحان للترقية ثم قصره على وظائف معينة من شأنه أن يجعل تصرفها مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة لأنه من المسلم أن لجهة الإدارة أن تضع من القواعد التنظيمية مائتراء ملائما لحسن سير العمل بالمرفق وأن تحدد الوقت المناسب لتنفيذها كما أن لها أن تعطل هذه القواعد أو تلغيتها حسبما تراه محققا لمصالح العمل . ولا محل للطعن على تصرفها في هذا الشأن مادام قد تم بناء على السلطة المخولة لها بمقتضى القانون ودون مجاوزة لحدودها أو الخروج عليها في التطبيق الفردي كما أنه لا وجه لما سلكه المدعي من طعن على الإمتحان بأن بعض أسئلته كانت هندسية محضة لا يجيب عليها إلا مهندس خبير في الأعمال الهندسية وذلك لأن الأصل في الترقية بالإمتحان هو أفضلية المرشح من حيث الملامه بالمعلومات اللازم توافرها فيمن يشغل الوظيفة المرقى إليها بما يفرضه مواجته الأمور وحل المشكلات وتستقل جهة الإدارة بتحديد هذه المعلومات على أساس من سلطتها التقديرية المخولة لها قانونا في هذا الشأن .

ومادام لم يثبت أنها انحرفت بهذه السلطة عن جاده الصالح العام كما هو الحال في الدعوى الراهنة فليس للقضاء أن ينصب نفسه مكانها في أمر هو من صميم اختصاصها .

ومن حيث أنه تأسيسا على كل ما تقدم يكون قرار تخطي المدعى في الترقية لرسوبه في الامتحان تطبيقا للقاعدة التي تقررت في هذا الشأن، صحيحا ولا مخالفة منه للقانون .

( طعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ )

### قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

قاعدة تنظيمية علمية — سنورها باداة من درجة معينة — عدم جواز الفائتها أو تعديلها الا باداة من ذات الدرجة أو من درجة أعلى — مثال بالنسبة للقاعدة التيقررتها لجنة التنسيق بينجامعتي القاهرة والاسكندرية وصدق عليها الرئيس الأعلى للجامعات في شأن ضبط المفصلة بين المرشحين للترقية في وظيفة مدرس ( ١ ) و ( ب ) عند تعددهم وتراحمهم في الترقية الى استاذ مساعد ( ب ) — لا يجوز لجامعة القاهرة أن تنفرد بتعديل هذه القاعدة .

ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٢١ الصادر في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وتأديبهم نصت على أن « يشترط فيمن يعين استاذًا مساعدًا أن يكون حاصلًا على درجة من الدرجات المذكورة في المادة السابقة ، وأن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة أربع سنوات على الأقل في إحدى كليات الجامعة أو في مهده علمي من طبقتها ، وأن يكون قد قضى في خدمة الحكومة ثمانى سنوات أو مضت عشر سنوات على حصوله على درجة بكالوريوس

أو ليسانس ٠٠٠ » ، ولم تصح هذه المادة ضابطا للمفاضلة بين المرشحين للترقية من وظيفة مدرس بدرجةيتها الفرعيتين « أ » و « ب » عند تعدد هؤلاء المرشحين وتراحمهم في الترقية الى استاذ مساعد « ب » بسبب زيادة عددهم على عدد الوظائف الخالية المراد الترقية اليها ، لذلك قررت لجنة التنسيق بين جامعتى القاهرة والاسكندرية بجلستها المنعقدة في ٢٨ من يولية و ٢٤ و ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٨ وضع قواعد تنظيمية عامة في هذا الشأن من مقتضاها أنه عند الترقية من وظيفة مدرس ( أ ) الى وظيفة استاذ مساعد ( ب ) يرجح من كان أفضل في الانتاج العلمى ، فاذا تساوى المرشحون في الانتاج العلمى يفضل الأقدم في وظيفة مدرس ( أ ) فاذا تساوا في وظيفة مدرس « أ » يفضل الأقدم في وظيفة مدرس « ب » . وهذه القواعد التنظيمية التى وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتى القاهرة والاسكندرية وافق عليها مجلسا الجامعتين وصدق عليها وزير التربية والتعليم بوصفه الرئيس الأعلى ، وظلت منذ وضعها بمثابة اللائحة المرعية بإطراد في كل من الجامعتين . ومن ثم اذا قرر مجلس جامعة القاهرة بعد ذلك أنه عند الترقية الى وظيفة استاذ مساعد اذا تساوى الانتاج العلمى تكون العبرة بالأقدمية في وظيفة مدرس عامة ، يكون قد خالف القانون ، اذ من المسلمات في فقه القانون انه اذا صدرت قاعدة تنظيمية عامة بأداة من درجة معينة فلا يجوز إلغاؤها أو تعديلها الا بأداة من ذات الدرجة أو من درجة أعلى ، ومن ثم فما كان يجوز لجامعة القاهرة أن تنفرد بتعديل القاعدة التنظيمية العامة التى قررتها لجنة شئون التنسيق بين الجامعتين وصدق عليها الرئيس الأعلى الا بأداة من المستوى ذاته أو بأداة أعلى كقانون ، هذا الى أن هذه القاعدة انما تنمى مع الاوضاع الادارية السليمة .

### قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

قاعدة تنظيمية عامة — القواعد التي وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية — هذه القواعد تستمد قوتها من موافقة مجلس الجامعتين عليها — للمجلسين ان يعدلا عن تلك القواعد طالما ان العدول لا ينطوى على اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان القواعد التي وضعتها لجنة التنسيق بين جامعتي القاهرة والاسكندرية ليست بذاتها ملزمة لأى منهما باتباعها ، وانما هي تستمد قوتها ووجودها من موافقة مجلسي الجامعتين عليها ، فهما — والحالة هذه — المنشئان لتلك القواعد ، ومن ثم فان لهما بهذه المثابة أن يعدلا من تلك القواعد أو أن يلغيها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة . فاذا كان قد تبين لمجلسي الجامعتين — في ضوء التجارب وظروف الحال — أن للمعمل بتلك القواعد التي أقرها لا يحقق تماما المصلحة العامة التي استهدفها عند اقرارها ، فلا تثريب عليهما اذا ما قررا قواعد جديدة تراهي لهما أنها أوفى بالغاية ، مادام لم يكن المقصود من ذلك التحايل في الخروج على هذه القواعد في التطبيق الفردي ، أى ليست هناك اساءة لاستعمال السلطة .

( طعن رقم ٩١٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢١ )

### قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

الجمعية العمومية لقضاء محكمة مصر — سلطاتها في اصدار قواعد تنظيمية عامة بالنسبة للمسائل الماسة بشئونها الادارية — مشروطة بعدم مخالفتها قانونا قائما — حقا في العدول عنها أو إلغائها .

### ملخص الحكم :

لا نزاع في أن للجمعية العمومية لقضاء محكمة مصر الابتدائية أن تصدر قواعد تنظيمية عامة فيما يتعلق بالمسائل الماسة بشؤونها الإدارية بشرط ألا تخالف هذه القواعد قانوناً قائماً ، كما وأن لها أن تعدل في تلك القواعد أو تلغيها إذا ما رأت فيها شذوذاً للمنطق السليم وحكم الواقع أو مخالفةً لروح القانون وأن المصلحة العامة لا تقتضيها .  
( طعن رقم ١٩١٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/١٠ )

### قاعدة رقم (٢٠٥)

#### المبدأ :

القاعدة التنظيمية العامة لاتعدل الا بقاعدة أخرى بإداة من ذات المستوى الذي أصدر القاعدة الأصلية وهي لا يجوز مخالفتها في التطبيق الفردي — ولا يجوز القول ان جهة الادارة بمخالفة القاعدة التنظيمية العامة بتطبيق فردي انما تقصد تعجيل القاعدة المذكورة .

### ملخص الحكم :

ان القواعد التنظيمية العامة المتسمة بطابع العمومية والتجريد يلزم مراعاتها في التطبيق على الحالات الفردية كما أن تعديل أو إلغاء هذه القاعدة يكون بنفس الادارة أى بقرار تنظيمي عام مماثل ، لا في تطبيق فردي قصراً عليه والا شاب الامر مخالفة للقانون ، وتطبيقاً لذلك فان عرض نتيجة امتحان المدعى الذي أدين بتهمة ارتكاب الغش على مجلس الكلية . وتقدير المجلس عدم تطبيق قواعد الرأفة عليه يتصف بامرين الاول عدم ورود هذه القاعدة ضمن قواعد الرأفة والثاني عدم اعتبار قرار المجلس هذا قراراً تنظيمياً عاماً بل هو تطبيق فردي على خلاف القاعدة العامة . اما ادعاء الجامعة بوجود عرف اداري جرى على الا يستفيد من الرأفة الطالب الذي صدر ضده حكم من مجلس تأديب الطلاب فهو غير مقنع لأن هذه القاعدة العرفية تخالف القواعد الصادرة

من مجلس الكلية التي خلت من شرط يحرم من ارتكب غشا من قواعد الرأفة ، فإذا كانت ثمة قاعدة عرفية بهذا المعنى كان على مجلس الكلية أن يضمن قواعد الرأفة التي اصدرها تلك القاعدة المقول بها .

( طعن رقم ٥٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٨ )

### قاعدة رقم (٢٠٦)

#### المبدأ :

ان القرار الادارى الصادر بتحديد درجات بعض الموظفين والعمال على هدى عناصر وظروف تختلف من حالة الى أخرى لا يستخلص منه قواعد تنظيمية عامة منضبطة يفيد منها غير من ورد اسمه بهذا القرار .

#### ملخص الحكم :

ان صدور قرار بتحديد درجات بعض الموظفين والعمال على هدى عناصر وظروف تختلف من حالة الى أخرى يتعلق بعضها بالمؤهلات والبعض الآخر بالخبرة والكفاية ومدد الخدمة دون أن تتنظمها قاعدة تنظيمية عامة موحدة ، يسوغ — والحالة هذه أن يستخلص من هذا القرار قواعد تنظيمية عامة منضبطة يفيد منها موظفون آخرون غير الذين وردت أسمائهم بالكشوف الملحقة بالقرار المذكور وينبنى على ذلك أنه ليس للمدعى أصل حق في الانفاذ من القرار المشار اليه حتى يعد ضم مدد خدمته السابقة وارجاع أقدميته الى تاريخ سابق على تاريخ صدور القرار المذكور .

( طعن رقم ١٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٩ )

### قاعدة رقم (٢٠٧)

#### المبدأ :

ان القرار الادارى الصادر بتحديد درجات بعض الموظفين والعمال على هدى عناصر وظروف تختلف من حالة الى أخرى لا يستخلص منه قواعد تنظيمية عامة منضبطة يفيد منها غير من ورد اسمه بهذا القرار .

#### ملخص الحكم :

ان صدور قرار بتحديد درجات بعض الموظفين والعمال على هدى عناصر وظروف تختلف من حالة الى أخرى يتعلق بعضها بالمؤهلات والبعض الآخر بالخبرة والكفاية ومدد الخدمة دون أن تنتظمها قاعدة تنظيمية عامة موحدة ، يسوغ — والحالة هذه — أن يستخلص من هذا القرار قواعد تنظيمية عامة منضبطة ، يفيد منها موظفون آخرون غير الذين وردت أسمائهم بالكشوف الملحقة بالقرار المذكور وينبنى على ذلك أنه ليس للمدعى أصل حق في الافادة من القرار المشار اليه حتى بعد ضم مدد خدمته السابقة وارجاع أقدميته الى تاريخ سابق على تاريخ صدور القرار المذكور .

الطعن رقم ١٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٩

### قاعدة رقم (٢٠٨)

#### المبدأ :

قرار اللجنة بحصر تجار القطن والسلماسة تمهيدا لتدبير أعمال لهم — ليس قرار تعيين مما يجب التظلم منه قبل رفع دعوى الالغاء .

#### ملخص الحكم :

ان قرار اللجنة المطعون فيه قد انطوى — على ما سلف البيان —



على قواعد تنظيمية عامة في شأن حصر طوائف تجار ومعامرة القطن الذين يجرى تدبير أعمال لهم ، فهو بهذه المثابة لا يصدق عليه انه قرار ادارى نهائى صادر بالتعيين في الوظائف العامة ، كما لا يصدق عليه هذا الوصف اذا ما نظر اليه بحسب ما له لأنه لم يصدر متضمنا قواعد عامة في شأن حصر طوائف يجرى تعيينهم في وظائف عامة ، وانما صدر متضمنا قواعد عامة في شأن حصر طوائف يجرى — في ظروف استثنائية خاصة تدبير أعمال لهم ليست بالضرورة وظائف عامة ، ومن ثم فانه لا يندرج في عداد القرارات التي يوجب قانون مجلس الدولة التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرتها أو الى الهيئات الرئاسية قبل الطعن فيها أمام القضاء الادارى ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم سابقة التظلم من القرار المطعون فيه غير قائم على سند من القانون خليقا بالرفض .

( طعن رقم ١٧٠ ، ١٧١ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٤ )

### قاعدة رقم (٢٠٩)

#### المبدأ :

القرار المتضمن — عدم التقيد بميعاد — قرار نزع الملكية ليس قرارا تنظيميا عاما — لا يكفى نشره بالجريدة الرسمية لافتراض العلم به — وجوب اتباع اجراءات لصقه التي حددها القانون — القرار المتضمن لا تلحقه حملة .

#### ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق لها أن قضت بأن قرار تقرير المنفعة العامة لمشروع معين بما يماحبه ويترتب عليه من نزع ملكية الافراد المالكين أو الحائزين ليس في طبيعته قرارا تنظيميا عاما بحيث يكفى نشره في الجريدة الرسمية لتوفر القرينة القانونية على العلم به وانما هو اقرب الى القرارات الفردية لأنه يمس المركز القانونى الذاتى لكل مالك أو حائز لجزء من العقار الذى تنزع ملكيته كما يمس أيضا المراكز القانونية الذاتية لمن ترد اسماءهم بالكشف المرافق للقرار من الملاك الحقيقيين

الذين يكون لهم بعد الاطلاع على الكشف المذكور من ابداء اعتراضاتهم الى الجهة المختصة التي عينها القانون وعلى ذلك فان علم ذوى الشأن بأثر القرار المذكور على مراكزهم القانونية لا يتحقق بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ، اذ تطلب القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية المقار للمنفعة العامة الى جانب نشر القرار في الجريدة الرسمية يلصقه في المكان المعد للاعلانات بالمحافظة وفي مقر العمدة والشرطة أو في المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المقار مما يستفاد من أن مجرد نشر قرار المنفعة العامة لا يكفي في نظر المشرع لوصوله الى علم ذوى الشأن من الملاك والحائرين للمقار الذي يرد عليه القرار . ومن حيث أنه لما كان ذلك وكانت اجراءات اللصق لم يقم عليها دليل ، فان النشر في الجريدة الرسمية وحده لا يكون كافيا في أثبات علم المطعون ضده بالقرار محل الطعن في تاريخ سابق على رفع الدعوى ومن جهة أخرى فان الثابت ان القرار المطعون فيه — فيما تضمنه من نزاع ملكية المنقولات المملوكة للمدعى والتي انصب عليها الطعن المثلث — قد نزل الى حد غصب السلطة وانحدر بذلك الى مجرد الفعل المادى المنعدم الأثر قانونا الأمر الذى يزيح أية حصانة ويفتح الباب للطعن فيه دون التقييد بميعاد .

( طعن رقم ٨٢١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم (٢١٠)

#### المبدأ :

قرار وزير الاقتصاد في ٢٢ من بونية سنة ١٩٦٠ وفي ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بسحب رخصة العمل بميناء بور سعيد بالنسبة للصيرافة الذين يجمعون بين العمل بالمدينة والعمل بالميناء ، وبعدم اصدار رخص جديدة لزاولة مهنة الصرافة — تضمن هذين القرارين قاعدة تنظيمية عامة مجردة من مقتضاها تطبيقها على كل صراف يجمع بين ترخيص العمل بالميناء والعمل بالمدينة — لا يقدح في عمومية الحكم أن تقرير لجنة وكلاء الوزارة في ٢٢ من بونية ١٩٦٠ الذى اعتمدته الوزير فكر أن عدد هؤلاء الصيرافة اثنان .

### ملخص الحكم :

أن موافقة السيد وزير الاقتصاد في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ على ملتصمته مذكرة السيد وكيل الوزارة لشئون التجارة الخارجية انما جاءت تأكيدا لقرار الوزير الناصر في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦٠ باعتماد محضر اجتماع لجنة وكلاء الوزارة للقاضي بسحب رخص العمل بميناء بور سعيد بالنسبة للصيارفة الذين يجمعون بين العمل بالمدينة والعمل بالميناء وقصر الترخيص لهم على العمل في المدينة .

وهذا القرار ينطبق على كل صراف يجمع بين ترخيص العمل في المدينة وترخيص العمل في الميناء ولم يميز بين صراف وآخر لصحور القرار عاما في صياغته وقد تضمن حكمتين أولهما : تجسيد الموقف بالنسبة للجميع وذلك بعدم اصدار رخص جديدة لمزاولة مهنة الصرافة وقصر العمل على الصيارف المرخص لهم بالعمل في الميناء وهؤلاء المرخص لهم بالعمل في المدينة .

ثانيهما : سحب ترخيص العمل في الميناء من كل صراف يجمع بين ترخيص العمل في الميناء وترخيص العمل في المدينة ، وقصر الترخيص .  
لمثل ذلك الصراف ذى الترخيصين على العمل في المدينة فقط .

وقصر العمل للصراف ذى الترخيص على العمل في المدينة  
فحسب هو النتيجة للحكم المام الذى تضمنه قرار الوزير بعدم الجمع بين العمل في المدينة والعمل في الميناء وقصره على العمل في المدينة ، ولا يقدر في عمومية الحكم ، أن تقرير لجنة الوكلاء ذكر أن عدد الصيارف المرخص لهم في العمل في كل من الميناء والمدينة اثنان وأن قرار الوزير صدر باعتماد ما انتهى اليه وكلاء الوزارة في لجنتهم بتاريخ ٢٢ من يونية سنة ١٩٦٠ بحسبان أن العدد اثنان ، اذ لم يحدد تقرير لجنة الوكلاء وبالتالى قرار الوزير هذين الصرافين بأسمائهما أو بأشخاصهما ولم يرفعهما بذواتهما ، بل أن ملجاء بتقرير لجنة الوكلاء وما تضمنه قرار الوزير كان عاما يميز بين حالة فردية وحالة فردية أخرى ولم يحدد صرافا بالذات أو يمينه بالاسم ، بل صدر مجردا من

كل تحديد ، عاما في صياغته ينطبق على كل مراف يجمع بين ترخيص العمل في المدينة وترخيص العمل في الميناء سواء كان العدد اثنين كما تضمنه تقرير لجنة الوكلاء أو ستة كما ذكرت ادارة النقد ذلك أن تحديد عدد الصيارف الذين ينطبق عليهم القرار ، مسألة واقع لاشأن لها بمومية الحكم الذى أتى به القرار ، يؤكد ذلك أن مصلحة الجمارك قد طبقت على جميع الصيارف الذين كانوا يجمعون بين المهنتين وان القرار الثانى للوزير الصادر فى ١١ من اكتوبر ١٩٦١ ، والمتضمن سحب تراخيص العمل بالبحر من الصيارف الذين يملكون مكاتب بالمدينة ، دون تحديد عدد أو تعيين أسماء ، هذا القرار الثانى جاء مؤيدا للقرار الاول مؤكدا له مقرررا للحكم المالم الذى تضمنته .

وبهذه المثابة يكون ما أورده وزير الاقتصاد فى قراره الصادر فى ٢٣ من يونية ١٩٦٥ وما لكده بقراره الصادر فى ١١ من أكتوبر ١٩٦١ ، قد تضمن قاعدة تنظيمية علمة مجردة من مقتضاها تطبيقها على كل مراف يجمع بين ترخيص العمل بالميناء وترخيص العمل بالمدينة بقصر الترخيص له على العمل فى المدينة .

( طمن رقم ١٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٥ )

## الفرع الثانى

### القرار الايجلبى والقرار السللبى

#### قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

قاعدة عدم تعقيد دعوى الغاء القرار السللبى بالامتناع بالمعاد طالما أن الامتناع مستمر — قيامها على فكرة الاستمرار وعدم الإنتهاء — إنتفاء ذلك بتعلم التنفيذ وبدء معاد الطمن فيه من ذلك الوقت .

ملخص الحكم :

لما كان الأساس القانونى فى عدم التعقيد بمواعيد للطمن فى القرارات

السلبية يقوم على فكرة استمرارها وعدم انتهائها فان الامر يكون كذلك اذا ما كان الوضع قد أخذ طريقة الى التنفيذ الفطى بالنسبة الى القرار السلبي ، اذ أنه بتعام هذا التنفيذ يبدأ ميماد الطعن فيه .  
( طمن رقم ٣٥٠ لسنة ١١ قى - جلسة ١٣/١/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم (٢١٢)

#### المبدأ :

امتناع وزارة عن تنفيذ حكم بغير حق واستمرار امتناعها عن تنفيذه مدة بلغت حوالى أربع سنوات - يعتبر بمثابة قرار ادارى سلبي مخالف للقانون يوجب لمصاحب الشأن حقا فى التعويض عما يلحقه بسببه من اضرار - شمول التعويض ما أصابه من اضرار مادية وأدبية .

#### ملخص الحكم :

يجب على الجهات الادارية المبادرة الى تنفيذ ما يصدر ضدها من احكام حائزة لقوة الشئ المضى به فان هى امتنعت دون حق عن تنفيذها فى وقت مناسب أو تعمدت تعطيل هذا التنفيذ اعتبر ذلك بمثابة قرار ادارى سلبي مخالف للقانون يوجب لمصاحب الشأن حقا فى التعويض عما يلحقه بسببه من اضرار مادية وأدبية .

ولا شك أن فى امتناع الوزارة عن تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى فى الدعوى رقم ١١٧٨ لسنة ١٣ القضائية فى وقت مناسب بعد رخص طمنها فيه واعلائها به فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ واستمرار امتناعها عن هذا التنفيذ مدة بلغت حوالى أربع سنوات ينطوى على خطأ من جانبها - وقد ترتب على هذا الخطأ اضرار مادية وأدبية لحقت بالمدعى تتمثل فى تأخير تسوية حالته وما فاتته نتيجة لذلك من فرض شغل المناصب الرئيسية والقيادية التى تتناسب مع أقدميته ودرجته - وحرمانه من الفروق المالية التى يستحقها طوال المدة التى امتنعت فيها الوزارة عن تنفيذ الحكم - واضطراره فى سبيل الزامها بهذا التنفيذ الى الالتجاء.

الى القضاء وتكبد ما اقتضاه سلوك هذا السبيل من أعباء ونفقات وجهود وذلك بالإضافة الى ما أصابه من آلام نفسية بسبب تعنت الوزارة واصرارها على القعود عن تنفيذ الحكم طوال المدة التي استغرقها نظر دعوى التعويض التي أقامها ضدها ونظر الطعن الذي أقامته في الحكم الصادر فيها وما انطوى عليه هذا المسلك من جانب الوزارة من امتحان لحقوقه وأعداد لمركزه بين زملائه الأحدث منه والذين تخطوه في الترقية الى درجة مدير عام .

( طعن رقم ١٤٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥ )

### قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

**دعوى الالغاء توجه الى قرار ادارى — اذا تخلف القرار تخلف مناط قبول الدعوى — القرار الادارى قد يكون حريحا وقد يكون ضمنيا او سلبيا — القرار الادارى السلبى يتحقق عندما ترفض الجهة الادارية او تمتنع عن اتخاذ اجراء كان من الواجب عليها اتخاذه بحكم القانون — يتعين لقيام القرار السلبى ان يكون ثمة الزام على الجهة الادارية باتخاذ قرار معين — اذا لم يكن اصدار مثل هذا القرار واجبا عليها فان امتناعها عن اصداره لا يشكل قرارا سلبيا مما يقبل الطعن عالياه بالالغاء — أساس ذلك : المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .**

**ملخص الحكم :**

ان من المسلم أن دعوى الالغاء انما توجه الى قرار ادارى ، فاذا انتفى وجود القرار تخلف مناط قبول الدعوى . والقرار الادارى قد يكون حريحا تعبر به جهة الادارة في الشكل الذى يحدده القانون عن اراحتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانونى معين ، وقد يكون القرار ضمنيا أو سلبيا وذلك عند ما ترفض الجهة الادارية أو تمتنع عن اتخاذ اجراء كان من الواجب عليها اتخاذه بحكم القانون بمعنى أنه يتعين لقيام القرار السلبى أن

يكون ثمة الزام على الجهة الادارية باتخاذ قرار معين، فإذا لم يكن اصدار مثل هذا القرار واجبا عليها فإن امتناعها عن اصداره لا يشكل قرارا سلبيا مما يقبل الطعن عليه بالالفاء وفي ذلك تنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه « ويعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح » .

ومن أنه ليس ثمة نص سواء في الاتفاقية المصرية الفرنسية آنفة الذكر أو في غيرها يوجب على وزير العدل اصدار قرارات بتفسير أحكام تلك اللائحة أو بيان نطاق تطبيقها بناء على طلب أحد الأفراد فمن ثم فإن امتناع الوزير عن اصدار مثل هذا القرار لا ينعض قرار سلبيا بالامتناع .

ومن حيث أنه متى كان متقدما — وبغض النظر عن خضوع أو عدم خضوع الواقعة محل الدعوى الصادر فيها الحكم موضوع الطعن المائل لأحكام الاتفاقية المشار إليها — فليس ثمة قرار يقبل الطعن عليه أمام مجلس الدولة بعبء قضاء ادارى مما كان يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى لتخلف مناط قبولها .

( طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٤ )

### قاعدة رقم (٢١٤)

#### المبدأ :

نص القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية على اعفاء المستزلمات التى تستوردها تلك المنشآت فبنائها أو تجهيزها من الضرائب والرسوم الجمركية على أن يصدر بالاعفاء قرار من وزير المالية بناء على اقتراح وزير السياحة وثبوت أن وزارة السياحة قد وافقت على اعفاء المستزلمات التى تستوردها المطنون ضده وأرسلت اقتراحها الى مصلحة الجمارك التى لا تختص بتقرير الاعفاء المطلوب ولا بعرضه على وزير المالية المختص بذلك — وزارة السياحة تكون قد خالفت القانون ولم تقم بعرض الطلب على وزير المالية لينظر في

اصدار قرار الاعفاء ويكون من ثم هناك قرار سلبي غير مشروع من وزارة السياحة يتعين الحكم بإلغائه وليس من قرار صدر من وزير المالية ليمحس الحكم المطعون فيه مشروعته ويقضى على وزارة المالية بشيء من مصروفات طلب الغائه — الزام وزارة السياحة وحدها بالمصروفات دون وزارة المالية .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية اعفى من الضرائب والرسوم الجمركية المستلزمات التي تستوردها تلك المنشآت لبناتها أو تجهيزها على أن يصدر بالاعفاء قرار من وزير المالية بناء على اقتراح وزير السياحة وأذ ثبت ان وزارة السياحة قد وافقت على اعفاء المستلزمات التي استوردها المطعون ضده ولكنها أرسلت اقتراحها الى مصلحة الجمارك التي لا تختص بتقرير الاعفاء المطلوب ولا بعرضه على وزير المالية المختص بذلك ، فان وزارة السياحة تكون قد حادت عن صحيح القانون ولم تقم بعرض طلب المطعون ضده بعد ان وافقت عليه على وزير المالية لينظر في اصدار قرار الاعفاء بما يثبت لديه من توافر موجهه ، ويكون ثمت قرار سلبي غير مشروع من وزارة السياحة يتعين الحكم بإلغائه وليس من قرار صدر من وزير المالية ليمحس الحكم المطعون فيه مشروعته وليقضى على وزارة المالية بشيء من مصروفات طلب الغائه ، ويكون الحكم حقيقيا بالتعديل ليقصر قضاء الالغاء على قرار وزارة السياحة وتلزمها وحدها المصروفات من دون وزارة المالية .



## قاعدة رقم (٣١٥)

### المبدأ :

مقتضى نص المادة ١٠١٧ من التعليمات العامة للنيليات الصادرة في أول يوليو سنة ١٩٥٨ أن ثمة التزاما يقع على أقلام الكتاب كل في دائرة اختصاصه مؤداء اعطاء صورة الحكم الجنائي دوما ومباشرة لكل من يطلبها متى قام بإداء الرسوم المقررة وذلك دون ما حاجة لاستئذان أية سلطة أو جهة أخرى وبصرف النظر عما اذا كان لطلب الصورة شأن في الدعوى الجنائية التي صدر فيها الحكم أو لم يكن خصما فيها — هذه التعليمات هي في حقيقتها توجيهات ملزمة أصدرها النائب العام الموكلائه وموظفي أقلام الكتاب ويتعين على هؤلاء وأولئك باعتبارهم مخاطبين بها العمل على تنفيذ ما تتضمنه من أوامر بصفة دائمة وبصورة منتظمة بشرط ألا تخالف قانونا قائما — الحكم بإلغاء القرار السلبى بالامتناع عن اعطاء صورة حكم جنائي لمن طلبها .

### ملخص الحكم :

بالرجوع الى التعليمات العامة للنيليات الصادرة في أول يوليو سنة ١٩٥٨ والتي حدثت في ظل تطبيق احكامها واقعة الامتناع عن اعطاء المطعون ضدهم صورة الحكم الجنائي المطلوبة ، يتضح ان المادة ١٠١٧ من هذه التعليمات نصت على أنه « لاتعطى صور محاضر التحقيق والاوراق القضائية الاخرى لطلبها الا بناء على قرار من المحكمة المدنية بتقديم هذه الصور اليها . . . أما صور الاحكام ومحاضر الجلسات فانها تعطى دائما ومباشرة لطلبها بعد دفع الرسوم المستحقة » . ومقتضى هذا النص ان ثمة التزاما يقع على أقلام الكتاب كل في دائرة اختصاصه مؤداء اعطاء صورة الحكم الجنائي دوما ومباشرة لكل من يطلبها متى قام بإداء الرسوم المقررة وذلك دون ما حاجة لاستئذان أية سلطة أو جهة أخرى ، وبصرف النظر عما اذا كان لطلب الصورة شأن في الدعوى الجنائية التي صدر فيها الحكم أو لم يكن خصما فيها .

ومن حيث ان التعليمات المشار اليها هي في حقيقتها توجيهات ملزمة اصدرها النائب العام الى وكلائه وموظفي اقسام الكتاب ، مستهدفا بها معالجة العديد من الامور القضائية والكتابية والمالية والادارية المتصلة بالنيابات ، ويتعين على هؤلاء واولئك باعتبارهم مخاطبين بها احترامها والعمل على تنفيذ ما تتضمنه من اوامر بصفة دائمة وبصورة منتظمة بشرط الا تخالف قانونا قائما .

ومن حيث ان ما نصت عليه هذه التعليمات خاصا بالالتزام باعطاء صورة الحكم الجنائي لطلابها بعد دفع الرسم المستحق ، لا يخالف اى قانون . ذلك ان النابت ان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من نص في هذا الشأن . وان قانون المرافعات الذى يعتبر القانون العام في المسائل الاجرائية قد نص في المادة ١٨٠ منه على انه « يسوغ اعطاء صورة بسيطة من نسخة الحكم الاصلية لمن يطلبها ولو لم يكن له شأن في الدعوى وذلك بعد دفع الرسوم المقررة » . ثم ان اعطاء صورة الحكم الجنائي لمن يطلبها انما يتفق مع ما هو مقرر من ان الاحكام الصادرة في المواد الجنائية تحوز حجية مطلقة في مواجهة جميع الناس . هذا فضلا عن ان المادة ٩٨٣ من التطعيمات العامة للنيابات الصادرة في سنة ١٩٧٩ ( الكتاب الثانى — التعليمات الكتابية ) قد اكدت الالتزام باعطاء صور الاحكام لطلابها راسا حيث نصت على ان « صور الاحكام ومحاضر الجلسات ومحاضر جلسات المحاكم تعطى لطلابها مباشرة » . وبناء على ذلك يكون هذا الالتزام فرضا واجبا على اقسام الكتاب اتباعه في جميع حالات التطبيق الفردى فاذا خولف في شأن حالة بعينها يكون ذلك مخالفا للقانون . ولا يغير من هذا النظر ما اثارته الجهة الادارية من ان اعطاء صورة الحكم قد تكون وسيلة للتشهير او النيل من التهم ، فعلا لاشك فيه ان من يحصل على الصورة ويستخدمها على وجه يخالف احكام القانون فانه يقع تحت طائلة العقاب .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك ، وكان المطعون ضدهم قد طلبوا الى قلم الكتاب المختص طلبين اعطاءهم صورة الحكم الصادر في الدعوى الجنائية رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٧٥ جنح قصر النيل بعد اداء

الرسم المقرر وذلك لتقديمها في احدى القضايا المماثلة الخاصة بهم والمنظورة أمام القضاء ، وان قلم الكتاب امتنع عن تسليمهم الصورة المطلوبة دون مبرر اللهم الا ما افصحته عنه جهة الادارة في الاوراق من أن قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من نص يجيز ذلك ، واذ سبقت الإشارة الى أن هذا المبرر مخالف للقانون فمن ثم يكون القرار السلبي بالامتناع عن اعطاء المطعون ضدهم صورة الحكم المطلوبة غير قائم على سببه المبرر له قانونا .

( طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

المادتان الاولى والتاسعة من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعينة العامة معدلا بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٢ — المادة ٩ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ لم تضع حدا أقصى لمدة التكليف — ليس مقتضى ذلك أن يرتبط المكلف بالعمل الذي كلف للقيام به برباط ابدى لانفصاله — التكليف يكون بالنسبة الى من تدعو الضرورة الى تكليفه للقيام بعمل من الاعمال المتعلقة بالمجهود الحربي — يشترط لاستمرار التكليف ان تتوافر حالة الضرورة التي تدعو اليه في ظل اعلان التعينة العامة — ينتهى التكليف بحكم اللزوم بانتهاء حالة الضرورة التي كانت المصوغ القانوني لبقائه — امتناع جهة الادارة عن انتهاء التكليف بعد زوال حالة الضرورة يشكل قرارا سلبيا بالامتناع يصلح أن يكون محلا للطعن بالالغاء .

ملخص الحكم :

ولئن كانت المادة (٩) من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ — التي تم تكليف المطعون ضده استنادا اليها — لم تضع حدا أقصى لمدة التكليف، الا أنه ليس مقتضى ذلك أن يرتبط المكلف بالعمل الذي كلف للقيام به برباط ابدى لا انفصال له ، اذ أنه طبقا لنص المادة (٩) المذكورة فان التكليف يكون بالنسبة الى من تدعو الضرورة الى تكليفه للقيام بعمل من الاعمال المتعلقة بالمجهود الحربي ، ومن ثم فانه يشترط لاجراء

التكليف أن تتوافر حالة الضرورة التي تدعو اليه ، وذلك في ظل إعلان التعبئة العامة نتيجة لتوتر العلاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو نشوب حرب ، وفقا لنص المادة (١) من القانون المشار اليه . ولما كانت الضرورة تقدر بقدرها ، وكان نظام التكليف — بحسب طبيعته والظروف التي تقتضيه وما يفرضه من قيود على الحرية الشخصية للأفراد في اختيار مناسبات العمل — هو نظام استثنائي ومؤقت فإن استمرار التكليف يرتبط ببقاء حالة الضرورة وهو يدور معها وجودا وعدما ، بحيث ينتهي التكليف — بطريق اللزوم — اذا انتهت حالة الضرورة التي دعت اليه ، والا أصبح التكليف نظاما دائما على خلاف طبيعته ومقتضياته .

ومن حيث أنه يفرض التسليم بأن عمل المطعون ضده بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء — كمخطط برامج الكترونية كان يتصل ، بالجهود الحربية ، فإن الظروف التي اقتضت اصدار قرار وزير الحربية رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٢ بتكليف المطعون ضده هو وآخرين بالاستمرار في العمل بالجهاز بالصفة المدنية — حيث كانت مصر تمارس حرب الاستنزاف توطئه لخوض معركة العبور الحاسمه — هذه الظروف تغيرت بعد ذلك حين بدأت مصر مسيرة السلام في عام ١٩٧٨ ، وانتهت بذلك — الناحية الواقعية — حالة الضرورة التي كانت المسوغ القانوني لتكليف المطعون ضده بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ، واصبح استمرار تكليفه — على الرغم من تغير الظروف التي اقتضته وانتهاء حالة الضرورة التي دعت اليه — لايقوم على سبب واضح يبرره ، ولايكنى لاستمرار تكليف المطعون ضده أن يكون الجهاز في حاجة الى عمله طالما أن حالة الضرورة التي دعت الى تكليفه لم تعد — بحسب الظاهر قائمة .

وعلى ذلك فإن امتناع الجهاز عن إنهاء تكليف المطعون ضده لايستند — بحسب الظاهر — الى أساس سليم من القانون . ولما كان هذا الامتناع يشكل قرارا سلبيا من جانب الجهاز يصلح أن يكون محلا للمطعن بالالغاء فإن الدعوى المقامة من المطعون ضده بطلب الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار ثم بالمائة تكون مقبولة ، ويكون الدفع بعدم قبولها لهذا السبب حقيقيا بالرفض .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن القرار المطعون فيه — بحسب الظاهر — قرار غير سليم ، الأمر الذي يترجح معه الحكم بالفائز عند الفصل في موضوع الدعوى ، فإنه يكون قد توافر في طلب وقف تنفيذ هذا القرار ركن الجدية ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال في هذا الطلب نظر لما يترتب على هذا القرار من نتائج يتعذر تداركها فيما لو قضى بالفائز ، تتمثل في تقويت فرص العمل الحر على المطعون ضده ، مما يضمن معه الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب — فقضى بوقف تنفيذ هذا القرار — فإنه يكون قد جاء صحيحا ومتقنا مع أحكام القانون ، ويكون الطعن عليه غير سليم قانونا ، ويتمين لذلك الحكم برفض هذا الطعن والزام جهة الادارة المصروفات .

( طعن رقم ٩٠٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١٥ )

### قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

تعويض صاحب الامتياز الذي يتنازل عن صحيفته طبقا للقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتنظيم الصحافة في الاقليم السوري — مقرر للصحيفة القائمة قانونا — صدور قرار بالفائز عملا بالمادة ٢٧ من قانون المطبوعات وعدم الطعن فيه في الميعاد — يؤدي الى عدم قبول طلب الغاء القرار السلبى بالامتناع عن بحث طلب التنازل عن الصحيفة وتقرير التعويض .

ملخص الحكم :

لما كانت الجهة الادارية قد أثبتت أنها اغلقت البحث في تنازل المدعى عن مجلته ، لأن قرارا صدر بالفائز وفقا للمادة ٢٧ من قانون المطبوعات لعدم انتظام صدورها ، وكان قد استبان ان هذا القرار صدر فعلا في ١١ من يناير سنة ١٩٥٩ ولم يطعن عليه المدعى في الميعاد فإنه من ثم قد أصبح حصينا من الالغاء ، وغدا عقبة قانونية في سبيل بحث

التنازل وبالتالي تقدير التعويض المترتب على هذا التنازل ، ذلك أن القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم الصحافة في الاقليم السوري ، اذ قرر التعويض لصاحب امتياز أى صحيفة يومية لو دورية يتنازل صاحبها عنها في ميعاد معين ، انما يقرره بالنسبة للصحيفة القائمة قلنونا ، بشرط توافر الشروط الواردة في القانون المذكور ، ومن ثم يكون طلب الغاء القرار السلبي بالامتناع عن بحث طلب التنازل عن المجلة وتقدير تعويض للمدعى غير مقبول أيضا ، تبعا لعدم جواز المطالبة بالغاء القرار الصادر بالغاء المجلة لغوات ميعاده وان كان للمدعى أن يطالب بتعويض عن هذا الالغاء أن كان له وجه حق .

## الفصل الخامس

### أركان وعيوب القرار الإداري

#### الفرع الأول

#### قرينة سلامة القرار الإداري والفترض صحة

#### قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

افتراض صحة القرار ما لم يتم الدليل على العكس .

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري يفترض فيه أن يكون محمولا على الصحة ما لم يتم الدليل على عكس ذلك ، بفضل ما يحاط به من ضمانات تعين على ذلك ، كحسن اختيار الموظفين الذين يساهمون في اعداده وفي اصداره ، وتسييل الرقابة الرئاسية عليهم في ذلك ، ولأن القرار الإداري قد يجتاز مراحل تمهيدية قبل أن يصبح نهائيا .

اطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤

#### قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

إذا اتضح من الأوراق وجود اعتبارات تزحج قرينة الصحة المفترضة في قيام القرار الصادر بنقل سكرتير ثان بوزارة الخارجية الى وظيفة بالدرجة الرابعة الادارية بوزارة الخزنة — انتقال عبء الاثبات على جانب الحكومة -

## ملخص الحكم :

انه وقد انكشف بالمحكمة أن كفاية المدعى وفقا لصحيفته قد أهله خلال عمله في وزارة الخارجية للترشيح لعضوية العديد من المؤتمرات الدولية السياسية والاقتصادية والعلمية ولم تتوقف الاستعانة به في مثل هذه المؤتمرات بعد نقله الى وزارة الخزنة ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تقرر ندبه للعمل بمكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون العلمية بالإضافة الى عمله وهو مالا يتم دون تجرّبات واسعة وحقيقية عن ماضى الموظف وحاضره والتأكد بصورة قاطعة من أنه ليس ثمة ما يثلم صلاحيته لهذه الأعمال التي تتطلب قدرا ملحوظا من الكفاية والثقة الكاملة في شخص من يقوم بها نظرا لصلتها الوثيقة بأمر لها حساسيتها وخطورها وهي في هذا لا تقل شأنًا عما يتطلبه العمل في وزارة الخارجية من اعتبارات خاصة . وبالإضافة الى ذلك فقد أشار المدعى الى أنه قد ترامي اليه أن انتدابه للسفر من نيويورك الى جنيف في الفترة من ٢٨ — ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ لحضور اجتماعات اللجنة العلمية انما جاء تحت ضغط وامرار من جانب وزارة البحث العلمى مما لم يلق ترحيباً من جانب وزارة الخارجية . وإثار حفيظتها فجعلها تقدم على التقلص منه وحررت مذكرتها في هذا الشأن في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٢ وصدر بناء عليها القرار المطعون فيه دون بيان الأسباب . فان من شأن هذه الاعتبارات أن ترحزح قرينة الصحة المفترضة في تقييم القرار المطعون فيه على اسبابه وتتقل عبء الاثبات على جانب الحكومة .

( طعن رقم ٦٢٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٢ )

## قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

### المبدأ :

اتخاذ الوزارة معيارا للترقية هو سبق التعيد على الدرجة ، لا يقوم هذا التعيد على الدرجة في ذاته أساسا سليما للمفاضلة عند اجراء الترقية .  
استظهار المحكمة من اقدمية الطاعن في قرار الترقية مقرونة بالوظيفة التي يشغلها بالتأييد الى الوظائف التي كان يشغلها بعض المرقن



ما يشكل دليلا على افتقار قرار الترقية الى اساليب يقوم عليها ، او الى قاعدة مجردة في وزن كلفة المرشحين . يزعزع قرينة المسحة المفترضة في القرار المطعون فيه ، وينقل عبء الاثبات على جانب الادارة ، عجز الادارة عن تبرير تصرفها يجعل القرار المطعون فيه مفتقرا الى سبب صحيح ومتسبب بعيب اساءة استعمال السلطة - مثال .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن القرار الأول المطعون فيه وهو قرار الترقية الى الدرجة الرابعة الصادر من وزير المعارف المعنوية رقم ٨٤٨٨ في ١٩٤٩/٥/٢١ قد نص في مادته الأولى على ترقية الموظفين الآتية أسماؤهم بعد الى الدرجة الرابعة الفنية السابق قيدهم عليها بالقرارات الوزارية الموضحة أرقامها وتاريخها أمام كل منهم لتمضيهم المدة القانونية في الدرجة الخامسة على أن تكون ترقيتهم اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٩ وتضمن القرار بعد ذلك أسماء ١٥٣ موظفا من موظفي الوزارة وبيانا أمام كل موظف الوظيفة التي يشغلها وتاريخ اقدميته في الدرجة الخامسة وهو في يوم ١٥/٥/٤٥ بالنسبة الى جميع المرشحين عدا الأخير منهم الذي ترجع اقدميته فيها الى ١٠/٩/٤٤ وبيانا برقم قرار القيد على الدرجة الرابعة وتاريخ صدوره ومن هذا البيان يتضح أن الموظف رقم ١ بالكشف قيد على الدرجة الرابعة بالقرار رقم ٧٧٦٢ بتاريخ ٤٨/٢/٢٩ والموظف رقم ٢ قيد عليها بالقرار رقم ٧٨٠٦ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٧ والموظفين من رقم ٣ الى رقم ١٣٩ وكذلك الموظف رقم ١٥٣ قيدوا عليها بالقرار رقم ٨٠٦٩ الصادر بتاريخ ١٩٤٨/٩/٣٠ والموظفين من رقم ١٤٠ الى رقم ١٥٣ قيدوا عليها بالقرار رقم ٨١١٢ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٠ .

وحيث أن مفاد ما ورد في ديباجة القرار السالف الذكر أن الوزارة قد اتخذت مميزاتا للترقية الى الدرجة الرابعة أن يكون الموظف قد سبق قيده عليها ثم استوفى المدة القانونية للترقية بعد ذلك واذ كانت الترتيبات التي أجريت - بموجب القرار المذكور قد تمت قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فلان أحكام هذا القانون

ومنها وجوب الالتزام بالأقدمية كأساس للترقية بحسب الأصل — لا تسرى على الترقيات موضوع القرار المشار إليه وبالتالي وعلى ما ذهب عليه قضاء هذه المحكمة فإن ولاية الترقية في ظل القوانين واللوائح السابقة على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسبما تقدرها جهة الإدارة وهي تمارس في ذلك سلطة تقديرية فتفاضل بين المرشحين على أساس ما تضعه من قواعد تطمئن إليها في وزن كفاية الموظف وجدارته دون أن تقتيد بالأقدمية ولا معقب عليها في ذلك إلا أن يجيء تصرفها مشوبا بإساءة استعمال السلطة فالقرار الذي يصدر بالترقية على أساس اختيار الصالحين لها بالقياس إلى من تتخطاهم الإدارة في الترقية رغم أقدميتهم هو قرار محمول على الصحة ابتداءً بافتراض مبنى على الأرجحية في الصلاحية بين المرشحين وأنه صدر عن مملك إداري سليم إذا ما فحص بديل ما ينقض صحته المفترضة فإنه يصحح والحالة هذه قرارا معيبا أما لقيامه على غير سبب صحيح أو لكونه مشوبا بعبء الانحراف بالسلطة .

وحيث أن الوزارة في إجراءات الترقيات إلى الدرجة الرابعة بموجب القرار الأول المطعون فيه قد التزمت قاعدة معينة في وزن الكفاية هي على ما سلف بيانه — سبق القيد على الدرجة المذكورة — غير أن الوزارة قد عجزت عن تبرير التزامها بتلك القاعدة كأساس للمفاضلة والترجيح بين موظفي الدرجة الخامسة بتراخي أعمال آثاره عند إجراء الترقية بعد استيفاء المدة المشروطة لذلك قانونا وقد منحت الوزارة الأجل الكافي لذلك ولكنها عجزت عن تبرير مصلحتها في هذا الشأن وإذا كان المدعى يتركن في دعواه التي تساويه مع المرقين في أقدمية الدرجة الخامسة بل أنه يسبق بعضهم في أقدمية الدرجة السادسة وإلى أنه عند صدور قرار الترقية المطعون فيه كان يشغل وظيفة مدرس أول مساعد بالتعليم الثانوي في حين أن بعض المرقين بموجب القرار المذكور كان مدرسا بالتعليم الابتدائي وقد ثبتت صحة هذه الوقائع التي ساقها المدعى من الاطلاع على القرار المشار إليه ومن تسليم الجهة الإدارية بها فالمدعى حسبما ورد في كتاب مدير الشؤون القانونية بالوزارة المؤرخ ١٩٦٢/٤/١٢ عين بالدرجة السادسة من ١٩٣٠/٥/٢٢ في حين أن كلا من السيد /

٠٠ ٠٠ ٠٠ والسيد / ٠٠ ٠٠ ٠٠ حصل على الدرجة السادسة في ١٩٣٠/١٠/٢ وشملت حركة الترقية كذلك فان المدعى عين في وظيفة مدرس أول مساعد - للغة الانجليزية اعتبارا من ١٩٤٨/١٠/١ في حين أن عديدا ممن شملتهم حركة الترقية كانوا عند صدورهما مدرسين عاديين بالتعليم الابتدائي وعلى ذلك فانه اذا كانت الوزارة قد اتخذت معيارا للترقية سبق القيد على الدرجة فانه يبقى أن هذا القيد على الدرجة لا يقوم في ذاته أساسا سليما للمفاضلة عند إجراء الترقية بل أن أقدمية المدعى مقرونة بالوظيفة التي كان يشغلها اذ ذلك بالقياس الى الوظائف التي كان يشغلها بعض المرقين تشكل دليلا على افتقار الترقيات الى الدرجة الرابعة التي أسبغ تسندها أو التي قاعدة عامة مجردة في وزن كفاية المرشحين وهو الأمر الذي يزرع قرينة الصحة المفترضة في القرار المطعون فيه وينقل عبء الإثبات على جانب الإدارة واذ عجزت الإدارة عن تبرير تصرفها على ما سلف بيانه فان من شأن ذلك أن يجعل القرار الأول المطعون فيه الصادر في ١٩٤٩/٥/٢١ برقم ٨٤٨٨ مفتقرا الى سبب صحيح ومشويا بسبب اساءة استعمال السلطة وبالتالي يتعين إلغاؤه فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى الدرجة الرابعة ، وبهذه المثابة يكون أيضا غير قائم على أساس سليم من القانون القرار الصادر في ١٩٥٣/٦/٤ برقم ١١٢٩٣ فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى الدرجة الثالثة وذلك اعتبارا بأن القرار المذكور شمل بالترقية من ترجع أقدميته في الدرجة الرابعة الى ٠ ١٩٥٣/٤/١

( طعن رقم ١٠٦٢ ، لسنة ١١ ق ، ٢٦١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/١٢ )

## الفرع الثاني

### ركن النية وهويته

قاعدة رقم (٢٢١)

#### المبدأ :

ركن النية - فقد هذا الركن ينحدر بالقرار الى درجة الانعدام فلا يكتسب أية حصانة ولو فلت المبدأ المحدد للظن بالانقضاء أو السحب .

#### ملخص الحكم :

إذا كان وزير التربية والتعليم قد حدد من قبل نيته فيمن تتجه اليه هذه النية بلحادث الأثر القانوني ، فاشتراط في المرقى أن ترجع اقدميته في الدرجة الثامنة الى ٦ فبراير سنة ١٩٤٤ أو بحسابة أخرى يكون تعديد النية من قبل بحسب هذا الشرط هو الأساس لامصدار القرار بتعيين الأشخاص المرفعين بقواتهم - فلا يعدو انقرار الأخير والحالة هذه أن يكون اجراء تطبيقاً لنية من قبل . ومن ثم فإذا رقى شخص بدون حق على فهم انه يتوالف فيه شرط الاقدمية بينما هو فاقذه ، فان قرار الترقية بالنسبة اليه يكون في الواقع من الأمر قد فقد ركن النية على وجه ينحدر به الى درجة الانعدام فلا يكتسب أية حصانة ولو فلت المبدأ المحدد للظن بالانقضاء أو السحب بل يجوز الرجوع فيه والغاؤه في أي وقت .

## قاعدة رقم (٢٢٢)

### المبدأ :

منور القرار الإداري بناء على إرادة معيبة — بطلانه — أساس  
ذلك وأثره — مثال بالنسبة لترخيص بفتح صيدلية صادر بناء على غلط  
في الوقائع الجوهرية .

### ملخص الحكم :

إذا أبانت التحقيقات التي قام بها تفتيش صحة المديرية والنيابة  
الإدارية والنيابة العامة وما انتهت إليه هذه التحقيقات من محاكمة  
تأديبية أدانت الموظفين المتهمين — أبان ذلك كله بجلاء المدى الذي  
سلكه ذوو الشأن ممن يعينهم أمر الحصول على الترخيص بصيدلية  
الإمالة وأوضح الأساليب والوسائل التي اتبعت للحصول على الترخيص  
واسفر عن الظروف والملايسات التي في ظلها أصدرت الإدارة الترخيص  
مما يبين منه أن الإدارة أصدرت قرارها بناء على بيانات مزورة كما  
يكشف عن مقدار ما ينضج به سخطها لاصدار الترخيص تحت هذه  
الظروف والملايسات رغم عدم توافر شرط المسافة بين الصيدليتين ورغم  
عدم استيفاء الاشتراطات الصحية في صيدلية الطاعن وذلك بمساندة  
من موظفيها خرجوا على مقتضى الواجب في أعمال وظائفهم وكان لهم  
شأن في انتزاع القرار بالترخيص دون سند من واقع أو قانون مما يدل  
على أن الإدارة عندما قدرت فأصدرت قرارها بالترخيص كانت إرادتها  
مشوبة لأنها لم تكن على بينة من الأمر لما وقعت فيه من غلط في الوقائع  
الجوهرية ، كان للطاعن علم بها والتي لها اعتبار بمقتضى القانون ، فلم  
تصدر الإدارة القرار بالترخيص عن رضا صحيح مما يعيب القرار  
ويبطله ، إذ لا شبهة في أن الخطأ الذي وقعت فيه الإدارة خطأ قانوني  
شأب إرادتها ذلك بحسبان أن القرار الإداري بوصفه عملاً قانونياً من  
جانب واحد يجب أن يصدر عن رضا صحيح فيبطله مما يبطل الرضا  
من عيوب ومنها الخلط أن توافرت عناصره وشروطه القانونية .

... فإذا بأن من الأوراق أن القرار الصادر بالترخيص بصيدلية :<sup>٤٩</sup> إمالة

تد وقع باطلا فيكون والحالة هذه: مضموم الأثر بحيث لا يجوز أن ينشئ،  
حقا وإن الإدارة إذ تقر صواب الحكم المطعون فيه ، فهي إنما تعلن عن  
انعدام أثر قرارها الصادر بالترخيص .

( طعن رقم ١٧٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

#### المبدأ :

أثر الإكراه في صحة القرار الإداري — خضوعه لرقابة المحكمة  
الطلياً في تعقيها على الحكم المطعون فيه .

#### ملخص الحكم :

أن الإكراه باعتباره مؤثراً في صحة القرار الإداري يخضع لتقدير  
المحكمة الإدارية في حدود رقابتها لمشروعية القرارات الإدارية ، كما  
يخضع لرقابة المحكمة الطلياً في تعقيها على أحكام تلك المحاكم .

( طعن رقم ١٥٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

#### المبدأ :

نزول القرار الإداري إلى حد غصب السلطة — عدم تمتعه بأية  
حصانة — إمكان الطعن فيه دون تقيد بميعاد ، وعدم قابليته للتنفيذ  
المباشر ، وقبول طلب وقف تنفيذه ولو تعلق بشؤون الموظفين .

#### ملخص الحكم :

أنه وإن كان الأصل في القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين

هو عدم قبول طلبات وقف تنفيذها لانعدام ركن الاستعجال فيها ، الا أن التحدى بذلك لا يكون الا في شأن القرارات الادارية التي تعتبر قائمة قانونا ومنتجة لآثارها الى أن يقضى بالغاؤها ، ذلك أن من هذه الآثار أن للقرار الادارى قوته الملزمة للأفراد ، وللادارة تنفيذه بالطريق المباشر في حدود القوانين واللوائح ، وأن هذه القوة لا تترابط ، حتى ولو كان معينا ، الا اذا قضى بوقف تنفيذه أو بالغاؤه ، ولكن يلزم أن يكون القرار — وأن كان معينا — مازال متصفا بصفة القرار الادارى كتصرف قانونى ، أما اذا نزل القرار الى حد غصب السلطة ، وانحدر بذلك الى مجرد الفعل المادى المعلوم الأكثر قانونا ، فلا تلحقه أية حصانة ، ولا يزيل عيه فوات ميعاد الطعن فيه ، ولا يكون قابلا للتنفيذ بالطريق المباشر ، بل لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال ذوى الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة مما يبرر بذاته مطلبتهم ازالة تلك العقبة بصفة مستعجلة .

( طعن رقم ٣٥ ، ٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/١/١٩٥٦ )

### الفرع الثالث

#### ركن الاختصاص وصيويه

#### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### المبدأ :

صدور القرار الادارى معينا بصيب عدم الاختصاص — بطلانه — الغاؤه كالملا — مثال — صدور قرار من وزارة الحربية بترقية رئيس قسم المستخدمين بمصلحة الموائى والخاثر ، والحال أنه يعتبر تبعا لديوان الموظفين — المادة ٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

#### ملخص الحكم :

أن المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام

موظفي الدولة قد نصت على ان يعمل بهذا القانون من أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ونصت المادة الثالثة من الفصل الأول من الباب الأول من القانون المشار اليه على أن « يكون مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلائهم بالوزارات والمصالح ما عدا ديوان المحاسبة تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته » . فإذا كان الثابت أن المطمعون في ترقيته أصبح في عداد موظفي ديوان الموظفين منذ أول يولية سنة ١٩٥٢ ( باعتبار أنه يشغل وظيفة رئيس قسم المستخدمين بمصلحة الموائى والمناثر ) فما كان يجوز أن تشمل حركة الترقيات التى اجراها السلاح البحرى في ابريل سنة ١٩٥٢ بحسابه تابعا له ، ويكون القرار الصادر من وزير الحربى في ٢٩ من ابريل سنة ١٩٥٣ بترقية المطمعون في ترقيته الى الدرجة الخامسة المخصصة لموظفي السلاح البحرى قد شابه عيب عدم الاختصاص ، ومن ثم يكون باطلا لفقدانه أحد مقوماته ، ويتمتع من أجل ذلك القضاء بالمائة الغاء كاملا ، وبالتالي يكون الطعن قد قام على أساس سليم من القانون . ويكون الحكم المطمعون فيه في قضائه بالغاء القرار جزئيا فيما تضمنه من ترقية المدعى قد جاء مخالفا للقانون .

١ طعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٥٦

### قاعدة رقم (٢٢٦)

#### المبدأ :

متصور القرار من جهة غير منوط بها اصداره قانونا يعيبه بصيب جسيم ينحدر به الى حد العدم - امكان الطعن فيه دون التقيد بميعاد .

#### ملخص الحكم :

إذا فقد القرار الادارى أحد أركانه الأساسية فانه يعتبر معيبا بخلاف جسيم ينزل به الى حد الانعدام ، والاتفاق منمقد على أنه سواء



اعتبر الاختصاص أحد أركان القرار الإداري أم أحد مقومات الإرادة التي هي ركن من أركانه . فإن صدور القرار الإداري من جهة غير منوط بها إصداره قانونا يعيب بعيب جسيم ينحدر به إلى حد العدم . طألا كان في ذلك افتتات على سلطة جهة أخرى لها شخصيتها المستقلة .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بأنه إذا كان العيب الذي يشوب القرار ينزل به إلى حد غصب السلطة فإنه ينحدر بالقرار إلى مجرد فعل مادی معدوم الأثر قانونا لا تلحقه أية حصانة ولا يزيل عيه قروات ميعاد الطعن فيه ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة مثله مثل سابقة ، على غير أساس سليم من القانون .

١ . طعن رقم ١٣٦٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٩

### قاعدة رقم (٢٢٧)

#### المبدأ :

**قرار النيابة العامة بإخلاء المدعى وتمكين آخر من العين محل النزاع —**  
**صدوره في غير نطاق وظيفة النيابة العامة القضائية — انطواءه على**  
**غصب لسلطة القضاء المدني الذي يختص وهذه بالفصل في منازعات**  
**الحيازة — انعدام قرار النيابة العامة .**

#### ملخص الحكم :

ان قرار النيابة العامة المطعون فيه بإخلاء المدعى وتمكين المستنكل ضده الثاني من العين محل النزاع اذ صدر من النيابة العامة في غير نطاق وظيفتها القضائية لعدم تعلق الأمر بإحدى جرائم الحيازة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ عقوبات قد انطوى على غصب لسلطة القضاء المدني الذي يختص وحده بالفصل في منازعات الحيازة على — ما تقدم القول . ومن ثم يكون هذا القرار مشوبا بعيب عدم الاختصاص الجسيم

الذى ينحدر به الى درجة الانعدام ، مما يتعين معه الحكم بالفناء هذا!  
القرار ، والزمام الجهة الادارية بالمصاريف .

( طعن رقم ٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٠ )

### قاعدة رقم (٢٢٨)

#### المبدأ :

البيت في منح تراخيص الاشتغال بأعمال الوساطة في الحاق الفنانين  
بالعمل هو من اختصاص وزير الارشاد طبقا لاحكام القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٥٨ — صدور قرار من مدير ادارة الرقابة على المصنفات الفنية  
يرفض الترخيص في الاشتغال بأعمال الوساطة دون أن يكون موقفا  
في ذلك من الوزير المختص يجعله مشويا بعيب عدم الاختصاص — هذا  
الرفض ليس موقفا سليبا وانما هو قرار ادارى سلبى .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ بنصه على عدم جواز الاشتغال  
بأعمال الوساطة الا بعد الحصول على ترخيص من السيد الوزير قد  
أسند سلطة البيت في طلبات الترخيص في الاشتغال بالأعمال المذكورة  
سواء بمنح الترخيص أو برفضه للطلب الى الوزير ، فليس لغيره من  
موظفى الوزارة أن يباشر هذا الاختصاص دون تفويضه منه في الحدود  
التي تسمح بها أحكام التفويض ، ولم يكن هناك تفويض من هذا القبيل  
في تاريخ صدور انقرار محل الطعن ، وطالما أن القرار برفضه الترخيص  
للمدعى في الاشتغال بأعمال الوساطة — اذ صدر من مدير ادارة الرقابة  
على المصنفات الفنية لا من الوزير — فانه يكون مشويا بعيب عدم  
الاختصاص — ولا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القرار  
الصادر من المدير المذكور لا يعدو أن يكون اجراء تمهيديا أو موقفا  
سليبا بعدم عرض الأمر على الوزير للنظر في منح الترخيص أو رفضه

وأن اكتفاء هذا المدير بالوقوف عند حد المرحلة التمهيدية هو موقف سلبي لا قرار إداري وأنه أدى في نتيجته إلى موقف سلبي آخر من جانب الوزير بالامتناع عند منح المدعى الترخيص المطلوب وأنه لذلك فإن القول بأن القرار المطعون فيه قد صدر من غير مختص يكون في غير محله إذ الطعن في حقيقته لا يرد على قرار المدير وإنما على القرار السلبي الضمني بامتناع الوزير عن منح الترخيص المطلوب لا حجة في ذلك كله إذ أن مدير إدارة الرقابة على المصنفات الفنية لم يقف موقفا سلبيا إزاء طلب الترخيص المقدم من المدعى ولم يرفض أو يمتنع عن اتخاذ قرار في شأنه بل سار في بحث الطلب وفقا لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ واتخاذ المنفذ له وانتهى من هذا البحث إلى إصدار قراره المؤرخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١ برفض الطلب المذكور وقد أفصح بهذا القرار عن إرادته بما كان يمتد أنه يملكه من سلطة ملزمة وفقا لأحكام القانون المشار إليه والقرار المنفذ له — وقد صدر هذا الإفصاح مقترنا بقصد تحقيق الأثر القانوني للقرار بمجرد صدوره — إذ بادر إلى إعلان المدعى به في ذات تاريخ صدوره • كما بادر إلى إخطار إدارة الأمن العام بمضمونه لتتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع المدعى من ممارسة مهنة الوساطة ولئن كان القرار المذكور قد صدر من غير مختص إلا أنه لا وجه للتمحدي بأنه ليس قرارا إداريا أو أنه مجرد موقف سلبي أو إجراء تحضيري أو تمهيدى إذ تظلى في هذا القرار الذي تحقق أثره فعلا موقف الوزارة الإيجابي إزاء طلب المدعى وما دامت الوزارة لم تقف موقفا سلبيا فإنه لا محل للقول بأن هذا الموقف قد أدى إلى موقف سلبي آخر من جانب الوزير •

### قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

تصحيح جهة الادارة لا شاب القرار من عيب عدم الاختصاص قبل صدور الحكم — جواره — بشرط الا يتضمن تغييرا في مضمون القرار أو ملامة اصداره .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فإن الثابت ان النعى الوحيد للمدعى على القرار المطعون فيه هو ما تضمنه من عيب عدم الاختصاص الجسيم الذى صححته جهة الادارة قبل صدور الحكم بعرض الأمر على مجلس الادارة دون أن يكون من شأن ذلك تغيير ما فى مضمون القرار أو ملامة اصداره ، وبما لا يجدى المدعى بعد ذلك الطعن فى ترقية السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ لأن السيد المذكور أصبح بعد التصحيح المشار اليه واعتبارا من تاريخ حصوله أحق بالترقية من المدعى الى وظيفة أخصائى أول بحوث وشئون قرارات مجالس ادارة الشركات للمامة ترقيته اليها دون المدعى ومن ثم تصبح دعواه غارقة سندها القانونى مما يضمن معه الغاء الحكم المطعون فيه والحكم برفض الدعوى على أن تلزم الجهة الادارية بالمعروفات لأنها لم تبادر بتصحيح العيب الذى شاب القرار المطعون فيه الا بعد اختصامه قضائيا برفع الدعوى .

( طعن رقم ٢٤١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

فقد القرار صفته الادارية وصيرورته معدوما — لا يكون الا اذا كان مشوبا بمخالفة جسيمة — تصدى مجلس المراجعة لتقدير القيمة الاجبارية بالنسبة الى باقى الوحدات المسكنة التى لم يتظلم مستأجروها — مخالفة القانون فى هذه الحالة لا تنحدر بقرار مجلس المراجعة الى درجة الانعدام .

### ملخص الحكم :

ان تصدى مجلس المراجعة لقرارات لجنة التقدير فيما ينطبق بالوحدات التي لم يتظلم شاغلوها من قرارات تلك اللجنة ، ليس من العيوب التي من شأنها أن تتحدّر بالقرار الى درجة الانعدام ، فمن الأمور المسلمة أن العمل الإداري لا يفقد صفته الإدارية ولا يكون معنوما الا اذا كان مشوبا بمخالفة جسيمة ، ومن صورها أن يصدر القرار من فرد عادي أو أن يصدر من سلطة في شأن اختصاص سلطة أخرى ، كأن تتولى السلطة التنفيذية عملا من أعمال السلطة القضائية أو التشريعية ، أما غير ذلك من العيوب التي تعتور القرار الإداري فأنها تجعله مشوبا بعيب مخالفة القانون بمعناها الواسع ولا تتحدّر به الى درجة الانعدام .

( طعن رقم ٧٤٤ : ٨٠٥ لسنة ١١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٣٣١ )

#### المبدأ :

اذا كان القرار الإداري قد صدر من غير مختص فأنه يتعين التفريق بين عيب عدم الاختصاص البسيط وبين عيب عدم الاختصاص الجسيم — العيب الأول يصح القرار بالبطلان ومن ثم فأنه يتعين بمرور ستين يوما على صدوره أما العيب الثاني فيصم القرار بالانعدام مما يسوغ معه سحبه في أي وقت دون التزام بالمدة المشار إليها — تطبيق : صدور قرار من مدير أحد المصانع بترقية أحد العاملين بالمصنع دون عرض الأمر على المؤسسة التي ينتميها المصنع ودون عرضه على لجنة شئون العاملين بها يعتبر قرارا متعديا يجوز سحبه في أي وقت .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن عيب عدم الاختصاص في القرار الإداري من العيوب التي تتيح سحب القرار الذي دفع به وذلك وفقا للاحكام والأوضاع المقررة في سحب القرارات الإدارية وإذا كان عيب عدم الاختصاص

بسيطا فانه يتيج سحب القرار خلال ستين يوما على اختلاف من بدء حساب هذه المدة تبعا لما اذا كان السحب يتم من الجهة التي اصدرت القرار أو من الجهة الرئاسية لها ومع مراعاة ما قد يلحق تلك المدة من اسباب الانقطاع أما حيث يكون عدم الاختصاص جسيما فانه يصم القرار بالانعدام ويسوغ سحبه في أى وقت دون التزام بالمدة المشار اليها .

ومن حيث ان قرار ترقية الطاعن الذى صدر بسحبه القرار المطعون فيه اذ اصدره مدير المصنع الذى يملغيه بينما الاختصاص بعمن صفحة رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة التى يتبعها هذا المصنع عن طريق اعتماد صدوره من لجنة شئون عاملين مركزية على النحو السالف الاشارة اليه فان ذلك القرار بالترقية يكون بهذه المثابة مشوباً بعيب عدم اختصاص جسيم لأن مدير المصنع عندئذ يكون قد حجب سطحه اللجدة ورئيس مجلس ادارة المؤسسة معا واحل نفسه محلها مسقطاً مراحل تكوين القرار من حيث اسهام السلطات التى ناط بها القاضون اختصاص المشاركة فى انشائه الى مراحل ومستويات تكوينه وبالتالي يكون القرار معدوماً مما يجيز سحبه فى أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما المقرر لسحب القرارات الادارية المعيبة بعيب عدم الاختصاص البسيط الذى لا يصل عواره من حيث الاختصاص الى ذلك الحد من الجسامة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فان القرار المطعون فيه بسحب قرار ترقية الطاعن أيا كان الوقت الذى تم فيه هذا السحب متجاوزاً ميعاد الستين يوما السالف ذكره ، يكون محمولاً على سند صحيح فى القانون ودون مخالفة له باعتبار ما سلب قرار الترقية المسحوب من وجه الانعدام السابق بيانه .

ومن حيث انه مهما يكن من أمر ما سلقه الطاعن حول ان قرار السحب لم يتخذ استناداً الى انعدام القرار المسحوب أو صدوره من غير مختص وإنما اتخذ بسبب ما نسب للترقية من مخالفات موضوعية للقانون هذا الذى سلقه الطاعن مردود بأنه يكفى لحمل قرار السحب ما تكشف ابان الرقابة القضائية له وهى رقابة مشروعية من وقوع القرار

المسحوب مخالفًا للقانون يصدره معينا بعدم الاختصاص الهسيم مما يصلح مسوغًا لقرار المسحب وان كان غير المسوغ الذي على أساسه صدر لأنه اذا أمكن حمل القرار الإداري على وقائع كشفت عنها أوراق الدعوى غير تلك التي صدر على أساسها كفى ذلك لصحته .

ومن حيث أنه اذا فقد القرار احدى أركانه الأساسية فلهذا يعتبر معينا مسحب ترقيته غير قائمة على سند سليم من القانون ، خلية لذلك بالرغض ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى القضاء برغضها قد صادف الحق فيما انتهى اليه من ذلك وبالتالي يكون الطعن عليه خليقا بالرغض وهو ما يتعين الحكم به مع الزام الطاعن بالمصروفات .

( طعن رقم ٨٢٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

اذا فقد القرار احدى أركانه الأساسية اعتبر معينا — سواء اعتبر الاختصاص أحد أركان القرار أو أحد مقومات الإرادة التي هي ركن من أركانه — صدور القرار من جهة غير منوط بها إصداره قانونا يعيب ركن الاختصاص لما في ذلك من افتتات سلطة على سلطة أخرى — عيب عدم الاختصاص من النظام العام — للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها حتى لو لم يثره اصحاب الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه في ضوء ذلك تكون دعوى المدعى بطلب إلغاء قرار والاتفاق منعد على أنه سواء اعتبر الاختصاص أحد أركان القرار أم أحد مقومات الإرادة التي هي ركن من أركانه فان صدور القرار من جهة غير منوطه إصداره قانونا يبيح ركن الاختصاص لما في ذلك من افتتات على سلطة جهة أخرى .

كما أن فئة القانون الإداري يذهب الى ان عيب الاختصاص يفتن

بالنظام العام ومعنى ذلك ان المحكمة تحكم به من تلقاء نفسها حتى لو لم يثره أصحاب الشأن .

ومن حيث متى كان الثابت من الاوراق ان السيد .....  
الطاعن الأول ، كان يشغل في تاريخ توقيع الجزاء الدرجة الثالثة —  
حسبما أكدته المستند المقدم من الشركة المطعون ضدها بجلسته ٢٧/٤/١٩٨٥  
وان السيد / ..... الطاعن الثاني ، كان يشغل في ذلك التاريخ  
الدرجة الخامسة حسبما تنطق به الاوراق وان هذا الجزاء المطعون عليه  
قد تم توقيعه عليهما من مجلس ادارة الشركة حال كونهما من شاغلي  
الوظائف الذين يختص بتوقيع هذا الجزاء عليهم رئيس مجلس الادارة  
حسبما تقدم بيانه . وليس مجلس الادارة . فان هذا الجزاء والحالة  
هذه يكون قد وقع ممن لا اختصاص له في توقيعه بالمخالفة لما هو مقرر  
قانونا . ولا ينال من ذلك ماقرره الحكم المطعون فيه في هذا الشأن  
من أن في صدوره من مجلس الادارة تحقيق ضمانات أوفر للطاعن . اذ  
ان تعديد الاختصاص هو عمل المشرع وعلى من يناط به اختصاص  
معين ان يلتزم حدوده ، كما رسمها الشارع باعتبار هذا الاخير عند تحديدها  
لاينشد تحقيق الضمانات فقط وانما المصلحة العامة بما ينطوي عليه من  
تقايله مسؤوليات من يمارس الاختصاص لسلطاته وهو أمر يمثل حجم  
الزاوية في مجال تنظيم ادارة العمل . ومن ثم يكون هذا الجزاء قد  
وقع باطلا لتوقيعه من غير مختص لايملكه بالمخالفة للقانون مما يضمن  
الحكم بالغائه على أن ذلك لايفل يد الشركة المطعون ضدها في اتخاذ  
ما يدعو اليه مقتضى الحال بمراعاة الاوضاع المقررة قانونا . واذا ذهب  
الحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب واخطأ في  
تطبيق القانون ويكون الطعن عليه قائم على أساس صحيح من الواقع  
والقانون .



## قاعدة رقم ( ٣٣٢ ) .

### المبدأ :

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها —  
قرار وزير الصناعة باعتماد توصيات اللجنة المشكلة لمعالجة مصانع  
الصابون التي تعمل على البارد يدخل في حدود السلطة المخولة لوزير  
الصناعة بمقتضى المادة ١٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن  
تنظيم الصناعة وتشجيعها — القرار يتضمن تعديلا في مواصفات وخامات  
انتاج الصابون وتبنيها الى الغاء التراخيص المتعلقة بالمصانع التي لا تسجيب  
لهذا التعديل — القرار يتضمن كذلك تعديلا لشروط التراخيص — جواز ذلك  
— الترخيص الصادر من جهة الادارة تصرف ادارى لا يكسب صاحبه  
اى حق يتمتع معه على الادارة سحبه او الغاؤه او تنظيمه او الحد منه  
طبقا لسلطانها التقديرية .

### ملفص الحكم :

ان قرار وزير الصناعة باعتماد توصيات اللجنة المشكلة ببناء على  
قراره رقم ١٩٧٣/٢٠٦ لمعالجة مصانع الصابون التي تعمل على البارد  
منذ عام ١٩٦٥ استنادا الى نص المادة ١٥ من القانون رقم ٢١ لسنة  
١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ، هو قرار مما يدخل في حدود  
السلطة المخولة لوزير الصناعة بمقتضى أحكام المادة المذكورة والتي  
تخوله قانونا اتخاذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية بايجاد معايير  
موحده تطبقها في عملياتها الانتاجية أو بتحديد مواصفات المنتجات  
والضامات المستخدمة في الصناعة ، ان تصوير هذا القرار تارة  
بأنه امتناع أو توقف عن صرف الخامات المقررة لمصنع المطنون ضده  
بعد انقضاء مهلة نهايتها شهر أكتوبر سنة ١٩٧٤ وتارة أخرى بأنه ينطوى  
على تحديد للقدرة الانتاجية لهذا المصنع القائمة والمنتجة للصابون في  
حدود الترخيص السابق قيام المصنع على مقتضاه مما ينعكس أثره على  
كيان المنشأة ذاتها بما فيه من مساس بموجوداتها الامر الذى يتضمن  
الغاء الترخيص الصادر بملقماتها في غير الحالات المنصوص عليها في المادة

الرابعة رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ — هذا التصوير — لاوجه له تأسيسا على أن القرار سالف الذكر لا يعدو أن يكون تعديلا في مواصفات وخامات انتاج الصابون وتبئها في ذات الوقت الى إلغاء التراخيص المطلقة بالمصانع التي لاتستجيب لهذا التعديل وأنه لم يقصد بهذا انقرار سوى تحقيق اعتبارات المصلحة العامة على وجه يكفل تطوير صناعة الصابون في البلاد ، ومن ثم فلن كل ما يمكن أن يقال في شأن هذا القرار أنه تعديل لشروط التراخيص الخاصة بتصنيع الصابون. على البارد وأنه تم بمقتضى السلطة المقررة لوزير الصناعة طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٩٥٨/٢١ لأغراض تتعلق بالمصالح العام وما يليه من ضرورة النأى بصناعة الصابون عن مجال الجمود والتخلف ودفع عجلتها نحو النمو والتقدم ، ومن المبادئ المسلمة أن الترخيص الصادر من جهة الإدارة هو تصرف ادارى يتم بالقرار الصادر بمنحه ولا يكسب صاحبه أى حق يتمتع معه على الاداره سحبه أو الغاؤ أو تنظيمه أو الحد منه طبقا لسلطاتها التقديرية ووفقا لموجبات المصلحة العامة .

( طعن رقم ٤١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٥/١/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٣٤ )

#### المبدأ :

غصب سلطة المشرع يترتب عليه انعدام القرار لاصالته بعيب جسيم — تأميم قرار ادارى ما لم ينص القانون على تأميمه قرار معلوم .

#### ملخص الحكم :

ان حدود اختصاص لجان التقييم المشكلة طبقا للقانونين رقمى ١١٨ لسنة ١٩٦١ و ٧٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن تأميم الشركات والمنشآت هو تحديد قيمة رأسمال الشركات والمنشآت التي اخضعها القانون للتأميم . ومن ثم يدخل في اختصاص تلك اللجان تقييم كل ما يدخل قانونا ضمن رأسمال المشروع المؤمم من عناصر متى التزمت هذا النطاق المحدد لاختصاصاتها وهي تتمتع في هذا المجال بسلطة تقديرية

بلا معقب عليها وقراراتها في هذا المقام نهائية. أما اذا تناولت بالتقييم عنصرا لا يعتبر من عناصر رأس مال المشروع فانها تكون بذلك قد أخضعت للتأميم مالم يقضى المشرع بتأميمه ، وينطوى قرارها في ذلك على غصب لسلطة المشرع .

( طعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥ )

~~مجلس الدولة~~

## الفرع الرابع

### ركن الشكل وصوبه

#### قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

التصرف القانوني لا يولد معدوما لعيب في الشكل الا اذا كان الشكل يعتبر ركنا لقيامه — اذا لم يكن الشكل ركنا ، فان كان جوهريا وجب استيفاءه . اذا لم يكن الشكل جوهريا فلا يؤثر في صحة القرار وسلامته — القرار الاداري تصرف قانوني — تعريف القرار الاداري — نشر القرار الاداري — اجراء لاحق لا يرتد اثره الى ذات القرار ولا يمس صحته .

ملخص الحكم :

لئن كان نشر الرسوم الصادر بصرف المدعى من الخدمة قد اعتوره ما أشار اليه المدعى من أنه وقع باطلا لنشره في الجريدة الرسمية بعبارة تفيد نشره برسم رئيس الجمهورية لا نشره بسلطة مجلس الوزراء الا انه يجب التنبيه الى أن الاصل في التصرف القانوني أنه لا يولد معدوما لعيب في الشكل الا اذا كان الشكل معتبرا بحكم القانون ركنا لقيام هذا التصرف ، والقرار الاداري هو تصرف قانوني ، ولم يعتبر القانون الشكل ركنا في القرار موضوع النزاع . أما اذا كان الشكل ليس ركنا بل مجرد شرط متطلب في القرار فان كان هذا الشكل جوهريا كان لامعدي عن استيفائه وفقا لما نص عليه القانون ، أما في ذات القرار

وأما بتصحيح لاحق ، أما اذا كان غير جوهري فلا يعتبر مؤثرا في صحة القرار وسلامته . على أن ما يزعمه المدعى من عيب في هذا الشكل انما يلحق عملية النشر ولا يمس كيان القرار ذاته ولا صحته كتصرف قانوني . ذلك أن القرار الاداري هو افصاح الجهة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة ، بمقتضى القوانين واللوائح ، في الشكل الذى يتطلبه القانون بقصد احداث أثر قانونى معين متى كان هذا ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة . وقد قامت اركان القرار في هذا الخصوص ما دام لا يمارى أحد في أن مجلس الوزراء قد اتجهت ارادته الى احداث هذا الأثر ، وهو صرف المدعى من الخدمة ، على الرغم من عدم اتفاق رئيس الجمهورية وقتذاك مع المجلس في هذا الشأن . وقد استوفى الرسوم المطعون فيه بالفعل شكله القانونى من الفاحية الدستورية من حيث صدوره من مجلس الوزراء مشكلا تشكيلا صحيحا في حدود سلطته واختصاصه في هذه الخصوصية بذاتها ، وعرضه على رئيس الجمهورية ، واصداره بعد اذ مضت عشرة ايام لم يوقعه خلالها الرئيس ولم يحله ضمن المدة نفسها الى المحكمة العليا ، فأعتبر نافذا طبقا للمادة ٨١ من الدستور ، أما عملية النشر في ذاتها فهي اجراء لاحق لا يعدو أن يكون تسجيلا لما تم ، فلا يرتد أثرها الى ذات القرار ولا يمس صحته . فاذا كان ثبت عيب فقد لحق بعملية النشر فقط ، على أن هذا العيب قد تداركته الادارة وقامت بتصحيحة فيما بعد .

( طعن رقم ٣ ، ٤ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٣٣٦ )

#### المبدأ :

بطلان القرار بسبب عيب في الشكل — لا يكون القرار بطلا في الشكل كإفغال اجراء ما الا اذا نص القانون على البطلان في هذه الحالة أو كان الاجراء جوهريا — مثال — اصدار احدى اللجان الصحية بمركز ما قرارا اداريا بردم بئر مقامة في أرض بعض الافراد نظرا لخطورته على الصحة العامة وذلك طبقا لاحكام القرار الوزارى الصادر في ١١ من مايو سنة ١٨٩٥ — عدم اشتراك ضابط البوليس في حضور اجتماع

هذه اللجنة لا يترتب عليه البطلان ، مادام القرار الوزاري لم ينص على البطلان في هذه الحالة ، كما أن حضور الضابط ليس اجراء جوهريا .

### ملخص الحكم :

لاحجة في النعي على قرار اللجنة الصحية الصادر بالتطبيق للقرار الوزاري الصادر في ١١ من مايو سنة ١٨٩٥ بالبطلان لعدم صحة اجتماع اللجنة بسبب عدم حضور ضابط البوليس ذلك ان القرار الاداري لا يسلط لعيب شكلي الا اذا نص القانون على البطلان عند اغفال هذا الاجراء أو كان هذا الاجراء جوهريا . ولم ينص القرار الوزاري الصادر في ١١ من مايو سنة ١٨٩٥ على البطلان اذا لم يحضر أحد اعضاء اللجنة الصحية . كما أن حضور ضابط البوليس ليس اجراء جوهريا ، لأن حضوره ليس بذى أثر في تغيير مضمون قرار اللجنة أو ملامعة اصداره ، فالواضح — على أساس أن اللجنة لجنة صحية — أن العضو ذا الأثر الحاسم في مضمون قرار اللجنة وملامعة اصداره هو مفتش الصحة وقد حضر اجتماع اللجنة واذا كان المقصود هو تمثيل سلطة الأمن في اللجنة فقد مثلت هذه السلطة في شخص مأمور المركز وهو رئيس لضابط البوليس . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان القرار الوزاري الصادر في ١١ من مايو سنة ١٨٩٥ لم يحدد نصا لصحة انعقاد اللجنة وانما صمت عن هذا التحديد . وأزاء هذا الصمت يلزم الرجوع الى الأصل في صحة انعقاد اللجان والمجالس . والأصل ان الانعقاد يصح اذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء . وقد حضر اجتماع اللجنة أربعة أعضاء من خمسة وصدر قرار اللجنة بالاجماع .

١ طعن رقم ٨٨١ . ١٤٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٢

### قاعدة رقم ( ٣٣٧ )

#### المبدأ :

بطلان القرار الاداري لاغفال اجراء معين — وجوب أن يكون البطلان منوصا عليه في التشريع ، أو أن يكون الاجراء جوهريا .

### ملخص الحكم :

أن القرار الإداري لا يبطل لميب شكلي ، الا اذا نص القانون على البطلان عند اغفال هذا الاجراء او كان هذا الاجراء جوهريا في ذاته ، بحيث يترتب على اغفاله بطلان بحسب مقصود الشارع .  
( طعن رقم ١٦٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١١/٢٣/١٩٥٧ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٨ )

#### المبدأ :

عيب الشكل في القرار الإداري — قصور هذا العيب من احداث اثره اذا قامت الادارة بتدارك ما فاتها من استيفاء الشكل دون أن يكون من شأن ذلك التدارك التأثير بتغيير ما في مضمون القرار الإداري او ملامعة اصداره — مثال — مخالفة نص المادة الخامسة من احكام القرار الوزاري الصادر في ١١/٥/١٨٩٥ بحكم أخذ عينة وتحليلها قبل اصدار قرار الردم عيب يجبر بتداركه فيما بعد ما دامت نتيجة التحليل قد جاءت مؤيدة لقرار الردم هذا .

### ملخص الحكم :

لا حجة في النعي على قرار اللجنة الصحية المطعون فيه بأن أغفل مراعاة ما تنص عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري الصادر في ١١ من مايو سنة ١٨٩٥ من أخذ عينة المياه وتحليلها قبل صدوره ذلك أن نتيجة التحليل جاءت مؤيدة للقرار . وعيب مخالفة الشكل يقصر عن احداث اثره ، اذا قامت الادارة بتدارك ما فاتها من استيفاء الشكل دون أن يكون من شأن ذلك التدارك التأثير بتغيير مافي مضمون القرار الإداري او ملامعة اصداره .

( طعنى رقمى ٨٨١ . ١٤٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٣ )

### قاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

القرار الإداري قد يكون مكتوباً كما يكون شفوياً — الاصل أن جهة الإدارة غير مقيدة بشكل معين للانفصاح عن إرادتها ما لم يلزمها القانون بذلك .

ملخص الحكم :

إن جهة الإدارة غير مقيدة بشكل معين تفصح فيه عن إرادتها الملزمة ما لم يحتّم القانون اتباع شكل خاص بالنسبة لقرار معين ولذلك فقد يكون القرار الإداري مكتوباً كما يكون شفوياً .

( طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨ )

### قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بفصل الموظف بغير الطريق التأديبي — لا يلزم له شكل معين — لجهة الإدارة أن تثبت صدوره بكافة طرق الاثبات .

ملخص الحكم :

لما كان القانون لم يحدد شكلاً معيناً لقرار رئيس الجمهورية بفصل الموظف بغير الطريق التأديبي فإنه يكفي أن تثبت جهة الإدارة بكافة طرق الاثبات صدور هذا القرار .

( طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨ )

### قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

القرار الإداري ليست له صيغ معينة لا بد من أنصباها في احداها بصورة ايجابية — أن ما ورد بأعمال محضر لجنة شئون الموظفين من حصر للوظائف الكتابية يكون منطويا على قرار بنقل من عداهم من اصحاب الدرجات الكتابية الى الدرجات الادارية المماثلة لها .

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري ليست له صيغ معينة لا بد من انصباها في احداها بصورة ايجابية وانما يكون كل ما يحمل معنى اتجاه ارادة جهة الادارة في نطاق سلطتها الملزمة الى احداث أثر قانوني متى كان ذلك ممكنا وجائزا منطويا على قرار إداري واذا جرى توزيع درجات الكادر الكتابي — فيما ورد بأعمال محضر لجنة شئون الموظفين بجلستها المشار اليها — خلال المدة التي اجاز فيها القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ نقل الموظفين من وظيفة فنية متوسطة أو كتابية الى وظيفة فنية عالية أو إدارية من الدرجة ذاتها فان ما ورد بتلك اللجنة من حصر الوظائف الكتابية يكون منطويا على قرار بنقل من عداهم من أصحاب الدرجات الكتابية الى الدرجات الادارية المماثلة لها واذا خلت محاضر تلك الجلسة من أسماء من رقوا بالاختيار في حركة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٣ وكل من يسبق الطاعن في الاقدمية من حملة المؤهلات المتوسطة لهذا فانهم يعتبرون جميعا قد نقلوا من ذلك التاريخ الى الكادر الإداري .

( طعن رقم ٣٢١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

ليس للادوار الادارية اشكال ولا انواع تحصرها — يتوفر للامر الإداري قوامه بمجرد صدوره بطريقة قاطعة وتنفيذية — قد يستتج الامر الإداري من مجرد اعمال التنفيذ المالية .



## ملخص الحكم :

ان الأوامر الإدارية ليس لها أشكال ولا أنواع تحصرها ، بل هي مجرد تعبير من الموظف المختص عن إرادته في التصرف على وجه معين في أمر معين ولغرض معين من أغراض وظيفته وفي حدود اختصاصه .. ويكون للأمر الإداري قوام بمجرد صدوره بطريقة قاطعة وتنفيذية ، ومن ثم فقد يستتج الأمر الإداري من مجرد أعمال التنفيذ المادية .  
( طعن رقم ٤٤ لسنة ٧٣٠ لسنة ١٩٦٦/٣ — جلسة ١٩٦٦/٣ )

## قاعدة رقم (٢٤٣)

### المبدأ :

لا يبطل القرار الإداري لعيب شكلي الا اذا نص القانون على البطلان لدى اغفال الاجراء أو كان الاجراء جوهريا في ذاته يترتب على اغفائه تفويت المصلحة التي عنى القانون بتأمينها — أساس ذلك : قواعد المتمثل في اصدار القرار الإداري هي اجراءات هدفها منحها انعاما ومصلحة الافراء على السواء — يجب التفرقة بين الشكليات الجوهرية التي تتل من تلك المصلحة والشكليات القانونية — تطبيق : القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة على عقار واحد معين بالذات — تضمنه تعيينا واضحا له في غير جهاله مفصحا عن بطلانه الجوهرية والاغراض التي خصص من أجلها — لا يترتب على هذا القرار بطلانه لعدم ارفاقه منكره ببيان المشروع أو رسم التخطيط الاجمالي التي تطلبت المساعدة الثانية من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين .

## ملخص الحكم :

ومن حيث أن قواعد الشكل في اصدار القرار الإداري ، ليست كالمعاملة هدفها في ذاتها أو طوقسا لا مندوحة من اتباعها تحت جزاء البطلان الحتمي ، وانما هي اجراءات سداها المصلحة العامة ومصلحة

الامفراد على السواء ، يفرق فيها بين الشكليات الجوهرية التي تتال من تلك المصلحة ويقدر اغفالها في سلامة القرار وصحته وغيرها من الشكليات الثانوية ، وعليه لا يعطل القرار الادارى لعبب شكلي الا اذا نص القانون على البطلان لدى اغفال الاجراء • او كان الاجراء جوهريا في ذاته يترتب على اغفاله تقويت المصلحة التي عنى القانون بتأمينها ومن ثم بطلان القرار بحسب مقصود الشارع منه • اما اذا كان الاغفال متداركا من سبيل آخر دون مساس بمضمون القرار الادارى وسلامته موضوعيا وضمائنا ذوى الشأن واعتبارات المصلحة العامة الكامنة فيه ، فان الاجراء الذى جرى اغفاله لا يستوى اجراء جوهريا يستتبع بطلانا • واذا كان الثابت فيما تقدم ان القرار الطعين والصادر بتقرير المنفعة العامة انصب على عقار واحد معين بالذات وتضمن تعيينا واضحا له في غير جهالة مفصحا عن بياناته الجوهرية والاغراض التى خصص من أجلها فلا سبيل بعدئذ الى النعى عليه بمقولة انه لم يرفق بمذكرة بيان المشروع أو رسم التخطيط الاجمالى له على ما تتطلبه المادة الثانية من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، ذلك انه وعلى فرض ان الجهة الادارية غفلت عن هذا الاجراء فان القرار الطعين تدارك هذا الاغفال بما انطوى عليه من بيانات في صلبه تغنى عن ترديدها في مذكرة أو بيان آخر منفصل ومن ثم لا يستقيم النعى عليه بالبطلان بذريعة من هذا السبب •

( طعن رقم ٥٧١ لسنة ١٨ ق — جاسة ١٢/٥/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٤٤ )

#### المبدأ :

لا يولد القرار الادارى معدوما لعبب في الشكل الا اذا كان الشكل ركنا لقيامه — اقتراح اصدار القرار لا يعد ركنا من اركانه — تخلفه لا يؤثر في وجود القرار وان كان يصحح بعيب مخالفة القانون لكونه اجراء جوهريا لازما لتحقيق المقصد الصحيح من القرار — تطبيق : قرار وزير الثقافة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ بافراج الاراضى المستراة من هيئة تعمير الصحارى من نطاق منطقة تجميل الهرم دون عرض الامر

على مجلس إدارة هيئة الآثار قبل إصداره طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الآثار — يعد قراراً مخالفاً للقانون لتخلف الاجراء الجوهري في شأنه — تحصنه بقوات الميعاد القانوني المقرر لسحب القرارات الادارية — على وزارة الثقافة أن تستكمل الشكل الذي استلزمه القانون لإصداره بعرض الامر على مجلس إدارة هيئة الآثار فإن رأى استبعاد تلك الأراضي ظل الوضع على حاله وأن رأى اعادتها الى المنطقة وجب على الوزارة إصدار قرار جديد يكون من شأنه تحقيق ذلك .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الآثار تنص على أنه ( يعتبر في حكم الآثار الأراضي المملوكة للدولة التي اعتبرت أثرية بمقتضى أوامر أو قرارات أو بمقتضى قرار يصدره وزير المعارف العمومية بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد الوطنى .

ويجوز اخراج أى أرض من عداد الأراضي الأثرية بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على اقتراح المصلحة المختصة ) .

كما ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للآثار المصرية في المادة الأولى على أنه ( تنشأ هيئة عامة تسمى هيئة الآثار المصرية ... وتضم ... مصلحة الآثار .

وينص في مادته الخامسة على أنه ( مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا مسئولة عن شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسيّر عليها وتنقل اليه الاختصاصات المخولة الى المجلس الأعلى للآثار ... ) .

ومن حيث أنه لما كان الاختصاص بتحديد المناطق الأثرية قد آل الى وزير الثقافة وفقاً لاحكام القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وزارة الثقافة والارشاد القومي وكان الاختصاص باقتراح اخراج الأراضي من المناطق الأثرية قد آل الى مجلس إدارة هيئة الآثار المصرية

اعمالا لنصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة فقد كان يتعين على وزير الثقافة طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الآثار أن يعرض الأمر على مجلس إدارة هيئة الآثار قبل اصدار قراره رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ باستبعاد الاراضى التى باعتهى هيئة تعمير الصحارى من نطاق منطقة تجميل الهرم ، ومن ثم فان هذا القرار يكون قد خالف القانون لعدم اتباع مصدره للإجراءات المنصوص عليها بالمادة (٢) من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أنه ولئن كان العرض على مجلس إدارة هيئة الآثار فى مثل هذه الحالة يعد اجراءا جوهريا . . . فان اغفاله لا يصل بالقرار الى حد الانعدام ، ذلك لان القرار الادارى كائى تصرف قانونى لا يولد معدوما لميب فى الشكل الا اذا كان الشكل ركنا لقيامه ، ولما كان اقتراح اصدار القرار لا يعد ركنا من أركانه فان تخلفه لا يؤثر فى وجود القرار، وان كان يعلمه بعيب مخالفة القانون لكونه اجراء جوهريا لازما لتحقيق القصد الصحيح من القرار فى ضوء الدراسة التى تقوم بها هيئة متخصصة علميا ناط بها القانون مهمة تمهيد السبيل أمام مصدر القرار حتى ينتج الآثار المرجوة منه .

ومن حيث أنه اذا كان قرار وزير الثقافة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ باخراج الاراضى المشتراة من هيئة تعمير الصحارى من نطاق منطقة تجميل الهرم — قرارا مخالفا للقانون اتخلف هذا الاجراء الجوهري فى شأنه ، الا أنه قد تحصن بفوات الميعاد القانونى المقرر لسحب القرارات الادارية فلا يجوز سحبه واعتباره كأن لم يكن بل يجب احترام آثاره . ومرد ذلك أن هذا القرار أنشأ مراكز ذاتية وأوضاعا قانونية للأفراد الذين سبق لهم شراء الاراضى التى تناولها من هيئة تعمير الصحارى فيعد أن كانت يدهم عليها يد غاصب أضفى القرار على أوضاعهم مشروعية .

ومن حيث أنه غنى عن البيان أنه بالرغم من تحصن القرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فانه يتعين على الوزارة أن تستكمل الشكل

الذى استلزمه القانون لاصداره بعرض الأمر على مجلس إدارة هيئة الآثار ، والأمر بعد ذلك مرده إليهما عسى أن يقرره هذا المجلس المتخصص فان رأى استبعاد الاراضى سالفة الذكر من منطقة التجميل استكمل القرار شكله القانونى وظل الوضع على حاله ، أما اذا رأى اعادتها الى المنطقة أضفى على الوزارة فى هذه الحالة تحقيقا للمصالح العام ونزولا على رأى تلك الهيئة أن تصدر قرارا جديدا بأعادة الاراضى التى استبعدتها القرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ الى منطقة تجميل الاهرامات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن قرار وزير الثقافة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ باستبعاد بعض الاراضى من منطقة تجميل الاهرامات قد تحصن بفوات ميعاد السحب — بمسند أنه يتمين على الوزارة استكمالاً للشكل الذى استلزمه القانون لاصدار القرار أن تعرض الأمر على مجلس إدارة هيئة الآثار فان رأى استبعاد تلك الأراضى ظل الوضع على حاله وأن رأى اعادتها الى المنطقة وجب على الوزارة اصدار قرار جديد يكون من شأنه تحقيق ذلك .

١ ملف ١٢/٣ — جلسة ١١/١/١٩٧٨

### الفرع الخامس

#### ركن السبب وعيوبه

قاعدة رقم ( ٣٤٥ )

المبدأ :

جهة الادارة غير ملزمة بذكر أسباب لقرارها أن لم يلزمها القانون بذلك — خلو القرار الادارى من أسبابه — حمله على القرينة العامة وافترض قيامه على سبب صحيح — على من يدعى العكس اثبات ذلك .

ملخص الحكم :

ان الجهة الادارية ليست ملزمة بذكر أسباب لقرارها أن لم يلزمها

القانون بذكر هذه الأسباب وفي هذه الحالة تحمل قراراتها على القرينة العامة التي تقضى بافتراض وجود الأسباب الصحيحة لهذه القرارات وعلى من يدعى العكس أثبت ذلك .

( طعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم (٢٤٦)

#### المبدأ :

الاصل انه لا الزام على الادارة بتسبب القرار الادارى — القرار غير المسبب يفترض قيامه على سببه الصحيح — عبء اثبات العكس يقع على مدعية بتسبب الادارة لقرارها — خضوع الاسباب لرقابة القضاء الادارى — حدود هذه الرقابة .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبب قرارها ، ويفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح وعلى من يدعى العكس ان يقيم الدليل على ذلك ، الا أنها اذا ذكرت أسبابا له فانها تكون خاضعة لرقابة القضاء الادارى للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى اليها القرار ، وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا وقانونا ، فاذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكيف الوقائع — على فرض وجودها ماديا — لا ينتج النتيجة التي يطلبها القانون كان القرار فاقدًا لمركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفًا للقانون أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا وقانونا ، فقد قام القرار على سببه ، وكان مطابقًا للقانون .

( طعن رقم ٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/١٧ )

### قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

الأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبب القرار الإداري — قيامها بتسببيه — خضوع الأسباب لرقابة القضاء الإداري •

ملخص الحكم :

انه وإن كانت الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها إلا أنها إذا ما ذكرت أسبابا فإنها تكون خاضعة لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى إليها القرار •  
( طعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ )

### قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

ليس ثمة ما يلزم جهة الإدارة بإبداء أسباب لقرارها — إقامة القرار الإداري على أسباب معينة — للقضاء في هذه الحالة تمحيص الأسباب وتبين مدى موافقتها للقانون •

ملخص الحكم :

من المسلمات أن الجهة الإدارية غير ملزمة بإبداء أسباب لقرارها ولكنها أن أقامت قرارها على أسباب معينة فإن للقضاء في سبيل أعمال رقابته على هذه القرارات أن يمحس هذه الأسباب لتبين ما إذا كانت تتفق وحكم القانون أم أنها تخالفه •  
( طعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢١ )

### قاعدة رقم (٣٤٩)

#### المبدأ :

إشارة مصدر القرار في ديالجه الى اطلاعه على بعض المخبرات والأوراق — مفاد ذلك أنه انما اتخذ منها أسبابا لقراره .

#### ملخص الحكم :

ان إشارة مصدر القرار في ديالجه الى اطلاعه على مذكرة النيابة الادارية وملف تحقيقها وكتاب مكتب الامن الموجه الى مكتب الشكاوى يعنى أنه اتخذ منها أسبابا لقراره المطعون عليه ومن ثم يكون القول بعدم وجود أسباب لهذا القرار في غير موضعه ويتعين اطراحه .

اطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢

### قاعدة رقم (٣٥٠)

#### المبدأ :

وجوب التفرقة بين تسبیب القرار الادارى كاجراء شكلى قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيامه على سبب يبرره — التسبیب لا يكون لازما الا حيث بوجه القانون — السبب يجب أن يكون قائما وصحيحا سواء كان التسبیب لازما أم غير لازم .

#### ملخص الحكم :

تجب التفرقة بين وجوب تسبیب القرار الادارى كاجراء شكلى قد يتطلبه القانون وبين وجوب قيامه على سبب يبرره صدقا وحقا كركن من أركان انعقاد ، فلئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبیب قرارها الا اذا أوجب القانون ذلك عليها وعندها يتعين عليها تسبیب قرارها والا كان معيبا بعبث شكلى ، أما اذا لم يوجب القانون تسبیب القرار فلا يلزمها ذلك كاجراء شكلى لصحته ، بل ويجمل القرار على الصحة كما يفترض فيه ابتداء قيامه



على سبب صحيح ، وذلك كله حتى يثبت العكس — لئن كان ذلك كذلك: إلا أن القرار الإداري ، سواء أكان لازماً تسببيه كإجراء شكلي أم لم يكن هذا التسبب لازماً ، يجب أن يقوم على سبب يبرره محققاً وحققاً ، أي في الواقع وفي القانون ، وذلك كركن من أركان انعقاده ، باعتبار القرار تصرفاً قانونياً ، ولا يقوم أي تصرف قانوني بغير سببه ، والسبب في القرار الإداري هو حالة واقعية أو قانونية تحصل الإدارة على التدخل بقصد إحداث أثر قانوني هو مفعول القرار ، ابتغاء وجه المصالح العام الذي هو غاية القرار . والقرار المطعون فيه هو قرار فصل بغير الطريق التأديبي صدر بالاستناد إلى الفقرة ٦ من المادة ١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظم موظفي الدولة ، وهو قرار لا تلزم الإدارة بتسببيه كإجراء شكلي ، إلا أنه يجب أن يقوم على سبب يبرره . وأن كان يفترض فيه ابتداء قيامه على سبب صحيح حتى يثبت العكس .

( طعن رقم ٥٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٢/٧/١٩٥٨ )

### قاعدة رقم (٢٥١)

#### المبدأ :

قيام القرار الإداري على عدة أسباب — استبعاد أي سبب من هذه الأسباب — لا يجعل القرار غير قائم على سببه طالما أن الأسباب الأخرى تؤدي إلى نفس النتيجة .

#### ملخص الحكم :

إذا قام القرار الإداري على عدة أسباب فإن استبعاد أي سبب من هذه الأسباب لا يبطل القرار ولا يجعله غير قائم على سببه طالما أن الأسباب الأخرى تؤدي إلى نفس النتيجة .

( طعن رقم ١٤٩١ لسنة ٧ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٣ )

( م ٣٥ — ج ١٩ )

### قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

سبب القرار الإداري — نكر الإدارة عدة أسباب لإصدار القرار — تخلف بعضها لا يؤثر مادام الباقى يكفى لحمل القرار على وجه صحيح — مثال •

ملخص الحكم :

لا محل لما ساقه الحكم المطعون فيه من أن الحكومة قد اتخذت في بادئ الأمر سببا للقرار المطعون فيه ، وهو اشتراك المدعى في عملية تهريب سبائك ذهبية ، وعندما تبين لها أن هذا القول غير صحيح ، ساقته سببا جديدا هو قرار وزير الاقتصاد ، ولا وجه للتحدى بذلك طالما أنه قد وضح أن السببين قائمان في ذات الوقت وأن أحدهما يكفى لحمل القرار على وجه صحيح وإذا تخلف السبب الخاص بأجهزة الأمن وظل السبب الخاص بالنقد قائما فيكون قد توافر للقرار المطعون فيه سببه مما يجعل الحكم بالغائه في غير محله ، ذلك أنه إذا أمكن حمل القرار الإداري على وقائع كشفت عنها أوراق الدعوى بالإضافة إلى تلك التي كانت من ضمن الأسباب التي على أساسها صدر القرار فإن ذلك يكفى لصحته وينبئ عليه بالتبعية سقوط حجة المدعى في النemy عليه أو تعييبه بفقدان السبب •

( طعن رقم ٤١٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٥ )

### قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

إذا ثبت عدم صحة أحد الأسباب التي ينشأ عليها القرار الإداري وكانت الأسباب التي ثبتت صحتها كافية لحمل القرار على نتيجته فلا يجوز إلغاء القرار الإداري ويظل سليما محمولا على سببه الصحيح •



لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
مشروعية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٩ بزيادة المعاش  
الاستثنائي لورثة المرحوم ٥٥٥٥ ٥٥٥٥ الى خمسة عشرة جنيها شهريا  
لكل منهم .

( ملف ٨٢٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٢/٧ )

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

شرط حسن السمعة وطيب السيرة — تقدير توافر هذا الشرط —  
من الأمور التي تترخص فيها الادارة — وجوب ان تكون النتيجة التي  
تصل اليها مستخلصة استخلاصا سائغا من وقائع صحيحة منتجة في  
الدلالة على هذا المعنى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الأصل أن تقدير توافر شرط حسن السيرة والسمعة  
أو عدم توافره فيمن يعهد اليهم بالقيام على شؤون التربية والتعليم من  
الأمور التي تترخص الادارة فيها الا أنه يتعين أن تكون النتيجة التي  
تصل اليها مستخلصة استخلاصا سائغا من وقائع صحيحة منتجة في  
الدلالة على هذا المعنى . والا كان قرارها فاقدا لركن من أركانه هو  
ركن السبب ووقع مخالفا للقانون .

( طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٢ )

قاعدة رقم (٣٥٥)

المبدأ :

القرار التأديبي شأنه شأن أي قرار اداري يجب ان يقوم على  
سبب يبرره — سببه بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو  
اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه .

### ملخص الحكم :

إن القرار التأديبي شأنه شأن أى قرار ادارى آخر يجب أن يقوم على سبب يبرره وسبب القرار التأديبي بوجه عام ، هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا من الاعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التى تنص عليها القوانين أو اللوائح ، ويخرج على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفته المنوط به تأديتها ، أو سلك سلوكا ينطوى على افعال أو تقصير فى القيام بواجباته أو خروج على مقتضيات الوظيفة أو اخلال بكرامتها ، انما يرتكب ذنبا اداريا يسوغ لجهة الادارة المختصة تأديبه .

( طعن رقم ٧٧٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم (٢٥٦)

#### المبدأ :

إذا قام القرار الادارى على اكثر من سبب واحد فان استبعاد أى سبب فيه لا يبطل القرار ولا يجعله غير قائم على سببه طالما كان السبب الآخر يؤدي الى النتيجة ذاتها فضلا عن تناسب الجزاء مع الخنب الادارى .

### ملخص الحكم :

وقد تبين أن القرار التأديبي المطعون فيه قد بنى على سببين ، فانه وإن كان قد ثبت للمحكمة عدم صحة السبب الثانى الذى قام عليه الجزاء محل هذه المنازعة وهو الخاص بمخالفة المطعون ضده التعليمات المالية ، الا أن هذا القرار يظل على الرغم من ذلك محمولا على سببه الأول الخاص بخروجه على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفته ، بتطاوله على رؤسائه بدون وجه حق ، وبذلك تكون النتيجة ، التى انتهت اليها القرار التأديبي فى هذا الشق منه ، مستخلصة استخلاصا سائما من اصول تنتجها ماديا وقانونا ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببه الصحيح المبرر له ، وصدر مطابقا للقانون ، ولا يغير من هذه

النتيجة كون القرار المذكور غير صحيح في الشق الآخر منه اذ جرى قضاء هذه المحكمة على أنه اذا قام القرار الادارى على أكثر من سبب واحد ، فان استبعاد أى سبب منه لا يبطل القرار ، ولا يجعله غير قائم على سببه ، طالما كان السبب الآخر يؤدي الى النتيجة ذاتها فضلا عن تناسب الجزاء في الطعن الراهن مع الذنب الادارى الذى ثبت في حق المظنون عليه .

( طعن رقم ٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم (٢٥٧)

#### المبدأ :

تخلف احد السببين اللذين قام عليهما القرار وهو السبب المهم — بطلان القرار — ادراج اسم احد اعضاء هيئة التدريس السابقين بكنية الطلـب في قائمة المنوعين من السفر على اساس انه تلاعب في درجات الطلبة — عدم استخلاص هذا السبب من اصول نتجه — بطلان .

#### ملخص الحكم :

يبين من مذكرة ادارة المباحث العامة المؤرخة ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ السالف الاشارة اليها أن رفض جهة الادارة الترخيص للمدعى بالسفر الى الخارج انما يقوم على سببين أولهما أن المدعى أعطى دروسا خصوصية لبعض طالبه الكلية بالمخالفة لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وثانيهما أن المدعى اتهم بالتلاعب في درجات هؤلاء الطلبة بالكنترول من واقع طلب أحد زملائه من هؤلاء الطلبة الاتصال بالمدعى لأخذ دروس خصوصية منه بوصفه عضوا في الكنترول وقد رددت هذه الأسباب مذكرة الجهة الادارية المقدمة لهذه المحكمة بجلـسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٢ واذا كانت الواقعة محل السبب الأخير — وهو السبب الأهم — لم تثبت من التحقيق الذى أجرته الكلية حسما يبين من مذكرة السيد المحقق والتي لم يسند فيها هذه الواقعة الى المدعى وانما أسندت الى زميله وحده فان هذا السبب يكون قد انتزع من غير اصول تنتجه وليس عليه دليل في الأوراق .

متى كان ذلك ما تقدم ، وكان تقدير الجهة الادارية في عدم الترخيص للمدعى بالسفر الى الخارج قد قام على السببين مجتمعين ، فان نخل أحد السببين المذكورين — وهو الأهم — طبقا لما سلف الايضاح ، يعيب القرار المطعون فيه ويتمين لذلك القضاء بالقائه ، ولا وجه لما أثارته الجهة الادارية من أنه كان حتما على المدعى أن يوجه طعنه الى إلغاء القرار الصادر من المباحث العامة بإدراج اسمه في قوائم المنوعين من السفر بوصف أن قرار مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بعدم منحه جواز سفر وتأشيرة خروج قد قام على أساس القرار الأول ، ذلك لأن وضع المدعى في قوائم المنوعين من السفر انما جاء نتيجة لرفض طلبه التصريح له بالسفر وهو ما افصح عنه صراحة مذكرة المباحث العامة المؤرخة ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

( طعن رقم ١١١٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٩ )

### قاعدة رقم (٢٥٨)

#### المبدأ :

تذرع الادارة في محضر جلسة مجلس الادارة بأن الفصل كان بناء على طلب الموظف — علم الموظف بذلك وتظلمه منه حتى قبل ان يفطر بالقرار على أساس انه لم يقدم استقالته — ابلاغ الموظف بقرار الفصل بعد ذلك دون الاشارة الى أنه كان بناء على طلبه — محاولة الادارة اسناد هذا القرار الى اسباب أخرى ثبتت عدم صحتها — ذلك يدل على أن قرار الفصل قد صدر مفتقدا ركن السبب .

#### ملخص الحكم :

إذا تذرعت الادارة بادىء الأمر في انتهاء خدمة المدعى بأن ذلك بناء على طلبه على نحو ما هو ثابت بمحضر جلسة مجلس الادارة . وما ان علم المدعى بهذا القرار حتى يأدر قبل أن يبلغ اليه بالتظلم منه ، واذا ايقنت الادارة أنه لن يسكت على حقه وأنه لابد لاخذ بالقضاء لمخاضتها لعدم تقديمه أية استقالة عمت في كتاب التبليغ الموجه اليه الى اغفال

الاشارة الى أن ثمة طلبا منه باعتزال الخدمة وضمنت هذا الكتاب ان مجلس الادارة قرر الاستغناء عن خدماته ، ولم تنصح في هذا الكتاب عن الأسباب التي استندت اليها في اصدار القرار فمسلك الادارة على الوجه المتقدم ان حل على شيء فانما يدل على ان قرارها المظنون فيه قد صدر مفقدا ركن السبب وان الادارة كانت عليمة بذلك وانها ذهبت بمعد صدوره تتلمس الاسباب التي يمكن أن تنذر بها لحمل القرار .

( طعن رقم ١٥٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٧ )

### قاعدة رقم (٢٥٩)

#### المبدأ :

قرار احالة ضابط الشرطة الى الاحتياط — من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها واعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وابقاؤه مدة لا تزيد على سنتين متريضا اعادته الى الخدمة يحال بعدها الى المعاش بقرار من المجلس الاعلى للشرطة ما لم يقرر قبلها اعادته الى الخدمة العامة — هذا القرار يتعين ان تثبت ضرورته لاسباب جديّة تتعلق بالمصالح العام .

#### ملخص الحكم :

لا مقتنع في القول بأن قرار الاحالة الى الاحتياط اجراء مؤقت شبيه بالوقف عن العمل أو عمل ولائى ليس من شأنه أن يؤثر على صلاحية من اشترك في اصداره لمضوية مجلس التأديب الذي يتولى محاكمة الضباط عن ذات !مسلك الذي كان من بين أسباب احوالته الى احتياط — ذلك ان قرار الاحالة الى الاحتياط من شأنه تنحية الضابط عن وظيفته وسلبه حقوقها ومزاياها واعتبار الرتبة التي كان يشغلها شاغرة وابقاؤه مدة لا تزيد على سنتين متريضا اعادته الى الخدمة يحال بعدها الى المعاش بقرار من المجلس الاعلى للشرطة ما لم يقرر هذا المجلس قبل نهايتها اعادته الى الخدمة العامة — والقرار الذي يؤدي الى مثل هذه النتائج الخطيرة يتعين وفقا لما تقضى به المادة ٨٣ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ — ان تثبت ضرورته لأسباب جديّة



تتعلق بالصالح العام ، واذ قام قرار احالة الطاعن الى الاحتياط الى الاسباب السليقة الاشارة اليها ، فان ذلك ينطوى على افصاح المجلس الأعلى للمشرطة الذى عرض عليه الأمر عن اقتناعه بصحة تلك الاسباب وببشوت ما نسب الى الطاعن من مخالفات — وبأن فى هذه المخالفات سلوكا مخلا بكرامة الوظيفة ومنافيا للروح النظامية •

( طعن رقم ٨٧ لسنة ١١ قى — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ )

### قاعدة رقم (٣١٠)

#### المبدأ :

خروج الادارة على الاسس او الضوابط المحددة للمفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار — مخالفة قرارها للقانون — سلطة القضاء فى الرقابة على السبب الذى أدى الى اصدار القرار من حيث قيام هذا السبب وصحته ومطابقته للقانون — تقدير أهمية السبب ، وخطورته ، من اطلاقات الادارة •

#### ملخص الحكم :

اذا رسم المشرع ضوابط محددة ووضع أسسا معلومة للمفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار فان الانحراف عن هذه الضوابط والأسس يصم القرار بمعيب مخالفة القانون ، ويسبغ للقضاء تسليط رقابته على السبب الذى أدى الى اصدار القرار من حيث قيام هذا السبب وصحته ومطابقته للقانون ، أما تقدير أهمية السبب وخطورته فمن اطلاقات الادارة المتروكة لمحض تقديرها واقتناعها حسبما تستقر عليه عقيدتها •

( طعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٢ قى — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠ )

### قاعدة رقم (٣١١)

**المبدأ :**

رقابة القضاء الإداري لركن السبب — حدودها — لجهة الإدارة  
حرية تقدير أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والتصرف التي تتخذها  
حيالها .

**ملخص الحكم :**

ان رقابة القضاء الإداري لصحة الحالة الواقعية أو القانونية التي  
تكون ركن السبب تجد حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت النتيجة  
التي انتهى اليها القرار مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول موجودة  
تنتجها ماديا أو قانونيا ، فاذا كانت مستخلصة من أصول موجودة أو  
لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا لا تنتج النتيجة  
التي يتطلبها القانون كان القرار فلقد اركن من اركانه وهو ركن السبب  
ووقع مخالفا للقانون أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا  
من أصول تنتجها ماديا وقانونيا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا  
للقانون ، واذا كان للقضاء الإداري أن يراقب صحة الوقائع التي تكون  
ركن السبب وصحة تكييفها القانوني الا أن لجهة الإدارة حرية تقدير  
أهمية الحالة والخطورة الناجمة عنها والتصرف الذي تتخذها حيالها .

( طعن رقم ٥٤٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٥ )

### قاعدة رقم (٣١٢)

**المبدأ :**

رقابة القضاء الإداري على القرارات الإدارية — لايسوغ أن يقوم  
القضاء الإداري مقام الإدارة في أحلال سبب آخر محل السبب الذي  
قام عليه القرار .

**ملخص الحكم :**

ان دور القضاء الإداري يقتصر على مراقبة صحة السبب الذي

تفرعت به جهة الادارة في اصدار قرارها ٥٥ ولا يسوغ له أن يتعداه الى ما وراء ذلك بافتراض اسباب أخرى يحمل عليها القرار .  
( طعن رقم ٦٢٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٠/٢١ / ١٩٦٧ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٣ )

#### المبدأ :

مراقبة اسباب القرار متى ابتدأتها جهة الادارة — مراقبة قيام  
الاسباب وتكييفها .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة استقر على أنه ولئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبب قرارها ويفترض في القرار غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح ، وعلى من يدعى العكس ان يقيم الدليل على ذلك الا أنه اذا ذكرت اسبابا من تلقاء نفسها ، أو كان القانون يؤزمها بتسبب قرارها فان ما تبديه من أسباب يكون خاضعا لمراقبة القضاء الإداري وله في سبيل اعمال رقابته أن يمحس هذه الأسباب للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى اليها القرار ، وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعي في التأكيد مما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا وقانونا ، فاذا كانت منترعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها ماديا — لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا وقانونا فقد قام القرار على سببه . وكان مطابقا للقانون .

( طعن رقم ٣٦٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ٦/٢٤ / ١٩٧٣ )

### قاعدة رقم (٣٦٤)

#### المبدأ :

صحة القرار الإداري تتحدد بالأسباب التي قام عليها ومدى سلامتها على أساس الأصول الثابتة في الأوراق وقت صدور القرار ومدى مطابقتها للنتيجة التي انتهت إليها — بحث ذلك من صميم اختصاص القضاء الإداري .

#### ملخص الحكم :

أن صحة القرار الإداري تتحدد بالأسباب التي قام عليها ومدى سلامتها على أساس الأصول الثابتة في الأوراق وقت صدور القرار ومدى مطابقتها للنتيجة التي انتهت إليها وبحث ذلك يدخل في صميم اختصاص المحكمة للتحقق من مطابقة القرار للقانون والتأكد من مشروعيته .

( طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٧ ق ، ٧٣٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٦ )

### قاعدة رقم (٣٦٥)

#### المبدأ :

القرار الذي يصدره الوزير المختص أو من ينوب عنه بالاكتهاء بمصادرة السلع المستوردة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ هو قرار إداري — وجوب قيامه على سببه الجبر له — للقضاء الإداري سلطة مراقبة صحة الوقائع التي يقوم عليها وصحة تكييفها القانوني نزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون .

#### ملخص الحكم :

أن القرار الذي يصدره الوزير المختص أو من ينوب عنه بالنظر إلى الظروف وبمراعاة الملابسات والاكتهاء بمصادرة السلع المستوردة

بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد هو في حقيقته قرار ادارى لا قضائى وبهذه المثابة يلزم — شأنه في ذلك شأن أى قرار ادارى آخر — أن يقوم على سببه المبرر له فلا تتدخل الادارة بلجراء المصادرة الادارية الا اذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخلها هي ثبوت وقوع المخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ، وللقضاء الادارى سلطة مراقبة صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى نزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون •

( طعن رقم ١٤٦٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢ )

### قاعدة رقم (٣٦٦)

#### المبدأ .

في الحالات التى لا يشترط في القانون وجوب قيام سبب أو اسباب معينة لامداد القرار يكون للادارة الحرية في اختيار السبب الذى تراه صالحا لبناء قرارها — عدم اعلان جهة الادارة عن سبب اصدار قرار معين لعدم وجود نص يلزمها بذلك — افتراض ان القرار قائم بسببه الصحيح ما لم يثبت من يدعى العكس انه مشوب بعيب انحراف السلطة — ايفاح جهة الادارة عن السبب في مرحلة لاحقه — رقابة المحكمة في صحة قيام هذا السبب — أساس ذلك — تطبيق : صدور قرار بفصل العامل بغير الطريق التأديبى في ظل سريان القواعد القانونية التى كانت قائمة عند صدوره بغير الزام على جهة الادارة بتسببيه — عدم افصاح جهة الادارة اعلام محكمة القضاء الادارى عن سبب اصدارها القرار — افتراض ان القرار قد قام على سببه المبرر له ما لم يثبت من يدعى العكس الدليل على انحراف جهة الادارة بسلطانها — افصاح جهة الادارة بعد ذلك عن سبب اصدارها القرار في عريضة الطعن — رقابة المحكمة في صحة قيام هذا السبب •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت في الأوراق أن السيدة / ..... خصلت

على إيسانيس الآداب في سنة ١٩٤٩ وعينت مدرسة بوزارة التربية والتعليم في الأول من نوفمبر سنة ١٩٥٠ في الدرجة (٣٠٠/١٨٠) في السنة ، وفي الأول من مارس سنة ١٩٥٨ رقيت للدرجة الخامسة الفنية العالية ، وفي الأول من أبريل سنة ١٩٥٩ أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٩ بناء على مذكرة مصلحة الأمن العام لوزارة الداخلية وقضى بفصل المدعية اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٩ مع احتفاظها بحقها في الماش أو المكافأة التي تستحقها في حدود القوانين المنظمة للمعاشات والمكافآت .

وفي ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ أصدر وكيل وزارة التربية والتعليم القرار رقم ٥٥ ( مسلسل تعينات ) بعد الاطلاع على نشرة الوزارة رقم ٧٤ بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٤ بخصوص إعادة تعيين من سبق فصلهم بقرارات جمهورية لاسباب سياسية بتهمة الشيوعية ، وقضى في مادته الاولى باعادة تعيين السيدة المذكورة في وظيفة عضو فنى بمديرية التربية والتعليم بجنوب القاهرة بالدرجة السادسة وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وكما قضى في مادته الثانية بتنفيذ هذا القرار مع مراعاة أن يكون مرتبها على أساس آخر مرتب كانت تتقاضاه قبل الفصل مع اعانة الغلاء ومع مراعاة القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ في ١٣ من يولية سنة ١٩٦٤ ( بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ) وبصرف هذا المرتب اعتباراً من تسلمها العمل احتساباً على ميزانية الباب الاول للسنة المالية الحالية ويراعى أن لها مدة خدمة سابقة موضحة بالاستمارة ع ٥٠ وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ صدر القرار رقم ١٦٦ بتسوية حالة السيدة المذكورة طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ومنحت الدرجة السادسة وفقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتباراً من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بمرتب ٢٩٠٤٩.٠٢٩.

ومن حيث أن المدعية وقد صدر القرار الجمهوري المطعون فيه بفصلها من الخدمة بغير الطريق التأديبي في الأول من أبريل سنة ١٩٥٩ في خارج النطاق الزمني الذي حدده القانون رقم ٢٨/٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المصولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم وهو في

تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى بتاريخ العمل بالقانون  
برقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ فمن ثم فانها لا تخضع لاحكام هذا القانون وبالتالي  
لا تفيد من مزاياه ولا تضار بالتزاماته وقيوده .

ومن حيث أنه في الحالات التي لا يشترط فيها القانون وجوب قيام  
سبب أو أسباب معينة لاصدار قرار معين يكون للإدارة الحرية في اختيار  
ما تشاء من الاسباب التي تراها صالحة لبناء قرارها فان هي أفصحت  
عن سبب قرارها بإرادتها فان المحكمة تراقب صحة قيام هذا السبب ،  
فان لم تعلن عن السبب ولم يكن هناك نص يلزمها بالإعلان عنه فانه  
يفترض في القرار أنه قام على سببه الصحيح ما لم يثبت من يدعى العكس  
أنه مشوب بعيب الانحراف بالسلطة .

ومن حيث أن الجهة الادارية كانت غير ملزمة بتسببب قراراتها  
بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي في ظل سريان القواعد القانونية  
التي كانت قائمة عند صدور القرار المطعون فيه وبالتالي فان قراراتها في  
هذا الشأن يفترض فيها أنها قامت على سببها المبرر لها ما لم يقيم المدعي  
الدليل على انحراف جهة الادارة بسلطتها — ولما كانت الجهة الادارية  
لم تفصح أمام محكمة القضاء الاداري عن سبب فصل المدعية من الخدمة  
ولم تقم المدعية باثبات انحراف الادارة بسلطتها فمن ثم فانه لذلك ماكان  
يجوز للمحكمة أن تقضى باعتبار هذا القرار باطلا لفقدان سببه ويكون  
الحكم والأمر كذلك قد صدر مخالفا للقانون .

ومن حيث أن الجهة الادارية قد أفصحت في عريضة طعنها عن  
سبب فصل المدعية بالقرار الجمهوري رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٩ حيث قالت  
أن المدعية اعترفت انها عند صدور هذا القرار في الاول من ابريل سنة  
١٩٥٩ كانت معتقلة منذ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٩ حتى ٧ من أكتوبر  
سنة ١٩٦٤ وان واقعة الاعتقال في ذاتها كافية لتبرير قرار انهاء خدمتها،  
ذلك ان الاعتقال مرده الى خطورة المعتقل على أمن الدولة ومن كان هذا  
شأنه فقد أسباب الصلاحية للبقاء في الوظيفة العامة وزال الاطمئنان الى

بقائه فيها ، ومتى فقد الموظف أسباب الصلاحية للبقاء في الوظيفة والاطمئنان الى بقائه فيها وذلك لخطورته على الامن فان قرار انتهاء خدمته بغير الطريق التأديبي يكون قائما على سبب يبرره قانونا ، وإذا انصحت جهة الادارة عن سبب قرارها فان هذا السبب يخضع لرقابة المحكمة للتعرف على مدى مشروعية قرار انتهاء خدمة المدعي بغير الطريق التأديبي .

( طعن رقم ٨٣٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١ )

### قاعدة رقم (٣١٧)

#### المبدأ .

فصل الموظف بغير الطريق التأديبي — سببه — رقابة القضاء الاداري له — حدودها .

#### ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الاداري لقيام السبب في القرار بالفصل غير التأديبي لا تعنى أن يحل نفسه محل جهة الادارة فيما هو متروك لتقديرها ووزنها فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل وبيانات وقرائن احوال اثباتا ونفيا في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعة التي تكون ركن السبب أو يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترقيته عليه من اثار وانما الرقابة التي لهذا القضاء تجد حدها الطبيعي كرقابة قانونية في التحقق مما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من اصول تنتجها أم لا وما اذا كان تكييف الوقائع يفرض وجودها ماديا صحيحا أو خاطئا .

( طعن رقم ٤٠٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦ )



## قاعدة رقم (٣٨)

### المبدأ :

إخفاء الجهة الادارية للسبب الحقيقي لقرارها بنقل الموظف وهو عدم صلاحيته لتولى وظائف السلك الدبلوماسي واعلائها سببا وهميا هو كونه زائدا عن حاجة العمل — جتز ما دامت تبتغي بذلك مصلحة مشروعة للموظف — رقابة المحكمة مناعها السبب الحقيقي .

### ملخص الحكم :

لا جناح على الجهة الادارية أن هي أعلنت سببا وهميا للقرار الاداري الصادر بنقل المطعون ضده من السلك الدبلوماسي الى هيئة البريد هو كونه زائدا عن حاجة العمل بالوزارة إخفاء للسبب الحقيقي وهو عدم صلاحيته لتولى وظائف السلك الدبلوماسي ما دامت تبتغي بذلك تحقيق مصلحة مشروعة للموظف المنقول تتمثل في حرصها على سمعته الوظيفية في الهيئة المنقول اليها حتى يبدأ فيها صفحة جديدة منبئة الصلة بماضيه في الوظيفة المنقول منها وعلى المحكمة أن تسلط رقابتها على السبب الحقيقي للقرار دون السبب الظاهري ولا يعد ذلك منها من قبيل إحلال سبب مكان آخر لأن السبب الواقع من الأمر سبب واحد لم يتبدل هو عدم الصلاحية لتولى وظائف السلك الدبلوماسي أما الآخر وهو كون المطعون ضده زائدا عن حاجة الوزارة فلا يدعو أن يكون سببا ظاهريا أو سوريا للقرار الاداري قصدت الوزارة بإبرازه رعاية مصلحة الموظف المنقول .

( طعن رقم ٢٧٤ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٦ )

## قاعدة رقم ( ٣٦٩ )

### المبدأ .

اعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى — نقل — صدور قرار رئيس الجمهورية بنقل أحد أعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى الى مصلحة الضرائب — تقديم الجهة الادارية الوقائع الواردة بتقرير مكتب المخابرات العامة كسبب لاصدار قرار رئيس الجمهورية بالنقل — خضوع هذه الوقائع للرقابة القضائية التى تسلكها المحكمة لوزن القرار بميزان المشروعية — اذا ثبت أن هذه الوقائع لم يجرى أى تحقيق فيها وكان من الواجب قتلونا سماع اقوال شهود هذه الوقائع ودفاع المدعى فإن ما ذكر فى التقرير لا يعدو مجرد اقوال مرسله — تضمن ملف الخدمة ما يدل على كفاية المدعى فى عمله وحسن سلوكه — مؤدى ذلك ان سبب القرار يكون غير مستمد من اصول صحيحة تنتجه ماديا وقانونا .

### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أنه ولئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبب قرارها ويفترض فى هذا القرار غير المسبب أنه قام على سببه الصحيح وعلى من يدعى العكس أن يقيم الدليل على ذلك ، الا انه اذا ذكرت أسبابا فإنها تكون خاضعة لرقابة القضاء الادارى للتحقق من مدى مطابقتها وهذه الرقابة القانونية تجد حدها الطبيعى فى التحقق مما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا وقانونا فاذا كانت منقرعة من غير اصول موجودة أو كانت مستخلصة من اصول لا تنتجها ، أو كان تكييف الوقائع — على فرض وجودها ماديا — لا ينتج النتيجة التى يتطلبها القانون كان القرار فاقدا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون . أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا وقانونا ، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون .

ومن حيث أن الجهة الادارية المدعى عليها قدمت لهد المحكمة بجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ حافظه انطوت على تقرير مكتب المخابرات العامة بالسفارة المصرية ببون غير مؤرخ نسب فيه الى المدعى وجود صلة غير مشروعة بينه وبين سيدة المانية تدعى ..... وجاء بهذا التقرير انها شوهدت معه فى أوضاع شائنة بواسطة بعض العاملين بالسفارة وانه يحتمل وجود صلة بين السيدة واحدى أجهزة المخابرات الأجنبية ، وقد انتهى التقرير الى التوصية بنقل المدعى من وزارة الخارجيه لما هو معروف من ميله الى النساء وضعفه أمامهن وانه لا يؤدى واجبات وظيفته على الوجه الاكمل ، وقد أرسل هذا التقرير بكتاب مؤرخ فى ١٠/١٠/١٩٦٣ من السيد / مدير مكتب رئيس المجلس التنفيذى الى السيد مدير مكتب نائب وزير الخارجية جاء به أن السيد رئيس المجلس التنفيذى وافق على المقترحات الواردة بالتقرير ، ويرى ضرورة تنفيذ نقل المدعى فى اليعاد والمهلة المحددة له والا يعتبر غائبا عن وظيفته ويفصل، كما أرسل التقرير المشار اليه كذلك الى السيد سكرتير السيد / رئيس الجمهورية للمعلومات . ولما كان القرار الجمهورى المطعون فيه الذى قضى بنقل المدعى من وزارة الخارجية الى مصلحة الضرائب قد صدر فى ١٢/٢/١٩٦٤ أى فى تاريخ لاحق لكتاب السيد رئيس المجلس التنفيذى بالموافقة على تقرير المخابرات العامة بنقله والمرسل لوزارة الخارجية فى ١٠/١٠/١٩٦٣ مما يفيد أن سبب هذا النقل هو ما جاء بهذا التقرير ، واذ قدمت الجهة الادارية لهذه المحكمة الوقائع الواردة بالتقرير كسبب لاصدار القرار الجمهورى المطعون فيه ، فانها تخضع للرقابة القضائية التى تسطها هذه المحكمة لوزن هذا القرار بميزان المشروعية لتبين ما اذا كان هذا السبب مستمدا من أصول موجودة أم غير موجودة ، وما اذا كان مستغلا استغلا سائما من أصول تتحة ماديا أو قانونا أم لا .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الوقائع الواردة بتقرير المخابرات العامة المشار اليه والتى كانت سبب نقل المدعى من وزارة الخارجية ، لم يجر أى تحقيق فيها رغم خطورتها وكان من الواجب قانونا سماع أقوال شهود هذه الوقائع ودفاع المدعى للتحقق من صحة ما نسب

اليه ، ومن ثم فإن ما ذكر في هذا التقرير لا يدعو مجرد أقوال مرسلة غير مؤيدة بأى دليل ، خاصة وإن السيد المدعى قد ذكر في دفاعه أن سبب نقله هو الخلاف الذى كان قائما بينه وبين السيد الملحق العسكرى بسفارة بون في وقت معاصر لكتابة تقرير المخابرات وإن السيد الملحق العسكرى كان على صلة وثيقة بمراكز القوى في ذلك الوقت على التفصيل المبين في تقرير طعنه ومذكرة دفاعه وهو ما لم تنتقذه الجهة الادارية .

ومن حيث أنه بالاطلاع على ملف خدمة السيد ٠٠٠٠ المدعى باعتباره الوعاء الطبيعى للوظيفة والعنصر الاساسى الذى يستهدى به في تقرير كفايته وسلوكه في عمله - تبين أنه بدأ خدمته بالحكومة سنة ١٩٤٣ مأمور مساعدا بمصلحة الضرائب وتدرج بالترقية في وظائف هذه المصلحة حتى رقى في ١٩٥٦/٣/٣١ الى الدرجة الثالثة بالكلادر الفنى العالى بالاختيار وفي ١٩٥٧/٥/٢٧ عين سكرتيرا أول بوزارة الخارجية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٧ ورقى الى درجة مستشار بهذه الوزارة في ١٩٦١/٦/١٠ بالقرار الجمهورى رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٦١ ، وإن ما ورد بملف الخدمة يدل على كفاءة المدعى في عمله وحسن سلوكه وقد أوصت التقارير السرية المودعة بالملف بترقيته في نسبة الاختيار لامنته وكفائته وأخلاقه الحميدة ولم يوجد بملفه ما يدل على اجراء أى تحقيقات معه أو توقيع جزاءات عليه . كما تبين أن المدعى عين في ١٩٧٤/٧/٧ بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٧٤ في وظيفة من الفئة العالمية ( ١٨٠٠/١٤٠٠ جنيها ) بوزارة المالية مع منحه بدل التمثيل المقرر لوظيفة وكيل وزارة وقد قدم المدعى حافظة انطوت على وثيقة صادرة في ١٩٦٣/٧/٥ معتمدة من سفارة ألمانيا الغربية تفيد منحه ميدالية الشرف الذهبية « ميركلتور » لمدينة دويسبورج تقديرا للمجهود الجليل الذى قام به لانجاح أسبوع الجمهورية العربية الذى أقيم في هذه المدينة في المدة من ٦/٢٩ الى ٦/٧/١٩٦٣ . كما قدم نسخة من الجريدة الرسمية المصرية الصادرة في ١٩٦٤/٣/١٤ أى بعد أقل من شهر ونصف من تاريخ صدور القرار المطعون فيه تفيد موافقة السيد / رئيس الجمهورية على الاذن للمدعى في قبول وحمل وسلم الاستحقاق لجمهورية ألمانيا الاتحادية من طبقة كومندور الذى منحه عام

١٩٦١ بمناسبة نقله من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بون .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون السبب الذي استندت اليه الجهة الادارية المدعى عليها لنقل المدعى الى مصلحة الضرائب في وظيفة من الدرجة الثانية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٦٤ غير مستمد من اصول صحيحة تنتج ماديا وقانونا ، وينفيه الثابت من ملف خدمة المدعى والمستندات المقدمة منه على ما سبق بيانه ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه نافذا لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون مما يتعين معه القضاء بالغاءه .

( طعن رقم ٨٦٢ ، ١٢٧٨ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

#### المبدأ .

مناطق تهديد تدابير الضبط الادارى — هو استظهار سببها والغاية منها من الظروف والملازمات التى احاطت بصور القرار الذى يتضمنها — صدور قرار ادارى قصد به تحقيق غرض رئيسى من اغراض تدابير الضبط الادارى مما يفتض القضاء الادارى بالنظر فى الطعن عليه .

#### ملخص الحكم :

انه يبين مما تقدم سرده فى معرض تحصيل وقائع النزاع واستظهار الظروف والملازمات التى احاطت به أن السبب الدافع لاصدار القرار المطعون فيه هو ما كشفت عنه تحريات رجال الأمن ، من انه قد يترقب على نزع ملكية الارض المحجوز عليها من ورثة المدين وتسليمها للمدعين الراسى عليها مزادها ، اخلال بالأمن لما بين عائلتيهما من ضغائن قديمة بناء على ما كشفت عنه التحريات ، أصدر السيد المحافظ قراره بالغاء اجراءات البيع مفصحا عن الغاية التى تنياها من اتخاذه وهى صيانة الأمن ، ومن ثم يكون واضحا أن هذا التصرف بحسب سببه الذى قام

عليه والغاية التي استهدفها ، هو قرار ادارى قصد به الى تحقيق غرض رئيسى من اعراض تدابير الضبط الادارى مما يختص القضاء الادارى بالنظر فى الطعن عليه .

( طعن رقم ٤٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٧١ )

#### المبدأ .

قيام القرار الادارى على عدة اسباب — توافر سبب واحد يبرر اسفاذه قرار مشروع حتى ولو كان أحد الاسباب التي استند اليها غير صحيح — أساس ذلك — أنه متى كانت الاسباب التي ثبتت صحتها كافية لحمل القرار الى نتيجته فإن القرار لا يجوز انفاؤه — تطبيق — مشروعية القرار الصادر من رئيس الجمهورية بزيادة المعاش الاستثنائى لورثة أحد العاملين بعد موافقة اللجنة المختصة تأسيسا على الكارثة التي ألمت بالأسرة والتي ثبت صحتها وذلك رغم ثبوت تزوير بعض الكتب الملحقه للجنة والتي تفيد موافقة رئيس الجمهورية على زيادة المعاش .

#### مُخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ — قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية تنص على انه « يجوز منح معاشات أو مكافآت استثنائية أو زيادات فى المعاش للموظفين أو المستخدمين والعمال المدنيين والمسكريين الذين انتهت خدمتهم فى الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو لأسر من يتوفى منهم ، كما يجوز منحها أيضا لغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد أو لأسر من يتوفى منهم وكذلك لأسر من يتوفى فى حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة » .

كما نصت المادة الثانية منه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة

١٩٧٤ — علي أن « تختص بالنظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية لجنة مشكلة برئاسة وزير الخزانة وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس ديوان الموظفين ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية ويستثنى من ذلك الموظفين والمستخدمين من العمال الذين يتقرر انتهاء خدمتهم قبل بلوغ السن القانونية فيحق منحهم معاشات استثنائية أو مكافآت استثنائية مقرر من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص » .

ومن حيث أنه من المقرر قانونا في فقه القانون الإداري وقضائه انه يتعين أن يستوفى القرار الإداري اركانته حتى يكون بمنأى عن السحب أو الإلغاء وأنه في خصوص ركن السبب فانه حالة واقعية تسبق العمل الإداري وتبرر قيامه ، وأنه اذا كانت ، الإدارة في الأصل غير ملزمة بأن تفصح عن السبب الذي قام عليه قرارها فانه ينبغي أن يقوم على سبب مشروع وأنه حال تعدد الأسباب فانه يكفي توافر سبب واحد يبرر اتخاذها فإذا ما تبين أن أحد الأسباب كان غير صحيح فإن القرار لا يجوز الغاؤه متى كانت الأسباب التي ثبت صحتها كافية لحمل القرار الى نتيجته .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع المطروحة أن لجنة المعاشات الاستثنائية قد عرضت لحالة طلب زيادة المعاش ، وما أوضحه السيد محافظ الشرقية بتاريخ ١٩٦٧/١/١ من وقوع كارثة تمثلت في انهيار المنزل على الأسرة و وفاة ستة أخوة وما أصاب السابع من شلل نصفي وفي حاجة الى علاج نتيجة للحادث وما أوضحه الابن ٠٠٠ من أن الأسرة لم يبق منها الا أخ واحد مشلول وفي حاجة الى علاج وإن والدته مريضة بالسكر وضغط الدم علاوة على أنه مريض بالقلب وأنه في حاجة الى مصاريف علاج تزيد على ثلاثين جنيها شهريا ، وإن المعاش المقرر لهم ضئيل والتمس تصسين معاشهم عوضا على فقد أفراد الأسرة ، وحتى يتمكن من مواجهة مصاريف العلاج ، ولقد ورد بالمذكرة الايضاحية للقرار أن لجنة المعاشات الاستثنائية قررت الموافقة على زيادة المعاش استنادا الى احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح المعاشات

والمكافآت الاستثنائية ، وصدر قرارها ومن ثم فقد حظيت هذه الوقائع بتقدير لجنة المعاشات الاستثنائية ، وصدر قرارها في نطاق سلطتها التقديرية الممنوحة قانونا ، مستهدفا التخفيف عن ذوى الشأن ومساعدتهم لمواجهة آلام الحياة ، وعليه يكون قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بزيادة المعاش قد صدر سليما لأنه قام على سبب صحيح ومشروع قانونا مما يعصمه من السحب أو الإلغاء .

ولا يؤثر في ذلك ما اثير حول وقوع تزوير في خطابى السيد وزير النقل والسيد أمين عام رئاسة الجمهورية ذلك أن هذين الخطابين المقضى بتزويرهما قد تضمننا موافقة رئيس الجمهورية على زيادة المعاش وتلك الموافقة لم تكن اللجنة تختص بنظرها لو أنها اخذت في الاعتبار عند بحثها لزيادة المعاش ، كما أن الخطابين اللذين عرضا على اللجنة لا يرقى أى منهما سببا في القرار الصادر بزيادة المعاش — ذلك أن السبب هو الحالة الواقعية التى ألت بأفراد الأسرة وهى تشكل سببا صحيحا من الواقع والقانون . قد حاز تقدير جهة الادارة بموافقتها على زيادة المعاش ..

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى تأييد ما انتهى اليه رأى ادارة الفتوى لوزارة التأمينات والمالية والتموين والتجارة بفتاها رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧ من مشروع قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بزيادة المعاش الاستثنائى لورثة المرحوم ٠٠٠٠ الى خمسة عشر جنيتها شهريا لكل منهم ) .

( ملف ٨٢٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٢/٧ )



### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

#### المبدأ :

انتفاء ركن السبب يبطل القرار الإداري ، ولا ينفى طيه المشروعية والسلامة اكتفاء الجهة الإدارية بالأدلاء بالقول مرسله في دعم قرارها •

#### ملخص الحكم :

تسبب جهة الإدارة لقرارها بتخطي الطاعن في الترقية بالاختيار والوارد بمذكرة دفاعها امام المحكمة بأن ثمة تحريات وشكاوى قدمت ضد الطاعن مما يعكس اثره على سير العمل وانتظامه دون تقديم اوراق الشكاوى والتحريات للمحكمة رغم تأجيل الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري لأكثر من مرة بناء على طلب الجهة الإدارية لتقديم ما لديها من مستندات تؤيد قرارها يستوجب إلغاء القرار لانتفاء ركن السبب الذي بنى عليه القرار الإداري المطعون فيه أما ما سألته جهة الإدارة سببا لقرارها من أقوال مرسله غير مدعمة بأية واقعة محددة أو قرينة مؤيدة فلا يعتد به ، ولا يجدى في اصفاء السلامة على القرار المطعون فيه لانتفاء ركن السبب •

( طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٣ )

#### المبدأ :

حل رابطة مرشدى هيئة قناة السويس لما ثبت من اشتراك أعضائها في الاضراب وممارسة الضغط على الزملاء منحرفين بذلك عن الهدف الاجتماعى المحدد للرابطة يكون قرارا قائما على سبب سليم مستخلص امتثالا ما سألنا من الاوراق •

#### ملخص الحكم :

نصت الفقرة ٤ من المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤

بشأن الجمعيات وأؤسسات الخاصة على جواز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشؤون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو إذا أخلفت الجمعية بالنظام العام أو الآداب وقد صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية بحل رابطة مرشدى هيئة قناة السويس بالإسماعلية وهو القرار المطعون فيه استنادا الى نص تلك الفقرة . ولما كان قد ثبت اضراب مرشدى هيئة قناة السويس اعضاء هذه الرابطة ومارست من خلاله بحكم انتمائها للرابطة ضغوطا على زملائهم منحرفين بالرابطة عن هدفها الاجتماعى الذى حدده لها نظامها الاساسى فاضحت موطن خطر على حسن سير العمل بالمرفق ، فان القرار المطعون فيه الصادر بحل الرابطة يكون قد قام على سبب صحيح مطابق للقانون ، ولاينال من سلامته النعى عليه بعدم التسبب أو عدم أخذ رأى الاتحاد المختص قبل اصداره لما ثبت من ان هذا القرار قد اثار فى حيابته الى كتاب وزير الشؤون الاجتماعية المتضمن اسباب الحل وهو ما يعد تسببا فى صدور شكايات القرار التى تطلبها القانون وما تبين من الاوراق من عدم وجود اتحاد نوعى لروابط وجمعيات المرشدين فى الجمهورية .

( طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٩ )

### الفرع السادس

#### ركن الغاية وعيب اساءة استعمال السلطة

#### قاعدة رقم ( ٢٧٤ )

#### المبدأ :

عيب اساءة استعمال السلطة المبرر لالغاء القرار الادارى أو التعميى عنه — وجوب ان يشوب الغاية منه — بأن تنتكس الادارة وجه المصلحة العامة التى يجب ان يتفياها القرار .

#### ملخص الحكم :

ان عيب اساءة استعمال السلطة المبرر لالغاء القرار الادارى

أو التعويض عنه يجب أن يشوب الغاية منه ذاتها . بأن تكون الادارة قد تتكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن يفتياها القرار واصدرته بباعث لا يمت لتلك المصلحة . فاذا كان الثابت من المذكرة المقعدة من الوزير الى مجلس الوزراء لفصل المدعى أن الباعث على هذا الفصل هو الرغبة في رفع شأن المصلحة الحكومية التي يرأسها على ما قدرته الادارة من تزويد هذه المصلحة بعناصر جديدة قادرة على النهوض بها الى المستوى المرجو منها . وليس من شك في أن هذه الغاية التي تفتياها القرار المطعون فيه تمت للمصلحة العامة ، فانه يكون قد صدر صحيحا مبررا من عيب اساءة استعمال السلطة ، مما لا وجه معه لمساءلة الحكومة بتعويض عنه :

( طعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

#### المبدأ :

عيب اساءة استعمال السلطة — قوامه — أن يكون لدى الادارة قصد اساءة استعمال السلطة بباعث من هوى أو تعد أو انتقام — كون القرار يلقى الغرم كله على فرد معين ويعطى الغنم كله لآخر — ليس حليلا على اساءة استعمال السلطة — أساس ذلك — أن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازيان في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الادارة والافراد .

#### ملخص الحكم :

أن كون المشروع الذي وافق عليه مجلس المدينة يجعل الغرم كله على عاتق المدعيات والغنم كله للطرف الآخر ، فليس في ذلك دليل على قصد اساءة استعمال السلطة ، لأن المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازيان في مجال الروابط القانونية التي تنشأ بين الادارة والافراد ، ولأن عيب اساءة استعمال السلطة إنما يشوب الغاية من القرار ذاتها بأن تكون الادارة قد تتكبت وجه المصلحة العامة وأصدرت قرارها بباعث

لا يمت لتلك المصلحة ، فغيب اساءة استعمال السلطة هو من الميوب  
القصدية ، قوامه أن يكون لدى الادارة قصد اساءة استعمال السلطة  
فاذا لم يكن لدى الادارة هذا القصد يباعث من هوى أو تعد أو انتقام ،  
بلا قيل لم يعب اساءة استعمال السلطة ، مهما تكن الاضرار التي تصيب  
المصلحة الفردية من القرار والذي يبدو — بحسب الظاهر من الاوراق —  
أن المشروع الذي وافق عليه مجلس المدينة ، هو ذلك الذي انشأته الادارة  
العامة للتخطيط والاسكان — البعيدة الصلة بالملك أصحاب الشأن جميعا  
— في وقت لم يكن قد شجر فيه أى نزاع بين هؤلاء الملاك حول كيفية  
شق امتداد الشارع ، كما يبدو — بحسب الظاهر من القرار المطعون  
فيه — أن عضو مجلس المدينة ، الذي تنمى عليه المدعيات أن له مصلحة  
خاصة في النزاع ٥٥ تتفق مع مصلحة المتدخلين في الخصومة ، لم يشترك  
في اجتماع المجلس الذي عرض فيه الموضوع الذي صدر فيه القرار  
المطعون فيه ، ويكنى — والمحكمة في صدد طلب وقف التنفيذ — أن يكون  
ذلك هو الظاهر ، كي تقدر عدم الجد في النعى على مجلس المدينة أنه قصد  
اساءة استعمال السلطة في اصداره القرار المطعون فيه .

( طعن رقم ١٧٣ ، ١٨٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢ )

### قاعدة رقم (٢٧١)

#### المبدأ :

غيب الانحراف واساءة استعمال السلطة — مجرد الزعم بصور  
القرار بدافع حقد شخصي — لا يعتبر دليلا على هذا الغيب ما لم يؤيد  
صحته دليل من الاوراق .

#### ملخص الحكم :

لا ينهض دليلا على الانحراف واساءة السلطة في القرار الصادر  
بتسريح المدعى في خلال فترة التمرين ، مجرد زعمه أن المفتش الديني  
كان متحاملا عليه بدافع حقد شخصي ، زعما لم يقدم دليلا على اثباته ،  
ولم يؤيد صحته دليل من الاوراق ، بل يقصر عن تجريح تقرير رئيس

الهيئة التفتيشية ، أو قرار السيد وزير التربية والتعليم اللذين لم يوجه  
لأيهما مطلقاً ما .

( طعن رقم ٩٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٦١ )

### قاعدة رقم ( ٣٧ )

#### المبدأ :

عيب الانحراف هو عيب من العيوب القصدية في السلوك الإداري  
قوامه أن يكون لدى الإدارة قصد أساءة استعمال السلطة — عرض  
الاستقالة على موظف وتبصره بأحكام القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣  
— اعتقاد الإدارة وقتئذ أنه غير صالح — مشروعية هذا المسلك .

#### ملخص الحكم :

القول بأن الإدارة اذا عرضت على الموظف اعتزال الخدمة ولوحت  
بتطبيق القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ في شأنه يكون مسلكها مشروعاً  
إذا تبين للمحكمة فيما بعد أن الموظف غير صالح ، ويكون غير مشروع  
إذا تبين لها أنه صالح — هذا القول لا يستقيم إلا إذا كانت الإدارة حين  
سلكت هذا المسلك توفق بأن الموظف صالح ومع ذلك حملته على اعتزال  
الخدمة بالتهديد بتطبيق القانون عليه ، إذ يكون مسلكها عندئذ معيباً  
بأساءة استعمال السلطة وبالانحراف بها ، باستعمال أداء قانونية في غير  
ما شرعت له ، أما إذا كانت تعتقد وقتئذ أنه غير صالح فلا يكون مسلكها  
معيباً بمثل هذا العيب الخاص ، إذ غنى عن البيان أن أساءة استعمال  
السلطة أو الانحراف بها هو من العيوب القصدية في السلوك الإداري  
قوامه أن يكون لدى الإدارة قصد أساءة استعمال السلطة أو  
الانحراف بها .

( طعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٥٧ )

## قاعدة رقم ( ٣٧٨ )

### المبدأ :

اساءة استعمال السلطة — سلطة الادارة التقديرية في صرف الموظفين من الخدمة وفقا للمادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى — لامعقب عليها في ذلك الا اذا اساعت استعمال سلطتها بأن تغيت في اصدار قرارها غير وجه المصلحة العامة — صدور قرار الصرف من الخدمة لغاية حزبية يصمه بعيب اساءة استعمال السلطة .

### ملخص الحكم :

ان المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى قد أطلقت يد الادارة في صرف الموظفين من أية مرتبة كانت من الخدمة الا من استثنى منهم بنص خاص للاسباب التي تترخص في تقديرها ، فلا معقب عليها والحالة هذه الا اذا ساعت استعمال سلطتها في هذا الشأن بأن تنكبت الجادة وتغت في اصدار قرارها غير وجه المصلحة العامة .

فاذا كان اثبات من ظروف الدعوى وملابسات اصدار قرار صرف المدعى من الخدمة المطعون فيه أنه صدر بصورة غيرعادية تتم عن الخلف في شأنه بين الوزارة وبين رئيس الجمهورية وقتذاك ، اذ رفض توقيع هذا القرار فأصدرته الوزارة بنفسها فان هذا يؤيد صدق مايناهه المدعى على القرار المذكور من أنه صدر بباعث حزبي ، ولم تقدم الجهة الادارية ما ينفي ذلك على الرغم من إتاحة المواعيد الكافية لها لهذا الغرض ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة ، لانحرافه عن الجادة . ولصدوره بباعث حزبي لا لغاية من المصلحة العامة ، وبالتالي يكون قد وقع باطلا ويتعين إلغاؤه .

## قاعدة رقم ( ٣٧١ )

### المبدأ :

إساءة استعمال السلطة — ملاحن — حظر تشغيلها ليلا — لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم يجب أن يكون في شكل قرار تنظيمي علم يسرى على الملاحن كافة — حظر تشغيل مطحنة بذاتها ليلا بقرار فردى قبل أن يصدر هذا التنظيم العام — يصمه بعيب إساءة استعمال السلطة — مثال .

### ملخص الحكم :

لئن كان حظر تشغيل المطحنة ليلا لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم حتى لا يسبب تشغيلها في هذا الوقت قلقا وأزعاجا للسكان ، وبهذه المثابة لا يعتبر في حقيقته إلغاء جزئيا للرخصة بالمنع المقصود من المادة ١٤ من المرسوم التشريعي ٣٨٢ الصادر في ١٩٤٦/٤/٢ ، إلا أن المحكمة تسارع الى التنبيه بأن مثل هذا التنظيم يجب أن يصدر من المحافظ في شكل قرار عام يسرى على الملاحن كافة في حدود الصلاحيات المخول إياها بموجب المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩٦ الصادر في ١٩٥٧/١٢/٢١ بشأن التنظيمات الادارية والتي تنص على ما يأتي :

« للمحافظ أن يتخذ قرارات تنظيمية في الأمور الآتية :

( أ ) الأمن العام والسلامة العامة والراحة العامة .

( ب ) ... ..

( ج ) ... الخ » .

فإذا ما أصدر المحافظ مثل هذا التنظيم بقرار عام وجب على جميع الملاحن التزاهم والا استهدفت للجزاءات التي ينص عليها القانون ، أما أن يقيد المحافظ مطحنة بذاتها ليحظر عليها التشغيل ليلا بقرار فردى

قبل أن يكون مسبوقا بهذا التنظيم الملم الذي يسرى على الكلفة فيما لو صدر ، ففيه مجاوزة لحدود السلطة .

فإذا كان الثابت مما تقدم أنه لم يسبق صدور تنظيم عام من المحافظ بمقتضى السلطة المخول إياها في إصدار مثل هذا التنظيم ليسرى على الماطحن كلفة حتى يومئذ لتطبيقه على مطحنة الشركة المدعية ، بل على العكس من ذلك فإنها وحدها التي حظرت عليها التشغيل ليلا رغم أن حالتها كحالة سائر الماطحن تملأ ، وأن هذه الحالة قديمة منذ عشرات المنين وأن الإدارة لم تسلك هذا المسلك قبلها إلا مسابرة لشكاوى تقرر في الوقت ذاته أنها بتدبير أيد مستقرة ونوايا غير حسنة . ومما يؤيد هذه التدابير والنوايا الشكاوى المرفقة بالاضطراب والتي يطلب مقدموها وقف العمل في هذه المطحنة وقت القيلولة أيضا — إذا ما ثبت هذا كله ، وكان مما لا نزاع عليه أن حظرت تشغيل المطحنة ليلا وقصر ذلك على الشركة المدعية وحدها يضر بها ضررا بليغا إذ يجعلها غير قادرة على الصمود أمام منافسة الماطحن الأخرى التي تعمل ليلا ونهارا ، فإن الدعوى والحالة هذه تكون على أساس من القانون ويتمتع إلغاء القرار المطعون فيه لصحوره مخالفا للقانون منطويا على مجاوزة السلطة ، والحفاظة وشأنها في اتخاذ ما تراه من تنظيم لواعيد تشغيل الماطحن بحلب بقرار عام يصدر ليسرى على جميع الماطحن على حد سواء ، أن قدرت وجه الملامة في نظر ذلك .

( ملحق رقمى ١٦ ، ١٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

المبدأ :

إساءة استعمال السلطة من العيوب القصدية في السلوك الإدارى —  
يجب إقامة الدليل عليه لأنه لا يفترض .

ملخص الحكم :

أن إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها هما من العيوب



القصدية في السلوك الإداري ، قوامها أن يكون لدى الإدارة قصد إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ، فعيب إساءة استعمال السلطة الذي يبرر إلغاء القرار الإداري أو التعويض عنه يجب أن يشوب الغاية منه ذاتها ، بأن تكون جهة الإدارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب أن يتنباها القرار ، أو أن تكون قد أصدرت القرار بباطل لا يمت لتلك المصلحة ، وعلى هذا الأساس فإن عيب إساءة استعمال السلطة يجب إقامة الدليل عليه لأنه لا يفترض ، ولم يقدّم هذا الدليل .

( طعن رقم ٥١٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبدأ :

عيب إساءة استعمال السلطة — من العيوب القصدية في السلوك الإداري .

ملخص الحكم :

إن عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها هو من العيوب القصدية في السلوك الإداري قوامه أن يكون لدى الإدارة قصد إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها فإذا كانت في مسلكها توقن أنها تحقق صالح العمل فلا يكون مسلكها معيباً بهذا العيب الخاص .

( طعون أرقام ١٢٧٢ ، ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

انعدام السبب المعقول المبرر للقرار الإداري وانطواء تصرف الإدارة على تمييز بعض الناس على حساب البعض الآخر دون مبرر مقنع وأساس من المصالح العام — صورة من صور مشوية القرار الإداري بالانحراف — مثال .

( م ٢٧ — ج ١٩ )

### ملخص الحكم :

ان الملاحظات التي اكدت اصدار القرار محل الطعن تفصح بجلاء عن أن الإدارة تفريت بالأدعاء بإخلال المطعون ضده ورفاقه بالتزاماتهم بالبناء والتسوير بقصد الاستيلاء على الجانب الأكبر من القبلية المخصصة لهم لتوزيعها على آخرين غيرهم بمقولة ان في ذلك تحقيقا لمصلحة عامة هي تفريغ أزمة المقابر وذلك حجة داحضة فللتأيت أن الجبانة غشت بالمساحات التي سبق تخصيصها للمتقمن ولم يعد فيها متسع لمساحات أخرى وأن المساحات التي سبق أن خصصت روعى في تخصيصها حاجة المتقمن بها وليس في اقتطاع اجزاء من القطع التي خصصت لأربعة ممن سبق الترخيص لهم ما يعتبر حلا للآزمة التي صورتها المحافظة ولا اجراء عاما يدعو اليه الصالح العام ويجعل الناس امامه سواسية في التفضيحات والمنافع فاذا أضيف أن الاتجاه الى اقتطاع هذه الاجزاء لم يكن وليد بحث جدى لتفريغ هذه المشكلة سواء فيما يتعلق باحتياجات المقتطم منهم من جهة أو كفاية الاجزاء القليلة المقتطعة في سد حاجة المواطنين الذين قيل ان مطالبهم انهالت للحصول على مساحات بأرض الجبانة من جهة أخرى واذا روعى أيضا أن المحافظة لم تلق بالا الى ما اقترح من تخصيص قطعة أرض لاغامة جبانة جديدة تقى بحاجة المتقمن ، دل ذلك في مجموعه على انعدام السبب المعقول المبرر للقرار والمؤدى الى صحة النتيجة التي انتهى اليها .

اطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ١٠ ق. — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٦

### قاعدة رقم (٢٨٣)

### المبدأ :

اتجاه نية جهة الادارة الى ترقية من ترجع اقدميته الى تاريخ معين — ترقية عامل على فهم أنه يتوافر فيه هذا الشرط بينما هو فاقده — اعتبار قرار الترقية معنوما لتخلف ركن النية فيه .

### ملخص الحكم :

إذا كانت جهة الادارة قد حددت من قبل نيتها فيمن تتجه اليه

هذه النية بأحداث الأثر القانوني ، فاستقرت في المرقى أن ترجع أقدميته في الدرجة المرقى منها الى تاريخ معين ، وكان تحديد النية من قبل بحسب هذا الشرط هو الأساس لإصدار القرار بتعيين الأشخاص المرقين بذواتهم فلا يعدو قرار الترقية والحالة هذه أن يكون إجراء تطبيقاً لنية من قبل ومن ثم فإذا رقى شخص بدون حق على فهم أنه يتوافر فيه شرط التقدمية بينما هو فاقدة فإن قرار الترقية بالنسبة اليه يكون في الواقع من الامر قد فقد ركن النية على وجه ينحدر به الى درجة الانعدام فلا يكتسب أية حصانة ولو فات الميعاد المحدد للطعن فيه بالانقضاء أو السحب بل يجوز الرجوع فيه والغاؤه في أي وقت .

( طعن رقم ٨٣٠ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ )

### قاعدة رقم (٢٨٤)

#### المبدأ :

صدور قرار بترقية المدعى بالجهة المنقول اليها دون مراعاة التقييد الزمني الوارد بالمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — قرار باطل وليس منعداً — أساس ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان العيب الذي شاب قرار ترقية المدعى ينحصر فقط في عدم توفر شرط النصاب الزمني الذي استلزمه القانون لترقية الموظف المنقول في الجهة المنقول اليها ، وكان سبب هذا العيب هو الخطأ في فهم القانون وفي انزال حكمه على الوجه الصحيح فان قصارى ما يمكن أن يترتب على تخالف هذا الشرط في حالة المدعى هو فقدان قرار تربيته لشرط من شروط صحته دون القول بانعدامه لفقدان ركن النية فيه ، لما هو واضح من أن نية الادارة مصدرة القرار قد اتجهت فعلاً الى ترقية المدعى بسلطتها التقديرية على الرغم من علمها على وجه اليقين بعدم توفر الشرط الزمني للترقية فيه .

( طعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

#### المبدأ :

يعتبر اساءة لاستعمال السلطة أن تنهى اللجنة التنفيذية للبعثات بعثة مواطن رغم التقارير المؤيدة لامكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة .

#### ملخص الحكم :

أن مؤدى نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح ان اللجنة التنفيذية هي صاحبة السلطة في تحديد مدة البعثة ومد مدتها وانهاؤها . على أن قراراتها في هذا الشأن لا بد أن تكون مستندة الىسبب مشروع وبمناى عن اساءة استعمال السلطة ومحقة للمصالح العام والا وقعت باطلا جديرة بالالغاء . ومن ثم فان قرار انهاء بعثة المدعى بالرغم من التقارير التى تفيد امكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة يكون مخالفا للقانون .

( طعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٦ )

#### المبدأ :

مفاد المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان الاجازة الخاصة لرافقة الزوج حق للعامل متى توافرت في شأنه الشروط المتصوص عليها فيها — لاستئثار العامل بهذا الحق واقتضائه يتعين ان يتم بعد موافقة الادارة على الطلب المقدم في هذا الشأن — انقطاع العامل بعد تقديمه طلب للحصول على هذه الاجازة لاينفى عنه جريمة الانقطاع بدون اذن طالما لم يسبق هذا الانقطاع موافقة الجهة المختصة على الطلب المقدم منه للحصول على الاجازة — ذلك لان لجهة الادارة تقدير ملاممة اصدار القرار ووقت اصداره

وليس ثمة ما ينفي عنها هذه السلطة التقديرية أو ينتقص أو يضييق منها سواء في قانون أو لائحة .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المادة ٦٩ من نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله — قد جعلت من الاجازة الخاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج حقا للعامل المخاطب بأحكامها متى توافرت في شأنه الشروط المنصوص عليها فيها وذلك على خلاف ما كان عليه الوضع في ظل احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، الا أن استئثار العامل بهذا الحق واقتضائه يتعين ان يتم بعد موافقة جهة عمله على الطلب المقدم منه في هذا الشأن واستئنافها من توافر شرائط منحها فيه وذلك حتى يتأتى لها ، باعتبارها القوامة على حسن سير المرفق بانتظار وإطراد ، أن تهيئ على تنظيمه واحوال عماله بما يكفل تحقيق سيره على هذا النحو . ومن ثم فإن انقطاع العامل عن عمله ارتكبا الى انه قد قدم طلبا للحصول على هذه الاجازة بعد ان انس تحقيق شروطها في حالته لاينفي عنه جريمة الانقطاع عن العمل بدون إذن طالما تسبق هذا الانقطاع موافقة الجهة المختصة على الطلب المقدم منه للحصول على الاجازة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان مفاد الاوراق ان السيدة / ... قد قدمت طلبا بتاريخ الاول من يوليو ١٩٧٦ لجهة عملها لتجديد الاجازة الخاصة بدون مرتب المرخص لها بها لمرافقة زوجها ، فلم توافق عليه واخطرتها في ١٦ من اغسطس ١٩٧٦ برفض الطلب الا أنها لم تعد الى عملها وانقطعت عنه اعتبارا من ٩ من سبتمبر ١٩٧٦ حتى ٣٠ من سبتمبر ١٩٧٨ فانها بهذه المثابة يكون قد خالفت واجبات وظيفتها لانقطاعها عن العمل بدون إذن ومن ثم تكون قد ارتكبت ذنبا اداريا يسوغ مساطبتها عنه بما يستتبع توقيع الجزاء الذي يقتاسب مع ما ثبت في حقاها والذي تقدره المحكمة بخمسة شهر من اجرها بمراعاة أنه بتاريخ ١٨ من يونيو سنة ١٩٧٨ صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — الذي صدر الحكم المطعون عليه في ظله — وطبقا لحكم المادة ٦٩ منه لم تعد الاجازة

للخاصة بدون مرتب لرافقة الزوج حال توافر شروطها في العامل الذي يطلبها أمراً جوازياً مرده السلطة التقديرية للجهة المختصة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى براءة المتهم مما منسب اليها يكون قد استخلص النتيجة التي انتهى اليها استخلاصا غير مسلط من الاوراق حقيقة بالاكفاء .

( طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢ )

تطبيق :

راجع المبدأ التالي وينطوي على حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٦ ق بجلسته ١٩٨٤/١٢/٢٩ وهو يقضى بخلاف ما ذهب اليه حكموا في الطعن ٣٠٥ لسنة ٢٥ ق .

### قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

المبدأ :

المادة ٦٦ من قانون نظام العاملين المنعين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - الاجازة الخاصة بدون مرتب لرافقة الزوج الممار للممار بالخارج حق للعامل اذا متوافرت شروط الحصول عليها - استعمال هذا الحق لا يتأتى الا من خلال الجهة الادارية وبترخيص منها بعد ان تتحقق من توافر ما تطلبه القانون من شروط - اذا قدمت العاملة طلبا بتجديد اجازتها الخاصة لرافقة الزوج للسنة الثالثة قبل انتهاء مدة الترخيص السابق فان عدم افصاح الادارة عن اراءتها يرغب هذا الطلب اسبب مشروع واخطار العاملة به ينفي عنها مخالفة واجبات الوظيفة - عدم جواز المساءلة التأديبية عن انقطاعها عن العمل - تطبيق .

ملخص الحكم :

انه وان كانت الاجازة بدون مرتب لرافقة الزوج الممار للممار

بالخارج طبقا لنص المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه حقا للعامل اذا ملتوا فرت شروط للحصول عليها ، الا ان استعمال هذا الحق لا يتأتى الا من خلال الجهة الادارية وبترخيص منها بعد ان تتحقق من توافر ما تطلبه القانون من شروط في هذا الشأن وذلك حتى يتسنى لها للهيمنة على المرفق الذي تتولاه ، فلا يكتفى في هذا الصدد أن يقدر العامل بتوافر الشروط التي تكسبه حقا في مواجهة جهة الادارة ، فينقطع عن عمله ملتقفا عن صالح المرفق والمصلحة العامة التي يتعين ان تسمع على المصلحة الخاصة ، فاذا ما تقدم العامل بطلب للحصول على اجازة خاصة مرافقة الزوج وتوافر ما تطلبه القانون من شروط تعين على جهة الادارة الا استجابة الى طلبه دون ما سلطة تقديرية في هذا الشأن ، فإن لم تفعل كان قرارها مخالفا للقانون يحق للعامل المنازعة فيه بالوسائل التي رسمها القانون .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على مفكرة النيابة الادارية المؤرخة ٧ من غبرابر سنة ١٩٧٩ في القضية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ انها تضمنت أن العاملة المذكورة لم تتقدم بطلب لنحها اجازة بدون مرتب لمدة سنة ثالثة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان العاملة المذكورة قد منحت اجازة خاصة مرافقة زوجها المعار للعمل بالجزائر اعتبارا من ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٦ لمدة سنتين ، ويتاريخ ١٧ من يولية سنة ١٩٧٨ تقدمت بطلب لنحها اجازة لسنة ثالثة — وعلى عكس ما تضمنته مذكرة النيابة الادارية فاخطرتها مديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية بكتابتها رقم ٢٩٨٥ المؤرخ ٦ من أغسطس سنة ١٩٧٨ على محل اقامتها بالجزائر بموافقتها بطلب آخر مستوفى التحقيقات المقرر وما يفيد تجديد أعارة الزوج من ادارة البعث الاسلاميه بالازهر ، وقد قدمت العاملة المذكورة للوزارة شهادة من بعثة الازهر التعليمية مؤرخة ٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ تفيد بأن السيد/ ... عضو البعثة الازهرية المعار للتدريس بالجزائر في العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ ولا يزال مستمرا في العمل حتى تاريخ صدور الشهادة وترافقه بالجزائر السيدة حرمه / ...

وقد افادت العلطة المذكورة الجهة الادارية باستحالة استيفاء الطلب  
المقدم منها للخدمات المقررة نظرا لاقامتها بالجزائر .

ومن حيث أن الاوراق قد جاءت خلوا مما يفيد أن جهة الادارة قد  
رغضت الطلب المقدم منها واهطلرتها بهذا الرغض في محل اقامتها في  
الخارج .

ومن حيث أنه لما تقدم وكان حق العامل في الحصول على الاجازة  
الخاصة لمرافقة زوجه الذى يعمل بالخارج منوط بترخيص من الجهة  
الادارية التابع لها حرما على سيم المرافق العامة بانتظام واطراد الا  
أن وجود العامل بالخارج بناء على ترخيص سابق من الجهة الادارية ،  
وتقدمه بطلب للحصول على الاجازة في تاريخ يسبق انتهاء العمل  
بالترخيص الاول ، فان عدم اقصاح الاداره عن ارادتها برغض هذا  
الطلب لسبب مشروع وتبينه وتخطر به العامل ، ينفى عن العامل مخالفة  
واجبات الوظيفة مما يستتبع عدم جواز مساطته تأديبيا في حالة انقطاعه  
عن العمل .

ومن حيث أنه متى كان الامر كما تقدم ، وكلنت جهة الادارة لم  
ترغض التصريح للعاملة المذكورة بمد اجازتها الخاصة بدون مرتب  
لمرافقة زوجها ، فانه لايجوز مساطتها عن انقطاعها عن العمل ، ويكون  
الحكم المطعون فيه والقاضى ببراعتها سليم حينما انتهى اليه للأسباب  
السابقة ومن ثم فلن الطعن عليه يكون غير مستند لاساس قانوني .

( طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٩ )

تطبيق :

راجع حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقمى ٣٠٥ لسنة  
٢٥ ق بجلسة ١٩٨٤/١١/٣ وقد ذهبت المحكمة الى خلاف ذلك .



## قاعدة رقم (٢٨٨)

### المبدأ :

المادة ٧٣ ن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المدنيين بالدولة — يجوز احالة العامل المعين على وظيفة دائمة الى الاستيداع في الاحوال الآتية : ١ — اذا طلب ذلك لاسباب يكون تقديرها موكولا لرئيس الجمهورية ٢ — لاسباب تتعلق بالصالح العام — اذا كان لجهة الادارة تقدير الاسباب التي تتعلق بالصالح العام الا ان حقها لا يكون مشروعا اذا خالفه عيب اساءة استعمال السلطة ،

### ملخص الحكم :

ان المادة ٧٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر للقرار المطعون فيه في ظل العمل باحكامه تقضى بأنه « يجوز احالة العامل المعين على وظيفة دائمة الى الاستيداع في الاحوال الآتية :

١ — اذا طلب ذلك لاسباب يكون تقديرها موكولا الى رئيس الجمهورية .

٢ — لاسباب تتعلق بالصالح العام .

ويصدر قرار الاحالة الى الاستيداع من رئيس الجمهورية .

ومن حيث انه متى كان الثابت ان صدور قرار رئيس الجمهورية باحالة السيد/ ..... الى الاستيداع لم يكن بناء على طلبه فمن ثم فان صدور هذا القرار يكون قد بنى على اسباب تتعلق بالصالح العام .

ومن حيث انه وان كان لجهة الادارة تقدير الاسباب التي تتعلق

بالصالح العام وتبرر احوالة العامل الى الاستيداع غير ان حقها في ذلك لا يكون مشروعا الا اذا كانت الاحالة الى الاستيداع باعضا المصلحة العامة واستندت الى اسباب جدية وخاصة قائمة بذات العامل ودون أن يشوب قرار الجهة الادارية في هذا الشأن عيب اساء استعمال السلطة.

ومن حيث انه متى كان ما تقدمت وكانت الجهة الادارية قد استندت في إصدار قرارها المطعون فيه بلصالة السيد / ٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ الى الاستيداع الى المخالفة التي نسبت اليه بشأن صرف مبلغ ٣٧٢,٩٠٥ جنيها الى احد العمال دون وجه حق . واذا كانت مسؤوليته عن هذه المخالفة تبرر مساطته تأديبيا الا أن تلك الواقعة لا تصلح في حد ذاتها سببا من الاسباب التي تتعلق بالصالح العام يستدعي اقصاءه عن وظيفته باخلائه الى الاستيداع ، طالما أن جهة الادارة لم تفصح عن أسباب اخرى غير هذا السبب لاصدار قرارها المطعون فيه ، وكان ملف خدمته الذي اودعته الادارة ملف الطعن المثلث خاليا مما يشينه أو يلحق به من اعتبارات تتأذى معها المصلحة العامة بوجوده في وظيفته . الامر الذي يكون معه القرار المطعون فيه غير قائم على أساس سليم من القانون ويتمين لذلك الحكم بالفناء ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب حقيقا بالالغاء .

ومن حيث انه وقد ثبت خطأ الجهة الادارية باصدارها القرار المطعون فيه وترتب على هذا الخطأ ضرر بالطاعن وقامت علاقة السببية بين خطأ الادارة وما اصاب الطاعن من ضرر فمن ثم فقد تكاملت اركان مسؤولية الجهة الادارية عن تعويض الطاعن .

( طعن رقم ٥٧٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٤ )

## قاعدة رقم (٢٨٩)

### المبدأ :

تشاهد الانحراف بالسلطة بحسبانه عيب قصدى يقوم بمصدر القرار — ينبغى ان توجه الى ما شاب مسلكه فى اصدار القرار المطعون فيه دون ان يجاوزه الى تقويم سنوك مصدر القرار — اساس ذلك ، لايجوز مجاوزة القضاء الادارى حدود اختصاصه فى الرقابة على القرارات الادارية الى التحويل فى اختصاص السلطة التنفيذية فى اداء وظائفها الدستورية — بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اصبح القضاء الادارى يختص بكلفة المخازعات الادارية ومن بينها القرارات الصادرة بنقل العاملين وندبهم من وحدة ادارية الى وحدة ادارية اخرى — رقابة القضاء الادارى تجد حدها الطبيعى فى التأكد مما اذا كانت هذه القرارات قد صدرت من الجهة المختصة فى حدود السلطة المخولة لها ولا تحركها فى اصدارها سوى حوافز الصالح العام وحق التنظيم المرفق الجبر لاعادة توزيع عمال المرافق العامة او ما اذا كانت الجهة الادارية ترمى من وراء اصدارها الى غمط حقوق اصحاب الشأن بالحاقهم بوحدات ادارية للتزليل عن وظائفهم او التهوين من مراكزهم او استبعادهم من دائرة المتقدمين للترقية او زعزت الثقة فى قدراتهم — اذا اساءت الادارة سلطتها كان قرار النقل أو التذب معيبا بحسبانه وسيلة مستوره للاضرار باصحاب الشأن وحرمانهم من المزايا المادية او الادبية .

### ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كانت رقابة القضاء الادارى قد اصبحت بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ متسوخة على كلفة المنازعات الادارية ومن بينها القرارات الصادرة بنقل العاملين وندبهم من وحدة ادارية الى وحدة ادارية اخرى ، الا ان هذه الرقابة لا تزال تجد حدها الطبيعى فى التأكد مما اذا كانت هذه القرارات قد صدرت من الجهة المختصة فى حدود السلطة المخولة لها لاتحريكها فى اصدارها سوى حوافز الصالح العام وحسن التنظيم المرفق الجبر لاعادة توزيع عمال المرافق العامة او ما اذا كانت

الجهة الادارية ترمى من وراء اصدارها الى غمط حقوق اصحاب الشأن من العاملين بالحقاقهم بوحداث ادارية للتنزل من وظائفهم أو التوهين من مراكزهم أو استبعادهم من دائرة المتعلمين للترقية أو زعزعة الثقة في قدرتهم على الاضطلاع بوظائفهم تجاه المجتمع وفي هذه الاحوال يكون قرار النقل أو النخب ممعيا بحسبانه وسيلة مستوره للاضرار باصحاب الشأن وحرمانهم من المزايا المادية أو الادبية التي يحصلون عليها في وظائفهم وما يتمتعون به من ثقة لا يجوز النيل منها اما اذا تم النقل وفقا لملتضيات الصالح العام ومتطلبات العمل فان للادارة الحق في ان تجرية بما تتمتع به من سلطة تقديرية بغير معقب عليها في ذلك مادامت قد تغيب عند اصدار القرار وجه الصالح العام ولم تتعسف في استعمال سلطتها أو تخالف القانون .

ومن حيث ان الثابت في خصوصية هذه المنازعة ان كل من وزير الدولة لشئون السودان ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء قد رفعوا مذكرة في ١٨/٧/١٩٧٨ الى السيد رئيس الوزراء ذكرا فيها انه تحقيقا لصالح العمل في الامانة العامة لمجلس الوزراء والامانة العامة لشئون السودان سبق أن وافق السيد رئيس الوزراء من حيث المبدأ على اتخاذ اجراءات نقل السيد .... وكيل أول الوزراء .... للمملونه في أعمال الامانة العامة لشئون السودان خاصة وأنه توجد بموازنة رئاسة مجلس الوزراء اربع فئات وكيل أول وهي تزيد عن حاجة العمل الفعلي بالمجلس كما ارسل السيد وزير الدولة لشئون التنمية الادارية خطابا الى السيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء يفيد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة على هذا النقل كما ارسل السيد وزير المالية في ذات التاريخ خطابا يفيد موافقته على نقل السيد .... الى الامانة العامة لشئون السودان تبعا لنقل درجته طبقا للمادة ١٤ من التاثيرات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة واستنادا الى هذه الاجراءات صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٧٨ الماطون فيه متضمنا نقل الطاعن بفتته المالية من الامانة العامة لمجلس الوزراء الى وظيفة من الفئة الممتازة وكيل أول وزارة بالامانة العامة لشئون السودان .

ومن حيث انه يبين من الاجراءات والضمانات التى احاطت بها  
الجهة الادارية قرارها الطعن أن رئيس مجلس الوزراء لم يستهدف  
من قرار النقل الاضرار بحقوق الطاعن المشروعة وحيث تم النقل الى  
وظيفة لا تقل عن درجة وظيفته ، وروعت في اصداره كافة الاجراءات  
والقيود الواردة في شأن النقل بقانون العاملين ، للاستفادة بخبراته في  
الامانة العامة لشئون السودان بعد نقل وظيفته الى موازنة الامانة المذكورة  
لزيادته عن حاجة مجلس الوزراء الامر الذى يشكل السبب الصحيح  
للقرار المذكور وينفى عن مصدر القرار قصد الاضرار بالطاعن اذ لا يكتفى  
لاثبات هذا القصد في حق مصدر القرار الادعاء بسرعة اتخاذ الاجراءات  
الخاصة باصداره حتى يصدر قبل نشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
بنظام العاملين المدنيين بالدولة الذى فرض قيودا جديدا على نقل العاملين  
من وحدة ادارية الى وحدة ادارية اخرى ، مادامت الجهة الادارية قد  
حرصت على اتباع كافة الاجراءات الواردة في القانون الجديد ومن بينها  
الحصول على موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الامر الذى  
يجعل قرارها طبقا للقانون الملغى أو القانون المعمول به سليما ومطابقا  
للقانون وينفى عنها أى رغبة في الافلات من أحكام القانون أو الاساءة  
للطاعن سيما وقد ثبت من الاوراق ان الاجراءات التى اتخذت لاصدار  
القرار قد تمت بعد موافقة سابقة من السيد / رئيس الوزراء على نقل  
الطاعن تبعا لنقل وظيفته الى الامانة العامة لشئون السودان ، فما كانت  
السرعة في اتخاذ الاجراءات أو اصدار القرارات بذاتها سببا في بطلان  
أو مؤثرا يصمم مصدرها بالانحراف أو اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان القرار المطعون  
فيه قد صدر سليما مطابقا للقانون قائما على سببه الذى يبرره قانونا  
وهو زيادة وظيفة الطاعن عن حاجة العمل بمجلس الوزراء فانه يكون قد  
اصاب فيما انتهى اليه من رفض الطلب المدعى بالغائه ولا يكتفى الطاعن  
للنمى عليه التحمل في ان رئيس الوزراء قد اصدر القرار المطعون فيه  
في الوقت الذى اصدر فيه قرار آخر بمد مدة خدمة السيد ...  
وكيل أول الوزراء برئاسة مجلس الوزراء بعد بلوغه سن الستين وذلك  
انه فضلا عن أن هذا القرار لم يكن مطعونا فيه أمام المحكمة فان مد

خدمة المذكور لا يتضمن تناقضا مع القرار المطعون فيه لتعلقه بضميم اختصاص الاداره في استبقاء العامل الذي يتوافر في حقه خبرات خاصة قد لا تتوفر في باقي العاملين وتجد الادارة انها في حاجة اليها مادامت لم تجد في خبرات الطاعن أو غيره من العاملين ما يعوضها عن هذه الخبرات التي أصبحت عن بعضها في المذكرة الايضاحية المرافقة لقرار مد خدمته وهي على اية حال لا تنتهض دليلا على انحراف السلطة المختصة أو اسائها لاستعمال سلطتها ذلك ان شواهد الانحراف بحسبانه عيب قصدي يقوم بمصدر القرار ينبغي ان توجه الى ما شاب مسلكه في اصدار القرار المطعون فيه دون ان يجاوزه الى تقويم سلوكه في اصدار القرارات الادارية والا يجاوز القضاء بذلك حدود اختصاصه في الرقابة على القرارات الادارية وتغول على اختصاص السلطة التنفيذية في اداء وظائفها.

نؤمن حيث أنه لا وجه لما يتعاه الطاعن من أن الحكم الطعن قد أغفل تحقيق أوجه دفاعه الجوهرية ومن بينها الاطلاع على سجلات قرارات رئيس مجلس الوزراء للتأكد من مدى سلامة القرار الصادر بعد مدة خدمة السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ بعد بلوغه السن القانونية وذلك ان المحكمة غير ملزمة بتعقيب دفاع الطاعن والمبادره الى تحقيق ما تستتبعه من طلبات ولو كانت غير منتجة في الدعوى والا تكون قد تركت زمام المبادرة للفصوم بل ان للمحكمة ان توجه اجراءات الدعوى الادارية على النحو الذي يكشف عن مقطع النزاع فيها ويجلوا لها وجه الحق كاملا بما يطمئن اليها وجدانها وبطرح عنه ما يتطرق اليه الشك فيها .

ومن ثم فان المحكمة تكون قد اصابته في عدم الافصاح الى طلبات المدعى في ضم سجلات الاجدوى من ورائها فيفيد الزامها بالبحث في سلامة قرار غير مطروح عليها وغير مؤثر في سلامة القرار المطعون فيه .

قاعدة رقم (٢٩٠) -

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر - يلزم الحصول على ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينييه للاتجار في الأسلحة والذخائر - سلطة الإدارة في منح هذا الترخيص سلطة تقديرية لحماية المجتمع ورقية للامن العام فلا معقب عليها طالما خلت من اساءة استعمال السلطة واستهدفت المصالح العام - قرار رفض منح الترخيص لتخلف شروط الامن العام - مطابقته للقانون .

ملخص الحكم :

ان المستفاد من هذا النص أن المشرع استلزم الحصول على ترخيص خاص من وزير الداخلية أو من ينييه للاتجار في الأسلحة والذخائر وأنه خول جهة الإدارة سلطة تقديرية واسعة في هذا المجال تقديرا منه لخطورة هذا النوع من التجارة وذلك حماية للمجتمع ووقاية للامن العام وذرا للمخاطر قبل وقوعها ، ومن ثم فإن هذه السلطة التقديرية لا معقب عليها طالما خلت من اساءة استعمال السلطة واستهدفت المصالح العام .

ومن حيث أن الثابت من واقعات النزاع المائل أن ثمة لجنتين شكلتا لمعالينته المحل الذي طلب المدعى الترخيص له بفتحه للاتجار في الأسلحة والذخائر ، وأن هاتين اللجنتين اتفق رايهما على تخلف شروط الامن العام وأمن الحريق في المحل للأسباب السابق ايرادها تفصيلا ، وهي أسباب سائغة ومقبولة دون أن ينال منها أن يكون هذا المحل على مسافة سبعة أمتار ، وليس خمسة أمتار فحسب ، من الملقى لان مجرد توافر شرط المسافة لايعني وجوب الموافقة على الترخيص وانما تصدر هذه الموافقة في ضوء عدة اعتبارات تحيط بموقع المحل من ناحية الامن والحريق .

## قاعدة رقم ( ٢٩١ )

### المبدأ :

القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاسلحة والذخائر معدلا بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ — المشرع خول جهة الادارة سلطة تقديرية واسعة انطلق في مجال الترخيص في حيازة الاسلحة النارية — يجوز لجهة الادارة رفض منح الترخيص أو تجديده أو سحبه أو الغاءه — أساس ذلك : الملامت المتروكة لتقدير جهة الادارة حسبما تراه كفيلا بعملية المجتمع واستتباب الامن العام — لايقيد جهة الادارة في اعمال سلطتها التقديرية سوى وجوب تسبيب قراراتها في هذا الشأن مادامت مطابقة للقانون وخالية من التعسف في استعمال السلطة — الحالات الواردة في المادة ٧ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ قيدت جهة الادارة واوجب عليها رفض الترخيص أو رفض تجديده — لجهة الادارة سلطة تقديرية في هذا الشأن — مثال أن يكون طالب الترخيص أو التجديد قد حكم عليه بمقوبة جنائية أو بمقوبة الحبس لمدة سنة على الاقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .

### ملخص الحكم :

ان المادة (١) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ — تنص على أن « يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه حيازة أو احرار أو حمل الاسلحة النارية ٠٠ » وتنص المادة (٤) من هذا القانون على أن « لوزير الداخلية أو من ينوب عنه رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع معينة من الاسلحة تقييده بأى شرط يراه ، وله سحب الترخيص مؤقتا أو الغاءه ، ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو سحبه أو الغاءه مسببا ٠٠ » وتنص المادة (٧) من القانون المذكور على أنه « لايجوز منح الترخيص المنصوص عليه في المادة الاولى الى : ( أ ) ٠٠٠٠ (ب) من حكم عليه بمقوبة جنائية أو بمقوبة الحبس لمدة سنة على الاقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال ٠٠ » .



ومن حيث أن المستفاد من اطلاق عبارة المادة (٤) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وشمولها ، أن المشرع خول جهة الاداره سلطة تقديرية واسعة النطاق في مجال الترخيص في حيازة أو احرار أو حمل الاسلحة النارية ، فاجاز لها رفض منح الترخيص أو تجديده أو سحبه مؤقتا أو الغاؤه بحيث يعتبر ذلك من الملامات المتروكة لتقدير الادارة تترخص فيها حسبما تراه كفيلا بحماية المجتمع واستتباب الامن العام ، بناء على ماتطئن اليه من الظروف والاعتبارات التي ترنها ومن البيانات والمعلومات التي تتجمع لديها من المصادر المختلفة ، ولا يقيدنها في أعمال سلطتها التقديرية في هذا الخصوص سوى وجوب تسبب القرارات التي تصدرها برفض منح الترخيص أو بسحبه أو بالغائه ، ولا معقب على قراراتها في هذا الشأن ما دامت مطابقة للقانون وخالية من التصف واساءة استعمال السلطة . على أنه ولئن كان ذلك هو الاصل في منح الترخيص أو رفضه أو سحبه أو الغائه ، الا أن هناك حالات قيد فيها القانون سلطة الادارة ووجب عليها رفض منح الترخيص أو رفض تجديده ، وهي الحالات المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، فلذا ملقمت بطلب الترخيص أو التجديد احدى هذه الحالات تعين رفض طلبه ، دون أن يكون لجهة الادارة أية سلطة تقديرية في هذا الشأن ، ومن بين هذه الحالات أن يكون طالب الترخيص أو التجديد قد حكم عليه بمقبوبة جنائية أو بمقبوبة الحبس لمدة سنة على الاقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده كان مرخصا له في احرار وحمل مسدس بموجب الترخيص رقم ٢٨/٥٠٧٠٥ الصادر في ١٩٤٨/١٢/٢٤ ، واستمر في تجديد هذا الترخيص حتى ١٩٧٣/١٢/٣١ وعلى أثر اتهام المطعون ضده — في ١٩٧٣/٨/٢ — في قضية ارتكاب جنابة القتل رقم ٢٥٠٤ لسنة ١٩٧٣ جنابات الظاهر ، لقيامه باطلاق عيارين ناريتين من مسدسه المرخص به على المجنى عليه أثر مشادة كلاميه بينهما ، واعترافه بارتكاب الحادث وضبط المسدس المستعمل في هذا الحادث على ذمة القضية ، واحالة المطعون ضده الى محكمة الجنابات

وبناء على تقرير وحدة المباحث بقسم شرطة الظاهر ، ومذكرة وحدة الرخص بمديرية أمن القاهرة في شأن هذا الموضوع ، فقد اصدر مدير أمن القاهرة في ١٩٧٣/٢/٢ قرار بإلغاء الترخيص المشار اليه ، لاساءة استعمال السلاح واتهام المرخص له ( الماطون ضده ) في قضية جنائية قتل ، ويتضح من ذلك أن هذا القرار صدر قائما على سببه المستخلص استخلاصا سائغا عن أصول ثابتة تنتجها وفي نطاق السلطة التقديرية المقررة لجهة الادارة المختصة بمقتضى نص المادة (٤) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ومن ثم فإن هذا القرار يكون سليما ومطابقا لاحكام القانون .

ومن حيث أنه لاوجه للقول بأن الماطون ضده استمر في أداء رسوم تجديد الترخيص في مواعيدها عن طريق الحوالات البريدية التي كان يرسلها الى جهة الادارة علما بعد عام ، ذلك ان الثابت من الاطلاع على ملف الترخيص الخاص بالماطون ضده أن جهة الادارة لم تقبل الحوالات المشار اليها ، وانما تعذر عليها اعادة تسليمها الى الماطون ضده في حينه ، نظرا الى أن سكنه كان مطلقا نتيجة تضييه عنه ، ومن ثم فإن جهة الادارة لم تستجب لطلب الماطون ضده تجديد الترخيص بعد أن كانت قد الغته بقرارها المشار اليه .

ومن حيث أنه لا محل للاستناد الى ماورد في أسباب حكم جنائيات القاهرة الصادر في الجنائية المشار اليها ، من أن الماطون ضده تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي دون أن يكون قاصدا احداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ، وذلك للقول بأن هذا الحكم قد نفي نسبة أية نية اجرامية للماطون ضده ولايكشف عن أية خطوره على الامن العام ، لا محل لذلك ، اذ أنه فضلا عن أن هذا الحكم صدر في تاريخ لاحق لتاريخ صدور قرار إلغاء الترخيص. ولم يصدر هذا القرار تنفيذا له ، فإن الامر في مجال الترخيص لايتوقف عند نية الماطون ضده وما اذا كانت اجرامية أو غير اجرامية وانما تكمن خطورة الموقف وأثر ذلك على الامن العام في تجاوز الماطون ضده حدود حق الدفاع الشرعي ، حيث أساء استعمال هذا الحق ولم يحسن استخدام السلاح المرخص

له به في حدود القدر اللازم للدفاع به عن نفسه ، مما ترتب عليه ازهاق روح المجنى عليه ، وهو ما يودى بذاته الى الاخلال بالامن العام ، فإذا ماتتدخلت جهة الادارة المختصة — باعتبارها القوامه على حماية المجتمع وصيانة الامن العام — فالغت ترخيص السلاح الذي كان الاداة الفعالة في ارتكاب جنائية القتل سالفة الذكر والتي اعترف المظنون ضده بارتكابها وتم ضبط السلاح المستخدم فيها ، فانها تكون قد اعملت سلطتها التقديرية المخولة لها طبقا لاحكام القانون ، دون تجاوز أو تعسف في استعمال هذه السلطة .

ومن حيث انه نفيما يتعلق بما يطلبه المظنون ضده من الغاء قرار جهة الادارة السليبي بعدم الترخيص له في حمل السلاح الذي أمرت نيابة شرق القاهرة بتسليمه اليه لمخالفة هذا القرار للقانون ، فانه لما كانت المادة (٧) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ تقضى بعدم جواز منح الترخيص الى من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الاقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال ، وكانت محكمة جنايات القاهرة قد قضت بجلسة ١١/٣/١٩٧٨ في الجنائية رقم ٢٥٠٤ لسنة ١٩٧٣ الظاهر سالفة الذكر وهي من جرائم الاعتداء على النفس — بمعاقبة المظنون ضده بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بايقاف تنفيذ العقوبة ثلاث سنوات ، فانه — طبقا لنص المادة (٧) المذكورة — لا يجوز منح ترخيص للمظنون ضده بحمل السلاح المنفوه عنه — وسلطة جهة الادارة في هذه الحالة سلطة مقيدة ، اذ يتحتم عليها رفض منح الترخيص ، وذلك بغض النظر عن مدى مايكشف عنه هذا الحكم من وجود نية اجرامية لدى المظنون ضده أو خطورة على الامن العام ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة أمرت بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات ، اذ أن الآثار المترتبة على الحكم — فيما عدا تنفيذ العقوبة — تبقى قائمة طيلة مدة ايقاف التنفيذ — ومن هذه الآثار مايتعلق بعدم جواز منح الترخيص ونفعا للمادة (٧) المشار اليها التي جاء نصها مطلقا دون أن يرد عليه استثناء خاص بحالة ايقاف تنفيذ العقوبة ، على نحو ماورد في بعض القوانين الاخرى ، والقاعدة أن المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد عليه استثناء أو قيد يقيد ، واذا كان يترتب على انقضاء

مدة ايقاف التنفيذ دون أن يصدر خلالها حكم يلغى الايقاف — اعتبار الحكم الصادر بالمعقوبة كأن لم يكن ، الا أن المعز في تقدير مدى مشروعية القرار الإداري هي بوقت صدوره أو بالوقت الذي كان يجب أن يصدر فيه بالنسبة الى القرار السلبي ، والثابت أن المطعون ضده اقام دعواه بطلب الغاء القرار السلبي بعدم الترخيص له في حمل السلاح قبل انقضاء مدة ايقاف تنفيذ المعقوبة المحكوم بها عليه ، أى في وقت كان يتمتع فيه على جهة الإدارة بمنحه الترخيص طبقاً للمادة (٧) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . وعلى ذلك فإن امتناع جهة الإدارة عن الترخيص للمطعون ضده في حمل السلاح ، بسبب الحكم عليه بمعقوبة الحبس لمدة سنة في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس ، يكون قائماً على سبب صحيح وتطبيقاً سليماً لاحكام القانون .

( طعن ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١٥ )

### قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

السلطة التقديرية للإدارة في حالة الظروف الاستثنائية — لا يطلب منها ما يتطلب في الظروف العادية من الحيطة والحذر .

ملخص الحكم :

للحكومة عند قيام حالة استثنائية تمس الأمن والطمأنينة سلطة تقديرية واسعة لتتخذ من التدابير السريعة الحاسمة ما تواجه به الموقف الخطير ، إذ يقدر الخطر الذي يهدد الأمن والطمأنينة بقدر ما تطلق حريتها في تقدير ما يجب اتخاذه من إجراءات وتدابير لصون الأمن والنظام ، وليس يتطلب من الإدارة في مثل هذه الظروف الخطرة ما يتطلب منها في الظروف العادية من الحيطة والدقة والحذر ، حتى لا يفلت الزمام من يدها .

( طعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/١٢ )

## الفصل السادس

### سحب القرار الإداري

#### الفرع الأول

#### قرارات لا يجوز سحبها

أولا : القرارات السليمة :

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

القرار الإداري المطابق للقانون — امتناع سحبه .

ملخص الحكم :

ان القرار الإداري قد صدر مطابقا للقانون لم يكن جائزا سحبه  
ويقع القرار الصادر بسحبه والحالة هذه مخالفا للقانون .

( طعن رقم ١٧١٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٨ )

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

سحب — عدم سريلنه على القرارات الادارية الصحيحة — القرار  
الصادر بسحب قرار اداري صحيح يعد قرارا مخالفا للقانون ينبغي  
سحبه خلال المواعيد الجائز فيها السحب والا ظل منتجا لاثاره القانونية  
— مثال بالنسبة لتحمن قرار فصل مساعدة المرفضة الصحيح بمعنى

**المبدأ — لا يخل بحق الإدارة وسلطتها في إعادة النظر في شأنها ما دام  
مرد الالغاء الى عيب في الاجراءات •**

### **مفهوم الحكم :**

ان القرار الذي اتبني عليه فصل المدعية من الخدمة — بحسب  
الظاهر من الاوراق المقدمة — قد صدر من يملكه الوزير • وكقاعدة أصلية  
فان القرارات الصحيحة لا يجوز عليها السحب ، ومن ثم فاذا كان الوزير  
قد سحب القرار المطعون فيه بالدعوى الحالية لانه انطوى على مخالفة  
القانون بحسب فتوى مفوض الدولة الاولى فان قرار السحب على هذه  
الصورة لا يعدو أن يكون قرارا مخالفا للقانون ولإزالة الآثار المترتبة  
عليه كان يجب أن يصدر قرار من السلطة المختصة بسحبه فالى أن يصدر  
هذا القرار أو ينقض الميعاد الجائز فيه السحب فان قرار السحب يظل  
منتجا لآثاره القانونية ، وما دام أنه لم يبين من الاوراق المقدمة بدوسيه  
الطعن ولاحتي من القول المجرد ، صدور قرار بالمدول عن سحب القرار  
موضوع الطعن الحالي فان القرار الذي اتبني عليه فصل المدعية من  
الخدمة وقد سحب على النحو السابق ذكره لم يعد له كيان قانوني وبالتالي  
لم يعد منتجا لآثاره التي رتبها هذا القرار ومن ثم يكون فصل المدعية  
من الخدمة قد تم بناء على قرار قد عدل عنه بقرار السحب الذي تحصن  
بغوات المواعيد المقررة للسحب وهي ستون يوما من تاريخ صدوره •

وعلى مقتضى هذا النظر يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء  
القرار المطعون فيه والآثار المترتبة عليه قد أصاب وجه الحق والقانون  
في انطوق للأسباب المتقدمة دون الاسباب التي أوردها ، والالغاء على  
الصورة المتقدمة انما مرده الى عيب في الاجراءات مما لا يخل بحق  
الحكومة وسلطتها في ملاودة النظر في شأن المدعية واتخاذ ما تراه في  
شأنها طبقا للقانون •

### قاعدة رقم (٢٩٥)

#### المبدأ :

لا يجوز لجهة الادارة أن تسحب القرار التأديبي المشروع لتوقيع  
جزء أشد منه — أساس ذلك •

#### ملخص الحكم :

ان المستفاد من الاوراق أن القرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٥ بمجازاة  
المدعى بخمسة عشر يوما من مرتبة قد صدر من نائب مدير المؤسسة  
للمشؤون المالية في حدود الاختصاص الذي فوضه فيه رئيس مجلس  
الادارة — واذ صدر هذا القرار من رئيس مختص بإصداره وبما له من  
سلطة تقديرية في تحديد الجزاء المناسب لما ثبت في حق المدعى من  
مخالفات ودون أن يشوب هذا التقدير غلو في الشدة أو إفراط في  
اللين — فان القرار المذكور يكون سليما ومطابقا للقانون ومن غير الجائر  
سحبه — اذ أن مشروعية سحب القرارات التأديبية تقوم أساسا على  
تمكن الجهة الادارية من تصحيح خطأ وقعت فيه ، ويقضى ذلك أن  
يكون القرار المراد سحبه قد صدر مخالفا للقانون — أما اذا قام الجزاء  
على سبب صحيح مستوفيا شرائطه القانونية فانه يتمتع على الجهة  
الادارية سحبه لتوقيع جزء أشد منه •

( طعن رقم ١٤٩٢ ، ١٤٩٤ لسنة ١٣٢١ — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩ )

### قاعدة رقم (٢٩٦)

#### المبدأ :

لا يمسوخ لجهة الادارة سحب القرار الصادر بانتهاء الخدمة استنادا  
الى الاستقالة المريحة أو الضمنية — لا يجوز القياس في هذه الحالة  
على ما هو مقرر بالنسبة الى القرارات الصادرة بالفصل • أساس ذلك •

### ملخص الحكم :

لا يسوغ لجهة الادارة سحب القرار الصادر بانهاء الخدمة استنادا الى الاستقالة المريحة أو الضمنية لأن سحب قرار انهاء الخدمة في هذه الحالة ينطوى على اهدار الادارة للضوابط والشروط التي فرضها المشرع على الادارة عند اعادة العامل الى الخدمة وحساب المدة التي قضاها خارج الوظيفة .

ولا يجوز في هذه الحالة القياس على ما هو مقرر بالنسبة الى القرارات الصادرة بالفصل لانه ولئن كان الاصل في السحب أو الرجوع في القرارات الادارية الا يقع ليهما امعالا لسلطة تقديرية أو لاعتبارات الملازمة الا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على جواز اعادة النظر في قرارات الفصل من الخدمة سواء اعتبر قرار الفصل صحيحا أو غير صحيح فسحبه جائز لاعتبارات انسانية تقوم على العدالة والشفقة اذ المروء ان تنفصم صلة العامل بالوظيفة بمجرد فصله ويجب لاعادته الى الخدمة أن يصدر قرار جديد بالتعيين كما يجب احتساب المدة التي قضاها خارج الوظيفة في أقدميته أو يتم كل ذلك وفقا للمقيود والامضاع التي فرضها القانون .

( طعن رقم ٤٣٠ لسنة ١٣ ق ، ٩١٤ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢١ )

### قاعدة رقم (٢٩٧)

#### المبدأ :

سلطة مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في التصديق على قرارات اللجان القضائية — سلطة تقديرية — عدم جواز سحب قرار التصديق الا اذا بنى على غش — القرار المسحب للتصديق في غير حالة الغش يعتبر معدوما — اعتبار قرار اللجنة القضائية ملزما بالفعل — أساس ذلك — مثال .



### ملخص الحكم :

لما كان مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي هو الجهة المختصة قانوناً بالتصديق على القرارات الصادرة من اللجان القضائية فهو مختص بسحب القرارات التي تصدر منه ولكن بشرط أن يكون هذا السحب في إطار القواعد القانونية المتقدمة دون الخروج عليها .

ومن حيث أن مجلس إدارة الهيئة حين أصدر قراره في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالتصديق على قرار اللجنة القضائية إنما كان في مسدد استعمال سلطة تقديرية له فمن ثمة فإنه انزالا للقواعد المستقرة ما كان يجوز له سحب هذا القرار إلا إذا كان ثمة غش من جانب صاحب الشأن من شأنه أن يفسد ارادة الجهة الادارية اذ الغش يفسد كل شيء .

ومن حيث أنه وقد ثبت من الاوراق ومن كتاب الإصلاح الزراعي الى ادارة الفتوى أن المعارضين كانوا قد أودعوا في ملف الاعتراض أمم اللجنة القضائية عقد الهيئة رقم ٣٠٤٩ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ومعنى ذلك أنهم وضعوا هذا المستند تحت نظر اللجنة ومن بعدها مجلس إدارة الهيئة وكان في مكتة كلاهما الاطلاع عليه ودراسته واعمال سلطته التقديرية في ضوءه وهو يصدر قراره بالاعتداد بالتصرف أو بالتصديق على القرار الصادر في هذا الشأن وعلى ذلك فإن شبهة الغش من جانب المعارض باخفائه مستندات عن اللجنة تكون منتفية فضلا عن ذلك فإن تقديمه طلبات لاحقة للطلب الاصلى رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٥٥ بقصر الشهر على مساحات أقل من المتصرف فيها في العقد الاصلى فإن المحكمة لا ترى أن ذلك يعنى بالضرورة عدولا عن التصرف وإنما يلجأ المشتري الى شهر اجزاء من الصفقة يترتب بالنسبة للباقى منها لسبب أو لآخر وعلى ذلك فإن اغفال الإشارة اليها لا يعد غشا من جانبه لا سيما وأن هذه الطلبات اتصلت بمقد الهيئة المذكور الذى قدم الى اللجنة وكان تحت نظرها واعتد به القرار المطعون فيه ذاته .

ومن حيث أن الامر يخلص مما تقدم جميعه في أن مجلس إدارة الهيئة حين أصدر قراره بالتصديق على قرار اللجنة القضائية كان يستعمل

سلطة تقديرية وكانت جميع عناصر النزاع أمامه بما في ذلك ورقة الية  
سألغة الذكر فإذا ما أصدر قراره بالموافقة على قرار اللجنة القضائية  
وكانت جميع الأوراق تحت يده وفي مقدوره الاطلاع عليها فإنه يكون  
قد استعمل سلطته التقديرية كاملة ويكون قد استنفذ حقه وولايته في  
هذا المجال ولم يعد يملك بعد ذلك أن يعاود النظر في قراره الا اذا كان  
ثمة غش من جانب المستفيد من القرار الامر الذي انتفى ومن ثم فإن  
القرار الصادر من مجلس الادارة بسحب قراره السابق جزئيا يكون  
صادرا ممن لا ولاية له في اصداره وبالتالي فهو قرار معدوم لا يمثل أكثر  
من عبة ملدية فلا تلحقه الحصانة المنصوص عليها في المادة ١٣ مكر  
المشار اليها وبالتالي يكون متعين الالغاء وفي هذه الحالة يكون القرار  
المسحوب جزئيا والسابق صدوره من مجلس الادارة في ٤ من سبتمبر  
سنة ١٩٦٣ بالتصديق على قرار اللجنة القضائية الصادر في ١٧ من يونية  
سنة ١٩٦٢ سارى المفعول بأكمله وبجميع آثاره ولا يمكن المساس به .  
( طعن رقم ٨٣٤ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٥ )

### قاعدة رقم (٢٩٨)

#### المبدأ :

الاصل عدم جواز سحب القرارات الادارية متى صدرت مشروعة  
— استثناء قرارات الفصل من هذا الاصل فيجوز سحبها في خلال ستين  
يوما من تاريخ صدورها ولو تمت صحيحة ولو تكن السحب قبل انشاء  
قضاء الالغاء في مصر — القرار الساحب لقرار الفصل يجعله كأنه لم  
يكن — وجوب اعتبار خدمة المفضول الذي سحب قرار فصله متصلة مع  
ما يترتب على هذا من آثار .

#### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الجهة الادارية قد سحبت في ٢١ من يونية  
سنة ١٩٤٣ قرار فصل المدعى من الخدمة خلال الستين يوما التالية  
لتاريخ صدوره واكتفت في شأنه بحرمانه من أجره خلال مدة الفصل

جزاء وفاقا لما بدر منه فانه وسواء اعتبر قرار الفصل من الخدمة صحيحا أو غير صحيح فسيحبه جائز على كلا الحالين ولو تم ذلك قبل انشاء قضاء الالغاء في مصر ، اذ لو اعتبر الفصل مجافيا لحكم القانون فلا شبهة في جواز الرجوع فيه وسحبه ولان السحب يكون مقصودا به ازالة آثار هذا البطلان أما اذا اعتبر مطابقا للقانون فالسحب هنا جائز استثناء اذ ولئن كان الاصل في السحب أو الرجوع في القرارات الادارية الا يقع أيهما أعمالا لسلطة تقديرية أو لاعتبارات الملاماة الا أنهم سوغوا اعادة النظر في قرارات الفصل من الخدمة الحكومية وسحبها لنوازع انسانية تقوم على العدالة اذ المفروض أن تنفصم صلة العامل بالوظيفة بمجرد فصله ويجب لا علقته الى الخدمة أن يصدر قرار جديد بالتعيين ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتعيين وقد بغدو أمر التعيين مستحيلا أو قد يؤثر الفصل تأثيرا ضارا في مدة خدمة العامل أو في اقدميته وقد تتغير الجهة التي تختص بالتعيين فتصبح غير تلك التي فصلت العامل وقد لا يكون لدى الجهة الجديدة الاستعداد لاصلاح الاذى الذي حاق بالعامل من جزاء فصله أو غير ذلك من اعتبارات العدالة التي توجب معالجة هذه النتائج الضارة وعلى هذا النظر اطرد القضاء الادارى الفرنسى •

وتطبيقا لذلك ، فانه اذا كانت الجهة الادارية — وهى الحريصة على تجنب المدعى هذه النتائج الضارة كلها أو بعضها — قد عمدت بحكم هذه القيم الى سحب القرار الصادر بفصله مكثفة بحرمانه من الاجر خلال مدة الفصل لكونه لم يؤد لها عملا يستحق عنه هذا الاجر ، فان قرارها يكون صحيحا ويكون قرار الاعادة الى الخدمة الصادر في ٢١ من يونية سنة ١٩٤٣ منطويا في الحقيقة على قرار السحب المشار اليه من حيث خصائصه وآثاره القانونية ويكون من مقتضاة اعتبار القرار المسحوب الخاص بفصل المدعى كأنه لم يكن ويتعين من ثم اعتبار خدمة المدعى بالوزارة متصلة غير منقطعة مما يتعين معه تدرج أجره اليومي بالمعلاوات الدورية في حدود ربط الدرجة المقررة لوظيفته التي اسندت اليه عند بدء التعيين •

## قاعدة رقم (٣٩٩)

### المبدأ :

جواز سحب قرار فصل الموظف سواء أكان صحيحا أم غير صحيح .

### ملخص الحكم :

إن قرار الفصل سواء اعتبر صحيحا أو غير صحيح فسحبه جائز على أى الحالين ، لأنه إذا اعتبر مخالفا للقانون فلا جدال فى جواز سحبه اذ السحب يكون مقصودا به مفاداة الالقاء القضائى ، ولانه إذا اعتبر مطابقا للقانون فالسحب هنا جائز استثناء ، اذ ولو أن الاصل أن السحب لا يتم اعمالا لسلطة تقديرية ، الا أنه من الجائز اعادة النظر فى قرارات فصل الموظفين وسحبها لاعتبارات تتعلق بالعدالة ، لان المفروض أن تتقطع صلة الموظف بالوظيفة بمجرد فصله ، وأنه يجب لاعادته الى الخدمة صدور قرار جديد بالتمعين ، ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتمعين ، وقد يغدو أمر التمعين مستحيلا أو قد يؤثر الفصل تأثيرا سيئا فى مدة خدمة الموظف أو فى اقدميته ، ومن جهة أخرى قد تتغير الجهة التى تختص بالتمعين فتصبح غير تلك التى فصلت الموظف ، وقد لا يكون لديها الاستعداد لاصلاح الاذى الذى أصاب الموظف بفصله ، أو غير ذلك من اعتبارات العدالة التى توجب علاج هذه النتائج الضارة .

( طعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤ قى — جلسة ١٩٥٩/٥/٢٣ )

## قاعدة رقم (٤٠٠)

### المبدأ :

سحب القرار الادارى المصيب بعد مضى المدة القانونية المقررة

للسحب يجعل القرار الساحب باطلا — ليس من شأن البطلان في هذه الحالة أن ينحدر بالقرار الساحب الى مرتبة العدم اثر ذلك .

### ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على الاوراق أنه في ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤ صدر قرار وزير العمل رقم ٦١ بترقية المدعى وآخرين الى الدرجة الاولى بالاختيار اعتبارا من ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي اوجبت اخطار المتخطين في الترشيح في الترقية الى الدرجة الاولى وما يعلوها من الدرجات كي يتسنى لهم التظلم الى الوزير خلال شهر من تاريخ ذلك الاخطار ، وفي ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ وبناء على اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات وما ارتأته ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة — صدر القرار الوزاري رقم ٩٢ بتعديل القرار رقم ٦١ سالف الذكر بأن جعل الترقية من ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤ بدلا من ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ ، وقد تظلمت المدعية في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ من القرار رقم ٩٢ المشار اليه وأقامت دعواها في ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٦ طالبة الحكم بالغاء تأسيسا على أنه صدر بعد أن أصبح القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ حصينا بمضى المدة المقررة لسحب القرارات الادارية ومن ثم يكون عديم الاثر .

ومن حيث أنه ولئن كان القرار الاداري المعيب يكتسب حصانة تعصمه من السحب بمضى المدة القانونية المقررة لسحب القرارات الادارية وان سحب هذا القرار بعد مضي تلك المدة لازالة ما شابه من عيب يجعل القرار الساحب باطلا لمخالفته القانون ، الا أنه ليس من شأن البطلان في هذه الحالة أن ينحدر بهذا القرار الى مرتبة العدم ومن ثم فانه متحصن بعدم الطعن عليه في الميعاد القانوني وتأسيسا على ذلك فانه ولئن كان القرار رقم ٩٢ قد صدر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بسحب القرار رقم ٦١ بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤ فيما تضمنه من اجراء الترقية من ٣٠ من ابريل سنة ١٩٦٤ وجعلها من ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٤ وذلك بعد فوات الميعاد القانوني لسحب القرارات الادارية ، الا انه — مع ذلك — لا مناص من الاعتداد به على الرغم من مخالفته للقانون

حسبما نوهت المحكمة فقد غات المدعية أن تظعن فيه بسبب المخالفة المذكورة بحسب الاجراءات وفي المواعيد المقررة لدعوى الالغاء ، اذ انه بالرغم من تظلمها من هذا القرار في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ فلم ترفع الدعوى الا في ١٥ من يونية سنة ١٩٦٦ ولا يوجد في الاوراق ما يفيد أن ثمة استجابة قد بدرت من الوزارة الى تظلمها وبذلك تكون الدعوى قد رفعت بعد الميعاد الامر الذي يتعين معه القضاء بعدم قبولها شكلا .

( طعن رقم ٢٩٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٥ )

**ثانيا : القرارات التي تحصنت بانتقضاء الميعاد :**

**قاعدة رقم (٤٠١)**

**المبدأ :**

**القرار الاداري بترقية الموظف — تحصنه بفوات ميعاد السحب ، حتى ولو كان قد بنى على تسوية خاطئة مما يجوز سحبها في اى وقت .**

**ملخص الحكم :**

ان قرار الترقية وان كان قد ائبني على هذه التسوية الخاطئة الا انه يشكل قرارا اداريا انشأ مركزا قانونيا ذاتيا شأنه شأن القرارات الادارية الفردية التي لا يجوز سحبها الا في المواعيد القانونية المقررة للطعن القضائي ويتحصن بفوات هذه المواعيد .

( طعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢ )

### قاعدة رقم (٤٠٢)

#### المبدأ :

امتناع السحب بفوات الميعاد القانوني — مناط ذلك أن يكون القرار قد أنشأ مركزاً ذاتياً يتعلق به حق ذي الشأن فيه .

#### ملخص الحكم :

أن القرار الإداري الذي يمتنع سحبه الا في الميعاد القانوني المقرر للسحب هو ذلك الذي ينشئ مركزاً ذاتياً يتعلق به حق ذي الشأن فيه .  
( طعن رقم ٥٤٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٨ )

### قاعدة رقم (٤٠٣)

#### المبدأ :

سحب القرارات الادارية — مخالفة للقانون — ميعاد سحب القرارات الادارية — تحسن القرار بعد فوات الميعاد — عدم المساس بالمراكز القانونية المكتسبة .

#### ملخص الحكم :

الاصل أن القرارات الادارية الفردية المخالفة للقانون لايجوز سحبها بمعرفة الادارة الا خلال الميعاد المقرر قانوناً للطعن فيها بالالغاء أمام القضاء الاداري وخلال نظر الدعوى بطلب الغائه أن رفعت بمراجعة الاجراءات والمواعيد القانونية ، وتكتسب هذه القرارات حصانة تحصنها من السحب والالغاء بانقضاء ميعاد الطعن فيها بالالغاء دون طعن .

والقرار الاداري الذي يمتنع سحبه الا في الميعاد القانوني المقرر للسحب هو القرار الذي ينشئ مركزاً قانونياً ذاتياً يتعلق به حق ذي

انشأن فيه ، مادام أن القرار لم يصدر بناء على غش أو تدليس من جانب المستفيد أو صاحب الشأن .

( طعن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ )

### قاعدة رقم (٤٠٤)

#### المبدأ :

القرارات الادارية التي تولد حقا او مركزا شخصيا للأفراد لايجوز سحبها في أي وقت متى صدرت سليمة ومطابقة للقانون — أساس ذلك :  
دواعي المصلحة العامة التي تقتضى باستقرار تلك القرارات — القرارات الفردية غير المشروعة يجب على جهة الادارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للأوضاع المخالفة له — استقرار القرار غير المشروع بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح — قوات ستون يوما على تاريخ نشر القرار غير المشروع أو اعلانه تكسبه حصانة من أي إلغاء أو تعديل — اذا صدر قرار سحب لقرار ادارى سليم أو قرار ادارى مخالف للقانون فلت ميعاد سحبه فإن القرار الساحب يكون باطلا — ليس من شأن بطلان القرار الساحب أن ينحدر به الى مرتبة الممهل ينحمن بعدم الطعن عليه أو سحبه خلال الستين يوما — تحمن القرار الساحب بقوات ميعاد الطعن أو السحب ولو كان مخالفا للقانون .

#### ملخص الحكم :

أن القاعدة المستقرة هي أن القرارات الادارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبها في أي وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعي المصلحة العامة التي تقتضى استقرار تلك الاوامر وأما بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك اذ يجب على جهة الادارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للأوضاع المخالفة له الا ان دواعي المصلحة العامة تقتضى انه اذا صدر قرار ادارى مريب من شأنه ان يولد حقا فان هذا القرار يجب ان يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه مايسرى على القرار الصحيح وقد



استقر القضاء الإداري على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي بحيث إذا انقضت هذه الفترة اكتسبت هذا القرار حصانة تحصمه من أي إلغاء أو تعديل.

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك وكان القرار الإداري السليم لا يجوز سحبه كذلك فإنه لا يجوز سحب القرار الإداري المخالف للقانون بغوات الميماد المشار اليه الا أنه اذا ما صدر قرار ادارى سليم أو قرار ادارى مخالف للقانون فأت عليه ميعاد السحب فإن هذا القرار وهو القرار الساحب يكون باطلا لمخالفته للقانون الا أنه ليس من شأن هذا البطلان ان ينحدر بهذا القرار الى مرتبة العدم ومن ثم فإنه يتحصن بعدم الطعن عليه خلال المواعيد القانونية أو عدم سحبه من جانب جهة الادارة وبذلك يستقر المركز القانوني لصاحب الشأن على أساس القرار الساحب بعد تحصنه حتى ولو كان هذا القرار مخالفا للقانون كما سلف القول .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الاوراق انه صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ متضمنا انتهاء خدمة الطاعن وقد تم سحب هذا القرار بقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ومن ثم وأيا كان الرأي في القرار الاخير وسواء اعتبر صحيحا لاشائبه فيه أو معييا لوروده على قرار انتهاء الخدمة السليم أو لصدوره بعد ايمعاد المقرر لسحب القرارات الادارية فإن هذا القرار الساحب في جميع الاحوال وبدون قطع في صحته أو بطلانه قد اصبح قرارا منتجا لجميع آثاره حصينا من السحب أو الالغاء .

ومن حيث أنه يتحصن قرار سحب قرار انتهاء خدمة الطاعن فإنه يرتب جميع الآثار القانونية المترتبة عليه فيعدم قرار انتهاء الخدمة بأثر رجعي ويمنحه من ان يرتب أي اثر في الحياة الوظيفية للطاعن بما تمتع به معه مدة خدمته متصله وكان لم تنته خدمته .

ومن حيث أنه يبين من الاوراق على ان رئيس الجهاز

المركزي للتنظيم قد ارسل مذكرة الى نائب رئيس مجلس الوزراء مؤرخة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ أوري فيها ان الطاعن منح اجازة خاصة لرافقة زوجته المعاره للعمل بحولة الامارات العربية المتحدة بدأت من ٢٨ أغسطس سنة ١٩٧٥ وانتهت في ٢٧ من اغسطس سنة ١٩٧٧ ونظرا لعدم عودته لاستلام عمله فقد صدر قرار رئيس الجهاز برقم ٩٧ لسنة ١٩٧٧ متضمنا انتهاء خدمته اعتبارا من ٢٨ من اغسطس سنة ١٩٧٧ وقد تقدم المذكور بالتعاس لاعادته الى عمله وكان آخرتقريرين دوريين وضما عنه وقت ان كان خاضعا لنظام التقارير الدورية بمرتبة ممتاز وانتهى رئيس الجهاز المركزي الى طلب الموافقة على اعادة تعيينه في وظيفة مدير عام طبقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالحولة وارفق بالمذكرة المشار اليها مشروع قرار في هذا الشأن اصدره نائب مجلس الوزراء رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٨١ .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة قد حجب عن نائب رئيس مجلس الوزراء واقعة أنه سبق ان صدر قرار بسحب قرار انتهاء خدمة الطاعن في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ وان الطاعن قد استلم عمله بالجهاز اثر ذلك وانه كان قائما بالعمل وقت ارسال المذكرة المشار اليها وترتب على ذلك ان غم على نائب رئيس مجلس الوزراء — فاصدر قراره المطعون فيه واتجهت ارادته الى اسناد مركز قانوني للطاعن باعتبار انه موظف سبق ان انتهت خدمته بالجهاز منذ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ وذلك باعادة تعيينه طبقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ومن ثم فان واقع الامر ان ارادة نائب رئيس مجلس الوزراء عندما اصدر القرار المطعون فيه كانت مشوبة — لانه لم يكن على بينه من حقيقة المركز القانوني للطاعن — لما وقع فيه من غلط في الوقائع الجوهرية والتي لها اعتبار — بمقتضى القانون وهي ان قرار انتهاء خدمة الطاعن قد سحب وان خدمته بالجهاز متصلة تبعا لذلك وانه كان قائما بالعمل شاغلا للوظيفة العامة من قبل صدور القرار المطعون فيه ومن ثم فلم يصدر هذا القرار عن ارادة سليمة مما يعيب القرار ويعدمه واذ مما لا شك فيه ان الخطأ الذي اوقع قد ترتب عليه خطأ قانوني شاب ارادته بحسبان ان القرار الاداري بوصفه عملا قانونيا من جانب واحد يجب ان يصدر عن ارادة سليمة ومن ثم

بيطله ما يبطال الرضا من عيوب ومنها الخط ان توافرت عناصره وشروطه القانونية وعلى هذا الوجه يكون القرار المطعون فيه قد صدر مميما الى حد ينحصر به الى درجة الانعدام ، واذا كان القرار الادارى المزم لا تلحقه اية حصة فيجوز سحبه أو الغاءه في أى وقت دون تقييد دعوى الغائه كتقاعدة عامة بالمواعيد والاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ومن ثم لا يشترط التظلم منه قبل اقامة الدعوى بالمطالبة بالغائه .

ومن حيث انه لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بغير ذلك فانه يكون حقيقا بالالغاء والحكم بطلبات الطاعن .  
( طعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم (٤٠٥)

#### المبدأ :

قرار ادارى - سحبه - الطعن في قرار الفصل أمام لجنة شئون الموظفين - يمتنع منه على من أصدره سحب هذا القرار .

#### ملخص الفتوى :

رسم القانون طريقا للتظلم من قرارات الفصل التى تصدر من رئيس المصلحة أو وكيل الوزارة حسب الاحوال ، ومتى استنفذ المستخدم المفسول هذا الطريق بالطعن في قرار الفصل أمام لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ١٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فانه يمتنع على من أصدر هذا القرار سحبه أو تعديله مهما كانت الاسباب ، لأن الأمر بذلك يكون قد انتقل لسلطة أخرى خولها القانون سلطة مراجعة هذا القرار للنظر في الغائه ، كما لا يجوز للجنة شئون الموظفين ، متى أصدرت قرارها في التظلم المرفوع اليها من قرار الفصل ، الرجوع في هذا القرار ، لانها تكون قد استنفذت سلطتها بالبت فيه .

( فتوى ١٠٦ في ١٩٥٤/٣/٢٤ )

## قاعدة رقم (٤٠٦)

### المبدأ :

اعادة الموظف المفسول الى الخدمة انما هو استثناء من اصل  
فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء وقياس الاستقالة عليه - الفارق  
بين الاستقالة والفصل .

### ملخص الحكم :

ان اعادة الموظف المفسول الى الخدمة انما هو استثناء من اصل  
فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء وقياس الاستقالة عليه هذا بالاضافة  
الى وضوح الفارق بين الاستقالة والفصل فالاستقالة صريحة كانت  
أو ضمنية انما تستند الى ارادة الموظف الصريحة أو الضمنية والقرار  
الاداري الصادر بانهاء خدمة الموظف استنادا الى الاستقالة الصريحة انما  
يصدر بناء على طلب مريح من الموظف برغبته في انتهاء خدمته وهذه  
الرغبة الصريحة تمثل ركن السبب في القرار الاداري الصادر بانهاء  
الخدمة كما أن الاستقالة الضمنية والتي فرضها المشرع بنص المادة ٨١  
من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين  
بالدولة ( والتي تقابل المادة ١١٢ من القانون القديم ) قد اعتبرت العامل  
مقدما استقالته اذا انقطع عن عمله بغير اذن خمسة عشر يوما متتالية  
ولو كان الانقطاع عقب اجازة مرخص له بها . فقرار انتهاء الخدمة في  
هذه الحالة يصدر بناء على ارادة الموظف الضمنية في انتهاء خدمته وهذه  
ارادة تمثل ركن السبب في قرار انتهاء الخدمة ومن ثم لا يجوز سحبه  
لأن مبناه في الحالتين ارادة الموظف في انتهاء خدمته أما الفصل فيتم  
بارادة الجهة الادارية ونعدها يكون سحبه استثناء من الاصل اذا ما قدرت  
الادارة أن قرارها بالفصل وان صدر مطبقا للقانون انما ينطوى على  
خطأ في التقدير أو الملامة .

## قاعدة رقم (٤٠٧)

### المبدأ :

لايجوز سحب القرار الذى صدر بناء على ما للجهة الادارية من سلطة تقديرية بمنح علاوات لبعض الموظفين مخالفة بهذا المنح احكام القانون متى انقضى الميعاد المتصوص عنه فى قانون مجلس الدولة للطعن القضائى فى هذا القرار وبالتالى فانه لايجوز بعضنء اخلال هذه العلاوات محل علاوات استحققت لهؤلاء الموظفين فى سنين لا هقة .

### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلستيه المنعقدتين فى ١٥ من فبراير و ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٢ موضوع العلاوات التى منحت خطأ لبعض الموظفين بمصلحة الموانئ والمنائر الذى يخلص فى أن وزارة المواصلات منحت بعض الموظفين فى مصلحة الموانئ والمنائر علاوة فى أول مايو ١٩٤٦ والبعض فى أول مايو سنة ١٩٤٧ والبعض الآخر فى أول مايو سنة ١٩٤٨ ثم تبين أن هذا المنح مخالف للقواعد الواردة بكتاب وزارة المالية الدورى رقم ف ٣٣٤ - ٤/٥ م ١٣ المؤرخ ٣ من ابريل سنة ١٩٤٧ والتى تقتضى بعدم منح العلاوة للموظفين أو المستخدمين الذى أمادوا تحسينا فى مرتباتهم نتيجة تطبيق قواعد الانصاف وتسطلم الوزارة الرأى فيما اذا كان من الجائز سحب هذه العلاوات أو اخلالها محل العلاوات التى يستحقها هؤلاء الموظفون فى أول مايو سنة ١٩٤٩ وأول مايو سنة ١٩٥٠ .

والذى يبين من استقراء احكام القضاء الادارى فى مصر واحكام مجلس الدولة فى فرنسا أن القضاء مستقر على أن القرار الادارى المنشئ لمركز قانونى فى مصلحة أحد الافراد لايجوز سحبه الا بشرطين :

الأول : أن يكون القرار مخالفا للقانون .

ثانيا : الا تكون المدة المقررة للطعن فيه قد انقضت .

فيجب أن يحصل السحب في الميعاد المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة فإذا فات هذا الميعاد دون أن تسحب الإدارة قرارها المخالف للقانون اكتسب القرار خصانة تعصمه من أى إلغاء أو تعديل وأصبح لصاحب الشأن — حق مكتسب فيها تضمنه بحيث يعتبر الاخلال بهذا الحق بقرار لاحق مخالفة للقانون — تعيب القرار الأخير وتبطله •

وحكمة هذه القاعدة ضرورة التوفيق بين حق الإدارة في اصلاح ما انطوى عليه قرارها من مخالفة للقانون وبين استقرار للحالة القانونية القائمة على هذا القرار استقرارا يعصمها من كل تغيير أو تعديل •

وقد فرقت محكمة القضاء الإداري في أحكامها الأخيرة بين القرارات الصادرة بناء على سلطة مقيدة وتلك الصادرة بناء على سلطة تقديرية فنقضت في ٣ من أبريل سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٥٥٨ لسنة ٤ القضائية وفي ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٣٤٥ لسنة ٤ ق أن قاعدة عدم جواز السحب بعد فوات ميعاد الطعن انما تنطبق على القرارات الصادرة بناء على سلطة تقديرية أما الصادرة بناء على سلطة مقيدة فيجوز سحبها دون تنقيد بميعاد السحب •

والحكمان المذكوران صادران في موضوع خاص بقرار الاعفاء من التجنيد ويستفاد منهما أن المحكمة ترى أن الموظف اذ يطبق نصوصا قانونية معينة على أحوال مادية معينة انما يتصرف عن ارادة مقيدة بتلك النصوص فإذا ثبت أن تطبيقه هذا غير صحيح فلا يكون ثمة قرار إداري مما يترتب عليه للأفراد حقوق مكتسبة أو مراكز قانونية ذاتية وعندئذ يتحتم على الموظف المختص اسعاف المصلحة العامة بإعلان هذه الحقيقة لازالة الصورة الظاهرة لقراره الاول وهو اذ يفعل ذلك لا يعتبر فعله سحبا للقرار الاول — بالمعنى المتعارف عليه في الفقه والقضاء الإداري •

ومؤدى ماذهبت اليه محكمة القضاء الإداري في هذا الصدد أنه اذا كان المركز القانوني الذاتي انما نشأ من القاعدة القانونية العامة مباشرة ويقتصر عمل الموظف المختص على تطبيق هذه القاعدة على الوقائع المادية المعروضة عليه فان عمله هذا لا يعتبر قرارا إداريا بالمعنى

الصحيح بل أنه في حكم العمل المادى الذى لاينجم عنه نشوءالمركز القانونى للفرد وما ذلك الا لأن هذا المركز انما ينشأ مباشرة من القاعدة ذاتها . وعمل الموظف لا يعدو وأن يكون كاشفا لا منشئاً للمركز القانونى .

أما اذا كان المركز القانونى لا ينشأ مباشرة من القانون ذاته بل من القرار الادارى الذى يتخذه الموظف المختص استنادا الى القانون فان القرار عندئذ يكون قرارا اداريا بالمعنى القانونى الصحيح لا يجوز سحبه لمخالفته للقانون الا خلال المدة المقررة للطعن فيه ولو كان القانون المستند اليه قد وضع قواعد يلتزمها الموظف المختص عند اصدار القرار .

وهذا الذى ذهبت اليه محكمة القضاء الادارى يتفق كل الاتفاق مع تعريف القرار الادارى اذ هو افساح الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ذلك ممكنا .

فقمصد احداث المركز القانونى وامكان حدوثه ركنان اساسيان لوجود القرار الادارى وبغيرهما لا يكون العمل قرارا اداريا .

فاذا كان المركز القانونى موجودا فعلا بقوة القانون أو القاعدة التنظيمية العامة فان العمل الذى يأتية الموظف أو المستخدم المختص لا يكون قرارا اداريا لفقده ركننا أساسيا ومن ثم لا يكون الا اجراء مقررا لمركز موجود بالفعل .

ويتطبيق هذه القواعد على الحالة المعروضة — حالة منح علاوات لموظفين . يتبين أن أحكام كادر سنة ١٩٣٩ تقضى بان تمنح العلاوات من وفر متوسط الدرجات وأن يكون المنح هو الأصل ما لم يصدر من الموظف أو المستخدم ما يدعوا الى حرمانه منها أو تأجيلها ولا يكون الحرمان أو التأجيل الا بقرار يصدر به ، ومؤدى ذلك أن الموظفلايستحق العلاوة من أحكام هذا الكادر بذاتها بمجرد مضي فترة معينة بل يجب أن يصدر بمنح العلاوة قرار يصدره الوزير بعد أن تعرض عليه حالة الموظف ليرى ما اذا كان هناك ما يدعو الى حرمانه منها أو تأجيلها فان

وجد ما يدعو الى ذلك قرر الحرمان أو التأجيل والا أصدر قرار المنح ويهذا القرار وحده ينشأ الحق في العلاوة .

وقرار منح العلاوة على هذا الوجه هو قرار ينشئ مركزا قانونيا معينيا لمصالح أحد الأفراد ومن ثم فهو قرار اداري من القرارات التي لايجوز سحبها لخالفتها للقانون الا في الميعاد المقرر للطعن فاذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانه متممه من الالغاء .

وقد قضت محكمة القضاء الاداري في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣٥٣ سنة ٣ ق بأن القرار الصادر بمنح علاوة تكميلية على فرض عدم صحته لايجوز سحبه والغاء العلاوة الممنوحة بمقتضاء الا خلال ميعاد الطعن .

أما احلال العلاوات السابقة محل العلاوات التي تستحق لهؤلاء الموظفين في سنة ١٩٤٩ أو سنة ١٩٥٠ فانه يتضمن اما حرمانا من العلاوات الاخيرة لايجوز لمجرد سبق حصولهم على علاوات غير قانونية اذ لا يجوز الحرمان من العلاوة بمقتضى أحكام كادر سنة ١٩٣٩ الا اذا كان قد صدر من الموظف أو المستخدم ما يدعو الى حرمانه منها أو سحبا للعلوات الاولى وهو غير جائز كذلك لفوات ميعاد الطعن فيها .

ولا وجه للاحتجاج بأن قرار العلاوة — بحكم طبيعته — لا يتصور أن يكون محلا للطعن ومن ثم تقتيد الادارة في سحبه بميعاد لأن قواعد السحب السابق بيانها تسرى على القرارات الادارية حتى لو كانت متمفخة عن نفع خالص لفرد من الافراد بحيث لا يكون لآخر مصلحة في الطعن فيها لأن الحكمة متوافرة فيها اذ السحب اجراء يقصد به التوفيق بين احترام القانون من ناحية واستقرار الأوضاع من ناحية أخرى .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه لايجوز سحب القرار الصادر بمنح علاوات لبعض الموظفين بمصلحة الموانى والمنائر في سنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ لفوات الميعاد المقرر للطعن .



وأنة لايجوز احلال هذه العالوات محل العالوات التى تستحق  
لهؤلاء الموظفين فى سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ .  
( فتوى ٢٢٨ فى ١٩٥٢/٤/٧ )

### قاعدة رقم ( ٤٠٨ )

#### المبدأ :

لا تنطبق قاعدة عدم جواز سحب القرارات الادارية الفردية بعد  
مضى الستين يوما المقررة قانونا ، الا حيث يرتب القرار مركزا قانونيا  
ذاتيا .

#### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنمقدة فى ٢٣ من ديسمبر  
سنة ١٩٥١ أثر القرار الصادر من أحد حضرات الوزراء فى ٣ من مايو  
سنة ١٩٥١ والمتعلق بترقية ستة موظفين فى وزارته من درجة مدير عام  
اذ تبين أن الموضوع يتلخص فى أن الوزير أصدر قرارا فى ٤ من نوفمبر  
سنة ١٩٥٠ بترقية ستة من المديرين العامين من الدرجة ب الى الدرجة  
أ اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ وفى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠  
إصدر قرارا آخر بسحب هذا القرار على أساس مخالفته للقانون من  
ناحية أن الترقية من درجة مدير عام ب الى درجة أ يجب ان تكون  
بمرسوم ولما عرض الامر على قسم الرأى مجتمعا أفتى بجوازها بقرار  
لأن الوظائف التى يشغلها المرقون قد رفعت درجاتهم فى الميزانية فالترقية  
الى هذه الدرجات المرفوعة ان هى الا تنفيذ للميزانية مادام أن الوظيفة  
لم تتغير .

وبناء على ذلك أصدر الوزير قرارا فى ٣ من مايو سنة ١٩٥١ ينص  
على ما يأتى :

المادة الأولى : الغاء القرار رقم ٢٢١٤ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٠ .

المادة الثانية : اعتبار القرار الوزاري رقم ١٥٣٣ المؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قائما وبالتالي نافذ المفعول من تاريخ صدوره .

فاستطلعت الوزارة الرأي في سريان هذا القرار الأخير بأثر رجعي وفيما اذا كان يجوز صرف المرتب عن المدة من ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أم لا .

ويلاحظ القسم أن القرار الصادر في ٣ من يوليو سنة ١٩٥١ هو سحب لقرار السحب الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ . وهذا السحب صحيح لانه وان كان قد حدث بعد مضي الستين يوما المقررة لسحب القرارات الادارية الفردية ، الا أن هذا المبدأ لاينطبق الا بالنسبة للقرارات الادارية الفردية التي ترتب للأفراد مركزا قانونيا في مصالحتهم .

والقرار الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بسحب قرار الترقية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا تتوافر فيه هذه الصفة .

ولما كان قرار ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لم يكن مخالفا للقانون فمما كان يجوز سحبه ولذلك فان قرار ٣ يوليو سنة ١٩٥١ اذ سحب قرار ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ انما صحح الوضع فيكون بذلك مطابقا للقانون .

وما دام الامر كذلك فان مقتضى قرار ٣ يوليو سنة ١٩٥١ هو سحب قرار السحب واعتبار القرار الاول الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قائما منتجا لاثره بالنسبة الى الترقية واستحقاق المرتب من التاريخ المنصوص عليه فيه .

لذلك انتهى قسم الرأي الى أن القرار الصادر من الوزير في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بترقية ستة موظفين من درجة مدير عام ب الى درجة مدير عام أ يعتبر نافذا من تاريخ صدوره . ومن ثم يستحق المرتبين فرق المرتب على أساسه اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

## قاعدة رقم ( ٤٠٩ )

### المبدأ :

جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين المدنيين بالدولة حدد الفئات المالية والمدة البيئية اللازمة لشغل كل منها ومن ثم فإن هذا الجدول يشكل قاعدة عامة مقتضاها عدم جواز تعيين العامل الا في أدنى فئات التعيين — صدور قرار بتعيين عامل في غير أدنى درجات التعيين — بطلان القرار — تحصنه بمرور ستين يوما عليه .

### ملخص الفتوى :

ان جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ :  
ينظم العاملين المدنيين بالدولة الذي عينت العاملة المعروضة حالتها في ظلها بالفئة الرابعة تضمن فئات التعيين وحدد مدة بقاء معينة في كل فئة يجب قضاءها لشغل الفئة الاعلى منها وتبعا لذلك فان احكام هذا الجدول تملق قاعدة عامة من مقتضاها الا يتم تعيين العامل الا في أدنى فئات التعيين وتلك القاعدة تمثل النتيجة الحتمية والاثر المباشر لاشتراط هذا الجدول قضاء مدد بينية معينة لشغل الفئات الاعلى .

وبناء على ذلك فان قرار الجامعة رقم ٨٤٤ — المؤرخ ١٢/٣/١٩٧٥ بتعيين العاملة المعروضة حالتها بالفئة الرابعة بالمستوى الاول في غير أدنى فئات التعيين يكون قد صدر مشوبا بعيب مخالفة القانون بيد أنه وقد اسفرت تلك المخالفة عن اسناد مركز قانوني لها فان القرار المشار اليه الصادر بإنشاء هذا المركز تحصن بمضى المادة القانونية .

( فتوى ٢٧١ في ١٩٨٠/٣/٣ )

### قاعدة رقم (٤١٠)

#### المبدأ :

سحب القرارات الصادرة بإنهاء خدمة بعض العاملين بالمطابع  
الأممية — عدم جواز سحب القرارات السلحية لبغوات الميعاد المقرر  
لذلك — أثره — تحصن هذه القرارات •

#### ملخص الفتوى :

ان قرارى سحب قرارات انتهاء خدمة هؤلاء العاملين صدرنا فى  
١٩٧٨/١٠/٤ ، ١٩٧٨/١١/١٩ وقرتب عليهما اعادتهم الى الخدمة قبل  
بلوغهم السن المقررة أصلا لاحتلتهم الى المعاش ، وأذ صدر هذان  
القراران ، وانقضت المدة المقررة لتحصن القرارات الادارية عليهما بغير  
أن تتخذ جهة الادارة اجراء يكون من شأنه زعزعة استقرار المراكز  
القانونية المترتبة على صدورهما ، فانهما يتحصنان ببغوات الميعاد المقرر  
لسحب القرارات الادارية •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
تحصن القرارين رقمى ٢٢٧ المؤرخ ١٩٧٨/١٠/٤ و ٣٣٠ المؤرخ  
١٩٧٨/١١/١٩ باعادة العاملين المعروضة حالاتهم الى الخدمة •  
( ملف ٥٢٥/٣/٣٦ — جلسة ١٩٨١/١١/٤ )

### قاعدة رقم (٤١١)

#### المبدأ :

قرار ادارى — سحبه — تسوية — القرارات الصادرة بضم  
مدد بحث سابقة فى اقدمية وظيفة باحث على خلاف القانون — يجوز  
سحبها فى أى وقت دون تقيد بميعاد الستين يوما باعتبارها قرارات  
تسوية لا تتحصن بعض الميعاد المذكور — قرارات الترقية الصادرة  
استنادا الى قرارات الضم المخالفة للقانون — تحصينها ببغوات ستين

يوما — عدم جواز سحبها بعد الميعاد رغم سحب التصويات التي كانت أساسا لها .

ملخص الفتوى :

ان القرارات التي صدرت بضم مدد بحث سابقة في الاقدمية في وظيفة باحث على خلاف أحكام القانون تعتبر مخالفة للقانون ، ويجوز سحبها في أى وقت دون تقييد بميعاد الستين يوما ، اذ أنها من قبيل قرارات التسوية التي لا تتمتع بالحصانة بمعنى هذا الميعاد الا أنه بالنسبة الى قرارات الترقية الى وظيفة أستاذ باحث مساعد التي صدرت بالاستناد الى قرارات ضم مدد البحث المخالفة للقانون فانها تعتبر — بدورها — مخالفة للقانون ، ومن ثم تعتبر باطلة ، الا أنها تتحصن بانقضاء ميعاد الستين يوما بحكم كونها قرارات ادارية صادرة بالترقية لأقرارات تسوية ، ولا يجوز — بعد انقضاء هذا الميعاد — سحبها ، حتى ولو تم سحب قرارات ضم مدد البحث التي بنيت عليها .

( فتوى ٣٥٩ في ١٩٦٦/٤/٩ )

### الفرع الثاني

قرارات يجوز سحبها دون تقييد بميعاد

اولا : القرارات الجنية على سلطة مقيدة :

قاعدة رقم ( ٤١٢ )

المبدأ :

اجراء تسوية الموظف بالمخالفة للقانون — حق الادارة في الرجوع عنها دون تقييد بميعاد — الموظف لا يستمد حقه من هذه التسوية ، بل من القانون مباشرة أن كان له أصل حق فيه .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن التسوية التي أجرتها الادارة قد تمت بالمخالفة للقانون

فانها لا تتمتع بالحصانة ، ويحق لها الرجوع فيها دون التقيد بمواعيد السحب في القرارات الادارية الباطلة ، لان من سويت حالته لا يستعد حقه من تلك التسوية ، وانما يستعده مباشرة من القانون ان كان له اصل حق بموجبه .

( طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١١/١/١٩٥٨ )

### قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

القرار الصادر بمنح الدرجة العلمية للطلاب — سلطة الجهة الادارية في اصداره — سلطة مقيدة — اقتران صدوره بمسلك غير قويم من المدعى ومخالفته للقانون في أمر يتصل بالنظام العام — جواز سحبه دون تقيد بالمياد .

ملخص الحكم :

انه لما كان القرار الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن منح المدعى شهادة البكالوريوس قد صدر أعمالا لسلطة مقيدة بأحكام اللائحة الداخلية لكليات الفنون الجميلة بالقاهرة والاسكندرية واقتران صدوره بمسلك غير قويم من جانب المدعى يكاد يقارب الفس وانطوى على مخالفة للقانون في أمر وثيق الصلة بالنظام العام — فانه يجوز سحبه متى استبان وجه الخطأ فيه دون التقيد بالمياد المقرر للطعن القضائي .

( طعن رقم ٢٢١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

القرار الصادر باختيار موقع وحدة مجمعة — عدم ترتبيه مراكز قانونية ذاتية — جواز تعديله في كل وقت وفقا لمتنصيات الصالح العام

— عدم جواز الطعن في مثل هذا القرار الا اذا شابه عيب اساءة استعمال السلطة .

### ملخص الحكم :

ما من شك في أن اختيار أى من المكنين لاقامة الوحدة المجمة هو من الملامات المتروكة لتقدير الادارة بما لامعقب عليها في هذا الشأن وان قراراتها في مثل هذه الأمور هي من القرارات العامة التي لا يترتب عليها مراكز ذاتية ويجوز تعديلها في كل وقت طالما كانت هناك مصلحة عامة تقتضى بهذا التعديل ، ولا وجه للطعن على هذه القرارات الا اذا شابهها عيب اساءة استعمال السلطة .

فاذا كان الثابت أن الجهة الادارية كشفت عن سبب عدولها عن قرارها الاول وهو اتصال المكان الجديد الواقع بالجهة الشرقية بمصرف عام وبطريق المواصلات العامة وبأنه يخدم أكبر عدد من المواطنين سواء في ناحية ششت الانعام أو البلاد القريبة منها وأنه أكثر موافقة من ناحية التأسيس على خلاف المكان الواقع في الجهة الغربية وأضيف الى هذا أن الموقع الاول لم يكن قد صدرت اجراءات نزع الملكية عنه وان الموقع الثانى بالجهة الشرقية لم يكن موقعا جديدا وقع عليه الاختيار وانما كان أحد مكانين وقع عليهما الاختيار من بادئ الامر ، فان قرارها في هذا يكون سليما مبررا من عيب اساءة استعمال السلطة لأنها تخفيت في قرارها وجه المصلح العام ، ولا يطمئن على ذلك بأن الحكومة تكلفت ثمن الارض في الجهة الشرقية وما كانت لتحمله الجهة الغربية اذ أن الاصل أن الحكومة تعوض كل مالك نزع ملكيته ، وسلوكها هذا المسلك لا يمكن أن يطمئن عليه باساءة استعمال السلطة .

ولما سبق جميعه يكون القرار الصادر بتعديل موقع الوحدة المجمة بناحية ششت الانعام من الناحية الغربية الى الناحية الشرقية الحالية لا ينفوى على اساءة استعمال السلطة وبالتالي يكون قرارا سليما مبررا من كل عيب .

## قاعدة رقم (٤١٥)

### المبدأ :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، أنه يتعين التفرقة بين نوعين من القرارات • ( ١ ) قرارات الترقية ( ٢ ) قرارات تعيين الأقدمية • فبينما تصدر قرارات ترقية الضباط بناء على سلطة الجهة الادارية التقديرية ، وبالتالي لا يجوز سحبها لمخالفتها للقانون الا خلال المدة المقررة للطعن ، بعكس القرارات الاخرى اذ تتحدد اقدمية الضباط بالقانون مباشرة ، ويصدر القرار بها ، بناء على اختصاص مفيد بهذا القانون فهو اذا في حكم الاعمال المادية التي تتخذ تنفيذا له ، فان خالفته الجهة الادارية ، لا يكتسب القرار المخالف اية حصانة •

### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلساته المنعقدة في ٢٤ من فبراير و ٩ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٢ طلب بعض ضباط البوليس تسوية أقدميتهم وتبين أنهم كانوا قد رفقوا في غير دورهم الى رتبة البكباشى في سنتي ٩٤٣ و ١٩٤٤ وذلك بصفة استثنائية وقد طلبوا تسوية أقدميتهم على أساس تاريخ هذه الترقية بتقديمهم على جميع الضباط الذين كانت القواعد المعمول بها وقتذاك تقضى باعتبار أقدميتهم في رتبة البكباشى على أساس تاريخ التعيين في وظيفة مأمور ان عين فيها وتاريخ حلول الدور للتعين في هذه الوظيفة بالنسبة الى من احتفظ به في السلك العسكري •

ولما عرض الموضوع على قسم الرأى مجتمعا رأى بجلسته المنعقدة في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥١ أن الأقدمية في الرتبة تكون من تاريخ المrise بمنحها الا أنه لايمكن الآن تسوية حالتهم بالنسبة الى من تخطوهم في الترقية على أساس هذه الأقدمية لأن القرارات المتعلقة بذلك قد أصبحت معسومة من كل الناء لفوات ميعاد الطعن فيها •



ولما عرض أمر هؤلاء الضباط على مجلس البوليس الأعلى تقرر بجلسته المتعقبة في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حفظ الشكاوى المقدمة منهم ومعاملتهم على أساس تاريخ آخر رتبة رقبوا إليها تمشيا مع الفتوى الصادرة من قسم الرأي مجتمعا .

وقد اطلع القسم على كشف الأقدميات الخاص بحضرات ضباط البوليس من رتبة الأميرالاي فلاحظ أن تحديد الأقدمية في هذا الكشف تخالف ما استقر عليه رأي محكمة القضاء الإداري ورأي هذا القسم من أن الأقدمية في الرتبة تكون من تاريخ منحها طبقا للقواعد العامة في الأقدمية والمادة العاشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ فقد وضع بعض من رقبوا في سنة ١٩٥٠ قبل بعض من رقبوا في سنة ١٩٤٩ مثلا بناء على قرارات صادرة من المجلس الأعلى للبوليس .

وللنظر في امكان تعديل أقدمية الضباط الشاكين وتسويتها على الاساس القانوني الصحيح السابق بيانه يتعين بحث امكان مسح قرارات المجلس الأعلى للبوليس أو عدم امكان ذلك والى أى مدى يمكن تصحيح هذه الأقدميات .

والذى يبين من استقراء أحكام محكمة القضاء الإداري في مصر وأحكام مجلس الدولة في فرنسا أن القضاء مستقر على أن القرار الإداري المنشئ، اركز قانوني في مصلحة أحد الأفراد لايجوز سحبه الا بشرطين:

الأول : أن يكون القرار مخالفا للقانون .

الثاني : الا تكون المدة المقررة للطعن فيه قد انقضت .

فيجب أن يحمل السحب في الميعاد المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة فلذا فات هذا الميعاد دون أن تسحب الإدارة قرارها المخالف للقانون اكتسب القرار حصانة تعصمه من أى الغاء أو تعديل وأصبح لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه بحيث يعتبر الاخلال بهذا الحق بقرار لاحق مخالفة للقانون تسبب القرار الآخر وتبطله .

وحكمة هذه القاعدة ضرورة التوفيق بين حق الإدارة في اصلاح ما انطوى عليه قرارها من مخالفة للقانون وبين استقرار الحالة القانونية القائمة على هذا القرار استقرار يعصمها من كل تغيير أو تعديل .

وقد فرقت محكمة القضاء الادارى في أحكامها الاخيرة بين القرارات الصادرة بناء على سلطة مقيدة وتلك الصادرة بناء على سلطة تقديرية فقضت في ٣ من ابريل سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٥٥٨ لسنة ٤ القضائية وفي ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٣٤٥ لسنة ٤ القضائية أن قاعدة عدم جواز السحب بعد فوات ميعاد الطعن انما تنطبق على القرارات الصادرة بناء على سلطة تقديرية أما القرارات الصادرة بناء على سلطة مقيدة فيجوز سحبها دون تقييد بميعاد السحب والحكمان المذكوران صادران في موضوع خاص بقرار الاعفاء من التجنيد ويستفاد منهما أن المحكمة ترى أن الموظف اذ يطبق نصوصا قانونية معينة على أحوال مادية معينة انما يتصرف عن ارادة مقيدة بتلك النصوص فاذا ثبت أن تطبيقه هذا غير صحيح فلا يكون ثمة قرار ادارى مما يقترب عليه للأفراد حقوق مكتسبة أو مراكز قانونية ذاتية وحينئذ يتحتم على الموظف المختص اسعاف المصلحة العامة باعلان هذه الحقيقة لازالة العورة اللاصقة بقراره الاول وهو اذ يفعل ذلك لا يعتبر فعله سحبا للقرار الاول بالمعنى المتعارف عليه في الفقه والقضاء الادارى .

ومؤدى ماذهب اليه محكمة القضاء الادارى في هذا الصدد أنه اذا كان المركز القانونى الذاتى انما ينشأ من القاعدة القانونية العامة مباشرة يقتصر عمل الموظف المختص على تطبيق هذه القاعدة على الوقائع المادية المعروضة عليه فان عمله هذا لايعتبر قرارا اداريا بالمعنى الصحيح بل أنه في حكم العمل المادى الذى لا ينجم عنه نشوء المركز القانونى للفرد وما ذلك الا لأن هذا المركز انما ينشأ مباشرة من القاعدة القانونية ذاتها . وعمل الموظف لايمحو أن يكون كاشفا لا منشئا للمركز القانونى .

أما اذا كان المركز القانونى لاينشأ مباشرة من القانون ذاته بل من القرار الادارى الذى يتخذه الموظف المختص استنادا الى القانون

فإن القرار عندئذ يكون قرار اداريا بالمعنى القانوني الصحيح لايجوز  
سحبته لمخالفته للقانون الا خلال الحدة المقررة للطعن فيه ولو كان القانون  
المستند اليه قد وضع قواعد يلتزمها الموظف المختص عند اصدار  
القرار .

وهذا الذي ذهبت اليه محكمة القضاء الاداري يتفق كل الاتفاق  
مع تعريف القرار الاداري اذ هو افصاح الادارة عن ارادتها الملزمة  
بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانوني  
ممين متى كان ذلك ممكنا .

فقصد احداث المركز القانوني وامكان حدوثه ركنان أساسيا  
لوجود القرار الاداري وبغيرهما لا يكون العمل قرارا اداريا .

فإذا كان المركز القانوني موجودا فعلا بقوة القانون أو القاعدة  
التنظيمية العامة فإن العمل الذي يأتيه الموظف المختص لا يكون قرارا  
اداريا لفقده ركنًا أساسيا ومن ثم لا يكون الا اجراءا مقررًا لمركز  
موجود بالفعل .

وبتطبيق هذه المبادئ على الحالة المعروضة يتعين التفرقة بين  
نوعين من القرارات .

١ — قرارات الترقية .

٢ — قرارات تعيين الأقدمية .

أما بالنسبة الى الترقية فإن القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ينص  
في المادة الثانية منه على أن تمنح الرتب بأمر من الملك بناء على طلب  
وزير الداخلية ، وتقضى المادتان العاشرة والحادية عشرة بأنه يجب في  
الترقيات ابتداء من رتبة ملازم أول أن تكون الترقية من رتبة الى الرتبة  
التي تليها مباشرة بحسب الأقدمية ولا يجوز تخطي الضابط في الترقية  
عند حلول دوره الا بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الاعلى  
للبوليس وبعد سماع أقوال الضابط أمام المجلس .

وواضح من ذلك أن الترقية لا تتبع من القانون ذاته بل يجب أن يصدر بها قرار ويجوز تخطي الضابط في الترقية على الوجه الموضح في القانون ، فالقرار الصادر بالترقية هو قرار اداري ينشئ مركزا قانونيا جديدا لصالح أحد الافراد ومن ثم لا يجوز سحبه لمخالفته للقانون الا خلال المدة المقررة للطعن ، فان كانت هذه المدة قد انقضت اكتسب القرار حصانة تعصمه من الالغاء أو التعديل .

وأما الاقدمية فان القانون قد حددها على أساس ثابت متفق مع قواعد الاقدمية العامة فقرر في المادة العاشرة أن الاقدمية في الرتبة تعتبر من تاريخ منحها ومنح الرتبة يكون بأمر من الملك طبقا للمادة الثامنة .

ومن ذلك يبين أن القانون لم يفول أية سلطة في تحديد الاقدمية بل قام هو بتحديددها ولم يتطلب أن يصدر بالتحديد قرار فان صدر مثل ذلك القرار فانه لا يكون منشأ لمركز قانوني جديد اذ أن المركز موجود فعلا بناء على القانون ذاته ، وعلى ذلك فان قرارات المجلس الأعلى للبوليس لا تعتبر قرارات ادارية بالمعنى الصحيح بل هي في حكم الاعمال المادية التي تتخذ تنفيذا للقانون فان هي خالفته لا تكتسب أية حصانة ويجوز سحبه وتعديلها في أى وقت .

أما اختصاص المجلس الأعلى للبوليس بالفصل في الشكاوى الخاصة بالأقدمية ، فانه اختصاص مقيد بنص القانون لا يجوز له الخروج عليه . فيجب أن يكون فصلا في الشكاوى التي تقدم له على أساس تحديد الاقدمية بتاريخ منح الرتبة ولا يملك هذا المجلس أن ينشئ أقدميات على أساس آخر .

وعلى ذلك فانه يتعين تصحيح كشف الاقدميات على أساس تعيين الاقدمية بتاريخ الحصول على الرتبة الاخيرة ولو كان قد سبق صدور قرار مخالف من المجلس الأعلى للبوليس .

ويكون تحديد الاقدمية في الرتبة الاخيرة على أساس تاريخ القرار

المصادر بمنحها فان اتفق اثنان أو أكثر في هذا التاريخ ترجع الى تاريخ منح الرتبة السابقة وهكذا .

أما الترقّيات التي سبق حصولها ومضت على القرارات المصادرة بها مدة الطمن فلا يجوز سحبها أو تعديلها ولو كانت قد أسست على أقدميات غير صحيحة .

لذلك انتهى رأى القسم أن الإقدمية في الرتبة تعتبر من تاريخ منحها دون نظر الى تاريخ التعيين في وظيفة مأمور مركز .

وانه بالنسبة الى الضباط الذين في وظيفة الأميرالاي الآن يتعين تصحيح أقدميتهم في هذه الرتبة الأخيرة على أساس تاريخ الأمر بالتعيين فيها فإذا اتحد التاريخ نرجع الى الرتبة السابقة فالسابقة دون اعتبار لتاريخ التعيين في وظيفة مأمور مركز ، وهذا التصحيح لا يتقيد بميعاد السحب متى لو كانت قد صدرت قرارات من المجلس الأعلى للبوليس في هذا الشأن .

( انتهى ٢٢٣ في ١٩٥٢/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم (٤١٦)

#### المبدأ :

العامل يستمد حقه في تسوية حالته من القوانين واللوائح —  
القرار الصادر في هذا الشأن لا يعدو أن يكون قرارا كاشفا للمركز القانوني مباشرة — التسوية الوجوبية لا تتوقف على مشيئة جهة الإدارة ومن ثم لا يكون لوقفها من التسوية أي اثر ينعكس على صاحب الحق فيها .

#### ملفص الفتوى :

في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن مرتبات صولات وصف ضباط وعساكر القوات

المسلحة ونص في مادته الاولى على أن «تتبع فيما يتعلق بمرتبات حولات وصف ضباط وعساكر القوات المسلحة وبتقرياتهم وعلاواتهم الاحكام المرافقة» . ونص في مادته الثانية على أنه «على وزيرى الحربية والبحرية والمالية والاقتصادية كلفيها يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٥٢» وفى ٩ ابريل سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ بسريان أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ على خريجي مدارس الجيش ( الكتاب العسكري ) وقضى في مادته الاولى بأن تسرى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه في شأن مرتبات حولات وصف ضباط وعساكر القوات المسلحة على الكتاب العسكريين خريجي مدارس الجيش الذين يعينون في وظائف كتابية بوزارة الحربية والبحرية بعد انتهاء مدة تطوعهم ويعامل من حيث المرتب والملاوة بالفتات المقررة لزملائهم بالجدول المرافق للمرسوم بقانون المشار اليه، وتسوى حالة الموجودين منهم في الخدمة المدنية بوزارة الحربية والبحرية على هذا الاساس مع عدم صرف فروق عن الملقى ، وقد اصبح هذا القانون نافذ المفعول اعتبارا عن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٩ من ابريل سنة ١٩٥٣ . ثم صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٤ قاضيا بالغاء القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه اعتبارا من ١١ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وفى عام ١٩٦٣ تقدم السيد / ٠٠٠ وهو من خريجي مدرسة الكتاب العسكريين بطلب تسوية حالته طبقا للقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر ووافق ديوان الموظفين على تسوية حالته بكتابه المؤرخ في ١٩٦٤/١/٤ وصدر بذلك القرار الوزاري رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ . وعلى أثر ذلك تقدم بعض زملاء المذكور بطلب لتسوية حالتهم اسوة بما اتبع في شأن المذكور الا أن ادارة الفتوى لوزارة الحربية اфقت بكتابتها المؤرخ في ١٩٦٤/١٠/١٠ بعدم جواز تسوية حالات هؤلاء استنادا الى أن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ قد الغيت احكامه بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٤ ، بيد ان اللجنة الأولى لقسم الفتوى رأت بجلستها المنعقدة في ١٤ من مارس سنة ١٩٦٧ تسوية حالة جميع العاملين الذين تتوافر فيهم شروط التسوية المستمدة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه خلال الفترة الزمنية لسريانه ولا يغير من ذلك تراخى جهة الادارة في تسوية حالاتهم حتى الان وذلك كله ما لم

تر الجهة الادارية معالجة الامر بتشريع يقرر الغاء القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر بأثر رجعى مع احترام التسويات التى تمت تنفيذا له أثناء مدة العمل به .

وبذلك ثار الخلاف حول مدى جواز تسوية حالات العاملين الذين توافرت فيهم شروط القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ المتقدم ذكره خلال مدة سريانه ولم يتم تسوية حالاتهم حتى تاريخ الغاء هذا القانون اعتبارا من ١١ مارس سنة ١٩٥٤ .

ومن حيث ان العامل يستمد حقه فى تسوية حالته من القوانين واللوائح ولا يعود القرار الصادر فى هذا الشأن ان يكون قرارا كاشفا للمركز القانونى الذى يستمده صاحب الشأن من القانون مباشرة فلا يكون للجهة الادارية سلطة تقديرية ترخص بمقتضاها فى الامر بمنع التسوية أو منعها حسبما تراه وانما يتعين عليها فى حالة توافر الشروط المطلوبة اجراء التسوية على الوجه المنصوص عليه فى القانون .

ومن حيث أنه على مقتضى المتقدم فان جميع العاملين الذين توافرت فيهم شروط التسوية المنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ فى المدة من تاريخ نفاذه فى ٩ من ابريل سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الغائه فى ١١ من مارس سنة ١٩٥٤ — يستحقون هذه التسوية ، دون ان يؤثر على حقهم فى الافادة منها تراخى جهة الادارة فى اجرائها حتى تاريخ الغاء هذا القانون ، فالتسوية الوجوبية لاتطلق على مشيئة جهة الادارة ومن ثم لا يكون لموقفها من التسوية اثر ينعكس على صاحب الحق فيها ذلك الحق المستمد مباشرة من القانون وفى مجال تنعدم فيه سلطة التقدير لجهة الادارة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين الذين توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه خلال مدة سريانه — فى تسوية حالتهم وفقا للاوضاع المنصوص عليها فيه ولو تم ذلك فى تاريخ لاحق على الغاء العمل بهذا القانون .

## قاعدة رقم (٤١٧)

### المبدأ :

جواز سحب القرارات الادارية الصادرة بناء على سلطة مقيدة دون التقيد بميعاد الستين يوما — القرارات الادارية التي تكسب الحصانة بغوات مواعيد طلب الغائها هي القرارات المنشئة لراكر قانونية والصادرة في حدود السلطة التقديرية — القرارات الصادرة بزيادة مرتبات المعيين بمعهد الادارة العامة من ٢٠ الى ٢٥ جنيها شهريا قبل مضي سنة على تاريخ تعيينهم في وظائف المعيين تعتبر من قبيل التسويات ويجوز سحبها في أى وقت متى استبان مخالفتها للقانون .

### ملخص الفتوى :

ومن حيث ان الفقه قد استقر على جواز سحب القرارات الادارية الصادرة بناء على سلطة مقيدة دون التقيد بميعاد الستين يوما المقررة قانونا لسحب هذه القرارات وذلك اذا ما كان المشرع قد رتب حكما قانونيا معيناً على مجرد توافر شروط معينة أو حالة واقعية أو قانونية محددة بحيث تفقد جهة الادارة سلطتها التقديرية في ملاءمة اصدار قرارها على نحو معين واختيار الحكم القانوني الذي تنزله في حالة توافر هذه الشروط أو قيام تلك الحالة الواقعية أو القانونية وتكون ملزمة بالنزول على ما فرضه عليها المشرع من اتخاذ قرار معين متى قامت هذه الحالة مستوفية للشروط التي استلزمها المشرع بترتيب ذلك الحكم القانوني عليها ومن ثم اذا أصدرت جهة الادارة قراراً على خلاف هذا الحكم رغم توافر شروط انطباقه بمخالفة بذلك ما فرضه القانون ، كان لها اذا تنبّهت الى فساد قرارها ومخالفته للقانون أن تقوم بسحبه دون التقيد بميعاد الستين يوما .

ومن حيث ان القضاء المصري قد استقر في العديد من أحكامه على انه يشترط لصحة الاستناد الى الضمانة التي تكتسبها القرارات الادارية بغوات مواعيد طلب الغائها أن تكون تلك القرارات منشئة لراكر قانونية



لأصحاب الشأن فيها صادرة في حدود السلطة التقديرية المخولة للجهات الادارية بمقتضى القانون . أما اذا كانت تلك القرارات ليست الا تطبيقا لقواعد أمرة مقيدة تنعدم فيها سلطتها التقديرية من حيث المنسح أو الحرمان فانه لا يكون ثمة قرار ادارى منشئ لمركز قانونى وانما يكون القرار مجرد تنفيذ وتقرير للحق الذى يستمد من القانون مباشرة ومن ثم يجوز للجهة الادارية سحب قراراتها التى من هذا القبيل فى أى وقت متى استبان لها مخالفتها للقانون اذ ليس هناك حق مكتسب فى هذه الحالة يتمتع على الجهة الادارية المساس به .

ومن حيث ان القرارات الصادرة بزيادة مرتبات المعيّدين المشار اليهم من ٢٠ الى ٢٥ جنيها شهريا قبل مضى سنة على تاريخ تعيينهم فى وظائف المعيّدين تعتبر من قبيل التسويات التى يستمد الحق فيها من القانون مباشرة ، والقرارات الصادرة فى هذا الشأن يجوز سحبها فى أى وقت متى استبان مخالفتها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز سحب القرارات الصادرة بتكملة مرتبات المعيّدين بمعهد الادارة العامة الى ٢٥ جنيها شهريا قبل مضى سنة على تعيينهم فى وظائف المعيّدين .

( ملف ٧٠/١/٥٩ — جلسة ١٩٦٩/١٠/٨ )

### قاعدة رقم (٤١٨)

#### المبدأ :

تسوية حالة العامل وفقا لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ وارجاع اقدميته فى درجة بداية التصيين الى تاريخ سابق مع ما ترتب عليه من ترقية وفقا لقواعد الرسوب الوظيفى اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٢١ — هذه التسوية وما تضمنته من ترقية وفقا لقواعد الرسوب الوظيفى يجوز سحبها فى أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما المقررة لسحب القرارات الادارية .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ماورد في تقرير الطعن وحاصله ان الحكم المطنون فيه خالف القانون لان القرار المسحوب صدر بتسوية منعدمة لأسند لها من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ وان تصرف جهة الادارة عملا ماديا يحق لها الرجوع فيه في أى وقت وقدتمت التسوية طبقا لفتوى خاطئه ولم يكن القرار قرار ترقية بل كان تسوية مقيدة بحكم القانون فسلطة الادارة في شأنها سلطة مقيدة وليست تقديرية .

ومن حيث ان مقطع النزاع في الطعن المعروض وهو ماذا كان القرار المسحوب قد تم عن سلطة مقيدة للجهة الادارية مما يجيز للادارة سحب في أى وقت دون التقيد بميعاد الستين يوما أم أنه صدر بناء على سلطتها التقديرية فيتمتع التزام هذا الميعاد ولا يجوز لها بعد فوات المساس به لما يترتب من آثار قانونية ومراكز ذاتية انشأها وكانت وليد صدوره .

ومن حيث ان الاصل ان القرارات الادارية المنشئة هي تلك التي تصدر بناء على سلطة تقديرية فلا يوجد المركز القانوني لصاحب الشأن الا من تاريخ صدور القرار الادارى ويكون هذا القرار هو الذى انشأ ذلك المركز وأما القرارات غير المنشئة فهي الاعمال والاجراءات التنفيذية التي تقوم بها الجهة الادارية لتبليغ الحق الذى قرره القاعدة التنظيمية العامة لصاحبه ففي هذه الحالة يكون المركز القانوني قد نشأ عن القاعدة التنظيمية وليس عن العمل أو الاجراء التنفيذى الذى تم فعلا طبقا للقاعدة التنظيمية .

ومن حيث انه وفي ضوء هذا النظر وفي خصوص الحالة المعروضة يبين ان سلطة جهة الادارة في اجراء التسوية للعامل طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ هي سلطة خالية من عناصر التقدير ومجرد تطبيق للاحكام الواردة في القانون أى التحقق من توافر الشروط والاستحقاق في رد التقدمية أو الترقية الفرضية فتجرد قرارها من صفة للقرار الادارى

النشء للمركز القانوني ونزل به الى مرتبة العمل التنفيذي وغنى عن البيان أن الترقية التي تمت للمدعى للدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي لم يكن بدورها منشئة لمركز قانوني ذاتي من تاريخ صدوره وانما كان ذلك ضمن اجراءات التسوية التي تمت له طبقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فتدخل في عمومها وبالتالي تكون جهة الادارة قد اصدرتها بمقتضى سلطتها المقيدة وعليه فيجوز سحب التسوية مادام ، قد ثبت مخالفتها للقانون دون التقيد بميعاد الستين يوما ، وهو ملاقت به جهة الادارة بحق عند اصدارها للقرار محل الطعن .

ومن حيث انه صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — وتضمن تنظيميا جديدا لتسوية حالات العاملين المخاطبين باحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة ١٤ على أن « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ايهما اقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور ٠٠ » ونص في المادة التاسعة من مواد اصداره على العمل بالكامه اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ ومقتضى ذلك الا يطبق حكم المادة ١٤ المشار اليها الا على العاملين الموجودين في الخدمة في ذلك التاريخ كما ان المادة الثانية من مواد اصداره جرت كالاتى « لا يجوز ان يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق ٠٠٠ (ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يولية سنة ١٩٧٥ أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ومقتضى ذلك فانه يجب تسوية حالة العاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط تطبيق المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن تصرف لهم الفروق المالية اعتبارا من أول من يولية

سنة ١٩٧٥ اما بالنسبة الى المبالغ التي صرفت لهؤلاء العاملين بناء على التسويات الباطلة السالف الاشارة اليها فانه لايجوز استردادها منهم طالما ان واقعة الصرف تمت قبل الحادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مخالفا لصحيح حكم القانون وبالتالي بتعين الغاءه وبتسوية حالة المدعى اعمالا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على الوجه المبين فى هذه الاسباب ورفض ماعدا ذلك من الطلبات مع الزام المدعى المصروفات عن الدرجتين .  
( طعن رقم ٦٣٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم (٤١٩)

#### المبدأ :

صدور قرارات من لجنة شئون الموظفين بمنح بعض الموظفين علاوات دورية فى السنة التالية للسنة التى حصلوا فيها على تقرير بدرجة ضعيف — بطلانها لمخالفتها لنص المادة ٢/٣١ من قانون التوظيف — جواز سحب هذه القرارات حتى بعد ميعاد الستين يوما لصدورها بناء على سلطة مقيدة .

#### ملخص الفتوى :

ان لجنة شئون الموظفين انما تباشر اختصاصها مقيدا فى حالة الحرمان من العلاوة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون نظام موظفى الدولة ، فانه يثور التساؤل عن مدى تحصن قرار اللجنة الذى يصدر بالمخالفة لحكم هذه الفقرة بمنح موظف علاواته الدورية بينما هى أول علاوة دورية استحققتله بعد أن قدم فشأنه تقرير بدرجة ضعيف .

وحيث ان الرأى قد استقر على جواز سحب القرارات الادارية

الصادرة بناء على سلطة مقيدة دون التقيد بميعاد الستين يوما المقرر قانونا لسحب هذه القرارات ومن ثم فانه يجوز سحب هذه القرارات متى كانت معينة دون التقيد بهذا الميعاد ، وذلك اذا ما كان المشرع قد رتب حكما قانونيا معينة على مجرد توافر شروط معينة أو حالة واقعية أو قانونية محددة بحيث تفقد جهة الادارة سلطتها التقديرية في ملاءمة اصدار قرارها على نحو معين واختيار الحكم القانوني الذي تنزله في حالة توافر هذه الشروط أو قيام تلك الحالة الواقعية أو القانونية المحددة بل يكون عليها النزول على ما فرضه عليها المشرع من اتخاذ قرار معين اذا ما قامت هذه الحالة مستوفية للشرائط التي استلزمها المشرع بترتيب ذلك الحكم القانوني عليها ، ومن ثم فاذا ما أصدرت جهة الإدارة قرارا على خلاف هذا الحكم رغم توافر شرائط انطباقه مخالفة بذلك ما فرضه القانون كان لها اذا تنبعت الى فساد قرارها ومخالفته للقانون أن تقوم بسحبه دون التقيد بميعاد الستين يوما .

وبتطبيق الاحكام المقدمة على الحالة المعروضة فانه لما كان الثابت أن لجنة شئون الموظفين بمصلحة الاحصاء قد أصدرت قرارات بمنح بعض موظفي المصلحة علاواتهم الدورية وذلك بالرغم من كونها أول علاوات دورية تستحق لهم بعد أن قدمت في شئانهم تقارير بدرجة ضعيف وذلك استنادا الى ما ارتآه ديوان الموظفين من عدم تأثير هذه التقارير على العلاوات الدورية وعدم حرمان الموظفين منها ما دام قد فصل بين تاريخ تقديمها وتاريخ استحقاق العلاوات تقارير أخرى بدرجة أعلى من ضعيف وهو ما أظهرت الجمعية العمومية فسادها بفتواها رقم ٧٥ في ١٥/١/١٩١٣ الى المصلحة السالف الاشارة اليها الامر الذي يعمم قرارات لجنة شئون الموظفين الصادرة بمنح العلاوات بمخالفتها للقانون لخروجها على ما أوجبه الفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون نظام موظفي الدولة من ترتيب حكم قانوني معين على مجرد تقديم تقرير بدرجة ضعيف هو حرمان الموظف من أول علاوة دورية حرمانا وجوبيا وهو ما يجعل قرار اللجنة الصادر بالحرمان قرارا صادرا بناء على سلطة مقيدة لا تترخص اللجنة في تقدير ملاءمة اصداره . ومن ثم

لا يتحصن بفوات ميعاد الستين يوما على صحوره ويتمين سحبه ولو  
انقضى هذا الميعاد .

( تنوى ١٠٢١ فى ١٩٦٢/٩/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٠ )

المبدأ :

القرارات الصادرة بالتطبيق للفقرة السادسة من المادة ١٣٥ من  
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — من قبيل التسويات — جواز سحبها  
دون تقيد بمواعيد السحب .

ملخص الفتوى :

ان القرارات التى اصدرتها مصلحة الضرائب تطبيقا للفقرة  
السادسة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفى الدولة المدنيين ، بقبول ماطلبه الموظفون الذين كانوا قد اختاروا  
الزيادة المكتملة لاول مربوط الدرجة من المعدول عن هذه الزيادة الى  
طلب العلاوة الدورية ، وكذلك القرارات الصادرة بقبول ماطلبه الموظفون  
الذين لم يستعملوا حقهم فى الاختيار ومنحوا العلاوة على أساس  
الزيادة ، لن طلب العلاوة الدورية بمد ذلك دون الزيادة ، هذه القرارات  
لاتمدو ان تكون من قبيل التسويات المخالفة للقانون ، ومن ثم يجوز  
سحبها فى أى وقت دون تقيد بمواعيد السحب .

( تنوى ٧١٠ فى ١٩٦٠/٨/٢٠ )

## ثانيا : القرارات المتخذة .

### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### المبدأ :

عدم جواز سحب القرار الإداري بعد فوات ميعاد الطعن فيه  
بالإلغاء دون حصول طعن فيه — استثناء القرارات المتخذة من ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان انقضاء ميعاد الطعن بالإلغاء بمعنى صيرورة القرار الإداري محل الطعن بالإلغاء حصينا ضد الإلغاء وهو ما يجعله في حكم القرار المشروع ، مما يجعله لنفس السبب مصدرا يعتد به شرعا لمراكز قانونية صحيحة ولحقوق مكتسبة لذى المصلحة فيه ، بحيث لا يكون من المقبول والحالة هذه أن يباح للإدارة اغتصاب هذه الحقوق بأي شكل كان ، وذلك مهما يكن القرار مصدر هذه الحقوق خاطئا أو مخالفا للقانون ما لم تصل المخالفة لقواعد الشرعية بالقرار الإداري الى حد الانعدام مما يفقده صفة القرار الإداري ويهبط به الى مجرد الأعمال المادية التي لا تتمتع بشيء من الحصانة المقررة للقرارات الإدارية عادة .

( طعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### المبدأ :

ميعاد سحب القرارات الإدارية — تحمّن القرار بعد فوات الميعاد  
— الاستثناءات على هذه القاعدة — حالة انعدام القرار الإداري ، وحالة  
صدوره بناء على غش أو تدليس — خطأ الإدارة وهي بصدد استعمال  
سلطاتها التقديرية لا يبرر لها سحب القرار .

### ملخص الحكم :

ان القاعدة المستقرة هي أن القرارات الادارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبها في أى وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعي المصلحة العامة التي تقتضى استقرار تلك الاوامر أما بالنسبة للقرارات الفرعية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك اذ يجب على جهة الادارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتبويبها للاوضاع المخالفة له الا أن دواعي المصلحة العامة أيضا تقتضى أنه اذا صدر قرار معيب من شأنه أن يولد حقا فان هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذي يصدر في الموضوع ذاته وقد اتفق على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو اعلانه قياسا على مدة الطعن القضائي بحيث اذا انقضت هذه الفترة اكتسب القرار حصانة تعصمه من أى الغاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار وكل اخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمرا مخالفا للقانون يعيب القرار الاخير ويبطله الا أن ثمة استثناءات من موعد الستين يوما هذه تتمثل أولا فيما اذا كان القرار المعيب معدوما أى لحقت به مخالفة جسيمة للقانون تجرده من صفته كتصرف قانوني فتنزل به الى حد غصب السلطة وتنحدر به الى مجرد الفعل المادى المنعدم الأثر قانونا فلا تلحقه أية حصانة وثانيا فيما لو حصل أحد الأفراد على قرار ادارى نتيجة غش أو تدليس من جانبه اذ أن الغش يعيب الرضاء ويشوب الارادة والقرار الذى يصدر من جهة الادارة نتيجة هذا الغش والتدليس يكون غير جدير بالصماية فهذه الأحوال الاستثنائية توجب سحب القرار دون التقيد بموعد الستين يوما فتصدر جهة الادارة قرارها بالسحب في أى وقت كان حتى بعد فوات هذا الموعد كل ذلك مع مراعاة أن خطأ الادارة وهي بصدد استعمال اختصاص تقديرى لا يمكن أن يكون مبررا لها لسحب القرار .



## قاعدة رقم (٤٣٣)

### المبدأ :

انعدام القرار — اسبابه — القرار الصادر من جهة الادارة نتيجة غش أو تدليس من جانب الافراد لا يكتسب حصانة تعصمه من الالغاء — جواز المسحب دون التقيد بميعاد الستين يوما — اساس ذلك •

### ملخص الحكم :

ان القاعدة المستقرة هي أن القرار الادارى يجب أن يقوم على سبب يبرره في الواقع وفي القانون وذلك كركن من أركان انعقاده ، والسبب في القرار الادارى هو حالة واقعية أو قانونية تحمل الادارة على التدخل بقصد احداث أثر قانونى هو محل القرار ابقضاء الصالح العام الذى هو غاية القرار ، وأنه ولئن كانت الادارة غير ملزمة بتسبب قرارها ويفترض في القرار غير المسبب أنه قائم على سببه الصحيح الا أنها اذا ذكرت أسبابا له فانها تكون خاضعة لرقابة القضاء الادارى للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون وأثر ذلك في النتيجة التى انتهى اليها القرار ، وأن القرارات التى تولد حقا أو مركزا شخصا للافراد لا يجوز سحبها في أى وقت متى صدرت سليمة وذلك استجابة لدواعي المصلحة العامة التى تقتضى استقرار تلك الأوامر أما بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك اذ يجب على جهة الادارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون وتصحيحا للأوضاع المخالفة له ، الا أن دواعي المصلحة العامة أيضا تقتضى أنه اذا صدر قرار فردى معيب من شأنه أن يولد حقا فان هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذى يصدر في الموضوع ذاته وقد استقر رأى على تحديد هذه الفترة بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلانته قياسا على مدة الطعن القضائى ، بحيث اذا انقضت هذه الفترة اكتسب القرار حصانة تعصمه من أى الغاء أو تعديل ويصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار ، وكل اخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمرا مخالفا للقانون يعيب القرار الاخير ويطله ، الا أن

ثمة استثناءات من موعد المستين يوما هذه تتمثل أولا فيما اذا كان القرار المعيب معهودا أى لحقت به مخالفة جسيمة للقانون تجرده من صفته كتصرف قانوني لقتل به الى حد غصب السلطة وتقتصر به الى مجرد الفعل المادي المنعدم الاثر قانونا ولا تلحقه أى حصانة وثانيا فيما لو حصل أحد الأفراد على قرار ادارى نتيجة غش أو تدليس من جانبه اذ أن الغش يعيب الرضاء ويشوب الارادة — والقرار الذى يصدر من جهة الادارة نتيجة الغش والتدليس يكون غير جدير بالحماية بهذه الاحوال الاستثنائية التى توجب سحب القرار دون التقيد بفوعد الستين يوما فتصدر جهة الادارة قرارها بالسحب فى أى وقت كان حتى بعد فوات هذا الموعد .

( طعن رقم ٤٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٤ )

#### المبدأ :

قرار التعين على درجة مشغولة — عدم امكان تحقيق أثره قانونا — انعدام المركز القانونى الذى يمكن أن يرد عليه التعين — أثر ذلك — عدم تقيد الادارة بالميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية .

#### ملخص الحكم :

ان القرار الادارى ، هو افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون . عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث أثر قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتناء مصلحة عامة ولما كان الثابت من رد الوزارة المطعون عليها على الدعوى ان منطقة بورسعيد التعليمية قامت بتعيين بعض المدرسين والمستخدمين . ومن بينهم المدعية ، على درجات الباب الاول من الميزانية بينما كانت هذه الدرجات مشغولة فى ذلك الوقت ، وقد جوزى المسئولون عن هذا الخطأ ، فان تحقيق أثر قرار تعيين المدعية يكون غير ممكن قانونا لأنه لم يصادف محلا ، لانعدام المركز القانونى الذى يمكن أن يرد عليه

هذا التصيّن الذى لا يزدوج فى الدرجة الواحدة ، ومن ثم فلا تنقيد  
الوزارة بالميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية .

( طعن رقم ١٠٦١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٣ )

### قاعدة رقم (٤٢٥)

#### المبدأ :

التأثيرات العامة لميزانية السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ اجازت فى البند  
٢٠ منها انشاء درجات او تعديلها اثناء السنة المالية وذلك فى حدود  
التكاليف الفعلية للدرجات الخالية وبشرط عدم المساس باندنى درجات  
التصين الخالية — انشاء بعض الدرجات نتيجة الغاء عدد من درجات  
بداية التصين الخالية بموازنة الجهة واجراء حركة ترقية على الدرجات  
المنشأة يؤدى الى انعدام قرار الترقية لعدم قيام هذه الدرجات قاتونا  
وبالتالى تعتبر الترقية اليها واردة على غير محل مما يجوز معه سحبها  
دون تقيد بميعاد الستين يوما المقرر لسحب القرارات الادارية الباطلة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن ينمى على الحكم أنه أخل بحق الدفاع اذ لم  
يتناول بالرد المذكرة التى قدمتها ادارة قضايا الحكومة فى فترة حجز  
الدعوى للحكم وقد تضمنت دفاعا جوهريا ، كما عاب الحكم فساد فى  
الاستدلال وتصور فى التسبب ، ذلك أن قرار ترقية المدعى قد جاء مخالفا  
احكام قانون ربط الميزانية ، وقضاء المحكمة الادارية العليا مستقر على  
انعدام القرار الادارى الذى يشوبه انعدام فى المحل ، ولم يطبق لحكم  
هذه الجادىء على واقعة الدعوى فأخطأ اذ اعتبر قرار الترقية باطلا  
وليس معدوما مما لا يتحصن بفوات ميعاد الالغاء .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق قضاؤها بأن التأثيرات العامة  
لميزانية السنة المالية ١٩٦٩/١٩٦٨ قد نصت فى البند ٢٠ منها على أنه

يجوز انهاء درجات أو تعديل في الدرجات القائمة ولو كانت مشغولة في حدود التكاليف الفعلية للدرجات الخالية وبشرط عدم المساس بأدنى درجات التعمين الخالية ، وذلك كله بغرض تحقيق الإصلاح الوظيفي وبناء على اقتراح الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة . وقد تضمن هذا النص قيدين اثنين على ما رخص فيه ابتغاء اصلاح التنظيم الوظيفي في الحكومة والمؤسسات العامة ، أولهما الا يترتب على تعديل الدرجات أو انقائها زيادة في التكاليف الفعلية للدرجات الخالية ، والثاني ألا يمس تعديل أدنى درجات التعمين الخالية بنقص . وينبغي من القيدتين مقاصد قررت السلطة المختصة بوضع الميزانية سبقتها على دواعي الإصلاح في وظائف المؤسسة ، وتبدو هذه المقاصد على التزام القصد في نفقات الوظائف والحفاظ على الفرص التي تتيحها الميزانية للاحاق من يبتغي العمل ابتداءً ويفضي أعمال القيدتين الى قصر مجال التعديل في الوظائف في حدود التكاليف الفعلية للدرجات الخالية التي تعلق درجات بداية التعمين . ويكون التعديل الذي يشتمل على نقص في أدنى درجات التعمين كالذي يجاوز التكاليف الكلية للدرجات الخالية منطوياً على انشاء درجات لم يعتمد تمويلها من السلطة المختصة باعتماد الميزانية ، فلا تقوم هذه الدرجات قانوناً وتكون الترقية عليها واردة على غير محل ، فلا يكتفي في سحبها بعمعاد الطعن بالالغاء ، ويكون القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ لم يعرض بالحجب لقرار ترقية تحصن ، ولا يكون صحيحاً ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من الغائه ، ويتمين الحكم بالغائه ذلك الحكم وبرفض الدعوى والزام رافعها المصروفات .

١ طعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٤

### قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

اتجاه الإدارة عند التعمين في وظيفة ملاحظي مراجعة الى اشتراط الحصول على شهادة الدراسة الثانوية — أثر فقدان هذا الشرط في أحد ممن شملهم التعمين — اعتباراً لقرار منعها لتخلف ركن النية فيه —

عدم اكتسابه أية حصانة وجواز سحبه أو الغلظة في أى وقت .

ملخص الحكم :

متى كانت هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية قد حددت من قبل من تتجه اليه نيتها للتعين في وظائف ملاحظي المراجعة فاشترطت في المعين أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها أو بعبارة أخرى كان تحديد النية من قبل بحسب هذا الشرط هو الأساس لإصدار القرار بتعيين أشخاص المعينين بذواتهم . فلا يمدو إذا أن يكون قرار التعيين اجراء تطبيقا لنية حددت من قبل . ومن ثم فإنه إذا تضمن قرار التعيين شخصا عين على زعم انه يتوافر فيه شرط المؤهل على حين أنه فاقده وجب اعتبار قرار التعيين بالنسبة اليه فاقدًا ركن النية على وجه يهبط به الى درجة الانعدام فلا يكتسب أية حصانة ويجوز سحبه أو الغلظة في أى وقت .

( طعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٢ )

قاعدة رقم ( ٤٢٧ )

المبدأ :

القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلا بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ — فرضه على أموال التركة التي تؤول الى الورثة أو من في حكمهم بسبب الوفاة — انتفاء وجود التركة وبالتالي انتفاء ايلولتها يمنع فرض الرسم لانعدام محله — ترتيب ذات الحكم في حالة انتفاء أحد عناصر التركة التي فرض عليها الرسم — صدور قرار بفرض الرسم رغم ذلك يجعله منعما ولا يتحصن بفوات مواعيد الطعن — القرارات الاخرى المصادرة بربط رسم الأيلولة على عناصر موجودة فعلا — صدورهما بالمخالفة للقانون فيما يختص بكيفية تقدير الرسم لا يؤدي الى انعدامهما — تحصنهما بفوات ميعاد الطعن لا يمنع مصلحة الضرائب من سحبها لصالح الممول تحقيقا للعدالة أن رأت لذلك محلا — مثال

بالنسبة الى قرار ربط رسم الايلولة فيما يجاوز التقدير الذى حددته  
القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم  
ايولة على التركات معدلة بالرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢  
وبالرسوم بقانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على ان « يفرض على  
ايولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافي  
نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية ٠٠ » كما تنص المادة (٢٦) من هذا  
القانون على انه « اذا اتصل بعلم صاحب الشأن في أى وقت بعد تقديم  
الاقرار أو قائمة الجرد المنصوص عليها في المادتين ١٩ ، ٢٠ وبأية طريقة  
من الطرق معلومات جديدة يترتب عليها تعديل ماورد في الاقرار أو  
القائم من البيانات الخاصة بما للتركة أو ما عليها وجب عليه في خلال  
سبعة ايام من تاريخ علمه بذلك ان يقدم بها اقرارا تكميليا والا عوقب  
بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين ٢٤ و ٢٥ حسب الاحوال » .

وتنص المادة ٣٧ من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة  
١٩٥١ على أن يعهد بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الايلولة الى  
الأمورين المختصين ويجرى التقدير على الاسس المقررة في المادة السابقة  
فيما يتعلق بالاموال والحقوق الميينة فيها — أما ماعدا ذلك فيكون تقديره  
بعد الاطلاع على ما يقدمه اصحاب الشأن من أوراق ومستندات وبيانات  
في المواعيد وطبقا للاوضاع التى تقررها اللائحة التنفيذية وللأمورين  
المختصين عند الاقتضاء اجراء تعقيقات أو ندب خبراء ترتب اتعابهم  
حسبما تقرره اللائحة المذكورة — ويجب عند التقدير قبل اعلانه الى  
ذوى الشأن من مصلحة الضرائب بالكيفية التى تنص عليها اللائحة  
التنفيذية ، ويكون الاعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول تبين  
فيه الاسس التى قام عليها تقدير قيمة التركة — ولذوى الشأن خلال  
شهر من اعلانهم بالتقدير ان يخطرخوا المصلحة بملاحظاتهم عليه بكتاب  
موصى عليه مصحوب بعلم وصول . فاذا قبلوه أو انقضت هذه المدة

ولم ترد ملاحظاتهم اعتبر التقدير نهائيا وأصبحت الرسوم واجبة الأداء.

ويستفاد مما تقدم أن رسم الايلولة على التركات يفرض على أموال التركة التي تزول الى الورثة أو من في حكمهم بسبب الوفاة فإذا انتفى وجود التركة وبالتالي انتفت ايلولتها امتنع فرض الرسم لانعدام محله فان صدر قرار يفرض الرسم فانه يكون منعما لانعدام محله ولا يتحصن بفوات مواعيد الطعن ويجوز لكل ذى شأن ان يطلب بطلانه في أى وقت كما يجوز لمصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن ان تقرّر بطلانه . وكذلك الشأن اذا كان أحد عناصر التركة التي فرض عليها الرسم لوجود له في الحقيقة فان قرار ربط الرسم على هذا العنصر غير الموجود يكون منعما .

ولئن كان هذا البطلان يقع بالنسبة للقرارات المنعومة لانعدام محلها الا أنه لا يقع بالنسبة للقرارات التي تصدر بربط رسم الايلولة على عناصر موجودة فعلا وصدرت هذه القرارات مخالفة لنصوص القانون بالنسبة لكيفية تقدير الرسم فان هذه القرارات لا تعتبر منعومة وانما هي قرارات قائمة مخالفة للقانون ويجوز لصاحب الشأن ان يطعن فيها في الميعاد الذى حدده القانون ووفقا للإجراءات التى نظمها فان استغلق عليه ميعاد الطعن القضائى بفوات الميعاد فليس ثمة ما يمنع مصلحة الضرائب تحقيقا للمعدالة ان رأت لذلك محلا أن تسحب لصالح الممول قرار ربط الضريبة المخالف للقانون حتى ولو استغلق عليه باب الطعن لفوات ميعاده .

وغنى عن البيان أنه يجب على مصلحة الضرائب أن تضسع من الضمانات ما يكلل عدم اساءة استعمال حق ابطال القرارات المتقدمة أو سحب القرارات المخالفة للقانون بعد فوات مواعيد الطعن فيها .

وينبغى على ما تقدم أنه يتعين على مصلحة الضرائب ان تسحب جزئيا قرارها بربط رسم الايلولة على تركة المرحوم ٠٠٠ اذا تبين لها أن أحد عناصر التركة التي ربط عليها الرسم لم يكن له وجود وقت وفاته

وذلك باستبعاد هذا العنصر من عناصر التركة وذلك لانتهاء واقعة وجود المال وبالتالي محل فرض الرسم .

ويجوز لها أن تسحب جزئيا قرارها بربط رسم الأيلولة على تركة ٠٠٠٠ فيما يجاوز التقدير الذي حدده القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض اصحاب اسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا قدره ١٥ ألف جنيه ما لم يكن مجموع ما يمتلكه فيها أقل من ذلك فيعوض عنه بمقدار هذا المجموع . وذلك بالنسبة لتقدير عنصر أسهم شركة الاقطان ( خورى ) التي أمتت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ — ان قرار ربط الضريبة لا يكتسب أية حصانة اذا تبين أنه وقع على غير محل ويكون في هذه الحالة منعدما ولا يتحصن بفوات مواعيد الطعن ويجوز لكل ذى شأن أن يطلب بطلانه في أى وقت كما يجوز لمصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن أن تقر بطلانه .

٢ — ليس ثمة مايمنع مصلحة الضرائب من ان تسحب لصالح الممول قرار ربط الضريبة حتى ولو استطلق عليه باب الطعن لفوات ميعاده اذا تبين أن قرار ربط الضريبة قد انحطى على خطأ في تطبيق القانون .

٣ — وعلى ذلك فانه يتعين على مصلحة الضرائب أن تسحب جزئيا قرارها بربط الضريبة على تركة ٠٠٠٠ اذا تبين لها أن أحد عناصر التركة التي ربطت عليها الضريبة لم يكن له وجود وقت وفاة المورث وذلك باستبعاد هذا العنصر من عناصر التركة كأساس لتقدير الضريبة .

ويجوز لها ان تسحب جزئيا قرارها بربط الضريبة على تركة



..... أرملة ..... فيما يجاوز التقدير انذى حدده القانون رقم  
١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لتقدير عنصر أسهم الشركة التي أمت  
طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ .  
( فتوى ٨٤١ فى ١٩٦٧/٧/٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٨ )

المبدأ :

صدور قرار من المجلس الطبى بمصلحة السكة الحديد باعتبار  
خدمة الموظف ( المتوفى ) منتهية لعدم اللياقة الطبية — قرار معدوم —  
جواز سحبه فى أى وقت .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣٠ من قانون نظام الموظفين تنص على أن « تنتهى  
خدمة الموظف الخارج عن الهيئة لأحد الأسباب الآتية :

( ٢ ) عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الهيئة الطبية المختصة .

( ٨ ) الوفاة .

ويؤخذ من هذا النص أن المشرع قد جعل من عدم اللياقة الصحية،  
ومن الوفاة سببين منفصلين لانتهاء الخدمة ، بحيث تنتهى خدمة الموظف  
بتحقق أيهما قبل الآخر ، كما أن المشرع اشترط تفسير عدم اللياقة  
الصحة أن تكون صادرة بقرار من الهيئة الطبية المختصة وهى — فى  
الحالة المعروضة — المجلس الطبى ، بحيث لا يتحقق عدم اللياقة بسبب  
من أسباب انتهاء الخدمة الا بصدور قرار من هذه الهيئة بذلك بعد توقيع  
الكشف الطبى على الموظف . فإذا كان الثابت أن أحد المستخدمين خارج  
الهيئة بمصلحة السكك الحديدية قدم طلبا لتقرير عدم لياقته فى  
١٥/١/١٩٥٤ ، وقرر المفتش الطبى أن حالته لا تمكن من الاستمرار فى

العمل وأوصى بتشريكه الا أنه توفي في ٢٢/١/١٩٥٤ قبل عرضه على المجلس الطبي الذي كان مقررا له يوم ٢٦ من هذا الشهر، فلما عرضت أوراؤه على المجلس وافق على رأى المفتش الطبي واعتبره مقصولا لعدم اللياقة الطبية اعتبارا من ١٧/١/١٩٥٤ التاريخ التالي ليوم تقديم طلبه — اذا كان ذلك فان هذا القرار الأخير الذي صدر بعد وفاة الموظف هو قرار معيب معيب جسيم ينزل به الى مرتبة القرار المردود لأنه من الناحية القانونية لم يستوف عناصره وأركانها . فالمركز القانوني الذي يرمى اليه قرار المجلس الطبي هنا ، وهو اعتبار المستخدم المتوفى قد انتهت خدمته لعدم اللياقة الطبية ، هو مركز غير ممكن قانونا لموافاة المستخدم قبل صدور قرار المجلس الطبي ، وبمجرد وفاته تعتبر خدمته منتهية بسبب الوفاة بقوة القانون تطبيقا للبند الأخير من المادة ١٢٠ من قانون نظام موظفي الدولة المشار اليها . وأى قرار يصدر بعد ذلك بانتهاء خدمة الموظف انما يرد على غير محل لأن خدمة الموظف قد انتهت فعلا قبل ذلك وتحدد سببها بقوة القانون .

( فتوى ٤٦٦ في ١٩٥٧/١/٧ )

### قاعدة رقم (٤٢٩)

#### المبدأ :

التفرقة بين الاختصاص البسيط وعيب الاختصاص الجسيم . يترتب على العيب الجسيم انعدام القرار وجواز سحبه في أى وقت دون تقيد بميعاد الستين يوما .

#### ملخص الحكم :

اذا كان القرار الإداري قد صدر من غير مختص فانه يتعين التفرقة بين عيب عدم الاختصاص البسيط وبين عيب عدم الاختصاص الجسيم . والعيب الأول يصم القرار بالمطلان ومن ثم فانه يتحصن بمرور ستين يوما على صدوره أما العيب الثانى فيصم القرار بالانعدام مما يسوغ

معه سحبه في أى وقت دون التزام بالمدة المشار إليها • وتطبيقا لذلك فان صدور قرار من مدير أحد المصانع بترقية أحد العاملين بالمصنع دون عرض الأمر على المؤسسة التي يتبعها المصنع ودون عرضه على لجنة شئون العاملين بها يعتبر قرارا معدوما يجوز سحبه في أى وقت ذلك انه وقد انعدم القرار المطعون فيه فانه يعتبر كأن لم يكن ولا تلحقه أية حصانة ولايزيل انعدامه فوات ميعاد الطعن فيه اذ لا يتقيد الطعن فيه بالاجراءات والمواعيد القانونية المقرره لدعوى الالغاء • ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد في غير محله واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بعدم قبول الدعوى شكلا فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تأويله وتطبيقه •

( طعن رقم ٨٢٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٤ وطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٠ )

المبدأ :

صدور قرار ادارى بنقل موظف من الدرجة السادسة الكتابية الى الادارية في غير الحالات الاستثنائية التي نص عليها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اعتباره قرار باطلا وليس منعما لصدوره بناء على خطأ في تفسير القانون وتأويله — تحصنه بفوات مواعيد السحب والالغاء •

ملخص الفتوى :

اذا كان الثابت أن الموظف كان يشغل وظيفة من الدرجة السادسة المتوسطة بالتعليم الزراعي وبمقتضى قرار وزاري نقل منها الى وظيفة كتابية بالمعهد العالي للصحة العامة ثم نقل الى الدرجة السادسة الادارية بهذا المعهد • وهذا النقل من الكادر الكتابي الى الكادر الاداري قد تم في غير الحالات الاستثنائية الواردة على سبيل الحصر والتي اجاز فيها

المشروع النقل من كادر الى آخر ، ومن ثم يعتبر مخالفاً للاصل العلام الذى قام عليه قانون نظام موظفى الدولة فى تنسيق الوظائف والفصل بين الكادرات .

ويتضح من ذلك ان القرار الصادر بنقل هذا الموظف من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى قد جاء مخالفاً للقانون . غير أنه فى مجال البحث فيما اذا كانت المخالفة التى شلبت هذا القرار تقف به عند حد البطلان فتلحقه الحصانة بفوات المواعيد المقررة للمسحب والالغاء أو أنها من الجسامة بحيث تنحدر به الى درجة العدم فلا تلحقه الحصانة مهما مضى عليه من وقت — فى مجال هذا البحث تجدر الإشارة الى أن فكرة انعدام القرار الادارى فى القانون الادارى قد أثارت جدلاً وتشعبت فيها الآراء الى حد كبير ادى بالبعض الى انكارها انكاراً تاماً مع التشكيك فيها وفى أساسها القانونى .

ومع التسليم بقيام فكرة الانعدام ، فقد اتجه الرأى الغالب فقها وقضاء الى التضييق من هذ الفكرة والى عدم التوسع فى استعمالها أو تطبيقها ، وذلك لما تؤدى اليه من تهديد للمراكز والأوضاع الثابتة واحتراماً لما يكون قد استقر من هذه المراكز أو الأوضاع . وعلى هذا الأساس فقد سلم بأن القرار الذى يصدر بالمخالفة للقانون لا يعتبر قراراً منعماً الا اذا تضمن خروجاً صارخاً على القانون وبلغ عيب عدم الشرعية فيه حداً ينحدر به الى درجة العدم .

ولئن كان القرار الصادر بنقل الموظف من انكادر الكتابى الى الكادر الادارى قد جاء مخالفاً للقانون ، الا أن العيب فيه لم يبلغ حد الانعدام، ذلك أنه قد صدر عن خطأ فى تفسير القانون وتأويله ولم تقتكر فيه جهة الادارة للقاعدة القانونية المتعلقة بالفصل بين الكادرات وانما أعطتها معنى غير المعنى الذى قصده المشرع منها وبذلك وقعت فيما يسمى بالخطأ القانونى *Erreur de droit* وهو أقل الأوضاع جسامة فى مخالفة القانون .

ويخلص من ذلك ان القرار المشار اليه لا يعتبر من قبيل القرارات المنعقدة ، وانما هو من قبيل القرارات الباطلة ، فتسرى في شأنه سائر القواعد التي تحكم هذه القرارات الأخيرة .

( نوى ١١٦ في ١٠/٢/١٩٦٢ )

### قاعدة رقم ( ٤٣١ )

المبدأ :

قرار تعيين موظف — الفش الذي يستتبع بطلان القرار ويجعله منعدما — ضرورة اخفاء واقعة كانت تمنع قانونا من تعيين الموظف — اغفال ذكر واقعة لا تمنع من التعيين لا يستوجب اعتبار قرار التعيين معدوما ولا يجوز سحبه — قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بفصل الموظف — لا يعتبر من قبيل الاحكام التأديبية التي تمنع من اعادة التعيين الا بعد فوات المدة التي حددها القانون وانما هو من قبيل الفصل غير التأديبي الذي لا يمنع من اعادة التعيين في وظائف الحكومة .

ملخص الفتوى :

من حيث أن سبق فصل المذكور بقرار من مجلس قيادة الثورة لا يمنع تطبيق احكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب والاقدمية ، متى توافرت فيه الشروط التي حددها القرار المذكور وقدم الطلب بها في المدة القانونية .

ومن حيث ان اغفال المذكور لواقعة سبق خدمته في البلديات وفصله منها بقرار من مجلس قيادة الثورة وما اذا كان هذا يعتبر غشا يستتبع بطلان قرار تعيينه واعتباره معدوما مما يجيز سحبه في أي وقت فان الفش الذي يستتبع بطلان القرار ويجعله منعدما هو اخفاء واقعة كانت تمنع قانونا من تعيينه ، ان قرار مجلس قيادة الثورة لا يعتبر من قبيل الاحكام التأديبية التي تمنع من اعادة التعيين الا بعد فوات المدة

التي حددها القانون ، وانما هو من قبيل الفصل غير التأديبي الذي لا يمنع من اعادة التعيين في وظائف الحكومة ، وعلى ذلك فان اغفال ذكر هذه المدة في استمارة مدة الخدمة السابقة لا يستوجب اعتبار قرار تعيينه معدوما ومن ثم فانه لا يجوز سحبه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه لايجوز سحب القرار الصادر بتعيين السيد ..... ولا يمنع القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة بفصله من ضم مدة خدمته السابقة متى توافرت الشروط والاوضاع التي استلزمها القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .  
( غنوى ٦٢٩ فى ١٩٦٧/٥/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٢ )

#### المبدأ :

الغاء اللائحة المالية ولائحة التوظيف المنظمتين لشئون موظفى مديرية التحرير بالغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ الصادر بإنشائها بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٤٢ لسنة ١٩٥٧ الذى ادمج مديرية التحرير فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى فسرت على موظفى المديرية نظم موظفى الهيئة — صدور القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٦١٢ لسنة ١٩٥٧ بالغاء قانون انشاء الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى — تفويله مجلس ادارة الهيئة وضع لائحة لها تصدر بقرار جمهورى تتضمن نظام موظفيها — صدور هذه اللائحة بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ — اصدار مجالس ادارة الهيئة قرارا قبل صدور اللائحة المذكورة يقضى بتطبيق كل من موظفى الهيئة العامة للاستصلاح الزراعى على موظفى مديرية التحرير — اعتباره قرارا منعما — التزام الموظفين برد ما قبضوه بناء على تطبيق الكادر المذكور .

### ملخص الفتوى :

أن اللائحة المالية ولائحة التوظيف اللتين كانتا تنظمان شئون موظفى مديرية التحرير قد الفيتا بالغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ الصادر بإنشاء هذه المديرية ، ولما أدمجت المديرية فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى بالقرار الجمهورى رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٧ : سرت فى شأن موظفى المديرية الاحكام المنظمة لشئون موظفى الهيئة المشار اليها ، ثم الفى قانون انشاء هذه الهيئة بمقتضى القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ .

وقد ناط القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه معدلا بالقانون رقم ٦١٣ لسنة ١٩٥٧ بمجلس ادارة الهيئة اعداد لائحة للهيئة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن النظم والقواعد التى تسير عليها وتنظيم أعمالها وحساباتها ونظام موظفيها ويشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم والمكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندوبون أو يعاونون اليها — ولم تصدر هذه اللائحة الا بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ومن ثم تكون الهيئة الدائمة قد ظلت بدون قواعد تحكم شئون موظفيها وموظفى مديرية التحرير منذ ذلك الحين أى منذ الغاء اللائحة القديمة حتى صدور اللائحة الجديدة فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

وعلى مقتضى ماتقدم يكون القرار الصادر من مجلس الادارة خلال الفترة المشار اليها بتطبيق كادر موظفى الهيئة العامة للاستصلاح الزراعى على موظفى مديرية التحرير قد صدر من جهة غير مختصة وكان يتعين أن يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية ومن ثم يكون قد شاب عيب جسيم يجعله قرارا منعدما عديم الأثر . ويلتزم المهندسون قبحا لذلك برد ماقبضوه استنادا الى احكامه .

وعنى عن البيان ان القرار الجمهورى رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٦١ الذى أجاز لمجلس ادارة الهيئة اصدار اللوائح الداخلية بالنظم والقواعد التى

تسير عليها الهيئة في تنظيم اعمالها الادارية والمالية وشئون موظفيها بعد أن كان إصدارها من اختصاص رئيس الجمهورية — هذا القرار لا ينتج أثره الا من تاريخ صدوره ، ومن ثم فلا يجوز لمجلس الادارة استنادا الى هذا القرار أن يعتبر صرف المكافآت التي قبضها المهندسون قبل صدوره صحيحا ، على أنه اذا كان ثمت وجه لاجازة صرف هذه المكافأة فيتمتعين صدور تشريع يجيز ذلك .

( فتوى ٢٨ في ١/٨ / ١٩٦٣ )

### قاعدة رقم (٤٣)

#### المبدأ :

العاملون بالمؤسسات العلمية — سلطة مجلس ادارة المؤسسة في ظل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ في تقرير بدل طبيعة عمل العاملين بها — سلب هذا الاختصاص من مجلس الادارة وانعقاده لرئيس الجمهورية وحده بمقتضى التعديل الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — أثر هذا التعديل على قرارات تقرير البديل الصادرة قبله — نص المادة الثانية من هذا القرار على إلغاء جميع القرارات التي أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لما سبق — اصدار بعض المؤسسات قرارات مجلس ادارتها بعد هذا التعديل بتقرير طبيعة عمل — يجعل قراراتها منعدمة لانطوائها على غصب للسلطة — وجوب استرداد ما صرف بعد التعديل استنادا للقرارات التي اعتبرت ملغاة او القرارات المنعدمة — الاستناد الى ما قرره الجمعية في فتوى سابقة من عدم تأثر القرارات القائمة لمجالس ادارة الشركات بنقل اختصاص تقرير البديل منها الى رئيس الجمهورية — مردود بصراحة نص القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ في إلغاء القرارات القائمة وظلوا لائحة العاملين بالشركات من نص مماثل .



## ملخص الفتوى :

أن المادة السابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بصدار قانون المؤسسات العامة كانت تنص على اختصاص مجلس ادارة المؤسسة بما يأتى « ١ - ٢٠٠٠٠ - وضع اللوائح المتعلقة بتميين موظفى المؤسسة وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافأاتهم ومعاشهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة » ٠٠٠ كما كانت المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « يجوز لمجلس ادارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون فى ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بعد أقصى قدره ٤٠٪ من المرتبات المقررة للموظائف التى يشغلونها ويشمل بدلات الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش .

يجوز بقرار جمهورى أن تزيد النسبة عن الحد الاقصى المشار اليه .

الا أنه صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ناصا على أن « يستبدل بنصيب المواد ٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٣٣ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ١٦ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية وبناء على اقتراح المجلس الأعلى للمؤسسات العامة منح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون فى ظروف خاصة بدل طبيعة عمل ويشمل هذا البديل على وجه الخصوص بدلات الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش » وبذلك أصبح لا اختصاص لمجلس ادارة المؤسسة فى تقرير بدلات طبيعة عمل العاملين بها وانعقد هذا الاختصاص لرئيس الجمهورية وحده أيا كانت طبيعة هذا البديل ومقداره ، وواقع الامر ان بدلات السماعة والآلة الكاتبة والقيادة التى سبق منحها للعاملين بمؤسسة مصر لا تعدو أن تكون فى حقيقتها من قبيل بدلات طبيعة العمل وان اختلفت تسمياتها اذ تمنح مقابل ما يتحمله العامل من أعباء ونفقات اضافية بسبب ما تقتضيه طبيعة العمل وظروفه .

ومن حيث أن القرارات الصادرة من مجلس إدارة مؤسسة مصر بمنح هذه البدلات بفرض استمرار الظروف التي دعت الى منحها مكلان يمكن أن يستمر سريانها في ظل تعديل المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بعد الذي نصت عليه المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذي استحدث هذا التعديل أن « تلغى جميع القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بالمخالفة لأحكام المادتين ١٦ و ١٧ المشار اليهما » لتغير الاداة القانونية اللازمة لتقرير البدلات المذكورة .

ومتى كان الامر كذلك وكانت مؤسسة مصر وكذا المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى التي نقل اليها موظفو المؤسسة الاولى وعملها بعد تصفيتها ونقل موظفيها وعملها الى المؤسسات النوعية الجديدة تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ، تعتبر كلتاهما من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وفقا للمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٣٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم المؤسسة العامة لاستصلاح الاراضى ، وبهذه المثابة تسرى في شأن العاملين بهما أحكام لائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والمعدة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٣ وفقا لنص المادة الاولى من قرار اصدار هذه اللائحة فان القرارات الصادرة من مجلس إدارة مؤسسة مصر بالمخالفة لأحكام المادة ١٢ من اللائحة المذكورة معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ تكون ملغاة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا التعديل ، كما أن قرارات مجلس إدارة المؤسسة العامة لاستصلاح الاراضى الصادرة بجلسته المنعقدة في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٢ — أى بعد التاريخ المشار اليه — باستمرار منح العاملين المتقولين من مؤسسة مصر بدلات طبيعة العمل التي كانوا يتقاضونها تعتبر منعدمة لانطوائها على غضب للسلطة والاختصاص بقيامها على مخالفة لأحكام اللائحة سالفة الذكر التي توجب استصدار قرار من رئيس الجمهورية بذلك بناء على اقتراح المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

وتأسيسا على ماتقدم فانه ما كان يجوز الاستمرار في منح البدلات المشار اليها للعاملين المنقولين من مؤسسة مصر الى المؤسسه المصريه العامه لاستصلاح الاراضى بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهوريه رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، واذ كان صرفها قد تم دون سند من القانون فانه يتعين استردادها ممن صرفت لهم بغير وجه حق • ولا يغير من هذا النظر ما سبق أن ارتأته الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ في شأن قرارات ادارة الشركات الصادرة في ظل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهوريه رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بمنح العاملين بها بدل طبيعة عمل لخلو قرار رئيس الجمهوريه رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات من نص مماثل لنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهوريه رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ فيما قضى به من الفناء لجميع القرارات التي أصدرتها مجالس ادارات المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهوريه رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بعد تعديلها على النحو السالف بيانه ، فضلا عما هو مقرر من اختلاف المراكز القانونية للعاملين في المؤسسات العامة عن المراكز القانونية للعاملين في الشركات لكون الاولى مراكز تنظيمية لائحية بينما الثانية تعاقدية •

لذلك انتهى الرأى الى أنه كان يتعين وقف صرف بدلات الإكالة الكاتبة وسماعة التليفون والقيادة للعاملين المنقولين من مؤسسة مصر الى المؤسسة المصريه العامه لاستصلاح الاراضى اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهوريه رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر ، واذ تم صرف هذه البدلات بالمخالفة لذلك فانه يتعين استرداد ما صرف لهؤلاء العاملين دون وجه حق •

### قاعدة رقم (٤٣٤)

#### المبدأ .

قرار ادارى — انعدام — القرار الصادر من المحافظ باعفاء احدى الجمعيات الخيرية من ضريبة الملاهي المستحقة من بعض الحفلات التي تقيمها — قرار معدوم — امس ذلك صدوره مشوباً بعيب اغتصاب السلطة .

#### ملخص الفتوى :

ان القرار الصادر من السيد محافظ السويس بالموافقة على اعفاء جمعية الاخوة المسيحيين من ضريبة الملاهي المستحقة عن الحفلات للذين اقامتهما — قد صدر من غير مختص ، وبالتالي يكون هذا القرار مشوباً بعيب اغتصاب السلطة ، مما ينحدر به الى درجة الانعدام ، ويجعله مجرد فعل مادي عديم الاثر قانوناً ، فلا يترتب عليه أى أثر ولا يعطل من تنفيذ قرار الجهة المختصة بربط وتحصيل الضريبة المستحقة على الجمعية سائلة الذكر عن الحفلات المشار اليهما .

( انتهى ٢٨ فى ١٤ / ١ / ١٩٦٤ )

### قاعدة رقم (٤٣٥)

#### المبدأ :

قرار ادارى — انعدامه — قرار نقل الموظف من الدرجة السادسة الكتابية الى الدرجة الخامسة الادارية — قرار معدوم — اثر ذلك واساسه — مثال بالنسبة لاحد موظفى المعهد العالى للصحة العامة .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن انشاء المعهد العالى للصحة العامة على أن « ينشأ بمدينة الاسكندرية

معهد يطلق عليه اسم المعهد العالي للصحة العامة ليكون هيئة مستقلة له الشخصية الاعتبارية ٠٠ » وتنص المادة الثانية على أن « يقوم المعهد بالدراسات العالية في الصحة العامة على اختلاف شعبها وما يتعلق بها من أبحاث وتدريب » . ويستفاد من هذين النصين أن المعهد المذكور يعتبر مؤسسة عامة ذلك أنه يجمع بين عنصرى المؤسسات العامة وهما المرفق العام والشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة .

وتنص المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة بمرتين أحكام قانون الوظائف العامة على موظفى المؤسسات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة .

ولما كان القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه والمعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٦ لم يتضمن أحكاما مغايرة لأحكام قانون نظام موظفى الدولة المنطقة بالنقل من كادر لآخر ، ومن ثم يتعين تطبيق هذه الأحكام على موظفى المعهد ومستخدميه .

فإذا كان الثابت أن السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ حصل على مؤهل متوسط وعين فى وظيفة من الدرجة السادسة الفنية المتوسطة بالتعليم الزراعى ، ثم صدر القرار الوزارى رقم ٤ لسنة ١٩٥٧ بنقله الى المعهد العالي للصحة فى الدرجة السادسة الكتابية وتعيينه فى وظيفة مسجل بالمعهد مع نقله الى الدرجة السادسة الادارية وترقيته الى الدرجة الخامسة الادارية بماهى قدرها ٣٣٤ جنيها - وهذا القرار الاخير يقضى بنقله مع ترقيته من الدرجة السادسة الكتابية الى الدرجة الخامسة الادارية أى أنه يقضى بنقله من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى فى غير الحالات الاستثنائية التى أجاز القانون فيها هذا النقل وهو أمر مخالف لأصل جوهرى من الاصول العامة التى قام عليها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وهو الاصل الخاص بالفصل بين الكادرات وشروط التعيين فيها ، ومن ثم يكون القرار المذكور باطلا بطلانا جوهريا يبلغ حد الانعدام ويجوز سحبه تصحيحا للاوضاع فى أى وقت دون تقيد بالمواعيد القانونية المقررة لسحب القرارات الادارية .

## قاعدة رقم (٤٣٦)

### المبدأ :

قرار ترقية تشوبه مخالفة قانونية جسيمة تتحدر به الى درجة  
العدم لا يتحصن من السحب في أى ميعاد .

### ملخص الفتوى :

المشرع سواء في قانون العاملين المدنيين بالدولة أو قانون الادارات  
القانونية وضع سلما وظيفيا للفئات والوظائف ولم يجز شغل احدى الفئات  
أو الوظائف الا من الفئات والوظائف التى تسبقها مباشرة ، ولقد نص  
على ذلك صراحة في المادة ١٤ من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٣ وفي المادة ١٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بل اتخذ من  
هذا الحكم منهجا وركنا اساسيا في النظام الذى تضمنه القانون الاخير  
اذ اوجب بقاء العامل مدة محددة في الوظيفة التى يشغلها حتى يصلح  
لتقلد الوظيفة الاعلى منها ومن ثم فانه لا يجوز على وجه الاطلاق تعيين  
العامل في وظيفة أعلى من الوظيفة التالية للوظيفة التى يشغلها مباشرة  
لتعارض ذلك مع النظام القانونى للوظائف في كل من نظام العاملين  
المدنيين بالدولة وقانون الادارات القانونية ولا وجه للخلط في هذا الصدد  
بين الترقية والتعيين لان الترقية انما تصدق على تقلد العامل لوظيفة  
أعلى في مدارج السلم الوظيفى الذى ينخرط فيه ، أما التعيين فهو دخول  
العامل الخدمة لأول مرة .

ومن حيث أن القرار الصادر بتعيين المذكور بوظيفة محام ممتاز من  
الفئة الثالثة في حقيقته قرار بترقيته الى تلك الفئة ولما كان شاغلا للفئة  
الخامسة فان قرار الترقية المشار اليه يكون مشوبا بعيب جسيم ينحدر به  
الى درجة الإنعدام لكونه قد تناول عاملا غير قابل أصلا للترقية الى الفئة  
الثالثة لأن الترقية الى تلك الفئة لا يمكن أن تشمل الا من كان شاغلا للفئة

الرابعة ، وبذا فان هذا القرار لا يتحصن ويصح سحبه في أى وقت .

ولا يغير مما تقدم ان المادة ١٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد أجازت تعيين العامل في ذات فئة أو في فئة أعلى لأن المقصود بالفئة الأعلى في هذا النص يتحدد وفقاً للنظام القانوني الذي تضمنه . ومن ثم تتحدد بالفئة الأعلى مباشرة لتلك التي يشغلها العامل وليس بالفئة الأعلى بصفة مطلقة .

وكذلك فانه لا يؤثر في تلك النتيجة أن المادة ١٥ من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أجازت التعيين رأساً في الوظائف المنشأة بالادارات القانونية عند شغلها لأول مرة ذلك لأن مثل هذا التعيين لا يكون الا على سبيل الاستثناء وبمناسبة انشاء وظائف ودرجات مالية للادارة القانونية وهو مالا يتوافر في الحالة المعروضة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن القرار الصادر باسناد وظيفة من الفئة الثالثة للعامل المذكور هو قرار ترقية شابه مخالفة جسيمة تنحدر به الى درجة العدم فلا يتحصن ومن ثم فان القرار الصادر بسحبه يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

( ملف ٤٩٣/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٧ )

#### المبدأ :

اصدار جهة الادارة قرارها بغسل العامل الذي يفيد من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ بإجازة استثنائية بمرتب كامل يعتبر قراراً مصحوباً ولايتقيد بميعاد الطعن بالالغاء حتى لو كان قد بنى على قرار من التوسيون الطبي بعدم اللياقة الصحية للبقاء في الخدمة .

### ملخص الحكم :

منحت المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفى وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو بأحد الامراض المزمنة اجازة استثنائية بمرتب كامل . وقد وضع المشرع تنظيمًا خاصًا لمنح الاجازات المرضية فى أحوال الإصابة بأحد الامراض المشار إليها فى النص المذكور . وقد جاء هذا التنظيم استثناء من الاحكام العامة التى تنظم الاجازات المرضية . ومناطق منح الاجازة وشروط منحها هو قيام حالة المرض . أما مدة الاجازة فمستمر الى ان يثبت بقرار من القومسيون الطبى ان المريض قد شفى أو أن حالته المرضية قد استقرت على نحو يمكنه من العودة الى عمله . فإذا لم يتحقق أحد الشرطين ظل حق المريض فى الاجازة قائما ويتمتع بمنحه اياها . وتتحدد المهمة الفنية للقومسيون الطبى بأحد الأمرين ، فلا يجوز له أن يتعداها الى التوصية بعدم صلاحية المريض صحيا للبقاء فى الخدمة بسبب اصلته بأحد الامراض المشار إليها مهما طالت مدة العلاج . فإذا تعدى القومسيون الطبى اختصاصه باصدار مثل هذه التوصية كان قراره معدوما . وعلى ذلك فإن قرار الجهة الادارية بفصل العامل المترتب على قرار القومسيون الطبى يعتبر قرارا منعهما بدوره ، فلا يتقيد الطعن فى هذا القرار بالمواعيد المقررة للطعن بالالغاء .

( طعن ١٧٣٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٣١ )



### الفرع الثالث

#### ميعاد السحب

قاعدة رقم ( ٤٢٨ )

المبدأ :

سحب القرار الإداري الباطل يكون خلال المدة المحددة لطلب  
الالغاء - ليس بلازم أن يتم السحب كلياً أو جزئياً خلال هذه المدة  
المقررة له - يكفي أن تكون إجراءات السحب قد بدأت خلال الميعاد  
المذكور - استمرار حق السحب قائماً آنذاك طوال المدة التي يستمر  
فيها فحص الإدارة لشرعيته .

ملخص الحكم :

إن القرارات الباطلة لمخالفتها القانون يجوز للإدارة الرجوع فيها  
وسحبها بقصد إزالة آثار البطلان وتجنب الحكم بالغائها قضائياً شريطة  
أن يتم ذلك في خلال المدة المحددة لطلب الالغاء ، ومرد ذلك الى وجوب  
التوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة من حق في اصلاح ما انطوى عليه  
قرارها من مخالفة قانونية وبين ضرورة استقرار الاوضاع القانونية  
المرتتبة على القرار الإداري من مراعاة الاتساق بين الميعاد الذي يجوز  
فيه لصاحب الشأن طلب الالغاء بالطريق القضائي وبين الميعاد الذي  
يجوز فيه للإدارة سحب القرار تقريراً للمساواة في الحكم ومراعاة  
للمعادلة بين مركز الإدارة ومركز الافراد ازاء القرار الإداري حتى يكون  
للقرار حد يستقر عنده المراكز القانونية الناشئة عنه حصانة تعصمها من  
كل تغيير أو تعديل لأن كان الأمر كذلك الا أنه مما تجب المبادرة الى التنبية  
اليه أنه ليس بلازم أن يتم السحب كلياً أو جزئياً خلال المدة المقررة له ،  
وانما يكفي لتحقيق مقتضى الحكم المتقدم بأن تكون إجراءات السحب  
بإفصاح الإدارة عن ارادتها في هذا الخصوص قد بدأت خلال الميعاد  
المذكور فيدخل القرار بذلك في طور من الزعزعة وعدم الاستقرار ويظل  
بهذه المثلية طوال المدة التي يستمر فيها فحص الإدارة لشرعيته طالما انها  
سلكت مسلكاً ايجابياً نحو التحقق من مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون  
الى أن تمحدد موقفها منه نهائياً ، والقول بغير هذا النظر ينطوى على

تكليف للإدارة بما يجاوز السعة ويؤدي إلى إسراعها على وجه مبشر  
تقاديا لنتائجها إلى سحب القرار دون استكمال البحث الصحيح مما  
يتعارض مع مصلحة ذوي الشأن فيه • بل ومع المصلحة العامة •

( طعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٩ )

المبدأ :

التظلم من القرار الإداري يخول للجهة الإدارية سحبها بشرط أن  
يتم السحب خلال المدة المقررة لطلب الإلغاء — يكفي أن تكون إجراءات  
السحب بإفصاح الإدارة عن إرادتها في هذا الخصوص قد بدأت خلال  
الميعاد المذكور بأن تكون الهيئة الإدارية قد قامت ببحث التظلم بحثاً  
جدياً أو سلكت مسلكاً إيجابياً نحو التحقق من مطابقة أو عدم مطابقة  
القرار الإداري للقانون إلى أن تحدد موقفها منه نهائياً — ثبوت أن  
الجهة الإدارية لم تنشط لاتخاذ إجراء إيجابي للموقوف على مسدى  
مشروعية القرار الذي أصدرته خلال ستين يوماً من تقديم التظلم وعدم  
شروعها في بحث التظلم إلا باستطلاع رأي إدارة الفتوى المختصة بعد  
أكثر من تسعة أشهر من تقديم التظلم — اعتبار ذلك بمثابة قرار ضمني  
يرفض التظلم من القرار الإداري •

ملخص الحكم :

إذا تظلم ذو مصلحة من هذا القرار فإن ذلك يخول للجهة الإدارية  
الحق في بحث تظلمه والرجوع في قرارها وسحبها بقصد إزالة آثار البطلان  
لتجنب الحكم بلفائته قضائياً ، بشرط أن يتم ذلك خلال المدة المقررة  
لطلب الإلغاء وهو ستون يوماً من تاريخ تقديم التظلم ، فإذا انقضت  
هذه المدة دون أن تجيب عنه الجهة الإدارية فإن ذلك يعتبر بمثابة رفضه ،  
وذلك حسبما قضت به المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة  
١٩٥٩ ولكن لأن كان ذلك كذلك إلا أن هذه المحكمة قد سبق أن قضت بأنه  
ليس بلام أن يتم السحب كلياً أو جزئياً خلال المدة المقررة له ، وإنما  
يكفي لتحقيق مقتضى الحكم المتقدم أن تكون إجراءات السحب بإفصاح  
الإدارة عن إرادتها في هذا الخصوص قد بدأت خلال الميعاد المذكور ، بأن

قامت ببحث التظلم بحثاً جدياً للتأكد من مدى شرعية قرارها محل التظلم أو تكون قد سلكت مسلكاً إيجابياً نحو التحقق من مطابقة أو عدم مطابقته للقانون الى أن تحدد موقفها منه نهائياً .

ومن حيث أن الثابت أن ترقية المدعى الى الدرجة الخامسة الكتابية قد تمت بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر فى ١/٥/ ١٩٦٤ ، ثم تظلم السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ من هذا القرار فى ٥/٢/ ١٩٦٤ أى خلال ستين يوماً التالية لصدوره ومع ذلك لم تصدر محافظة أسوان القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٦ بسحبه الا فى ١٠/٨/ ١٩٦٦ بعد أكثر من سنتين وانه رغم أن الحكم المطعون فيه قد قضى بأن قرار ترقية المدعى المشار اليه قد تحصن لعدم اقامة المتظلم دعوى بالظمن فيه بالالغاء فى الميعاد وبعدم اتخاذ الجهة الادارية خطوات ايجابية خلال المدة المقررة قانوناً لسحبه ، فان المحافظة حينما طعنت فى هذا الحكم لم تقدم الدليل على ما ينقض ما استند اليه الحكم فى هذا الشأن كما أن هذه المحكمة فى سبيل التأكد مما اذا كان القرار المطعون فيه قد سحبه ألجأة الادارية فى الميعاد القانوني قد طلبت منها تقديم ملف تظلم السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ فى هذا القرار أو أية أوراق يستدل منها على ذلك . وقد أفسحت المحكمة صدرها لتمكين هذه الجهة من تقديم ذلك الا انها لم تفعل رغم تأجيل الظمن عدة جلسات بلغت ثلاث عشرة جلسة ، سواء أمام دائرة فحص الطعون أو أمام هذه المحكمة وقد تداول نظره خلال المدة من ١٧/١١/ ١٩٧٣ حتى ٢١/١٢/ ١٩٧٥ لهذا السبب أى أكثر من سنتين الأمر الذى من أجله اضطرت المحكمة الى الفصل فى الظمن بحالته .

ومن حيث أن القدر المتبقي من الاوراق المرفقة بملف الدعوى أن محافظة أسوان لم تنشط لاتخاذ اجراء ايجابى للوقوف على مدى مشروعية القرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ خلال ستين يوماً التالية لتقديم السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ لتظلمه من هذا القرار ، اذ انها لم تشرع فى بحث هذا التظلم الا حينما بدأت فى استطلاع رأى ادارة الفتوى والتشريع للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبت فى ١٩/١١/ ١٩٦٤ بكتابها رقم ٤٢١٩٧ أى بعد أكثر من تسعة أشهر من تقديم التظلم ، أى بعد أن انقضى الميعاد المقرر قانوناً للظمن فى القرار الادارى أو سحبه

وعلى ذلك فإن المحافظة اذ التزمت الصمت ولم تحرك ساكنا وكان مسلكها خلال هذه المدة مسلكا سلبيا ، فلم تجب المتظلم على تظلمه فان ذلك يعتبر بمثابة قرار ضمنى بالرفض وكان على المذكور أن يلجأ الى طريق التقاضى بمخاصمة القرار المتظلم منه ، كما أن المحافظة اذ أصدرت القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٦ وهو القرار المطعون فيه في ١٠/٨/١٩٦٦ بسحب ترقية المدعى الى الدرجة الخامسة فإنه يكون قد صدر بعد أن أصبحت هذه الترقية نهائية وحصينة ورتبت آثارها القانونية ولا يجوز المساس بها ، ومن ثم يكون هذا القرار مميبا لمخالفته القانون .

( طعن رقم ٢٨٦ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٠ )

المبدأ :

حق الادارة في سحب القرارات الادارية غير المشروعة مرهون بأن تنشط الادارة في ممارسة هذا الحق خلال ميعاد الطعن القضائي وهو ستون يوما من تاريخ صدور القرار الادارى الميب أو الى ما قبل صدور حكم في دعوى طلب الغائه — من الاستثناءات التي ترد على هذه القاعدة حالة حصول أحد الافراد على قرار ادارى نتيجة تخليصة فلا يكتسب هذا القرار أى حصانة تعصمه من السحب بعد انقضاء المواعيد القانونية — الشروط التي يجب توافرها في التلييس الذي يترتب عليه الاثر المتقدم .

ملخص الحكم :

ان حق الادارة في سحب القرارات الادارية غير المشروعة وتصحيح الاوضاع المخالفة للقانون أصل مسلم به احتراماً لبدا سيادة القانون وهو مرهون بأن تنشط الادارة في ممارسته خلال ميعاد الطعن القضائي وهو ستون يوما من تاريخ صدور القرار الادارى الميب أو الى ما قبل صدور حكم في دعوى طلب الغائه وذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة تتمثل في استقرار المراكز القانونية التي تتولد عن هذه القرارات ويرد على هذه القاعدة بعض الاستثناءات التي تملحها المصلحة العامة أيضا

ومنها حالة ما اذا حمل أحد الافراد على قرار ادارى نتيجة تدليس فلا يكتسب هذا القرار أية حصة تعصمة من السحب بعد انقضاء مواعيد السحب القانونية لأن التدليس عيب من عيوب الارادة التى اذا شابت التصرف أبطلته وما يترتب عليه من آثار اذ الاصل أن الغش يفسد كل شيء . والتدليس الذى يصاحب مراحل اصدار القرار الادارى عمل بطبيعته قصدى يتوافر باستعمال صاحب الشأن طرقا احتمالية بنية التضييل للوصول الى غرض غير مشروع تدفع الادارة فعلا الى اصدار قرارها . وقد تكون هذه الطرق الاحتمالية التى استهدف بها صاحب الشأن التأثير فى ارادة الادارة طرقا مادية كافية للتضليل واخفاء الحقيقة وقد تكون عملا سلبيا محضا فى صورة كتمان صاحب الشأن عمدا بعض المعلومات الاساسية التى تجعلها جهة الادارة . . . . . ولاستطيع معرفتها عن طريق آخر ويؤثر جعلها بها تأثيرا جوهريا فى ارادتها وذلك مع علم صاحب الشأن بهذه المعلومات وبأهميتها وخطورها وان الادارة تعمل عليها فى اصدار قرارها ولم تطلبها منه صراحة على ان مناط انزال حكم قياس التدليس أن يكون صادرا من المستفيد أو يثبت أنه كان يعلم به أو كان من المفروض حتما أن يعلم به فاذا ثبت ان المدلس شخص آخر خلاف المستفيد ولم يثبت أن الأخير عالم بالتدليس أو كان من المفروض حتما أن يعلم به فلا يضر المستفيد من عمل غيره لأن أساس فكرة التدليس هى معاقبة المدلس ذاته وحرمانه من الاستفادة من نتائج عمله . وهذه القواعد وان كانت تستمد أصولها من أحكام المادتين ١٢٥ . ١٢٦ من القانون المدنى الا أنها تتسق مع روابط القانون العام ولا تتنافر معه وتحقق معها مقتضيات الصالح العام ويجدر لذلك تطبيق مقتضاها .

١ طعن رقم ٢٦٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢

### قاعدة رقم ( ٤٤١ )

المبدأ :

المسألة التى تملك سحب القرار الادارى النهائى المشوب - - -  
الجهة التى أصدرته أو الجهة الرئاسية لها - سحب القرار الادارى  
لابطل بموجب قرار آخر من مصدره خلال الميعاد المقرر للطعن القضائى

— صحيح — لا يحول دون ذلك انقضاء ميعاد النشر المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ دون أن يستعمل الوزير حقه في التعقيب — لا وجه للنمى على القرار الساحب بأنه مشوب بعدم الاختصاص بمقولة أن الفصل في التظلمات من اختصاص وكيل الوزارة •

**ملخص الحكم :**

أن قرار الحفظ قد صدر من مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٢ وأنه أصدر قراره بسحبه في ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٢ — وبذلك يكون السحب قد تم خلال الميعاد المقرر للطعن القضائي ولا وجه للنمى عليه بمخالفته لاحكام المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بمقولة أنه بمضى ثلاثين يوماً على صدور قرار الحفظ دون أن يعقب عليه الوزير يكون قد اكتسب حصانة تعصمه من الالغاء ذلك أن انقضاء ميعاد النشر المنصوص عليه في تلك المادة دون أن يستعمل الوزير حقه في التعقيب لا أثر له على حق مصدر القرار في سحبه خلال الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء •

وانه من المقرر أن السلطة التي تملك سحب القرار الإداري النهائي المشوب هي الجهة التي أصدرته أو الجهة الرئاسية بالنسبة إليها فلا وجه للنمى على القرار الساحب الصادر من ذات الجهة التي أصدرت قرار الحفظ بأنه مشوب بعدم الاختصاص بمقولة أن الفصل في التظلمات بالنسبة الى موظفي وزارة التربية والتعليم من اختصاص وكيل الوزارة • ذلك أن لمصدر القرار المشوب أن يسحبه من تلقاء نفسه دون انتظار لتظلم ذي الشأن منه •

١ طعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨ :

**قاعدة رقم (٤٤٢)**

**المبدأ :**

صدور قرار إداري مخالف للقانون واعتراض الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عليه — الميعاد المقرر لاعتراض الجهاز في هذه الحالة لا يبدأ من تاريخ صدور القرار وإنما من تاريخ علم الجهاز به — تطبيق •

### ماضى الحكم :

ومن حيث ان اعتراض الجهاز المركزى للتتظيم والادارة على القرارات الادارية التى يجد فيها من مخالفة القانون ما يقتضى طلب الغائها لا يبدأ الميعاد القانونى بالنسبة اليه الا من تاريخ علم الجهاز بالقرار الادارى ، ولا يبدأ ميعاد هذا الاعتراض من تاريخ صدور القرار الذى يبدأ منه ميعاد السحب المقرر لجهة الادارة التى أصدرت القرار بما يتحقق لها من تمام الاحاطة بمحتواه وسنده القانونى من يوم تصدره ، ولا يتاح لاحد من الجهاز من علم بالقرار فى ذلك اليوم لاستقلال الجهاز فى الواقع والقانون عن مختلف جهات الادارة وبعده عنها حين تصدر قراراتها واذ ثبت أن قرار تسوية حالة المطعون ضده لم يسلم الى الجهاز المركزى للتتظيم والادارة الا يوم ١٣/٤/١٩٧١ ، وان اعتراض هذا الجهاز قد وصل الهيئة التى أصدرت ذلك القرار بتاريخ ١٣/٦/١٩٧١ ، فان هذا الاعتراض يكون مقدما فى الميعاد من قبل ان يتحصن من الالغاء القرار الذى ورد عليه واذ الثابت أن الترقيات التى تضمنها هذا القرار يخالف عن صريح نصوص القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيبقى القرار غير مشروع لا يمتنع على السحب مادام الاعتراض عليه أو التظلم منه قائما ويكون صحيحا القرار الصادر بسحبه من القائمة على الهيئة عند اجراء هذا السحب احقاقا للمشروعية فى تصرفها ، واذ تنص المادة ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة على أن تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا ، قيد المشرع فى المادة ٧ سلطة هذه الادارة فى عدم رفع الدعوى أو الطعن ونص على أنه لا يجوز للجهة الادارية صاحبة الشأن مخالفة هذا الرأى الا بقرار مسبب من الوزير المختص ، وبنت المذكرة الايضاحية حكمة هذا القيد وهو ما لوحظ من أن جهة الادارة تصر فى بعض الاحيان على رفع الدعوى أو الطعن بالمخالفة لرأى ادارة قضايا الحكومة مما يترتب عليه الحكم ضدها غالبا لهذا رؤى تنظيم هذا الوضع بتقرير حكم المادة ٧ وهذا الحكم المقيد لسلطة ادارة قضايا الحكومة لا يمت الى الحال التى ترى فيها ادارة قضايا الحكومة الطعن حفاظا على مصالح الدولة واحقاقا فى مشروعية تصرفاتها فلا يعتد بما تراه جهة الادارة من رأى يخالف ما ارتأته ادارة

القضايا في هذا الشأن ، ويكون الطعن في الحكم قائما ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بإلغاء القرار الصادر بهذا السحب قد أخطأ صحيح القانون ويتعين الحكم بإلغائه وبرفض الدعوى والزام المطعون ضده المصروفات .

( ملعن رقم ٦٦٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٠ )

### قاعدة رقم (٤٤٢)

#### المبدأ :

إذا كان الثابت أن المدعى قد تظلم من قرار الترقية فيما تضمنه من تخطيه ثم تلا ذلك صدور قرار تضمن صراحة سحب قرار الترقية المتظلم منه فإن ذلك مؤداه أن القرار الساحب يعتبر قرارا جديدا انشا مراكز قانونية جديدة فيحق للمدعى أن يتظلم منه إذا تضمن مساسا بمركزه القانوني — أساس ذلك أن القرار الساحب هو قرار آخر خلاف القرار المسحوب — لا يعتبر تظلم المدعى من القرار الساحب تظلما ثانيا بل هو تظلم أول بالنسبة للقرار الجديد .

#### ملفص الحكم :

ان الثابت أن المدعى قد تظلم في ١٩٦٥/٦/٦ من القرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥/٦٤ فيما تضمنه من ترقية السيدين / ..... و ..... الى الدرجة الرابعة ولتخطيه في هذه الترقية وذلك بعد أن نشر هذا القرار بنشرة الوزارة عن شهر مايو ١٩٥٦ ، وكان السيد الوزير قد قرر بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢ سحب التسويات والترقيات التي صدرت بالمخالفة لنمبدأ الذي أصدرته المحكمة الادارية العليا بجلسته ١٩٦٥/٥/١٦ في الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ١٨ القضائية . ولكن المدعى لم يعلم بذلك الا بعد صدور القرار رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٥/٦٤ في ١٩٦٥/٦/١٥ . ثم تلاه بعد ذلك القرار رقم ٧١٥ لسنة ١٩٦٥/٦٤ الصادر في ١٩٦٥/٦/٢٤ الذي تضمن صراحة سحب القرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥/٦٤ السالف الذكر واعادة حالة المطعون في ترقيتهما الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المذكور . فأصبح السيد / ..... في



الدرجة الخامسة من ١٩٦٣/١/٣١ والسيد / ٠٠٠ ٠٠٠ في هذه الدرجة من ١٩٦٣/٣/٣١ بعيد أن كانا في الدرجة الرابعة ١٩٦٣/١٢/٦ قبل صدور القرار الساحب ، الا أنه لم يثبت من الاوراق أن المدعى قد علم بهذا القرار الا عندما تظلم منه في ١٩٦٥/١٠/١٢ ، ولا شك أن القرار المذكور يعتبر قرارا جديدا انشأ مراكز قانونية جديدة فتحت للمدعى أن يتظلم منه اذا تضمن مساسا بمركزه القانوني .

ومن حيث أنه لا وجه بعد ذلك لما تدعيه الوزارة من أنها اذ أخطرت المدعى في ١٩٦٥/٨/١٩ برفض تظلمه الاول الذي قدمه في ١٩٦٥/٦/٦ فكان يتعين عليه أن يلجأ الى القضاء في ميعاد اقصاه ١٨/١٠/١٩٦٥ ولكنه اقام دعواه في ١٩٦٥/١١/٢٣ بعد الميعاد — لوجه لذلك لان القرار الساحب رقم ٧٣٥ لسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ يصلح — على النحو الذي سلف بيانه — أن يكون محلا لتظلم جديد ، لانه قرار آخر خلاف القرار المسحوب وذلك متى تضمن — في نظر المدعى — اغفالا لترقيته الى احدى الدرجتين اللتين قد خلتا بسحب ترقية المطعون فيهما الى الدرجة الرابعة، وبهذه المثابة لا يعتبر تظلمنا ثانيا كما اشارت الوزارة — بل هو في الحقيقة تظلم أول بالنسبة للقرار الجديد ، واذ قدم ادعى هذا التظلم في ١٩٦٥/١٠/١٢ على النحو السالف ايضا ، ثم اقام دعواه في ١٩٦٥/١١/٢٣ فانها تكون قد أقيمت في الميعاد القانوني متعينا بقبولها، واذ ذهب الحكم المطعون فيه مذهبها مخالفا فانه يكون قد جانب الصواب واطأ في تأويل القانون وتطبيقه حريا بالالغاء وذلك فيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا لرغعها بعد الميعاد .

( ملعن رقم ١١٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ )

### قاعد رقم ( ٤٤٤ )

المبدأ :

تقلل قرار الترقية المخالف للقانون باعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات عليه في الميعاد وعرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسيم الاستشاري — انتهاء حالة التقليل باتخاذ اجراء في شأن قرار الترقية أو استبقائه — استفادة هذا الاستبقاء من اصدار الادارة قرارا

**بنقل المرقين وتضمن النقل اثرا رجيا بقصد تصحيح الترقية — لا يؤثر في استقرار قرار الترقية مخالفة هذا الاثر الرجعي للقانون .**

### **ملخص الفتوى :**

ولئن كان قرار جامعة أسيوط الذى اعتمده مدير الجامعة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٦٦ بنقل العاملين موضوع اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات على ترقيةهم مخالفا فيما تضمنه من ارجاع تاريخ النقل الى تاريخ الترقية المعترض عليها . الا أن مخالفة رجعية قرار النقل للقانون لا يترتب عليها امكان سحب قرار الترقية سالف الذكر اذ أنه اكتسب حصانة تمصمه من السحب بمضى الميعاد المقرر لذلك — ذلك أنه وان كان قرار الترقية قد تقلقل باعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات عليه فى الميعاد ومبادرة الجامعة الى اتخاذ موقف ايجابى من هذا الاعتراض بعرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة الا أن هذه القلقله لا يمكن أن تستمر الى مالا نهاية وتنتهى حالة عدم الاستقرار هذه باتخاذ الجامعة اجراء فى شأن قرار الترقية بسحبه أو استبقائه وهو ما فعلته الجامعة باصدارها قرار النقل سالف الذكر استيفاء لقرار الترقية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار جامعة أسيوط الصادر فى ١٩٦٦/٣/٧ بنقل الموظفين المرقين فى الكادرين الفنى العالى والمتوسط والذين تمت ترقيةهم بالقرار الصادر فى ١٩٦٤/٤/٢٧ الى الجهات التى رفقوا فى وظائفها هو قرار مخالف للقانون فيما تضمنه من ارجاع تاريخ النقل الى تاريخ قرار الترقية ولكن لا يترتب على هذه المخالفة للقانون فى رجعية قرار النقل امكان سحب قرار الترقية لانقضاء ميعاد سحبه باصرارها على استبقاء قرار الترقية بعد ابلاغها بمخالفتة للقانون وانقضاء أكثر من ستين يوما على ذلك .

## قاعدة رقم (٤٤٥)

### المبدأ :

تحصن القرار بفوات ميعاد السحب — يمنع من تحقيقه اعتراض  
الجهاز المركزى للمحاسبات عليه خلال الميعاد واتخاذ الادارة مسلكا  
ايجابيا نحو القرار باستطلاع رأى الجمعية العمومية فى مدى صحته .

### ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن الجهاز المركزى للمحاسبات بوصفه مختصا  
بمراجعة القرارات الخاصة بالتمعين والترقية — قد اعترض على الترقيات  
محل البحث فى ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٤ أى فى خلال الميعاد المقرر لسحب  
القرارات الادارية — كما اتخذت الجامعة مسلكا ايجابيا فى صدد الترقيات  
المذكورة بأن استطلعت رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى  
والتشريع فى مدى صحتها — فانه يتعين سحبها ولا يكون ثمة محل للقول  
بتدعيم تلك القرارات بمضى المواعيد القانونية المقررة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الترقية فى ظل العمل  
بميزانيتى جامعة اسبوط فى السنتين المالىتين ١٩٦٣/٦٢ : ١٩٦٤/٦٣  
فى نطاق الكادرين الفنى العالى والفنى المتوسط تتم على أساس النظر  
الى كل من الادارة العامة للجامعة وكذلك الى كسل كلية من كليات  
الجامعة على حده باعتبار أن كلا منها وحدة مستقلة فى الميزانية — وأن  
الترقية فى نطاق وظائف الكادرين الادارى والكتابى تتم على أساس  
اعتبار الادارة العامة للجامعة وكذلك الكليات جميعا وحدة واحدة .

## قاعدة رقم (٤٤٦)

### المبدأ :

قرار ادارى - محبه - وقفه - وقف القرارات التى لم يمر عليها ميعاد الستين يوما او التى قدم عنها فى الميعاد تظللت محل بحث الادارة او لا يزال ميعاد الطعن القضائى فيها مفتوحا - يعتبر اجراء كاشفا عن اتجاه الادارة الى سحبها اذا اتضح لها عدم مشروعيتها - بدء سريان الميعاد الذى تصبح بانقضائه حصينة من السحب من تاريخ انتهاء حالة الزعزعة المترتبة على الوقت .

### ملخص الفتوى :

ان قرارات الترقية التى قرر المركز القومى للبحوث وقف العمل بها مؤقتا والتى لم يكن قد مضى بالنسبة اليها ميعاد الستين يوما او كانت قد قدمت عنها فى الميعاد القانونى تظللت هى محل نظر الجهة الادارية او كان ميعاد الطعن القضائى فيها مازال مفتوحا فان هذا الوقف يعتبر اجراء من جانب جهة الادارة كاشفا عن اتجاهها الى سحب تلك القرارات اذا ما اتضح لها عدم مشروعيتها . ويترتب عليه ادخال هذه القرارات فى طور من الزعزعة وعدم الاستقرار حتى ينجلي الموقف نهائيا فى مدى صحتها ، ومن ثم فانه يجوز سحبها ، ولا يبدأ ميعاد الستين يوما - الذى تصبح بانقضائه حصينة من السحب - الا اعتبارا من تاريخ انتهاء حالة القلقة المترتبة على وقفها ، وذلك بابلاغ المركز بالرأى القانونى الذى تنتهى اليه الجمعية العمومية فى هذا الخصوص .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدد البحث التى تقضى فى غير وظيفة مدرس فى احدى الجامعات بالجمهورية أو فى معهد علمى من طبيقتيا . أو وظيفة باحث بالمركز القومى للبحوث أو احدى مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعى فى الخارج . هذه المدد لا تحسب ضمن مدة الخمس السنوات اللازم قضائها كشرط للتعيين فى وظيفة استاذ باحث مساعد بالمركز المذكور . ويتعين لذلك سحب قرارات ضم مدد البحث التى قضيت فى غير الوظائف المشار اليها . دون التقيد

بميعاد الستين يوما ، أما قرارات الترقية التي صدرت بالاستناد اليها ، فانها تتحصن ولا يجوز سحبها اذا ما انقضى بالنسبة اليها هذا الميعاد وانما يجوز سحب ما تقرر وقفه منها ولا يكن قد تحصن . وتعتبر الاجراءات المؤقتة التي اتخذها المركز في خصوص هذه القرارات سليمة من الناحية القانونية .

( ملف ٢١٤/٣/٨٦ — جلسة ١٦/٣/١٩٦٦ )

### قاعدة رقم (٤٤٧)

#### المبدأ :

**القرارات الادارية المعيبة — حق الادارة في سحبها حتى بعد فوات الستين يوما من تاريخ صدورها اذا ما اعترض عليها من جهة ادارية مختصة بشرط حصول الاعتراض في الميعاد القانوني — مثال بالنسبة لاعتراض ديوان المحاسبات على قرارات الترقية .**

#### ملخص الفتوى :

اذا كان الثابت أن قرار ترقية الموظف قد خالف القانون ومن ثم فهو قرار معيب يتعين سحبه .

ولا وجه للقول بعدم جواز سحب هذا القرار استنادا الى انقضاء الميعاد المقرر قانونا لسحبه وهو ستون يوما منذ تاريخ صدوره ، وذلك لأن سقوط حق الجهة الادارية في سحب قراراتها المعيبة بعدم انقضاء هذا الميعاد مقيس على سقوط حق الافراد في طلب الغائه لانقضاء الميعاد ذاته . ومن ثم فان القياس يقتضى بوجه التقابل أن ينقطع ميعاد السحب اذا اعترضت جهة مختصة على القرار لان هذا الاعتراض يقابل التظلم المقدم من الأفراد . فاذا كان الثابت من الأوراق أن ديوان المحاسبات — وهو الجهة المختصة بإبداء ملاحظاتها على مدى مطابقة قرارات الترقية للميزانية — قد اعترض على قرار الترقية بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قبل انقضاء ستين يوما على صدور هذا القرار وقد ترتب على هذا الاعتراض انقطاع ميعاد السحب وبدء

ميمعاد جديد يظل قائما الى أن يستقر الرأي على أمر نهائى فى شأن هذا القرار .

( فتوى ١٠٢٤ فى ١٩٦٣/٩/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٨ )

المبدأ :

امتناع سحب القرار الادارى بعد فوات ميعاد الستين يوما —  
وقف ميعاد السحب اذا اعترضت جهة ادارية مختصة على القرار خلال الميعاد قياسا على وقف ميعاد الالفاء المقرر للأفراد نتيجة التظلم —  
اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات على القرار خلال الستين يوما واتخاذ الوزارة مصدرة القرار مسلکا ايجليا نحو بحث القرار — يوقف سريان الميعاد .

ملخص الفتوى :

ان القرارات الادارية المخالفة للقانون يتمتع سحبها بعد فوات الميعاد المقرر للسحب وهو ستون يوما من تاريخ صدورها . الا أن المحكمة الادارية العليا قضت بأن الكشف عن النية الواضحة فى اختصام القرار تجعله متقلبا قابلا للسحب من جانب الادارة استهزاء بالمبدأ المستقر عليه قضاء . فى الحالات التى يطول فيها بحث التظلم . من عدم سريان الميعاد فى حق المتظلم الا من التاريخ الذى تتكشف فيه نية الادارة واضحة بحيث يستطيع أن يحدد طريقه فى الطعن من عدمه ( المحكمة العليا — السنة الثالثة — ص ٨٩١ ) .

وعلى ذلك فان سقوط حق الادارة فى سحب القرار الادارى لفوات الميعاد — وقد قيس على زوال حق الأفراد فى طلب الالفاء لانقضاء ذات الميعاد فان القياس يقتضى ، بوجه التقابل ، أن يقف الميعاد اذا اعترضت جهة ادارية مختصة على القرار ، اذ أن مثل هذا الاعتراض يقابل التظلم من الأفراد ( فتوى الجمعية العمومية بجلسة ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ) .

فاذا كان الجهاز المركزى للمحاسبات ، بما له من سلطة مراجعة

القرارات الخاصة بالتعيين والترقية في سبيل التحقق من مطابقتها للاوضاع المالية والحسببية والقواعد التي تحكم تنفيذ الميزانية ، قد اعترض على قرار الترقية الصادر اعتبارا من ٨ من يناير سنة ١٩٦٤ والذي أصبح مخالفا للقانون من تاريخ نشر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٤ بالجريدة الرسمية في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ ، وكان اعتراضه في ١٥ من ابريل سنة ١٩٦٤ ، أى قبل فوات ستين يوما على التاريخ الذى أصبح القرار مخالفا للقانون اعتبارا منه ، فان مقتضى ما تقدم أن يقف ميعاد الستين يوما عن السريان بالنسبة الى الوزارة ، على أساس أن الجهاز المركزى للمحاسبات كشف عن نيته الواضحة في مخاصمة قرار الترقية ، ثم اتخذت الوزارة مسلكا ايجابيا نحو القرار بأن استطلعت رأى ادارة الفتوى والشرع فيما يطلبه الجهاز المركزى ، بعد رد الادارة عليها بما يؤيد رأى الجهاز ، طلبت الوزارة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى . وكل ذلك يؤكد أن القرار المشار اليه دخل في طور من القلق وعدم الاستقرار بدأ باعتراض الجهاز واستمر طوال فترة بحث الموضوع . بما يجعل الميعاد مفتوحا أمام الوزارة لسحب هذا القرار .

( ملف ١٩٣/٢/٨٦ — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢ )

### قاصدة رقم (٤٤٩)

#### المبدأ :

أن وقف القرار الإدارى من جانب الجهة الادارية المختصة يقابل تنظم الافراد من هذا القرار ، وعلى ذلك فمن مقتضى التنمى مع هذا التماس الى نهايته ، أن يكسب قرار ترقية الموظف محل النظر — حصانه تحول دون سحبه ولو أوقفته الجهة الادارية خلال مدة الطعن القضائى، مادام قد انقضت عليه المدة المملتين لها ولم تحصم هذه الجهة الموقفة، وتسحبه .

#### ملخص الفتوى :

تبين القسم من مراجعة أحكام محكمة القضاء الإدارى وعلى

الأخص الحكيم الصادرين في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٣٧٨ سنة ثالثة قضائية و ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ١٠٨ سنة ثالثة قضائية أن محكمة القضاء الإداري قد استقرت على أنه إذا مضت مدة الستين يوما المقررة للأفراد للطعن في القرار الإداري فإن الإدارة لا تستطيع أن تسحب هذا القرار إذا اتضح لها مخالفته للقانون وذلك حتى تستقر المراكز القانونية استقرارا يعصمها من كل تغيير أو تعديل ، ولكن المحكمة ترى أيضا أنه لا يتحتم أن يتم سحب القرار في خلال المدة « بل يكفي لتحقيق مناط هذا الحكم أن تكون اجراءات السحب قد بدأت خلاله فيحظر القرار بذلك في طور من الزعزعة وعدم الاستقرار » وبذلك اعتبرت المحكمة أن وقف القرار الإداري يقف سريان مدة الطعن على أساس أن اعتراض جهة مختصة يقابل التظلم المتقدم من الأفراد ومن شأنه أن يقف الميعاد .

والقسم يؤكد ما ذهبت اليه المحكمة في هذا الشأن في جملة للأسباب الآتية : -

أولا - أن عدم جواز سحب القرار الإداري بعد مضي ميعاد الطعن مبدأ قرره القضاء الإداري في فرنسا وفي مصر هو الذي يحدد نطاقه ويضع ضوابطه .

ثانيا - إذا قلنا بأن الإدارة لا تستطيع أن توقف القرار وبأن وقف القرار لا يؤثر في ميعاد السحب فإن الإدارة ستضطر إلى المبادرة إلى سحب هذا القرار دون استكمال البحث وليس هذا من مصلحة الأفراد في شيء .

ثالثا - أن وقف القرار لا يؤثر في حقوق الأفراد إذ أن الإدارة بعد أن تثبتت من بطلان القرار أو صحته فإنها ستسحب هذا القرار أو تلغى قرار الوقف وفي كلتا الحالتين يظل حق الأفراد في الطعن القضائي موجودا يباشرونه إذا رأوا في القرار مخالفة للقانون أو اضرارا بحقوقهم .

الا أن القسم يلاحظ أن ماسمته المحكمة وقفا لميعاد الطعن ليس من الواقع وقفا بالمعنى القانوني بل هو انقطاع له .



كما يلاحظ أن المحكمة لم تضع ضابطا للمدة التي يظل فيها القرار عرضه للسحب بعد وقفه اذ من غير المعقول أن تقف الادارة القرار ثم تتركه مدة لا نهاية لها دون أن تثبت فيه بتأييد أو سحب .

ولما كانت المحكمة قد أخذت فكرة انقطاع الميعاد في حالة الوقف من الانقطاع المنصوص عليه كاثر للتظلم من القرار الادارى . فانه لابد من السير في هذا القياس الى نهايته .

ولما كانت الادارة ملزمة بأن ترد على التظلم المرفوع اليها خلال أربعة أشهر فاذا مضت هذه المدة اعتبر أن هناك قرارا ضمنا برفض التظلم يبدأ من تاريخه ميعاد طعن جديد فانه يتعين القول كذلك بأنه اذا لم تقرر الادارة سحب القرار الذى وقفته خلال أربعة أشهر من تاريخ هذا الوقف فانها تكون بذلك قد صرفت النظر عن سحبه عند ذلك يفترض أن شخصا كانت له مصلحة في أن تسحب الادارة القرار ولم يطعن فيه انتظارا لانتهاء اجراءات السحب فاذا انتهى الأمر الى عدم سحبه خلال أربعة أشهر من تاريخ الوقف كان لهذا الشخص أن يطعن في القرار خلال ستين يوما أخرى وفي خلال هذه المدة أيضا يجوز للادارة أن تقوم بالسحب من جانبها .

ويخلص من ذلك الى انه اذا وقفت الادارة قرارا تمهيدا للنظر في سحبه وكان هذا الوقف خلال المدة الجائز فيها كان هذا الوقف قاطعا للميعاد .

ويمكن للادارة بعد ذلك أن تسحبه خلال أربعة أشهر من تاريخ الوقف ثم خلال ستين يوما من تاريخ انقضاء هذه والا أصبح للقرار حصانة تعصمه من كل الغاء .

وبتطبيق هذا المبدأ على الحالة المعروضة يتبين أن الوزارة قد تحققت من عدم صحة قرار الترقية الصادر في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ فوقفته في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أى قبل انقضاء ميعاد الطعن وكان لها أن تسحبه خلال أربعة أشهر من هذا التاريخ الأخير ثم خلال ستين يوما من انقضاء هذا الميعاد أما وهى لم تسحبه خلال هاتين المديتين فان

القرار يكون قد اكتسب حصانة تعصمه من كل الغاء فلا يجوز سحبه  
بعد ذلك .

لذلك انتهى رأى القسم الى أنه لايجوز الآن سحب قرار ترقية  
الموظف المذكور الى الدرجة الثالثة لانقضاء الميعاد الذى يجوز فيه  
للادارة سحب القرار المخالف للقانون على الوجه المتقدم .

١ فتوى ٦١٧ فى ١١/٢٩/ ١٩٥١

## الفرع الرابع

### السحب الضمنى

#### قاعدة رقم (٤٥٠)

#### المبدأ :

جواز سحب القرار الادارى ضمنا .

#### ملخص الحكم :

انه من المقرر قانونا أنه ليس شرطا كى تسحب الادارة قرارا لنا  
غير مشروع أن يكون السحب صريحا وانما يكفى أن يكون ضمنيا بأن  
تتخذ الادارة قرارا لا يقوم الا على أساس الرجوع فى القرار غير المشروع  
وسحبه وواضح من استعراض الوقائع أن جهة الادارة وقد كانت تهدف  
الى السحب — كما تدل على ذلك مذكرة ٢٠ من يونية سنة ١٩٦٥ وكتاب  
٢٨ من يونية سنة ١٩٦٥ ، وكما أوردت بحق أسباب الحكم المطعون فيه—  
قد حققت مرادها بإجراء السحب بطريق ضمنى وذلك بموافقة الوزير  
مصدر القرار المراد سحبه وفى الميعاد القانونى للسحب ، دون أن تجد  
حاجة بعد ذلك لاصدار قرار صريح به ، ذلك ، أنها فى حركة الترقيات  
الى الدرجة الخامسة التى تمت فى ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٥ قبل انقضاء  
ستون يوما على القرار المراد سحبه رفضت اعتبار أقدمية المدعى فى  
الدرجة السادسة راجعة الى ٣١ من يولية سنة ١٩٦٥ ( وهو ما كان يقضى

به القرار المذكور ) فامتنعت عن أن تورد اسمه — رغم أن الترقية كانت بالأقدمية وتناولت أصحاب الدور واحدا بعد آخر — امتنعت عن أن تورد اسمه بين من كانت أقدميتهم في الدرجة السادسة ترجع الى ذلك التاريخ أى الى ٣١ من يولييه سنة ١٩٦٠ ، بل انها رقت في الدرجات الباقية بعد استيماهم ثلاثة كانت أقدميتهم في هذه الدرجة ترجع الى تاريخ لاحق هو ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وهذا الاجراء بما تكشف عليه الاوراق عن مراميه ، فيما ينطوى عليه من تنكر واضح ومقصود لقرار الوزير الصادر في ٧ من يونيه سنة ١٩٦٥ : أن هو الاقرار سحب ضمنى له . له نفس الآثار القانونية للسحب الصريح ما دام قد تم وأقر خلال المدة القانونية للسحب من الوزير مصدر القرار الاول المستهدف سحبه .

اطعن رقم ٦١٩ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣ ،

### الفرع الخامس

#### آثار سحب القرار الادارى

#### قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

السحب قد يكون جزئيا او كليا حسبما تتجه اليه نية الادارة — متى تكتشفت هذه النية للمحكمة وجب على مقتضاها تحديد مدى السحب وانزال اثره القانونى .

ملخص الحكم :

أن سحب القرار الادارى قد يكون كليا شاملا لجميع محتوياته وآثاره ، وقد يكون جزئيا مقصورا على بعضها مع الابقاء على بعضها الآخر : كل ذلك حسبما تتجه اليه نية الادارة فعلا ، ومتى تكتشفت هذه النية للمحكمة وجب على مقتضاها تحديد مدى السحب وانزال اثره القانونى .

فاذا بان للمحكمة من الظروف وقرائن الاحوال التى لا يستلزم القرار

المصادر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ متضمنا حركة التعيينات والترقيات بالسلكن السياسى والقنصلى وامتعرض له من شكاوى من اصحاب الدور الذين تركوا في الترقية مما حدا بمجلس قيادة الثورة الى اصدار قرار بوقف نفاذ تلك الحركة أعقبه قرار مجلس الوزراء في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٥ بسحبها وردها لوزارة الخارجية لاعادة النظر فيها على أساس القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكن الدبلوماسى والقنصلى ، ان النية اتجهت الى سحب الحركة المذكورة سحبا جزئيا مقصودا على ملكان منها محلا للشكوى ، وقد كان ذلك بوجه خاص في شأن من تركوا في الترقية ، وليس من شك في أن النية لم تتجه الى سحب تعيين من عينوا من خارج الوزارة في مثل درجاتهم ( كالمدعى ) فان هذا يستتبع بطريق اللزوم الاحتفاظ لهم بأقدميتهم بين زملائهم بوضعهم في عداد موظفى وزارة الخارجية منذ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، الأمر الذى يؤدى الى مراعاة هذه الاقدمية بالنسبة للمدعى عند الترقية الى مستشار من الدرجة الثانية في حركة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، وقد بان من الكشف المقدمة من الوزارة ان ترتيبه الأول بين السكرتيرين الاول بالوزارة تبطل اجراء الحركة الأخيرة .

انعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٢٢

### قاعدة رقم (٤٢)

#### المبدأ :

سحب القرار الادارى سحبا كلياً بغية اعادة اصداره على الاساس السليم — اعتبار القرار المسحوب كأن لم يكن — ترخص جهة الادارة في تقدير الوقت الملائم لاصدار القرار الجديد — المراكز القانونية الناشئة عن هذا القرار الجديد تتحدد من تاريخ العمل به وليس من تاريخ سابق .

#### ملخص الحكم :

تجب التفرقة بين حالتين ، في الاولى اذا سحبت الادارة القرار

الصادر منها سحباً كلياً لتعيد إصداره على الأساس القانوني السليم وفي هذه الحالة يصبح القرار المسحوب وكأنه لم يكن ، وتترخص الإدارة ثانية في الوقت الذي تراه ملائماً لإصدار القرار الجديد طبقاً للأوضاع القانونية الصحيحة التي أنشأها هذا القرار ، بما يترتب على ذلك من آثار . ومن تاريخ العمل بهذا القرار الجديد وليس من تاريخ سابق تتحدد المراكز القانونية أما الحالة الثانية فهي التي تسحب فيها الإدارة القرار سحباً جزئياً يظل بموجبه القرار المسحوب قائماً في بعض أجزائه التي لم يتناولها قرار السحب .

( طعن رقم ١٧١٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٣ )

المبدأ :

سحب القرار الإداري أو الفسخ قضائياً — أثره : إنهاء القرار  
بأثر رجعي من تاريخ صدوره .

ملخص الحكم :

إن السحب الإداري والالغاء انتفاض كنيهما جزاء مخالفة مبدأ  
المشروعية يؤدي إلى إنهاء القرار بأثر رجعي اعتباراً من تاريخ صدوره .

( طعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٤ )

المبدأ :

قرار إداري — محله — قد يكون كلياً أو جزئياً — أثر السحب  
في كل من الحالتين — سحب قرار الترقية فيما تضمنه من تخطي أحد  
الموظفين — هو سحب جزئي — آثار السحب في هذه الحالة وجوب الغاء  
ترقية التالي في ترتيب الأقدمية وإصدار قرار بترقية التخطي في دوره  
بحيث ترجع أقدميته إلى تاريخ نفاذ القرار المسحوب سحباً جزئياً —

ليس ما يمنع الإدارة من الإبقاء على الترقية الملقاة وترقية المسحوب لصالحه على أية درجة خالية عند تنفيذ مقتضى السحب مع إرجاع أقدميته إلى تاريخ الحركة التي أصابها السحب .

#### ملخص الفتوى :

أن من المسلم أن السحب الإداري لا يعدو أن يكون بديلا للإلغاء القضائي ومن ثم فقد تماثلت وتوافقت أحكامها فيما يتعلق بنطاق كل منهما وما يترتب من آثار فكما أن الإلغاء القضائي يختلف مداه بحسب الأحوال ، فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار ، وهذا هو الإلغاء الكامل ، وقد يقتصر على جزء من القرار دون باقيه وهذا هو الإلغاء الجزئي فإن السحب الإداري شأنه في ذلك شأن الإلغاء القضائي يختلف أيضا مداه بحسب الأحوال . فقد يكون كلياً شاملاً لجميع محتويات القرار وآثاره وقد يكون جزئياً مقصوراً على بعضها مع الإبقاء على البعض الآخر ، وذلك حسبما تتجه إليه نية الإدارة .

ومن حيث أن سحب قرار ترقية الدكتور / . . . . . هو سحب جزئي انصب على ما تضمنه هذا القرار من تخط للدكتور . . . . . ومن ثم فإن آثاره تتحدد ولا تتجاوز ما يترتب على الإلغاء الجزئي من آثار . وإذا كان هذا النوع من الإلغاء يتحدد مداه أصلاً على أساس إلغاء ترقية التالي في ترتيب الأقدمية . ووجوب صدور قرار لترقية من تخطى في دوره بحيث ترجع أقدميته في هذه الترقية إلى التاريخ المحدد للقرار الذي ألغى جزئياً . وأن من الغيت ترقيته يعتبر وكأنه لم يرق في القرار الملغى . إلا أن هذا لا يخل بحق الإدارة في الإبقاء على الترقية المطمون فيها وترقية المحكوم لصالحه على درجة تكون قد خلت عند تنفيذ الحكم . مع إرجاع أقدميته فيها إلى التاريخ المعين في القرار الملغى وذلك حرصاً على عدم زعزعة المراكز القانونية التي استقرت لذويها .

## الفصل السابع

### الرقابة القضائية على القرار الإداري

#### الفرع الأول

#### نطاق الرقابة القضائية على القرارات الإدارية

##### قاعدة رقم (٤٥)

###### المبدأ :

القوانين المانعة من اختصاص القضاء الإداري من رقابة بعض القرارات الإدارية قوانين استثنائية تفسر في أضيق الحدود .

###### ملخص الحكم :

لما كان الأصل طبقاً لمبدأ المشروعية هو تسليط رقابة القضاء الإداري على جميع القرارات الإدارية التي يختص بالغائها والتعويض عنها فإنه إذا صدر قانون باستثناء طائفة من القرارات من الخضوع لتلك الرقابة لحكمة تغياها المشرع وغاية قصد حمايتها — وجب عدم التوسع في تفسير النص المتضمن لهذا الاستثناء بحيث لا يطبق إلا في خصوص ما صدر في شأنه وفي حدود الهدف التي قصد المشرع أصابته وبلوغه .

اطعن رقم ٤٠٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧

##### قاعدة رقم (٤٦)

###### المبدأ :

مهمة القاضي الإداري تقف عند حد إلغاء القرار الإداري غير المشروع ، أما تنفيذ مقتضى هذا الإلغاء فتختص به جهة الإدارة .

### ملخص الحكم :

أما ما قضى به الحكم المطعون فيه من استحقاق المدعى للترقية للدرجة الرابعة الادارية فان مهمة القاضى الادارى تتقف عند حد إلغاء القرار الادارى غير المشروع ، أما تنفيذ مقتضى هذا الالغاء فانه مما تختص به الجهة الادارية بالقرار الذى يصدر منها مراعية فيه التنفيذ الكامل للحكم الصادر فى هذا الشأن .

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤

### قاعدة رقم (٤٥٧)

#### المبدأ :

رقابة القضاء الادارى للقرارات الادارية المصوبة تمتد الى القرارات التى تخرج من دائرة اختصاصه ليزيل اثرها باعتبارها مجرد عقبة مادية فى سبيل استعمال ذوى الشأن لراكرهم القانونية — لاينطوى هذا على المساس باختصاص الجهة الادارية الاخرى التى اولاها المشرع استثناء من احكام قانون مجلس الدولة — لفظ الفصل فى المنازعات التى تشمل ببعض القرارات الادارية .

### ملخص الحكم :

ان القرار الادارى المعدوم حكمه فى ذلك حكم الاحكام المعدومة ليس من شأنه أن يرتب أى أثر قانونى قبل الاعتراف أو يؤثر فى مراكزهم القانونية ويعد مجرد واقعة مادية لا يلزم الطعن فيه أمام الجهة المختصة قانونا للحكم بتقرير انعدامه وانما يكفى انكاره عند التمسك به وعدم الاعتداد به . وبهذه المثابة فان حق القضاء الادارى — فى التصدى لتقدير مشروعية القرارات الادارية المعدومة عند التمسك امامه بما انطوت عليه من احكام ليس مقصورا فقط على انقرارات التى يختص قانونا بالفصل فيها بل يمتداه الى تلك التى تخرج عن دائرة اختصاصه ، ويزيل اثرها باعتبارها مجرد عقبة مادية فى سبيل استعمال ذوى الشأن لراكرهم



القانونية ، ولا ينطوى هذا على المساس باختصاص الجهة القضائية الأخرى التي أولاهها المشرع استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة سلطة الفصل في المنازعات التي تتمثل ببعض القرارات الإدارية ، لأن هذا الاختصاص يجد حده في القرارات التي تتسم بالبطلان و لا تنحدر الى الانعدام وترتبطا على ذلك فان التمسك بانعدام قرار لجنة قبول المحامين باستبعاد اسم المدعى من جدول المحامين آتف الذكر لا يخرج أمر الفصل فيه عن اختصاص القضاء الإداري اذا كان منعما ولا يحول دون ذلك أن المشرع أخرج الطعن في قرارات لجنة قبول المحامين من اختصاص القضاء الإداري ، ونأطه بمحكمة النقض . ولما كان الأمر كذلك وقد انتهت هذه المحكمة في مجال بحث موضوع الدعوى الى انعدام هذا القرار ، فانه ما كان يجوز وقف الدعوى واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف حكم القانون جديرا بالالغاء .

( طعن رقم ١١٩١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٢٢ / ١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٨ )

المبدأ :

الدعوى بطلب الغاء قرار صادر من اللجنة الإدارية المنصوص عليها في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بتغريم اثنين — ليس من شأنها ما دامت قد رفعت من واحد منهما أن تثير المنازعة بالنسبة الى الآخر ، متى كان القرار محلها يتكون من شقين منفصلين .

ملخص الحكم :

انه وإن كان انقرار المضمون فيه . الصادر من اللجنة الإدارية بعمدية كبر الشيخ . والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ قد صدر بادانة كل من المدعى . والخضم المنضم له . وبتغريم كل منهما خمسة جنيهات والمصاريف بالتضامن ، الا أن محله يتكون من شقين منفصلين احدهما ينطوى على ادانة المدعى .... والآخر ينطوى على ادانة الخضم المتدخل .... فطعن أى منهما على الشق الخاص به من القرار ليس من شأنه أن يثير المنازعة في شقه الخاص

بالآخر وليس هناك ما يمنع قانونا من أن يسفر الطعن عن ثبوت سلامة القرار أو بطلانه في أحد شقيه دون الشق الآخر .

( طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١١ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٩ )

#### المبدأ :

ليس للقضاء الإداري استئناف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الإدارة من اعتبارات ملائمة إصدار قرارها .

#### ملخص الحكم :

ليس من حق القضاء الإداري أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الإدارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملائمة إصدار القرار ما دام هذا التقدير قد استخلص استخلاصا سائغا مما هو ثابت بالأوراق . والا كان ذلك مصادرة للإدارة على تقديرها وغلا لديها عن مباشرة وظيفتها في الحدود الطبيعية التي تقتضيها هذه الوظيفة وما يستلزمه من حرية في وزن مناسبات القرارات التي تصدرها وتقدير ملائمة إصدارها .

١ طعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٤/٢٢

٢ في نفس المعنى طعن رقم ٥١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥ .

### قاعدة رقم ( ٤٦٠ )

#### المبدأ :

رقابة القضاء الإداري في مجال القرار الإداري تجد حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار مستمدة من أصول موجودة أو غير موجودة ومستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا أو قانونا أم لا .

### ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الادارى تجد حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار مستمدة من اصول موجودة أو غير موجودة ، وما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائما من اصول تنتجها ماديا أو قانونا أم لا ، اذ يتوقف على وجود هذه الاصول أو عدم وجودها وعلى سلامة استخلاص النتيجة التي انتهى اليها القرار من هذه الاصول أو فسادها ، وعلى صحة التكييف القانوني للوقائع بفرض وجودها ماديا أو عدم صحة هذا التكييف يتوقف على هذا كله قيام أو عدم قيام ركن السبب في القرار الادارى ومطابقته أو عدم مطابقته للقانون .

( طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٢ )

### قاعدة رقم (٢٦١)

#### المبدأ :

رقابة القضاء الادارى للقرار الادارى — وقوفها عند حدود المشروعية — عدم امتدادها الى نطاق الملائمة التقديرية — الحد الفاصل بين نطاق الرقابة القانونية ونطاق الملائمة التقديرية — يخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

### ملخص الحكم :

ان نشاط القضاء الادارى في وزنه للقرارات الادارية ينبغي أن يقف عند حدود المشروعية أو عدمها في نطاق الرقابة القانونية ، فلا يجاوزها الى وزن مناسبات القرار وغير ذلك مما يدخل في نطاق الملائمة التقديرية التي تملكها الإدارة بغير معقب عليها فيها . وتعين الحد الفاصل بين النطاقين مما يخضع لرقابة هذه المحكمة .

( طعن رقم ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥ )

## قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

الحكم بالقضاء أو وقف تنفيذ القرار الإداري — رقابة القضاء الإداري له في الحالتين رقابة قانونية — تجد حدها الطبيعي عند استظهار مشروعية أو عدم مشروعية القرار طبقاً للقانون .

ملفص الحكم :

إن رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية ، سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال الغائها ، هي رقابة قانونية تسلطها في الحالتين على هذه القرارات ، لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصاً وروحاً ، فينبغي ألا تلغى قراراً إدارياً إلا إذا شابه عيب من هذا القبيل ، ولا تقف قراراً إلا إذا كان ، على حسب الظاهر من الأوراق ، يتسم بمثل هذا العيب ، وقامت إلى جانب ذلك حالة الاستعجال . بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . فالرقابة في الحالتين تجد حدها الطبيعي عند استظهار مشروعية أو عدم مشروعية القرار . طبقاً للقانون ، والفارق بينهما منحصر في أثر الحكم ، هذا يقف بتنفيذ القرار مؤقتاً لحين الفصل في طلب الإلغاء . وذلك يعده إذا قضى بالغائه فليس لمحكمة القضاء الإداري . في صدد طلب وقف تنفيذ القرار الإداري رقابة تختلف في حدودها عن تلك الرقابة القانونية . تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا . بل النشاطان متماثلان في الطبيعة وإن اختلفا في المرتبة . إذ مردهما في النهاية إلى مبدأ المشروعية ، تلك السلطة على القرارات الإدارية ، سواء في مجال وقف تنفيذها أو الغائها . وهذه سلطة عليها في الحالتين ثم على الأحكام .

### قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

مشروعية القرار تبحث على أساس الاحكام المعمول بها عند صدوره .

ملف الحكم :

ان القول بأن فرص الترقى كانت متاحة امام المطعون اليه في وزارة الخارجية وان بعض زملائه الذين يلونه في ترتيب التقديمية قد رفقوا بعد صدور قرار تعيينه أو حصلوا على زيادات في مرتبتهم نتيجة لتسوية حالتهم طبقا للكادر الجديد الذي طبق على موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ فإنه ليس من شأن ذلك كله أن ينال من صحة القرار المطعون فيه أو يؤثر على سلامته لأن مشروعية ذلك القرار انما تبحث على أساس الاحكام القانونية المعمول بها عند صدوره وعلى ضوء الظروف والملابسات التي كانت قائمة آنذاك دون أن يدخل في الاعتبار ما جد منها بعد ذلك .

( ملن رقم ١٠٨١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٧ )

### قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

التقضاء الاداري التعقيب على تصرف الادارة من الناحية القانونية وان يبين من هو الاولى قانونا بالترشيح للترقية — الحكم الصادر بالقضاء نقل موظف الى الوظيفة ذات الدرجة المتنازع عليها — تضمنه ان الترشيح للترقية الى هذه الدرجة يجب ان يقتصر على المدعين — صحيح — احالة المدعين الى المعاش لا بضياع عليهما حقا يكون لهما في الفترة بين اصدار القرار محل الطعن وتاريخ الاحالة الى المعاش .

## ملخص الحكم :

ان القضاء الادارى ، وان كان لا يملك أن يطمح الى الادارة في اجراء امر هو من اختصاصها ، الا أنه يملك أن يعقب على تصرف الادارة من الناحية القانونية ، وأن يبين حكم القانون فيما هو متنازع عليه بين ذوى الشأن ، فيفسح الامور في نصابها القانونى الصحيح ، وله بهذه المثابة أن يبين من هو الاولى قانونا بالترشيح للترقية . واذ ما أبان ذلك فليس معنى هذا أنه حل محل الادارة في ترقيته ، بل مفاده تنبيه الادارة الى حكم القانون لتجرى الترقية بقرار منها على هذا الاساس ، والا كان قرارها على خلاف ذلك - مخالفا للقانون - وقد أبان حكم القضاء الادارى - بعد أن ألغى نقل السيد / ... الى الوظيفة ذات الدرجة المتنازع عليها استنادا الى أن هذا النقل كان حائلا دون ترقية أى من المدعين - أن الترشيع للترقية الى هذه الدرجة يجب أن يقتصر عليهما . كما أن ما أثاره الطعن من جهة أخرى ، من أن ترقية أى من المدعين قد أصبحت الآن غير ذات موضوع بعد أن أحيل الى المعاش مردود بأن هذا الأمر اللاحق لا يضيع على ذى الشأن حقا قد يكون له قبل ذلك فيما بين اصدار القرار الأول الذى كان محل الطعن وتاريخ الاحالة الى المعاش ، لأن الاحكام مقرر لا منشئة . فالمفروض فى القرار الادارى الذى يصدر تنفيذا لمقتضى الحكم أن ينسحب الى التاريخ الذى ينسحب اليه الحكم فى قضائه ، وهو مقرر وراجع الى الماضى كما سلف الذكر .

فاذا ما صدر القرار الادارى مثلا بالترقية تنفيذا لهذا المقتضى ، فالمفروض أن تعتبر الترقية فى مبدئها مستندة فى الماضى الى تاريخ سبق ومنتهية بتاريخ الاحالة الى المعاش الذى طرأ خلال نظر اندعوى أو بعده وقبل اصدار القرار الادارى تنفيذا لمقتضى الحكم . وغنى عن القول أن لذلك آثاره المالية فى حساب المعاش .

## قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

ولاية المحكمة مقصورة على الرقابة على القرارات الادارية — لايسوغ لها أن تحل نفسها محل جهة الادارة في عمل أو إجراء هو من صميم اختصاصها — رقابة المحكمة لا تسلط الا بعد اتخاذ الادارة قرارها بعد اعمال الاختيار بين المدعى والمرقن بالقرار المطعون فيه — على جهة الادارة في ضوء ما تكشف عنه أقدمية الطاعن في المنازعة أن تجري المناضلة لاختيار من تراه جديرا بالترقية طبقا للقانون .

ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بطلب المدعى إلغاء القرار رقم ٨٩ الصادر في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٦ ( والمقصود القرار رقم ٨٨٤ في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ) بإجراء ترقيات الى الثالثة فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية الى هذه الدرجة بالاختيار فقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن ولايتها انما تقتصر على الرقابة على القرارات الادارية . فلايسوغ لها أن تحل نفسها محل جهات الادارة في عمل أو إجراء هو من صميم اختصاصها ، وينبني على ما سلف أن رقابة هذه المحكمة لا تسلط الا بعد اتخاذ الادارة قرارها بعد اعمال الاختيار بين المدعى والمرقن بالقرار المطعون فيه — وعلى هذا يتعين رفض طلب المدعى في هذا الشق من طلباته الا أنه على جهة الادارة في ضوء ما تكشف عنه أقدمية الطاعن في هذه المنازعة أن تجري المناضلة بين أقدمية الطاعن وأنداده ممن رقوا بالقرار رقم ٨٩ الصادر في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٦ لاختيار من تراه جديرا بالترقية الى الدرجة الثالثة طبقا لما تقتضى به أحكام القانون .

### قاعدة رقم (٤٦٦)

#### المبدأ :

مناسبة اصدار القرار ليست شرطا من شروط صحته ولا ركنا من أركان انعقاده .

#### ملخص الحكم :

ان مناسبة اصدار القرار الادارى الذى هو افصاح الادارة بما لها من سلطة عن ارادتها الملزمة بقصد احداث مركز قانونى معين متى كان ذلك جائزا وممكنا قانونا ابتغاء مصلحة عامة ، ليست شرطا من شروط صحة القرار ولا ركنا من أركان انعقاده .

( طعن رقم ٨٢٨ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٧ )

### قاعدة رقم (٤٦٧)

#### المبدأ :

ملائمة اصدار القرار ووزن مناسبات اصداره — فقولها فى صميم اغتمص الادارة وتقديرها — مقتضى ذلك : ليس للقضاء الادارى أن يحل نفسه محل الادارة فى هذا الشأن — ليس لهذا القضاء أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى الادارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملائمة اصدار القرار الادارى ، مادام تقديرها قد استغنى استخلاصا سابقا من الوقائع الثابتة فى الاوراق .

#### ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه قد خرج عن مجال التعقيب القانونى الصحيح على القرار واتجه وجهة أخرى قوامها مراجعة الادارة فى وزنها لمناسبات القرار وملائمة اصداره ، فاحل نفسه بذلك محلها فيما هو داخل فى



صميم اختصاصها وتقديرها ، بدعوى أن الاسباب التي أخذت بها الادارة لا تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، مع أن وزن الادارة لمناسبات قرارها قد كان وزنا معقولا مستخلصا استخلاصا سائعا من الوقائع التي فصلتها بشأن ما قدرته خاصا بحياسة المدعى لبعض المستندات وتصويره أياها وان ذلك يشكل ذنبا اداريا ولا ينقص من هذا التقدير ، صفة هذه الاوراق وكونها ذات أهمية أم هي اوراق عادية خصوصا اذا ما أخذ في الاعتبار أن المدعى يعمل في مرفق ذي خطر هو مرفق الدفاع وفيه يقتضى الامر اليقظة التامة وعدم السكوت عن أى فعل أو عمل ولو كان يبدو تافها حتى يكون المرفق في الوضع المرجو منه ، وما قد يترتب على ذلك — في نظر الادارة — من اضطراب العمل في المرفق وهي صاحبة التقدير الاول في هذا الشأن ، كما يجب التنبيه في هذا المقام الى أنه ليس من حق القضاء الادارى أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى جهة الادارة من اعتبارات قدرت على مقتضاها ملائمة اصدار القرار ، ما دام هذا التقدير قد استخلص استخلاصا سائعا من الوقائع الثابتة في الاوراق والا كان في ذلك مصادرة للادارة على تقديرها وغلا ليعدها عن مباشرة وظيفتها في الحدود الطبيعية التي تقتضيها هذه الوظيفة وما تستلزمه من حرية في وزن مناسبات القرارات التي تصدرها وتقدير ملائمة اصدارها .

المجلس رقم ١١٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٦ :

### قاعدة رقم (٤٨)

#### المبدأ :

مهمة القضاء الادارى — إلغاء القرارات الادارية دون تعديلها — لايمك الحلول محل الادارة في اصدار قرار الترقية — امتناع توجيه طلب الالغاء الى وصف القرار الادارى دون موضوعه وجوهره بما يقضى الى تعديله دون الغائه .

### ملخص الحكم :

انه اذا كان نوع الدرجة أو ماهية الكادر الذى تنتمى اليه يعد كلاهما لازما من لوازم الدرجة ووصفا من أوصافها غير منفك عنها ، فان انصباب طعن المدعى على هذا الوصف وحده فضلا عن تمشيه مع حقيقة وضعه السابق على الترقية يتمحض الى أن يكون طلبا بتعديل قرار الترقية الى الدرجة الرابعة الكتابية وهو مالا يملكه قضاء الإلغاء ، وغنى عن البيان أن هذه المحكمة لا تملك في منازعات الترقية الا إلغاء التخطى عند الاقتضاء والمدعى لا يقول بالتخطى ولا يدعيه بالنسبة الى قرار الترقية موضوع دعواه وانما يطلب تعديل وصف هذا القرار أو انشاء درجة رابعة ادارية يطلب ترقيته عليها عوضا عن الدرجة الرابعة الكتابية وكلا الأمرين يخرج عن سلطة هذه المحكمة ، وعما يجوز أن تلزم به جهة الادارة لان مهمتها مقصورة على القرارات الادارية دون تعديلها ، ولانها لا تملك الطلوع محل الادارة في اصدار قرار الترقية ولا إلزامها باتخاذ اجراء يقتضيه مثل هذا القرار ، واذن فجماع القول في الدعوى الحاضرة أنها مرفوضة لانعدام أساسها ، ولا متنازع أن يوجه طلب الإلغاء الى وصف القرار الادارى . دون موضوعه وجوهره بما يفضى الى تعديله دون الخسائه .

١ طعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٢٨

### قاعدة رقم (٢٩)

#### المبدأ :

سلطة وزارة الداخلية في المحافظة على الامن وتوقي الاخلال به — تقيدها في اصدار قراراتها بما يحقق هذه الاغراض — خضوع قراراتها في هذا الشأن لرقابة القضاء الادارى .

### ملخص الحكم :

ان وزارة الداخلية قد أولاهما القانون السلطات الكفيلة بالمحافظة على الامن وتوقي الاخلال به ويجب أن تصدر قراراتها بما يحقق تلك الاغراض

دون انحراف أو خطأ في التقدير والا كانت خاضعة فيما يتعلق بتلك القرارات لرقابة القضاء الإداري .

( ملعن رقم ١٤١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٠ )

المبدأ :

**السلطة التقديرية ليست سلطة مطلقة — الرقابة القضائية موجودة على جميع التصرفات الإدارية لاتختلف في طبيعتها وإن تفاوتت في مداها — مجال السلطة التقديرية تنصب الرقابة القضائية على قيام الاسباب وصحتها ، واستهداف المصلحة العامة — مثال .**

ملخص الحكم :

انه يبين من الاطلاع على الاوراق من أنه بتاريخ ٢٣ من مايوسنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ وقضى بإسقاط كافة الالتزامات والتراخيص التي كانت ممنوحة لشركات الاتوبيس في مدينة القاهرة وبأيلولة المرافق التي كانت تتولاها الى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لإدارتها واستغلالها وفقا لقرار انشائها ونص في المادة ١٣ منه على أن ينقل الى المؤسسة جميع عمال الشركات المشار اليها أما بالنسبة الى الموظفين فقد نحت المادة المذكورة في فقرتها الثانية على أن « يعين في المؤسسة الموظفون القائمون بالعمل في هذه الشركات الذين تختارهم وتحدد مرتباتهم لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون ويعتمد الوزير قراراتها « . وتنفيذا لذلك صدر قرار بتشكيل اللجنة المنوه عنها .

وبناء على ما قرره هذه اللجنة أصدر وزير الشؤون البلدية والقروية بتاريخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٠ القرار رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتمعين الموظفين الذين وقع عليهم الاختيار للتمعين في مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة : وكان ان تخظم الموظفون الذين لم يشملهم هذا القرار وبعد بحث حالاتهم اصدر الوزير بتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦٠ القرار رقم ٢١١٦ لسنة

١٩٦٠ بتعين عدد غير قليل منهم ومسحب القرار السابق فيما تضمنه من اغفال تعيينهم وبقي الذين لم يكن لهم حظ التعيين في أى من هذين القرارين وظهر أن عددهم ستون موظفا بلا عمل يلجون كل باب وعنت الإدارة بأمرهم وشكلت العديد من اللجان لدراسة حالاتهم منها اللجنة المشكلة بناء على قرار مجلس إدارة المؤسسة بجلسته المنعقدة في ٩ من يوفية سنة ١٩٦٢ لبحث ودراسة حالات هؤلاء الموظفين الذين لم يشملهم التعيين بالمؤسسة بموجب القرارين الوزاريين سالفى الذكر وبيان أسباب اغفال تعيينهم وكان المدعى ضمن من بحثت حالاتهم وأبدت اللجنة رأيا في شأنه فأوصت بتعيينه ، وأصدر مجلس الإدارة قرارا بجلسته المنعقدة في ١٩ من يولية سنة ١٩٦٢ بتعيين المدعى ضمن من أوصت اللجنة المشار إليها بتعيينهم اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن قوام دفاع الإدارة أنه ليس ثمة ما يلزمها قانونا بتعيين المدعى في المؤسسة بعد إسقاط الالتزام عن الشركة التي كان يعمل بها ذلك أنها تمارس في هذا الصدد سلطتها التقديرية التي لا معقب عليها فيما تصدره من قرارات في مجالها ما دام تصرفها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن هذا القول من جانب الإدارة ينقسه الكثير من التحديد ذلك أن الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة ليست حقيقة على قدر واحد بالنسبة لجميع التصرفات الادارية بحسب المجال الذي تتصرف فيه ومدى ما تتمتع به من حرية وتقدير في التصرف ، وهي تضيق حقيقة في مجال السلطة التقديرية حيث لا يلزم القانون الادارة بنص يحد من سلطتها أو يقيد من حريتها في وسيلة التصرف أو التقدير الا أن هذا لا يعنى أبدا أنها سلطة مطلقة وأن الرقابة القضائية تكون في هذه الحالة منعقدة . بل ان الرقابة القضائية موجودة دائما على جميع التصرفات الادارية لا تختلف في طبيعتها وان تفاوتت فقط في مداها وهي تتمثل في هذا المجال التقديرى في التحقق من أن التصرف محل الطعن يستند الى سبب موجود ماديا وصحيح قانونا وأنه حذر مستهدفا الصالح العام . ومن ثم فانه في ضوء هذه المبادئ المسلمة يتعين النظر في مشروعية القرار محل الطعن .

ومن حيث ان الادارة لم تذكر سببا لاغفال تعيين المدعى في القرار

الاول محل الطعن وكانت الظروف والملايسات التي أحاطت بهذا النزاع وما كشفت عنه اللجنة التي شكلت بالمؤسسة لبحث ودراسة حالات المتخلفين عن التعيين وتقصى أسباب ذلك والتي انتهت الى تعيين المدعى اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ بناء على توصية اللجنة المذكورة — كلها قاطعة في أن عدم إعادة تعيين المدعى لم يكن قائما على سبب صحيح يبرره ، ولما كان الوضع في شأن إعادة التعيين في المؤسسة المشار اليها وظروف الحال ناطقة بأن جل الموظفين المفصولين من الشركة قد أعيد تعيينهم في تلك المؤسسة وجعل هذه الاعادة مخلفة عن قرار التعيين المبتدأ من جهة تقيد السلطة المختصة لهذه الاعادة بقواعد تلتزمها الا في القليل النادر من العاملين الذين يتأكد لها قيام ما يبرر الاستغناء عن خدماتهم ، واذا فالأمر هنا يخرج عن الترخيص التقديرى الذى يصاحب قرارات التعيين عادة ، ويتمين من ثم مراقبة السلطة المنوط بها هذه الاعادة فاذا ما تحققت المحكمة من أن عدم إعادة تعيين الموظف لا يقوم على سبب صحيح يبرر عدم الاعادة تعين عليها الغاء قرار المؤسسة بعدم تعيين الموظف المذكور ومن ثم يكون هذا القرار فيما تضمنه من عدم اعادة تعيين المدعى بالمؤسسة ضمن من عينوا من موظفى الشركات التى اسقط الالتزام عنها قد صدر مخالفا للقانون لعدم قيامه على سبب صحيح ويتمين لذلك الغاؤه في غذا الخصوص ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتمين من ثم الحكم بالغائه وبالغاء القرار المطعون فيه مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

( طعن رقم ٧٤٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٧١ )

المبدأ :

الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة — يختلف مداها بحسب الأجل الذى تصرف فيه الإدارة ومدى ما تتمتع به من حرية وتقدير في التصرف — اذا كانت هذه الرقابة تضيق في مجال السلطة التقديرية الا أن هذا لا يعنى أنها سلطة مطلقة أو أن الرقابة منعقدة — وجود الرقابة في حالة السلطة التقديرية كما هو الشأن في حالة السلطة انقيدة ، وإن اختلف مداها في كل حالة .

### ملفص الحكم :

ان الرقابة القضائية على تصرفات الادارة ليست حقيقة على قدر واحد بالنسبة لجميع التصرفات الادارية بحسب المجال الذي تتصرف فيه ومدى ما تتمتع به من حرية وتقدير في التصرف وهي تضيق حقيقة في مجال السلطة التقديرية حيث لا يلزم القانون الادارة بنفس يحد من سلطتها أو يقيد من حريتها في وسيلة التصرف أو التقدير الا أن هذا لا يعني أبدا أنها سلطة مطلقة وأن الرقابة القضائية تكون في هذه الحالة منعدمة ، بل أن الرقابة القضائية موجودة دائما على جميع التصرفات الادارية لا تختلف في طبيعتها وأن تفاوتت فقط في مداها وهي تتمثل في هذا المجال التقديرى في التحقيق من أن التصرف محل الطعن يستند الى سبب موجود ماديا وصحيح قانونا وأنه صدر مستهدفا الصالح العام .

١ طعن رقم ٢٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥

### قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

حصر بعض تجار القطن وأنسماسة الذين يقتضى الأمر تدبير أعمال لهم — استبعاد البعض الآخر — لا دخلقة فيه للقانون لانه من الملاءمات المتروكة لتقدير الادارة .

### ملفص الحكم :

ان المدعين أقاموا دعواهم طعنا على القرار الصادر من اللجنة المشكلة بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر . بمقولة أن القواعد التي تضمنها في شأن حصر طوائف تجار وسماصرة القطن الذين يجرى تدبير أعمال لهم ، قد مست مراكزهم القانونية الثابتة لهم بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تجارة القطن في الداخل والذي قيدوا به يقتضى احكامه في سجلات طوائف تجارة وسماصرة القطن .

ومن حيث أن مهمة حصر تجارة وسماصة القطن . التي أنيطت باللجنة المشار إليها ، لا يمكن أن يكون المقصود منها حصر جميع تجار وسماصة القطن الذين ورعت أسماؤهم في السجلات الخاصة بهذه الطوائف والمعدة تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ ، لأن هؤلاء التجار والسماصة محصورون فعلا لقيدهم في هذه السجلات . ولو كان هذا هو المقصود ، لما كانت هناك حاجة الى تكليف اللجنة بإعادة حصرهم ولنص صراحة في قرار تشكيلها على أن مهمتها تدبير أعمال لتجار وسماصة القطن المقيدين بالسجلات الخاصة بهذه الطوائف طبقا لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ ولكن الأمر كان مغايرا لذلك فقد كان المقصود من تكليف اللجنة حصر تجار وسماصة القطن ، حصر من ترى أنهم يستحقون تدبير عمل لهم من تجار وسماصة القطن نتيجة تعميم نظام التسويق التعاوني ، ومن ثم فقد كان طبيعيا أن تضع اللجنة قواعد تنظيمية عامة يتم وفقا لها حصر تجار وسماصة القطن الذين يتضح بمراجعة مختلف الظروف التي أحاطت بنظام التسويق التعاوني للقطن أنهم يستحقون فعلا تدبير أعمال مناسبة لهم . فليس فيما وضعت اللجنة من قواعد لحصر تجار وسماصة القطن الذين يجري تدبير أعمال لهم أي أساس بالمرآكر القانونية الثابتة لتجار وسماصة القطن بموجب أحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ . إذ أن لكل من الحصر الذي كان قائما فعلا تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر والحصر الذي أنيط باللجنة مجلة المختلف تماما عن مجال الآخر . فالحصر الأول مجاله بيان من له حق مزاوله المهنة من التجار والسماصة والحصر الثاني مجاله تدبير أعمال لمن رؤى ملائمة تدبير أعمال لهم من هؤلاء التجار والسماصة نتيجة غل يدهم عن مزاوله نشاطهم نتيجة تعميم نظام التسويق التعاوني . ومن ثم فليس صحيحا أن اللجنة خرجت عن اختصاصها وأغصبت لنفسها سلطة التشريع فيما لا تملكه حين وضعت قيودا من شأنها استبعاد غريق من تجار وسماصة القطن من الحصر الذي وضعت أسسه وقواعده ، لأن ذلك كان من مهمم عمل اللجنة إذا ما فهمت مهمتها على الوجه السابق بيانه والذي ولا يمكن أن يستقيم تكليفها بحصر تجار وسماصة القطن الذين يجري تدبير أعمال لهم الا على أساسه .

ومن حيث ان ما ينعاه المدعون على القرار المطعون فيه من أنه استبعدهم من طوائف تجار وسماسرة القطن الذين رؤى تدبير عمل لهم، دون وجه حق ، ليس له سند من القانون ذلك أنه لا يوجد ثمة نص يلزم جهة الادارة بتدبير عمل لتجارة وسماسرة القطن الذين غلت يديهم من ممارسة نشاطهم نتيجة تعميم نظام التسويق التعاونى ، واذ كانت جهة الادارة قد اتجهت الى تدبير عمل لمن رأت استحقاقهم فقد كان ذلك بمحض ارادتها دون أى التزام من قبلها ، فلا تثريب عليها أن هى وضعت من القواعد ما يكفل أن يكون حصر طوائف التجار والسماسرة الذين يجرى تدبير عمل لهم مقصورا على من قدرت أنهم جديرون به فعلا نتيجة تعميم نظام التسويق التعاونى بأن كانوا مقيدين فى سجلات تجار وسماسرة القطن قبل أول أغسطس سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٢ السابق الاشارة اليه ، فالامر كله مرجعة الى الملاءمات المتروك تقديرها لجهة الادارة فى حدود الامكانيات المتاحة لها بما لا معقب عليها فى هذا الشأن .

( طعن رقم ١٧٠ ، ١٧١ لسنة ١٧١ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٣ )

المبدأ :

سلطة الجهة الادارية فى اعادة تعيين موظفى شركات الانوبيس فى مدينة القاهرة التى اسقط عنها الالتزام طبقا للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ وفقا للمادة ١٣ منه فى مرافق النقا، العام لمدينة القاهرة تختلف عن سلطتها فى التعيين المبتدأ للعاملين .

ملخص الحكم :

ان الوضع فى شأن اعادة التعيين فى المؤسسة المشار اليها وظروف الحال ناطقة بأن جل الموظفين المفصولين من الشركة قد أعيد تعيينهم فى تلك المؤسسة تجعل هذه الاعادة مختلفة عن قرار التعيين المبتدأ من جهة تقيد السلطة المختصة لهذه الاعادة بقواعد تلزمها الا فى قليل



النادر من العاملين الذين يتأكد لها قيام ما يبرر الاستثناء عن خدماتهم وأذن فالأمر هنا يخرج عن الترخيص التقديرى الذى يصاحب قرارات التعيين عادة ويتعين من ثم مراقبة السلطة المنوطة بها هذه الاعادة فان هى أفصحت عن سبب دعاها الى عدم اعادة العامل الى الخدمة وتحققت هذه المحكمة من صحة السبب أو أنه لاينهض سببا كافيا لعدم الاعادة تعين عليها الغاء قرار المؤسسة بعدم تعيين الموظف المذكور ومن ثم يكون هذا القرار فيما تضمنه من عدم اعادة تعيين المدعى بالمؤسسة ضمن من عينوا من موظفى الشركات التى اسقط الالتزام عنها قد صدر مخالفا للقانون لقيامه على سبب غير صحيح ويتعين لذلك الغاؤه فى هذا الخصوص .

( ملعن رقم ٢٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٤ )

#### المبدأ :

قرار ادارى بالتعيين — بيان حقيقة الوظيفة المراد التعيين فيها — وجوب تقصى قصد مصدر القرار فى ضوء الظروف التى لا بدت اصداره ، وحدود السلطة التى يملكها ، وتوافر أو عدم توافر الشروط اللازمة لامدار القرار على وجه معين — مثال بالنسبة لقرار نص فيه على تعيين عامل فى وظيفة مبخر حال عدم توافر الشروط اللازمة للتعيين فى هذه الوظيفة — وجوب حمل القرار على أنه خاص بالتعيين فى وظيفة مساعد مبخر وبخاصة متى كانت الظروف التى احاطت به تدل على اتجاه الادارة الى ذلك — تحول القرار الادارى .

#### ماخض الحكم :

اذا دفعت الجهة الادارية بوقوع خطأ مادى فى قرار التعيين ، فانه يتعين تقصى حقيقة مصدر القرار واستتباط هذا القصد فى الظروف التى لا بدت اصداره . وتبين حدود السلطة التى تملكها فى هذا الشأن ، وتوافر أو عدم توافر الشروط اللازمة لامكان اصدار القرار على وجه

معين ، ذلك أن القرار الإداري هو انفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن أراحتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتناء مصلحة عامة . فإذا كان الثابت من ميزانية مصلحة المعامل بوزارة الصحة العمومية أن عدد المبخرين المدرجة بها منذ مايو سنة ١٩٤٩ هو أربع وظائف ، وأن هذه الوظائف الأربع كانت مشغولة جميعها وقت تعيين المدعى في أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد فصله من وظيفة عامل عادى بمعمل المصل واللقاح ، وأنه لم تنشأ بالميزانية المذكورة وظيفة لمبخر بادمج وظيفتى عامل عادى ، وأن هذا لم يكن خافيا على المصلحة وقت تعيينه ، فإن تحقيق أثر قرار التعيين يكون غير ممكن قانونا لو أنه قصد به وضعه في وظيفة مبخر . وهى وظيفة لم تكن خالية بالفعل ولم تكن أوضاع الميزانية لتسمح بتعيينه فيها وقتذاك وما كان التعيين فيها ليصادف محلا لانتقال هذا المحل بسواه . ومما يؤيد اتجاه القصد الى تعيين المدعى في وظيفة مساعد مبخر لامبختحديد الاجر في قرار تعيينه بما يوازى أجر مساعد المبخر ، وتواتر جانب من المكاتبات الخاصة به بعد ذلك بوضعه مساعد مبخر . بل وإقراره هو بهذا الوصف في الطلب المتقدم منه في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ . وما تقرره المصلحة من أنه منذ تعيينه في هذه الوظيفة لم يتم بعمل مبخر . ومنح علاوته الدورية على أساس وظيفة مساعد مبخر هذا الى أن التعيين في وظيفة مبخر — وهى في وظائف الصناعات أو العمال الفنيين التى تحتاج الى دقة — يتطلب بحسب كادر العمال تأدية امتحان أمام لجنة فنية خاصة . اذ نص الكادر المذكور على أن « يعين عامل من الخارج الا بعد اجتيازه امتحانا أمام لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص . وتحدد هذه اللجنة وظيفته ودرجته . ولا يجوز أن يتقاضى أجرا عند تعيينه ازيد من أول مربوط الدرجة التى حددت له » . فشرط التعيين — كما هو الحال في شأن المدعى بعد فصله من وظيفة عامل عادى — هو أداء امتحان أمام اللجنة الفنية المشار اليها . وهى التى يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص . ولا تقوم مقامها أية هيئة أخرى . وحكمة ذلك ضمان الخبرة والتخصص في أعضائها . واتحاد معيار التقدير لديها بالنسبة الى من يمتحنون أمامها كافة . والوثوق من الحيادة والبعد عن التأثير . وشرطه كذلك النجاح في هذا الامتحان نجاحا تتضح منه صلاحية الصانع أو العامل للحرفة

التي سيعين فيها ، وتتحدد على أساسه وظيفته ودرجته حسبما تراه اللجنة ، وبالتالي أجره الذي لايجوز أن يزيد عند التعيين على أول مربوط الدرجة التي تثبت صلاحيته للتعين فيها . وإذا كان الظاهر من الأوراق أن المدعى أدى امتحانا محليا لوظيفة عامل فني بالمعمل ، وهو امتحان يختلف عن الامتحان المقرر لوظيفة مبخّر لتباين طبيعة العمل في كل من الوظيفتين ، وأنه لم يؤد هذا الامتحان أمام اللجنة الفنية المنصوص عليها في كادر العمال بل أمام ممتحن فرد ، ولم يؤد امتحانا ما لوظيفة مبخّر بالذات ، فإن هذا كاف لتأييد ما تذهب إليه المصلحة من أن المذكور إنما عين في وظيفة مساعد مبخّر ، وما كان في مقصودها أو في سلطتها ولا من الممكن قانونا لما تقدم من أسباب تعيينه في وظيفة مبخّر التي إنما ورد ذكرها في قرار تعيينه من قبيل التجوز وعدم الدقة في التعبير ، وفي هذا حمل للقرار على محل الصحة ، فيتحول من قرار باطل لفقدانه شروط صحته ومخالفته للقانون في أحد الفرضين ، إلى قرار صحيح مطبق للقانون في الفرض الآخر ، ما دام يحتمل الصحة في تأويل له على وجه من الوجوه بما لا يمتل أثره كلية .

١ ـ طعن رقم ٥٤٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٨

### قاعدة رقم (٤٧٥)

المبدأ :

آثار القرار الباطل — تحصن قرار تحديد الأقدمية إصداره قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة — مانع من الطعن فيما أسس عليه من قرارات ترقية مشروعة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إذا امتنع زعزعة أقدمية الدرجة السابعة فيما بين موظفي محاكم الاستئناف باعتبارها مستقرة مفروغا منها وبوصفها منشأة بقرار إداري شملته حصانة القرارات الإدارية الصادرة قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة بأن ما أسس على هذه الأقدمية المستقرة من ترقيات لاحقة إلى الدرجة السادسة ( كانت ترقيات الخاصة بقراراتين الطعن فيهما أصليا

واحتياطيا والصادرين في ٢١ من أغسطس و ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩) ما أسس على ذلك يكون من القرارات المشروعة التي يتمتع الطعن فيها ومن ثم فلا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من إلغاء القرار الوزاري الصادر في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى الدرجة السادسة وما يترتب على ذلك من آثار ولا وجه لذلك بعد أن ثبت بيقين أنه بنى على أسبقية من رقوا بالقرار المذكور على المدعى في أقدمية الدرجة السابعة طبقا لتحديد القرار الإداري الحصين ، وهي أسبقية ليست محل مجادلة بعد أن توطدت واستقرت استقرارا حصينا في تاريخ سابق على انشاء مجلس الدولة ومع وضوح هذا لا يبقى محل لما أورده المدعى في مذكراته من أنه يطالب أيضا بإلغاء القرار الإداري الصادر في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من تخطي في الترقية الى الدرجة الخامسة لان الترقيات التي اتى بها هذا القرار قائمة على أسبقية من شملتهم في الأقدمية وهي أسبقية استمدت أساسها من تحديد أقدمية الاول الذي تضمنه القرار الوزاري الصادر في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

١ طعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٧

## الفرع الثاني

### وقف تنفيذ القرار الإداري قضائيا

#### قاعدة رقم ( ٤٧٦ )

المبدأ :

الاصل في القرارات الادارية أن تكون واجبة النفاذ على الرغم من طلب إلغائها قضائيا — استثناء من ذلك يجوز للمحكمة أن تقضى بوقف التنفيذ اذا توافرت الشروط التي يطلبها القانون — الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار الإداري هو حكم مؤقت بطبيعته — نتيجة ذلك — ينقض الوجود القانوني للحكم ويؤثر كل أثر له اذا قضى برفض الدعوى موضوعا .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الأصل في القرارات الادارية أن تكون واجبة النفاذ ، ولا يترتب على الطعن فيها بالالغاء وقف تنفيذها ، الا أنه استثناء من هذا الأصل يجوز للمحكمة اذا ما طلب ذلك في صحيفة الدعوى أن تقضى بوقف تنفيذ القرار اذا ما قام هذا الطلب على أساس من الجدية وتعذر تدارك نتائج تنفيذه — وبهذه المثابة فإن الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار في طلب الالغاء فينقض وجوده القانوني ويزول كل أثره اذا قضى برفض الدعوى موضوعا .

ومن حيث أن محكمة القضاء الادارى وقد قضت في طلب الالغاء بجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٤ بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى ، والزمته المصروفات ، ثم أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه فانه ترتبنا على ذلك يسقط الحكم المطعون فيه الصادر بوقف تنفيذ القرار الادارى المشار اليه ، ويعتبر كأن لم يكن ، ومن ثم يتعين تقرير ذلك والقضاء بالغائه مع الزام المطعون ضده المصروفات .

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٦

### قاعدة رقم (٤٧٧)

#### المبدأ :

**طلب وقف تنفيذ قرار التجنيد — توازن ركن الجدية فيه والاستعمال**  
— أساس ذلك — تطبيق \*

### ملخص الحكم :

ومن حيث انه وقد توافر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ركن الجدية وكان تنفيذ هذا القرار بتجنيد المدعى يؤثر على استقراره في عمله وتدابير موارد رزقه ويوقعه تحت طائلة العقاب اذا ما تخلف عن الادعان له وهي من الأمور التي يتعذر تدارك نتائجها ويكون ركن

الاستعجال والامر كذلك قائما — ومن ثم فان طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه يكون جديرا بالاجابه .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ولذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزم جهة الادارة بالمصارف .

( طعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٨ )

#### المبدأ :

ركن الاستعجال شرط من شروط وقف تنفيذ القرار الادارى  
— القرار يرفض الترخيص بتقديم الخمر انزلاء الفندق — عدم توازن  
شرط الاستعجال — رفض طلب وقف التنفيذ .

#### ملخص الحكم :

ان المشرع اذ خول القضاء الادارى صلاحية وقف تنفيذ القرارات الادارية المطعون فيها بالالغاء انما استهدف تلافى النتائج الخطيرة التي قد تترتب على تنفيذها مع الحرص في الوقت نفسه على مبدأ افتراض سلامة القرارات الادارية وقابلتها للتنفيذ فنص في المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغائه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج القرار قد يتعذر تداركها » على أنه يلزم لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، بالإضافة الى ركن الاستعجال — أن يكون ادعاء الطالب قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية يرجح معها الغاء القرار ، وكل من ركن الاستعجال وجدية الأسباب هو من الحدود القانونية التي تحدد سلطة محكمة القضاء الادارى وتخضع بالتالى لرقابة المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أن البادى انه ليس من شأن تنفيذ القرار برفض الترخيص للطاعن بتقديم الخمر لرواد فندقه أن يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها ، ومن ثم فإن طلب وقف التنفيذ يكون فاقدا أحد ركنيه اللذين ينبغى أن يقوم عليهما ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في رفضه لهذا الطلب دون حاجة الى استظهار جدية أو عدم جدية الاسباب التى تستند عليها الدعوى .

( طعن رقم ٧٨٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ )

### قاعدة رقم (٤٧٩)

#### المبدأ :

وجوب توافر ركن الاستعجال والجدية — نقل التلاميذ من منازلهم الى مدارسهم بالسيارات أمر مألوف لا يترتب ضررا يفشى تداركه —  
الحاق تلاميذ مدرسة بمدرسة أخرى توغرا للنفقات أمر يبدو مشروعا  
— رفض وقف تنفيذ القرار — ببيان ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن سلطة وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها ، مردهما الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الادارى الا يوقف قرارا اداريا الا اذا تبين له — على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الالغاء عند الفصل فيه — ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين : الاول قيام الاستعجال ، بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . والثاني يتصل بمبدأ المشروعية ، بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية . وكلا الركنين من الحدود القانونية التى تحد سلطة القضاء الادارى وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالركن الاول ، فهو غير قائم ، ذلك أن الحاق تلاميذ مدرسة كالوسيديان مثار المنازعة والكاثنة بشارع الجلاء ببولاق بالقاهرة ، بمدرسة لوباريان بمصر الجديدة ليس من شأنه ان يقرتب عليه نتائج يتعذر تداركها بمراعاة أن البطيريكية قد تعهدت بنقلهم بسياراتها من منازلهم الى مدرسة لوباريان في الذهاب والعودة وذلك على حسابها الخاص دون أن تكبد أولياء أمور التلاميذ أية أعباء اضافية أو زيادة في المصاريف المدرسية ، وأخذاً في الحسبان أن انتقال صفار التلاميذ الى مدارسهم النائية بالسيارات العامة أو الخاصة أمر مألوف لا ينطوى على ثمة مشقة غير عادية أو اضراراً بالغة يتعذر تدارك نتائجها كما ذهب الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالركن الثاني—فالثابت من ظاهر الاوراق أن بطيريكية الأرمن الأرثوذكس هي صاحبة الأرض المقام عليها مدرسة كالوسيديان بشارع الجلاء رقم ٢٠ ببولاق القاهرة ومكلفة باسمها على ما يبدو من صورة العقد الصادر من ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ الى البطيريكية المذكورة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٠٥ وصورة الكشف الرسمي المستخرج من سجلات بلدية القاهرة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ ، المقدمتين من البطيريكية ، كما أن الثابت أيضاً أن مبنى هذه المدرسة رغما عن اتساعه واحتوائه على ٢٤ حجرة تشمل الفصول والمرافق فانه لا يضم الا ١٦١ تلميذا فقط في فصول الحضانة والابتدائي والاعدادى البالغ عددها اثني عشر فصلا ويتراوح عدد تلاميذ كل فصل بين ستة تلاميذ وعشرين تلميذ فقط . وازاء ذلك ونظرا لان البطيريكية تكبدت في ادارة هذه المدرسة خسائر فادحة بلغت في سنة ١٩٧٠ ( ٧٦١٧ جنيها ) وفي سنة ١٩٧١ ( ١١١٥٨ جنيها ) وفي سنة ١٩٧٢ ( ٨٦٦٠ جنيها ) وكانت مدرسة لوباريان بمصر الجديدة تنسج لتلاميذ المدرستين معا ، فقد رأت بطيريكية الأرمن الأرثوذكس التي تتولى أمر المدرستين وضع حد لهذه النفقات التي تتحملها دون مبرر مقبول ، وذلك بالحاق تلاميذ مدرسة كالوسيديان بمدرسة لوباريان على أن تقوم بنقلهم بالسيارات دون مقابل ودون أية زيادة في المصروفات المدرسية التي يدفعونها وعدم الاستثناء عن أى من العاملين بالمدرسة وتأجير مبناها لادارة غرب القاهرة التعليمية للإفادة منه في تقرير أزمة المدارس التي تعاني منها . ولما كان الامر كذلك وكانت



جهة الادارة قد استجابت الى رغبة البطيريركية هذه مستهدفة في ذلك مصلحة البطيريركية المذكورة والمصلحة العامة ، فان القرار المطعون فيه يكون قد قام على حسب الظاهر من الاوراق — على اسباب تبرره دون ثمة انحراف بالسلطة .

( طعن رقم ٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٠ )

#### المبدأ :

قرار احتجاز مواطن — تمكنه من السفر خلسة الى خارج البلاد —  
تخلف ركن الاستعجال — عدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار —  
بيان ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان الفقرة الاولى من المادة (٢١) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ( ويقابلها الفقرة الاولى من المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة ان طلب وقف التنفيذ يجب أن يقوم على ركنين .

الأول — قيام الاستعجال بان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

والثاني — ان يكون ادعاء الطالب في طلب وقف التنفيذ قائماً بحسب الظاهر على أسباب جديه ، ففيما يختص بالركن الاول : فان الأصل في القرار الاداري هو نفاذه وسريان حكمه الى أن تبطله الادارة نفسها أو تسحبه بسحب الاحوال ، أو يقضى بالغائه وبهذه المثابة فان

وقف تنفيذ القرار ينطوى على خروج عن هذا الأصل ومن ثم لا يسوغ  
الا حيث تدعو ضرورة ملحه لتقاضي نتائج يتعذر تداركها لو لم يقض  
بوقف تنفيذه ، ولما كان الثابت من الاوراق حسبما أوضح الحاضر عن  
الجهة الادارية بجلسة هذه المحكمة المنعقدة في ٢٢ من يونية سنة ١٩٧٤  
ان المدعى تمكن من الهرب خلصة الى خارج البلاد ، فان طلب المدعى  
وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والحالة هذه يكون قد افتقد أحد ركنته  
الذين يجب ان يقوم عليهما مما يتعين معه رفضه دون ما حاجة الى  
استظهار جدية أو عدم جدية الاسباب التي تستند اليها الدعوى ،  
وبطبيعة الحال دون مساس بطلب الالغاء ذاته الذي يبقى سليما حتى  
يفصل فيه موضوعا ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه  
يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك الحكم بالغائه ورفض طلب المدعى  
وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزامه المصروفات .

: طعن رقم ١٢٣٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٥

### قاعدة رقم (٤٨١)

#### المبدأ :

الاصل انه لايسوغ الحكم في الدعوى الادارية الا بعد أن تقوم  
الهيئة بتحضيرها وايداء رأيها القانوني مسببا فيها — يترتب على الاخلال  
بهذا الاجراء الجوهري بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى — هذا الاصل  
لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الاداري المطلوب الفأؤه — ارجاء  
الفصل في الطلب لحين الانتهاء من تحضير الدعوى ينطوى على اغفال لطبيعته  
واهدار لطابع الاستعجال الذي يتسم به ويقوم عليه — أثر ذلك في طلب  
وقف التنفيذ لا يستلزم اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة .

#### ملخص الحكم :

ان ان هيئة مفوضى الدولة تعتبر وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة  
أمنية على المنازعة الادارية وعاملا اساسيا في تحضيرها وتهيتها للمرافعة  
وأبداء الرأي القانوني المحايد فيها ، ومن ثم فالاصل أنه لا يسوغ الحكم

في الدعوى الادارية الا بعد أن تقوم الهيئة بتحضيرها وابداء رأيها القانوني مسببا فيها بحيث يترتب على الاخلال بهما الاجراء الجوهرى بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى غير أن هذا الاصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الادارى المطلوب الفأوه . ذلك أن ارجاء الفصل فى هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوى على اغفال لطبيعته وتفويت لاغراضه واهدار لطابع الاستعجال الذى يتسم به ويقوم عليه . وبناء على ذلك فقد جرى قضاء هذه المحكمة على اقرار ما اطردت عليه احكام القضاء الادارى من الفصل فى طلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة أدراكا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر فى شأنه .

١ طعن رقم ١٩٥٢ . ٢٠١٦ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٥ .

### قاعدة رقم (٤٨٢)

#### المبدأ :

**الحكم الصادر فى طلب وقف تنفيذ القرار ، وان كانت له مقومات الاحكام وخصائصها بالنسبة الى وجوب تنفيذه وجواز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الادارية العليا - طبيعته - هو حكم وقتى يستتفز غرضه وينتهى أثره من تاريخ صدور حكم فاصل فى موضوع الدعوى .**

#### ملخص الحكم :

أنه فيما يتعلق بالطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ القضائية . فإنه لما كان الحكم الصادر فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وان كانت له مقومات الاحكام وخصائصها بالنسبة الى وجوب تنفيذه وجواز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الادارية العليا ، الا أنه حكم وقتى بطبيعته يستتفز غرضه وينتهى أثره من تاريخ صدور حكم فاصل فى موضوع الدعوى . ولما كانت محكمة القضاء الادارى أصدرت بجلسته ٢٥/٥/١٩٨٢ حكما فى موضوع الدعوى رقم ١١١ لسنة ٣٤ ق قضت فيه بالغاء القرار المطعون فيه - وهو الحكم المقام بشأنه الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٨

القضائية — فان الحكم الصادر من المحكمة بجلسة ٢٥/١١/١٩٨٠ في الشق المستعمل من الدعوى المذكورة ، والقاضى بوقف تنفيذ القرار المشار اليه ، يكون قد استنفذ غرضه وانتهى اثره ، ومن ثم يكون الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ القضائية المقام بشأنه قد أصبح غير ذي موضوع بعد أن انتفى عنصر النزاع فيه ، الامر الذى يضمن معه الحكم باعتباره الخصومه منتهية في هذا الطعن : ولزام جهة الادارة مصروفاته •

( طعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٢ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة — الجمعية هي كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من أشخاص طبيعيين او اعتباريين وتقوم بنشاط أهلى في أحد مجالات الرعاية الاجتماعية أو الثقافية — نشاط الجمعية — طبيعته — لا يلبي مطالب عامة ولا يقوم وحده وبصفة أساسية على اشباع حاجات أساسية للأفراد — رفض الجهة الادارية المختصة شهر جمعية لمسبب من الاسباب لا يترتب عليه اضرار حالة يتعذر تداركها فيما لو رفع الامر للقضاء واستغرق نظر النزاع بعض الوقت وانتهى الحكم لصالح الجمعية بالقضاء قرار رفض شهرها — تخلف ركن الاستعمال •

ملف من الحكم :

ان المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على انه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » •

وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان سلطة وقف تنفيذ القرارات

الادارية مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها ، مودعها الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الادارى على القرار ، على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الادارى الا يقف قرارا اداريا الا اذا تبين له — على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الالغاء عند الفصل فيه — أن طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين الاول قيام الاستعجال بان كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها • والثاني يتصل بمبدأ المشروعية بان يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر من الاوراق على اسباب جديده •

وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الادارى في وقف تنفيذ القرار الادارى وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا •

ومن حيث أن المادة الاولى من قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمره لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتباريين بغرض غير الحصول على ربح مادي » •

وقد عرفت المادة السابعة من القانون الجمعية الثقافية فنصت على أنه « وتعتبر جمعية ثقافية كل جمعية الغرض من تكوينها النهوض بالعلوم أو الفنون أو الاداب » •

وخولت المادة ١٢ من القانون الجهة الادارية المختصة — بعد أخذ رأى الاتحاد المختص — حق رفض شهر نظام الجمعية للأسباب المشار اليها في هذه المادة •

وحددت المادة الاولى من اللائحه التنفيذية للقانون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ ( والمعدل بالقرار رقم ٢٣٤٠ لسنة ١٩٦٧ ) الميادين الرئيسية التي تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة بما يأتى : ١ — رعاية الطفولة والامومه •

٢ — رعاية الاسرة • ٣ — المساعدات الاجتماعية •

- ٤ — رعاية الشيوخه • ٥ — رعاية الفئات الخاصة والمعوقين •  
٦ — الخدمات الثقافية والعلمية والدينية • ٧ — تنمية المجتمعات المحلية •

ويجوز لوزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية أن يضيف بقرار منه  
مليدين عمل جديده ، للجمعيات والمؤسسات الخاصة ... الخ •

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن الجمعية هي كل جماعه ذات  
تنظيم مستمر تتألف من اشخاص طبيعيين أو اعتباريين وتقوم بنشاط  
اهلي في أحد مجالات الرعاية الاجتماعية أو الثقافية المنصوص عليها في  
المادة الأولى من اللائحة التنفيذية السالفة الذكر ولا تستهدف في نشاطها  
الحصول على ربح مادي •

وهذا النشاط طبيعته — لا يئلى — كأصل عام — مطالب ملحه  
ولا يقوم وحده وبصفه اساسية على اشباع حاجات اساسية للأفراد  
سواء القائمين بانشاء الجمعية أو المستفيدين من نشاطها — ومن ثم  
لايتصور في حالة رفض الجهة الادارية المختصة شهر جمعية لسبب من  
الاسباب وتوقع اخطار محدقه أو ترقب اضرار في المجال الاجتماعي أو  
الثقافي الذي كانت الجمعية ستمل فيه ، يتعذر تداركها فيما لو رفع  
الامر للقضاء واستغرق نظر النزاع بعض الوقت وانتهى الحكم لصالح  
الجمعية بالقضاء بقرار رفض شذرها •

واذا صح هذا النظر بوجه عام بالنسبة الى الجمعيات ايا كان  
نوعها ، فإنه يصح خاصة بالنسبة الى الجمعيات الثقافية التي يكون  
الغرض منها النهوض بالعلوم أو الآداب • كما يصدق — من باب أولى  
على الجمعية الطاعنه بحسبان أن أغراضها — كما حددتها — تتعلق  
بدراسات واهتمامات في مجالات دولية تخص دول العالم كافة ، وتتصل  
بأفاق أوسع من المجالات المحلية •

ومن ثم فلا ريب أن النزاع المائل يختلف عنه وجه الاستعجال الذي  
يتمثل في ترتيب نتائج يتعذر تداركها فيما لو أرجى الفصل في طلب وقف  
التنفيذ حتى يفصل في موضوع النزاع •

ومن حيث انه متى تخلف ركن الاستعجال ، وتمعن الحكم برفض  
طلب تنفيذ القرار المطعون فيه دون حاجة لمبحث ركن الجدية فيه .  
ومن ثم فلا حاجة لمناقشة أسباب الحكم المطعون فيه .  
( طعن رقم ٢٦٧٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٤ )

#### المبدأ :

دعوى اثبات الحالة دعوى مستقلة قائمة بذاتها لاغنى عن وجوب  
تحضيرها وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضى الدولة — لا سبيل الى  
الخلط بينها وبين طلب وقف تنفيذ القرار الادارى ذلك انه لئن جمعت  
بينهما ظروف الاستعجال التى لا محيص عن وجوب توافرها فى كليهما  
الا ان طلب وقف التنفيذ لا يتمحصر ابدا دعوى مستقلة قائمة بذاتها  
صدور حكم فى دعوى اثبات الحالة قبل ان تقوم هيئة مفوضى الدولة  
بتهيئتها للمرافعة وتقديم تقريرها فيها — الحكم قد شابه بطلان  
جوهري .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تعتبر امانة على المنازعة الادارية  
وعاملا اساسيا فى تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفى ابداء الرأى القانوني  
المحايد فيها اذ ناط قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٣ بالهيئة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة على أن يودع المفوض  
تقريرها فيها يحدد وقائع الدعوى والمسائل التى يثيرها النزاع ويبدى  
رأيه مسببا ، ويتفرع عن ذلك أن الدعوى الادارية لا يسوغ الحكم  
فيها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة  
وتقديم تقرير بالرأى القانوني مسببا فيها ، ومن ثم فان الاخلال بهذا  
الاجراء الجوهري على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يقترب عليه  
بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى .

ومن حيث أن دعوى اثبات الحالة دعوى مستقلة قائمة بذاتها لاغنى

عن وجوب تحضيرها وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضى الدولة ، ولا سبيل الى الخلط بينها وبين طلب وقف تنفيذ القرار الادارى ، ذلك انه لئن جمعت بينهما ظروف الاستعجال التى لا محيص عن وجوب توافرها فى كليهما ، الا أن طلب وقف التنفيذ لا يتمحض ابدا دعوى مستقلة قائمة بذاتها ولا يقبل الادعاء به بصريح نص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ما لم يرتبط بدعوى موضوعية يطلب فى صحتها وقف التنفيذ وهذه الدعوى الاسلية دون طلب وقف التنفيذ المقترن بها هى التى تستلزم لها اجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة المفوضين . أما دعوى اثبات الحالة كدعوى مستقلة لم يرد فى شأنها مثل القيد المنصوص عليه فى المادة ٤٩ المشار اليها فلا معدى عن وجوب تحضيرها — شأن سائر الدعاوى — من قبل هيئة مفوضى الدولة تحضيراً يوائم طبيعتها ولا يخل بطابع الاستعجال الذى لا ينفك عنها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الحكم الطعين صدر فى الدعوى قبل ان تقوم هيئة مفوضى الدولة بتجهيتها للمرافعة وتقديم تقريرها فيها ومن ثم شابه بطلان جوهرى على وجه يقتضى القضاء بالفاك وإعادة الدعوى للفصل مجدداً من دائرة اخرى من دوائر محكمة القضاء الادارى بعد ان تقدم هيئة مفوضى الدولة تقريرها فيها .

( ملعن رتم ٥٠٢٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٨ )

### الفرع الثالث

#### الغاء القرار الادارى والتعويض عنه

#### قاعدة رقم ( ٤٨٥ )

#### المبدأ :

قرار ادارى — الغاؤه — التعويض عنه — لاتلزم بين الطرفين — لنوى الشأن اختيار اقامة الطرفين دعوى واحدة أو اقامة كل منهما استقلالا و اقامة احد الطرفين دون الآخر — التقاضى فى طلب الانهاء لا ينطوى على خطأ يؤثر فى الضرر المترتب على خطأ الجهة الادارية او يساهم فى وقوع هذا الضرر .



### ملخص الحكم :

أن قانون مجلس الدولة خول الافراد والهيئات في الفقرة السادسة من المادة الثامنة منه حق الطعن بالالغاء في القرارات الادارية المعيبة ، كما خولها في المادة التاسعة منه حق طلب تعويض الاضرار التي تلحقهم من تنفيذ هذه القرارات المعيبة . واذ خول القانون ذوى الشأن حق طلب الغاء القرارات الادارية المعيبة وحق طلب التعويض عنها دون ايجاد ثمة تلازم بين الطرفين ، فان من مقتضى ذلك أن ينفسح مجال الاختيار أمام ذوى الشأن ، اذا شاعوا أقاموا طلب الالغاء مع طلب التعويض في دعوى واحدة أو اقلعة كل منهما على استقلال أو اقلعة أحد الطرفين دون الآخر ، وذلك حسبما تمليه عليهم مصالحهم وما يرونه كفيلا بتحقيقها . وأمام هذا الاختيار الذي أتاحه القانون لذوى الشأن دون ثمة قيد ، ينتمى كل قول بأن التقاعس في طلب الغاء القرار الاداري المريب ينطوى على خطأ يؤثر في الضرر المترتب على خطأ الجهة الادارية أو يساهم في وقوع هذا الضرر .

( طعن رقم ٨٧١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١٠ )

### قاعدة رقم (٤٨٦)

#### المبدأ :

**عيب الشكل أو الاختصاص في القرار الاداري لا يستوجب لزما الحكم بالتعويض .**

### ملخص الحكم :

عيب عدم الاختصاص أو الشكل الذي قد يشوب القرار فيؤدى الى الغائه لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار ، فاذا كان القرار سليما في مضمونه ، محمولا على أسبابه المبررة له رغم مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فانه لا يكون ثمة مجال للقضاء بالتعويض نظرا لان القرار كان سيصدر على أى حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت .

( طعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٥ )

( م ٤٦ — ج ١٩ )

## الفصل الثامن

### مسائل متنوعة

#### قاعدة رقم ( ٤٨٧ )

المبدأ :

حجية القرار الإداري الذي تضمن من الإنهاء .

ملخص الحكم :

متى تضمن القرار الإداري فإنه يصبح حجة على ذوي الشأن فيما أنشأه أو رتبته من مراكز أو آثار قانونية — لا تقبل أية دعوى يكون القصد فيها تجريدته من قوته التنفيذية في مواجهتهم .  
( طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٨ )

المبدأ :

تضمن القرار الإداري الخاطئ لا يعنى تحوله الى قرار صحيح من جميع الوجوه — مثل هذا القرار لا ينتج الا الآثار التي تنشأ عنه مباشرة وبصفة تلقائية دون حاجة الى تدخل جديد من الإدارة في صورة تصرف إداري جديد — عدم جواز اتخاذ هذه الآثار أساسا لقرار إداري آخر أو ادخالها كنصر من عناصره .

ملخص الفتوى :

ان تضمن القرار الخاطئ لا يعنى تحوله الى قرار صحيح من جميع الوجوه اذ أن القرارات الإدارية المشوبة بعيب مخالفة القانون التي تتضمن بغوات ميعاد الطعن فيها بالإنهاء لا تنتج غير الآثار التي

تنشأ عنها مباشرة وبصفة تلقائية دون حاجة الى تمهيد جديد من جانب السلطة الادارية في صورة تصرف ادارى جديد ومن ثم لا يجوز اتخاذها أساسا لقرار ادارى آخر أو احاطها كعنصر من عناصره لأن تحصنها لا يسبغ عليها المشروعية ولا يطهرها من العيوب التي شابتها مما يلزم الجهة الادارية بالاعتداد بها ، لأن القول بذلك معناه للزام الادارة باحترام الخطأ الامر الذى يتناقى مع حسن سير الادارة ومبدأ المشروعية.

( ملف ١٦٧/١/٨٦ في ١٩٦٦/٣/٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٩ )

المبدأ :

ان عدول الوزارة عن قرار بطل يعتبر عدولا صحيحا خصوصا وانه صادر قبل العمل بقانون انشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ولايسرى بالنسبة اليه الموعد المتضمن عليه في المادة ٢٥ من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ موضوع التظلم المرفوع من سكرتير معهد الفنون الجميلة للبنات يلتمس فيه العدول عن قرار الغاء تثبيته الذى يتأخض في أن وكيل وزارة المعارف العمومية المساعد أصدر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ قرارا بتثبيته ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ وخضم الاحتياطي منه شهريا ٥٠٠٠ ل.خ . وذلك استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ الخاص بتثبيت موظفى مدارس مجالس المديريات .

وانه ظهر بعد ذلك أن قرار مجلس الوزراء المشار اليه لا ينطبق في هذه الحالة اذ أن هذا القرار خاص بموظفى مجالس المديريات والموظف السابق ذكره كان في مجلس شبين القناطر المحلى ، كما أن درجته بالمجلس

المطلى كنتت ثلاثة خدم ولايجوز التثبيت الا لمن كان في الدرجة الثامنة أو ما يعادلها على الأقل في مجالس المديریات .

واستنادا على ذلك أصدر معالى وزير المعارف العمومية قرار فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بإلغاء قرار التثبيت الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ ويزوال صفة الموظف الدائم عن الموظف المذكور ورد ماخصم منه .

وأن الموظف المذكور تظلم من هذا القرار فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ ولم ترد الوزارة على هذا التظلم الى الآن .

وقد انتهى رأى القسم الى أن القرار الصادر من وكيل وزارة المعارف العمومية المساعد فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ القاضى بتثبيت الموظف المذكور قرار باطل لمخالفته أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ الخاص بتثبيت موظفى مدارس مجالس المديریات نظرا الى أن الموظف المذكور لم يكن موظفا بأحد مجالس المديریات بل بأحد المجالس المحلية ، كما أن درجته كانت ثلاثة ( خدم ) والتثبيت لايجوز الا لمن كان فى الدرجة الثامنة أو مايعادلها فى مجالس المديریات .

وأن عدول الوزارة عن هذا القرار فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ صحيح خصوما وأن القرار الأول صادر قبل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة ولا يسرى بالنسبة الىه الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من هذا القانون حتى على أساس ما ذهبت اليه محكمة القضاء الادارى من أن قوات هذا الميعاد يجعل القرار نهائيا لايجوز للادارة الرجوع فيه .

## قاصدة رقم (٤٩٠)

### المبدأ :

نظام وجوبى — اشترط قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وجوب هذا التظلم لا يصدق الا بالنسبة للقرارات الادارية القابلة للسحب والصادرة في شأن الموظفين — لا وجه لتطلب التظلم اذا امتنع على الادارة اعادة النظر في القرار لاستنفاد ولايتها باصداره ، او لعدم وجود سلطة رئيسية تلك التعقيب على الجهة الادارية التي اصدرته — املس ذلك — هو عدم جدوى التظلم حينئذ — مثال : استثناء القرارات الصادرة من مجالس تأديبية من التظلم الوجوبى بنص المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل في المسائل الآتية : أولا ٠٠٠ ثالثا : الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالظن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بمنح علاوات . رابعا : الطلبات التى يقدمها الموظفون المعموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية . خامسا : الطلبات التى يقدمها الموظفون المعموميون بالغناء القرارات الصادرة باحالتهم الى المعاش ٠٠٠ الخ » . وتتنص المادة ١٢ على أنه « ٠٠٠ ولا تقبل الطلبات الآتية : ١ — ٢٠٠٠ — الطلبات المقدمة رأسا بالغاء القرارات الادارية المنصوص عليها في البندين « ثالثا » و « رابعا » عدا ما كان صادرا من مجالس تأديبية والبنء « خامسا » من المادة ٨ وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم ٠٠٠ » .

ومفاد هذين النصين أن المشرع قد اشترط وجوب التظلم الادارى من القرارات القابلة للسحب والصادرة في شأن الموظفين واستهدف من

ذلك تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق أيسر للناس بانتهاء المنازعات في مراحلها الاولى وان رأت الادارة أن المتظلم على حق في تظلمه فان رفضته أو لم تثبت فيه خلال الميعاد المقرر فله أن يلجأ الى طريق التقاضي ، ومن ثم فان التظلم الوجوبى السابق - سواء الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار - أن كلنت هى التى تبك بسببه أو الرجوع فيه أو الى الهيئات الرئيسية أن كان المرجع اليها في هذا السحب وهو الذى جعله المشرع شرطاً لقبول إلغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها وقرنه بوجوبه انتظار المواعيد المقررة للبت فيه - لا يصدق الا بالنسبة الى ما كان قليلاً لسبب من هذه القرارات للحكمة التى قام عليها استلزام هذا التظلم وهى الرغبة في تقليل المنازعات على النحو المشار اليه أما اذا امتنع على الادارة اعادة النظر في القرار لاستنفاد ولايتها بإصداره أو لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعقيب على الجهة الادارية التى أصدرته فلا يكون ثمت جدوى من التظلم في هذه الحالة لأن الجهة الادارية مهما كان ايمانها بأحقية المتظلم فلن تستطيع الاستجابة الى طلبه ، يؤيد هذا النظر نص المادة ١٢ استثناء القرارات الصادرة من مجالس تأديبية من التظلم الوجوبى لأن الجهات الادارية لا تملك سلطة التعقيب على هذه القرارات بالتحيل أو الإلغاء .

( فتوى ١٠٤٤ في ١٩٦٣/١/٢٩ )

### قاعدة رقم (٤٩١)

#### المبدأ :

قرار ادارى - مضمونه - يتعين لاستظهار حقيقته تقمى قصد مصدر القرار في ضوء الظروف التى لا بدت إصداره ، وحدود السلطة التى يملكها ، ومدى توافر الشروط اللازمة لإصداره - مثال : قرار التعيين في وظيفة ملاحظ .

#### ملخص الحكم :

يتعين لاستظهار حقيقة ما تضمنه القرار تقمى قصد مصدره في

ضوء الظروف التي لا يستأمره وحدود السلطة التي يملكها وتوافر  
أو عدم توافر الشروط اللازمة للتميز في وظيفة (ملاحظ) .  
( ملحق رقم ٥٥٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢١ )

### قاعدة رقم (٤٩٢)

#### المبدأ :

لايسوغ في مقلع الحكم على مشروعية القرار وسلامته جعل أثر  
الظروف اللاحقة المستجدة ينمطف على المنص لاإبطال قرار مصدر  
صحيحا أو تصحيح قرار صدر باطلا في حينه — لا ينال من صحة القرار  
منظورا اليه في ظل ما لا يسه من ظروف أن تتطور هذه الظروف أو يجد  
فيها فيما بعد ما يغير وجه الحكم عليه فيما لو كانت قائمة وقت صدوره  
— العبرة في تقدير ما اذا كان القرار صحيحا أو غير صحيح هي بكونه  
كذلك وقت صدوره — تحقق شرط حسن السمعة أو تخلفه لدى المرشح  
لوظيفة المعنية انما يجرى تقديره في ضوء الحالة الواقعة عند أعمال  
هذا الشرط أى التي تكون قائمة بالشخص وقت صدور القرار الإداري  
بإستبعاد اسمه من كشف المرشحين للمعنية .

#### ملفص الحكم :

أن ما ينبغي الاعتداد به في تقدير تحقيق شرط حسن السمعة  
أو تخلفه لدى المرشح لوظيفة المعنية انما هو الحالة الواقعة عند أعمال  
هذا الشرط أى التي تكون قائمة بالشخص وقت صدور القرار الإداري  
بإستبعاد اسمه من كشف المرشحين للمعنية ، بحيث ينظر في تقدير  
مشروعية القرار الى الملبسات التي أحاطت به وقت صدوره ومدى  
تأثيرها في تصرف الإدارة حينذاك ، فان كانت تبرر هذا التصرف وتغضى  
ماديا وقانونا الى النتيجة التي انتهت اليها الإدارة ، كان القرار سليما  
وقائما على سببه الصحيح ، والا كان معيبا . ولا ينال من صحة القرار  
منظورا اليه في ظل ما لا يسه من ظروف أن تتطور هذه الظروف أو يجد  
عليها فيما بعد ما يغير وجه الحكم عليه فيما لو كانت قائمة وقت صدوره ،  
لأن العبرة في تقدير ما اذا كان القرار صحيحا أو غير صحيح هي بكونه

كذلك وقت صدوره ، لا بما قد يجد بعد ذلك من احداث من شأنها أن تغير وجه الحكم عليه ، إذ لايسوغ في مقام الحكم على مشروعية القرار وسلامته جعل أثر الظروف اللاحقة المستجدة ينمط على الماضي لابطال قرار صدر صحيحا أو تصحيح قرار صدر باطلا في حينه .

( طعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٢ )

المبدأ :

قرار مجلس الكلية بالموافقة على قرار اللجنة العلمية الدائمة باعتبار اليهودات المقدمة اليها دون المستوى للحصول على لقب أستاذ —  
يتمتع التظلم منه قبل رفع الدعوى .

ملف من الحكم :

هذا القرار من القرارات التي تتعلق مالا بالتعيين فيتمتع التظلم منه قبل رفع الدعوى — أن ما ذهب اليه الطعن من اعتبار القرار بمنح اللقب العلمي لوظيفة أستاذ أو رفضه ليس قرارا نهائيا لا وجه له لأن منح اللقب العلمي لهذه الوظيفة هو ترقية لها وهي أعلى من وظيفة أستاذ مساعد وهذا بذاته كلف لاعتبارها كذلك إذ الترقية بمعناها الاعم هي ما يطرأ على الموظف من تغيير في مركزه القانوني يكون من شأنه تقديمه على غيره وصعوده في مدارج السلم الوظيفي ولو لم يصاحب ذلك نفس مادي .

( طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٤ )

المبدأ :

مبدأ التظلم من القرارات الادارية — بدؤه من تاريخ اعلان القرار أو نشره أو العلم به علما يقينيا — النشر الذي يتد به في هذا الخصوص هو النشر في الجريدة الرسمية أو النشرة الملصقة التي



تصدرها احدى الوزارات أو المصالح أو الهيئات وتوزعها على الادارات والاقسام والفروع المختلفة — ابلاغ القرارات الادارية الى هذه الجهات أو الصاقها بلوحة الاعلانات لا يعتبر من قبيل النشر في النشرات المصلحية ولا يعتد به في سريان الميعاد .

#### ملخص الفتوى :

ان ميعاد التظلم من القرارات الادارية هو بذاته ميعاد طلب الغائها قضاء . وأن مايبدا به سريان الميعاد الاول هو نفسه مايبدا معه سريان الميعاد الثانى .

ومن حيث ان المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة السابق — التى رددت المادة ٢٢ من قانونه الحالى نصها — حددت الامور التى يبدأ منها سريان ميعاد طلب الالغاء — وتبعا ميعاد التظلم — وهذه الامور هى:

١ — النشر في الجريدة الرسمية ٢ — الاعلان — ٣ — النشر في النشرات التى تصدرها المصالح .

وهذه الأمور تتفق في انها الوسائل التى اعتد بها المشرع لتقرير العلم بالقرار الادارى ، ومن ثم لحساب بدء ميعاد الطعن فيه ، واذ هى وسائل علم فانه يحل محلها العلم عن غير طريقها الذى يؤدى وظيفتها ، وهو العلم اليقيني بالضوابط والحدود التى رسمها له القضاء الادارى ، والنشر في الجريدة الرسمية انما يكون بالنسبة الى القرارات التنظيمية بينما يكون الاعلان والنشر في النشرات المصلحية والعلم اليقيني للقرارات الفردية .

والنشرة المصلحة التى يجرى من تاريخ صدورها ميعاد الطعن فيما تتضمنه من قرارات هى التى تصدرها احدى المصالح ويتم نشرها وتوزيعها على الادارات والاقسام والفروع المختلفة ، ولا يعتبر من تبيل ذلك تبليغ القرار الى الادارات أو الاقسام أو الفروع ، ولا الصاقه أو مجرد الصاق النشرة بلوحة اعلاتلت الوزارة أو المصلحة — وذلك على النحو المستخلص من أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من ابريل

سنة ١٩٥٥ بشأن النشرات المصلحية والتظلمات الادارية ، ومن استقرا  
احكم القضاء في هذا الشأن .

ويمخلص من ذلك أن نشر القرار المتظلم منه بلوحة اعلانات الوزارة  
لا يعتبر نشرًا له في نشرة مصلحية حتى يحسب ميعاد التظلم منه من  
تاريخ هذا النشر ، ومن ثم فلا يبدأ ميعاد التظلم في هذه الحالة الا من  
تاريخ علم صاحب الشأن بالقرار المتظلم منه علما يقينيا .

فإذا كان الثابت في وقتئذ الموضوع أن المتظلم كان بعيدا عن مبنى  
الوزارة التي تم نشر القرار المتظلم منه بلوحة اعلاناتها ، ولم يرد بتلك  
الوقائع ما ينفي ذلك أو يشكك فيه ومن ثم يتمين الالتفات عن مدى  
اعتبار هذا النشر عنصرا كلفيا أو غير كاف لعلم المتظلم بالقرار علما  
يقينيا .

ويمخلص من جميع ما تقدم انه لاوجه لحساب ميعاد تظلم المذكور  
من القرار المشار اليه من تاريخ نشره في لوحة اعلانات الوزارة ولا يبدأ  
هذا الميعاد الا من التاريخ الذي يثبت فيه علم المتظلم بالقرار علما  
يقينيا .

( فتوى ٢٨٩ في ١٦/٣/١٩٦٢ )

### قاعدة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

التنفيذ الادارى المباشر — التزام الموظف بدفع مبلغ من النقود  
للحكومة — مشروعية وصحة التنفيذ الادارى المباشر بشخص جزء من  
راتبه لاقتضاء هذا الحق طبقا للقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ .

ملفص الحكم :

إذا كان الالتزام بدفع مبلغ من النقود قابلا للتنفيذ العيني في جميع  
الاحوال ، فالتنفيذ الادارى المباشر في صورة خصم جزء من راتب الموظف

لاقتضاء حقوق الحكومة قبله طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ يكون مشروعاً وصحيفياً وتكون مجادلته فيما اتخذته الحكومة من ذلك غير قائمة — والحالة هذه — على أساس سليم من القانون .  
( طعن رقم ١٦٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٥ )

### قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

إلغاء الأمر الإداري — يكون بأمر إداري آخر بنفس أداة الأمر الأول .

ملخص الحكم :

إن الأمر الإداري لا يلغيه إلا أمر إداري آخر بنفس أداة الأمر الأول وهي الكتابة .  
( طعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٤ )

### قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ :

القرار الصادر بفصل العامل من الخدمة بسبب التقيؤ عليه تنفيذاً لمقتوبة الحبس المحكوم بها — عدم اعتباره سبباً لقرار التقيؤ .

ملخص الحكم :

إن هذه المحكمة لا ترى محلاً للخوض فيما إذا كانت إرادة الإدارة مشوبة بعيب من العيوب أفسد إرادتها ورضاءها بالنسبة إلى ركن جوهري توقف عليه قرارها الصادر بتعيين المطعون عليه على اعتبار أنه كتم أمراً لو انكشف لها لما أقدمت على هذا التعيين ، لا ترى هذه المحكمة وجهاً للخوض في هذا البحث لأن القرار المطعون فيه بحكم مضمونه

وملايسات اتخاذها لا يستطاع تأويله على معنى سحب القرار المقتضى، للتميين ، حتى يسوغ ، من أجل مراقبته البحث في مدى صحة قرار التمييز أو بطلانه ومدى مطاوعته للسحب أو عدم استجلبته لذلك ، لا محل لهذا كله بعد أن وضح من ملايسات صدور القرار المطعون فيه ، ان الادارة لم تقصد الى جعل آثار الفصل من الوظيفة منسحبة على بداية الخدمة حتى يصح القول بأنه أريد به سحب قرار التمييز لبطلانه ، وانما ربطت قرارها بواقعة منشئة للمنع من موانع البقاء في الخدمة وهي واقعة القبض على المدعى في ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ لتنفيذ عقوبة الحبس عليه ، وهذه الواقعة تكشف عن نية الادارة في أنها لم تقم بقرارها على سبب يتعلق بقرار التمييز من حيث فقد أحد شروط صحته أو أركان وجوده وانما اقامته على ما يصح اعتباره ملغيا من موانع البقاء في الخدمة، وذلك أن القرار المطعون فيه ذكر القبض على المطعون عليه واراد ما هو تابع له ومسبب عنه ، وهو الانقطاع عن العمل ، فدل هذا على أنه اراد الفصل من الخدمة على ما رآه محققا للقيام بالمنع من البقاء في خدمة بدأت صحيحة .

( طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٥ )

### قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ :

قرار ادارى - نشر القرارات بالجريدة الرسمية - تكاليف النشر - الاعلان تتحملها الجهة طالبة النشر - صدور تفويض من وزير الزراعة الى المحافظة بالتطبيق لاحكام قانون الادارة المحلية في اصدار القرارات المتعلقة بالجمعيات التعاونية الزراعية - اثار قرار المحافظ تردت الى الوزير وتتحمل ميزانية وزارة الزراعة بتكاليف النشر - الاشراف على الحركة التعاونية منوط بالوزارة التى رصدت ميزانيتها للقيام باختصاصاتها .

ملخص الفتوى :

ان الأصل هو تحمل الجهة طالبة نشر القرارات وبمصرفات هذا

النشر لأنها بذلك الطلب انما تتعاقد مع الجهة القائمة على اصدار الجريدة الرسمية على نشر ما يتطلب الامر نشره مقابل التزامها اداء النفقات المقررة ٥٠ الا أنه اذا ما صدر تفويض من وزير الزراعة الى المحافظة — بالتطبيق لحكم المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية التي أجازت لكل وزير أن يعهد بقرار منه الى المحافظ ببعض اختصاصاته — في اصدار القرارات المتعلقة بالجمعيات التعاونية الزراعية وفي حدود ما يختص به قانوننا ، فان مثل هذا التفويض يترتب عليه أن يكون المحافظ في مباشرته للاختصاص المفوض فيه نائباً عن الوزير ، وبالتالي تترد آثار القرار الصادر من المحافظ الى الوزير بحيث تتحمل ميزانية وزارة الزراعة بتكاليف النشر .

وأنة مما يميز هذا النظر أن الاختصاص باصدار القرارات المتعلقة بالجمعيات التعاونية يقصد به تحقيق مصلحة الحركة التعاونية ، ويقوم الوزير أو من يفوضه باصدار هذه القرارات باعتباره مشرفاً على الحركة التعاونية في مجال نشاط وزارته أو مشرفاً على الحركة التعاونية الزراعية في الحالة محل البحث . وهذا النشاط يدخل اساساً في اختصاص وزارة الزراعة التي رصدت في ميزانيتها القيام باختصاصاتها مما يتعين معه تحميل هذه الوزارة بمصروفات نشر القرارات المشار اليها سواء صدرت من الوزير أو من المحافظ باعتباره مفوضاً من الوزير .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تكاليف نشر القرارات الصادرة من المحافظين في شأن الجمعيات التعاونية الزراعية اذا ما فوضوا من السيد وزير الزراعة فيما هو من اختصاصه تقع على عاتق وزارة الزراعة .

( ملف ٢٢/٢ - ٢١٤ - جلسة ١٠/٧/١٩٧٠ )

قاعدة رقم ( ٤٩٩ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وكذلك قرار وزارة الاسكان رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٦٢ ليس فيهما ما يوجب اخطار مالك العقار بأن تظلماً قد رفع

من المستأجر من قرار لجنة التقدير — هذا الاخطار لا يعتبر اجراء  
جوهريا في ذاته بحيث يترتب على مجرد اغفاله انعدام قرار مجلس  
المراجعة .

#### ملخص الحكم :

أن أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وكذلك نصومس قرار  
وزارة الاسكان رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٤٠ لسنة  
١٩٦٣ المنظم لاجراءات التظلم من قرار لجنة التقدير والفصل في التظلم  
بوساطة مجلس المراجعة ، قد خلت مما يوجب اخطار ملك العقار بأن  
تظلما قد رفع من المستأجر عن قرار لجنة التقدير أو مما يوجب ابلاغه  
كذلك بالجلسة المعينة أمام مجلس المراجعة لنظر هذا التظلم ، بل ان هذه  
النصوص قد خلت جميعا مما يؤخذ منه ان هذا الاعلان يعتبر اجراء  
جوهريا في ذاته ، بحيث يترتب على مجرد اغفاله بطلان القرار بحسب  
مقصدود الشارع ، ولما كان الاعلان غير لازم قانونا على هذا الوجه فان  
اغفال اجرائه لا يلحق بالتالي بقرار مجلس المراجعة أى بطلان أو  
انعدام ، ذلك أن التظلم المقدم لمجلس المراجعة لا يختصم المالك بل  
يختصم قرار لجنة التقدير ذاته .

( طعن رقم ٧٠٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢١ )

#### قاعدة رقم (٥٠٠)

#### المبدأ :

عدم انعقاد اللجنة الفنية لشئون عمال اليومية — صدور قرارها  
بطريق التعمير لا يؤدي الى بطلان القرار ما دام قد صدر بالاجماع .

#### ملخص الحكم :

ان ما ذهب اليه المدعي من أن اللجنة لم تتعقد بل اتخذت قرارها  
بطريق التعمير ليس من شأنه أن يؤدي الى بطلان القرار المذكور مادام  
قد صدر بالاجماع حسبما هو ثابت من الاوراق .

( طعن رقم ٣٥٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٧ )

## قامد رقم (٥٠١)

### المبدأ :

**حالة الضرورة — طريق استثنائي محض لا يلجأ اليه الا في حالات محددة على سبيل الحصر — حالات ذلك هي وجود نص في القانون يبيح اتخاذ هذا السبيل او قيام حالة الضرورة — أركان حالة الضرورة •**

### ملخص الحكم :

ان انتجاء الادارة الى تنفيذ أوامرها على الأفراد بالقوة الجبرية دون حاجة الى اذن سابق من القضاء — وهو ما يسمى بالتنفيذ المباشر — هو طريق استثنائي محض ، لا تستطيع الادارة أن تلجأ اليه الا في حالات محددة على سبيل الحصر اذ أن الاصل الذي يحكم هذا الموضوع هو الاصل العام الذي يخضع له الأفراد ، والذي يقتضى أن تلجأ الادارة الى القضاء لتحصل على حكم بحقوقها ان كان لها ثمة وجه حق اذا مارقت الأفراد الخضوع لقراراتها ، ومن ثم فقد استقر الرأى فقها وقضاء على أن لا يسوغ للادارة في مصر أن تلجأ الى هذا الطريق الا في احدى حالتين :

**الحالة الأولى :** اذا وجد نص في القانون يبيح للادارة اتخاذ هذا السبيل والأمثلة على ذلك واضحة من استقراء نصوص القوانين المختلفة.

**الحالة الثانية :** وهي حالة الضرورة مقتضاها أن تحدد الادارة نفسها أمام خطر داهم ، يقتضى أن تتدخل فوراً للمحافظة على الامن والسكينة أو الصحة العامة بحيث لو تريت الى حين صدور حكم القضاء لترتب على ذلك اخطار جسيمة ومن ثم قد جرى القضاء الادارى في مصر على انه لا تقوم حالة الضرورة الا بتوفر أركان أربعة :

- أولاً : أن يكون هناك خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام والامن •
- ثانياً : أن يكون عمل الضرورة الصادر من الادارة ، هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر •

ثالثا : أن يكون العمل لازما حتما فلا يزيد عليها تقضى به الضرورة .

رابعا : أن يقوم بهذا العمل الموظف المختص نيمًا يقوم به من أعمال وظيفته .

وهذه الأركان جميعها ترجع الى أصلين معروفين من أن الضرورات تبيح المحظورات وإن الضرورة تقدر بقدرها .  
( ملغى رقمى ٤٤٤ لسنة ٧ ق ، ٧٣٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٦ )

### قاعدة رقم (٥٠٢)

أبدا :

آثار الالغاء الجرد - كيفية تنفيذ الحكم بالغاء قرار الترقية -  
وجوب تصحيح الاوضاع بالنسبة للقرارات التالية .  
ملخص الفتوى :

ان آثار الالغاء الجرد تحكمها قاعدة عامة مؤداها ان تعود الحالة الى ملكنت عليه قبل صدور القرار الملغى ، على اعتبار انعلم يصدر أصلا ، ويقتضى هذا ترتيب آثار سلبية واخرى ايجابية على عاتق الادارة ، وبعبارة أخرى فان الادارة تلتزم بالامتناع مستقبلا عن تنفيذ القرار المحكوم بالغاء ، على أى وجه ، كما تلتزم بمتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة المراكز الى أصلها على نحو ملكنت عليه قبل صدور القرار الباطل .

وانقرار الصادر بالترقية ينشئ المركز انقانونى فيها بآثاره المختلفة من نواح عدة ، سواء من ناحية تقديم الموظف الى الدرجة التالية أو من ناحية المزاينة فى ترتيب الاقدمية فى الترقية بين ذوى الشأن ، ومن ثم يتعين عند تنفيذ حكم الالغاء ان يكون تنفيذه منسقا وحكم القانون ، فكافة تلك النواحي والآثار ، وذلك وضما للامور فى نصابها السليم ولعدم الاخلال بالحقوق أو المراكز القانونية بين ذوى الشأن .



ومن حيث أن الحكم بالغاء القرار الإداري يقتضى الغاء كافة الآثار المترتبة عليه في الخصوص الذي أنبنى عليه الحكم وعلى الأساس الذي أقام عليه قضاءه ، ومن ثم فإن أثر هذا الحكم يقتضى تصحيح الأوضاع بالنسبة الى القرارات التالية ، ذلك ان كل قرار منها يتأثر حتما بالغاء القرار السابق عليه مادامت الترقيات فيها جميعا مناطها الدور في ترتيب الأقدمية عند النظر في الترقية .

( فتوى ٥ في ١٩٦٠/١/٣ )

### قاعدة رقم (٥٠٣)

المبدأ :

قرار إداري — الفأؤه — حجية الحكم بالالفاء — حجية على الكلفة .

ملخص الفتوى :

من المسلم أن الحكم بالغاء قرار إداري يكون حجة على الكلفة ولا تقتصر حجيته على طرفي الدعوى وإنما هي حجية مطلقة تتمدى الى الغير أيضا . وعلّة ذلك أن الخصومة الحقيقية في الطعن بالالفاء تنصب على القرار الإداري ذاته وتستند الى أوجه عامة حددها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن مايدع القرار المطعون فيه باطلا لا بالنسبة الى المدعى وحده بل بالنسبة الى الكلفة، ومن ثم فهو بطلان مطلق .

( فتوى ٥ في ١٩٦٠/١/٣ )

### قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ :

قرار إداري — الفأؤه — مداه — قد يكون الفاء جزئيا أو كاملا .

ملخص الفتوى :

ان الفاء القرار قد يكون الفاء جزئيا يقتصر على شطر منه أو أثر

من آثاره وقد يكون الغاء كاملا حيث يكون بظلال القرار لعيب في ذاته من العيوب التي تنص عليها المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة وهي عيوب الاختصاص والشكل ومخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويقتضى الغاء القرار مجردا أهداره بكافة ما ترتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن في الماضي والمستقبل .

( نوى ٨٦٥ في ١٢/٧ / ١٩٥٩ )

### قاعدة رقم (٥٥)

#### المبدأ :

سريان مواعيد الطعن بالالغاء من تاريخ الطعن بالقرار — نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية — تنظم المدعى من هذا القرار بعد مرور أكثر من ستمين يوما من تاريخ النشر بمناسبة توزيع الاختصاصات بين وكيلي الوزارة — تنظم مقدم بعد المواعيد المقررة قانونا — الاثر المترتب على ذلك : عدم قبول الدعوى شكلا .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الجهة الادارية أصدرت بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٤ القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ بتمعين السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ في فئة وكيل وزارة ذات الربط المالي ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنويا بهيئة صندوق استثمار الودائع والتأمينات . وبتاريخ ١٩٧٧/٧/١٦ أصدرت القرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٧ بنبب السيد ٠٠٠ ٠٠٠ وكيل الوزارة بهيئة صندوق استثمار الودائع والتأمينات وكيل الوزارة لشؤون مكتب الوزير . وبتاريخ ١٩٧٧/٩/٣ أصدرت القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ بتمعين السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ وكيل لوزارة المالية لشؤون مكتب الوزير بمستوى الادارة العليا ( ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنويا ) . وبتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٥ أصدرت القرار رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ ونص في المادة الاولى منه على أن يتولى السيدان / ٠٠٠ ٠٠٠ و ٠٠٠ ٠٠٠ وكيل الوزارة الاختصاصات الموضحة قرين اسم كل منهما .

كما نص في الملاحظة الثانية على نخب السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ وكيل الوزارة  
لشئون موازنة الهيئات والوحدات الاقتصادية وكيلًا للوزارة لشئون  
مكتب الوزير بالاضافة الى عمله .

ومن حيث ان مؤدى تعاقب المراكز القانونية التى أنشأتها هذه  
القرارات للسيد / ٠٠٠ ٠٠٠ أن جهة الادارة صورت قرارها رقم  
١٢٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه تعيين له فى فئة وكيل وزارة بهيئة صندوق  
استثمار الودائع والتأمينات ، الا أن ندبه بعد يومين من صدور هذا  
القرار بشغل وظيفة وكيل الوزارة لشئون مكتب وزير المالية ، ثم تعيينه  
فى هذه الوظيفة بعد خمسين يوما من تعيينه بالصندوق المذكور يكشف عن  
الارادة الحقيقية لجهة الادارة وهى أنها قصت من قرارها رقم ١٢٢  
لسنة ١٩٧٧ ترقية السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ الى فئة وكيل بوزارة المالية ذاتها  
تحت ستار التعيين فى صندوق استثمار الودائع لكى تحل نفسها من أحكام  
الترقية المنصوص عليها فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من جهة  
واكبر يكون قرارها هذا بمنأى عن النظم فيه من جانب من هم أحق منه  
بالترقية الى هذه الفئة من بين العاملين بالوزارة . وليس صحيحا ماادعته  
الجهة الادارية أمام محكمة القضاء الادارى من أنها لغت القرار رقم  
١٦٦ لسنة ١٩٧٧ بتعيين السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ وكيلًا لوزارة المالية لشئون  
مكتب الوزير لأن هذا الادعاء لو كان صحيحا لقرتب عليه إلغاء قرار توزيع  
الاختصاصات بينه وبين وكيل الوزارة الآخر وعودته الى صندوق استثمار  
الودائع لشغل الوظيفة التى عين فيها بالقرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ وهو  
ما لم يحدث .

ومن حيث أن القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ يعتبر — وفقا للارادة  
الحقيقية لجهة الادارة — قرار بالترقية الى وظيفة وكيل وزارة بوزارة  
المالية ، فمن ثم فان المواعيد والاجراءات المقررة الطعن بالإلغاء لا تسرى  
فى حق المدعى الا من تاريخ افصح جهة الادارة عن هذه الارادة واتصال  
هذا الافصح بعلم المدعى .

ومن حيث أن جهة الادارة أفصحت عن ارادتها الحقيقية بقرارها  
رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ بتعين السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ وكيلًا لوزارة المالية  
لشئون مكتب الوزير ، فمن ثم فانه اعتبارا من تاريخ علم المدعى بهذا

القرار تسرى في حقه مواعيد الطعن بالالغاء في القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

ومن حيث ان القرار ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ نشر في الجريدة الرسمية ( المعدد رقم ٤٣ ) الصادر بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٧٧ ولم يتقدم المدعى بتظلمه الا بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٧٨ — بمناسبة صدور هذا القرار رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بتوزيع الاختصاصات بين وكيلى الوزارة — فمن ثم فانه يكون قد تقدم بتظلمه بعد تخطيه في الترقية الى فئة وكيل وزارة بعد المواعيد المقررة قانونا وتبعا لذلك تكون دعواه غير مقبولة شكلا بالنسبة الى طلب الغاء القرارين رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ ورقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير ما تقدم فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، مما يتعين معه الحكم بالغائه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة لطلب الغاء القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ لانتهاء شرط المصلحة ، وباعتبار الخصومة منتهية بالنسبة لطلب الغاء القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٧ والزام الجهة الادارية مصروفات هذا الطلب . ويمدح قبول الدعوى شكلا بالنسبة لطلب الغاء هذين القرارين لتقديمه بعد الميعاد .

ومن حيث انه بالنسبة الى طلب المدعى الغاء القرار رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بتوزيع الاختصاصات بين السيد / . . . وبين وكيل الوزارة الآخر، فالثابت أن هذا القرار ، باعتباره من قرارات توزيع العمل الداخلى بين وكيلى الوزارة ، يعد أثرا من آثار ترقية السيد / . . . الى وظيفة وكيل وزارة المالية بقرار أصبح حصينا من الالغاء وتبعا لذلك يكون المدعى غير محق في طلب الغائه ، ومن ثم كان يتعين الحكم المطعون فيه أن يقضى برفض هذا الطلب وليس بعدم الاختصاص باعتبار أن هذا الطلب من قبيل المنازعات الادارية التى يختص مجلس الدولة بمهيئة قضاء ادارى بنظرها الامر الذى يتعين معه القضاء بالغاء ما قضى به الحكم في هذا الخصوم وبرفض الدعوى بالنسبة لهذا الطلب والزام المدعى مصروفاته .

## قاعدة رقم (٥٠٦)

### المبدأ :

من المقرر قانوناً أن العلم بالقرار الذي يبدأ من سريان ميعاد الطعن فيه بالالغاء هو العلم اليقيني والتام بمضمون القرار ومحتوياته وأسبابه والذي به يستطيع أن يحدد من صدر القرار في شأنه مركزه القانوني حيال القرار .

### ملخص الحكم :

انه من المقرر قانوناً أن العلم بالقرار الذي يبدأ منه سريان ميعاد الطعن فيه بالالغاء ، هو العلم اليقيني والتام بمضمون القرار ومحتوياته وأسبابه والذي به يستطيع أن يحدد من صدر القرار في شأنه حقيقة مركزه بالقانوني حيال القرار .

ولما كان البادئ من سياق الوقائع — وهو ما لم تجعده جهة الادارة — أن إعلان نتائج الامتحان بالكلمه بداءة يتم باعلان كتف التقديرات بالنسبة لكل مادة والتي تتراوح ما بين ضعيف وممتاز ثم بيان التقدير العام لمجموع المواد . ويعقب ذلك إعلان كشف آخر ببيان الدرجات متضمنا بيان كل مادة والدرجة التي حصل عليها الطالب في كل منها على وجه مجمل دون تفصيل الدرجات في الامتحان التحريري والشفوي والعملى لكل مادة . لذا فان الطاعن لا يستطيع من مجرد اعلان نتيجة الامتحان على هذا الوجه أن يبين الاساس الخاطيء الذي اتبعته الكلية في تصحيح ورقة التحريرى في مادة الرمد والاذن والانف والمنجرة بفصل مادة الرمد على حده — واعتبارها مادة مستقلة وتطلب حد أدنى من درجات للنجاح في الامتحان التحريري فيها وذلك على خلاف حكم اللائحة الداخلية للكلية ، كي يتمكن من تحديد مركزه القانوني وينشط لرفع دعواه بالطعن على هذه النتيجة . ولا يسوغ القول بأنه كن يوسع الطاعن أن يطلع لدى ادارة الكلية أو مراقبة الامتحان « للكتترول » على تفاصيل الدرجات التي حصل عليها في هذه المادة في كل من الامتحان التحريري والشفوي والعملى ، ذلك أن في هذه القول لزوم بما لا يُلزم ،

ومن شأنه ربط الميعاد رفع دعوى الالغاء بوقائع غير منضبطة ، وتوقف سريان هذا الميعاد على سعى الأفراد واجتهادهم في الجرى وراء تحصيل معلومات عن القرارات الادارية 'لصادره في شأنهم بينما أن الاصل وهو وجوب اعلان الأفراد بالقرارات الادارية الفردية اعلانا يكفل علمهم بها علما يقينيا. شاملا بحيث يستطيعون به ان يحددوا مراكزهم القانونية ويمشرون حقوقهم في الطعن عليها ما عن لهم ذلك .

ومن حيث ان جهة الادارة لم تدفع أن الطاعن قد علم بتفاصيل موقفه واسباب رسوبه في امتحان سبتمبر سنة ١٩٨١ في المادة المذكورة ، ولم يثبت من الاوراق شيئا من ذلك ، ومن ثم فلن ادعاء بعدم علمه بحقيقة هذا الامر الا عند اعلان نتيجة البكالوريوس في ١٩٨٣/٢/٢١ وتبينه أنه لم يحسب له من الدرجات التي حصل عليها في هذه المادة سوى ٩٠ درجة ( الحد الأدنى لدرجات النجاح ) بينما هو حاصل فيها على ١٠٨ درجة ، وأن سبب ذلك هو الخطأ القانوني الذي وقعت فيه الكلية في تصحيح ورقة الامتحان التحريري في مادة الرمد والانف والأذن والحنجرة ان هذا الادعاء يغدو مقبولا ولا دليل على عدم صحته .

ومن حيث أنه متى ثبت ما تقدم ، وكانت نتيجة البكالوريوس التي علم الطاعن منها حقيقة مركزه القانوني واسباب القرار المطعون فيه — قد اعلنت في ١٩٨٣/٢/٢١ ، وأن الدعوى المسئلة اقيمت في ١٩٨٣/٣/٢٨ ، لذا فلن الدعوى تكون مرفوعة في الميعاد مقبولة شكلا .

( طعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٦ )

### قاعدة رقم (٥٠٧)

#### المبدأ :

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نظمت ميعاد رفع الدعوى فيما يتعلق بطلبات الالغاء — انتهاء بعثة المدمى في ألمانيا الغربية اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/٦ قبل الحصول على الدكتوراه — علم المدمى بالقرار وتظلمه منه في تاريخ مظهر لصدوره — اقامة المدمى

لدعواه في ١٩/٢/١٩٨٢ — قضاء الحكم المطعون بعدم قبول الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢٤ المشار إليها — الحكم المذكور أغفل ما هو ثبت بالأوراق من أن جهة الإدارة والأجهزة المعاونة لها قد سلكت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل الاستجابة إلى تنظيم المدعى وطلب مد بعثته للحصول على الدكتوراه الموفد من أجلها — ومن ثم يمتد ميعاد البحث في التنظيم — أخذاً بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — ريثما يتبين ما ينبىء عن العدول من هذا المسلك ويطم به صاحب الشأن : طلب المكتب الثقافي بالمعيا الغريبة مراراً إعادة النظر في قرار إنهاء البعثة للظروف التي شرحها عن حالة العضو — استجابة الإدارة العامة للبعثات لهذا الطلب وتكرار العرض من جانبها على اللجنة التنفيذية في الجلسات التي عقدتها لهذا الغرض خلال السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ — طلب الجامعة الوفدة الاستجابة لظلامة المدعى — مع كل هذه الظروف لا ينبغي حساب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ علم المدعى بالقرار الصادر بإنهاء بعثته في عام ١٩٨٠ — قبول الدعوى — مؤدى نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والإجازات الدراسية والنح أن اللجنة التنفيذية هي صاحبة السلطة في تحديد مدة البعثة ومد مدتها وإنهائها — قراراتها في هذا الشأن لا بد أن تكون مستندة إلى سبب مشروع وبمعنى من إساءة استعمال السلطة ومحقة للصالح العام والا وقعت باطلاً جديرة بالإنهاء — قرار إنهاء بعثة المدعى بالرغم من التقارير التي تفيد إمكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة — مخالفته للقانون .

#### ملخص الحكم :

إن واقع الأمر في هذه المنازعة أن المكتب الثقافي الذي يتبعه البعثة والإدارة العامة للبعثات كلاهما قد استشعر معه المدعى في مد بعثته إذ طلب المكتب مراراً إعادة النظر في قرار اللجنة التنفيذية للبعثات الصادر بإنهاء البعثة للظروف التي شرحها عن حالة العضو من واقع ما كان يرد من تقارير عن دراسته وكان لذلك أثره المبين في استجابة الإدارة العامة للبعثات لهذا المطلب فكان العرض المتكرر من جانبها على اللجنة التنفيذية في الجلسات التي عقدتها لهذا الغرض بتاريخ ١٩٨١/١/٣١ ، ١٩٨١/٤/٤ ، ١٩٨١/٩/٢٤ ، ١٩٨٢/١/٢٣ ، ١٩٨٢/٥/٨ ،

١٣/٩/١٩٨٢ ، ١١/١٢/١٩٨٢ وتلبيت الادارة العرض على اللجنة بعد رفع الدعوى مثار الطعن والحكم فيها ففي ٧/٥/١٩٨٣ عرضت الادارة العامة للبحاثات مذكرة برأيها في الموضوع خلصت الى طلب النظر في الموافقة على استمرار العضو في الدراسة للدكتوراه مع تجديد بحثه عاما يمدد بعده في ضوء تقدمه وصدر قرار اللجنة في هذا الشأن بان تعد مذكرة للعرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس اللجنة العليا للبحاثات في شأن التظلم وفصلا عن ذلك فلن الجامعة الموفدة وهي الجهة صاحبة الشأن الاول في البعثة استجابت هي الاخرى لظلامة المدعى فكتبت الى الادارة العامة للبحاثات في أكتوبر ١٩٨٢ طالبة مد البعثة لتحقيق الغرض منها وحتى لاتنصر المصلحة العامة ، ولم تكن اللجنة التنفيذية ذاتها بمعنى عن هذه الاستجابة فقد اتخذت في هذا الصدد قرارها الصادر في ٢٣/١/١٩٨٢ الذي استفسرت فيه عن التاريخ المتوقع لحصول العضو على الدكتوراه في وقت كانت قد أصدرت فيه قرارات عييده بالتسك بقرارها السابق بانهاء البعثة ، ولا ريب مع كل هذه الظروف لاينبغي حساب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ علم المدعى بالقرار الصادر بانهاء بعثته في عام ١٩٨٠ طالما أن هذا القرار ظل محلا للدراسة والتحصيص والعرض على اللجنة التنفيذية على ضوء ما كانت تبديه الجهات الادارية المعنية من آراء تترك في البعثة حتى تاريخ اقامة الدعوى مثار الطعن في ١٩/٢/١٩٨٣ .

ومن حيث ان المادة ٢٤ من قانون مجلس السحولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الانهاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه . . . . . أو اعلان صاحب الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئات الادارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً ويعتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عليه السلطات المختصة بمطالبة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة .

ومن حيث أنه ولئن كان صحيحاً ماذهب اليه الحكم المطعون فيه من



أن أنهاء بعثة المدعى اختلوا من ١٠/١٠/١٩٨٠ قد ترشبت على قرار اللجنة التنفيذية الاول الصادر في تاريخ سابق ( ١٩٨٠/٣/٢٥ ) وان المذكور علم بالقرار الصادر بانتهاء بعثته وتظلمه في تاريخ معلوم لمصدوره الا أن الحكم المطعون فيه اغفل ما هو ثابت في الأوراق من أن جهة الادارة والاجهزة المعاونة لها قد سلكت مسلكا ايجابيا واضحا في سبيل الاستجابة الى تظلم المدعى وطلبه مد بعثته للحصول على الدكتوراه الموفد من أجلها ومن ثم يمتد ميعاد البحث في التظلم — أخذا بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — ريثما يتبين ما ينبىء عن التحول عن هذا المسلك ويعلم بذلك صاحب الشأن .

ومن حيث أنه لما كانت الدعوى الماثلة مهية للفصل فيها موضوعا فلا يكون ثمة وجه لاعادتها الى محكمة القضاء الادارى لکن تفصل فيها.

ومن حيث ان القسانون رقم ١١٢/١٩٥٩ بتتظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح قد نص في المادة ١٣ على أن تتولى اللجنة التنفيذية اختيار طلاب البعثة بعد المفاضلة بينهم وكذلك تحديد مدة البعثة ونص في المادة ٢٣ على أن على عضو البعثة أن يتم بعثته في المدة المقررة لها وان يواظب على حضور الدراسة أو التمرين ٠٠٠ ونص في المادة ٢٤ على أن على اللجنة التنفيذية أن تقرر بصفة استثنائية مد مدة البعثة بعد التأكد من أن العضو قام بدراسته على وجه مرض . ونص في المادة ٢٨ على ان للجنة التنفيذية بعد أخذ رأى الجهة الموفدة أن تقرر انتهاء بعثة العضو الذى يتضح من التقارير الواردة عنه أن حالته تتبوء بعدم امكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة وللعضو أن يتظلم من هذا القرار خلال ١٥ يوما من تاريخ اعلانه به برقيا الى رئيس اللجنة العليا للبعثات الذى يفصل في التظلم بصفة نهائية ٠٠٠ ٠٠٠

ومن حيث أنه ولئن كان مؤدى هذه النصوص ان اللجنة التنفيذية هي صاحبة السلطة في تجديد مدة البعثة ومد مدتها وانهاهاها الا أن

قراراتها في هذا الشأن كأي قرار إداري لا بد أن تكون مستندة الى سبب مشروع يمتدح عن أساءة استعمال السلطة ومحققة للمصالح العام والا وقعت بإطلاقة قديره بالالفاء .

ومن حيث أنه في الدعوى المنظورة يبدو واضحا وجه مغالفة القانون وأساءة استعمال السلطة في القرار الذي أصدرته اللجنة التنفيذية بإنهاء بعثة المدعى اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/٦ المطعون فيه. إذ الثابت من أوراق الطعن أن اللجنة سبق أن وافقت على ترشيح المذكور للبعثة الى ألمانيا الغربية وقد سافر العضو الى مقر بعثته ١٩٧٤/١٠/٧ وبده في دراسة اللغة الألمانية واستغرق ذلك منه حوالي ستة أشهر ثم سجل للحصول على الدبلوم المشترك للدكتوراه في جامعة ماينز اعتبارا من الفصل الدراسي ١٩٧٦/٧٥ وجاءت تقارير استاذة المشرف بأن دراسته في تلك الجامعة تعد أعلى مرتبة من أي جامعة أخرى بألمانيا إذ يعطى الطالب مقررات إضافية على مستوى عال يحتاج الى مدة لا تقل عن ست سنوات للطلاب الألمان والأجانب وأن العضو قطع شوطا وحقق تقدما في هذه الدراسة وهو الأمر الذي دعى مكتب البعثات الى تقرير طلب المدعى إعادة النظر في قرار اللجنة المشار اليه وأعطى هذا الموضوع اهتمامه بنية التوصل الى عدول اللجنة ثم كان أن حصل المدعى على الدبلوم المطلوب فعلا في ١٩٨٢/٦/١٤ وفي هذا الصدد أفادت الجامعة الموفدة الادارة العامة للبعثات بأن حصول الطالب على الدبلوم من ألمانيا الغربية كان لازما وأنه حقق هذا الهدف في المدة المقررة بالضبط مما يشير الى استعداده العلمي وامكانه الحصول على الدكتوراه - وهي الغرض الاساسي من البعثة في مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات على أقصى قدر ومن ثم ترى الجامعة استقرار الطالب في بعثته خاصة وإن الاستاذ المشرف يفيد بأن الطالب يبشر علميا بالخير ، ومع هذه الوقائع والظروف جميعها يكون قرار اللجنة التنفيذية الصادر بإنهاء بعثة المدعى قد انطوى على مغالفة صريحة أنص المادة ٢٨ من

القانون رقم ١١٢/١٩٥٩ الذي حدد السبب المبرر لانتهاء بعثة العضو بالتطبيق له بأن تكون التقارير الواردة تفيد بأن حالته تنبئ بمسدم امكانه تحقيق الغرض المقصود من البعثة وهو الامر الذي يثبت عكسه في حالة المدعى من واقع التقارير الواردة عنه من مكتب البعثات المختص والاستاذ المشرف على دراسته فضلا عن أن اصرار اللجنة على قرارها المطعون فيه بعد أن احيطت علما بجميع الظروف على الوجه الذي تضمنته أوراق الطعن يصح به باسائة استعمال السلطة والتجنى على المصلحة العامة بما يقضى الى بطلانه والحكم بالغائه مع مايترتب على ذلك من آثار .

( طعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٨٤ )



قرن مسلم



## قرض مسلم

قاعدة رقم (٥٠٨)

### المبدأ :

تعهد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة — الاحكام الدستورية المنظمة لهذا النوع من القروض والتعهدات — رقابة السلطة التشريعية في هذا الشأن — الحكمة منها — ضمان الحكومة للهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس الممناعة لدى البنك الاهلى فيما يصدره من خطابات ضمان لصالح الشركات المتعتمدة مع هذه الهيئة يستلزم موافقة السلطة التشريعية على هذا الضمان .

### ملخص الفتوى :

يبين من نص الاحكام المنظمة للقروض العامة في القوانين الدستورية المختلفة أن دستور سنة ١٩٢٣ كان ينص في المادة ١٣٧ منه على أنه « لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان » . وقد ردد دستور سنة ١٩٣٥ هذا في المادة ١٢٦ منه ، وينص دستور سنة ١٩٥٦ في المادة ٦٦ على أنه :

« لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة » .

وحكمة هذه النصوص أن القرض التزام خطير بالغ الاثر في أموال الدولة ، وله ارتباط وثيق بمبدأ فرض الضرائب ، ذلك أن كل قرض علم يقتضى في الغالب فرض ضرائب لادائه ، وكذلك الحكم بالنسبة الى الالتزامات التى يترتب عليها انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة فعمل هذه الالتزامات ينطوى على معنى الاستدانة — ويجب

اعمالاً لبدء رقابة السلطة التشريعية في الشؤون المالية أن توافق هذه السلطة على تلك الالتزامات وذلك سواء ارتبطت الحكومة بنفسها مباشرة بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزنة العامة في سنوات مقبلة أو كان الارتباط بطريق غير مباشر في حالة ارتباط بعض الهيئات العامة بمشروعات مستقلة تضمن الحكومة الوفاء بالتزاماتها .

ولما كانت الهيئة العامة بتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة تعتبر طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ الصادر بإنشائها ، مؤسسة علمية ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة وتكون أموالها من الأموال التي تخصصها الدولة لتنفيذ البرنامج ومن أية حصيلة أخرى نتيجة لنشاطها ولها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، وتتبع أنظمتها المالية والإدارية طرق الإدارة والاستغلال المناسبة وفقاً لما هو متبع في المشروعات التجارية والصناعية .

ولما كان يترتب على الضمان المطلوب أداء مبالغ من خزنة الدولة إذا استحق الدين المضمون وأخطر البنك الأهلي المصري للوفاء والرجوع على الحكومة بما وقى ، ومن ثم يتعين تطبيقاً للقاعدة الدستورية المشار إليها موافقة السلطة التشريعية على مثل هذا الضمان دون أن يحتاج في هذا الخصوص بأن الهيئة المذكورة مؤسسة عامة تعرض ميزانيتها على السلطة التشريعية لإقرارها ، وأن ارتباطها بمشروع من المشروعات في حدود هذه الميزانية يترتب عليه بمجرد إتمامه التزام الدولة ذاتها ، ذلك أن استقلال ميزانية الهيئة عن ميزانية الدولة من شأنه أن تستقل الهيئة - كما سلف القول - بإيراداتها ومصروفاتها عن إيرادات الدولة ومصروفاتها ، فلا يجوز أن ترتب أحدهما عبئاً على الأخرى إلا في حدود القانون . وقد خُطر المشرع الدستوري ارتباط الدولة بمشروعات يترتب عليها انفاق أموال في بعض السنوات المقبلة إلا بموافقة السلطة التشريعية .

على أنه نظراً إلى عدم قيام مجلس الأمة في الوقت الحاضر ، ونظراً لأن المادة ٥٣ من الدستور المؤقت تخول رئيس الجمهورية حق إصدار أي تشريع أو قرار مما يدخل أصلاً في اختصاص مجلس الأمة إذا دعت



الضرورة الى اتخاذها في غياب المجلس ، فانه يكفي في الضمان المطلوب استصدار قرار من رئيس الجمهورية بالموافقة عليه — فالضمان والقرض شأنهما شأن الميزانية يصدران أصلا بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة السلطة التشريعية .

( فتوى ٢٦٣ في ١٩٥٩/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٥٠٩ )

المجلس :

نص الدستور على حظر إبرام عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبلغ بدون موافقة مجلس الأمة — عدم جواز قيام عقد الضمان على عقد القرض أو الارتباط بمشروع — استناد هذا الضمان الى وزير الخزانة — جائز ويكفي فيه قرار من رئيس الجمهورية استنادا الى سلطته الدستورية في ترتيب المصالح .

ملخص الفتوى :

ان دستور سنة ١٩٢٣ كان يحظر انفراد السلطة التنفيذية بهجاء عقد قرض أو تعهد قد يترتب عليه انفاق مبلغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة السلطة التشريعية ، الا أن الدساتير التي جاءت بعد دستور سنة ١٩٢٣ قد غلبت في صياغة نص الحظر الوارد في المادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ وجاءت بصيغة جديدة لهذا الحكم فقصت المادة ٧٣ من دستور ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ بأنه لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبلغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة — والذي يستلزم النظر في هذا المقام أن المشرع الدستوري استعمل عبارة « ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبلغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة » التي وردت في المادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ العبارة الآتية « أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق ٥٠ » وهذه الأخيرة لها دلالتها في اصطلاح الحكم إذ أن المذكور في دستور سنة ١٩٢٣ يشير الى التصرفات التي يترتب عليها التزام السلطة التنفيذية بدين ما في حين أن « المشروع »

المشار اليه في المادة ٧٢ من الدستور الحالي انما يشير الى انشاء عمل له في الغالب كيان ملموس .

ولما كان عقد القرض من عقود القانون المدني له اركانته الخاصة التي تميزه عن الضمان الذي هو نوع من عقد الكفالة — لذلك كان من المتعين الوقوف عند مراعاة نص المادة ٧٢ من الدستور الحالي — واذا كان المخطور ابرامه بدون موافقة مجلس الامة هو عقد القرض فلا يجوز قياس الضمان عليه والا لكان من السهل على المشرع الدستوري في سنة ١٩٦٤ أن يتخذ نفس نص المادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ وهو لم يفعل فخرج بذلك الضمان الذي تعطيه وزارة الخزانة على نص المادة ٧٢ من دستور سنة ١٩٦٤ فلا محل للعرض — والحالة هذه — على مجلس الامة — وقد أخذت بهذا الرأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في أول أغسطس سنة ١٩٦٤ .

ولما كانت المادة ١٢١ من الدستور الصادر في مارس سنة ١٩٦٤ تنص على أن « يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح العامة » .

ولما كان القصد بعبارة « ترتيب المصالح العامة » بحسب الرأي الراجح في الفقه الدستوري انشاء الوزارات ووكالات الوزارات والمصالح العامة وكذلك الغلّوها وتنظيمها وتحديد أعمالها واختصاصاتها ونقل هذه الاختصاصات من جهة الى أخرى وغير ذلك مما يستتبعه التنظيم والترتيب وأن ضمان الحكومة للهيئات والمؤسسات العامة فيما تعقده من قروض يعتبر دخلا في مهام السلطة التنفيذية بوجه عام ومن ثم يجوز لرئيس الجمهورية استنادا الى سلطته في ترتيب المصالح العامة وتحديد اختصاصاتها أن يعهد بالاختصاص المشار اليه الى وزارة الخزانة معطلة في وزيرها باعتبار أن هذا هو الذي يتفق مع التخصص النوعي لهذه الوزارة — وقد أخذت بهذا الرأي أيضا الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من يونيو سنة ١٩٦٦ .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى

والتشريع الى أن الضمان لا يقاس على القرض وعلى الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ ووافقت الجمعية على الاكتفاء في هذا الخصوص باستئذ هذا الضمان الى وزير الخزانة بقرار من رئيس الجمهورية استنادا الى سلطته الدستورية في ترتيب المصالح .

( فتوى ١١٦٤ في ١١/١/١٩٦٧ )

( بهذا المعنى ايضا فتوى اللجنة بجلسته ١٩٦٤/٨/١ والصادرة برقم ٧١٣ في ١٩٦٤/٨/١ وكذلك فتاها الصغرة بجلسته ١٩٦٧/٦/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٥١٠ )

#### المبدأ :

نص المادة ١١ من دستور سنة ١٩٧١ على انه لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب — المقصد من هذا الحظر تحقيق مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصروفاتها — يفرج من نطاق الحظر العقود التي تبرمها السلطة التنفيذية للقيام بمشروع سبق ان وافق مجلس الشعب عليه — الارتباطات التي لم يسبق للمجلس الموافقة عليها يتعين عرض عقودها ايا كان نوعها طالما انها تترتب فور إبرامها التزاما بمبالغ في سنة او سنوات لاحقة — التفرقة بين عقود التوريد التي يلتزم المورد بمقتضى العقد ذاته بتوريد — كمية محددة على عدد من السنوات مقابل اداء قيمة ما يتم توريده وعقود التوريد التي يلتزم فيها المورد بالتوريد دون تحديد كمية ما يتم توريده وترك ذلك لاوامر التوريد — يجب موافقة مجلس الشعب على النوع الاول دون الثاني — امسك ذلك — الالتزام بإداء الثمن لا ينشأ الا يصدر امر التوريد الذي يصدر في سنة معينة وفي حدود احتياجات هذه السنة — تطبيق

### ملخص الفتوى :

أن دستور سنة ١٩٢٣ كان ينص في المادة ١٣٧ على أنه « لا يجوز عقد قرض عومي ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة العامة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان » .

وكانت المادة ٩٦ من دستور سنة ١٩٥٦ تنص على أنه « لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة مجلس الأمة » .

وقد تكرر نص هذه المادة في المادة ٣١ من دستور ١٩٥٨ ثم في المادة ٧٢ من دستور سنة ١٩٦٤ .

وأخيرا نصت المادة ١٢١ من دستور سنة ١٩٧١ على أنه « لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب » .

وينص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة في المادة ( ٢٥ ) على أنه « لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروعات غير واردة في الخطة أو في الموازنة العامة السحولة يترتب عليها انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب — وفي غير هذه الاحوال تكون التصرفات التي من شأنها ترتيب التزام على الموازنة العامة لسنة أو سنوات مقبلة طبقا للشروط والايضاح التي تعددها اللائحة التنفيذية » .

ولم تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون ولم تنشر حتى الآن ( كتاب وزارة المالية رقم ١/٧٧/١٦٠ — المؤرخ ١٩٧٧/٦/٤ ) .

وتنص المادة ٧٩ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ على أنه « لا يجوز التعاقد على توريد الاصلف التي يتمتع توريدها سنويا بموجب الماقيضات المتعددة لدة تجاوز السنة المالية التي أبرمت عنها العقود الا بعد موافقة

الإدارة العامة للميزانية بوزارة المالية والاقتصاد » وبالنسبة إلى وزارة الحربية يكون بموافقة المراقب المالى لها وبعد بيان الأسباب الموجبة لذلك مع استثناء الاصناف الموسمية التى يتداخل توريدها فى سنتين متتاليتين .

أما بالنسبة إلى التوريدات الأخرى أو الأعمال فإنه يمكن إبرام العقود الخاصة بها لمدة تجاوز السنة المالية المتعاقد عليها بشرط ألا يترتب على ذلك زيادة اعتمادات البنود المختصة فى السنوات التالية بالنسبة إلى بنود الباب الثانى ولا زيادة التكاليف الكلية المعتمدة بالنسبة إلى الأعمال أو التوريدات التى تدخل ضمن مشروعات الباب الثالث » .

وتتضمن المادة ١٦ من القسم الأول الخاص بالميزانية فى اللائحة المالية للميزانية والحسابات على أنه « لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة مجلس الأمة ومع ذلك فعقد الاستخدام والإيجارة والصيانة والتوريدات يجوز إبرامها لمدة تجاوز السنة المالية بشرط ألا يترتب عليها زيادة اعتمادات البنود الخاصة فى السنوات المالية التالية وبشرط ألا تتجاوز مدة التعاقد ثلاث سنوات إلا إذا استؤذن وزير الخزانة فى ذلك التجاوز ٠٠٠٠ » .

ولقد خول قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/٩/٣٠ لجنة الإمدادات العليا والاشتغال العامة بالقوات المسلحة سلطة الموافقة على التعاقد لمدة تزيد على ثلاث سنوات .

ومن حيث أن الهدف من الحظر الوارد فى المادة ١٢١ من دستور سنة ١٩٧١ وما سبقه من دستير تحقيق مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصروفاتها ذلك لأن ارتباط الحكومة بقرض أو مشروع بغير موافقة مجلس الشعب سيؤدى إلى إجهازه على إدراج الاعتمادات اللازمة للتنفيذ فى ميزانيات السنوات المقبلة أن كان القرض أو المشروع يستلزم اتفاق مبالغ فى سنوات لاحقة ، ومن ثم

تحزم السلطة التشريعية من حقها في مناقشة اعتماد في الميزانية ومن حقها في قبول المشروع أو القرض أو رفضه أو تعديله .

ومن حيث أنه يتضح من المقارنة بين المادة ١٣٧ من دستور ١٩٢٣ والمادة ١٢١ من دستور سنة ١٩٧١ أن الحظر الوارد بالأولى ينصرف إلى أبرام العقد في ذاته إن كان يقترب عليه اتفاق مبالغ في سنوات مقبلة على حين أثر الدستور الحالي في المادة الثانية استعمال اصطلاح آخر فحظر الارتباط بمشروع إن كان من شأنه اتفاق مبالغ في سنوات لاحقة بغير موافقة مجلس الشعب وبذلك أخرجها من نطاق الحظر العقود التي تبرمها السلطة التنفيذية للقيام بمشروع سبق أن وافق مجلس الشعب عليه ، وتبعا لذلك فإنه إذا كان المجلس لم يبين له الموافقة على الارتباط بمشروع معين فإنه يتعين عرض العقود عليه أيما كان نوعها طالما أنها ترتب فور إبرامها باتفاق مبالغ في سنة أو سنوات لاحقة .

ومن حيث أنه يجب التفريق في هذا الصدد بين عقود التوريد التي يلتزم المورد بمقتضى العقد ذاته بتوريد كمية محددة على عدد من السنوات ولتلتزم الإدارة بموجبه بأداء قيمة ما يتم توريد وبين عقود التوريد التي يلتزم فيها المورد بالتوريد دون تحديد كمية ما يتم توريده مع ترك تحديد هذه الكمية لأمر التوريد إذ يجب موافقة مجلس الشعب على النوع الأول من عقود التوريد دون النوع الثاني لأن التزام الإدارة بأداء الثمن فيها لا ينشأ إلا بصور أمر التوريد الذي يحدد في سنة معينة وفي حدود احتياجات هذه السنة .

ومن حيث أنه إذا كان ذلك هو حكم الدستور فإنه لا يسوغ أعمال الأحكام التي تتميز بالتناقد عن سنوات لاحقة دون أن تنهت هذا التناقد بموافقة مجلس الشعب سواء في ذلك الحكم الوارد بالمادة ٧٩ من لائحة المناقصات والمزايدات والحكم الوارد بالمادة ١١ من القسم الأول من اللائحة المالية للميزانية والحسابات والحكم الذي قرره مجلس الوزراء في ١٩٥٢/٩/٣٠ - سلسمو النص الدستوري - .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على العقود المروضة فإنه لما كان التوريد سيتم بمقتضاها خلال عدة سنوات مقبلة مع أداء الثمن على أقساط سنوية من اعتمادات ستدرج في موازنات سنوات لاحقة فإن هذه العقود ستقرب فور إبرامها التزاما على عاتق الإدارة بالانفاق من خزانة الدولة في سنوات مقبلة ومن ثم تخضع لحكم المادة ١٢١ من دستور سنة ١٩٧١ •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع عقود التوريد التي تبرمها القوات المسلحة ويترتب عليها الانفاق من خزانة الدولة في فترة مقبلة لحكم المادة ١٢١ من دستور سنة ١٩٧١ لذلك يتعين موافقة مجلس الشعب عليها قبل إبرامها •

( ملف ٥٤/٢٢/٥٨ — جلسة ١٩٧٨/٥/٣ )

### قاعدة رقم (٥١١)

#### المبدأ :

حظر المشرع الدستوري على السلطة التنفيذية إبرام عقد قرض يترتب التزامات في سنوات مالية لاحقة أو الارتباط بمشروع يترتب ذات الأثر الا بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب — أسلم ذلك — أن ارتباط الحكومة بقرض أو مشروع دون هذه الموافقة سيؤدي الى إجبار المجلس على إدراج الاعتمادات اللازمة للتنفيذ في ميزانيات السنوات المقبلة مما يحرم السلطة التشريعية من الرقابة على موارد الدولة ومصرفاتها •

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢١ من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أنه ( لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب ) •

ومفاد هذا النص أن المشرع الدستوري يحظر على السلطة التنفيذية إبرام عقد قرض يرتب التزامات في سنوات مالية لاحقة كما يحظر عليها كذلك الارتباط بمشروع يرتب ذات الأثر إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب وذلك بقصد تحقيق مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصروفاتها إذ أن ارتباط الحكومة بقرض أو مشروع دون موافقة مجلس الشعب سيؤدي إلى إجباره على إدراج الاعتمادات اللازمة للتنفيذ في ميزانيات السنوات المقبلة إن كان العقد أو الارتباط يستلزم اتفاق مبالغ في سنوات لاحقة فتعمر بذلك السلطة التشريعية من حقها في مناقشة اعتماده في الميزانية ومن حقها في قبول الالتزام بالقرض أو المشروع أو رفضه أو تعديله ، ومن ثم يتعين عرض عقود القروض التي تبرم لتنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة رغم موافقة مجلس الشعب عليها وعلى تكاليفها الإجمالية باعتبار أن رقابة المجلس لا تنصب فقط على التمويل الإجمالي للمشروع وإنما تمتد لتشمل طرق التمويل وكذلك شخص القرض وطرق الدفع وتكاليف خدمة القرض وغير ذلك من الالتزامات التي تقع على عاتق الدولة بعوجب نصوص عقد القرض ، وإذا كان المشرع الدستوري قد أورد رقابة المشروع برقابة عقد القرض فإن الموافقة على المشروع التي تغني عن الموافقة على عقد القرض المبرم لتمويله يتعين أن تشمل العقد ابتداء بكلفة تفصيلية ، وإذا يتجلف هذا التمويل في الحالة المثلة لاقتصاد موافقة مجلس الشعب على المشروع بصفة إجمالية كما ورد بالخطة فإنه يتعين عرض عقد القرض المبرم لتمويله على مجلس الشعب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى الترام هيئة كهرياء مصر بعرض عقد القرض المائل على مجلس الشعب .

(ملف ١٢/٢١ - جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)



## قاعدة رقم (٥١٢)

### المبدأ :

موافقة مجلس الشعب ضرورية بالنسبة لكل قرض تبرمه جهة  
من جهات الحكومة .

### ملخص الفتوى :

ان نص المادة ١٢١ من دستور ١٩٧١ يفرض على السلطة  
التنفيذية وجوب الحصول على موافقة مجلس الشعب في حالتين :

أولا — ابرام عقد قرض حتى ولو كان الالتزام بسداده في خلال  
ذات السنة دون تحميل خزانة الدولة أى التزامات في فترة مقبلة ،  
وحتى ولو تعلق بمشروع سبقت موافقة مجلس الشعب عليه ، كما  
يتعين اقرار مجلس الشعب لكل تعديل يرد على عقد القرض .

ثانيا — الارتباط بمشروع يترتب عليه الانفاق من خزانة الدولة  
في فترة مقبلة حتى ولو تم تمويله من خزانة الدولة ودون الالتجاء الى  
أى نوع من أنواع التمويل من خارجها .

ومقتضى ما تقدم أنه يتعين عرض عقد القرض على مجلس  
الشعب للموافقة سواء كان هذا القرض داخليا أو خارجيا أو دوليا  
وسواء كان الالتزام بسداده في خلال ذات السنة التي تم ابرامه فيها  
أو في سنة أو سنوات مقبلة وحتى لو كان مكملا لعقد قرض سابق  
اقراره من مجلس الشعب لذات القطاع .

لهذا يتعين الحصول على موافقة مجلس الشعب على عقد القرض  
المراد ابرامه بين محافظة بورسعيد وبنك التعمير والاسكان بمبلغ  
٢٤١٩٢ر٠٠٠ لبناء اسكان اقتصادى ومتوسط اعمالا للمادة ١٢١ من  
الدستور .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لمهسفى الفتوى والتشريع الى  
خضوع عقد القرض المذكور للمادة ١٢١ من الدستور .

( ملك ١١/١٤/٥٤ — جلسة ١٩٨٤/٨/١ )

### قاعدة رقم (٥١٣)

المبدأ :

تسهيلات الموردين ليس من شأنها ان تقلب عقد التوريد الى عقد  
قرض بالنسبة لباقى الثمن المؤجل سداده .

ملفص الفتوى :

ان المادة ١٢١ من دستور ١٩٧١ تفرض على السلطة التنفيذية  
وجوب الحصول على موافقة مجلس الشعب فى حالتين : أولا — ابرام  
عقد قرض ، حتى ولو كان الالتزام بسداده فى خلال ذات السنة دون  
تحمل خزانة الدولة أية التزامات فى فترة مقبلة وحتى لو تعلق بمشروع  
سبقت موافقة مجلس الشعب عليه . وثانيا — الارتباط بمشروع  
يترتب عليه الانفاق من خزانة الدولة فى فترة مقبلة حتى ولو تم تمويله  
من خزانة الدولة ودون اللجوء الى أى نوع من انواع التمويل من  
خارجها ومن ثم يخرج عن نطاق الحظر العقود والاتفاقات التى تبرمها  
السلطة التنفيذية لمشروع سبق ووافق مجلس الشعب على الارتباط به  
ذلك أنه متى وافق مجلس الشعب على الارتباط بمشروع فى ضوء  
ما تعرضه عليه السلطة التنفيذية من التكاليف الاجمالية للمشروع فانها  
وهى بصدد ابرام العقود والاتفاقات اللازمة لتنفيذ المشروع تقوم بذلك  
دون حاجة الى عرض هذه العقود والاتفاقات على مجلس الشعب  
لسبق موافقته على الارتباط بالمشروع برمته اذا كانت قيمة هذه العقود  
فى حدود التكاليف الاجمالية للمشروع . واذا كان يجب عرض  
الاتفاقيات التى تنطوى على قرض على مجلس الشعب اذ ان عقد  
القرض يتعين موافقة مجلس الشعب عليه استقلالا فى جميع الاحوال  
أيا كان سبب القرض أو منتهه ، الا أن تسهيلات الموردين والتى  
لا تخرج عن أن تكون اثمانا قدمه البائع المورد الى المشتري عن قيمة

المبالغ المستحقة له بمقتضى العقد بدلا من اوائها فور العقد أو التوريد في مقابل حصول البائع عادة على ما يوازي سعر الخصم المقرر ليس من شأنها ان تقلب عقد التوريد الى عقد قرض بالنسبة لباقي الثمن المؤجل سداده فعقد التوريد المتضمن تأجيل دفع الثمن كله أو بعضه لفثرة مقبلة لا يخرج عن كونه عقد توريد، ولا يتحول الى عقد قرض ونتيجة لذلك لا يسرى عليه ما تضمنته المادة ١٢١ من الدستور من أساس ذلك لانتفاء وصف القرض عنه .

( ملف ٣٦/١/٨٨ — جلسة ١٩٨٥/١/٦ )

### قاعدة رقم ( ٥١٤ )

#### المبدأ :

شركات القطاع العام لا تعرض عقود القرض التي تبرمها لتنفيذ مشروعاتها على مجلس الشعب للحصول على موافقته طبقا للمادة ١٢١ من دستور ١٩٧١ .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢١ من دستور ١٩٧١ توجب حصول السلطة التنفيذية على موافقة مجلس الشعب قبل عقد القروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة . على ان شركات القطاع العام هي من اشخاص القانون الخاص ولا تمد عضوا في السلطة التنفيذية . لذلك فان ما تبرمه من قروض لتنفيذ مشروعاتها يخرج عن نطاق القروض التي تبرمها السلطة التنفيذية ولا تخضع للتقيد الدستوري المنصوص عليه في المادة ١٢١ من الدستور .

( ملف ٣٦٢/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ )

## قاعدة رقم (٥١٥)

### المبدأ :

تعود التوريد المبرمة مع جهات أجنبية ويترتب عليها تحميل الميزانية بمبالغ مستقبلية يتمن عرضها على مجلس الشعب لمناقشتها قبل إبرامها . ومثل هذه العقود لا تخطط بالاتفاقيات الحولية التي تبرمها الدولة كطرف ذي سيادة وتخضع لأحكام القانون الدولي العلم .

### ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ١٢١ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أنه « لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب » .

كما تنص المادة ١٥١ من ذات الدستور على ان « رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضى الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة التي تعمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة تجب موافقة مجلس الشعب عليها » .

ومفاد ذلك ان المشرع الدستوري ألزم السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة مجلس الشعب على القروض التي تعقدها ، كما ألزمها بالحصول على موافقته على ارتباطها بأية مشروعات اذا ترتب على عقد القرض أو المشروع اتفاق مبالغ في سنوات مالية قادمة ، وذلك بهدف تحقيق رقابة السلطة التشريعية على اعتمادات الميزانية فلا تكون مضطرة الى الموافقة على اعتماد لم يتح لها مناقشته ، كما ألزم المشرع السلطة التنفيذية بالحصول على موافقة المجلس قبل إبرام المعاهدات الدولية

التي يترتب عليها اتفاق مبالغ غير مبرجة بالموازنة لتمكين مجلس الشعب من مناقشتها ، ولما كانت المعاهدة اتفاقا يبرم بين دولتين لما لهما من سيادة فانها لا تختلط بالمعقود التي تبرمها الدولة مع غيرها من الدول والتي تظهر فيها كل طرف ذى سيادة ، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقات التي تبرم لشراء بعض المواد أو السلع أو توريد المواد الخام والمهمات أو تلك التي يكون محلها الانتفاع بشيء أو خبرة اذ ان تلك المعقود تخضع لاحكام القانون الداخلى لكل دولة في حين تخضع المعاهدات لاحكام القانون الدولى العام ، وتبعاً لذلك فانه وقد افرغ الاتفاق المائل في صورة عقد توريد فانه يندرج في مفهوم لفظ المشروعات المنصوص عليها بالمادة ١٢١ من الدستور والذي يشمل بعمومه كافة الارتباطات أيا كان مضمونها . وتبعاً لذلك فانه وقد تضمن هذا العقد احكامها تفصيلية في شأن توريد اليورانيوم لم ترد باتفاقية التعاون سالفة الذكر ، وحدد جدولاً للتوريد وما يقبله من التزامات مالية تمتد لسنوات تالية فانه يتعين عرضه على مجلس الشعب للموافقة عليه اعمالاً لحكم المادة ١٢١ من الدستور اذ لا يجوز والأمر كذلك اعتباره مجرد تنفيذ لاتفاقية التعاون .

واذا كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تمويل مشروعات الطاقة البديلة قد ألزم الهيئة المصرية العامة للبتروك بهجز نسبة من ارباحها لتمويل مشروعات الطاقة البديلة بما في ذلك الطاقة النووية فان ذلك لا يخرج عن كونه تخصيصاً لمورد من موارد الدولة لغرض معين وذلك أمر لا يرتبط بالعقد المائل ، وعليه لا يمكن حمل هذا القانون على أنه موافقة من مجلس الشعب على اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروع المتعلق بهذا العقد .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب عرض مشروع العقد المائل على مجلس الشعب بالتطبيق لحكم المادة ١٢١ من الدستور .

## قاعدة رقم (٥١٦)

### المبدأ :

يتعين عرض عقد القرض الجرم مع هيئة اجنبية على مجلس الشعب ولو كان المشروع محل التوريد مدرج بالخطة التي سبق ان وافق عليها المجلس المذكور .

### ملخص الفتوى :

بموجب المادة ١٢١ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ فان المشرع الدستوري حظر على السلطة التنفيذية ابرام عقد قرض يرتب التزامات في سنوات مالية لاحقة كحظر عليها كذلك الارتباط بمشروع يرتب ذات الاثر الا بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب وذلك بقصد تحقيق مبدأ رقابة السلطة التشريعية على موارد الدولة ومصرفاتها اذ ان ارتباط الحكومة بقرض أو مشروع دون موافقة مجلس الشعب سيؤدي الى اجباره على ادراج الاعتمادات اللازمة للتنفيذ في ميزانيات السنوات المقبلة ان كان العقد أو الارتباط يستلزم انفاق مبالغ في سنوات لاحقة فتحرم بذلك السلطة التشريعية من حقها في مناقشة اعتماده في الميزانية ومن حقها قبول الالتزام بالقرض أو المشروع أو رفضه أو تعديله ومن ثم يتعين عرض عقود القروض التي تبرم لتنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة رغم موافقة مجلس الشعب عليها وعلى تكاليفها الاجمالية باعتبار ان رقابة المجلس لا تنصب فقط على التمويل الاجمالي للمشروع ، وانما تمتد لتشمل طرق التمويل وكذلك شخص القرض وطرق الدفع وتكاليف خدمة القرض وغير ذلك من الالتزامات التي تقع على عاتق الدولة بموجب نصوص القرض .

واذا كان المشرع الدستوري قد ارجف رقابة المشروع برقابة عقد القرض فان الموافقة على المشروع التي تغني عن الموافقة على عقد القرض الجرم لتمويله يتعين ان تشمل العقد ابتداء بكافة تفاصيله ، واذا يتخلف هذا الشمول في الحالة الماثلة لاقتصار موافقة مجلس الشعب

على المشروع بصفة اجمالية كما ورد بالخطة ، فإنه يتعين عرض عقد القرض المبرم لتمويله على مجلس الشعب .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام هيئة كهرياء مصر في الحالة المعروضة بعرض عقد القرض المائل على مجلس الشعب .

( ملك ١٢/٧/١ — جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ )

### قاعدة رقم (٥١٧)

#### المبدأ :

اعمال حكم المادة ١٢١ من الدستور على كل عقد قرض يبرم مع جهة تمويل أجنبية — ولا يضر من ذلك أن يكون مجلس الشعب سبق أن وافق على اتفاقية المشروع بين الجمهورية العربية المتحدة ودولة أجنبية التي يبرم القرض للصرف على اراض ذلك المشروع مادام أن الاتفاقية السابق موافقة عليها لم تتضمن قيمة القرض .

#### ملخص الفتوى :

ان موافقة مجلس الشعب على اتفاقية ما أو معاهدة تبرم بين الحكومة المصرية وأية حكومة أجنبية لا يمكن ان تجب ضرورة الحصول على موافقة مجلس الشعب مرة أخرى على ما عساه أن يبرم من عقد قروض تنفيذا لما جاء بهذه الاتفاقية أو المعاهدة مادام أن هذه أو تلك لم تتضمن قيمة القرض ، ذلك أن عقد القرض من شأنه أن يرتب التزاما على عاتق الحكومة في سنوات مقبلة ومن ثم فإنه ينبغي الحصول على موافقة مجلس الشعب بشأنه حتى يحاط المجلس علما بما سوف يرتبه العقد من التزامات في ذمة الحكومة ويمارس سلطته في الرقابة على موارد الدولة قبل اقرارها .

ومن حيث ان الثابت بالنسبة للحالة المعروضة — ان الاتفاقية المبرمة بين حكومتى مصر وبريطانيا المشار اليها قد خلت — وبالمثل المذكرة

الايضاحية لها — من تحديد قيمة القرض المزمع إبرام عقد بشأنه مع بنك ميدلاند ببريطانيا ومن ثم غلابد من الحصول على موافقة مجلس الشعب على مشروع العقد المشار اليه اعمالا لحكم المادة ١٢١ من الدستور المشار اليهما •

هذا ولا يجوز الحجاج في هذا الصدد بسبق موافقة مجلس الشعب على اتفاقية التعاون الموقعة بين حكومتى مصر وبريطانيا سالف الإشارة اليها ذلك أن هذه الموافقة انصرفت الى الارتباط بمقدار القرض الحكومى المحدد سلفا ٨٠ ٪ من المكون الاجنبى للمشروع المشار اليه في هذه الاتفاقية والتي تشير فقط الى عقد القرض مع البنك فلم يسبق أن حدد مقداره أو التكاليف الاجمالية للمشروع في اتفاقية التعاون سالف الذكر ومن ثم فلا يجوز إبرام هذا العقد الا بعد موافقة مجلس الشعب عليه • ليمارس بشأنها رقابته المنصوص عليها في الدستور • وهذا يتفق مع ما ذهبت اليه الجمعية العمومية في فتاها رقم ٧١٣ بتاريخ ١٠/٨/١٩٦٤ من أنه « متى وافق مجلس الامة على الارتباط بالمشروع فلا يلزم عرض المقود والاتفاقات على مجلس الامة اذا كانت قيمة هذه المقود في حدود التكاليف الاجمالية للمشروع ولايجوز إبرام هذه المقود الا بعد أن يكون مجلس الامة قد وافق على تلك المشروعات بعد عرضها عليه ببيان يتضمن تكاليفها الاجمالية وغيرها من البيانات » •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ضرورة الحصول على موافقة مجلس الشعب على عقد القرض المزمع إبرامه بين المؤسسة العلاجية بالقاهرة وبنك « ميدلاند » ببريطانيا اعمالا لحكم المادة ١٢١ من الدستور •



## قاعدة رقم (٥١٨)

### المبدأ :

قروض الجزية — قروض السحولة العثمانية التي التزمت مصر بتسديدها وفاء من الجزية المفروضة عليه الباب العالي — سقوط هذا الالتزام بسقوط الجزية عن مصر لانفصالها عن تركيا سنة ١٩١٥ — استمرار مصر في الدفع رغم ذلك نزولا على حكم استصداره الدائن في مواجهتها من المحاكم المختلطة — حقها حينئذ في الرجوع على تركيا بما دفعته من مبالغ ابتداء من تاريخ انفصالها عنها — لا يقدح في هذا أن قواعد الميراث الدولي تقضى بالزام الاقليم المفصل بجزء من ديون الدولة الموروثة لأن هذا يقتضى أن يكون الاقليم المفصل قد استفاد من هذه الديون والثابت في هذه الخصوصية أن القروض المشار إليها عقدتها تركيا لتسديد قروض أخرى كانت تترشح تحت اسمها — لا تأنى لنص معاهدة لوزان سنة ١٩٢٤ على الزام مصر بتسديد قروض السحولة العثمانية لأن مصر لم تكن طرفا فيها رغم استقلالها عن تركيا — إثارة الدفع بالتقادم — لا محل له نظرا لقيام العلاقات الدولية على أساس من الثقة واحترام الحقوق مما يخلط بين الالتزام الطبيعي والالتزام المدنى .

### ملخص الفتوى :

أن حكومة الامبراطورية العثمانية القديمة كانت قد اقترضت في سنتي ١٨٩١ و ١٨٩٤ قرضين من بنك روتشيلد بانجلترا واتفق على أن يؤدي خديو مصر أقساط هذين القرضين من الجزية المفروضة على مصر ، وعلى هذا أصدر خديو مصر أمرين أولهما في ٢٠ من مارس سنة ١٨٩١ وثانيهما في ٣٠ من مايو سنة ١٨٩٤ ، نصا على قبول الخديو دفع قيمة هذين القرضين من ويركو مصر الواجب عليه وعلى خلفائه في الحال والاستقبال دفعة الى الحكومة الشاهانية العثمانية واستمرت مصر في اداء أقساط الدينين الى سنة ١٩١٥ حين سقطت الجزية عنها بزوال السيادة العثمانية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ الا أن حكومة مصر ظلت ،

رغما عن ذلك ، تدفع هذه الأقساط الى أن تنتهت سنة ١٩٢٤ حين قرر البرلمان بأن مصر لم تعد ملزمة اعتبارا من ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بالاستمرار في دفع الاموال اللازمة للوفاء بهذين القرضين وعلى الحكومة ان تكف عن دفع أى قسط بعد القسط المستحق في ١٣ من يولية سنة ١٩٢٤ •

غير أن البنك المذكور رفع دعوى أمام محكمة مصر المختلطة مطالبا الحكومة بأداء أقساط القرضين ، وبجلسة ١٥ من يولية سنة ١٩٢٥ قضت المحكمة بالزام الحكومة بدفع جميع أقساط القرضين حتى تمام الوفاء فاستأنفت الحكومة هذا الحكم ولكن محكمة الاستئناف المختلطة ايدته بحكمها الصادر بجلسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٢٦ ••••• وتنفيذا لهذا الحكم استمرت الحكومة في دفع أقساط الدين حتى سنة ١٩٥٥ وبلغ ما دفعته بعد سقوط الجزية مبلغ ١٧٤٨٨٤ر٢٣ر٢٣ جنهما ، وحينما تم الوفاء بدأت الوزارة في مراجعة مستندات القرضين وتبين لها أن لمصر حق الرجوع على تركيا بهذا المبلغ •

يبين مما تقدم أن الوفاء بقيمة الدينين المشار اليهما قد استند الى الأمرين اللذين أصدرهما خديو مصر في سنتي ١٨٩١ و ١٨٩٤ والذي جاء فيهما « أنه يقبل أن يدفع هذا المبلغ من ويركو مصر الواجب عليه وعلى خلفائه في الحال والاستقبال دفعه الى الحكومة الشاهانية العثمانية » أى أن وعاء الوفاء بهذين الدينين كان محددا بالذات ومرتبطا بدفع الجزية ارتباطا لا يقبل التجزئة ويدور معه وجودا وعدما فاذا ما اسقط التزام مصر بدفع الجزية فانه يكون من الطبيعي والجاللة هذه أن يرفع التزامها هذا الوفاء •

ولا كانت مصر قد انفصلت عن تركيا في من نوفمبر سنة ١٩١٤ باعلانها الحرب ضد هذه الأخيرة ولم تعد مصر تدفع تلك الجزية من هذا التاريخ فانهما تتحمل بذلك من الاستمرار في الوفاء بقيمة الأقساط المستحقة من هذين القرضين بسقوط التزامها بدفع الجزية ، ويعتبر ما ادته منها حينئذ قد تم بدون وجه حق •

وقد يقال في هذا الصدد انه من المقرر في فقه القانون الدولي طبقا

لقاعدة الميراث الدولي أنه في حالة انفصال جزء من إقليم دولة واستقلاله بأمر نفسه، يتحمل هذا الإقليم المشتغل نصيباً من الديون العامة التي تكون الدولة الموروثة قد اقترضتها باعتبار أن ديون الدولة إنما اقترضت لفائدة إقليمها بأكمله ، ولذا كان من الطبيعي أن تتحمل الدولة الموروثة نصيباً من تلك الديون تأسيساً على أنها قد استفادت منها إلى حد ما . وفي معرض بيان القاعدة التي تسير عليها الدولة في كيفية تحديد هذا النصيب أخذ بعضها بمقياس نسبة عدد السكان والبعض الآخر بنسبة ضريبة المساحة ، والرأى الراجح بنسبة الضرائب التي يدفعها الإقليم المستقل إلى مجموع الضرائب العامة التي تدفعها الدولة .

ومن حيث أن أساس الأخذ بذلك المقياس أو غيره افتراض أن تكون الديون التي اقترضتها الامبراطورية العثمانية القديمة إنما انفتحت على أراضي الامبراطورية بأكملها بما فيها مصر أي أن تكون مصر قد استفادت بالفعل من هذين القرضين في أية صورة من الصور وبأى شكل من الأشكال وهو الأمر الذي تتجمل تقريره وبيانه الحكومة التركية .

ويضاف إلى ذلك ، أنه وإن كانت معاهدة لوزان المعقودة في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٢٤ قد ورد فيها بأن تلتزم مصر بسداد ديون الامبراطورية العثمانية المضمونة بالجزية ٥٠٠٠ إلا أنه يلاحظ أن هذه المعاهدة ليس لها في حد ذاتها تأثير على مصر ولا تلتزم بنصوصها ذلك لأن مصر لم تكن طرفاً في تلك المعاهدة من جهة ، كما أنها لا تعتبر من البلاد التي انفصلت عن تركيا بحكم هذه المعاهدة من جهة أخرى ، إذ أن مصر قد انفصلت فعلاً عن تركيا قبل تاريخ إبرام هذه المعاهدة ( عندما أعلنت الحرب ضد تركيا في ٥ من نوفمبر سنة ١٨١٤ ، وكما صدر تصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٨ بإعلان استقلال مصر ٥٠٠ فضلاً عن ذلك فإن مصر كانت مستقلة في نظر الدول ويقوم بتمثيلها في الخارج ممثلوها الدبلوماسيون قبل توقيع هذه المعاهدة بين تركيا والحلفاء ٥٠٠ وليس أدل على ذلك بأن واضعي المعاهدة أنفسهم لم يفعلوا تلك الحقيقة ذاتها فقد نصوا في المادة ١٩ منها على أن الأحكام الواردة في هذه المعاهدة بخصوص الإقليم المنفصلة عن تركيا لا تنسرى على مصر ٥٠٠٠ وتركوا كل المسائل الناشئة عن الاعتراف بالدولة المصرية لتنظيمها اتفاقات تعقد فيما بعد بين الدول صاحبة الشأن ٥٠ وقد

سلكت مصر فعلا هذا السبيل عندما أبرمت مع تركيا بتاريخ ٧ من إبريل سنة ١٩٣٧ اتفاقا في شأن الجنسية لبيان من يعتبر مصرى الجنسية ومن يعتبر تركى الجنسية ، وأن كثيرا من المسائل الأخرى لم يتم الاتفاق عليها بعد ويمكن أن يكون موضوع هذا القرض من ضمن المسائل التى يجوز الاتفاق عليها باعتبار أنها مازالت مطلقة ولم يفصل فيها .

ولا يعترض على هذه النتيجة بمقولة سقوط الحق في المطالبة بهذه المبالغ بالتقادم إذ أن التقادم في مجال القوانين المحلية يقوم اما على قرينة وفاة الدين بدينه أو تحقيقا لجدا حسم المنازعات وعدم تأييدها استقرارا للاوضاع والمعاملات ، ويتخلف عن سقوط حق الدائن في الرجوع على مدينه التزام طبيعى .. أما في المجال الدولى فيلاحظ أن العلاقات بين الدول — وهى علاقات مستمرة مؤبدة — لا يقطعها مؤقتا الا ظروف دولية محددة يزول الوقف بين هذه العلاقات بزوالها .. ومما لا شك فيه أن المعاملات بين الدول يخلط فيها الالتزام المدنى بالالتزام الطبيعى اختلاطا وثيقا لا يقبل التجزئ لانه التزام قائم على اساس حسن المعاملة والثقة الدولية واحترام الدولة لالتزاماتها وبالتالي لا يكون هناك مجال للقول بسقوط حق الجمهورية العربية المتحدة في المطالبة بحقوقها سائلة الذكر .

( غوى ١٣٢١ في ١٩٦٣/١١/٢٠ )

### قاعدة رقم (٥١٩)

#### المبدأ :

قرض علم جبرى — فرض الاكتتاب في اسناد مخصصة من الدين العلم بنسبة معينة من اموال اشخاص اعتبارية معينة ، وذلك طبقا للمرسوم السوري رقم ١٨٨٥ بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٧ وقرارات وزير الخزانة — سلطة البنك المركزى في تحريك حسابات الاشخاص المعنويين لديه تنفيذا لهذا القرض — يلزم فيها موافقة الجهات الادارية والمالية صواب تلك الحسابات أولا فلا يحرك رغما عنهم .

## ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من المرسوم رقم ١٨٨٥ تاريخ ١٦/٧/١٩٥٧ على أن « يسمح لوزير المالية ( صندوق الدين العام ) بأن يصدر اسناد دين عام لتأمين الاموال اللازمة لمؤسسة النفط السوري وذلك وفق احكام هذا المرسوم » وتنص المادة الثانية منه على أن « توظف اسناد الدين العام المذكورة في المادة الاولى من هذا المرسوم لدى الادارات والمؤسسات العامة وجميع المؤسسات المالية التي تخضع لاحكام قانونية خاصة أو التي تتمتع بضمانة الدولة وذلك وفق احكام المادة ١٧ من قانون الدين العام رقم ٧١ تاريخ ١٣/٧/١٩٥٥ ، كما يجوز للمصارف الاكتتاب بهذه الاسناد » وتنص المادة الثامنة من ذات المرسوم على أن « يكون الاكتتاب بسندات الدين العام المصدرة وفق احكام هذا المرسوم اختياريا للمصارف والادارات والمؤسسات العامة وسائر المؤسسات المذكورة في المادة ٢ من هذا المرسوم . غير أنه يحق لوزير المالية تطبيقا لاحكام المادة ١٧ من قانون الدين العام أن يفرض عند الاقتضاء بقرار منه هذا الاكتتاب على نسبة معينة من الاموال الجاهزة والخاصة بالادارات والمؤسسات المذكورة لامتجاوز ٣٥ ٪ ، وفي هذه الحالة لايجوز أن تتجاوز آجال السندات سنة واحدة » وتنص المادة ١٧ من قانون احدات صندوق الدين العام رقم ٨١ تاريخ ١٣/٧/١٩٥٥ سائلة الذكر على أنه « يجوز بقرار من وزير المالية أن يفرض على الادارة العامة والمؤسسات العامة وعلى جميع المؤسسات المالية التي تخضع لاحكام قانونية خاصة أو التي تتمتع بضمانة الدولة » .

٢ — توظيف نسبة من أموالها الجاهزة لا تتجاوز ٣٥ ٪ من هذه الاموال في اسناد الدين العام التي لا يمتد آجلها سنة واحدة .

وقيام المؤسسات المشار اليها بتوظيف نسبة من أموالها في اسناد الدين العام يعتبر عقد قرض طرفاه هما الدولة بوصفها مقرضا والمؤسسة المكتبة في الاسناد بوصفها مقرضا .

ومن حيث أن الاصل في عقد القرض — وهو عقد رضائي — أن يتم ابرامه برضا الطرفين المتعاقدين ، وقد أشارت الى ذلك المادة الثامنة

من المرسوم رقم ١٨٨٥ تاريخ ١٦/٧/١٩٥٧ في صدرها ، إلا أن الشارع خرج على هذا الأصل على سبيل الاستثناء فأجاز لوزارة الخزانة وهو يمثل الطرف المقترض أن يجد الطرف الآخر على اقتراضه بشروط وأوضاع معينة ، وقد أشارت إلى ذلك المادة الثامنة المشار إليها .

وتتميز التفرقة بين علاقتين قانونيتين مستقلتين أحدهما عن الأخرى الأولى : هي العلاقة القائمة بين المقترض (وزير المالية) والمقرض ( المؤسسة العامة الخ ) والثانية : العلاقة القائمة بين المؤسسة العامة وبين مصرف سوريا المركزي .

والعلاقة الأولى وهي القائمة بين وزارة الخزانة وبين المؤسسة المكتبة في اسناد الدين العام تحميها النصوص القانونية المشار إليها وعلى الخصوص نص المادة ١٧ من قانون الدين العام والتي لايتعدى أثرها مجرد إلزام المؤسسات المنصوص عليها فيها بالاكتمال بالشروط والأوضاع المبينة فيها .

والعلاقة الثانية وهي القائمة بين المؤسسات العامة وما في حكمها وبين مصرف سوريا المركزي تحكمها المادة ١٧ من قانون أحداث صندوق الدين العام التي تنص على أن « يتولى مصرف سوريا المركزي — مالم يسمح وزير المالية بخلاف ذلك — القيام بوظيفة العميل المالي للإدارات والمؤسسات العامة ولجميع المؤسسات المالية التي تخضع لأحكام قانونية خاصة ، والتي تعمل تحت مراقبة الدولة وضمانتها فيقوم بأفراد جميع عمليات الصندوق والتسليف والعمليات المصرفية المائدة لهذه الإدارات والمؤسسات وفقا للاتفاقيات المعقودة معها لهذه الغاية .

ولما كانت المادة ٦١ من المرسوم التشريعي رقم ٨٧ سنة ١٩٥٣ بشأن النقد الاساسي وأحداث مصرف سوريا تنص في الفقرة الثانية على أن « يتمتع مصرف سوريا المركزي بالشخصية الاعتبارية ، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير ، ولا يخضع لقوانين وأنظمة محاسبة الدولة العامة » وعلى مقتضى ذلك تخضع تلك العلاقات لأحكام القانون الخاص المنصوص عليها في القانونين الجنى والتجارى ، ومن هذه الأحكام أن التصرف لا يكون نافذا في الاموال المودعة في البنك الا اذا كان صادرا من

يملكه ، أى من الشخص الذى أودعت تلك الاموال باسمه  
أو ممن ينوب عنه قانونا .

وبما أن القرار الصادر من وزير الخزانة بالزام بعض المؤسسات  
الاكتتاب فى اسناد الدين العام وفقا للمادة ١٧ من قانون احداث صندوق  
الدين العام يقتصر أثره على الزام تلك المؤسسات بالاكتتاب ، ولا يقوم  
مقام موافقة تلك المؤسسات أو مقام التفويض الذى يتعين صدوره منها  
لامكان التصرف فى أموالها المودعة فى المصرف المركزى ، ومن ثم لايجوز  
للمصرف المركزى استنادا الى ذلك القرار تحريك حسابات الاشخاص  
المعنويين الذين يفرض عليهم الاكتتاب باسناد الدين العام دون  
موافقة منهم .

لهذا انتهى رأى الى أنه لايجوز لمصرف سوريا المركزى تحريك  
حسابات الاشخاص المعنويين الذين يفرض عليهم الاكتتاب فى اسناد  
الدين العام وفقا لحكم المادة ١٧ من قانون احداث صندوق الدين  
أنعام دون تفويض من أصحاب تلك الحسابات .

( فتوى ٥٣٢ فى ١٩٦١/٧/٢٧ )









**قِسْمَةٌ**

قاعدة رقم ( ٥٢٠ )

**المبدأ :**

ليس مایمنع من أن تقتصر القسمة على الفرز والتخصيص الجزئی  
لواحد أو أكثر مع بقاء الآخرين في حالة شیوع •

**ملخص الحكم :**

القسمة رضائية كانت أو قضائية كما قد تكون بتقسیم جميع  
الاطیان الشائعة فانها قد تقتصر على الفرز والتخصيص الجزئی لواحد  
اکثر مع بقاء الآخرين في حالة شیوع •

( طعن رقم ٨٤٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤ )



## قسم قضايا الوقت



## قسم قضايا الاوقاف

### قاعدة رقم ( ٥٢١ )

المبدأ :

انطبق الاحكام الخاصة بالاعضاء الفنيين بمجلس الدولة على  
اعضاء قسم قضايا الاوقاف — مقصور على احكام المرتبات وشروط  
التعيين — لا يجوز القياس فيما عدا ذلك من الاحكام الخاصة بانتهاء  
خدمة اعضاء مجلس الدولة الفنيين — سريان احكام قانون الموظفين في  
هذا الشأن .

ملخص الحكم :

أن ما يطبق على اعضاء قسم قضايا الاوقاف من احكام خاصة  
بالاعضاء الفنيين بمجلس الدولة هو فقط ما يتعلق بالمرتبات وشروط  
التعيين ولا يجوز القياس فيما عدا ذلك من الاحكام الخاصة بانتهاء خدمة  
اعضاء الهيئة الفنية بمجلس الدولة . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه  
الصادر باحالة أحد مستشاري قسم قضايا الاوقاف الى المعاش عن  
غير الطريق التأديبي قد جاء تطبيقا للبند ٦ من المادة ١٠٧ من قانون  
التوظيف .

( طعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٥٢٢ )

المبدأ :

مستشار بقسم الاوقاف — صلاحية البقاء في هذه الوظيفة ينبغي  
ان توزن بحسب ارفع مستويات الاخلاق والسلوك وبحسب ما تستوجبه  
من ابلغ الحرص على اجتناب مواضع الشبهات .

## ملخص الحكم :

ان المدعى ليس موظفا عاديا وانما هو في درجة مستشار . وينبغي أن توازن صلاحيته للبقاء في وظيفته بحسب أرفع مستويات الاخلاق والسلوك التي تتطلبها هذه الوظيفة وبحسب ما تستوجبه من ابلغ الحرص على اجتتاب مواضع الشبهات .

( طعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥ )

## قاعدة رقم ( ٥٢٢ )

### المبدأ :

ادارة قضايا الاوقاف وظيفة « نائب بها » — معقلة للدرجة الثانية من درجات الكادر العام .

## ملخص الحكم :

ليس مقبولا ، بعد أن سلكت درجات مالية ثلاث في درجة النائب (١٠٨٠/٥٤٠) أن يعتد بالحد الأعلى لمربوط هذه الدرجة معيارا تجري على أساسه المعادلة بينها وبين درجات الكادر العام ، لأن الترام هذا المعيار يفرض الى نتائج لا يمكن تقبلها ، فمارقى حديثا الى وظيفة «نائب» وقد كان الى عهد قريب في وظيفة « منسوب » لا يجاوز ربطها المالى حدود الدرجة الرابعة ( ٥٤٠/٣٦٠ ) لا تقبل منه المطالبة بالدرجة الاولى لو صار تعيينه بعد ذلك خارج قسم القضايا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا وزارة الاوقاف الى ادارة قضايا الحكومة ، ولو جاز على الفرض الجدلى تعيين مثل هذا النائب في الدرجة الاولى رغم ان نهاية هذه الدوحة أعلى من نهاية مربوط وظيفته الفنية السابقة بقسم القضايا لكان في هذا التعيين طرفة صارخة لا يسيغها العدل ويأبأها الحرس على تحقيق التعادل بين الدرجتين . ولا ريب ، أن الاخذ بمعيار متوسط الدرجة هو أقرب الى الحق وأبعد من الشطط ، إذ به ينضبط مفهوم التعادل المنشود وليس فيه حيف على وضم سابق ، ولا اعتداء على حق مكسوب . سيما وهو ينطوي في



الغالب على مزايا يستفيد منها النائب المعين خارج قسم القضايا ، ومتى انتفى الأساس بالوضع الوظيفي السابق ، فإنه لا وجه لمجازاة المدعى في طلب المزيد من المزايا التي يخلل التعادل ولا تقرها روح المادة الثالثة من القانون آف الذكر ، وعلى ذلك لا يتعلق حق المدعى بغير الدرجة الثانية ، وهي الدرجة التي عينته الوزارة فيها بأول تربوطها الذي لم يكن قد بلغه راتبه في وظيفة نائب واعتبرا من تاريخ نفاذ القرار المطعون فيه .

( طعن رقم ١١١٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧ )

### قاعدة رقم (٥٢٤)

#### المبدأ :

قسم قضايا الاوقاف — اعضاؤه — اخضاعهم بنص المادة ٣٥٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بلائحة وزارة الاوقاف ، للقواعد المطبقة على التعيين بإدارة قضايا الحكومة — لا يستفاد منه ترتيب أقداميتهم بالنسبة لأقداميات نظرائهم من رجال هذه الإدارة على نحو من الانحاء عند تعيينهم بها .

#### ملخص الحكم :

أن إخضاع القانون ٣٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بلائحة إجراءات وزارة الاوقاف في المادة ٣٥٤ منه ، الهيئة القضائية بوزارة الاوقاف للقواعد المطبقة على الفنيين بإدارة قضايا الحكومة ، لا يستفاد منه ترتيب أقداميتهم بالنسبة لأقداميات نظرائهم من رجال إدارة القضايا على نحو من الانحاء في حال تعيين بعضهم في هذه الإدارة وهو بعد لا يرفع عن منازعاتهم الحظر المانع من سماع الدعوى بالنسبة لقرارات تعيينهم بإدارة القضايا وتحديد أقداميتهم بالنسبة لزملائهم في هذه الإدارة إذ تحريم التقاضي في شأن هذه المنازعات بالذات أصبح أمرا مفروغا منه بعد النص المانع ( المادة الرابعة في القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٥ ) .

( طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢١ )

## قاعدة رقم (٥٢٥)

المبدأ :

وظيفة محام من الدرجة الثالثة — تعيين المحامي البالغ أكثر من ثلاثين سنة وقبل مضي سنة على قبوله للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية في هذه الوظيفة — يعتبر تعيينا استثنائيا — انطبق الرسوم رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الترقيات والملاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

انه أيا كان الوضع بالنسبة للموظفين الفنيين بقسم قضايا وزارة الأوقاف في تاريخ القرار الصادر بتعيين المطعون ضده في وظيفة محام درجة ثلاثة براتب قدره عشرون جنيها في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٤٤ اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل في ٣ من مايو سنة ١٩٤٤ ، وسواء كانت تحكم قواعد الكادر العام للموظفين تعيين الموظفين الفنيين بقسم قضايا وزارة الأوقاف أو تحكم تعيينهم حينذاك أحكام وقواعد قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، فان تعيين المدعى في ذلك الحين بهذه الوظيفة والراتب مخالف لقواعد الكادر العام التي تمنع تعيين أى موظف في الدرجة السادسة تزيد سنة عن ثلاثين سنة أو براتب يزيد عن اثني عشر جنيها ، كما أنه مخالف لأحكام قانون استقلال القضاء التي توجب فيعين يعين في درجة وكيل نيابة درجة ثالثة أن يكون قد مضي على قيد اسمه في جدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية سنة على الأقل، وهذه الدرجة هي المعادلة لدرجة محام ثلاثة براتب قدره عشرون جنيها في أقسام القضايا ، وقد صدر قرار مجلس الاوقاف بتعيين المطعون ضده في هذه الوظيفة وبهذا الراتب في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٤٤ وهو ذات اليوم الذي قبل فيه للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، وقرار مجلس الاوقاف الاعلى بتعيين المطعون ضده على النحو المذكور يعتبر تعيينا استثنائيا مما ينطبق عليه الرسوم بقانون رقم ١٤٨ الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بشأن الترقيات والملاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية .

( طعن رقم ٩٩٤ لسنة ٥ في — جلسة ١٥/٤/١٩٦١ )

قضاء شرعی



## قضاء شرعى

### قاعدة رقم (٥٣٦)

#### المبدأ :

تطور القضاء الشرعى فى مصر — النظم القانونية المتعاقبة بشأن تنظيم هذا القضاء — شروط تعيين القضاة الشرعيين طبقا لهذه النظم والتطور الذى طرأ عليها خلال المراحل المختلفة — ليس من بين هذه الشروط أن يكون المرشح حنفى المذهب .

#### ملخص الحكم :

إن تخصيص القضاء الشرعى بمذهب أبى حنيفة لا يستطیع الا یولى القضاء الشرعى الا الاحناف ورحدهم ، فاشترط مذهب معين للقضاء به لا یستلزم أن یكون القاضى من أرباب هذا المذهب ، ومرد ذلك الى تقصى أصل السلطة القضائية فى الاسلام ، فانها لم تكن مستقلة عن السلطة التنفيذية ، اذ كان الخليفة یجمع بينهما وهو الذى یولى القضاء ويعزلهم ویجوز ان یلى القضاء بنفسه . فلما اتسعت شئون الملك وكثر عمال الخليفة صار الخلفاء یولون القضاة فى الامصار والاقالیم ، وصار القضاء یستقل شیئا فشیئا حتى كسب له وجودا متمیزا عن نطق السلطة التنفيذية ، ولما اندمجت مصر فى الدولة الاسلامية بالفتح العربى حلت الشریعة الاسلامية فى محل الشریعة الرومانية فازداد عدد الفقهاء وتضاعف المجتهدون . وكان القضاء على المذهب السائد فى الاقالیم ، ففى مصر ساد المذهب الشافعى باذى الامر وذلك الى أن تملك الفاطمیون الامر ، فساد مذهب الشیعة ، وعاد المذهب الشافعى بزوال الدولة الفاطمية ، ولما ولى الظاهر بیبرس عن أربعة قضاة من المذاهب الاربعة واصبح لكل قاض منهم نواب فى الاقالیم بمذهبه ، فلما جاء العثمانيون حصروا القضاء الشرعى فى مذهب أبى حنيفة وولوا قاضیا شرعیا منهم تنصبه حكومة الاستانة فى هذه الدیار حتى أعلنت مصر من جانبها فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ الانفصال عن تركيا وسلمت تركيا

واعترفت بهذا الانفصال في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٢٤ تاريخ نفاذ معاهدة لوزان .

وعلى مقتضى ذلك الذي كان سائدا على النحو السالف عرضه ، كان من المنطقي ان تنص المادة العاشرة من لائحة المحاكم الشرعية انصادرة في ١٧ من يونية سنة ١٨٨٠ على انه « يجب ان تكون الاحكام مبنية على ارجح الاقوال في مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان رضى الله عنه ولا يعدل عنه الى غيره » . وظهر من النص المذكور انه لم يتعرض لمذهب القاضي . أما طريقة اختيار القضاء الشرعى فقد اخذت اطوارا مختلفة باختلاف الأزمنة والظروف . فلم يكن بلاحة يونية سنة ١٨٨٠ ما يشير الى ضرورة ان يكون القاضي الشرعى من الاحناف ، وليس في قوانين الجامع الازهر الشريف القديمة منذ أول فبراير سنة ١٨٧٣ لغاية أول نوفمبر سنة ١٨٩٦ ما يفيد ذلك اذ لم تتعرض هذه القوانين لشيء سوى بيان من يكون أهلا للتدريس في الجامع الازهر .

وفي ١٠ من ديسمبر سنة ١٨٩١ صدر أول نص تشريعي يوجب ان يكون القاضي الشرعى حنفيا . وذلك هو القرار الصادر من ناظر الحقانية — المنشور في ص ٥٣ جزء ثالث من قاموس الادارة والقضاء — ولكن هذا القرار قد اشتهر اللائحة الصادرة في سنة ١٩١٠ والتي الفت كذلك لائحة سنة ١٨٨٠ لتحل محلها ، وبذلك ما لبث ان اندثر أول نص تشريعي كان يقضى بأن يكون القاضي الشرعى حنفى المذهب .

وقد صدرت أول لائحة بترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتبعة بها بمقتضى دكريتو ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ وجاءت خالية من أى نص صريح أو ضمنى يوصى بضرورة ان يكون القاضي الشرعى من الاحناف ، على أنه في عام ١٩٢٠ صدر القانون رقم (٢٤) فأدخل تنديلا في نص المادة ( ٢٨٠ ) من هذه اللائحة القديمة فصارت على النحو الآتى : « يجب ان تكون الاحكام بأرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة ، وبما دون بهذه اللائحة وبمذهب ابي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر ومع ذلك فان المسائل المنصوص عليها في

القانون رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام انقطة وبعض مسائل الاحوال الشخصية يكون الحكم فيها طبقا لاحكام ذلك القانون » . وعلى الرغم من ان المادة ١٣ من لائحة سنة ١٨٩٧ قد بينت المقومات اللازمة في القاضى الشرعى ومنها الدراية الكافية بالاحكام الشرعية ، وان يكون حائزا لشهادة العالمية من الجامع الازهر أو من احدى الجهات المصرح بها من مشيخة الجامع الازهر باعطاء الشهادات المذكورة أو ان يكون حائزا لشهادة اللياقة للقضاء أو الانهاء من مدرسة دار العلوم ولم تشترط هذه المادة على الاطلاق أن يكون القاضى الشرعى حنفيا . ومع ذلك فقد نصت المادة ١٩ من هذه اللائحة لسنة ١٨٩٧ على وجوب مراعاة شروط مخصوصة فيمن يرشح للدخول في وظيفة القضاء الشرعى ويصدر بها حكريته . وثابت ان هذا الحكريته لم يصدر الى الآن . وكان يتعين صدور مثل هذا الحكريته لوضع ضابط يرد الاوضاع الى سند من القانون سليم كما جرى عليه الحال في شأن قضاة المحاكم الاهلية المصرية واعضاء النيابة فيها . ولما كان حكم المادة ١٩ من لائحة ١٨٩٧ لم ينفذ حتى صدرت لائحة سنة ١٩٣١ وألغت اللائحة القديمة بأسرها عقد ظل حكم المادة ١٣ قائما سارى المفعول في صفات ومقومات المرشحين للقضاء الشرعى الى ان لحق هذه المادة أيضا الانهاء وذلك بصور الرسوم بقانون رقم ٧٨ في ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ مشتملا على اللائحة الجديدة بترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها . ونصت المادة الأولى منه على إلغاء لائحة ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ والقوانين المعدلة لها . ومن عجب ان المادة ١٩ من هذه اللائحة الجديدة لسنة ١٩٣١ قد نصت من جديد أيضا على ان شروط التعيين في وظيفة القضاء الشرعى تبين بقانون » ولم يصدر هذا القانون حتى الآن ، بل لم يعد اليوم محل لاصداره بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية بالقانون رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥٥ .

وحاصل هذا التقصي الدقيق لتطور التشريع الخاص بالمحاكم الشرعية حتى يوم الفاتحا سنة ١٩٥٥ أنه لا يوجد تشريع ينص على اشتراطات خاصة في من يعين قاضيا بالمحاكم الشرعية . وما يجرى عليه العمل منذ عام ١٨٩٧ من تعيين الحاصلين على شهادة العالمية حتى يومنا هذا مرده القانونى الى استمرار قبيلم المادة ١٣ من لائحة سنة

١٨٩٧ لغاية ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ كما أن مرده كذلك الى تقاضى  
المشرع عن تنفيذ ما أمرت به المادة ١٩ من لائحة المحاكم الشرعية  
القديمة والحديثة . وظل حكم المادة ١٣ سارى المفعول على الرغم من  
قيام قوانين الجامع الازهر الصادرة سنة ١٩٠٨ ثم سنة ١٩١١ ثم سنة  
١٩٢٣ وفى ذلك دلالة كل الدلالة على أن ما ورد ذكره بقوانين الازهر  
عما تؤهل له شهادة العالمية أو حتى شهادة العالمية مع التخصيص أو  
الاجازة لم يكن المقصود منه قصر وظائف القضاء الشرعى على حامل  
شهادة العالمية مع التخصيص أو الاجازة ولم يكن المقصود منه تصور  
هذا القضاء على أصحاب المذهب الحنفى ، وانما الحق هو أنه سيقت  
قوانين الازهر ونصوصه التى تعرضت للقضاء الشرعى ومن يشغل  
وظائفه ، سيقت لجرد بيان ما تؤهل له تلك الشهادات .

( طعن رقم ١١٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤ )



## قطاع علم

### الفصل الأول : العاملون بالقطاع العام .

الفرع الأول : التعيين وإعادة التعيين .

الفرع الثاني : مدد الخدمة والخبرة السابقة .

الفرع الثالث رواتب وبدلات وعلاوات ومكافآت .

الفرع الرابع : لجان شئون العاملين والتقارير عنهم .

الفرع الخامس : تسوية الحالة .

الفرع السادس : الترقية .

الفرع السابع : النقل والتدب والاعارة .

أولا : النقل .

ثانيا : التدب .

ثالثا : الاعارة .

الفرع الثامن : الاجازة .

أولا : اجازة مرضية .

ثانيا : اجازة وضع .

ثالثا : الاجازة الاستثنائية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣

رابعا : اجازة دراسية .

خامسا : الحقل النقدي للاجازات .

الفرع التاسع : التأديب .

أولا : التحقيق .

ثانيا : المخالفات التأديبية .

ثالثا : الجزاءات التأديبية .

رابعا : القرار التأديبي .

خامسا : الوقف عن العمل .

سادسا : الدعوى التأديبية .

الفرع العاشر : انتهاء الخدمة .

أولا : الاستقالة .

ثانيا : الانقطاع عن العمل .

ثالثا : الفصل .

الفصل الثاني : شركات القطاع العام .

الفرع الأول : تأسيس الشركة وأهليتها للتعاقد وانقضاؤها .

الفرع الثاني : شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص

الفرع الثالث : طبيعة العلاقة بين العاملين وشركة القطاع العام .

الفرع الرابع : حصة العاملين في أرباح الشركة .

الفرع الخامس : اسكان العاملين بالشركة .

الفرع السادس : نشاط اجتماعي ورياضي .

الفرع السابع : جداول ترتيب الوظائف .

الفرع الثامن : تغيير غرض الشركة .

الفرع التاسع : ترحيل الأرباح الى رأس المال .

الفرع العاشر : شركة قطاع عام زراعية .

الفرع الحادي عشر : شركات مقاولات القطاع العام .

الفرع الثاني عشر : مجالس الإدارة .

أولا : التعيين في وظيفة رئيس مجلس الإدارة .

ثانيا : نقل رئيس مجلس الإدارة .

ثالثا : وظيفة نائب رئيس مجلس الإدارة .

رابعا : رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المتفرغون .

خامسا : الاشتراك في عضوية أكثر من مجلس إدارة .

سادسا : اشتراك العمال في مجلس الإدارة .

سابعا : تخفيض أعضاء مجلس الإدارة .

ثامنا : رواتب وبدلات ومكافآت لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارة .

تاسعا : تمثيل رأس المال الخاص في مجالس الإدارة .

عاشرا : تنحية أعضاء مجالس الإدارة .

الفرع الثالث عشر : مسائل متنوعة .

## الفصل الاول

### العاملون بالقطاع العام

## الفرع الاول

### التعيين واعادة التعيين

### قاعدة رقم (٥٢٧)

#### المبدأ :

المادة السابعة من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — النص في نهاية الفقرة الاولى منها على أن يكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ، يبنى التعيين على خلاف القاعدة الواردة في الفقرة المذكورة سواء فيما يتعلق بوجوب ترك الخدمة أو وجوب التعيين في نفس الفئة أو بنفس المرتب — القصد من القيود الواردة في الفقرة الاولى من المادة السابعة سابقة الذكر .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٧ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على الآتى :

« مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين لا يجوز التعيين بوظائف المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من العاملين الذين تركوا الخدمة في الحكومة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الا في وظائف ذات فئات لا تتجاوز فئاتهم الاصلية وبمرتبات لا تتجاوز مرتباتهم الاصلية ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية .

أما العاملون الذين لم يتركوا الخدمة فيجوز نقلهم وفقا لقواعد النقل المقررة في هذا الشأن » .

ومن حيث ان المادة سالفه الذكر تتضمن قاعدة عامة مؤداها عدم جواز تعيين العاملين الذين تركوا الخدمة في الجهات المبينة في النص في وظائف المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الا في وظائف ذات فئات لا تتجاوز فئاتهم الاصلية ويمرتبات لا تتجاوز مرتباتهم الاصلية، كما تتضمن استثناء على هذه القاعدة العامة مؤداء جواز تعيين العامل في فئة أعلى من الفئة التي كان يشغلها ومرتبت أعلى من المرتب الذي يتقاضاه بشرط أن يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث ان عبارة ( ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ) الواردة في نهاية الفقرة الاولى من المادة السابعة سالفه الذكر ، تعني التعيين على خلاف حكم القاعدة الواردة في الفقرة المذكورة سواء قيميا يتعلق بوجوب ترك الخدمة أو وجوب التعيين في نفس الفئة أو بنفس المرتب .

ومن حيث ان قصد المشرع من القيود الواردة في الفقرة الاولى من المادة السابعة سالفه الذكر هو القضاء على شبهة الاضرار بالمصلحة العامة أو على الاقل شبهة تحقيق مصلحة خاصة . وقد رأى المشرع انتفاء هذه الشبهة متى تم التعيين بقرار من رئيس الجمهورية .

وفضلا عن ذلك فان المشرع لا يمكن أن يكون قد قيد سلطة رئيس الجمهورية في التعيين في فئة أو بمرتب أعلى بأن يكون التعيين من بين العاملين الذين تركوا الخدمة طالما أن القرار الجمهوري الصادر بالتعيين ينطوي في الوقت ذاته على انتهاء خدمة العامل في وظيفته الاولى وفقا لما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من يناير سنة ١٩٦٤ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز بقرار من

رئيس الجمهورية تعيين للسيد الصيدلي . . . . . انعام من الفئة الثانية  
بالمؤسسة المصرية للعلمة للايدوية في وظيفة مدير انتاج من الفئة الاولى  
بشركة تنمية الصناعات الكيملوية .

( ملف ٢٢٠/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٢ )

### قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

التعيين بصفة مؤقتة ويعتود محددة المدة هو أمر يجيزه قانون  
العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — الاعارة الوظيفية لم يتم تقييمها — تحديد  
مرتب المعار فيها بمرتبته الاصلى وملحقته المقررة بالجهة المعار فيها  
مضافا اليه ٣٠ ٪ من مرتبه الاصلى كمرتب اعارة — جوازه .

ملخص الفتوى :

ان السيد الدكتور / . . . . . المستشار المساعد بمجلس الدولة كان  
قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٧٦ لسنة ١٩٦٤ باعارته للعمل  
مستشارا قانونيا ومدير نالادارة العامة للشئون القانونية بالمؤسسة  
المذكورة لمد سنة بدأت من تاريخ تسلم العمل اعتبارا من ١/٨/١٩٦٤  
ولم يكن قد تم تقييم الوظيفة التى اعير اليها كما لم يصدد القرار  
الجمهورى الصادر باعارته مرتبه فأصدر السيد رئيس مجلس ادارة  
المؤسسة القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ ويقضى في مادته الاولى بأن يمنع  
سيلدته من المؤسسة مرتبا يوازي مرتبه الاصلى وملحقته المقررة بمجلس  
الدولة مضافا اليه ٣٠٪ من مرتبه الاصلى كمرتب اعارة ، وقد تم اعتبارا  
من ١/٧/١٩٦٥ تقييم الوظيفة التى اعير اليها الا أنه لم يدرج لها  
اعتماد مالى في ميزانية المؤسسة حتى انتهاء مدة الاعارة .

ومن حيث ان الاعارة المذكورة قد تمت اعتبارا من ١/٨/١٩٦٤ أى  
في ظل العمل بلائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية  
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تطبيقا لقرار رئيس للجمهورية رقم ٨٠٠  
لسنة ١٩٦٣ بمريلان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة

للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة والذي ينص في مادته الاولى على أن «تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة» .

كما يقضى في مادته الخامسة بالعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٩ مايو سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن المادة الاولى من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن «يسرى على العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين الممثل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم . ويعتبر هذا النظام جزءاً متمماً لمعد العمل» .

ومن حيث أن التعيين بصفة مؤقتة ويعقود محددة المدة هو أمر يميزه قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولما كانت الاعارة هي طريقة من طرق شغل الوظائف بصفة مؤقتة فان تحديد رئيس مجلس ادارة المؤسسة بقراره رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٤ ما يحصل عليه السيد الدكتور / ..... أثناء اعارته بمرتبة يوازي مرتبة الاصلى وملحقاته المقررة بمجلس الدولة مضافا اليه ٣٠٪ من مرتبة الاصلى كمرتبة اعارة هو تحديد لكفاة شاملة يستحقها سيادته يدخل في عناصرها المرتبة الاصلى له بمجلس الدولة وملحقاته من اعانة غلاء المعيشة وبديل طبيعة عمل مضافا اليه ٣٠٪ من المرتبة الاصلى كمرتبة اعارة ، وهذه العناصر مجتمعة تعتبر كلا لا يقبل التجزئة وتتجرد من وضعها الاصلى كبدلات تقرررت لظروف معينة أو لقاء جهد خاص أو طبيعة عمل معينة فيكون حصوله عليها كجزء من المكافاة الشاملة التي تقرررت له وكمعيار تحدتت بدقضاء تلك المكافاة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى سلامة قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتعاون

الاتاجي والصناعات الصغيرة رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ فيما تضمنه من تحديد مكافأة شاملة للسيد الدكتور / ٠٠٠ أثناء اعارته للعمل مستشارا قانونيا ومديرا للإدارة العامة للشؤون القانونية بالمؤسسة بكامل مشتملات هذه المكافأة المحددة في هذا القرار .

( ملف ٤٧٩/٤/٨٢ — جلسة ١٩٧٠/٣/١١ )

### قاعدة رقم ( ٥٢٩ )

#### المبدأ :

اعادة تعيين العامل في ذات الجهة التي يعمل بها في وظيفة ذات فئة أعلى من وظيفته السابقة بعد حصوله على مؤهل جامعي وترشيح اللجنة الوزارية للقوى العاملة — اعادة تعيين للعامل بالمؤسسة في مؤسسة أخرى في وظيفة من ذات وظيفته السابقة بعد اجتياز امتحان مسابقة — يعتبر جديدا في خصوص تحديد المرتب وموعد استحقاق المالاوة الدورية .

#### ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة للحالة الثانية الخاصة بالعمل الذي أعيد تعيينه في ذات المؤسسة في وظيفة ذات فئة أعلى من وظيفته السابقة وذلك بعد حصوله على مؤهل جامعي وبناء على ترشيح اللجنة الوزارية للقوى العاملة ، وكذلك بالنسبة لحالة السيد / ٠٠٠ الذي كان معينا بمؤسسة الصوامع والتخزين في وظيفة من الفئة التاسعة ثم عين بمؤسسة الكهرباء بذات الفئة التاسعة بعد اجتياز امتحان مسابقة واستلم عمله في مؤسسة الكهرباء في اليوم التالي لتركه العمل في مؤسسة الصوامع والتخزين ، فإن كلا منهما ٠٠

لا يعتبر في الحالتين المذكورتين منقولا أو مرقى الى الفئة الأعلى، وانما يعتبر تعيينا جديدا بما يترتب عليه من آثار في خصوص تحديد المرتب الذي يتقاضاه وموعد علاوته الدورية ، ذلك أنه وان كانت خدمة هذا العامل مستمرة الا أنه باتباع اجراءات التعيين من جديد وفقا

للقواعد العامة أو بناء على ترشيح اللجنة الوزارية للقوى العاملة يفترض أن هذا العامل قد استقال ضمناً من وظيفته السابقة وينشأ له مركز قانوني جديد ابتداء بتعيينه في الوظيفة الحالية ، ولا يغير من ذلك استثناء العامل من شرطي الاعلان والمصلحة في حالة التمتع ببناء على ترشيح القوى العاملة لأنه لا يغير من التكيف القانوني الصحيح للالتحاق بالخدمة وكونه تعييناً جديداً ، ولا يصح القياس في الحالتين المذكورتين على حالة موظفي الحكومة الذين كانوا معاملةً بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة والذي استقر الرأي في ظله على أن النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي لا يعتبر تعييناً مبتدأ في خصوص استحقاق العلاوة الدورية ، لأن لائحة نظام العاملين بالقطاع العام تلخص بنظام الكادرين المتوسط والعالي ، ولا يجوز الاحتجاج بأن هذا التمتع الجديد ولن جاز ألا يفيد منه العامل فلا يجوز أن يضار منه بخصم المرتب أو تأخير موعد العلاوة الدورية ، لأن هذا العامل عند تركه العمل في وظيفته السابقة أو في جهة عمله السابق ، قدر أن التمتع الجديد صيغ عليه بفائدة أو مزايا مادية أو أدبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما لو كانت الوظيفة الجديدة قريبة من محل سكته وستوفر له مصاريف الانتقال أو كانت لها مزايا في خصوص بدل السفر ومصاريف الانتقال أو في خصوص البدلات المقررة أو في خصوص العمل ومدى علاقته بثقافته أو مؤهله أو استعداداته الشخصي أو في خصوص امكانية الترقية في المؤسسة أسرع من الترقية في الجهة التي كان يعمل بها خارج المؤسسة أو غير ذلك من الاعتبارات التي يضمها العامل في الحساب عندما يقرر العامل ترك عمله السابق والالتحاق بالوظيفة الجديدة ، كما لا يجوز الاحتجاج بالتفسير التشريعي للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٩ والذي يقضى في مادته الأولى بأن « العامل الذي يعاد تعيينه في الكادر العالي أو الكادر المتوسط أو في درجة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الكادر والدرجة الأدنى ولو كان يزيد على أول مربوط الدرجة المعاد تعيينه فيها وبشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها ، ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين الذين يتم تعيينهم في إحدى الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة » ذلك أن



مجال أعمال التفسير التشريعي سالف الذكر هو الوظائف الخاصة  
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦ والقوانين الخاصة التي يعتبر القانون  
المذكور هو القانون العام بالنسبة لها ، وليس من بينها الوظائف الخاصة  
لنظام العاملين بالقطاع العام ، ولا يصح القول بأن التفسير التشريعي  
سالف الذكر يقرر أصلا مسلما في مجال الوظائف العامة مقتضاه عدم  
انقاص مرتب العامل لاي سبب عند اعادة تعيينه ، ويعمل في نطاق  
وظائف القطاع العام دون حاجة الى نص يقرره ، لأنه كان أصلا مسلما  
في مجال الوظائف العامة لما كانت بالمرشح حاجة للتدخل لتقريره عن  
طريق التفسير التشريعي المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية في الحالات الثلاث المعروضة  
ومايمثلها الى أن العامل المعاد تعيينه يعتبر معينا تعيينا جديدا فيضموم  
استحقاق المرتب والعلوة الدورية فيستحق بداية المرتب مربوط الفئة المعين  
عليها ولو قل عن مرتبه السابق مع جواز تحديد المرتب بما يجاوز بداية  
المربوط في الحالات التي تزيد فيها مدة الخبرة عن المدة المطلوب توافرها  
لشغل الوظيفة ، ويستحق العلوة الدورية في أول يناير التالي لانقضاء  
سنتين على تاريخ اعادة التعيين .

١ - لثب ٢٥٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١٠/٧

### قاعدة رقم (٥٣٠)

#### المبدأ :

اعلان احدى شركات القطاع العام عن وظيفة شاغرة بها وتقديم  
أحد العاملين بمؤسسة عامة لشغل هذه الوظيفة وأجتيازه الاختبار المقرر  
بنجاح — التحاقه بخدمة الشركة في هذه الحالة عن طرأ التعيين وليس  
عن طريق النقل اليها من المؤسسة العامة التي كان يعمل بها — لا يحول  
دون ذلك عدم وجود فاصل زمني بين رفع اسمه من المؤسسة  
العامة باعتباره مستقila وبين تسلمه لعمله الجديد بالشركة — الخبرة  
بالاجراءات التي اتبعت في شغل الوظيفة وما اذا كانت اجراءات التعيين  
أو اجراءات النقل — جواز منح العامل المذكور أجره السابق مضافا

اليه ١٠٪ منه بالتطبيق لنص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

#### ملخص الفتوى :

أن نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والذي يحكم الحالة المعروضة كان ينص في المادة ٦ منه على أنه « يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة » ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد / ... كان يعمل بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية ، وأنه بناء على إعلان من الشركة التجارية الاقتصادية عن وجود وظائف شاغرة بها تقدم لشغل وظيفة مراقب المكاتب الخارجية من الفئة الثانية واختبر لهذه الوظيفة واجتاز الاختبار بنجاح . ثم قدم استقالته من خدمة المؤسسة التي يعمل بها فقبلت بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ على أن يرفع اسمه من عداد العاملين بها اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ وقد عينته الشركة في الوظيفة المذكورة اعتباراً من التاريخ الأخير ذاته بمرتبه الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة مضافاً اليه ١٠٪ طبقاً لنص المادة السادسة المشار إليها .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن السيد المذكور قد التحق بخدمة الشركة عن طريق التعيين وليس عن طريق نقله إليها من المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية إذا تبعت جميع إجراءات التعيين وأخصها الاختبار المقرر لشغل الوظيفة . ولم تتبع إجراءات النقل كما لم تتجه إليها إرادة الشركة حين عينته بها ولم تنصده المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية حين انتهت خدمته بها إذ هي قبلت الاستقالة المقدمة منه فأنتهت خدمته بذلك ولم تقرر نقله إلى الشركة ، ومن ثم يعتبر التحاق

العامل المذكور بالشركة تعيينا وليس نقلا ٠٠ ولا يغير من ذلك عدم وجود فاصل زمني بين ترك الخدمة في الوظيفة السابقة وبين الالتحاق بالوظيفة الجديدة ، اذ المعبرة بالاجراءات التي اتبعت في شغل الوظيفة الاخيرة وما اذا كانت اجراءات التعيين أو اجراءات النقل ٠٠ ومن ثم فان منح العامل المذكور أجره السابق مضاعفا اليه ١٠ / منه اجراء متفق مع أحكام القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد / ٠٠٠ يعتبر معينا بالشركة التجارية الاقتصادية في مفهوم المادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم يستحق الزيادة التي منحتها له الشركة بالإضافة الى مرتبه السابق .

( ملف ٢٢٨/١/٨٦ — جلسة ١٢/٢٣ / ١٩٧٠ )

### قاعدة رقم (٥٣١)

المبدأ :

الحظر الذي أورده القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن التعيين في وظائف الشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها حظر عام وردت عبارة نصه مطلقة — سريانه على جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة دون تمييز بين الاعضاء المعينين والاعضاء المنتخبين لان جميعهم تجمعهم صفة واحدة حتى عضوية مجلس الادارة .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تنص على أنه : « لا يجوز أن يعين في شركات المساهمة التي تساهم الحكومة أو الاشخاص الاعتبارية العامة في رأس مالها أى موظف تكون له بأحد أعضاء مجلس ادارة الشركة أو المدير العام بها أو أحد كبار موظفيها الذين يدخل في اختصاصهم اختيار الموظفين أو تعيينهم صلة قرابة أو مصاهرة الى الدرجة الرابعة .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن الحظر الذي أورده المشرع في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ حظر عام إذ وردت عبارة النص مطلقة والقاعدة أن المطلق يؤخذ على إطلاقه ، ومن ثم فإنه يسرى على جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة دون تمييز بين الأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين منهم لأن جميعهم تجمعهم صفة واحدة هي عضوية مجلس الإدارة — وإذا كان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام يوجب أن يشكل مجلس إدارة الشركة من أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة ، فليس معنى هذا أن العضو المنتخب يعد في مركز قانوني مختلف عن العضو المعين ، ذلك أنه بعد أن تتم إجراءات التعيين أو الانتخاب يصبحون جميعا أعضاء في مجلس الإدارة متساويين في الحقوق والواجبات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحظر المقرر في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ يسرى على مجلس إدارة الشركات المعينين والمنتخبين .

١ ملف ٢٨٣/١/٦ — جلسة ١٩٧٢/١/١

### قاعدة رقم (٥٣٣)

#### المبدأ :

العاملون بالقطاع العام — القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بالعمو  
عن بعض العقوبات واجازة إعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة  
جنائية في قضايا سياسية الى خدمة الدولة — سريان أحكامه على العاملين  
في شركات القطاع العام تأسيسا على أن الأحكام القانونية التي تسرى  
على العاملين في المؤسسة العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة  
لها واحدة .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ بجواز إعادة

بعض المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في القضايا السياسية الى خدمة الدولة تنص على أنه « يجوز أن يعاد الموظف العمومي المحكوم عليه بعقوبة جنائية في القضايا السياسية الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه أو الى أية وظيفة أخرى مماثلة أو غير مماثلة اذ كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة أو كان ممن يدخل في حكم المادة السابقة ، أو كان قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك بالشرطين الآتيين ٠٠٠٠ ويقصد بالموظف العمومي في حكم هذا القانون الموظف أو المستخدم أو العامل السذي كان في خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو في مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو أية مؤسسة عامة ، ويعتبر العفو عن العقوبة في حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها » .

ومن حيث أن الواضح من هذا النص أن المشرع اجاز اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية في القضايا السياسية الى الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل الحكم عليهم أو الى أية وظيفة أخرى مماثلة أو غيرمماثلة وذلك بالشروط المنصوص عليها فيه ، وقد حدد المقصود بالموظفين الذين يعينهم تطبيق هذا القانون عليهم ، فأوضح صراحة أنه يقصد به العاملون ( الموظف أو المستخدم أو العامل ) الذين كانوا في خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو في المجالس المحلية ( مجالس المديریات أو المجالس البلدية ) أو في أية مؤسسة عامة .

وترتقيا على ذلك فان تحديد صفة العامل في المؤسسة العامة الذي ينطبق عليه حكم هذا القانون يرجع الى التشريع الذي ينظم علاقة العاملين بالمؤسسة العامة ، اذ على ضوءه يمكن تكييف الرابطة الناشئة عن هذه العلاقة والمركز القانوني المترتب عليها .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في هذا النظام » ومؤدى هذا النص أن النظام القانوني سواء على العاملين بالمؤسسات العامة أو على العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة لها هو نظام قانوني واحد ينظمهم

## جميعاً يجب دلاله عدم من حرمان حكامان أحكام قانون

المعمل تسرى على هؤلاء العاملين .

وباستقراء أحكام هذا النظام القانوني يتضح أنه قد وضع أحكاماً عامة تسرى على المؤسسة العامة والوحدة الاقتصادية سواء فيما يتعلق بالوظائف الواردة بالهيكل التنظيمي لكليهما ، أو شروط التعيين والترقية ( المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من هذا النظام ) أم لجان شؤون العاملين وتقارير النشاط الدورية الخاصة بالعاملين في أى منهما ( المواد ١١ وما بعدها ) أم فيما يتعلق بالمرتبات والأجور والبدلات ( المواد ١٢ وما بعدها ) بل قد وردت أحكاماً عامة تسرى في النقل والندب سواء فيما يتعلق بجواز نقل العامل من أى جهة حكومية مركزية أو محلية الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أم نقله الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو الى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية ( المادة ٢٦ منه ) وقرر ذات الأحكام بالنسبة الى الندب ( المادة ٢٧ منه ) الى غير ذلك من أحكام أخرى وردت مؤكدة لخصوع العاملين في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها لأحكام واحدة تنطبق عليهم .

ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام قد نصت على أن تعتبر وحدة اقتصادية تابعة في حكم هذا القانون شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت التي تتبع للمؤسسة العامة والمشروعات تحت التأسيس التي تنشئها وتمتلكها بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها ، كما نصت المادة الخامسة على أن يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما يتبع كل مؤسسة عامة من وحدات اقتصادية .

والمستفاد من هذين النصين أن الوحدة الاقتصادية التي تتبع المؤسسة العامة بقرار من رئيس الجمهورية هي شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمنشآت والمشروعات تحت التأسيس التي تنشئها وتمتلكها بمفردها المؤسسة العامة أو بالاشتراك مع غيرها .

ومن حيث أنه يخلص . مما تقدم أن النظام القانوني الذي يسرى على العاملين سواء في المؤسسات العامة أو في الوحدات الاقتصادية هو نظام قانون واحد يطبق على جميع العاملين في هذه الجهات ، ومن ثم فإنه إذا كان القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ قد حدد الفئات التي تفيد من أحكامه ومن بينهم العاملون في أية مؤسسة عامة ، وكان الثابت مما سبق أن الأحكام القانونية التي تسرى على العاملين في المؤسسة العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها واحدة ، فإن مقتضى ذلك هو سريان أحكام هذا القانون على هؤلاء العاملين سواء كانوا يعملون في المؤسسة العامة أم في إحدى شركات القطاع العام التابعة لها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان احكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تسرى على العاملين في شركات القطاع العام ، وأنه يجوز تبعا لذلك إعادة السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ الى عمله السابق طبقا لاحكام هذا القانون .

( ملف ١٥١/٢/٨٦ — جلسة ١٨/١٠/١٩٧٢ )

### قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

احتفاظ العامل بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة بشرط الا يجاوز نهاية مربوط الدرجة المهاد تعيينه فيها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الخدمة في الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة — شركة المقاولون العرب تعتبر من شركات القطاع العام ولئن كان المشرع قد خصها ببعض التنظيمات الخاصة استثناء على التنظيم العام ، وهذا لا يفقدها صفتها كشركة قطاع عام — من كان يعمل بهذه الشركة ثم أعيد تعيينه معيدا بكلية الفنون الجميلة يحتفظ بمرتبه الذي كان يتقاضاه بالشركة طالما قد توافرت بشأنه الشروط الواردة بالتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٧١ الصادر من المحكمة العليا — يتبع ذلك صرف ما يستحق له من فروق نتيجة احتفاظه بالمرتب المشار اليه من تاريخ إعادة تعيينه — اثر القاعدة رقم (٣) من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات المحق بقانون تنظيم الجامعات الصادر

بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ على مدى استحقاق هذه الفروق — هذه القاعدة تتضمن حكمن — حكم مقرر أو مؤكد لاحتفاظ من أعيد تعيينهم دون فاصل زمني بالرتب السابق ومن ثم لا يصح حرمان هؤلاء من الفروق عن الفترة السابق وحكم ينشأ أو يستحدث لاقادة المعاد تعيينهم بعد فترة زمنية من تاريخ الخدمة وهؤلاء ما كانوا يفيدون من هذا الحكم قبل صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ومن ثم فهم لا يستحقون فروق من الماضي .

#### ملخص الفتوى :

أنه فيما يتعلق بمدى اعتبار شركة « المقاولون العرب » من شركات القطاع العام فإنه يبين من تقصى القواعد المنظمة لهذه الشركة أنها بدأت كشركة مساهمة من شركات القطاع الخاص فقد صدر قرار رئيس الوزراء في ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٥ بتأسيس شركة مساهمة باسم « الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات — عثمان أحمد عثمان وشركاه سابقا — شركة مساهمة مصرية وفي ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦١ خضعت هذه الشركة للتأميم الجزئي اذ وردت في الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت بنسبة ٥٠٪ من رأس مالها وفي ٨ من مارس سنة ١٩٦٤ أتمت هذه الشركة تأميما كليا بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ الذي أضافها الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ثم أخيرا ، خضعت هذه الشركة لاحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام وذلك بمقتضى قرار وزير الاسكان رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى بتعديل اسمها الى « المقاولون العرب عثمان أحمد عثمان وشركاه » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن شركة « المقاولون العرب » أصبحت بمقتضى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ مملوكة بالكامل للدولة ، ومن ثم واذا كانت المادة (٣٣) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ( وهو القانون الذي كان قائما وقت تعيين السيد ٠٠٠ ٠٠٠ في وظيفة معيد ) تنص على أن «تعتبر شركة قطاع عام : (١) كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها مع غير من



الاشخاص العسامة ٠٠٠ « فان شركة « المقاولون العرب » تعتبر من شركات القطاع العلم .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أنه ينص في المادة (١) على أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق الترخيص لشركات مقاولات القطاع العام بممارسة نشاط لها خارج الجمهورية . وللوزير تعديل اسم وغرض الشركة بما يتلاءم مع نوع النشاط الذي ستمارسه » وتتنص المادة (٢) على أن « يقولى وزير الاسكان والمرافق الاشراف المباشر على هذه الشركات ويمارس بالنسبة الى هذه الشركات الاختصاصات المخولة لمجلس ادارة المؤسسة بالنسبة الى الشركات التابعة لها والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه » وتتنص المادة (٤) على أن « مجلس ادارة الشركة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ٠٠٠ وله على الاخص : (١) اصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للشركة دون التقيد بالنظم والاوزاع المقررة لشركات القطاع العام . على أن تعتمد هذه القرارات من وزير الاسكان والمرافق . (٢) وضع لائحة خاصة للعاملين في الشركة تحدد كيفية تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم ومعاشاتهم والجزاءات التي توقع عليها دون التقيد بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وتعتمد هذه اللائحة بقرار من وزير الاسكان والمرافق ٠٠٠ » وتتنص المادة (٨) على أن « يؤول صافي أرباح الشركة بعد توزيع الحصة المقررة للعاملين بها الى الميزانية العامة للدولة .

ومن حيث أن الواضح من هذه النصوص أن شركات مقاولات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لا تعدو أن تكون شركات قطاع عام اختصها المشرع ببعض التنظيمات الخاصة استثناء على التنظيم العام لشركات القطاع العام ، وهذا التنظيم الخاص لا يفقدها حفتها كشرركات قطاع عام ولا يخرجها من عداد هذه الشركات .

ومن ثم . فان خضوع شركة « المقاولون العرب » للقانون رقم ١٣٩

لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يفقدها صفتها كشركة قطاع عام ما دامت الدولة تملكها بالكامل ومادامت هذه الملكية تدخلها في عداد شركات القطاع العام وفقا لحكم المادة (٣٣) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وهو ما يماثل نص المادة (٢٩) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى جواز احتفاظ المعيد بمرتبه السابق بشركة القطاع العام فان هذا الموضوع سبق عرضه على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٧٢ في خصوص مدى احتفاظ احدى المعيدات بمرتبتها السابق بالبنك الاهلي المصري . قرأت الجمعية العمومية أن هذه المعيدة من حقها أن تحتفظ بالمرتبة الذي كانت تتقاضاه في البنك الأهلي المصري مادام تعيينها بالجامعة قد تم عقب تركها الخدمة بالبنك الأهلي دون فاصل زمني بينهما ، وما دام المرتب الذي كانت تتقاضاه لا يجاوز نهاية مربوط درجة معيد وذلك تطبيقا للتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٧١ الصادر من المحكمة العليا . بجلستها المنعقدة في أول مايو سنة ١٩٧١ والذي ينص على أن : « العامل في القطاع العام الذي يعاد تعيينه في فئة أو في درجة أعلى في القطاع العام أو في الجهاز الإداري للدولة يحتفظ بالمرتبة الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة أو الدرجة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة » .

ومن حيث أنه بتطبيق هذا الرأي على الحالة المعروضة يبين أن السيد / . . . . . كان يعمل بشركة ( المقاولون العرب ) وهي كما قدمنا شركة من شركات القطاع العام — ثم عين معيدا بكلية الفنون الجميلة دون فاصل زمني بين تركه الخدمة بالشركة المشار اليها وتعيينه معيدا ، كما أن مرتبه ومقداره ٤٤ جنيها و ٧٥٠ مليما الذي كان يتقاضاه بالشركة المذكورة لا يجاوز نهاية مربوط درجة معيد التي أعيد تعيينه بها . ومن ثم فانه يكون مستوفيا للشروط الواردة في القرار التفسيري رقم ٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيحق له الاحتفاظ بمرتبه الذي كان يتقاضاه بتلك الشركة .

وبطبيعة الامور فان تسوية حالته على النحو المتقدم تستتبع صرف ما يستحق له من فروق نتيجة احتفاظه بالمرتب المشار اليه من تاريخ اعادة تعيينه في وظيفة معيد وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٧١ حتى تاريخ اجراء التسوية .

ومن حيث انه على اثر صدور فتوى الجمعية العمومية المشار اليها صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ونص في القاعده رقم (٣) من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات الملحق به على انه « عند تعيين اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين أو معيدين ممن كانوا يشغلون وظائف في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام ، فانهم يحتفظون بآخر مرتب كانوا يتقاضونه في هذه الوظائف اذا كان يزيد على بداية مربوط الوظيفة التي يعينون بها وبشرط الا يتجاوز المرتب المحتفظ به عن نهاية الربط المقررة للدرجة واعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون تسوى طبقا لهذا الحكم مرتبات اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين الحاليين من موظفي الهيئات العامة أو القطاع العام ، وذلك دون صرف أى فروق عن الماضي » ويلاحظ على هذا النص : أولا - انه قنن الرأي الذي انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الذي سلف بيانه وهو أحقية المعيد في الاحتفاظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام بشرط الا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة التي أعيد فيها على أنه اسقط شرطا من شروط تطبيق التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه اذ لم يستلزم أن تكون اعادة التعيين لاحقة لترك الخدمة دون فاصل زمني ، فأصبح الاحتفاظ بالمرتب حقا للمعيد ولو تمت اعادة تعيينه بعد فترة زمنية من تاريخ تركه الخدمة . ثانيا - أنه نص على سريان هذا الحكم على اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين الحاليين بأثر رجعي فأوجب تسوية حالاتهم اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون على أساس الاحتفاظ بالمرتب الذي كانوا يتقاضونه في الهيئات العامة أو القطاع العام ، دون صرف فروق عن الماضي : ويثور التساؤل عن مدى سريان هذا الحكم الاخير على حالات اعادة التعيين التي تمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وكان من حق أصحابها الاحتفاظ بمرتباتهم السابقة في الهيئات أو القطاع العام مع

سرف الفروق المستحقة لهم فى ظل القوانين التى كانت قائمة ووفضا للتفسير التشريعى الذى أصدرته المحكمة العليا والرأى الذى انتقته اليه الجمعية العمومية : هل يتمتع سرف الفروق لهم تطبيقا للحكم المشار اليه ، أو يظلون مستحقين لهذه الفروق رغم الحكم المشار اليه ؟

ومن حيث أن القاعدة التى اشتمل عليها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تتضمن حكمتين مختلفتين ( أحدهما ) حكم مقرر أو مؤكد ، وهو الحكم الخاص بالاحتفاظ بالمرتب لمن أعيد تعيينهم فى الجامعة دون فاصل زمنى بين ترك الخدمة وإعادة التعيين ، فهؤلاء كان احتفاظهم بالمرتب مقررًا فى القواعد السابقة على العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه دون حاجة الى نص آخر ، ومن ثم فإن نص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه لا يكون بالنسبة لهم الا مؤكدا لحقهم الثابت بقاعدة سابقة ، ولهذا فإنه لا يصح حرمانهم من سرف الفروق عن الفترة السابقة على العمل بهذا القانون والا لكان انقانون سببا فى الاضرار بهم رغم أنه لم يقصد الا افادتهم • ( وثانيهما ) حكم منشئ أو مستحدث . هو الحكم الخاص بافاة الماعد تعيينهم بعد فترة زمنية من تاريخ تركهم الخدمة منقاعدة الاحتفاظ بالمرتب . فهؤلاء ما كانوا يفيدون من هذا الحكم فى ظل القوانين السابقة على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه التى كانت تشترط صراحة عدم وجود فاصل زمنى بين ترك الخدمة وإعادة التعيين ، ولهذا فإن افادتهم من هذا الحق يعتبر حكما مستحدثا فيتقيد بعدم سرف فروق عن الماضى . وعلى ذلك فإن قاعدة عدم سرف فروق عن الماضى لا تسرى الا على من أعيد تعيينهم بعد فترة زمنية من تاريخ تركهم الخدمة : أما من أعيد تعيينهم دون فاصل زمنى بين إعادة التعيين وترك الخدمة وهم من كان يحق لهم الاحتفاظ بالمرتب وفقا للتفسير التشريعى رقم ٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وفتوى الجمعية العمومية المشار اليها ، فإنه لا يصح المساس بحقهم فى سرف الفروق المستحقة عن التسوية •

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك . ولما كان السيد / ..... قد أعيد تعيينه دون فاصل زمنى بين تركه الخدمة بشركة المقاولون العرب وتعيينه فى كلية الفنون الجميلة واستوفى سائر شروط تطبيق التفسير

التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، فان حققه في الاحتفاظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه بشركة المقاولون العرب « يكون قد نشأ في ظل القواعد السابقة على العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فلا يصح حرمانه من الفروق المستحقة عن تسوية مرتبه على هذا الاساس »

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيد . . . في الاحتفاظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في شركة « المقاولون العرب » فتسوى حالته على هذا الاساس وتصرف له الفروق المستحقة عن هذه التسوية من تاريخ تعيينه معيدا بكلية الفنون الجميلة حتى تاريخ التسوية .

١ ملف ٥٥٨/٤/٨٦ - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٢

### قاعدة رقم ( ٥٣٤ )

#### المبدأ :

جواز تحديد أجر العامل في الحالات التي تزيد فيها مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ببداية مربوط الفئة مضافا اليها علاوة أو نسبة منها عن كل سنة زيادة بحد أقصى مقداره خمس علاوات — لا يجوز أن يضاف الى من يحدد أجره على النحو المتقدم علاوة على سنة لم تصرف فيها الشركة علاوة أو صرفت بالتطبيق الخاطئ لحكم القانون ١

#### دخس الفتوى :

ان المادة ٢٥ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — وهي التي كان معمولاً بها وقت تعيين السيدين المذكورين — تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادة (٧) من هذا النظام يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الفئة التي يعين فيها ويستحق هذا الاجر من تاريخ تسلم العمل — ويجوز

تحديد الاجر بما يجاوز بداية الربوط في الحالات التي تزيد فيها مدة خبرة العامل الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك بالشروط والاورضاع الآتية : — أ — تضاف الى بداية الربوط عن كل سنة من السنوات التي تزيد بها مدة خبرة العامل عن المدة الواجب توافرها لشغل الوظيفة علاوة أو نسبة منها تحدد على أساس ما صرف من علاوات خلال هذه المدة • ب — يكون الحد الأقصى للعلاوات التي تمنح وفقا للبند السابق خمس علاوات من علاوات فئة الوظيفة • ج — يكون تحديد الاجر على هذا الوجه بقرار من الجهة المختصة بالتعيين •

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أنه يجوز تحديد أجر العامل في الحالات التي تزيد فيها مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ببداية مربوط الفئة مضافا اليها علاوة أو نسبة منها عن كل سنة من السنوات التي تزيد بها مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة ، وذلك على أساس ما صرف من علاوات خلال هذه المدة ، على أن يكون الحد الأقصى للعلاوات التي تمنح على هذا الأساس خمس علاوات من علاوات فئة الوظيفة •

ومن حيث أن الشركة العامة للإنشاءات لم تصرف علاوات للعاملين بها عن عام ١٩٦١ ، فإنه لا يجوز أن يضاف الى من يحدد أجره بالتطبيق لنص المادة ٢٥ من لائحة العاملين بالقطاع العام المشار اليها أية علاوة عن هذه السنة باعتبار أن علاوة هذه السنة لم تصرف ، كما أنه لا يجوز أن يكون العامل اللاحدث في التعيين في وضع أفضل من العامل المعين عام ١٩٦١ •

ومن حيث أن المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات المصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار • ولا يترتب على حصول العامل على الاجر الذي يمنح له بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف طبقا للتنظيم الادارى في كل شركة • ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة

المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي ، ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ... » .

ومن حيث ان الشركة المشار اليها قد اعتمدت جداول تعادل وظائفها من مجلس الوزراء في ١٢/٢١/١٩٦٤ ، ومن ثم فان العاملين بهذه الشركة يستحقون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية أى اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٥ ، أما العلاوات فلا يستحقونها الا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ . وبالتالي يكون منح العاملين بهذه الشركات علاوات على السنوات ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ مخالفا لحكم القانون .

ومن حيث أن المشرع عندما يحدد الاجر بالتطبيق لحكم المادة ٢٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أساس بداية مربوط الفئة مضافا اليه علاوة أو نسبة منها عن كل سنة من السنوات انقضى تزيد على مدة الخبرة المطلوبة لشغل الوظيفة على أساس ما صرف من علاوات خلال هذه المدة : انما يفترض أن ثمة علاوات قد صرفت للعاملين بالشركة بالتطبيق السليم لحكم القانون ، بحيث أنه اذا كانت لم تصرف للعاملين في الشركة علاوات أو صرفت اليهم بالتطبيق الخاطئ لحكم القانون . فانه لايجوز أن يحدد للمعين تعيينا جديدا مرتبا على أساس منحه علاوات بالاضافة الى بداية ربط الفئة الوظيفية ، طالما أن هذه العلاوات لم تمتح أصلا أو منحت بالمخالفة لحكم القانون .

ومن حيث أن مجلس ادارة الشركة العامة للإنشاءات قد وافق في ٢٧/١١/١٩٦٦ على تعيين السيين المذكورين في الفئة الثانية مع تحديد مرتب كل منهما على أساس حكم المادة ٢٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر .

ومن حيث أن العلاوات التي منحت للعاملين بالشركة المذكورة عن

السنوات ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ قد منحت بالمخالفة لحكم القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مرتب السيدين المهندس ٥٥٥ ٥٥٥ في الشركة العامة للائشاءات يتحدد على أساس منح كل منهما بداية مربوط الفئة الثانية دون اضافة أية علاوات .

( ملف ٢٤٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/١/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٥٣٥ )

١٣٠٠ :

اعادة تعيين — لا تجوز خلال سنتين من تاريخ ترك العاملين الخدمة في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها الا في وظائف من ذات مستويات ووظائفهم الاصلية وبمرتبات لا تتجاوز مرتباتهم الاصلية ما لم يكن التعيين بقرار من الوزير المختص — هذا القيد لا يشمل من كان معينا بمكافأة شاملة .

ملخص الفتوى :

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اذ نص في مادته الرابعة على أن « لا يجوز التعيين في وظائف المؤسسة العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها من العاملين الذين تركوا الخدمة في الحكومة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في خلال سنتين من تركهم الخدمة الا في وظائف من ذات مستويات ووظائفهم الاصلية وبمرتبات لا تتجاوز مرتباتهم الاصلية ، ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من الوزير المختص » وقد أبانت المذكرة الايضاحية لهذا القانون عن علة هذا النص وهي « عدم اتاحة الفرص للتنقل من جهة الى أخرى جريا وراء اعتسام مستوى أو مرتب أعلى » .

ومن حيث انه يتضح مما سبق أن النص يهدف الى منع التحايل



باتخاذ التعيين أو إعادة التعيين سلما للوصول الى ترقية خلال القواعد المقررة وقفزا على اكتناف العاملين بالمؤسسات والشركات الاخرى ، الامر الذى يتعين معه تخصيص هذا النص بعلته التى بنى عليها ، بحيث يقتصر تطبيقه حيث يتوافر هذا الاعتبار ، ويمتتع تطبيقه من جهة أخرى حيث تقتضى هذه الشبهة بأن يكون العامل المباد تعيينه فى حكم من يبحث عن وظيفة ويعين من خارج نطاق العاملين السابقين ، كما هو الامر بالنسبة للعامل المعين وفق نظام المكافاة ، اذ يتميز وضعه بالزعزة وعدم الاستقرار أو خضوعه أصلا لقواعد الترقيات ، مما يجعله أقرب ما يكون الى مركز المتقدم الى الوظيفة من غير العاملين السابقين .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى صحة تعيين السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ فى الشركة المصرية لتجارة المعادن ، بمرتز يزيد عن المكافاة التى كان يتقاضاها فى القطاع العام .

( ملف ٣١٩/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٥٣٦ )

المبدأ :

إعادة تعيين العامل بعد انتهاء خدمته — إعادة التعيين فى وظيفة من ذات مستوى الوظيفة التى كان يشغلها قبل انتهاء خدمته — صرف مرتبه كاملا عن فترة فصله — اعتباره سحبا لقرار إنهاء الخدمة — اعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

ان قرار وزير الصناعة رقم ٣٧٠ الصادر فى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٣ وقد نص على إعادة تعيين المدعى فى وظيفة مدير الادارة المالية بمستوى الادارة العليا ( ١٢٠٠ — ١٨٠٠ جنية ) بالشركة العربية للراديو والتلفزيون والاجهزة الالكترونية وعلى ان يتقاضى مرتبه السابق بالشركة التى انتهت خدمته فيها — وكلتاها تتبع المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية وان يمنح بدل تمثيل قدره ٣٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الادارة ، فان هذا القرار وقد صدر

مستندا الى حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام التي تفول الوزير المختص سلطة التعيين في وظائف الادارة العليا ، و اشار في ديمالجته الى قرار رئيس الجمهورية الصادر بانهاء خدمة المدعى فضلا عن ان الشركة صرفت اليه مرتباته عن فترة فصله كل ذلك يقطع بأن القرار المطعون فيه تم سخره — وانهاء ما ترتب عليه من آثار دون حاجة الى الانصاح عن ذلك بعبارة صريحة.

ومن حيث ان ما ذهب اليه المدعى من ان القرار المذكور قد عينه في وظيفة أدنى من وظيفته السابقة فانه مردود بأنه يجوز طبقا للمادة ٢٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه نقل العامل الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو الى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى ، وان نقل أعضاء مجلس الادارة الميعنين يكون بقرار من الوزير المختص ، وانه لما كان الثابت ان المدعى نقل الى وظيفة من مستوى الادارة العليا وهو ذات مستوى وظيفته السابقة وتقرر له فيها ذات المرتب الذي كان يتقاضاه وبطل التعميل الذي كان يحصل عليه فانه لا وجه لما يدعيه من أن الوظيفة التي عين فيها أدنى مستوى من وظيفته السابقة ، كذلك فانه لا سند لما يذهب اليه من انه كان يجب لازالة أثر قرار انهاء الخدمة أن يعين عضوا بمجلس ادارة الشركة التي نقل اليها ، ذلك ان عضوية مجلس الادارة ليست من مزايا الوظيفة أو توابعها .

ومن حيث انه عن مرتب المدعى وحقوقه المالية عن الفترة الواقعة بين قرار انهاء خدمته وقرار وزير الصناعة بتعيينه فانه وان كانت الثابت انها لم تسدد اليه الا بعد صدور الحكم المطعون فيه الا ان الطاعنين اقرؤا في مذكرات دفاعهم باحقية المدعى لهذه المبالغ وانها صرفت اليه تنفيذيا لقرار تعيينه . وازالة لما تبقى من آثار قرار انهاء خدمته المطعون فيه .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم أن ما نص عليه قرار وزير الصناعة من اعادة تعيين المدعى على التفصيل سابق البيان ، وما اتخذه المطعون ضدهم من اجراءات لتنفيذه وباتر رجعي السحب على فترة فصل المدعى، انما ينطوي على سحب كامل لقرار انهاء خدمته ، شمل الآثار المادية

والادبية التي تولدت عنه ، الامر الذى يتعين معه الحكم باعتبار  
الخصومة منتهية .

( طعن رقم ١١١٦ لسنة ١٩ ق ، ٥٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة  
١٨/١/١٩٧٥ )

### قاعدة رقم ( ٥٢٧ )

المبدأ :

مفاد نص المادة ٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون  
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ انه يلزم لاجراء الترقية أن يكون العامل مستوفيا  
لاشترطات شغل الوظيفة المرشح للترقية اليها — هذا المبدأ يمثل أصلا  
عاما لا يجوز الخروج عليه أو الاستثناء منه في مجال الترقيات وهو  
ما يفترض في هذا المقام — لوجه للاستناد في تبرير وجود هذا الاستثناء  
للحكم الوارد في المادة ٢ من القانون المشار اليه — أسس ذلك أن هذا  
الاستثناء ورد في صدد التصيين فيقتصر عليه ولا يتعداه الى باقى صور  
شغل الوظائف لانه من المقرر أن الاستثناء لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس  
عليه لا سيما وأن المشرع قد افرد احكاما خاصة لكل من التصيين والترقية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم  
٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « لا تجوز الترقية الا لوظيفة خالصة  
بالهيكل التنظيمى . . . أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الاعلى مباشرة  
وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة » .

ومفاد ما تقدم أنه يلزم لاجراء الترقية أن يكون العامل مستوفيا  
لاشترطات شغل الوظيفة المرشح للترقية اليها ، وهذا المبدأ يمثل أصلا  
عاما لا يجوز الخروج عليه أو الاستثناء منه في مجال الترقيات ، اذ من  
المعلوم انه لا استثناء الا بنص صريح يقرره وهو ما يفترض في هذا المقام ،  
ولا وجه للاستناد في تبرير وجود مثل هذا الاستثناء للحكم الوارد في

نهاية البند ٧ من المادة ٣ من القانون المشار اليه والتي تنص على أن  
« يشترط فيمن يعين عاملا ما يأتي : ... »

٧ — أن يكون مستوفيا لمواصفات الوظيفة المطلوب شغلها وفقا  
لجداول التوظيف ويجوز الاعفاء من هذا الشرط بقرار من مجلس  
الادارة . » اذ أن هذا الاستثناء ورد في صدد التعيين فيقتصر عليه  
ولا يتعداه الى باقى صور شغل الوظائف ، لانه من المقرر أن الاستثناء  
لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه لاسيما وان المشرع قد افرد احكاما  
خاصة لكل من التعيين والترقية ، بل انه عندما قرر سريان الاحكام الحالية  
على الآخر نص على ذلك صراحة كما فعل عند تصديق الاداة التي  
تصدر بها الترقية وذلك على النحو الموضح بالمادة ٩ من ذلك القانون  
وهذا يكشف صراحة عن قصد المشرع في عدم امتداد الاستثناء الذى  
اوردته في خصوص التعيين الى نطاق الترقية . ومن ثم يكون اجراء  
الترقية على مقتضى هذا الاستثناء مخالفا لصحيح احكام القانون .  
ولا وجه للقول بأن مؤدى هذا رأى ان من يعين بالاستثناء من شروط  
شغل الوظيفة سيظل طوال حياته الوظيفية دون ترقية فان هذا القول  
مردود بأن الترخيص فى الاستثناء من شروط شغل الوظيفة عند التعيين  
ليس من شأنه أن يكسب العامل حقا يخوله التمتع به عند الترقية الى  
الوظائف الاعلى والا كان فى وضع يتميز به عن سائر العاملين وذلك أمر  
لم يهدف اليه المشرع كما انه قد يتخذ ذريعة لمحاباة غير الصالحين من  
العاملين باستثناءهم عند التعيين من مواصفات الوظيفة فيظلون يتمتعون  
بهذه الميزة طوال بقائهم فى الخدمة وهو ما لم يقصد اليه المشرع من  
ايراده الاستثناء المنوه عنه فى صدد التعيين دون سواء . »

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى بطلان الترقيات  
المشار اليها .

## قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

اعادة العمل الى الخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لا يرتب له حقا في التعويض عن مدة فصله — أساس ذلك الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التي تقضى بعدم صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به وحكم المحكمة العليا في الدعاوى أرقام ١٤ ، ١٥ لسنة ٥ ق ، ٣ لسنة ٧ ق الصادر بجلسة ١١/١٢/١٩٧٦ والذي قضى بدستورية نص الفقرة الثانية المشار اليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة لطلب المدعى القضاء له بتعويض مؤقت عن الاضرار الادبية التي لحقت به من القرار المطعون فيه ، فقد سبق البيان بأن احكام الاسس والقواعد الموضوعية التي أوردها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه تقضى بعدم صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به حيث تنص المادة العاشرة منه في فقرتها الثانية على أنه « لا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون صرف أية فروق مالية أو تعويضات عن الماضي ولا رد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل باحكامه ، وقد قضت المحكمة العليا بجلسة ١١ من ديسمبر ١٩٧٦ في الدعاوى أرقام ١٤ ، ١٥ لسنة ٥ القضائية ورقم ٣ لسنة ٧ القضائية « دستورية » برفض الدفع بعدم دستورية الفقرة المذكورة وجاء باسباب حكمها « ان تقدير التعويض على النحو الذي أورده القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ أمر تملكه السلطة التشريعية بما لها من سلطة في تقدير ما تراه مجزيا في تعويض العاملين المفسولين بغير أسباب تبرر فصلهم عما أصابهم من أضرار بسبب هذا الفصل » ، وعلى ذلك يكون طلب المدعى القضاء له بالتعويض على غير أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح حكم القانون اذ قضى برفض هذا الطلب استنادا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ومن حيث أنه بالنسبة لما دفع به المدعى من عدم دستورية القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بدعوى مصادرته حقه في التعويض فإن المحكمة ترى الانتقال عنه لعدم جديته ازاء ما قضت به المحكمة العليا من رفض الدفع بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون المذكور على النحو السالف بيانه .

( ملعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٨ )

### قاعدة رقم ( ٥٣٩ )

المبدأ :

المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ نالت بمجلس إدارة الشركة اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة وكذا جداول توصيف وتقييم الوظائف وله أن يعيد النظر فيها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك — صدور قرار من مجلس الإدارة بتقييم وظيفة معينة أو برفع مستوى تقييمها لا يؤدي بذاته الى تقلد شاغلها للوظيفة بعد رفع مستواها وإنما يتعين صدور قرار بذلك من السلطة المختصة المتصوص عليها في المادة ١٢ من ذات النظام .

ملخص الفتوى :

ان الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام الجديد قسم الدرجات المالية للوظائف الى جزئين يضم أولهما الدرجات المالية للوظائف من الدرجة السادسة حتى الدرجة الاولى ويضم الثاني درجات الوظائف العليا التي تشمل درجة مدير عام واندوجة العالية والدرجة الممتازة ، وتنص المادة الثامنة من هذا القانون على أن « تضع كل شركة هيكلًا تنظيميًا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون » .

يعتمد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم من مجلسي

الادارة • وللمجلس الادارة أن يعيد النظر في الهيكل التنظيمي وفي الجداول المشار اليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك •

وفي كل الاحوال يشترط الاقتراع بالنسبة المقررة للاجور الى رقم الانتاج أو رقم الاعمال •

كما يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بتنفيذ نظم ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء •

وينص القانون في مادته العاشرة على أن « يكون شغل الوظائف عن طريق التعمين فيها أو الترقية أو النقل أو النذب أو الاعارة اليها وذلك طبقا للقواعد والضوابط والاجراءات التي يرضها مجلس الادارة في هذا الشأن » •

وتنص المادة ١٢ من ذات القانون على أنه « فيما عدا وظائف رئيس وأعضاء مجلس الادارة التي تشغل بقرار من رئيس الوزراء يكون التعمين في الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على ترشيح مجلس الادارة • ويكون التعمين في باقى الوظائف بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون » •

ولقد أوجبت المادة (٣٣) من القانون مراعاة حكم المادة (١٢) عند الترقية الى وظائف الشركة وقررت المادة (٥٢) منه اجراء النقل بقرار من السلطة المختصة بالتقييم وخولت المادتين ( ٥٥ و ٥٦ ) رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه سلطة نذب واعارة العاملين بالشركة •

وبين مما تقدم أن المشرع ميز بين توصيف وتقييم الوظائف وبين التعمين فيها وذلك بأن حدد لكل منهما اداته والسلطة المختصة باجرائه ، فقول مجلس الادارة الاختصاص باجراء التوصيف والتقييم وفي اعادة النظر فيه وفقا لاسس قوامها واجبات الوظيفة ومسئولياتها

والأجر المحدد لها بمراعاة جدول الدرجات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، أما الاختصاص بالتعيين في الوظائف والترقية إليها فقد ربط المشرع بينه وبين الدرجة المحددة لكل وظيفة ووزعه بين جهات ثلاث أولها : - رئيس الوزراء الذي يختص بالتعيين في وظائف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ، وثانيها رئيس الجمعية العمومية للشركة وهو الوزير المختص طبقا لحكم المادة ( ٥٥ مكررا ١ ) من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، ويختص بالتعيين في الوظائف العليا بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وثالث تلك الجهات رئيس مجلس الإدارة الذي يختص بالتعيين في الوظائف المقرر لها الدرجات من السادسة حتى الأولى مع مراعاة توصيات لجنة شؤون العاملين بالشركة وفقا لحكم المادة الرابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ •

وإذا كان الأمر كذلك فإن أعمال سلطة التقييم لاختصاصها بتحديد الدرجة المالية لأحدى الوظائف أو برفع الدرجة المالية لوظيفة سبق تقييمها لا يؤدي بمفرده الى تقلد العامل للوظيفة وإنما يتعين أن يصدر بذلك قرار من السلطة المختصة بالتعيين والترقية فإن كانت الوظيفة من وظائف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة صدر بشغلها قرار من رئيس الوزراء وإن كانت تدخل في نطاق الوظائف العليا صدر بشغلها قرار من الوزير المختص بوصفه رئيسا للجمعية العمومية للشركة ، أما إذا كانت الوظيفة من الوظائف المحدد لها الدرجات من السادسة الى الأولى صدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الإدارة ومرد ذلك أن شروط شغل الوظيفة لا تكتمل في العامل إلا إذا كان شاغلا للدرجة المالية المحددة لها وذلك أمر لا يتم الا بالأداة التي حددها القانون أى بقرار يصدر من السلطة المختصة بالتعيين أو بالترقية •

وترتبيا على ذلك فإنه لما كان تقلد العامل للوظيفة يقوم على توافر شروطها ومواصفاتها في شأنه ومن بينها شغله للدرجة المالية المحددة لها فإن رفع الدرجة المالية للوظيفة التي يقوم العامل بأعبائها الى درجة أعلى من تلك التي يشغلها العامل ينزع عنه المركز القانوني المقرر لشاغل الوظيفة وللدرجة الجديدة التي قدردت لها ويضفى عليه



صفة الغائم باعائها ولا يعتبر شاغلا لها اذا صدر قرار من السلطة المختصة بالتعيين بتعيينه في الوظيفة أو ترفيقه اليها ووضعها على درجتها الجديدة ، ولا شك أن القول بغير ذلك سيؤدي الى مصادرة اختصاص سلطة التعيين والى شغل الوظائف والدرجات المالية المقدرة لها بناء على القرارات الصادرة من السلطة المختصة بالتعيين والتوصيف الامر الذي يتعارض مع صريح نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

وتطبيقا لما تقدم فان اعمال مجلس ادارة شركة مضارب البحيرة لاختصاصه في التقييم برفع الدرجات المحددة لبعض الوظائف من درجة مدير عام الى الدرجة العالية ليس من شأنه أن يؤدي الى تسكين من كان شاغلا لتلك الوظائف عليها واعتباره مرقى الى الدرجة العالية وانما يتعين أن يصدر بذلك قرار من الوزير المختص بوصفه رئيسا للجمعية العمومية للشركة .

واذا كان المشرع قد خول مجلس ادارة الشركة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سلطة نهائية في اعداد جداول التوصيف والتقييم ولم يعلق تطبيق تلك الجداول على اعتماد سلطة أخرى ، في حين أنه كان يعلق تطبيق تلك الجداول في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الملغى على اعتماد الوزير المختص ، فان ذلك لايعنى امكان شغل العامل للوظيفة بمجرد صدور قرار من مجلس الادارة بتقييمها وتحديد الدرجة المالية المحددة لها ، لأن المشرع اتخذ في القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ذات المسلك الذي سار عليه في القانون القديم وهو التمييز بين الاختصاص بالتقييم وبين الاختصاص بالتعيين ولم يدمجها في سلطة واحدة ، ومن ثم فان استقلال مجلس الادارة باختصاص التقييم والتوصيف في القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يمكن أن يؤدي الى ايلولة الاختصاص بالتعيين والترقية اليه مع وجود نصوص صريحة تفول هذا الاختصاص لسلطات أخرى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص مجلس ادارة شركة مضارب البحيرة بتسكين العاملين في

الوظائف التى تم رفع الدرجات المالية المحددة لها من درجة مدير عام الى الدرجة العالية وأنه يلزم لشغل هذه الوظائف التى أعيد تقييمها صدور قرارات بالتعيين فيها من الوزير المختص بصفته رئيسا للجمعية العمومية للشركة .

( ملف ٥١٨/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ )

### قاعدة رقم (٥٤٠)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ جواز شغل الوظائف المخالفة في غير أدنى درجات المجموعة النوعية وفي غير أدنى درجاتها — سريان هذا الحكم على المتقدمين لشغل الوظيفة سواء كانوا من خارج الشركة أو من بين العاملين بها شريطة أن يتم التعيين في هذه الحالة في مجموعة وظيفية أخرى غير المجموعة التى ينتمى اليها العامل المرشح للتعيين — لا يشترط في هذه الحالة توافر مدد الخبرة البينية المشترطة الى هذه الوظيفة بل يكفي باستيفاء العامل مدة الخبرة الكلية المساوية لمدد الخبرة البينية المشترطة للترقية فيما بينها وبين الوظائف الأدنى وذلك كله مشروط بأن يكون التعيين في الدرجات التالية مباشرة للدرجات التى كان يشغلها المرشحون للتعيين — شغل الوظيفة الاعلى داخل المجموعة النوعية من بين العاملين بذات المجموعة انما يتم عن طريق الترقية من الدرجات الأدنى مباشرة بشرط توافر مدد الخبرة البينية اللازمة للترقية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام ينص في المادة (٨) على أن « تضع كل شركة ميكلا تنظيميا لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف الوظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ... » .

وينص القانون في المادة التاسعة على أن ( نقسم وظائف كل شركة الى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة ) .

وتنص المادة العاشرة على أن ( يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو الندب أو الاعارة اليها ... ) .

وتنص المادة (١٦) على أن ( يشترط فيمن يعين في احدى الوظائف ... (٥) أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة وفقا لجداول الوظائف وبطاقات وصفها ... ) .

وتنص المادة ١٩ على أنه ( استثناء من حكم المادة ١٣ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الشركة أو في شركة أخرى بذات اجرة الاصلى الذى كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاها في وظيفته السابقة في الاقدمية ... ) .

وتنص المادة (٢٠) على أنه ( اذا كان للعامل المرشح للتعين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية مدة خبرة كلية فانه يجوز تعيينه باحتساب هذه المدة بمراعاة المدد التي يحددها مجلس الادارة بحيث لا تقل عن مجموع المدد البينية الواردة في بطاقات وصف الوظائف الأدنى من الوظيفة المرشح للتعين بها ) .

وتنص المادة ٢١ على أن ( تعتبر الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها فاذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل اعتبرت الاقدمية كما يلي :

١ — ٢ — ٣ — اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى تحسب أقدميته في هذه الحالة من تاريخ اعادة تعيينه ... ) .

وتنص المادة ٢٢ على أن « يستحق العامل الأجر المقرر للوظيفة طبقا لجداول الاجور رقم (١) المرافق لهذا القانون ووفقا لما يرد بجداول

توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس ادارة الشركة وذلك من تاريخ تسلمه العمل ما لم يكن مستقبلي بالقوات المسلحة فيستحق أجره من تاريخ تعيينه •

واستثناء من ذلك اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى بنفس الشركة أو شركة أخرى احتفاظ له بالاجر الذى كان يتقاضاه في وظيفته السابقة •

ويجوز لرئيس مجلس الوزراء في الحالات التى يقرها أن يقرر احتفاظ العامل بما كان يتقاضاه من أجر ولو تجاوز الاجر المقرر للوظيفة المعين بها •

وتتنص المادة ٢٢ على أنه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية اليها من الوظيفة التى تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة والنوعية التى تنتمى اليها •

ولا يجوز ترقية العامل المنقول الا بعد مضى سنة على الاقل ٢٠٠٠ •

وتتنص المادة (٥٢) على أنه « يجوز لدواعى العمل نقل العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها داخل الشركة ولا يجوز بغير موافقة العامل نقله الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها في شركة أخرى داخل القطاع أو في قطاع آخر أو تابعة للجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة وذلك بموافقة الوحدتين المنقول منها والمنقول اليها •

وبين مما تقدم أن المشرع خص كل شركة من شركات القطاع العام بجداول تقييم وتوصيف وظائفها تتضمن واجبات كل وظيفة ومسئولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وقسم هذه الوظائف الى مجموعات نوعية وجعل كل مجموعة وحدة متميزة فيما يتعلق بكيفية أداء شغل وظائفها سواء بالتعيين أو الترقية أو النقل أو النذب أو الاعارة ، واشترط للتعيين توافر شروط شغل الوظائف وفقا لجداول التقييم والتوصيف ، وأجاز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة أو في وظيفة مماثلة بذات الشركة أو في شركة أخرى وبذات أجره الاصلى ، كما أجاز في المادة ٢٠

من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بعبارات عامة مطلقة التعيين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية إذا توافر للعامل مدة خبرة كلية لا تقل عن مدد الخبرة البينية المشترطة للترقية فيما بين الوظائف الأدنى ، وبين في المادة (٢١) كيفية تحديد أقدمية العامل الذي يعاد تعيينه في وظيفة من مجموعة أخرى بذات درجته أو في درجة أخرى فأوجب تحديدها اعتباراً من تاريخ إعادة تعيينه ، كما عني المشرع في المادة (٢٢) ببيان مستحقات العامل الذي يعاد تعيينه في وظيفة من مجموعة أخرى في ذات درجته أو في درجة أخرى بذات الشركة أو في شركة أخرى فاحتفظ له بأجره الذي كان يتقاضاه من وظيفته السابقة على ألا يتجاوز الأجر المقرر للوظيفة وأجاز استثناء تجاوز هذا الأجر بقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء في كل حالة على حدة ، ولم يجز المشرع الترقية داخل المجموعة النوعية التي ينتمي إليها العامل إلا إلى الوظيفة التالية مباشرة كما لم يجز ترقية العامل المنقول إلا بعد سنة من تاريخ نقله ، وأجاز النقل داخل الشركة ولم يجز النقل إلى خارجها إلا بموافقة العامل .

ولما كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أجازت بصفة مطلقة التعيين في غير أدنى وظائف المجموعات النوعية بشرط توافر مدة خبرة كلية لا تقل عن مجموع المدد البينية المشترطة للترقية فيما بين الوظائف الأدنى وكانت المادة ٢١ ، ٢٢ قد تناولتا تحديد أقدمية وأجر العامل الذي يعاد تعيينه بوظيفة أخرى من مجموعة أخرى في درجة أخرى بذات الشركة فإن العاملين بالشركة يدخلون في عداد المخاططين بحكم المادة (٢٠) فيجوز إعادة تعيينهم في غير أدنى وظائف مجموعة نوعية أخرى غير تلك التي ينتمون إليها دون اشتراط المدة البينية اللازمة للترقية اكتفاء بتوافر الخبرة الكلية ولا يجوز أعمال هذا الحكم عند شغل الوظائف الأعلى داخل ذات المجموعة النوعية لأن المشرع عندما نظم إعادة تعيين العامل بذات الشركة فيما يتعلق بالأجر وتحديد الأقدمية لم يتناول سوى حالة تغيير المجموعة النوعية التي ينتمي إليها العامل ولأنه لم يجز في المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ شغل الوظائف داخل المجموعة النوعية إلا بطريق الترقية .

وإذا كانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ قد بينت أن المقصود من المادة ٢٠ من هذا القانون تمكين شركات القطاع العام

من تعيين ذوى الخبرة من خارج الشركة فان ذلك لا يعنى قصر تطبيق الحكم الوارد بتلك المادة عليهم وحدهم دون العاملين بالشركة اذ لو أراد المشرع ذلك لما عنى بتحديد أقدمية ومرتب العامل الذى يعين بذات الشركة فى مجموعة أخرى وفى درجة أخرى ولنص صراحة فى المادة ٢٠ على « التعيين من الخارج » فضلا عن ذلك فان ما جاء بالمذكرة الايضاحية لا يمكن أن يترتب عليه تخصيص النص العام الوارد بالقانون ذلك لأنه تضمن تنظيم لحالات التعيين فى الدرجات الأخرى فى غير المجموعة النوعية بذات الشركة ، لذلك فلا وجه للاستعانة بالمذكرة الايضاحية لتفسير هذه الاحكام طالما انها لم تشب بفعوض أو ابهام وعلى ذلك فلا يكون هناك مجال للقول بقصر حكم المادة ٢٠ على الميعنين من الخارج وحدهم .

وبناء على ما تقدم فانه يكون لشركة القطاع العام اعمالا لاحكام المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن تشغل الوظائف الخالية بالمجموعة النوعية وفى غير أدنى الدرجات من الخارج كما يكون لها أن تشغل هذه الوظائف بالعاملين بالشركة أو الحكومة أو شركات القطاع العام الأخرى بشرط أن يتم التعيين فى مجموعة وظيفية أخرى غير تلك التى ينتمون اليها ولايجوز القول فى هذا الصدد بعدم جواز تعيين العاملين بالحكومة وشركات القطاع العام على هذا النحو بحجة أن تغيير الجهة التى يتبعونها لا يمكن أن يتم الا عن طريق النقل الذى لا يكون الى درجة مساوية للدرجة التى يشغلها العامل ذلك لان التعيين فى هذه الحالة يتم فى مجموعة نوعية أخرى وهو أمر لا يتحقق الا بطريق التعيين لانه يتضمن تغييرا فى نوعية العمل الذى يمارسه العامل أصلا فى المجموعة التى ينتمى اليها والوظيفة التى كان يشغلها ، بيد أنه يتعين التقييد عند تعيين عاملين من ذات الشركة أو من الشركات الأخرى أو من الحكومة على هذا النحو بالدرجة التالية مباشرة للدرجات التى يشغلونها لان اطلاق التعيين فى الدرجات الأعلى فى هذه الحالة انما يتعارض مع مسلك المشرع الصريح فى ترتيب الدرجات داخل سلم وظيفى يبدأ بأدنى درجة ويثنى بالتى تعلوها وهكذا وذلك على النحو الوارد بالجدولين الملحقين بالقانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالحكومة ،

و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام ، كما انه يتناقض مع التعادل بين درجات هذين القانونين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن شغل الوظائف الخالية داخل المجموعة النوعية الواحدة بالعاملين المنتهين لتلك المجموعة يكون عن طريق الترقية من الدرجات الأدنى مباشرة بشرط توافر مدة الخبرة البينية اللازمة للترقية ، وانه في تطبيق حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه يجوز تعيين العاملين بذات الشركة الذين لا تتوافر لهم مدد الخبرة البينية المسترطة للترقية في غير المجموعات الوظيفية التي ينتمى اليها كل منهم وفي الدرجات التالية مباشرة للدرجات التي يشغلونها بشرط اكمالهم مدة خبرة كلية مساوية لحد الخبرة البينية المسترطة للترقية فيما بين الوظائف الأدنى .

( ملف ٥٢١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٦/١١ )

### قاعدة رقم (٥٤١)

المبدأ :

وفقا لاحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فان الترقية من أدنى درجات التعيين لاتصح الا بعد انتهاء فترة الاختبار وثبوت صلاحية العامل — يستثنى من هذه القاعدة من يعين وتضم له مدة خدمة سابقة شريطة أن يكون العامل قد خضع خلالها لنظام فترة الاختبار وثبتت صلاحيته خلالها اذ يعتبر تعيينه في هذه الحالة استمراراً لخدمته السابقة التي ثبتت خلالها صلاحيته .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الموضوع فان الترقية الى الفئة السادسة بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٤ الذي طلبت المطعون ضده اصليا الغاء فيما تضمنه من تخفيضها وبالقرارين رقمي ٣٥ و ٣٧ لسنة ١٩٦٥ اللذين طلبت احتياطيا الغاء ايهما للسبب ذاته تحكمها الاحكام الواردة في لائحة نظام

الماملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي سرت على موظفي المؤسسات العامة ايضا بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وطبقا لهذه الاحكام « يوضع المامل تحت الاختبار لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ تسلمه العمل ويقرر صلاحيته في خلال مدة الاختبار وفقا للنظام الذي يقرره مجلس ادارة الشركة ( أو المؤسسة ) م ٨ ويشترط في الترقية أو منح العلاوة ان يكون المامل حاصلًا على تقدير مقبول على الاقل في متوسط التقارير الدورية لآخر السنة وان يكون قد مضى على تعيينه في خدمة الشركة سنة كاملة بما فيها فترة الاختبار ( م ٢٥ ) وعلى ذلك فلا تجوز الترقية من الفئة السابعة التي عينت فيها المطعون ضدها قبل انتهاء فترة الاختبار التي تخضع لها ولا يغنى عنها ارتداد تاريخ تعيينها من ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ الى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ نتيجة الحكم لها بضم مدة خدمتها السابقة اذ أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة فان الترقية الى الدرجة التالية لادنى درجات التعيين غير جائزة خلال فترة الاختبار الدرجة بضم مدة سابقة ليتوصل الى وجوب ترقيته على أساس اقدميته وليس للموظف الذي مازال في فترة الاختبار ان يتحدى باقدميته في بعد هذا الضم — ذلك انه خلال الفترة المذكورة لا يعتبر صالحا للترشيح للترقية قبل قضائه تلك الفترة على ما يرام وثبوت صلاحيته لها ، ولا يستثنى من الوضع تحت الاختبار عند التعيين في ادنى الدرجات الا من ضمت له مدة خدمة سابقة تخضع خلالها للاختبار وثبتت صلاحيته خلالها وفقا للاحكام ذاتها اذ الامر هنا يكون استمرار للخدمة السابقة في حقيقته وليس هذا هو الحال ، بالنسبة الى المطعون ضدها اذ هي لم تخضع خلال مدة خدمتها السابقة للاختبار حيث قضتها مدرسة على غير درجة بفصول الاتحاد ومن أجل ذلك يكون طعنها على القرار رقم ٨٠ الصادر في ١٩٦٤/٥/٦ المتضمن ترقية زميلتها ٠٠٠ ٠٠٠ الاحدث منها في اقدمية الفئة السادسة حيث ترجع اقدميته هذه الى ١٩٥٩/١٢/٢٢ في غير محله لان هذه الترقية حاصلة خلال فترة الاختبار ، فلا تعتبر صالحة لها على الاساس المتقدم ومن ثم يكون طلبها الاصلى بالنسبة الى هذه الفئة خليقا بالرفض ويتمين لذلك بحث الطلب الاحتياطي وفي خصوصه فانها تكون على حق في طعنها على القرار رقم ٢٥ الصادر في



١٩٦٥/٢/٢٥ بالترقية الى الفئة المذكورة . لانها وقد اجتازت فترة الاختبار بنجاح بحسب تقاريرها عن الثلاثة الاشهر التالية لتاريخ تسلمها العمل بالمؤسسة ( جيد ) اذ ثبتت صلاحيتها خلالها واستمر تقديرها بالدرجة ذاتها حتى مارس ١٩٦٥ ، وهو ما يزيد على مدة الاختبار والقرار الصادر في ١٩٦٥/٦/٢٤ بانتهاء فترة الاختبار يرتد بأثره قانونا لتاريخ انتهاء تلك المدة وفقا للمادة ٨ من اللائحة المطعون ضدها بحسب تقدير كفاءتها التقرير السنوي عن سنة ١٩٦٤ — ٧٥ درجة من مائه وبحكم قضائها اكثر من سنة بالخدمة ويمرعاة تاريخ التعيين فضلا عن المدة المضمومة تكون صالحة للترقية بهذا القرار التي تمت بالاقدمية ومن ثم لا يجوز تخطيها من رقوا به لانهم لحدث ، ومن ثم يتعين اجابتها الى طلب الغائه فيما تضمنه من تخطيها في الترقية به ولا حاجة بعد ذلك ، لبحث طعننا على القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٥ لانه احتياطي للطلب المتعلق بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ وقد اجيب له .

( طعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٢٢ )

### قاعدة رقم (٥٤٢)

المبدأ :

لا يعتبر رجعية في القرار الاداري بالتعيين ان ينص على ان تكون اقدمية المعين من تاريخ استلام العمل السابق على تاريخ صدور قرار التعيين ، مادام ان هذا القرار الصريح بالتعيين قد جاء تأييدا لقرار الادارة الضمني وقت استلام العمل بعد اجتياز الامتحان بنجاح بان التعيين في قصدها سوف يكون من ذلك التاريخ .

ملخص الفتوى :

وتخلص وقائع الموضوع ان السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ قد عين في وظيفة مهندس مبتدئ من الفئة السابعة بالمستوى الثاني بشركة القاهرة للتاج والتبريد بموجب القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ م الصادر في ١٩٧٨/١/٧ متضمنا تعيين المذكور اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل في ١٩٧٨/١/١ وذلك بعد نجاحه في اختبارات التعيين وفور اخلاء طرفه من شركة

الجمهورية للدوية بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ حيث كانت هناك موافقة  
ضمنية من مجلس ادارة الشركة على تعيين جميع الناجحين في الاختبارات  
لمعالجة العمل الملحة اليهم .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
ارتأت ان قبول الشركة استلام المهندس المذكور عمله بها اعتبارا من  
أول يناير ١٩٧٨ بعد نجاحه في الامتحان واخلاء طرفه من شركة الجمهورية  
للدوية التي كان يعمل بها يعد بمثابة اقصاح عن ارادتها تعيين المذكور  
بالشركة اعتبارا من هذا التاريخ ، واذ صدر قرار التعيين في تاريخ لاحق  
متضمنا قصد الشركة قيام الرابطة الوظيفية اعتبارا من تاريخ استلام  
العمل فان هذا القرار يعد سليما من الناحية القانونية لما افصح به عن  
المركز الحقيقي للعامل وبالتالي يكون تاريخ استلام العمل الوارد بقرار  
التعيين هو الذى يعول عليه في تحديد المركز القانونى للعامل وبدء اقدميته  
في الدرجة وذلك دون تاريخ صدور التعيين ، ولا يعد ذلك رجعية للقرار  
الصادر بالتعيين اذ لايمحو ان يكون مقررا لما انتهت اليه الشركة في  
فرارها المعنى تعيينه فور استلام العمل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
ان اقدمية السيد / ... .. المهندس بشركة القاهرة للتلج والتبريد  
تتحدد اعتبارا من تاريخ استلامه العمل في أول يناير ١٩٧٨ .

١ ملف ٦٤/٢/٨٦ — جلسة ١٦/١١/١٩٨٤

## الفروع الثلثى

### مدد الخدمة والخبرة السابقة

#### قاعدة رقم (٥٤٣)

المبدأ :

مدد الخبرة السابقة — التاريخ الذى يجوز فيه الاعتراف بهذه  
المدة بالنسبة للمعينين عن طريق القوى العاملة — يجوز حسب مدة  
الخبرة السابقة للعاملين المعينين وفقا لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة  
١٩٦٤ بوضع استثناء وقتى من بعض احكام قانون التوظيف خلال  
السنة التالية لتاريخ تعيينهم .

### ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بوضع استثناء وقتي من بعض أحكام قانون التوظيف تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه يجوز خلال سنتين من تاريخ المفعول هذا القانون تعيين خريجي الجامعات والأزهر والمعاهد العليا والمحافظات دون إجراء امتحان المسابقة المنصوص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليها على أن يتلقوا في الجهات التي يعينون بها التدريب اللازم ويكون الاختيار للتعيين في هذه الوظائف طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس المجلس التنفيذي » ويجوز استيفاء مسوغات التعيين خلال السنة التالية للتعيين بما في ذلك شهادة التجنيد وثبوت اللياقة الطبية المهنية دون استيفاء المسوغات » وقد مد العمل بهذا القانون بمقتضى القوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ ورقم ٢ لسنة ١٩٧٨ ورقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ الذي مد العمل به حتى ٦ من يناير سنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع وضع نظاما استثنائيا لتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا قصد به رعاية هذه الطائفة وتجنب تعطيلهم عن الحصول على الوظيفة التي كفلها لهم النظام الاشتراكي ، فأجاز تعيينهم بغير إجراء مسابقة كما أجاز لهم تقديم مسوغات التعيين خلال سنة من تاريخ التعيين وذلك خلافا على الأصل العام الذي يستوجب تقديمهما عند التعيين ، ومن ثم ولما كان ثبوت الخبرة السابقة للعامل يتوقف ولاشك على تقديم المسوغ الدال عليها ، فإن أرجاء تقديم هذا المسوغ مدة سنة من تاريخ التعيين يستتبع بالضرورة إمكان النظر في الاعتداد بهذه المدة خلال السنة المشار إليها والا كان هذا الأرجاء الذي قصد به التيسير على الخريجين سببا للاضرار بهم .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه يجوز حساب مدة الخبرة السابقة للعاملين المعينين وفقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه خلال السنة التالية لتاريخ تعيينهم .

قاعدة رقم (٥٤٤)

المبدأ :

قرار ضم مدة الخدمة السابقة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ لا تنطبق الا على العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — سرد للمراحل التشريعية لتنظمة العاملين بالمؤسسات العامة — خلو لوائح العاملين بالقطاع العام من نصوص تنظم ضم مدد الخدمة السابقة — عدم مريان هذه القواعد على العاملين بالقطاع العام .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ قد نص في المادة ١٣ على أن « تسرى على موظفي المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضمها مجلس الادارة » .

كما نصت لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ في مادتها الاولى على أن « يسرى على موظفي المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة » — لئن كان ذلك الا أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة قد نص في مادته الثانية على أن يلغى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، كما حدد هذا القانون في مادته السابقة اختصاصات مجلس ادارة المؤسسة ومنها اصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفي حدود اللائحة العامة للمؤسسات ، وفي ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ صدر القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمرين احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ونص في مادته الاولى على أن

« تسرى أحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ونص في المادة الرابعة على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار » ونص في المادة الخامسة على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ٨ من مايو سنة ١٩٦٣ . ومفاد هذه النصوص أن أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد سرت على العاملين بالمؤسسات العامة اعتباراً من ٦ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه وذلك طبقاً لصريح نص المادتين الأولى والخامسة من هذا القرار ، كما أنه اعتباراً من التاريخ سالف الذكر ألغى القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ، كما ألغى كل حكم يخالف أحكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم لا تسرى في شأن العاملين بالمؤسسات العامة اعتباراً من التاريخ المذكور — أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المشار إليها ، وما يكملها من الأحكام المطبقة في شأن العاملين المدنيين بالدولة سواء في ذلك أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومن ثم فإنه ليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أعمال قواعد نظام موظفي الدولة في شأن العاملين بالمؤسسات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص ذلك أن أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات التي كانت تقضى بسريان تلك القواعد على العاملين بالمؤسسات العامة قد ألغيت بمقتضى نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ حسبما نوهت المحكمة وأن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد خلت من نصوص تنظم ضم مدد الخدمة السابقة كما أن قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ، والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ لم يتضمن نصاً يحيل إلى القواعد المطبقة في شأن موظفي الدولة فيما لم يرد فيه نص خاص في القواعد المنظمة لشؤون العاملين بالمؤسسات العامة على نحو ما ورد في قانون

الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، وما كان منصوحا عليه في قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الملغى .

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٩٥١ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة انما صدر استنادا الى نص المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فلا يطبق الا على العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون ولا يمس على العاملين بالمؤسسات العامة ، ومن ثم فلا يكون ثمة اساس قانوني لضم مدة خدمة المدعى السابقة على تعيينه بالمؤسسة العامة للدواجن الحاصل في ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٤ والتي قضاهها بالمؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ وتكون الدعوى غير قائمة على اساس سليم من القانون متعينا رفضها ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتمين من ثم الحكم بالغاءه وبرفض الدعوى مع التزام المدعى المصروفات .

( طعن رقم ٩٠٩ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ )

### قاعدة رقم (٥٤٥)

#### المبدأ :

الشهادات المقدمة من العامل لاثبات مدة عمله السابق لا تنعوان ان تكون دليلا تقديريا يحمل المصدق كما يحمل الكذب ومن ثم تكون جهة الادارة هي صاحبة الراى في تقدير ضمها فاذا لم تقنع بصحة هذه الشهادات ككليل لاثبات مدد العمل السابقة فلن قرارها يكون سليما وليس للقضاء الادارى ان يعيد النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل وشواهد في خصوص صحة او عدم صحة الواقعة المراد التلليل عليها بهذه الشهادات — طالما ان قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة والانحراف بها .

## ملخص الحكم :

ومن حيث أن مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بوضعه السلطة التى ناط بها قانون انشاء البنك وضع القواعد المتعلقة بشئون العاملين به قد وافق على تسوية حالاتهم وفقا للقواعد التى اقربها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التشريعية فى شأن ، تسوية حالات العاملين الخاضعين للائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقواعد التكميلية لتسوية حالات العاملين بالبنوك التابعة للبنك المركزى ، كما أصدر مجلس إدارة البنك قواعد خاصة فى شأن تسوية حالات العاملين به .

ومن حيث أنه ولئن كان مجلس إدارة البنك المركزى قد وافق بجلسته المنعقدة فى ٢٦/٢/١٩٧٠ على أن يترك للجنة بحث التظلمات أمر تقدير جدية الدليل المقدم من الناقلين عن مدة خبرتهم بمكاتب المحاسبة ، وعن مدى اتفاق هذه الخبرة مع طبيعة العمل بالبنك ، وكانت القواعد التى اقترتها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التشريعية لتسوية حالات العاملين الخاضعين للائحة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن تكون قرارات لجان التظلمات نهائية — لئن كان ذلك الا أنه ليس من شأنه أن يحول بين العاملين وبين الطعن على قرارات هذه اللجان أو فعل يد السلطة الرئاسية فى البنك فى التعقيب عليها .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق أن المدعى طلب ضم مدة خبرته السابقة وقدم اثباتا لها .

١ — شهادة من المحاسب ٠٠٠ ٠٠٠ مؤرخه ١٢/٢/١٩٦٩ بأن — المدعى كان يعمل لديه لمدة ثلاثة أشهر من أول يولية الى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٠ كمحاسب تحت التعيين .

٢ — شهادة من مأمورية الضرائب المهن غير التجارية بأن اسم

المدعى قد ورد فى كشوف المصروفات المقدمة من المحاسب المذكور فى سنة ١٩٦٠ •

٣ — ترخيص دخول المنطقة الجمركية أعمال شركة لا يتريخ بيورسميد موفدا من قبل المحاسب المذكور •

ومن حيث أن لجنة تسوية حالات العاملين بالبنك المركزى قد استبعدت مدة عمل المدعى بمكتب المحاسب ٠٠٠ ٠٠٠ ، فتظلم المدعى الى لجنة التظلمات التى قررت الاعتداد بهذه المدة ، وعرض الامر على محافظ البنك فلم يوافق على ذلك لعدم وجود دليل قاطع على سلامة الشهادات المقدمة أصلا عن مدة خدمتها •

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الشهادات المقدمة من الموظفين العموميين لاثبت مدد عملهم السابقة لا تعدو أن يكون دليل تقديريا يحمل الصدق من عدمه ، وهى لا تنهض بذاتها قرينة قاطعة فى اثبات صحة ما تضمنته طالما لا توجد — قاعدة تلزم بموجبها

ومن ثم تكون جهة الادارة هى صاحبة الرأى فى تقرير ضمها ، فاذا ما تطرق الى وجدانها الارتياح فى أمرها ولم تنقم بصحة هذه الشهادات كدليل لاثبات مدد العمل السابقة فان قرارها فى هذا الشأن الذى هو متروك لوزنها وعقيدها يكون سليما ، وليس للقضاء الادارى أن يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لديها من دلائل وشواهد فى خصوص صحة أو عدم صحة قيام الواقعة المراد التدليل عليها بهذه الشهادات ، وبناء على ذلك واذ كان محافظ البنك المركزى بوصفه السلطة الرئاسية للجنة التظلمات لم يعتد بمدد العمل السابقة للمدعى لعدم اطمئنانه الى ما جاء بالشهادات المقدمة باعتبارها دليلا تقديريا المرجع فيه اليه وحده ما دام لم ينحرف أو يسئ استعمال سلطة ، فان قراره فى هذا الشأن يكون سليما وتكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون واجبة الرفض •

( طعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ )



## قاعدة رقم (٥٢٦)

### المبدأ :

مشروعية قرار مجلس إدارة شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح  
المعتمد من وزير الاسكان والذي اشترط لشغل الوظائف مدد خبرة تقل  
عن المدد الواردة بالقانون رقم ١٩٧/٦١ •

### ملخص الفتوى :

وضع المشرع تنظيما خاصا لشركات المقاولات التى تعمل بالخارج  
والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير الاسكان وبمقتضى هذا التنظيم  
خول مجلس ادارة كل شركة من هذه الشركات سلطة وضع لائحة خاصة  
تنظم جميع جوانب الحياة الوظيفية للعاملين بها بغير حدود ، فلها أن  
تتناول التعيين والترقية والنقل والفصل والمرتبات والمكافآت والبدلات  
والمعاشات والجزاءات وذلك دون التقيد باحكام النظام العام المطبق  
على العاملين بسائر شركات القطاع العام ، على أن تعتمد هذه اللائحة من  
وزير الاسكان فاذا تم ذلك تصبح احكامها هى الواجبة التطبيق على  
العاملين بالشركة دون تلك الواردة بالنظام العام للعاملين بالشركات  
ولو خالفتها •

ومن حيث أن شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح قد خضعت لاحكام  
القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اعتبارا من ١/١/١٩٧٤  
بموجب قرار وزير الاسكان رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ فان قرار مجلس ادارتها  
الصادر في ٢١/٥/١٩٧٣ والمعتمد بتاريخ ٣١/٥/١٩٧٤ من وزير الاسكان  
بمدد الخبرة اللازمة لشغل الوظائف بالشركة يكون قرار سليما ومطابقا  
للقانون وذلك على الرغم من تحديده مددا تقل عن مدد الخبرة المشترطة  
في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ •

ومن ثم فسيكون صحيحا القرار بترقية العاملة المعروضة حالتها  
اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ بمدد خبرة قدرها عشر سنوات وفقا لقرار  
مجلس الادارة سالف الذكر •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
مشروعية قرار مجلس ادارة شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح بتحديد  
مدد الخبرة اللازمة لشغل الوظائف بالشركة والمعتمد من وزير الاسكان  
في ١٩٧٤/١٢/٣١ وصحة ترقية العاملة المعروضة حالتها وفقا للمدد  
الواردة بهذا القرار .

( ملف ٤٩١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ )

### قاعدة رقم (٥٤٧)

المبدأ :

فترة الاعتقال السابقة على التعين : لاتعتبر مدة خبرة للمعامل  
بالمقطع العام .

ملخص الفتوى :

تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن  
حساب مدد الفصل لمن يعادون للخدمة بعد صدور قرار العفو عنهم  
تعتبر مدة الخدمة متصلة بالنسبة للعاملين الذين صدر عفو عنهم ويعادون  
الى الخدمة بعد انتهائها نتيجة للحكم عليهم في قضايا سياسية ، ولكن  
لايجوز حساب مدة الاعتقال السابقة على التعين مدة خبرة للمعامل  
بالمقطع العام للترشيح لوظيفة أعلى .

( ملف ٦٢٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )

### الفرع الثالث

#### رواتب وبدلات وعلاوات ومكافآت

##### قاعدة رقم (٥٤٨)

المبدأ :

شركات عامة — منح علاوات استثنائية أو زيادة في المرتبات والأجور لبعض العاملين بها — ليس من سلطة مجلس إدارتها في ظل سريان أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بمصادر لائحة نظام موظفي وعمال الشركات — أساس ذلك : عدم ورود نص في هذه اللائحة يفول مجلس الإدارة هذا الحق ، وتحديدها سلطة مجلس الإدارة في تقرير منح المكافآت التشجيعية ، ومنح الانتاج السنوية ، وتقدير مبدأ منح العلاوات ، في ختام السنة الى جميع موظفي وعمال الشركة .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء أحكام لائحة موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ ، ان المشرع قد تفيا من اصدار هذه اللائحة وضع نظام خاص بموظفي وعمال الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وذلك لاستقرار أوضاع العاملين في تلك الشركات ، ولتوحيد المعاملة فيما بينهم للقضاء على الفوارق بين الموظفين والعمال في مختلف الشركات المذكورة ، وذلك بأن ضمن هذه اللائحة أحكام التعمين والترقية وتحديد المرتبات والأجور والمكافآت والعلاوات ، وغير ذلك مما يتعلق بشؤون الموظفين والعمال في الشركات المشار اليها .

ولما كان المشرع قد نظم — في اللائحة المذكورة — حالات منح المكافآت والعلاوات لموظفي وعمال الشركات ، فأجاز في المادة ١٥ من اللائحة لمجلس إدارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للموظفين

والعمال الذين يؤدون خدمات ممتازة أو أعمال تساعد على زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه ، وكذلك لمن يقوم بأعمال أو بحوث دراسات تؤدى الى تحسين الانتاج أو ابتكار أنواع جديدة فيه . وأجاز في المادة ١٦ لمجلس ادارة الشركة الموافقة على منح موظفيها وعمالها منح انتاج سنوية ، اذا حققت الشركة أرباحا يرجع الفضل الأكبر في تحقيقها الى مجهودات موظفى الشركة وعمالها . كما خول في المادة ٢٠ مجلس ادارة الشركة سلطة تقرير مبدأ منح العلاوات أو عدم منحها . في ختام كل سنة مالية ، بالنسبة الى جميع الموظفين والعمال . وعلى ذلك يكون المشروع قد أجاز لمجلس ادارة الشركة أن يقرر منح مكافآت تشجيعية للموظفين والعمال الذين يؤدون خدمات أو أعمال ممتازة ، ومنح انتاج سنوية اذا حققت الشركة أرباحا يرجع الفضل فيها لموظفيها وعمالها ، كما خوله سلطة منح العلاوات في ختام كل سنة مالية ، وذلك بالنسبة الى جميع موظفى وعمال الشركة .

ومن حيث أنه لذلك تكون سلطة مجلس ادارة الشركة — في تقرير منح المكافآت والعلاوات — قد تحدت — طبقا لأحكام اللائحة سالفة الذكر — في منح المكافآت التشجيعية ، ومنح الانتاج السنوية ، وكذلك العلاوات في ختام السنة المالية ، ومن ثم فانه وفقا لأحكام هذه اللائحة ، لا يجوز لمجلس الادارة تقرير منح علاوات استثنائية أو زيادة المرتبات أو الأجور لبعض العاملين في الشركة ، اذ لم يرد نص في اللائحة المذكورة يخول مجلس ادارة الشركة هذا الحق ، والقول بغير ذلك يؤدى الى الخروج على مقتضى أحكام اللائحة ، وما تفياه المشرع بإصدارها ، من القضاء على التفرقة في المعاملة بين موظفى وعمال سائر الشركات التابعة للمؤسسات العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية مجلس ادارة شركة الطيران العربية المتحدة في تقرير منح علاوات استثنائية أو زيادة المرتبات أو الأجور لبعض العاملين بالشركة ، وذلك في ظل تطبيق أحكام لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ .

( غتوى ١٣٨٥ في ١٩/١٢/١٩٦٣ )

### قاعدة رقم (٥٤٩)

#### المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت - نطاق مرياته - يتناول العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة أيا كان القانون العاملون به، عدا الهيئة العامة للسد العالي - لا يفر من تلك اعارتهم أو نذبهم ايا كانت الجهة التي يعارون أو ينتدبون لها - هذا القرار أصبح يسرى على جميع العاملين بالقطاع العام بمقتضى المادة ٣٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الصابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت تنص على أن « يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنين بالجهاز الإداري للدولة ( الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية ) والهيئات العامة - عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي - سواء العاملون منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة ، وذلك بالنسبة الى مايتقاضونه من البدلات أو الأجور أو المكافآت فى الداخل » وان نصها من العموم والشمول بحيث يتناول العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة عدا الهيئة العامة للسد العالي ، وأيا كان القانون العاملون به سواء أكان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو غيره من القوانين أو اللوائح الخاصة مثل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة وان هذا القرار قد خاطب العاملين فى الجهات التى أشار إليها بوصفهم هذا ، ويظل هذا الوصف قائما بهم ولو أعيروا أو انتدبوا الى غير وظائفهم الأصلية أيا كانت الجهة التى يعارون أو ينتدبون لها ولو كانت من المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة

لها ، وبغلا عن هذا فان القرار المذكور قد أصبح يسرى على جميع العاملين في القطاع العام بمقتضى المادة ٣٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التى تنص على أنه « فيما عدا المكافآت التشجيعية المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من هذا النظام يسرى على العاملين الخاضعين له أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٣٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليها » .

( انتهى ١٠٤٣ فى ١٠/١٢/١٩٦٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٥٠ )

المبدأ :

سلطة مجلس الادارة فى منح علاوة استثنائية واحدة خلال السنة الواحدة للعامل الذى يبذل جهدا خاصا يحقق للشركة ربحا أو اقتصادا فى النفقات أو زيادة فى الانتاج — شرط منح هذه العلاوة هو هذا الجهد الخاص بصرف النظر عن الأرقام التى تسفر عنها الميزانية — قياس الاعتماد المالى اللازم لمواجهة أعباء العلاوات الاستثنائية أمر لازم سواء فى ظل العمل بلاتحة العاملين بالشركات أو فى ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ كانت تنص على أنه « يجوز لمجلس ادارة الشركة منح علاوة استثنائية واحدة خلال السنة المالية الواحدة للعامل الذى يبذل جهدا خاصا يحقق للشركة ربحا أو اقتصادا فى النفقات أو زيادة فى الانتاج ، ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة العادية » وكانت هذه اللائحة تسرى على العاملين فى المؤسسات العامة بمقتضى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الى ان صدر نظام العاملين بالقطاع العام بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذى سرت أحكامه طبقا للمادة

الاولى من هذا القرار على العاملين بإؤسسات المعلمة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتقتصر الفقرة الاولى من المادة ٣٢ منه على انه « يجوز لمجلس الادارة في حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية منح علاوة استثنائية واحدة بفتح الملاوة الدورية للعامل بالمؤسسة أو بملوحة الاقتصادية التابعة لها اذا بذل جهدا خاصا يحقق ربحا أو اقتصادا في النفقات أو زيادة في الانتاج ، ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوات الدورية » .

ومفهوم هذين النصين ان شرط منح العلاوة الاستثنائية ان يتحقق مجلس الادارة ان العامل قد بذل جهدا خاصا يحقق للشركة ربحا أو اقتصادا في النفقات أو زيادة في الانتاج وان هذا الجهد الخاص الذي من شأنه ان يحقق ماتقدم هو مناط منح العلاوة الاستثنائية بصرف النظر عن الارقام التي تسفر عنها الميزانية سواء بالنسبة للارباح أو النفقات أو الانتاج ، فقد يبذل العامل جهدا خاصا يؤدي الى اقتصاد في النفقات أو زيادة في الانتاج يقف دون ظهور اثرهما في الميزانية تقاس أو اعمال باقي العاملين أو ظروف الانتاج والتسويق ، ولا يشترط لمنح العلاوة الاستثنائية ان تنتهي السنة المالية ونتيجة لذلك فانه يجوز منح العلاوة الاستثنائية خلال السنة المالية وليس بعد انتهائها متى تحقق مجلس الادارة بما له من سلطة تقديرية من توافر شروط منحها وفي حدود الاعتمادات المقررة . وان شرط قيام الاعتماد المالى اللازم لمواجهة اعباء منح العلاوات الاستثنائية هو شرط لازم سواء في ظل العمل بلائحة العاملين بالشركات وحتى قبل صدور كتاب دورى وزارة الخزائنة أو في ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام لانه من المقرر انه متى كانت القرارات الادارية في شأن العاملين من شأنها ترتيب اعباء مالية فان اثرها لا يكون حلالا الا بقيام الاعتماد المالى اللازم لمواجهة هذه الاعباء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه يشترط في القرارات الصادرة من مجلس ادارة الشركة أو المؤسسة بمنح العاملين بها علاوات استثنائية طبقا للمادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والسارية احكامه على المؤسسات العامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وكذلك العلاوات الاستثنائية

التي تمنح طبقا للمادة ٣٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن يثبت لمجلس الادارة بما له من سلطة تقديرية في تقسيم عمل العمل وما يخله من جهد ان عمله من شأنه ان يحقق ربحا أو اقتصادا في النفقات أو زيادة في الانتاج دون توقف على نتيجة الميزانية .

وعلى ذلك فان القرارات الصادرة من مجلس ادارة الثروة المائية بمنح علاوة استثنائية لبعض العاملين بها في السنوات ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ يدخل في حدود السلطة التقديرية لمجلس ادارة المؤسسة التحقق من توافر الشروط الخاصة بمنحها متى توافر الاعتماد المالى اللازم لها .  
( فتوى ١٠٢٨ في ١٩٦٧/٩/٢٥ )

### قاعدة رقم (٥٥١)

المبحث :

المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — سلطة مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية في تقرير منح العاملين البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة — لا يندرج ضمن هذه البدلات الرواتب الاضافية المقررة لمؤهلات معينة كراتب الماجستير أو الدكتوراه — تأكيد هذا المعنى بتعديل المادة ٢٧ بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ .

ملخص الفتوى :

يؤخذ من نص المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ أن لمجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها أن تقرر منح العاملين بالمؤسسة أو الوحدة البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، وقد قيد المشرع منح هذه البدلات بالتحقق من توافر الشروط والاضاع المقررة لتقرير البديل بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية مما يضع قيداً على البدلات التي تدخل في سلطة مجلس الادارة وهي أن تكون من البدلات المتصلة بنوع العمل



وطبيعته بأؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ، فلا يندرج في هذه البدلات الرواتب الإضافية المقررة لمؤهلات معينة كالرواتب التي قررها للعاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه المعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ ، إلا أن المزايا المالية التي تقرر بموجب هذا القرار للحاصلين على مؤهلات معينة هي رواتب إضافية لا تخرج في جدول البدلات عموما فضلا عن جدول البدلات التي عنتها المادة ٢٧ سالف الذكر .

وقد أكد المشرع هذا المعنى حين عدل نص المادة ٢٧ سالف الذكر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ بحيث أصبحت تنص على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين العاملين لا أحكام هذا النظام البدلات المهنية بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة والشروط والأوضاع التي يقررها المجلس على أن تعتمد من الوزير المختص » .

كما يجوز للمجلس وضع نظام لمنح بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل أو مكانه على أن يعتمد هذا النظام من الوزير المختص .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري إلى أن راتب الماجستير أو الدكتوراه المقرر للعاملين المدنيين بالدولة يقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ هو راتب إضافي مقرر لمؤهل معين ولا يعتبر من البدلات التي نصت عليها المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سواء قبل تعديلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ أو بعده .

( فتوى ١٠٣٣ في ١٩٦٧/٩/٢٤ )

## قاعدة رقم (٥٥٢)

المبحث :

الاصل أن كل من يعين في احدى الوظائف الدائمة بمؤسسة عامة أو وحدة اقتصادية أن يشغل الفئة المالية المقررة لها ويكون أجره في حدود مربوط هذه الفئة — نص المادة ٢/٢٩ من نظام المعلمين بالقطاع العام لم يتضمن خروجاً على هذا الاصل وإنما يضع نظاماً بديلاً لنظام العلاوة الدورية من مقتضاه منح العامل اجرا ثابتا لا يقل عن بداية مربوط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها وجزء آخر متغرا بتغير انتاج العامل — لا محل للفرقة بين من يعمل بالقطعة أو بالانتاج وبين من يعمل بالعمولة في وجوب أن يشغل العامل فئة معينة .

ملخص الفتوى :

ان لائحة نظام المعلمين بالقطاع العام تنص في المادة الثالثة منها على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها .. » ، مما يدل على ان المشرع أوجب على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن تقوم بتوصيف وتقييم كل وظيفة من وظائفها بلهـدى الفئات المالية الاثنتى عشرة المحددة بالجدول المرفق باللائحة ، ومن ثم فإن الاصل وفقا لاحكام هذا النص هو أن كل من يعين في احدى الوظائف الدائمة بمؤسسة عامة أو بوحدة اقتصادية ، يتعين أن يشغل الفئة المالية المقررة لوظيفته مما يستتبع بالضرورة منحه اجرا في حدود مربوط هذه الفئة لا يجوز أن يقل عن بدايته .

وان نص المادة ٣/٢٩ سالف الذكر لم يرد ضمن نصوص الفصل الاول من الباب الاول من اللائحة الذى يتضمن الاحكام الخاصة بالتعيين في الوظائف المختلفة والترقية فيها ، ولم يشتمل على مايفيد أن أحكامه استثناء من الاصل الذى قرره المادة الثالثة المشار اليها ، ومن ثم فان نص المادة ٣/٢٩ بقصد وضع نظام بديل لنظام العلاوات الدورية ، مقتضاه

منح العامل اجرا ثابتا لا يقل عن بداية مربوط الفئة المالية المقررة للموظيفة التي يشغلها ، وجزءا آخر متغيرا يتحدد عن طريق وضع حد أدنى لما يضمن أن ينتجه كل عامل ومقدار الزيادة في أجره اذا زاد انتاجه على هذا الحد ، أو عن طريق منحه عمولة عما يحققه للجهة التي يعمل فيها من ارباح . وذلك كله كحافز للعاملين على زيادة انتاجهم حتى يرتفعوا بمستوى أجورهم بأكثر مما يحققه لهم نظام العلاوات الدورية .

ولو اراد المشرع بهذا النظام بديلا لنظام التأمين لنص على ذلك صراحة مثلما نص على عدم جواز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية ، ولكان أورد نص المادة ٣/٢٩ ضمن نصوص الفصل الاول من الباب الاول التي تنظم التأمين والترقية ، وليس ضمن نصوص الفصل الخامس من هذا الباب التي تنظم الحوافز وربط الاجور بالانتاج .

وانه لا محل للترقية بين من يعمل بالقطعة أو بالانتاج وبين من يعمل بالعمولة في وجوب أن يشغل العامل فئة معينة ، فما يصدق على طائفة يصدق على الاخرى ، ومن ثم يجب ان يعينوا جميعا على الفئات المقررة لوظائفهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن من يعين للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة يجب أن يعين في ذات الوقت على الفئة المقررة لوظيفته ويمنح مرتبا لا يقل عن بداية مربوطها .

( ملك ١٦٢/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٥٢ )

#### المبدأ :

من يعين للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة يجب أن يعين في ذات الوقت على الفئة المقررة لوظيفته ومنحه مرتبا لا يقل عن بداية مربوطها .

#### ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة لمدى جواز الجمع بين العمل بالقطعة أو بالانتاج أو

بالمعمولة وشك فئة معينة في ظل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فقد سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٠/٩/٢٣ الى أن من يعين للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالمعمولة يجب أن يعين في ذات الوقت على الفئة المقررة لوظيفته ويمنح مرتبا لا يقل عن بداية مربوطها ، وذلك تأسيسا على أن لائحة نظام العاملين بالقطاع العام تنص في المادة الثالثة منها على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات السالزم توافرها فيمن يشغلها ... » مما يدل على أن المشرع أوجب على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن تقوم بتوصيف وتقييم كل وظيفة من وظائفها باحدى الفئات المالية الاثنى عشرة المحددة بالجدول المرفق باللائحة ، ومن ثم فإن الأصل وفقا لاحكام هذا النص أن كل من يعين في احدى الوظائف الدائمة بمؤسسة عامة أو بوحدة اقتصادية ، يتعين أن يشغل الفئة المالية المقررة لوظيفته مما يستتبع بالضرورة منحه اجرا في حدود مربوط هذه الفئة لا يجوز أن يقل عن بدايته ، وان نص المادة ٣/٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام وان لم يرد ضمن نصوص الفصل الاول من الباب الاول من اللائحة الذي يتضمن الاحكام الخاصة بالتعيين في الوظائف المختلفة والترقية اليها ولم يشتمل على ما يفيد أن احكامه استثناء من الأصل الذي قرره المادة الثالثة المشار اليها فانه يقصد وضع نظام بديل لنظام العلاوات الدورية مقتضاه منح العامل اجرا ثابتا لا يقل عن بداية مربوط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها وجزاء آخر مقننا يتحدد عن طريق وضع حد أدنى لا يتعين أن ينتجه كل عامل ومقدار الزيادة في أجره اذا زاد انتاجه على هذا الحد أو عن طريق منحه عمولة عما يحققه للجهة التي يعمل فيها من ارباح وذلك كله كحافز للعاملين على زيادة انتاجهم حتى يرتفعوا بمستوى أجورهم بأكثر مما يحققهم لهم نظام العلاوات الدورية ، ولو أراد المشرع بهذا النظام بديلا لنظام التعيين لنص على ذلك صراحة مثلا نص على عدم جواز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية ولكن أورد نص المادة ٣/٢٩ ضمن نصوص الفصل الاول التي تنظم التعيين والترقية

وليس ضمن نصوص الفصل الخامس من هذا الباب التي تنظم الحوافز وربط الأجر بالانتاج .

ومن حيث أنه بالنسبة لجواز ضم العمولة التي يتقاضاها العامل إلى مرتبه عند نقله إلى عمل آخر لا يخضع لنظام العمولة ، فإن المادة ٣/٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام مغدلة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ تنص على أنه « يجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة بحيث يتضمن ٠٠٠ كما يتضمن النظام كيفية حساب الأجر عند القيام بالأجازات والمطلات الرسمية أو النقل إلى وظيفة لا تعمل بنظام الأجر بالانتاج ولا يجوز الجمع بين هذا النظام ونظام المتلوات ويعتمد هذا النظام بقرار من الوزير المختص » وطبقا لهذا النص فإن النظام الذي يضمه مجلس الإدارة ويعتمده الوزير المختص هو الذي يتضمن كيفية حساب الأجر عند نقل العامل إلى وظيفة لا تعمل بنظام العمولة .

لهذا انتهى رأى اللجنة المعممة إلى الآتي :

أولا — أن من يعين للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة يجب أن يعين في ذات الوقت على الفئة المقررة لوظيفته ويمنح مرتبا لا يقل عن بداية مربوطها .

ثانيا — أن النظام الذي يضمه مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية طبقا للمادة ٣/٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام ويعتمده الوزير المختص هو الذي يتضمن كيفية حساب الأجر عند النقل إلى وظيفة لا تعمل بنظام العمولة .

( ملف ٤٧٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢١ )

## قاعدة رقم (٥٥٤)

### المبدأ :

ضم المنح إلى مرتبات العاملين بشركات القطاع العام بالتطبيق لحكم المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - يشترط لضم هذه المنح أن يكون صرفها اليهم سابقا على ١٩٦٢/١٢/٢٩ ، تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - ضم متوسط المنحة الشهري إلى مرتب العامل إذا استمر صرفها إليه لمدة ثلاث سنوات سابقة على هذا التاريخ - إذا كانت مدة الصرف لم تبلغ ثلاثة سنوات ضم إلى المرتب متوسط المنح التي حصل عليها العامل على أساس مجموعها مقسوما على ٣٦ - عدم جواز ضم المنح التي تقررت بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - مثل : المنحة التي تقررت للعاملين بشركة دار الكتب العربي في أول يوليو سنة ١٩٦٢ - صدم ضمها إلى مرتباتهم .

### ملفص الفتوى :

أصدر مجلس إدارة شركة دار الكتب العربي في أول يوليو سنة ١٩٦٤ قرارا بتقرير منحه تصرف إلى بعض العاملين بالشركة كتعويض لهم عن الاجر الإضافي الذي كانوا يتقاضونه قبل هذا التاريخ ، ثم صمت هذه المنحة إلى مرتباتهم عند تسوية حالاتهم في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ وذلك حتى يبلغ المرتب أول مربوط الفئات التي سكتوا عليها ، وما زاد على ذلك اعتبر بمثابة منحه تعويضية تستهلك من علاوات الترقية . وفي أول يوليو سنة ١٩٦٩ نقل هؤلاء العاملون إلى هيئة التأليف والنشر بمقتضى قرار وزير الثقافة رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٩ تنفيذا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة المشار إليها ثم نقل هؤلاء العاملون بعد ذلك إلى وزارة التربية والتعليم تبعا لنقل درجاتهم بميزانية عام ١٩٧١/٧٠ . وقد استطلعت الوزارة رأى وزارة الخزانة عن البند الذي يضم عليه بقية هذه المنحة فأفادت الوزارة

الآخيرة بأنه يمكن الخصم بقيمتها على درجات إذا كانت تأخذ حكم المرتب .

ومن حيث أن المادة ٩٠ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن «يراعى عند تحديد مرتبتات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط الشهري للمنع التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة العاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .

وفي حساب مدة الثلاث سنوات يجوز استكمال هذه المدة إذا كان للعامل مدة خدمة تقاضى عنها منحة في شركة أو مؤسسة خلاف تلك التي كان يقوم بالعمل فيها وقت العمل بالقرارين سالفى الذكر . فإذا لم تبلغ مدة العامل ثلاث سنوات ضم الى مرتبه الشهري متوسط المنح التي حصل عليها على أساس مجموعها مقسوما على ٣٦ . ولا يدخل في حساب المنحة المشار إليها المكافآت التشجيعية أو المنح العامة التي صدرت بقرار من رئيس الجمهورية ويحتفظ للعامل بصفة شخصية بما اضيف الى مرتبه من منح على غير الأساس الوارد في المادة السابقة على أن تستهلك هذه الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

« كما يحتفظ للعامل بصفة شخصية بما يحصل عليه وقت صدور هذا النظام من بدلات ثابتة إذا كان منصوصا عليها في عقد عمله أو في لائحة النظام الاساسى للعمل طالما لم تغير طبيعة عمله » .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص انه يشترط لضم المنح الى مرتب العاملين بشركات القطاع العام أن يكون صرفها اليهم سابقا على ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فيضم متوسطها الشهري الى المرتب إذا استمر صرفها اليهم لمدة ثلاث سنوات سابقة على هذا التاريخ ، فإن لم تبلغ مدة الصرف

ثلاث سنوات ضم إلى مرتبه متوسط المنح التي حصل عليها على أساس مجموعها مفسوما على ٣٦ .

ومن حيث أنه بانزال الاحكام المتقدمة على الحالة المعروضة فإنه يبين أن المنحة التي كان يتقاضاها هؤلاء العاملون لا تتوافر فيها الشروط اللازمة لضمها إلى المرتبة ، فهي لم تكن تصرف اليهم خلال الثلاث سنوات السابقة على تاريخ المصلحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وإنما قررت هذه المنحة ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٤ أي بعد التاريخ المذكور وفي ظل العمل بالمصلحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية سالف الذكر وبالمخالفة لاحكامها إذ قد حددت المصلحة المشار اليها الحقوق المالية للعاملين بالقطاع العام بما لا يسمح بتقرير منح بعد العمل بها .

ومن ثم فإن ضم المنحة المشار اليها إلى مرتبات هؤلاء العاملين أبان تبصيرهم لشركة دار الكتاب العربي يكون قد تم بالمخالفة لحكم المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٢ .

ولا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة قبل الأخيرة من المادة ٩٠ المشار اليها من أن « يحتفظ العامل بصفة شخصية بما أضيف إلى مرتبه من منح على غير الأساس الوارد في المادة السابقة » ، ذلك أن الواضح من صياغة هذه الفقرة أن الحكم الذي تضمنته مقصور التطبيق على المنح التي تم ضمها فعلا قبل تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه الذي عمل به في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ فهذا الضم هو الذي يلحقه التصحيح الوارد بتلك الفقرة فيحتفظ به العامل بصفة شخصية حتى يستهلك من البدلات وعلاوات الترقية ، أما المنح التي تم ضمها بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فالمفروض أن تلتزم احكامه ولا تخرج عنها ، فإن هي خرجت عنها فلا يلحقها أي تصحيح ويتعين إعادة تسويتها على الوجه الذي حدده القانون ، والقول بغير ذلك فضلا عن أنه يناقض صريح نص المادة ، فإنه يجعل من حكم هذه الفقرة ترخيصا بالخروج على أحكام المادة ٩٠ مما يجعل إيرادها عبثا .



كما يسوغ الاحتجاج في هذا المقام أيضا بحكم الفقرة الأخيرة من لك المادة التي نصت على أن « يحتفظ العامل بصفة شخصية بما يحصل له وقت صدور هذا النظم من بدلات ثابتة إذا كان منصوباً عليه في قد عمله أو في لائحة النظم الأساسى للعمل طالما لم تتغير طبيعة عمله » لك أن هذه المنحة كما هو واضح من ظروف تقريرها ليست من قبيل بدلات الثابتة المقصودة في تلك الفقرة . وإنما هي قررت كبديل للاجر الإضافى الذى كان يتقاضاه العاملون قبل أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، فضلا عن أن تقرير البدلات في ذلك الوقت لم يكن جائزا في ظل العمل بلائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الا بقرار من رئيس الجمهورية اذ نصت المادة ٩٠ من هذه اللائحة على أنه « يجوز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركة بقرار من رئيس الجمهورية » ومن ثم فإن لمقررت شركة دار للكتب العربى من منح يمكن تكييفه على أنه بدل طبيعة عمل . والا كان صادرا ممن لا يملك تقريره .

أما مانصت عليه المادة (١٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر من أن « ينقل العاملون بالمؤسسة المصرية العلمية للتأليف والنشر الى الهيئة الجديدة » كما يتم نقل من يرى وزير الثقافة من العاملين الذين تتطلبهم حاجة العمل من شركة دار للكتب العربى والشركة القومية للتوزيع الى الهيئة الجديدة بالاتفاق بين وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وتسرى على العاملين بالهيئة الجديدة النظم واللوائح والأوضاع التى كانوا يخضعون لها فى المؤسسة العامة وشركتها وذلك إلى أن يضع مجلس إدارة الهيئة من النظم واللوائح ما يراه مناسبا لطبيعة نشاطهم وذلك بالاتفاق مع وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . أما مانصت عليه هذه المادة لايقوم سندنا للقول بأنه ما دامت المنحة محل البحث قد تقررت للعاملين بشركة دار للكتب العربى فانهم يحتفظون بها عند نقلهم الى الهيئة العلمية للتأليف والنشر ، ثم يحتفظون بها أيضا عند نقلهم الى وزارة التربية والتعليم . ذلك ان القصة من هذا النص هو تحديد النظم الذى يخضع له العاملون المنقولون من الشركات الى هيئة التأليف والنشر ومقهوره أن يظلوا خاضعين للنظم التى كانوا خاضعين لها في

شركاتهم التي نقلوا منها ، وتقريبا على ذلك فان ما كانوا يتمتعون به من مزايا مقرره وفقا لانظمة الشركات التي نقلوا منها ، يظلون متممين به في الهيئة الجديدة ، أما ما كان مقررا على خلاف تلك الانظمة فانه لا يكون لهم ثمة حق في تناضيه أو في الاستمرار في تناضيه ، واذ بان مما تقدم أن المنحة محل البحث كانت مفررة على غير أساس من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام التي كانوا خاضعين لها في الشركة المنقولين منها ، فانه لا يكون لهم حق في طلب الاحتفاظ بها في الهيئة المنقولين اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المنحة التعويضية التي ضمت الى مرتبات العاملين بوزارة التربية والتعليم المنقولين اليها من الهيئة العامة للتأليف والنشر لا تعتبر من المنح التي تضم الى المرتب وفقا لحكم المادة (٩٠) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ومن ثم يكون ضمنها الى مرتبات هؤلاء العاملين غير مستند على أساس سليم من القانون .

( ملف ٥٠٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/١٢/١ )

### قاعدة رقم (٥٥٥)

#### المبدأ :

الأصل أن يشغل من يعين في احدى الوظائف الدائمة بالقطاع العام الفئة المالية المقررة لوظيفته ويتقاضى اجرا في حدود مربوط هذه الفئة — المادة ٢/٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام لا تفرج عن هذا الأصل بل تضع نظاما بديلا لنظام العلاوات الدورية مقتضاه منح العامل اجرا ثابتا لا يقل عن بداية مربوط الفئة المالية المقررة للوظيفة التي يشغلها وجزءا آخر متغيرا بتغير انتاج العامل وما يحققه للجهة التي يعمل فيها من ارباح — عدم استحقاق العاملين بالمؤسسة العامة الاقتصادية للتوات المسلحة الخاضعين لنظام العمولة المقرر بقرار وزير الحربية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٤ للعلاوات الدورية — لا وجه للمحاجة في ذلك بان هذا النظام يفتقد بعض عناصره ومقوماته

أو أنه غير ممكن أو أنه يعتبر مجرد حائل من حواجز الانتاج وليس نظاما للعمل - أحقية المؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة في استرداد ما صرف لهؤلاء العاملين من المصروفات الدورية دون وجه حق .

#### ملخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين في ٢٣ من سبتمبر و٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ أن أنتهت الى أن من يمين للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة يجب أن يمين في ذلك الوقت على الفئة المقررة لوظيفته ويمنع مرتبا لا يقل عن بداية مربوطها ، وذلك تأسيسا على أن لائحة نظام العاملين بالقطاع العام تنص في المادة الثالثة منها على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها ليعمل يشغلها » . مما يدل على أن المشرع أوجب على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن تقوم بتوصيف وتقييم كل وظيفة من وظائفها بلحدى الفئات المالية الاثنتى عشرة المحددة بالجدول المرفق باللائحة ومن ثم فإن الأصل وفقا لأحكام هذا النص هو أن كل من يمين في إحدى الوظائف الدائمة بمؤسسة عامة أو بوحدة اقتصادية يتعين أن يشغل الفئة المالية المقررة لوظيفته مما يستتبع بالضرورة منحه أجرا في حدود مربوط هذه الفئة لا يجوز أن يقل عن بدايته ، وأن نص المادة ٢/٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام وإن لم يرد ضمن نصوص الفصل الأول من الباب الأول من اللائحة الذى يتضمن الأحكام الخاصة بالتعيين في الوظائف المختلفة والترقية إليها ولم يشتمل على ما يفيد أن أحكامه استثناء من الأصل الذى قرره المادة الثالثة المشار إليها فإنه يقصد وضع نظام بديل لنظام المصروفات الدورية مقتضاه منح العامل أجرا ثابتا لا يقل عن بداية مربوط الفئة المقررة للوظيفة التى يشغلها وجزءا آخر متغيرا يتحدد عن طريق وضع حد أدنى لما يتعين أن ينتجه كل عامل ومقدار الزيادة

في أجره إذا زاد انتاجه على هذا الحد . أو عن طريق منحه عمولة عما يحققه للجهة التي يعمل فيها من أرباح ، وذلك كله كخافز للعاملين على زيادة انتاجهم حتى يرتفعوا بمستوى أجورهم بأكثر مما يحققه لهم نظام العلاوات الدورية ، ولو أراد المشرع بهذا النظام بديلا لنظام التعمين لنص على ذلك صراحة مثلما نص على عدم تجاوز القجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية ولكن أورد نص المادة ٢٩/٢ ضمن نصوص الفصل الأول التي تنظم التعمين والترقية وليس ضمن نصوص الفصل الخامس التي تنظم الحوافز وربط الأجر بالانتاج .

ومن حيث أن نظام العمولة الخاص بالعاملين بالمؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة المعتمد بقرار وزير الحربية رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٦٤ لا يختلف في طبيعته أو جوهره عن نظام العمولة الذي عناه المشرع في المادة ٩ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٢٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والمادة ٢/٢٩ من هذه اللائحة بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه . وذلك أن قوام هذا النظام هو تحديد معدلات الأداء الواجب تحقيقها مقابل الأجر الثابت وهو بداية الفئة المالية المعين عليها العامل حسبما انتهت الى ذلك الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع كما سلف البيان ، وقد حددت هذه المعدلات في نظام العمولة الخاص بالمؤسسة المذكورة بما نص عليه من اعفاء جزء من رقم مبيعات كل قسم وهو الجزء الذي يغطي اجمالي ربحه تقريبا أجور العاملين في القسم ، فمؤدى ذلك أنه اذا لم تغط الأرباح الاجمالية لكل قسم أجور العاملين فيه اقتصر حقهم على تقاضى الأجر الثابت وهو بداية مربوط الفئة المالية التي يشغلونها أما اذا غطت الأرباح الاجمالية للقسم أجور العاملين فيه ، فانهم بالاضافة الى حقهم في تقاضى الأجر الثابت سالف الذكر يتقاضون الأرباح الزائدة كعمولة بالشروط والقيود والحدود القصوى المبينة في النظام المشار اليه ، وهذه العمولة تعتبر جزءا من الأجر يتحرك بالزيادة أو النقص حسبما يتحقق من ربح

اجمالى في « كل قسم » ، ولذا نصت الأحكام العامة في نظام العمولة الخاص بالمؤسسة المذكورة على أن « يزاعى أن تصرف العمولة بصفة مستمرة مع مرتب الشهر التالى وليس مقدما أو متأخرا عنه » ، وبناء على ذلك لا يحق للعاملين الخاضعين لنظام العمولة بالمؤسسة الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتعديل المادة ٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج في هذا الشأن بأن نظام العمولة بالمؤسسة قد افتقد بعض عناصره ومقوماته لأنه لم يشتمل على كيفية حساب نقص الانتاج وعلى كيفية حساب الأجر أثناء الأجازات والمطلات وعلى كيفية حساب الأجر عند النقل الى عمل لا يسرى عليه نظام العمولة كما تنص على ذلك المادة ٢٩/٢ من لائحة العاملين بالقطاع العام ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لأن نظام العمولة بالمؤسسة حدد معدلات الانتاج بوجوب تحقيق ربح اجمالى للقسم يغطى أجور عماله وعلى أساس ذلك ، وبمراعاة أن الأجر الثابت لا يجوز أن يقل عن بداية مربوط الفئة المالية التى يشغلونها كما سلف البيان ، فان نقص الانتاج أو زيادته يتوقف على قدر الزيادة في الأرباح الاجمالية على أجور العاملين بكل قسم فاذا قلت هذه الزيادة كان معنى ذلك نقص الانتاج واذا كبرت كان معنى ذلك زيادة الانتاج ، أما عن كيفية حساب الأجر أثناء الأجازات والمطلات فان مقتضى حساب العمولة على أساس ما يحققه كل قسم من زيادة في الأرباح الاجمالية على أجور العاملين فيه شهريا ، ان الأجازات والمطلات تدخل ضمن الشهر الذى تستحق فيه العمولة ، وعلى أية حال فان عدم شمول نظام العمولة بالمؤسسة ببيان كيفية حساب الأجر المتحرك أثناء الأجازات والمطلات لم يحل دون تطبيق هذا النظام من سنة ١٩٦٤ حتى الآن ومعنى ذلك أنه ليس من المقومات الأساسية التى يقوم عليها هذا النظام ، ويمكن معالجة هذا الموضوع كما يمكن بيان كيفية حساب الأجر عند النقل الى وظيفة لا تخضع لهذا النظام بقرار لاحق من مجلس ادارة المؤسسة يعتمد من الوزير المختص اعمالا للأحكام

المالمة في هذا النظام التي تنص على أن « يعاد النظر في هذا الملحق بما يتفق والدروس المستفادة من تطبيقه » وقد انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى جواز ذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

ومن حيث أنه لا يغير مما تستخدم قول المؤسسة أن النظام المقصود عليه في المادة ٢/٢٩ من لائحة العاملين بالقطاع العام قد يكون ممكنا ومقبولا في نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج ولكنه غير ممكن في نظام العمل بالعمولة وعلى الأقل في الصورة المطبقة بالمؤسسة لأن هناك عوامل كثيرة متداخلة في التأثير على زيادة الأرباح الإجمالية مما لا يد للعامل فيه ، ذلك أن نظام العمولة موجود وقائم فعلا في القطاع الخاص من زمن بعيد رغم العوامل المشار إليها ، وقد أخذ به القطاع العام في لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المالمة الصادرة سنة ١٩٦٢ والتي طبقت على المؤسسات المالمة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، وكان هذا النظام موجودا وقت العمل بنظام العمولة بالمؤسسة سنة ١٩٦٤ ، وظل هذا النظام مطبقا بالمؤسسة حتى الآن ، وهذا يدل على أنه ممكن ومقبول ، وإذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ الذي استحدث عدم جواز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية هو الذي جعل هذا النظام غير ممكن أو غير مقبول للمؤسسة ففي الامكان إلغاء نظام العمولة والعودة بالعمل الى نظام العلاوات الدورية اذا كانت أصلح لهم .

ولا يغير مما تقدم أيضا القول بأن نظام العمولة المطبق في المؤسسة يعتبر حافظا من حوافز الانتاج وليس نظاما للعمل ، وإن العمولة التي تصرف للعمل تعتبر من قبيل المكافآت التشجيعية التي يجوز لمجلس ادارة المؤسسة منحها طبقا للمادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المؤسسة ، ذلك أن المادة ٢/٢٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام كانت ضمن المادة ٢٥ من ذات اللائحة الخاصة بتحديد أجر العامل أى أنها كانت تعتبر مجرد نظام للعمل ،

ولسكنها نقلت الى المادة ٢٩ من اللائحة والخاصة بنظام الحوافز وربط الأجر بالانتاج بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، فأصبحت بذلك من حوافز الانتاج التي خصتها اللائحة بتنظيم خاص لا يجوز للمؤسسة الخروج عليه الى جانب كونها نظاما للعمل ، أما اعتبار نظام العمولة من قبيل المكافآت التشجيعية فقد نص في المادة ٣٠ من لائحة العاملين بالقطاع العام وفي قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام حوافز الابتكار والترشيد والتميز في الأداء ، على تنظيم كامل لنسخ المكافآت التشجيعية ولا يجوز للمؤسسة الخروج عليه .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن نظام العمولة الذي تضمنته اللائحة الداخلية للمؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة يعتبر نظاما للعمل بالعمولة في مفهوم المادة ٢/٢٩ من لائحة العاملين بالقطاع العام المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، ومن ثم فلا يجوز الجمع بين هذا النظام وبين نظم العلاوات الدورية ، وبالتالي تكون قرارات المؤسسة بمنح العاملين الخاضعين لنظام العمولة علاوات دورية في السنوات ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ مخالفة لأحكام المادة ٢٩ سالف الذكر . ويحق للمؤسسة استردادها منهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق العلاوات الدورية للعاملين الخاضعين لنظام العمولة بالمؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة ، ولهذه المؤسسة استرداد ما صرف لهم من العلاوات المذكورة دون وجه حق .

قاعدة رقم (٥٥٦)

المبدأ :

ارتباط حظر الجمع بين نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة وبين نظام العلاوات بما يفرضه مجلس إدارة الشركة من نظام في هذا الشأن - أحقية السائقين والتباين بشركة النخل العامة لنقل البضائع في الجمع بين عمولة الانتاج التي اعتمد نظامها من مجلس إدارة الشركة في ظل سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبين العلاوات الدورية المقررة لفئات وظائفهم .

ملخص الفتوى :

ان نظام عمولة الانتاج الذي تقرر للسائقين والتباين بهذه الشركة قد وضع في ظل العمل بلائحة الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي ظلت نافذة المفعول حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام الماملين بالقطاع العام في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٦ وقد جاء نظام عمولة الانتاج المطبق في الشركة متمشيا مع نص المادة (٩) من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه التي تقضى بأنه « مع عدم الاخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال . ويستحق العامل أجره عن تاريخ تسلمه العمل » ويجوز لمجلس إدارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة على أساس حصول العامل على الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله بالإضافة الى أجر محدد عن كل انتاج يزيد على المعدل الذي تقرره الشركة في المهن المختلفة » .

لهذا النص خول مجلس إدارة الشركة أن يضع نظاما للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة بالإضافة الى الأجر المقرر طبقا لجدول المرتبات المرفق باللائحة بحيث يجمع العامل بين هذا الأجر



بما في ذلك العلوات الدورية المقررة قانونا وبين عمولة الانتاج حسب  
النظام الذى يضعه مجلس الادارة وفقا للنص المشار اليه .

ولما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦  
باصدار نظام العاملين بالقطاع العام لم يتضمن نصا يحظر الجمع  
بين العلوات الدورية وبين عمولة الانتاج التى يحصل عليها العامل الى  
أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٦ لسنة ١٩٦٧ معدلا أحكام  
المادة (٢٩) من القرار الأول بحيث أصبح نصها يجرى على أن  
« يضع مجلس الادارة نظاما للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على  
أساس المعدلات القياسية العادلة للانتاج ومستوى الأداء ٠٠٠ ويجوز  
لمجلس الادارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة بحيث  
يتضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة  
من العاملين والأجر المقابل لها وحساب الزيادة والنقص في هذا الأجر  
عند زيادة الانتاج أو نقصه عن المعدلات المقررة ، كما يتضمن كيفية  
حساب الأجر عند القيام بالأجازات والمطلات أو النقل الى وظيفة  
لا تشمل بنظام الأجر بالانتاج . ولا يجوز الجمع بين هذا النظام  
ونظام العلوات الدورية ويعتمد هذا النظام بقرار من الوزير  
المختص » .

ومن ثم فقد ارتبط حظر الجمع بين نظام العمل بالقطعة أو  
بالانتاج أو بالعمولة وبين نظام العلوات بما يضعه مجلس ادارة  
الشركة من نظام في هذا الشأن وفقا للمادة (٢٩) سالفة الذكر .

واذ استبان أن مجلس ادارة شركة النيل العامة لنقل البضائع  
قد أبقى على النظام القديم الذى سبق أن اعتمده في شأن عمولة  
الانتاج المقررة للسائقين والتابعين بالشركة ولم يشأ مجلس ادارة هذه  
الشركة — بناء على السلطة التقديرية المخولة له في هذا المجال —  
أن يضع نظاما بديلا للعمل بالعمولة وفقا للمادة (٢٩) من القرار  
الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار رئيس الجمهورية  
رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فمن ثم لا يسرى حظر الجمع بين نظام العمولة  
المطبق في الشركة وبين نظام العلوات الدورية لأن الحظر مناطه — كما

سبق البيان — هو أن يضع مجلس إدارة الشركة نظاما للعمل بالعمولة وفقا للمادة (٢٩) وهو الأمر الذي لم يتحقق .

ولا يقال من هذا النظر سقوط النظام القانوني الذي قام على أساسه نظام العمولة المطبق بالشركة بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وما لحقه من تعديلات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — ذلك أنه من المقرر أنه إذا صدر تنظيم لموضوع معين استنادا إلى قاعدة قانونية تقرر إلّاؤها أو استبدالها بغيرها وتضمنت القاعدة القانونية الجديدة ما يجوز في ذات الوقت لجهة ما وضع نظام لهذا الموضوع ولم تستعمل هذه الجهة هذه الرخصة في إصدار التنظيم الجديد فإن النظام السابق لهذا الموضوع يظل ساريا ما لم يتقرر إلّاؤها أو تعديله من الجهة صاحبة الاختصاص . وكل ذلك مردد ضرورة مراعاة سير المرفق لأداء العرض الذي أنشئ من أجله وسدا لأي فراغ تشريعي قد يترتب في حالة الغاء أو تعديل القاعدة التي بنى عليها التنظيم المعمول به .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أحقية السائقين والتابعين بشركة النيل العامة لنقل البضائع في الجمع بين عمولة الانتاج التي اعتمد نظامها من مجلس إدارة الشركة في ظل سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وبين العلاوات الدورية المقررة لفئات وظائفهم .

( ملف ٢٤٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧ )

### قاعدة رقم (٥٥٧)

المبدأ :

موعد العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بشركة النيل لأعمال النقل الذين رُقوا إلى الفئة العاشرة اعتبارا من ١٩٧١/٩/٢٠ يكون أول يناير ١٩٧٣ — موعد العلاوة الدورية المستحقة للعاملين شاغلي وظائف الفئة العادية عشرة الذين نقلوا إلى المستوى الثالث تطبيقا

لحكم المادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يكون أول يناير ١٩٧٢ — علاج المخارطة التي يؤدي إليها تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يتأتى إلا عن طريق تعديل التشريع .

**ملخص الفتوى :**

ان المادة ٢٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأن تمنح الملاوة من أول يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ الملاوة السابقة أو من تاريخ صدور قرار الترقية ، كما تنص المادة ٧٩ على أن ينقل الى المستوى الثالث المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة ، وذلك بصرف النظر عن مرتباتهم التي يتقاضونها عند تطبيق أحكام هذا القانون ، وفي جميع الأحوال يحتفظ العامل الذي جاوز نهاية ربط المستوى الذي ينقل اليه وقت صدور هذا القانون بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من علاوات الترقية أو العلاوات الدورية .

ومن حيث أن مقتضى حكم المادة ٧٩ المشار إليها أن ينقل العاملون شاغلي وظائف الفئات الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة الى المستوى الثالث المنصوص عليه بالجدول المرفق بنظام العاملين بالقطاع العام وذلك اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ وذلك بغض النظر عن المرتبات التي يتقاضونها عند تطبيق القانون المذكور في ١٠/١/١٩٧١ ، وانه في جميع الأحوال يحتفظ العامل الذي يجاوز مرتبه نهاية الربط المالي للمستوى المشار اليه ( ٣٩٠ جنيه سنويا ) وقت صدور القانون المذكور بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك قيمة هذه الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من علاوات ترقية أو علاوات دورية ، وتقريماً على ماتقدم فان العاملين من الفئة الحادية عشرة الذين نقلوا الى المستوى الثالث بجدول المرتبات الملحق بالقانون يستحقون بداية هذا المستوى

وهو تسعة جنيهات شهريا اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٧١ تاريخ تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ويستفاد من نص المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر أن العامل الذي رقى لا يستحق العلاوة الدورية الا في أول يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ صدور قرار الترقية .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على العاملين بالفئة الحادية عشرة الذين رقوا الى الفئة العاشرة بالقرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٧١ اعتبارا من ٢٠/٩/١٩٧١ ، فإن ميعاد العلاوة الدورية المستحقة لهم عقب هذه الترقية يكون أول يناير سنة ١٩٧٣ ، أما العاملون شاغلي وظائف الفئة الحادية عشرة الذين نقلوا الى المستوى الثالث تطبيقا للمادة ٧٩ المشار اليها ومنحوا بداية ربط هذا المستوى اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٧١ ، فإنهم يستحقون العلاوة الدورية في أول يناير التالى لانقضاء سنة من تاريخ العلاوة السابقة أى أول يناير سنة ١٩٧٢ باعتبار أن العلاوة الدورية التى منحت لهم قبل ذلك كانت في ١/١/١٩٧١ .

ومن حيث أنه كان تطبيق نصوص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على النحو المتقدم قد أدى الى مفارقة بين ذوى المراكز المتماثلة ، فإن علاج هذه المفارقة يتم عن طريق تعديل التشريع حيث أن المستقر عليه فقهاء وقضاء أنه لا اجتهاد مع صراحة النص .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن موعد العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بشركة النيل العامة لأعمال النقل الذين رقوا الى الفئة العاشرة بالقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧١ هو أوليناير سنة ١٩٧٣ .

### قاعدة رقم (٥٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام لا يحظر الجمع بين نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالمعولة ونظام العلاوات الدورية .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاستقرارات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل إحدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام ... » وينص في المادة (٢٢) على أن « يضع مجلس الإدارة نظاما للحوافز يراعى فيه الوضوح وسهولة التطبيق ويجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالمعولة بحيث يتضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموع العاملين والأجر المقابل لها وحساب الزيادة والنقص في هذا الأجر عند زيادة الانتاج أو نقصه عن المعدلات المقررة وذلك دون التقيد ببداية أو نهاية مربوط المستوى الوظيفي المعين فيه العامل .

وفي جميع الأحوال لا تستحق مكافأة زيادة الانتاج عن المعدلات القياسية الا اذا قام العامل بالعمل فعلا وزاد انتاجه عن هذه المعدلات .

وينص في المادة (٢٤) على أن « يقرر مجلس الإدارة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك في ضوء المركز المالى وما تحقق من أهداف كما يجوز له أن يقرر منح نسبة من العلاوة وفي هذه الحالة لايجوز أن تزيد النسبة الممنوحة من العلاوة في المستويات العليا عنها في المستويات الأقل ..... »

كما رأَت الجمعية العمومية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ والذي سقط العمل به بعد نفاذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه — كان ينص في المادة (٢٩) على أن « يضمن مجلس الإدارة نظاما للحوافز بما يحقق تحسين استخدامهما على أساس المعدلات القياسية العادلة للانتاج ومستوى الأداء ويجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة بحيث يتضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة من العاملين والأجر المقابل لها وحساب الزيادة والنقص في هذا الأجر عند زيادة الانتاج أو نقصه عن المعدلات المقررة كما يتضمن النظام كيفية حساب الأجر عند القيام بالأجازات والعطلات أو بالنقل إلى وظيفة تعمل بنظام الأجر بالانتاج ».

ولا يجوز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات • ويعتمد هذا النظام بقرار من الوزير المختص •

وبين من مقارنة نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة الذي كان مقررا بمقتضى المادة (٢٩) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ونظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة الذي تقرر بالمادة (٢٢) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر : ان المشرع في هذا القانون قد غاير في الأحكام الأساسية لهذا النظام فأسقط الحكم الذي كانت تنص عليه المادة (٢٩) في شأن حظر الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات مفصحا بذلك عن قصده في اجازة الجمع بين نظام العمل بالقطعة والانتاج أو بالعمولة ونظام العلاوات فظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ •

وقد تأكد هذا النظر بما نصت عليه المواد ٢ ، ٢٢ ، ٢٤ المشار إليها من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، فالأصل أن من يعين في إحدى الوظائف الدائمة بأحدى المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يوضع في المستوى الوظيفي لمزية الوظيفة التي عين فيها ولو كانت هذه

الوظيفة من الوظائف التي يعمل شاعلوها بنظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة وقد جاءت المادة (٢٢) مفصحة عن المعنى عندما نصت على أنه « ..... وذلك دون التقييد ببداية أو نهاية مربوط المستوى الوظيفي المعين فيه العامل » . الأمر الذي يقطع بأن العامل الذي يعمل بنظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة إنما يوضع في المستوى الوظيفي المقرر له بحسب الفئة التي يشغلها شأنه شأن غيره من العاملين المعيّنين على فئات ممن لا يعملون بهذا النظام . ولما كانت المادة (٢٢) لم تتضمن نصا يقضى بحظر الجمع بين نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة ونظم العلاوات كما خلت المادة (٢٤) من هذا القانون من أية قيود تمنع عن العامل الذي يعمل بنظام القطعة أو بالانتاج أو بالعمولة العلاوات المقررة وفقا لها فمن ثم لا يكون ثمة ملغ قانوني يحول دون اعادة العاملين العاملين بمقتضى هذا النظام من قواعد منع العلاوات المنصوص عليها في هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام لا يحظر الجمع بين نظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة وبين نظام العلاوات الدورية .

( ملف ١٠٥/٢/٢١ — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨ )

### قاعدة رقم (٥٥٩)

#### المبدأ :

عدم احقية العاملين المستدعين للخدمة بالاحتياط أو المستبقين احكافه الانتاج عن المدد السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية .

### ملخص الفتوى

أن المادة (٥٠) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على أنه :

« يستدعى بعض أو كل أفراد الاحتياط بقرار من وزير الحربية في الأحوال الآتية :

( أ ) لأغراض التدريب لمدة لا تزيد عن ستة أسابيع في العام التدريسي الواحد .

(ب) تكملة مرتبلة الوحدات لمدة ستة شهور أخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من تاريخ الاستدعاء .

(ج) في حالة الحرب أو عند اعلان التعبئة أو الطوارئ وحتى انتهائها . كما تنص المادة (٥١) من ذات القانون على أنه :

« أولا — تصاب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين ثانيا وثالثا من هذه المادة أجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التى لها صفة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء .

ثانيا — تتحمل الجهات الحكومية وجهات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام بكامل الأجور والمرتبات وكلفة الحقوق والمزايا الأخرى للأفراد الاحتياط المستدعين من بين العاملين بها وذلك طوال مدة استدعائهم » .

ومن حيث أن المزايا المالية التى يجب أدائها للعامل المستدعى



للاحتياط ( أو المستبقين بالاحتياط ) طبقا لحكم المادة (٥١) من القانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، بعد التعديلات التي طرأت عليها ، هي تلك التي تتصف بالدوام والاستقرار ، وهذا ما أكدته عبارة هذه المادة « ويؤدي لهم خلالها ( أى خلال مدة الاستدعاء ) كافة الحقوق المادية والمنوية والمزايا الأخرى .. التي لها صفة الدوام والتي كانوا يحملون عليها من جهات عملهم الأصلية ... » وعلى ذلك فلا يصرف للعامل المستدعى للاحتياط طوال مدة استدعائه ما كان يصرف اليه قبل الاستدعاء من مبالغ بصفة عارضة أو لقيام أسباب معينة أو ظروف خاصة ، كالأجور الإضافية أو المكافآت التشجيعية . ولهذا لا يستحق العامل المستدعى للاحتياط صرف حوافز الانتاج المقررة للعاملين بالشركة ، طالما أن المكافآت المالية المقررة بنظم الحوافز منوط صرفها بمعدلات معينة للانتاج وحسب أيام العمل الفعلية » .

يؤيد ذلك أن استحقاق مكافآت الانتاج التي تصرفها الشركات يرتبط وجودا وعدما بقيام العامل فعلا بالمشاركة في الانتاج والاسهام الفعلى في أدائه . ولما كان الفرض أن المستدعى للاحتياط لا يشارك في هذا الانتاج ، لوجوده بعيدا عن عمله الأصلي فمن ثم فانه لا يستحق مكافأة الانتاج التي تقررها الشركات للعاملين بها الذين يساهمون مساهمة فعلية فيه .

ومن حيث أنه صدر أخيرا القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ، وتنص المادة الأولى منه على أن « تضاف فقرة أخيرة الى المادة ٥١ من القانون رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بالنص بالآتي : —

« ويمنح العاملون المستدعون لخدمة الاحتياط من الحكومة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو الشركات والمؤسسات الأهلية مكافأة وحوافز الانتاج بذات النسب التي حصل عليها زملاؤهم من العاملين الذين يسهمون في زيادة الانتاج بصفة فعلية » . كما تنص المادة الثانية على أن « ينشر هذا القانون في

الجريدة الرسمية ، يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها » وقد صدر هذا القانون في ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٢ ، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٨ من يوليو سنة ١٩٧٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية العاملين المستدعين للخدمة بالاحتياط أو المستبقين لكافة الانتاج عن المدد السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

( ملف ٨/١/٧٩ — جلسة ١٩٧٢/٧/٢٦ )

### قاعدة رقم (٥٦٠)

المبدأ :

تاريخ حساب متوسط الشهور الممنح التي يراعى اضافتها عند تصيد المرتب — المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لم يقصد بها المشرع أن يتخذ تاريخاً معيناً كأساس لحساب متوسط المنح للعاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها أياً كان تاريخ خضوعهم لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ أو القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — المشرع قصد الى مجرد ايجاد أساس معين وموحد لكيفية حساب متوسط المنح التي تضاف الى مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة والقطاع العام — لا سند في القول بأن تاريخ سريان القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ محدد على سبيل الحصر ولا يجوز تعديله بمراعاة التاريخ القطى لخضوع الشركة أو المؤسسة لأحدهما عند حساب متوسط المنح .

هلخص الفتوى :

بتاريخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزى والبنك الأهلى المصرى ونص في المادة (١) منه على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية تسمى البنك

المركزى المصرى تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها فى قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ « ٥٥٥ » ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسى للبنك المركزى المصرى ونص فى مادته الأولى على أن « البنك المركزى المصرى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة » .

وبتاريخ ٣١/٣/١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالبنوك ، ونص فى المادة (١) منه على أن « يحول كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بورسعيد الى شركة مساهمة عربية » .

ومن حيث أنه ولئن كان يبين مما تقدم أن البنك المركزى المصرى اعتبر مؤسسة عامة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ ، إلا أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى ، كما لم يصدر قرار جمهورى باعتباره مؤسسة عامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن المؤسسات العامة ، ومن ثم فقد ظل البنك يطبق لوائحه الداخلية وقانون الوظائف العامة فيما لم يرد فيه نص خاص فى هذه اللوائح وذلك اعمالا للحكم الذى تضمنته المادة ١٣ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسات العامة ، واستمر الأمر على هذا النحو الى أن صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة الذى طبق على البنك المركزى بوصفه احدى المؤسسات ، ومن ثم فقد خضع العاملون فى البنك لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائحة فى ٢٨/٨/١٩٦٦ .

أما البنك الأهلى المصرى وبنك مصر بترك بورسعيد فكانت مؤسسات عامة ، غير أنها لم تكن مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادى ومن ثم فلم يطبق عليها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ كما لم يضر على

العاملين فيها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بلائحة  
العاملين في المؤسسات العامة .

ولقد ظلت هذه البنوك على وضعها الى أن صدر القرار الجمهوري  
رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ بتحويلها الى شركات مساهمة واعتبارا من  
تاريخ صدور هذا القرار خضع العاملون في هذه البنوك لقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بشركات  
القطاع العام .

ومن حيث أن المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩  
لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين  
بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف اليها المتوسط  
الشهري للمنح التي صرفت في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ  
العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة  
للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة  
١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة » .

وفي حساب مدد الثلاث سنوات يجوز استكمال هذه المدة اذا  
كان للعامل مدد خدمة تقاضى عنها منحة في شركة أو مؤسسة خلاف  
تلك التي كان يقوم بالعمل فيها وقت العمل بالقرارين سالفى الذكر .

فاذا لم تبلغ مدة العامل ثلاث سنوات ضم الى مرتبه الشهري  
متوسط المنح التي حصل عليها على أساس مجموعها مقسوما على ٣٦ .

ولا يدخل في حساب المنحة المشار اليها المكافآت التشجيعية أو  
المنح العامة التي صدرت بقرار من رئيس الجمهورية ويحتفظ  
العامل بصفة شخصية بما أضيف الى مرتبه من منح على غير الأساس  
الوارد في المادة السابقة على أن تستهلك هذه الزيادة مما يحصل  
عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية « » .

والمفهوم من النص المتقدم أنه تضمن حكما خاصا بضم المتوسط  
الشهري للمنح التي صرفت للعاملين في المؤسسات العامة في الثلاث

سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ١٩٦٣/٥/٩ الى مرتبات هؤلاء العاملين ، كما قضى بأن يضم الى مرتبات العاملين في الشركات العامة المتوسط الشهري للمنع التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ١٩٦٢/١٢/٢٩ . ولا ريب أن مشرع تلك اللائحة لم يقصد بإيراده نص المادة ٩٠ المشار اليها أن يتخذ تاريخا معيناً كأساس لحساب متوسط المنح للعاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها أيا كان تاريخ خضوعهم لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ أو القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولسكنه قصد الى مجرد ايجاد أساس معين وموحد لكيفية حساب متوسط المنح التي تضاف الى مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة والقطاع العام الذين سويت حالتهم وفقا لنص المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات العامة ، ذلك أن هذه المادة لم تكن تتضمن حكما خاصا يضم متوسط المنح ولا بالكيفية التي يتم على أساسها الضم — على الرغم من ورود هذا الحكم في المذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري المشار اليه ، ومن ثم فقد كان الأمر موضع خلاف حول جواز الضم وكيفيته الى أن استقر الرأي في ظل العمل بهذه اللائحة على جواز الضم على أساس ما صرفته الشركات للعاملين فيها من منح خلال الثلاث سنوات السابقة على تاريخ تطبيق اللائحة المذكورة بصرف النظر عن مدة خدمة العامل في الشركة — أي أن الضم كان يتم على أساس موضوعي ( فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلاسة ١٩٦٥/٧/١٤ ) .

ولقد حددت المادة ٩٠ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الأساس الذي يتمين وفقا له ضم هذه المنح الى مرتبات العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، ولم تكن اشارة هذه المادة الى تاريخ تطبيق القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ١٩٦٢/١٢/٢٩ ، أو تاريخ تطبيق القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ١٩٦٣/٥/٨ الا أخذاً بالحكم الغالب ، لأنه في هذين التاريخين

خضعت غالبية الشركات والمؤسسات العامة للاتحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن يشار الى تاريخ العمل بالقرارين المذكورين حيث اتخذ هذا التاريخ أساسا لحساب متوسط المنح التي ضمت الى أجور العاملين في هذه الشركات أو المؤسسات ، ومن ثم فلا سند في القول بأن هذا التاريخ محدد على سبيل الحصر ولا يجوز تعديله بمراعاة التاريخ الفعلي لخضوع الشركة أو المؤسسة للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو القرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن التاريخ الذي يتعين الاعتداده في حساب متوسط المنح التي تضم الى مرتبات العاملين في البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك بورسعيد هو ١٩٦٥/٤/٢٠ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٦٥ الذي قضى بتحويل هذه البنوك الى شركات عامة ، أما التاريخ الذي يعتد به في حساب متوسط المنح التي تضم الى مرتبات العاملين في البنك المركزي فهو ١٩٦٦/٨/٢٨ تاريخ خضوع هؤلاء العاملين لأحكام لاتحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التاريخ الذي يعتد به في حساب متوسط المنح التي تضم الى مرتبات العاملين في البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك بورسعيد هو ١٩٦٥/٤/٢٠ ، أما التاريخ الذي يعتد به في حساب متوسط المنح التي تضم الى مرتبات العاملين في البنك المركزي فهو ١٩٦٦/٨/٢٨ .

## قاعدة رقم (٥٦١)

المبدأ :

يترتب على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٧ بتعيين بعض العاملين أعضاء بمجلس إدارة شركة النيل العامة للاتوبيس اعتبار كل منهم شاغلا للجنة المقررة لوظائف أعضاء مجلس الإدارة مع ما يترتب على ذلك من آثار بالرغم من عدم تحديد القرار بالمرتب أو المكافأة التي تمنح لكل منهم — عدم الحاجة الى صدور قرار من مجلس إدارة الشركة بالموافقة على النقل أو تحديد اللجنة — صرف بدل التفرغ الى عضو مجلس الإدارة رهين بصدور قرار من مجلس الإدارة بمنح هذا البديل للعاملين بالشركة وأن يتوافر في السيد المذكور شروط الالتحاق وذلك طبقا لحكم المادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — بدل طبيفة العمل بحسابه ميزة من مزايا هذه الوظيفة فانه يترتب على انتهاء خدمة الموظف بها وتعيينه عضوا بمجلس إدارة الشركة انقطاع سبب استحقاقه هذا البديل — ضم متوسط المنح الى المرتب طبقا لحكم المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لا ينصرف الى العاملين في الحكومة والهيئات العامة — مناط تطبيق المادة الاولى من قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٦ أن يكون العامل شاغلا لوظيفة ذات فئة محدودة ، في ذات الشركة التي عين بها عضوا لمجلس ادارتها — قرارات مجلس إدارة الشركة باسناد وظائف الى أعضاء مجلس الإدارة تعتبر من قبيل توزيع الاختصاصات على أعضاء المجلس وهو أمر يملكه باعتباره السلطة الهيمنة على شئونها — اذا كان قرار رئيس الجمهورية قد صدر دون تحديد فئات وظائف أعضاء مجالس إدارة الشركة فانها تتحدد في ضوء اللجنة المختصة لوظيفة عضو مجلس الإدارة بالشركة وفقا لجدول تعادل وظائفها •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام

المصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يتولى إدارة الشركة مجلس يكون من عدد فردي من الأعضاء لا يزيد عددهم على تسعة ويشكل على الوجه الآتي :

١ — رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية •

٢ — أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة •

ويحدد القرار الصادر بتعيين الرئيس والأعضاء المعينين المرتبات والمكافآت لكل منهم » •

واستنادا الى هذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٧ بتعيين أعضاء مجلس إدارة شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا وهم :

١ — المهندس •••••

٢ — السيد / •••••

٣ — السيد / •••••

٤ — السيد / •••••

وكان الثلاثة الأول من هؤلاء الأعضاء يعملون بجهات أخرى وهي الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ومصلحة الضرائب وشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا ، أما الرابع فكان يعمل في ذات شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا بعقد محدد المدة •

ومن حيث أنه ترتب على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه اعتبار الثلاثة أعضاء الأول منقولين الى شركة النيل لأتوبيس غرب الدلتا من الجهات التي كانوا يعملون بها وذلك طبقا لنص المادة ٣٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي أجازت نقل العامل من أى جهة حكومية الى وظيفة من



ذات فئة وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وأنه ان كان قرار رئيس الجمهورية بتعيين الماملين لنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، الا أن جداول المذكورين لم يحدد المرتب أو المكافأة التي تمنح لكل منهم اعمالا تعادل وظائف الشركة المعتمدة من مجلس الوزراء في ١٩٦٤/١٢/٢٨ . حددت الفئة الثانية لوظائف أعضاء مجلس الادارة جميعها ، ومن ثم فإنه يترتب على تعيين السادة المذكورين أعضاء بمجلس ادارة شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا اعتبار كل منهم شاغلا للفئة الثانية منذ ١٣/٥/١٩٦٧ ( تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٧ ) وما يترتب على ذلك من آثار منها استحقاق العضو لأول مربوط الفئة المعين عليها أو مرتبه في الجهة المنقول منها أيهما أكبر دون حاجة الى صدور قرارات من مجلس ادارة الشركة بالموافقة على النقل أو تحديد الفئة ، وبذلك تكون القرارات الصادرة من لجنة شئون الماملين في ١٩٦٧/١٢/١٩ فيما تضمنته من نقل المهندسين والسيد ..... الى الشركة بالفئة الثالثة خصما على الفئة الثانية ، وقرار مجلس الادارة في ١٩٦٧/١٢/٢٠ بترقية كل منهما الى الفئة الثانية . ثم قرار مجلس الادارة الصادر في ١٩٦٧/٦/٣ المتضمن نقل السيد ..... الى الشركة بالفئة الثانية اعتبارا من ١٣/٥/١٩٦٧ وبمرتبته الذي كان يتقاضاه بالشركة المنقول منها ( شركة النيل لأتوبيس شرق الدلتا ) ، كل هذه القرارات تعد معدومة الأثر لصدورها من غير مختص ، وتغال العلاقة بين هؤلاء الأعضاء وشركة النيل لأتوبيس غرب الدلتا محكومة بالقرار الجمهوري الصادر بتعيينهم أعضاء بمجلس ادارة الشركة ويسحق كل منهم أول مربوط الفئة الثانية المخصصة لأعضاء مجلس الادارة وفقا لجدول تعادل الوظائف الخاص بالشركة وذلك منذ تاريخ التعيين في ١٣/٥/١٩٦٧ ، مع صرف العلاوات المستحقة لهم وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقرار الجمهوري رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٦٧ ثم بدل التمثيل المقرر قانونا لأعضاء مجلس الادارة .

ومن حيث أنه لما كانت المرتبات الأصلية للأعضاء الثلاثة المذكورين تبلغ على الترتيب ٨٥٠٠ ج ، ٩٤٠٠٠ ج ، ١٢٠٠ ج شهريا

فمن ثم تدخل هذه المرتبات فبريط الفئة الثانية التي عينوا عليها والذي يبلغ ١٢٠/٧٣ جنيتها شهريا ، ويحتفظ كل منهم بمراتبه الأصلي ويستحق الأول والثاني العلاوات الدورية في مواعيد استحقاقها .

ومن حيث أنه لما كانت المادة ٢٧ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ معلقة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ تنص على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام البدلات المهنية المقررة للعاملين المسدنين بالدولة وبالشروط والأوضاع التي يقررها هذا المجلس على أن تعتمد من الوزير المختص » وأنه لما كان بدل التفرغ يعتبر من البدلات المهنية للمهندسين فمن ثم يكون صرفه الى عضو مجلس إدارة الشركة رهينا بصحور قرار من مجلس الإدارة بمنح هذا البدل للعاملين بالشركة وفقا للشروط والأوضاع التي يقررها ، ومن ثم فإن قرار لجنة شؤون العاملين بالشركة يضم بدل التفرغ الذي كان يتقاضاه المهندس إبان عمله بالهيئة العامة للسكك الحديدية — الى مرتبه رهين بأن يتقرر منح هذا البدل للعاملين بالشركة وأن تتوافر في السيد المذكور شروط الاستحقاق .

ومن حيث أنه فيما يختص ببدل طبيعة العمل الذي كان يصرف الى السيد ..... أثناء عمله بمصلحة الضرائب ومقداره ٦ جنيهات شهريا — فإن الأصل في استحقاق هذا البدل أن يقوم العامل بأعباء الوظيفة التي تقرر لها بدل طبيعة عمل بحسبانه ميزة من مزايا هذه الوظيفة ، وعلى ذلك فإنه يقترب على انتهاء خدمة العضو المذكور من مصلحة الضرائب وتعيينه عضوا بمجلس إدارة الشركة — انقطاع سبب استحقاقه هذا البدل ويكون القرار الصادر بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٧ من لجنة شؤون العاملين بالشركة يضم هذا البدل الى مرتبه قد جاء على خلاف حكم القانون .

ومن حيث أن المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه تنص على أن « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف اليها

المتوسط الشهري للمنح التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة ، وفي حساب الثلاث سنوات يجوز استكمال هذه المدة اذا كان للعامل مدد خدمة تقاضى عنها منحة في شركة أو مؤسسة خلاف تلك التي كان يقوم بالعمل فيها وقت العمل بالقرارين سلفي الذكر ومفاد ذلك أن المنح التي يضم متوسطها الى مرتب العامل هي المنح التي يكون العامل قد تقاضاها في شركة أو مؤسسة ، وحكمة ذلك أن هذه المنح تعتبر جزءا من الأجر في مفهوم المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإن مبدأ ضم متوسط المنح الى المرتب لا ينصرف الى العاملين في الحكومة أو الهيئات العامة ، طالما أن المنح التي تصرف اليهم لا تعد جزءا من الأجر مهما تواتر صرفها ، ولما كان العضو الأول يعمل قبل نقله الى الشركة في الهيئة العامة للمسك الحديدية ، وكان الثاني يعمل في مصلحة الضرائب ، فإن القرار الصادر من لجنة شؤون العاملين بالشركة في ١٩/١٢/١٩٦٧ يضم متوسط المنح التي صرفت اليهما في الجهات التي نقلوا منها يكون قد صدر مخالفا لحكم القانون .

ومن حيث أنه فيما يختص بالسيد / ٠٠٠٠٠٠٠ فالثابت أنه كان يعمل بعقد محدد المدة ينتهي في ٢١/١٠/١٩٦٧ بمرتب شهري قدره ١٢٠ جنيها لدى ذات الشركة قبل تعيينه عضوا بمجلس ادارتها ، بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٣/٥/١٩٦٧ وبذلك فإن السيد رئيس الجمهورية هو الذي يختص بتحديد مرتبه طبقا لنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة الأولى من قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٦ من أن يتقاضى أعضاء مجلس ادارة الشركة المعينون من بين العاملين فيها المرتبات المقررة لفئات وظائفهم الأصلية طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام ما لم ينص على غير ذلك بقرار جمهوري إذ أن مناط تطبيق هذه المادة أن يكون العامل شاعلا لوظيفة ذات فئة محددة في ذات الشركة التي عين عضوا لمجلس ادارتها وهو

مالم يتوافر في حالة السيد / ..... لأنه لم يكن يشغل وظيفة أصلية ذات فئة محددة ، وانما كان معينا في الشركة بعدد مؤقت .

ومن حيث أنه بالنسبة للقرارات التي أصدرها مجلس ادارة الشركة باسناد وظيفة عضو مجلس ادارة للشؤون الهندسية للسيد المهندس ..... وعضو مجلس ادارة للشؤون المالية للسيد / ..... وعضو مجلس ادارة لشؤون الحركة للسيد / ..... ، فان هذه القرارات لم تتضمن تحديد مكلفات أو مرتبات أو مزايا لأي منهم انما أسندت لهم وظائف تخصص لها الفئة الثانية وهي المقررة لعضو مجلس الادارة ، ومن ثم فان هذه القرارات تعد من قبيل توزيع الاختصاصات على أعضاء المجلس وتحديد مسئولية كل منهم وهو أمر يملكه مجلس ادارة الشركة باعتباره السلطة المهيمنة على شؤونها .

ومن حيث أنه لا يغير مما سبق ما تشيره وزارة النقل من أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٣ لسنة ١٩٦٧ بتعيين أعضاء مجلس ادارة شركة النيل لأتوبيس غرب الدلتا لم يحدد صفة العضوية لكل منهم ، كما أن الهيكل التنظيمي لهذه الشركة لم يقرن وظيفة مدير ادارة بها بعضوية مجلس الادارة ، لا يغير من ذلك مما سبق وانتهى اليه الرأي من أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٣ لسنة ١٩٦٧ يعتبر بمثابة نقل للأعضاء الذين كانوا يعملون بجهات أخرى الى شركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا ، وان كان هذا القرار لم يحدد فئات وظائف هؤلاء الأعضاء أو مرتباتهم فان فئات وظائفهم تتحدد في ضوء الفئات المخصصة لوظيفة عضو مجلس الادارة بالشركة وفقا لجدول تعادل وظائفها .

أما السيد / ..... فطالما أنه لم يكن يشغل وظيفة أصلية ذات فئة محددة بشركة النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا قبل تعيينه عضوا بمجلس ادارتها ، فمن ثم فانه يعتبر معينا ابتداء كعضو بمجلس ادارة الشركة المذكورة ويتحدد مرتبه بقرار من رئيس الجمهورية وفقا لحكم المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . كذلك فان قرارات

مجلس ادارة الشركة باسناد وظيفة عضو مجلس الادارة للشئون الهندسية للعضو الأول وعضو مجلس الادارة للشئون المالية للعضو الثانى وعضو مجلس ادارة لشئون الحركة للعضو الثالث وعضو مجلس ادارة للشئون الادارية للعضو الرابع — هذه القرارات تعتبر من قبيل توزيع الاختصاصات على أعضاء المجلس وتحديد مسؤوليات كل منهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

أولا — اعتبار العاملين المعروضة حالاتهم ، فيما عدا السيد/ ..... منقولين الى شركة النيل العامة لانتوبيس غرب الدلتا بما يترتب على ذلك من آثار خاصة بتحديد مرتباتهم .

أما فيما يتعلق بالسيد / ..... فان تحديد مرتبه هو من اختصاص السلطة المخوط بها أمر تعيينه .

ثانيا — ان هؤلاء العاملين لا يستصحبون البدلات التى كانت تصرف اليهم فى الوظائف المنقولين منها ، كما لا يستحق من كان يحصل منهم على منح سنوية ضم متوسطها الى راتبه .

ثالثا — ان تحديد الوظائف التى تسند الى كل منهم هو من اختصاص مجلس ادارة الشركة .

( ملف ٢/٢/٨٦ — جلسة ٢/٢/١٩٧٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٢ )

المبدأ :

احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ فى شأن هوافز الابتكار والقرشيد فى الأداء بالؤسسات العامة لا تزال سارية فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على الرغم من إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — أسس ذلك أن القساقون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام لم يتضمن أى نص صريح بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر

— مقتضى ذلك أن حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من النظم المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ يعتبر قائماً فلا يتحمل العاملون بالبنك المركزى المصرى الذين صرفت اليهم المكافآت التشجيعية المشار اليها بالضرية المستحقة عن هذه المكافآت وانما تتحملها الجهة التى دخل فى ميزانياتها عقد العمل الذى صرفت عنه المكافأة .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ كانت تنص على أنه يجوز فى حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية منح مكافآت تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة أو أعمالاً أو بحوثاً أو اقتراحات جدية تساعد على زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو ابتكار أنواع جديدة أو زيادة التصدير وتمنح المكافآت التشجيعية بقرار من رئيس مجلس الادارة .

وبتاريخ ١٠/٤/١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ سنة ١٩٦٧ ونص فى المادة الاولى منه على أن يعمل بالنظام المرافق فى شأن جوائز الابتكار والترشيح والتميز فى الاداء بالمؤسسات العامة .

ونص فى المادة الثانية على أن يكون لرئيس الوزراء اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظم وله أن يقرر امتداد سريانه على الهيئات العامة ووحدات الجهاز الادارى للحولة كما يكون له تعديل أحكامه كلما دعت الحاجة الى ذلك .

وتنص المادة الثانية من النظم المرافق لهذا القرار على أن « كل عامل يقوم بعمل يعد ابتكاراً أو ترشيحاً أو تميزاً فى الاداء ويؤدى هذا العمل الى زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو انتاج أنواع جديدة أو زيادة التصدير أو محاربة الاسراف يمنح مكافأة تشجيعية تتناسب مع قيمة المائد التقدى المترتب عليه وذلك وفقاً للقواعد المبينة فى المواد التالية » .

وتنص المادة الثالثة من هذا النظم على أن « تصرف المكافأة وفقاً للحدود المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار ... ولا يجتد إلا بالمائد

الحقيقي للعمل الممتاز وتحصل الجهة التي يدخل العائد في ميزانيتها بقيمة المكافأة وبالضريبة المستحقة على العامل منها بحيث تصرف له المكافأة كاملة ولا يجوز أن يحصل الفرد على أكثر من مكافأة عن العمل الواحد ومع ذلك يجوز أن يتكرر منح المكافأة للعامل بتكرر قيامه بعمل من أعمال الابتكار أو الترشيد أو التمييز في الأداء » .

وتنص المادة الرابعة على أن ينظم هذا القرار منح المكافآت الواردة بالمادة ٣٠ من نظام العاملين بالقطاع العام والتعويض المقرر بالمادة ٨٦ من النظام المشار اليه وتمنح المكافأة أو التعويض وفقا للفتاى المبينة بهذا القرار وطبقا للاجراءات المنصوص عليها .

وتنص المادة السادسة على أن يصدر بمنح المكافآت التي تقل قيمتها عن ٤٠٠ جنيه قرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ويصدر بمنح المكافأة التي تزيد قيمتها على هذا الحد ، قرار من الوزير المختص وتصدر القرارات المشار اليها بالفقرتين السابقتين بناء على توصية من اللجنة المنصوص عليها بالمادة التالية » .

وتنص المادة السابعة على أن تشكل بكل وزارة بقرار من الوزير المختص كما تشكل في كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية بقرار من مجلس الإدارة لجنة تسمى «اللجنة الانتاجية» من عدد من الاعضاء ممن يتصلون بالقدرات المناسبة وتختص هذه اللجنة بدراسة الاقتراحات والبحوث التي ترد اليها ... وتقوم اللجنة بتقدير القيمة الفنية لما يرد اليها والعائد السنوى الذى يعود على الوحدة عند قبول الاقتراح أو البحث ... وترفع توصيتها الى الرئيس المختص باصدار القرار بمنح المكافأة فاذا كانت المكافأة المقترحة مما تصدر بقرار من الوزير المختص وجب رفع توصية لجنة المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية الى لجنة الوزارة قبل رفع الامر الى الوزير المختص » .

وبتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٧١ بدأ العمل بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي نص على إلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة وقد نص نظام العاملين المرافق لهذا القانون بالمادة ٢٣ على أنه يجوز منح مكافأة تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا

أو بحوثاً أو اقتراحات جديدة تساعد على زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو ابتكار أنواع جديدة أو زيادة التصدير — وتمنح المكافآت التشجيعية بقرار من رئيس مجلس الإدارة » .

كما يجوز للوزير المختص منح مكافأة تشجيعية لرؤساء مجالس الإدارة ومن يرى من العاملين على ضوء ما تحقق من أهداف .

ومن حيث أن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ لا تزال سارية على الرغم من إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، ذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام لم يتضمن أى نص صريح بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ سلف الذكر ، كما أن نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يطابق نص المادة ٣٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الملغى ، مما يقتضى القول بعدم إلغاء القرار الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بعد صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من النظام المرافق للقرار الجمهوري رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ يعتبر قائماً فلا يتحمل العاملون بالبنك المركزى المصرى الذين صرفت اليهم المكافأة التشجيعية المشار اليها بالضريبة المستحقة من هذه المكافأة ، وانما تتحملها الجهة التى دخل فى ميزانياتها عائد العمل الذى صرفت عنه المكافأة ، وهو حكم مشروع وليس فيه مخالفة لقوانين الضرائب ، اذ لا يقصد منه اعفاء المكافآت من الضريبة ، وهو ما لا يكون الا بنص من قانون ، وانما يقصد به اعفاء العامل من أداء الضريبة المستحقة مما يجعل الامر بمثابة زيادة فى قيمة المكافأة الاجمالية لتخلص قيمتها صافية للعامل ، وتلك الزيادة هى مما يجوز منحه بقرار من رئيس الجمهورية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم تحمل العاملين بالبنك المركزى الذين صرفت اليهم المكافآت التشجيعية المشار ، بالضريبة المستحقة عن تلك المكافآت وانما تتحملها الجهة التى دخل فى ميزانياتها عائد العمل الذى صرفت عنه المكافأة .



## قاعدة رقم (٥٦٣)

المبدأ :

محة احقية العاملين بشركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير في استمرار التمتع بميزة السكن المجاني أو المخفض بعد انتهاء خدمتهم بالشروط الواردة بقرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ — اعتبار هذا القرار صحيحا موافقا لحكم القانون — أسس ذلك أنه يهدف الى تحقيق صالح الشركة بتوفير الظروف الميسية الملائمة للعاملين بها ومن ثم يخرج من نطاق التبرع وينحصر عنه البطلان .

ملخص الفتوى :

يتبين من الاطلاع على الاوراق ان مجلس ادارة شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير أصدر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ قرارا تضمن استمرار تمتع العاملين الذين تنتهي خدمتهم بالوفاة أو عدم اللياقة الصحية أو بلوغ سن التقاعد هم وأسرهم بالسكن المجاني أو المخفض ، على أن ينتهي التمتع بهذه الميزة ببلوغ الولد الاول سن ٢١ سنة أو بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة أى التاريخين أقرب .

ومن حيث أن شركة القطاع العام تعتبر وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي من بين أهدافه الرئيسية وبحكم طبيعته السمي الى تحقيق الربح وذلك في نطاق تحقيق هدف أكبر وفقا لخطة تنمية الاقتصاد القومي ، ومن ثم فان هذه الشركات تتحدد أهليتها بما يعين على تحقيق هذه الأغراض بحيث يلحق البطلان حتما كل تصرف يصدر عنها مجاوزا هذه الدائرة ، ومن هذه التصرفات أعمال التبرع المحض التي تأخذ شكل التبرع في ظاهرها وبواطنها ولا تسهم في قليل أو كثير في تحقيق اغراض الشركة ( فتوى الجمعية العمومية رقم ١٥ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٢ ) .

ومن حيث أن قرار مجلس ادارة الشركة المشار اليه لايهدف الى

مجرد التبرع للعاملين ويتعدى ذلك الى هدف آخر هو تحقيق صالح الشركة بتوفير الظروف المعيشية الملائمة للعاملين بها من حيث الاطمئنان الى استمرار انتفاعهم هم وأسرهم بميزة السكن المجانى أو المخفض بعد انتهاء خدمتهم وهو أمر لا شك ينعكس أثره على نشاطهم في تأدية المهام المسندة اليهم ويعود بالنفع على الشركة ، وبهذه المثابة فان هذا القرار بحكم غايته هذه يخرج عن نطاق التبرع ويعتبر من قبيل التصرفات التى تهدف الى تحقيق صالح الشركة وينحصر عنه البطلان ومن ثم يعتبر القرار المشار اليه صحيحا موافقا لحكم القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية العاملين بشركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير في استمرار التمتع بميزة السكن المجانى أو المخفض بعد انتهاء خدمتهم بالشروط الواردة بقرار مجلس الادارة الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ .

( ملف ٣٢/١/٧ — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٤ )

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٢٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لانه بعد عودة المعار أما أن يشغل وظيفته الاممية ان كانت خالية او يسند اليه بصفة مؤقتة أى عمل من نفس مستواها وفي هذه الحالة الاخيرة فانه يحتفظ بكافة مميزات الوظيفة التى كان يشغلها — لفظ الميزات ينصرف الى الحقوق المالية الاممية بشخص الموظف كحقه في الرتب وملحقاته من بدل طبيعة عمل أو بدل تخصصى — الحقوق المرتبطة بالوظيفة لا تعتبر من قبيل الميزات المالية التى يحتفظ بها للمعار عندما يعاد لوظيفة مغايرة لتلك التى كان يشغلها قبل اعارته — أساس ذلك أن الحقوق المالية المرتبطة بالوظيفة انما شرعت لمواجهة ما تتطلبه القيام بها من نفقات اضافية تقتضى الظهور بمظهر معين ومن ثم فإن بدل التمثيل يدور وجودا وعندما مع القيام الفعلى باعباء الوظيفة تحققت لاغراضها ومظهرها — مثال إعادة موظف لوظيفة مغايرة لتلك التى كان يشغلها قبل اعارته لجمهورية نيجيريا والتى كان يتقاضى عنها بدل تمثيل يترتب عليه عدم احتقيقه في المطالبة باحتفاظه بالبديل المقرر لوظيفته الاولى .

## ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٨ من نظام المعلمين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل أو الخارج . ويحدد القرار الصادر بالاعارة مدتها ، ويكون أجر العمل بأكمله على جانب الجهة المستعمرة ، ومع ذلك يجوز منحه أجرا من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والأوضاع التي يحددها رئيس الجمهورية ، وتعطى المدة الاعارة في حساب المعاش واستحقاق العلاوة والترقية ، وتبقى وظيفة المعار خالية ويجوز في أحوال الضرورة القصوى شغلها بمستواها وعند عودة المعار يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت خالية أو أى وظيفة أخرى من ذات المستوى تتوافر فيه شروط شغلها والا أسند اليه بصفة مؤقتة أى عمل يتفق مع خبرته على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو من ذات مستوى وظيفته الأصلية تتوافر فيه شروط شغلها ، وفي جميع الأحوال يحتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة » والمستفاد من هذه المادة أن الأصل هو الاحتفاظ بوظيفة المعلم المعار خالية لحين عودته وشغلها ايها ، الا انه يجوز في أحوال الضرورة القصوى شغل هذه الوظيفة وعند عودة المعار أما أن يشغل وظيفته الأصلية أن كانت خالية أو يسند اليه بصفة مؤقتة أى عمل من نفس مستواها ، وفي هذه الحالة الأخيرة فإنه يحتفظ بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها ، ومن المعلوم أن لفظ « المميزات » الواردة في المادة ٢٨ المشار اليها ينصرف الى الحقوق المالية للصيقة بشخص الموظف كحقه في المرتب وملحقاته من بدل طبيعة عمل أو بدل تخصص — أما الحقوق المرتبطة بالوظيفة فلا تعتبر من قبيل الميزات المالية التي يحتفظ بها للمعار عندما يعاد لوظيفة مغايرة لتلك التي كان يشغلها قبل اعارته — أساس ذلك أن الحقوق المالية المرتبطة بالوظيفة انما شرعت لمواجهة القيام بها من نفقات اضافية تقتضى الظهور بمظهر معين ومن ثم فإن بدل التعميل يدور وجودا وعحما مع القيام الفعلي بأعباء الوظيفة تحقيقا لأغراضها ومظهرها ، وهو ما يستتبع بطريق اللزوم أن يرتبط صرف هذا البديل بقيام الموظف فعلا بأعباء الوظيفة التي تقرر لها البديل وما يصاحب ذلك من الانفاق الفعلي على

ما تقتضيه هذه الوظيفة — بحسب واجباتها ومسئولياتها — ولذلك فإن استحقاق بدل التمثيل مرتبط بالقيام بأعباء الوظيفة ارتباط السبب بالسبب فإذا انفصل العامل عن الوظيفة المقرر لها بدل التمثيل بحيث أصبح شاغلا لوظيفة أخرى انتفى موجب استحقاق البديل .

وحيث أن الثابت في خصوص الموضوع المعروض أن السيد المهندس / . . . أعيد لوظيفة مغايرة لتلك التي كان يشغلها قبل اعارته لجمهورية نيجيريا والتي كان يتقاضى عنها بدل تمثيل فمن ثم لا يحق له المطالبة بالمحافظة بالبديل المقرر لوظيفته الاولى .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية المهندس / . . . . . المستشار الفنى بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية — فى الاستمرار فى تقاضى بدل التمثيل بالفئة المقررة لوظيفة رئيس مجلس ادارة شركة طنطا للزيوت والصابون وهى الوظيفة التى كان يشغلها قبل اعارته لنيجيريا .

( ملف ٦٣٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ )

قاعدة رقم (٥٦٥)

المبدأ :

نص المادة ١٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تضمن قاعدة علمة فى حساب الاجر المستحق من ساعات العمل الاضافية التى يؤديها العامل بالزيادة عن القدر المحدد — هذه القاعدة واجبة الاتباع عند تشغيل العاملين بالقطاع العام ساعات عمل اضافية — أساس ذلك أنه وان كان المشرع وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام قد ناط بمجلس ادارة الوحدة تحديد أيام العمل وساعاته وفقا لمتنصيات العمل وبمراعاة الاحكام الواردة فى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ الا أنه لم يحدد كيفية حساب الاجر الامتاقى فى حالة تشغيل العامل ساعات تجاوز ساعات العمل المحددة ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الشأن الى أحكام قانون العمل بحسببته الشريعة العامة التى يرجع اليها فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا النظام .

## ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من مواد اصدار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بامداد نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » وان المادة ٣٠ من ذات النظام تنص على أن « يحدد مجلس الادارة أيام العمل في الاسبوع وساعاته ، وفقا لمقتضيات العمل ، ومع عدم الاخلال بالاحكام الواردة في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ويمنح العامل الاجر الاضافي المقرر عن الساعات التي يعملها فيما يجاوز ساعات العمل المحددة .

ومفاد ما تقدم أن المشرع ولئن ناط بمجلس ادارة الوحدة تحديد أيام العمل وساعاته وفقا لمقتضيات العمل وبمراعاة الاحكام الواردة في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ، الا أنه لم يحدد كيفية حساب الاجر الاضافي في حالة تشغيل العامل ساعات تجاوز ساعات العمل المحددة ، ومن ثم فإنه يتعين الرجوع في هذا الشأن الى احكام قانون العمل بحسبانه انه الشريعة العامة التي يرجع اليه فيما لم يرد بشأنه نص في هذا النظام .

ومن حيث أن المادة ١٢٠ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « يجوز لصاحب العمل عدم التقيد بالاحكام الواردة في المواد ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ — وهي المتعلقة بتنظيم ساعات العمل وما يرد عليها من ضوابط وقيود — في الاحوال الآتية :

١ — أعمال الجرد السنوي واعداد الميزانية والتصفية وقفل الحسابات والاستعداد للبيع بأثمان منخفضة والاستعداد لافتتاح الموسم .

٢ — اذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر أو اصلاح ما نشأ عنه أو لتلافى خسارة محققة لمواد قابلة للتلف .

٣ — اذا كان التشغيل بقصد مواجهة ضغط عمل غير عادي .

٤ — ... الخ .

كما أن المادة ١٢١ منه تنص على أنه « يجب على صاحب العمل أن يمنح العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة أجرا إضافيا يوازي أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضافا إليه ٢٥٪ على الأقل عن ساعات العمل النهارية و ٥٠٪ على الأقل عن ساعات العمل الليلية فإذا وقع العمل في يوم الراحة وكان العامل يتقاضى أجرا في أيام راحته حسب الأجر الإضافي في هذه الحالة مضاعفا » .

وحيث أن هذا النص يتضمن قاعدة عامة في حساب الأجر المستحق عن ساعات العمل الإضافية التي يؤديها العامل بالزيادة عن القدر المحدد، ومن ثم فهي واجبة الاتباع عند تشغيل العاملين بالقطاع العام ساعات عمل إضافية حسبما سلف بيانه .

ومن حيث أنه وفقا للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية لا يجوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديد قرار من وزير الصناعة تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع ولا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة .

ومن حيث أن العاملين المعروضة حالتهم يعملون ساعات إضافية تجاوز الحد الأقصى المشار إليه ، لذلك فإنه يتعين حساب الأجر الإضافي عن هذه الساعات على أساس القاعدة الواردة في المادة ١٢١ من قانون العمل .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أحقية هؤلاء العاملين في أن تحسب أجورهم عن ساعات العمل الإضافية على أساس ما نصت عليه المادة ١٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

## قاعدة رقم (٥٦٦)

### المبدأ :

العامل في الجهاز الإداري للدولة الذي يعاد تعيينه في القطاع العام في فئة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة — قرار التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٧١ مرفقه في ظل أحكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام المتعاقبتين رقمي ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

### ملخص الحكم :

ان النزاع لا يدور في حقيقته على تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٦٦ الذي فرض تسوية حالة اصحاب المؤهلات العالية في وظائفهم التي يشغلونها من قبل صدورهم واحتفظ لهم بما يكون من زيادة في مرتباتهم السابقة على مرتباتهم التي تسفر عنها تسويته ، ولا يتعلق شيء من أحكام هذا القرار بطلبات المدعى الذي ترك الخدمة في الجهاز الإداري للدولة ليعاد تعيينه في هيئة تطبيق نظام القطاع العام وهو يطالب بان يحتفظ له بمرتبه الذي كان يتقاضاه في وظيفته الحكومية باعتباره أكبر من مرتب الفئة التي أعيد تعيينه فيها . وانما يحكم مثل هذا الانتقال من الحكومة الى القطاع العام ما جاء في الفقرة ثانيا من قرار التفسير رقم ٤ لسنة ١٩٧١ الذي قررت فيه المحكمة العليا أن « العامل في الجهاز الإداري للدولة الذي يعاد تعيينه في القطاع العام في فئة أعلى يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط الفئة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة ، وإذا اعتبر هذا التفسير إعادة تعيين احد من عاملي الحكومة في وظيفة بالقطاع العام كإعادة تعيينه في وظيفة بالحكومة ذاتها مما يقتضى تشابه نظام العاملين بالدولة وفي القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ونظام العاملين في القطاع العام رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، بوجه يستبقى معه العامل حقه في مرتبه ألا ينقص حين يعاد تعيينه خلال خدمته المتصلة ، اذا انتقل بإعادة التعيين من الحكومة

الى القطاع العام . واذ لا يوجد اختلاف بين لائحة نظام العاملين بالقطاع العام المتعلقةتين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في طبيعة الوظائف وحق العاملين عليها في مرتباتهم ، فقد اتفقت نصوصها في هذا الشأن مضمونا وان تباينت بعضها عبارة ، فان التفسير رقم ٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه يجرى صحيحا في نطاق اللائحتين هاتين جميعا وينطبق على حال المدعى الذي أعيد تعيينه في هيئة عامة تطبق لائحة سنة ١٩٦٢ ، وذلك من باب قياس الاولى على مؤسسات وشركات القطاع العام ، واذ كان مرتبه في وزارة التربية والتعليم يزيد على أول مربوط الفئة التى أعيد تعيينه فيها بالهيئة ولا يجاوز نهاية ذلك مربوط وليس من فاصل زمنى بين تركه خدمة الحكومة وتعيينه في الهيئة ، فانه يكون من حق المدعى أن يحتفظ بمرتبه السابق .

( طعن رقم ٤٢٣ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ )

### قاعدة رقم (٥٦٧)

#### المبدأ :

لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ — اصبح من غير المجاز الجمع بين العلاوات الدورية ونظام العمل بالعمولة — يشترط للعمل بنظام العمولة اربعة شروط : — تحديد معدلات الاداء ، وثانيها : — تحديد الاجر المقابل وحسابه بالزيادة والنقص تبعا لحجم الانتاج . وثالثها : — بيان كيفية حساب الاجر عند القيام بالاجازة وفي العطلات وعند النقل الى نظام العلاوات ورابعها : اعتماد الوزير المختص لهذا النظام — قيام الشركة المصرية العامة للخدمات الكهربائية بمنح العمولات دون استيفاء الشروط المسالف ذكرها والجمع بين العمولة والعلوات الدورية أمر لايسوغ معه القول بأن الشركة تطبق نظام العمل بالعمولة وانما يمكن القول بانها مكافآت مقابل زيادة الانتاج — اثر ذلك اعتبارها جزءا من الاجر .

#### ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بلائحة نظام



العاملين بالقطاع العام — الذى طبق وألغى نظام العمولات موضع البحث فى ظله — ينص فى المادة الثالثة منه على أنه « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاستقراملت اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى احدى فئات الجدول الملحق بهذا النظم مع مراعاة أحكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن تقييم مستوى الشركات » .

ومن حيث أنه بقاء على هذا النص فإن المشرع أوجب على شركات القطاع العام أن تقوم بتوصيف وتقييم كل وظيفة من وظائفها بلهذى الفئات المالية الاثنى عشرة المحددة بالجدول المرفق باللائحة ، ومن ثم فإن الاصل وفقا لحكم هذا النص أن من يمين فى احدى الوظائف الدائمة بالشركة يمين أن يشغل الفئة المالية المقررة لوظيفته مما يستتبع بالضرورة منحة أجرا فى حدود مربوط هذه الفئة لايحوز أن يقل عنه .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لا يار اليه لم يتضمن نصا يحظر الجمع بين العلاوات الدورية وعمولة الانتاج وكانت المادة ٢٥ منه تجيز لمجلس الادارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو الانتاج أو العمولة على أساس حصول العامل على الاجر المقرر لفئة وظيفته اذا وصل انتاجه الى معدل الاداء فاذا لم يصل انتاجه الى ذلك القدر منح جانبيا من الاجر المقرر له أصلا لا يقل عن بداية مربوط الفئة الأدنى مباشرة واذا زاد انتاجه على المعدل منح أجرا اضافيا عن هذا الانتاج الزائد .

ومن حيث أنه بصور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ بتعديل أحكام القرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والذى عمل به اعتبارا من ١٩٦٧/٢/٢٥ أصبح من غير الجائز الجمع بين العلاوات الدورية ونظام العمل بالعمولة فلقد حذف هذا القرار من نص المادة (٢٥) الحكم المنظم للعمل بالانتاج أو العمولة وأحال فى شأن نظام العمل بالعمولة الى المادة ٢٩ — وبعد أن كانت هذه المادة تقتصر فى فقرتها الاولى والثانية على تخويل مجلس الادارة سلطة وضع نظام للحوافز يكلل تشجيع العاملين على تحقيق معدلات الانتاج — أضاف اليها القرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧

المشار اليه فقرة ثلاثة نص فيها على أنه « ويجوز لمجلس الادارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو الانتاج أو بالعمولة بحيث يتضمن معدلات الاداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة من العاملين والاجر المقابل لها وحساب الزيادة والنقص في هذا الاجر عند زيادة الانتاج أو نقصه عن المعدلات المقررة كما يتضمن كيفية حساب الاجر عند القيام بالاجازات والمطلات أو النقل الى وظيفة لا تعمل بنظام الاجر بالانتاج ولا يجوز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية » ويعتمد هذا النظام من الوزير المختص » .

ومن حيث أن هذا النص لم يشتمل على ما يفيد أن أحكامه تعد استثناء من الأصل الذي قرره المادة الثالثة سالفه الذكر فإن حكمه يقتصر على وضع نظام بحيل لنظام العلاوات الدورية من مقتضاء منح العامل أجراً ثابتاً لا يقل عن بداية مربوط الفئة المقررة للوظيفة التي يشغلها وجزءاً آخر متغير يتعدد عن طريق وضع حد أدنى لما يتعين أن ينتجه كل عامل ومقدار الزيادة في أجره إذا زاد انتاجه على هذا الحد أو عن طريق منحه عمولة عما يحققه للجهة التي يعمل فيها من أرباح وذلك كله كحافز للعاملين على زيادة انتاجهم حتى يرتفعوا بمستوى أجورهم بأكثر مما يحققه لهم نظام العلاوات الدورية .

ولم يرد المشرع بهذا النظام أن يكون بديلاً عن نظام التقييم المنصوص عليه بالمادة الثالثة من القرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ولو أراد ذلك لنص صراحة على عدم استحقاق العامل للاجر المقرر للفئة المألبة مثلاً نص على عدم جواز الجمع بين هذا النظام ونظام العلاوات الدورية .

ومن حيث أنه بناء على ذلك ولما كان هذا هو قصد الشارع من نظام العمل بالعمولة فإنه كان من الطبيعي حتى يحل هذا النظام محل العلاوات الدورية أن تكون له ضوابط ومعايير تكفل صالح العمل وتحقق في ذات الوقت مصلحة العامل .

ومن حيث أن المشرع حدد هذه الضوابط في نص المادة (٢٠) فاشتراط للعمل بنظام العمولة أربعة شروط :

أولها : تحديد معدلات الاداء .

وثانيها : تحديد الاجر المقابل وحسابه بالزيادة والنقص تبعاً لحجم الانتاج .

ثالثها : بيان كيفية حساب الاجر عند القيام بالاجازة وفي العطلات وعند النقل الى نظم العلاوات .

ورابعها : اعتماد الوزير المختص لهذا النظام .

ومن حيث انه لما كانت الشركة المصرية العامة للمعدات الكهربائية لم تتبع هذه الشروط بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ في ٢٥/٢/١٩٦٧ واستمرت في منح العمولات وفقاً للقواعد التي وافق عليها مجلس الادارة في ١٩/٢/١٩٦٧ وجمعت بين تلك العمولات ونظام العلاوات الدورية ، فانه لا يصوغ القول بأن الشركة كانت تطبق نظاماً للعمولات مما نص عليه في المادة ٢٩ ، ومن ثم لا يجوز اعتبار العمولات التي تقاضاها العاملون بفروع البيع بجانب العلاوات الدورية جزءاً من الاجر ولا يحق لهم المطالبة بضم متوسطها الى هذه الاجور عند الغاء هذه العمولات في ١/٧/١٩٧٠ .

ومن حيث أنه يضاف الى ذلك أن هؤلاء العاملين لم ينقلوا من نظام الى نظام مغاير وانما جمعوا قبل الغاء العمولات بينها وبين نظام العلاوات السارى عليهم أصلاً وعلى ذلك فإن الوصف الصحيح لتلك العمولات التي لم يصدر بها نظام وفقاً للشروط والاضاع المنصوص عليها بالمادة ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أنها مكافآت تقابل زيادة الانتاج مما يصدق عليه حكم المادة ٣٠ من القرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وهي بهذه المثابة أيضاً لا تعد جزءاً من الاجر فلا يحق للعامل أن يحتج عند حرمانه منها أو أن يطلب بالاحتفاظ بها طالما أن الشركة قد سنت نظاماً جديداً للحوافز والمكافآت وطبقته اعتباراً من ١/١٠/١٩٧٠ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

الى أن العمولة التي تقاضاها العاملون بفروع البيع بالشركة المصرية  
للمعدات الكهربائية حتى ١٩٧٠/١٠/١ لا تعد جزءاً من الاجر .  
( ملف ١١٢/٢/٢١ - جلسة ١٩٧٧/١١/٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٨ )

#### المبدأ :

المادة ٨٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة  
١٩٧١ وقرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١ ق الصادر من المحكمة  
العليا - هذه النصوص تنبئ في ابراز قاعدة احتفاظ العامل المتقول أو  
المعاد تعيينه دون فاصل زمني بما كان يتقاضاه من مرتب في وظيفته  
السابقة - مناط اعمال هذا الحكم أن يكون المرتب قد استحق طبقاً لقاعدة  
قانونية سليمة - احتفاظ العامل بمرتبه الذي يجاوز نهاية ربط المستوى  
الذي ينقل اليه وفقاً للماد ٧٩ المشار اليها ليس مطلقاً من كل تعديل  
يتضمن استهلاك هذه الزيادة مما يستحق له من علاوات وبدلات مستقبلاً  
- سريان الاستهلاك على العلاوات الدورية اعمالاً لحكم النص  
المشار اليه .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٤ من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس  
الجمهورية رقم ٣٥٨٦ لسنة ١٩٦٢ كانت تنص على أن « تعادل وظائف  
الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال  
مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ولا يترتب على  
حصول العامل على الاجر الذي يمنح له بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة  
الاخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف طبقاً للتقسيم الاداري في كل شركة  
ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على  
اقتراح مجلس ادارة الشركة ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق  
عليه من المجلس التنفيذي - ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها

القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ، ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتبتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى يتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحون مرتبتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » .

ولما كانت المادة ٨٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن :

« ينقل الى الفئة الممتازة المنصوص عليها في الجدول المرافق رؤساء مجالس ادارة المؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ونوابهم الذين يحصلون وفقا لقرار التمييز على أجر سنوى يعادل الاجر المقرر لهذه الفئة » .

وفي جميع الاحول يحتفظ العامل الذي جاوز نهاية مربوط فئته بما كان يتقاضاه من الفئة المنقول منها بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » .

كما نصت المادة ٧٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أن :

« ينقل شاغلوا الفئة الممتازة المعينين بأجر ١٩٠٠ أو ٢٠٠٠ جنيه الى الوظيفة ذات المربوط ٢٠٠٠ جنيه ويمنحون الربط المشار اليه وينقل شاغلوا الفئة الممتازة المعينون بأجر ١٨٠٠ جنيه وشاغلوا الفئة التالية الى الوظيفة ذات المربوط ( ١٤٠٠ - ١٨٠٠ ) ج بذات مرتبتهم » .

وفي جميع الاحوال يحتفظ العامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي ينقل اليه وقت صدور هذا النظام بما كان يتقاضاه

وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية » .

ولقد صدر التفسير التشريعي رقم ٣ لسنة ١ ق من المحكمة العليا وقضى بأن ( العامل في القطاع العام الذي يعاد تعيينه في فئة أو درجة أعلى في القطاع العام أو في الجهاز الإداري للدولة يحتفظ بالمرتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ولو كان يزيد على أول مربوط في الفئة أو الدرجة التي أعيد تعيينه فيها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوطها وذلك ما لم يكن هناك فاصل زمني بين ترك الوظيفة السابقة والتعيين في الوظيفة الجديدة » .

وبين من هذه النصوص أنها تنبأت في إبراز قاعدة احتفاظ العامل المنقول أو المعاد تعيينه دون فاصل زمني بما كان يتقاضاه من مرتب في وظيفته السابقة — وهذه القاعدة تصدق على المرتب الذي استحق طبقاً لقاعدة قانونية مقررة في قانون أو لائحة وبإداة قانونية سليمة ، بيد أن احتفاظ العامل بمرتبه الذي يزيد على مربوط الوظيفة التي نقل إليها ليس مطلقاً من كل قيد بل يتعين أن تستهلك هذه الزيادة في المرتب مما يحصل عليه من علاوات وبدلات مستقبلاً — وقد كان الاستهلاك مقصوراً قبل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على علاوات الترقية والبدلات حتى أضاف هذا القانون العلاوات الدورية إلى المبالغ التي يجب استهلاكها .

ومن حيث أنه بانزال هذه الأحكام على مرتب المهندس / ٠٠٠ خلال مدة عمله السابقة على تعيينه نائباً لرئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتقنيات الداخلية بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٦٧ فإن الأمر يستوجب تحديد عناصر مرتبه الذي كان قد بلغ مجموعه قبل ذلك التعيين ٢٥٢٠ جنيها سنوياً بمعدل ٢١٧ر٠٨٣ جنيها شهرياً بينما كما يلي :

مليم	جنيه
—	١٦٠
المرتب الاساسي الذي كان يستحقه أبان شغله	
لوظيفة مدير عام المعمل بالشركة المصرية لتكرير	
البتترول قبل اعارته في ١٩٧٢/٧/٢٤ الى ترسانه	
المويس .	

مليم	جنيه	
	١٥	اعانة غلاء المعيشة .
٤١٧	٣٥	متوسط المنحة السنوية .
٢٦٦	٦	علاوة من ١/١/١٩٦٢ قررت في ١٤/١/١٩٦٤ .

فيما يتعلق باعانة غلاء المعيشة فقد أضيفت الي المرتب بمقتضى نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فبالرغم من ان هذا القرار كان ينص في المادة (٢) على انه « ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام » ، فانه نص في الفقرة ٦ من المادة ٦٤ على انه « ومع ذلك يستمر العاملون في تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة » .

ومن حيث انه متى كانت اعانة غلاء المعيشة المقررة للسيد المذكور وقدرها ١٥ جنيها شهريا قد ضمت الى مرتبه بمقتضى أحكام هذا النظام واحتفظ له بها فانها تصبح جزءا من المرتب يستحقه قانونا ويجرى عليه مايجرى على المرتب من أحكام ومنها أن يحتفظ له بها بعد نقله من شركة الاسكندرية للبترول الى ترسانة السويس البحرية رئيسا لمجلس ادارتها وذلك بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩٢ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٢٤ .

ومن حيث انه بالنسبة الى متوسط المنحة السنوية وقدرها مليم جنيه  
٣٥٤١٧ فانه كان يضم الى مرتبات العاملين متوسط المنحة التي درجت الشركة على صرفها في الثلاث سنوات السابقة على العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وذلك بناء على ما افقت به الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذا الشأن ومنها الفتاوى أرقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ في ١/٨/١٩٦٥ فقد اعتبرت الجمعية العمومية هذه المنح جزءا من المرتب يضم اليه عند اجراء التعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من نظام العاملين بشركات القطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وقد صدر

نظام العاملين بالقطاع العام بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ونص في المادة ٩٠ منه على أن :

« يزاعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط الشهري للمنع التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة »  
أي أن المادة ١٠ المذكورة قد ردت صراحة ما استقر قبل ذلك من ضم متوسط هذه المنحة الى الاجر . ومن ثم فان اضافة متوسط المنحه السنوية المشار اليها الى المرتب السيد المذكور قد تم مطبقا للاحكام السارية في ذلك : بقت تعتبر جزءا من المرتب ، ويأخذ حكمه ويسرى عليه ما يسرى على المرتب من احتفاظ .

ومن حيث انه بالنسبة الى العلاوة التي استحققت له اعتبارا من ١/١/١٩٦٣ وقدرها ٩/٦٩٦ ج وأصدر بها قرار مجلس ادارة شركة الاسكندرية للبتروك بتاريخ ١٤/٧/١٩٦٤ بعد اعتماد جداول التعادل بقرار من مجلس الوزراء اعتبارا من ١/١/١٩٦٤ وبعد نقل المهندس المذكور منها في ٢٤/٣/١٩٦٤ ، فيصودر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٨٧ لسنة ١٩٦٥ الذي نص في مادته الاولى على أن :

« يعتبر صحيحا ما صدر من قرارات بمنح العلاوات الدورية للعاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة في أول يولية سنة ١٩٦٤ متبروعيت في القرارات المذكورة القواعد الآتية : أولا بالنسبة الى القرارات الصادرة بمنح علاوات للعاملين قبل تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .. المشار اليه .

(١) منح العلاوة الدورية كاملة متى انقضت مدة سنة كاملة ما بين تاريخ الحصول على آخر علاوة دورية وبين أول يناير سنة ١٩٦٤ وذلك بالفتات المنصوص عليها في الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ونصت المادة (٢) على احتفاظ العامل بصفة شخصية بما تم منحه من علاوات دورية سابقة على أول يوليو سنة ١٩٦٤ ولو زادت على مقدار العلاوات الدورية المقررة في المادة (١) على أن تستهلك



الزيادة وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه أى ما يحصل عليه العامل في المستقبل من بدلات أو علاوات ترقية • ونصت المادة (٣) على بطلان القرارات الصادرة بعد تاريخ اعتماد مجلس الوزراء للتقنين بمنح العلاوات للعاملين في الشركات المذكورة متى كانت المخالفة لاحكام هذا القرار أو لاحكام القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مع عدم استرداد ما صرف نتيجة لهذه القرارات من فروق •

واذا كلنت العلاوة المذكورة منحت اعتبارا من أول يناير ١٩٦٣ ومن ثم يسرى في شأنها حكم المادة (٢) على أن تقتيد الزيادة فيها عن المقدار المقرر في الجدول المرافق للاتحة العاملين بالاستهلاك المقرر واذ كانت قيمة هذه العلاوة ٨٠ ج سنويا بينما الفئة المقررة بالجدول ٧٢ جنيها سنويا فإن كان الاصل يقتضى الاستهلاك لصرفت على مبلغ ٨٠ جنيها سنويا تستهلك من البدلات وعلاوات الترقية ، أما انها لم تصرف اليه اطلاقا حتى الآن فيقتصر استحقاقه منها على القدر الجائر قانونا وهو ٧٢ جنيها سنويا فقط وبذلك فإن منح هذه العلاوة يكون وقد صحح بحكم القانون وادمجت في المرتب بالقدر الجائر قانونا وبذلك يكون مرتب السيد المذكور طبقا لما سبق من أحكام في يونية سنة ١٩٦٧ هو :

مليم	جنيه	المرتب الاساسي
—	١٦٠	المرتب الاساسي
—	١٥	اعانة غلاء ادمجت في المرتب على الوجه السابق •
٤١٧	٣٥	متوسط منحة سنوية ادمجت في المرتب على الوجه السابق •
—	٦	علاوة من ١/١/١٩٦٣ مع منحها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٨٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه يستهلك منها مبلغ ٦٦٦ مليما مما يحصل عليه بعد ذلك من علاوات ترقية أو من بدلات •••

فيكون المجموع : ٤١٧ر ٢١٦ جنيها •

ومن حيث انه ترتبنا على ما تقدم فإن مجموع مرتب المهندس •••

وقدره ٤١٧ ٢١٦ ر جنيها — الذي كان قد بلغه عند تعيينه نائبا لرئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦ — قد أصبح مستحقا قانونا فيتمتع الاحتفاظ له بالقدر الزائد على مربوط تلك الوظيفة الذي هو ١٩٠٠ جنيها سنويا وبذلك يحتفظ له بصفة شخصية بالفرق بين هذين المرتبتين على أن يستهلك بالتدريج من علاوات الترقية التي يكون قد حصل عليها بعد هذا التاريخ أو البدلات .

ومن حيث انه لا وجه للاحتجاج في هذا الصدد بان اللجنة الوزارية للخطة واللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة وكتاب دوري وزارة الخزانة رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٥ قد اعترفت ما زاد على نهاية ربط وظيفة رئيس مجلس الادارة بمناوبة بدل تمثيل ، وذلك أن هذه الجهات قد خالفت بذلك أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وهي لا تملك مخالفته طبقا لقاعدة التدريج التشريعي لانه أعلى منها مرتبة .

ومن حيث أن مربوط وظيفة رئيس مجلس ادارة شركة النيل العامة لاعمال النقل والتي عين فيها السيد المذكور اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٩ قد بلغ ٢٠٠٠ جنيه سنويا اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ ومن ثم فانه يحتفظ له بالفرق بين هذا مربوط ومرتبته الذي بلغه على الوجه السابق وذلك بصفة شخصية على أن يجرى عليه الاستهلاك من العلاوات التالية والبدلات ، كما يطبق هذا الحكم أيضا بعد تعيينه في وظيفته الحالية رئيسا لمجلس ادارة شركة النيل العامة لنقل البضائع اذ أن — مربوطها ايضا هو ٢٠٠٠ جنيه سنويا .

ومن حيث أن ما يستحق للمهندس المذكور نتيجة هذه التسوية من فروق مالية أنما يخضع للتقادم الخمسي فلا يصرف اليه كل مبلغ من هذه الفروق اكتملت له مدة التقادم وتنقطع هذه المدة بالمطالبة التي يقوم بها المستحق اعمالا لنص المادة (٣٧٥) والمادة (٣٨٣) من القانون المدني .

فلهذه الاسباب انتهى رأى الجمعية العمومية لاسمى الفتوى

والتشريع الى أحقية السيد المهندس ٠٠٠ ٠٠٠ — فيما يطلبه من استحقاق مرتب قدره ٢١٦ر٤١٧ جنيه شهريا اعتبارا من تاريخ تعيينه نائبا لرئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى فى ١/٢٦/١٩٦٧ مع مراعاة استهلاك الزيادة فى المرتب من البدلات والعلاوات وفقا للقوانين واللوائح وصرف الفروق المالية له بمراعاة التقادم الخمسى على نحو ما ورد فى أسجلب هذا الافتاء .

( ملف ٦١٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١/١٠ )

### قاعدة رقم (٥٦٩)

المبدأ :

المادة ١٠٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أو المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المقابلة لها — العامل الذى أمضى فى الفئة الرابعة أو الفئة الثالثة مدة ثلاث سنوات حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ يستحق بداية ربط الدرجة الثانية المنقول إليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر اذا كان يتقاضى راتباً أقل من ٨٧٦ جنيها سنويا . اذا ترتب على منحه العلاوة الأولى بلوغ مرتبه ١٧٦ جنيها شهريا استحق العلاوة الثانية بفئة خمسة جنيها شهريا .

ملخص الفتوى :

المادة (١٠٣) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — المقابلة لنص المادة (١٠٥) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يمنح العاملون بداية ربط الأجر المقرر للوظائف المنقولين إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوزوا بها نهاية الربط على ألا تؤثر هذه العلاوة فى موعد العلاوة الدورية .

وإذا كان العامل قد أمضى فى فئته المالية الحالية حتى ٣٠

ميونية سنة ١٩٧٨ المدة الموضحة قرين كل فئة على الوجه المبين فيما يلي يمنح بداية ريبط الأجر أو علاوتين من علاوات الدرجة المنقول اليها أيهما أكبر ، الفئة الثالثة - ثلاث سنوات • الفئة الرابعة - ثلاث سنوات ٥٠٠٠ • وإن الجدول الأول الملحق بالقانونين رقمي ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما يحدد للدرجة الثانية الجديدة المادلة للفئتين الثالثة والرابعة في قانوني ٥٨ لسنة ١٩٧١ و٦١ لسنة ١٩٧١ علاوة سنوية تسدرها ٤٨ جنيه تتراد الى ٦٠ جنيه ابتداء من بلوغ المرتب ٨٧٦ جنيه سنويا •

ومفاد ما تقدم أن المشرع وهو بسبيل نقل العاملين الى درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بعد تحقيقا للتوازن بين حقوقهم الى منح العامل بداية مربوط الدرجة المنقول اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، وذلك نظرا لاحتواء كل درجة من درجات القانونين الجديدين على أكثر من فئة من فئات القانونين السابقين • ولما كان تطبيق تلك القاعدة على اطلاقها من شأنه أن يؤثر على الحقوق المالية لمن أمضى مدة أطول في الفئة المنقول منها بالمقارنة بزميله الذي لم يقض مدة مماثلة ، فقد زاد المشرع من حقوقه المقررة على النقل فمما ٥٠٠٠ جنيه من علاوات الدرجة المنقول اليها اذا بلغت المدة التي قضاها في الفئة المنقول منها حدا معين • وهو ما يراد به أن المشرع يكون قد التزم عند اجراء النقل بالمعلاوات حسبما حددت بالجدولين الملحقين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و٤٨ لسنة ١٩٧٨ •

ولما كان الجدولان المشار اليهما قد حددا لكل درجة مرتبا مقرونا بعدد من المعلاوات تتدرج بحسب القيمة التي يصل اليها نتيجة اضافة تلك المعلاوات اليه ، وبذلك يكون قد ريبط بين مقدار المرتب والمعلاوة التي يستحقها العامل ، فانه لا يسوغ منحه علاوة أقل من تلك المحددة قرين مقدار المرتب الذي يحصل عليه •

ولا يغير مما تقدم أن المشرع قد حدد تاريخ ١٩٧٨/٦/٣٠ نهاية لمدة الثلاث سنوات التي اشترط قضاؤها لاستحقاق علاوتين من

علاوات الدرجة الثانية لمن كان يشغل الفئتين الرابعة أو الثالثة ، لذلك فان تحديد هذا التاريخ قد ورد بمحدد تعيين المخاطبين بحكم النص والمدة اللازم قضاها لاستحقاق العلاوتين ، ولم يرد بهدف تحديد مقدار العلاوة حتى يسوغ القول باستحقاق العامل للعلاوتين بالفئة المحددة للمرتب الذي بلغه في هذا التاريخ ، والا كان في ذلك خروج على صريح قصد المشرع كما أورده بالجدولين المحققين سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العامل الذى أمضى في الفئة الرابعة أو الفئة الثالثة حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ مدة ثلاث سنوات وكان يتقاضى في هذا التاريخ راتبا يقل عن ٨٧٦ جنيها سنويا ، يستحق عند نقله الى الدرجة الثانية بالقانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بداية ربط هذه الدرجة أو علاوتين من علاواتها بفئة أربعة جنيها شهريا أيهما اكبر . فاذا ترتب على منحه العلاوة الأولى بلوغ مرتبه ٨٧٦ جنيها مسفويا استحق العلاوة الثانية بفئة خمسة جنيها شهريا .

( ملف ٨٦/٤/٨٧٤ — جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ )  
قاعدة رقم ( ٥٧٠ )

المبدأ :

عدم جواز الجذع بين بدل التفرغ وبدل المخاطر المقرر للوظيفة  
لأعضاء الادارة القانونية بشركات القطاع العام .

داخلص الفتوى :

من حيث أنه ورد في عجز جدول مرتبات الوظائف الفنية بالادارات القانونية الملحق بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ نص يجرى سياقه على أن « يمنع شاغلوا الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه خفض المقرر ..... ٢ »

« ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر » .

ومن حيث أن المادة ٤٠ من قانون نظم العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه مع مراعاة القرارات الصادرة به من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد قيمة كل منها وذلك وفقا للنظام الذى يضعه فى هذا الشأن :

١ — •••••

٢ — بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحسب أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل .

وتنفيذا لهذه المادة صدر بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٧٩ قرار رئيس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن قواعد منح بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة ، حيث نصت مادته الأولى على أن البدل هو تعويض العامل عن أدائه العمل فى ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة أو التعرض لمخاطر لا يمكن تفاديها باتخاذ إجراءات الأمن الصناعى ويرتبط البدل بالوظيفة وليس بالعامل .

ومن حيث أنه وفقا للنصوص السالف ذكرها فلا ريب فى أن بدل التعرض للعبء والاعتربة المقرر للعاملين بالشركة ، هو بدل طبيعة عمل يتعلق بظروف الوظيفة ومخاطرها ، ومن ثم فإنه يحظر صرفه الى أعضاء الادارة القانونية بهذه الشركة نزولا على صريح النص المانع الذى يقضى بأنه لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وأى بدل طبيعة عمل آخر ولا وجه للخوض فى الحكمة من النص على بدل التفرغ لأنه أيا كانت طبيعته ، فلا اجتهاد أمام صراحة النص وعلته الواضحة بعدم جواز الجمع .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز جمع أعضاء الادارة القانونية بشركة النصر للنفوسفات بين البدلين المشار اليهما .

## قاعدة رقم (٥٧١)

### المبدأ :

إذا كان المشرع قد قضى بمنح أقدمية اعتبارية بمقتضى أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل وقرر الاعتداد بها عند نقل العاملين من فئات القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ إلى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٠٥ من هذا القانون ، فإن ذلك لم يغير من الحكم المتصوص عليه بهذه المادة الأخيرة - عدم احتقية شاغلي الفئة الثانية فما فوقها عند نقلهم إلى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لملاوتين من علاوات الدرجة المنقولين إليها ولا يمنحون سوى علاوة واحدة أو بداية ربط الدرجة أيهما أكبر .

### ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام والتي تنص على أن يمنح العاملون بداية الأجر المقرر للوظائف المنقولين إليها أو علاوة من علاوتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوزوا نهاية الربط على ألا تؤثر هذه العلاوة في موعد العلاوة الدورية .

وإذا كان العامل قد أمضى في فئته المالية الحالية حتى ٣٠ يونية ١٩٧٨ المدة الموضحة قرين كل فئة على الوجه المبين فيما يلي ، يمنح بداية ربط الأجر أو علاوتين من علاوات الدرجة المنقول إليها أيهما أكبر :

الفئة الثالثة	ثلاث سنوات
الفئة الرابعة	ثلاث سنوات
الفئة الخامسة	ثلاث سنوات
الفئة السادسة	أربع سنوات

كما استعرضت الجمعية المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لملاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والتي استبدلت بنص المادة الرابعة من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ نصا جديدا على أن ( يمنح حملة الشهادات الجامعية والعالية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ٣١/١٢/١٩٧٤ بوحداث القطاع العام أو المؤسسات العامة قبل الغائها وكان يسرى في شأنهم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئة المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أمبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

أما من يحصل على هذه المؤهلات بعد دراسة مدتها خمس سنوات فأكثر بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها - فيمنحون أقدمية اعتبارية قدرها ثلاث سنوات ٠٠٠ ويعتد بهذه الأقدمية عند تطبيق حكم المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام بحيث لا يقل ما يمنحه العامل بالتطبيق لحكمها عن بداية ربط الأجر المقرر للموظيفة المنقول إليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر حتى ولو تجاوز بها نهاية مربوطها وذلك إذا كان النقل قد تم من الفئة التي منح فيها الأقدمية الاعتبارية بمقتضى هذا القانون وعلى ألا يؤثر ذلك في موعد العلاوة الدورية .

ولا يجوز الاستناد الى هذه الأقدمية الاعتبارية للطنن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

ومن حيث ان المادة ١٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام تتضمن حكمتين متميزتين يسيان عند نقل العاملين من فئات القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار



نظام العاملين بالقطاع العام الأول يقضى بمنح العامل من الفئة الثانية. فما فوقها بداية الأجر المقرر للوظيفة المنقول إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ولو تجاوز بها نهاية الربط ، والثاني يقضى بمنح العامل من الفئة الثالثة فما دونها الذي أمضى حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٨ المدد الموضحة قرين كل فئة بداية ربط الأجر أو علاوتين من علاوات الدرجة المنقول إليها أيهما أكبر ومقتضى هذين الحكمين عدم الظل بينهما .

وإذا كان المشرع قد قضى بمنح أقدمية اعتبارية قدرها سنتان أو ثلاث سنوات حسب الأحوال بمقتضى أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وقرر الاعتداد بهذه الأقدمية الاعتبارية عند نقل العاملين من فئات القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٠٥ من هذا القانون ، الا أنه لم يغير من الحكم المنصوص عليه في هذه المادة الأخيرة وعلى ذلك ينصرف الاعتداد بالأقدمية الاعتبارية على العاملين المخاطبين بحكم الفقرة الثانية من المادة ١٠٥ سالفه الذكر وهم الشاغلين للفئة الثالثة من فئات القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ فما دونها بحيث تنتج هذه الأقدمية أثرها عند حساب المدد الموضحة قرين كل فئة كمناط لاستحقاق العلاوتين .

وبالإضافة الى ذلك فان نص المادة الرابعة من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ قررت ميزة خاصة للعامل الذى لم تتغير فئته المالية التى منح فيها الأقدمية الاعتبارية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تتمثل في ألا يقل ما يمنحه عند النقل بمضى النظر عن فئته المالية عن أول مربوط أجر الدرجة المنقول إليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر ولو تجاوز بهاتين العلاوتين نهاية مربوط تلك الدرجة وعلى ألا يؤثر ذلك على موعد العلاوة الدورية .

ومن حيث أنه في غير مجال ما تقدم فان الاعتداد بالأقدمية الاعتبارية عند تطبيق المادة ١٠٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يغير من حكم هذه المادة ويظل العامل من الفئة الثانية فما فوقها مخاطبا

بحكم الفقرة الأولى منها بحيث يمنع عند النقل بداية الأجر المقرر للدرجة المنقول إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ولو تجاوز بها نهاية الربط أما العامل من الفئة الثالثة فما دونها يكون مخاطباً بحكم الفقرة الثانية من المادة ١٠٥ سالفه الفكر بحيث يمنع بداية أجر الدرجة المنقول إليها أو علاوتين من علاواتها أيهما أكبر إذا كان قد أمضى حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٧٨ المدد الموضحة قرين كل فئة على الوجه المبين بالنص ومراعاة الاعتداد بالأقدمية الاعتبارية المقررة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بمدد تصديله بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وباعتبار أن أعمال هذا الحكم منوط بالفئة التي كان عليها العامل في هذا التاريخ ومدة بقاءه فيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العاملين شاغلي الفئة الثانية فما فوقها من فئات القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ عند نقلهم الى درجات القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالتطبيق لحكم المادة ١٠٥ من القانون المذكور لملاوتين من علاوات الدرجة المنقولين إليها ولا يمنحون سوى علاوة واحدة أو بداية ربط الدرجة أيهما أكبر .

( ملف ١٦٥/٤/٨١ — جلسة ١٩٨٤/١/٤ )

### قاعدة رقم (٥٧٢)

#### المبدأ :

يشترط للإفادة من أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاصين لكادرات خاصة الوجود الفعلي بالخدمة في ١٩٨١/٦/٣٠ .

#### ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لدى أحقية العاملين بشركة النصر لصناعة السيارات الذين ترد أقدمياتهم بمقتضى

قانون الخدمة العسكرية الى تاريخ سابق على ١٩٨١/٦/٣٠ في الامادة  
من المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة  
مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاصين لكادرات خاصة .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع فاستعرضت أحكام القانون ١١٤ سنة ١٩٨١ بشأن زيادة  
مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاصين لكادرات خاصة  
والذى تنص المادة الأولى منه على أن « تتراد مرتبات العاملين  
بالدولة والهيئات العامة والقطاع العلم والصادر بجدول مرتباتهم  
قوانين . وكذلك الخاصين لكادرات خاصة الذين صدر بشأنهم  
القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات  
الخاصة والموجودين في الخدمة في ٣٠ يونية سنة ١٩٨١ بواقع مائة  
وثمانية جنيهات سنويا ٠٠٠٠ » واستظهرت الجمعية فتواها الصادرة  
بجلسة ١٩/١٠/١٩٧٧ والتي انتهت الى أنه يضمن لامادة العامل من  
أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين  
المدينين بالدولة والقطاع العام أن يكون موجودا بالفعل بالخدمة في  
التاريخ الذى حدده القانون وهو ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ولا عبرة برد أقدمية  
العامل المدين بعد ذلك الى هذا التاريخ ، وان تحديد المشرع تاريخا  
معينا لتنفيذ أحكام القانون يستتبع في ذات الوقت تصحيح المخاطبين  
بأحكامه بأنهم الموجودين في هذا التاريخ ومن ثم لا تسرى تلك الأحكام  
على من يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت أقدميته الى تاريخ سابق  
على نفاذه لائى سبب ، كما استظهرت فتواها الصادرة بجلسة  
١٩٧٨/١/١١ الأعلى بالخدمة في هذا التاريخ ، وبالتالى فإنه  
يشترط لامادة العامل من حكم المادة الأولى من القانون رقم ١١٤  
لسنة ١٩٨١ سالف الذكر أن يكون موجودا وجودا فعليا بالخدمة في  
٣٠ يونية سنة ١٩٨١ ، ولا يستفيد من هذه الزيادة من يمين بعد هذا  
التاريخ ولو ردت أقدميته الى تاريخ سابق ، ذلك أن العلاقة الوظيفية  
بين العامل وجهة الادارة لا تقوم الا اعتبارا من تاريخ صدور قرار  
التعيين وفقا للاوضاع المقررة قانونا ، أما الأقدمية التى يمنحها المشرع  
بعد التعيين نتيجة لضم مدة الخدمة العسكرية وفقا للمادة ٤٤ من

القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية فانها لا تمدوا أن تكون أقدمية افتراضية ، ولا تأخذ حكم الأقدمية الفعلية التي جعلها المشرع مناط استحقاق العامل الزيادة المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ ، إذ أن مناط استحقاق العامل لهذه الزيادة هو الوجود الفعلي بالخدمة في ١٩٨١/٦/٣٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يشترط للافادة من حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ الوجود الفعلي بالخدمة في ١٩٨١/٦/٣٠ .

( ملف ٢٨١/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨ )

### قاعدة رقم (٥٧٣)

#### المبدأ :

أحقية العاملين شاغلي الوظائف المالية والإدارية والتجارية بشركة النصر لصناعة السيارات والعائنين بالعمل بمكاتب ملحقة وكاتبة بمواقع الانتاج في بدل المخاطر الذي قرره لهم الشركة أما العاملون بالمكاتب غير الملحقة بموقع الانتاج فلا يستحقون هذا البديل .

#### ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام والتي تنص المادة ٤٠ منه على أنه « مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقاً للنظام الذي يضعه في هذا الشأن :

١ — بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد أقصى

٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التي يشغلها العامل .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام حيث تنص المادة (١) منه على أن « البديل تعويض للعامل عن أدائه العمل في ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة أو التعويض لمخاطر لا يمكن تفاديها باتباع إجراءات الأمن الصناعي ويرتبط البديل بالوظيفة وليس بالعامل » .

وتنص المادة (٥) منه على أنه « يتم التمييز في نسبة البديل على أساس الحد الأقصى المحدد بهذا القرار وذلك تبعاً لتفاوت نوع درجة التعرض لظروف ومخاطر الوظيفة الموجبة لتقرير البديل قرباً أو بعداً » وتنص المادة (١) من ذات القرار على أنه « لا يجوز تقرير البديل لجميع العاملين بالشركة على إطلاقهم وينسب متساوية » .

وتنص المادة (٧) منه على أن « يمنح البديل أساساً لشاغلي وظائف المجموعة التخصصية لوظائف الإنتاج والوظائف الفنية المساعدة والعرفية ، ويكون المنح للمستويات التنفيذية والوظائف الاشرافية بما لا يجاوز الدرجة الأولى والتي يعمل شاغلوها في مواقع الانتاج بحصة دائمة بالاشراف المباشر على وظائف مقرر لها البديل » .

وتنص المادة (٨) من هذا القرار على أنه « يمنح البديل للعاملين بالوظائف التجارية والمالية والادارية والخدمات العامة بنسبة ٥٠٪ من البديل بشرط أن تتطلب طبيعة عملهم التواجد داخل مواقع الانتاج المقرر لها البديل » .

وتنص المادة (١٢) من ذات القرار على أن « يكون صرف البديل قاصراً على المدد التي يتعرض فيها شاغلوا للوظائف المقرر لها البديل للظروف أو المخاطر الموجبة لتقريره » .

وتنص المادة (١٥) من ذات القرار المشار اليه على أنه « لايجوز تقرير البديل على أساس ظروف مكثية » .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن المشرع عندما قرر منح هذا البديل فإنه ربط بينه وبين مخاطر المهنة بل وقيد منحه بالشروط والضوابط المنصوص عليها في قرار رئيس مجلس الوزراء والذي ورد فيه بالنسبة لتعريف البديل بأنه تعويض للعامل عن أدائه العمل في ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة أو التعرض لمخاطر لا يمكن تفاديها بمتخذ إجراءات الأمن الصناعي ، كما أنه ميز في منح نسبة البديل تبعاً لتفاوت نوع ودرجة التعرض لظروف أو مخاطر الوظيفة الموجبة لتقرير البديل ولم يمنح هذا البديل لجميع العاملين بالشركة على أطلاقهم وينسب متساوية بل فرق بين وظائف المجموعة التخصصية لوظائف الانتاج والوظائف الفنية المساعدة والحرفية دون غيرها من الوظائف الادارية والتجارية والمالية والخدمات العامة واشترط في منح هذا البديل بالنسبة لمساغلي الوظائف الاشرافية والتنفيذية تواجدهم بصفة دائمة داخل موقع الانتاج التي يعملون بها المصانع والورش والمكاتب الملحق بها .

ومن حيث أن مجلس ادارة شركة النصر للسيارات قرر بجلسة ١٩٨٠/٤/٢ منح البديل بنسبة ٢٥٪ للعاملين في الأجهزة الادارية والمالية والتجارية بالشركة على أساس ماورد بهذا القرار من أن هؤلاء العاملين يتواجدون جميعهم في نفس موقع الانتاج ويساهمون مساهمة ايجابية في العمل والتزدد على المصانع والورش ، فمن ثم فان هؤلاء العاملين بحكم طبيعة عملهم الذي قررتة الشركة بنفسها يستحقون النسبة المقررة لهم من البديل باعتبار أن عملهم في ذات موقع الانتاج يعرضهم للخطر ، فأخطار العمل لا تتوقف على الموجودين داخل عتابر وورش الانتاج فقط بل تمتد آثارها الى العاملين بنفس المكان داخل نطاق هذه العتابر والورش بحكم ضرورة ودوام الاتصال بزملائهم داخل العتابر أو الورش .

ومن حيث أنه امتداد لهذا الفهم فان المكاتب التي لا تتواجد بمواقع الانتاج لا يسرى عليها الحكم المتقدم ولا يستحق العاملون فيها هذا البديل .

إذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
أحقية العاملين شاغلي الوظائف المالية والإدارية والتجارية بشركة النصر  
لصناعة السيارات والعائمين بالعمل بمكاتب ملحقة وكثنة بمواقع الإنتاج  
في بدل المخاطر الذي قرره لهم الشركة أما العاملين بالمكاتب غير  
الملحقة بموقع الإنتاج فلا يستحقون هذا البذل .

( ملف ٩٥٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٤/٤ )

### الفرع الرابع

#### لجان شئون العاملين والتقارير عنهم

قاعدة رقم ( ٥٧٤ )

المبدأ :

طبقا لحكم المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر  
بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فإن تقارير الكفائية الدورية  
التي تحرر عن العاملين بالقطاع العام لا يشترط أن تكون سنوية ويجوز  
أن تكون من مدد تقل عن سنة وفقا للقاعدة التي تنظم بها جهة الإدارة  
نفسها — إذا كانت جهة الإدارة قد ألزمت نفسها بأن يكون تقدير  
كفائية العامل عن سنة كاملة فإنه يتعين وفقا لتلك القاعدة التي استنتجها  
الإدارة والتي لا تتعارض مع القانون أن يكون التقرير الذي يعرض  
على لجنة شئون العاملين في هذا الصدد قد مر بالمراحل والاجراءات  
التي رسمها القانون ومنها أن تكون تقارير الرؤساء قد وضعت عن  
المدة التي قدرتها درجة كفائية العامل وهي سنة كاملة التزاما  
بالقاعدة التي اتبعتها جهة الإدارة التي لا يمكن الخروج عنها في  
التطبيق الفردي — إذا كان الثابت أن تقرير الرئيس المباشر ومدير  
الإدارة المختص عن كفائية أحد العاملين عن سنة وقد وضع قبل انقضاء  
تلك السنة فإن هذا التقرير يكون غير مستكمل لعناصره القانونية  
بما يجعل تقدير كفائية العامل بمعرفة لجنة شئون العاملين بناء على  
هذا التقرير الباطل مشوبا بعيب مخالفة القانون .

### ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد نصت على أن « يحرر عن كل عامل تقرير دوري شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدر كفايته بدرجة ممتاز - جيد - متوسط - ضئيف . وتعد التقارير على النماذج طبقا للأوضاع التي يقرها مجلس إدارة المؤسسة » مما يستفاد منه أن تقارير الكفاية الدورية التي تحرر عن العاملين بالقطاع العام لا تشترط أن تكون سنوية ويجوز أن تكون عن مدد تقل عن سنة وفقا للقاعدة التي تلزم بها جهة الإدارة نفسها الا أن الثابت من الاطلاع على التقرير المطعون فيه أن جهة الإدارة ألزمت نفسها بأن يكون تقدير كفاية المدعى عن سنة ١٩٦٧ كاملة ، ومن ثم يتعين وفقا لتلك القاعدة التي استنتجتها الإدارة في الدعوى الماثلة - والتي لا تتعارض مع حكم القانون أن تعامل جهة الإدارة المدعى على مقتضاها بأن يكون تقديرها شاملا لانتاجه وسلوكه طوال هذا العام حسبما سلك البيان ، والا وقع باطلا مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الجهة الادارية أصدرت قرارا برقم ٦ بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ بتشكيل لجنة لبحث موضوع الترقيات وقد قامت هذه اللجنة بتخفيض درجة كفاية المدعى من ممتاز الى متوسط واعتمدت لجنة شئون العاملين بالمؤسسة هذا التخفيض .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه قد نصت على أن « يعد التقرير الدوري عن الكفاية بواسطة الرئيس المباشر ويقدم عن طريق مدير الإدارة المختص بعد ابداء رأيه كتابة ويعرض التقرير على لجنة شئون العاملين لتقدير درجة الكفاية التي تراها » .

ومن حيث أنه لئن كانت لجنة شئون العاملين هي المختصة بتقدير درجة كفاية العامل بما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن ولها ولاية



التعقيب على تقارير الرئيس المباشر ومدير الادارة المختص الا أنه يشترط أن يكون التقرير الذي يعرض على لجنة شئون العاملين في هذا الصدد قد مر بالمراحل والاجراءات التي رسمها القانونون مستكمل كافة العناصر التي يقوم عليها تقدير درجة الكفاية ومنها أن يكون تقارير الرؤساء قد وضعت عن المدة التي قدرت عنها درجة كفايته وهي سنة كاملة كما في الدعوى الراهنة التزاما بالقاعدة التي اتبعتها جهة الادارة والتي لا يمكن الخروج عليها في التطبيق الفردي ، ولما كان الثابت أن اللجنة التي شكلت بالقرار رقم ٦ بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ قد قامت بفحص تقرير كفاية المدعى ، المطعون فيه عن سنة ١٩٦٧ ويستفاد من ذلك أن تقرير الرئيس المباشر ومدير الادارة المختص عن كفاية المدعى عن العام المذكور قد وضع يقينا قبل التاريخ المذكور أى قبل انقضاء ذلك العام ومن ثم تكون هذه التقارير قد وقعت باطله وبالتالي يكون التقرير المطعون فيه غير مستكمل لعناصره القانونية مما يجعل تقدير كفاية المدعى بمعرفة لجنة شئون العاملين بناء على هذا التقرير الباطل مشوبا بعيب مخالفة القانون .

اطعن رقم ١٢٩ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٨ )

### قاعدة رقم (٥٧٥)

#### المبدأ :

سبوية التقرير الدورى بالقطاع العام — أساس ذلك من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ سنة ١٩٦٦ — عدم جواز وضع التقرير عن مدة تقل عن سنة خاصة اذا كان مجندا خلال فترة من هذه السنة — أساس ذلك — المادة (١٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية احتفظت للمجند باستحقاقه للترقية والملاوة كاملا . وعدم جواز وضع تقرير كفاية عن المجند .

## ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى أحكام نظام المسالمين بالقطاع :للمام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والممول به اعتبارا من ٢٨ أغسطس ١٩٦٦ والسارى على المنازعة الحالية بأن تقرير السكفاية المد عن المطعون ضده عن عام ١٩٦٦ قد أعد فى ظل العمل بهذا النظم — أنه قد نص فى المادة ٢٠ على أن « يصرر عن كل عامل تقرير دورى شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدر كفايته بدرجة ممتاز — جيد — متوسط — دون المتوسط — ضعيف • وتعد التقارير على النماذج وطبقا للأوضاع التى يقررها مجلس ادارة المؤسسة » • كما نص النظم المشار اليه فى المادة ٢٢ على أن : « يعد التقرير الدورى » كتابية بواسطة الرئيس المباشر ويقدم عن طريق مدير الادارة المختص بعد ابداء رأيه كتابية عليه ويعرض التقرير على لجنة شئون العاملين لتقدير درجة السكفاية التى تراها • » ونصت المادة ١٣ على أنه « يشترط فى الترقية بالاختيار أن يكون المسالم حاصلا على تقدير جيد على الأقل فى التقرير الدورى عن السنة الأخيرة • ويحرم العامل المقدم عنه تقرير دورى واحد بدرجة ضعيف أو تقريران متتاليان بدرجة دون المتوسط من الترقية فى العام المقدم فيه التقرير » ونصت المادة ٢١ على أنه « يقرر مجلس الادارة فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك فى ضوء المركز المالى وما تحقق من أهداف كما يجوز له أن يقرر منح نسبة من العلاوة ..... ويكون المنح طبقا لما يأتى :

( أ ) النسبة التى تقرر من العلاوة للمسالم الحاصل على تقرير ممتاز أو جيد •

(ب) نصف النسبة سالفة الذكر للمسالم الحاصل على تقرير متوسط •

وتمنع تلك العلاوة الدورية أو النسب التى تقرر منها فى أول يناير من كل عام • »

ومن حيث أنه ولئن كان نظام العاملين بالقطاع العام لم يتضمن نصا صريحا يقضى بسنوية التقرير ، إلا أن الاستفادة مما أوردته المادة ١٣ من النظام السالف الذكر من إشارة الى ضرورة حصول العامل على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدورى عن السنة الأخيرة لجواز ترقيته بالاختيار وحرمان العامل المقدم عنه تقرير دورى بدرجة ضعيف أو تقريران متتاليان بدرجة دون المتوسط من الترقية في العام المقدم فيه التقرير — الاستفادة من ذلك أن التقرير الدورى الخاص بدرجة الكفاية الذى تترقب عليه الآثار القانونية المنصوص عليها في نظام العاملين بالقطاع العام سواء من حيث جواز الترقية بالاختيار أو منح العلاوة كلها أو بعضها أو غير ذلك من آثار هذا التقرير يمد عن سنة كاملة ولا يجوز تبعا لذلك أن يمد تقرير كفاية عن أحد العاملين عن مدة أقل من سنة ، فإن التقرير تسجيل وتبيان لحالة العامل خلال السنة موضوع التقرير ، وفي المنازعة الحالية فإن المدعى قضى بعض الوقت من العام الذى وضع عنه فيه التقرير السنوى المطعون فيه « عام ١٩٦٦ » مجندا في القوات المسلحة ، وما كان يجوز للمؤسسة التى يعمل فيها أن تعد أصلا تقرير كفاية عنه عن هذه السنة مادام أن التقرير يمد عن سنة كاملة كما سبق البيان ، هذا فضلا عن أن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية قد نصت على أنه « يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقيةات وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلا ٠٠٠ الخ ومن مقتضى ذلك اعتبار المجند حكما في عمله واستحقاقه ترقيةاته وعلاواته كاملة حتى لا يضر بسبب أدائه لواجب وطني هو التزام الخدمة العسكرية وما دام لم يقيم مانع قانوني من قيام هذا الاستحقاق يتعلق بصلاحيته ، وهى ما يقتضى كذلك الا يوضع المجند تقرير كفاية عن مدة تجنيده أصلا لاختلاف النشاط الذى يؤد به في خدمة القوات المسلحة عن عمله المدنى اختلافا مرده أن كلا من النشاطين له طبيعة مغايرة لطبيعة النشاط الآخر وتحكم كلا منهما قوانين ولوائح ونظم متباينة ، واذا كانت المؤسسة الطاعة قد أعدت عن المدعى تقرير كفاية بدرجة مرضى عن سنة ١٩٦٦ على وجه مخالف للقواعد المتقدمة وقد أدى

هذا التقرير الى امدار حكم المادة ١٢ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه اذ منح المدعى تبعا لذلك نصف العالوة الدورية المستحقة له بدلا من منحها له بالنسبة التي تقررت للعاملين في المؤسسة عن عام وضع التقرير فلن وضع هذا التقرير يكون مخالفا للقانون يتعين الإلغاء .

( طعن رقم ١٤٢ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩ )

### قاعدة رقم (٥٧٦)

#### المبدأ :

تقرير القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ رعية خاصة لوظائف وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن والجزام أو بمرض عقلي أو يحد الأمراض المزمنة بمنحهم اجازات استثنائية بمرتب كامل — أخذ جهة الادارة للعامل المريض بمرض عقلي مأخذ القادر على الاضطلاع بأعباء وظيفته ووضع أعماله تحت تقديرها وفقا لنظام التقارير الدورية المعتادة في الوقت الذي قرر فيه القومسيون الطبي العام مرضه ، ومحاسبته بمقتضى هذه التقارير الى أن تصل في حسابها معه الى فصله من الخدمة يعد انحرافا منها بالاجراءات قصد به تحقيق هدف آخر غير الذي قصده المشرع وهو فصل العامل لعدم اللياقة الصحية في غير الأحوال التي يجيز فيها القانون ذلك — نتيجة ذلك إلغاء التقارير الدورية التي وضعتها الجهة الادارية عن أعماله وإلغاء قرار فصله .

#### داخلى الحكم :

ان المدعى حصاب باضطراب عقلي ثابت من قرارات القومسيون الطبي العام المتتالية على مدى فترة امتدت منذ سنة ١٩٥١ وان هذا المرض لما يزايد المدعى حتى تاريخ صدور حكم محكمة القاهرة للأحوال الشخصية ( الولاية على المال ) الصادر بجلسته ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٥ في القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٤ ك شبرا بتوقيع

الحجر عليه للمعه كما أن المتبين أيضا أن حالة المدعى المرضية مما تنطبق في شأنها أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفي وعمل الحكومة والهيئات والمؤسسات العاملة المرضى بالدرن والجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة أجازات استثنائية بمرتب كامل ، وأنه بنسأ على ذلك فإنه حتى في الحالات التي كان القومسيون الطبي العلم يقرر عودة المدعى للعمل كان يقرر أن المرض لم يزايله وأن يكلف بعمل لا يقتضى المسئولية وتحت اشراف مع طلب اعادة الكشف عليه ، وعلى ذلك فما كان يستساغ عقلا في الوقت الذي يقرر فيه القانون للمدعى رعاية خاصة تصل الى منحه أجازة استثنائية بمرتب كامل مهما طالت الى أن يشفى ، أن تأخذه جهة الادارة مأخذ القادر على الاضطلاع بأعباء وظيفته وتضع أعماله تحت تقديرها وفقا لنظام التقارير الدورية المتباددة في الوقت الذي تقرر فيه أنه غير قادر على العمل ثم تحاسبه بمقتضى هذه التقارير وتصل في حسابها معه الى أقصى أثر لهذه التقارير وهو فصله من الخدمة متناسية مرضه الذي لا يد له فيه ومتناسية الرعاية الخاصة التي قررها الطاعن للمرضى أمثاله الأمر الذي جعل اخضاعه لنظام التقارير الدورية خلال تلك الفترة وتقدير كفايته بدرجة ضعيف مع ترتيب أثر لهذه التقارير بتقرير فصله من الخدمة يعتبر انحرافا من الهيئة المدعى عليها بالاجراءات قصدت به الى تحقيق هدف آخر غير الذي قصده المشرع وهو فصل المدعى لعدم اللياقة الصحية في غير الأحوال التي يجيز فيها القانون ذلك ومن ثم يكون هدفا غير مشروع .

( طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٧٧ )

#### المبدأ :

تخفيض التقرير الدورى للعامل بواسطة لجنة شئون العاملين —  
يجب أن يكون مسببا — عدم مراعاة لجنة شئون العاملين تسبب القرار بالتخفيض — بطلان قرار التخفيض ويظل تقرير الكفاية على أصله .

## ملخص الحكم :

ومن حيث أنه — عن مدى سلامة التخفيض الذى أجرته لجنة شئون العاملين على تقرير كفاية المدعى عن عام ١٩٦٨ من مرتبة ممتاز الى مرتبة جيد — فانه ولئن كانت المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ النافذ فى المؤسسة وقت وضع التقرير المشار اليه تنص على أن : « يعد التقرير الدورى كتابة بواسطة الرئيس المباشر ويقدم عن طريق مدير الادارة المختص بعد ابداء رأى كتابة عليه ويعرض التقرير على لجنة شئون العاملين لتقدير درجة الكفاية التى تراها » وقد خلا هذا النص مما يفيد — فى الظاهر — تقييد اللجنة بتشبيب قراراتها — الا أن المادة ١٧ من النظام ذاته تنص على أن : « تنشأ فى كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية لجنة أو أكثر لشئون العاملين تتكون من ٥٠٠ وينشأ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع لجان شئون العاملين ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المروضة ومآدار من مناقشات والقرارات التى اتخذتها اللجنة والاسباب التى يبنى عليها ويرقع الرئيس والاعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات » ، وهذه المادة تفيد الزام اللجنة بتشبيب جميع قراراتها ومنها قرارات تخفيض التقديرات الواردة بالتقارير الدورية التى توضع عن العاملين ، واذا لم تقم اللجنة بوضع أسباب لخفض تقدير المدعى من مرتبه ممتاز الى مرتبة جيد فى التقرير الموضوع عنه عن عام ١٩٦٨ ، لذلك يكون قرار خفض باطلا لخلوه من الاسباب ويظل تقدير كفاية المدعى على أصله أى بمرتبة ممتاز ، واذا أبطل الحكم المطعون فيه التقرير بمرمته أخذاً بغير النظر المتقدم ومن ثم يتعين القضاء بالغاء اكتفاء بإبطال خفض وإبقاء التقرير على أصله قبل خفض .

### قاعدة رقم ( ٥٧٨ )

المبدأ :

لا وجه للتعقيب على تقدير الكفاية ما دام لم يثبت أنه مشوب بالانحراف .

ملخص الحكم :

ان تقدير درجة كفاية العامل هو أمر يترخص فيه الرئيس المباشر ومدير الادارة المختص ولجنة شئون الافراد كل في حدود اختصاصه ولا سبيل الى التعقيب عليه ما دام لم يثبت أن تقديراتهم كانت مشوبة بالانحراف أو بساءة استعمال السلطة لتعلق ذلك بصميم اختصاص الادارة التي ليس للقضاء أن ينصب نفسه مكانها فيه ، وعلى مقتضى ما تقدم فان قرار لجنة شئون الافراد الذي قدر كفاية المدعى بدرجة ضعيف يكون قد صدر في حدود الاختصاص القانوني المخول لهذه اللجنة بعد ان مر بجميع المراحل التي استلزمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه . واذ لم يثبت أن هذا القرار وقع مشوبا بالانحراف أو بساءة استعمال السلطة فان النعى عليه يكون قائما على غير أساس سليم من القانون .

( طعن رقم ١٢٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٧٩ )

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام يقضى بأن يكون تقدير درجة كفاية العامل وفقا لتقارير الكفاية التي تعد على النماذج وطبقا للأوضاع التي يقررها مجلس الادارة — اعتماد مجلس ادارة الشركة نموذج للتقارير مبنيا به فئات تفصيلية لكل عنصر من عناصر الكفاية — الزام لجنة شئون العاملين بأن يكون تقديرها لرتبة كفاية العامل مبنيا على عناصر تفصيلية تقدر بالأرقام في

كل من هذه الفئات — نزول اللجنة بمرتبة أحد العاملين من ممتاز الى  
جيد بناء على تقدير مجمل غير مفصل يبطل التقرير وجوب الأخذ  
في هذه الحالة بالمرتبة التي انتهى اليها كل من الرئيس المباشر  
ومدير الادارة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين  
بالقطاع العام ينص في المادة ٨ منه على أن الترقية تجوز الى  
وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي وفي الوظيفة الأعلى مباشرة وبشرط  
أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة ويشترط  
في الترقية بالاختيار أن يحصل العامل على تقدير ( جيد ) على الأقل  
في التقرير الدوري عن السنتين الأخيرتين . كما تنص المادة ١٣ على  
أن يحرر عن كل عامل تقدير دوري شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه  
وتقدر كفايته بدرجة ممتاز — جيد — متوسط — دون المتوسط —  
ضعيف وتعد التقارير على النماذج وطبقا للأوضاع التي يقررها مجلس  
الادارة . وتنص المادة ١٥ على أن يعد تقرير الكفاية بواسطة الرئيس  
المباشر ويقدم عن طريق مدير الادارة المختص بعد ابداء رأيه كتابة  
عليه ويعرض التقرير على لجنة شؤون العاملين لتقدير درجة الكفاية  
التي تراها ، ويتضح من هذه النصوص أن المشرع في القانون رقم ٦١  
لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام قد خول مجلس الادارة  
المختص في كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية ولاية اعداد نماذج التقارير  
الدورية التي تحرر عن العاملين وترتيب الأوضاع التي يتم عليها  
تحديدها ، ويبين من الاطلاع على أصل التقريرين المحررين عن الدعى  
لسنة ١٩٧٢/٧١ ١٩٧٣/٧٢ أنها تتضمن خانات تفصيلية لكل عنصر  
من عناصر تقدير كفاية العامل وهي (١) العمل والانتاج والتدريب  
(٢) المواقف الذاتية والقدرات (٣) العلاقات والسلوك في العمل  
(٤) المواظبة وقد قسم كل عنصر من هذه العناصر الى درجات  
ومستويات وتبدأ من أعلى درجات التقدير وتنتهى الى أدنى درجاته  
والثابت من الاطلاع على التقدير الأول أن كلا من الرئيس المباشر



ومدير الادارة المختص قد قرر كفاية المدعى بمرتبة ممتاز ٩١ درجة من مائة درجة ، هذا التقرير هو حاصل جميع التقديرات التفصيلية الصادرة من كل منهما على كل عنصر تفصيلي من عناصر التقدير أما لجنة شئون العاملين فلم تذكر تفصيلات تقديرها لمرتبة كفاية المدعى في كل خانة من خانات وبنود التقدير التفصيلي ولكنها أجمعت تقدير مرتبة كفايته وأوردت تقديرها اجماليا هو ٨١ درجة — دون ذكر التفصيلات التي قدم النموذج ذكرها كأسباب للتقدير الصادر عن لجنة شئون العاملين وفي التقرير الثاني الذي تم اعداده عن المدعى لسنة ١٩٧٣/٧٢ قدر كل من الرئيس المباشر ومدير الادارة المختص درجة كفاية المدعى بمرتبة ممتاز ٩٤ وجاء التقدير تفصيليا بالأرقام في كل خانة وكل بند من بنود التقدير أما لجنة شئون العاملين فقد أوردت تقديرا اجماليا لكفاية المدعى بمرتبة ( جيد ) دون ذكر الأرقام والتقدير التفصيلي في كل خانة وكل بند من بنود التقدير ولما كان نموذج التقارير الدورية في الجهة الادارية التي كان المدعى يتبعها في سنتي ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣/٧٢ يلزم لجنة شئون العاملين بأن يكون تقديرها لمرتبة كفاية العامل مبني على عناصر تفصيلية توازن وتقدر بالأرقام في كل خانة وكل بند من عناصر الكفاية لذلك يكون ما اتبنته لجنة شئون العاملين في التقديرين سالف الذكر من تقدير كفاية المدعى تقديرا مجملا بمرتبة جيد قد جاء مخالفا لأحكام القانون لعدم قيامه على العناصر التفصيلية والأسباب الجزئية التي أوجب النموذج مراعاتها في اعداد التقارير الدورية عن العاملين طبقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وعلى ذلك فإنه يتعين اطراح تقدير لجنة شئون العاملين لما انتهت اليه من تقدير مرتبة كفاية المدعى بدرجة جيد أي التقديرين المتقدمين عنه لسنتي ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣/٧٢ والاعتداد في وزن كفاية المدعى بما انتهت اليه تقدير الرئيس المباشر ومدير الادارة في التقديرين المذكورين من أن المدعى ممتاز في التقدير الاجمالي في التقديرين وهو التقدير المبني على العناصر التفصيلية التي حتم القانون وانموذج التقدير المعتمد لقائمة تقدير الكفاية على أساسها واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى اعتبار شرط الكفاية متوافرة في حق

المدعى فإنه في هذا القضاء وللأسباب الواردة في الحكم الصادر في هذا الطعن يكون قد صادف حكم القانون .

( طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٣٠ )

### الفرع الخامس

### تسوية المالة

### قاعدة رقم (٥٨٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في شأن عدم أحقية العاملين بشركات القطاع العام في نقاضي الحد الأدنى للمرتبات المقررة في لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ — ان أحكام القانون المذكور فيما تضمنته من عدم جواز الاستناد الى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه من الاطلاق والشمول بحيث تشمل جميع التسويات التي تمت بالمخالفة لهذا الحكم — اثر ذلك — بطلان هذه التسويات من تاريخ صدورها والتزام العاملين الذين صدرت لهم برد ما تقاضونه وتنفيذا لها — استثناء التسويات التي تقررت تنفيذا لأحكام قضائية نهائية — احتفاظ العاملين الذين صدرت لهم هذه الأحكام بما تقرر لهم بمقتضاها من مزايا مالية ولو خالفت أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ سواء صرفت لهم الفروق المالية المترتبة على تنفيذ هذه الأحكام أو لم تصرف .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه قد صدرت بعض أحكام قضائية بإجراء تسويات للعاملين بالشركات برفع مرتباتهم الى عشرين جنهما طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وقبل اعتبار وظائفهم من

الكادر العالي طبقا لجداول ترتيب الوظائف كما قامت الشركات بإجراء تسويات على هذا النحو لبعض العاملين الذين لم يرفعوا دعوى أمام المحاكم بهذه التسويات مما حدا بالمشرع الى اصدار القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ في شأن عدم أحقية العاملين بشركات القطاع العام في تقاضى الحد الأدنى للمرتبات المقرر ، في لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وينص في مادته الأولى على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد الى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة للمطالبة برفع مرتباتهم أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف أية فروق عن الماضي » .

وينص في المادة الثانية على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ فيما تضمنته من عدم جواز الاستناد الى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من الأطلاق والشمول بحيث تشمل جميع التسويات التي تمت بالمخالفة لهذا الحكم وتعتبر باطلة من تاريخ صدورها ويتعين على العاملين الذين صدرت لهم رد ما تقاضوه تنفيذها لها ، وأن المشرع لم يستثن من الحكم ببطلان التسويات الا التسويات التي تقرر تنفيذها لأحكام قضائية نهائية اذ يحتفظ العاملون الذين صدرت لهم أحكام قضائية نهائية بما تقرر لهم بمقتضى هذه الأحكام من مزايا مالية ولو خالف أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ سواء صرفت لهم الفروق المالية المترتبة على تنفيذ هذه الأحكام أو لم تصرف وهو استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه بعمد أثره الى التسويات الودية التي أجرتها الادارة تقاديا للجوء العاملين الى القضاء اذ أن هذا التوسع ينطوى على اصدار للأثر الرجعى الذى نصت عليه المادة الثانية من

هذا القانون وللحكمة التي جسدت من أجلها القانون ولو كان حكم الميادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ مقصور الأثر على عدم جواز اجراء تبسيويات بالمخالفة لأحكامه بعد العمل به لما أوردت المادة الثانية الأثر الرجعي الوارد بها بأن ارتدبت بأحكام القانون الى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه فيما عدا التسويات التي تمت تنفيذاً لأحكام قضائية نهائية تبطل جميع التسويات التي أجرتها الشركات التابعة للمؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالأقاليم برفع مرتبات العاملين الى الحد الأدنى المقرر لرواتب الكادر العالى بالجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ويتمين استرداد ما صرف الى العاملين بهذه الشركات تنفيذاً لهذه التسويات وذلك اعمالا لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

( ملف ١٦٤/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١/٧ )

### قاعدة رقم (٥٨١)

#### المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢ من اغسطس سنة ١٩٦٥ فى شأن تشكيل لجان الشكاوى والتنظلمات بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام — النص فيه على نهائية قرار لجنة التنظلمات بالمؤسسة — مؤدى ذلك أنه لا يكون ثمة الزام على الشركة فى اعادة النظر فى التسوية على أساس تنظلم آخر الا أنه ليس هناك ما يمنع الشركة من اعادة النظر فى التسوية فى أى وقت اذا ما تراءى لها ذلك .

#### ملخص الفتوى :

فى أول مايو سنة ١٩٦٣ عينت الآنسة / ٥٥٥٥ الحاصلة على ليسانس الحقوق فى يونيو سنة ١٩٦٢ بشركة الاسكندرية للتبريد

التابعة للمؤسسة العامة للمصلح الغذائية وذلك بمقتضى عقد عمل نص فيه على أن يكون تعيينها بوظيفة كاتب بالادارة القانونية بالفئة التاسعة بمرتب شهرى قدره ١٢ جنيها • ويتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٦٤ أسندت اليها وظيفة محققة بالشركة • فتقدمت بتظلم أوضحت فيه أنها منذ تعيينها فى الشركة وهى تقوم بجميع الأعمال التى يقوم بها عادة أعضاء ادارات الشؤون القانونية والقضايا بالشركات • وان طبيعة العمل الذى اسند اليها منذ تعيينها تخطف عن ذلك الذى اثبت بمقصد العمل الخاص بها • ويتمين لذلك تقدير مرتبها بما يقتاسب مع حقيقة العمل المسند اليها ، فوافق رئيس مجلس ادارة الشركة على تعديل مرتبها الى ٢٠ جنية شهريا بأثر رجعى يتردد الى ١/٥/١٩٦٣ — تاريخ تعيينها •

وبتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ أخطرت الأنسة المذكورة بأنها سكتت فى وظيفة رئيس وحدة الشؤون القانونية-بالفئة السابعة • تطبيقا لأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فتظلمت من ذلك الى لجنة التظلمات بالشركة التى رفضت تظلمها • فتظلمت الى لجنة التظلمات بالمؤسسة العامة ورفض تظلمها وأخطرت بذلك فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وفى ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٨ رقيت الى الفئة السادسة المخصصة لوظيفة رئيس مكتب الشؤون القانونية الواردة بالهيكل التنظيمى لوظائف الشركة • فتقدمت بتظلم طالبت فيه رد أقدميتها فى الفئة السادسة الى ٢٠/٦/١٩٦٤ التاريخ الذى أرجعت اليه أقدميات العاملين بالشركة فى الفئات التى سويت عليها حالاتهم واستندت فى ذلك الى ما يلى : ١ — ان تسوية حالتها على وظيفة رئيس وحدة الشؤون القانونية بالفئة السابعة قد تم على غير أساس من القانون • اذ لا يوجد بالهيكل التنظيمى للشركة أية وظيفة بهذا الاسم أو الوصف • انما الموجود بهذا الهيكل هو وظيفة رئيس مكتب الشؤون القانونية ومقرر لها الفئة السادسة • ٢ — عندما تمت تسوية حالتها على الفئة السابعة كانت تقوم بكافة أعمال واختصاصات رئيس مكتب الشؤون القانونية • ومن ثم فانه يتعين

تسوية حالتها على الفئة السادسة المقررة لتلك الوظيفة . وطلبت المؤسسة من ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات ابداء الرأى فى مدى أحقية الأنسة المذكورة فى رد أقدميتها فى الفئة السادسة المقررة لوظيفة رئيس مكتب الشئون القانونية الى ١٩٦٤/٧/١ وتحديد الفئة التى كان يتمتع تسوية حالتها عليها بعد أن استبان أنها سويت على وظيفة لم ترد بالهيكل التنظيمى لوظائف الشركة . فالتفت الادارة المذكورة الى أنه لا يجوز للشركة أن تعيد نظر تسوية حالة الأنسة المذكورة بعد أن رفضت لجنة تظلمات الشركة ولجنة تظلمات المؤسسة التظلمين المقدمين منها ولها ان شاعت أن تلجأ الى القضاء . وبتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٧٠ اعترضت المؤسسة على هذا الرأى وطلبت عرض الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث أن مجلس الوزراء أصدر بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٦٥ قرارا فى شأن اجراءات تشكيل لجان الشكاوى والتظلمات تضمن ما يأتى :

١ — تنشأ فى كل مؤسسة أو شركة لجنة تسمى لجنة الشكاوى والتظلمات تضم مدير شئون الأفراد ومدير الشئون القانونية أو من ينوب عنهما ورئيس وحدة التنظيم والادارة وعضو مجلس ادارة منتخب من النقابة وعضو من لجنة الاتحاد الاشتراكى على أن يرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الادارة أو من ينوب عنه وتشكل بقرار منه .

٢ — تتلقى هذه اللجنة جميع الشكاوى من قرارات التسوية وتسلم مقدم الشكاوى ايصالا بذلك .

٣ — يبت فى الشكاوى خلال شهر من تقديمها ويخطر المعامل بقرار اللجنة .

٤ — للمعامل التظلم من قرار اللجنة أمام لجنة المؤسسة خلال اسبوعين من تاريخ اخطاره بالقرار .

٥ — تقوم لجنة المؤسسة بالفصل في شكاوى العاملين بها وفي التظلمات التي ترفع اليها خلال شهر من تاريخ تسلمها ، ويخطر العامل بقرار اللجنة ويكون قرارها نهائيا .

ومن حيث أن مجلس الوزراء يملك وفقا لأحكام الدستور حق توجيه وتنسيق أعمال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة . فانه يملك اصدار توجيهات تلتزم بها أجهزة الدولة المختلفة في مجال ممارستها لسلطاتها التقديرية ضمانا للتنسيق بين أعمال تلك الأجهزة المختلفة لتحقيق الصالح العام في حدود ما تستهدفه السياسة العامة للدولة . ولا يمكن اعتبار ذلك بأى حال من الأحوال تعد على ملفولته القوانين واللوائح للوزراء ورؤساء المصالح والهيئات والمؤسسات العامة من سلطات تقديرية . اذ أن هذه التوجيهات لا تسلبهم هذه السلطات بل هى تعمل على التنسيق بين ممارستهم لها .

ومن حيث أنه وان كان القرار الصادر من لجنة التظلمات بالمؤسسة يعتبر نهائيا . وان مؤدى ذلك أنه لا يكون ثمة الزام على الشركة في اعادة النظر في التسوية على أساس تظلم آخر . الا أنه ليس هناك ما يمنع الشركة من أن تعيد النظر في التسوية فى أى وقت اذا ما تراءى لها ذلك . كأن يتبين لها أحقية العامل فى التسوية بعد رفض تظلمه من لجنة المؤسسة . فنهائية قرار لجنة المؤسسة على النحو المنصوص عليه فى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يعنى أن الشركة أو المؤسسة تكون فى حل من حفظ ما يقدمه العامل بعد ذلك من تظلمات دون بحثها واخطاره بنتيجتها . الا أنه لا يمنع من أن تقوم الشركة أو المؤسسة ببحت هذه التظلمات الجديدة اذا ما عن لها ذلك حسبا تراء مؤديا الى الحق . ولا يكون عليها جناح فى ذلك اذا ما استهدفت تحقيق العدالة وتطبيق أحكام القانون تطبيقا سليما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ولئن كانت شركة الاسكندرية للتبريد غير ملزمة قانونا باعادة بحث التظلم المقدم من

الآنسة /..... لا يوجد ما يمنحها من اعادة بحثه اذا تراءى لها ذلك .

( ملف ٢٤٢/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم (٥٨٢)

المبدأ :

تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الصادرة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ٤ من يناير سنة ١٩٦٥ - التسوية قيدا على الوظيفة لمن استوفى ثلثي مدة الخبرة المطلوبة لشغلها لا تختلف عن التسوية العادية لمن استكمل هذه المدة الا في ان اثرها مرجا الى ما بعد استكمال هذه المدة فاذا حل هذا الاجل اعتبر التقييد على الوظيفة شاغلا لها مستحقا للفتة المالية المقررة لها دون حاجة الى اى اجراء آخر .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الصادرة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ والتي وافق عليها مجلس الوزراء في ٤ من يناير سنة ١٩٦٥ أنه جاء في الفقرة (١) من البند (أولا) من هذه التعليمات أن « القاعدة العامة في التسويات أن يتم الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم والوظيفة المعادلة لها بعد التقييم والفتة المالية التي قدرت لها كما جاء بالفقرة (٤) من البند ذاته أن تتم التسوية بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا فاذا توافرت فيها الاشتراطات أصبح صالحا لها ومستحقا للمرتب المحدد للفتة المالية المقررة حسب الأحوال المبينة فيما بعد ٥٥٠ » وقضت الفقرة (١) من البند (ثانيا) على أن « يراعى عند مطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا أن يطبق الحد الأدنى المقرر في جداول المعرفة النظرية والخبرة العملية السابق اعتمادها من مجلس الوزراء »



كما جاء بالفقرة (٢) « والخبرة العملية قررت على أساس عدد من السنين في مجال العمل » • ونصت الفقرة (٣) من البند ( خامسا ) على أنه « حالة عدم توافر شرط مدة الخبرة العملية بالنسبة لشاغل الوظيفة يجوز قيده عليها بشرط أن يكون قد استوفى ثلثي المدة المقررة على الأقل وبشرط أن يكون قد أمضى حتى ١٩٦٤/٧/١ عاما على الأقل في وظيفته • ويشترط أن تثبت صلاحيته لشغلها بقرار من لجنة شؤون العاملين يعتمد من رئيس مجلس إدارة الشركة » كما نصت الفقرة (١) من البند ( سابعا ) على أن تسوى حالات العاملين بالمؤسسات والشركات بعد اعتماد مجلس الوزراء لجداول تعادل الوظائف الخاصة بها وتكون هذه التسويات سارية اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ •

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه ولئن كانت القاعدة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام أن من يشغل وظيفة يتعين أن يتوافر فيه شروط شغلها لأن نظام توظيفهم يقوم أساسا على تقييم الوظائف وتوصيفها ووضع الشروط اللازمة لشغلها ، ولهذا نصت التعليمات التي وضعها الجهاز المركزي للتتظيم والإدارة في شأن تسويات العاملين بالشركات والتي أقرها مجلس الوزراء على أن تتم التسوية بمطابقة الاشتراطات اللازم توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا فإذا توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لها ، إلا أنه رغبة في اتمام التسويات جميعا في تاريخ واحد وهو أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وحتى تستقر مراكز العاملين بالقطاع العام ويطمئن كل منهم إلى الوظيفة التي يشغلها أجازت هذه التعليمات — في الحالة التي تسفر فيها عملية مطابقة الشروط اللازم توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا عن توافر هذه الشروط جميعا فيه فيما عدا شرط مدة الخبرة العملية — أن يقيّد العامل على الوظيفة التي يشغلها استثناء من القاعدة المتقدمة — إذا توافرت فيه شروط ثلاثة (١) أن يكون قد أمضى ثلثي المدة المطلوبة (٢) أن يكون قد أمضى عاما كاملا في هذه الوظيفة حتى أول يوليو سنة ١٩٦٤ (٣) أن تثبت صلاحيته للوظيفة بقرار من لجنة شؤون العاملين يعتمد من رئيس مجلس إدارة الشركة •

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن التسوية قيدا على الوظيفة لمن

استوفى ثلثي مدة الخبرة المطلوبة ، لا تختلف عن التسوية العادية لمن استكمل هذه المدة الا في أن أثرها مرجأ الى ما بعد استكمال هذه المدة ، فاذا حل هذا الأجل اعتبر المقيد على الوظيفة شاغلا لها مستحقا للفئة المالية المقررة لها دون حاجة لأي إجراء آخر ، ذلك أن جميع الاجراءات اللازمة لتسوية حالته على تلك الوظيفة بما في ذلك ثبوت صلاحيته لشغلها — قد تم اتخاذها فعلا عند قيده عليها .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كان يبين من وقائع الحالة المعروضة أن السيد / ٥٠٠٠ كان في أول يوليو سنة ١٩٦٤ مستوفيا جميع الشروط اللازمة لشغل وظيفة مدير العلاقات الصناعية من الفئة الثالثة بشركة الاسكندرية للورق ( البا ) فيما عدا شرط مدة الخبرة العملية اللازمة لشغل هذه الوظيفة فتمت تسوية حالته على هذه الوظيفة قيّدا طبقا للفقرة (٢) من البند ( خامسا ) من التعليمات المشار اليها ، ومن ثم فإنه في أول يوليو سنة ١٩٦٧ — تاريخ استكماله مدة الخبرة العملية اللازمة لشغل هذه الوظيفة يعتبر شاغلا لها مستحقا للفئة المالية لها دون حاجة لأي إجراء آخر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد / ٥٠٠٠ يعتبر شاغلا لوظيفة من الفئة الثالثة بشركة اسكندرية للورق ( البا ) اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٧ .

( ملف ٢٧٨/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣١ )

### قاعدة رقم (٥٨٣)

المبدأ :

في خصوص تطبيق المادة ٧٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يتعين التحويل في استهلاك الزيادة التي يتقاضاها العاملون ممن يشغلون وظائف مستوى الإدارة العليا ، على نهاية الربط المحدد له ومقداره ٢٠٠٠ جنيه سنويا — أسس ذلك أن المستفاد من نصوص القانون رقم ٦١ لسنة

١٩٧١ أن وظائف الإدارة العليا تنقسم الى ثلاث فئات وتدخل في مستوى قلم بذلته يملو المستويات الثلاث التي تضمنها جدول المرتبات الملحق بالقانون ومن ثم يتعين للترام مريح مضمونه هذا الجدول من اعتبار وظائف الإدارة العليا جميعها في مستوى واحد نهايته ٢٠٠٠ جنيه .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « ينقل شاغلو الفئة الممتازة الميعنون بأجر ١٩٠٠ جنيه أو ٢٠٠٠ جنيه الى الوظيفة ذات المربوط ٢٠٠٠ جنيه ويمنصون الربط المشار اليه .

وينقل شاغلو الفئة الممتازة الميعنون بأجر ١٨٠٠ جنيه وشاغلو الفئة العالية الى الوظيفة ذات المربوط ١٤٠٠/١٨٠٠ جنيه بذات مرتباتهم .

وينقل شاغلو الفئة الأولى الى الوظيفة التي يبدأ مربوطها ١٢٠٠/١٨٠٠ جنيه بذات مرتباتهم .

وينقل الى المستوى الأول المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الثانية والثالثة والرابعة .

وينقل الى المستوى الثاني المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الخامسة والسادسة والسابعة .

وينقل الى المستوى الثالث المنصوص عليه في الجدول المرافق العاملون بالفئات الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة — وذلك بمصرف النظر عن مرتباتهم التي يتقاضونها عند تطبيق أحكام هذا النظام .

وفي جميع الأحوال يحتفظ للعامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط

المستوى الذى ينقل اليه — وقت صدور هذا النظام — بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه فى المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية .

كما ورد بجدول المرتبات والعلاوات الملحق بالقانون المشار اليه أن الأجر السنوى لمستوى الادارة العليا هو ١٢٠٠/٢٠٠٠ جنيه وأن العلاوات داخل هذا المستوى هى ٧٢ جنيه سنويا الى أن يصل الرتب الى ١٤٠٠ جنيه و ٧٥ جنيه سنويا الى أن يصل الرتب الى ١٨٠٠ جنيه .

ومن حيث أنه يتضح من هذه النصوص أن وظائف الادارة العليا تنقسم الى ثلاث فئات أولها ذات مربوط مقداره ١٢٠٠/١٨٠٠ جنيه والثانية ذات مربوط مقداره ١٤٠٠/١٨٠٠ جنيه أما الفئة الثالثة ذات مربوط ثابت مقداره ٢٠٠٠ جنيه ، وهذه الوظائف تدخل فى مستوى قائم بذاته يعلو المستويات الثلاث التى تضمنها جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ويبلغ ربط هذا المستوى ١٢٠٠/٢٠٠٠ جنيه سنويا ، ومن ثم فانه فى خصوص تطبيق نص المادة ٧٩ من القانون المشار اليه يتعين التعويل فى خصم الزيادة التى يتقاضاها العاملون ممن يشغلون وظائف هذا المستوى على نهاية الربط المحدد له مقداره ٢٠٠٠ جنيه ، ولا يغير من هذا النظر أن التدرج فى نطاق المستوى المشار اليه بالعلاوات الدورية يقف متى بلغ الراتب ١٨٠٠ جنيه سنويا ولا يصل العامل الى رتب ٢٠٠٠ جنيه الا اذا شغل الوظيفة ذات هذا الربط ، لأنه ان كان ذلك هو مقتضى ما نص عليه القانون فى خصوص تدرج الرتب بالعلاوات ، الا أنه لا يمكن تطبيقه فى غير هذا النطاق ولو تعلق الأمر باستهلاك الزيادة فى الرتب ، وانما يتعين التزام صريح ما تضمنه الجدول المرافق للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من اعتبار وظائف الادارة العليا جميعها فى مستوى واحد نهايته ٢٠٠٠ جنيه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه فى خصوص

استهلاك الزيادة التي يحصل عليها العاملون الذين يشغلون وظائف  
مستوى الإدارة العليا ، يكون نهاية مربوط هذا المستوى هو ٢٠٠٠  
جنيه سنويا .

( ملف ٣/٨٦ - ٢٤٤ / جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٤ )

#### المبدأ :

طبقا لما جاء في القواعد العامة في شأن تسوية حالات العاملين  
بالشركات والمؤسسات العامة التي وافقت عليها اللجنة الوزارية  
للتنظيم والإدارة في ١٩٦٤/١٢/٢٦ فإن القاعدة في التسويات أن يتم  
الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم والوظيفة المطالة  
لها بعد التقييم والفئة المالية التي قدرت لها - تكون التسوية  
بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها  
فعلا - يراعى عند مطابقة الاشتراطات على من يشغل الوظيفة فعلا  
أن يطبق الحد الأدنى المقرر في جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية  
السابق اعتماده من مجلس الوزراء - تثبت الخبرة العملية بمسدد  
السنوات التي قضيت في مزاولة العمل بالشركة أو المؤسسة أو في عمل  
يتفق مع طبيعة عمل الوظيفة في جهات أخرى - مثال - قيام المدعى  
بأعمال التدريس التي تتناسب مع المؤهل المتوسط الذي كان حاصلًا  
عليه وهو كفاءة التعليم العالي لا يكفل له المخطومات والتقدرات اللازمة  
للقيام بأعمال وظيفة مدير شؤون العاملين لاختلاف طبيعة كل من العاملين  
فلا تدخل مدة التدريس في حساب مدة الخبرة اللازمة لشغل وظيفة  
مدير شؤون العاملين .

#### ملخص الحكم :

ان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المدعى حصل على كفاءة  
التعليم الأولى سنة ١٩٢٩ ، وقد عين بوظيفة معلم بمدرسة الجفجف  
الالزامية التابعة لمجلس مديرية الشرقية وذلك اعتبارا من

١٦/١١/١٩٢٩ ، ثم نقل مدرسا بمدرسة اللجا الماسوني التابعة لمنطقة القاهرة الجنوبية التعليمية اعتبارا من يوم ١٩٥٠/٦/٥ ، وظل يعمل بهذه المدرسة الى أن أظلي طرفه يوم ٢ فبراير سنة ١٩٥٧ لتساسبه تعيينه بوظيفة من الدرجة السادسة الادارية بديوان الموظفين بمقتضى القرار الصادر من ديوان الموظفين رقم ٩ بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ ، وكان الطاعن قد حصل على ليسانس الحقوق في دور مايو سنة ١٩٥٥ وقد تسلم العمل في ديوان الموظفين يوم ١٩٥٧/٢/٣ والحق عندئذ بالادارة العامة لشئون الموظفين وظل يتدرج في وظائف هذه الادارة ، وفي هذه الاثناء رقى الى الدرجة الخامسة الشخصية بالقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ١٢/٢١/١٩٥٩ ، ثم رقى الى الدرجة الرابعة الشخصية بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ١٦/١١/١٩٦٠ ، وفي ١٦/٢/١٩٦١ عين مديرا لمستخدمي مصلحة الأبحاث الجيولوجية والتعدينية بالقرار الصادر من رئيس ديوان الموظفين برقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ ، واعتبارا من ١/١/١٩٦٣ نقل وكيلا لمراقبة مستخدمي وزارة الأوقاف ، ثم نذب للعمل بالادارة العامة للتفتيش اعتبارا من ١٩٦٣/٧/٨ ، ثم رقى الى الدرجة الثالثة الادارية بالقرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من ١٩/٨/١٩٦٣ ، ثم نقل مراقبا لمستخدمي وزارة الاصلاح الزراعي بالقرار رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من ١٤/٩/١٩٦٣ ، ثم نقل مديرا لمستخدمي مؤسسة مديريةية التحرير بالقرار رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من ٩/١١/١٩٦٣ ، وعملا بأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ في ٢٠/٤/١٩٦٤ بنقله بدرجة الى هيئة مديريةية التحرير .

هذا وطبقا لجدول تماثل الوظائف الخاص بالمؤسسة العامة لهيئة مديريةية التحرير المعتمد من مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ٤ يناير سنة ١٩٦٥ عودلت وظيفة مدير شئون العاملين بالفئة الثانية ، وقد أصدر رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة قرارا تنفيذيا بتاريخ ١/١٢/١٩٦٥ نص فيه على تعديل تحديد وظائف العاملين بالمؤسسة الموضحة أسماؤهم في هذا القرار وتسكينهم في الوظائف

الموضحة قرين اسم كل منهم بصفة أصلية اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وتسوية حالاتهم على الفئات المالية المقررة لهذه الوظائف وفقا لجداول تعادل وظائف المؤسسة المعتمد من مجلس الوزراء وذلك اعتبارا من أول السنة المالية لتاريخ تحديد أقدميتهم في هذه الوظائف وفقا لأحكام القانون ، وقد ورد اسم المدعى في الكشف المرافق للقرار قرين وظيفة مدير ادارة شئون العاملين في الفئة الثانية ، غير أنه صحر بعد ذلك قرار نائب مدير عام المؤسسة رقم ٢٠ في ١٩٦٦/١/٥ بترقية المدعى الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٦٥-١٢-٢٧ ، ثم صدر في ١٩٦٦/٨/٢٤ القرار رقم ٥ ب بوضع المدعى في الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٦٤-٧-١ ، وبعد ذلك صدر قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة رقم ١٥٧٣ في ١٩٦٧/١٢/٣٠ بترقية المدعى الى الفئة الثانية في وظيفة مدير الادارة لشئون العاملين والشئون المالية والادارية .

وحيث أنه يخلص من مطالعة ملف خدمة المدعى أنه كان منذ تعيينه في ١٩٢٩/١١/١٦ بعد حصوله على كفاءة التعليم الأولى — يشغل وظيفة مدرس بالمدارس الإلزامية وظل كذلك الى أن عين في ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ في وظيفة من الدرجة السادسة الادارية بديوان الموظفين بعد حصوله على ليسانس الحقوق في مايو سنة ١٩٥٥ ، وأنه منذ أن تسلم المعلم بديوان الموظفين في ١٩٥٧/٢/٣ الحق بالادارة العامة لشئون الموظفين وظل يتدرج في الوظائف الادارية المختصة بشئون الموظفين حتى شغل وظيفة مدير المستخدمين بهيئة مديرية التحرير بالدرجة الثالثة الادارية اعتبارا من ١٩٦٣/١١/٩ ، وكانت اذ ذاك تتبع ديوان الموظفين ثم نقلت درجتها الى الهيئة المذكورة عملا بأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء الجهاز المركزي للتنظيم والادارة الذي نص في المادة ٣ منه على أن « ينقل جميع موظفي ديوان الموظفين الموجودين حاليا بحكم وظائفهم بإدارات المستخدمين بالوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة الى هذه الجهات وتنقل درجاتهم الى ميزانيات الجهات المنقولين اليها » .

وحيث أن هيئة مديرية التحرير كانت اذ ذاك — طبقا لقرار

رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٨ الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تتبع المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي » وذلك قبل أن يصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٦٦ بدمجها في المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضي المستصلحة » واذ كان قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ ، والمعمول به من تاريخ نشره في ٩ مايو سنة ١٩٦٣ قد نص في المادة ٣٤ منه على أن تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق أحكام القانون المذكور ، فان هيئة مديريةية التحرير المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ تعتبر مؤسسة عامة في مفهوم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، وبالتالي تسرى على العاملين بها أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك اعتبارا من يوم ٩ مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذي نص على أن تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة اللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولما كان المدعى قد نقل الى المؤسسة العامة لهيئة مديريةية التحرير في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ بحكم القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ المعمول به من التاريخ المذكور ، فمن ثم يصبح المدعى اعتبارا من التاريخ المذكور معاملا بأحكام نظام العاملين بالمؤسسات العامة الذي كان معمولا به اذ ذاك .

وحيث أن مقتضى نص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مستكملة بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ أن يضع مجلس ادارة المؤسسة جدولا للوظائف والمرتبات في حدود الجدول المرافق لللائحة ، ويتضمن جدول الوظائف وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توفرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات، ويعتمد هذا الجدول من الوزير المختص ثم تعادل وظائف المؤسسة بالوظائف الواردة بالجدول المشار اليه ويصدر بهذا التعادل قرار من



الوزير المختص ، ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء .

وحيث أن وظيفة مدير شئون العاملين التي يشغلها المدعي قيمت في جداول التعادل الخاصة بالمؤسسة بالفئة الثانية وشروط شغلها كما وردت في الجداول « مؤهل عال مناسب مع خبرة لا تقل عن ١٤ سنة أو مؤهل متوسط مناسب مع خبرة لا تقل عن ٢١ سنة ، أو مؤهل أقل أو الصلاحية دون المؤهل لا تقل عن ٢٩ سنة ، كما أن الأعمال المنوطة بالوظيفة المذكورة - حسبما جاءت في الجداول - تشمل تطبيق اللوائح والتعليمات الخاصة بشئون العاملين وتدريب وإرشاد العاملين على أعمالهم ، وطبقا لما جاء في القواعد العامة في شأن تسوية حالات العاملين بالشركات والمؤسسات العامة التي وافقت عليها اللجنة الوزارية للتوظيف والإدارة المنعقدة في ١٢/٢٦/١٩٦٤ فإن للقاعدة العامة في التسويات أن يتم الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم والوظيفة المعادلة لها بعد التقييم والفئة المالية التي قدرتها ، وأن تتم التسوية بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا ، فإذا توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لها ومستحقا للمرتب المحدد للفئة المالية المقررة ، وأن يراعى عند مطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا أن يطبق الحد الأدنى المقرر في جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية السابق اعتماده من مجلس الوزراء ، ويقصد بالشروط اللازمة لشغل الوظيفة حسب الجدول المشار إليه القدر من المعارف والمعلومات والقدرات اللازمة للقيام بالوظيفة على من يشغلها فعلا أن يطبق الحد الأدنى المقرر في جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية السابق اعتماده من مجلس الوزراء ، ويقصد بالشروط والمعلومات والقدرات اللازمة للقيام بالوظيفة ، وهذا القدر سيكتسب عن طريقين ( أ ) - الدراسة المنتظمة وقد قدرتها لها ثلاثة مستويات هي مؤهل عال يتناسب وطبيعة العمل ومؤهل متوسط يتناسب وطبيعة العمل ، ومؤهل أقل من المتوسط (ب) الخبرة العملية وقد قدرتها على أساس عدد من السنين في مجال العمل ، وثبتت الخبرة العملية ومدتها مقدرة

بالمسئولين بعدد السنوات التي قضيت في مزاولة العمل بالشركة أو المؤسسة أو في عمل يتفق مع طبيعة عمل الوظيفة في جهات أخرى ، هذا وقد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تسوية حالات العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على أنه استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحدد أقدمية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل اعتباراً من ١/٧/١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل .

حيث أن الواضح مما سلف بيانه أن الخبرة العملية التي اكتسبها المدعى في مجال الأعمال المنوطة بوظيفة مدير شؤون العاملين والتي تتناسب في طبيعتها مع الدراسة النظرية للمؤهل العالي الذي حصل عليه — وهو ليسانس الحقوق — لا تتجاوز مدتها سبع سنوات وخمسة أشهر تبدأ من تاريخ تسلمه العمل بديوان الموظفين في ٣/٢/١٩٥٧ وتنتهي في ١/٧/١٩٦٤ تاريخ التسوية التي تقضى بها القواعد السالفة البيان ، ذلك أن هذه المدة هي التي كان المدعى يقوم خلالها على الأعمال الخاصة بشؤون العاملين ، أما قبل فقد كان يقوم على أعمال التدريس التي تتناسب مع المؤهل المتوسط الذي كان حاصلاً عليه وهو كفاءة التعليم العالي ، وهذه الأعمال تختلف في طبيعتها عن الأعمال الخاصة بشؤون العاملين ولا تشكل للمدعى المعلومات والقدرات اللازمة للقيام على أعباء وظيفة مدير شؤون العاملين ، ومن ثم لا يكون قد توافرت في المدعى الشروط الواجب توافرها لشغل وظيفة مدير شؤون العاملين في هيئة مديرية التحرير بالفئة الثانية التي عولجت بها هذه الوظيفة وذلك اعتباراً بأن هذه الشروط تستلزم أما قضاء مدة خبرة لا تقل عن ١٤ سنة في الأعمال المنوطة بالوظيفة المذكورة علاوة على الحصول على مؤهل عال يناسب طبيعة العمل في الوظيفة ، أو قضاء مدة خبرة لا تقل عن ٢١ سنة في تلك الأعمال علاوة على الحصول على مؤهل متوسط

يناسب طبيعتها ، والمدعى حسبما سلف بيانه لا تصحق عليه شروط أى من الفرضين .

( طعن رقم ٤٠٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٥ )

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بمريل لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة - تسوية حالة العامل بالمؤسسة وفقا لحكم المادتين ٦٢ ، ٦٤ من تلك اللائحة وقواعد التصويات التى اعتمدها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة وذلك بوضعه على الوظيفة التى استوفى شروط شغلها وفقا لجداول تقسيم وترتيب الوظائف المعتمدة للمؤسسة - اذا ترتب على تسوية حالة العامل استحقاقه احدى الفئات المالية الاعلى من الفئة التى كان يشغلها فانه لا يجوز منحه هذه الفئة الا اذا كانت الوظيفة التى استوفى شروط شغلها قد تم تمويلها ماليا بمعرفة السلطة التشريعية - عدم تمويل هذه الوظيفة يترتب عليه نقله الى الفئة المالية المعادلة للدرجة التى كان يشغلها قبل تسوية حالته وفقا لقواعد النقل الحكمى التى طبقت فى شأن المؤسسات العامة خلافا لما اتبع بالنسبة للشركات التابعة لها - اساس ذلك أن قرار التسوية اذا ما كان من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عائق الخزانة العامة فلا يتولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونيا وهو يصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى اللازم لتنفيذه فاذا لم يوجد هذا الاعتماد اصلا كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وبتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام

العاملين بالمؤسسات العامة ونص في مادته الاولى على أن تسرى أحكام لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة .

ومن حيث أن لائحة العاملين المشار اليها تنص في المادة ٦٣ منها على أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتعدد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ... الخ » وتنص المادة ٦٤ على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ولا يترتب على حصول العامل على الاجر الذي يمنح له بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرئاسي للوظائف طبقا للتنظيم الاداري في كل شركة ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي . ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

وقد وضعت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلستها المنعقدة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ القواعد التي تتبع عند تسوية حالات العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها لتحقيق المبادئ التي استهدفها المشرع في وضع لائحة العاملين وهذه القواعد تقوم على أساس

الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم والوظيفة المعاملة لها بعد التقييم والفئة المالية التي قدرت لها وذلك حتى يمكن وضع الشخص المناسب في العمل المناسب بالأجر المناسب وضمان وحدة المعاملة والمساواة بين العاملين في الشركات مع الأخذ في الاعتبار بالمركز الفعلي لأعلى الوظائف الخالية وعدم المساس بالحقوق المكتسبة ذلك أن العبرة بشغل الوظيفة بصفة فعلية وممارسة أعمالها .

ومن حيث ان المدعى كان في عداد العاملين بالمكافأة الشاملة في المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي . وقد صار تحويل المكافآت الشاملة الى فئات في ميزانية المؤسسة المذكورة في ميزانية السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ وذلك في ضوء كتاب وزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ورقم ٦ لسنة ١٩٦٧ في شأن قواعد تحويل اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة الى درجات وتم وضعه على الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٦٤/٩/٢٩ وبالمرتبة الذي كان يتقاضاه وقتئذ ويتاريخ ١٩٦٨/١٢/١ صدر القرار رقم ٣٨٢ بتحديد وظيفته « أخصائي ثان » بالفئة الخامسة وبعد تحويل المؤسسة الى هيئة عامة صدر له القرار رقم ١٦١ بتسوية حالته بوضعه على الفئة الرابعة .

ومن حيث أنه لم يثبت من ملف خدمة المدعى أن المدعى كان يشغل في المؤسسة وقت التقييم في ١٩٦٤/٧/١ وظيفة أخصائي ممتاز للأعمال الهندسية والتي يذهب المدعى الى أن هذه الوظيفة مقرر لها الفئة الثالثة ذلك أن ملف خدمته وهو الوعاء الذي يعول عليه في تحديد وظيفته جاء خلوا من ذلك إذ الثابت من ملف خدمته انه كان مهندسا عاديا وحددت وظيفته بعد ذلك بأخصائي ثان بالقرار رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ١٩٦٨/١٢/١ . ولا عبرة بكتاب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية والمرسل الى الجهاز المركزي للتنظيم والادارة والذي يذكر فيه أن المدعى وقت تقسيم بند المكافآت الشاملة شاغلا لوظيفة أخصائي ممتاز المقرر لها الفئة الثالثة لان هذا الكتاب مؤرخ ١٩٧٠/٢/٣ ولا يوجد أى سند له من الاوراق يؤيده . وانه على فرض ان المدعى كان يشغل تلك الوظيفة فعلا فانه لا يصبح مستحقا للفئة المقررة لها طالما أن ميزانية المؤسسة منذ سنة ١٩٦٤ حتى سنة

١٩٧٠ تاريخ تحويلها الى هيئة عامة لم تتناولها أى تعديل أو تمويل فى وظائفها كما أن الجهة الادارية افادت بكتبتها المؤرخ ١٤ من يوليو سنة ١٩٧٩ أن وظائف المؤسسة المذكورة لم يتناولها أى تمويل حتى تاريخ الغائها وهي إلغاء الهيئة بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٠٢ لسنة ١٩٧١ وعلى ذلك فإن المدعى لا يستحق الفئة الثالثة تلقائيا لا يصح أن يصدر له قرار الترغية الى تلك الفئة لأن القرار الادارى باعتباره افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادة ملزمة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد لحدوث أثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة — أن القرار بهذه المثابة اذا كان من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة العامة فلا يتولد أثره حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى الذى يستلزم تنفيذه لمواجهة هذه الاعباء فإن لم يوجد الاعتماد أصلا كان تحقيق هذا الاثر غير ممكن قانونا . وطالما أن وظائف المؤسسة لم يتم تحويلها فلا يحق للمدعى أن يطالب بتسوية حالته على الفئة الثالثة المقررة للوظيفة التى يذهب الى انه كان شاعلها طالما أن الوظائف التى تضمنها جداول التوصيف والتقييم لتلك المؤسسة لم يتناولها أى تمويل كما هو ظاهر فى ميزانيتها منذ سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ تحويلها الى هيئة عامة . واذ كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ صحيح حكم القانون ويتعين بالتالى الحكم بالغائه وبرفض الدعوى والزام المطعون ضده المصروفات عن الدرجتين عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ )

### قاصدة رقم (٥٨٦)

المبدأ :

قرار وزير التعليم العالى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٩ بشأن معادلة بعض المؤهلات الوطنية والمتضمن معادلة شهادة معاهد اعداد الفنانين التجاربيين والمصانعين المسبوقة بشهادة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها بالدرجة الثامنة مع اضافة مدة سنتين اعتباريتين الى مدة

**الخدمة — عدم مريان هذا الحكم على العاملين بالقطاع العام وقت العمل  
بذلك القرار .**

### **ملخص الحكم :**

ومن حيث أن المادة ١١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نصت على أنه « ... وتعين معادلة المؤهلات الوطنية بقرار من وزير التعليم العالي أو من وزير التربية والتعليم حسب الاحوال وفقا للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية » ونصت المادة ١٦ من القانون ذاته على أن « يكون التمين في الوظائف ... وتعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التمين فيها فاذا اشتمل قرار التمين على اكثر من عامل في درجة واحدة اعتبرت الاقدمية كما يلي « ... وفي ابريل ١٩٦٩ صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ ناصا في المادة ١ منه على أن « تصاف فقرة أخيرة الى المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة نصها الآتي « ويكون لرئيس الجمهورية بقرار منه تحديد الحالات التي يجوز فيها تقرير اقدمية اعتبارية في الدرجة وفي المادة ٢ منه على أن « تستبدل بنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه النص التالي « يمنح العاملون عند التمين أول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة وفقا للجدول المرافق لهذا القانون ، ويجوز في الاحوال التي يحددها رئيس الجمهورية بقرار منه منح العامل مرتبا يزيد على بداية مربوط الدرجة ... » وقد عمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ من ١٧ من ابريل ١٩٦٩ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية — وقد أوردت المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن وزارة التعليم العالي كانت قد قامت باصدار عدة قرارات وزارية بمعادلة بعض المؤهلات الدراسية بتقدير الدرجة المالية المناسبة للمؤهل مع تقرير اقدمية اعتبارية بالنسبة لبعض هذه المؤهلات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات مع ما يترتب على ذلك من آثار ، الا أن هذه القرارات صدرت مخالفة للقانون لانه تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٦ وللمادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يجوز منح للعامل عند التمين زيادة في مرتبه تتجاوز بداية مربوط الدرجة أو تقرير اقدمية اعتبارية له — وأنه علاجا لذلك أعد القانون المشار اليه متضمنا أعطاء رئيس الجمهورية

بقرار منه تحديد الحالات التي يجوز فيها تقرير أقدمية اعتبارية في الدرجة وتخويله تحديد الأحوال التي يجوز فيها منح العامل راتباً يزيد على بداية الدرجة المعين فيها .

وفي ١٧ من أبريل ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٦٩ نلصا في المادة «١» منه على أن « يمنح خريجو المعاهد والمراكز والمدارس التي يحددها وزير التربية والتعليم أو التعليم العالي بقرار منه مرتباً يزيد على بداية ربط الدرجة المعين فيها في صورة علاوات بقدر سنتين الدراسة على أن تضم في أقدمية الدرجة مدة الدراسة المقررة بالمعهد أو المركز أو المدرسة للحصول على المؤهل الدراسي» ونصت المادة «٢» من القرار الجمهوري السالف الذكر على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه . وفي ٥ من يولية ١٩٦٩ صدر قرار وزير التعليم العالي رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٩ بشأن معادلة بعض المؤهلات الوطنية متضمنا النص في المادة «١» منه على أن « يعتمد معادلة المؤهلات الوطنية الواردة في هذه المادة على الوجه الآتي /

١ — الشهادة التي تمنح لخريجي معاهد اعداد الفنانين التجاريين والصناعيين بشعبها المختلفة المسبوقة بشهادة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية وما يعادلها لصلاحية أصحها للتصنيف في الوظائف من الدرجة الثامنة وتحسب أقدمية اعتبارية فيها مدتها سنتان مع منحهم مرتباً قدره سبعة عشر جنيهاً على أساس علاوتين من علاوات الدرجة ... الخ » .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أن قرار وزير التعليم العالي المشار اليه قد اشتمل بالنسبة للشهادة التي تمنح لخريجي معاهد اعداد الفنانين التجاريين والصناعيين بشعبها المختلفة المسبوقة بشهادة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية وما يعادلها على أحكام ثلاثة / أولها صلاحية هذه الشهادة للتصنيف في الوظائف من الدرجة الثامنة استناداً لسلطة وزير التعليم العالي في اجراء معادلة المؤهلات الوطنية طبقاً للمادة ١١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المتقدم الذكر وثانيها حساب أقدمية اعتبارية في هذه الدرجة مدتها سنتان وثالثها منح حمله هذه الشهادة المئتين في الدرجة الثامنة مرتباً قدره سبعة عشر جنيهاً على



أساس حساب علاوتين من علاوات هذه الدرجة التى يبلغ أول مربوطها ١٥ جنيتها ، ذلك استنادا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٦٩ الذى صدر اعمالا للتعديل الذى أدخل على المادتين ١٦ و ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث ان قرار الوزير المشار اليه بالنسبة لأى حكم من الاحكام الثلاثة التى نص عليها ، لا يسرى الا فى نطق تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه والذى صدر استنادا الى أحكامه ولا يسرى بالتالى على العاملين بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذين كانوا يخضعون وقت العمل بهذا القرار لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ حتى ولو كان هؤلاء العاملين قد عينوا من قبل فى جهات تخضع للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مادام أن تعيينهم هذا قد تم قبل بدء سريان قرار وزير التعليم العالى رقم ٢٦١ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر .

ومن حيث أنه ترتبنا على ما تقدم يكون ما جاء فى الحكم المطعون فيه من أن هذا القرار قد انطوى على تسوية حالة أصحاب المؤهل المذكور بأثر رجعى من بدء تعيينهم بالحكومة واعماله — تبعا لذلك — فى حق المدعى الذى يشغل الفئة السابعة بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء وقت بدء سريان القرار المشار اليه باعتبار أنه كان ميعنا أصلا فى ١٩/٢/١٩٦٢ فى الدرجة الثامنة الفنية بجامعة القاهرة — قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وتأويله وتعيين الحكم بالغائه ويرفض الدعوى والزام المطعون ضده المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

( طمسون ارقام ١٠٤٠ ، ١١١٤ ، ١١٥٢ لسنة ١٨ ق — جلسة

( ١٩٧٨/١٢/٣١ )

## قاعدة رقم (٥٨٧)

المبدأ :

الكتاب الدورى رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه بالبند الاول  
قضى بتحديد الوظائف التى يشغلها العاملون ببند المكافآت الشاملة وفقا  
لما هو ثابت بملفات خدمتهم والا حددت الوظائف بقرار من مجلس ادارة  
المؤسسة فى حالة عدم تحديدها بملفات الخدمة — العبرة هى بالوظيفة  
التى كان يشغلها العامل فعلا يستوى فى ذلك أن يكون شغله لها قد تم  
بطريق التعيين أو النقل أو التذب أو الاعارة اذ ان كل ذلك تعتبر ادوات  
قانونية تنفيذ شغل صاحب الشأن للوظيفة طالما أن القواعد التى تضمنها  
الكتاب الدورى المشار اليه تستلزم اداة معينة فيها .

ملخص الحكم :

من حيث أنه وبالنسبة الى الموضوع فان مقطع النزاع يدور  
حول ما اذا كان المدعى وقت صدور القواعد المشار اليها وكانت وظيفته  
ثابته بملف خدمته وبذلك تلزم الجهة الادارية بهذا التحديد بالنسبة  
له ويعتبر شاغلا لها وقت أن كان على بند المكافآت الشاملة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى ملف خدمة المدعى تبين انه بتاريخ  
١٩٦٦/٥/٢٩ صدر قرار نائب رئيس مجلس ادارة المؤسسة  
المصرية العامة للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية برقم ٩١ لسنة  
١٩٦٦ قضى بتذب السيد / . . . . . الموظف بالشئون المالية رئيسا لقسم  
الشركات بادارة الشئون المالية اعتبارا من ١/٥/١٩٦٦ .

ومن حيث انه تبعا لذلك واعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٦ يكون  
المدعى قد حددت وظيفته كرئيس لقسم الشركات بادارة الشئون  
المالية يستوى فى ذلك أن يكون شغله لها بمقتضى قرار صادر  
بالتعيين عليها أو بالترقية لها أو نخب لها أو بطريق الاعارة اذ أن كل  
ذلك ادوات قانونية تنفيذ شغل صاحب الشأن للوظيفة طالما أن القواعد

لم تستلزم واحدة منها لامكان القول بشغل الوظيفة باداء معينة دون الأخريات .

ومن حيث أنه وطالما أن القواعد التي اشتملها كتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ قد نص على وجوب تحديد الوظائف التي يشغلها فعلا العاملون المعينون على بند المكافآت الشاملة وفقا لما هو ثابت بملف خدمتهم فان المقطوع به وطبقا لما ألحقنا اليه هو كون المدعى شاغلا فعلا لوظيفة رئيس قسم الشركات بإدارة الشؤون المالية ولو كان هذا الشغل قد تم بطريق النذب اليها وعليه فان وظيفته تكون قد حددت بمقتضى ذلك وينقل تبعا لذلك من بند المكافآت الى الفئة المالية المقررة لها ، وهو ما أجرته بالنسبة له وبحق الجهة الادارية .

( طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٣ قى - جلسة ١٩٨٠/٦/١ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٨ )

المبدأ :

البند ( د ) من قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت الشاملة بالمؤسسات العامة التي اعتمدها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشؤون التنفيذية بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ والصادر بها كتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ يقضى بنقل العاملين المعينين على بند المكافآت الشاملة الى الوظائف الدائمة بالمؤسسة المناظرة لوظائفهم مع عدم جواز منح العامل فئة مالية أعلى من الفئة التي وضع عليها من يتساوى معه فى التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة - المحول عليه فى القياس بالترميز ليس التطبيق فى المؤهل والعمل بل التماثل فى مستوى المؤهل ومدة الخبرة فى العمل .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالرجوع الى القواعد التي اعتمدها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشؤون التنفيذية بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٦

والتي تضمنتها أحكام الكتاب الدورى رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ فى شأن  
تقسيم بند المكافآت الشاملة الى فئات نجد انها جرت كالاتى :

( أ ) تحدد الوظائف التى يشغلها عملا العاملون المميون على بند  
المكافآت الشاملة وفقا لما هو ثابت بملف خدمتهم فاذا لم تكن الوظيفة  
ثابتة بملف الخدمة حددت بقرار من مجلس ادارة المؤسسة .

(ب) اذا كانت لهذه الوظائف وفقا لواجباتها ومسئولياتها نظائر  
ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها فى جدول تقييم  
الوظائف حددت لها الفئات المالية والاشتراطات المحددة لهذه الوظائف.

(ج) اذا لم توجد لبعضها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة  
المصدق عليها فى جداول التقييم اتبعت الاجراءات باستحداث وظائف  
تطبيقا للقرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ .

( د ) ينقل العاملون المميون على بند المكافآت الشاملة الى هذه  
الوظائف اذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف وبشرط  
الا يوضع العامل على فئة مالية أعلى من الفئة المالية التى وضع  
عليها من يتساوى معهم فى التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة ويتم  
نقل العامل بنفس مرتبتهم الحالية وان لم تبلغ أول مربوط فئة الوظيفة  
على أن يمنحوا أول مربوط الفئة فى بداية السنة المالية المقدمة على أنه  
اذا كانت تريد على نهاية ربط الفئة يحتفظ لهم بهذه الزيادة بصفة  
شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل  
من البدلات وعلاوات الترقية .

(هـ) تنقيد أقدمية العامل فى الوظيفة المنقول اليها اعتبارا من  
١٩٦٤/٧/١ وتاريخ تعيينه أيهما أقرب .

ومن حيث أنه يبين من أوراق الدعوى أنه عند تطبيق الفقرة «و»  
المشار اليها من منشور وزارة الخزانة تبين أن للمطعون ضدها زميلا  
« د » المشار اليها من منشور وزارة الخزانة تبين أن للمطعون ضدها زميلا  
هو السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ حاصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٥٥ والذى

أرجعت أقدميته الى الدرجة السادسة القديمة الى سنة ١٩٥٧ بقرار المؤسسة رقم ٩٣ بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٤ وجرى اتخاذه معيارا للقياس باعتباره في أسوأ الفروض واحدا من خريجي سنة ١٩٥٧ واعتبر زميلا لمن كانوا معينين بمكافآت شاملة حولت مكافأتهم الى درجات ومن ثم فلم يكن من الجائز وضع المدعية في فئة مالية أعلى منه لأنه فضلا عن أن هذا الزميل يزيد مدة خبرته عليها وهذا ما اعتمدته المؤسسة بحق عند تقييمها للفئة التي يجب أن توضع عليها المدعية وهي الفئة السادسة ولا يقدح من ذلك ما تذهب اليه المدعية من أنها حاصلة على بكالوريوس في العلوم وأن المقيس عليه يختلف عنها من حيث المؤهل والوظيفة لأن المعول عليه في القياس بالزميل ليس للتطبيق في المؤهل والعمل بل التماثل في مستوى المؤهل ومدى الخبرة في العمل المنوط القيام به .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب اليه غير هذا النظر فيكون بالتالي قد خالف صحيح حكم القانون حقيقا بالالغاء وبرفض الدعوى مع الزام المدعية المصروفات .

( طعن رقم ٨٧٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٩ )

## الفرع السادس

### الترقية

قاعدة رقم (٥٨٩)

المبدأ :

عدم مشروعية شرط الخبرة المتخصصة الذي تطلبه لجنة شئون العاملين للترقية الى الوظائف الأعلى مادام هذا الشرط لم يرد ضمن شروط شغل الوظيفة وفقا لجداول التوصيف

ملخص الحكم :

أنه بالاطلاع على محضر لجنة شئون العاملين بالمؤسسة الطاعنة

( المؤسسة المصرية العامة للبترول ) المنعقدة في المدة من ١٢/٢٨/١٩٦٨ الى ١٢/٣٠/١٩٦٨ يتبين أنه ورد به أن رأى هذه اللجنة قد استقر على أنه عند تراحم العاملين على الترقية الى وظيفة أعلى فيجب مراعاة عنصر الخبرة المتخصصة في مجال عمل الوظيفة الحالية والوظيفة المرشح العامل للترقية اليها واعتبار الخبرة المتخصصة من عناصر تقدير الكفاية عند اجراء المفاضلة بينهما وأن تتم المفاضلة بين المرشحين للترقية علي أساس مرتبة الكفاية الثابتة بالتقرير دون مجموع درجات التقرير اذا كانت المقارنة بين عاملين محرر تقريرهما من مديرين مختلفين . وأنه بالنسبة لترقية السيد / ..... بالاختيار فقد تخطى من يسبقه من المحاسبين في ترتيب الأقدمية المرقى منها رغم تفوقهم عليه أو تساويهم معه في مرتبة الكفاية نظرا لأن تخصصه في مجال العمل للوظيفة المرقى اليها يجعله أكثر منهم كفاءة تطبيقا للقاعدة السالفة البيان .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن مقطع النزاع في الطعن المروض ينحصر في تحديد مدى مشروعية شرط الخبرة المتخصصة الذي تطلبته لجنة شؤون العاملين بالمؤسسة الطاعنة في حركة الترقيات المشار اليها والذي على أساسه رقت السيد / ..... الى الفئة الرابعة متخطية ادعى في الترقية الى هذه الفئة ، ويتعين للبت في هذا النزاع الرجوع الى أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والذي صدر في ظله قرار الترقية المطعون فيه .

ومن حيث أن المادة ٣ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه تقضى بأن يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتصديق واجباتها ومسؤولياتها واشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في احدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام . وتنص المادة ١٠ على أن تكون الترقية الى وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفاية على أن تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار فاذا تساوت مرتبة الكفاية يرقى الأقدم في الفئة المرقى منها . وفي جميع الأحوال يجب توافر اشتراطات شغل الوظيفة . وتنص المادة ١٢ على أنه لا يجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي

للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتهما وفي الفئة الأعلى مباشرة بشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لشروطها. فإنه يستفاد من هذه النصوص أولا أن نظام العاملين بالقطاع العام قد نبذ نظام تسعير الشهادات وأخذ بنظام توصيف وتقييم الوظائف وأن شغل لادوية منوط بتوافر شروط شغلها المقررة بجدول توصيف وظائف المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التي تتدرج الوظيفة بهيكلها التنظيمي . وثانيا : ان الترقية الى وظائف الفئة السادسة وما يعلوها بالاقتدار على أساس الكفائية المستمدة من التقارير الدورية ، وأنه لا يجوز تخطي الأقدم الى الأحدث الا اذا كان الأخير أكفأ أما عند التساوى في الكفائية فيجب ترقية الأقدم .

ومن حيث أنه بالرجوع الى جدول توصيف وظائف المؤسسة الطاعة يبين أن الشروط اللازم توافرها فيمن يشغل وظيفة « رئيس قسم خدمات التوزيع » المطعون في قرار الترقية اليها هي الحصول على مؤهل عال مع خبرة لا تقل عن ثمان سنوات في مجال العمل ومعرفة تامة بالقوانين واللوائح والتعليمات والنظم والأسس العلمية التي تحكم مجال العمل . كما يبين من الاطلاع على كتاب المؤسسة المذكورة المؤرخ ١٩٧٤/٢/٢١ وعلى ميزانية المؤسسة عن السنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ أولا : ان جميع العاملين بالمؤسسة يجمعهم كشف أقدمية واحد طبقا للدرجات الواردة بالميزانية وليس هناك كشف أقدمية مستقل لكل ادارة من ادارات المؤسسة ، وثانيا : أنه لم يرد في ميزانية المؤسسة أية وظائف تخصصية ومؤدى ذلك أن الخبرة التخصصية التي اشترطتها لجنة شؤون العاملين بالمؤسسة الطاعنة في حركة الترقية المطعون فيها هو شرط لم يرد ضمن شروط شغل الوظيفة المطعون في الترقية اليها طبقا للثابت بجدول توصيف وظائف المؤسسة، كما لم يرد ذكر لأية وظائف تخصصية في ميزانية المؤسسة ، ومن ثم وتأسيسا على ما تقدم فإن تطلب توافر شرط الخبرة التخصصية عند التراجع على الترقية الى وظيفة أعلى يكون على غير أسس من القانون . هذا فضلا عن أنه يبين من مقارنة الوظائف التي تقلدها كل من الدعى والمطعون في تربيته منذ بدء خدمتهما بالمؤسسة حتى تاريخ

الترقية المطعون فيها — على ما سبق بيانه — أنهما تقلدا وظائفا ذات طبيعة عمل متماثل حيث شغل كل منهما وظيفة محاسب رغم اختلاف الإدارات التي عمل بها كل منهما ، كما يبين من استعراض مهام وظيفة « رئيس قسم خدمات التوزيع » الواردة بجدول توصيف وظائف المؤسسة ان هذه المهام ذات طبيعة عامة تتطلب الخبرة العامة في مجال العمل ولا تستلزم تخصصا معينا .

ومن حيث أنه متى وضع الأمر على الوجه المتقدم . وقد ثبت من الأوراق أن المدعى والمطعون في ترقيته قد توافرا في كل منهما شرط المؤهل العالي وهو بكالوريوس التجارة وشرط الخبرة في مجال العمل بالمؤسسة مدة تزيد على ثماني سنوات وهما الشرطان الواردان في جدول توصيف وظائف المؤسسة ، وقد تساويا في مرتبة الكفاية بحصول كل منهما على تقرير دوري بتقدير « جيد » سنة ١٩٦٨ أى في العام الذي أجريت فيه الترقية ، وإن أقدمية المدعى في الفئة الخامسة ترجع الى ١١/٨/١٩٦٤ بينما ترجع أقدمية المطعون في ترقيته في هذه الفئة الى ٢١/١٢/١٩٦٥ ، ولما كانت المادة (١٥) من اللائحة تنص بأنه اذا تساوت مرتبة الكفاية يرقى الأقدم كما استقر قضاء هذه المحكمة على أن الاختيار يجد حده الطبيعي في هذا المبدأ العادل ، وهو أنه لا يجوز تخطي الأقدم الى الأحدث الا اذا كان الأخير أكفأ أما عند التساوي في الكفاية فيجب ترقية الأقدم ، فمن ثم فإن المدعى وهو الأقدم يكون أحق بالترقية الى الفئة الرابعة من المطعون في ترقيته واذا رقت المؤسسة الطاعنة المطعون في ترقيته دون المدعى تكون قد خالفت القانون . واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فمضى للأسباب التي بنى عليها بارجاع أقدمية المدعى في الفئة الرابعة الى تاريخ نفاذ الحركة المطعون فيها بعد أن تبين أنه رقى الى هذه الفئة ، فإنه يكون قد أصاب الحق في قضائه وطبق القانون تطبيقا سليما ، ولذلك يكون الطعن على غير أساس سليم من القانون خليفا بالرفض .



## قاعدة رقم (٥٩٠)

### المبدأ :

مفاد نص المادة ١٠ من لائحة نظام العاملين بالقضاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن للترقية الى وظائف الفئات السابعة وما دونها تتم بالأقدمية أو بالاختيار طبقا للنسب التي يحددها مطلقا مجلس ادارة المؤسسة - عدم صدور القرار التنظيمي من مجلس ادارة المؤسسة في هذا الشأن يعنى ترك الامر الى الاصل العلم المقرر للترقية - الاصل ان الترقية تتم بالأقدمية طالما انه ليس ثمة مانع قانوني يحول دون الترقية - اساس ذلك ان الاقدمية هي الاساس فيما يكتبه الصلح من خبرة تؤهله لشغل الوظيفة الاطلى - قرار الترقية الصادر بالمخالفة لقاعدة الاقدمية يتعين للقضاء بابطاله فيما يشمله من تخطى - لا يغير من ذلك الموافقة اللاحقة من مجلس ادارة المؤسسة على نسب الترقية التي قام عليها قرار الترقية - اساس ذلك ان تقرير نسب مينة للترقية بالأقدمية أو بالاختيار هو اجراء لا محى يجب ان يصدر على النحو الذى رسمه القانون وبعند تصدر القرارات الفردية بالترقية - المركز الذاتى للعامل يجب ان يسبقه بداهة اصدار القواعد العامة التى يعطل على مقتضاها والتي تشكل المركز التنظيمى اللائحى الذى يخضع لاحكامه.

### ملخص الحكم :

ان المادة ١٠ من لائحة نظام العاملين بالقضاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والتي كانت متساوية وقت صدور القرارين المطعون فيهما قد نصت على أن تكون الترقية الى وظائف الفئات من السادسة وما يلوها بالاختيار على اساس الكفلية على أن تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار فاذا تساوت مرتبة السكايه رقى الاقدم في الفئة المرقى فيها ، وفيما عدا وظائف هذه الفئات تكون الترقية بالأقدمية أو الاختيار في حدود النسب التى يحددها مجلس الادارة ، ومفاد هذا النص أن الترقية الى وظائف

الفئات السابعة وما دونها انما تتم بالأقدمية أو الاختيار طبقا للنسب التي يحددها سلفا مجلس ادارة المؤسسة .

وحيث أن الثابت من الأوراق المقدمة من المؤسسة المدعى عليها أن القرارين المطعون فيهما قد اشتمل أولهما على ترقية سبعة موظفين الى الفئة السابعة خمسة منهم بالأقدمية واثنان بالاختيار ، كما اشتمل القرار الثاني على ترقية ثلاثة موظفين الى الفئة ذاتها واحد منهم بالأقدمية واثنان بالاختيار ، ومن ذلك يتضح أن الترتيبات موضوع هذين القرارين قد أجريت على أساس نسبة معينة للأقدمية وأخرى للاختيار ، هذا والثابت أن رئيس مجلس ادارة المؤسسة قد وافق في ١٨/١٢/١٩٦٧ على محضر لجنة شئون العاملين الذي اشتمل على الترتيبات موضوع القرار ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ ، كما وافق في ٢٨/١٢/١٩٦٧ على محضر لجنة شئون العاملين الذي اشتمل على الترتيبات موضوع القرار ١١٢ لسنة ١٩٦٧ ، وبناء على ذلك أصدر مدير عام المؤسسة القرارين المشار اليهما ، وقد تم ذلك كله دون أن يكون مجلس ادارة المؤسسة قد وضع النسب التي تنتمي في الترقية بالأقدمية أو بالاختيار بالنسبة الى الفئة السابعة التي تمت الترتيبات اليها ، ثم وافق مجلس ادارة المؤسسة بعد ذلك بجلسته المنعقدة في ٢٨/٢/١٩٦٨ على تحديد نسبة الترقية في الفئات السابعة وما دونها في حدود ٦٠٪ بالأقدمية ، ٤٠٪ بالاختيار وذلك فيما يختص بترقيات شهر ديسمبر سنة ١٩٦٧ وحتى تصدر اللائحة الادارية للعاملين بالمؤسسة .

وحيث أن القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة بالموافقة على الترتيبات السابقة الذكر هو قرار باطل معدوم الأثر فيما اشتمل عليه ضمنا من تحديد نسب معينة للترقية بالأقدمية وللترقية بالاختيار ، وذلك اعتبارا بأنه قد جاء في هذا الشأن معينا بعيب عدم الاختصاص اذ مارس سلطة ناطها المشرع بمجلس الادارة ففقد بذلك إحدى مقومات القرار اللائحة وهو ركن الاختصاص ، هذا وليس يغير من الأمر أن يكون مجلس الادارة قد وافق بعد ذلك على نسب الترقية التي سارت على نهجها الترتيبات موضوع القرارين المطعون عليهما ، وذلك

اعتباراً بأن تقرير نسب معينة للترقية بالأقدمية وبالاختيار هو إجراء لائحي يجب أن يصدر من الجهة صاحبة الاختصاص على النحو الذي رسمه القانون - وأرتأه كفيلاً بتحقيق الضمانات للمعاملين وبمعدن تصدر القرارات الفردية بالترقية محكومة بالقواعد التنظيمية العامة الموضوعة في هذا الشأن والتي تشكل عنصراً من عناصر المركز القانوني اللائحي للوظيفة العامة . وطالما أن الموظف العام يستمد حقوق وظيفته وواجباتها من نصوص القوانين واللوائح التنظيمية فإن تقرير المركز الذاتي لذلك الموظف يجب أن يسبقه بذاعة اصدار القواعد التي يعامل على مقتضاها والتي تشكل المركز التنظيمي اللائحي الذي يخضع لأحكامه .

وحيث أنه في غياب قرار تنظيبي من مجلس ادارة المؤسسة يصدر بالنسب التي تجرى على مقتضاها الترقية بالأقدمية أو الاختيار استناداً الى نص المادة ١٠ من اللائحة فإن الأصل أن الترقية تتم بالأقدمية طالما أنه ليس ثمة مانع قانوني يحول دون الترقية ، وذلك اعتباراً بأن الأقدمية هي الأساس فيما يكتسبه الموظف من خبرة تؤهله لنسب الوظيفة الأعلى ، وطالما أن مجلس الادارة لم يحدد نسبة للترقية الاختيارية في الفئة السابعة وما دونها فإنه يكون قد ارتأى - ولو مؤقتاً - أن يترك الأمر الى الأصل العام المقرر للترقية في مثل هذا النوع من الوظائف للأقدمية المطلقة . فإذا ما ارتأى بعد ذلك أن يعارض السلطة المقررة اليه من اللائحة فإن قراره في هذا الشأن إنما يبري باثر مبات ولا يمكن أن يرتد بهذا الأثر الى تاريخ سابق على صدوره والا كان في ذلك اختلالاً بمراكز قانونية نشأت واستقرت في ظل قاعدة لائحية مغايرة .

وحيث أنه بناء على ما تقدم وإذا كان الثابت أن المدعى كان ترتيبه السابع في كشف الأقدمية وقد شملت الترقية موضوع القرار رقم ١٠٧ من ١٩/١٢/١٩٦٧ سبعة من المعاملين بالمؤسسة ، فإن القرار المذكور يكون قد تخطى المدعى بغير سند من القانون في الترقية من الفئة الثامنة الى الفئة السابعة ومن ثم يتعين الحكم بالفساء القرار المشار اليه فيما تضمنه من هذا التخطي وإذا قضى الحكم المطعون عليه

بالإلغاء الكامل للقرارين المطعون عليهما فإنه يكون قد جانب الصواب ومن ثم يتعين القضاء بالغاء القرار رقم ١٠٧ في ١٦/١٢/١٩٦٧ ،  
١٩٦٧/١٢/١٩ فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى الفئة  
الصلابة بالأقدمية وما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجهة الادارية  
المصروفات .

( طعن رقم ٢٦٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٢ )

### قاعدة رقم (٥٩١)

المبدأ :

المادة (١٠) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — الترقية بالاختيار  
تكون على اساس الكفالية على أن تؤخذ «التقارير» الدورية في الاعتبار —  
التعبر بلفظ الجمع بالنسبة الى « التقارير » يعنى الدلالة على التقارير  
الخاصة بمجموعة من المرشحين للترقية ولا يعنى وجوب الأخذ في  
الاعتبار بكثير من تقرير بالنسبة الى كل عامل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مقطع النزاع في الخصومة الماثلة يتحصل على  
أمرين الأول يدور حول تفسير المادة ١٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع  
العام — المعمول به اذ ذاك — وتحديد المقصود بعبارة ( التقارير  
الدورية ) التي وردت بتلك المادة وما اذا كان يقصد باستخدام لفظ  
الجمع في شأنها الاعتداد بكثير من تقرير دورى أم أن الاعتداد يكون  
بالتقرير الأخير . والأمر الثانى يدور حول مدى سلامة التقرير الذى  
أعد عن المدعى لعام ١٩٦٧ وهو التقرير الذى اعتمدت عليه جهة الادارة  
في اجراء حركة الترقية المطعون فيها حيث ينعى المدعى على هذا  
التقرير أن الذى أعده غير مختص لأنه ليس رئيسه المباشر ، كما أنه  
أثبت به أنه قد عوقب بمقوبة الانذار في العام الذى أعد عنه التقرير

وهي واقعة غير صحيحة لا أساس لها إذ أنه لم يوقع عليه أى جزء مدة عمله بالمؤسسة المدعى عليها .

ومن حيث أنه عن الأمر الأول مقتضى المادة ١٠ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه :

« تكون الترقية الى وظائف الفئات من المادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفائية على أن تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار فإذا تساوت مرتبة الكفائية يرقى المتقدم في الفئة المرقنى منها » . . . . . والتعبير بلفظ الجمع بالنسبة الى التقارير يحضى في سياق النص — الدلالة على التقارير الخاصة بمجموعة المرشحين للترقية ولا يعنى وجوب الأخذ في الاعتبار بأكثر من تقرير بالنسبة الى كل عامل من العاملين المرشحين للترقية يؤيد ذلك ما ورد في السياق بعد ذلك من الاشارة الى تساوى ( مرتبة الكفائية ) وهو ما يدل على أنها مرتبة واحدة لا تستقى الا من تقرير واحد ، كما أن كفاية العامل حالة تحتمل التخمين وتقدر في مراحل زمنية متتالية ومن ثم يجرى اعداد التقارير بصفة دورية ويكشف التقرير الأخير عن حالة العامل النهائية من حيث انتاجه وسلوكه وتدريبه وهى الحالة التى يعول عليها عند اجراء الترقية ، وتفسير نص المادة ١٠ سلفه الذكر على هذا النحو يتفق مع التفسير المستقر عليه بالنسبة الى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي يعد الشريعة العامة في نظم التوظيف ومن ثم يكفى التقرير السنوى الأخير كأساس للمفاضلة بين العاملين المرشحين للترقية وعلى ذلك يكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من وجوب الاعتداد بأكثر من تقرير دورى مخالفا للقانون ومن ثم يتعين القضاء بالناء هذا الحكم .

( طعن رقم ٧٢١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١ )

### قاعدة رقم (٥٩٢)

#### المبدأ :

المادة الثالثة عشر من لائحة العاملين بالقطاع العام المصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ تشترط للترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدوري من السنة الأخيرة - صدور قرار بترقية بعض العاملين بالاختيار في عامي ١٩٦٦ استنادًا إلى التقارير الدورية الموضوعة عنهم عامي ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ يؤدي إلى بطلان قرار الترقية لعدم أخذ التقارير الدورية الخاصة بطم ١٩٦٨ في الاعتبار - وجوب إلغاء هذا القرار إلغاءً مجرداً .

#### ملف من الحكم :

ومن حيث أن المادة العاشرة من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام تنص بأن « تكون الترقية على وظائف للفئات من السادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفاية على أن تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار فإذا تساوت مرتبة الكفاية يرقى الأقدم من الفئة المرقى منها » وفيما عدا وظائف هذه الفئات تكون الترقية بالأقدمية أو الاختيار في حدود النسب التي يحددها مجلس الإدارة ... وفي جميع الأحوال يجب توافر اشتراطات شغل الوظيفة » وتنص المادة الثانية عشرة بأنه « لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ومدرجة بميزانيتها وفي الفئة الأعلى مباشرة ، بشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لشروطها .. » وتنص المادة الثالثة عشرة بأن « يشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدوري عن السنة الأخيرة » وعلى ذلك فالأصل في الترقية طبقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ - الذي صدر القرار المطعون فيه في ظله - أن تكون إلى وظائف خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وإن

تكون هذه الوظائف الخالية مدرجة في ميزانية المؤسسة أو الوحدة وأن تكون الترقية إلى الفئة الأعلى مباشرة . وتكون الترقية إلى وظائف الفئات من السابعة وما يعلوها بالاختيار . أما وظائف الفئات الأقل من السادسة فتكون الترقية إليها بالأقدمية أصلاً ما لم يحدد مجلس الإدارة نسبة للترقية بالاختيار في تلك الفئات . وطبقاً للمادة ٢٠ من اللائحة سُلطة الذكر يحرر عن كل عامل تقرير دورى شامل لانتاجه وسلوكه وتدريبه وتقدير كفاية العامل بدرجة ممتاز أو جيد أو متوسط أو دون المتوسط أو ضعيف ، وتعد التقارير على النماذج وطبقاً للأوضاع التي يقررها مجلس إدارة المؤسسة . وطبقاً للمادة ٢١ من القرار الجمهورى سالف الذكر يخضع لنظام التقارير الدورية جميع العاملين عدا أعضاء مجلس الإدارة والعاملين الشاغرين لوظائف من الفئة الثانية وما يعلوها . والثابت من الأوراق في خصوص القرار المطعون فيه أن الإدارة عولت في وزن كفاية المرشحين وزملائهم على التقارير الدورية المقدمة منهم خلال سنتي ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، كما عولت بالنسبة لآخر المرشحين ٥٠٠٠ على التقارير المقدمة منه أبين كان يشغل في هاتين السنتين وظيفة كتابية ذلك أنه حصل على الليسانس في القانون في نوفمبر من سنة ١٩٦٧ ولم يمين في وظيفة مساعد بلحت بإدارة الشؤون القانونية والتحقيقات إلا بالقرار رقم ٢٠٠ الصادر في ١٩/١٢/١٩٦٧ ، وكان قبل ذلك يشغل وظيفة كتابية ، وكلنت الترقية بالقرار المطعون فيه بالاختيار وعلى الوظائف الشاغرة بالهيكل الوظيفي للمؤسسة . ومتى كانت المادة ١٣ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تشترط على الأقل في التقرير الدورى عن السنة الأخيرة ، وهى في هذه الخصومة سنة ١٩٦٨ إذ صدر القرار المطعون فيه في ١١/٥/١٩٦٩ يصل فيه نفاذ الترقيات اعتباراً من ٣١-١٢-١٩٦٨ لذلك تكون الترقيات إلى الفئة السادسة بالقرار المطعون فيه قد جاءت كلها مخالفة للقانون، ذلك بأنه لو كانت التقارير السنوية الأخيرة لعام ١٩٦٨ تحت نظر الإدارة عند إجراء الترقيات المطعون فيها فقد كان من الحكمة أن يتغير وجه الأمر كله بالنسبة للمرشحين ومن ثم تشملهم الترقية ولا سيما وأن الترقية إلى الفئة السادسة بالقرار المطعون فيه شملت الأول والثاني والخامس والسادس والخامس عشر والرابع والعشرين والحادى

والستين وتضمنت تغطيات كثيرة كما هو مستفاد من ترتيب التقدمية من شملتهم بالترقية وهذا الى فساد الاعتداد بانتقائير الموضوعه عن آخر المرقين ابلان شغل الوظيفه الكتابية وعدم صلاحية هذه التقارير اصلا لتقدير كفايته في وظيفة مساعد بلحت بإدارة للشئون القانونية بعد حصوله على درجة الليسانس في القانون في نوعبر سنة ١٩٦٧ — ولذلك تكون الترقية الى الفئة السادسة بالقرار المطعون فيه بالنسبة لجميع المرقين به باطله في أساسها لفساد الاختيار فيها للقائم على التقارير السرية لسنتي ١٩٩٦ و ١٩٦٧ دون التقارير الدورية عن السنة الأخيرة وهي سنة ١٩٦٨ ، وهي التي كان يتعين التعويل عليها وحدها في تقدير الكفلية ووزن الاختيار سواء بالنسبة للمرقين الى الفئة السادسة أو من لم يرقوا اليها طبقا لحكم المادة ١٢ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ولذلك يكون من المتعين القضاء بالغاء القرار المطعون فيه بالنسبة الى الترقية الى الفئة السادسة الغاء كليا مجردا حتى يتاح للإدارة أن تجرى — أن شاعت الترقية على الوظائف الخالية في الهيكل الوظيفي بمراعاة الأحكام الصحيحة للقانون . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى المدعى فإنه يكون على غير أساس ، وعلى خطأ في تطبيق القانون بما يستوجب الحكم بالغاء ، والقضاء بالغاء القرار رقم ٦٨ الصادر عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر في ١١/٥/١٩٦٩ فيما تضمنه من ترقيات الى الفئة السادسة الغاء مجردا والزام الجهة الادارية التي خسرت الدعوى بالمصروفات .

( طعن رقم ٧٢٨ ، ٧٣٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم (٥٩٣)

#### المبدأ :

ترقية من الفئة الثانية الى وظيفة من وظائف الادارة العليا بالفئة الأولى — اجراؤها بالاختيار على أساس الكفلية من بين المرشحين من شغل الفئة الثانية الذين استوفوا اشتراطات شغل



الوظيفة المرقى اليها — عدم خضوع شاغلي الفئة الثانية لنظام التقارير الدورية — نتيجة ذلك أن كفاية المرشحين يرجع تقديرها الى رؤسائهم يجرونه بما يطمنون اليه من عناصر ومقومات يحملون عليها من الأوراق ومن قيامهم المتصل على جهد كل مرشح وطاقته وسلوكه — هذا التقدير من سلطة الادارة لا يعقب عليه القضاء الا أن يثبت انحراف بالسلطة أو تبدى الادارة في قرارها أمسا أو معاير تخالف القانون وتقيم عليها التقدير فيلحقه البطلان — ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يجاوز تقصى مشروعية القرار بذاته الى التعقيب على ما افترض أنه أقيم عليه مما يدخل في دقيق المفصلة بين الرقى وسائر المرشحين وهو ما تختص به الادارة وليس ما يجوز للقضاء أن يناهه بتعقيب .

#### ملخص الحكم :

ان الترقية المطعون فيها تمت وفقا لأحكام نظام العاملين بالقضاء العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، واذ كانت الترقية من الفئة الثانية الى وظيفة من وظائف الادارة العليا بالفئة الأولى ، فقد أجري بالاختيار على أساس الكفاية من بين المرشحين من شاغلي الفئة الثانية الذين استوفوا اشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها عملا بأحكام المادة ٨ من نظام العاملين المشار اليه ، واذ لا يخضع شاغلوا الفئة الثانية لنظام التقارير الدورية وفقا لما نصت المادة ١٤ من ذلك النظام فإن كفاية المرشحين لتلك الترقية يرجع تقديرها الى رؤسائهم يجرونه بما يطمنون اليه من عناصر ومقومات يقفون عليها من الأوراق ومن قيامهم المتصل على جهد كل مرشح وطاقته وسلوكه ويبقى هذا التقدير من سلطة الادارة لا يعقب عليه القضاء ، الا أن يثبت انحراف بهذه السلطة أو تبدى الادارة في قرارها أمسا أو معاير تخالف القانون وتقيم عليها التقدير فيلحقه البطلان ويحكم القضاء بالغاء ما ترتب عليه من الترقية . واذ خلت الأوراق من دليل على اساءة في استعمال السلطة قد شابت تقدير كفاية المرشحين للترقية المطعون فيها كما لم يرد في القرار الصادر بها شيء من الأسس التي تلمسها الدفاع عن البنك من نوع المؤهل وطبيعة الخبرة وغيرهما

ليظهر بها تفضيل من رقى على المطعون ضده فانه ما كان للحكم المطعون فيه أن يقف عند تلك الأسس وكان عليه ألا يجاوز تقصى مشروعية القرار بذاته الى التعقيب على ما افترض أنه أقيم عليه ما يحفل في حقيق المفاضلة بين المرقى وسائر المرشحين وهو نطاق تختص به الادارة وليس ما يجيز للقضاء ان يناله بتمقيب .

( طعن رقم ٦١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٠ )

### قاعدة رقم (٥٩٤)

المبدأ :

ثبوت تخطى المدعى في الترقية لحصوله على مرتبة « جيد » في التقرير الدوري استنادا الى معاقبته بعقوبة الانذار خلال العام الذى أعد عنه التقرير — خلو أوراق الدعوى من دليل على مجازاة المدعى بأية عقوبة خلال هذا العام يستلزم منه ان تقرير الكفاية قد جاء غير مستند الى اصول تؤدي الى ما انتهى اليه — اثر ذلك : بطلان التقدير وما ترتب عليه من آثار — مقارنة كفاية المدعى على أساس هذا التقرير الباطل بكفاية غيره من المرشحين للترقية تكون قائمة على أساس غير سليم — بطلان الترقية ووجوب إلغاء القرار الصادر بها إلغاء مجردا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الأمر الثانى المتعلق بمدى سلامة التقرير السنوى العام سنة ١٩٦٧ الخاص بالمدعى وانذى أخذ في الاعتبار في اجراء المفاضلة بين المرشحين للترقية ، فانه بغض النظر عما اذا كان الذى أعد هذا التقرير هو رئيسه المباشر أم من يحل محله في حالة غيابه فان هذا التقرير وقد اثبت به أن المدعى عوقب بجزاء الانذار خلال العام الذى أعد عنه التقرير وهو أمر ينكره المدعى ولم يقم عليه دليل من أوراق الدعوى ومن ملف خدمة المدعى المودع ملف الدعوى اذ جاء هذا الملف خلوا مما يستدل منه على مجازاته بأية عقوبة خلال عام ١٩٦٦ أو قبل ذلك منذ نقله الى المؤسسة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٦٤

أو بعد ذلك حتى أقامته الدعوى موضوع الطعن المائل ، الامر الذى يستفاد منه أن تقدير كفاية المدعى قد استند الى واقعة غير صحيحة وهى واقعة ذات أثر فى تقدير الكفاية ، ومن ثم يكون تقدير الكفاية قد جاء غير مستند الى أصول تؤدى الى ما انتهى اليه الامر الذى يدفع هذا التقدير بالبطلان وبالتالي فإن مقارنة كفاية المدعى على أساس هذا التقدير الباطل بكفاية غيره من المرشحين للترقية تكون قد قامت على غير أساس سليم الامر الذى يجعل قرار الترقية القائم على هذا الاختيار مشوباً بالبطلان حقيقاً بالالغاء المجرد حتى يفسح المجال أمام جهة الادارة لاعادة اعمال الاختيار على أساس سليم .

( طعن رقم ٧٣١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم (٥٩٥)

المبدأ :

الترقية الى الوظائف لا يعتمد فئة مالية ينظم أصحابها ترتيب موحد يجزئ المتظلم منه أن يظن في تخطيه بأى واحد منهم ليشمل تظلمه سائرهم — العامل قد يتوافر له شروط الترقية الى أكثر من وظيفة اذا تماثلت الوظائف أو تشابهت — يتعين أن يجمع العامل والمرشحين للوظائف كافة ليختار افضلهم كفاية ويقدم من بين الالكفاء اسبقهم اقدمية — المتظلم من قرار الترقية — ذكر العامل في تظلمه احدى الوظائف المتماثلة أو المتشابهة في شروط شغلها — التظلم يشمل سائر الوظائف التى له صلاحية شغلها .

ملخص الحكم :

ان الترقية تتم الى الوظائف في نظام العاملين بالقطاع العام ولا تعتمد فئة مالية ينظم أصحابها ترتيب موحد يجزئ المتظلم منه أن يظن في تخطيه بأى واحد منهم ليشمل تظلمه سائرهم ، ولكن اذا تماثلت الوظائف أو تشابهت ، فإن العامل قد يتوافر له شرائط الترقية الى أكثر من وظيفة ، ويقتضى النظام أن يجمع المرشحين لها كافة ليختار

أفضلهم كفاية ويقدم من بين الاكفاء اسبقهم أقدمية ، ويؤول الامر في قرار الترقية بالنسبة الى التظلم منه الى وحده في الوظائف المتماثلة أو المشابهة في شروط شغلها ، ويجزى العامل أن يذكر بتظلمه إحدى الوظائف ليشمل طعنه سائر الوظائف التي له صلاحية شغلها واذ لا مراء في استيفاء المدعى شروط شغل وظيفة رئيس فرع حسابات التموين التي تمت الترقية اليها بالقرار الذى تظلم منه فان هذه الوظيفة تعتبر داخله في تظلمه ، ولا وجه للدفع بعدم القبول في شأنها ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا في هذا الشطر من قضائه .

( طعن رقم ٧٥٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ )

### قاعدة رقم (٥٩٦)

#### المبدأ :

القواعد الصادرة عن اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والمعتمدة من مجلس الوزراء بشأن اضافة سنة الى مدة الخبرة الكلية الواجب توافرها للترقية الى الفئة السادسة وملفوقها بالنسبة للعاملين بالقطاع العام الصادر بها كحساب دورى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ — هذا التحصيل قصد به ارجاء الترقية لمدة سنة لكافة الفئات ولم يقصد به أن يتخطى الاحدث في أقدمية الفئة الاقدم فيها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن مدة الخبرة الكلية للترقية الى الفئة الرابعة هي ثمان سنوات حسب جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية المعتمدة من مجلس الوزراء هي ثمان سنوات غير أن اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة رأت اضافة سنة عند الترقية الى الدرجة السادسة « أو ما يعادلها » وما فوقها من درجات الى الحد الأدنى المقرر قانونا على أن تضاف السنة بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة التي تطبق لائحة العاملين بالقطاع العام الى مدة الخبرة الكلية المطلوب توافرها فيمن يشغل الوظيفة وقد وافق رئيس مجلس الوزراء على هذه اللجنة وصدر

بذلك الكتاب الدورى رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وبلغ لجميع المؤسسات العامة • وهذا التعديل فى مدة الخبرة الكلية قصد به ارجاء الترقية لمدة سنة لكافة الفئات ولم يقصد به ان يتخطى الاحدث فى اقدمية الفئة الاقدم •

ومن حيث ان المدعى اقدم فى الفئة الخامسة من المطعون فى ترقيته فاقدمية المدعى من هذه الفئة ترجع الى ١٩٦٥/٩/٢٥ بينما اقدمية المطعون فى ترقيته فى ذات الفئة ترجع الى ١٩٦٦/٤/٢٨ • واذا كانت تقديرات كفاية كل منها كان بتقدير ممتاز عند اجراء حركة الترقيات المطعون فيها والمدعى اقدم فى الفئة الخامسة فما كان يجوز تخطية فى الترقية — بحجة أن مدة خبرته الكلية كانت ثمانية سنوات وثلاثة أشهر وسبعة أيام فى حين أن مدة الخبرة هى تسع سنوات بالنسبة التى رؤى اضافتها لاعتبارات مالية لانه يترتب على ذلك اهدار للقاعدة التى نصت عليها المادة الماثرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام والتى تطبق على العاملين بالمؤسسات العامة لان هذه المادة تنص بأن تكون الترقية من الفئة السادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفاية على أن تؤخذ التقارير الدورية فى الاعتبار فاذا تساوت مرتبة الكفاية يرقى الاقدم فى الفئة المرقى منها • واذا كان المدعى والمطعون فى ترقيتهما تقاريرهم الدورية كانت بتقدير ممتاز وقت اجراء الحركة المطعون فيها والمدعى اقدم من المطعون فى ترقيته فى الفئة المرقى منها فان هذا القرار يكون قد صدر مخالفا للقواعد القانونية السليمة اذ قام بترقية الاحدث دون الاقدم مما يتعين معه الحكم بالغاء القرار المذكور •

( ملن رقم ١٠٢٤ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١ )

### قاعدة رقم (٥٩٧)

المبدأ :

ترقية — وجوب توفر شروطها وقت قيام لجنة شئون الموظفين بالنظر فى ترقية العاملين — استناد الترقية الى تاريخ سابق لتخطى بعض العاملين الذين لم تتوفر فيهم شروطها فى هذا التاريخ غير جائز •

## ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظم العاملين في القطاع العام ( وهو ما تمت الحركة المعروض أمرها في ظله ) تنص على أن « تكون الترقية الى وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها بالاختيار على أساس الكفائية على أن تؤخذ التقارير الحورية في الاعتبار ، فإذا تساوت مرتبة الكفائية يرقى الاقدم في الفئة المرقى منها ، وفيما عدا وظائف هذه الفئات تكون الترقية بالاقدمية والاختيار في حدود النسب التي يحددها مجلس الادارة ، وفي جميع الاحوال يجب توافر اشتراطات شغل الوظيفة » .

ويتضح من هذا النص، أنه وضع شروطا للترقية من فئة الى فئة أعلى ففرضي بأن الترقية الى وظائف الفئات من السادسة فما فوقها يكون بالاختيار على أساس الكفائية فان تساوت مرتبة الكفائية يرقى الاقدم أما ما دون هذه الوظائف ، فتكون الترقية اليها بالاقدمية والاختيار في حدود النسب التي يضعها مجلس الادارة فضلا عن توافر اشتراطات شغل الوظيفة الاعلى فيمن يرقى اليها — وقد خولت المادة ١٨ من القرار الجمهوري سالف الذكر لجنة شئون العاملين النظر في ترقيةات العاملين حتى وظائف الفئة الثالثة .

ومن حيث انه يتعين على لجنة شئون العاملين وهي تمارس اختصاصها بالنظر في ترقية العاملين بالشركات ، أن تبحث حالات جميع العاملين بالشركة الذين تتوافر فيهم شرائط الترقية وقت رفع اقتراحاتها الى رئيس مجلس الادارة لاعتمادها . ومن ثم فانه لا يسوغ لها أن تتخطى بعض العاملين الذين توافرت فيهم الشروط المطلوبة قانونا بحجة أنهم لم يكونوا من بين العاملين في الشركة في تاريخ سابق على الترقية ما دام أنهم كانوا من العاملين بها فعلا وقت رفع هذه المقترحات الى رئيس مجلس الادارة .

ومن حيث أن الشركة المذكورة قد أجرت حركة ترقيةات بين العاملين فيها بتاريخ ١٩٧١/٧/٣١ واعتمدت في ذات التاريخ من رئيس مجلس الادارة ، غير أنها نظرت الى اقدميات العاملين فيها حتى ١٩٧١/٦/٣٠

فلم تشمل السيدين / ٠٠٠ ٠٠٠ و ٠٠٠ ٠٠٠ في الترقية الى الفئة السابعة بوظيفة ككتب أول ، على أساس أنهما تقلان مصنع ٣٣٣ الحربى الى الشركة في ١٢/٧/١٩٧١ ، أى أنهما لم يكونا من بين المسالمين بها في ٣٠/٦/١٩٧١ ، لذلك فإن الشركة تكون قد أخطأت بعدم ترقية السيدين المذكورين في هذه الحركة على الرغم من أنهما أقدم من بعض المرقين فيها حسبما هو واضح من الاوراق ، وتكون بذلك قد خالفت حكم القانون .

ولا يغير من ذلك ما أبدته المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية من مبررات لذلك لتحصل في أن جميع الشركات تتبع ذات الاسلوب عند اجرائها حركة الترقيات ، وان تحديد تاريخ لاقدمية العاملين بالشركة هو أسلوب يتعين الاخذ به لاستحاله اشتمال حركة الترقيات لجميع العاملين الموجودين بالشركة في تاريخ الترقية لكثرة عددهم وتباين ظروفهم ، لا يغير كل ذلك مما سلف بيانه لان ترقية العاملين بالقطاع العام تنظمها احكام آمرة تتولتها القواعد المتعاقبة التى انقطعت شئونهم ومن بينها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذى تحددت فيه حقوق هؤلاء العاملين وواجباتهم تحديدا لا يجوز تعديله أو الاضافة اليه ، وقد أوضحت المادة العاشرة من هذا القرار الكيفية التى يتم بها ترقية العاملين بالقطاع العام على مختلف مستوياتهم على نحو ما سلف ، ثم أوضحت المادة الثانية عشرة الاداة التى تتم بها هذه الترقية ، فنصت على أن الترقيات الى وظائف الفئات حتى الثالثة تكون بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين ، والى الفئة الثانية بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على اقتراح مجلس الادارة ، أما الى الفئة الاولى فتكون بقرار من رئيس الجمهورية . واذا كان الاصل طبقا لهذه النصوص ان الترقية لا تتم ولا يترقب عليها أى أثر قانونى الا اذا صدر بها قرار من السلطة المختصة ، ومن تاريخ هذا القرار تترقب جميع الآثار التى تنتجها الترقية من كافة النواحي ، فمن ثم فإن جميع الاجراءات السابقة على اصدار قرار الترقية والتى تتخذها الجهات المعنية لحصر عدد العاملين المستحقين للترقية وتصنيفهم وتحديد مؤهلاتهم الى غير ذلك من المسائل الادارية المتطلبة لاجراء الحركة ،

هذه الاجراءات لا تعدو أن تكون من المسائل التمهيدية التي لا يكون لها أى أثر قانونى فيما يتعلق بالترقية ، قبل اصدار القرار اللازم بها .  
وإذا كانت الشركات تعدد لنفسها تاريخا معيناً يتم على أساسه حصر العاملين فيها واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للترقية خلاله — كما فى الحالة المعروضة — فإن هذا التاريخ يجب ألا يكون حائلاً دون اعمال حكم القانون اعمالاً سليماً ، وألا يكون مانعاً من ترقية من توافرت فيهم الشروط المطلوبة قانوناً ، فمحدد هذا التاريخ لا يمدو أن يكون أسلوباً للتفسير على العاملين المنوط بهم الاعداد لحركة الترقية دون أن يكون له سند من التشريع اذ يتعين أن تشمل الحركة على جميع من توافرت فيهم الشروط القانونية ، وإذا كان ثمة صعوبات عملية تواجه الشركات فى اجراء الحركة على النحو المطلوب قانوناً ، فإنه يمكن تلافي ذلك بوضع تنظيمات محكمة ، دون أن تكون هذه الصعوبات سبباً لمخالفة حكم القانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السجين المروض حالتها فى أن تشملها حركة الترقية التي أجرتها الشركة المصرية للانشاءات المعنية فى ٢١/٧/١٩٧١ إذا توافرت فيها شروط شغل الوظيفة المرين إليها .

( ملف ٢١/٨٦ — جلسة ١٦/١/١٩٧٤ )

### قاعدة رقم (٥٩٨)

المبدأ :

نص المادتين ٢٨ ، ٨٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام مفادهما تفويل مجلس الادارة سلطة وضع بعض الضوابط والمطير اللازمة للترقية بما يضمن حسن سير العمل وانتظامه بما لا يتعارض مع القواعد العامة للترقية الواردة بالقانون المشار اليه — قرار مجلس الادارة بحظر ترقية العامل المعار أو المنوح اجازة خاصة بدون مرتب واستتزال مدة الاعارة فى غير مجال العمل ومدد الاجازة الخاصة بدون مرتب من مدة الخبرة الكلية — بطلانه — أساس ذلك — اضافته لمانع من موانع الترقية المحددة على سبيل الحصر



**بالقانون المشار اليه وتعارضه مع الحقوق التي كفلها القانون للعامل أثناء اعارته أو منحه اجازة خاصة بدون مرتب .**

#### **ملخص الفتوى :**

ومن حيث انه اذا كان المشرع قد هدف بنص المادتين (٢٨) و (٨٢) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تخويل مجلس الادارة سلطة وضع بعض الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بما يضمن حسن سير العمل وانتظامه — والتي قد تختلف بحسب طبيعة ونشاط كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية الا انه قد أورد قواعد محددة ذات طبيعة عامة لا يجوز لمجلس الادارة وهو بصدد ممارسته لسلطاته الخروج عليها ، والا اعتبر ذلك مخالفا للقانون .

ومن حيث أن الاستفادة من المادة (٢٨) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه أن المشرع قد ناط بالسلطات المختصة الموافقة على اعارة العامل سواء في الداخل أو الخارج ، فاذا ما استغفدت الادارة سلطاتها في هذا الخصوص بالموافقة ، فإن المشرع قد حرص على النص صراحة في المادة (٢٨) على أن تدخل مدة الاعارة في حساب المعاش والملاوة والترقية دون أية قيود في هذا الصدد ، وان يحتفظ للمعار بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة ، كما أن المشرع في هذه المادة لم يحظر ترقية المعار ، وانما حظر الترقية على وظيفته في غير أحوال الضرورة .

ومن حيث انه بالنسبة للاجازات الخاصة بدون مرتب والتي يجوز لجهة العمل أن تمنحها للعامل طبقا لنص المادة (٤٣) من القانون المشار اليه فإن من القواعد المستقرة ان العامل خلال فترة هذه الاجازة لا تتقطع ماله الوظيفية بالجهة التي يعمل بها ، ومن ثم يستحق العامل خلال فترة هذه الاجازة الممنوحة له جميع حقوقه الوظيفية كملاواته وترقيات كما لو كان موجودا بالخدمة وقائما بالعمل فعلا — فيما عدا استحقاق المرتب — كما أن القول بحظر ترقية العامل المعار أو الممنوح اجازة خاصة بدون مرتب يعتبر بمثابة اضافة مانع من موانع الترقية غير وارد في احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهو مالا يجوز قانونا

باعتبار ان هذه الموانع واردة في هذا القانون على سبيل الحصر كما أنه لا يميز مما تقدم حجة الجهة الادارية الى شغل الوظائف القيادية اذ انه يمكن شغل وظيفة المعار في حالة الضرورة بالترقية عليها من بين العاملين الموجودين والمستوفين لشروط الترقية ، كما يجوز شغل وظيفة العامل القائم باجازة خاصة بصفة مؤقتة لمدة تنتهي بانتهاء مدة الاجازة .

ومن حيث انه اعمالا لما تقدم فان قرار مجلس الادارة بحظر ترقية العامل المعار ومن كان في اجازة خاصة بدون مرتب واستتزال مدة الاعارة في غير العمل ومدد الاجازات الخاصة بدون مرتب من مدد الخبرة الكلية يكون قد صدر بالمخالفة للقانون . .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار مجلس ادارة وكالة انباء الشرق الاوسط بمنع ترقية العامل المعار ومن كان في اجازة خاصة بدون مرتب ، وكذلك استتزال مدة الاعارة والاجازة الخاصة بدون مرتب من مدة الخبرة .

( ملف ٤٧٥/٣/٨٦ — جلسة ١١/١/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم (٥٩٩)

#### المبدأ :

المدة البينية اللازمة لترقية من تم تعيينه في غير أدنى الفئات التي أدمجت في درجة واحدة وفقا لأحكام الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يتعين خصم المدة التي كانت مشترطة للترقية من الفئة السابعة الى الفئة السادسة عند ترقية من عين ابتداء بالفئة السادسة الى الدرجة الثانية وهكذا بالنسبة لمن عين ابتداء بالفئة الخامسة .

#### ملخص الفتوى :

ان المشرع حدد في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لوظائف شركات القطاع العام فئات مالية واشترط للترقية الى وظائف الفئات الأعلى قضاء مدة بقاء بينية محددة في الوظيفة ذات الفئة الأدنى . وبمقتضى

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى المشرع هذا التقسيم وحدد للوظائف درجات مالية أدخل في كل منها عدد من الفئات المخصوص عليها في الجدول الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واشترط للترقية الى الوظائف ذات الدرجات الأعلى قضاء مدة بقاء بينية في الوظيفة الأدنى درجة ، وأسند الى رئيس مجلس الوزراء سلطة تحديد الحد البينية المشترطة للترقية بنقل العاملين الى الدرجات الجديدة بحسب أقدمياتهم في الفئات التى كانوا يشغلونها ووفقا للمعادلة التى قررها في الجدول رقم (٢) من القانون مع احتفاظهم بأوضاعهم السابقة ، ومن ثم يتعين احترام المراكز القانونية التى اكتسبها العاملون في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وعدم المساس بها عند تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وبناء على ذلك يجب اعمال الآثار المترتبة على الأقدميات التى نقل بها العاملون الى درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، والتى أقامها المشرع على أساس ترتيبهم في فئات القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سواء كان شغلهم لهذه الفئات قد تم بطريق الترقية أو بطريق التعيين ، وتبعا لذلك فإنه لا تجوز التسوية بالنسبة لشاغلي الدرجة الثالثة بين العامل الذى عين ابتداء بالفئة الخامسة أو بالفئة السادسة والعامل الذى عين ابتداء بالفئة السابعة بأن يشترط لترقيتهم جميعا الى الدرجة الثانية قضاء مدة بقاء بينية في الدرجة الثالثة قدرها ثمانى سنوات ، لجأفة ذلك لمنطق المشرع ولا اعتبارات العدالة وانما يتعين في مثل هذه الحالات خصم المدة التى كانت مشترطة للترقية من الفئة السابعة الى الفئة السادسة عند ترقية من عين ابتداء بالفئة السادسة الى الدرجة الثانية وكذلك خصم المدة المشترطة للترقية الى الفئة السادسة والى الفئة الخامسة عند ترقية من عين ابتداء بالفئة الخامسة الى الدرجة الثانية اذ بهذا الخصم وحده يمكن الاحتفاظ لهؤلاء العاملين بأوضاعهم ومراكزهم السابقة التى اكتسبوها في ظل العمل بجدول الفئات الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

## قاعدة رقم (٦٠٠)

### المبدأ :

لكل من التعيين والنقل مدلوله الذي لا يختلط بالآخر — التعيين هو نقل وظيفة ذات درجة مالية غير تلك التي يشغلها العامل أو غير معادلة لها — النقل يستصحب فيه العامل جميع العناصر المكونة لمركزه الوظيفي السابق وعلى الأخص الدرجة المالية — أن قيد عدم جواز الترقية خلال عام لا يتوافر مناطه الا في حالة النقل الى وظيفة من ذات درجة العامل السابقة أو من درجة معادلة لها — تعيين العاملين بالحكومة أو القطاع العام في الوظائف العليا بشركات القطاع العام لا يخضع لقيد عدم جواز الترقية خلال عام .

### ملخص الفتوى :

ان المشرع أسند الى رئيس مجلس الوزراء سلطة تعيين رؤساء وأعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام كما أسند الى رئيس الجمعية العمومية لكل شركة سلطة تعيين باقى العاملين في الوظائف العليا التي حدد لها الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ درجة مدير عام والدرجة العالية والدرجة الممتازة ومع مراعاة هذا الحكم جعل الترقية الى تلك الوظائف بالاختيار وفي ذات الوقت لم يجز ترقية العامل الا الى الوظيفة التالية مباشرة للموظيفة التي يشغلها وفي داخل المجموعة النوعية التي ينتمى اليها ، وفي حين أجاز نقل العاملين فيما بين الشركات ومن الحكومة والىها منع ترقية العامل المنقول الى تلك الشركات خلال عام من تاريخ نقله حتى لا يتخذ النقل وسيلة لحرمان العاملين داخل الشركة من الترقية الى الوظائف الاعلى ، ولما كان لكل من التعيين والنقل مدلوله الذي لا يختلط بالآخر اذ ينصرف التعيين الى تقليد وظيفة ذات درجة مالية غير تلك التي يشغلها العامل أو غير معادلة لها بالادارة المقررة بينما يقتصر النقل على تغيير الجهة التي يعمل بها العامل مع استصحابه للعناصر المكونة لمركزه الوظيفي السابق ومن أخصها درجته ، فان قيد عدم جواز الترقية خلال عام لا يتوافر مناطه ولا يجد مجالا لاعماله الا في حالة النقل الى وظيفة من ذات درجة وظيفة العامل السابقة

أو من درجة معادلة لها ففي هذه الحالة فقط تمتنع ترقية العامل المنقول الى وظيفة أعلى قبل مضي عام على نقله الا اذا كان الى وظائف الشركات المنشأة حديثاً أو لم يوجد بين العاملين بالشركة من هو أهل للترقية .

ولما كان المشرع قد خول رئيس مجلس الوزراء أو رئيس الجمعية العمومية للشركة بحسب الاحوال اختصاص التعيين في الوظائف العليا وأطلق لهما حرية اختيار العناصر الصالحة لشغلها والتي تتوافر فيها متطلبات الوظيفة وشروطها فإنه لا يكون هناك مجال لعمال قيد عدم جواز الترقية خلال عام اذ من شأن ذلك أن يؤدي الى غل يد السلطة المختصة عن شغل تلك الوظائف بطريق التعيين وذلك أمر لم يقصده المشرع الذي ترك أمامها الباب مفتوحاً لسلوك أحد سبيلين رسمهما على أسس محددة أولهما التعيين وثانيهما الترقية بالاختيار المطلق ومن ثم يجب ابقاء المجال واسماً أمام سلطة التعيين في اختيار السبيل الذي تراه ملائماً لشغل الوظائف العليا فإن هي فضلت التعيين من خارج الشركة سواء من خارج الشركة أو سواء من بين العاملين بالحكومة أو بالشركات الأخرى تعين احترام ارادتها فلا يفرض عليها قيد يقتصر توافر مناه أعماله على النقل الذي لا يطبق الا على حالات شغل وظيفة من ذات درجة العامل أو من درجة معادلة لها الامر الذي يستحيل معه القول بأن النقل يمكن أن يتضمن ترقية الى درجة أعلى ، ومن ثم فإن تعيين العاملين بالحكومة أو القطاع العام في الوظائف العليا بشركات القطاع العام لا يخضع لقيد عدم جواز الترقية خلال عام .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام في الوظائف العليا بشركات القطاع العام على درجات تعلو الدرجات التي يشغلونها .

## قاعدة رقم (٦٠١)

### المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بنظام العاملين بالقطاع العام نص على أن يتم وضع جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة داخل كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية — قيلم مؤسسة الكهرباء بتوزيع الفئات المالية الواردة بميزانياتها على المجموعات الوظيفية وأجراء ترقيت على ضوء ذلك قبل اعتماد جداول توصيف الوظائف بها — صحة الترقيات التي أجرتها المؤسسة ما دام الثابت أن المؤسسة تحتوى مثلا على مجموعات متباينة لكل منها طبيعة عمل مستقلة وطالما لم يتم دليل على انحراف الجهة الادارية عند اجرائها بهذا التقسيم .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ما ورد في تقرير الطعن وحاصله ان تقسيم الفئات الى مجموعات وظيفية بموازنة الهيئة لعام ١٩٧٤ يتفق وحكم القانون الذي استلزم وجود هيكل تنظيمي وجداول توصيف للوظائف التي تم وضعها واعتمدت بقرار من وزير الكهرباء في ١٥/٧/١٩٧٣ والطعون ضده ينتمى الى مجموعة وظائف الكيماويين ولم تتم ترقية أى من العاملين في هذه المجموعة الى الفئة الرابعة ممن يتساوون مع الطعون ضده وفي حالته الوظيفية بالاضافة الى عدم وجود وظيفة أعلى داخل مجموعته للترقية اليها .

ومن حيث ان القانون الواجب التطبيق بالنسبة للحالة المعروضة هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بنظام العاملين بالقطاع العام والمادة الاولى فيه تنص على أن « يضع مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكل تنظيميا لها يعتمد من الوزير المختص » وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وضع كل وظيفة ، وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل احدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام . ويجوز اعادة تقييم الوظائف

بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو استحداث وظائف جديدة بعد موافقة مجلس الادارة على أن يعتمد من الوزير المختص ، وذلك بشرط الالتزام بالنسبة المقررة للاجور الى رقم الانتاج أو رقم الاعمال واعمالا لهذين النصين قامت مؤسسة الكهرباء بوضع جداول توصيف لوظائفها واعداد الهيكل الوظيفي الخاص بالمعاملين بها ، واعتمد من نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء في ١١ من يولية سنة ١٩٧٣ وتحولت المؤسسة بعد ذلك الى هيئة عامة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ باصدار لائحة نظام المعاملين بهيئة كهرباء مصر .

ومن حيث انه ولو ان تسكين المعاملين بالمؤسسة لم يتم على جداول توصيف الوظائف بها الا ان موازنة الدولة للمؤسسات العامة للسنة المالية ١٩٧٤ قد قامت بتوزيع الفئات المالية الواردة بها على المجموعات الوظيفية وذلك نظرا للطبيعة الخاصة لهذه المؤسسة والتي حلت بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٥ حلت ثلاث مؤسسات عامة هي المؤسسة المصرية العامة لتنفيذ مشروعات الكهرباء ، والمؤسسة المصرية العامة لانتاج ونقل القوى الكهربائية ، والمؤسسة المصرية العامة لتوزيع القوى الكهربائية . وقد جاء توزيع الفئات المالية على المجموعات الوظيفية متكامل اذ شمل كافة الوظائف ، من مهندسين وكيميائيين ، اطباء ، وقانونيين ، وماليين . وتجاريين ، واداريين ، وفنيين ، وخدمات ، وصرافي الحسابات ، كما انه شمل كافة المستويات والفئات الوظيفية ، فجاء التسلسل الهرمي للفئات المالية متكامل ومتناسقا مع نوعية الوظائف المتعددة بالمؤسسة . وحتى لاتلغى طائفة فيها على الاخرى ، وذلك لحين تسكين المعاملين بالمؤسسات الثلاث المدججة على الوظائف الجديدة المقيمة وطبقا لجداول توصيفها حتى يسير هذا المرفق الحيوى الهام فى انتظام واطراد .

ومن حيث انه لذلك يكون ما اجرته الموازنه بالنسبة لتوزيع الفئات المالية على المجموعات الوظيفية المتباينه للمؤسسة بحكم واقعها ، تعتبر عملا مشروعا فى ضوء الظروف والملابسات التى احاطت بتك المؤسسة حتى يسير هذا المرفق الهام سيرته الحسنة .

ومن حيث انه وعلى مقتضى هذا التوزيع الوارد فى الميزانية والذى

تم قبل اجراء الترقيات ، محددا عدد العاملين في مختلف المجالات والفئات طبقا لاحتياجات المرفق وما يقتضيه حسن سير العمل به ، فانه لاتتريب على الادارة ان هي اجرت هذا التقسيم ، مادام قد ثبت ان المؤسسة تحتوى على مجموعات متباعدة لكل منها طبيعة عمل مستقل ومؤهلات تختلف عن الاخرى ، ومادام لم يقم من الاوراق دليل على انحراف الجهة الادارية عند اجرائها لهذا التقسيم ، كما انه لم يقم دليل ان هذا التقسيم قصد به تقوية فرصة الترقية على بعض العاملين بها ، بل جاء كالعقيدة العلمية المصدرة التي يتمين على الجهة الادارية التزامها عند التطبيق الفردي ، ويعتبر الخروج عليها مما يعيب القرار بالمخالفة للقانون .

( طعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢٨ )

### قاعدة رقم (٦٠٢)

المبدأ :

مفاد نظام العاملين المدنيين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ان يكون شغل وظائف المستوى الاول والثاني بالاختيار على اساس الكفاية — جواز شغلها استثناء عن طريق التعيين — مناطه : ان يؤتى الاعلان عن الوظائف الخالية ثمرته بان تشغل الوظائف الخالية بطريق التعيين من الخارج اساسا وفي جملتها وفق نتيجة الامتحان الذي يجرى عليها لهذا الغرض ويشترك فيه موظفو الجهة مزاحمين غيرهم من المتقدمين لها من الخارج — اذا لم يتقدم احد من الخارج واقتصر الامر على موظفيها من شاغلي الدرجة الأدنى — وجب الرجوع الى الاصل وهو الترقية .

ملخص الحكم :

ان مثار المنازعة في الدعوى هو ماذا كانت الهيئة المطعون ضدها تتقيد عند شغل فئات الوظائف التي وردت بهذا القرار من بين موظفيها شاغلي الفئة الأدنى بالقواعد التي تحكم الترقية اليها باعتبار ان ذلك هو حقيقة ما اشتمل عليه القرار أم انها لاتتقيد بها وتتبع احكام التعيين



فيها بالنظر الى اعلانها عن شغلها بهذا الطريق وان لم يتقدم لذلك أحد من غير موظفيها في الفئة الأدنى اذ انه عند التصيين لا ترد القيود القانونية المتعلقة بالترقية والمنافسة على هذا الوجه تتعلق بالاساس الذي قام عليه القرار فاذا تمين عدم صحته المي القرار الغاء كليا لتعميد الادارة اصداره على الاساس الصحيح ويفيد من ذلك كل من استوفى شرائط الصلاحية للترقية فتجرى المفاضلة بين هؤلاء وفقا لقواعدها وقبوعدها .

ومن حيث أن بلوغ الموظف الشاغل لوظيفة من الفئة الثالثة بالهيئة المضمون ضدها للدرجة التالية لها يكون بحسب الاصل بطريق الترقية اليها ويراعى فيه الاحكام التي وضعتها لذلك المادة الثانية من نظام العاملين المدنيين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة الدعوى بنصها على أنه لايجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الاعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة وتكون الترقية الى وظائف المستوى الاول والثاني بالاختيار على اساس الكفاية ... ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلا على تقدير جيد على الاقل في التقرير الدوري عن السنين الاخيرتين على أن تكون درجة التقرير واجتيازه بنجاح برامج التدريب التي تتيحها الوحدة الاقتصادية عنصرين أساسيين في الاختيار ... ) واستثناء من ذلك قد يكون شغل الوظيفة الاعلى بطريق التصيين فيها اذا مارأت الادارة شغل الوظائف الخالية بها على هذا الوجه بدلا من الترقية اليها من بين شاغلي الفئة الثالثة ويتم ذلك طبقا لاحكام التصيين المنصوص عليها في المواد ٤٤، ٤٣، اذ ان الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة تجيز للعاملين هؤلاء أن يشترك في ذلك ويتقدم لشغل الوظيفة التي تتجبه الادارة لشغلها بهذا الطريق اذا توافرت فيه شروطها حيث نصت على أنه واستثناء يجوز للعامل بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أن يتقدم لشغل وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أعلن عنها وتجاوز فئوظيفته وذلك اذا توافرت فيه شروط شغلها وهذا الاستثناء يقتضى بحسب موده من النص وطبيعته أن يؤتى الاعلان ثمرته بان تشغل الوظائف الخالية بطريق التصيين من الخارج اساسا وفي جملتها وفق نتيجة الامتحان الذي يجري لهذا الغرض ويشترك فيه موظفو الجهة ، مزاحمين غيرهم من المتقدمين

لها من الخارج وبمراعاة ان المقصود هو اضافة هؤلاء الى موظفي الجهة الاصلين بالتعيين فيها. رأسا فلذا لم يجز الامر على هذا الوجه واقتصر على موظفيها من شاغلي الدرجة الأدنى وجب الرجوع الى الاصل وهو الترقية لان سبيل المفاصلة بينهم لشغل الوظائف الخالية والاعلى من وظائفهم مباشرة هو ما وضعه القانون في هذا الخصوص من قواعد لترقيتهم اليها اذ لم يعد للاستثناء منها مبرره بعد أن فقد علته وهي شغله الوظائف أساسا بغير طريق الترقية اليها والقول بغير ذلك يؤدي الى اهدار المراكز القانونية الذاتية لكل منهم من حيث اقدميته في درجته وما كان عليه خلالها من درجة في الكفائية والى قلب الاقدميات أو تغيرها في مجال الترقية بغير مقتضى وعلى غير سند من القانون اذ ان النصوص المنظمة للتعيين لا تنصرف الى مثل هذه الحالة فلا يصح استعمالها في غير وجهها الذي شرعت له ولان القاعدة أنه حتى في التعيين المتضمن ترقية متى انحصر بين موظفي الجهة فالعبرة في بلوغه وفي ترتيب من يشملهم تكون الاقدمية في المستوى أو الفئة السابقة على ملتصق عليه المادة الخامسة من القانون وهو مقتضى القواعد العامة .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فان شغل الموظفين الذين شملهم القرار المعلوم فيه للوظائف التي تقلدوها هو في حقيقته وبصحب الواقع من الامر ترقية لهم اليها من الفئة الأدنى مباشرة والتي كانوا يشغلونها عند صدورها فتحكمه القواعد العامة في الترقية الى مثلها مما نصت عليه المادة الثامنة ولا يصح اعتباره من قبيل التعيين أو اعادة له اذ ان ما اتخذته الهيئة من الاعلان عن شغلها بطريق التعيين فيها من الخارج لم يؤد الى ذلك فعلا حيث لم يتقدم لها احد ووقف الامر عند حد طلب موظفيها من شاغلي الفئة الأدنى بتعيينهم فيها وبهذا استغلق الباب أمام الهيئة لشغلها بهذا الطريق الذي يسلكه أساسا من ليس من موظفيها فيصبح الامر في الخصوص منتهيا ويكون عليها بعد اذ لم يعد امامها من سبيل تشغلها الا من بين موظفيها من شاغلي الفئة الأدنى أن تتبع احكام الترقية اليها وتراعى ما يطلبه القانون من شروط وما وضعت من ضوابط ورسمه من اجراءات وتحفظ للمستوفين شرائطها اقدمياتهم ولا تتخطى الاقدم الى الاحداث عند التساوي في الكفائية ولا تغير ترتيب الاقدميات بين المرشحين على غير الاساس المحدد في القانون واذا خالفت ذلك كله واتبعت غير

القواعد القانونية واجبة التطبيق فان قرارها المطعون فيه يكون على غير اساس من القانون لمخالفته احكامه جملة وتفصيلا سواء في الاساس الذي قام عليه او نتيجته ولذلك يتعين الناقض كليا لتعميد الادارة اجراء الترقية على الاساس الصحيح وفقا لما سلف ايضا .

( طعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦ )

### قاعدة رقم (٦٠٣)

المبدأ :

شغل الدرجة الاولى طبقا لقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧/١٩٧٨ لا يستلزم توافر المؤهل وانما المرجع في ذلك الى جداول التوظيف والتقييم المعتمدة من مجلس ادارة الشركة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨ من قانون نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تضع كل شركة هيكل تنظيمي لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون .

ويتماد الهيكل التنظيمي وجداول التوظيف والتقييم من مجلس الادارة ولمجلس الادارة أن يعيد النظر في الهيكل التنظيمي وفي الجداول المشار اليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك .

وفي كل الأحوال يشترط الالتزام بالنسبة المقررة للأجور الى رقم الانتاج أو رقم الأعمال، كما يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء » ، وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧

لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام ، وتخص المادة ٦ منه على أن « يستخدم تعريف الدرجات المرفق بهذا القرار كأساس للشركات التي تخضع لأحكام قانون العاملين بالقطاع العام المشار اليه فيما يلي : ( أ ) ... ( ب ) بيان الحد الأدنى من مطالب التأهيل اللازمة لشغل وظائف كل درجة من نواحي : التأهيل العلمي والخبرة اللازمة لشغل الوظائف ... » وورد بالحق رقم ٣ بشأن تعريف الدرجات من الملاحق المرفقة بالقرار المشار اليه ، اشترط التأهيل العلمي لشغل وظائف الدرجة الأولى ، كما تبين أن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أصدر الكتاب الدوري رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن الارشادات الخاصة بتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ وجاء به أنه « حفاظا على الأوضاع الوظيفية القائمة وعدم زعزعتها يراعى عند توزيع الوظائف على المجموعات النوعية الابقاء على الاطار العام للتدرجات الوظيفية لمستويات التأهيل العلمي أو المصاحبة والخبرة بما تمثله من اطلاق البدائل ضمن اشتراطات شغل الوظيفة ووفقا لما تتضمنه بطاقات وصف الوظائف المعتمدة وبحيث يسمح التطبيق بما كان قائما في ظل الأوضاع الوظيفية السابقة على صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ » .

ومفاد ذلك أن المشرع قد ضمن نص المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فقرتين : الأولى تقضى بأن تضع كل شركة من شركات القطاع العام الهيكل التنظيمي الخاص بها وجداول توصيف وتقييم الوظائف بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها ونصت صراحة على اختصاص مجلس إدارة كل شركة وحده - دون غيره - باعتماد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم واعادة النظر فيها كلما اقتضت مصلحة عامة ذلك ، دون الرجوع أو الاعتماد من سلطة أعلى مع مراعاة حكم المادة ١٠/٣٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ منذ العمل به التي جعلت وضع الهيكل التنظيمي والهيكل الوظيفي للشركة لمجلس إدارتها في ضوء الضوابط التي يرضها مجلس إدارة هيئة القطاع العام المختصة وأن يتم اعتماد ما يتعلق بالوظائف العليا من الوزير المختص ، في حين

نصت الفقرة الثانية على اختصاص مجلس الادارة بوضع قواعد واجراءات تنفيذ نظم ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأعادها بمراجعة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

وأما ما كان رأى في التفرقة بين نظم تقييم وتوصيف الوظائف وبين تنفيذ نظم ترتيب الوظائف ، فإن المشرع قد نص صراحة في الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر على أن توصيف وتقييم الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها وشروط شغلها وأناط بمجلس ادارة كل شركة وحده انقيام بذلك ، فأصبح الاختصاص بتحديد شروط شغل الوظائف داخل الشركة معقودا لمجلس ادارتها منفردا بما له من سلطة وضع الهيكل التنظيمي وجداول التوظيف والتقييم واعتمادها مع مراعاة حكم المادة ١٠/٣٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ منذ العمل به ، واذ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام تنفيذا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ السالف ، بيانها ، ومن بين ماتضمنه قواعد خاصة باشتراطات شغل بعض الوظائف منها وظائف الدرجة الأولى وكان القرار المذكور وهو في سلم التدرج التشريعي أقل مرتبة من القانون ولا يملك سلب اختصاص أناطة القانون بجهة ما أو مشاركتها على سبيل الالزام في اختصاص أفردها به القانون ، ومن ثم فإن القواعد الواردة في القرار المذكور بشأن اشتراطات شغل الوظائف التي أناط القانون بمجلس ادارة الشركة مهمة تحديدها لاتعدو أن تكون قواعد استرشادية أو توجيهية، يسترشد بها مجلس ادارة الشركة عند اعتماده لجداول التوظيف والتقييم أو تعديلها وفقا لما تقتضيه اعتبارات المصلحة العامة ، ويؤكد ذلك ماورد بالكتاب الدوري للجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الارشادات الخاصة بتنفيذ القرار المذكور ، من اطلاق البدائل ضمن اشتراطات شغل الوظيفة وفقا لما تتضمنه بطاقات وصف الوظائف المعتمدة ، ومؤدى ذلك أن لماقامت به الشركة المشار اليها من ترقية بعض العاملين بها الى وظائف الدرجة الأولى

وفقا للاشتراطات الواردة بجداول التوصيف والتقييم المعتمدة من مجلس ادارتها يتفق وصحيح حكم القانون •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة ما قامت به شركة المعصرة للصناعات الهندسية من ترقية بعض العاملين بها الى وظائف الدرجة الأولى وفقا لجداول التوصيف والتقييم المعتمدة من مجلس ادارتها •

( ملف ٢٨٠/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/١/٩ )

### الفرع السابع

#### النقل والنسب والاعارة

اولا — النقل :

قاعدة رقم (٦٠٤)

النسب :

نص المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه يشترط لصحة قرار النقل فى جميع الحالات ألا يفوت على العامل دوره فى الترقية ما لم يكن ذلك بناء على طلبه أو موافقته أو كان نقله بقرار من رئيس الجمهورية — هذا القيد انما ينصرف الى النقل المادى الذى يتم فى الظروف الطبيعية فاذا كان النقل وفقا لاعتبارات مصالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة فإن للادارة الحق فى أن تجريه بما تتمتع به من سلطة تقديرية بلا معقب عليها فى ذلك ما دامت لم تخالف القانون وانها قد نعتت عند اصدار قرارها المصالح العام ولم تتصرف فى استعمال سلطتها — مثال — عدم سريان القيد المتخصص عليه فى المادة ٣٣ سالفة الذكر اذا ثبت أن نقل بعض العاملين قد تم لتمكين المؤسسات المدعى عليها والوحدات الاقتصادية التابعة لها من القيام بمسئوليتها باعادة تنظيم

جهازها الوظيفي وفقا لأحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وبسبب وجود عاملين زائدين عن حاجة العمل في المؤسسة ونقص في العاملين في الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

#### ملخص الحكم :

ذبح الحكم المطعون فيه الى أن قرار المؤسسة المدعى عليها رقم ٤٢ بنقل المدعين الى بعض الوحدات الاقتصادية التابعة لها قد فوت عليهم دورهم في الترقية بالقرار رقم ٢ لسنة ٦٨ بالمخالفة لحكم المادة ٣٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ ولصحور قرار الترقية قبل انقضاء سنة على قرار النقل وقد حدد الحكم هذه المدة استهزاء بفترة السنة المحددة لقياس كفاية العامل ، هذا الذي ذهب اليه الحكم لا يقوم على أساس سليم من القانون ذلك لأن المادة المذكورة تنص على أنه يجوز نقل العامل من أى جهة حكومية مركزية أو محلية الى وظيفة من ذات فئة وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كما يجوز نقل العامل الى وظيفة من ذات فئة وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو هيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية . وبشروط لصحة قرار النقل في جميع الحالات ألا يفوت على العامل دوره في الترقية ما لم يكن ذلك بناء على طلبه أو موافقته أو كان نقله بقرار من رئيس الجمهورية والقيد الذي أورده الفقرة الأخيرة من هذه المادة انما ينصرف الى النقل العادي الذي يتم في الظروف الطبيعية فإذا كان النقل وفقا لمقتضيات صالح العمل ومتطلبات المصلحة العامة فان للادارة الحق في أن تجريه بما تتمتع به من سلطة تقديرية بلا معقب عليها في ذلك ما دامت لم تخالف القانون وانها قد تفتت عند اصدار قرارها الصالح العام ولم تتصرف في استعمال سلطتها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن نقل المدعين من المؤسسة المدعى عليها الى الوحدات الاقتصادية التابعة لها بالقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ قد تم لتمكين هذه المؤسسة والوحدات المذكورة من القيام

بمسئوليتها باعادة تنظيم جهازها الوظيفى وتعديل أوضاعها وفقا لأحكام قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الجديد الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وبسبب وجود عاملين زائدين عن حاجة العمل فى المؤسسة المدعى عليها ونقص فى العاملين فى الوحدات الاقتصادية التابعة لها وغنى عن البيان أن هذه كلها اعتبارات اقتضتها ضرورات المصلحة العامة ومن ثم لا يسرى فى حالة المدعين القيد المشار اليه فى المادة ٣٣ السالفة الذكر وتكون الجهة الادارية قد استعملت السلطة المخولة لها قانونا فى النقل بقصد تحقيق الغرض الذى شرع من أجله فى حدود هذه الرخصة وليس بسلئح القول بأن مثل هذا النقل قد قصد به تفويت حق المدعين فى الترقية والا غلت يد الادارة فى اتخاذ النقل كاجراء تقتضيه المصلحة العامة مما يؤدى الى اضطراب العمل وتعطيل سير المرافق العامة على الوجه المنشود . يؤكد هذا الثابت من الأوراق على النحو الذى فصلته المحكمة فيما سلف — ظروف الحال فى الدعوى الماثلة من أنه لم يقم دليل على محض ما ذهبت اليه جهة من عدم وجود درجات خالية عند اجراء النقل ومن أنه قد مضى بين صدور قرار النقل وقرار الترقية المطعون فيها فترة معقولة تزيد على ثمانية أشهر اذ صدر قرار النقل فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٧ بينما صدر قرار الترقية فى ٨ من يناير سنة ٦٨ — فضلا عن أن القرار الأول صدر فى السنة المالية ٦٦ سنة ١٩٦٧ بينما صدر القرار الثانى فى سنة مالية هى السنة المالية ٦٧/١٩٦٨ مما ينفى عن قرار النقل المطعون فيه مخالفته للقانون أو أنه صدر مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة ابتغاء تفويت حق المدعين فى ترقية كانت متاحة لهم .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ أخذ بغير هذا النظر قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالغائه وبرفض الدعوى مع الزام المدعين بالمصروفات .



### قاعدة رقم (٦٠٥)

#### المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٣٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ان نقل العامل من وظيفة الى وظيفة أخرى في ذات الشركة التي يعمل بها أو في غيرها من الشركات أو الجهات الحكومية يعتبر من الاطلاقات التي تترخص فيها جهات العمل حسبما تقتدره للمصالح العام طالما ان النقل تم الى وظيفة في ذات المستوى ولم يفوت على العامل دوره في الترقية — لا يعيب قرار النقل ويجعله منطويا على جزاء تأديبي مقنع صدوره معاصرا لقرار جزاء أوقع على العامل .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المستفاد من نص المادة ٣٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام ان نقل العامل من وظيفة الى وظيفة أخرى في ذات الشركة التي يعمل بها أو في غيرها من الشركات أو الجهات الحكومية ، يعتبر من الاطلاقات التي تترخص فيها جهات العمل حسبما تقتدره للمصالح العام طالما ان النقل تم الى وظيفة من ذات المستوى ولم يفوت على العامل دوره في الترقية . ومتى كان ذلك فانه لا يعيب قرار النقل ويجعله منطويا على جزاء تأديبي مقنع الا أن يكون قد استهدف ذلك فعلا .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه لم ينطوي على تنزيل للمدعية ولم يفوت عليها دورها في الترقية ، ولم يحرمها من أية ميزة من مزايا الوظيفة يمكن معه القول بأنه يحصى جزاء تأديبي ، ولا مقنع فيما ذهبت اليه المدعية من أنه ترتب على هذا القرار انزالها من رئاسة قسم المبيعات الى وظيفة عادية في قسم الحسابات وذلك ان قيام المدعية بأعباء رئاسة هذا القسم في الفترة التي لم يكن قد تم فيها بعد تعيين رئيسين جديدين للقسم المذكور ، لا يكسبها أي مركز قانوني يحق لها التمسك به في هذا الخصوص ، كما لا عبرة بما احتجته به المدعية من

أنه ترتب على هذا إذ فضلا عن أن الشركة ألغت نظام العمولات كما أوضحت في مذكرة القرار حرمانها من العمولة التي كانت تحصل عليها في قسم المبيعات إذ فضلا عن أن الشركة ألغت نظام العمولات كما أوضحت في مذكرة دفاعها ، فإن حصول المدعية على هذه العمولات ، التي لا تعتبر جزءا من الأجر ، ليس من شأنه أن يقل يد الشركة عن ممارسة سلطتها في النقل طبقا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٢٢ مألّف الإشارة إليها .

ومن حيث أنه متى كان ما تستخدم ، فإنه لا يكفي لتعيب القرار المظنون فيه مجرد صدوره معاصرا لقرار الجزاء الذي أوقع على المدعية بسبب ما نسب إليها من قيامها بتفريق بعض المستندات بقسم المبيعات ذلك أن لجهة العمل مطلق التقدير في كل ما يتعلق بتنظيم العمل وتوزيع الاختصاصات على العاملين دون معقب عليها من القضاء في ذلك ما دام رائدها الصالح العام . فإذا كانت الشركة المدعى عليها قد رأت لصالح العمل إبعاد المدعية عن قسم المبيعات بسبب المخالفة التي نسبته إليها سالفه الذكر ، فإن قرارها في ذلك يكون صحيحا لا مطعن عليه أي كان وجه الرأي في مدى ثبوت هذه المخالفة وسلامة الجزاء الموقع عليها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ، إذ ذهب غير هذا المذهب يكون مخالفا للقانون ، ومن ثم يتمين الحكم بالعائنه والقضاء برفض دعوى المدعية .

( طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤ )

### قاعدة رقم (٦٠٦)

المبدأ :

صدور قرار نائب رئيس الوزراء بتعيين الطاعن وهو يشغل رئيس مجلس إدارة شركة من شركات القطاع العام الى وظيفة أخرى بديوان علم الوزارة — أنه وإن كان قرار التعيين يعتبر قرارا اداريا لصدوره من سلطة عامة بالتعيين في وظيفة عامة الا أن الطاعن قد

طعن على القرار باعتباره متضمنا قرارا بنقله - هذا القرار الضمني بالنقل لا يعتبر قرارا اداريا - انه وان كان القرار صادرا من سلطة عامة الا انه صدر في مسألة من مسائل القانون الخاص ومنطقة بإدارة شخص معنى خاص - هذا القرار يعتبر صادرا من نائب رئيس الوزراء بصفته رب عمل ناطق به قانون العاملين بالقطاع العام بعض الاختصاصات في شؤون العاملين بشركات القطاع العام ومن بينها النقل - الأمر المترتب على ذلك :

### ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥٣٠ لسنة ١٩٨١ يبين أن المادة الأولى منه تنص على تعيين المطعون ضده مستشارا بديوان عام وزارة النقل البحرى بدرجة وكيل أول وزارة مع احتفاظه ببديل التمثيل الذى يتقاضاه حاليا بصفة شخصية ، وأن المادة الثانية منه تنص على تعيين شخص آخر رئيسا لمجلس إدارة شركة القناة للشحن والتفريغ بالدرجة الممتازة .

ومن حيث أنه وان كان قرار تعيين المطعون ضده مستشارا بديوان عام وزارة النقل البحرى يعتبر قرارا اداريا لمصدره من سلطة عامة بالتعيين في وظيفة عامة ، الا أن المطعون ضده كان قد طعن في هذا القرار باعتباره متضمنا قرارا بنقله من وظيفته كرئيس لمجلس إدارة الشركة المذكورة ، وهذا القرار الضمني بالنقل لا يعتبر قرارا اداريا لأنه وان كان صادرا من سلطة عامة الا أنه صدر في مسألة من مسائل القانون الخاص بمنطقة بإدارة شخص معنى خاص، ولذا يعتبر قرار النقل صادرا من نائب رئيس الوزراء بصفته رب عمل ناطق به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين في القطاع العام بعض الاختصاصات في شؤون العاملين بالشركة ومن بينها النقل ( مادة ٥٩ ) ومن ثم تخرج المتنازع فيه عن اختصاص القضاء الادارى .

( ظعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣ )

## ثانياً - النخب :

قائمة رقم (٦٠٧)

## المبدأ :

نخب عامل بشركة النصر للملاحة من الفئة الثالثة الى وظيفة مدير ملاحة المكس المقرر لها الفئة الأولى - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسات التي تشرف عليها وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية وتعيين اعضائها - تضمنه تعيين العامل المخور عضواً بمجلس ادارة شركة النصر للملاحة - ليس من شأن قرار رئيس الجمهورية المشار اليه اعتبار العامل المخور معينا في وظيفة مدير ملاحة المكس المقرر لها الفئة الأولى - اقتصاره فقط على تعيينه عضواً بمجلس ادارة الشركة - اثر ذلك تجديد مرتبه على اساس فئة ومرتب وظيفته الأصلية المنتخب منها .

## ملخص الفتوى :

ان شركة النصر للملاحة كانت تابعة للمؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين . وأصدر السيد رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة قراره رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بنخب السيد العامل من الفئة الثالثة بالشركة المذكورة مديراً للملاحة المكس .

وبتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسات العامة التي تشرف عليها وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية . وقد تضمن هذا القرار تعيين السيد ..... مدير ملاحة المكس عضواً بمجلس ادارة الشركة المشار اليها .

ونظراً لأن وظيفة مدير ملاحة المكس مقرر لها الفئة الأولى

طبقاً للمبكل التنظيمي والأدارى للشركة ، فمن ثم ثار التساؤل عما اذا كان السيد المذكور قد أصبح بمقتضى هذا القرار معيناً بالصفة الأولى .

ومن حيث أن المادة الأولى من القرار الجمهورى آنف الذكر تنص على أن تشكل مجلس إدارة الشركات التابعة للمؤسسات العامة التى تشرف عليها وزارة الصناعة والتجارة والثروة المعدنية ويمين أعضاؤها على الوجه الموضح بالكشوف المرفقة .

وتتضى المادة الثانية من هذا القرار بأن تزول عن عضو مجلس الإدارة صفة العضوية فى حالة نفيه أو اعارته الى وظيفة أخرى خارج الشركة خلال مدة نفيه أو اعارته .

وتنص المادة الثالثة على أن يحتفظ رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة الذين عينوا فى وظائف ذات مستوى أدنى من وظائفهم بفئات وظائفهم والمرتبات التى كانوا يتقاضونها فى هذه الوظائف بصفة شخصية .

وقد تضمنت الكشوف المرفقة بالنسبة الى الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين ما يلى :

شركة النصر للملاحات :

السيد / ..... رئيس مجلس الإدارة

السيد / .....

السيد / .....

السيد / ..... مدير ملاحات المكس

ومن حيث أن الواضح من استقراء نصوص هذا القرار أنه قصد فقط الى تعيين السادة الواردة أسماؤهم بالكشوف رؤساء وأعضاء بمجالس إدارة الشركات دون أن يقصد الى تعيين هؤلاء الأعضاء فى فئات الوظائف الواردة قرين اسم كل عضو .

أما عبارة « وتعين أعضائها » الواردة في عنوان القرار وفي المادة الأولى منه فليست سوى تحديد لما جاء بالمادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام التي صدر القرار بالتطبيق لها ، إذ تقتضى بأن « يقولى إدارة الشركة مجلس يكون من عدد فردى من الأعضاء لا يزيد عددهم على تسعة ، ويشكل على الوجه الآتى (أ) رئيس يمين بقرار من رئيس الجمهورية (ب) أعضاء يمين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين فى الشركة . ويحدد القرار الصادر بتعيين الرئيس والأعضاء المعينين المرتبات والمكافآت المقررة لكل منهم ٠٠ » .

فمنص القانون استفهم ، وهو يصدد بيان كيفية تشكيل مجلس الإدارة ، لفظ « التعيين » وليس من شك فى أن المقصود هنا هو التعيين فى عضوية مجلس الإدارة لا التعيين فى وظائف الشركة .

وفى ضوء هذا المفهوم يجب أن تفسر عبارة « وتعين أعضائها » الواردة فى القرار الجمهورى آنف الذكر بمعنى أن يكون المقصود بها هو التعيين فى عضوية مجالس الإدارة . وبالتالى لا يسوغ القول بأن موضوع القرار ومطله يتضمن تشكيل مجالس إدارة الشركات وتعيين الأعضاء فى الوظائف الواردة به ، إذ أن فى هذا القول تحميلا للنص بأكثر مما يحتمل .

كما أن الإشارة فى ديباجة هذا القرار الجمهورى الى نظام العاملين بالقطاع العام لا يستفاد منها بالضرورة أنه قصد الى أمر آخر بخلاف تشكيل مجالس الإدارة وهو تعيين أعضاء هذه المجالس فى الوظائف التى حددها ، إذ فضلا عن أن التعيين فى الوظائف يجب أن يرد النص عليه صريحا لا أن يستفاد ضمنا من ثنايا النصوص ، فإن هذه الإشارة مرجعها الى ورود المادتين الثانية والثالثة من القرار اللتين تتناول أحكاما متعلقة بمسائل العاملين ، خاصة بالنذب والاعارة والرتب ، مما رؤى معه الإشارة فى ديباجة القرار الى نظامهم .

وإذا كانت المادة الثانية آنفة الذكر قد نصت على أن « تروى عن

عضو مجلس الإدارة صفة العضوية في حالة نفيه أو اعارته الى وظيفة أخرى خارج الشركة خلال مدة نفيه أو اعارته « فإن القصد من ذلك هو الربط بين عضوية مجلس الإدارة والقيام بعمل الوظيفة التي وردت في القرار والتي من أجلها عين شاغلها بمجلس الإدارة . فالمرجع في هذا القرار لم يكن يعنيه البحث فيما إذا كان العامل يشغل الوظيفة بصفة أصلية ، أم أنه منتدب للقيام بعملها ، وكل ما عني به هو النص على زوال صفة العضوية في مجلس الإدارة في حالة نذب العضو أو اعارته الى وظيفة خارج الشركة .

ولا محل للاحتجاج بنص المادة الثالثة من القرار المشار اليه للقول باعتبار عضو مجلس الإدارة مينا في الوظيفة المحددة قرين اسمه ، اذ يجب أن يقتصر حكم هذه المادة على حالة من عرضت اليهم ، وهم رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة الذين عينوا في وظائف ذات مستوى أدنى من وظائفهم الحالية ، هؤلاء « يحتفظون بفئات وظائفهم والمرتبات التي كانوا يتقاضونها في هذه الوظائف بصفة شخصية » . وهذا النص شبيه بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، والذي أشار اليه القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٦٨ في حيلجته اذ تقضى هذه المادة بأن « تحدد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل — بعد تضيضها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه — لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه المبين بالجدول المرافق لهذا القرار . ويرتقب على التعمين في هذه الوظائف استحقاق الفئة والمرتب وبدل التمثيل المقرر اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهوري بالتعمين مالم يكن المعين شاغلا لوظيفة من فئة أعلى أو يتقاضى مرتبا أو بدل تمثيل بموجب قرار من رئيس الجمهورية يزيد على الحد المشار اليه فيحتفظ بذلك بصفة شخصية .

ومن حيث أنه ترتبنا على ماتقدم ، فليس من شأن صدور القرار الجمهوري رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٨ اعتبار السيد / ٠٠٠٠٠ مينا في وظيفة مدير ملاحات المكس المقرر لها الفئة الأولى ، وانما يظل على

الذين من تعيينه عضواً بمجلس إدارة الشركة شاغلا للفتة الثالثة بصفة أصلية وبما تطلبه لفته لا يستحق الراتب المقرر للفتة الأولى ، دون أن يجهز في هذا المصعد بمما يقضت به المادة الأولى من قرار القضاء التشريعي لمظلم العاملين بالقطاع العام رقم ١ لسنة ١٩٦٩ من أن « يتقاضى أعضاء مجلس إدارة الشركة المعينون من بين العاملين فيها المرتبات المقررة لفتات وظائفهم الأصلية في الشركة ٥٥٠ » ذلك أن الاستناد إلى هذا النص للقول بما يحققه لمرتب وظيفة مدير ملاحات المكس المقرر لها الفتة الأولى أمر لا يستقيم إلا إذا كان من شأن القرار الجمهوري المشار إليه اعتباره معينا في تلك الوظيفة بحيث تصبح هي « وظيفته الأصلية » وليس الأمر على هذا النحو حصصاً سبق البيان .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٨ ليس من شأنه اعتبار السيد / ٥٥٥٠ معينا في وظيفة مدير ملاحات المكس المقرر لها الفتة الأولى ، وإنما يقتصر هذا القرار على تعيينه عضواً بمجلس إدارة الشركة ، ومن ثم يتحدد مرتبه على أساس فئة ومرتب وظيفته الأصلية المنتخب منها .

( ملف ٢٥٧/١/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٢/١٨ )

### قاعدة رقم (٦٠٨)

المبدأ :

اشترك إحدى شركات القطاع العام في تأسيس شركة مشتركة — تعيين أحد العاملين بشركة القطاع العام المؤسسة في مجلس إدارة الشركة المشتركة بوصفه ممثلاً لشركة — عدم جواز نديه للقيام بأي عمل بالشركة المشتركة — النقيب يتعارض مع كونه ممثلاً لشركة في مجلس إدارة الشركة المذكورة .



## ملخص الفتوى :

قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٥ بالترخيص فى تأسيس الشركة المصرية العامة لتنمية السياحة الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ينص فى مادته الأولى على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة مصرية باسم ( الشركة المصرية لتنمية السياحة بين المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ( سابقا ) وشركة « اس ، بى ، س » ( الشرق الأوسط ) المحدودة المسئولية والمسجلة بهونج كونج ( شركة بريطانية ) ٥٥ وذلك طبقا لأحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقوانين النافذة والمعد والنظام المرافق لهذا القرار .

وتنص المادة (٢٠) من النظام الأساسى للشركة على أن « يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مكون من ثمانية أعضاء ، خمسة يمثلون جانب شركة ممتلكات جنوب الباسفيك المحدودة للشرق الأوسط وثلاثة يمثلون المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق تعينهم الجمعية العمومية واستثناء من طريقة التعين السالفة الذكر عين المؤسسون مجلس ادارة من :

(١) ٥٥ (٢) ٣ ٥٥ - ٥٥ ممثلين للمؤسسة المصرية العامة للسياحة

والفنادق .

ومن حيث أنه لما كان السيد المذكور عين عضوا بمجلس ادارة الشركة المشتركة ( الشركة المصرية العامة لتنمية السياحة ) بوصفه أحد أعضاء الثلاثة الذين يمثلون مصالح الشركة العامة للسياحة والفنادق ( المؤسسة سابقا ) وفقا لنص المادة (٢٠) من النظام الأساسى للشركة المشتركة ومن ثم فإنه بوصفه ممثلا للشركة فى مجلس ادارة الشركة المشتركة منوط به الدفاع عن مصالح شركته وحقوقها فى الشركة المشتركة وبالتالي فإن قيامه بأى عمل فى هذه الشركة المشتركة يتعارض مع كونه ممثلا لشركته فى مجلس ادارة الشركة المشتركة .

ومن حيث أنه لا وجه للمحاجة بأن عمل المذكور هو إصدار توصيات وآراء وأن مشورته لا تكون نافذة بذاتها ذلك أننا لسنا بصدد تحديد السلطة المختصة بإصدار القرارات وأن أعمال الاستشارات هي من الأعمال الفنية بطبيعتها ، فإذا كانت الاستشارة خاصة برئيس مجلس إدارة الشركة المشتركة شخصيا وفي أمور قد تتعارض فيها مصالح المشتركين فمن العسير وضع حد أو معيار حاسم لبيان ما إذا كانت الآراء التي يبديها السيد المذكور تكفل تحقيق المصلحة المشتركة للشركتين ، أو تهدف إلى الحفاظ على مصالح الشركة التي انتدب مستشارا ماليا لها مع التضحية بمصالح شركته الأصلية التي يمثلها ونيط به الدفاع عن مصالحها بمجلس إدارة الشركة المشتركة ، وأنه لا يغير من الأمر شيئا أن المذكور قد توقف عن مباشرة أعمال الاستشارات بعد مضي عام من ندبه في ذلك العمل — أو أنه استقال من عضوية إدارة الشركة المشتركة بعد ذلك • إذ أن المخالفة تكون قائمة في الوقت الذي كان يجمع فيه بين عضوية مجلس إدارة الشركة المشتركة وقيامه بالعمل كمستشار قانوني لرئيس مجلس إدارة الشركة المذكورة أي الفترة من ديسمبر سنة ١٩٧٥ حتى نوفمبر سنة ١٩٧٦ •

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز جمع السيد / ٠٠٠٠ بين عضوية مجلس إدارة الشركة المصرية للتنمية السياحية المشتركة ووظيفة مستشار مالي لرئيس مجلس إدارة تلك الشركة المشتركة •

( ملف ٢٣/١/٦٨ — جلسة ١٨/١٠/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم (٦٠٩)

المبدأ :

عامل — ندبه في أحد الأجهزة التنفيذية بالمدى الوزارات — صدور القرار من الوزير المختص بوصفه وزيرا وكسلطة طاعة بتعديل العامل العامل المنتدب بأحد الأجهزة التنفيذية التابعة لوزارته الرجهاز آخر من

أجهزتها مستندا في اتخاذ هذا القرار الى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حسبما يبين من ديباجة هذا القرار - اعتبر هذا القرار اداريا صادرا من سلطة عامة وفي مجال من مجالات السلطة العامة وتتوافر له مقومات القرار الادارى .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن.المستفاد من استقراء الأوراق أن السيد / وزير الاسكان والتعمير لم يصدر القرار الأول المطعون فيه بما له من صفة اشرافية على الشركة التى يعمل فيها المدعى باعتباره رب عمل في حدود السلطات المخولة في نظام العاملين بالقطاع العلم أو في أنظمة هذا القطاع وإنما بوصفه وزيرا للاسكان والتعمير وكسلطة عامة قائما على رأس وزارة الاسكان والتعمير وأجهزتها التنفيذية حيث اتخذ قراره. المطعون فيه باعتباره الوزير المختص وقرر به تعديل الحاق المدعى بوصفه عاملا منتدبا بأحد الأجهزة التنفيذية التابعة للوزارة وهو الجهاز التنفيذي لمشروعات الاسكان الليبي الى جهاز آخر من أجهزتها وهو الجهاز التنفيذي لمشروعات تعمير القاهرة الكبرى ، ومستندا في اتخاذ هذا القرار الى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك حسبما يتبين من ديباجة هذا القرار. وبهذه المثابة يعتبر هذا القرار قرارا اداريا صادرا من سلطة عامة وتتوافر له مقومات القرار الادارى ، وفي مجال من مجالات السلطة انعامه . كذلك الشأن بالنسبة للقرار الثانى الذى يطعن عليه المدعى بالانفاء وبطلب التعويض عنه وهو القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ الصادر من رئيس الجهاز المركزى للتعمير بوزارة الاسكان والتعمير والذى قضى بنصب المدعى للعمل بجهاز التدريب للتشييد والبناء ، أحد الأجهزة التنفيذية التابعة أيضا لوزارة الاسكان والتعمير ، اذ أن هذا القرار اتخذه مصدره باعتباره موظفا عاما يقوم على رئاسة أحد الأجهزة التابعة لتلك الوزارة ومنبت الصلة بالشركة التى يعمل بها المدعى .

ومن حيث أن القرارين المطعون عليهما وأن كانا يعتبران من عداد القرارات الادارية المتعلقة بنصب أحد العاملين على ما سلف القول ، إلا أنها من ناحية أخرى لا يعتبران من القرارات التأديبية لأنهما لم يصدرا بتوقيع جزاء عليه . ولا يعتبران كذلك من قبيل القرارات التي تستتر جزاء مقننا لأن النعي عليهما بأنهما صدرا بقصد الإضرار بالميدعي انتقاما من والده لا يعدو أن يكون تعيبا لهما بحيب الانحراف بالسلطة ، وبالتالي لا يضاف عليهما هذا النعي السمة العقابية طالما أن السبب المبرر لاصدارهما على ما يقول به المدعي — ليس متصلا بسلوكه الوظيفي ، ومن ثم فلا اختصاص للمحكمة التأديبية بالفضل فيهما الغاء أو تعويضا .

( طعن رقم ٧٨٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١٧ )

### قاعدة رقم (٦١٠)

المبدأ :

عدم جواز نذب العاملين بشركات القطاع العام الى جهات خارج تلك الشركات بعد العمل باحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام اعتبارا من ١٩٧٨/٧/٢ .

دلائل الفتوى :

من حيث أن قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الملغى كان يجيز في المادة ٢٦ منه النقل من وحدات القطاع العام الى جهات الجهاز الادارى للدولة والعكس . كما أجاز في المادة ٢٧ منه النذب داخل وحدات القطاع العام وفيما بينها أو الى وحدات الجهاز الادارى للدولة . بينما أتى في قانون العاملين بالقطاع العام الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ وأجاز صراحة في المادة ٥٢ منه النقل من وحدات الجهاز الادارى للدولة والعكس ، ثم أتت المادة ٥٥ منه وأجازت نذب العامل الى وظيفة مماثلة تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تطو وظيفته مباشرة في ذات الشركة

ومسكتت عن جواز نحب العامل الى وحدات القطاع العام الأخرى أو الى وحدات الجهاز الإدارى للدولة مثلما فعل القانون الملقى .

وبناء على ذلك فان المشرع يكون قد قصد استبعاد النحب خارج الشركة من نطاق التنظيم القانونى للعاملين بالشركات وأبقى على جواز النقل وليس النحب الى خارج الشركة . ومن ثم فانه اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه لا يجوز نحب العامل الى خارج الشركة وبالتالي فانه يتمين انتهاء النحب الذى تم الى خارج الشركة في ظل العمل بأحكام القانون الملقى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ لا يجوز نحب العامل باحدى شركات القطاع العام للعمل في وظيفة خارج هذه الشركة ، ومن هذا التبريح تنتهي حتما حالات النحب القائمة الى خارج الشركة .

( ملف ٢٣٦/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٦/١٢ )

### قاصدة رقم ( ٦١١ )

#### المبدأ :

مسود قرار النحب ممن يملك اصداره قانونا وهو الوزير المختص — متى ثبت استناد القرار الى سبب صحيح يبرره وهو تقرير لجنة تقضى الحائى والى غاية مشروعة وهى تحقيق الصلحة الصالحة فانه يكون بمنأى عن الطعن فيه .

#### ملخص الحكم :

ان المادة ٢٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ، وهو القانون المنطبق على قرار نحب المظنون ضده ، تنص على انه « يجوز نحب العامل للقيام مؤقتا في احدى الجهات المشار اليها في المادة السابقة بعمل وظيفة أخرى في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة

تحلوا مباشرة . ويتم النذب بقرار من الرئيس المختص المشار اليه في المادة السابقة . وتكون مدة النذب سنة قابلة للتجديد » ولما كان قرار نذب المطعون ضده صادرا من وزير النقل البحري وهو الوزير الذي تنتمي له الشركة المصرية للملاحة البحرية التي يرأس المطعون ضده مجلس ادارتها ، فانه يكون صادرا ممن يملكه وفقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦ من القانون المشار اليه التي تنص على أنه « وفي جميع الاحوال لايجوز نقل أعضاء مجلس الادارة المعينين الا بقرار من الوزير المختص » وحيث أن هذا القرار أفصح في ديباجته عن سبب اصداره وهو تقرير لجنة بقصى الحقائق الذي أسند اليه بعض المآخذ وشكك في كفايته الادارية ، وهو سبب يبرر تنحيته مؤقتا عن وظيفته القيادية كرئيس لمجلس ادارة الشركة وقد استهدف الوزير بقراره تحقيق مصلحة عامة واضحة وهي توفير قيادة قادرة على ادارة الشركة لتمتكن من الحفاظ على أموالها ومواصلة السير نحو غاياتها المنشودة ، هذا بالإضافة الى ما أوضحت وزارة النقل البحري من أن القرار استهدف مصلحة عامة أخرى هي أبعاد المطعون ضده عن موقعه القيادي كرئيس ادارة الشركة مؤقتا لحين البت في الاتهامات الموجهة ضده من النيابة الادارية والتي أحيل من أجلها الى المحاكمة التأديبية ، وإذا كانت هذه المحاكمة قد انتهت ببراءة المطعون ضده فان ذلك لاينال من صحة السبب والغاية اللذين قام عليهما قرار النذب وقت صدوره ، فهو مثل أى قرار آخر يعتد بمشروعيته وقت صدوره دون نظر لما يستجد من ظروف أو وقائع تالية ، واقتراح النذب أو معاصرته لاحالة المطعون ضده الى النيابة الادارية ثم الى المحاكمة التأديبية ، يكفي بذاته لوصم القرار بالجزاء التأديبي المقتضى خاصة أن الوزير الذي أصدره ليس من السلطات التي تملك توقيع الجزاء على العاملين بالقطاع العام وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ومن ثم يظل النذب محتفظا بطبيعته كقرار تنظيمي تمارسه جهة الغفل بما لها من سلطة تقديرية في استبعاد من قامت في حقه أسباب تؤثر في أهليته بشغل أعلأ وظيفه قيادية بالشركة دون نظر لما يترتب عليه حرمان من بعض المزايا الوظيفية لأن هذا الحرمان انما يجيء عرضادون أن يكون مقصودا لذاته ولا يكون قرار النذب عرضه للإلغاء الا اذا شابته عيب من العيوب التي قد تنسب للقرارات الادارية بصفة عامة ويعزز هذا النظر موافقة الوزارة على اعارة المطعون ضده بعد ذلك الى المملكة العربية السعودية لانها لو كانت

تصدته بنديه مجرد عقابية لامتعت في عقابها بعدم الموافقة على اعلارته ، ولم تكلف بما تم في شأنه من احالة الى النيابة الادارية ثم الى المحاكمة التأديبية ، واذا انتهى الحكم المطون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بالغائه ويرفض الدعوى التأديبية رقم ١ لسنة ٤ قضائية .

( طعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

### قاعدة رقم (٦١٢)

#### المبدأ :

ان المشرع في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته أجاز نذب رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام بقرار من الوزير المختص في حالة غيلة او خلو منصبه — اذا كان ذلك من سلطة الوزير المختص بالنسبة لهيئات القطاع العام وهي الجهة المشرفة على شركات القطاع العام التابعة لها فانه من باب أولى يكون من اختصاص الوزير نذب رئيس مجلس ادارة الشركة في حالة خلو منصبه او غيابه — تطبيق — القرار الصادر من وزير النقل والمواصلات بصفته رئيس الجمعية العمومية للشركة بنذب السيد المعروضة حالته لشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة الى أن يتم صدور قرار التعيين من رئيس مجلس الوزراء يكون صحيحا ومطبقا لاحكام القانون .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام التي تنص المادة ١٢ منه على أنه « فيما عدا وظائف رئيس واعضاء مجلس الادارة التي تشغل بقرار من رئيس مجلس الوزراء يكون التعيين في الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على ترشيح مجلس الادارة ويكون التعيين في باقى الوظائف بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه وذلك مع مراعاة احكام المادة ( ٤ ) من هذا القانون وتنص المادة (٥٥) من ذات القانون على أنه « يجوز لدواعى العمل بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من

يفوضه نخب العامل الى وظيفة مماثلة تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تملو وظيفته مباشرة في ذات الشركة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى وبعد أقصى سنتين .

كما تنص المادة ٥٩ من القانون ذاته على أنه « يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الجمعية العمومية للشركة نقل رئيس مجلس ادارة الشركة واعارته كما يجوز بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة ايفاده في بعثة أو منحه ويجوز بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على عرض رئيس مجلس الادارة نقل اعضاء مجلس الادارة المعينين وشاغلي الوظائف العليا واعارتهم أما ايفادهم في بعثات أو منح ونحبهم داخل الشركة فيكون بقرار من رئيس مجلس ادارة الشركة » .

كما استعرضت الجمعية ايضا القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركته والتي تنص المادة ١٣ منه على أنه « يندب الوزير المختص من يمل محل رئيس مجلس ادارة الهيئة في حالة غيابه أو خلو منصبه » . والاستفاد من النصوص السابقة أن السلطة المختصة بالتعيين ليست هي بالضرورة السلطة المختصة بالندب انطلاقا من أن الندب بطبيعته مؤقت يواجه حالة خلو وظيفة من شاغلها بهدف حسن سير المرفق العام فمن غير الملائم تقيده بذات القواعد المقررة للتعيين .

والمرشح في الفقرة الاخيرة من المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اجاز لرئيس مجلس الادارة اصدار قرارات بتدب اعضاء مجلس الادارة وشاغلي الوظائف العليا بينما سلطة تعيينهم طبقا للمادة ١٢ من القانون المشار اليه لرئيس مجلس الوزراء .

ومن حيث أنه بالنسبة لندب رئيس مجلس ادارة الشركة فان الفقرة الاخيرة من المادة ٥٩ سالفة الذكر اذ اجازت لدواعي العمل نخب العامل الى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تملو وظيفته مباشرة في ذات الشركة بقرار من رئيس مجلس ادارة الشركة أو من يفوضه ، فانه استصحابا لهذا الاصل وقد ورد به نص عام يشغل جميع



العاملين الغاضمين لاحكام هذا القانون دون تفرقه بين وظيفة وإخريه  
وانه يجوز اعماله في حالة رئيس مجلس الادارة واذ كانت وظيفة رئيس  
مجلس الادارة تمثل اعلى سلطة في الشركة فلا يتصور ان يكون صدور  
قرار النذب من رئيس مجلس الادارة ذاته وهو غالبا ما يكون قد  
انتهت مدة خدمته أو قام به مانع وعلى ذلك فان الاختصاص بالنذب في  
هذه الوظيفة يجوز أن يتم بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة وهو  
الوزير المختص، وحكمة ذلك الا تتمتع اعمال الشركة في حالة خلو وظيفة  
رئيس مجلس الادارة خاصة في الفترة من تاريخ خلو هذه الوظيفة  
حتى صدور قرار التعيين من رئيس مجلس الوزراء . فلا يتصور ان  
تكون أداة النذب هي — ادارة التعيين لانه في هذه الحالة لا يكون هناك  
شئ مبرر لصدور قرار النذب حيث يجوز صدور قرار التعيين مباشرة  
ضمننا لحسن سير المرفق بانتظام واضطراب .

ومن حيث ان هذا الفهم هو ما اخذ به المشرع في القانون رقم ٩٧  
لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع وشركاته حيث اجاز نذب رئيس  
مجلس ادارة هيئة القطاع العام بقرار من الوزير المختص في حالة غيبة  
أو خلو منصبه ، فاذا كان ذلك من سلطة الوزير المختص بالنسبة لهيئات  
القطاع العام وهي الجهة المشرفة على شركات القطاع العام التابعة  
لها فانه من باب أولى يكون من اختصاص الوزير نذب رئيس مجلس  
ادارة الشركة في حالة خلو منصبه أو غيابه .

ومن حيث أنه مما تقدم فان القرار الصادر من وزير النقل والمواصلات  
بصفته رئيس الجمعية العمومية للشركة بنذب السيد المروضة حالته  
لشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة الى أن يتم صدور قرار التعيين  
من رئيس مجلس الوزراء يكون صحيحا ومطابقا لاحكام القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
صححة القرار الصادر من وزير النقل والمواصلات بنذب السيد / .....  
لقيام بعمل رئيس مجلس ادارة شركة القناة للشحن والتفريغ .

( ملف ٩٦٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١/٤ )

## ملخص : الاعارة :

### تأصدة رقم (٦١٢)

## المبدأ :

عدم مشروعية النص في الواثق الداخلية في شركات القطاع العام على منع ترقية العامل المعطر ومن كان في اجازة خلسة بدون مرتب ، وكذلك استئزال مدة الاعارة والاجازة الخاصة بدون مرتب من مدة الخبرة .

## ملخص الفتوى :

من حيث انه اذا ما استنفذت الادارة سلطتها بالموافقة على اعارة العامل فان المشرع في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (الملغى) قد حرص على النص صراحة في المادة ٢٨ منه على أن تدخل مدة الاعارة في حساب المعاش والعلاوة والترقية دون أى قيود في هذا الصدد ، وأن يحتفظ للمعاريكافة معيزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة كما أن المشرع في هذا الصدد لم يحظر ترقية المعار ، وانما حظر الترقية على وظيفة في غير احوال الضرورة . ومن القواعد المستقرة أن العامل خلال فترة هذه الاجازة لا تنقطع صلته بالوظيفة بالجهة التي يعمل بها ، ومن ثم يستحق العامل خلال فترة هذه الاجازة الممنوحة له جميع حقوقه الوظيفية كملاواته وترقياته كما لو كان موجودا بالخدمة وقائما بالعمل فعلا فيما عدا استحقاق المرتب . كما أن القول بحظر ترقية العامل المعار أو الممنوح له اجازة خاصة بدون مرتب يعتبر بمثابة اضافة مانع جديد من موانع الترقية غير وارد في احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهو ما لا يجوز قانونا باعتبار ان هذه الموانع واردة في هذا القانون على سبيل الحصر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار مجلس ادارة وكالة انباء الشرق الاوسط في الحالة الماثلة بمنع ترقية العامل المعار ومن كان في اجازة خاصة بدون مرتب

وكذلك استتزال مدة الاعارة والاجازة الخاصة بدون مرتب من مدة  
الشهرة .

( ١ ملف ٢/٨٦ — جلسة ١٠/١١/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم (٦١٤)

#### المبدأ :

علاقة العامل بالجهة التي يعمل بها لا تنقسم خلال فترة اعارته  
— استمرار هذه العلاقة قائمة ومنتجة لجميع آثارها — استحقاق العامل  
المعار للترقيات التي تتم بالاقدمية المطلقة — حساب مدة الاعارة في المدد  
المستترة بالاقدمية يعد أصلا عاما — انطبق هذا الأصل دون ما حاحه  
للنص عليه — فلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من نص مريح يقرحق  
المعار في الترقية بالاقدمية المطلقة لا يعنى جواز حرمانه منها — مجلس  
ادارة الشركة لا يملك أن يضع قاعدة تحظر ترقية العامل المعار بالاقدمية  
— أساس ذلك — تطبيق — عدم جواز النص في لوائح الشركات على  
عدم حساب مدة الاعارة ضمن المدد اللازمة للترقية بالاقدمية .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع  
العالم تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه  
بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل أو في الخارج . ويحدد  
القرار المصادر بالاعارة مدتها وذلك في ضوء القواعد والاجراءات التي  
يحددها رئيس مجلس الادارة ، ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة  
المستعمرة » .

وتنص المادة ٥٨ من ذات القانون على أن « تدخل مدد الاعارة  
والبعثات والمنح والاجازات الدراسية بأجر أو بدون أجر والتدريب ضمن  
مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي وفي استحقاق العلاوة  
العجزية وذلك بمرعاة الاحكام الواردة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بصدار  
قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له » .

وهناك هذين النصبين أن الاعارة تتم بقرار يصدر من رئيس مجلس الإدارة بعد موافقة العامل وتحتسب مدتها ضمن مدة الاشتراك في التأمين الاجتماعي ويستحق العامل عنها علاواته الدورية ومن ثم فإن علاقة العامل بالجهة التي يعمل بها لا تنفصم خلال فترة اعارته بل تظل تلك العلاقة قائمة ومنتجة لجميع آثارها ومن بين تلك الآثار استحقاقه للترقيات التي تتم بالاقدمية المطلقة ذلك لأن حساب مدة الاعارة في المدد المسترطة للترقية بالاقدمية يعد أصلا عاما ينطبق دون ما حاجة للنص عليه بالنظر الى طبيعة الاعارة واستمرار العلاقة بين المعار والجهة التابع لها وعليه فإن خلو القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من نص صريح يقرر حق المعار في الترقية بالاقدمية المطلقة لا يعنى جواز حرمانه منها .

وبناء على ذلك فإنه إذا كان مجلس الإدارة يختص بوضع قواعد وضوابط وإجراءات الترقية طبقا لنص المادتين ١٠ و ٣٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، فإنه لا يملك أن يضع قاعدة تحظر ترقية العامل المعار بالاقدمية لأن تلك القاعدة ستخالف الأصل العام إشار اليه ولأنها ستؤدي الى اضلغة مانع الى موانع الترقية الواردة على سبيل الحصر بالمادتين ٨٨ و ٩٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ واسقاط مدة الاعارة من مدة خدمة العامل بالمخالفة لحكم القانون بالاضافة الى اهدار ترتيب الاقدمية فيما بين العاملين والاضرار بالعامل نتيجة لاستعمال الإدارة لحقها في الموافقة على اعارته ولاستخدامه لرخصة خولها له القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم النص في لوائح الشركات على عدم حساب الاعارة ضمن المدد اللازمة للترقية بالاقدمية .

( ملف ٤٧٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ )

### قاعدة رقم (٦١٥)

المبدأ :

جواز اعارة العاملين بالقطاع العام الى الوزارات والمصالح الحكومية — نص المادة ١٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يعنى عدم جواز شغل الوظيفة العامة الا باحدى الوسائل المذكورة وهي التعيين او الترقية او النقل او الندب .

## ملفص الفتوى :

ان المشرع قرر بحكم علم مطلق جواز اعارة العاملين بالقطاع العام الى الداخل أو الخارج ولم يقيد هذا الحكم أو يفصمه بأى نص فى ذات القانون . ومن ثم فإنه اعمالا لهذا الاطلاق يكون من الجائز اعارة العاملين بالقطاع العام الى الحكومة والمصالح الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة ، ولا يغير من ذلك أن المادة (١٢) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل أو النخب ... » فذلك لايعنى عدم جواز شغل الوظيفة العامة الا بواسطة من الوسائل المذكورة بالنص اذ أنه يتعين تفسير هذا الحكم فى ضوء الأحكام الأخرى المطبقة فى النطاق الوظيفى ومن بينها حكم المادة (٥٦) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان التى أجازت الاعارة الى الداخل ، فضلا عن ذلك فإنه ولئن كانت الاعارة احدى طرق شغل الوظائف العامة فإنه باعتبارها وسيلة استثنائية وغير عادية تتضمن هجر العامل مؤقتا لوظيفته الأصلية والحاقه بأخرى بصفة مؤقتة لم يكن من اللازم أن يرد ذكرها فى المادة (١٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان التى من الطبيعى أن تتضمن الطرق العادية لشغل الوظيفة العامة .

( ملك ٢٤٧/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ )

## قاعدة رقم (٦١٦)

### المبدأ :

عدم جواز شغل وظيفة العامل المعار الى الخارج فى ظل العمل بلحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام — جواز شغل وظيفة العامل الممنوح اجازة بدون مرتب يمثل استثناء لايجوز التوسع فيه أو التيسل عليه .

### ملخص الفتوى :

ان المشرع يعد أن كان يجيز شغل وظيفة العامل الممار بالقطاع العام عدل عن مسلكه هذا ولم يضمن نظام العاملين بالقطاع العام الجديد حكماً مماثلاً ولما كان الأصل الذى يحكم الوظيفة يقضى بعدم جواز شغل الوظيفة إلا اذا كانت خالية ، وكانت وظيفة العامل الممار مشغولة به فإن الأصل الا تشغل تلك الوظيفة بغيره الا اذا ورد نص خاص وصريح يستثنى من تلك القاعدة ويجيز شغل وظيفة العامل الممار بغيره ومن ثم فإن عدول المشرع عن مسلكه السابق إنما يتم عن انه قصد منع شغل وظيفة العامل الممار بغيره .

واذا كان المشرع قد أجاز فى المادة (٧١) من ذات القانون شغل وظيفة العامل المنفوح اجازة خاصة بدون مرتب فإن هذا الحكم يمثل استثناء من الأصل العام سلكه البيلان لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

( ملف ٢٥٣/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤ )

( وفى ذات المعنى ملف ٢٥٦/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) ولف  
( ٢٥٨/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٢/٤ )

### قاعدة رقم (٦١٧)

### المبدأ :

• جواز الاعارة من القطاع الحكومى الى القطاع العام .

### ملخص الفتوى :

ان مفاد المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ان المشرع حدد طرق شغل الوظائف بالقطاع العام وحصرها فى التعيين أو الترقية أو النقل أو التذب أو الاعارة . وبالتالى يكون قد اعتد المشرع بالاعارة الى وظائف القطاع العام . ولم يحدد المشرع الجهة

التي تكون منها الاعارة لوظائف القطاع العام بل أطلق عبارته في هذا  
الصعد فلا مناس من اعمال ارادة المشرع هذه واجازة الاعارة من  
القطاع الحكومي الى القطاع العام :

( ملف ٩٥٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١/٤ )

## الفرع الثامن

### الاجازة

اولا — اجازة مرضية :

قاعدة رقم (٦١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية  
— المادة ٥٨ من هذا القانون — نصها على منح العامل المريض خلال  
فترة مرضه معونة مالية تملد ٧٥٪ من أجره اليومي المسدد عنه  
الاشتراك لمدة تسعين يوما تتراد بعدها الى مئصائل ٨٥٪ من الأجر  
مدة مرضه او حتى ثبوت العجز الكمل او حدوث الوفاة بحيث لا تتجاوز  
مدة ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة — قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام — المادة  
٤٦ من هذا النظام — نصها على منح العامل المريض اجازة مرضية  
كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة بأجر مخفض بنسب معينة ولمدة  
زمنية محددة — عدم جواز الجمع بين هذا الأجر وبين المعونة المالية  
المقصود عليها في قانون التأمينات الاجتماعية — أسلمى ذلك — ان  
نصوص هذا القانون والأساس الذي يقوم عليه نظام التأمينات  
الاجتماعية يستتبعان نقل عبء الرعاية الاجتماعية التي تقع على عاتق  
رب العمل في حالة مرض العامل الى هيئة التأمينات الاجتماعية بحيث  
لا يسوغ تحميل رب العمل بدفع أجر العمل أثناء مرضه .

## ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « اذا حال المرض بين العامل وأداء عمله فعلى الهيئة أن تؤدي له خلال فترة مرضه معونة مالية تعادل ٧٥٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراك لمدة تسعين يوما بشرط ألا تقل المعونة عن الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر ، وتتراد بعمها الى مايعادل ٨٥٪ من أجر العامل . ويستمر صرف تلك المعونة المالية طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت المعز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا تتجاوز مدة ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة » .

وتنص المادة ٤٦ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بأن « تكون للعامل اجازة مرضية كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة على الوجه الآتى :

( أ ) ثلاثة شهور بمرتبة يعادل ٧٠٪ من مرتبه . ( ب ) ثلاثة شهور بمرتبة يعادل ٧٥٪ من مرتبه . ( ج ) ثلاثة شهور بمرتبة يعادل ٨٠٪ من مرتبه . . . » .

ومن حيث أنه يتقضى مراحل التشريع في هذا الخصوص بين أنه بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ صدر قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فقتضى في المادة ٦٣ منه بأن « للعامل الذي يثبت مرضه الحق في أجر يعادل ٧٠٪ من أجره عن التسعين يوما الأولى تتراد بعدها الى ٨٠٪ عن التسعين يوما التالية وذلك خلال السنة الواحدة » .

وأعقب ذلك مباشرة صدور قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فقرر صرف تعويض أو معاش بحسب الأحوال عن أصابات العمل دون أن يتضمن أحكاما خاصة بالتأمين الصحي ، أى علاج العامل أثناء مرضه أو صرف اعانة أو تعويض اليه خلال هذه الفترة .

وهكذا لم يكون العامل المريض يستحق خلال فترة مرضه سوى الأجر النصوصن عليه في المادة ٦٣ من قانون العمل .



ثم صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤  
فاستحدث نوعا جديدا من أنواع التأمينات لم يتضمنه القانون السابق،  
رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩، وهو التأمين الصحى الذى وردت أحكامه فى  
الباب الخامس من القانون الذى يحوى المواد من ٤٨ الى ٦٢ .

وتنص المادة ٤٨ على أن تتكون أموال التأمين المسمى من :

(١) الاشتراكات الشهرية التى يؤدبها صاحب العمل بواقع ٤٪  
من أجور العاملين لديه .

(٢) الاشتراكات الشهرية التى تقتطع بواقع ١٪ من أجور  
العاملين .

(٣) رسم يؤدبه المريض طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر  
بها قرار من وزير العمل . ويجوز بقرار من وزير العمل اعفاء العمال  
الذين تقل أجورهم عن الحد الذى يمينه من الاشتراك المشار اليه فى  
النبد (٢) من هذه المادة .

وتنص المادة ٤٩ بأنه يجوز لمجلس ادارة هيئة التأمينات  
الاجتماعية أن يقرر تخفيض الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل  
الى ما لا يقل عن ١٪ من أجور عماله اذا كان يستخدم مائة عامل فأكثر  
وصرحت له الهيئة بتقديم العلاج الطبى وصرف المعونة المالية المنصوص  
عليها فى هذا الباب .

وتنص المادة ٥٣ على أن تتحمل الهيئة مصاريف انتقال المرضى  
من مكان العمل أو الإقامة الى مكان العلاج بوسائل الانتقال العامة  
ويتحمل صاحب العمل مصاريف نقل المريض اذا أعجزته حالته الصحية  
عن استعمال وسائل النقل العامة .

وتنص المادة ٥٤ على أن « تتولى الهيئة علاج المريض الى أن  
يشفى أو يثبت عجزه ، ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتى ٥٥ . »

ومن حيث أن نظام التأمينات الاجتماعية يقوم أصلا على فكرة

تحمل المخاطر بمعنى أنه في حالة إصابة العامل أو مرضه أو عجزه عن العمل كلياً أو جزئياً تحمل هيئة التأمينات الاجتماعية محل رب العمل وتتوب عنه في تحمل هذه المخاطر بأن تؤدي للعامل تعويضاً أو معونة أو نظاماً للعلاج حسب الأحوال .

وترتبط على ذلك إذا أصيب العامل بعرض حال بينه وبين أداء عمله فإن الهيئة التي يسدد إليها الاشتراك من كل من العامل ورب العمل ينسب محددة من الأجر تتحمل مخاطر هذا المرض وتدفع للعامل معونة مالية بالإضافة إلى تحملها بكافة نفقات العلاج . ومن ثم لا يسوغ للعامل أن يجمع بين هذه المعونة وبين الأجر بدليل ما قضت به المادة ٥٨ آئنة الذكر من وجوب الاتكال المعونة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر .

والواقع أن قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عندما نص في المادة ٦٣ منه على منح العامل أجراً مخفضاً خلال فترة مرضه كان يستهدف بذلك كفالة نوع من الرعاية الاجتماعية للعامل المريض بأداء جزء من أجره إليه خروجا على الأصل العام الذي يجعل استحقاق العامل للأجر منوطاً بأداء العمل ، وهو أصل يسرى على إطلاقه في نطاق عقد العمل الخاص الذي صدر القانون المذكور أساساً لتنظيمه . ولقد كانت هذه الرعاية تجد ما يبررها نظراً لخلو قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ من تنظيم للتأمين الصحي . أما بعد صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي استحدث نظام التأمين الصحي فإن عبء هذه الرعاية ينتقل بالضرورة إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . ولذلك جاءت المذكرة الإيضاحية لقانون العمل مؤكدة هذا المعنى في وضوح بقولها « وسيؤول بطبيعة الحال تطبيق هذا النص — المادة ٦٣ — إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بمجرد صدور التشريع الخاص بالتأمين الصحي » .

وأخذاً بهذا النظر الذي يتأيد بما أوردته المذكرة الإيضاحية لمبدأ ثمة مبرر لصرف الأجر المخفض المشار إليه لأن نظام التأمين الصحي الذي استحدثه القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تكفل بكافة نفقات علاج العامل المريض بما فيها مصاريف الانتقال إلى مكان العلاج مع

مصرف معونة مالية اليه أثناء فترة المرض بحيث يمكن القول ان هيئة التأمينات الاجتماعية قد حلت محل رب العمل - نظير الاشتراك الذي يدفعه - في تحمل خطر المرض - وآية ذلك ماقتضت به المادة ٤٩ من القانون المذكور من أنه « يجوز لمجلس الادارة أن يقرر تخفيض الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل الى ما لا يقل عن ١٪ من أجور عمله اذا كان يستخدم مائة عامل فأكثر وصرحت له الهيئة بتقديم العلاج الطبي وصرف المعونة المالية المنصوص عليها في هذا الباب » فمن مقتضى هذا النص أن رب العمل قد يدفع المعونة المالية بمعرفة مباشرة وليس من المقبول أن يلتزم فضلا عن هذا بصرف الأجر كذلك .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم عدم جواز جمع العامل المريض بين الأجر وبين المعونة المالية المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية تأسيسا على أن نصوص هذا القانون والأساس الذي يقوم عليه نظام التأمينات الاجتماعية يستتبعان نقل عبء الرعاية الاجتماعية التي تقع على عاتق رب العمل في حالة مرض العامل الى الهيئة المشار اليها بحيث لا يسوغ تحميل رب العمل بدفع أجر العامل أثناء مرضه .

وترتبيا على ذلك لا يجوز للعامل في احدى شركات القطاع العام أن يجمع بين الأجر المخفض المنصوص عليه في المادة ٤٦ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام وبين المعونة المالية المقررة في المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز جمع العاملين بشركات القطاع العام بين الأجر المخفض المنصوص عليه في المادة ٤٦ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام وبين المعونة المالية المقررة في المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وانما يستحق العامل المعونة المالية وحدها .

( نوى ٢ في ١/١/ ١٩٧٠ )

### قائمة رقم (٦١٩)

المبدأ :

توصيات رئيس الوزراء الصادرة في يناير ١٩٦٧ - هذه التوصيات قررت حداً أقصى لما تنفقه المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على الرعاية الطبية للعاملين فيها كما وضعت حداً أقصى لقيمة الأدوية التي تصرف للعامل المريض خلال السنة - مخالفتها لأحكام المادة ٦٥ من قانون العمل والمادة ٦٢ من قانون التأمينات الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

أصدر السيد رئيس الوزراء في يناير ١٩٦٧ توصيات في شأن تنظيم الخدمات الطبية للعاملين بالقطاع العام تضمنت أنه لا يجوز أن تزيد قيمة ما يصرف من دواء للمنتفع الواحد خارج المستشفيات على أربعة جنيهاً في المتوسط وألا يتجاوز مجموع ما يصرف على الرعاية الصحية الكاملة شاملة أجور العاملين في الخدمات الطبية والنفقات - تسعة جنيهاً - وقد ثار التساؤل حول تحديد مدلول عبارة « في المتوسط » الواردة بهذه التوصيات وما إذا كان يجوز للمؤسسة المتجاوز عن مبلغ الأربعة جنيهاً في صرف الأدوية للعامل الواحد طالما أن ذلك يتم في حدود البند المخصص في الميزانية دون أي تجاوز ومدى تطبيق ذلك بالنسبة للعلاج .

ومن حيث أن توصيات السيد رئيس الوزراء التي استهدف بها تنظيم الخدمات الطبية للعاملين بالقطاع العام المشار إليها - قد حددت في الوقت الذي كان فيه هؤلاء العاملين يخضعون لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام . وقد نص هذا القرار في المادة (١) على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا

النظام « كما نص في المادة ( ٨٣ ) على أن « يضع مجلس الإدارة نظاما للكشف الطبي والعلاج تراعى فيه طبيعة العمل وظروفه ومكانه . ويجوز للمجلس تقرير مزايا اضافية على أن يعتمد هذا النظام بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو الوزير المختص حسب الأحوال » وريبت هذه الأحكام المادتان ( ١ - و ٧٣ ) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العلم الجديد . ويبين من ذلك أن المشرع لم يحدد بهذه النصوص مدى الرعاية والخدمات الطبية التي يتمتع على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية ان تقدمها للعاملين فيها ومن ثم يتمين الرجوع في هذا الشأن الى أحكام قانون العمل اعمالا لنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر والتي تقابلها المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ينص في المادة ( ٦٥ ) على أنه « على صاحب العمل أن يوفر للعامل وسائل الاسعاف الطبية في المنشأة وعليه اذا زاد عدد عماله في مكان واحد أو بلد واحد أو في دائرة نصف قطرها خمسة عشرة كيلومترا على مائة عامل أن يستخدم ممرضاً ملماً بوسائل الاسعاف الطبية يخصص للقيام بها وأن يعهد الى طبيب بعيادتهم وعلاجهم في المكان الذي يعده لهذا الغرض وأن يقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج وذلك كله بدون مقابل . فان زاد عدد العمال على النحو المتقدم على خمسمائة عامل وجب عليه فضلا عن ذلك أن يوفر لهم جميع وسائل العلاج الأخرى في الحالات التي يتطلب علاجها الاستئانة بأطباء اخصائيين أو القيام بعمليات جراحية أو غيرها وكذلك الأدوية اللازمة وذلك كله بالمجان واذا عولج العامل في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين السابقتين في مستشفى حكومي أو خيري وجب على صاحب العمل أن يؤدي لادارة المستشفى مقابل نفقات العلاج والأدوية والاقامة . ويتبع في تحديد نفقات العلاج والأدوية والاقامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة وفي جميع ما تقدم الطرق والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصحة . » .

ومفاد ذلك أن المشرع قد فرض على صاحب العمل التزامات

معينة في مجال الرعاية والخدمات الطبية التي يضمن توفيرها للمواطنين وهي التزامات يتحدد مداها بحسب عدد العاملين الذين يستقدمهم صاحب العمل وفقا لما نصت عليه المادة (٦٥) المشار إليها . واذ يلزم صاحب العمل بتوفير الرعاية الطبية للعاملين لديه على الوجه المتقدم فإنه لا يجوز له أن يضيق من مدى هذا الالتزام أو يتطلل منه لأى سبب كان نظرا الى أن القاعدة القانونية التي فرضته تنطلق بالنظام العام .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن التوصيات التي أصدرها السيد رئيس الوزراء بتنظيم الخدمات الطبية للعاملين بالقطاع العام — وقد فرضت حدا أقصى لما تنفقه المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على الرعاية الطبية للعاملين فيها دون مراعاة لأحكام المادة (٦٥) المشار إليها — تكون قد خالفت أحكام قانون العمل.

كذلك فقد نظم القانون رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية في الباب الخامس منه « التأمين الصحى » فنص في المادة (٥٤) على أن « تتولى الهيئة علاج المريض الى أن يشفى عجزه ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما يأتى :

- ١ — الخدمات الطبية التي يؤديها القطاع العام .
- ٢ — الخدمات الطبية على مستوى الاخصائين .
- ٣ — الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .
- ٤ — العلاج والاقامة بالمستشفى أو المصح .
- ٥ — العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسبما يلزم .
- ٦ — صور الأشعة والبحوث الطبية والمعملية اللازمة وما في حكمها .
- ٧ — الولادة .
- ٨ — صرف الأدوية اللازمة في جميع ما تقدم .

٩ - توفير الخدمات التأهيلية .. وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها قرار وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الادارة .. ويكون العلاج والرعاية الطبية سلفة الذكر في حدود السياسة العامة التي وضعها المجلس الأعلى للتأمين الصحى .

ويبين من أحكام هذه المادة أن المشرع قد حمل الهيئات بمصاريف الأدوية التي تصرف للمامل المريض ولم يضع حدا أقصى لقيمة الأدوية التي تصرف له خلال السنة ومتى كان ذلك هو اتجاه التشريع في رعاية العاملين وتوفير الخدمات الصحية لهم فإن التوصيات مثار البحث تكون قد وضعت قييدا على أحكام المادة (٥٤) المشار اليه دون سند من القانون ومن ثم خرجت على اتجاه التشريع في توفير الرعاية الطبية الكاملة للعاملين .

ومن وحيث أنه ولئن كانت المادة (١٣٤) من دستور مارس سنة ١٩٦٤ الذى كان معمولاً به عند صدور التوصيات المشار اليها تنص على أن « تمارس الحكومات الاختصاصات الآتية : (١) توجيه وتنسيق ومراجعة أعمال الوزراء والمؤسسات والهيئات العامة » .. إلا أن هذا الاختصاص يجد حده الطبيعى فى ألا تكون التوصيات أو التوجيهات التى تصدرها الحكومة مخالفة لأحكام القانون لاسيما وأن الحكومة قد ناط بها هذا النص الدستورى ملاحظة تنفيذ القوانين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التوصيات التى أصدرها السيد رئيس الوزراء فى يناير سنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم الخدمات الطبية للعاملين بالقطاع العام قد خالفت أحكام القانونين رقمى ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

## قاعدة رقم (٦٢٠)

### المبدأ :

المعونة المالية المستحقة للعامل الخاضع لنظام التأمين الصحي تقلل الاجازات المرضية — أن كلا من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العاملين بالقطاع العام قد أقام نظاما للمعاملة المالية للمريض خلال اجازته المرضية مختلفا عن النظام الذي أقامه القانون الآخر — عدم جواز الجمع بين هذين النظامين — اعمالا لمقتضى النصوص وتطبيقا لكل منها في مجاله الخاص يتعين تقرير احتية العامل في الفرق بين الاجر والمعونة المالية على أن تتحمله جهة العمل وذلك في الأحوال التي يستحق فيها العامل أجره كاملا — أسس ذلك .

### ملخص الفتوى :

أن المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « إذا حال المرض بين العامل وأداء عمله فعلى الهيئة أن تؤدي له خلال فترة مرضه معونة مالية تعادل ٧٥٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراك لمدة تسعين يوما بشرط ألا تقل المعونة عن الحد الأدنى المقرر قانونا للاجر وتزاد بعدها الى مايعادل ٨٥٪ من أجر العامل ، ويستمر صرف المعونة المالية طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث الوفاة بحيث لا يتجاوز مدة ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة .. » .

وتتضمن المادة ٣٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام على أن « تكون للعامل اجازة مرضية كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة على الوجه الآتي :

( أ ) ثلاثة شهور منها شهر بأجر كامل ، وشهرين بأجر يعادل ٧٥٪ من المرتب مالم يقرر مجلس الادارة صرف الأجر بالكامل في الحالات التي تستدعي فيها حالة المريض ذلك ، وعلى أن يصدر قرار في كل حالة على حدة .



(ب) ستة شهور بأجر يعادل  $\frac{1}{70}$  من مرتبه .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن كلا من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العاملين بالقطاع العام قد أقام نظاما للمعاملة المالية للمريض خلال أجازته المرضية مختلفا عن النظام الذى أقامه القانون الآخر ، فبينما قضى قانون العاملين بالقطاع العام بصرف أجر العامل كاملا أو منقوصا خلال أجازته المرضية ، قضى قانون التأمينات الاجتماعية بصرف معونة مالية له توازى  $\frac{1}{70}$  من أجره ، وقد استقر رأى هذه الجمعية العمومية على عدم جواز الجمع بين هذين النظامين ، فنظام التأمينات الاجتماعية يقوم أصلا على فكرة تحمل المخاطر بمعنى أنه فى حالة مرض العامل تحل هيئة التأمينات الاجتماعية محل رب العمل وتتنوب عنه فى تحمل مضاطر المرض بأن تؤدى للعامل معونة مالية ، ولا يسوغ للعامل أن يجمع بين هذه المعونة والأجر المقرر له بدليل ما قضت به المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية من وجوب ألا تقل المعونة المالية عن الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، وإن كان الأجر المقرر صرفه للعامل خلال أجازته المرضية وفقا لحكم المادة ٣٧ من قانون العاملين بالقطاع العام يزيد فى بعض الأحوال على المعونة المالية المقررة فى قانون التأمينات الاجتماعية ، إذ يستحق العامل أجره كاملا خلال الشهر الأول من أجازته المرضية كما يجوز أن يتقرر صرف أجره كاملا أيضا خلال الشهرين الثانى والثالث من تلك الإجازة ، بينما تتحدد المعونة المالية خلال المدة ذاتها بما يعادل  $\frac{1}{70}$  من أجره ، فإنه اعتمادا لقتضى النصوص وتطبيقا لكل منها فى مجاله الخاص يتعين تقرير حقيقة العامل فى الفرق بين الأجر والمعونة المالية على أن تتجمله جهة العمل ، ومن ثم يحصل العامل على أجره كاملا فى الأحوال التى يستحق فيها ذلك ، جزء منه بنسبة  $\frac{1}{70}$  فى صورة معونة مالية تلتزم بإدائها الهيئة العامة للتأمين الصحى بالتطبيق لحكم المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية وجزء آخر بنسبة  $\frac{1}{70}$  تلتزم جهة العمل بإدائه بالتطبيق لأحكام قانون العاملين بالقطاع العام الذى يقرر للعامل حقا فى صرف أجره كاملا خلال الحد الذى حددنا من أجازته المرضية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه في خصوص العاملين بالبنك المركزى المصرى ( فرع الاسكندرية ) الخاضعين لنظام التأمين الصحى ، يلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحى بأداء المعونة المالية للعامل المريض خلال إجازته المرضية وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية، فإذا كانت هذه المعونة تقل عن الأجر المستحق له خلال الإجازة المرضية وفقا لقانون العاملين بالقطاع العام ، فإن البنك يلتزم بأن يؤدى للعامل الفرق بينهما .

( ملف ٣٢٤/٣/٢٢ — جلسة ١٨/١٠/١٩٧٢ )

### قاعدة رقم (٦٢١)

#### المبدأ :

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بإضافة مادة جديدة برقم ٦٣ مكرر الى قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لرعاية المرضى بالدين والجزام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة وقرار وزير العمل رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ بتحديد الأمراض المزمنة التى يستحق العامل المريض بإحداها إجازة مرضية بأجر كامل ومعونة مالية تعادل أجره كاملا — الاستفادة من استقراء كل من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ وقرار وزير العمل رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما أن المشرع لم يفول القومسيونات الطبية أو القومسيون الطبى العام اختصاص توقيع الكشف الطبى على المرضى العاملين بشركات القطاع العام لتحديد ما اذا كان مريض العامل هو من الأمراض المزمنة من عدمه — مقتضى ذلك أن الاختصاص بتقرير ذلك متروك للجهة الطبية المختصة بتوقيع الكشف الطبى على العاملين بهذه الشركات ورعايتهم طبيا — مثال .

#### ملخص الفتوى :

نصت المادة ٤٧ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالتصريح الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن « تسرى على العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة

١٩٦٤ « وتمتص المادة (١) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ على أن تضاف مادة جديدة برقم ٦٣ مكررا الى قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ لرعاية المرضى بالدرن والجذام والأمراض العقلية والأمراض الزمنة نصها الآتى : « استثناء من حكم المادة ٦٣ والفقرة الأولى من المادة ٨١ من هذا القانون يمنع العامل المريض بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض الزمنة أجازة مرضية بأجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه كاملا عن مزاولة أية مهنة أو عمل .. ويصدر بتحديد الأمراض الزمنة المشار إليها في الفقرة السابقة قرار من وزير العمل بالاتفاق مع وزير الصحة » واستنادا الى هذا التفويض التشريعى صدر بتحديد الأمراض الزمنة المشار إليها في المادة السابقة قرار وزير العمل رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى ألغاه وحل محله قرار وزير العمل رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ بتحديد الأمراض الزمنة التى يستحق العامل المريض بالحدادها أجازة مرضية بأجر كامل وموونة مالية تعادل أجره كاملا .

ومن حيث أن الاستفادة من استقراء كل من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ وقرار وزير العمل رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما أن المشرع لم يخول القومسيونات الطبية أو القومسيون الطبي العام اختصاص توقيع الكشف الطبى على المرضى العاملين بشركات القطاع العام لتحديد ما إذا كان مريض العامل هو من الأمراض الزمنة من عدمه ، ومن ثم فإن الاختصاص بتقرير ذلك متروك للجهة الطبية المختصة بتوقيع الكشف الطبى على العاملين بهذه الشركات ورعايتهم طبيا ، وبهذه المثابة فإن قرار القومسيون الطبي العام بالقاهرة الصادر فى ١١/١٥/١٩٧٥ باعتبار هالة السيد / ..... العامل السابق بشركة النصر لصناعة السيارات - من الحالات المرضية الزمنة مع تقرير أحقيته فى الاستفادة من القرار الوزارى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ فى المادة من ٦-١٩٦٧ حتى ١١-١٠-١٩٧٥ يكون قد صدر من جهة غير مختصة . ولا سند لما ذهب اليه القومسيون الطبي العام من تطبيق القرار الوزارى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ على حالته ، اذ يقتصر تطبيق هذا القرار على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة دون

غيرهم من العاملين بشركات القطاع العام لأنه صدر استنادا الى التفويض التشريعى المخول لوزير الصحة بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ وهو مقصور التطبيق بحدوده — ووفقا لنص المادة الأولى منه — على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ممن يصابون بالدرن أو الجذام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم لا يجوز الاستناد الى قرار القومسيون الطبى العام بالقاهرة الصادر فى ١١/١٠/١٩٧٥ لتقرير أحقية السيد / ..... فى العودة الى عمله بشركة النصر لصناعة السيارات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز إعادة السيد / ..... الى الخدمة .

( ملف ٧٠٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢ )

**تلخيصا : اجازة وضع :**

**قاعدة رقم ( ٦٢٢ )**

**المبدأ :**

« عدم جواز جمع العاملة باحدى شركات القطاع العام خلال اجازة الوضع بين اجرها وبين المونة المالية المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية — استحقاقها للمونة التى تلزم هيئة التأمينات الاجتماعية بدفعها والفرق بين هذه المونة وبين كامل المرتب على أن تتعمله جهة العمل . »

**ملخص الفتوى :**

أن المادة ٤٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « تمنح العاملة اجازة للوضع مدتها شهر بمرتب كامل ثلاث مرات طوال مدة

خدمتها ، ولا تدخل هذه الاجازة في حساب الاجازة السنوية أو المرضية .

وتتمس المادة ٦٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن « للمعاملة في حالة الحمل والوضع الحق في الخدمات الطبية المقررة في هذا الباب ومع عدم الاخلال بحكم المادة ٥٨ تستحق معونة مالية بواقع ٧٥٪ من أجرها تؤديها الهيئة وذلك عن مدة اجازة الحمل والوضع المنصوص عليها في قانون العمل ٥٥ » .

وتتقضى المادة ٥٨ المشار اليها بأنه اذا حال المرض بين العامل واداء عمله فعلى الهيئة أن تؤدي اليه خلال فترة مرضه معونة مالية تعادل ٧٥٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراك لمدة تسعين يوما بشرط ألا تقل المعونة عن الحد الأدنى المقرر قانونا للاجر وتتراد بعدها الى مايعادل ٨٥٪ من أجر العامل ٥٥ .

كما تقضى المادة ١٣٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنه يجوز للمعاملة أن تحصل على اجازة وضع مدتها خمسون يوما تشمل المدة التي تسبق الوضع والتي تليها .

ولما كان نظام التأمينات الاجتماعية يقوم أصلا على فكرة تحمل المخاطر بمعنى أنه في حالة اصابة العامل أو مرضه أو عجزه عن العمل كليا أو جزئيا تحل هيئة التأمينات الاجتماعية محل رب العمل وتنوب عنه في تحمل هذه المخاطر بأن تؤدي للعامل تعويضا أو معونة أو نظاما للعلاج حسب الاحوال .

وترتبيا على ذلك اذا أصيب العامل بمرض حال بينه وبين اداء عمله فإن الهيئة تتحمل مخاطر هذا المرض وتدفع للعامل معونة مالية طبقا لنص المادة ٥٨ المشار اليها بالاضافة الى تحملها بكافة نفقات العلاج . ومن ثم لايجوز للعامل أن يجمع خلال فترة المرض بين هذه المعونة وبين الاجر لأن عبء الرعاية الاجتماعية الذي يقع على عاتق رب العمل في حالة مرض العامل قد انتقل الى الهيئة المذكورة بحيث لا يسوغ تحمل صاحب العمل بدفع الاجر خلال تلك الفترة .

وهذا القول يصدق أيضا بالنسبة الى اجازة الوضع فلا يجوز

للعاملة خلالها أن تجمع بين المعونة المالية المنصوص عليها في المادة ٦٠ من قانون التأمينات الاجتماعية وبين الأجر المقرر في المادة ٤٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام وانما تستحق المعونة التي تلتزم هيئة التأمينات بدفعها •

ولما كانت المادة ٤٨ آتفة الذكر تقضى بصرف مرتب العاملة كاملا خلال أجازة الوضع بينما تنص المادة ٦٠ من قانون التأمينات الاجتماعية على صرف معونة مالية يواقع ٧٥٪ من الأجر فمن ثم يتعين ، أعمالا لمتقضى النصوص وتطبيق كل منها في مجاله ، تقرير احقية العاملة في الفرق على تتحملة جهة العمل • وبذلك تحصل العاملة على أجرها بالكامل جزء منه بنسبة ٧٥٪ في صورة معونة تلتزم بأدائها هيئة التأمينات الاجتماعية بالتطبيق للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وأخذا بفكرة تحمل المخاطر الذي يقوم عليها نظام التأمينات الاجتماعية ، وجزء آخر بنسبة ٢٥٪ تلتزم جهة العمل بأدائه بالتطبيق لاحكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الذي تقرر للعامله الحق في مرتبها بالكامل اثناء اجازة الوضع •

( فتوى ١٧٩ ف ١١/٢/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم (٦٢٢)

#### المبدأ :

اجازة وضع — قصر هذه الاجازة على شهر واحد — امس ذلك — نص المادة ٤٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ •

#### ملخص الفتوى :

تقتصر الاجازة على شهر واحد اعمالا لصريح نص المادة ٤٨ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام باعتبار أن حكم هذه المادة هو وهذه الواجب التطبيق في هذا المجالاذ تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن « تسرى أحكام النظام المرافق

على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » وبذلك أصبح النظام الجديد هو الواجب التطبيق على هؤلاء العاملين ولا تسرى أحكام قانون العمل الا فيما لم يرد به نص فيه . وقد تضمن هذا النظام تنظيما متكاملًا للاجازات في المواد ٤٠ وما بعدها ومن بينها أجازة الوضع التي نظمت في المادة ٤٨ وبالتالي لم يعد هناك محل للرجوع الى احكام قانون العمل في هذا الشأن .

وتحديد الاجازة بشهر واحد على النحو المتقدم من شأنه عدم استحقاق العاملة لشيء من المعونة بعد هذا الشهر وانما تستحق مرتبها وحده باعتباره نظير العمل الذي تؤديه طبقا للقواعد العامة . ولا يسوغ القول باستحقاقها للمعونة لمدة عشرين يوما أخرى هي المكملة للخمسين بالإضافة الى استحقاق الاجر خلال هذه المدة باعتباره مقابل العمل تأسيسا على أنه ولئن كانت الاجازة هي لمدة شهر واحد الا أن هيئة التأمينات الاجتماعية انما تلتزم بدفع المعونة لمدة خمسين يوما ، لا يسوغ القول بذلك لان استحقاق المعونة لا يكون الا اثناء الاجازة ، بمعنى أن ثمة ارتباطا بين صرف المعونة وبين وجود العاملة في الاجازة ، واذ كانت الاجازة لمدة شهر واحد فمن ثم ينتفى الأساس القانوني في استحقاق المعونة بعد هذه المدة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز جمع العاملة بإحدى شركات القطاع العام خلال اجازة الوضع بين أجرها وبين المعونة المالية المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية وانما تستحق المعونة التي تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بدفعها كما تستحق الفرق بين هذه المعونة وبين كامل المرتب على أن تحمله جهة العمل وتقتصر مدة الاجازة على شهر واحد تنتهي بعده التزامات الهيئة بحيث لا تستحق العاملة بعد هذا الشهر شيئا من المعونة .

ثالثا : الاجازة الاستثنائية طبقا للقانون ١١ لسنة ١٩٦٣ :

قاعدة رقم ( ٦٢٤ )

المبدأ :

حق العامل في الاجازة الاستثنائية طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اجازات استثنائية يظل قائما دون قيد زمني الى ان يتحقق أحد الامرين اللذين حددهما القانون لانتهائها وهي الشفاء من المرض او استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة العمل — لا يجوز للمجلس الطبي ان يتعدى اختصاصه الى تقرير عدم لياقة العامل صحيا للبقاء في الخدمة وان تتخذ الجهة الادارية من هذا القرار ذريعة لانهاء خدمة العامل .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة اجازات استثنائية ، وعلى هدى حكمته التشريعية انما يقضى بأن حصى العامل في الاجازة الاستثنائية يظل قائما دون قيد زمني الى ان يتحقق أحد الامرين اللذين حددهما القانون لانتهائها وهما الشفاء من المرض او استقرار حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة العمل ، وفي هذا النطاق المرسوم تتحدد المهمة الفنية للمجلس الطبي طبقا للنص القانوني فلا يجوز له وهو بصدد تنفيذ حكم أن يتعدى اختصاصه الى تقرير عدم لياقة العامل صحيا للبقاء في الخدمة ولا يصح تبعا لذلك أن تتخذ الجهة الادارية من هذا القرار ذريعة لانهاء الخدمة بمقولة أن قرارها يستند الى القواعد العامة في انهاء الخدمة ، هذا الى أن تقرير انهاء الاجازة المرضية الاستثنائية لغير أحد هذين السببين اللذين حددهما القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ أمر يناهض بطبيعته عن مجال السلطة التقديرية للمجلس الطبي ، أو للجهة الادارية اذ أن العامل يكتسب حقه في الاجازة الاستثنائية متى ثبت مرضه بأحد الامراض التي نص عليها هذا القانون وظل مريضا



بها ولم يشف أو تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة الى مباشرة عمله .

ومن حيث ان الثالث من واقعات المنازعة أن السيد /... أصيب باضطراب عقلي مزمن أدخل من أجله مستشفى الأمراض العقلية . ثم عرض أمره على المجلس الطبي حيث تقرر منحه أجازة مرضية استثنائية طبقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ، ومقتضى ذلك ولازمه حتماً وأعمالاً لحكم القانون المشار اليه ، يثبت له الحق في التمتع بإجازة مرضية استثنائية الى ان يشفى من مرضه أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة الى مباشرة العمل . وفي ذلك يتأكد حقه في المرتب ولا يسوغ حرمانه منه ولا يعتد بالقرار الصادر بإنهاء خدمته اعتباراً من الأول من نوفمبر سنة ١٩٧٣ فلا حصانة تلحق بهذا القرار تعصمه من الطعن عليه في كل وقت أو تعجب الحق في استحقاق المرتب الذي يستقيم على صحيح سند والذى ترتبط به ضرورات ، العيش واقامة الأود عند المرض بأشد ما تكون منها حال الصحة والعافية . وعليه فقد أصابت المحكمة الادارية لوزارة النقل والمواصلات فيما قضت به في الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٢٢ القضائية من أحقية المدعية بصفتها في استمرار صرف مرتب نجلها ٥٥ بصفة مؤقتة اعتباراً من تاريخ حرمانه منه في الأول من نوفمبر سنة ١٩٧٣ مع الزام المؤسسة المدعى عليها بالمصروفات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب — فقضى بإلغاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة النقل والمواصلات بجلسة ٢١ من ابريل سنة ١٩٧٥ في الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٢٢ القضائية ويرفض طلب المدعية الاستمرار في صرف مرتب ابنها والزامها بالمصروفات فإنه قد جانب حكم القانون بما يتعين معه التأؤد والقضاء برفض الطعن بالاستئناف في هذا الحكم والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

( طعن رقم ٧٣ لسنة ٢٢ ق ب جلسة ١/٢١/١٩٧٨ )

رابعا : اجزؤه دراسية :

قاعدة رقم (٦٢٥)

المبدأ :

المادة ٢٧ من نظم العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — نصها على جواز ايفاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة — اثر ذلك: سريان الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ على اعضاء البعثات التعليمية من العاملين بالمؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ممن ينطبق عليهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٧ من نظم العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص في الفقرة الاولى منها على انه « يجوز ايفاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة » وعلى ذلك فان اعضاء البعثات التعليمية من العاملين بالمؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ممن ينطبق عليهم القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر يعاملون وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين في الدولة فيعاملون معاملة اعضاء البعثات التعليمية من العاملين في الدولة وبذلك يسرى عليهم الاعفاء المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن فرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمسافرين مقرر للمبالغ التي يرخص فيها بصفة مرتبات

ولواجهة نفقات موظفي الدولة الذين يؤدون أعمال وظائفهم أو يندوبون لهم في الخارج أو لواجهة نفقات أعضاء البعثات التعليمية .

وتشمل عبارة الخزانة العامة في هذا المعنى وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة دون المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

الا ان أعضاء البعثات التعليمية من العاملين بهذه المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ممن ينطق عليهم القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ يعاملون وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين الدنيين في الدولة فيسرى عليهم الاعفاء المذكور .

( فتوى ٤١٧ في ١٥/٤/١٩٦٦ )

### قاعدة رقم (٦٣٦)

المبدأ :

اللائحة المالية لأعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف ، المصادرة تطبيقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح — نصا في المادة ٢٢/ب على تكملة مرتب عضو الاجازة الدراسية الموفد على منحه اجنبيه مقدمة للدولة بما يجعل مرتبه بالاضافة الى المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الاجازة الدراسية — تحديد المقصود بهذا النص — وجوب النظر في هذا الصدد الى قيمة المنحة والمرتب المقرر للبعوث في البلد الذي به مقر الاجازة ، فاذا قلت قيمة المنحة عن المرتب استحق الموفد الفرق بغض النظر عن المرتب الذي يصرف اليه في الداخل — أسس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٧ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه « يجوز ايفاء

العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الإدارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة كما يجوز منحهم وفقا للقواعد المذكورة اجازات دراسية » .

وتنص المادة ٤٨/٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بأنه « يجوز بقرار من الوزير المختص أو من في سلطته منح العامل اجازة دراسية بمرتب أو بدون مرتب لمدة لا تتجاوز أربع سنوات ٠٠٠٠ » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة على أن « الغرض من البعثة سواء كانت داخل الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة » .

وتتضمن المادة ١٥ من هذا القانون بأن « يكون منح الاجازات الدراسية لتحقيق غرض من الاغراض المبينة في المادة الاولى » .

وأوضحت المادة ١٨ شروط منح الاجازات الدراسية سواء أكانت بمرتب أو بدون مرتب .

وتنص المادة ٢٠ بأن « تقرر اللجنة العليا للبعثات القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها اعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والوفدون في اجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصيص » .

وتطبيقا لهذا النص اصدرت اللجنة العليا للبعثات القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف .

وتنص المادة ٤ من هذه اللائحة على أن « مرتب عضو البعثة

بالخارج : ( ١ ) يصرف لعضو البعثة مرتب شهري بالعملة المحلية في الدولة الموفد اليها من يوم وصوله طبقا للجدول الآتي :

الدولة الموفد اليها	المرتب الشهري	نوع العملة
.....	.....	.....
المانيا الشرقية	٤٠٠	مارك الماني شرقي

وتنص المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة على أن « اعضاء المنح الدراسية الموفدون على منح أجنبية مقدمة للدولة : ( ١ ) ..... (ب) يكمل مرتب عضو الاجازة الدراسية الموفد على منحه أجنبية مقدمة للدولة بما يجعل مرتبه بالإضافة الى المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الاجازة الدراسية » .

ومن حيث أن البت في الموضوع المعروض يقتضى تحديد المقصود من نص المادة ٣٣/ب آنفة الذكر وهل يقصد به أنه عند تكملة مرتب عضو الاجازة الدراسية يؤخذ في الاعتبار مرتبه الذي يتقاضاه في الداخل مضافا اليه مرتب المنحة الذي يتقاضاه في مقر المنحة فان ظل مجموع المرتبين اقل من المرتب المقرر لعضو البعثة يكمل بما يوازي الفرق أم أن المرتب الداخلي الذي يتقاضاه الموفد في منحه والحاصل على اجازة دراسية بمرتب لا يدخل في حساب هذه التكملة .

ومن حيث ان المرتب الذي يتقاضاه عضو الاجازة الدراسية في الداخل انما يحصل عليه بمقتضى سند قانوني يختلف عن المنحة ، وهو حصوله على اجازة دراسية بمرتب .

وبعبارة أخرى ، فان الاجازة الدراسية هي الوسيلة القانونية لشرعية الانقطاع عن العمل ، فالوظف يحتاج الى اجازة دراسية كي يفيد من المنحة المقدمة من الدولة أو الهيئة الأجنبية ، وهذه الاجازة قد تكون بمرتب أو بدون مرتب طبقا لى توافر شروط معينة حددها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ذلك فإن المشرع في اللائحة المالية لا ينظر الى المرتب الذى يصرف فى الداخل سيما وأن صرفه قد لا يتحقق فى جميع الاحوال .

وبالتالى فإن لفظ « مرتبه » الوارد فى المادة ٣٣/ب لم يقصد به مرتب عضو الاجازة الدراسية فى الداخل ، وانما قصد به ما يصرف اليه فى الخارج . وهذا التفسير هو ما يتفق وصياغة المادة ٤ من اللائحة التى وردت تحت عنوان « مرتب عضو البعثة بالخارج » والتى قضت بأن « يصرف لعضو البعثة مرتب شهرى بالعملة المحلية فى الدولة الموفد اليها من يوم وصوله طبقا للجدول الآتى ... » .

ويعزز هذا النظر أن المشرع قصد بالتكلمة فى جميع احكام اللائحة المالية أنفة الذكر الفرق بين ما يتقاضاه العضو بمقتضى المنحة وبين المرتب المقرر لعضو البعثة بمقتضى المادة ٤ المشار اليها .

فالمادة ٢١ تنص على أنه « اذا أوفد عضو البعثة على منحه مقدمة من دولة أو هيئة أجنبية أو هيئة دولية فتكمل هذه المنحة الى مرتبات عضو البعثة العادية .. » .

كما تنص المادة ٣٥ على أن « يتقاضى عضو المهمة العلمية بالخارج الموفد على منحة أجنبية مقدمة للدولة ما يلى ( أ ) صافي مرتبه الذى يتقاضاه عن وظيفته بالجمهورية العربية المتحدة من الجهة الموفدة (ب) قيمة المنحة المقدمة اليه مع ما يكمل قيمتها الى مرتب عضو البعثة الطالب الاعزب على أن يصرف الفرق من ميزانية البعثات » .

فالمرشح ينظر دائما الى الفرق بين قيمة المنحة وبين مرتب عضو البعثة ويقضى بصرف الفرق بينهما الى الموفد . ويجب الا يختلف الامر عند تفسير المادة ١٢/ب فيما يتعلق بعضو الاجازة الدراسية الموفد على منحة بمعنى أنه يجب النظر الى قيمة المنحة ومقارنتها بالمرتب المقرر لعضو البعثة ، فاذا قلت عنه أستحق العضو التكلمة بغض النظر عما اذا كان يتقاضى مرتبه فى الداخل أم لا .

ويخلص مما تقدم الى عدم الاعتماد بالمرتب الذى يصرف فى الداخل

عند تكملة مرتب عضو الاجازة الدراسية الموفد على منحه اجنبية بالتطبيق لحكم المادة ٣٣/ب من اللائحة المالية آنفة الذكر ، وانما ينظر في هذا المسند الى قيمة المنحة والمرتب المقرر للمبعوث في البلد الذي به مقر الاجازة ، فاذا قلت قيمة المنحة عن المرتب استحق الموفد الفرق بغض النظر عن المرتب الذي يصرف اليه في الداخل .

ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الشأن بأن الحكم المشار اليه انما يستهدف تحقيق المساواة بين عضو الاجازة الدراسية الموفد على منحة وبين عضو البعثة وان كلا من المرتب الذي يتقاضاه عضو الاجازة في الداخل والخارج يدخل في ذمته المالية الواحدة وبالتالي فانهما يكونان مما الموارد المالية التي تدبرها له الدولة مما يتعين منه الاعتداد بهما عند اجراء المقارنة بين المعاملة المالية لكل من عضو الاجازة الدراسية وعضو البعثة - لا يسوغ الاحتجاج بذلك لان المناط في خصوصية المسألة المعروضة ليس المساواة بين عضو البعثة وعضو الاجازة الدراسية في الموارد المالية وما يدخل ذمة كل منهما ٠٠٠ وانما يتعين النظر الى الحكمة التي من اجلها حددت المادة ٤ من اللائحة المالية مرتباً شهرياً لعضو البعثة في البلد الموفد اليه وبمعلته المحلية وبجسب حالته الاجتماعية فليس من شك في ان المشرع استهدف بذلك توفير القدر اللائق والملائم من المعيشة للعضو حتى يستطيع أن يتفرغ للبحث والدراسة ، فقدر أن المرتب المحدد في المادة المذكورة هو الحد الأدنى اللازم للمعيشة في البلد الذي تم الايفاد اليه . وعلى هذا الاساس وفي ضوء ذلك الهدف يجب أن ينظر الى المورد المالي لعضو البعثة وعضو الاجازة الدراسية فليس المهم تحديد المبالغ التي تدخل الذمة المالية لكل منهما وانما المهم هو المورد المالي الذي يمكنه من تنفيذ البعثة أو المنحة في البلد الموفد اليه . وعلى ذلك فان المرتب الذي يتقاضاه عضو الاجازة الدراسية بمرتب في الداخل ، وان كان يدخل ذمته المالية ، الا أنه لا يعتبر مورداً مالية في البلد الموفد اليه . واحكام اللائحة المالية سאלفة الذكر كلها تقوم على أساس المساواة بين المبعوثين والموفدين - أيا كانت وسيلة الايفاد في المرتب الذي يتقاضاه العضو في الخارج فهذا المرتب هو المعنى بالمساواة والتكملة التي رددتها احكام اللائحة .

ويضاف الى ما تقدم ، ان هذه المساواة التي يحتج بها لا يمكن

اعملها في حالة عضو الاجازة الدراسية الذي منح الاجازة بدون مرتب وذلك لعدم وجود مرتب في الداخل يدخل في ذمته المالية ويعتبر من موارد وبالتالي فانه في هذه الحالة سيمصرف التكملة — الفرق بين قيمة المنحة وبين المرتب المحدد في المادة ٤ من اللائحة — والمحصلة النهائية لذلك هي مساواة عضو الاجازة الدراسية بمرتب بعضو الاجازة الدراسية بدون مرتب ( حيث أن مجموع ما يحصل عليه كل منهما بالداخل والخارج يكون معادلا لمرتب عضو البعثة ) مع أن المرتب في حالة الاجازة الدراسية يعد ميزة قررها المشرع للعامل المجد والكفء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه عند تكملة مرتب السيدين / ٥٥٥٠ بالتطبيق لحكم المادة ٣٣/ب من اللائحة المالية لأعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح يضمن الاعتداد بقيمة المنحة وحدها دون المرتب الذي يتقاضاه كل منهما بالداخل .

( ملف ١٨٠/٦/٨٦ — جلسة ١٢/٥/١٩٧١ )

### قاعدة رقم (٦٢٧)

أبداً :

سريان اللائحة المالية للبعثات على العاملين بالقطاع العام المؤقتين في منح — عدم رجوع المؤسسة الى الادارة العامة للبعثات عند اجراء الترشيح للمنح ولكن انطوى على مخالفة ادارية الا أنه لا يحول دون تطبيق اللائحة المشار اليها — غاية ما في الأمر أن ادارة البعثات لا تتحمل بأبلاغ الذي قد يستحق للمؤبد وانما تتحمل به الجهة المؤفدة طبقاً لحكم المادة ٣٣/ب من اللائحة المالية للبعثات يجوز تكملة مرتب العامل الذي يؤفد في منحة دراسية الى ما يعادل مرتب عضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بغض النظر عن المزايا التي قد تتضمنها بعض المنح بالإضافة الى قيمة المنحة — العامل المؤفد في منحة دراسية مقدمة من الاتحاد السوفيتي يعامل معاملة عضو البعثة المؤفد في منحة مقدمة من إحدى دول الكتلة الشرقية وذلك طبقاً لنص المادة ٢١/ب ٢٤ من اللائحة المالية لأعضاء البعثات .



### ملخص الفتوى :

ان قيام المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية بالتشريع للمنح المقدمة لها من الاتحاد السوفيتى دون الرجوع الى الادارة العامة للبعثات وان انطوى على مخالفة ادارية تصال عنها المؤسسة ، الا ان عدم اتباع هذا الاجراء يجب الا يترتب عليه استبعاد تطبيق اللائحة المالية للبعثات على الموفدين في هذه المنح ، والقول بغير ذلك سيؤدى الى إلحاق الضرر بهؤلاء الموفدين وتحميلهم تبعية خطأ لم يقع منهم ، هذا فضلا عن الوقوع في فراغ تشريعى حيث يثور التساؤل عن ماهية المعاملة المالية التى يخضع لها الموفد في هذه الحالة - وازاء ذلك فلا مناص في تطبيق هذه اللائحة غاية الأمر أن ميزانية ادارة البعثات لا تتحمل بالمبلغ الذى قد يستحق للموفد نتيجة هذا التطبيق وانما تتمثل به الجهة الموفدة •

وحيث أنه عن مدى جواز تكلمة مرتب العامل الذى يوفد في احدى المنح الدراسية التى تقدم فيها الدولة المانحة بعض المزايا من سكن أو مآكل أو ملابس أو رعاية صحية بالإضافة الى المبلغ الشهري الذى يصرف للموفد ، فإنه يبين من الرجوع الى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أنه ينص في المادة ٢٩ منه على ما يلى « يجوز ايفاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنين بالدولة •

كما يجوز منحهم وفقا للقواعد المذكورة أجازات دراسية •

أما البعثات التدريبية فتتم طبقا لنظام الوحدة واحتياجات العمل بها بعد اعتماد مجلس ادارة المؤسسة لهذا النظام « والقواعد والنظم المشار اليها في هذه المادة هي تلك المنصوص عليها في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح لجمهورية مصر العربية ، وتنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أن « تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التقنيتين

القواعد التي يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والموفدون في أجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التفحص » .

وتطبيقا لهذا النص أصدرت اللجنة العليا للبعثات القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ باللائحة المالية لأعضاء البعثات والأجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف وتنص المادة ٣٣ من هذه اللائحة على ما يلي :

« أعضاء المنح الدراسية الموفدون على منح أجنبية مقدمة للدولة :

( أ ) تحصل ميزانية البعثات نفقات السفر في الذهاب والعودة للموفدين على منح مقدمة للدولة دون أسرهم إذا كانت شروط المنحة تقضى بعدم تحمل الجهات المانحة لهذه النفقات ، ولا يدخل في ذلك المنح الشخصية التي تقدم للأفراد .

( ب ) يكمل مرتب عضو الأجازة الدراسية الموفد على منحة أجنبية مقدمة للدولة بما يجمل مرتبه بالإضافة الى المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الأجازة الدراسية » .

وواضح من استقراء نص المادة ٣٣/ب سالف الذكر أن الحكم الذي أوردته جاء بصفة عامة مطلقة والقاعدة في التفسير أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقيد ، والعالم يؤخذ بمعومه ما لم يخص ، وبالتالي فإن هذا الحكم يسرى على جميع أعضاء الأجازات الدراسية الموفدين على منح دراسية أجنبية مقدمة للدولة وذلك أيا كانت شروط هذه المنح ، وسواء تضمنت مزايا أخرى بالإضافة الى المبلغ النقدي الذي يمثل قيمة المنحة أم خلت من هذه المزايا ، ويميز هذا النظر أن تلك المزايا التي قد تتضمنها بعض المنح لم تكن خلفية على مشروع اللائحة المشار إليها حيث نصت المادة ٣٣/أ على تحمل ميزانية البعثات بنفقات سفر وعودة عضو الأجازة الدراسية الموفد على منحة

أجنبية دون أسرته إذا كانت شروط المنحة تقضى بعدم تحمل الجهة المنحة بهذه النفقات ، ولو أراد المشرع عدم سريان حكم المادة ٣٣/ب على إطلاقه بالنسبة للمنح التي تتضمن شيئا من المزايا لنص على ذلك صراحة .

<sup>١</sup> وحيث أنه لما تقدم فإن حكم المادة ٣٣/ب من اللائحة المالية للبعثات الخاص بتكملة مرتب عضو الأجازة الدراسية الموفد على منحة أجنبية مقدمة للدولة الى مايعادل مرتب عضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الأجازة الدراسية — هذا الحكم يسرى بالنسبة لجميع أعضاء الأجازات الدراسية الموفدين في منح دراسية أجنبية مقدمة للدولة بغض النظر عن المزايا التي قد تتضمنها بعض المنح بالإضافة الى قيمة المنحة .

وحيث أنه بالنسبة للمعاملة المالية للسيد / الموفد في منحة دراسية مقدمة من الاتحاد السوفيتي ، فإن المادة ٢١ من اللائحة المالية للبعثات الخاصة بمعاملة أعضاء البعثات الخارجية الموفدين على منح أجنبية تنص على ما يأتي :

( أ ) إذا أوفد عضو البعثة على منحة مقدمة من دولة أو هيئة أجنبية أو هيئة دولية فتكمل هذه المنحة الى مرتبات عضو البعثة العادية أو مخصصاته الأخرى ، فإن زادت المنحة عن المرتب والمخصصات احتفظ العضو بهذه الزيادة .

وتتحمل ميزانية البعثات في الحالتين أقساط التأمين والمعاش المستحق على العضو خلال مدة البعثة .

( ب ) إذا أوفد عضو البعثة على منحة مقدمة من احدى دول الكتلة الشرقية فيصرف له في جمهورية مصر العربية عشرة جنيهات بالإضافة الى ما يتقاضاه بالخارج أسوة بمرتب البعثة الذي يصرف في جمهورية مصر العربية لمبعوثي الاتحاد السوفيتي .

(ج) يمنع أعضاء البعثات الموفدون على منح أجنبية جميع الحقوق المقررة لأعضاء البعثات بمقتضى هذه اللائحة إذا ثبت عدم قيام الجهات المانحة بتوفيرها لهم كما تطبق عليهم جميع أحكام هذه اللائحة .

وتنص المادة ٣٤ من هذه اللائحة على مايلي : « معاملة أعضاء الأجازات الدراسية الموفدين على منح مقدمة للدولة من الاتحاد السوفيتي :

يعامل أعضاء الأجازات الدراسية الموفدون على منح من الاتحاد السوفيتي معاملة قرنائهم أعضاء البعثات من الفئة (ب) ، وعلى الجهات التابعة لها صرف مرتباتهم في الحدود المقررة لهذه الفئة مع سداد مايعادل ٤٠٠ روبل جديدة سنويا لإدارة البعثات لتتولى صرفها بمهرتها لحكومة الاتحاد السوفيتي » .

وحيث أن الاستفادة من هذين النصين أن أعضاء الأجازات الدراسية الموفدين على منح مقدمة من الاتحاد السوفيتي يعاملون معاملة قرنائهم أعضاء البعثات المنصوص عليهم في المادة ٢١/ب من اللائحة المالية للبعثات .

وحيث أنه طالما كان السيد / قد أوفد في منحة دراسية مقدمة من الاتحاد السوفيتي فإنه يتعين اعمال المادة ٣٤ من اللائحة المالية للبعثات في شأنه ومعاملته — طبقا لنص المادة ٢١/ب من هذه اللائحة نفس المعاملة المقررة لعضو البعثة الموفد في منحة مقدمة من إحدى دول الكتلة الشرقية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلي :

أولا — ان قيام المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية بالترويج للمنح المقدمة لها من الاتحاد السوفيتي دون الرجوع الى الادارة العامة للبعثات لا يحول دون تطبيق اللائحة المالية لأعضاء البعثات والأجازات الدراسية على الموفدين في هذه المنح .

ثانيا — انه يجوز طبقا لنص المادة ٣٣/ب من اللائحة المالية

لأعضاء البعثات تكملة مرتب العامل الذي يوفد في منحة دراسية الى ما يعادل مرتب عضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بغض النظر عن المزايا التي قد تتضمنها بعض المنح بالاضافة الى قيمة المنحة .

ثالثا — ان السيد / ٥٠٠٠٠٠ العامل بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية الموفد في منحة دراسية مقدمة من الاتحاد السوفيتي يعامل معاملة عضو البعثة الموفد في منحة مقدمة من احدى دول الكتلة الشرقية وذلك طبقا لنص المادتين ٢١/ب ، ٣٤ من اللائحة المالية لأعضاء البعثات .

( ملف ١٨٠/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/١/١٢ )

### قاعدة رقم (٦٢٨)

#### المبدأ :

تيلم العامل بامورية أو مهمة تقتضى تنفيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي يرتب له حقا في اقتضاء بدل سفر وفقا لأحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الصادر بها قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ — يستوى أن يكون ايفاد العامل في مهمة أو مأمورية عادية أو تدريبية — في هذا الصدد لاتختلط المهمة التدريبية بأنواع البعثات التي عنها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجالات الدراسية والمنح — أساس ذلك — ايفاد بعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية في منح للتدريب في مجال التعاون الاستهلاكي يدخل في نطاق لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليه — أساس ذلك أن هذا الايفاد كان لتحقيق مصلحة مباشرة تعود بالنفع خاصة على المؤسسة وشركاتها .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة (٢) من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ في

شأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تنص على أن « بدل السفر هو المبلغ الذي يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغييه عن الجهة التي بها مقر عمله اليومي في الأحوال الآتية :

( ١ ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(ب) الليالى التي تقضى في السفر بسبب النقل وأداء مهام العمل » . وأن المادة ١١ من هذا القرار تنص على أن العامل الذي يندب الى احدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل السفر عن كل ليلة تساملا « أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن بما في ذلك الانتقال من المطارات الى داخل المدن التي ينزلون بها وفقا للفئات الواردة بالجدول الخاص بذلك ، ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف عنها بدل السفر عن مأمورية بالخارج عن ستة شهور بقرار من رئيس الوزراء » ، وأن المادة ١٢ منه تنص على أن « تزداد فئات بدل السفر الواردة بالجدول الوارد في المادة السابقة بمقدار ٢٥٪ إذا كانت المهمة في مؤتمرات أو اجتماعات أو معارض دولية ، وتخفض هذه الفئات إذا نزل العامل في ضيافة احدى الدول أو الهيئات الأجنبية » .

ومفاد ذلك أن قيام العامل بمأمورية أو مهمة تقتضى تغييه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي يرتب له حقا في اقتضاء بدل سفر وفقا لأحكام هذه اللائحة دون أن يكون لنوع المأمورية أو المهمة التي يكلف بها أى أثر على مبدأ استحقاق بدل السفر ، وبهذه المثابة يستوى أن يكون إيفاد العامل في مهمة أو مأمورية عادية أو تدريبية ، وفي هذا الصدد لا تخطط المهمة التدريبية بأنواع البعثات التي عناها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتتظيم شؤون البعثات والأجزاء الدراسية والمنح . فالمهمة — عادية أو تدريبية — التي يكلف بها العامل من قبل الجهة التي يعمل بها تكون لتحقيق مصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة وأن حقق ذلك بطريق غير مباشر مصلحة العامل . أما البعثات التي عناها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩. سالف الذكر فالأصل

فيها هو تحقيق النفع المباشر للمبعوث وإن أفادت الجهة التي يعمل بها من نتائج البعثة بطريق غير مباشر .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك فإنه لما كانت المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية قد أوقدت هؤلاء العاملين في تلك المنح للتدريب في مجال التعاون الاستهلاكي ( توزيع السلع الغذائية بالجملة وغيرها من مجالات التعاون التي تدخل ضمن النشاط الذي تقوم به المؤسسة وشركاتها ) وأن إيفادهم في هذه المنح كان لتحقيق مصلحة مباشرة تعود بالنفع خاصة على المؤسسة وشركاتها وذلك بالامادة من تدريبهم في مجال التعاون الاستهلاكي الذي يدخل في نشاطها ، وهو بالتالي مما يدخل في نطاق تطبيق لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها . وهذا النظر يتفق مع نص المادة ٢٧ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ويقابل نص المادة (٢٩) من نظام العاملين بالقطاع العام الحالي الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حيث ناط بالوحدة التي يتبعها العامل وضع نظام البعثات التدريبية ولم يخصصها لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها مراعاة منه لما لها من وضع تتعكس الفائدة المرجوة منه على الوحدة الاقتصادية مباشرة بما يجعلها أقرب الى المهمة منها الى البعثة بمعناها الذي عناه ذلك القانون .

ومن حيث أن متى كان ذلك واعتبرت المهمة التي كلف بها هؤلاء العاملين مما تخضع لأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال فإنه لما كان تحمل الدولة الموفد اليها نفقات سفر وإقامة العامل الموفد في المهمة أثناء مدة قيامه بها من قبيل نزوله في ضيافة تلك الدولة بما يعنيه ذلك من خفض فئة بدل السفر المستحق الى النصف طبقاً لأحكام هذه اللائحة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية هؤلاء العاملين في نصف بدل السفر المشار اليه .

خامساً — المقابل النقدي للأجازات :

قاعدة رقم (٦٢٩)

المبدأ :

قانون العمل — مريانه في ظل اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة أكثر سخاء — مؤداه مريان أحكام المادة ٦١ من قانون العمل في شأن المقابل النقدي للأجازات — تغير الوضع في ظل اللائحة الجديدة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقصر مجال مريان قانون العمل على مالم يرد به نص في هذه اللائحة — استحقاق العامل مقابلاً من الأجازات التي استحققت له قيل العمل بهذه اللائحة ولم يستعملها دون ما استحق له بعد العمل بها — شرط ذلك أن يكون عدم الاستعمال راجعاً لمصلحة العمل .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تنجز على أنه : يسرى على العاملين بالشركات الفاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً متمماً لعقد العمل ، وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على أن تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة .

ومن حيث أن المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الأجازة



المستحقة له اذا ترك العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التي لم يحصل على أجازته عنها » .

وهذا النص كان ينطبق على العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها اذ أن اللائحة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لم تتضمن نصا في هذا الشأن أسخى مما يتضمنه قانون العمل وكان يحق لهم أن يحصلوا على مقابل نقدي للأجازات التي لم يستعملوها اذا لم يحصلوا عليها حتى نهاية خدمتهم في الشركة أو المؤسسة .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي حل محل القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص المادة الأولى منه على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا النظام » . وبذلك أصبح النظام الجديد هو الواجب التطبيق على هؤلاء العاملين ، ولا تسرى أحكام قانون العمل الا فيما لم يرد به نص فيه . وقد تضمن هذا النظام تنظيم متكامل للأجازات في المواد ٤٠ وما بعدها فلم يعد هناك مجال للرجوع لأحكام قانون العمل في هذا الشأن .

ومن حيث أن نظام العاملين بشركات القطاع العام لم تتضمن نصا يخول العامل الذي تنتهي خدمته حقا في مقابل نقدي عن الأجازات المستحقة له والتي لم يستعملها ، لذلك فإن العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذين تنتهي خدمتهم بعد العمل بالنظام المذكور لا يستحقون مقابلا نقديا عن الأجازات المستحقة لهم بعد هذا التاريخ .

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ انما يسرى على الأجازات التي تستحق للعاملين سلفي الذكر بعد تاريخ العمل به في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ وليس له من أثر على حقوق

العاملين السابقة على صدوره بالنسبة لحقهم في الحصول على مقابل نقدي للأجازات التي استحققت لهم قبل صدوره ولم يستعملوها حتى نهاية خدمتهم في الشركة والمؤسسة والا كان ذلك تطبيقا للقرار المذكور بأثر رجعي وهو ما لا يجوز ذلك أن حق العامل في الأجازة طبقا لقانون العمل هو حق مقرر له لا يجوز حرمانه منه وإذا اقتضت مصلحة العمل في الشركة عدم استعماله لهذا الحق حتى نهاية خدمته ، فإنه يجب على الشركة أن تموضه عنه بمقابل نقدي . أما بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فلم يقرر للعامل حق في مقابل نقدي حتى ولو اقتضت مصلحة العمل عدم استعماله لهذه الأجازة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تنطبق بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها والذين تنتهي خدمتهم بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الا على المدة السابقة على العمل بهذا القرار دون تلك اللاحقة له .

ولا يمنح العامل مقابلا نقديا للأجازات التي لم يستعملها عن مدة خدمته السابقة على العمل بالقرار سالف الذكر الا اذا اقتضت مصلحة العمل في المؤسسة أو الشركة عدم حصوله على اجازة بدلا من تلك التي لم يستعملها حتى نهاية خدمته في المؤسسة أو الشركة .

( فتوى ١٨٦ في ١٩/٢/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم (٦٣٠)

إبـدا :

عاملون بالقطاع العام — أجازة — المقابل النقدي للأجازات — حق العامل في الحصول على أجر عن الأجازة المستحقة له اذا ترك العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التي لم يحصل على أجازة عنها طبقا لنص المادة ٦١ من قانون العمل — نقل العامل من مؤسسة أو شركة الى مؤسسة أو شركة أخرى أو الى جهة حكومية

يعتبر من قبيل ترك العمل في تطبيق نص المادة ٦١ من القانون  
المشار اليه .

#### ملخص الفتوى :

أن المادة ٦١ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الإجازة المستحقة له إذا ترك العمل قبل استتماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التي لم يحصل على إجازته عنها .

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق لها أن انتهت بإجلاسها المنعقدتين في ٣١ من يناير ، ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ الى أن أحكام المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تنطبق بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها. الذين تنتمي خدمتهم بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار لائحة نظام العاملين في القطاع العام، الا على المدد السابقة على تاريخ العمل بهذا القرار ( ١٩٦٦/٨/٢٨ ) دون تلك اللاحقة له، ولا يمنح العامل المخال للنقدي للإجازات التي لم يستعملها عن مدة خدمته السابقة على العمل بالقرار سالف الذكر الا اذا اقتضت مصلحة العمل في المؤسسة أو الشركة عدم حصوله على إجازة بدلا من تلك التي لم يستعملها حتى نهاية مدة خدمته في المؤسسة أو الشركة .

ولما كانت الجمعية العمومية لم تتعرض لما اذا كان نقل العامل من المؤسسة أو الشركة الى مؤسسة أو شركة أخرى أو الى جهة حكومية يعتبر تركا للعمل في مفهوم المادة ٦١ من قانون العمل المشار اليه سواء كان نقلا صريحا أو يتضمنه قرار بالتعيين .

ومن حيث أن عبارة ترك العمل انواردة في المادة ٦١ من قانون العمل لا تقتصر على حالات انتهاء الخدمة المنصوص عليها في المادة ٧٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بلائحة نظام العاملين في القطاع العام وانما تشمل أيضا نقل العامل الى مؤسسة أو

شركة أخرى أو الى جهة حكومية باعتبار أن هذا النقل يترتب عليه انقطاع رابطة التوظيف أو العمل بين العامل وبين المؤسسة أو الشركة المنقول منها فتنتهى تبعيته لها وتزايله اختصاصات الوظيفة التي كان متوليا عملها .

ومن حيث أنه ترتبياً على انقطاع رابطة التوظيف أو العمل بين العامل وبين المؤسسة أو الشركة المنقول منها ، يتعين على هذه المؤسسة أو الشركة أن تؤدى للعامل المنقول منها كافة حقوقه المالية المستحقة قبل تاريخ النقل ومن بينها المقابل النقدي للأجازات المستحقة التي لم يستعملها قبل النقل وذلك اعمالاً لنص المادة ٦١ من قانون العمل المشار اليه والتي تقرر له هذا الحق عند ترك العمل .

ومن حيث أن القول بغير ذلك يؤدي الى اسقاط حق العامل المنقول في المقابل النقدي للأجازات غير المستعملة في المؤسسة أو الشركة المنقول منها وفي ذلك خروج صريح على نص المادة ٦١ من قانون العمل، كما يؤدي الى الزام المؤسسة أو الشركة أو الجهة الحكومية التي نقل اليها العامل بأداء المقابل النقدي للأجازات غير المستعملة للعامل في المؤسسة أو الشركة المنقول منها مع أن كلا من الجهتين تستقل عن الأخرى بميزانيتها وشخصيتها الاعتبارية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن نقل العامل من المؤسسة أو الشركة الى مؤسسة أو شركة أخرى أو الى جهة حكومية يعتبر من قبيل ترك العمل في تطبيق نص المادة ٦١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل .

## قاعدة رقم (٦٣١)

المبدأ :

الأصل أن الأجازة السنوية للعامل تتعلق بالنظام العام فلا يجوز النزول عنها ولا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل استبدالها بأيام أخرى من السنة أو السنوات التالية أو استبدالها بمقابل نقدي — الأجازة التي يستحق عنها مقابل نقدي هي أجازة السنة الأخيرة من الخدمة وما يكون قد رحل إلى هذه السنة من أجازة السنة السابقة عليها بالشروط المقررة في المادة ٥٩ من قانون العمل والمادة ٢٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المسماة — السنة الأخيرة من الخدمة للعاملين بالقطاع العام تتحدد نهايتها بتاريخ انتهاء الخدمة أو بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢٨ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أيها سبق — العاملون بالمؤسسات العامة لا ينشأ لهم حق في المقابل النقدي للأجازة إلا عن مدة الخدمة اللاحقة على ١/٥/١٩٦٣ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

هذا ضمن الفتوى :

من حيث أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق أن انتهت في جلستها المنعقدة في ٣١ من يناير ، ٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ إلى أن أحكام المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تنطبق بالنسبة للعاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذين تنتمي خدمتهم بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إلا عن المدة السابقة على العمل بهذا القرار دون تلك اللاحقة له ، ولا يمنع العامل مقابلا نقديا للأجازات التي لم يستعملها عن مدة خدمته السابقة على العمل بالقرار سالف الذكر إلا إذا اقتضت مصلحة العمل في المؤسسة أو الشركة عدم حصوله على أجازة بدلا من تلك التي لم يستعملها حتى نهاية خدمته في المؤسسة أو الشركة .

ومن حيث أن قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

ينص في المادة ٥٨ منه على أن « يلتزم صاحب العمل بإعطاء كل عامل أمضى في خدمته سنة كاملة أجازة سنوية لمدة ١٤ يوما بأجر كامل وتتراد الأجازة الى ٢١ يوما متى أمضى العامل عشر سنوات متصلة في خدمة صاحب العمل ، ولا يجوز للعامل النزول عن أجازته » وينص في المادة ٥٩ منه على أن « تصح تجزئة الأجازة وفقا لمقتضيات العمل فيما زاد على ستة أيام متصلة كل سنة ولايسرى هذا الحكم على الأجازة المقررة للأحداث ، ويجوز لصاحب العمل بناء على طلب كتابي من العامل أن يؤجل اعطاء العامل أجازته التي تزيد عن الستة أيام الى سنة تالية » وتقتض المادة ٦١ من القانون المشار اليه على أن « للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الأجازة المستحقة له اذا ترك العمل قبيل استعماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التي لم يحصل على أجازته عنها » وتقتض المادة ٣٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه « يجوز للعامل أن يطلب كتابة من الشركة تأجيل مازاد على ستة أيام من أجازته الاعتيادية الى السنة التالية لاستحقاقها اذا كانت مبررات الطلب وظروف العمل تسمح بذلك » .

ومن حيث أن من المسلم أن الأجازة السنوية للعامل تتعلق بالنظام العام وهي أيام معدودات من كل سنة ، لا يجوز للعامل النزول عنها ، ولا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون وغير مقتضيات العمل استبدالها بأيام أخرى من السنة أو السنوات التالية ، ولا يجوز استبدالها بمقابل نقدي ، والا فقدت اعتبارها وتمطلت وظيفتها واستحال الى مجرد عوض مالي يدفعه صاحب العمل للعامل ، وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت الى تقرير الإجازة .

ومن حيث أن مناط تعلق الأجازة السنوية للعامل بالنظام العام ألا تكون السنة التي تستحق فيها الأجازة قد مضت قبل حصول العامل على تلك الأجازة ، فلا يجوز عندئذ التنازل عنها قبل حلول موعدها أما اذا حل ميعاد الأجازة وانقضت السنة التي تستحق فيها دون أن يحصل العامل فيها عليها فقد انقطعت الصلة بين الأجازة المذكورة واعتبارات النظام العام التي تبررها وانقضت تبعا لذلك علة

حظر التنازل عنها بالنسبة لأجازات السنة المذكورة وأصبحت تلك الأجازة كسائر حقوق العامل العادية يرد عليها التنازل .

ومن حيث أن القول بأن للعامل أن يتراخى بأجازات لم يطالب بمقابل عنها مناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه لا عين حقه بينما لا يد له فيه وهو حال تختلف عما إذا حل ميعاد الأجازة ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون حينئذ قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التى يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه فورا وفقا للقواعد العامة فى المسئولية .

ومن حيث أن حق العامل فى المقابل التقضى للأجازة لم يتقرر لأول مرة الا فى المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى ، وقد نقل نص المادة المذكورة الى المادة ٦١ من قانون العمل الحالى رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومع ذلك نص فى المادة ٥٩ من القانون الأخير على جواز ترحيل الأجازة الى سنة تالية بشروط معينة ، ولو كان نص المادة ٦١ المذكورة يعنى حق العامل فيما لم يحصل عليه من أجازات سنوية عن مدة خدمته كلها لما كانت هناك حاجة الى حكم المادة ٥٩ الخاص بترحيل الأجازة الى سنة تالية ، ولما كانت هناك حاجة الى وضع شروط معينة لجواز الترحيل ومدها وهى أن يتقدم العامل بطلب كتابى بذلك وأن يوافق رب العمل على ذلك وأن يكون الترحيل فيما زاد على ستة أيام وأن يكون الترحيل الى السنة التالية مباشرة ، وفى ذلك تقول المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مايلى ( اقتضت عملية التوحيد تحسين بعض المزايا التى يكفلها عقد العمل الفردى وذلك بالنص على تراكم الأجازة لمدة سنتين بناء على رغبة العامل الكتابية وذلك دون اخلال بضرورة حصول العامل على أجازة قدرها ستة أيام متصلة كل سنة ) فالشارع يفصح بوضوح عن أن تراكم الأجازات لم يكن قائما أو مأخوذا به قبل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأن التراكم طبقا لأحكام هذا القانون لا يجوز الا بالشروط التى قررها وفى حدود سنتين فقط .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن الأجازة السنوية التي يستحق عنها مقابل نقدي هي أجازة السنة الأخيرة من الخدمة وما يكون قد رحل الى هذه السنة من أجازة السنة السابقة عليها بالشروط المقررة في المادة ٥٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢. بلاتحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وذلك كله بمراعاة أن السنة الأخيرة من الخدمة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام تتحدد نهائيا بتاريخ انتهاء الخدمة أو تاريخ ١٩٦٦/٨/٢٨ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أيهما أسبق ، وأن العاملين بالمؤسسات العامة لا ينشأ لهم حق في المقابل النقدي للأجازة الا عن مدة الخدمة اللاحقة على ١٩٦٣/٥/٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذي طبق عليهم لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة لأنهم لم يخضعوا لقانون العمل في المادة السابقة على التاريخ المذكور .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :

أولا : ان المقابل النقدي للأجازات لا يستحق الا عن اجازة السنة الأخيرة من الخدمة وما يكون قد رحل اليها من أجازة السنة السابقة عليها مباشرة بشرط أن يتم الترحيل وفقا لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلاتحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

ثانيا : ان السنة الأخيرة من الخدمة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام تتحدد نهايتها بتاريخ انتهاء الخدمة أو تاريخ ١٩٦٦/٨/٢٨ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أيهما أسبق .

ثالثا : ان العاملين بالمؤسسات العامة لا ينشأ لهم حق في المقابل النقدي للأجازة الا عن مدة الخدمة اللاحقة على ١٩٦٣/٥/٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .



## قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

استحقاق العاملون بالقطاع العام صرف مقابل نقدي عن اجازة السنة الاخيرة من الخدمة وما يكون قد رحل الى هذه السنة من اجازة السنة السابقة عليها — يشترط لذلك ان يكون العامل قد تقدم بطلب الحصول على الاجازة واقتضت مصلحة العمل بالشركة أو المؤسسة عدم حصوله عليها — السنة الاخيرة من الخدمة تحدد نهايتها بتاريخ انتهاء الخدمة أو تاريخ العمل بلائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — المدة اللاحقة لتاريخ العمل بتلك اللائحة ٢٨/٨/١٩٦٦ ) لا يستحق عنها هذا المقابل نظرا لانتهاء العمل بالقواعد المقررة لهذا المقابل اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة المشار اليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي حل محل القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نص في المادة الاولى منه على أن « تسري أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها » وتسري أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » وبذلك اصبح النظام الجديد للعاملين بالقطاع العام هو الواجب التطبيق عليهم ولا تسري احكام قانون العمل الا فيما لم يرد به نص فيه ، وقد تضمن هذا النظام تنظيما متكاملا للإجراءات في المواد ٤٠ وما بعدها بما لا وجه معه للرجوع لاحكام قانون العمل في هذا الشأن ، ولم يتضمن نظام العاملين بالقطاع العام نصا يخلو العامل الذي تنتهي خدمته حقا في مقابل نقدي عن الاجازات المستحقة له والتي لم يستعملها ولذلك فان العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذين تنتهي خدمتهم بعد العمل بالنظام المذكور لا يستحقون مقابلا نقديا عن الاجازات المستحقة لهم بعد هذا التاريخ ، على أنه من ناحية أخرى فان قرار رئيس الجمهورية رقم

٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ليس له من أثر على حقوق العاملين السابقة على صدورهم بالنسبة لحقهم في الحصول على مقابل نقدي للإجازات التي استعملت لهم قبل صدورهم ولم يستعملوها حتى نهاية خدمتهم في الشركة والمؤسسة والا كان ذلك تطبيقا للقرار المذكور وبأثر رجعي وهو ما لا يجوز هذا إلى أن حق العامل في الإجازة طبقا لقانون العمل هو حق مقرر له لا يجوز حرمانه منه ولا يجوز للعامل النزول عنه ، وإذا اقتضت مصلحة العمل في الشركة أو المؤسسة عدم استعماله لهذا الحق فإنه يجب تعويضه عنه بمقابل نقدي . أما بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فلم يتقرر للعامل حق في مقابل نقدي حتى ولو اقتضت مصلحة العمل عدم استعماله لهذه الإجازة .

ومن حيث أن حق العامل في المقابل النقدي عن الإجازة التي لم يحصل عليها في ظل تطبيق قانون العمل ليس من مؤداه أن يتراخي العامل عن القيام بإجازته ثم يطالب بمقابل عنها والا كان يستطيع برادته وحدها أن يحمل صاحب العمل على أداء التزام هو عوض حقه وليس حقه الأصلي وهو حال يختلف عما إذا حل ميعاد الإجازة ورفض صاحب العمل الترخيص له بها يكون حينئذ قد أخل بالتزام جوهري من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويضه العامل عنه وفقا للقانون ، وإذا تضمن قانون العمل النص في المادة ٥٩ على جواز ترحيل الإجازة إلى سنة تالية بشروط معينة حينما أجاز لصاحب العمل بناء على طلب كتابي من العامل أن يؤجل إعطاء العامل إجازته التي تريد عن السنة أيام من السنة تالية ، فإن مؤدى ذلك أن حق العامل في الحصول على المقابل النقدي للإجازة التي لم يحم بها مقصور فقط على إجازته المستحقة له عن السنة الأخيرة لمدة خدمته إذ لو كان قانون العمل يمنى حق العامل فيما لم يحصل عليه من إجازات سنوية عن مدة خدمته كلها لما كانت هناك حاجة إلى حكم المادة ٥٩ الخاص بترحيل الإجازة إلى سنة تالية :

ولما كانت هناك حاجة إلى وضع شروط معينة للترحيل ومدها وهي أن يتقدم العامل بطلب كتابي بذلك وأن يوافق رب العمل على ذلك وأن يكون الترحيل فيما زاد على ستة أيام وأن يكون الترحيل إلى السنة

التالية مباشرة وفي ذلك تقول المذكرة الاصلاحية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ما يلى « اقتضت عملية التوحيد تخصيص بعض المزايا التى يكفلها عقد العمل الفردى وذلك بالنص على تراكم الاجازة لمدة سنتين بناء على رغبة العامل الكتابية وذلك دون اخلال بضرورة حصول العامل على اجازة قدرها ستة ايام متصلة كل سنة » فالشارع يفصح بوضوح عن أن تراكم الاجازات لم يكن قائما أو مأخوذا به قبل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، وان التراكم طبقا لاحكام هذا القانون لا يجوز الا بالشروط التى قررها وفى حدود سنتين فقط .

ومن حيث أنه يخلط من ذلك ان الاجازة السنوية التى يستحق العامل عنها مقابلا نقديا هي اجازة السنة الاخيرة من الخدمة وما يكون قد رحل الى هذه السنة من اجازة السنة السابقة عليها ، وذلك اذا تقدم العامل بطلب منحها واقتضت مصلحة العمل فى المؤسسة أو الشركة عدم حصوله على اجازة ، وذلك كله بالشروط المقررة فى المادة ٥٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن يراعى أن السنة الاخيرة من الخدمة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام تتحدد نهايتها بتاريخ انتهاء الخدمة أو تاريخ ٢٨/٨/١٩٦٦ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ايها سبق وذلك لان ٢٨/٨/١٩٦٦ هو التاريخ الذى انتهى فيه العمل بالقواعد المقررة لمنح العاملين بالقطاع العلم المقابل النقدي للاجازات التى لم يقوموا بها .

من حيث أنه تطبيقا للقواعد المتقدمة فى المنازعة الحالية فان الثابت من الاوراق أن الدعى تقدم ضمن مستنداته بخطاب رسمى مؤرخ ٢٢/٧/١٩٧٠ من مدير محطة كهرباء شبرا الخيمة الى رئيس اقسام وثائق الخدمة مبينا فيه رصيد الاجازات المتبقية حتى انتهاء خدمته فى ٧/٥/١٩٧٠ كما ارسلت المحطة خطبا آخر بتاريخ ٥/١٢/١٩٧١ الى مدير ادارة الافراد بمنطقة القاهرة وقدمت خطبا ثالثا بتاريخ ١/١/١٩٧٤ الى محكمة القضاء الادارى فى هذا الشأن ويبين من هذه الخطابات أن المؤسسة المطعون ضدها تقر بأن الاجازات التى لم يحصل عليها المدعى بيانها كالاتى :

عدد الأيام	
١٣ يوما	متبقية من عام ١٩٦٥ •
١٢ يوما	متبقية من عام ١٩٦٦ •
٢٧ يوما	متبقية من عام ١٩٦٧ •
٣٠ يوما	متبقية من عام ١٩٦٨ •
٣٥ يوما	متبقية من عام ١٩٦٨ •
٣٠ يوما	متبقية من عام ١٩٦٩ •
١٠ أيام	حتى آخر ابريل ١٩٧٠ •

واضافت المؤسسة ان حالة العمل كانت لا تسمح له بأخذ هذه الاجازات حيث انه كان يعمل أمين مخازن المحطة جيمهما « مستهلك مستديم — احتياطي وقود ) وذلك من عهد الشركة السابقة •

ومن حيث انه قد ثبت فيما تقدم ان للمدعي بعض الاجازات عن مدد سابقة على العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ وهي الاجازات التي لم يقيم بها خلال عام ١٩٦٦ قبل التاريخ المذكور والاجازات التي تم ترجميلها الى هذه السنة من العام السابق ١٩٦٥ وأن مصلحة العمل هي التي اقتضت عدم قيام بها لذلك فانه يستحق مقابلا نقديا عن هذه الاجازات دون الاجازات التالية لتاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ •

واذ ذهب الحكم المطعون فيه مذهبها مخالفا فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتؤوليه وتعين الحكم بالفائز فيما قضى برفض الدعوى في خصوص طلب المدعى منحه مقابلا نقديا عن الاجازات ، التي لم يحصل عليها في المدة من سنة ١٩٦٥ حتى ١٩٦٦/٨/٢٧ وبإحقاقية المدعى في الحصول على هذا المقابل النقدي في هذه الفترة مع الزام الجهة الادارية بنصف المصروفات •

( طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٨ )

## قاعدة رقم (٦٣٣)

### المبدأ :

مشروعية المادة ١٤٨ من اللائحة الإدارية لشركة أوتوبيس القاهرة الكبرى فيما نصت عليه من أحقية العامل الذى انتهت مدة خدمته بسبب غير تأديبي الحق فى الحصول على مقابل نقدي عن أرصدة الأجازات الاعتيادية التى لم يحصل عليها أثناء مدة خدمته بالشركة .

### ملخص الفتوى :

باستعراض القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام . والذي تنص المادة (١) منه على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين فى شركات القطاع العام وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون » .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ٦١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل والذي صدرت لائحة الشركة فى ظله وتنص على أنه « للعامل الحق فى الحصول على أجره عن أيام الأجازة المستحقة له اذا ترك العمل قبل استتماله لها وذلك بالنسبة الى المدة التى لم يحصل على أجازته عنها » .

وباستعراض المادة ١٤٨ من اللائحة الادارية للعاملين بشركة أوتوبيس القاهرة الكبرى الصادرة بالقرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على أنه للعامل الذى انتهت خدمته بسبب غير تأديبي الحق فى الحصول على مقابل نقدي عن أرصدة الأجازات الاعتيادية التى لم يحصل عليها أثناء مدة خدمته بالشركة وذلك بعد اقمى يعادل المرتب الشامل لثلاثة أشهر وفى حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة يصرف هذا المقابل لورثته وذلك للعاملين المنقولين من هيئة النقل العام بالقاهرة دون غيرهم » .

والاستناد من ذلك أن النص الذى وضعت شركة أوتوبيس القاهرة

الكبرى والمقرر لأحقية الماهل في الحصول على مقابل نقدي عن أرصدة الأجازات الاعتيادية التي لم يحصل عليها أثناء مدة خدمته بالشركة وبالحقوق الواردة به والتي استأنست فيه الشركة بنص المادة ٨١ من لائحة نظام العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة. انما يقوم على أساس من نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل وهو القانون الذي كان معمولاً به عند وضع اللوائح والأنظمة السابقة والذي أكد حكمه نص المادة ٤٧ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل المعمول به حالياً ، وباعتبار أن تنظيم الأجازات الواردة في المادتين ٦٥ ، ٦٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام اقتصر على معالجة الاستحقاق والمحدد ولم يعالج حالة انتهاء خدمة العامل دون استيفاء رصيد أجازاته الاعتيادية مما يتعين معه الرجوع في هذه الخصوصية الى قانون العمل باعتباره القانون المكمل للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . وبذلك فلا مطعن على مشروعية نص اللائحة المذكور .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية المادة ١٤٨ من اللائحة الادارية لشركة اتوبيس القاهرة الكبرى .

## الفرع التاسع

### التأديب

أولا — التحقيق :

قاعدة رقم (٦٢٤)

المبدأ :

الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من نظام الماملين بالقطاع المأمور الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص بأنه لا يجوز توقيع عقوبة على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا — هذا التحقيق يجب أن يكون سابقا على عرض أمر المامل على اللجنة الثلاثية إذا ما رأت السلطة الرئاسية أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله حتى يكون هذا التحقيق تحت نظر اللجنة عند بحث أمر العامل وإبداء رأيها بشأنه — التحقيق الذي تجريه اللجنة بمعرفةها لا يقضى عن التحقيق المنصوص عليه في المادة ٤٧ المشار إليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٤٧ من نظام الماملين بالقطاع المأمور الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي صدر القرار المطعون فيه في ظل سريان أحكامه ، تنص على أنه « لا يجوز توقيع عقوبة على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا » .

ومع ذلك يجوز بالنسبة الى عقوبات الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام والوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب والتحقيق فيها شفاهة على أن يثبت مضمونه في المحضر الذي يحوى العقوبة » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع أوجب قبل توقيع الجزاء على العامل إجراء تحقيق معه وما يستتبع ذلك من وجوب استدعاء العامل موضوع المسألة وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه من أعمال وتمكينه من الدفاع عن نفسه وإتاحة الفرصة له لمناقشة شهود الإثبات وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي وتغيير ذلك من مقتضيات الدفاع . وذلك لتحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان للعامل المذكور وهو أمر تقتضيه العدالة وتعليه المصلحة العامة حتى يصدر الجزاء مستقدا على السبب المبرر له دون ثمة تصف أو انحراف ، ومن ثم فإن إجراء التحقيق مع العامل قبل توقيع الجزاء عليه يمثل في واقع الأمر ضمانا له ابتغاء استظهار مشروعية الجزاء وملازمته .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كذلك ، وكان الثابتة — على ماقرره إلطاف عن الشركة المدعى عليها بجلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٩ وما تضمنته مذكورة الشركة المقدمة في ٤ من يوفية سنة ١٩٧٩ — أن الشركة لم تجر أي تحقيق مع المدعى عن المخالفات التي نسبت إليه وتفصل بسببها اكتفاء بالتحقيق الذي أجرته اللجنة الثلاثية معه ، فإن قرار فصل المدعى وقد صدر دون أن يسبقه تحقيق مع المدعى تسمع فيه إقراره بعد أن يواجه بما نسب إليه ، وتمكين المدعى من الدفاع عن نفسه وإتاحة الفرصة له لتقديم ما عساه أن يكون مبررا لما آتاه ، فإنه يكون قد صدر مخالفا للقانون بعد أن أضلت الشركة بضمانة جوهرية قررها القانون للعامل قبل توقيع الجزاء عليه ، ولا اعتداد بما ذهب إليه الشركة الطاعة من أنها اكتفت بالتحقيق الذي أجرته اللجنة الثلاثية مع المدعى وجعلت من اعترافه بارتكاب المخالفة أملاها أساسا لثبوت هذه المخالفة ، ذلك لأنه فضلا عن أن اللجنة المذكورة لم تحقق دفاع المدعى فإن التحقيق الذي أوجبه المادة ٤٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وما يكون له من مقومات التحقيق القانوني الصحيح وكفالاته وضمائنه ، يجب أن يكون مسابقا على عرض أمر العامل على اللجنة الثلاثية إذا ما رأت السلطة الرئاسية أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله ، وحتى يكون هذا التحقيق تحت نظر اللجنة عند بحث أمر العامل وإبداء رأيها بشأنه .



## قاعدة رقم (٦٢٥)

### المبدأ :

انه وان كان من اللازم اجراء تحقيق ادارى قبل توقيع الجزاء الادارى المناسب الا انه يمكن الاكتفاء فى هذا الصدد بالتحقيق الجنائى الذى تجريره النيابة العامة فيما هو منسوب الى العامل من اتيهام اذا ما كان هذا التحقيق قد اثبت مسئولية العامل وحقق دفاعه بشأنها .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن التحقيق الجنائى الذى تجريره النيابة العامة فيما هو منسوب الى العامل من اتيهام يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، يصلح أساسا لجهة العمل التى يتبعها العامل فى استخلاص المخالفات التأديبية قبله وتوقيع الجزاء الادارى المناسب عنها ، ويغنى بذلك عن اجراء تحقيق ادارى خاص بالنسبة الى تلك المخالفات . . طالما انه قد تناول بالتحقيق الوقائع التى تشكل الذنب الادارى فى حق العامل وسمعت أقوال العامل وحقق دفاعه بشأنها . والقول بأن المادة ٤٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تستلزم اجراء تحقيق ادارى خاص فى مثل هذه الحالات يعد تكرارا للتحقيق دون مقتضى . ولما كان الثابت أن النيابة العامة قد انتهت بالنسبة الى المدعى ، وهو بائع يقسم الاقطان الى أنه اختلس البضائع المسلمة عهده اليه للبيع منها فى هذا القسم ، وبعد أن استمعت الى أقواله وحققت دفاعه عن ذلك . وكان هذا الاتهام ينطوى فى ذاته على الاخلال بواجبات الوظيفة اخلايا يتمثل فى عدم المحافظة على أموال الشركة وممتلكاتها المسلمة عهده اليه ، فان النعى على قرار الجزاء بأنه وقع دون أن يسبقه تحقيق مكتوب ، يكون نعيًا فى غير محله ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ استند الى تحقيق النيابة العامة سالف الذكر فى استخلاص صحة نسبة المخالفة الى المدعى قد جاء صحيحا ولا مطمئن عليه .

## قاعدة رقم (٦٣٦)

المبدأ :

امتناع العامل عن الادلاء بأقواله في التحقيق الذي تجريه الشركة —  
— طلبه احالة التحقيق الى النيابة الادارية — لا وجه لاجبار الشركة  
على احالة التحقيق للنيابة الادارية — امتناع العامل عن الادلاء بأقواله  
يطل التحقيق لانه هو الذي غوت على نفسه هذا الحق .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بالناء القرار التأديبي رقم ٢٦٤  
الصادر في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٧٢ بخفض وظيفة المدعى ومرتبته على  
أنه لم يبين على تحقيق أصولي وأنه غير قائم على سببه المبرر له ، وذلك  
على التفصيل السابق ايراده .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على هذا القرار انه صدر من رئيس  
مجلس ادارة الشركة بعد أن صدق عليه رئيس مجلس ادارة المؤسسة  
المصرية العامة للكهرباء في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٢ ، وانه استند الى  
نتيجة التحقيق الذي أجرته ادارة الشؤون القانونية بالشركة والذي خلص  
الى ان المدعى اتخذ من الشكوى ذريعة للتشهير بالرؤساء والمسؤولين  
بالشركة وذلك بأن ضمن شكواه اتهامات كاذبة ضد رئيس مجلس الادارة  
ونسب اليه بغير حق انه ينأى بقصراته عن المصلحة العامة ، وكان ذلك  
في عبارات تضمنت قذفا وسبا ، وعمد في سبيل ذلك الى تحريف بعض  
الوقائع التي وصلت الى علمه بحكم وظيفته ، وأنه بذلك يكون قد سلك  
سلوكا معيبا وهو الذي يشغل وظيفة رئيسية لها شأنها في الشركة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على محضر التحقيق المشار اليه وعلى  
الاوراق المتعلقة به ، أن الذي أجراه هو محام من الفئة الرابعة بقسم  
الشؤون القانونية بالشركة ، بناء على تكليف بذلك من ادارتها ، وأنه  
استهل محضره بأن اثبت حضور المدعى لسماع أقواله في الشكوى المقدمة  
منه الى رئاسة الجمهورية في ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢ ، وأنه أطلعه على

الشكوى المذكورة وسأله عن القصد من تقديمها فأجابه المدعى بأنه هو الذى قدمها ثم أعلن امتناعه عن ابداء أقواله فيما جاء بها الا امام ممثل لجنة محاييدة ، وأضاف انه سبق أن ابدى أقواله فى شأن ماورد بها أمام المخابرات العامة والرقابة الادارية بموجب امتناعه بأن المحقق مرؤوس لرئيس مجلس الادارة المشكو فيه . وازاء هذا الامتناع الذى سجله المحقق ووقعه المدعى استمر المحقق فى اجراءات التحقيق ، فسمع أقوال رؤساء الاجهزة والادارات التى يتصل عملها بالبيانات الواردة بالشكوى ، وأثبت اطلاعه على الملفات والاوراق والمستندات المتعلقة بها وأورد ذلك تفصيلا فى محاضر التحقيق ، وعقب انتهائه أعد المحقق مذكرة بنتيجته خلص فيها الى عدم صحة ما جاء بالشكوى من وقائع وبيانات والى أنها شكوى كيدية قصد بها التشهير والتطاول وقد اتخذت ادارة الشركة من هذه النتيجة سببا للقرار المطعون فيه على ما سلف البيان .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن هذا التحقيق قد تم على النحو الذى يتطلبه القانون واستوفى قواعد الاساسية التى يجب توافرها فى التحقيقات عامة ، فقد حقق الضمان للمدعى لابداء دفاعه وبيان ما قد يكون لديه من أدلة أو قرائن على صحة شكواه ، وإذا كان المدعى قد امتنع عن ابداء أقواله وبيان دفاعه للأسباب التى ساقها ، فلنه قد فوت على نفسه هذا الحق ولا يلومن الا نفسه ، لانه ما دامت ادارة الشركة تملك سلطة التحقيق طبقا لاحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام فلا وجه لاجبارها على أن تمهد به الى النيابة الادارية أو أية جهة أخرى . كما يبين أيضا أن التحقيق فى وقائع الشكوى قد استوفى على الوجه الصحيح الذى يتطلبه القانون .

## قاعدة رقم (٦٣٧)

المبدأ :

ليس في احكام القانون ما يقيد النيابة الادارية في مباشرتها لاجراءات التحقيق والاثهام بميعاد معين او بوجوب تقديم شكوى اليها من صاحب العمل — مجال تطبيق التقيود المنصوص عليه بالقانون يكون حيث يتولى صاحب العمل حق الاتهام والتأديب .

ملخص الحكم :

ليس في احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ أو فيما اُحال اليه من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ما يقيد النيابة الادارية في مباشرتها لاجراءات التحقيق والاثهام بميعاد معين أو بوجوب تقديم شكوى اليها من صاحب العمل ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المستفاد من نص المادة ٦٦ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ أن مجال تطبيقها هو حيث يتولى صاحب العمل حق الاتهام والتأديب ، فينتقيد بالمواعيد والاجراءات المنصوص عليها فيها — ولا وجه أصلا للقول بوجوب تقيد النيابة الادارية بالميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة ، بمقولة انها تنطوى على حكم أكثر سخاء للعامل يحقق له ضمانا ، يحول دون اتخاذ صاحب العمل من ارتكابه لمخالفة ما ، وسيلة الى تهديده الى أجل غير مسمى عن طريق اتهامه بها في أى وقت يشاء اذ فضل عن أن ذلك محدود بما تقدم ذكره فإن في تولى النيابة الادارية اجراءات التحقيق والاثهام ما يكفل للمعامل من الضمانات ما لا يحققه قانون العمل — كما أن المشرع قد استهدف بالخضاع بعض الشركات والهيئات لقانون النيابة الادارية ، تعقب المخالفات الخطيرة التي يرتكبها العاملون فيها ، ويتقاضى عنها القائمون على الادارة اعمالا أو تواطؤا — ومتى كان الامر على هذا النحو ، فإن الطاعن يكون على غير حق في استناده الى ادعائه بسقوط الدعوى التأديبية أو بسقوط الحق في توقيع هذا الجزاء

## ثانيا : المخالفات التأديبية :

### قاعدة رقم ( ٦٣٨ )

#### المبدأ :

ان المخالفات التأديبية لم ترد في أى من التشريعات الخاصة  
بالمعاملين على سبيل العسر — أى خروج على الوظيفة أو على مقتضياتها  
أو ما تفرضه على شغلها من واجبات يعد ذنبا اداريا .

#### ملخص الحكم :

ان المخالفات التأديبية لم ترد في أى من التشريعات الخاصة  
بالمعاملين على سبيل العسر، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن أى  
خروج على الوظيفة أو على مقتضياتها أو ما تفرضه على شغلها من واجبات  
يعد ذنبا اداريا ، وهذا هو سبب القرار التأديبي ، فكل فعل أو مسلوك  
من جانب الموظف رجع الى ارادته ايجابيا أو سلبا تتحقق به المخالفة  
لواجبات الوظيفة العامة ، أو الخروج على مقتضى الواجب في أعمالها ، أو  
الاخلال بالنهي عن الاعمال المحرمة عليه ، انما يعد ذنبا اداريا يسوغ  
مؤاخذته تأديبيا .

( طعن رقم ١٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/٦/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٣٩ )

#### المبدأ :

مصدر عبارات شائعة من العامل بقصد النيل من رؤسائه — مخالفة  
تأديبية — لا حجة في القول بأن هذه العبارات صدرت في اجتماع سياسى  
بالشركة ولم يكن خلاله قائما بأعمال وظيفته — أساس ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان العبارات التى صدرت من المظنون ضده شائعة بذاتها وتحمل

معنى الاهانة بحيث لا تترك مجالا لافتراض حسن النية بل تقطع بأنه قصد بها النيل من اثنين من رؤسائه والتشهير بهما والحق من قدرهما أثناء مناقشة موضوعات تدخل في صميم اختصاصهما باعتبارهما من مديري الشركة وذلك في اجتماع ضم كثيرا من العاملين فيها ، وهي عبارات لم يكن المقام يقتضيها ولا يبررها قول المطعون ضده أنها كانت وليدة لحظة انفعال بعد مهاجمة السيد / ٥٥٥ لقسم الصيانة إذ أن ما أدلى به هذا الأخير أثناء الاجتماع قد خلا من أى استفزاز أو تعد ، ومسلك المطعون ضده على الوجه السابق بيلانه ينطوى على خروج عما تقتضيه وظيفته من احترام لرؤسائه وتقديرهم .

ولا حجة في قوله أن الاجتماع كان سياسيا وأنه لم يكن خلاله قلما بأعمال وظيفته بل كان يباشر حقوقه السياسية متحررا من السلطة الرئاسية وعلاقة العمل — لا حجة في ذلك إذ فضلا عن أن واجب كل من يشترك في اجتماع أن يتجنب الالفاظ الجارحة وأن يصون لسانه عما فيه تشهير بغيره واهانة له دون مقتض — فإن الاجتماع سالف الذكر قد انعقد بدعوة من رئيس مجلس الإدارة والتقى فيه أعضاء مجلس الإدارة وكثير من مديري الشركة بأعضاء لجان الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي واللجنة النقابية للعاملين بالشركة وكان الغرض من انعقاده مناقشة ما انجزته الشركة وما هو منوط بها في الخطة المقبلة ، وبذلك كان الموضوع المطروح للبحث هو عمل الشركة ونتاجها وما قد يقتضيه ذلك من التمرض لمسئولية واختصاصات القائمين على ادارتها والمنفذين لادارة نشاطها ، وأنه ولئن كان لكل من المشتركين في هذا الاجتماع أن يبدى رأية بحرية وصراحة تامة وأن يتناول بالنقد ما يراه جديرا بذلك من أعمال الشركة أيا كان المسئول عنه ، وأن يقترح ما يراه كفيلا بعلاج ما فيها من عيوب ، الا أنه ليس له أن يجاوز ذلك الى الطعن والتجريح والتناول دون مقتض على الزملاء والرؤساء والا أصبح مثل هذا الاجتماع مجالا للنيل من الرؤساء والتشهير بهم والحق من كرامتهم الامر الذي لا يتفق مع المصلحة العامة وما تقتضيه من قيام الثقة والتعاون بين العاملين رؤساء ومروؤسين — بل ومن شأنه أن يفوت الغرض الذي من أجله عقد الاجتماع .

لذلك فإن وقوع المخالفة المنسوبة الى المطعون ضده أثناء الاجتماع

سالف الذكر — وهو حسيما سبق البيان اجتماع وثيق الصلة بأعمال الشركة وبالاختصاصات العاملين فيها ومسئولياتهم — ليس من شأنه اعفاؤه من المسؤولية عما بدر منه من عبارات غير لائقة تتطوى على خروج على مقتضيات وظيفته على وجه يستوجب مؤاخذته تأديبيا .

( طعن رقم ٩٩٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٤٠ )

المبدأ :

شكوى — عدم جواز اتخاذها ذريعة للتطاول على الرؤساء بما لا يليق أو تهديمهم أو التشهير بهم — إذا خرج العامل عن هذه الحدود يكون قد أخل بواجبات وظيفته ويستوجب المؤاخظة والعقاب التأديبي — أساس ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

انه يتضح من مطالعة الشكوى موضوع المصالحة أن المدعى استعملها بذكر القرار الذي اصدره رئيس مجلس ادارة الشركة بوقفه عن العمل ، والمح الى أن هذا القرار قد اخرجته عن صحته الذي كان يلتزمه كأصل في علاقته بإدارة الشركة — ثم شرع ينسب الى رئيس مجلس الادارة أنه : (١) سبق أن وقع عليه جزاء بخضم خمسة عشر يوما من مرتبه اiban عمله مهندسا بمؤسسة التعاون الانتلجى في سنة ١٩٦٤ . (٢) أنفق في سنة ١٩٧٠ ألف جنيه دون أن يقدم مستند صرف عنها ورسدت بالسجلات على أنها ادبت لخبير عن عملية للشركة بالسودان . (٣) خلال رحلة مدتها عشرون يوما الى ليبيا عاد ومعه سيارة بيجو ٥٠٤ موديل سنة ١٩٧١ ولم يكن مرخصا له بمبالغ تسمح بشرائها . ولم تتحرك أى سلطة ليبحث الموضوع . (٤) كان ينتقل الى ليبيا عن طريق بعض بلدان أوروبا لغير حكمة واضحة ، الامر الذى اثار تساؤل العاملين في سنة ١٩٧٠ . (٥) أمنت الشركة على أثاثها بمبلغ ١٢ ألف جنيه لدى شركة الشرق للتأمين وهذا النوع من التأمين غير مألوف ولذلك ثار التساؤل عن صاحب المصلحة في هذا التصرف . (٦) يستعمل سيارات الشركة

في تقلباته الخاصة خلال المدة من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧١ مع أنه يتقاضى بدل انتقال ، وتمخفضت التحقيقات عن مساهمته واسترداد مبلغ البديل منه • (٧) يتميز هو وأعوانه في الانتفاع بالاموال المخصصة لمصيف العاملين بالشركة فينفق منها على الفوج الخاص به اضعاف ما ينفق على افواج باقى العاملين ، فقد تكلف فوجه بمصيف المعمورة سنة ١٩٧١ أربعة آلاف جنيه • (٨) مجاملته للمستشار القانونى للشركة بأن خصص له سيارة يستعملها في المصيف على خلاف القواعد المرعية وقد تم ضبطها سنة ١٩٧١ في حالة مخالفة وسحب من سائقها أمر الشغل • (٩) تم تقييم وظائف الشركة في سنة ١٩٦٩ بلجنة لم يتوفر فيها المنصر القانونى ، وزعت فيها الجراجات على المقربين وحرّم أصحاب الحقوق وأبدى استعداده لشرح التفاصيل • (١٠) جميع عقود الشركة لا تتم وفقا للقانون وضرب مثلا عقد استئجار الباهرة نجمة الاسكندرية وحرف دفعة مقدمة للمؤجر دون ضمان • (١١) عين رئيس مجلس الادارة العامل .... بالشركة وهو ابن أخته ، كما عين السيد / ..... محاميا بدون اعلان ولم يكن مقيدا بجداول المحامين (١٢) جرى على توزيع المكافأة والمنح والاجور الاضافية لمن يشاء من أنصاره واغوانه وضرب مثلا حصول المستشار القانونى في يناير سنة ١٩٧١ ويناير سنة ١٩٧٢ على مائة جنيه وهو ما يجاوز مرتبه • (١٣) جميع فواتير اصلاح سيارات الشركة من سنة ١٩٦٨ — سنة ١٩٧١ تتم في القطاع الخاص ومنها سيارة سفورليه بمبلغ ٨٠٠ ج سنة ١٩٧٠ وسلمت بدون لجنة تسليم • (١٤) صرف مقابل نقدى عن اشتراك خطوط الاوتوبيس للمستشار القانونى مع انه يحصل على مكافأة عمل بالشركة • (١٥) امتنع عن تنفيذ القرار الصادر في ٢/٤/١٩٧٢ بانهاء وقفه عن العمل وحرف مرتبه • (١٦) يضطهده رئيس مجلس الادارة لانه لا يوافق على السير في اتجاهات تتعارض وصالح العمل وقال انه يفضل أن يكون في أقل المناصب على أن يكون مديرا منحرفا •

ومن حيث انه يخلص من التحقيق والاوراق الاخرى المودعة انه بالنسبة للبند (١) من الشكوى تبين أن جزاء بخضم يوم واحد سبق توقيعه على رئيس مجلس الادارة في سنة ١٩٦٤ أبان عمله مهندسا بمؤسسة التعاون الانتاجى ، ولم يكن لهذا الجزاء الذى مضت عليه سنين



عديدة أثر على ترقيقه وتدرجه الى منصبه الحالي وبالنسبة للبند (٢) صدر قرار من مجلس ادارة الشركة باعتماد صرف المبلغ دون مستند في الوجه الذى خصص له ولم تعترض المؤسسة على هذا القرار كما وافقت على الصرف المراقبة العامة لحسابات الشركات الخاضعة لاشراف الجهاز المركزى للمحاسبات . وعن البند (٣) ثبت أن رئيس مجلس الادارة تملك السيارة هبة من شقيقه المقيم بالخارج ويموجب مستندات رسمية معتمدة من السفارة المصرية بواشنطن سنة ١٩٧١ وعن البند (٤) كان سفره بناء على قرارات من الوزير بالاذن بالسفر الى بعض بلاد أوروبا في طريقه الى ليبيا وذلك للتعاقد على شراء مهمات لازمة لعملية تنفيذها الشركة في ليبيا . وعن البند (٥) ثبت أن التأمين تم على موجودات الشركة وأوراقها الرسمية وأوراق عملاتها المودعة لديها وعن البند (٦) تبين أن رئيس مجلس الادارة يسدد قيمة ريع بدل الانتقال طبقا لفتوى صدرت من مجلس الدولة في سنة ١٩٧١ تفسيراً وتنفيذا للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وحسما للخلاف في رأى حول سريان الخفض المقرر بهذا القانون على بدل الانتقال ، وهو خلاف استمرار عدة سنوات بالنسبة لكل من يحصلون على هذا البدل . وبالنسبة للبند (٧) تبين أن ما جاء به لا دليل عليه كما ثبت عدم صحته من أن رئيس مجلس الادارة لم يشترك في مصيف الشركة بالمعمورة سنة ١٩٧١ . وبالنسبة للبند (٨) فانه وان كان استخدام السيارة في المصيف بالمخالفة للقواعد المرعية كان له أصل ثابت في الاوراق بالنسبة للشخص الذى استخدمها الا أن المدعى ساق هذا العنصر من الشكوى في صورة معاملة يسأل عنها رئيس مجلس الادارة شخصيا وهو ادعاء لا أساس له ، وبالنسبة للبند (٩) فهو اختلافا لمخالفة لا وجود لها لانه ليس في نظم تقييم وظائف الشركات ما يلزم باشتراك عضو قانونى في عملية التقييم ، ولا غاية في ايرادها الا اثاره الشبهات حول التقييم الذى تم سنة ١٩٦٩ وحول تطبيقه . وبالنسبة للبند (١٠) فان واقعة استئجار البواخر نجمة الاسكندرية وما اتصل بها من عدم احتياط القائمين بالتعاقد نحو الحصول على ضمان محقق عن المؤجر مقابل دفعة مقدم الايجار التى حصل عليها حيث اتضح أنه أصدر هذا الضمان بشيك ليس له رصيد ، ان هذه الواقعة قد اتخذها المدعى سندا لقوله ان جميع عقود الشركة تتم بالمخالفة لاحكام القانون ، وهو قول يستهدفه في الواقع من الامر اثاره الشكوك والريب حول عقود الشركة بوجه عام

وبالنسبة للبند (١١) وقد ثبت أن العامل ٠٠٠٠ لا تربطه صلة قرابة برئيس مجلس الإدارة كما ثبت أن السيد / ٠٠٠٠٠٠ عين محاميا بالشركة بناء على اعلان مكرر بجريدة الاهرام وأن المدعى كان عضوا باللجنة التي اختبرته عند التعيين . وبالنسبة للبند (١٢) ثبت أن المستشار القانوني لا يحصل الا على مكافأة تعادل ٣٠٪ من مرتبه أى في حدود القانون وأنه حصل على مكافأة تعادل أجر عشرة ايام أسوة بجميع العاملين بالشركة وطبقا لقرار عام صادر في هذا الشأن ومع ذلك فقد اتخذ الشاكى من الواقعة التي اثارها والتي ثبت عدم صحتها ذريعة لاتهام رئيس مجلس الإدارة اتهاما مطلقا بتوزيع أموال المكافآت والمنح على أنصاره وأعوانه بغير حساب . وبالنسبة للبند (١٣) ثبت أن الشركة تملك ورشة خاصة بها تجري فيها اصلاح سياراتها وأن السيارة الشيفورليه قد اشترت قديمة وأجريت لها عمرة بورشة الكرنك بالقطاع الخاص واستلمتها لجنة برئاسة رئيس قسم النقل . ثم أصابها تلف بعد ذلك بسبب افعال السائق في تشعيمها في الموعد المناسب . وقد حقق الشاكى هذه الواقعة بنفسه ، وانتهى الى مسؤولية السائق وبعض العمال عن هذا التلف . وبالنسبة للبند (١٤) فقد ثبت أن الشركة تصرف الى العاملين بها الذين يقتضى عملهم الانتقال ، اشتراكات على خطوط الأوتوبيس وهذا النظام متبع من قبل التحاق المستشار القانوني بها فلم يكن هذا الاجراء وفقا عليه أو محباة له . وبالنسبة للبند (١٥) فقد ثبت أن الشاكى أعلن الشركة بقرار انهاء وقفه وحرف مرتبه ، وقد تم اتخاذ اجراءات للمصرف في ٢٢/٥/١٩٧٣ قبل أن يقدم شكواه . وبالنسبة للبند (١٦) لم يقدم الشاكى أية واقعة تتبى عن أن رئيس مجلس الإدارة يحمله على الانحراف أو يدفعه اليه .

ومن حيث انه يستفاد من هذا السرد المفصل لخواص الشكوى ولما اسفر عنه تحقيقها ان الشاكى انما استهدف من شكواه التشهير برئيس مجلس ادارة الشركة وبغيره من المسؤولين فيها والتطاول عليهم واتهامهم بما يشينهم ويهدر سمعتهم وكرامتهم ، وقد لجأ في سبيل ذلك تارة الى اختلاف وقائع لا أساس لها من الاصل ، وتارة أخرى باللباس واقعة لا مأخذ عليها ثوب المخالفة ، وتارة ثالثة باتخاذ ما قد يكون مخالفة من أحد العاملين أو بعضهم ذريعة لاتهام رئيس مجلس الادارة بأمور لا يدل له

فيها ولا تجوز مسألمته عنها . وقد أفسح الشاكى فى صدر شكواه وفى عريضة دعواه رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٥ القضائية عن أن باعته على تقديم الشكوى هو الرد على قرار رئيس مجلس الإدارة لوقفه احتياطيا عن العمل فى فبراير/سنة ١٩٧٣ للمخالفات التى نسبت اليه آنذاك وأحيل بسببها للتحقيق أطم النيابة الادارية ، وفى ذلك ما يؤكد أن الغاية من الشكوى هى مجرد الكيد والتشهير وليس ابتقاء المصلحة العامة ، ولا سيما وأنه لم يتفرض فيها لدفع أية مخالفة من المخالفات التى أوقف بسببها ، ولم يشر الى أى دليل أو قرينة على صحة ما ورد بها ، ولم يبد أى دفاع عن نفسه فى التحقيق متذعرا بالامتناع بدون وجه حق عن ابداء أقواله فيه مع أنه سبق أن ابدأها باعترافه أمام جهات أخرى، ولم يقدم أثناء مراحل نظر دعوى الغاء قرار الجزاء ما ينفى به اتهامه بتقديم شكوى كيدية .

ومن حيث أنه من المبادئ المقررة أنه وان كان حق الشكوى مكفولا دستوريا وأن للعامل أن يبلغ عن المخالفات التى تصل الى علمه توخيا للمصلحة العامة ، الا أنه يتعين عليه عند قبلمه بهذا الإبلاغ ألا يخرج عما تقتضيه الوظيفة من توقير الرؤساء واحترامهم وأن يكون قصده من هذا الإبلاغ الكشف عن المخالفات توصلا الى ضبطها لا أن يلجا اليه مدفوعا بشهوة الانرار بالرؤساء والكيد لهم والطمع فى نزاحتهم على غير أساس من أن فع كما لا يسوغ أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه بما لا يليق أو تحديهم والتشهير بهم . وعلى ذلك فإذا ما خرج العامل فى شكواه على هذه الحدود فإنه يكون قد أخل بواجبات وظيفته وأرتكب ذنبا يستوجب المؤاخذة بالعقاب التأديبى .

ومن حيث أن الثابت فيما تقدم أن المطمون ضده ارتكب المخالفة التى بنى عليها قرار الجزاء المطمون فيه الذى قضى بخفض وظيفته ومرتبته وأن صدور هذه المخالفة ممن فى مثل وظيفة المدعى وثقافته القانونية أمر من شأنه أن يسبغ عليها طابع الجسامة ومن ثم يقتضى تشديد العقاب وعلى ذلك يكون القرار المذكور قد صدر مستوفيا أركانه القانونية ومتفقا مع حكم القانون فيما قام عليه من سبب وما انتهى اليه من جزاء وأذ ذهب الحكم المطمون فيه الى غير ذلك فإنه يتعين الحكم بإلغائه فيما قضى به من الغاء هذا القرار وبرفض الدعوى بالنسبة له .

## قاعدة رقم ( ٦٤١ )

المبدأ :

مجازاة العامل على أساس ما نسبته اليه النيلية العامة من ارتكاب جريمة الاختلاس استناد الحكم المطعون فيه في إلغاء هذا الجزاء الى أن الامر لا يعدو مجرد عجز في المهدة لا تتوافر به أركان جريمة الاختلاس استناد غير سديد - أساس ذلك أنه في مجال التأديب لا يصح رد الفعل الى نظام التجريم الجنائي - العجز في المهدة نتيجة تلاعب العامل الأمين عليها صورة من صور الاختلاس بمفهومه الإداري .

ملخص الحكم :

ان المخالفة المنسوبة الى المدعى هي انه لم يؤد عمله بأمانة .. ولم يحافظ على الجمعية التي يعمل بها بأن اختلس أسمدة وكيماويات من عهده وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى عدم ثبوت هذه المخالفة في حق المدعى على أساس أن ما انتقته اليه النيلية العامة من قيام جريمة الاختلاس لم يستخلص من التحقيقات وأن الامر لا يعدو عجزا في عهدة المدعى ولا يفي تلقائيا توافر أركان هذه الجريمة ، وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه غير سديد ، ذلك لانه لا يصح في مجال التأديب رد الفعل الى نظلم التجريم الجنائي والتصدى لتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة الجنائية ، أو معالجة المخالفة التأديبية من زاوية جنائية من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها ، إذ كل ذلك ينطوي على اصدار مبدا استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية وانما الصحيح هو النظر الى الوقائع المكونة للذنب نظرة مجردة لاستكشاف ما اذا كانت تلك الوقائع تطوى خروجها على واحبات الوظيفة ومقتضياتها فتقوم المخالفة التأديبية . فاذا كان الثابت من التحقيق أن المدعى بوصفه من أمناء المخازن تلاعب بمهده وتصرف فيها بالمخالفة للتعليمات . وآية ذلك أنه أثبت في الكشف صرف أسمدة لكل من ٥٠٠٠ بمبلغ ٥٨٨٠٠ جنيه و ٥٠٠٠٠ بمبلغ ١٨٦٣٩٨ جنيه حين أنه لم يسلمها اليهما وأقر في التحقيق أنه تصرف في هذه الاسمدة لغير المذكورين ، كما أنه أقر بأن المبيدات الحشرية التي وقع باستلامها المزارع قام بتسليمها لغيره

قام بدفع ثمنها وقد نفى المزارع توقيعه على ايصال استلام هذه المبيدات البالغ قيمتها ١٠٨٠٠ جنيهاً وكان الثابت كذلك أن جرد عهدة المدعى في الاسمدة والكيماويات قد أظهر عجزاً فيها بلغ ٩٣٠٧٢ جنيهاً، وقد احتفظ المدعى بهذا المبلغ ولم يرده إلا بعد إجراء الجرد وحالته إلى النيابة العامة . ومن ثم يقوم في حقه الاختلاس بمفهومه الإداري الذي من بين صورته المعجز بالمعده نتيجة تلاعب الموظف الأمين عليها .

( طعن رقم ٧٩٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢ )

### ثالثاً — الجزاءات التأديبية :

#### قاعدة رقم (٦٤٢)

##### المبدأ :

عاملون بالقطاع العام — جزاء الخصم من المرتب — المادة ٥٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام — نصها على جواز توقيع جزاء الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة دون ما تحديد لما يوقع منه في المرة الواحدة مما يجوز معه توقيعه دفعة واحدة — كيفية تنفيذ جزاء الخصم من المرتب المنصوص عليه في المادة ٥٩ من لائحة العاملين بالقطاع العام — يجب أن يراعى أن لا يجاوز الخصم تنفيذاً لهذا الجزاء نصف المرتب شهرياً — أساس ذلك القيلس على الجزاء الأثمد التالي لجزاء الخصم من المرتب وهو جزاء الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

##### ملخص الفتوى :

يبين من مقارنة المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بالمادة ٥٩ من نظام العاملين بالقطاع العام ، أن المشرع قد غاير مفارقة واضحة بالنسبة لجزاء الخصم من الراتب . فنص في قانون العمل على أن جزاء الخصم من الراتب يجب ألا يتجاوز في الدفعة الواحدة

أجر خمسة أيام في حين أنه في نظام العاملين بالقطاع العام أجاز الخصم من الراتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة دون ما تحديد لما يوقع منه في المرة الواحدة مما يجوز معه توقيعها دفعة واحدة وعلى ذلك وما دام أن نظام العاملين قد تضمن نظاما كاملا للجزاءات يتغير للنظام المقرر في قانون عقد العمل فلا وجه للرجوع الى قانون العمل في هذا الصدد .

ومن حيث أن نظام العاملين في القطاع العام كفل حدا أدنى من أجر العامل يصرف له في حالة توقيع جزاء الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر فأوجب أن يصرف له نصف مرتبه باعتبار أن هذا هو الحد الأدنى الذي قدر المشرع أنه يقوم بأود العامل الموقوف .

ومن حيث أن هذا النظام قد أغفل وضع مثل هذا النص بالنسبة للعامل الذي يجازى بخصم شهرين من مرتبه وهو جزاء أخف من جزاء الوقف فإن مقتضى القياس في حالة تنفيذ هذا الجزاء أن يعامل معاملة العامل الموقوف فلا ينفذ هذا الجزاء الا في حدود نصف المرتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يراعى عند تنفيذ جزاء الخصم من الراتب المنصوص عليه في المادة ٥٩ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أنه لا يجاوز الخصم تنفيذا لهذه العقوبة نصف الراتب شهريا .

( مئوى ٨٠٨ في ١٦/١/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم (٦٤٢)

المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ خول السلطات الرئاسية سلطة واسعة في توقيع الجزاءات التأديبية ، وناط بالمحكمة التأديبية توقيع جزاءات مبنية على العاملين من شغلتي بعض المستويات — لا يحول ذلك دون أن توقع المحكمة التأديبية جزاءات أدنى .

## ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذى عمل به اعتبارا من الأول من أكتوبر سنة ١٩٧١ ، وان كان قد خول فى المادتين ٤٩ ، ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث عدا أعضاء مجلس مجلس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين .

وخفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلي وظائف المستويين الأول والثانى ، وتوقيع عقوبة الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة والوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والحرمان من العلاوة أو تأجيل موعد استحقاقها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر على العاملين شاغلي وظائف مستوى الادارة العليا ، بينما نصت المادة ٤٩ المذكورة على أن يكون للمحكمة التأديبية المختصة سلطة توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على العاملين شاغلي وظائف الادارة العليا وتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه ، وان القانون المذكور وان كان قد خول السلطات الرئاسية هذه السلطة الواسعة فى توقيع الجزاءات التأديبية الا أنه لم ينطو صراحة أو ضمنا على مليد على اتجاه المشرع الى قصر سلطة المحكمة التأديبية وهى بمصد ممارسة اختصاصها فى تأديب العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه وأعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، على توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة معا على وظائف الادارة العليا وجزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه وأعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين ، دون الجزاءات التأديبية الأدنى منها والتي قد تراها المحكمة التأديبية مناسبة فى الحالة المطروحة عليها ، فكل

ما استهدفه القانون هو بيان حدود السلطات الموسعة التي منحها للسلطات الرئاسية في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين ، دون ثمة قيد على سلطة المحاكم التأديبية في توقيع أحد الجزاءات الملائمة التي تضمنتها المادة ٤٨ من القانون ، إذا قام الدليل على ادانة المخالف المحال إليها أو الحكم ببراعته إذا ثبت لها غير ذلك .

(طعن رقم ١٠٨٥ ، ١١٠٢ لسنة ١٣٢٢ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٢ )

### قاعدة رقم (٦٤٤)

#### المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — حول السلطات الرئاسية سلطة تأديبية كاملة بالنسبة الى العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث . تحت رقابة المحكمة في الحدود المنصوص عليها في هذا النظام — ليس للمحكمة التأديبية اختصاص مبتدأ في التأديب في هذا المجال .

#### ملخص الحكم :

ان القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الذي عمل به اعتبارا من الأول من أكتوبر سنة ١٩٧١ قد حول في المادتين ٤٩ ، ٥٢ منه السلطات الرئاسية سلطة واسعة في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها تصل الى حد توقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثالث عدا أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين على أن يكون للمحكمة التأديبية المختصة التعقيب على هذه القرارات في الحدود المنصوص عليها في المادة ٤٩ سالفة الذكر بولما كان المطعون ضدهما وفقا لحكم المادة ٧٩ من القانون المشار اليه قد نقل الى المستوى الثالث الوظيفي وأصبح بالتالي رئيس مجلس الادارة بالشركة هو صاحب السلطة التأديبية الكاملة عليهما ويكون الطعن في قراراته التي



يسوغ فيها الطعن قانونا أمام المحكمة التأديبية فمن ثم فلا يكون للمحكمة التأديبية والحالة هذه اختصاص مبتدأ في تأديب المطعون ضدهما .

( طعن رقم ١٠٨٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥ )

### قاعدة رقم (٦٤٥)

#### المبدأ :

صدور القرار التأديبي من السلطة الرئاسية وقت أن كان ينعقد الاختصاص بإصداره للمحكمة التأديبية - بطلان القرار - صدور قانون يمسد هذا الاختصاص للسلطة الرئاسية - تصحيح القرار - عدم جدوى إلغاء القرار - لا مناص من مراقبة أركنته الأخرى - مثال .

#### ملخص الحكم :

ولئن كان مرتب المدعى - على ما يبين من الأوراق - كان يجاوز خمسة عشر جنيتها شهريا عند صدور القرار بفصله وبالتالي فإن قرار الجهة الرئاسية بفصله كان يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التي كان لها دون سواها سلطة فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـريـان أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشويا بعيب عدم الاختصاص الا أن المدعى قد أصبح من شاغلى وظائف المستوى الثالث بالتطبيق لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه واذ خولف هذا القانون السلطات الرئاسية سلطة توقيع جزاء الفصل على الماملين شاغلى الوظائف من هذا المستوى فلم يعد ثمة جدوى من إلغاء القرار المطعون فيه استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هى المختصة وقت إصداره ليمود الأمر ثانيا الى ذات السلطة الرئاسية التى سبق لها أن أفسحت عن رأيها فيه فتمصر على موقفها وتصحح قرارها باعادة إصداره

بسلطتها التي خولت إليها في هذا القانون وتعمود بذلك المنازعة في دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها ويعتبر القانون الجديد والحالة هذه وكأنه صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذي كان يعتوره ومن ثم فلا مناص من تناول القرار المطعون فيه ومراقبته بالنسبة لأركانه الأخرى .

( طعن رقم ٢٣١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦ )

### قاعدة رقم (٦٤٦)

المبدأ :

صدور قرار الجزاء من السلطات الرئاسية في الشركة في ظل قانون يقصر الاختصاص بتوقيع هذا الجزاء على المحاكم التأديبية — بطلان الجزاء — صدور قانون يجيز توقيع الجزاء من السلطة الرئاسية — أنجزا — بيان ذلك .

ملفص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة تتحصل على ما يبين من أوراق الطعن في أنه بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ أقام الطاعن الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٣ القضائية أمام المحكمة التأديبية بالاسكندرية ضد الشركة العربية للسجاد والمفروشات بدمهور . طالبها الغاء القرار التأديبي الصادر ضده من رئيس مجلس ادارة الشركة والذي قضى بخفض فئة وظيفته ومرتبته من الفئة الثامنة الى الفئة التاسعة بأول مربوطها ، وقال ان هذا الجزاء وقع عليه بسبب ما أسند اليه من أنه تسبب في اشتعال النيران بمكانة الكردي رقم ٢ بينما الحقيقة أنه غير مسئول عن الحادث اذ يرجع احتراق الآلة المذكورة الى وجود ماس كهربائى أدى الى الحريق بعد انتهاء فترة عمل ورديته ، وانه كان قد أمر الميكانيكى المختص بقطع التيار عن هذه الآلة فور ابلague بوجود عطل فيها بمقام الميكانيكى بقطع التيار عن جميع الآلات ومن بينها الآلة المذكور .

وبجلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧١ حكمت المحكمة بالغاء القرار

المطعون فيه • وينت قضاءها على أنه لما كان مرتب المدعى يجاوز خمسة عشر جنيتها شهريا فان السلطة الرئاسية بالشركة لاتملك مجازاته تأديبيا بأكثر من الخصم خمسة عشر يوما من مرتبه أما ما يزيد عن ذلك فيكون الاختصاص بتوقيعه للمحكمة التأديبية دون غيرها طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، وعلى ذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر من غير مختص ويتمين الحكم بالعلقه •

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن مرتب المدعى وقت صدور القرار التأديبي المطعون فيه كان يجاوز خمسة عشر جنيتها في الشهر ، فان اصدار السلطة الرئاسية لهذا القرار كان يشكل عدوانا على اختصاص المحاكم التأديبية التي كان لها دون سواها سلطة توقيع جزاء خفض الفئة والمرتب طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في سريان لقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحلكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص • الا أنه كون المدعى قد أصبح من شاغلي وظائف المستوى الثالث طبقا للمادة ٧٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر باعتبار أنه كان يشغل وظيفة من الفئة الثامنة ، واذ خولت المادة ٤٩ من هذا النظام السلطة الرئاسية توقيع جزاء خفض فئة الوظيفة والمرتب معا على العاملين شاغلي وظائف المستوى الثالث — شأن المدعى — فلم تعد ثمة جدوى من الغاء القرار المطعون فيه استنادا الى ان المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت صدوره، ليعود الأمر ثانية الى السلطة الرئاسية التي سبق لها أن أفصحت عن رأيها فيه فتمر على موقفها باعادة اصداره بسلطتها التي خولت لها بالقانون المشار اليه ، وتعود المنازعة بذلك دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها ، ويعتبر القانون الجديد والحالة هذه وكأنه قد صحح عيب عدم الاختصاص الذي أعتور القرار عند صدوره •

ومن ثم يتمين تناوله ومراقبته بالنسبة لباقي أركانه الأخرى •

### قاعدة رقم (٦٤٧)

#### المبدأ :

نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام بأن يكون توقيع الجزاءات التأديبية بالنسبة لجزاءات الانذار والمخصم من المرتب أو الوقف مع صرف نصف المرتب أو الحرمان من العلاوات أو تأجيل موعد استحقاقها لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه سلطة توقيعهما على العاملين شاغلي الوظائف من المستويين الثالث والثاني — لرئيس مجلس الإدارة طبقاً للعادة سالفه الذكر توقيع الجزاءات التي حددتها ما لم ير لاعتبارات معينة أن يفوض غيره في مبالغتها — التفويض استثناء من الأصل العام يجب أن يكون صريحاً واضحاً ولا يجوز افتراضه ضمناً ويخضع لقاعدة التفسير الضيق — صدور التفويض بقرار من مجلس الإدارة شارك رئيسه في إصداره — عدم صدوره في هذه الحالة ممن حوله القانون إصداره — التفويض في التفويض مخالف للقانون .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية سواء في مجال وقف تنفيذها ، وفي مجال إلغائها هي رقابة قانونية تسطها المحكمة في الحالين على هذه القرارات لتتعرف على مدى مشروعيتها . ومن المسلمات أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وهي فرع مردها إلى رقابة المشروعية التي هي وزن للقرار الإداري بميزان القانون . ومن ثم يتعين لوقف تنفيذ قرار إداري قيام ركن الاستعجال بمعنى أن يترتب على تنفيذ القرار الإداري المظنون فيه بالالغاء نتائج لا يمكن تداركها ، وأن يتوافر إلى جانب ذلك ركن ثان هو أن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية تحمل على ترجيح إلغاء القرار .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بهذا الطعن ، فإن المادة الثانية من

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة المعمول به من ٢٣ من أغسطس ١٩٧٣ ، تنص على أنه يشترط فىمن يرشح لعضوية مجلس الادارة أن تتوافر فيه عند الترشيح الشروط الآتية :

..... (٦) ألا يكون من شاغلى وظائف الادارة العليا أو من المفوضين فى توقيع الجزاء ، فى الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام وألا يكون مفوضا فى كل أو بعض سلطات الادارة فى باقى الجهات الخاصة لأحكام هذا القانون ٠٠ وطبقا لما تنص عليه المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن اصدار نظام العاملين بالقطاع العام يكون توقيع الجزاءات التأديبية بالنسبة لجزاءات الانذار والفصم من المرتب أو الوقف مع صرف نصف المرتب أو الحرمان من العلاوات أو تأجيل موعد استمقتها لرئيس مجلس الادارة أو من يفوضه سلطة توقيعها على العاملين شاغلى الوظائف من المستويين الثالث والثانى •

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الأوراق أن سسند تطبيق الفقرة السادسة من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على المدعين وهما العاملين بالمستوى الأول ( فئة ثالثة ) هو ملتصقته المادة الثانية من لائحة جزاءات العاملين بالشركة العامة للأعمال الهندسية التى تنص على أن يرخص لشاغلى وظائف الفئتين الثانية والثالثة فى توقيع جزاءات الخصم أو الوقف لمدة يوم واحد بالنسبة للعاملين التابعين لهم فيما عدا شاغلى وظائف المستوى الأول • وقد وافق مجلس ادارة الشركة على هذه اللائحة بتاريخ ٢٨ من أبريل ١٩٧٣ على أن تسرى اعتبارا من أول يونية ١٩٧٣ •

ومن حيث أن ما تضمنته اللائحة المشار اليها بشأن هذا الترخيص، ودون التعرض لأصل الموضوع لا يعتبر تفويضا مستكملا شرائطه التى نصت عليها المادة ٤٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ سلف الذكر ذلك أن هذه المادة حين خصت رئيس مجلس ادارة الشركة بتوقيع الجزاءات التى حددتها فإن التفويض فى هذا الاختصاص ينبغى أن يصدر منه

اذ أن الأصل هو أن يباشر صاحب الاختصاص بنفسه السلطات المخولة له قانونا ما لم ير لاعتبارات معينة أن يفوض غيره في مباشرتها ، وفي هذه الحالة فإن التفويض — وهو استثناء من الأصل العام يجب أن يكون صريحا واضحا ولا يجوز افتراضه ضمنا . وغنى عن البيان أن أحكام التفويض بالاختصاص ذات طابع استثنائي تخضع لقاعدة التفسير الضيق . فإذا كان القانون قد أعطى رئيس مجلس الإدارة سلطات معينة في التفويض بالاختصاصات فإنه يتعين أن تقتصر هذه السلطات عليه دون غيره من مستويات السلطات الأخرى في الشركة . فهذه السلطات لا يجوز لها استعمال سلطة التفويض في اختصاصات رئيس مجلس الإدارة بدون نص صريح . ولقد أوردت المادة ٥٥ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الموضوعات التي تتضمنها اللائحة التي يضمها مجلس الإدارة دون أن تشمل التفويض في اختصاصات رئيس مجلس الإدارة في توقيع الجزاءات التأديبية ، الأمر الذي يترتب عليه ، كما يبين من ظاهر الأوراق ، أن لا يكون المدعيان مفوضين تفويضا صحيحا في توقيع الجزاءات في الشركة التي يعملان بها .

ومن حيث أنه لا يقدح في هذا النظر أن تكون اللائحة قد صدرت بقرار من مجلس الإدارة شارك رئيسه في إصداره . لأن هذا يعني أن قرار التفويض لم يصدر وحسب ممن خوله القانون إصداره بل شاركه في ذلك — على خلاف القانون — غيره . وحتى يفرض أن رئيس مجلس الإدارة كان في صف الموافقة على قرار مجلس الإدارة الصادر بالتفويض — مع العلم بأن قرارات المجلس قد تصدر بموافقة الأغلبية — فإن مبدى موافقة رئيس المجلس يعني أن هذا الأخير الذي خوله القانون سلطة التفويض في توقيع الجزاءات ، استخدم هذه السلطة في تفويض غيره — أي مجالس الإدارة ، ليفوض هذا بدوره من يوقعين الجزاء . ومن المسلم به أن التفويض في التفويض مخالف للقانون . هذا ، ولقد قامت الشركة بعد ذلك بتصحيح الأوضاع فيها فأصدر مجلس إدارتها لائحة أخرى بتاريخ ٩ من ديسمبر ١٩٧٤ خلت من المآخذ التي وردت في اللائحة السابقة : ثم أصدر رئيس مجلس الإدارة في ١٣ من أبريل ١٩٧٥ قراره رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ بالتفويض في توقيع الجزاءات طبقا لأحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الأوراق على النحو السابق تفصيله ودون تعرض لأصل الموضوع أنه لم يتم بشأن المدعين المانع الذي نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ . ويكون طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه قد قام على أسباب جدية . كما أن تنفيذ هذا القرار تترتب عليه نتائج يتعذر تداركها إذ يمنع المدعيان — وقد فازا في الانتخابات وصارا بذلك من أعضاء مجلس إدارة الشركة التي يعملان بها — من ممارسة اختصاصاتهما والقيام بما ناطه القانون بهما من مهام وواجبات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فإنه يكون قد أصاب حكم القانون ويكون الطعن غير قائم على سند صحيح متمم الرفض والزام الطاعن بصفته مصروفاته .

( طعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٨ )

### قاعدة رقم (٦٤٨)

المبدأ :

اشتمال نص المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالشركات والجمعيات والهيئات الخاصة — صدور تشريعات بعد هذا القانون تنظم أوضاع العاملين بالقطاع العام وتشتمل على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها عليهم — أثر ذلك — زوال مقتضى تطبيق نص المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والزام السلطات التأديبية بتوقيع الجزاءات الواردة في التشريعات الجديدة دون غيرها .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى الأحكام الخاصة بتأديب العاملين بالقطاع العام : أنه بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٥٩ أصدر المشرع القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وبموجبه امتد اختصاص النيابة الإدارية

والمحاكم التأديبية الى العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والعاملين بالجمعيات الخاصة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية ، والعاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها هذا أدنى من الأرباح: وإذا كان المكان الطبيعي لتحديد المخالفات التأديبية والجزاءات التي يجوز للسلطات التأديبية توقيعها على العاملين ، هو تشريعات التوظيف غير أنه نظرا لأنه لم يكن قد صدرت بعد حتى تاريخ نفاذ ذلك القانون أية تشريعات تنظم شؤون التوظيف الخاصة بالعاملين بالشركات ، فقد ضمن المشرع المادة السادسة من القانون المشار اليه الجزاءات التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على هؤلاء العاملين ، وعقب صدور القوانين الاشتراكية في سنة ١٩٦١ التي ترتب عليها أولولة عدد كبير من الشركات والمنشآت والمؤسسات الخاصة الى الدولة ، اتجه المشرع الى تنظيم أوضاع العاملين بجهات القطاع العام بموجب قرارات تنظيمية عامة ، تضمنت أوضاع أحكام التوظيف الخاصة بهم ، وتحديد واجباتهم والأعمال المحظورة عليهم ، وأوضاع التحقيق معهم وتاديبهم والجزاءات التي يجوز للسلطات التأديبية توقيعها عليهم سواء كانت المحاكم التأديبية أو السلطات الرئاسية . وليس من شك في أن المحاكم التأديبية تلتزم بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في تشريعات التوظيف الخاصة بالعاملين في القطاع العام ، ولو اختلفت هذه العقوبات عن العقوبات الواردة في القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ذلك لأنه كما سبق القول ، لم يضمن المشرع المادة السادسة تلك العقوبات الا بسبب عدم وجود التشريعات المنظمة لأحكام التوظيف الخاصة هؤلاء العاملين ، فإذا ما وجدت هذه التشريعات وتضمنت العقوبات التي قدر المشرع أنها تتلاءم مع طبيعة العلاقة التي تربط هؤلاء العاملين بالجهات التي يعملون فيها ، فقد زال مقتضى تطبيق نص المادة السادسة المشار اليها والتمرت السلطات التأديبية بما فيها المحاكم التأديبية بتوقيع العقوبات الواردة في اللوائح الجديدة دون غيرها .



## قاعدة رقم (٦٤٩)

### المبدأ :

الحكم على العمال جزاء تأديبي من بين الجزاءات المخصوصة عليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وفي لوائح العمالين بالقطاع العام - جاز قنونا ولو كان هذا الجزاء غير وارد في لائحة الجزاءات الخاصة بالشركات التي يتبعها العامل .

### ملخص الحكم :

إن ما أثاره الطاعنان من أن المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، قد أصدرت لائحة جزاءات البنك التي تكفلت ببيان الجزاءات التي توقع على موظفيه عن المخالفات فأوقعت بها جزاءا مخالفا للقانون فإنه قول مردود بأن المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي الشركات قد حددت الجزاءات التي يجوز للمحكمة توقيعها على العاملين بالشركات ، وقد ورد من بينها جزاء خفض المرتب وتنزيل الوظيفة ، كما أن لوائح القطاع العام التي كانت مسارية منذ طرح الدعوى التأديبية على المحكمة قد تضمنت مثل ذلك الجزاء كما يبين من مراجعة المادة ٥٩ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٤٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار لائحة العاملين بالقطاع العام . وعلى ذلك ، فإنه لما كانت المحكمة قد أوقعت بالموظفين الثلاثة جزاء خفض المرتب وهو من الجزاءات التي يجوز للمحكمة توقيعها على العاملين في القطاع العام على النحو السالك تبينه ، فمن ثم فإن هذا الوجه من أوجه الطعن يكون على غير أساس .

( طعون ارتقم ٨٠٠ ، ٨١١ ، ٨٠٩ لسنة ١٣ ق - جلسة

( ١٩٧٢/٣/١١ )

قاعدة رقم (٦٥٠)

المبدأ :

نقل العامل من الحكومة الى القطاع العلم — ارتكب المخالفة وقت  
ان كان يعمل بالحكومة — توقيع الجزاء المناسب من بين الجزاءات  
المعدة بنظام العاملين بالقطاع العلم .  
ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ملف خدمة الموظف ضد أنه كان وقت  
ارتكاب المخالفات سالفه الذكر مدينا بوزارة الاقتصاد ثم صدر قرار  
بنقله الى المؤسسة المصرية العامة للتجارة اعتبارا من ١٢ من فبراير  
سنة ١٩٦٨ ولا يزال مدينا بها في وظيفة من الفئة الثانية من وظائف  
المستوى الأول وعلى ذلك فقد أصبح من الخاضعين لقانون نظم  
العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي  
تسرى أحكامه على العاملين بالمؤسسات العامة .

ومن ثم يتعين أن يوقع عليه الجزاء المناسب من بين الجزاءات  
التأديبية التي أوردها المادة ٤٨ من هذا النظام وذلك اعمالا للاثر  
المباشر للقانون .

( طعن رقم ٢٣٠ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦ )

قاعدة رقم (٦٥١)

المبدأ :

تنزيل فئة العامل وخفض مرتبه نتيجة تقدير كفايته في تقريرين  
متتاليين بدرجة ضعيف — ليس جزاء تأديبيا .  
ملخص الحكم :

ان الشركة لم تصدر قرارها بتنزيل فئة المدعى من الخامسة الى

الخاصة بتخفيض مرتبه ، بوصفها سلطة تأديبية بالتطبيق لأحكام المواد ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ من الفصل العاشر من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام معدلا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، وإنما أصدرته بسلطتها المخولة لها في شأن تقرير الآثار المترتبة على تقدير كفاية العاملين بالتطبيق لأحكام الفصل الثالث منه الخاص بلجان شئون العاملين وتقارير النشاط الدورية فلم ينسب القرار الى المدعى مخالفة تأديبية معينة تستوجب العقاب التأديبي وإنما أفصحت صياغته عن صدورهم بمناسبة تقدير كفائته بدرجة ضعيف . ومن ثم تكون الشركة - في إصدارها قرارها المطعون فيه - قد استعملت سلطتها المخولة لها في المادة ٢٤ من للقرار الجمهوري سبلف الذكر والتي تجيز لها دون حاجة الى تصديق سلطة عليا تنزيل العامل اذا قبحم عنه تقريران متقابلين بدرجة ضعيف الى وظيفة من فئة أدنى مع تخفيض مرتبه بما لا يجاوز الربع ، ولم يفرج نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على حكم هذه التفرقة وذلك على ما بين من نص المادة ١٧ منه التي تقابل المادة ٢٤ سالفة الذكر والمواد ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ من الفصل الثامن التي تقابل المواد ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ من القرار الجمهوري آنف الذكر .

( طعن رقم ١٨١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧١ )

قاعدة رقم (٦٥٢)

المبدأ :

المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ نصها ضمن الجزاءات المترتبة التي عدتها على جزاء ( خفض المرتب ) ثم جزاء ( خفض الوظيفة ) يليها جزاء ( خفض المرتب والوظيفة معا ) - لم يضع النص أية قيود أو حدود في شأن انزال عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا على العامل - هذا الجزاء جاء بعبارة مطلقة دون ثمة قيد في أن يكون هذا خفض الوظيفة التالية

مباشرة وبالتالي دون التزام بأن تكون الفئة المالية هي الوظيفة التالية  
مباشرة لتلك التي كانت مقررة للوظيفة التي كان يشغلها العامل .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالجزاء الذي وقعه قرار الشركة رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المطعون فيه ، على المدعى وهو تخفيض وظيفته من وكيل تفتيش من الفئة السادسة ( ٧٨٠/٣٣٠ ) الى وظيفة كاتب من الفئة الثامنة ( ٣٩٠/١٨٠ ) بأول مربوطها ، انما كان يستند الى المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وكانت هذه المادة تنص ، ضمن الجزاءات المترتبة التي عدتها ، على جزاء ( خفض المرتب ) ثم جزاء ( خفض الوظيفة ) يليهما جزاء ( خفض المرتب والوظيفة معا ) ولم يضع هذا النص أية قيود أو حدود في شأن انزال عقوبة خفض المرتب والوظيفة معا على العامل اذ ورد هذا الجزاء بعبارة مطلقة دون ثمة قيد في أن واحد يكون هذا خفض الوظيفة التالية مباشرة وبالتالي دون التزام بأن تكون الفئة المالية لهذه الوظيفة التالية مباشرة لتلك التي كانت مقررة للوظيفة التي كان يشغلها العامل . ومنطلق هذا الاطلاق أن المشرع استهدف تفويل الجهة التأديبية المختصة سلطة مرفعة في أن تخفض وظيفة العامل وما يترتب على ذلك من تخفيض فئته المالية وراتبه ، الى الوظيفة التالية أو ما دونها تبعا لادى خطورة الذنب المسند الى العامل ابتغاء تحقيق المصلحة العامة التي تتمثل في الموازنة بين مصلحة العمل وحسن سيره والحرص على عدم فصل العامل من الخدمة الا للضرورة الملجئة باعتبار أن هذه العقوبة أقصى العقوبات المقررة ومن شأنها قطع مورد رزق العامل ومن يعولهم .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، وكانت المخالفات المنسوبة الى المدعى والثابتة في حقه مخالفات خطيرة اذ منها ما ينطوي على اختلاس وتجديد لأموال الشركة مما يجعل مواجهتها بخفض وظيفته بفئتين مع خفض راتبه الى أول مربوط للفئة التي خفض اليها جزاء مناسبة حقا وبجلا لما اقترحه من ذنب اداري . وعلى ذلك يكون القرار المطعون

فيه يشقيه قد جاء متققا مع القانون وقائما على أسبيله . وإذا  
تكون دعوى المدعى على غير أساس جديرة بالرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب مذهباً مخالفاً ، فإنه  
يكون مخالفاً للقانون حقيقاً بالحكم بالغلط والقضاء برفض الدعوى .

( ملعن رقم ٨٧٦ لسنة ٢٠ ق. — جلسة ١٢/١/١٩٨٠ )

### قاعدة رقم (٦٥٣)

#### المبدأ :

قرار مجازاة العامل بخفض المرتب مع خفض درجته وإنذاره  
بالفصل من الخدمة لثبوت ارتكابه جريمة من الجرائم المخلة بالشرف  
والأمانة — لا ينفوى القرار على تعدد في الجزاءات مما يشوبه بهيب  
— أساس تلك : عقوبة خفض المرتب والدرجة مما هي عقوبة واحدة  
بحكم القانون — فكرة عبارة إنذار العامل بالفصل من الخدمة مع  
عقوبة خفض المرتب والدرجة لا يقصد به الجزاء ولا يأخذ حكمه —  
لا يستلزم أن يكون قد قصد بهذه العبارة توقيع عقوبة الإنذار وهي  
أخف الجزاءات عليه بعد أن وقع عليه عقوبة خفض المرتب والدرجة  
وهما من أشد العقوبات بعد عقوبة الفصل من الخدمة — المتصود بها  
مجرد معانها الأقوى وهو التحذير من مقبة العودة إلى مثل هذا الفعل  
مستقبلاً .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا مقنع فيما قال به المدعى من أن القرار المطعون  
فيه وقد صدر بمجازاته بخفض مرتبه ثلاثة جنيهاً مع خفض درجته  
من الفئة الثامنة إلى الفئة التاسعة وإنذاره بالفصل من الخدمة ، قد  
انطوى على مخالفة للقانون بتوقيع أكثر من جزاء تأديبي عن المخالفة  
التي نسبت إليه ، لا مقنع في ذلك لأن العربة التجارية المدعى عليها ،  
وقد تحققت من أن جريمة الرشوة المسندة إلى المدعى ثبتت في حقه

وأنها من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة التي يحق معها توقيع عقوبة الفصل من الخدمة ، لأنها اذ رأت بسلطانها التقديرية للاعتبارات التي ارتأت النيباه للعامة من حدائنه عهد المدعى بالخدمة وشهادته رئيسه المتأثر بفسن المسير والسلوك ، ألغزول بهذه العقوبة الى العقوبة الأدنى منها المنصوص عليها في الفقرة ٧ من المادة ٤٨ من نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهي عقوبة خفض المرتب والدرجة مما ، فانها بهذه المثابة لا تكون بتوقيع هذه العقوبة على المدعى قد وقعت عقوبتين لأن هذه العقوبة بحكم القانون عقوبة واحدة . أما عن انذار المدعى بالفصل من الخدمة فان ذكر هذه العبارة بعد عقوبة خفض المرتب والوظيفة مما ، لم يقصد به الجزاء وبالتالي لا يأخذ حكمه ، اذ لا يستساغ أن يكون قد قصد بهذه العبارة توقيع عقوبة الانذار وهي أخف الجزاءات على المدعى بعد أن وقع عليه عقوبة خفض المرتب والوظيفة مما وهي من أشد العقوبات بعد عقوبة الفصل من الخدمة ، والمقصود بهذه العبارة هو مجرد معناها اللغوي وهو التحذير من منية العودة لمثل هذه الجريمة مستقبلا ، وبناءا عليه لا يكون ثمة تعدد في الجزاءات يشوب القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه لمبا كان الأمر كما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض دعوى المدعى .

( طعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/٢٨ )

### قاعدة رقم (٦٥٤)

المبدأ :

نقل العامل قرين الجزاء التأديبي ومن جهة الاختصاص بتوقيعه استنادا الى نتيجة التحقيق التي مصدر من أجلها الجزاء مدونا على ذات المخكرة التي حصلت تلك النتيجة دون افصاح عن الوظيفة المقول اليها أو تحرى مدى احتياجات العمل المقول اليه أو التناسب في الدرجة بين الوظيفة المقول منها والوظيفة المقول اليها — لا يعتبر ذلك نقلا مكلفا وإنما يستر في الواقع جزاء تأديبي .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من واقعات الدعوى أن نتيجة التمهيطات التي أجريت مع المدعى وآخرين بالمؤسسة وعرضت على رئيس مجلس الإدارة برأى محدد بمجازاة بعض العاملين بعقوبات تأديبية معينة من بينها مجازاة المدعى بخمسة أشهر من مرتبه — قد وقع عليها رئيس مجلس الإدارة بالموافقة مضيفاً بأن نقل المدعى للعمل بمنطقة أسنا ، ولا ريب أن صدور القرار المتضمن نقل المدعى الى اسنا قرين الجزاء التأديبي ومن جهة الاختصاص بتوقيمه واستنادا إلى نتيجة التحقيق التي صدر من أجلها الجزاء مدونا على ذات المذكرة التي حملت تلك النتيجة ، دون إفصاح عن الوظيفة المنقول إليها أو تحري مدى احتياجات العمل بأسنا أو التناسب في الدرجة بين الوظيفة المنقول منها والوظيفة المنقول إليها ، لا يدع مجالاً للشك في أن مصدر القرار ما قصد به الاتوقيع جزاء على المدعى مكمل لجزاء الخصم من المرتب ، على وجه يغدو معه القرار الطعن — في هذا الشق — وأن كان في ظاهره نقلاً مكانياً الا أنه يستقر في الواقع جزاءاً تأديبياً ليس من بين الجزاءات المنصوص عليها على سبيل الحصر .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون القرار المطعون فيه صحيحاً في الواقع والقانون فيما قضى به من عقوبة الخصم من المرتب متعين الالغاء فيما يقضى به من نقل المدعى الى اسنا ، ويتعين من ثم تعديل الحكم المطعون فيه بالغاء القرار الطعن في شقه المتعلق بالنقل ورفض الدعوى بالنسبة الى طلب الغاء عقوبة الخصم من المرتب .

( طعن رقم ٨٨٤ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/١٨ )

## قاعدة رقم (٦٥٥)

المبدأ :

استقلال جهة الادارة بتقدير التناسب بين الجزاء والمخالفة .

ملخص الحكم :

ان القرار التأديبي شأنه شأن أى قرار ادارى آخر يجب أن يقوم على سبب يبرره . فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت حالة قانونية أو واقعية تبرر تدخلها ولما كان السبب هو ركن من أركان القرار فان للقضاء الادارى أن يراقب قيام هذه الحالة أو عدم قيامها كركن من أركان القرار وفي نطاق الرقابة القانونية التى تسلط على تلك القرارات التى غايتها التعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا ، فاذا كان الثابت على نحو ما تقدم - أن السبب الذى قلم عليه القرار المطعون فيه وهو اخلال المدعى بالتزاماته الجوهرية وخروجه على مقتضى واجبه الوظيفى ، أمر ثابت فى حقه ، فان القرار المطعون فيه يكون قد قام على سبب يبرره ومطابقا للقانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بالرغم مما خلص اليه من ثبوت الاتهام المسند الى المدعى والى أنه يشكل خروجا على مقتضيات واجبه الوظيفى ، وأن من حق المؤسسة مجازاته عنه قد انتهى الى الغاء قرار فصله استنادا الى أن هذا الجزاء لا يتناسب مع ما يثبت فى حقه بمقولة أن عجز المدعى عن تقديم المستندات الدالة على صرفه المبالغ المسلمة اليه بصفة عهدة أو وجود عجز فى هذه العهدة ليس حليلا مقنعا على قيام المدعى باختلاس قيمة المبالغ المتبقية فى ذمته للمؤسسة وهو لا يعدو أن يكون اهمالا فى المحافظة على عهده ، واذا كان هذا الاهمال يشكل فى حقه مخالفة ادارية تستوجب مجازاته الا أنه يجب مراعاة التدرج فى الجزاء لاعمال التلاؤم بين الجزاء والمخالفة التى استوجبتة والا خرج الجزاء عن نطاق المشروعية واذا كان الثابت أن



المؤسسة قررت مجازاة المدعى بالفصل من الخدمة لما ثبت في حقه من الأهمال في المحافظة على عهده مما أدى الى وجود عجز بها فان جزء الفصل يكون غير متناسب مع المخالفة وبالتالي خارجا عن نطاق المشروعية ومخالفا للقانون ، وهذا الرأي الذي انتهى اليه الحكم غير صحيح ذلك أن الواقع من الأمر أنه أيا كان الرأي فيما إذا كان مثبت في حق المدعى من إخلال بمهده هو مجرد اهمال في المحافظة على هذه المهدة أدى الى فقدما أم أنه اختلاس لهذه المهدة كما تدل على ذلك ظروف الحال فإنه ليس ثمة عدم تناسب ظاهر أو تفاوت صارخ بين ما ثبت في حق المدعى بين الجزء الذي وقع عليه ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف بما ذهب اليه في هذا الشأن ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أنه إذا انتهت الإدارة بحسب فهمها الصحيح للعناصر التي استخلصت منها قيام العامل بارتكاب ذنب إداري الى تكوين اقتناعها بأن مسلك العامل كان معيبا وان الفعل الذي أثار أو التقصير الذي وقع منه كان غير سليم أو مخالفا لما يقضى القانون أو الواجب اتباعه في هذا الشأن كان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانوني دون أن يخضع اقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء .

( طعن رقم ٤١١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٠ )

### قاعدة رقم (٦٥٦)

#### المبدأ :

عدم التمسك الظاهر بين الجزاء والمخالفة - إلغاء القرائن - حق الشركة في توقيع الجزاء المناسب - مثال .

#### ملخص الحكم :

انه ولئن كان المطعون ضده قد اعترف بأنه وجد الترانس الذي ضبط منه فوق الدواليب خلف المصينة فأخذه وليس في الأوراق ما يحمل على عدم الاطمئنان الى صحة اعترافه خلافا لما ذهب اليه الحكم

المطمون فيه إلا أن الثابت من الأوراق أن التحقيق لم يكشف عن سبب وجود الترانس المبلر إليه في مكان عمل المطمون ضده وهو لا يتصل بالأدوات السكرائية كما لم يسفر التحقيق عن ظهور شخص كان هذا الترانس في حوزته أو كان مسؤولاً عنه والذي يستفاد من تفاهة القيمة التي قدرتها الشركة له إذ قدرته بما لا يجاوز جنيتها أنه كان بحالة سيئة لا يصلح معها للاستعمال فإذا ما أضيف إلى ذلك حداثة عهد المطمون ضده بالعمل وصغر سنه إذ لم يكن يتجاوز وقت ضبط الواقعة عشرين عاماً فإن أخذه بمنتهى الشدة وتوقيع أقصى العقوبات المقررة عليه دون مراعاة لاختلاف الظروف التي أحاطت بارتكابه المخالفة على الوجه السالف بيانه مما يجعل الجزاء مشوباً بعدم التناسب الظاهر وبالتالي يخرج من حد المشروعية ويطله ومن ثم يكون الحكم المطمون فيه قد أصاب فيما انتهى إليه من الثأته ويتمين والحالة هذه القضاء برفض الطعن مع الزام الشركة الطاعنة بمصروفاته دون أن يؤثر ذلك على حق الشركة في توقيع الجزاء المتناسب على المطمون ضده بعد أن ثبتت المخالفة بظروفها السالف بيانها في حقه .

( طعن رقم ٢٩٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٨ )

### قاعدة رقم (٦٥٧)

#### المبدأ :

عدم التناسب الظاهر بين الجزاء الإداري والذنب الواقع عنه  
- مثال - مجازاة العامل المختلس بخضم شهر من مرتبه - عدم مشروعيته .

#### ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن انعدام التناسب الظاهر بين الذنب الإداري والجزاء الموقع عنه يفرج الجزاء عن نطاق المشروعية مما يجعله مخالفاً للقانون متميناً الاتضاء ، ولما كان الحكم المطمون فيه والذي لم يطعن فيه من السيد . . . . . - قد انتهى إلى ثبوت

ما هو منسوب الى المذكور بقرار الاتهام من أن نيته انصرفت الى الاستيلاء على المبالغ موضوع الدعوى لنفسه وبسبب وخليفته دون وجه حق ، وأنه بذلك يكون قد خرج على مقتضى ما يجب أن يتحلى به العامل من أمانة وحسن سلوك ولم يحافظ على أموال الشركة التي يعمل بها واستولى دون وجه حق على أموالها ولم يوردها الى خزانة الشركة إلا بعد اكتشاف أمره ، فمما كان يجوز أن يقضى بالحكم بعدم ذلك بمجازاة المذكور بخمسة عشر من مرتبه اذ ليس هناك أى تناسب بين الذنب الادارى الذى ثبت فى حقه وبين الجزاء الذى وقع عليه ، فلا جداله فى أن جرائم الاختلاس من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة والتي تفقد العامل الذى يرتكبها سمعته والثقة فيه وتؤدى عند الحكم فيها جنائيا الى فصله بقوة القانون ، ولا يمكن أن يؤدى قيام السيد ٥٥٥٥٥٥ برد المبالغ التى اختلسها وبالتالى قيام النيابة العامة باحالة الموضوع الى الجهة الادارية لمجازاته عما ثبت فى حقه تأديبيا الى تغيير طبيعة الذنب الذى ارتكبه ، فاذا ما أضيف الى ما تقدم أن للمذكور سجلا حافلا بالجزاءات على نحو ما هو ثابت بالأوراق ، فإن الجزاء الحق لمثله هو الفصل من الخدمة .

اطعن رقمى ٢٦٨ ، ٤١٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٩

### قاعدة رقم (٦٥٨)

المبدأ :

حرية الادارة فى تقدير الجزاء المناسب - الظو فى تقدير الجزاء  
- مناهة - مثال .

فإن

ملخص الحكم :

أصاب الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من أن منسب الى المدعى من وجود عجز فى عهده وتقديره بيانات غير صحيحة للتحقيق المالى بقصد تغطية هذا العجز ثبتت فى حقه ثبوتاً يقينياً ولا ينال من ثبوته فى حقه ما ذهب اليه من مبررات . اذ ثبت أن المستندات التى

تقدمها لنفى وجود عجز فى عهده كانت قد استعيفت وصرفت قيمتها للمدعى قبل الجرد أما القول بأنه قد قدم بيلان هذا المبلغ دون مراجعة فأمر لا يقبل فى المسائل المالية التى تتطلب الدقة والحذر خصوصا وأن المدعى من العاملين بال حسابات منذ تعيينه وعلى دراية كافية بما لهذا البيان من تأثير مباشر على نتيجة الجرد ، الأمر الذى يشكل فى حقه خروجاً على مقتضى الواجب الوظيفى كان من شأنه المساس بمصلحة مالية للشركة المدعى عليها •

ومن حيث أن القرار التأديبى شأنه شأن أى قرار إدارى آخر يجب أن يقوم على سبب يبرره فلا تتدخل الإدارة لتوقيع الجزاء إلا إذا قامت حالة قانونية أو واقعية تبرر تدخلها ولما كان السبب هو ركن من أركان القرار فإن للقضاء الإدارى أن يراقب قيام هذه الحالة أو عدم قيامها كركن من أركان القرار ، وفى نطاق الرقابة القانونية التى تسلط على تلك القرارات التى غايتها التعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصاً وروحاً فإذا كان الثابت - على نحو ما تقدم - أن السبب الذى قام عليه القرار المطعون فيه ، وهو إخلال المدعى بالتزاماته الجوهرية وخروجه على مقتضى واجبه الوظيفى أمر ثابت فى حقه فإن القرار المطعون فيه يكون قد قلم على سبب يبرره ومطابقاً للقانون •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بالرغم مما خلص إليه من ثبوت الاتهام المسند الى المدعى وإلى أنه يشكل خروجاً على مقتضيات واجبه الوظيفى ، وأن من حق المؤسسة مجازاته عنه ، انتهى الى أن هذه المخالفة لا تستوجب أن يجازى عنها بأقصى الجزاءات وهو الفصل من الخدمة ، إذ أن الاسراف فى الشدة يجعل الجزاء متسماً بمعدم المشروعية واكتفى بمجازاته بخمسة عشر يوماً من راتبه ، وهذا الذى انتهى إليه الحكم غير صحيح ذلك أنه وإن كانت المخالفات الثابتة فى حق المدعى لا تكفى عند حد الإهمال بل تنمذاه فإن من الأمور المستقرة أن أعمال العامل فى المحافظة على عهده وعدم مراعاته الدقة والحذر فى المسائل المالية يعد إخلالاً بالتزاماته الجوهرية وبمقتضيات واجبه الوظيفى يجيز مجازاته بأقصى الجزاءات ، ومن ثم فإنه لا يكون

ثبت عدم تناسب أو غلو بين ما ثبت في حق المدعى وبين الجزء الذي وقعت عليه الشركة ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف بما ذهب إليه في هذا الشأن ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، من أنه إذا انتهت الجهة الإدارية بحسب فهمها الصحيح للعناصر التي استطلعت منها قيام العامل بارتكاب ذنب إداري إلى تكوين اقتناعها بأن مسلك العامل كان معنياً وإن الفعل الذي أتاه أو التصرير الذي وقع منه كان غير سليم أو مظلماً لما يقضى القانون أو الواجب باتباعه في هذا الشأن كان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانوني دون أن يخضع اقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء .

( طعن رقم ٦٧٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٨ )

### قاعدة رقم (٦٥٩)

#### المبدأ :

احالة العامل إلى المحكمة التأديبية — مسدود قرار من جهة الإدارة بمجازاته عن التهمة التي أحيل بسببها إلى المحكمة قبل أن يصدر في الدعوى حكم نهائي — قرار معدوم ولا يؤثر على اختصاص المحكمة التأديبية بنظر النزاع — بيان ذلك

#### ملخص الحكم :

طالما كانت الدعوى التأديبية منظورة أمام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائي فإنه يتمتع على الجهة الإدارية أن توقع عقوبة على المتهمين الحاليين إلى المحكمة التأديبية عن نفس التهم فإن هي فعلت كان قرارها معدوماً ولا يؤثر على حق المحكمة التأديبية في نظر النزاع .

( طعن رقم ١٠٤٦ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ )

قاعدة رقم (٦٦٠)

المبدأ :

صدور قرار الجزاء مطبقا للقانون - الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا - صدور قرار من رئيس الشركة بخفض الجزاء أثناء نظر الطعن فيه - لا يفيد انتهاء الخصومة ولكن يلزم الشركة - اعتبار المنازعة على أساس تسليم من الواقع - الزام الشركة بالمصروفات .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على التحقيق الذي أجرته إدارة الشؤون القانونية بالشركة الطاعنة في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ أنه عند فتح قسم الغزل في الساعة السابعة من صباح هذا اليوم وجد الخفير المختص أن ماكينة الكرد رقم ٢ بها آثار حريق وينبعث منها الدخان . وقد اتضح من المعاينة الفنية أن سبب احتراق الماكينة هو أنها كانت قد تعطلت عن العمل قبيل انتهاء مدة الوردية التي يرأسها المدعى في مساء اليوم السابق ، فأوقفت ميكانيكا الا أن التيار الكهربائي ظل متصلا بها ولم يقطع عنها ، فترتب على ذلك دوران الموتور دون أن تدور الماكينة نفسها ومن ثم ارتفعت درجة حرارته وأدت الى اشتعال النار في سيور الماكينة وغطائها الخشبي . وبسؤال المدعى قرر انه قام بنفسه في نهاية الوردية بقطع التيار عن ماكينات الغزل ثم استفسر من زيات القسم ..... عما اذا كان قد قطع التيار عن ماكينات الكرد فأجاب بالإيجاب وقد اكتفى المدعى بهذه الاجابة ولم يقيم بنفسه بالتحقق من قطع التيار عن ماكينات الكرد ، كما قرر أن المسئول أصلا عن قطع التيار هو ..... كهربائي الوردية ، غير أنه لم يجده عند نهاية مواعيد العمل فكلّف زيات القسم ..... بقطع التيار عن ماكينات الكرد ، وأضاف أن عملية قطع التيار يقوم بها عادة أى عامل يكون قريبا من سكن قطع التيار ، وهذا وقد شهد كل من مدير المصانع ورئيس أقسام الغزل بأن من مقتضى نظام العمل بالورديات أن يقوم كهربائي الوردية المختص بقطع التيار من الجهاز

الخاص بذلك ( السكينة ) وبأن يتحقق رئيس الوردية من قيام الكهربائي بذلك فعلا قبل انصراف الوردية ، وان النفاية من ذلك هي المحافظة على سلامة المصنع ودرء المخاطر التي قد تتجم عن سريان التيار الكهربائي في الآلات في غير فترات العمل ، ولا سيما وان العمل في أقسام الغزل ينتهي في المساء بعد انتهاء وردية المدعى ولا يبدأ الا في صباح اليوم التالي . وقد خلصت الشركة من ذلك الى مساعلة المدعى عن العمل في أداء واجبات وتكليفه مما ترتب عليه اتلاف بعض أموالها ومن ثم وقعت عليه الجزاء المطعون فيه .

ومن حيث أنه وان كان القرار المذكور قد صدر مطبقا للقانون وقائما على سببه المبرر له الا أن رئيس مجلس ادارة الشركة أصدر بعد تقديم هذا الطعن قرارين في ٢٦ من أبريل و٧ من يونية سنة ١٩٧٢ اللذين بهما قرار الجزاء بأثر مباشر بحيث يسرى الانهاء من أول مايو سنة ١٩٧٢ بالنسبة لخفض المرتب ومن أول يونية سنة ١٩٧٢ بالنسبة لخفض فئة الوظيفة ، وعلى ذلك فان إلغاء الجزاء بشقيه على هذا النحو وبدون أثر رجعي وان كان لا يفيد ارتضاء الشركة الحكم المطعون فيه كما لا يترتب عليه انتهاء الخصومة ، الا أنه مع ذلك ملزم للشركة في حدود ما تضمنه القراران سالف الذكر وذلك عملا بحكم المادة ٥١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي تنص بأن لرئيس مجلس الادارة أن يلغى القرار الصادر بتوقيع الجزاء ويعمله بالتشديد أو التخفيف حسب الأحوال ، وعلى ذلك يبقى القراران المذكوران قائمين على الرغم من الحكم برفض الدعوى .

ومن حيث أن الشركة استجابت لبعض طلبات المدعى بإلغاء قرار الجزاء على الوجه سالف البيان فان المنازعة تكون قائمة على أساس سليم من الواقع ، ومن ثم يتعين إلزام الشركة الطاعنة المصروفات .

## قاعدة رقم (٦٦١)

### المبدأ :

مجلس إدارة الشركة هو صاحب الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها فيما عدا عقوبتي الاحالة الى المعاش والفصل من الخدمة المنوطة بالمحكمة التأديبية — تطبيق .

### ملخص الحكم :

انه عن الوجه الثاني من وجهي الطعن والذي نعى فيه الطاعن على القرار المطعون عليه صدوره من شخص غير مختص باصداره فان المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي : (١) لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة حيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما . (٢) لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما فوقها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البنود ١ — ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ . (٣) للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ — ١١ من المادة ٨٢ ويكون التنظيم من هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا (٤) لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقلية توقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن مجلس الادارة هو صاحب الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٢ على شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها — شأن الطاعن — وذلك فيما عدا عقوبتي الاحالة الى المعاش والفصل من الخدمة المنوطة



بالمحكمة التأديبية وفقا لحكم المادة ٨٥ من القانون المذكور على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ولا يجوز القول بأن سلطة شاغلي الوظائف العليا في توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لايجاوز ثلاثين يوما في السنة تشمل جميع العاملين بما بينهم شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها من شأن الطاعن لاحجة في ذلك لأن الفقرة الرابعة من المادة ٨٤ قد خصصت عموم حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة بأن جملتها مقصورة على العاملين من الدرجة الثالثة فما فوقها ، ويؤكد هذا المفهوم أن الفقرة الثانية من هذه المادة قد قصرت سلطة رئيس مجلس الادارة - وهو في درجة أعلى في مدارج التدرج الوظيفي من شاغلي الوظائف العليا : ١ - في توقيع الجزاءات التأديبية الواردة في البنود ٨ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ على العاملين من شاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها ، ولا يعقل أن يكون المشرع قد خول شاغلي الوظائف العليا سلطة توقيع جزاء الانذار والخصم من المرتب على شاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها وجرم رئيس مجلس الادارة من مباشرة هذا الاختصاص . وما ذهب اليه دفاع الشركة المدعى عليها والذي أخذ به الحكم المطعون فيه من أن رئيس مجلس الادارة يملك اصدار القرار المطعون فيه وفقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٨٤ بوصفه من شاغلي الوظائف العليا لايتسق مع أى منطق قانوني اذ مؤداه أن رئيس مجلس الادارة لا يملك أصلا هذا الاختصاص بوصفه رئيس مجلس ادارة وانما يملكه بوصفه الأهل وهو أنه أحد العاملين من شاغلي الوظائف العليا وهو مالا يستساغ عقلا ومنطقا ، وبهذه المثابة يكون القرار المطعون عليه قد خالف القانون ويتسم بعدم الشروعية التي توجب الحكم بالاعتاق ولا يقل هذا القضاء - بطبيعة الحال - من يد الشركة في اتخاذ مآثره من اجراءات قانونية .

ومن حيث أنه لا يمكن الأمر كما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر ممن يفترض باصداره ، فإنه يكون قد خالف القانون الأمر الذي يقتضيه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء

القرار المطعون عليه الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة المدعى عليها بمجازاة المدعى بخمس عشرة يوما من أجزءه ،  
( طعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١ )

رابعا — القرار التأديبي :

قاعدة رقم (٦٦٢)

البدء :

وجوب قيام القرار التأديبي على سبب — انتهاء النيابة العامة إلى عدم ثبوت الاتهام قبل الفاعل — عدم جواز مسامحته عنه تأديبيا ،  
ملف من الحكم :

ان القرار التأديبي شأنه شأن أى قرار أدارى آخر يجب أن يقوم على سبب يبرره ورقابة القضاء الأدارى على هذه القرارات ، وهى رقابة قانونية غايتها التعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا . فاذا كان الثابت من الأوراق أن السبب الذى بنى عليه القرار المطعون فيه — وهو شروع المدعى فى سرقة خرطوم مطافى من ممتلكات الشركة — غير قائم فى حق المدعى من واقع التحقيقات التى قامت بها الشركة الطاعنة والشرطة والنيابة العامة والتى أجريت تماما من ثمة دليل يعزز شروع المدعى فى سرقة الخرطوم ، وقد انتهت النيابة العامة الى الأمر بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل ، فان المطعون فيه يكون قد امتثل من غير أصول تنتج ماضيا أو قانونا ، ويكون مخالفا للقانون حقيقا بالالتفاء طالما أن الواقعة التى أتم عنها المدعى تأديبيا هى بذاتها التى تناولتها النيابة العامة بالتحقيق والتى انتهت فى شأنها بعدم ثبوتها قبله وطالما لم ينسب الى المدعى فى القرار المطعون فيه ثمة وقائع أخرى غير تلك التى وردت فى القرار المطعون فيه ويمكن أن تكون فى نفس الوقت مخالفة تأديبية ،

( طعن رقم ٤١٠ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٨ )

## قاعدة رقم (٦٦٢)

المبدأ :

المادتان ٦٠ و ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ومن بعدهما المادتان ٤٩ ، ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام لم تحدد مجالا زمنيا بيت خلاله رئيس مجلس الإدارة فيما يقدمه اليه العاملون من تظلمات من الجزاءات الموقعة عليهم — حق العامل في التبرص بقرار رئيس مجلس الإدارة لا يحد بدوره بميعاد معين — التظلم من الجزاء يقطع سريان ميعاد الطعن القضائي المنصوص عليه في المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر الى أن يبت رئيس مجلس الإدارة بالرفض فينفتح للعامل ميعاد طعن جديد أمام المحكمة التأديبية يبدأ حسابه من تاريخ علمه بقرار البت في التظلم — الالتجاء الى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد الطعن بالاعتداء — أساس ذلك — تطبيق .

المقص بالحكم :

ومن حيث أن المادتين ٦٠ و ٦٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر الذي صدر في ظله القرار المطعون فيه ، ومن بعدهما المادتين ٤٩ ، ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ، لم تحدد مجالا زمنيا بيت خلاله رئيس مجلس الإدارة فيما يقدمه اليه العاملون من تظلمات من الجزاءات الموقعة عليهم ، فإنه يقابل ذلك أن حق العامل في التبرص بقرار رئيس مجلس الإدارة لا يحد بدوره بميعاد معين ، وبهذه المثابة فإن التظلم من الجزاء يقطع سريان ميعاد الطعن القضائي المنصوص عليه في المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر الى أن يبت رئيس مجلس الإدارة بالرفض الصريح أو الضمني فينفتح للعامل ميعاد طعن جديد أمام المحكمة التأديبية يبدأ حسابه من تاريخ علمه بقرار البت في التظلم .

هذا ومن جهة أخرى فإن من المسلم به إن الاجتهاد إلى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد الطعن بالالغاء .

ومن حيث أن المدعى يادر بمجرد اخطاره بقرار فصله في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٩ إلى التظلم منه إجماع مكتب العمل في ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٩ وفور اخطار مكتب العمل له بعدم اختصاصه بفحص الشكوى في ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٩ لجأ إلى كل من القضاء العادي والقضاء التأديبي في ٥ من مايو سنة ١٩٦٩ طالباً وقف تنفيذ القرار والغاء على التفصيل السابق ثم لجأ إلى المحكمة التأديبية بالمنصورة ، وأقام في ٩ من أبريل سنة ١٩٧٠ الدعوى رقم ٧٥٨ سنة ١٩٧٠ قبل الفصل في كل من الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٩ مستعجل المنصورة والدعوى رقم ٢٨ لسنة ٤ القضائية التي صدر الحكم فيها من المحكمة التأديبية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها — طالباً الحكم له بتعويض عن قرار فصله ، ثم عدل طلباته في ١٧ من يناير سنة ١٩٧٢ — قبل صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — إلى طلب الحكم أصلياً ببيان قرار الفصل واحتياطياً بالتعويض عنه . واذ انطوت كل هذه التظلمات والدعوى القضائية المتصلة الحلقات على مهاجمة القرار المطعون فيه بالبطلان سواء ما تعلق منها بالنمى عليه بطريق مباشر بطلب وقف تنفيذه أو الغائه أم بطريق غير مباشر بطلب التعويض عنه واتصلت كل هذه التظلمات والطلبات بالشركة المدعى عليها منذ البداية في صورة شكوى إلى مكتب العمل ودعوى متلاحقة دون ثمة انقطاع فإن طلب الغاء القرار المطعون فيه يكون والأمر كذلك قد أقيم في الميعاد القانوني . ولا حجة فيها قال به الحكم المطعون فيه من أن المدعى لم يرفع دعواه طعناً في قرار فصله الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٩ إلا في ٩ من أبريل سنة ١٩٧٠ في الدعوى رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٠ كلى المنصورة بعد مضي أكثر من ستين يوماً . لا حجة في ذلك لأن المدعى على ما سلف بيانه أقام هذه الدعوى قبل الفصل في دعواه رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٩ مستعجل المنصورة على التفصيل السابق والتي كان قد أقامها في ٥ من مايو سنة ١٩٦٩ بعد أن قرر مكتب العمل عدم اختصاصه بنظر شكواه من قرار فصله ومن جهة

أخرى فإن ميعاد الستين يوما الذي استندت إليه المحكمة في حكمها لم يتقرر إلا بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذى عمل به من تاريخ نشره في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بعد أن كان المدعى قد أقام دعواه رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٠ المذكورة . وبالبناء على ذلك تكون الدعوى بطلب الغاء قرار فصل المدعى رفعت في الميعاد ومن ثم تكون مقبولة شكلا واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضت بعدم قبول طلب الغاء قرار الفصل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه القضاء بالغائه فيما قضى به في هذا الشق والحكم بقبول دعوى المدعى بالغاء قرار فصله .

( طعن رقم ٦٢٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٤ )

### قاعدة رقم (٦٦٤)

#### المبدأ :

نص المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام على أن التظلم من توقيع جزاء الانذار أو الفصل من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة يكون لرئيس مجلس الإدارة وأن قرار البت في التظلم نهائى — معنى النهائية التى تضمنها نص هذه المادة في وصف قرارات البت في التظلمات هو مجرد اعتبار قرار الجزاء قد استنفذ مراحله من ناحية السلطة الرئاسية وغدا قليلا للتنفيذ دون اخلال بالرقابة القضائية التى للمحاكم عليه .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لما كانت الدعوى بطلب الغاء قرار رئيس مجلس إدارة شركة اسكندرية للغزل والنسيج بالاسكندرية بتوقيع جزاء بالفصل خمسة عشر يوما من راتب المدعى . مبلغ ٣٣٤٧٧٣ قيمة ٣٣٤٩ كيلو جراما من مادة الهكسان تمثل خسارة تسبب فيها المدعى وجوزى عنها بذلك الجزاء ، وأن الجزاء صدر من رئيس مجلس إدارة

الشركة بما له من اختصاص - كسلطة رئاسية - في توقيع جزاءات على العاملين طبقاً لحكم المادتين ٤٨ . ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وكانت المادة ٤٩ سالفة الذكر تجعل التظلم من جزاء الخصم الموقع على العاملين شاغلي الوظائف من المستويين الثالث والثاني ( ومنهم المدعى ) ، الى رئيس مجلس الإدارة ، وان القرار الصادر بالبت في التظلم نهائى ، الا أن ذلك لم يلق باب الطعن بالالغاء أمام المحكمة التأديبية في قرار الجزاء مما يربط به من تحميل المخالف بقيمة الخسائر التي تسبب فيها بالمخالفة التي ارتكبها ، وذلك باعتبار ما للمحكمة التأديبية من ولاية عامة ومسائل تأديب العاملين سواء بالجهاز الإدارى للدولة أم بالقطاع العام وفقاً لما أوضحت المحكمة العليا في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق ( تنازع ) في حالة مماثلة صدر فيها قرار المصلحة الرئاسية في شركة بإيقاع جزاء الوقف عن العمل لمدة شهر على عامل وهو أيضاً من الجزاءات التي جعلت المادة ٤٩ من نظام العاملين بانقطاع العام المشار اليه التظلم منها لرئيس مجلس الإدارة ، فبعد أن أشارت المحكمة العليا الى المادة ١٧٢ من الدستور وإلى مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة التي عدت اختصاص المحاكم التأديبية ، قالت في أسباب حكمها ان المشرع ضلع على المحاكم التأديبية للولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ، ومنهم العاملون بالقطاع العام . ومن ثم فان ولاية هذه المحاكم تتناول الدعاوى التأديبية **المستعجلة** . كما تتناول الطعن في أى جزاء تأديبى يصدر من السلطات الرئاسية . وانهت المحكمة العليا الى أن المحكمة التأديبية تسكون شئ المحكمة المختصة بالفصل في التظلم من الجزاء الذى وقع وفي غيره من حبات لارتباطها بالطالب الأملى الخاص بالغاء الجزاء والمستظلم من ذلك ان المحكمة العليا ، وهى الجهة التي تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، كما تتولى تفسير النصوص التشريعية . فقد فسرت أحكام القانونين ٦١ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليهما بما يحقق إزالة موانع التقاضى التي هدف الدستور الى إزالتها . ومن ثم فانه يتعين التزام مضمون هذا القضاء عند تطبيق أحكام القانونين المشار اليهما فيما يترتب على ذلك من اعتبار المحاكم

التأديبية هي الجهة القضائية المختصة التي ناط بها القانون الفيدر في  
 اسمون في القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية بتوقيع جزاءات  
 أو تحميل المخالف بقيمة الخسائر التي تسبب فيها بالمخالفة التي ارتكبتها  
 باعتبار ذلك طلبا مرتبطا بالطلب الأصلي الخاص بإلغاء الجزاء . وعلى  
 ذلك تكون المحكمة التأديبية مختصة بنظر كلا الطرفين المقام بهما الدعوى  
 الماثلة . ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار  
 قانون نظام العاملين بالقطاع العام بما تضمنته المادة ٨٤ منه فيما  
 قضت به من أن التظلم من توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب  
 بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة يكون لرئيس مجلس الإدارة . وإن  
 قرار البت في التظلم نهائي . ذلك أن معنى النهائية التي تضمنها نص  
 هذه المادة في وصف قرارات البت في التظلمات ، لا يجاوز ذات المعنى  
 لموجئها بالنهائية الذي كانت تنص عليه المادة ٤٩ من نظام العاملين  
 بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه . وهو  
 مجرد اعتبار قرار الجزاء قد استنفذ مراحله من ناحية السلطة  
 الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ دون إخلال بالرقابة القضائية التي للمحاكم  
 عليه . وعلى ذلك فليس من شأن النص على نهائية القرارات الصادرة  
 بالبت في التظلم من قبل السلطة مصدره القرار أو رؤيتها حجب  
 بالرقابة القضائية عن قرار الجزاء . وعلق طريق الطعن فيه بالإنهاء  
 أمام المحاكم التأديبية والقول بخلاف ذلك — إلى جانب مخالفته للمعنى  
 عليه في فهم نهائية القرارات — يتعارض مع حكم المادة ١٧٢ من  
 الدستور .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه خالف التطبيق السليم للقانون .  
 إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى بطلب إلغاء القرار المطعون  
 فيه فيما اشتمل عليه من توقيع جزاء بخصم خمسة عشرة يوما من مرتب  
 المدعى ، وتحميله بمبلغ ٣٣٤,٧٧٣ ج قيمة الخسارة التي تسبب فيها  
 بالمخالفة النسوية إليه عن طريق خصمها من مرتبه ، فيكون حقيقا  
 بالحكم بالغائه ، والقضاء باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى ،  
 وإعادة النظر فيها .

خامسا - الوقف عن العمل :

قاعدة رقم (٦٦٥)

المبدأ :

المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - نصها على أنه إذا نسب إلى العامل ارتكاب جنلية أو جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة حين صدور قرار منها بشأنه فإذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجب اعادته إلى عمله والا اعتبر عدم اعادته فصلا تصفيا - القرار الصادر من المحكمة التأديبية يرفض مد ايقاف العامل المتهم في جنلية والمحال إلى محكمة أمن الدولة العليا عدم انطوائه على مخالفة لحكم المادة المذكورة - أساس ذلك أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد وضع نظاما كاملا للوقف عن العمل لا يجوز معه الرجوع بصده إلى الأحكام التي وردت في قانون العمل والتي لا تسرى إلا فيما لم يرد به نص في نظام العاملين بالقطاع العام .

ملخص الحكم :

ان المادة (٦٨) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ كانت تنص على أن لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الوقف الاحتياطي عن العمل هو مجرد اجراء وقائي يجوز اتخاذه إذا ما قامت دواعيه عندها يقتضي الحال اقصاء العامل عن وظيفته بمناسبة تحقيق يجرى معه أو لأن في اتهامه ما يدعو إلى الاحتياط والتصون للعمل الموكول إليه بتجريدته منه وكف يده عنه أو لأن في



الاتهام ما يشينه فيمس تبعاً لذلك الوظيفة التي يتولاها فينحى عنها حتى يظهر مما علق به .

ومن حيث أن طلب الشركة الطاعة التي أحالتها النيابة الإدارية إلى المحكمة التأديبية لد إيقاف المطعون ضده وآخر ، كان مؤمناً على أن النيابة العامة لم تتصرف بعد في التحقيق الذي تجريره وأن صلاح العمل بالشركة يقتضى مد إيقاف المذكورين عن العمل حتى يتم تصرف النيابة في التحقيق المشار إليه ، واذ استبان للمحكمة التأديبية أن النيابة العامة تصرفت في التحقيق وأحالت المطعون ضده إلى محكمة أمن الدولة العليا ، وقررت المحكمة التأديبية رفض مد إيقاف المذكور بعد أن انتفتت المبررات التي ساققتها الشركة لد وقف المطعون ضده ، علاوة على أن الشركة في مذكرتها المقدمة إلى المحكمة التأديبية لم تصف أية مبررات أخرى لمدة الوقف خلاف ما ورد في الطلب المقدم منها إلى هذه المحكمة ، فمن ثم تكون المحكمة التأديبية قد أصابت وجه الحق فيما انتهت إليه من رفض طلب مد وقف المطعون ضده ، وليس صحيحاً ما نعتته الطاعة على القرار المطعون فيه من أنه ينطوى على مخالفة لحكم المادة (٦٧) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ذلك أن نظام العاملين بالقطاع العام قد وضع نظاماً كاملاً للوقف عن العمل لا يجوز معه الرجوع بصدده إلى الأحكام التي وردت في قانون العمل والتي لا تسرى إلا فيما لم يرد به نص في نظام العاملين بالقطاع العام ولا حجة فيما ركنت إليه الشركة الطاعة في تقرير الطعن من أن مد إيقاف المطعون ضده كان يتطلبه الصالح للعام حرصاً على سمعة الشركة التجارية لا حجة في ذلك بعد أن استظهرت المحكمة أن طلب مد الوقف لم يكن له ما يبرره .

( طعن رقم ٨١١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٥ )

مجلس إدارة شركة التأمين (١٩٦٦) - ١٩٦٦

## المبدأ :

عديم عوض قرار الوقف من المصلح خلال عشرة أيام من توقيع مديره لا يترتب عليه بطلان القرار .

## ملخص الحكم :

انتمياستغراض أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ الذي صدر في ظله القرار المطعون فيه بأن نص في مادته السابعة والخمسين على أن « لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف للعامل من عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة المشار إليها في المادة ٤٩ من هذا النظام ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب الموقوف حيفه ، وإلا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن وعلى المحكمة التي يحال إليها أن تقرر خلال عشرة أيام من تاريخ الاحالة صرف أو عدم صرف باقي المرتب فإذا برى العامل أو حلفا « لتحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه . فإذا عوقب بعقوبة أشد يقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه . فان عوقب بعقوبة الفصل انتهت خدشته من تاريخ وقفه . » والاستناد بجلاء من هذا النص ان الشارع قد غفل رئيس مجلس إدارة المؤسسة سلطة وقف العامل احتياطيا عن عمله لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وذلك اذا ما رأى أن مالح التحقيق حول ما نسب اليه من مخالفات يتطلب اتخاذ هذا الاجراء وغنى عن البيان أن أعمال هذه السلطة ليس وقفنا على التحقيق الذي تبشره السلطة الادارية في شأن تلك المخالفات . وانما يمتد الى ما يجري في المجال الجنائي من تحقيق حول ذات المخالفات اذا ما خالطتها شعبة الجريمة العامة وذلك لاتحاد العلة من

الوقف في الحالين وهي كفالة سير التحقيق الى غايته ~~وهذه~~ في نحو  
خال من المؤثرات وحمايته من ان تصف به الأهماء أو تميل به الى  
غير ما قصده من كشف الحقيقة والتصرف عليها .

ومن حيث أنه لن كان الأصل العام أنه يحتب على وقف العامل  
عن عمله وقت شرف مرتبه عند اليوم الذي أوقف فيه إلا أنه رعاية  
لمصلحة العامل الموقوف وباعتبار أن المرتب أو الأجر هو في الغالب  
الأعم مورد رزقه الأصيل نزولاً على هذه المحكمة - قرر الشارح في  
المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام آتية الذكر وقف صرف  
نصف المرتب فصحب كثر لازم للوقف عن العمل . وفرض في الوقت  
ذاته على السلطة ذات الشأن عرض الأمر على المحكمة التأديبية المختصة  
خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب  
الموقوف صرفه وأوجب حال عدم اتخاذ هذا الاجراء في الميعاد المتقدم  
صرف المرتب كاملاً حتى تصدر المحكمة قراراً في هذا الشأن ومؤدى  
ذلك أن عدم العرض على المحكمة التأديبية للنظر فيما يتبع في شأن  
نصف المرتب الموقوف صرفه في الميعاد المشار اليه ليس من شأنه أن  
يؤذن الى بطلان قرار الوقف أو اعتباره كأن لم يكن وذلك لعدم وجود  
نفس يرتب هذا الأمر وإذ استند الحكم المطعون فيه في إلغاء قرار  
الوقف الى عدم عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة ايام  
من تاريخ صدور هذا القرار فإنه يكون قد خالف حكم القانون .

( طعن رقم ٨٤٦ لسنة ١٩ في - جلسة ١٩٧٥/٥/٢ )

### قاعدة رقم (٦٦٧)

المبدأ :

ما صرف لمعلاً من مرتب العامل الموقوف أو تقرر صرفه اليه من  
المحكمة التأديبية عند العرض عليها لا يجوز إعادة النظر فيه أو جرمان  
العامل منه طبقاً لمصريح المادة ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام  
العاملين بالقطاع العام - مفاد المادة ٧٠ من نظام العاملين المذكور أنه  
لا يجوز أن يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما سبق أن صرف  
له من مرتب إذا حكم عليه بالانحلال .

## ملخص الحكم :

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينص في المادة (٥٧) منه على أن « لرئيس مجلس الإدارة ان يوقف العامل عن عمله اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة المشار اليها في المادة (٤٩) من هذا النظام ، ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ، ويجب عرض الامر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه والا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن - وعلى المحكمة التي يحال اليها ان تقرر خلال عشرة أيام من تاريخ الاحالة صرف أوعدم صرف باقى المرتب - فاذا برى العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الانذار صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه - فان عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه - فان عوقب بعقوبة الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ، ومفاد ذلك ان المشرع تقديرا منه بأن مرتب العامل هو في الغالب الاعم مورد رزقه الوحيد الذي يقيم اوده هو وأسرته ، فقد رأى اذا ما اقتضى صالح التحقيق معه وقفه عن العمل صرف نصف مرتبه اليه حتما وبقوة القانون ، أما النصف الآخر فقد ناط المشرع أمر صرفه أو عدم صرفه بما تأمر به المحكمة التأديبية ، وعلق المشرع أمر صرف المرتب الموقوف صرفه على نتيجة التحقيق والتصرف فيه ، فأوجب صرفه الى العامل في حالة حفظ التحقيق أوبراء العامل أو عقابة بعقوبة الانذار ، أما اذا عوقب بعقوبة أشد فقد خول المشرع السلطة التأديبية سواء كانت الجهة الادارية أم المحكمة التأديبية ، تقرير ما يتبع في الجزء الذي أوقف صرفه فعلا طبقا لما نص عليه في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٥٧) ، أما ما صرف فعلا للعامل الموقوف أو تقرر صرفه اليه من المحكمة التأديبية عند العرض عليها فلا يجوز اعادة النظر فيه أو حرمان العامل منه وذلك طبقا لمصريح المادة (٥٧) ، وتطبيقا لما تقدم نصت الفقرة الأخيرة من المادة (٧٠) من نظام العاملين المذكور على أنه لا يجوز ان يسترد من العامل الذي أوقف عن عمله ما سبق ان صرف له من مرتب اذا حكم عليه بالفصل .

ومن حيث انه متى كان ذلك ما تقدم ، وكان الثابت من الاوراق -

على ما سلف البيان — ان المحكمة التأديبية قررت في ٨ من يونية سنة ١٩٧٢ صرف مرتب المدعى كاملا مدة وقفه عن العمل ، وكان ذلك قبل صدور قرار فصل المدعى في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٢ ، ومن ثم يكون قرار المحكمة التأديبية للشيلر اليه قد حسم أمر مرتب المدعى مدة وقفه ، ولا يجوز إعادة النظر فيه من جديد ، وبالإبتقاء على ما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد خالف القانون فيما تضمنه من حرمان المدعى من نصف مرتبه مدة وقفه من ٣٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ حتى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٢ ، واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بتعديله ، والغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم صرف نصف مرتب المدعى مدة وقفه من ٣٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ حتى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧٢ ، واستمعلق المدعى له .

( طعن رقم ٩٨ لسنة ٢٠ في — جلسة ١٩/٣/١٩٧٧ )

سادسا : الدعوى التأديبية :

قاعدة رقم ( ٦٦٨ )

المبدأ :

القواعد والاجراءات والموعيد الواجب اتباعها امام المحاكم التأديبية — بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة تصبح القواعد والاجراءات والمواعيد المخصوص عليها في الفصل الثالث ( اولا ) من الباب الاول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضي الدولة هي الواجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم التأديبية دون تلك التي تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين بالقطاع العام — النظم من قرار الجزاء يقطع ميعاد الطعن امام المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعمول به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٥ من اكتوبر

سنة ١٩٧٢ قد تضمن على ما يبين من استقراء أحكامه - إعادة تنظيم المحاكم التأديبية تنظيمًا كاملاً استوعب تشكيلها واختصاصاتها وحالات الطعن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا دون ثمة تفرقة في هذا الشأن بين العاملين في الدولة والعاملين بالقطاع العام ، وذلك على نحو يتعارض مع الأسس التي قامت عليها التشريعات السابقة ومن بينها تلك التي أنطوى عليها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، ورغم أن مقتضى إعادة تنظيم المحاكم التأديبية على الوجه السالف واعتبارها من محاكم مجلس الدولة أن تخضع دعاوى العاملين بالقطاع العام التي ترفع لهذه المحاكم وكذلك الطعن في الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الإدارية العليا للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أسوة بدعاوى وطعون سائر العاملين ، واعتبار ما تضمنته المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه بشأن إجراءات ومواعيد الالتجاء إلى المحاكم التأديبية والطعن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا ملغاة ضمناً بمسود قانون مجلس الدولة ، فإن المشرع حرص على أن يضمن المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة أن يعمل عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام بالقراءة والإجراءات والأحكام المنصوص عليها في الفصل الثالث ، أولاً من الباب الأول من القانون عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة ، وإذ أصبح المشرع بذلك عن وجوب التزام المحكمة التأديبية عند نازر الطعون المشار إليها بمواعيد رفع الدعوى ، المنصوص عليها في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة التي تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلب الإنهاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الصادر فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم منه إلى الهيئة التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية . . . . .

ويعتبر هنى ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة ، ولقد تعبأ المشرع من الجرح على تأكيد إخضاع العاملين بالقطاع العام لذات الإجراءات التي تسرى في شأن من عداهم من العاملين الذين تخضع المحاكم التأديبية بالفضل في منازعاتهم توحيد الإجراءات بالنسبة إلى هؤلاء العاملين على السواء تحقيقاً لمبدأ المساواة وكفالة الفرص المتكافئة،

طالما لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة في هذا الشأن ، واتصافا مع هذا الفهم فإن ما نحن عليه في صدر المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة سألغة الذكر من مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام العاملين بالقطاع العام لايعنى سوى مراعاة القواعد الاخرى التي تفرج عن نطاق الاجراءات المشار اليها في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة وما بعدها التي اشتمل عليها الفصل الثالث أولا — من الباب الاول من قانون مجلس الدولة فيما عدل الاحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة التي اوتأى المشرع يصريح النص باستثناءها من احكام الفصل المذكور دون ما سواها ، ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ تصبح القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث — أولا — من الباب الاول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة هي الواجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام أمام المحاكم التأديبية دون تلك التي تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر والتي نسخت بقانون مجلس الدولة على ما تقدم .

ومن حيث أن الدعى — على ما يذهب في دعواه بغير منازعة من الجهة الادارية — أخطر بالقرار الملغى عليه في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ فتخلط منه بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ ثم أقام دعواه ضنا عليه في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ومن ثم تكون الدعوى مقدمة في الميعاد مقبولة من حيث الشكل .

( ملغى رقم ٢٣٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٦٩ )

المبدأ :

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها — اخصاعها للارقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهي من محكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية من مقتضاه ان يجمل طلبات إلغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام

تفخض في نطق دعوى الالفاء وقواعدها واجراءاتها ومواعيدها لذات الاحكام التي تفخض لها طلبات بالفاء القرارات النهائية الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ستون يوما وأن التظلم الى الجهة التي اصدرت القرار المطعون فيه والى رئاستها يقطع هذا الميعاد - حكم نهائي حاز ل قوة الامر المتقضى بىطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيتها من محام - صحيفة هذه الدعوى بما تضمنته من نعى المدعى على القرار الصادر بمجازاته واتصالها بما تضمنه بطم الجهة التي يعمل بها من واقع حضور ممثلها في جميع جلسات الدعوى يتحقق منها رغم الحكم بىطلانها كاجراء مفتتح للفصومة القضائية معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على مخاصمته - اثر ذلك : قطع سريان ميعاد رفع الدعوى بالفاء قرار الجزاء - سريان الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها شأنها في ذلك شأن الاثر المترتب على اقامة الدعوى أمام محكمة غير مفتصة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المتبين أن قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر من الشركة المدعى عليها وهي من شركات القطاع العام ، في ظل أحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واستنادا الى المادتين ٤٨ ، ٤٩ منه . كما أن المتبين أنه صدر بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، مما من شأنه أن يجعل القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث ( أولا ) من الباب الاول من هذا القانون عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة هي الواجبة الاتباع عند الطعن فيه أمام المحكمة التأديبية ، وذلك دون تلك القواعد ، التي تضمنتها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر .

ومن حيث انه وان كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم، في فقه القانون الادبرى لتخلف عنصر السلطة العامة عنها .



ونعدم تعلقها بمرافق عامة ، الا أن اخضاعها للمراقبة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهي من محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية ، من مقتضاه أن يجعل طلبات الغاء هذه الاجراءات الموقمة على العاملين بالقطاع ، وهي المشار اليها في الفقرة ( ثاني عشر ) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الالغاء وقواعدها واجراءاتها ، ومواعيدها ، لذات الاحكام التي تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهي الطلبات المشار اليها في الفقرة ( تامسا ) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر ، الامر انذني من شأنه الا يكون ثمة اختلاف في مبادئ النظم وحيث بالنسبة الى أي من هذين النظم بالالغاء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٤ الواردة تحت ( أولا ) من الفصل الثالث من الباب الاول من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضي بان ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ، ستون يوما ، كما تقضي بأن التظلم الى الجهة التي اصدرت القرار المطعون فيه والى رئاستها يقطع هذا الميعاد .

ومن حيث انه ايا كان القول في سلامة ما قضى به الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٧ لسنة ١٧ القضائية ببطلان صحيفتها لعدم توقيعهما من محام . فانه أضحي حكما نهائيا حائزا قوة الامر المقضى وبالتالي خارجا عن نطاق هذا الطعن المثلث ، الا أن هذا الحكم وان قضى ببطلان الدعوى باعتبارها الخصومة القضائية المعقودة بين طرفيهما ، فان صحيفة هذه الدعوى بما تضمنته من نفي المدعى على القرار المطعون فيه واتصالها ، بهذا الذي تضمنته ، بعلم الشركة المدعى عليها من واقع ما تبين من حضور ممثلها جميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها - رغم الحكم ببطلاتها كاجراء مفتتح للخصومة القضائية - معنى التظلم بما يحمله من نفي على القرار وعزم على مخالضته الامر الذي من شأنه أن يكون من أثرها قطع سريان ميعاد رفع دعوى الغاء قرار الجزاء المشار اليه ، وبمحيط يسرى هذا الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر فيها ،

شأنها في ذلك شأن الآخر المترتب على إقامة الدعوى أمام محكمة غير مختصة .

ومن حيث أن الحكم القاضي بإبطال عريضة الدعوى وقد صدر بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ وأقام المدعى دعواه الثالثة في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ خلال الأسبوعين يوما التالية لصدور هذا الحكم ، فإن الدعوى تكون - والأمر كذلك - مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى غير ذلك ، مخالفا للقانون ويتمين الحكم بالتفاته ، ويقبول الدعوى .

ومن حيث أنه لما كانت الدعوى مهية للفصل فيها ، فإنه لا يكون ثمة محل لاعادتها للمحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا ويتمين التصدى للفصل فيها .

ومن حيث أن المتبين من التحقيق سواء الذي أجرته الشركة المدعى عليها مصحوبا بالجرد ، أم من التحقيق الذي أجرته النيابة العامة ( المضر رقم ١٩١ لسنة ٧٢ حصر تحقيق الأزيكية ) أن المدعى معترف بمسؤوليته عن العجز الذي تكشف في حصيلته الكمبيالات المهود إليه تمصيلها والذي بلغ ٦٤٣١٠٠ ولهذا ونظرا لقيامه بسداد المبلغ الكامل فقد رأت النيابة العامة الاكتفاء بمجازاته إداريا . ولم ينكر المدعى في دعواه الثالثة تحقق هذا العجز في عهده ، وإنما يحاول تبريره في عبارات عامة مرسلة بكثرة المهام التي كانت منوطة به وقصور العمل وعدم انتظامه وهو زعم غير سائغ في أعفائه من مسؤوليته عن هذا والذي يصمه على القدر المتيقن ، بالاهمال الجسيم في أداء واجبات وظيفته والحفاظ على عهده مما يستتبع مساطته تأديبيا عنه .

ومن حيث أنه لما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه بخفض وظيفة المدعى يكون مستندا إلى أسباب مستتضة استخلاصا سائغا من الأوراق ، وجاء في تقديره للجزاء مناسبة حقا وعدلا للذنب الإداري ، دون أن ينطوى على أي انحراف ، وبالتالي يكون قرارا سليما قانونا لا مطعن عليه ، ومن ثم يكون النعي عليه على غير أسس من القانون ، وتكون الدعوى لذلك متعينة الرفض .

قاعدة رقم (٦٧٠)

المبدأ :

ولاية المحاكم التأديبية بالفصل في الدعوى التأديبية ابتداء وبالفصل في الطعن في أي جزاء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية وطلبت التمويض المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي الخاص بالناء الجزاء بالمخالفة لما تنص به المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العلم والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العلم لم ينطو على ثمة حكم ينال من أعمال النظر السابق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من استقراء نصوص قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المشرع استهدف إعادة تنظيم المحاكم التأديبية تنظيمًا شاملاً يتعارض مع الأسس التي قامت عليها التشريعات السابقة الصادرة في هذا الشأن ومن بينها تلك التي تضمنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العلم إذ قضى قانون مجلس الدولة على اعتبار المحاكم المذكورة فرعاً من القسم القضائي بمجلس الدولة وترتيباً على ذلك جمل جميع أعضائها من رجال مجلس الدولة . منحها اختصاصات جديدة لم تكن لها من قبل فقد قضى بالنسبة للعاملين بالقطاع العلم — على ما جرى به حكم المحكمة العليا في الطعن رقم ٩ لسنة ٢ القضائية تنازع الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ والذي تأخذ به هذه المحكمة — بأن ولاية المحاكم التأديبية تتناول فضلاً عن الدعوى التأديبية ابتداء الاختصاص بالفصل في الطعن في أي جزاء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية وكذلك طلبات التمويض المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي الخاص بالناء الجزاء وذلك كله بالمخالفة لما تنص به المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالفة الذكر .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كذلك، وكان التقاضي وفقا لنص المادة ٦٨ من الدستور حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين على تعصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ، وكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم ينطو على ثمة حكم ينال من أعمال النظر السابق في النزاع المطروح فمن ثم يثبت القضاء بالقضاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالاستكتمرية التي انعقد لها الاختصاص بالفعل في الدعوى التزاما بحكم المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للفصل في موضوعها .

بحسب (تعلن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٩)

### قاعدة رقم (٦٧١)

#### المبدأ :

سبق التحقيق مع العامل عن مخالفة معينة ومجازاته عنها إداريا — قيام الجهة الادارية بسحب قرار الجزاء الذي صدر صحيحا في هذا الشأن — إحالة العامل الى المحكمة التأديبية عن ذات المخالفة — عدم جواز نظر الدعوى التأديبية — أساس ذلك : أن القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات إدارية تسرى في شأنها القواعد المتبعة بالتظلم والسحب والالغاء ومن المسلم به عدم جواز سحب القرارات الادارية الصحيحة — السلطة التأديبية الرئاسية استنفدت سلطتها التقديرية في تقدير الذنب الاداري والجزاء الملائم له .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الوجه من أوجه الطعن ، وهو المتعلق بمسدى جواز نظر الدعوى التأديبية بالنسبة الى المتهم الأول ، فإن التبين من أوراق الطعن أن هذا المتهم سبق التحقيق معه إداريا عن ذات الواقعة المقدم للمحاكمة من أجلها في الدعوى المثلثة ، وهي أعماله في اجراء

عمل المحسّنات اللازمة للبحث عن الماعلم الأثرية بالمنطقة التابعة لمصلحة الآثار بفاحية دير القبرث بمحافظة النخيا قبل تسليمها لمصلحة الأملاك بحيث ظهرت بها بعض الآثار بعد تسليمها لهذه المصلحة .

وقد أدين في هذا التحقيق الإداري عن هذه الواقعة ويجوزي بخمسم ثلاثة أيام من راتبه بموجب قرار مدير عام مصلحة الآثار رقم ٦٦٤ الصادر في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

ومن حيث أنه لما كانت القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات إدارية تسرى في شأنها القواعد المتعلقة بالنظام والسحب والالغاء ، وكان من المسلم عدم جواز سحب القرارات الإدارية الصحيحة .

ومن حيث أنه لما كان لم يثبت أن قرار الجزاء سالف الذكر قد شابهت شأبه تتال من صحته ، فما كان يجوز والحالة هذه سحبه بعد صدوره وبعد أن استندقت به السلطة التأديبية الرئاسية سلطتها التقديرية في تقدير الذنب الإداري والجزاء الملزم له .

ومن حيث أنه لما كان قد صدر - رغماً عما تقدم - قرار صاحب لقرار الجزاء المشار اليه ، فإنه علاوة عن أنه لم يثبت أن المتهم سالف الذكر قد علم بهذا القرار صاحب ، فإنه - حتى يفرض عليه به - ما كانت له مصلحة في الطعن عليه ، باعتبار أن الأمر المترتب على هذا القرار هو مجرد سحب الجزاء الموقع عليه دون أن ينفطوي على ثمة اساءة الى مركزه القانوني ، وإن إحالته الى التحقيق لا يتمخض قرارا إداريا يسوغ الطعن فيه . أما وقد أحيل للمحاكمة بعد ذلك عن ذات الواقعة التي سبق أن جوزي عنها وذلك كثر آخر بدا للقرار صاحب بمناسبة إحالته لهذه المحكمة ، فإنه يحق له أنه يوجه طعنه عندئذ ضد القرار صاحب باعتباره قرارا غير مشروع بما رتبته من هذا الأمر الأخير وذلك من طريق الدفع في الدعوى التأديبية المقلمة ضده عن ذات الواقعة بعدم جواز نظرها بالنسبة اليه ، ذلك أن عن الأصول المسلمة ومن البدايات التي تقتضيها العدالة الطبيعية أنه لا تجوز

المحاكمة التأديبية عن تهمة أخرى جوذي الموظف من أجلها إداريا ، أو  
بعبارة أخرى عدم جواز المعاقبة عن الذنب الإداري الواحد مرتين .

وحيث أن المتهم الأول دفع فعلا بهذا الدلع المتقدم الذكر أمام  
المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه وأخذت به هذه  
المحكمة ومن ثم انتهت في حكمها إلى عدم جواز نظر الدعوى التأديبية  
بالنسبة إليه ، فإنه تكون بهذا القضاء قد أصابت وجه الحق والقانون  
ولذلك يكون الطعن على حكمها في هذا الشق غير قائم على أساس سليم  
من القانون متعين الرفض .

( طعن رقم ٧٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٢ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على  
العامل الذي يجاوز مرتبه خمسة عشر جنيا - صدور قرار الفصل  
من الجهة الرئاسية - يشوبه عيب عدم الاختصاص - اعتبار العامل  
من شأغلى المستوى الثالث وتخويل الجهة الرئاسية سلطة فصله من  
الخدمة طبقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - يزيل عيب عدم  
الاختصاص .

ملخص الحكم :

ان مرتب المدعى كان يجاوز خمسة عشر جنيا شعريا عند صدور  
القرار بفصله وبالتالي فإن قرار الجهة الرئاسية بفصله كان يشكل  
عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التي كان لها دون سواها سلطة  
فصله من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بسريان  
أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية  
والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات  
والجمعيات والهيئات الخاصة ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه  
قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص .

وقد أصبح المدعى من شاغلي الوظائف من المستوى الثالث بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ باعتبار أنه كان يشغل الفئة العاشرة قبل تاريخ العمل به ، وأذ خول هذا القانون السلطات الرئاسية سلطة توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من هذا المستوى ، فلم يعد ثمة جدوى من إلغاء القرار المطعون فيه استنادا إلى أن المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت إصداره ليعود الأمر ثانية إلى ذات السلطة الرئاسية التي سبق لها أن انصرفت عن رأيها فيه فتصر على موقفها وتصحيح قرارها بإعادة إصداره بسلطانها التي خولت لها في هذا القانون وتعود بذلك المنازعة في دورة لا مسوغ لتكرارها ويعتبر القانون الجديد والحالة هذه وكأنه صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذي كان يفتوره .

( طعن رقم ١٠٠ ، ٥٠٤ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٢ )

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العامل الذي يشغل المستوى الثاني — اختصاص تأديبي مبتدأ — لا يحول دونه أن تكون المحكمة التأديبية قد تصدت من قبل لبحث مشروعية القرار الصادر من الجهة الرئاسية بفصل العامل على أساس نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — ضرورة اقامة الدعوى التأديبية بواسطة النيابة الإدارية — لا تلك المحكمة الإدارية العليا مباشرة هذا الاختصاص — التزام المحكمة التأديبية بقبول الدعوى إذا أهلت إليها من النيابة الإدارية .

ملخص الحكم :

إن المدعى أصبح من شاغلي الوظائف من المستوى الثاني بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وأذ جعل هذا القانون الاختصاص منقدا للمحاكم التأديبية في توقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين بالقطاع العام شاغلي هذا المستوى ، وأنه وإن كانت المحكمة

التأديبية قد تضمنت في حكمها المطعون فيه لموضوع هذه المنازعة إلا أن تناولها له لم يكن على أساس هو السلطة التقديرية المبتدأة التي أولاهها أئامها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المشار إليه الأمر الذي لا شك من معه تلك المحكمة قد استغضت ولايتها وأفرغت في شأنه بعد في نطاقها الجديد وسماتها التي تحفظ كل الاختلاف عن سمات صلاحياتها الأولى التي حددتها لنفسها في المادة التي حددتها لنفسها في المرة الأولى وأوضح ذلك الخلاف هو ما يتصل بأسلوب اتصال المنازعة في نطاق السلطة الجديدة للمحكمة ، فمخول المنازعة في حوزتها باعتبارها تعارس سلطة تأديبية مبتدأة يتطلب إجراء لابد من أن تبشره جهة أخرى هي النيابة الإدارية صاحبة الولاية في تقديم مثل هذه المنازعات إلى المحكمة التأديبية ولهذا ولعدم سبق مباشرة النيابة الإدارية لهذا الإجراء في خصوصية هذه المنازعة وعلى الرغم من أن إصدار السلطة الرئاسية لقرار فصل العامل المطعون ضده يعنى مطالبتها النيابة الإدارية لمباشرة سلطة الاتهام وتقديم العامل بعد أن ألغى قرار فصله إلى المحكمة التي انعدمت لها ولاية فصله . على الرغم من ذلك فإن المحكمة الإدارية العليا لا تملك حق مباشرة هذا الاختصاص وبالتالي فهي لا تملك الإحالة إلى المحكمة التأديبية وتكتفى في هذا الشأن بالتصويه بأن من حق النيابة الإدارية إذا ما طلبت إليها الجهة الإدارية ذلك أن تبشر هذا الحق وأنه يكون لزاماً على المحكمة التأديبية آنذاك أن تقبل للدعوى بصورتها الجديدة لتبشر في شأنها سلطة تقديرية منبثة الصلة بتلك التي باشرتها في خصوصها من قبل .

( طعن رقم ٥٥٠ - جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٦٧٤ )

المبدأ :

نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ في شأن تحديد شروط وإجراءات انتقابات ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة على ألا يكون قد سبق الحكم على المرشح تأديبياً بعقوبة تزيد



من الخصم خمسة عشر يوما ما لم يكن قد مضت المدة المقررة لمحو  
الجزاء طبقا للقانون - مؤدى ذلك : أن المنع من الترشيح هو صدور  
حكم تأديبي على العامل من المحاكم التأديبية - لا يجوز التسوية بين  
القرار التأديبي الذى تصدره السلطة الرئاسية وبين الحكم الذى تصدره  
المحكمة التأديبية فى الإثر المنع من الترشيح للانتخابات - أساس ذلك .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن مقطع النزاع ينحصر فيما إذا كان  
قرار الجزاء التأديبي بالخصم من المرتب تزيذ على خمسة عشر يوما الذى  
تصدره السلطة الرئاسية طبقا لقانون نظام العاملين بالقطاع العام يكون  
شأنه شأن الحكم التأديبي من حيث كونه يفقد العامل أحد شروط  
الترشيح لانتخابات ممثلى العمال فى مجلس الإدارة فى حكم الفقرة  
الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه  
والتي تشترط فى المرشح « ألا يكون قد سبق الحكم عليه تأديبيا يعقوبة  
تزيذ عن الخصم خمسة عشر يوما ما لم تكن قد مضت المدة المقررة لمحو  
الجزاء طبقا للقانون » .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أصاب خطأ ففى أنه من وقت  
تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه وذلك للأسباب التى سيذكر عليها قضاءه  
والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، وتضيف اليها أن عبارة نص الفقرة الزائدة  
من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ التى سلبت أيرادها  
صريحة وقاطعة فى أن المنع من الترشيح هو صدور حكم تأديبي على  
العامل ولا جدال فى أن الحكم التأديبي لا يصدر الا من المحاكم التأديبية  
على ما يقضى به قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ،  
وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى ينظم هذه المحاكم ،  
ومن ثم فإنه لا يصح إزاء صراحة نص القانون ما ذهب اليه الطاعن  
من تأويل وتفسير مستهدفا التسوية بين القرار التأديبي الذى تصدره  
السلطة الرئاسية وبين الحكم الذى تصدره المحكمة التأديبية فى الإثر  
المنع من الترشيح للانتخابات .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ما ذهب اليه الطعن من أن جزاء الخصم  
من المرتب مخول للسلطات الرئاسية فى القطاع العام بالنسبة للعاملين

من المستوى الثانى - شأن المطعون ضده - ومن ثم لا يتصور أن يصدر من المحكمة التأديبية ، فإنه مذهب مردود عليه بلنه ليس قد قانون العاملين بالقطاع العلم ما يحول دون السلطة الرئاسية ويهين أهالة العامل من المستوى الثانى أو ما هوته الى المحكمة أمام المحكمة التأديبية عن طريق النيابة الادارية ، بل لقد قرر الطاعن فى تقرير طعنه انه قد تمت أهالة المدعى الى المحكمة التأديبية عن واقعة أخرى غير تلك التى صدر عنها قرار الخصم من مرتبه والتى انبنى عليها القرار المطعون فيه .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن غير قائم على سند من القانون ومن ثم يتمين الحكم بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا مع الزام الجهة الادارية المرفوعة .

( طعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٥ )

المبدأ :

أحكام المحاكم التأديبية التى اعتبرها المشرع نهائية هى تلك التى تتناول موضوع الجزاءات التى وقعتها الجهات الرئاسية او التى تتضمن توقيع جزاءات - اذا تجاوزت المحكمة ولايتها انتهى عن حكمها وصف أحكام التأديب التى لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ان معنى الدفع بعدم جواز نظر الطعن ان المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ تنص بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا بالنسبة للاحكام التى تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه ، واذ كان الامر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وكان الطاعن من العاملين بالصفة التاسعة وهى من وظائف المستوى الثالث ، فان الطعن بهذه المثابة يكون غير جائز قانونا . وهذا الدفع مردود ذلك أن المعنى المتبادر من أحكام

الفقرات ثانيا وثالثا ورابعا من المادة ٤٩. مسالفة الذكر أن أحكام المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي توقعها السلطات الرئاسية وتقع فيها المحكمة على مدى سلامة هذه الجزاءات في الواقع والقانون بوصفها محكمة طعن ، وكذلك الأحكام الصادرة منها بتوقيع الجزاءات بوصفها محكمة تأديب مبتدأ ، وبناء على ذلك فإن للنص على نهائية أحكام المحاكم التأديبية وحظر الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا عدا تلك التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه - لا ينصب الا على الاحكام التي عنها المشرع على النحو المشار اليه ، أخذا في الاعتبار أن هذا الحظر استثناء من القاعدة العامة التي قررتها المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله والتي تقابل المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة القائم الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهي اباحة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية بصفة عامة أمام المحكمة الادارية دون ثمة تخصيص وأنه الأصل أن يفسر النص الاستثنائي تفسيراً ضيقاً دون توسع . ولما كان الامر كذلك وكان المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية وناط بالنيابة الادارية الاختصاص بلقائمة الدعوى التأديبية أمامها ، ولم ينقل المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها وهي بصدد الفصل في طعن مقام أمامها من أحد العاملين في جزاء موقع عليه من السلطات الرئاسية أن تحرك الدعوى التأديبية أمامها ضده وتقتصر فيها ، ولم يقول القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مسالفة الذكر - المحكمة التأديبية الاختصاص بتأديب العاملين - المستوى الثالث - شأن المدعى - وإنما ناط هذا الاختصاص بالسلطات الرئاسية على ما انطوت عليه المادة ٤٩ من القانون المذكور ، فإن المحكمة اذا ما تجاوزت حدود ولايتها في هذا الشأن وخرجت عليها اقتضى عن حكمها ونقض أحكام التأديب التي قضى المشرع في المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام مسالفة الذكر بعدم جواز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا .

وبناء على ذلك فإن المحكمة التأديبية وهي بصدد نظر الطعن المشار من

المدعى في الجزاء الذي وقعت عليه السلطة الرئاسية بفصله من الخدمة قد جئحت في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - الى تأنيته ونصت بمجازاته بالفصل من الخدمة مع عدم استحقاقه لاي مرتب طيلة فترة ابعاده عن العمل وذلك بعد ان اعتبرت قرار فصل المدعى الصادر من الجمعية كان لم يكن ، واذ لم يتصل امر تأديب المدعى بالمحكمة بالطريق القانوني ، وكان القانون المذكور لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص في تأديب العاملين من المستوى الثالث - شأن المدعى - على ما سلف بيانه فلن حكمها بتأديب المدعى والامر كذلك يكون قد انتفى عنه وصف الاحكام التأديبية التي حصنتها المادة ٤٩ المشار اليها من الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، ويكون الدفع المشار والامر كذلك حقيق بالرغم ، ويكون الطعن وقد استوفى كافة أوضاعه الشكلية الاخرى مقبولا شكلا .

( طعن رقم ١٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم (٦٦)

#### المبدأ :

نصت المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام ، كما نصت المادة ٨٤ من ذات النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون النظام اليها من توقيع هذه الجزاءات وذلك في البنود من ١ - ٦ ، ونصت الفقرة الثالثة من البند الخامس من تلك المادة على انه في جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في النظام وكذا احكام المحاكم التأديبية نهائية - المقصود بنهاية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها من قبلية الحكم للتنفيذ حتى ولو طعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بغير ذلك - الدفع بعدم جواز نظر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا

لنهائية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية دفع فيه صحيح — أساس  
ذلك أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد  
قضى بكفافة عامة وبصريح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ على جواز الطعن  
في احكام المحاكم التأديبية في الأحوال المبينة فيها ولم تتجه ارادة  
المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الى إلغاء طريق الطعن المذكور  
مراعاة أو ضمنا .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم جواز الطعن بمقولة أن الحكم  
المطعون فيه نهائي ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة  
٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٧٨ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه ، فإنه يبين  
من الرجوع الى المادة ٨٢ من هذا القانون انها أوردت في فقرتها الأولى  
الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين في شركات القطاع  
العام ، كما حددت في فقرتها الثانية الجزاءات التي يجوز توقيعها على  
من كان منهم شاغلا لحدى الوظائف العليا ، ثم حددت المادة ٨٤ من  
ذلك النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه  
الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون التظلم اليها من توقيع هذه  
الجزاءات فنمت على أن « يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات  
التأديبية كما يلي :

١ — لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء  
الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث  
لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة  
وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع  
عليه .

٢ — لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة

الخاتمة بما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البند من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ .  
ويكون للتظلم من توقيع هذه الجزاءات إلى رئيس مجلس إدارة الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات الموقعة من رئيس مجلس الإدارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الإدارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين أعضائها عضو تختاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ : ١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من هذه الجزاءات أمام المحكمة الإدارية العليا .

٤ - لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الإدارة المعينين والمنتخبين وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات في المادة ٨٢ في هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة توقيع أحد من جزاءى التنبيه أو اللوم وله توقيع أى من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية

المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ — ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية .

٦ — للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات الانقلابية توقيع جزاء الإحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد قضى كقاعدة عامة وبصريح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ منه على جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا في الأحوال التي يكون فيها الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، وفي حالة وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم وفي حالة صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه . ويبين من استقراء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع لم يتجه ارادته الى إلغاء طريق الطعن المذكور فلم ينص القانون ثمة نصا ناسخا صريحا أو ضمنيا بهذا الإلغاء كما جاءت نصوص القانون وأعماله التفسيرية واضحة الدلالة في الإبقاء على هذا الوجه من الطعن ، فقد اقتضت المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في بنودها الستة على تحديد السلطة المختصة بنظر التظلم من الجزاءات الموقعة . فنمت هذه المادة في البند الأول منها على أن يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها شاغلوا الوظائف العليا الى رئيس مجلس الادارة وقضت في البند الثاني منها بأن يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها رئيس مجلس الادارة الى رئيس

مجلس ادارة الشركة أو تعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر فيها ، وأورد كل من البندين الثالث والسادس منها أن التظلم من الجزاءات التي توقعها المحكمة التأديبية يكون أمام المحكمة الادارية العليا ، وأشار كل من البندين الرابع والخامس الى أن التظلم من الجزاءات التي يوقعها كل من مجلس الادارة ورئيس الجمعية العمومية للشركة يكون أمام المحكمة التأديبية المختصة . ومؤدى النصوص السابقة أن المشرع استهدف فحسب تنظيم مرحلة التظلم من الجزاء الموقع على العامل وترك أمر تنظيم مرحلة الطعن القضائي فيما تصدره السلطات الرئاسية سائلة الذكر من قرارات وما تصدره المحاكم التأديبية من أحكام للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وليس أدل على اتجاه المشرع الى اجازة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية ما نصت عليه المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه من أن تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية ، إذ لو كان المشرع قد اتجه قصده الى حظر هذا الطعن والاكتفاء بمرحلة التظلم لما نص فيها على رسوم الطعون . ويساند هذا النظر أن أحد أعضاء مجلس الشعب أبدى - على ما جاء بمضبطة الجلسة السادسة والسبعين في ٣١ من مايو سنة ١٩٧٨ من ٢٩ عند مناقشة الفقرة الثانية من البند الخامس من المادة ٨٤ ( التي أصبحت الفقرة الثانية من البند السادس من المادة المشار اليها ) آنفه الذكر ، أبدى أنه تقدم باقتراح خاص بالطعن في قرارات المحكمة التأديبية ولكن الاخوة القانونيين ذكروا أن القانون العام هو الذي ينظم اجراءات الطعن ولذلك فإنه يعدل عن اقتراحه بحيث يحدف الجزء الأخير من هذه الفقرة حتى يكون هنالك اتساق بين القانونين ولم يجادل أحد فيما أثير من أن القانون العام هو الذي ينظم اجراءات الطعن بما يفيد أن هذا المبدأ كان أمراً مسلماً لا اعترض عليه ولا رغبة في العدول عنه ، وإذا كان مجلس الشعب لم يوافق على الاقتراح الخاص بحدف الفقرة المشار اليها فإن ذلك لا ينال من سيادة المبدأ المذكور ولا يتجافى منه في شيء .



ومن حيث أن ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ سالف الذكر - من أنه « وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية » لا يضي في القول بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، ذلك أن مجرد وصف الأحكام التأديبية بأنها نهائية لا يعنى في مفهوم قانون مجلس الدولة الذي أنشأ المحاكم التأديبية ونظم طرق الطعن في أحكامها استباغ حصانة تحصن هذه الأحكام من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا . فقد نص هذا القانون في المادة ٢٢ منه على أن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ومع ذلك أجاز القانون في هذه المادة والمادة التالية لها ، الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا . فنهائية الأحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا لدا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك على ما نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة ، وهي بذلك تحفظ عن الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيها التي أشارت إليها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر وهي تلك التي استنفذت مراحل الطعن أو انتهت مواعيد الطعن فيها بالنسبة لها . ولو شاء المشرع في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أنف الفكر الخروج على أحكام قانون مجلس الدولة في هذا الشأن لما أعيان النص الصريح على عدم جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية . وبهذه المثبة تكون النهائية المقصودة في حكم المادة ٨٤ من نظام العاملين في القطاع المملو المشار إليه هي قابلية الأحكام التأديبية للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

ومن حيث أن هذا الفهم لنهاية الأحكام التأديبية في حكم الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار إليها يتسق مع مفهوم النهائية الذي نصت عليه هذه الفقرة للقرارات الصادرة بالبت في التظلم ذلك أن مؤدى هذه النهائية أن قرار توقيع الجزاء استنفذ مراحل إصداره والتظلم منه بمعرفه السلطة الرئاسية وغدا قبيلا للتنفيذ ، وذلك

فإن أحال بحق الطعن فيه أمام المحاكم التأديبية أعمالاً لها تقضى  
به المادة ٨٨ من الدستور من أن التقاضي حق مضمون ومكفول للناس  
كله، وإن لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي ويحظر النص  
في القوانين على تخفيف أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء وما  
تقضى به المادة ١٤٢ منه من أن مجلس الدولة يختص بالفصل في  
الادعاءات التأديبية، والأخذ بغير هذا النظر من شأنه أن يؤدي إلى  
أن المشرع خالف حكم الدستور بالنص على حظر التقاضي بالنسبة  
للقرارات الصادرة بالتصرف في التنظيمات المشار إليها حين نص في الفقرة  
الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار إليها على أنها نهائية وهو  
ما لم يوجب إليه القرار بما يحكم الدستور.

ومن حيث أن القول بأن نهائية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة  
الثالثة المشار إليها تعني عدم جواز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية  
التي يؤدي إلى نتيجة غير منطقية وتفرقة شاذة تأباه روح التشريع.  
وهو أن يسمح للمنظمية في حكم الفقرة المذكورة معنيان متباينان أحدهما  
يدل على استنفاد مراحل إصدار القرار من السلطة الرئاسية وجواز  
الطعن فيه هناك، ويدل الآخر على عدم جواز الطعن في الحكم التأديبي  
أمام المحكمة الإدارية العليا، ويصبح بهذه المثابة من مصدر في حقه  
قول تأديبي منظم منه للمصلحة الرئاسية وفقاً لحكم البعدين ١، ٢ من  
المادة ٨٤ في مركز أسمى وعالية قضائية أشمل من ذلك الذي قررت  
المدة المذكورة في البند الرابع منها أن يكون التنظيم من القرار التأديبي  
الصادر من السلطات الرئاسية أمام المحكمة التأديبية.

ومن حيث أنه بالانتماء إلى ما تنجم عنه ليس فيها تضمنت  
الفقرة الثالثة من البند الخامس المشار إليها من عدم النص على نهائية  
الحكم المحكوم التأديبية الصادرة في التنظيم من توقيع الجزاءات المشار  
إليها في الفقرة الأولى من هذا البند، ثمة دلالة على أن الأحكام  
التأديبية الصادرة عن التنظيم من الجزاءات المشار إليها في البند الرابع  
من المادة المذكورة نهائية وتعني أنه لا يجوز الطعن فيها، لا دلالة في  
ذلك لأن المشرع قد استهدف من نهائية الأحكام التأديبية على ما سلف

البيان قبليتها للتنفيذ بالرغم من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا لما لم توقف دائرة فحص الطعون تنفيذها فقد وضع المشرع في حسابه إزاء تناول موقلة العاملين ومركزهم الوظيفي والقيادي أثر المبادرة إلى تنفيذ الجزاءات الموقعة عليهم على حين سبر العمل ، فرأى أن تكون القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية بالبت في التظلم وأحكام المحاكم التأديبية قابلة للتنفيذ قبل استنفاد مراحل الطعن فيها أو فوات مواعيد هذا الطعن وذلك بالنسبة لجميع العاملين عدا رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية المنصوص عليهم في الفقرة الأولى من البند الخامس من المادة ٤٤ فقد رأت أن فصاحة العمل تقتضي عدم الجأزة التي تنفيذ الجزاءات عليهم قبل أن تحوز قوة الشيء المحكوم فيه بإلحاح من المحاكم الإدارية العليا أو بفوات مواعيد الطعن فيها أمام هذه المحكمة .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون النعى بعدم جواز الطعن في الحكم المطعون فيه على غير أساس من القانون ويتعين رفضه .

( طعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣٨٧/١١/١٠ )

### قاعدة رقم (٦٧)

#### المبدأ :

انقضاء الدعوى التأديبية بوفاء العامل أثناء الطعن في الحكم التأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا .

#### ملخص الحكم :

إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الدعوى التأديبية تنقضي إذا تولى الموظف أعضاء الطعن في الحكم التأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا استئنافاً إلى الأصل الوارد في المادة ١٤ من قانون الإجراءات

الجنائية التي تضمن مطلق أن تنتقض الدعوى الجنائية بوفاء المتهم وهذا  
الأجل هو الواجب المتبع عند وفاة المتهم لتفاد المحكمة التأديبية ميولته  
أكان ذلك ليتم المحكمة التأديبية لم أعلم المحكمة الادارية العليا  
(الطن رقم ٢٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

### قاعدة رقم (٦٧٨)

المجلس :

عديم دستورية البيع بعدم دستورية المادة (٤٩) من قانون  
العمال بالقطاع العام - دفع غير جدي - أساس ذلك : قصر النقاش  
على درجة واحدة لا ينطوي على مخالفة للدستور :

### ملخص الحكم :

ان المادة (٤٩) من نظام العمال بالقطاع العام الصادر به  
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حددت السلطات التأديبية المختصة بتوقيع  
الجزاءات التأديبية وكيفية التظلم منها أو الطعن فيها لمنعت في البندين  
( ثانيا ) و ( ثالثا ) منها على اختصاص المحكمة التأديبية بالبت في  
الطعن في القرارات الصادرة من رئيس مجلس الادارة بمجازاة العمال  
من المستويات الأولى والثاني والثالث بجزاءات خفض المرتب وخفض  
الوظيفة وما وكذا القرارات الصادرة من رئيس مجلس الادارة بتوقيع  
جزاء الفصل من الخدمة على العمال من المستوى الثالث كما تضمنت  
التصريح على أن تختص المحكمة التأديبية بتوقيع جزاءات خفض المرتب  
وخفض الوظيفة وخفض المرتب والوظيفة مما على العمال شاغلي  
وظائف مستوى الادارة العليا وكذا توقيع جزاء الفصل من الخدمة على  
العمال شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ثم نص البند  
( رابعا ) منها على أنه في جميع الحالات السابقة تكون القرارات  
الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية وبالنسبة  
للأحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العمال  
شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه فيجوز الطعن فيها أمام

المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان التنازل بالحكم ٥٥٠ ٥٠٤ ويستثنى من ذلك أن المشرع في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أطلق باب الطعن في جميع أحكام المحاكم التأديبية الصادرة في شأن تأديب العاملين بالقطاع العام، فيما عدل الأحكام الصادرة منها بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين من المستوى الثاني فما يعلوه فأجاز الطعن فيها ولعدها أمام المحكمة الادارية العليا .

.....

ومن حيث أن الشركة الطاعة دفعت بعدم دستورية المادة (٤٩) من نظام العاملين بالقطاع العام فيما تضمنته المادة المذكورة من حظر الطعن في بعض أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا وذلك استنادا على أحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وعلى أساس أن نظام التقاضي يتأبى قصر التقاضي على درجة واحدة في المنازعة التأديبية الخاصة بالعاملين في القطاع العام دون بقى تلك المنازعات الطامسة بينهم من العاملين .

ومن حيث أنه أيا كان للرأي في جوانب الطعن في الأحكام المشترط اليها بالتطبيق لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإن المنازعة الماثلة لا شأن لها بأحكام القانون المذكور، فيما يتعلق بحالات الطعن أمام المحكمة الادارية العليا إذ أن الحكم المطعون فيه صدر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٢ وأودع تقرير الطعن فيه بتاريخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٧٢ أي قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإنما تخضع في هذا الصدد لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وقد استثنى المشرع في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ( وهو تال للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ) الأحكام المشترط اليها بصريح المادة (٤٩) منه من ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الادارية العليا طبقا للمادة (١٥) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وذلك بأن وصفها بأنها نهائية ولم يجز الطعن فيها أسوة بالأحكام الصادرة بفصل العاملين من المستوى الثاني فما يعلوه يضاف الى ذلك أن قصر التقاضي على درجة واحدة أو خلق باب الطعن في بعض أحكام المحاكم على اختلاف أنواعها

ودرجاتها ليس فيه ما ينطوي على مخالفة الدستور ومن ثم يكون الدفع بعدم دستورية المادة (٤٨) في الجزاء المثلثة غير جدي وثبتت عنه المحكمة.

الجلسة ١٨٣٠ رقم ٩٤٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٤

### الفرع الثاني

### انتهاء الخدمة

#### أولاً : الاستقالة :

#### قاعدة رقم (٦٧١)

#### المبدأ :

الاستقالة المقدمة من العامل في ظل لائحة نظم العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تعتبر مقبولة بانقضاء الانذار القانوني دون حاجة الى قبول السلطة الرئاسية لها - ففي هذا الحكم في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وفي القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

#### ملخص الحكم :

ان مفاد نص المادة ٥٩ من نظم العاملين بالشركات التابعة للوزارات التابعة لشار اليه ، والمادة ٧٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي يسري على العاملين المشار اليهم وفقاً لنص المادة ٢ من نظام العاملين المذكور فيما لم يرد بشأنه نص خاص يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم - مفاد هذه الاحكام ان الاستقالة المقدمة من العامل تعتبر في ظل النظام المتعارف اليه مقبولة بانقضاء مهلة الانذار القانوني وتنتهي الاستقالة أثرها فور انتهاء حق المهلة دون حاجة الى قبول السلطة الرئاسية لها وذلك ما لم يكن العمل قد أحيل الى المحاكمة التأديبية ففي هذه الحالة يجوز الرجاء النظر في قبول

الاستقالة أما فيما عداها فلم يخول نظام العاملين المذكور للسلطة  
الرئاسية أدنى سلطة في رفض أو أرجاء قبول الاستقالة ، وقد ظل الأمر  
كذلك إلى أن تدخل المشرع بنص خاص في نظام العاملين بالقطاع العام  
المصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ففطن في  
المادة ٧٨ منه بأن لا تنتهي خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة  
وبأن يجوز خلال مدة الثلاثين يوما التالية لتقديم الاستقالة أرجاء قبولها  
لأسباب تتعلق بمصلحة العمل . ثم تبني القانون رقم ٦١ لسنة ٧١  
بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام هذا الحكم في المادة ٦٧ منه .  
( طعن رقم ٢٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٣٨٢/١٢/١٩ )

**ثانيا : الانقطاع عن العمل :**

**قاعدة رقم ( ٦٨٠ )**

**المبدأ :**

إنهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بدون حجب مشروع - أو  
جزاءا تأديبيا - خروج من دائرة اختصاص المحاكم التأديبية - عدم  
الاختلاف الحكم في هذا الشأن بين قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩  
لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - ميلان ذلك .  
**ملفص الحكم :**

أن القرار المطعون عليه قام وفقا للبند ٧ من المادة ٥٧ من نظام  
العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة  
١٩٦٦ مستندا إلى غياب الطاعن « المدعى » عن العمل لمدة وصلت في  
مجموعها إلى اثنين وثلاثين يوما منها عشرة أيام متصلة وأنه وإن كان  
المشرع لم ينص صراحة في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة المشار إليها  
على اعتبار حالة إنهاء الخدمة هذه من حالات الاستقالة الصميمة مثلما نص  
في المادة ٨١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٤ التي تقضي باعتبار العامل مقدما استقالته إذا انقطع عن عمله  
بغير إذن خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب إجازة مرتخص

له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان  
يعذر مقبول ألا ان عدم النص على اعتبار الانقطاع عن العمل على الوجه  
المبين بالبند ٧ من المادة ٧٥ المذكورة بمثابة استقالة ضمنية لا ينفي هذا  
الوصف عن تصرف العامل في هذه الحالة كما أنه لا يعنى ان يكون فصل  
العامل في هذه الحالة بمثابة جزاء تأديبي ذلك ان لائحة العاملين بالقطاع  
الحكم الصلح بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار  
اليها حددت الواجبات التي يلتزم بها العامل ثم نصت المادة ٥٧ من تلك  
اللائحة على ان كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام  
أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته يعاقب تأديبيا ولما كانت  
الجرائم التأديبية لم توضع تحت حصر شامل اكتفاء ببيان الاوصاف  
العامة للواجبات الوظيفية وذلك بسبب تنوعها وعدم امكان تعدادها على  
سبيل الحصر ، الا أن المادة ٥٩ من اللائحة المشار اليها حددت الجزاءات  
التأديبية وعددها على سبيل الحصر وجعلت على القمة منها جزاء الفصل  
من الخدمة ولم تورد بين أنواعها التي احتوتها انتهاء الخدمة الجوه عنه  
بالبند ٧ من المادة ٥٧ المذكورة ثم جاء نص المادة ٧٥ المشار اليه قاطعا  
في ذلك على ان انتهاء الخدمة الوارد بالبند ٧ منه ليس جزاء تأديبيا  
ليس فقط لانه لم يرد ضمن الجزاءات التي عدتها المادة ٥٩ من تلك  
اللائحة على سبيل الحصر وانما كذلك لان تلك المادة ٧٥ في البند ٣ منها  
جعلت الفصل أو الجزاء بعكس أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس  
الجمهورية سببا مستقلا متميزا من الاسباب التي تنتهي بها خدمة العامل  
لم تثبت أن ارجفته في البند ٧ منها بسبب آخر يختلف عنه في نوعه  
وطبيعته الا وهو انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل ولو ان  
انتهاء الخدمة بسبب الانقطاع كان في نظر المشرع جزاء تأديبيا لما كان  
يعالجه الى أفراد البند ٧ له وليس من شك في ان إيراد النص بالبندين  
٣ ، ٧ من المادة ٥٧ مع النص المتقدم ينفي في يقين بان انتهاء الخدمة  
بسبب الانقطاع عن العمل لا يعتبر بمثابة الجزاء التأديبي ولا حاجة في  
ذلك لما ينهيه الطاعن من اعتبار حكم البند ٧ من المادة المذكورة  
امتناعا وتنظيما تشريعا لحكم البند ب من المادة ٥٥ من اللائحة  
المشار اليها ذلك انه لو كان ما ورد بالبند ٧ من المادة ٧٥ هو الجزاء  
التأديبي للذنب الإداري - المنصوص عليه بالبند ب من المادة ٥٥ لكن  
التسويق التشريعي يوجب تضمين الحكمين في مادة واحدة ولكن أهمية



الانتظام في العمل ضمانا لحسن سير عجلة الانتاج بالقطاع العلم هي التي حدثت بالمرشح الى ايراد النص المطلق الذي تضمنه البند ب من المادة ٥٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العلم سالفة الذكر ثم جاءت المادة ٧٥ بتخصيص لهذا الاطلاق اذ ارجأت المشرع ان الغياب الذي يستمر لمدة تتجاوز عشرة ايام متصلة او لمدة تتجاوز العشرين يوما خلال السنة الواحدة أمر له خطره وخطورته توجب وضع حكم يبين الاثر الحال والمباشر والمحدد الذي يترتب على هذا الانقطاع وتقدير الاثار الخطيرة بالنسبة للعامل عند مجابته الصل الحاسم الذي وضعه المشرع علاجاً لحالة الانقطاع الزم بإنذار العامل بعد فترة من بدء الغياب وبهذا الحكم الواضح الصريح الذي جاء به المشرع في البند ٧ من المادة ٧٥ من اللائحة حالة الغياب والانقطاع عن العمل بمقيد عذر اذا ما بلغ الحد الذي غينه تكون اللائحة بهذا النص قد أتت بحكم جديد لا يعتبر امتداداً أو تنظيماً لحكم البند ب من المادة ٥٥ في المفهوم الذي أراد له الطاعن الذي ينتهي به الى اعتبار انتهاء الخدمة في هذه الحالة الجزاء الرادع الذي تذهب به المادة ٥٥ المشار اليها ذلك ان الجزاءات التأديبية هي على سلف البيان ما وردت على سبيل الجسر بالمادة ٥٩ من اللائحة المشار اليها ويكون لجهة الادارة في حالة الغياب والانقطاع عن العمل الذي لا يصل الى المدعى المحدد بالمادة ٧٥ أن تتخذ من الاجراءات التأديبية ما تراه مناسباً وفقاً لحكم المادة ٥٥ أما اذا استطلال الانقطاع وتحققت فيه شرائط انطباع البند ٧ من المادة ٧٥ فإنه عندئذ يكون للجهة الرئاسية أن تعمل حكم هذه المادة وحاصل ذلك كله ان الحكم المطعون فيه أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى لما قلم عليه من اسباب تأخذ بها هذه المحكمة وتقررهما عليه في خصوص ما انتهت اليه من ان مناط اختصاص المحكمة التأديبية هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي وان قرار انتهاء خدمة الطاعن بسبب انقطاعه عن العمل لا يعتبر متطوياً على جزاء تأديبي وتضيف المحكمة الى ما تقدم من أسباب أنه بعد اذ قضت المحكمة العليا بعدم دستورية نص المادة ٦٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العلم سالفة الفكر فإنه يتعين الالتفات عن بحث اختصاص المحكمة التأديبية في ضوء أحكام هذه المادة ويكون متعيناً النظر الى اختصاص المحاكم التأديبية بخصوص هذه المنازعة موضوع

هذا الطعن وفقا لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيلة الادارية والمحاکمت التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة باعتباره القانون الواجب التطبيق وقت اصدار الحكم المطعون فيه وقد كان اختصاص تلك المحاكم منوطا كذلك وفقا لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بقيام جريمة تأديبية تقتضى مساعة العامل تأديبيا واذ يخرج الامر لما تقدم من اسباب عن نطاق المسألة التأديبية فلا يكون ثمة اختصاص لتلك المحاكم بنظر النزاع ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر متفقا وصحيح احكام القانون المذكور .

ومن حيث ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بصياد نظام العاملين بالقطاع العام قد اتي بنظام جديد عمل به ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد نصت المادة ٤٤ بند ٢ ، من ذلك النظام على الزام العامل باحترام مواعيد العمل وعدم التغيب عنه الا باذن كتابي من الرئيس المسئول ويعتبر تغيب العامل دون اذن أو تأخره أخلافا بواجباته يستوجب توقيع جزاء رادع وقد نص البند (٧) من المادة ٦٤ من ذات النظام على ان « الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة على ان يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك اذار كتابي يوجه للعامل بعد غايه عشرة أيام في الحالة الاولى وانقطاع خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت ان انقطاعه كان بعذر قهري » يعتبر من اسباب انتهاء خدمة العامل وقد كان من بين تلك الاسباب ما ورد بالبند ٣ من تلك المادة وهو ( الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية ) كما تضمنت المادة ٤٨ من النظام الجديد الواردة بالفصل الثاني المعنون في التحقيق مع العاملين وتأديبهم « النص على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين وجعلت قمتها في الشدة الفصل من الخدمة أي ان الاوضاع في ظل هذا النظام الجديد لم تتضمن ما يختلف عن الاوضاع التي سبقتة في خصوص وضع انهاء الخدمة بسبب الانقطاع عن العمل واعتباره سببا لانهاء الخدمة من نوع خاص لا يعتبر جزاء تأديبيا كما ابقى ذلك النظام الجديد اختصاص المحكمة التأديبية منوطا بفكرة الجزاء التأديبي حين سواه من اسباب انتهاء الخدمة »

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل لا يعتبر قرارا تأديبيا  
- عدم اختصاص المحكم التأديبية بنظره - أساس ذلك - مثال -

ملخص الحكم :

الآن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
قد حدد اختصاص المحكم التأديبية بالنسبة للقرارات الإدارية من  
السلطات الرئاسية في شأن العاملين بالقطاع العام طبقا لنظام هؤلاء  
العاملين الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، بالفصل في قرارات  
الجزاءات التأديبية وحدها التي توقعها تلك السلطات ، قلته بذلك قد  
جبلو الاختصاص بالفصل في غيرها من القرارات والمنازعات للمحاكم  
العامة عملا بالقواعد العامة في ترتيب الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث أن قانون نظام العاملين بالقطاع العام يحدد في المادة  
٤٨ منه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها  
جزاء الفصل من الخدمة ، كما ينص في المادة ٧٤ منه على أن من أسباب  
انتهاء خدمة العامل « الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من  
عشرين يوما خلال السنة الواحدة ، أو أكثر من عشرة أيام متصلة ،  
ولما كان للثابت بالأوراق أن قرار انتهاء خدمة المدعى بالشركة المدعى  
عليها قد بنى على حكم المادة ٦٤ لانقطاعه عن العمل أكثر من عشرة  
أيام متصلة ، فإن هذا القرار لا يكون والحالة هذه قرارا تأديبيا  
بالفصل من الخدمة ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صدق  
صحيح حكم القانون فيما قضى به من عدم اختصاص المحكم التأديبية  
بنظر الدعوى بالنسبة للقرار المذكور . إلا أنه لم يقس بما أوجبه  
المادة ١١٠ من قانون المرافعات من لزوم الأمر بالمحالة الدعوى إلى  
الحكمة المختصة ، وبالتالي ولو كان عدم الاختصاص مطلقا بالولاية ،

ومن ثم يتمين تعديله في مذهب الخصوصية بلحالة الدعوى الى الدائرة المختصة بالمنازعات العمالية بمحكمة استئنافية .

( طعن رقم ١٠١٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١ )

المادة رقم (١٨٢) قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

انقطاع العامل من العمل عقب اجازة مرخص له بها - ارساله طلب اجازة لدولة عربية - انذاره بالفصل قبل البت في طلب الاجازة - عدم ثبوت ايلافه بالانذار - بطلان قرار فصله لهذين السببين -

ملخص الحكم :

ان المادة ٧/٧٥ من نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والذي حذر قرار الفصل استنادا عليها على أن « تنتهي خدمة العامل اذا انقطع عن العمل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه الى العامل بنقد غيبه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم ما يثبت أن انقطاعه كان بحذر قهري » .

ومن حيث أنه بغض النظر عما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من استقلال رئيس مجلس إدارة المؤسسة بموجب أحكام هذا النظام بالبت في اجازة المطعون ضده دون حاجة الى عرض الامر على لجنة شؤون العاملين ، ومن أن العرض عليها في مثل هذه الحالة لا يدعو أن يكون من قبيل الاستئناس برأيها فيما يدخل أصلا في صميم اختصاص رئيس مجلس الإدارة الذي كان قد أشر فعلا بموافاقته على الاجازة بصرف النظر عن ذلك ، فإن القرار بإنهاء خدمة العامل ينبغي أن يكون مسبوقا بلذار كتابي يوجه اليه على الوجه المبين بالمادة ٧/٧٥ المشار اليها

ولما كانت الجهة الادارية لم تتجهمها بعدل على أنها وجهت الى المطعون ضده انذارا من هذا القبيل فان قرار الفصل يقع مفتقدا أحد أشكاله الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان القرار وذلك بالنظر الى ما ينطوي عليه هذا الاجراء من ضمانات أساسية تتمثل في احاطة العامل بما يزداد لتفاديه حياله من اجراء تقتضي به حفظه ، وتمكيننا له من البدء عزله قبل التفاديه ، ومن هنا فقد ورد النص المتعلق بعصمة الوجوب .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهبت اليه المؤسسة الطاعنة من أنها كانت قد وجهت انذارا الى المطعون ضده مستقلة على ذلك بنسخة من خطاب موجه اليه مؤرخ ١٩٦٨/٩/٩ ، أي في تاريخ لاحق على انتهاء اجازته بأربعة عشر يوما ، ذلك أنها لم تقدم ما يفيد وصول هذا الانذار الى علمه من جهة ، ومن جهة أخرى فان الثابت ان هذا الانذار - بفرض حصوله - تم في وقت لم تكن المؤسسة فيه قد أبدت بعد رأيها فيما كان المطعون ضده قد عرضه بشأن اعارته ، حيث لم يعرض عليه على رئيس مجلس الادارة - وهو السلطة المختصة بتقريرها - الا في ١٩٦٩/٤/٥ أي بعد انقضاء ثمانية أشهر على انقضاءه بحيث يلت الانذار المؤرخ ١٩٦٨/٩/٩ - بفرض ابلاغه به - مقطوع الصلة بقرار الفصل الذي صدر بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٢ مما لا يمكن التحويل عليه في صحة قرار الفصل .

ومن حيث أنه متى كان ثابتا ان القرار الصادر بفصل المطعون ضده لم يسبقه توجيه انذار قانوني اليه فان القرار يقع باطلا بموتكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيملا انتهى اليه .

### قاعدة رقم (٦٨٣)

#### المجلس

« **الغمر القهري المتع من انتهاء الخدمة** » الغمر القهري المتع من انتهاء الخدمة طبقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام هو الغمر الذي يبلغ هذا من القوة بحيث يضطر العامل الى الانقطاع عن العمل بغير رغبة منه — أساس ذلك — تطبيق .

#### ملخص الحكم

أن المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن تقتضى خدمة العامل بالانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة ، على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يتقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهري — وتعتبر خدمة العامل منتهية في الحالة الأولى من اليوم التالي لإكمال مدة الغياب وفي الحالة الثانية من تاريخ انقطاعه عن العمل ) . ومفاد هذا النص أن القانون رتب على مجرد الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع للمدد المينة بالنص أثرا حتميا هو انتهاء خدمة العامل من اليوم التالي لإكمال مدة الغياب في حالة الانقطاع غير المتصل الذي يجاوز عشرين يوما في السنة الواحدة ، ومن تاريخ الانقطاع حالة الانقطاع المتصل الذي يجاوز عشرة أيام متتالية .

وذلك بشرط انذار العامل كتابيا بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية ، ما لم يثبت العامل أن انقطاعه كان راجعا الى عذر قهري ، وهو ما تستلزم جهة العمل بتقديره تحت رقابة القضاء . ومن ثم فليس صحيحا في القانون ما ذهب اليه

للحكم المطعون فيه من أن مجرد ابداء العامل العذر المبرر للانقطاع ،  
أيا كان هذا العذر ، يمنع من تقرير انتهاء خدمته بالتطبيق. انص المادة  
٦٤ المشار اليه . اذ يلزم لذلك بصريح عبارة هذا النص أن يكون العذر  
قهريا ، والا ترتب على الانقطاع اثره الحتمى الذى شرعه القسانون ،  
وهو انتهاء خدمة العامل فى الحدود المبينة بالنص . وغنى عن البيان  
أن العذر لا يعتبر قهريا وإنما بالتالى من انتهاء الخدمة ، الا اذا بلغ  
هذا من القوة بحيث يضطر العامل الى الانقطاع عن العمل على غير  
رغبة منه .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم أن المدعية انقطعت عن العمل  
بعد انتهاء مدة الاجازة الخاصة التى منحت لها حتى ٣١ من أغسطس  
سنة ١٩٧٣ انقطاعا متصلا لمدة تزيد على عشرة أيام ، وأنه رغم اخطار  
المؤسسة لها وانذارها بالعودة على النحو سالف البيان فقد امتنعت  
عن العودة الى استلام العمل ، وانصحت صراحة فى كتابها المؤرخ فى  
٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ عن نيتها فى عدم العودة الى أن يتم تعيين  
زوجها فى كلية التجارة بجامعة عين شمس فرع الزقازيق . وواضح من  
ذلك أنه ليس ثمة عذر قهرى يبرر انقطاع المدعية عن عملها بالمؤسسة  
بعد انتهاء اجازتها وإنما الواقع من الأمر أن المدعية أثرت بإراجعتها  
وكامل اختيارها عدم العودة الى استلام عملها بالمؤسسة بعد انتهاء  
الاجازة الخاصة التى منحت لها ، بلوغهم من اضطراب المؤسسة لها فى  
١٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ بدعم الموافقة  
على مد هذه الاجازة للاعتبارات التى سلفت الاشارة اليها والتى تستند  
الى أسباب تتعلق بمصالح العمل بالمؤسسة بنظر انصراف أو تصف من  
جانبها وهو أمر تملكه المؤسسة قانونا بحكم ترخيصها فى منح الاجازة  
الخاصة بالرفقة الزوج طبقا لنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٦١ لسنة  
١٩٧١ للمدة التى تقدرها باعتبارها لسلطانها التقديرية فى هذا المجال .

فمضلا عن ذلك فإن الثابت من مطالمة مكتب مصلحة وثائق السفر  
والهجرة والجسدية رقم ١٥٩٦ المؤرخ فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٣  
المرفق بالأوراق أن المدعية كانت فى زيارة للقاهرة خلال شهرى يوليو  
وأغسطس سنة ١٩٧٣ وانها امتنعت بها حتى غادرتها الى أمريكا فى ٣

من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ومع ذلك فإنها لم تقدم نفسها الى المؤسسة مما يؤكد استمرار المدعية على الامتناع عن العمل بغير عذر قهرى مبرر لذلك في مفهوم نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ٧١ مسالف الذكر .

ومن حيث أنه لما تقدم ، فإن المؤسسة المدعى عليها اذ قررت اعتبار خدمة المدعية منتهية بالتطبيق لنص المادة ٦٤ المشار اليه اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، تكون قد أعلنت صحيح حكم القانون في حق المدعية ولا مطن على تصرفها ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير هذا المذهب قد جانب الضواب ، ويتعين من ثم الحكم بالغاء والقضاء برفض دعوى المدعية والزامها بالمصاريف .

( طعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٣ )

ثالثا : الفصل :

قاعدة رقم ( ٦٨٤ )

المبدأ :

أوجبت المادة ٥٢ من نظام العاملين بالتقاع العلم الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على رئيس مجلس الادارة أن يعرض قبل ان يصدر قرارا نهائيا بفصل العامل الامر على اللجنة التي تشكل برئاسة مدير مديرية العمل المختص او من يندبه وعضوية ممثل العمال التي تختاره اللجنة النقابية وممثل للوحدة الاقتصادية — استلزام انعقاد اللجنة عملا وليس مجرد طلب انعقادها وذلك للنظر في امر العامل وابداء رأى اعضائها فيه قبل صدور قرار الفصل — تخلف هذا الاجراء الجوهرى في الحدود التي فصلتها المادة ( ٥٤ ) لا يترتب عليه فصل العامل دون عرض امره على اللجنة الثلاثية — عدم جواز الاعتداد بالقول بان اعادة اللجنة الثلاثية الاوراق يعتبر تفويضا منها في التصرف في امر العامل اذ ان اللجنة لم تتخذ أصلا ، ما نيط بها من اختصاص لا يجوز قانونا التفويض فيه — القرار الصادر في هذا الشأن يكون معدوما .



### ملخص الحكم :

ومن حيث أن نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يوجب في المادة ٥٣ منه على رئيس مجلس الإدارة قبل أن يصدر قراراً نهائياً بفصل العامل أن يعرض الأمر على لجنة تشكل برئاسة مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه ، وعضوية ممثل العمال تختاره اللجنة النقابية ، وممثل للوحدة الاقتصادية . ونصت المادة (٥٤) من النظام المذكور على أن تتولى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وإبلاغ رئيس مجلس الإدارة رأياً فيه وذلك في ميعاد لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ إحالة الأوراق إليها ، وللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والإطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزوماً لها ، ويجب عليها أن تحرر محضراً تثبت فيه ما اتخذته من إجراءات وما سمعت من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسبباً ، وتودع صورة من هذا المحضر لدى العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الإدارة أو للنقابة الفرعية أو للنقابة العامة حسب الأحوال ، ونصت المادة (٥٥) على أن كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافاً للاحتكام المادتين ٥٣ ، ٥٤ يكون باطلاً بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع رأى أن إزالة جزء الفصل من الخدمة وأثره البالغ ليس على مستقبل العامل فحسب بل وعلى أسرته كذلك ، أن يحيط هذا الجزء بضمانات جوهرية تكفل قيامه على السبب الجبرر له إبقاء وجه المصلحة العامة دون ثمة تصف أو انحراف ، فشرط قبل أن تصدر السلطة الرئاسية بالقطاع العلم قرارها بفصل العامل أن يعرض أمره على اللجنة الثلاثية المشار إليها في المادة (٥٣) فتقوم اللجنة بالانقضاء وتتولى بحث حالة العامل المعروض عليها وتستسمع إلى أقواله وتطلع على كافة المستندات والبيانات المتصلة بالموضوع ، ثم تحرر محضراً تثبت فيه أقوال العامل ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسبباً والقرار الذي اتخذته اللجنة ، وتسلم صورة المحضر للجهات المنصوص عليها في المادة (٥٤) ومن ثم فإن العرض

على اللجنة المذكورة على النحو الذى فصلته المادة (٥٤) يعطى فى واقع الامر ضمانات جوهرية للعامل ابتداء استظهار مشروعية الفصل وملازمة ، وتقريراً من المشرع لهذه الضوابط ، فقد رتب على مخالفتها انعدام قرار الفصل حيث تنص مراعاة فى المادة (٥٥) وعلى بطلانه بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء .

ومن حيث انه لا كان الامر كذلك ، وكان التثبت من الاوراق ان اللجنة الثلاثية لم تتمتع اصلاً ببحث حلة المدعى ، وأيا كان سبب عدم انقيادها ، فلن القرار المطعون فيه بفصل المدعى وقد سجد دون أن يسبقه عرض امره على اللجنة المذكورة ، يكون مشوباً بالانعدام ، وليس صحيحاً فى القانون ما ذهب اليه الشركة الطاعنة من أن القرار المطعون فيه صدر صحيحاً تأسيساً على أنها قامت من جانبها بالاجراء الذى ألزمها به القانون اذ قررت احالة المدعى الى اللجنة ، ذلك لان نظام العاملين بالقطاع العلم السالف فكره قد أوجب لصحة قرار السلطة الرئاسية بالقطاع المصالح بفصل العامل ، ليس مجرد طلب انقياد اللجنة للنظر فى أمر العامل ، بل استلزم انقياد اللجنة فعلاً وتتولى بحث أمر العامل وابداء رأى أعضائها فيه قبل صدور قرار الفصل ، فإذا تخلف هذا الاجراء الجوهرى فى الحدود التى فصلتها المادة (٥٤) كان فصل العامل مشوباً بالانعدام ، ولا اعتداد بما ذهب اليه الشركة الطاعنة من أن اللجنة الثلاثية باعادة الأوراق اليها تكون فوضت الشركة التصرف فى أمر العامل ، ذلك لانه فضلاً عن أن اللجنة المذكورة لم تتمتع اصلاً ، فإن ما نيط باللجنة من اختصام لا يجوز قانوناً التفويض فيه ، كذلك لا وجه لما ذهب اليه الشركة الطاعنة من انه لا تملك هى أو مديرية العمل اجبار ممثل العمال على حضور اللجنة ، لانه لا يسوغ فى منطق القانون ان يتخذ من تعاضل أحد أعضاء اللجنة الثلاثية عن مباشرة المهام التى ناطها القانون به ، ذريعة لتعطيل حكم القانون والاخلال بضمانات جوهرية رأى المشرع ، لاعتمدها وإثراء على مورد رزق العامل ومستقبله الوظيفى ، أن يرتب على اغفاله بطلان قرار الفصل من الفحمة دون حاجة الى اتخاذ أى إجراء آخر . هذا ومن جهة أخرى فإن التنظيم النقابى والقائمين عليه لهم من السلطات القانونية ما يكفلهم مواجهة تعذر انقياد اللجنة الثلاثية أو تراخيها

في أداء واجباتها بسبب تظلم أحد أعضائها عن الاشتراك فيها عن عمد أو إهمال .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم فإن القرار المطعون فيه يكون مبدوفاً ولا يقتيد الطعن فيه بالمبدأ المقرر قانوناً . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب ، وقضى بإلغاء القرار المطعون فيه يكون مطلقة للقانون ، ويكون الطعن عليه على غير أساس سليم متعنه رفضه ، وغنى عن البيان أن إلغاء القرار المطعون فيه للسبب المتقدم لا يخل بمسلة الشركة المدعى عليها في اتخاذ ما تراه مناسباً حيال المدعى لما أسند إليه من مخلفات وفقاً لأحكام القانون .

( طعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٧ )

### قاعدة رقم (٦٨٥)

المبدأ :

عدم عرض قرار فصل العامل على اللجنة الثلاثية يترتب عليه انعدام القرار - عرض القرار على اللجنة بعد صدوره لا يصح هذا العيب .

ملخص الحكم :

إن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذي يحكم الواقعة - بموجب في المادة ٥٣ منه على رئيس مجلس الإدارة قبل أن يصدر قراراً نهائياً بفصل العامل أن يعرض الأمر على لجنة ثلاثية التشكيل ، ويقضى هذا النظام في المادة ٥٤ منه أن تتولى هذه اللجنة بحث كل حالة تعرض عليها وإبلاغ رئيس مجلس الإدارة رأياً فيها ، وخولها في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والإطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزوماً لها ، وأوجب عليها أن تحرر محضراً يثبت فيه ما اتفقت عليه من إجراءات وما سمعت من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسجلاً . ونصت المادة ٥٥ من النظام المذكور على أن كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافاً لأحكام المادتين السابقتين

يكون بطلاناً بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

مؤدى هذه النصوص أن المشرع رأى أزاء جزاء الفصل من الخدمة وأثره البالغ على مستقبل العامل وأسرته ، أن يعطي الفصل بمعنات جوهريه تكفل قيلة على السبب المبرر له ابتغاء المصلحة العامة دون ثمة تصف أو انحراف ، فشرط قبل أن تصدر السلطة الرئاسية بالقطاع العلم قرارها بفصل العامل ، أن تعرض أمره على لجنة ثلاثية تتولى بحث ما أسند اليه من مخالفات وتبدي رأيها في موضوعها وذلك على ما يتبادر من نص المادة ٥٤ سالفه الذكر ومن الحكمة التي اقتضت عرض الامر على اللجنة وهي استظهار مشروعية الفصل وملاءمته — وتقديرا من المشرع لهذه الضوابط والاجراءات فقد رتب على مخالفتها انعدام قرار الفصل حيث نص صراحة على بطلانه بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

لما كان الامر كما تقدم وكان الثابت من الاوراق أن القرار المطعون فيه قد صدر بفصل المدعى في ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٢ دون عرض الامر على اللجنة الثلاثية ، فإنه يكون مشوباً بالانعدام وإذ كانت الشركة المدعى عليها محاولة منها لتصحيح القرار بعد ادراك عدم مشروعيتها قد قامت بعرض الامر على اللجنة الثلاثية بطولتها المفعودة في ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٢ ، الا أن اللجنة لم تبد رأيها في موضوع الاتهام الذي أسند الى المدعى وحفظت الموضوع لوقوع الفصل الذي تطالب به الشركة عن طريق اللجنة ، وبهذه المثابة فإنه لا يجدى الاحتجاج بأن عرض الامر على اللجنة الثلاثية على هذا النحو من شأنه أن يوضح العيب الذي اعتور القرار المطعون فيه ، وذلك طالما أن اللجنة لم تثبت المخالفات التي أسندت الى المدعى ولم تبد رأيها فيها على الوجه الذي أوجبه المادة ٥٤ من نظام العاملين بالقطاع العام كلف الذكر ، وكان من شأن مخالفة حكم هذه المادة — على ما سلف بيانه — انعدام قرار فصل العامل والقرار الصادر بتصحيحه على السواء .

لما كان الامر كذلك وكان القرار المطعون فيه صدر مشوباً بالانعدام ولم يلحقه ثمة تصحيح ، فإنه يكون حرياً بالائفاء دون التقيد بميماد الطعن بالائفاء الذي حددته المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام

المصدر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم إجراءات رفع الدعوى .  
وغنى عن البيان أن إلغاء القرار المطعون فيه للسبب المتقدم لا يخل بسلطة  
الشركة المدعى عليها في اتخاذ ما تراه مناسبا حيال المدعى وفقا لأحكام  
القانون .

( طعن رقم ٦٨٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣ )

### قاعدة رقم (٦٨٦)

المبدأ :

التزام الشركة اذا رأت أن المخالفة التي ارتكبتها العامل تستوجب  
نمليه بعرض الامر على لجنة ثلاثية — تنفذ الشركة هذا الالتزام بطلب  
عرض الامر على اللجنة — تعذر انعقاد اللجنة لتخلط العضو ممثل العمال  
من حضور جلساتها بغير مسوغ — لا محل لبطالان القرار الصادر بفصل  
العامل في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ان الشركة قد أتخذت الاجراءات اللازمة قلتونا في شأن عرض الامر  
على اللجنة الثلاثية قبل إصدارها قرار الفصل المطعون فيه اذ تقدمت  
الشركة الى مديري العمل المختصة بكتابها المؤرخ ١١ من يونية سنة ١٩٦٩  
بطلب عقد اللجنة الثلاثية فقام السيد مدير مديرية العمل بوسط  
الاسكندرية كما يبين من المحضر الموقع منه ومن مندوب الشركة بالدعوة  
لانعقاد اللجنة بالكتاب رقم ٣٤٥٩ للبرر في ١٧ من يونية سنة ١٩٦٩  
محددا صباح يوم ٢٣ يونيه لانعقادها في الساعة العاشرة فحضر ممثل  
الشركة والعامل ولم يحضر ممثل العمال عضو اللجنة وقد بأن من مناقشة  
عضوى اللجنة للعامل انه كان قد قام كذلك من جانبه بإبلاغ السيد / .  
... ممثل العمال النقابيين باللجنة شفاعته بالحضور وتأجل انعقاد  
الجلسة ليوم ٢٦ من يونية سنة ١٩٦٩ على أن يخطر مندوب النقابة كاتبة  
بالموعد الجديد كما قامت مديرية العمل من جانبه بإخطار رئيس اللجنة  
النقابية بالكتاب رقم ٣٤٩٩ المؤرخ في ٢٣ من يونية بالموعد الجديد ولكن  
العامل وممثل الشركة حضرا في الميعاد الجديد بمقر اجتماع اللجنة

وتختلف ممثل العمل للمرة الثانية فاستأنن العامل في التوجه الى مقر اللجنة النقابية لاحتضاره فاذن له بذلك وعاد العامل وقدم للجنة خطابه من اللجنة النقابية يطلب تأجيل انعقاد اللجنة الى موعد آخر يبلغ به ممثل النقابية موقع ذلك الخطاب وذلك لتعذر حضوره للجنة في ذلك اليوم فأجلت اللجنة اجتماعها ليوم ٢٨ من يونية وسلمت العامل خطابا من مديرية العمل رقم ٣٥٣١ في ذات اليوم ليقوم بتوصيله بمعرفته وتحت مسؤوليته الى ممثل العمل كما لم يجسر العامل وقد أثبتت اللجنة المجتمعة في ذلك اليوم بمضامين فقط كافة الخطوات السابقة وعلقت عليها بأنه يتضح أن الشركة قامت بالالتزام المنصوص عليه في المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المملوكة الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وأنه بذلك يتضح أن تعذر انعقاد اللجنة لتصدر قرارها هو المدة المبينة في المادة ٦٥ من لائحة نظام العاملين المشار إليها بسبب تخلف ممثل العمال عن الحضور أكثر من مرة وعليه فقد رأى رئيس اللجنة حفظ الطلب مع قيام حق الشركة في اتخاذ الاجراء القانوني الذي تراه . واذ كان الالتزام الذي حددته المادة ٦٤ من اللائحة المشار إليها هو العرض على اللجنة قبل اصدارها قرار الفصل وأن الشركة قد قامت بالعرض فعلا على اللجنة وأن اللجنة حاولت أن تعقد اجتماعا أكثر من مرة الا أن العضو الثالث فيها ممثل العمال الذي ثبت أنه أخطر شخصيا بمواعيد الانعقاد تمعد التخلي عن الحضور أكثر من مرة فإنه بذلك لا تثريب على الشركة من وجهة النظر القانونية ان هي أصدرت قرارها بالفصل بعد أن وقفت على ما تم في شأن اجتماع اللجنة وبعد أن أعلد إليها رئيس اللجنة الامر لتتخذ في شأنه ما تراه اذ أنه قد رأى بحق ان هذه للشكليات قد وجهت الى مداها وما كان لعضو اللجنة النقابي بتصرفه على النحو الذي جرى أن يسقط حق الشركة في أن تجلبه الذنب الاداري بالجزاء الذي تراه مناسباً له ولو كان الفصل ويحسب للشركة تنفيذا لصحيح الاوضاع القانونية انها عرضت الامر على اللجنة الثلاثية التي أخفت حرصها الكاملة لاصدار قرارها وهو على أية حال استشاري ولكن ظروفاً خارجة عن ارادة الشركة حالت دون اصدار اللجنة قرارا في الموضوع وذلك لامعان العضو ممثل لجنة العمال في الامتناع عن حضور جلساتها بغير عسوغ .

## تقاصدة رقم ( ٦٧ )

المبدأ :

التحقيق مع المملول ثم عرض امره على اللجنة الثلاثية المشكلة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ - القرار الصادر بعد ذلك من رئيس مجلس ادارة الشركة بفسخ عقد عمله - هو في التكيف القانوني الصحيح قرار تاديبى بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة .

ملخص الحكم :

ان ادارة الشركة أجرت تحقيقا بفضله على ما أسفر عنه جرد مخازن المنتجات ، وانتهت فيه الى ادانة المدعى بالشروع في سرقة منتجات ورق السلوفان الشفاف وذلك بتعبيته في صناديق العوامم تمهيدا لآخراجه من حيازة الشركة والإستيلاء عليه ، ثم عرضت أمره بناء على نتيجة هذا التحقيق على اللجنة الثلاثية المشكلة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ للنظر في الموافقة على بفسخه ، وبعد انتهى رأى اللجنة بالاغلبية - في محضرها المؤرخ ١٩٧٠/٥/٣١ - الى الموافقة على الفصل ، ثم صدر القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٠/٦/٣ متضمنا أن رئيس مجلس ادارة الشركة أمر بفسخ عقد عمل المدعى ، ولما كلنت الاجراءات سالفة الذكر هي في الواقع من الامر مضمن تطبيق لاحكام المواد ٥٨ و ٥٩ و ٦٤ و ٦٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ ، وهذه الاحكام تحدد الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على هؤلاء العاملين ومنها جزاء الفصل من الخدمة .

وتنص بأن لا يجوز توقيع جزاء على المملول الا بعد التحقيق معه وأنه اذا رأى رئيس مجلس الإدارة أن المخالفة التي ارتكبها المملول تستوجب توقيع جزاء الفصل تعين عليه قبل اصدار هذا القرار عرض الامر على اللجنة الثلاثية المشكلة طبقا للمادة ٦٤ لاستطلاع رأيا ، فان

اتباع الشركة للإجراءات ملزمة البين وهي يحدد إصدار القرار المطعون فيه ما يؤكد أن القرار المذكور يعتبر في التكليف القانوني الصحيح قرارا تأديبيا بتوقيع جزء الفصل من الخدمة على المدعى أعمالا لأحكام لائحة نظم العاملين بالقطاع العام المشار إليها ، ولا ينال من اعتباره كذلك مجرد مصادقة في عبارة تفيد في ظاهرها أنه قد تمسح لتفقد العمل من جانب أحد طرفيه وهو الشركة المدعى عليها ، إذ العبرة في مجال التفسير بالمقتضى والمحملي وليست بالألفاظ والمباني ، ولذلك يكون ادعاء الشركة بأن القرار المطعون فيه ليس قرارا تأديبيا هو ادعاء غير قائم على أساس سليم من الواقع أو القانون .

( طعن رقم ٧٩ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٢ )

### قاعدة رقم (٦٨)

#### المبدأ :

الفرق بين الفصل التأديبي والفصل بغير الطريق التأديبي .

#### ملف الحكم :

لا صحة لما ذهبت الشركة الطاعنة في طعنها رقم ٢٦٨ لسنة ١٥ القضائية من أن القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ بإنهاء خدمة المدعى ليس قرارا تأديبيا وإنما هو قرار يفصله بغير الطريق التأديبي لمجم صلاحيته لشغل وظيفته ، ذلك أن أسباب انتهاء خدمة العاملين بالقطاع العام محددة في المادة ٧٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي يتم الإنهاء في ظل أحكامه ، وليس من بينها حق الشركة في إنهاء خدمة العامل بغير الطريق التأديبي لمجم صلاحيته لشغل وظيفته فيما عدا الحالتين اللتين أشار إليهما الحكم المطعون فيه وهما ثبوت عدم صلاحيته خلال فترة الاختبار أو توالي التقارير عنه بدرجة ضئيف وفيما عدا ذلك فإن الفصل بغير الطريق التأديبي إنما يكون بقرار من رئيس الجمهورية ، فقد جاء في البند الثالث من المادة ٧٥ من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر أن خدمة العامل تنتهي بالفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي أو بقرار من رئيس الجمهورية فالقرار رقم ١٤



لسنة ١٩٦٨ الذى أصدره رئيس مجلس ادارة الشركة بإنهاء خدمة المدعى لارتكابه العديد من المخالفات ولاتهامه بالاختلاس مهما يكون عباراته — هو في حقيقته فصل تأديبي .

( طعن رقم ٢٦٨ ، ٤١٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٦٨٩ )

#### المبدأ :

انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة المشار اليها في المادة ٦٩ من نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مشروط بأن تقرر الجهة المختصة قانونا الغاء الوظيفة ثم يصدر الوزير المختص قراره بإنهاء خدمة شاغل هذه الوظيفة — وجوب الالتزام بما شرعه المشرع في هذا الشأن ودون أن تستهدف الجهة المختصة بهذه الوسيلة تحقيق غاية أخرى — تطبيق — صدور قرار من رئيس الجمهورية بإنهاء خدمة رئيس مجلس ادارة إحدى شركات القطاع العلم ثم صدور قرار باندماج الشركة التي كان يرأسها في شركة أخرى في تاريخ صدور قرار انتهاء الخدمة يفيد أن الهدف من وراء ذلك الحيلولة بين ترشيحه لرئاسة الشركة الدائمة أو غيرها أو نقله لاية وظيفية أخرى مناسبة وبالتالي اقتصاؤه عن مجال الوظائف العامة دون اتباع الطريق التأديبي بما يقطع بأنه فصل بغض الطريق التأديبي وبهذه الخلة فإنه يفيد من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة العاملين المدنيين المقيدين بغض الطريق التأديبي على أسس أن انتهاء خدمته لم يكن بسبب الغاء الوظيفة .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٦٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — والذي صدر القرار المطعون فيه في ظله — وهي في معرض بيان الحقوق المالية المستحقة للعاملين في حالة انتهاء خدمتهم ، قد اعتبرت من بين هذه الحالات انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة بقرار من الوزير المختص ويبين من صياغة هذا النص أن

انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة مشروط بأن تقرر الجهة المختصة قانونا لغاء الوظيفة ثم يصدر الوزير المختص قراره بإنهاء خدمة شاغل هذه الوظيفة وبهذه المثابة فإن انتهاء خدمة العامل بسبب الغاء الوظيفة وإن كان من أسباب انتهاء الخدمة قانونا ، إلا أن منطوق ذلك الالتزام بما شرطه المشرع في هذا الشأن وإن لا تستهدف الجهة المختصة بهذه الوسيلة تحقيق غاية أخرى .

ومن حيث أن مفاد الأوراق أنه لم يصدر قرار سابق بالغاء وظيفة المدعي على نحو يسوغ للوزير المختص إنهاء خدمته بسببه وفقا لحكم المادة ٦٩ سالفه الذكر ، واذ تقرر ابتداء إنهاء خدمة المدعي بوصفه رئيسا لمجلس إدارة شركة مصر للمخازن الهندسية بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦٣ لسنة ١٩٧١ بماله من سلطة في فصل العاملين بالتطبيق لحكم المادة ٦٤ من نظام العاملين المذكور ، فإنه لا يتأتى القول بأن إنهاء خدمة المدعي كان بسبب الغاء وظيفته ويؤكد هذا ويستأنده أن القرار الجمهوري المشار اليه شمل إنهاء خدمة عدد من رؤساء ومجالس إدارة الشركات وكبار العاملين ولم يتضمن هذا القرار ما يفيد أن إنهاء خدمة أي منهم كان بسبب الغاء وظيفته وبناء على ذلك فإن إنهاء خدمة المدعي يتخضع لقرار فصل بغير الطريق التأديبي يصدر من السلطة المختصة بذلك ، وليس إنهاء خدمة بسبب الغاء الوظيفة على ما يشير دفاع الجهة الادارية المدعي عليها ، ولا ينال من ذلك أنه صدر في ذات التاريخ الذي صدر فيه قرار إنهاء خدمة المدعي القرار الجمهوري رقم ٢٤٧٨ لسنة ١٩٧٢ بادماج الشركة التي كان المدعي يرأس مجلس ادارتها في شركة أخرى ، ذلك لأن الدلالة المستفادة من صدور قرار الدمج تاليا لقرار إنهاء خدمة المدعي في ضوء الملاحظات سالفه للبيان هي استهداف الحيولة بين المدعي وبين ترشيحه لرئاسة الشركة الدامجة أو غيرها أو نقله لاية وظيفة أخرى مناسبة ، وبالتالي أقصاؤه عن مجال الوظائف بعلامة دون اتباع الطريق التأديبي بما يقطع بأنه فصل بغير الطريق التأديبي وبهذه المثابة يفيد المدعي من أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المصنولين بغير الطريق التأديبي .

### قاعدة رقم ( ٦٩٠ )

#### المبدأ :

انهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مظه بالشرف أو الامانة وفقا لحكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يعدو من قبيل الفصل التأديبي — يستوى في ذلك ان يكون انتهاء الخدمة وجوبيا اذا كانت العقوبة الجنائية المحكوم بها واجبة الفلذ او كل انتهاء الخدمة جوازيا اذا كانت العقوبات المتصوص عليها في الفقرة المذكورة دون تطلب توافر اركان الجريمة التأديبية او تطلب قيلم السبب المبرر للتأديب بما مؤداه اختلاف طبيعة انتهاء خدمة العامل للحكم عليه بعقوبة جنائية من التأديب — المادة ٦٤ سالفه الذكر اكدت هذا الفهم اذ عدت حالات انتهاء الخدمة وأوردت في الفقرة الثالثة منها حالة الفصل او العزل بحكم او قرار تأديبي ونصت في الفقرة السادسة على حالة الحكم بعقوبة جنائية ، ولو كئت الحالة التي أوردتها الفقرة السادسة المذكورة مما يندرج في عداد الفصل التأديبي لا أفرد لها المشرع فقرة مستقلة اكفاء بالنص الوارد في الفقرة الثالثة — يترتب على ذلك ان مهاكم مجلس للدولة تكون غير مفتضة ولاثيا بالفصل في قرار انتهاء خدمة العامل للحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والامانة .

#### ملخص الحكم :

ان العاملين في شركات القطاع العام يخضعون — كأصل عام — في كل ما يثور بشأنهم من منازعات ، لاختصاص المهاكم المدنية دون مهاكم مجلس الدولة تطبيقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل وما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون اصدار نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . واستثناء من هذا الاصل العام ناط المشرع بالمسكمة التأديبية المختصة تأديب العاملين في شركات القطاع العام والاختصاص بالفصل في الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة عليهم والفصل في طلبات وقفهم عن

العمل أو مد وقفهم أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف بالتطبيق لأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر والفقرة الثانية عشرة من المادة العاشرة والمادتين ١٥ ، ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، كما أنطأ المشرع مجلس الدولة ، بهيئة قضاء إداري بالفصل في الطلبات التي يقدمها هؤلاء العاملون بالظمن في قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بفصلهم بغير الطريق التأديبي .

ومن حيث أن انتهاء خدمة العامل من شركات القطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة وفقا لحكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يمد من قبيل الفصل التأديبي ، يستوى في ذلك أن يكون إنهاء الخدمة وجوبيا إذا كانت العقوبة الجنائية المحكوم بها واجبة التنفيذ أو كان إنهاء الخدمة جوازيا إذا كانت العقوبة الجنائية موقوفا تنفيذها . ذلك أن المشرع حول إنهاء الخدمة وفقا لحكم الفقرة المذكورة لرئيس مجلس إدارة الشركة بسلطته الإدارية ولو شاء غير ذلك لمعد بإنهاء الخدمة في حكم هذه الفقرة إلى السلطة التأديبية متمثلة في السلطة الرئاسية أو المحكمة التأديبية حسب الأحوال ، كما أن إنهاء الخدمة منوط بالحكم على العامل بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها بالفقرة المذكورة دون تطلب توافر أركان الجريمة التأديبية أو تطلب قيام السبب المبرر للتأديب ، بما مؤداه اختلاف طبيعة إنهاء خدمة العامل للحكم عليه بعقوبة جنائية عن التأديب . وقد أكدت المادة ٦٤ المشار إليها هذا الفهم إذ عذدت حالات إنهاء الخدمة وأوردت في الفقرة الثالثة منها إحالة الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي ونصت الفقرة السادسة على حالة الحكم بعقوبة جنائية ، ولو كانت الحالة التي أوردتها الفقرة السابقة المذكورة مما يندرج في هذا الفصل التأديبي لما أفرد لها المشرع فقرة مستقلة اكتفاء بالنص الوارد في الفقرة الثالثة .

ومن حيث أن الاحتجاج بأن ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة ٦٤ المشار إليها من أنه يكون الفصل جوازيا لرئيس مجلس الإدارة

إذا كان الحكم مع وقف التنفيذ مفاده أن يكون الفصل في هذه الحالة عقوبة تأديبية وليس إنهاء الخدمة ، فإنه قول داهض ، ذلك أن إنهاء الخدمة يصدر بحكم جنائي ضد العامل ليس بطبيعته على ما سلف بيانه إنهاء تأديبيا يعتبر منه عقوبة تأديبية ولكنه في الواقع من الإلزام إنهاء اداري ولم يعبر المشرع بكلمة الفصل في الفقرة المذكورة الا على أنها مرادف لانتهاء الخدمة ، ولقد تكرر من المشرع ذلك فمنص في المادة ٦٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المذكور على الفصل لعدم اللياقة للخدمة صحيا بدلا من إنهاء الخدمة ولا ريب في أن عدم اللياقة الصحية لا يمكن أن تكون مخالفة تأديبية تستوجب توقيع الجزاء التأديبي كما انه لا غناء في القول بأن إنهاء الخدمة تطبيقا لحكم الفقرة السادسة المشار اليها في حالة الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة يصدر بسلطة تقديرية تعتبر معها قرار إنهاء الخدمة جزاء مقننا اذا أساء مصدر القرار استعمال سلطته وانصرف بها ولا غناء في ذلك لان عيب اساءة استعمال السلطة والانحراف بها من الميوب التي تعيب القرار ويختص أمر بحثها ورقابتها لسلطة المحكمة المختصة ، وتوافر الدليل على قيلم هذا العيب وان كان من شأنه أن يصم قرار إنهاء الخدمة بعدم الشرعية الا أنه ليس من شأنه أن يغير من طبيعته ويحيله الى جزاء تأديبي ، واذا كان القضاء الاداري قد جرى على تكييف بعض القرارات الخاصة بالموظفين العموميين بانها جزاء مقنع ، فإنه يستهدف من ذلك بسط الرقابة القضائية على القرارات الادارية التي تختصم فيها جهة الادارة بأحد القرارات التي يخرج أمر الفصل فيها عن دائرة اختصاص القضاء عموما للافلات من الرقابة القضائية في الوقت الذي تنطوي فيه هذه القرارات في جوهرها على جزاء تأديبي مقنع ومن ثم فإنه لا يسوغ الاستناد الى هذا القضاء لانتزاع اختصاص مخول براحة للقضاء المدني بهدف اخضاعه لسلطان محاكم مجلس الدولة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب ويبحث دوافع اصدار قرار إنهاء خدمة المدعي وبواعثه والظروف التي عاصرت اصداره وقضى باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا القرار وتأسيسا على انه في حقيقته قرار تأديبي استهدفت الشركة به مجازاة المدعي بالفصل ، فإنه يكون — أخلا في تطبيق القانون ،

ذلك أن بحث مشروعية قرار إنهاء الخدمة في ضوء دوافعه ومبرراته من الأمور المتروكة للقضاء المختص ولقد كان من شأن هذا الخطأ الذي وقعت فيه المحكمة أن وقعت في خطأ آخر حين نهجت بإعدام القرار المطعون فيه بمقولة عدوانه على اختصاص المحكمة التأديبية التي تملك وجدها فصل المدعى باعتباره أحد أعضاء التشكيلات النقابية ، ذلك أن مؤدى هذا القضاء أن يصبح إنهاء خدمة المدعى من الخدمة بسبب الحكم عليه في جريمة مظلة بالشرف والأمانة من اختصاص المحكمة التأديبية وهو أمر يخالف صريح حكم الفقرة السادسة سالف الذكر ، وينطوي على سلب لاختصاص السلطة الرئاسية في إنهاء خدمة من يتحقق فيه شروط الفقرة المذكورة وهو اختصاص تفضع فيه لرقابة القضاء المدني .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان قرار إنهاء خدمة المدعى ليس جزءاً تأديبياً كما أنه ليس من القرارات غير التأديبية التي يختص القضاء الإداري بالفصل فيها طبقاً لحكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ ، فإن محاكم مجلس الدولة تكون غير مختصة ولائياً بالفصل فيه ، ويتمتع أحالة الدعوى في هذا الشأن إلى المحكمة العمالية المختصة للفصل فيها أصحاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المقوبات .

( طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٩١ )

#### المبدأ :

إنهاء خدمة العامل بالقطاع العام بسبب الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مظلة بالشرف لا يعد من قبيل الفصل التأديبي - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظره - اختصاص المحكمة العمالية .

#### ملخص الحكم :

لا شبهة في أن إنهاء خدمة العامل بالقطاع العام بسبب الحكم

عليه بمقوبة جنائية أو بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة منقطة بالشرف أو الأمانة لا يعدم من قبيل الفصل التأديبي يؤيد ذلك أن المادة ٦٤ من قانون العاملين بالقطاع العام اذ عدت حالات انتهاء الخدمة في سبع حالات أوردت في البند الثالث حالة الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي ، بينما أوردت حالة الحكم بمقوبة جنائية في البند السادس ، فلو أن الحالة الثانية كانت مما يندرج في عداد الفصل التأديبي لما أفرد لها بندا مستقلا .

المدعى — وهو من العاملين في شركات القطاع العام — لا يندرج في حكم الموظفين العموميين على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، وهو بهذه المثابة — وكامل علم يخضع في كل ما يثور بشأنه من منازعات غير تأديبية لاختصاص المحاكم العادية دون الإدارية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل وأعمالا لفصل الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والتي تنص بأن يسرى على العاملين بالقطاع العام أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

( طعن رقم ٦٨٢ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٠ )

### قاعدة رقم (٦٩٢)

المبدأ :

إذا كان مناسب إلى العامل من تقاض في توريد المبالغ المحصلة لحساب الشركة لم يكن التقصد منه اغتلاصا بل استخلاص حقه في مبلغ المصلحة المحكوم له به على الشركة فإن قرار فصله بغير الطريق التأديبي يكون مخالفا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي — أساس ذلك أن مصك هذا العامل وإن كان يستوجب المؤاخذه التأديبية إلا أنه لا ينطوي على جريمة جنائية حسبما ذهبت إليه النيابة العامة كما لا يمثل اضرارا جسيما بمصلحة الشركة — يترتب على ذلك أحقيته في أن يعود إلى الخدمة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن إعادة العاملين المصنفين المصنفين

بغير الطريق القانوني الى وثائقهم وان تصوى حاله وفقا للقواعد  
الموضوعية التي تضمنتها هذا القانون .  
ملخص الحكم :

يبين من مطالعة الأوراق أن المدعى كان يعمل منذ سنة ١٩٥٥  
محصلا بشركة المشروعات الهندسية لأعمال الصلب ( ستيلكو ) ، وأنه  
تبين للشركة خلال سنة ١٩٦٦ أنه قام بتحصيل مبالغ لحسابها من بعض  
عملائها واحتجزها لنفسه ولم يقوم بتوريدها لخزانتها ، وكان المدعى  
قد استصدر حكما في ١٥ من يونية سنة ١٩٦٦ صدر الشركة من  
محكمة شئون العمال الجزئية في الدعوى رقم ٧٨٠٦ لسنة ١٩٦٣ بمبلغ  
٣١٦٣١٢ جنيها قيمة المستحق له قبلها عن عمولة التحصيل التي تعد  
جزءا من أجره وقام بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير على أموال  
الشركة بينك الاسكندرية استيفاء للمبلغ المحكوم به ، وفي ٧ من يولية  
١٩٦٦ أبرمت الشركة مع المدعى اتفاقا نص في مقدمته على ما يأتي  
« حيث أن الطرف الثاني ( المدعى ) قد استصدر الحكم رقم ٧٨٠٦  
لسنة ١٩٦٣ عمال جزئي القاهرة ضد الطرف الأول ( الشركة ) يقضى  
بإلزامها بدفع مبلغ ٣١٦٣١٢ جنيها والمصروفات مع النفاذ المجل  
بلا كفالة ، وحيث أن الشركة كانت قد لاحظت قبل صدور هذا الحكم  
أن الطرف الثاني لم يورد لخزينتها مبالغ قام بتحصيلها من العملاء  
أوضح أنها حوالى مائة جنية ، وحيث أن الشركة تقوم الآن بمراجعة  
هذه المبالغ وأرسلت مصادقات للعملاء للتأكد من قيمة المبالغ التي لم  
تورد لخزينتها ، وحيث أن الطرف الثاني قد اتخذ اجراءات تنفيذ هذا  
الحكم ، ورغبة من الطرفين في اجراء تسوية ودية مؤقتة ٥٠٠ »  
وقضت بنود الاتفاق أن يقبل المدعى الحصول على مبلغ ٥١٩٣١٢  
جنيها من جملة المحكوم له به ويتمهد بوقف تنفيذ باقى الحكم  
( ثمانمائة جنية ) حتى يفصل في الاشكال المرفوع من الشركة . وأن  
يقتل عن الحجز الموقع تحت يد بنك الاسكندرية ونص البند الرابع  
على أنه في حالة ظهور مبالغ محصلة من الطرف الثاني وعدم توريدها  
لخزينة الشركة فلها تقسم من مبلغ الثمانمائة جنية الباقية وأن تحتفظ  
بكافة حقوقها بالنسبة للمبالغ التي تم تحصيلها بواسطة المدعى ولم



يورها لغزيتها • وفي ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ حرر المدعى طلبا موقعا منه الى المدير المالى للشركة تبين له أن ذمته مشغولة بمبلغ ٧٣٤٢٣٩ جنيها ، وأورد بيانا مفصلا بعنوان هذا المبلغ وأسماء العملاء الذين حصله منهم وطلب خصمه من رصيده الدائن لدى الشركة أى من باقى المبلغ المحكوم له به • وقد أبلت الشركة النيابة العامة ضد المدعى بأنه حصل مبلغا لخصمها ولم يعم بتوريدها ، وقيدت الواقعة برقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ حصر تحقيق علبدين • وقد انتهت النيابة الى حفظ الشكوى اداريا فى ١٣ من يونية سنة ١٩٦٧ لعدم وجود جريمة ، وبنت الحفظ على أن المدعى دفع تهمة الاختلاس بأن المبلغ المستحق عليه قد أدخل فى حسابات أعمال أخرى كلفته بها الشركة وبأنه حرر على نفسه اقرارا بالمبلغ المذكور ، وطلى أن الشركة لم يكن لديها نظام خاص يحدد كيفية توريد المبالغ المحصلة وتاريخ التوريد والمدة الواجب المحاسبة عنها ، بالإضافة الى الاعتبار القائم بالنسبة للمدعى كدائن للشركة بمبلغ ١٣١٦ جنيها • وهو يزيد على المبلغ الذى أقر بعدم توريده •

ومن حيث أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر يقضى فى المادة الثانية منه بأنه يشترط لاعادة المامل المفقود الى الخدمة إلا يكون قد بلغ سن التقاعد وقت اعادته ، وأن يثبت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبى على غير سبب صحيح ، وتعتبر الأسباب غير صحيحة اذا ثبت أنه لم يكن قد قام بالمامل عند انتهاء خدمته سبب يجعله فى حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبى - وقد نصت هذه المادة على أنه « مع عدم الاخلال بالسلطات التى يقررها القانون فى حالة اعلان الطوارئ لا يجوز فصل المامل فى احدى وظائف الجهاز الادارى للدولة وفى الهيئات والمؤسسات العامة ووحداتها الاقتصادية بغير الطريق التأديبى الا فى الأحوال الآتية :

( ١ ) اذا أخل بواجبات الوظيفة بما من شأنه الاضرار الجسيم بالانتاج أو بمصلحة اقتصادية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية •

(ب) اذا قامت بشأنه دلائل جديده على ما يمس أمن الدولة وسلامتها .

(ج) اذا فقد أسباب الصلاحية للوظيفة التي يشغلها لغير الأسباب الصحية ، وكان من شاغلي وظائف الإدارة العليا .

(د) اذا فقد الثقة والاعتبار وكان من شاغلي وظائف الإدارة العليا .

كما تقضى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بأن تطبق أحكام القواعد الموضوعية التي تضمنها والخاصة بتسوية حالة من يعادون الى الخدمة طبقا له — على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكامه ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه .

ومن حيث أن المخالفة التي أسندت الى المدعى لا تتدرج في حالة من الحالات التي تبرر الفصل بغير الطريق التأديبي في حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، وذلك أن ما نسب اليه من تقاعس في توريد المبالغ المحصلة لحساب الشركة لم يكن القصد منه اختلاسها بل استخلاص حقه في مبلغ العمولة المحكوم له به على الشركة وهذا المسلك وإن كان يستوجب المؤاخذة التأديبية الا أنه لا ينطوي على جريمة جنائية حسبما ذهبت اليه النيابة العامة في قرار الحفظ سالف الذكر ، كما لا يمثل اضرارا جسيما بمصلحة الشركة التي يعمل بها ، وعلى ذلك يكون قرار فصله بغير الطريق التأديبي متعينا الانشاء لمخالفته القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ ، ولما كان ذلك وكان المدعى لم يبلغ السن المقررة للتقاعد — اذ أنه مولود في ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ حسبما هو ثابت بملف خدمته — فإنه والحالة هذه يتعين الفناء الحكم المطعون فيه والحكم بأحقية المدعى في أن يعود الى الخدمة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وبأن تسوى حالته وفقا للقواعد الموضوعية التي تضمنها هذا القانون مع الزام المدعى عليها المصروفات .

## قاعدة رقم (٦٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ - أسباب الفصل بغير الطريق التأديبي - التصرفات المنسوبة للمدعى تفقد الاطمئنان الى أمانته والحفاظ على المال العام ومن ثم يسوغ فصله من الخدمة - الصورة الفعلية من مذكرة التنبية العامة يستلزمها ما ورد في مذكرة التنبية الادارية تعد دليلا على المسؤولية الجنائية - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

أما عن الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر لطلب إلغاء القرارات الادارية النهائية في قانون مجلس الدولة ، فإنه أصبح بدوره - بعد صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه - غير ذي موضوع ، ذلك لأن هذا القانون وقد فتح باب الطعن في قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي سائلة البيان ، وقضى بتصحيح أوضاع العاملين الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبي طبقا لقواعد موضوعية موحدة واجبة التطبيق على من كان منهم قد لجأ الى القضاء طالبا إلغاء أو تراخي الى صدور هذا القانون ثم تقدم في ظله طالبا العودة الى الخدمة ، فلن المدعى وقد أقام دعواه بطلب إلغاء قرار إنهاء خدمته قبل العمل بهذا القانون وكانت هذه الدعوى أمن اثر في معنى التمسك بالعودة الى الخدمة من مجرد طلب العودة الى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة الثالثة من هذا القانون على ما سلف الإشارة اليه ، فإن هذه الدعوى بهذه المثابة قد أصبحت بحكم القانون مقبولة شكلا .

ان الاضطراب كان يسود عمل الشركة في النواحي الادارية والمالية ، فقد أهدرت تعليمات المؤسسة واستتبع مخالفة قراراتها ، ولا شك أن المدعى عن كل ذلك مسئول بوصف أنه نيظ به تنظيم وإدارة الشركة فكان عليه أن يتابع الالتزام بقرارات المؤسسة ويعمل على

التمسك بها وتنفيذها وأن يسط رقابة حقيقية وفعلية على عمل  
مرؤوسيه ، وإذا كان ذلك حال الشركة من الناحيتين المالية والإدارية ،  
فإن تصرفات المدعى - وقد استباح لنفسه دون وجه حق الاستيلاء  
على بعض المشغولات الذهبية وغيرها من أموال الشركة - حسبما ثبت  
من تقرير اللجنة التي شكلتها المؤسسة - يفقد تعاملا الاطمئنان إلى  
أمانته والحفاظ على المال العام ، ولا يجدى المدعى التفصل من  
المخالفات الإدارية والمالية بأن مرؤوسيه هم المسؤولون عنها لأنه حتى  
لو صح قيام مسئولية مرؤوسيه فإن مسئولية المدعى تقوم كاملة أخذا  
في الاعتبار بأن تكرار تلك المخالفات والخروج على التعليمات على  
ما سلف أيضا يكشف عن فساد الإدارة العليا في الشركة وتهاونها .

ومن حيث أنه لا ينال مما ذهب إليه المدعى وسأنده فيه الحكم  
الطعن فيه من عدم الاطمئنان إلى الصورة القطعية لمذكرة نيابة الأموال  
العامة في القضية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٦ حصر أموال عامة والتشكيك  
فيما ورد بها ، أو أنها دون ضم أصلها لا ترقى إلى مرتبة الدليل على  
قيام المسئولية الجنائية ذلك لأن عدم تقديم أصل هذه المذكرة يرجع  
إلى دشتها حسبما ورد بالأوراق هذا بجانب أنه ليس منكرًا أن نيابة  
الأموال العامة قد أجرت التحقيق وقدمت مذكرتها فيه ، ولئن كانت  
قد دشتت لمضى المادة القانونية ، فإنه يمكن الاستللال على محتوياتها  
مما ورد في مذكرة النيابة الإدارية في القضية ٨٦ لسنة ١٩٦٧ ، ٢٤٢  
لسنة ١٩٦٧ ، يضاف إلى ما تقدم أن الانهيار الذي لحق الشركة في  
شؤونها المالية والإدارية وكذلك عدم حفاظ المدعى على أموال الشركة  
واستيلائه على بعضها كما هو ثابت من التقرير الذي أعدته اللجنة التي  
شكلتها المؤسسة وكذلك من تقرير الرقابة الإدارية ، بما يخفى عن أي  
دليل آخر .

( طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/١٥ )

## قاعدة رقم (٦٩٤)

### المبدأ :

**فصل العامل من الخدمة - اعتباره جزاء لا يتناسب مع ما ارتكبه من مخالفة لما أحاط به من ظروف وملابسات -** يبين ذلك .

### ملخص الحكم :

ان الجمعية المدعى عليها نسبت الى المدعى انه اعمل اهمالا جسيما أدى الى تسرب كميات كبيرة من مادة المازوت الى صهريج السولار نتيجة فتح البلف الحاكم بين صهريج السولار والمازوت مما أدى الى تحمل الجمعية خسارة بلغت ٦٨١ مليون و١٧٣٤ جنيه . وقد ثبت من الأوراق أن المدعى كان هو المسئول في يوم ١٦ من مايو سنة ١٩٧٠ عن تشغيل ملكينات ضخ المواد البترولية وكان قد سلم جميع « البلوف » الحاكمة بين صهريج المازوت والسولار سليمة ومغلقة ، وأثر اكتشاف تسرب المازوت الى صهريج السولار وتلوث السولار ، تبين وجود آثار غلق حديثة بالبلف الحاكم بين الصهريجين المذكورين أدى الى تسرب المازوت الى صهريج السولار ، واستبعد بذلك احتمال تركيب خرطوم احدى سيارات المازوت على وصلة صهريج السولار وسحب المازوت منها الى صهريج السولار ، واذا كان مؤدى ذلك ثبوت الواقعة ضد المدعى باعتبار أنه هو المسئول عن سحب وتلويخ المواد البترولية ، وقد وقع الحادث نتيجة اهماله في عمله ، الا أن المحكمة ترى أن جزاء الفصل من الخدمة الذي وقعته الجمعية على المدعى بعيد عن التلاؤم مع الذنب الذي ارتكبه المدعى ويشوبه الغلو على نحو يخرجه من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ذلك أن الظروف والملابسات سواء المتعلقة به أم بالحادث لا تستدعي أخذه بهذه الشدة المتناهية ومجازاته بأقصى الجزاءات التأديبية حيث لم يقدم دليل على أن المدعى تعدد ارتكاب الذنب الذي نسب اليه وانما وقع فيه نتيجة عدم خبرته ودرايته بهذا العمل ، الأمر الذي يتجلى في أنه كان يعمل طوال خدمته برادا وليس عامل تشغيل ملكينات على ما يبين من ملف

خدمته وهو ما لم يحضه دفاع الجمعية المدعى عليها ، ومما لا شك فيه أن أعمال تشغيل ملكينات الضخ تخرج عن مهام تخصص المدعى ، وبهذه المثابة فإن الجمعية إذ أسندت إليه هذا العمل على خطورته دون أن تؤهله لهذا العمل وتتأكد من صلاحيته له ، تكون قد شارت بخططها في وقوع الحادث ، بما لا يسوغ معه عدلا أن يتحمل هذا العامل وحده مسؤولية ما وقع فيه ، ويتعين لذلك إلغاء القرار المطعون فيه ليعود الأمر الى الجمعية المدعى عليها لتوقع على المدعى الجزاء العادل الذي يتناسب مع ما بدر منه بوصفها مصدرة قرار الجزاء وصاحبة الاختصاص في مجازاته وفقا لحكم المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر .

( طعن رقم ١٠ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم (٦٩٥)

#### المبدأ :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ادانة العامل فيما نسب اليه من استيلائه على بعض قطع الحديد المملوكة لشركة النحاس فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عندما انتهى الى عدم تناسب جزاء الفصل مع المخالفة التي اقترفها العامل — توقيع جزاء الفصل على العامل في هذه الحالة يتناسب عدلا وقتلونا مع ما اقترفه العامل — أساس ذلك ما ثبت في حق العامل ليس من الذنوب البسيطة بل كان ذنبا جسيما يتطرق بالثمة والأمانة وهما صفتان لا غنى عنهما في العامل

إذا افتقدتهما أصبح غير صالح للبقاء في الوظيفة مهما تضاعفت قيمة الشيء الذي استولى عليه .

ملخص الحكم :

ان الثوابت من الأوراق أن اثنين من شرطة مباحث ميناء الاسكندرية اشتبها في حمولة السيارة قيادة المدعى يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٧٢ ، وبقيام الضابط المختص بتفتيش السيارة عثر على كمية

من حديد الخردة أسفل الجبال والمهمات المملوكة للشركة الميرية المتقدمة للشحن والتفريغ ، وبمواجهة السائق المذكور بملك المضبوطات أنكر صلتها بها ، وقد قامت نيابة الاسكندرية بتحقيق الواقعة التي قيدت برقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٢ جنح الميناء ، وفيه شهد كل من العريف ..... والشرطي ..... أنه أثناء مروره برصيف ٦٧ جمارك علم من مصدر سري أن السيارة قيادة ..... ( المدعى ) محملة بحديد خردة مملوك لشركة النحاس المصرية ، ثم بتفتيش السيارة عثر على ٢٢ قطعة حديد أسفل الجبال والمهمات التي كان يقوم السائق بنقلها ، وبسؤال السائق ..... أقر بضبط الحديد المثبت الى ضمن حمولة السيارة قيادته الا أنه أنكر صلتها بها بمقولة أنه ترك السيارة للتحميل تحت اشراف المخزنجي وذهب لشرب كوب من الشاي ، وعندما عاد وجد بها المضبوطات فابلغ المخزنجي ، وبسؤال ..... المخزنجي شهد بأنه لم يكون موجودا وقت تحميل السيارة الذي تم بحضور السائق ..... وتحت اشرافه ، وأن السائق المذكور لم يبلغه بأمر الحديد المضبوط . وقد تبين أن الحديد المشار اليه من الحديد الموجود على الرصيف والمملوك لشركة النحاس المصرية وتبلغ قيمته ٢٠ جنيها . وقد انتهت النيابة في تحقيقها الى أن تهمة استيلاء المذكور بغير حق على قطع الحديد المضبوطة المملوكة لشركة النحاس المصرية ثابتة قبله ، ونظرا لضبط الأشياء المستولى عليها وردها للشركة المجنى عليها فيكتفى بمجازاة المتهم اداريا عما أسند اليه ، وعلى أثر ذلك عرضت الشركة الطاعنة أمر المدعى على اللجنة الثلاثية التي رأت في ٦ من يونية سنة ١٩٧٤ أن فصل المذكور يتفق وأحكام القانون ، ومن ثم صدر قرار رئيس مجلس ادارة الشركة رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٧٤ بفصل المدعى اعتبارا من ١٦ من يونية سنة ١٩٧٤ لثبوت استيلائه بغير حق على منقولات مملوكة لشركة النحاس المصرية يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد استغلض المخالفة التي أسندت الى المدعى استخلاصا سائما ومقبولا من الأوراق والتحقيقات ، ويؤيد هذا الاستخلاص السليم أن المضبوطات كانت مضابة أسفل حمولة السيارة من الجبال والمهمات التي كان المدعى يقوم بنقلها ، وقد

ثبت من التحقيق أن تجميل السيارة تم في حضور المدعى وتحت إشرافه ، يضاف إلى ذلك أنه بالرغم من أن المدعى أقر في التحقيق أنه شاهد المضبوطات ضمن حمولة السيارة ، فإنه لم يعترض على وجودها بها ، في حين أن هذا الصنف لم يكن ضمن الأشياء المكلف بنقلها ، وقد تم ضبطه عقب تمرره بالسيارة متجها خارج المنطقة الجمركية ، وليس صحيحا ما ذهب إليه المدعى في مذكرته الأخيرة من أن النيابة العامة اكتفت بتوقيع الجزاء الإداري ليس لثبوت التهمة وإنما لشيوعها ، إذ أن النيابة العامة انتهت في مذكرتها إلى أن تهمة استيلاء المتهم بغير حق على قطع الحديد المضبوطة ثابتة في حقه ثم اكتفت بتوقيع الجزاء الإداري نظرا لضبط الأشياء المستولى عليها .

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد استظهر إدانة المدعى فيما أسند إليه إلا أنه أخطأ في تطبيق القانون عندما انتهى إلى أن جزاء الفصل لا يتناسب مع المخالفة التي اقترعها ذلك لأن ما نسب إلى المدعى من استيلائه على قطع الحديد المملوكة لشركة النحاس وثبت في حقه لم يكن من الذنوب البسيطة ، بل كان لاشك ذنبا جسيما وينطوي على إخلال خطير بواجبات الوظيفة إذ يتعلق بالذمة والأمانة وهما صفتان لا غنى عنهما في العامل فإذا افتقدتهما أصبح غير صالح للبقاء في الوظيفة مهما تضاعفت قيمة الشيء المنسوب إليه الاستيلاء عليه ، ومن ثم فإن توقيع جزاء الفصل على المدعى يكون قد قام على أسباب جسيمة وجوهرية ويتناسب عدلا وقانونا مع ما اقترعه المدعى من ذنب جسيم ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد غلظ القانون ، ويتمين لذلك إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض دعوى المدعى .



## قاعدة رقم (٦٦٦)

### المبدأ :

**فصل العامل من الخدمة بقرار من جهة مختصة — صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي ناط بهذه الجهة اصدار قرارات الفصل — عدم جدوى الحكم بإلغاء القرار ما دامت السلطة الرئاسية متمسكة بتوقيع الجزاء — اعتبار القانون المذكور مصححا لقرار الجزاء — بيان ذلك — مثال .**

### ملخص الحكم :

ان مرتب المدعى على ما يبين من الاوراق كان يجاوز خمسة عشر جنيها وبهذه المثابة فان قرار الجهة الرئاسية بفصلة من الخدمة ، كان — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — يشكل عدوانا على اختصاص المحكمة التأديبية التي كان لها ذون سواها سلطة فصلة من الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بـسريان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ، ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر مشوباً بعيب عدم الاختصاص .

ومن حيث ان المدعى أصبح بالتطبيق لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من العاملين بالمستوى الثالث باعتبار أنه كان يشغل الفئة التاسعة قبل تاريخ العمل بهذا القانون ولذ خول هذا القانون السلطات الرئاسية سلطة توقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من هذا المستوى ، فلم يعد ثمة جدوى من إلغاء القرار المطعون فيه استنادا الى أن المحكمة التأديبية كانت هي المختصة وقت اصداره ، ليعود الامر ثانية الى ذات السلطة الرئاسية التي سبق لها أن أفصحت عن رأيها فيه فتمصر على موقفها على ما ظهر من مذكراتها المقدمة في الدعوى والظن ، وتصحيح قرارها باعادة اصداره بسلطتها التي خولت

لها في هذا القانون ، وتعود بذلك المنازعة في دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها . ويعتبر القانون الجديد والحالة هذه وكأنه قد صحح القرار المطعون فيه بإزالة عيب عدم الاختصاص الذي كان يمتوره ، ويتعين من ثم تناول القرار ومراقبته بالنسبة لأركانه الأخرى .

( طعن رقم ١٠ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم (٦٩٧)

المبدأ :

نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ — من أحكام هذا النظام ملقطة تطبيقه على العاملين الدائمين فقط ، ومنها ما يقتصر تطبيقه على العاملين المؤقتين ، ومنها ما ينطبق على العاملين الدائمين والمؤقتين على حد سواء — من بين هذه الأحكام الأخيرة المواد الخاصة بتنظيم مواعيد العمل والأجازات وتنظيم الرقابة والمتابعة وتنظيم الاداء والواجبات الملقاة على العاملين والأعمال المخطورة عليهم وكذلك الضمانات المقررة لهم والتي تنطبق بالتحقيق معهم وتأديبهم — صدور قرار من رئيس مجلس إدارة مؤسسة بإنهاء عقد استخدام عامل معين بمكافأة شاملة دون تطبيق حكم المادتين ٦٤ و ٦٥ من نظام العاملين بالقطاع العلم هو قرار باطل بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

ملخص الفتوى :

في أول مارس سنة ١٩٦٢ أبرم عقد استخدام محدد المدة بين كل من المؤسسة المصرية العامة للأدخار والسيد الدكتور ٥٥٥ ٥٥٥ — ونص في البند (١) منه على أن مدة هذا العقد سنة تبدأ من أول مارس سنة ١٩٦٢ وتنتهى في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٣ أو حتى تاريخ تعيين السيد المذكور على درجة بميزانية المؤسسة عند اعتمادها أيهما أقرب تاريخاً — كما نص في البند (٣) من هذا العقد على أن علاقة الطرفين تخضع لأحكام لوائح المؤسسة المصرية العامة للأدخار والتشريعات المسارية على موظفى وعمال المؤسسة . ثم جدد هذا العقد لسنة أخرى . وفي ٢٦ من

مارس سنة ١٩٦٤ أصدر رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للإذخار القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى بتجديد عقد استخدام السيد المذكور اعتبارا من أول مارس ١٩٦٤ ولمدة تتقضى فى آخر يونيو سنة ١٩٦٥ ثم يجدد العقد بعد ذلك سنويا تلقائيا فى أول يوليو .

وفى أول أبريل سنة ١٩٦٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٩٣٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن ادماج بعض المؤسسات ونص فى مادته الاولى على أن تدمج المؤسسة المصرية العامة للإذخار فى المؤسسة المصرية العامة للتأمين وقد عمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أن العقد المبرم بين المؤسسة وبين السيد الدكتور ..... قد نص صراحة على أن علاقة الطرفين تخضع لأحكام لوائح المؤسسة المصرية العامة للإذخار والتشريعات السارية على موظفى وعمال المؤسسة .

ومن حيث أنه فى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٦ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام. ونص فى المادة الاولى من مواد الاصدار على أن تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام .

ونصت المادة الثلثية من نظام العاملين بالقطاع العام على أنه لا يجوز اسناد أعمال مؤقتة أو عرضية الى المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو الاجانب الا وفقا للقواعد التى يضمها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية أو مجلس إدارة المؤسسة مع مراعاة الاحكام الخاصة بتوظيف الاجانب على أن تعتمد القواعد التى يضمها مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

وتضمنت مواد الفصل السابع من هذا النظام تنظيم مواعيد العمل والاجازات كما تضمنت مواد الفصل الثامن من هذا النظام تنظيم الرقابة والمتابعة وتقييم الاداء . كما فصلت مواد الفصل التاسع من هذا النظام

واجبات العاملين والاعمال المحظورة عليهم وبينت مواد الفصل العاشر من هذا النظم التحقيق مع العاملين وتأديبهم ونصت المادة ٥٨ — الواردة في هذا الفصل — على أنه لايجوز توقيع عقوبة على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا •

ونصت المادة ٦٤ على أنه اذا رأى رئيس مجلس الادارة أن المخالفة التي ارتكبتها العامل تستوجب فصله تعين عليه قبل أن يصدر قرارا نهائيا بالفصل عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتى :

- أ — مدير مديرية العمل المختص أو من يندبه  
ب — ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية  
ج — ممثل للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حسب الاحوال
- رئيسا  
أعضاء

ونصت المادة ٦٥ على أن تتولى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ رئيس مجلس الادارة رأيا فيها وذلك في ميعاد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ احالة الاوراق اليها وللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزوما لها ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت فيه ما اتفقت من اجراءات وما سمعت من أقوال ورأى كل عضو من أعضائها الثلاثة مسببا وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية الفرعية أو للنقابة العامة حسب الاحوال •

ونصت المادة ٦٦ على أن كل ترار يصدر بفصل أحد العمال خلافا لاحكام المادتين السابقتين يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أية اجراء آخر •

كما بين الفصل الثانى عشر أحوال انتهاء الخدمة ونصت المادة ٧٥ منه على أن تنتهى خدمة العامل بأحد الاسباب الآتية :

- ١ — بلوغ الستين •

- ٢ — عدم اللياقة للخدمة صحياً .
- ٣ — الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي من رئيس الجمهورية .
- ٤ — الاستقالة .
- ٥ — فقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة .
- ٦ — الحكم عليه بحقوبة جنائية .
- ٧ — الانقطاع عن العمل دون سبب .
- ٨ — انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضي .
- ٩ — الوفاة .

وفصلت باقى مواد لائحة نظام العاملين فى القطاع العام أحكام الرعاية الطبية والأحكام العامة .

ومن حيث أنه تبين من استعراض لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن من هذه الأحكام ما يقتصر تطبيقه على العاملين الدائمين فقط ومنها ما يقتصر تطبيقه على العاملين المؤقتين — ومنها ما ينطبق على العاملين الدائمين والمؤقتين على حد سواء ومن بين هذه الأخيرة المواد الخاصة بتنظيم مواعيد العمل والاجازات وتنظيم الرقابة والمتابعة وتقييم الاداء والواجبات الملقاة على العاملين والاعمال المحظورة عليهم وكذلك الضمانات المقررة لهم وهى ما يتعلق بالتحقيق معهم وتأديبهم — وقد حرص المشرع على النص على اتباع اجراءات معينة فى التحقيق وفى اصدار القرار التأديبى كما حرص على سلوك طريق رسمها عند اكتشاف مخالفات تستوجب فصل العامل .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا رأى ما نصت عليه المادة الثمانية من نظام العاملين بالقطاع العام التى تنص على أنه لا يجوز اسناد أعمال مؤقتة أو عرضية الى المتممين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . . . الا وفقاً للقواعد التى يسمها مجلس ادارة المؤسسة وذلك لأن أحكام هذه اللائحة تسرى على العاملين الدائمين والمؤقتين الموجودين بخدمة

المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . هذا فضلا عن أنه لو عين عامل بصفة مؤقتة أو لعمل عرضي بعد صدور هذه اللائحة وقبل صدور القواعد المنظمة لتعيين العمال المؤقتين من مجلس الإدارة فإن أحكام هذه اللائحة تسرى عليه حكما .

ومن حيث أن السيد الدكتور . . . . . كان معينا فعلا في المؤسسة قبل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وقد نص عقده على سريان أحكام لوائح المؤسسة والتشريعات السارية على موظفيها وعمالها كما سلف البيان فإن أحكام هذا النظام تسرى عليه ويخضع للأصول الواردة به وأخصها الأحوال والاجراءات التي يجوز فيها فصل العامل أو تأديبه .

ومن حيث أن الثابت من كتاب السيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين رقم ٩٦٩ المؤرخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٨ المرسل لإدارة الفتوى والتشريع للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات أنه عقب استناد الاشراف على مشروع بنوك الادخار المحلية الى المؤسسة وانتهاء لجنة التقييم من اعداد تقريرها اتضحت حقائق هامة وتصرفات ادارية ومالية تؤكد أن القائمين بالعمل بالمشروع قد ساروا في طريق أبعدهم عن تحقيق الاهداف الرئيسية له فضلا عما لحقته تصرفاتهم من أضرار وخسائر بأموال المدخرين وأموال الدولة وقد كانت هذه الامور محل تحقيق مع بعض العاملين بالبنوك بتهمة الاختلاس والتلاعب في أموال المدخرات وقد بلغت الخسارة الكلية ٦٩ ألف جنيه فاذا أضيف الى ذلك ما اكتشف من اختلاسات تبلغ حوالى ٣٦ ألف جنيه فإن مجموع المعجز في أموال المدخرين بلغ ١٠٥٠٠٠٠ جنيه وقد رفعت هذه الامور كلها الى الوزارة والجهات المعنية لاتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٧ أصدر رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ وقد نص في مادته الاولى على انتهاء عقد الاستخدام الخاص بتعيين السيد الدكتور . . . . . بمكافأة شاملة بالمؤسسة وذلك اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار ولم يثبت أن هذا القرار قد اتبعت قبل صدوره الاجراءات التي نصت عليها لائحة نظام العاملين في القطاع

العام أو عرضه على اللجنة المشكلة وفقا لحكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة — لذلك يكون هذا القرار باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أية اجراء آخر عملا بما تقتضى به المادة ٦٦ من اللائحة المذكورة .

وهذا القرار هو قرار فصل ولا يمكن اعتباره قرار بقبول استقالة المذكور استنادا الى الكتليين المرسل أحدهما منه للسيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين المؤرخ ٧ مايو سنة ١٩٦٧ والثاني للسيد وزير الاقتصاد المؤرخ ٨ مايو سنة ١٩٦٧ اذ أنهما لا يتضمنان استقالة من الوظيفة ولا يستشف من عباراتهما هذا القصد وانما يستفاد مما تضمناه أنه يهدف من تقديمهما أن يبين للمسؤولين حرصه على سلامة سير العمل واستعداده الكامل للتعاون والعمل بالمؤسسة كمستشار فنى للإدارة الجديدة للمشروع أو نقله الى جهة أخرى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرار الصادر من السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين بإنهاء خدمة السيد الدكتور . . . . . دون تطبيق حكم المادتين ٦٤ ، ٦٥ من لائحة نظام العاملين فى القطاع العام الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ هو قرار باطل بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى اجراء آخر وفقا لما تقتضى به المادة ٦٦ من اللائحة المذكورة .

( ملف ٢١١/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٨ )

### قاعدة رقم (٦٩٨)

#### المبدأ :

المادة ٥٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يشترط قبل أن تصدر السلطة الرئاسية بالقطاع العام قرارها بفصل العامل أن تعرض امره على اللجنة الثلاثية الوارد ذكرها بالمادة ٥٣ وانعقادها فعلا لبحث الموضوع — حكمة ذلك الاجراء — الاثر المترتب على تخلفه ، انعدام قرار الفصل .

### ملخص الحكم :

انه بين من الاطلاع على نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي صدر القرار المطعون في ظل سريان احكامه انه ينص في المادة ٥٣ منه على انه اذا رأى رئيس مجلس الادارة ان المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله تعين عليه قبل أن يصدر قرارا نهائيا بالفصل عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتي

(أ) مدير مديرية العمل المختص أو من ينوبه رئيسا

(ب) ممثل العمال تختاره اللجنة النقابية عضوا

(ج) ممثل للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حسب الاحوال عضوا

كما ينص في المادة ٥٤ منه على ان تتولى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وإبلاغ رئيس مجلس الادارة رأيا فيها وذلك في ميعاد لايجاوز اسبوعا من تاريخ احوالة الاوراق اليها واللجنة في سبيل اداء مهمتها سماع أقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزوما لها ويجب عليها أن تحرر محضرا تثبت فيه ما اتفقت عليه من إجراءات وما سمعته من أقوال ورأى كل عضو من اعضائه الثلاثة مسببا وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة أخرى لكل من مديرية العمل المختصة وعضو اللجنة النقابية ومجلس الادارة أو النقابة الفرعية أو النقابة العامة حسب الاحوال كما ينص في المادة ٥٥ منه على أن كل قرار يصدر بفصل أحد العمال خلافا لاحكام المادتين السابقتين يكون باطلا بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى إجراء آخر .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص ان المشرع رأى ازاء قسوة جزاء الفصل من الخدمة وأثره البالغ ليس على مستقبل العامل فحسب بل وعلى أسرته كذلك أن يحيط هذا الجزاء بضمائلات جوهرية تكفل قيامه على السبب المبرر له ليتمناه وجه المصلحة العامة دون ثمة تعسف أو انحراف فاشتراط قبل ان تصدر السلطة الرئاسية بالقطاع العام قرارها بفصل العامل أن يعرض أمره على اللجنة الثلاثية المشار اليها



في المادة (٥٣) فتقوم هذه اللجنة بالانعقاد وتتولى بحث حالة العامل المعروض عليها وتستمع الى اقواله وتطلع على كلفة المستندات والبيانات المتصلة بالموضوع ثم تحرر محضرا تثبت فيه اقوال العلف وراى كل عضو من اعضائها الثلاثة مسيبا والقرار الذى اتخذه اللجنة وتسلم صورة المحضر للجهات المختصة عليها في المادة ٥٤ ومن ثم فان العرض على اللجنة المذكورة على النحو الذى فصلته المادة ٥٤ يمثل في واقع الامر ضمانا جوهريا للعامل ابتغاء استظهار مشروعية الفصل وملاءمته وتقديرا من المشرع لهذه الضوابط فقد رتب على مخالفتها انعدام قرار الفصل حيث نص صراحة في المادة (٥٥) على بطلانه بحكم القانون دون حاجة لاتخاذ أى اجراء .

ومن حيث انه لا كان الامر كذلك وكان الثابت من الاوراق ان اللجنة الثلاثية لم تتعقد اصلا لبحث حالة المدعى وأيا كان سبب عدم انعقادها فان القرار المطعون فيه بفصل المدعى وقد صدر دون أن يسبقه عرض أمره على اللجنة المذكورة يكون مشوبا بالانعدام وليس صحيحا في القانون ما ذهبت اليه الشركة المدعى عليها من ان القرار المطعون فيه صدر صحيحا تأسيسا على أنها قامت من جانبها بالاجراء الذى الزمها به القانون ذلك لان نظام العاملين بالقطاع العلم السالف الذكر قد أوجب لصحة قرار السلطة الرئاسية بالقطاع العلم بفصل العامل ليض مجرد طلب انعقاد اللجنة للنظر في أمر العامل بل استلزم انعقاد اللجنة فعلا وبحث أمر العامل وابداء رأى أعضائها فيه قبل صدور قرار الفصل فإذا تخلف هذا الاجراء الجوهري في الحدود التى فصلتها المادة (٥٤) المذكورة كان فصل العامل مشوبا بالبطلان ولا اعتداد بما ذهب اليه تقرير الطعن من أنه لايجوز ان تحصل الشركة منبة الاجراء البسطى اتخذه رئيس اللجنة الثلاثية في شأن ما انتهى اليه من عدم اختصاص اللجنة بنظر أمر فصل المدعى لعدم اخطار النيابة العامة أو للشرطة عن الواقعة التى اسندت اليه وذلك لانه لايسوغ في منطق القانون أن يتخذ من رأى رئيس اللجنة المذكورة ذريعة لتعطيل حكم القانون والاخلال بضمانه جوهري رأى المشرع لاهميتها وأثرها في مورد رزق العامل ومستقبله الوظيفي أن يرتب على اغفالها بطلان قرار الفصل من الخدمة دون حاجة لاتخاذ أى اجراء آخر .

ومن حيث أنه لما كان ملتقداً فإن القرار المطعون فيه يكون محدوماً. وإذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وقضى بالقائه القرار المطعون فيه يكون مطبقاً للقانون ويكون الطعن عليه على غير أسس سليمة متعين الرغض وغنى عن البيان أن إلغاء القرار المطعون فيه للسبب المتقدم لا يظل بسلطة الشركة المدعى عليها في اتخاذ مآثره مناسبة حيال المدعى لما أسند إليه من مخالفة وفقاً لأحكام القانون .

( طعن رقم ٣٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١/٢٩ )

وقد حكمت المحكمة الإدارية العليا بأن عرض قرار الفصل على اللجنة بعد صدوره لا يصح هذا الميعاد .

( طعن رقم ٦٨٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣ )

### قاعدة رقم (٦٩٩)

المبدأ :

المادة ٥٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — تشكيل اللجنة الثلاثية التي تنتظر أمر العامل المراد فصله قبل إصدار قرار فصله — المشرع لم يتطلب أن يكون ممثل العمال في اللجنة الثلاثية عضواً باللجنة النقابية لذا اكتفى بحضور ممثل تفرده اللجنة النقابية — اختيار اللجنة النقابية ممثل للعمال بحضور اللجنة الثلاثية صحيح ولا يصح قرار اللجنة الثلاثية بالبطالان .

ملخص الحكم :

لا صحة لما ذهب إليه المدعى من أن دعوة أمام المحكمة التأديبية أم في تقرير طعنه من النسي على القرار المطعون عليه بالبطالان بمقولة أن ممثل اللجنة النقابية في اللجنة الثلاثية وهو السيد ..... قد زاولته صفته النقابية قبل انعقاد تلك اللجنة حيث كان

قد استقال من اللجنة النقابية ولا حصة لذلك وذلك أنه مع التسليم باستقالة السيد المذكور على الرغم من أن المدعي لم يقم دليلا على ذلك فإن المادة ٥٣ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام — والذي صدر في ظله القرار المطعون فيه — بعد أن أوجبت عرض أمر العامل المراد فصله على لجنة ثلاثية قبل إصدار قرار نهائي بذلك ، قضت بأن يكون تشكيل تلك اللجنة على النحو التالي :

(١) مدير مديرية العمل المختص أو من ينييه رئيسا

(ب) ممثل العمال تختاره اللجنة النقابية  
(ج) ممثل للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حسب أعضاء

الأحوال

الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع لم يتطلب أن يكون ممثل العمال في اللجنة الثلاثية عضوا باللجنة النقابية بل اكتفى بحضور ممثل تختاره اللجنة النقابية وبهذه الغاية يجوز للجنة النقابية أن تختار ممثلا للعمال من غير أعضائها لحضور اللجنة المذكورة .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم فإن القرار المطعون فيه يكون قيدا ضد سليميا متفقا وأحكام القانون بما لا وجه للنمي عليه، واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فإنه يكون قد أصاب الحق والمواب في قضائه والترم جانب الفهم الصحيح للقانون ، ومن ثم يكون الطعن عليه على غير أساس سليم من القانون متعيينا رفضه .

## الفصل الثاني

### شركات القطاع العام

#### الفرع الأول

#### تأسيس شركة القطاع العام

وأهليتها للقطاع وانقضاؤها

قاعدة رقم (٧٠٠)

المبدأ :

تأسيس شركة القطاع العام يستلزم قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء .

ملخص الفتوى :

لا تعتبر شركة القطاع العام أنها أسست قانونا مادام لم يصدر بتأسيسها قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء . ومن ثم ملزم يصدر هذا القرار تظل الشركة تحت التأسيس ولا تعتبر شركة فعلية أو شركة واقع وتظل الاختصاصات بذلك منوط بالهيئة التي تتبعها تلك الشركة .

### قاصوة رقم (٧٠١)

المبدأ :

ان المادة ٥٢ من القانون المدني تقضى بأن للشخص الاعتبارى أهلية في الحدود التى يعينها سند انشائه أو التى يقررها القانون — لا يجوز لآى من الجمعية التعاونية الزراعية أو نقابة المهن الزراعية أو فروعهما مزاولة الأعمال التجارية ومنها تأسيس شركات المساهمة — أساس ذلك أن كل من قانونى هاتين الجهتين قد من الاختصاصات الموقلة بهما على سبيل الحصر والتحديد ومن ثم فلن أهليتهما مقيدة بمبدأ التخصيص الذى يسود نظامهما •

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٣ من القانون المدني على تمتع الشخص الاعتبارى بأهلية في الحدود التى يعينها سند انشائه أو التى يقررها القانون ، وهو ما يعرف بتحديد أهلية وعضوية الشخص الاعتبارى بالعرض من انشائه طبقا للقانون •

ومن حيث أنه باستعراض نصوص القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون التعاون الزراعى يبين أنه خول الجمعيات التعاونية الزراعية أهلية القيام بالأعمال للواردة فيه على الوجه التاملى ولخدمة أغراضها ، ومن ثم فقد خلا من نص خاص صريح يبيز لها القيام بغير ماورد فيه ، كما خلا من نص يبيز لها الاشتراك في تأسيس شركات مساهمة أو المساهمة فيها خروجا على حكم المادة ٥٣ مدنى • ومن ثم يكون ما قامت به بعض الجمعيات في هذا الصدد قد جاوزت به أهليتها القانونية وبالتالي يكون بطلانها مطلقا • ولا عبرة بخلو قانون التعاون من نص صريح مانع لهذا النشاط اذ النص الصريح يطلب حيث يقرر ما يخالف الأصل المقرر قانونا أما حيث يؤكد فلا يكون مطلبا ، واذ كان الأصل المقرر في المادة ٥٣ مدنى هو تحديد أهلية الشخص الاعتبارى بالعرض من انشائه أو بما يحدده

القانون الذى أجاز انشاءه ، فإن الأمر كان يقتضى نصا خاصا فى قانون التعاون يميز للجمعيات التعاونية انشاء الشركات خلافا للأصل المقرر المذكور ، أما حيث يسكت القانون الخاص بالتعاون عن ايزاله هذا الاستثناء الذى يفرج على الأصل فإنه يكون قد ترك الأمر للأصل المذكور وللرأى الأعمال دون حجة الى ايراد نص يردده .

ولما كان قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بالاشتراك فى تأسيس الشركات - كأسلوب وشكل قانونى لممارسة النشاط يخرجها عن الحدود التى عينها نظامها القانونى الوارد فى قانون التعاون باعتبارها وحدات اقتصادية اجتماعية تهدف الى تطوير الزراعة فى مجالاتها المختلفة بأسلوب وشكل تعاونى يهدف رفع مستوى أعضائها اقتصاديا واجتماعيا فى إطار الخطة العامة للدولة ، فإنه لا يجوز لها اللجوء الى هذا الشكل القانونى لممارسة النشاط . ولا يعنى ذلك حظر قيام الجمعيات المذكورة بمزاولة الأعمال التجارية فإن الأعمال الداخلة فى غرضها هى بطبيعتها أعمال تجارية لها أن تقوم بها ، ولكن على الوجه الذى حدده المشرع وهو الوجه التعاونى ، فقد أباح لها المشرع فى سبيل تحقيق أغراضها تملك واستئجار واستصلاح الأراضى وانشاء البنوك والمشروعات الصناعية والزراعية والورش والمخازن والتلاجات وغير ذلك من الأنشطة التى تدخل فى مفهوم العمل التجارى الا أن هذه المشروعات لا تهدف أساسا الى تحقيق الربح بل تحقيق الغرض التعاونى من تكوين الجمعيات فى رفع مستوى أعضائها وهذه المشروعات قد ينتج عنها ربح أو عائد وقد لاينتج فتحقيق الربح أمر عارض غير مقصود فى ذاته ، وقيام الجمعيات بهذه الأعمال المعتبرة قانونا أعمالا تجارية ليس معناه اجازة قيامها بكل الأعمال التجارية أيا كان نوعها ، بل يحظر عليها ما لم يجزه القانون المذكور صراحة . كما لا حجة فى القول بأن المشرع أغفى الجمعيات التعاونية فى المباداة ٧/٧ من الضريبة على الأرباح التجارية الأمر الذى يستفاد منه إمكانية قيامها بمباشرة نشاطها عن طريق تأسيس شركات مساهمة وخضوعها بالتالى فى هذه الحالة للضريبة المذكورة ، ذلك أن ممارسة الجمعيات لنشاط تجارى أمر لا يخالف عليه كما سلف البيان . كل

ما هنالك أن هذا النشاط والذي أعفى المشرع عائلته من الضريبة على الأرباح التجارية يجب أن يتم في الشكل التعاوني وليس في شكل آخر كتأسيس شركات أو غير ذلك من وسائل ممارسة العمل التجاري، وإذا كانت بعض الجمعيات التعاونية الزراعية قد خالفت هذا الفهم الصحيح لنصوص القانون وقامت بالاشتراك في تأسيس شركات مساهمة ، فلا محيص من تقرير عدم مشروعية هذا الاشتراك ويتمنّي الحال هذه تصحيح أوضاعها بما يتفق مع صحيح حكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وللتنشيع الى عدم جواز اشتراك الجمعيات التعاونية في تأسيس الشركات المساهمة.

( ملف ٨٤/١/٤٧ - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ ثم بجلسته ١٩٨٥/٦/١٢ )

### قاعدة رقم (٧٠٢)

المبدأ :

شركات القطاع العام - أهليتها تتحدد بما يعينها على تحقيق أغراضها كوحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروعات اقتصادية من بين أهدافها الرئيسية بحكم طبيعتها السمي الى تحقيق الربح في نطاق هدف أكبر وفقاً لفظة تنمية الاقتصاد القومي بطلان كل تصرف يصدر عنها متجاوزاً هذه الدائرة كاعمال التبرع المحض - تتأزل الشركات من الأحكام النهائية الصادرة بإلزام الموردين بغرامات تأخير - صحتة متى استهدف تحقيق مصالح هذه الشركات بتوفير الظروف الملائمة لانتظام التعاملين معها .

### ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ينص في مادته الأولى على أن « يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام » وقضت مادته الثانية على أن « لا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المتعلقة له » .

وتنص المادة ٢٨ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أن « شركة القطاع العام وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا لخطة التنمية » . كما أبانت المادة ٤٨ من هذا القانون عن أن إدارة الشركة يتولاها مجلس إدارة يكون له طبقا لما قضت به المادة ٤٩ « جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي تقتضيها أغراض الشركة » .

ومن حيث أنه يتضح من استعراض هذه النصوص أن شركة القطاع العام تعتبر وحدة اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي من بين أهدافه الرئيسية - بحكم طبيعته - السعى إلى تحقيق الربح وذلك في نطاق تحديد هدف أكبر وفقا لخطة تنمية الاقتصاد القومي ، ومن ثم فإن هذه الشركات تعتمد أهليتها بما يعين على تحقيق هذه الأغراض بحيث يلحق البطلان حتما كل تصرف يصدر عنها مجاوزا هذه الدائرة ، ومن هذه التصرفات أعمال التبرع المحض التي تأخذ شكل التبرع في ظاهرها وبواطنها ولا تسهم في قليل أو كثير في تحقيق أغراض الشركة .

ومن حيث أن تتناول الشركات المشار إليها عن الأحكام النهائية الصادرة لصالحها من موردى أرز الشحير بالزامهم بغرامة التأخير جزاء تأخرهم في التوريد خلال موسم ١٩٦٥/٦٤ ، هذا التنازل وإن أخذ شكل التبرع ، إلا أنه والقصد منه ليس مجرد تحقيق هذا



الغرض ، ويتعدى ذلك الى هدف آخر هو تحقيق مصالح هذه الشركات بتوفير الظروف الملائمة لانتظام التعاملين معها من موردى الأرز وتمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم في الحال والاستقبال بمزااة ما قد يعوقهم من صعوبات وعقبات لا دخل لهم فيها ، وباعتبار أن نشاط هذه الشركات وتحقيق أغراضها يقوم أساسا على التعامل مع الموردين المذكورين ، ومن ثم فإن هذا التنازل بحكم غايته سالفة الذكر يخرج عن نطاق التبرع ، ويعتبر من قبيل التصرفات التي تهدف الى تحقيق أغراض هذه الشركات ويجعل بهذه المسألة في اختصاص مجلس إدارة الشركة طبقا للمادة ٤٩ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام لا سيما وأن في ذلك تحقيقا للمساواة بين المذكورين وبين من تقرر اغناؤهم من الغرامة وديا وذلك لوحدة الأساليب والأهداف في الحالتين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز لشركات المؤسسة المصرية العامة للمضارب التنازل عن غرامات التخفيض المحكوم بها لصالحها ضد موردى الأرز الشحير خلال موسم ١٩٦٥/٦٤ ؟  
( ملف ٥٥/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٤/١/١٦ )

### قاعدة رقم (٧٠٣)

المبدأ :

انقضاء شخصية شركة القطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٤ طبقا لأحكام هذا القانون .

ملففى الفتوى :

ان مؤدى اخضاع شركات القطاع العام لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة هو اعتبارها من شركات القطاع الخاص الخاضعة لأحكام القانون المذكور . ومن ثم فإن تصفية الآثار المترتبة على انقضاء شخصية الشركة في هذه الحالة يكون طبقا لذات القانون .

( ملف ٨٥/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٢/١١/١٧ )

## الفرع الثاني

### شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص

قاصدة رقم (٧٠٤)

#### المبدأ :

شركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص —  
مباز تحديد الشخصية المعنوية وما اذا كانت من أشخاص القانون  
العام أو الخاص يتحدد بفرع القانون الذي تباعث في مجاله هذه  
الأشخاص نشاطها والوسائل التي تستخدمها في ممارسة نشاطها —  
شركات القطاع العام تباعث نشاطها وفقا لقواعد القانون الخاص .

#### ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لكيفية تمثيل  
شركات القطاع العام المساهمة في رأس مال شركة مصر للفنادق  
بجمعيتها العمومية وكيفية ممارستها لحق التصويت داخلها ونصابها .  
وحاصل الوقائع حسبما جاء بكتابكم المشار اليه أن شركة مصر للفنادق  
وهي إحدى شركات القطاع العام التي يشترك في ملكية رأس مالها  
عدد من شركات القطاع العام والهيئة العلية للتأمين والمعاشات وبعض  
الأفراد دعت الى عقد جمعيتها العمومية في ١٩٧٦/٩/٣٠ لقرار  
مشروع الموازنة لعام ١٩٧٦ ولانتخاب ممثلى رأس المال الخاص في  
مجلس الادارة .

ويتضح من كتابكم أن رأس مال تلك الشركة موزع بين :

- ١ — الشركة العامة للسياسة والفنادق وتملك ٦٢٥٠٠٠ سهم .
- ٢ — شركة مصر للتأمين وتملك ٥٦٣١١ سهم .
- ٣ — شركة الشرق للتأمين وتملك ٢٠٩١ سهما .

- ٤ — شركة الإسكندرية للتأمين وتملك ٢٦٥٠ سهم .
- ٥ — شركة مصر للسياسة وتملك ٨٥٧ سهما .
- ٦ — شركة مصر للغزل والنسيج وتملك ٢١٢٥ سهما .
- ٧ — الهيئة العامة للتأمين والمطبات وتملك ٢٨٥٧١ سهما .
- ٨ — صندوق اذخار العاملين بشركة مصر صباغى البيضاء وتملك ٢٣٩ سهما .
- ٩ — وعدد من الأفراد يبلغ مجموع ما يملكونه من أسهم ٣٤١٢٥٠ سهم .

ولقد حضر اجتماع الجمعية العمومية أفراد يمثلون ٢١٥٤٩ سهما . كما حضر ممثل الشركة المصرية العامة للسياسة والفنادق التى تملك ٦٢٥٠٠٠ سهم وبذلك أصبح عدد الأسهم الحاضرة مساوية لنسبة ٥٧٪ من مجموع أسهم رأس المال البالغ قدرها ١١٢٥٠٠٠ سهم .

وعند اجراء الانتخابات لعضوية مجلس الادارة اعترض البعض على استمرار ممثل الشركة المصرية العامة للسياسة والفنادق فى التصويت على أساس أنها ليست من أشخاص القانون الخاص وبالتالي فإن مالها لا يعتبر مالا خاصا وانما هو مال عام الأمر الذى يقتضى تمثيلها فى الجمعية العمومية بواسطة ممثلى المال العام المنصوص عليهم بالمادة ٥٥ مكرر من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

كما تاز اعتراض آخر على قصر نصاب التصويت لكل مساهم من الأفراد على ٢٥٪ من مجموع أسهم الحاضرين أيا كان عدد الأسهم التى يملكها أو ينوب عنها وهى النسبة المنصوص عليها بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة استنادا الى أن المادة ٣٥ من النظام الأساسى لشركة مصر للفنادق قد تضمنت حكما خاصا يكون للمساهم بموجبه عدد من الأصوات يصلح حده الأقصى الى ٤٩٪ من عدد أسهم الحاضرين ويرى

المعتضون أن هذا الحكم الخاص هو الواجب التطبيق دون الحكم العام الوارد بقانون الشركات .

وبالإضافة الى ما تقدم فلتعد ثلر التساؤل بين المجتمعين حول المقصود بعدد أسهم الحاضرين وما اذا كانت تشمل عند اختيار ممثلى المال الخاص فى مجلس الادارة عدد الأسهم التى يمتلكها رأس المال العام أم أنها مقصورة على عدد أسهم الحاضرين من رأس المال الخاص فقط .

لذلك تطلبون الرأى فيما تقدم :

أولا : تحديد مدلول الشخص العام والأشخاص الاعتبارية العامة ، ومدى انطباق ذلك على مساهمة شركات القطاع العام فى الشركات الأخرى .

ثانيا : كيفية تمثيل شركات القطاع العام فى الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام الأخرى التى تساهم فيها ، وحقها فى التصويت وطريقته .

ثالثا : مدى انطباق أحكام المادة (٤٦) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على شركات القطاع العام .

رابعا : التفسير السليم لمدلول عبارة ( عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين ) .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع فاستبيان لها :

أن قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ يبيح الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ينص فى المادة (٤٩) على أن يتولى ادارة الشركة التى يساهم فيها شخص عام برأس مال أى كان مقداره مع رأس مال مصرى خاص ، مجلس يكون من عدد فردى من الأعضاء

لا يقل عيدهم عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ، ويشكل على الوجه الآتى :

١ — رئيس يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

٢ — أعضاء بنسبة ما يملكه الشخص العام المساهم في الشركة يعينون بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

٣ — أعضاء بنسبة ما يملكه رأس المال الخاص يختارهم ممثلوهم في الجمعية العمومية بذات القواعد المقررة لتصويتهم في الجمعية العمومية ، وبشرط ألا يزيد عددهم في جميع الأحوال على نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة ، وتشرى على عضويتهم ومعتها والتزاماتها أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

٤ — أعضاء ينتخبون من بين العاملين في الشركة .

وينص في المادة ٥٥ مكرر على أن ( يكون للشركة جمعية عمومية ) .

وينص في المادة ٥٥ مكرر (١) على أن ( تتكون الجمعية العمومية للشركة التي يملك كل رأس مالها شخص عام أو أكثر على النحو الآتى :

١ — الوزير المختص أو من ينييه ..... رئيسا .

٢ — ممثل لكل من وزارة المالية ووزارة التخطيط يختاره الوزير المختص .

٣ — خمسة من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع يختارهم المجلس .

٤ — أربعة من العاملين في الشركة .....

٥ — ثلاثة من ذوى الكفاية والخبرة الفنية .....

وينص في المادة ٥٥ مكرر (٢) على أن ( تتكون الجمعية العمومية للشركة التي يساهم فيها شخص علم برأس مال أيا كان مقداره مع رأس مال مصرى خاص ، على النحو المنصوص عليه في المادة السابقة ، بالإضافة إلى المساهمين من الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة ، ويكون لكل منهم حق حضور الجمعية العمومية بطريق الأصل أو الأمانة ، مالم يشترط نظام الشركة للحضور حيازة عدد معين من الأسهم .

ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز لمدة أسهم حق حضور الجمعية العمومية أيا كانت نصوص النظام .

ويكون حق التصويت لمثل رأس المال العام على النحو المبين بالمادة السابقة ونسبة نصيب المال العام في رأس مال الشركة ، كما يكون حق التصويت للمساهمين من الأفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة في حدود نسبة نصيبهم في رأس المال ووفقا لما يقضى به النظام الأساسى للشركة بالنسبة لنصاب التصويت .

ويقصد برأس المال العام ما تملكه الدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة في رأس مال الشركة .

وينص في المادة ٥٥ مكرر (٣) على أنه ( مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٣) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وتبقى على الجمعية العمومية لأحكام المواد ٤٤ ، ٥٠ ، ٤٦ ، ٤٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوضية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

وتبين اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات أخذ الأصوات .

وينص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوضية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية

المحدودة ، المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ في المادة ٤٦  
على أن :

١ - لكل مساهم الحق في حضور الجمعيات العمومية للمساهمين  
بطريق الأصل أو للنيلية ما لم يشترط نظام الشركة حيازة عدد معين  
من الأسهم للحضور ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز لمشرة أسهم حق  
الحضور أيا كانت نصوص النظام .

٢ - .....

٣ - ولا يكون لأى مساهم - باستثناء الأشخاص الاعتباريين  
- بوصفه أصيلا أو نائباً عن الغير عدد من الأصوات يجاوز ٢٥٪ من  
عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين ، ما لم ينص النظام على  
نسبة أقل .

وينص النظام الأساسى لشركة مصر للفنادق المشهر بتاريخ  
١٩٥٥/٦/٢٠ في المادة ٣٥ على أنه ( لكل مساهم حائز على الأقل  
خمس أسهم الحق في حضور الجمعية العمومية للمساهمين بطريق  
الأصل أو النيلية ويكون لكل حاصل على خمسة أسهم صوت في  
الجمعية العمومية ..... )

ولا يكون لأى مساهم من غير الأشخاص الاعتباريين بوصفه  
أصيلا أو نائباً عن الغير عدد من الأصوات يجاوز ٤٩٪ على الأكثر من  
عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين ( .

ومن حيث أنه باستقراء تلك النصوص فإن شركة القطاع العام  
التي يساهم في رأسمالها أشخاص عامة وأشخاص خاصة يجب أن يقوم  
على إدارتها مجلس مكون من أعضاء يحدد عددهم على أساس نسبة  
ماتلكه الأشخاص العامة في رأس المال وعدد آخر من الأعضاء بنسبة  
ماتلكه الأشخاص الخاصة في رأس المال ، وأن تمثل هذه الشركة  
جمعية عمومية تتكون من ممثلين لرأس المال العام عينهم القانون على  
وجه التحديد وهم الوزير المختص رئيسا وممثلان لكل من وزارتي  
المالية والتخطيط وخمس من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع المشرف على

الشركة وأربعة من المملطين بها وثلاثة من ذوى الخبرة كما تضم الجمعية العمومية بجانب هؤلاء المساهمين من الأفراد وممثلى الأشخاص الاعتبارية الخاصة .

ولقد عرف القانونون رأس المال العام بأنه المملوك للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ومن ثم فإن المال الخاص وفقا لهذا الحكم يشمل الأسهم التى لا تملكها الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فانه فيما يتعلق بالمسألة الأولى الخاصة بتحديد طبيعة شركات القطاع العام وما اذا كانت تعد من أشخاص القانون العام أم من أشخاص القانون الخاص فإن المادة ٥٢ من القانون المدنى قد عدت الأشخاص الاعتبارية بأنها :

١ — الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والادارات والمصالح والمنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية .

٢ — الهيئات والطوائف الدينية التى تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية .

٣ — الأوقاف .

٤ — الشركات التجارية والمدنية .

٥ — الجمعيات والمؤسسات والمنشآت وفقا للأحكام التى ستأتى فيما بعد .

٦ — كل مجموعة من الأشخاص والأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص القانون .

غير أن القانون المدنى لم يفرق بين ما يعتبر من الأشخاص الاعتبارية العامة وما يعتبر من الأشخاص الاعتبارية الخاصة لذلك فقد استنبط القضاء والفقه معيارا لهذه التفرقة مناطه المجال القانونى أو



فرع القانون الذى تباشر فى مجاله هذه الأشخاص لنشاطها وطبقا لهذا المبدأ. فإن الأشخاص الاعتبارية العامة هى التى تمارس عملها فى نطاق القانون العام وطبقا لوسائله ، أما الأشخاص الاعتبارية الخاصة فهى تلك التى تتعامل وفقا لقواعد القانون الخاص ، وبهذه المناسبة فإن شركات القطاع العلم تعد من الأشخاص الاعتبارية الخاصة لأنها تباشر نشاطها طبقا لقواعده وفى نطاق أحكامه ، ومن ثم فإن الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق تعد من أشخاص القانون الخاص شأنها فى ذلك شأن باقى شركات القطاع العلم وتعد مساهمتها قرأس مال شركة مصر للفنادق مساهمة من شخص خاص .

( نوتى ٣٤١ فى ١٢/٤/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم (٧٠٥)

#### المبدأ :

شركات القطاع العلم من أشخاص القانون الخاص التى تمارس نشاطها فى نطاق هذا القانون - عدم اعتبارها أجهزة حكومية أو هيئات عامة أو مؤسسات عامة - انتفاء صفة الموظف العلم من العاملين فيها - اختصاص القضاء المادى كامل علم بالفصل فى منازعات العمل التى تنشأ بين الشركات المذكورة والعاملين فيها .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن شركات القطاع العلم من أشخاص القانون الخاص التى تمارس نشاطها فى نطاق هذا القانون ، وبهذه المناسبة لا تعتبر أجهزة حكومية أو هيئات أو مؤسسات عامة وبالتالى تنتمى عن العاملين فيها صفة الموظف العلم التى لا تصدق الا على من يساهم فى عمل دائم فى مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العلم الاخرى بأسلوب الاستغلال المباشر . ومتى كان ذلك فإن المدعى وهو عامل بإحدى شركات القطاع العلم لا يعتبر من الموظفين العموميين الذين تخضع محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية بالفصل فى منازعاتهم بالتطبيق لاحكام

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة وترقيتها على هذا النظر فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن اختصاص محاكم مجلس الدولة طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة المشار اليه ووفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بقانون العمل أو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين بالقطاع العام ومن بعده القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ دون ثمة تغيير ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ في شأن الفصل بغير الطريق التأديبي ، مقصور بالنسبة للعاملين بشركات القطاع العام على نظر الطعون في القرارات التأديبية وقرارات رئيس الجمهورية بالفصل بغير الطريق التأديبي دون غيرها من المنازعات التي تنشأ بشأن العمل التي يتعدد للقضاء المادى الاختصاص بنظرها باعتبار أن تلك الشركات كما سلف البيان من أشخاص القانون الخاص التي ناط القانون للقضاء المادى كأصل علم الولاية العامة بالفصل في منازعات العمل التي تنشأ بين الشركات المذكورة والعاملين فيها .

( طعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم (٧٠٦)

#### المبحث

شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص - عدم اعتبارها من الاجهزة أو الهيئات أو المؤسسات العامة - انتفاء صفة الموظف العام من العاملين فيها - أساس ذلك - تطبيق : نيب أحد العاملين بأحدى شركات القطاع العام الى أحد الاجهزة التابعة لأحدى الوزارات لا يغير من طبيعة العلاقة الوظيفية التي تربطه بالشركة التي يعمل بها ولا يضمن عليه هذا النيب صفة الموظف العام .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن شركة « المقاولون العرب » تعتبر من شركات القطاع العام ولا يغير من كونها كذلك خضوعها لأحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة لشركات مقاولات القطاع العام ، ذلك أن هذا القانون وإن اختصها ببعض الأحكام ، إلا أنه لم يغير من

وصفهم المثابر اليه بأن أبقى لها هذا الوصف صراحة — وهو وصف الشركة — وعلى ذلك فإنها تعتبر — شأن كل شركات القطاع العام — شخصا من أشخاص القانون الخاص ، وبهذه المثابة لا تعتبر من الأجهزة الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة ، وبالتالي ينتفى على العاملين فيها صفة الموظف العام ومتى كان ذلك ، فإن المدعى — وهو عامل بإحدى شركات القطاع العام ، لا يعتبر من الموظفين العموميين ، كمل أن مجرد الحاقه بالعمل بالجهاز التنفيذي لمشروعات الاسكان الليبي التابع لوزارة الاسكان والتعمير ندبا من شركة « المقاولون العرب » لا يغير من طبيعة العلاقة الوظيفية التي تربطه بهذه الشركة ، وبالتالي لا يضيئ عليه هذا التدب صفة الموظف العام التي اعتدت بها المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في تحديد اختصاص كل من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية حسب الأحوال بالفصل في المسائل المنصوص عليها في الفقرات ( ثانيا ) و ( ثالثا ) و ( رابعا ) من المادة العاشرة المذكورة .

ومن حيث أنه ولئن كانت المنازعة تتعلق بنسب أحد العاملين لشركات القطاع العام مما يختص القضاء المأدى — كأصل عام — بالفصل فيها إلا أنه طالما أن قوام هذه المنازعة قراران توافرت لهما كل مقومات القرارات الإدارية على ما تقدم ذكره ، وصحرا في حق المدعى بوصفه أحد العاملين بشركات القطاع العام ، وليس بوصفه فردا من الأفراد ، فإنها تستحيل منازعة إدارية يخضع قضاء مجلس الدولة بالفصل فيها وفقا لحكم المادة ١٧٢ من الدستور والفقرة ( رابع عشر ) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة سالف الذكر . وبهذه المثابة يتعقد الاختصاص بنظرها لمحكمة القضاء الإداري تطبيقا لحكم المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من هذا القانون .

ومن حيث أن المدعى قد ارتضى قضاء الحكيم المطعون فيه فيما قضيه به ضده ، وانصب طعن الحكومة على طلب إلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به تعويضا للمدعى عما أصابه من الأضرار الناجمة عن قرار التسيّد وزير الإسكان والتعمير رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٦ بانزاع الجهة الإدارية بأن تؤدي له على سبيل التعويض المؤقت مبلغ قرش صاغ واحد ، والحكم

أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظره . واذ تُحدد نطاق الطعن في هذا الشق من الحكم فلا يفوز تجاوزه التزاما بالأصل المقرر بالنسبة الى الطعن في الاحكام ، وهو ألا يضار الطاعن بطلعه بعراعة أن الفصل في طلب التعويض هذا لا يثير الشق الخاص بطلب الغاء القرار المذكور بعد أن قضت المحكمة بعدم قبول طلب الغائه لانه بالرغم من وجود ارتباط جوهري بين هذين الطلبين الا أنه لن يترتب على الفصل في طلب التعويض من محكمة القضاء الادارى أيا كان قضاؤها — قيام حكمين متعارضين ، كما وأن الفصل في طلب التعويض المذكور من المحكمة المختصة لا يثير كذلك الطلب الخاص بالانفاء والتعويض عن قرار رئيس الجهاز المركزى للتصميم رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ لعدم وجود ارتباط جوهري بينهما .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بغير هذا النظر ، فيكون قد خالف القانون ويتمين من ثم القضاء بالغائه فيما قضى به من تعويض مؤقت عن القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظره واحالته الى محكمة القضاء الادارى ( دائرة التعويضات ) للفصل فيه ، مع ابقاء الفصل في مصروفات الدعوى .

( طعن رقم ٧٨٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٧ )

### قاعدة رقم (٧٠٧)

#### المبدأ :

شركات القطاع العام — من اشخاص القانون الخاص — موظفوها ليسوا موظفين عموميين — القرارات الصادرة في شأن ادارتها ليست قرارات ادارية مما يختص به القضاء الادارى بمجلس الدولة .

#### ملخص الحكم :

لاخلاف في أن شركات القطاع العام على الرغم من تملك الدولة لها تعتبر شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة

وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة وهي بهذه المثابة تعتبر من أشخاص القانون الخاص التي تمارس نشاطها في ظل هذا القانون وعليه فلا تعتبر هذه الشركات مؤسسات عامة وتتقضى عن العاملين بصفة الموظف العام، هذا فضلا عن أن القرارات الصادرة في شأن ادارتها لا تعتبر على أية حال قرارات ادارية .

ومتى كان الثابت أن المدعى من العاملين في إحدى شركات القطاع العام فلا يعتبر من الموظفين العموميين ولا يعتبر ماصداً في شأنه قراراً ادارياً ، فلا تختص جهات القضاء الإداري بالفصل فيه إلغاء أو تعويضاً ويكون الاختصاص بالفصل في طلباته للمحاكم المدنية لتعمل في شأنه أحكام القوانين والقرارات المنظمة لشؤون العاملين بالقطاع العام .

( طعن رقم ٧٤٥ ، ٦٩٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ )

### قاعدة رقم (٧٠٨)

#### المبدأ :

الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى بمقولة أن الدعوى تتعلق بمناقشة قرار صادر من إحدى الشركات التي تحكم الروابط بينها وبين العاملين بها أحكام القانون الخاص مما يجعل محكمة القضاء الإداري غير مختصة ولائياً بنظرها — هذا الدفع كان يجد صدق له لو كانت طلبات المدعي استمرت طبقاً لما أورده في صحيفة دعواه من طلب إلغاء القرار الصادر بتفطية في الترقية في إحدى شركات القطاع العام — شركات القطاع العام على الرغم من تلك الدولة لها تعتبر شركات تجارية لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية الدولة وهي بهذه المثابة من أشخاص القانون الخاص التي تمارس نشاطها في ظل هذا القانون وعليه فلا تعتبر هذه الشركات من أشخاص القانون العام وتتقضى عن العاملين بها صفة الموظف العام — القرارات الصادرة في شأن ادارتها لا تعتبر على أية حال قرارات ادارية اياً كان مصدرها ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري — تعديل المدعي طلباته بتعديل تاريخ ترقية له وظيفة مدير عام بإحدى الهيئات

العلمة بعد نقله من إحدى شركات القطاع العام - اختصاص مجلس  
العلمة بنظر الدعوى باعتبار العاملين بالهيئة العامة من الموظفين  
العموميين الذين يختص مجلس الدولة بنظر دعواهم - رفض الدفع بعدم  
اختصاص القضاء الإداري ولائياً بنظر الدعوى .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء  
الإداري بنظر الدعوى بمقولة أن الدعوى تتعلق بمناقشة قرار صادر  
من إحدى الشركات التي تحكم الروابط بينها وبين العاملين بها أحكام  
القانون الخاص مما يجعل محكمة القضاء الإداري غير مختصة ولائياً  
بنظرها فإن هذا الدفع كان يجد صدق له لو كانت طلبات المدعى استمرت  
طبقاً لما أوردته في صحيفة دعواه من طلب إلغاء القرار الصادر بتخفية  
في الترقية في شركة المعادى للتنمية والتعمير ذلك أن لاختلاف في أن  
شركات القطاع العام على الرغم من تملك الدولة لها تعتبر شركات تجارية  
لكل منها شخصيتها الاعتبارية الخاصة وميزانيتها المستقلة عن ميزانية  
الدولة ، وهي بهذه المثابة تعتبر من اشخاص القانون الخاص التي تمارس  
نشاطها في ظل هذا القانون وعليه فلا تعتبر هذه الشركات من أشخاص  
القانون العام وتتبع عن العاملين بها صفة الموظف العام ، هذا فضلاً  
على أن القرارات الصادرة في شأن إدارتها ومنها القرار المشار إليه -  
لا تعتبر على أنه جال قرارات إدارية آتيا كان مصدرها ومهما كان موقعه  
في مدارج السلم الإداري . ولكن المدعى عدل طلباته في المذكرة المقدمة  
منه بمجلس ١٠/١٠/١٩٧٨ . إلى طلب الحكم بتعديل تاريخ الترقية  
للموظفة مدير عام الإدارة القانونية من الفئة ذات الربط المالي  
١٣٥٠ / ١٨٠٠ جنباً من ١٩٧٦/١١/١٦ إلى ١٩٧٦/٣/٣٠ بالهيئة  
العلمة لهيئة الإسكان والبناء والتخطيط العمراني . وهي هيئة عامة  
ويعتبر العاملون بها من الموظفين العموميين الذين يختص مجلس الدولة  
بنظر دعواهم ، وعليه يكون الدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري  
ولائياً بنظر الدعوى في غير محله حقيقة بالرفض .

ومن حيث أن طعن هيئة المفوضين التي ليست طريقة ذات مصلحة  
شخصية في المنازعة وإنما يتمثل فيها الصيغة التامة لصالح القانون وحده

يفتح الباب أمام المحكمة لتزج بالحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين .

ومن حيث ان طلبات المدعى انحسرت وتحددت في المذكرة المقدمة منه بجلسة ١٩٧٨/١٠/٥ أمام محكمة القضاء الإداري بطلبه ارجاع اقدميته في الدرجة التي رقى اليها بالهيئة العامة لبحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمراني من ١٩٧٦/١١/١٦ الى ١٩٧٦/٣/٣٠ ، وهذا الطلب لايسانده واقع أو قانون أو قاعدة تنظيمية يستمد منها حقا في ارجاع اقدميته في الدرجة المرقى اليها بالهيئة الى التاريخ المشار اليه فاذا كان ماينميه رده الى التاريخ الذي جري بترقية غيره بمعد نقله شركة المعادي للتنمية والتموير فلن ذلك لايتأتى الا بالظن في القرار الصادر بنقله من هذه الشركة الى الهيئة المشار اليها أولا حتي يقتضى له الظن في القرارات الصادرة من الجهة المنقول منها ، الا انه وقد تنازل عن هذا الطلب بالتعديل النهائي لطلباته السابقه الا لئلا يلزمه ارجاع اقدميته على الوجه الذي اراده لايسانده واقع حقيقي أو قانون صحيح الامر الذي يجعل دعواه ولا أساس لها حقيقة برفضها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير هذا النظر فيكون قد خالف حكم الواقع والقانون مما حقيقا بالالغاء ويرفض الدعوى مع الزام المدعى المصروفات عن الدرجتين .

( ظعن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٤ )

### الفرع الثالث

#### طبيعة العلاقة بين العاملين وشركة القطاع العام

قاعدة رقم (٧٠٩)

المبدأ :

قانون العمل لا يزال هو الشريعة العامة التي تحكم علاقة العاملين بشركات القطاع العام بالشركات التي يعملون بها — فلو اللوائح المنظمة لشؤون العاملين بشركات القطاع العام من نص يضمن الحصة القانونية بعد انقضاء مدة معينة على القرارات الباطلة التي تصدر من إحدى هذه الشركات في خصوص تعيين العاملين بها وترقياتهم — تطبيق أحكام القانون المدني الخاصة ببيان العتود — أثر ذلك بالنسبة لقرارات التعيين والترقية والمبالغ التي صرفت نتيجة صدور هذه القرارات .

ملخص الفتوى :

عين السيد / ٥٥٥٥ الحاصل على بكالوريوس التجارة سنة ١٩٦٣ بشركة النيل العامة للكباري بمقتضى عقد عمل مؤقت لمدة سنة بمرتبة شهرى قدره عشرون جنيها اعتبارا من ١٥/٨/١٩٦٣ ثم استقال من الشركة المذكورة في ٢٣/٤/١٩٦٤ ، والتحق بالعمل بشركة النيل العامة لأعمال النقل بمعد مؤقت . وفي ٢٧/٦/١٩٦٤ تقدم بطلب للتعيين بشركة النيل العامة للكباري وقدم شهادة من شركة النيل العامة لأعمال النقل تفيد أن مرتبه بلغ خمسة وعشرون جنيها شهريا وبناء على ذلك تم تعيينه بشركة النيل العامة للكباري بمقتضى عقد غير محدد المدة بتاريخ ٢٥/٧/١٩٦٤ بمرتبة شهرى قدره سبعة وعشرون جنيها ونصف وقامت هذه الشركة بتاريخ ١/٤/١٩٦٥ بإضافة مبلغ ١ جنيه و ٣٣٣ مليم الى مرتبه باعتباره متوسط منحة طبقا للتسويات ثم منحتة الشركة نصف علاوة من علاوات الفئة السادسة في ١/١/١٩٦٦ بلغ مرتبه بها ٢٩ جنيه و ٨٣٣ مليم ثم رقى ترقية استثنائية الى وظيفة من الفئة الخامسة



اعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ مع منحة علاوة استثنائية من علاوات الفئة المرقى اليها بموجب قرار مجلس ادارة الشركة رقم ٦١ بجلسته المنعقدة في ١٩٦٧/٧/٣١ وتم ذلك رغم ان العامل المذكور لم يكن مستوفيا مدة الخبرة اللازمة لشغل وظيفة من الفئة الخامسة وهي خمس سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات العليا ورغم ان المؤسسة قد اخطرت الشركة بكتابتها رقم ٧١٥٩ المؤرخ في ١٩٦٧/٨/٢٣ بأنه لايجوز اجراء الترقيعات أو تقرير الملاوات الاستثنائية المشار اليها . وبلغ مرتب سيادته بمعد الترقية والملاوة الاستثنائية سبعة وثلاثون جنيها شهريا . ثم منح العامل المذكور علاوة من علاوات الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٦٨/١/١ . ويتاريخ ١٩٦٨/٥/٣٠ قامت الشركة بانتداب العامل المذكور الى وظيفة من الفئة الرابعة مع منحه ١٠٪ من مرتبة بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣١ لسنة ١٩٦٥ بشأن المكلفات والبدلات ويتاريخ ١٩٦٩/١/١ منح علاوة من علاوات الفئة المنتدب اليها بلغ مرتبه بها ٤٥ جنيه ٩٠٠ مليم شهريا .

وقد استظهرت المؤسسة أوجه المخالفات التي شابت تعيين وترقية ونجب العامل المذكور فلو وضحت انه ما كان يجوز تعيينه بشركة النيل العامة للكباري اعتبارا من ١٩٦٤/٧/٢٠ بمرتب يجاوز بداية الفئة السابعة وبقدره عشرون جنيها شهريا نظرا الى ان تعيينه بشركة النيل العامة لاعمال النقل كان بمقتضى عقد مؤقت لايجوز اخذه في الاعتبار عند تعيينه بالشركة فضلا عن ان تعيين العامل المذكور قد وقع بالمخالفة لنص المادة السادسة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . كذلك فان ضم متوسط المنح الى مرتب سيادته تم بالمخالفة للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن لأن ضم متوسط المنح لا يكون الا للعاملين الدائمين الموجودين بخدمة الشركة في ١٩٦٤/٦/٣٠ ولم يكن المذكور من عداد هؤلاء العاملين . كما ان ترقيته ترقية استثنائية للفئة الخامسة ومنحة علاوة استثنائية من ١٩٦٧/٧/١ لا أساس له من القانون . وقد شاب الخطأ ايضا نتيجة لذلك نجب سيادته الى وظيفة من الفئة الرابعة ومنحة زيادة قدرها ١٠٪ من مرتبه ثم منحه علاوة من علاوات الفئة المنتدب اليها .

وقد اثارلت هذه المخالفات موضوع سحب القرارات الباطلة التي صدرت في شأن حالة العامل المذكور وكيفية تصحيح وضعه وتجهيل ما سبق صرفه اليه تنفيذاً لهذه القرارات .

ومن حيث انه يبين من استقراء التشريعات الصادرة بتنظيم شئون العاملين بشركات القطاع العام ان قانون العمل لا يزال هو الشريعة العامة التي تحكم علاقة هؤلاء العاملين بالشركات التي يعملون بها فقد جاء النص على ذلك في التشريعات المتعاقبة التي بدأت بصور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمل الشركات فنص في المادة الاولى على ان « يسرى على موظفي وعمل الشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتطقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة ٠٠ » وردت ذات النص المادة الاولى من اللائحة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي عين العامل المذكور في ذلك احكامها . ولا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام نص في المادة الاولى على انه « ٠٠٠ وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » واخيرا سار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام على ذات النهج فنص على ذات الحكم في المادة الاولى .

ومن حيث انه وقد ظلت اللوائح المنظمة لشئون العاملين بشركات القطاع العام من أى نص يضمن الحصانة القانونية بعد انقضاء مدة معينة على القرارات الباطلة التي تصدر من احدى هذه الشركات في خصوص تعيين العاملين بها وترقياتهم فانه يتمين والحال كذلك اعمال حكم الاحالة الى قانون العمل وشريحته العامة التي احتواها القانون المدنى وذلك طبقا لما نص عليه نظام العاملين بهذه الشركات . على ان يؤخذ في الاعتبار ان نظام العاملين بشركات القطاع العام بما تضمنه من تنظيم لملاقة العاملين بشركات القطاع العام انما يتصل اتصالا وثيقا باعتبارات النظام العام فلا يجوز الاتفاق على مخالفة قواعد النظام المشار اليه أو الصلح أو التحكيم لتحديد الحقوق الناشئة عنه . ومن ثم فان مخالفة هذه القواعد وصم التصرف أو القول المخالف بالبطلان .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك فإن القناعة الواجبة التطبيق في شأن حصانة التمييزات أو الترقية التي تتم بالمخالفة لنظام العاملين بشركات القطاع العام هي تلك التي تضمنتها المادة (١٤١) من القانون المدني التي تنص على أنه « إذا كان المقعد باطلاً جاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطلان وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يزول البطلان بالاجازة ». وتسقط دعوى البطلان بمعنى خمس عشرة سنة من وقت المقعد . كما يجري في هذه الحالة اعتلال المادة (١٤٣) من القانون المدني التي تنص على أنه « إذا كان المقعد في شق منه باطلاً أو قبيحاً لا يبطل فيبطل المقعد كله » .

ومن حيث أن الثابت من الواقع أن العامل المفكور عين على وظيفة دائمة بشركة النيل العامة للكباري اعتبروا من ١٩٦٤/٧/٢٠ برتب شهرى قدره ٢٧ جنيه و ٥٠٠ مليم بالمخالفة لنص المادة (٦) من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ثمقررت ترقية استثنائية للفئة الخامسة اعتبروا من ١٩٦٧/٧/١ بالمخالفة لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذى لايجز اجزاء ترقيت استثنائية للعاملين الخاصين لاحكامه ومنح علاوة استثنائية من علاوات الفئة المرقى اليها بمقتضى قرار مجلس ادارة الشركات بتاريخ ١٩٦٧/٧/٣١ ثم انتدب بناء على ذلك للفئة الرابعة ومنح زيادة قدرها ١٠ من مرتبه مقابل الندب بالاضافة الى علاوات الفئة المنتدب اليها . وكل ذلك على خلاف ما هو مقرر من أن الندب لايفول المنتدب الحصول على علاوات الفئة المنتدب اليها . فمن ثم لاكتسب القرارات التى أصدرتها الشركة المذكورة على الوجه المتقدم الحصانة التى تعصمها من الالاء ويتعين لذلك عدم الاعتداد بها والغائها . كما يتعين كذلك عدم الاعتداد بالتسوية التى اجرتها هذه الشركة فى شأن ضم متوسط المنح للعامل المذكور والغائها لوقوعها بالمخالفة لقواعد التسوية التى تقرر فى شأن ضم متوسط المنح للعاملين الموجودين بخدمة الشركة قبل تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، فتحق الشركة فى ازالة ما وقع من بطلان لاينتقض الا بعضى المدة المنصوص عليها فى المادة (١٤١) من القانون المدني .

ومن حيث أن تصحيح حالة العامل المذكور يقتضى وضعه في وظيفة من الفئة السابعة اذا كان مستوفيا لشروط شغلها وذلك عملا بفنظرية انتقامى المقعد التى اشارت اليها المادة (١٤٣) من القانون المحنى .

ومن حيث انه عن حق الشركة فى استرداد ما قامت بصرفه للعامل المذكور بناء على القرارات الباطلة التى اصدرتها فان رأى الجمعية العمومية قد استقر على وجوب التفرقة بين المبالغ التى حصل عليها العامل نتيجة تعيين أو ترقية باطلة وبين المبالغ التى حصل عليها بسبب تسوية حالته استنادا الى قواعد قانونية لم تكن تسرى عليه فيما لو طبقت تطبيقا سليما . ففى الحالة الاولى لايجوز الاسترداد مادام ان التعيين أو الترقية لم تكن نتيجة غش أو سعى غير مشروع من جانب العامل وأساس ذلك ان العامل فى هذه الحالة يتولى اعباء الوظيفة المعين أو المرقى اليها ويقوم بمسؤولياتها وتبعاتها ومن ثم يحتفظ بالمبالغ التى حصل عليها تعويضا له عما قام به من أعمال ، فضلا عن ان اعتبارات العدالة تقتضى بعدم الاسترداد لسوء بحائز الثمن حسن النية . بينما يتعين للاسترداد فى الحالة الثانية التى الغيت فيها التسوية لبطالانها فهى لا تقتصر بتفسير فى وضع العامل فيظل عمله وتبعاته ومسؤولياته بعد اجراء التسوية كما كان قبل اجرائها ومن ثم فلانه يزول السبب الذى بنى عليه حقه فى الحصول على المبالغ التى صرفت بناء عليها وينشأ فى ذمته التزام بردها طبقا للمادة (١٨٢) من القانون المحنى .

وعلى مقتضى ذلك لايجوز استرداد ما صرف للعامل المذكور نتيجة تعيينه وترقيته الباطلتين بينما يتعين استرداد ما صرف له نتيجة ضم متوسط المنح والعلوة الاستثنائية وكذلك ما قبضه عن ندبه غير المشروع للفئة الرابعة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى بطلان القرارات التى صدرت فى شأن تعيين العامل المذكور وترقيته للفئة الخامسة وندبه للفئة الرابعة وضم متوسط المنح ومنحه العلوة الاستثنائية . وتصحيح حالته بوضعه فى وظيفة من الفئة السابعة . واسترداد ما صرف اليه من مبالغ بناء على

ضم متوسط المنح ، والملاوة الاستثنائية • والزيادة التي حصل عليها  
بسبب ندبه للفئة الرابعة ، وما تناضاه من علاوات هذه الفئة •

( ملف ٢٧٣/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٧١٠ )

#### المبدأ :

قانون عقد العمل هو الشريعة العامة التي تحكم العلاقة بين العاملين  
وشركات القطاع العام في حالة عجم وجود نص خاص يحكم  
العلاقة المطروحة في تشريعات القطاع العام •

#### ملخص الفتوى :

ان التشريعات المنظمة لشئون العاملين بشركات القطاع العام قد  
خلت من أى نص يمالج التسويات التي تتم بالمخالفة لاحكامها ومن ثم  
يجب الرجوع الى قانون العمل وشريعته العامة التي احتواها القانون  
المدني في المادة ١٤١ منه ومن ثم فان التسويات التي تتم بالمخالفة لنظام  
العاملين بشركات القطاع العام لاكتسب أية حصانة تمنعها من الالغاء ،  
ولا يعتد بها ويمكن إلغاؤها ومن حق الشركة ازالة ما شاب هذه التسويات  
من بطلان لاينقضي الا بالمادة الطويلة •

( ملف ٩٦٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ٧١١ )

#### المبدأ :

العلاقة بين العاملين وشركة القطاع العام ليس علاقة تنظيمية  
بل تعاقدية •

#### ملخص الفتوى :

ان العلاقة بين العاملين بالقطاع العام وبين الشركات التي يعملون



### ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ينص في المادة ١٤ بند ( هـ ) منه على أن « يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥ ٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

( ١ ) ٧٥ ٪ توزع على المساهمين .

( ب ) ٢٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي :

١ - ١٠ ٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ، ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ٥ ٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان طبقا لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ - ١٠ ٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحديد كيفية التصرف في هذه المبالغ وإداء الخدمات والجهة الإدارية التي تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية » ..

وينص القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ بتخصيص نسبة من الأرباح للعاملين في المؤسسات العلمية والجمعيات التعاونية والشركات والمنشآت معينة اختصاصا تقديري في تعديل النسب التي قررها المشرع لاختلاف الوجوه التي أوجب صرف الأرباح فيها ... وبالنسبة إلى الحصة التي يتعين توزيعها نقداً على العاملين حددها المشرع بنسبة ١٠ ٪ على النحو السابق ، وبذلك يتعلق حق العاملين في كل شركة بهذه النسبة ، فلا يجوز الانتقاص منها والا ع ذلك مخالفة لحكم القانون ، وقد ناط المشرع برئيس الجمهورية سلطة وضع قواعد عامة يتم توزيع هذه

النسبة طبقا لها ، ولكن ذلك مقصور - كما هو واضح - على كيفية توزيع النسبة المحددة قانونا ، دون أن يكون لهذه القواعد أن تعدل من النحد الذى قررره المشرع زيادة أو نقصانا .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ وضع حدا أقصى لا يمكن أن يتأله كل عامل من التوزيع النقدي هو مبلغ خمسين جنيها ، ومن ثم فإن المبلغ الذى يتبقى من الحصة المخصصة للتوزيع النقدي على العاملين ، بعد توزيع الحد الأقصى - يظل من حق العاملين طبقا لحكم الفقرة (ب) (١) من البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، فلا يجوز إعادة هذا الباقى الى مسافى أرباح الشركة كما لايجوز انتقاله فى الخدمة الاجتماعية للعاملين ، ولا يسوغ أن يحمل ما قررره القرار الجمهورى رقم ١٣٥٠ سالف الذكر من وضع حدود قصوى للتوزيع النقدي على أنه أراد المساس بأصل حق العاملين فى نسبة معينة من الأرباح أو الانتقاص من هذه النسبة ، اذ لايجوز لقرار جمهورى - بغير تفويض خاص - أن يعدل فى حكم قررره القانون . وباعتبار المبلغ الباقى بعد التوزيع حقا للعاملين ، فإنه يتعين أن يظل مخصصا لهذا الغرض ، وذلك بأفراذه فى حساب خاص ، حتى يصدر قرار جمهورى متضمنا القواعد التى تتبع فى توزيعه على العاملين أصحاب الحق فيه .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لاحظت أن القرار الجمهورى رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ فيما تضمنه من وضع حد أقصى لا يمكن أن يوزع على كل عامل من شأنه أن يثير اللبس فى كيفية التصرف فى المبلغ الذى تتبقى بعد ذلك ، اذ يجعلها المشرع حقا للعاملين فى الوقت الذى لايتسنى فيه توزيعها عليهم لعدم وجود القواعد التى فوض رئيس الجمهورية فى إصدارها لبيان كيفية التوزيع ، ومن ثم فإنه يجدر تعديل القرار المشار اليه بما يتسق مع الحكم الذى قررره القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى الفقرة (ب) (١) من البند (٥) من المادة ١٤ منه .



## قاعدة رقم (٧١٢)

### المبدأ :

جواز تخصيص مبلغ خمسة آلاف جنيه من حصيلة الـ ١٠ ٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية بشركة سيارات فورد مصر للتوزيع على العاملين بالشركة على الوجه المبين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٧ بطريقة توزيع النصيب النقدي للعاملين من أرباح الشركات رغم أن الشركة لم تحقق أرباحا .

### ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٥/١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة تنص على أنه « يجب من الأرباح الصافية للشركة ٥ ٪ لشراء مسندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

١ - ٧٥ ٪ توزع على المساهمين .

٢ - ٢٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعهما على النحو التالي :

( ١ ) ١٠ ٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية

(ب) . . . . .

( ج ) ١٠ ٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ واداء الخدمات والجهة الادارية التي تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص المبالغ المحصلة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب لا ترجع الى عدم كفاءة في التشغيل أو الى تراخ من العاملين في

الشركة ، ويكون التخصيص في كل حلقة على حدة وبناء على عرض من الوزير المختص .

كما تنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٧ بطريقة توزيع النصيب التقديري للعاملين من أرباح الشركات على أنه « يكون توزيع نسبة الـ ١٠ ٪ من الأرباح المشار إليها في الفقرة (ب) من البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها على الوجه التالي :

١ - . . . . .

(ب) . . . . .

( ج ) ما يتبقى بعد ذلك يفرد له حساب خاص بالشركة يخصم للتوزيع النقدي طبقاً للفقرتين السابقتين على العاملين في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً أو لا تكفي فيها حصة الأرباح لتوزيع الحد الأقصى المقرر إذا كان ذلك لأسباب خارجة عن إرادة العاملين ووفقاً لما تقرره الجمعية العمومية التي تعتمد الحسابات الختامية للشركة .

ومن حيث ان المادة (٤١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي تنص على أنه « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي تقرر توزيعها تحدده الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة بما لا يقل عن ١٠ ٪ ولا يزيد على مجموع الأجر السنوي للعاملين بالشركة وتبين اللائحة كيفية توزيع ما يزيد على نسبة الـ ١٠ ٪ المشار إليها من الأرباح على العاملين والخدمات التي تعود عليهم بالنفع .

ولا تظل احكام الفقرة السابقة بنظام التوزيع المطبق على الشركات القائمة وقت نفاذ القانون اذا كان أفضل من الاحكام المشار إليها .

تنص المادة (١٩٦-) من اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه على أنه « . . . . .

ولا تخل احكام البندين ( أولا ) و ( ثانيا ) بنظام توزيع الارياح المتبع في الشركات القائمة في أول أبريل سنة ١٩٨٢ اذا كان أفضل مما جاء بها من احكام » .

ومن حيث أن مفاد المادة ٤١ من قانون الشركات الجديد رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٩٦ من لائحته التنفيذية سالفتي الذكر ان المشرع قد أحال الى نظام توزيع الارياح الذي كان مطبقا في الشركات القائمة حتى أول سنة ١٩٨٣ ، وسمح لها بتطبيق النظام السابق تقريره بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه اذا ارتأت أنه أفضل ويحقق مزايا أكبر للعاملين من نظام الارياح المنصوص عليه في التشريع الجديد ، وتقرير أفضلية النظام السابق إنما يرجع الى العاملين بالشركة . بناء على ذلك يحق للشركات القائمة حتى تاريخ نفاذ التشريع الجديد تطبيق نظام توزيع الارياح الذي كان مقرا في ظل احكام قانون الشركات الملغى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وبالتالي الاستفادة من حكم مادته الرابعة عشرة سالفة الإشارة اليها ، وذلك بتوزيع النصيب النقدي على العاملين في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحا أو لا تنكفي فيها حصة الارياح لتوزيع الصدد الأجنبي المقرر اذا كان ذلك لأسباب خارجة عن إرادة العاملين .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تخصيص مبلغ خمسة آلاف جنيه من حصيلة الـ ١٠ ٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية بشركة سيارات فوررد لمصر للتوزيع على العاملين بهذه الشركة .

( ملف ١٩٣٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ ) .

### قاعدة رقم ( ٧١٤ )

المبدأ :

توزيع الارياح على العاملين بشركات القطاع العام يكون اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٥ على النحو الذي اوردته القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

### ملخص الفتوى :

ان قانون هيئات القطاع العلم وشركته الصادر به القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والممول به اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٥ جاء بتنظيم جديد لكيفية توزيع نصيب العاملين في الارباح • واذا اعد القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تنظيم ذات الموضوع فله اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٥ يكون توزيع نصيب العاملين في القطاع العلم في الارباح التي يتقرر توزيعها على النحو الوارد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ اما في الفترة السابقة على العمل بهذا القانون فتبحث كل حالة على حدة •

( ملف ٨٨/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٤/١٢/٢١ )

### الفرع الخامس

#### اسكن العاملين بالشركة

#### قاعدة رقم (٧١٥)

### المبدأ :

يجوز لشركة القطاع العلم بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة قانونا ان تستقدم بعض ارباحها فيما يجاوز النسبة المحددة في المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العلم وشركته في اغراض اسكن العاملين بها — المسكن المقامة لهذا الغرض تكون من ارباح الشركة سواء طبقا للمادة ٤٢ فقرة ٢ من القانون المذكور او فيما جاوز ذلك مملوكة للملك رأسمال الشركة وتطل تحت يدما مخصصة للغرض المحدد •

### ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لتحديد الجهة التي تؤول اليها ملكية الاجول المشتراة من حسيلة الـ ١٥٪ من أرباح العاملين بشركات القطاع العلم المخصصة للخدمات الاجتماعية المركزية

وخدمات الاسكان ، وبيان سلامة ما تقوم به بعض شركات القطاع العام من اقامة مباني سكنية للعاملين بها دون استخدام الحصيلة المخصصة لذلك أو بالتجاوز لهذه الحصيلة .

وحاصل الوقائع انه لدى قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة حسابات بعض الشركات تبين أنها تمكنت من الحصول على موافقات باستخدام حصيلة نسبة الـ ١٥ ٪ من الارباح المخصصة للخدمات الاجتماعية واسكان العاملين وفي شراء سيارات لنقل العاملين أو اقامة عمارات سكنية تؤجر لهم بأجور رمزية ، ويتم تغطية قيمتها الى اصول الشركة الثابتة يتكلفه افتتاحها كما يتم تغطية أقساط اهلاكها لمخصص الاهالك . كما تقوم بعض الشركات الأخرى سواء التي تقع في نطاق لجان الخدمات المنشأة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٥٠ لسنة ١٩٨١ أو خارج نطاق هذه اللجان بشراء أراضي واقامة مسكن للعاملين بها دون الاستفادة من حصيلة الـ ١٥ ٪ المخصصة لهذا الغرض .

وقد تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع احتراماً لنص المادة ٢٦ من الدستور التي قضت بأحقية العاملين في نصيب من ارباح المشروعات اعاد تنظيم هذا الحق تنظيمًا شاملاً في المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركته بأن يكون للعاملين بالشركات نصيب في الارباح التي يتقرر توزيعها . واشترط المشرع الا تقل هذه النسبة عن خمسين في المائة من الارباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنب الاحتياطات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية . وقضى صراحة بتوجيه هذا النصيب على أساس ١٠ ٪ لاغراض التوزيع النقدي على العاملين و ١٠ ٪ لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المجاورة مع ايلولة ما يفيض عن حصة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي و ٥ ٪ تودع بحساب خاص ببنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية لجميع العاملين بالقطاع العام .

واستظهرت الجمعية أن كلا من نص المادة ٢٦ من الدستور و ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - شأنها في ذلك شأن المادة الثانية من

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة — صريح في أن يكون للعاملين نصيب في الأرباح • ولم يحصر النصيب بالملكية بل قصد أن يخصص لمصلحة العاملين وفيما يعود عليهم بالنفع • ثم واجهت المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه شأنها في ذلك المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ سالف البيان — كيفية الامتداد من هذا النصيب : فجلت جزءا منه للتوزيع النقدي وجزءا لاسكان العاملين وجزءا للخدمات الاجتماعية • وفي تنظيم المشرع لكل غرض منها أفصح عن أن المقصود بالنصيب ليس الملكية ، بما في ذلك التوزيع النقدي على العاملين فإنه وأن كان من شأنه — إذا ما تم — أن ينقل إلى كل عامل ملكية المبلغ الموزع عليه فينشئ له حق الملكية على هذا المبلغ عند تسلمه إياه • فحتى هذا الجزء الذي يوزع نقدا وصفه المشرع بأنه لأغراض التوزيع النقدي ، وإجاز لرئيس مجلس الوزراء وضع حد أقصى لما يخص العامل سنويا من هذا التوزيع • فما يخص العامل ويوزع عليه فعلا هو ما يصح ملكه ، وهو جزءا أقل من النصيب الذي يخصص للغرض لا للشخص فلو كان النصيب المنصوص عليه في الدستور والقانون يفيد الملكية لما جاز وضع حد أقصى لما يؤول منها إلى كل عامل ، ولما نزعا من الذي انتجها لتؤول إلى آخر في شركة لم تحقق أرباحا أو حققت أرباحا غير كافية • وهو ما يقطع بأن تعبير النصيب هنا ليس المقصود به الملكية الفردية الخاصة ، بل هو التخصيص للغرض والمصلحة دون ثبوت الملكية • يؤكد ذات المعنى أن الشريحة التي خصصها القانون لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات ثم قرر أن ما يفيض منها عن حاجة هؤلاء العاملين يؤول إلى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة فلو كان معنى هذا النصيب نشوء الملكية لما جازت أمثلة ما يفيض منه إلى الصندوق المذكور وهو غير مخصص لهم • وأخيرا فإن الشريحة الثالثة لا تؤول إلى أحد ، وإنما تودع بحساب خاص ببنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام كله دون تخصيص بالعاملين في الشركة التي أنتجت كل ذلك يقطع بأن النصيب الوارد في الدستور والقوانين المتعاقبة المنظمة له لا يفيد نشوء الملكية الخاصة الجامعة لكافة عناصرها المانعة لمشاركة الغير فيها : سواء كانت فردية لكل عامل بالذات أو جماعية تتمتع

بالشخصية المعنوية ، بل المقصود به تفصيل بالغرض والناية والمنفعة  
المحققة لصلة العاملین .

ومن حيث أن النصيب المخصص لاسكان العاملين بكل شركة أو  
مجموعة من الشركات لا يصبح مملوكا ملكية خاصة للعاملين ، لانه ليس  
مخصصا لعاملين بذواتهم منحصرين دون سواهم في وقت معين ، وانما  
المقصود به منفعة جميع العاملين ممن يتحقق فيهم هذا الوصف أيا كان  
وقت تحققه . ويزوال هذا الوصف عن بعض العاملين بالنقل أو الفصل  
أو انتهاء الخدمة أو غير ذلك من الاسباب يزول عنهم هذا الاستحقاق .  
فاذا كان النقل الى شركة أخرى أصبحوا من عداد من تحقق فيهم الوصف  
المقصود في هذه الشركة الجديدة . واذا كان التخصيص هنا ليس المقصود  
به الملكية الخاصة ، فانه يتحقق بكل صورة من الصور التي تحقق انتفاع  
العامل بهذا الاسكان : سواء باللكية أو بالتأجير أو بالترخيص أو بالتسليم  
أو بأية صورة من صور الانتفاع . وحتى في صورة الملكية والى أن يتم  
نقل الملكية ، فان الاعيان القائمة لا يمكن أن تترك سائبة ، وانما هي تمثل  
تحول الربح المحقق ، المخصص للغرض الذي حدده الشارع . من  
مبالغ نقدية الى اعيان محددة ، يستمر تخصيصها لذات الغرض الذي  
كان مخصصا له الاصل النقدي . ولكنها تظل يوصفها مملوكة للمالك رأس  
المال ، اذ أنها لم تدخل في ملك الذي يقرر التخصيص لنبذته . وبهذا  
فان مشروعات الاسكان القائمة بالشريحة المخصصة لهذا الغرض من  
جزء الارباح المخصص نصيبا للعاملين انما تكون ملكا للمالك رأس المال ،  
ولكنها ملكية مخصصة للغرض الذي حدده القانون اعمالا لاجتماع  
الدستور وحكمها حكم رأس المال الموضوع تحت يد الشركة . وبذلك فان  
ملكية الاعيان القائمة لمشروعات اسكان العاملين والتي لم تنتقل اليهم بالتطبيق  
على ملك مالك رأس مال الشركة ، وتكون تحت يدها ، مخصصة للغرض  
المحدد ، وهو غير الغرض المحدد له رأس مال الشركة نفسه . وبذلك  
فانها وان أصبحت على ملك مالك رأس المال الا أنها لا تدخل في تقويم  
رأس المال الذي تستعمله الشركة في أغراضها التي قامت من أجلها ، وبذلك  
لا تنضاف الى رأس المال المذكور .

ومن حيث أنه وان حدد القانون الاغراض التي خصصت لنصيب  
العاملين من الارباح ومنها اسكان العاملين بالشركة ، ومنها كذلك الخدمات

الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام جميعهم ، ولكنه لم يحظر استعمال بعض ارباح الشركة غير المخصصة لهذه الأغراض في مثلها أو بعضها ، فإنه لا يكون ثمة مانع قانونا من ذلك طالما تم هذا الاستعمال بقصد تحقيق أغراض الشركة نفسها ، والتي تحقق مصلحة العاملين باعتبارها جزءا من العناصر الأساسية المحققة للإنتاج . ولكن يتعين أن يتم ذلك بعد استيفاء كافة الإجراءات والأوضاع والقواعد الواجب الالتزام بها قانونا في التصرف في أرباح الشركة غير المخصصة لنصيب العاملين ومع مراعاة القواعد المقررة للتصرف في الأرباح ، وخاصة الواردة في المادة ٤١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ كموافقة الجمعية العامة للشركة ومجلس إدارة هيئة القطاع العام التي تتبناها والوزير المختص ووزارتي التخطيط والمالية . ويخضع ذلك كله لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات طبقا للمادة ٤٠ من القانون المذكور . هذا والواضح في الحالة المروضة أن الشركات المشار إليها كانت حصلت فعلا على الموافقات اللازمة ، كما تضمن ذلك كتاب طلب العرض على الجمعية . وحكم ملكية المقارنات في هذه الحالة هو حكم ملكية المقارنات المقامة في حدود النسبة المقررة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز للشركة بعد الحصول على جميع الموافقات اللازمة من كافة الجهات المختصة قانونا أن تستخدم بعض أرباحها فيما جاوز النسبة المحددة في المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في أغراض اسكان العاملين بها . وتكون المساكن المقامة لهذا الغرض من أرباح الشركة سواء طبقا للمادة ٤٢/٢ من القانون المذكور أو فيما جاوز ذلك مملوكة لملك رأس مال الشركة وتظل تحت يدها مخصصة للغرض المحدد .



## الفرع السادس

### نشاط اجتماعي ورياضي

#### قاعدة رقم (٧١٦)

##### المبدأ :

شركة النمر للأجهزة الكهربائية ( غيليس سابقا ) تعتبر شركة قطاع عام منذ تأميمها تأميماتصفا بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ - اثر تلك استقطاع الحصة المحددة لبنك ناصر الاجتماعي من ارباعها وفقا للمادة ٦ بند ١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ وتجنيب الحصة المحددة للنشاط الرياضي من هذه الارباح طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ .

##### ملخص الفتوى :

من حيث ان شركة النص للأجهزة الكهربائية والالكترونية ( غيليس سابقا ) تعتبر شركة قطاع عام منذ تأميمها نصفا بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وتؤكد ذلك في ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بمقتضى المادة الرابعة من مواد اصداره وظل هذا الوصف ثابتا لها لم يزيلها في ظل القانون الحالي رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ . وان خلاهذان القانونان من حكم مماثل لما ورد في المادة المذكورة لان تلك الصفة التي اكتسبتها هذه الشركة بناء على نص تشريعي في ظل القوانين السابقة لا تفقدها الا وفقا لنص قانوني، واذا لم يصدر هذا النص فانها تظل شركة قطاع عام لا يتبدل وضعها ولا ينحصر هذا الحكم عنها .

ومن حيث انه بالنسبة للحصة المحددة لبنك ناصر فانه يتمتع خصمها من ارباح وحدات القطاع العام وفقا للمادة ٦١ في بندها الاول من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨

وعلى ذلك تخفص هذه الحصة من أرباح شركة فيليبس بحسبانها احدى شركات القطاع العام ، فضلا عن انه وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار النظام الاساسى للشركة تخضع طريقة توزيع ارباح الشركة لهذا النظام مع مراعاة احكام القوانين الاخرى المعمول بها فى هذا الشأن وهو ما رددته المادتان ٢٤ ، ٤٧ من هذا النظام ولا ريب أن من هذه القوانين قانون بنك ناصر الاجتماعى وقانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ومن ثم ينبغى — كذلك — تجنب الحصة المحددة للنشاط الرياضى طبقا للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ المنقوه عنه .

اذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استقطاع حصة كل من بنك ناصر الاجتماعى والنشاط الرياضى من أرباح شركة النصر للاجهزة الكهربائية والالكترونية « فيليبس » ( احدى شركات القطاع العام ) وفقا — على التوالى — للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ وكذلك للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

( ملف ٨٢/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٢/١/١٩ )

### الفرع السابع

#### جداول ترتيب الوظائف

قاعدة رقم ( ٧١٧ )

المبدأ :

مدى اعتبار وظيفة بلحدى الشركات من وظائف الكادر العالى طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ — توقف ذلك على صدور جدول ترتيب الوظائف المشار اليه فى المادة الثالثة منه وتقرير ذلك به — بقاء الوظيفة على وضعها لحين صدور الجدول .

ملففى الفتوى :

ان اعتبار وظيفة ما بلحدى الشركات من وظائف الكادر العالى طبقا

لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، منوط بأن يقرر ذلك في جدول ترتيب الوظائف — الذى أشارت المادة الثالثة من هذا القرار — بأن يضمه مجلس ادارة الشركة . وقبل وجود هذا الجدول يمتنع اعتبار احدى وظائف الشركة بالكادر العالى طبقا للقرار المذكور ، وانما تظل الوظيفة على ذات وضعها في الشركة غير متأثرة بتاتا بهذا القرار .

( فتوى ١٢١ في ١٩٦٥/٢/٦ )

### قاعدة رقم (٧١٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بـلصدار لائحة نظام موظفى وعمال الشركات — ان اعتبار وظيفة ما باحدى الشركات من وظائف الكادر العالى طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ورفع راتب شاغلها الى عشرين جنيها منوط بأن يقرر ذلك في جدول ترتيب الوظائف الذى اشارت اليه المادة الثالثة من هذا القرار — قبل وضع هذا الجدول يمتنع اعتبار احدى وظائف الشركة بالكادر العالى طبقا للقرار المذكور وانما تظل الوظيفة على ذات وضعها في الشركة غير متأثرة بتاتا بهذا القرار .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بـلصدار لائحة نظام موظفى وعمال الشركات ونصت المادة الاولى منه على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات التى يسرى عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والشركات التى يصدر باخضاعها لاحكامه قرار جمهورى » .

ونصت المادة الثانية على أن « يضع مجلس ادارة الشركة جدولاً

بالوظائف التي يعتبر شاغلوها من الموظفين والتي يعتبر شاغلوها من  
العمال » .

كما نصت المادة الثالثة من هذه اللائحة على أن « يضع مجلس إدارة  
الشركة جدولاً لترتيب الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد  
واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها  
وتقسيمها وتصنيفها في فئات أو مجموعات مع وضع الحد الأدنى والأعلى  
لمرتبات كل فئة أو مجموعة وذلك مع مراعاة أحكام الجدول المرفق » .

وقد حدد الجدول المرفق مرتب الكادر العالي ( فنى — إدارى )  
٢٤٠ — ١٤٤٠ جنيه سنوياً .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار  
لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الذي نص في  
المادة الثانية على أن « تلتزم لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة  
بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ » .

ومن حيث انه يؤخذ من هذه النصوص ان اعتبار وظيفة ما بلهدى  
الشركات من وظائف الكادر العالى طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ورفع راتب شاغلها الى عشرين جنيهاً  
منوط بأن يقرر ذلك في جدول ترتيب الوظائف الذي أشارت اليه  
المادة الثالثة من هذا القرار ، وانه قبل وضع هذا الجدول يمتنع اعتبار  
لهدى وظائف الشركة بالكادر العالى طبقاً للقرار المذكور وانما تظل  
الوظيفة على ذات وضعها في الشركة غير متأثرة بتاتا بهذا القرار .

وبناء على ما تقدم خلصت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى  
للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٥ الى انه  
كان يتعين استعمار العاملين بهذه الشركات بالمرتبات التي عينوا بها  
ابتداءً دون أى زيادة الا عن طريق منحهم علاوات دورية طبقاً للقواعد  
المقررة ، أو عن طريق اعتبار الوظائف التي يشغلونها وظائف تستحق  
مرتباتاً أعلى طبقاً لجدول ترتيب الوظائف المشار اليه في قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ أو قواعد تقييم ومعادلة وظائف

الشركة المخصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي ألقى القرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وأن زيادة مرتباتهم الى عشرين جنيها عن غير هذا الطريق مخالف للقانون يضمن المبادرة بالمائة والمائة ما سبق أن رتبته من آثار ، عن طريق استرداد ما تقاضاه هؤلاء الموظفين زيادة عن المرتبات التي عينوا بها ابتداء .

( فتوى ١١٦ في ١/٢٥ / ١٩٧٠ )

وسبق أن انتت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بهذا المبدأ بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٥ — فتوى رقم ١٢١ بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٦٥ — راجع المبدأ السابق .

### قاعدة رقم (٧١٩)

#### المبدأ :

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اختص مجلس إدارة كل شركة بوضع واعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف — يشترط عند ترقية العامل وفقا لاحكام القانون المشار اليه استيفاء اشتراطات شغل الوظيفة المرش اليها وان تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة وفي ذات المجموعة النوعية التي تنتمي اليها .

#### ملخص الفتوى :

يبين من احكام المادتين ٨ و ٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع اختص مجلس ادار كل شركة بوضع واعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها وشروط شغلها وتقسيم وظائف كل شركة الى مجموعات نوعية واعتبار كل مجموعة نوعية واحدة متميزة في مجال التعمين والترقية والنقل والندب والاعارة . وهو ما يتمثل في الاخذ بالاساس الموضوعي القائم على الوظيفة ذاتها وبما يتطلبه المشرع من اشتراطات فيمن يشغلها وهو جوهر نظام ترتيب وتوصيف الوظائف .

كما استلزم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منالف الذكر بموجب حكم المادة ٣٣ منه عند ترقية العامل وفقا لاحكامه استيفاء اشتراطات شغل الوظيفة المرهق اليها حسب بطاقة الوصف المحددة لها وأن تكون الترقية الى هذه الوظيفة من التي تسبقها مباشرة في الدرجة وفي ذات المجموعة النوعية التي تنتمي اليها ، وما أخذ به المشرع وفقا لاسكلم القانون المذكور هو احد تطبيقات نظم ترتيب وتوصيف الوظائف حيث تتطلب أن تكون الترقية الى الوظيفة الاعلى بمراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل هذه الوظيفة من ناحية التأهيل العلمى المطلوب ببطاقة الوصف والخبرة النوعية المتطلبة وأن يكون ذلك من خلال المجموعة النوعية المغلقة التي يتم الترقية خلالها وباعتبارها وحدة متميزة في مجالات الخدمة المدنية ومن بينها الترقية .

ولما كان العامل المعروضة حالته حاصلًا على شهادة الدراسة الابتدائية القديمة عام ١٩٤٥ وتدرج الى أن شغل الدرجة الثانية اعتبارا من ١٩٦٦/١٢/٣١ وكلنت الوظيفة المطلوب ترقيته اليها في الدرجة الاولى تتطلب وفقا لبطاقة وصفها أن يكون المرشح لشغلها حاصلًا على مؤهل متوسط ومن ثم فإن العامل المذكور لا يكون مستوفيا لاشتراطات شغل هذه الوظيفة . ولا يغير من ذلك حصوله عام ١٩٧٨ على شهادة اتمام الدراسة الثانوية وهى من المؤهلات المتوسطة حيث لم يعامل بمقتضى هذا المؤهل فضلا عن أنه يتطلب للاعتداد بهذا المؤهل أن تكون مدة الخبرة الكلية والبينية اللازمة للترقية الى الوظيفة الاعلى تاليفة للحصول على المؤهل المطلوب لشغلها والمعاملة بموجبه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته في الترقية للدرجة الاولى لعدم قضائه امدة الكلية والبينية اللازمة لشغل هذه الوظيفة بعد حصوله على المؤهل المطلوب ومعاملته بموجبه .

## قاعدة رقم (٧٢٠)

### المبدأ :

مجلس ادارة شركة القطاع العام هو المختص بتحديد اشتراطات شغل الوظائف ، ويجوز له تعديلها بما يجيز ترقية العاملين عليها من نوى الخبرة ولا ينتج هذا التعديل اثره الا من تاريخ الاعتماد ومع مراعاة احكام المادة ٣٢ فقرت ١٠ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من تاريخ نفاذه .

### ملفص الفتوى :

ان المادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تضع كل شركة هيكل تنظيمي لها وكذلك جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وذلك في حدود الجدول رقم ١ المرافق لهذا القانون » .

ويعتمد الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم من مجلس الادارة .

ولمجلس الادارة أن يعيد النظر في الهيكل التنظيمي وفي الجداول المشار اليها كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك .

كما يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات المتعلقة بتنفيذ ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة واهدافها وذلك مع مراعاة المعايير التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام وتنص المادة ٦ منه على أن « يستخدم تعريف الدرجات المرفق بهذا القرار كأساس للشركات التي تخضع لاهكام قانون العاملين بالقطاع العام المشار اليه

فيما يلي : (١) . . . . .  
(ب) بيان الصد الأدنى من مطالب التأهيل اللازمة لشغل وظائف كل درجة من النواحي : التأهيل العلمي والخبرة الزمنية لشغل الوظائف .  
وورد بالمحق رقم ٣ من الملاحق المرفقة بالقرار المشار اليه والخاص بتعريف الدرجات تحت عنوان درجة مدير عام أنه يتطلب لشغل وظائف هذه الدرجة التأهيل العلمي وفقا لما تحدده بطاقة وصف الوظيفة بجداول التوصيف والتقييم المعتمدة وقد وردت ذات العبارة تحت عنوان الدرجة الاولى . كما تبين أن الجهاز المركزي للتنظيم والادارة أصدر الكتاب الدوري رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن الارشادات الخاصة بتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ وجاء به أنه « . . . . . حفاظا على الاوضاع الوظيفية القائمة وعدم زعزعتها يراعى عند توزيع الوظائف على المجموعات النوعية الابقاء على الاطار العام للدرجات الوظيفية لمستويات التأهيل العلمي أو الصلاحية والخبرة بما تعثله من اطلاق البدائل ضمن اشتراطات شغل الوظيفة ووفقا لما تتضمنه بطاقات وصف الوظائف المعتمدة وبحيث يسمح التطبيق بما كان قائما في ظل الاوضاع الوظيفية السابقة على صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومفاد ذلك أن المشرع قد ضمن نص المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام فقرتين : الاولى تقضى بأن تضع كل شركة من شركات القطاع العام الهيكل التنظيمي الخاص بها وجداول توصيف وتقييم الوظائف بما يتضمن وصف كل وظيفة وتمديد واجباتها ومسؤولياتها واشترطات شغلها ، ونصت صراحة على اختصاص مجلس ادارة كل شركة على حده — دون غيره — باعتماد الهيكل التنظيمي للشركة وجداول التوصيف والتقييم بما يتضمن من وصف كل وظيفة وتحديد اشتراطات شغلها ، وكذلك النص صراحة على اختصاص المجلس المذكور في اعادة النظر في هذا الهيكل وجداول توصيف وتقييم الوظائف كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك باعتبار أنه صاحب الاختصاص الاصيل ، وهو الذي يملك اعادة النظر فيما اختصه به المشرع بصريح النص ، ولايتقيد مجلس ادارة الشركة في ممارسته لهذا الاختصاص بالرجوع أو الاعتماد من سلطة أعلى طالما لم يقيد المشرع بذلك ، ومع مراعاة



حكم المادة ٣٢ بند ١٠ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته منذ العمل به والتي جعلت وضع الهيكل التنظيمي والهيكل الوظيفي للشركة لمجلس إدارتها في ضوء الضوابط التي يضعها مجلس إدارة هيئة القطاع العام المختصة على أن يتم اعتماد ما يتعلق بالوظائف العليا من الوزير المختص ونصت الفقرة الثانية من المادة ٨ سالف الذكر على اختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع قواعد وإجراءات تنفيذ نظام ترتيب الوظائف بما يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها بمراعاة المعايير التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

وأيا ملكان الرأي في مسألة التفرقة بين نظام التقييم والتوصيف للوظائف وبين نظام ترتيب الوظائف ، فإن المشرع قد نص صراحة في الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر على أن توصيف الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها واشتراطات شغلها ، وأناط بمجلس إدارة كل شركة وحده القيام بذلك الاختصاص . وعلى ذلك يكون الاختصاص بتحديد شروط شغل الوظائف داخل كل شركة معقودا لمجلس إدارتها منفردا بما له من سلطة في وضع الهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم واعتمادها مع مراعاة القيد الذي جاءت به المادة ٣٢/١٠ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ منذ العمل به . واذا صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام تنفيذاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ السالف بيانها ومن بين ما تضمنه القرار المذكور قواعد خاصة باشتراطات شغل بعض الوظائف منها وظائف من درجة مدير علم والدرجة الأولى بما يفيد تضمن بطاقة الوصف لهذه الوظائف تأهيلا علميا فيعين يشغلها ، وكان القرار سالف الذكر وهو في سلم التدرج التشريعي أقل مرتبة من القانون ولا يملك سلب اختصاص أناطه القانون بجهة ما أو مشاركتها على سبيل الالتزام في اختصاص أفرادها به القانون ، ومن ثم فإن القواعد الواردة في القرار المذكور بشأن اشتراطات شغل الوظائف التي أناط القانون بمجلس إدارة الشركة مهمة تصديدها لا تعدو أن تكون من قبيل القواعد الاسترشادية أو التوجيهية ، يسترشد بها مجلس الإدارة عند ممارسة اختصاصه في اعتماد جداول التوصيف أو التقييم أو تعديلها ، وفقا لما

تتضمن المصلحة العامة ويؤكد ذلك ما ورد بالكتاب الدورى للجهات المركزية للتنظيم والإدارة رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإرشادات الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ من اطلاق البدائل ضمن اشتراطات شغل الوظائف وفقا لما تضمنته بطاقات الوصف المعتمدة .

ولمجلس ادارة شركة القطاع العام باعتباره صاحب الاختصاص الاصيل في اعتماد جداول توصيف وتقييم الوظائف بما تتضمنه من تحديد اشتراطات شغل الوظائف أن يتدخل لاعادة النظر في هذا الاختصاص بالتعديل أو الحذف أو الاضافة الى هذه الاشتراطات وما يستتبع ذلك من تعديل لبطاقات وصف الوظائف وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشرط أن يكون هذا التدخل بالتعديل تقتضية اعتبارات المصلحة العامة للشركة وحسن تنظيم العمل بها ومع مراعاة ما تتطلبه المادة ٣٣ بند ١٠ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، ولا ينتج هذا التعديل اثره الا من تاريخ اعتماده ونفاذه قانونا بحيث لا يستفيد منه الا من يعين أو يزقى بعد تاريخ النفاذ دون أن ينصرف اثر هذا التعديل على ما تم من وقائع قبل هذا التاريخ . وعلى هذا فإذا كانت الوظيفة المرقى عليها العامل الذى كانت حالته محل اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات بشركة مضارب العقليه ، طبقا لبطاقة وصفها تتطلب عند اصدار قرار ترقية مؤهلا معيناً ولم يتوافر فيه فإن ترقية تكون مخالفة للقانون ولا يصححها التعديل اللاحق فى بطاقة الوصف أما اذا كان وصف الوظيفة فى البطاقة عند اصدار قرار الترقية يضع بدائل للمؤهل وتوافرت فى العامل المذكور احدى هذه البدائل تكون ترقية مطابقة لشروط شغل الوظيفة عند اصدار قرار الترقية ، ومن ثم تكون صحيحة مطابقة للقانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مجلس ادارة شركة القطاع العام هو المختص بتحديد اشتراطات شغل الوظائف ، ويجوز له تعديلها بما يجيز ترقية العاملين عليها من ذوى الخبرة ولا ينتج هذا التعديل اثره الا من تاريخ الاعتماد ومع مراعاة أحكام المادة ٣٣/١٠ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من تاريخ نفاذه .

## الفرع الثامن

### تغيير غرض الشركة

#### قاعدة رقم (٧٣١)

المبدأ :

عدم سريان بعض احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص  
بشركات المساهمة على شركات القطاع العام — خصوص الجمعيات  
العمومية لشركات القطاع العام لحكم المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٦  
لسنة ١٩٥٤ — اثر ذلك — لا يجوز تعديل الغرض الاصلى للشركة باضافة  
اغراض اخرى — اساس ذلك — تطبيق .

ملخص الفتوى :

المادة (٣) من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١  
المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ و ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص بعدم  
سريان احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة  
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية  
المحدودة على شركات القطاع العام وتنص المادة (٥٥) مكررا (٣)  
المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات  
القطاع العام على أنه « مع عدم الاخلال باحكام المادة (٣) من القانون  
رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة تسري على  
الجمعية العمومية احكام المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ فقرة ٢ ،  
٣ ، ٤٥ ، ٥٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة  
بشركات المساهمة ٥٠٠ » وتنص المادة رقم (٥) مكررا ٤ المضافة  
بذات القانون على أن « تختص الجمعية العمومية للشركة بما يأتي :  
٤ — تعديل نظام الشركة » وتنص المادة (٤٩) من القانون رقم ٢٦  
لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على أنه « لا يجوز للجمعية العمومية أن تعدل  
مواد النظام فيما يتعلق بفرض الشركة الاصلى » .

ومفاد ذلك ان المشرع وان كان قد أخرج شركات القطاع العام من نطاق تطبيق قانون الشركات المساهمة الا انه عاد فأخضع الجمعيات العمومية لتلك الشركات لحكم المادة (٤٩) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ التي حظرت تعديل الغرض الاصلى للشركة ومن ثم فان الجمعية العمومية لشركة القطاع العام لا تملك تعديل غرضها الاصلى وعليه فان قرار الجمعية العمومية لشركة المقاولات المصرية باضافة اعمال الوكالة التجارية الى غرض الشركة الاصلى يكون مخالفا للقانون فلا يجوز للشركة ممارسة أعمال الوكالة التجارية .

لذلك قررت الجمعية العمومية لقسمة الفتوى والتشريع عدم جواز اضافة اعمال الوكالة التجارية الى الغرض الاصلى لشركة المقاولات المصرية « مختار ابراهيم سليما » .

( ملف ٧٩/١/٤٧ - جلسة ١٩٨١/٢/٤ )

### قاعدة رقم (٧٢٢)

#### المبدأ :

تغير أغراض شركات القطاع العام للمقاولات التي رخص لها وزير الاسكان العمل بالخارج انما يكون بقرار من وزير الاسكان دون التوقف على أى إجراء آخر - وزير التعمير والمجتمعات الجديدة آل آيه اختصاص وزير الاسكان في هذا الصدد - تخلف مراقب الحسابات عن حضور اجتماع الجمعية العمومية لشركة القطاع العام ليس من شأنه التأثير على صحة اجتماعاتها والقرارات الصادرة منها .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام ينص في المادة الاولى منه على انه ( يجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق الترخيص لشركات مقاولات القطاع العام بممارسة نشاطها لها خارج الجمهورية ) .

وللوزير تعديل اسم وغرض الشركة بما يتلاءم مع نوع النشاط

الذي ستمارسه ، وينص هذا القانون في المادة الرابعة على أن ( مجلس إدارة الشركة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها وله أن ، يتخذ ملىراء لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله وذلك وفقا لاحكام هذا القانون وله على الاخص : ٠٠٠ ٠٠٠ (٥) تقرير المساهمة في تكوين شركات داخل الجمهورية أو خارجها مع هيئت أو أفراد أو شركات أخرى بما يمينها على تحقيق أغراضها ٠٠٠ ٠٠٠ ) .

كما ينص هذا القانون في المادة السادسة على أن ( يكون لمجلس إدارة الشركة برئاسة وزير الإسكان والمرافق سلطات الجمعية العمومية للمساهمين المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وله التصرف في الاحتياطات والمخصصات غير الابواب المخصصة لها في ميزانية الشركة .

مباشرة السلطات والاختصاصات المتقدمة نافذة ومنتجة لجميع آثارها من تاريخ صدورها ) .

وبتاريخ ٢٧ من مارس ١٩٦٤ أصدر وزير الإسكان والمرافق القرار رقم (٤٤٦) لسنة ١٩٦٤ بالتريخيس لشركة المقاولين العرب بممارسة نشاطها خارج الجمهورية بالتطبيق لاحكام القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومناد ماتقدم أن المشرع خول وزير الإسكان أن يرخص لشركات مقاولات القطاع العام ممارسة نشاطها في الخارج وذلك بمقتضى حكم مستقل ضمنه نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ وفي ذات الوقت خوله بمقتضى حكم مستقل ضمنه الفقرة الثانية من تلك المادة سلطة دائمة غير مرتبطة بواقعة التريخيس بالعمل في الخارج في تعديل اسم وغرض الشركة حسب نوع النشاط الذى تمارسه مستقبلا .

ومن ثم فان تغيير غرض الشركات التى رخص لها الوزير في العمل بالخارج ومن يمينها شركة المقاولين العرب انما يكون بقرار يصدر من

وزير الاسكان دون التوقف على أى إجراء آخر واذا اصبح وزير التعمير والمجمعات الجديدة الذى آل اليه اختصاص وزير الاسكان في هذا الصدد القرار رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٩ بتعديل غرض الشركة بما يتسنى لها بالقيام بجانب أعمال المقاولات بمشروعات سياحية وزراعية وبحرية وصحية وتعليمية وأن تباشر جميع عمليات التصدير والاستيراد والأعمال المالية والتجارية المكاملة أو المرتبطة بأغراضها فان هذا القرار وقد صدر في حدود السلطة المخولة للوزير بنص القانون يكون صحيحا واجب الاعمال .

كذلك فان المادة الرابعة من القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ خولت مجلس ادارة الشركة تقرير المساهمة في تكوين شركات بما يعينها في تحقيق أغراضها وتبعا لذلك تكون مساهمة شركة المقاولين العرب في تأسيس شركات أخرى أمرا مطابقا للقانون طالما أنها تعينها على تحقيق غرضها ولا وجه في هذا الصدد للحجاج بعبداً تخصيص الاهداف طالما أن المشرع أجاز بنص صريح لهذا النوع من شركات القطاع العام الخاضع لاحكام القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ اجراء تلك المساهمة ففسلا عن أن الحكمة من هذا الابدأ وهي حماية أموال المساهمين من أن تستخدم في اغراض غير مقصدة لها أصلا مما يعرضها لمخاطر لم يقبلها هؤلاء المساهمون ابتداء لانتوافر في شركات القطاع العام بصفة عامة باعتبار أن اغراض تلك القرارات انما يحددها المشرع بما يحقق اهداف الاقتصاد القومي والخطة العامة للدولة .

ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ قضت بتشكيل الجمعية العمومية للشركة ومجلس الادارة برئاسة الوزير واعتبرت القرارات الصادرة من مجلس الادارة بهذا التشكيل نافذة ومنتهجة لكافة آثارها من تاريخ صدورها ولم يلق صحتها على أى إجراء آخر فان تظلف مراقب الحسابات عن حضور مجلس الادارة عند انعقاده كجمعية عمومية برئاسة الوزير لا يترتب عليه بطلان الاجتماع أو القرارات الصادرة فيه ، واذا كانت المادة السادسة سالفة الذكر قد أجلت في تحديد اختصاصات مجلس الادارة عند انعقاده برئاسة الوزير كجمعية عمومية للشركة إلى اختصاصات الجمعية العمومية المنصوص

عليها بقانون الشركات رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ فإن تلك الاحالة تصرف الى الاحكام الموضوعية المتعلقة بتلك الاختصاصات دون اجراءات ممارستها وبحيث لايجوز الاستناد في هذا الخصوص الى الاحكام المتعلقة بمراقب الحسابات واشتراكه في أعمال الجمعية العمومية المنصوص عليها في القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ ولا وجه في هذا الصدد للقول بأن مراقب الحسابات يعد عضوا جوهريا ولا وجه في هذا الصدد للقول بأن مراقب الحسابات يعد عضوا جوهريا في تشكيل الجمعية العمومية باعتباره ممثلا لاصحاب رأس المال ، ذلك أن هذا القول ان كان يعتمد على شركات القطاع الخاص التي تتولى جميعياتها العمومية اختيار مراقب الحسابات باعتباره وكلا عن المساهمين في مراقبة استثمار أموالهم ، فإنه يصح على شركات القطاع العام لان اختيار المراقب لا يتم في تلك الشركات عن طريق جميعياتها العمومية وانما حدد المشرع وسيلة مراقبة حسابات تلك الشركات واختصاصات المراقبين على نحو ينأى بهم عن صفة تمثيل رأس المال وذلك بمقتضى القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ( ٢٤٠٥ ) لسنة ١٩٦٦ فأنشأ بكل شركة ادارة تختص بمراقبة حساباتها وفحص موازنتها ومركزها المالي وحساباتها الختامية وابداء الملاحظات بشأن سلامة نظامها المحاسبي وصحة دفاترها وخاصة اثبات وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الاصول المحاسبية العلمية . وحدد المشرع برامج المراجعة بما يضمن التحقق من مدى ملائمة النظام المحاسبي وأنظمة المراقبة الداخلية وواجب كذلك التحقق من سلامة التصرفات ذاتها ومن اتباع النظم المحاسبية الا و دخول الاعضاء الفنيين بادارة مراقبة الحسابات بالشركة حسب الاطلاع على جميع السجلات المحاسبية وسائر حساباتها ومستنداتهما وآية معاصر أو تقارير أو قرارات يرون وجوب الاطلاع عليها . ومن ثم فإن مراقبة حسابات شركات القطاع العام انما يتولاها داخليا ادارة مكونة من عاملين متخصصين وذلك بالإضافة الى الرقابة الخارجية التي أسندتها المشرع للجهاز المركزي للحسابات بمقتضى أحكام قانون الجهاز رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٤ . وتبعا لذلك فإن تخلف المراقب من حضور اجتماع الجمعية العمومية لشركات القطاع العام ليس من شأنه التأثير على صحة اجتماعها والقرارات الصادرة منها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى صحة القرار الصادر من وزير التعمير بتعديل غرض شركة المقاولين العرب وحق الشركة المساهمة في شركت داخل مصر وخارجها وصحة اجتماع الجمعية العمومية للشركة دون حضور مراقب الحسابات .

( ملف ٢٤٧/٢/٤٧ — جلسة ١٧/٢/١٩٨٢ )

### الفرع التاسع

#### ترحيل الارياح الى رأس المال

قاعدة رقم ( ٧٢٢ )

المبدأ :

أن واقعة تحقق الربح تنشأ نتيجة العمليات المختلفة التي تباشرها الشركة خلال السنة المالية بينما تنشأ واقعة ثلثية بمسردور قرار من الجمعية العمومية للشركة بتوزيع الربح — وجوب الفصلين هاتين الواقعتين — أساس ذلك أنه يجوز أن تحقق الشركة ربحاً خلال سنة مالية معينة ولا تقرر توزيعه بل تقرر ترحيله الى سنة قادمة باعتباره احتياطياً اختيارياً للشركة كما يجوز ألا تحقق الشركة أى ربح وتقرر أجزاء توزيع من الارياح المرحلة من سنين سابقة — يترتب على ذلك أن الربح المتبقى بعد تجنيب النسبة التي اوجبها القانون والمخصص لحساب الارياح والفساد لا يتعين بالضرورة وجوب توزيعه على المساهمين بل يجوز أسلفته الى رأس مال الشركة — القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ يجيز للجمعيات العمومية لشركات القطاع العام زيادة رأس مال الشركة واستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الشركة — أثر ذلك أنه يجوز لهذه الجمعيات احتجاز مبالغ من الارياح وترحيلها الى حساب رأس المال .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ينص في



المادة ٥٥ مكررا (٤) منه على أن « تختص الجمعية العمومية للشركات بما يلي : - اقرار الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتوزيع الارباح ..... ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ - زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه ولا يجوز الزيادة الا بعد أداء رأس المال الاصلى بأكمله ٧ - الترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الشركة » كما ينص القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والمعمول به اعتبارا من ١/٤/١٩٨٢ وفي مادته الثانية يسريانه على شركات القطاع العام فيما لم يرد نص خاص في القوانين المنظمة لها ، وتنص المادة (٤٠) منه على أن « الارباح الصافية هي الارباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة ..... ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنيب نسبة معينة من الارباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي ..... ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ »

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ان واقعه تحقق الربح تنشأ نتيجة العمليات المختلفة التي تباشرها الشركة خلال السنة المالية ، بينما تنشأ واقعه ثانيه بصدر قرار من الجمعية العامة للشركة بتوزيع الربح ومن ثم يتعين الفصل بين هاتين الواقعتين اذ يجوز ان تحقق الشركة ربحا في سنة مالية ولكنها لا تقرر توزيعه وانما تقرر ترحيله الى سنة قادمة بوصفه احتياطيا اختياريًا للشركة لاسباب تراها جمعيتها العمومية وقد يحدث الا تحقق الشركة أي ربح ومع ذلك تقرر الجمعية توزيعها من الارباح المرحلة من سنين سابقة أي من الاحتياطي الاختياري ومن ثم فإن الربح المتبقى بعد تجنيب النسبة التي اوجبهها القانون والمخصص لحساب الارباح والخسائر لا يتعين بالضرورة وجوب توزيعه على المساهمين بل يجوز اضافته الى رأس مال الشركة وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشرع .

ولما كان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ يجيز للجمعيات العمومية لشركات القطاع العام زيادة رأس مال الشركة واستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الشركة

ومن ثم فإنه يجوز لهذه الجمعيات احتجاز مبالغ من أرباحها وتحويلها إلى حساب رأس المال .

لذلك فقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى احقية الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام في احتجاز مبالغ من أرباحها وتحويلها إلى حساب رأس المال .

( ملف ١٨١/١/٢٧ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٧٢٤ )

#### المبدأ :

جواز إضافة صافي الربح المقابل للتوزيع كل سنة إلى رأس المال بقرار من الجمعية العمومية للشركة — المساهم لا يتعلق حقه في الربح إلا منذ اللحظة التي تقرر فيها الجمعية العمومية أقرار الحسابات الختامية والميزانية وتوزيع الأرباح على المساهمين .

#### ملخص الفتوى :

أن المادة ١٤ معجلة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة تنص على أن :

١ — يجنب جزء من عشرين على الأقل من صافي أرباح الشركة المساهمة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي الخمس من رأس المال كل ذلك ما لم يقضى القانون بغيره .

٢ — ويحمل بلحاكم الفقرة المتقدمة كلما قل الاحتياطي عن خمس رأس المال .

٣ — ولا تفل أحكام هذه المادة بما يشترطه النظام أو الجمعية العمومية من نسب أعلى أو أنواع أخرى من الاحتياطيات .

٤ — وتتبع في حساب مبلغ الربح يقتطع منه للاحتياطي المنصوص

عليه في هذه المادة احكام النظام الخاصة بتعيين هذا المبلغ بالنسبة الى الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

٥ — يجب من الارباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(١) ٧٥٪ توزيع المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي : ....

كما استعرضت احكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام ، حيث نصت المادة (٦) منه على أن « يكن لمجلس ادارة الشركة برئاسة وزير الاسكان والمرافق سلطات الجمعية العمومية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . وله التصرف في الاحتياطي والمخصصات في غير الابواب المخصصة لها في ميزانية الشركة » وتعتبر القرارات الصادرة من مجلس الادارة بالتشكيل السابق عند مباشرته السلطات والاختصاصات المتقدمة نافذة ومنتجة لجميع اثارها من تاريخ صدورها « كما قضت المادة ٩ بأن « يكون للشركة ميزانية خاصة تعد على نمط المشروعات التجارية تعتمد على حساب الارباح والخسائر بقرار من وزير الاسكان والمرافق ، واستعرضت ايضا المادة (٥٥) مكررا (٤) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، حيث نصت على ان « تختص الجمعية العمومية للشركات بما يلي : ....

٦ — زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه ولا تجوز الزيادة الا بعد اداء رأس المال الصافي بأكمله .

٧ — الترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها في ميزانية الشركة .

ومن حيث أن قرارات الشركة المذكورة ، في كل من سني ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ ، محل الرأي ، تخضع لكونها من شركات المقاولات ، للقانون

رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٤ المشار اليه ، باعتباره قانونا خاصا ، مكمل احكامه فيما ليس فيه نص بكل من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ حتى تاريخ الفائه اعتبارا من ١/٤/١٩٨١ بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، كذلك بقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان مفاد المادة ٤ من قانون الشركات المنوه عنه ، هو تجنب انفسب التي اشارت اليها هذه المادة لتكوين الاحتياطي وشراء السندات الحكومية ، أما باقي الربح المحقق في حساب الارباح والخسائر فلا يتعين بالضرورة وجوب توزيعه ، بل يجوز ترحيله الى جانب الخصوم في الميزانية ليزيد به رأس المال ، اذ من المسلم به وفقا لما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، في فتياها بجلستها المنعقدة في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ ، أن واقعة تحقق الربح تنشأ نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة خلال السنة المالية ، بينما واقعة ثانية بصدد قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بتوزيع الربح ، ومن ثم يتعين الفصل بين هاتين الواقعتين اذ يجوز أن تحقق الشركة ربحا خلال سنة مالية معينة ولكنها لاتقرر توزيعه ، وإنما تقرر ترحيل الربح الى سنة قادمة بوصفه احتياطيا اختياريا للشركة لاسباب تراها جمعيتها العمومية . وقد يحدث أن لاتحقق الشركة أى ربح ومع ذلك تقرر الجمعية العمومية توزيعا يؤخذ من الارباح المرحلة من سنتين سابقة أى من الاحتياطي الاختياري .

وغنى عن البيان أن هذا الاجراء لايشكل أى مساس بالمساهم وفقا للمستقر عليه فقها وقضاء ، لأن المساهم لايتعلق حقه في الربح الا منذ اللحظة التي تقرر فيها الجمعية العمومية اقرار الحسابات الختامية والميزانية وتوزيع الارباح على المساهمين ، لأن واقعة التوزيع هي وحدها الجهد لانتقال الربح من الذمة المالية للشركة الى الذمة المالية للمساهم .

ومن حيث ان المادة ٥٥ مكررا (٤) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ . الأنف بيانها ، تجيز للجمعية

العمومية للشركة بمقتضى بندها الخامس ، زيادة رأس مال الشركة ، كما أن لها بقرار نافذ ومنتج بجميع اثاره من تاريخ صدوره ودون تطبيقه على اعتماد من أى سلطة أخرى ، وفقا للمادة ٦ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ ، السالف ذكرها ، التصرف في الاحتياطيّات والمخصصات في غير الابواب المخصصة لها في ميزانية الشركة ، ومن ثم فان زيادة رأس مال شركة « المقلون العرب » باضافة الربح الذي لم يتقرر توزيعه الى رأس المال الاصلى ، بقرار من مجلس ادارتها برئاسة الوزير المختص ، يكون قرارا صحيحا في هذا الشأن ويحصل منه صادرا من الجمعية العمومية للشركة تطبيقا للمادة السادسة سالفه الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة قرار الجمعية العمومية لشركة « المقلون العرب » باضافة صافي الربح القابل للتوزيع في كل سنة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ الى رأسمال الشركة .

( ملف ٨١/٤٧ — جلسة ١٩٨٢/١١/٣ )

### قاعدة رقم ( ٧٢٥ )

المبدأ :

عدم احقية الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام في احتجاز مبالغ من ارباحها وترحيلها الى حساب رأس المال .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٣/٦/١٥ ( ملف ٨٩/١/٤٧ ) والتي انتهت الى احقية الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام في احتجاز مبالغ من ارباحها وترحيلها الى حساب رأس المال ، كما استعرضت الجمعية نص المادة (٣) من قانون اصدار القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون أوامرات العام وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ على أنه

٥ لا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له .

كما استعرضت الجمعية نص المادة (٥٥) مكررا ٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه على أنه تختص الجمعية العمومية للشركات بما يلي :

- ١ — اقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح .
- ٦ — زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه . . . . .
- ٧ — الترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها من ميزانية الشركة .

كما استعرضت نص المادة ٥٨ من ذات القانون على أنه « يحدد مجلس الوزراء النسبة التي تجنب عن كل سنة مالية من الأرباح لتكوين احتياطي قانوني .

ويجوز بقرار من المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة وموافقة الوزير المختص إضافة الاحتياطي كله أو بعضه الى رأس المال .

ويجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي في الأغراض المنصوص عليها في النظام ولا يجوز استخدام هذا الاحتياطي في احدى السنوات في غير ما خصص له الا بقرار من المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة وموافقة الوزير المختص واذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة جاز للمؤسسة العامة بناءا على اقتراح مجلس الادارة أن يقرر التصرف فيه بما يعود بالنفع على الشركة .

ثم استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . اذ نصت المادة (٢) من مواد الاصدار على أنه

« لا تخل احكام القانون المرافق بما ورد من احكام في القوانين الخاصة بشركات القطاع العام ... وتسرى احكام القانون المرافق على الشركات المشار اليها فيما لم يرد فيه نص خاص في القوانين المنظمة لها » .

كما استعرضت نص المادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه من أنه « الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتھا الشركة ... » .

ويجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنب نسبة من الأرباح الصافية في تكوين احتياطي نظمي ... كما يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة تكوين احتياطيات أخرى ... » .

ثم استعرضت الجمعية العمومية احكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون في شأن هيئات القطاع العام وشركاته ... .

فاستعرضت نص المادتين ٢ و ٥ من مواد الاصدار وتنص الاولى على أن « تسرى على شركات القطاع العام فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع احكامه الاحكام التي تسرى على شركات المساهمة التي تنشأ وفقا لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ » .

وتنص المادة الثانية على أنه « يلغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام » .

ثم استعرضت نص المادة ٤١ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على أنه « يحدد مجلس الوزراء النسبة التي تجنب في كل سنة مالية من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي قانوني » .

ويجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة وموافقة مجلس ادارة هيئة القطاع العام التي تشرف عليها اضافة الاحتياطي كله أو بعضه الى رأس المال ، كما يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد النصب

التي تجنب من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية أو تودع بالبنك المركزي في حساب خاص ٠٠٠ ٠٠٠ وييجوز أن ينص في نظام الشركة على تجنيد نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي يخصص للأغراض المنصوص عليها في النظام • ولايجوز استخدام هذا الاحتياطي في احدى السنوات في غير ماخصص له الاقرار من الجمعية العامة للشركة • واذا لم يكن الاحتياطي النظامي مخصصا لأغراض معينة جاز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة ان تقرر التخفيض عليه بما يعود بالنفع على الشركة » •

واخيرا استعرضت الجمعية نص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ في شأن قواعد توزيع الأرباح الصافية القابلة للتوزيع في شركات القطاع العام المعدل بالقرار رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٧ من أنه « بعد تجنيد النسبة المنصوص عليها بالقرار الجمهوري رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧ لشراء سندات حكومية تجنب النسب انتالية من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع بشركات القطاع العام وتخصص للأغراض المبينة أمام كل منها ٠٠٠ ٠٠٠ » •

ومفاد ذلك أن المشرع في قانون شركات المساهمة الخاصة وبالنظر الى أن الجمعيات العمومية لهذه الشركات تتكون من مجموع المساهمين في رأس مالها منح هذه الجمعيات سلطانا واسعا في توزيع الأرباح والتصرف فيها ناتج لها تكوين احتياطات أخرى غير الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي أما في شركات القطاع العام فنظرا لكون الدولة هي مالكة رأس المال لتلك الشركات كله أو مساهمة فيه يؤول فائض الأرباح اليها حسب نصيبها في رأس المال ، فقد وضع المشرع في القوانين الخاصة بشركات القطاع العام تنظيما يكاد يكون شاملا لكيفية توزيع أرباح هذه الشركات وبين نصوص صريحة وقاطعة أنه أباح لهذه الشركات — بقيود معينة وبعد تجنيد النسب التي حدد مصارفها — تكوين نوعين من الاحتياطي أولهما احتياطي قانوني وثانيهما احتياطي نظامي خاص ببعض الشركات ولم يقف المشرع عند هذا الحد بل بين كيفية واسلوب التصرف في هذا الاحتياطي بنوعيه ، ومن ثم فان المشرع في القوانين الخاصة بشركات القطاع العام بما فيها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لم يسمح للشركات



المخاطبة بأحكامه ولا لجمعياتها العمومية تكوين احتياطات أخرى أيا كان مسماها غير الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي .

وإذ نص المشرع في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ مراحة على عدم سريان أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف البيان على شركات القطاع العام ، فمن ثم فإن استمداده بعض أحكام القانون المذكور المتعلقة بسلطات الجمعيات العمومية في اجتياز جزء من الأرباح المتبقية وتحويلها لحساب رأس المال وتطبيقها على شركات القطاع العام تكون مستبعده تماما في ظل العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ لمنافاتها لصريح النص .

وإذا كان المشرع في القانونين رقمي ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد نص على عدم سريان أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على شركات القطاع العام ثم قرر استثناء من هذا الأصل سريان أحكامه عليها فيما لم يرد به نص خاص في قانون شركات القطاع العام إلا أنه وقد نظم المشرع في قوانين شركات القطاع العام كيفية التصرف في أرباح هذه الشركات والاحتياطات الجائز تكوينها تنظيما متكاملا فيمتنع الرجوع في هذا الشأن إلى أحكام قانون شركات المساهمة إذ أن الرجوع إلى بعض هذه الأحكام لا يكون إلا حيث لا يوجد نص خاص بينما قد عالج المشرع موضوع الاحتياطات بنصوص خاصة وتنظيم شامل في قانون شركات القطاع العام .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية الجمعيات العامة لشركات القطاع العام في اجتياز مبالغ من أرباحها وتحويلها إلى حساب رأس المال .

( ملف ٨٩/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨ )  
راجع المبدأين السابقين .

## الفرد العاشر

### شركة قطاع عام زراعية

قاعدة رقم (٧٣٦)

المبدأ :

قيام الشركة المصرية الزراعية العامة ببيع الاراضى المملوكة هو من صميم نشاطها الاساسى — ومن ثم تكون ايراداتها الناتجة عن ذلك ايرادات جارية وليست ايرادات رأسمالية •

ملخص الفتوى :

ان النظام الاساسى للشركة المصرية الزراعية العامة ينص على أن غرض الشركة هو شراء الاراضى وبيعها واستثمارها واصلاحها واستغلالها: سواء كان ذلك لاستغلالها بحالتها ثم بيعها ، أو استصلاحها أو لاتمبييمها، أو لبيعها بمجرد الشراء اذا سنحت لذلك فرصة مواتية • ومؤدى ذلك أن قيام الشركة المذكورة ببيع الاراضى المملوكة لها بعد استصلاحها أو بدون استصلاح يعتبر غرضاً من أغراضها ونشاطها أساسيا من أنشطتها وفقا للنظام الاساسى لها •

ومن حيث أن المستقر عليه أن الايرادات الجارية هى الايرادات العادية التى تحققها المنشأة من مزاوله نشاطها الاساسى دون مساس برأسمالها أو بالعناصر المكونة له والايرادات الرأسمالية هى التى تمس العناصر المكونة لرأسمال المنشأة أو تتم على وجه من شأنه أن يدخل فى ذمتها عنصرا من العناصر التى تلتحق برأس المال مثل الايرادات الناتجة عن بيع المنشأة لاصل ثابت من أصولها •

ولما كان قيام الشركة المشار اليها ببيع الاراضى المملوكة هو صميم نشاطها الاساسى الذى تزاوله بصفة متصلة بغض النظر عن طبيمة

الأراضي محل التعاقد ، فمن ثم تكون إيرادات الشركة الناتجة عن هذا البيع إيرادات جارية وليست إيرادات رأسمالية .

ولا يقدح في ذلك ما ذهب اليه الجهاز المركزي للمحاسبات من اعتبار هذه الإيرادات إيرادات رأسمالية طالما أن الشركة لم تقم باستصلاح الأرض قبل بيعها إذ العبرة ليست بما تقوم به الشركة من استصلاح قبل البيع ، وإنما يكون هذا النشاط يدخل ضمن النشاط الأساسي للشركة ، ويعتبر غرضاً عن أغراضها ، أم أنه بيع لأصل من أصولها الثابتة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الإيرادات الناتجة عن قيام الشركة المصرية الزراعية العامة ببيع جزء من الأراضي المملوكة لها هي إيرادات جارية ، سواء قامت الشركة باستصلاح هذه الأراضي قبل بيعها أو قامت ببيعها دون استصلاح .

( ملك ٢٥٧/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ )

#### الفرع الحادى عشر

#### شركات مقاولات القطاع العام

#### قاعدة رقم ( ٧٣٧ )

المبدأ :

القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام يجيز لشركات المقاولات التابعة للقطاع العام ممارسة نشاطها خارج الجمهورية بقرار من وزير الاسكان والمرافق — المادة الرابعة من القانون المشار اليه ناطت بمجلس ادارة الشركة وضع لوائح العاملين بها دون التقيد بلحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مع اعتماد هذه اللوائح بقرار من وزير الاسكان والمرافق — سنور قرار من مجلس الادارة واعتماد من وزير الاسكان بشرط مدد للترقية الى الفئات المختلفة نقل عن الحد المخصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام — صحة هذا القرار .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام ينص في مادته الاولى على أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق الترخيص لشركات مقاولات القطاع العام بممارسة نشاطها خارج الجمهورية » .

وينص في مادته الثانية على أن « يتولى وزير الاسكان والمرافق الاشراف المباشر على هذه الشركات » .

وينص في مادته الرابعة على أن « مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ... وله على الاخص : (١) ..... (٢) وضع لائحة خاصة للعاملين في الشركة تحدد كيفية تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم ومعاشاتهم والجزاءات التي توقع عليهم دون التقيد بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وتعتمد هذه اللائحة بقرار من وزير الاسكان والمرافق » .

ومؤدى هذه النصوص أن المشرع وضع تنظيمًا خاصًا لشركات المقاولات التي تعمل بالخارج والتي يصدر بتحديداتها قرار وزير الاسكان وبمقتضى هذا التنظيم خول مجلس ادارة كل شركة من هذه الشركات سلطة وضع لائحة خاصة تنظم جميع جوانب الحياة الوظيفية للعاملين بها بغير حدود فلها ان تتناول التعيين والترقية والنقل والفصل والمرتبات والمكافآت والبدلات والمعاشات والجزاءات وذلك دون التقيد بأحكام النظام العام المطبق على العاملين بسائر شركات القطاع العام على أن تعتمد هذه اللائحة من وزير الاسكان . فان تم ذلك تصبح احكامها هي الواجب التطبيق على العاملين بالشركة دون تلك الواردة بالنظام العام للعاملين بالشركات ولو خالفها .

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح قد خضعت لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اعتباراً من ١/١/١٩٧٤ بموجب قرار وزير الاسكان رقم ٤ لسنة ١٩٧٤

فان قرار مجلس ادارتها الصالح في ١٩٧٣/٥/٢١ والمعتمد بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١ من وزير الاسكان بمعد الخبرة اللازمة لشغل الوظائف بالشركة يكون قرارا سليما ومطابقا للقانون وذلك على الرغم من تمديد مددا تقل عن مدد الخبرة المشترطة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ومن ثم فيكون صحيحا القرار الصادر بترقية العاملة ٠٠٠ ٠٠٠ الى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ بمدة خبرة قدرها عشر سنوات وفقا لقرار مجلس الادارة سالف البيان .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية قرار مجلس ادارة شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح بتحديد مدد الخبرة اللازمة لشغل الوظائف بالشركة والمعتمد من وزير الاسكان في ١٩٧٤/١٢/٣١ وصحة ترقية العاملة ٠٠٠ ٠٠٠ للفئة الخامسة من ١٩٧٤/١٢/٣١ وفقا للمعد الواردة بهذا القرار .  
( ملف ٤٩٩/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ )

### قاعدة رقم (٧٢٨)

#### المبدأ :

المشرع اجاز لوزير الاسكان تعديل اسم وفرض الشركة حسب نوع النشاط الذي قد تمارسه مستقبلا — صدور قرار من وزير التعمير والمجتمعات الجديدة الذي آل اليه اختصاص وزير الاسكان بتعديل فرض الشركة بما يسمح لها بالقيام بجانب اعمال المقالات بمشروعات سياحية وزراعية وبحرية وتعمينية قرار صحيح واجب الاعمال — مساهمة شركة في تكوين شركات أخرى بما يعينها على تحقيق اغراضها يعتبر أمرا مطابقا للقانون — اساس ذلك — نصوص القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ تجيز اجراء تلك المساهمة .

لا يعد وجود مراقب الحسابات ضمرا جوهريا في تشكيل الجمعية العمومية وذلك بالمغايرة لشركات القطاع الخاص — اساس ذلك : أن مراقب الحسابات في شركات القطاع الخاص تختاره الجمعية العمومية باعتباره

وكيلا من المساهمين في مراقبة استثمار أموالهم على عكس الحال في شركات القطاع العام حيث يتولى مراقبة الحسابات ادارة مكونة من العاملين المختصين بالإضافة الى الرقابة الخارجية المسندة للجهاز المركزي للحسابات — أثر ذلك تخالف مراقب الحسابات من حضور اجتماع الجمعية العمومية لشركات القطاع العام لا يؤثر على صحة الاجتماع والقرارات الصادرة منها •

#### ملخص الفتوى :

ان المشرع خول وزير الاسكان أن يرخص لشركات مقاولات القطاع العام ممارسة نشاطها في الخارج وذلك بمقتضى حكم مستقل ضمنه نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ وفي ذات الوقت خوله بمقتضى حكم مستقل ضمنه الفقرة الثانية من تلك المادة سلطة دائمة غير مرتبطة بواقعة الترخيص بالعمل في الخارج في تعديل اسم وغرض الشركة حسب نوع النشاط الذى قد تمارسه مستقبلا •

ومن ثم فان تغيير غرض الشركات التى رخص لها الوزير في العمل بالخارج ومن بينها شركة المقاولين العرب انما يكون بقرار يصدر من وزير الاسكان دون التوقف على أى اجراء آخر • واذا أصدر وزير التعمير والمجتمعات الجديدة الذى آل اليه اختصاص وزير الاسكان في هذا الصدد القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ بتعديل غرض الشركة بما يسمح لها بالقيام بجانب أعمال المقاولات بمشروعات سياحية وزراعية وبحرية وصحية وتعميدية وأن تباشر جميع عمليات التصدير والاستيراد والأعمال المالية التجارية المكتملة أو المرتبطة بأغراضها فان هذا القرار وقد صدر في حدود السلطة المخولة للوزير بنص القانون يكون صحيحا واجب الاعمال •

كذلك فان المادة الرابعة من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ خولت مجلس ادارة الشركة تقرير المساهمة في تكوين شركات بما يعينها في تحقيق أغراضها وتبعا لذلك تكون مساهمة شركة المقاولين العرب في تأسيس شركات أخرى أمرا مطبقا للقانون طالما انها تعينها على تحقيق

غرضها ولا وجه في هذا الصدد للحجاج بعبء تخصيص الاهداف طالما أن المشرع أجاز بنص صريح لهذا النوع من شركات القطاع العام الخاضع لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ اجراء تلك المساهمة فضلا عن أن الحكمة من هذا المبدأ وهي حماية أموال المساهمين من أن تستخدم في أغراض غير مخصصة لها أصلا مما يعرضها لمخاطر لم يقبلها هؤلاء المساهمون ابتداء لا تتوافر في شركات القطاع العام بصفة عامة باعتبار أن أغراض تلك الشركات انما يحددها المشرع بما يحقق أهداف الاقتصاد القومي والخطة العامة للدولة .

ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ قضت بتشكيل الجمعية العمومية للشركة من مجلس الادارة برئاسة الوزير واعتبرت القرارات الصادرة من مجلس الادارة بهذا التشكيل نافذة ومنتجة لكافة اثارها من تاريخ صدورها ولم يعلق صحتها على أى اجراء آخر فان تخلف مراقب الحسابات عن حضور مجلس الادارة عند انعقاده كجمعية عمومية برئاسة الوزير لا يترتب عليه بطلان الاجتماع أو القرارات الصادرة فيه ، وإذا كانت المادة السادسة سالفة الذكر قد أخلت في تحديد اختصاصات مجلس الادارة عند انعقاده برئاسة الوزير كجمعية عمومية للشركة الى اختصاصات الجمعية العمومية المنصوص عليها بقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فان تلك الاحالة تنصرف الى الاحكام الموضوعية المتعلقة بتلك الاختصاصات دون اجراءات ممارستها ومن ثم لا يجوز الاستناد في هذا الخصوص الى الاحكام المتعلقة بمراقب الحسابات واشتركا في أعمال الجمعية العمومية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ولا وجه في هذا الصدد للقول بأن مراقب الحسابات يعد عضوا جوهريا في تشكيل الجمعية العمومية باعتباره ممثلا لاصحاب رأس المال ، ذلك أن هذا القول أن كان يصدق على شركات القطاع الخاص التي تتولى جميعياتها العمومية اختيار مراقب الحسابات باعتباره وكيلا عن المساهمين في مراقبة استثمار أموالهم ، فإنه لا يصدق على شركات القطاع العام لان اختيار المراقب لا يقيم في تلك الشركات عن طريق جميعياتها العمومية وانما حدد المشرع وسيلة مراقبة حسابات تلك الشركات اختصاصات المراقبين على نحو ينأى بهم عن صفة تمثيل رأس المال وذلك بمقتضى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ولائحته التنفيذية

الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٦٦ فإنشأ بكل شركة إدارة تخفض بمراقبة حساباتها وفحص موازنتها ومركزها المالي وحسابها الختامي وإبداء الملاحظات بشأن سلامة نظامها المحاسبي وصحة دفاترها وسلامة أثبات وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الأصول المحاسبية السليمة • وحدد المشرع برامج المراجعة بما يضمن التحقق من مدى ملائمة النظام المحاسبي وأنظمة المراقبة الداخلية وأوجب كذلك التحقق من سلامة التصرفات ذاتها ومن اتباع النظم المحاسبية والتثبت من الأصول الظاهرة وخول الاعضاء الفنيين بإدارة مراقبة الحسابات بالشركة حق الاطلاع على جميع السجلات المحاسبية وسائر حساباتها ومستنداتها وأية محاضر أو تقارير أو قرارات يرون وجوب الاطلاع عليها • ومن ثم فإن مراقبة حسابات شركات القطاع العام إنما يتولاها داخليا إدارة مكونة من عاملين متخصصين وذلك بالإضافة الى الرقابة الخارجية التي أسندها المشرع للجهاز المركزي للمحاسبات بمقتضى أحكام قانون الجهاز رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ • وتبعا لذلك فإن تخلف المراقب عن حضور اجتماع الجمعية العمومية لشركات القطاع العام ليس من شأنه التأثير على صحة اجتماعها والقرارات الصادرة منها •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة القرار الصادر من وزير التعمير بتعديل غرض شركة المقاولين العرب وحق الشركة في المساهمة في شركات داخل مصر وخارجها وصحة اجتماع الجمعية العمومية للشركة دون حضور مراقب الحسابات •

( ملف ٢٤٧/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨٢/٣/١٧ )

### قاعدة رقم (٧٢٩)

#### المبدأ :

خضوع حسابات شركة المقاولين العرب المتعلقة بتنفيذ مشروع تم تمويله باستثمارات خاضعة لقانون الاستثمار رقم ١٩٧١/٦٥٠٠٠ لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات •



## ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع أنشأ الجهاز المركزى للمحاسبات كجهة فنية متخصصة في مراجعة الميزانيات والحسابات لحماية الاموال المملوكة للدولة والجهات ذات النفع العام ، ولضمان التصرف فيها واستثمارها في الاغراض المخصصة لها ، ويسيطر رقابته على شركات القطاع العام ومنشآته فحوله مراجعة حساباتها الختامية وتقارير مراقبى حساباتها وفي سبيل ذلك منحه مكتة فحص السجلات والملفات والمستندات المؤيدة لها ، وكذلك فحص أى مستند أو سجل أو أوراق أخرى يراها لازمة للقيام بمواجهه في المراجعة ، ومن ثم اخضع المشرع جميع عناصر النشاط المالى لشركات القطاع العام لمراقبة الجهاز المذكور .

ولما كانت شركة المقاولين العرب من شركات القطاع العام فإنها تخضع بهذا الوصف لمراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات فيما يصدر عنها من نشاط ذى اثر مالى ، أيا كان مصدر تمويله والقواعد التى تحكم هذا التمويل .

وتطبيقا لما تقدم فان حسابات مشروع العشر آلاف وحدة سكنية الذى تتولى الشركة تنفيذه ، تخضع بهذه المثابة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات التى تعتمد لتشمل تنازلها عنه ، وذلك على الرغم من تمويل هذا المشروع باستثمارات تمتعت ببعض الامتيازات المنصوص عليها بقانون استثمار اأمال العربى والاجنبى رقم ١٩٧١/٦٥ بناء على موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع حسابات شركة المقاولين العرب المتملقة بالمشروع سالف الذكر لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

### قاعدة رقم (٧٣٠)

المبدأ :

واقعة التوزيع هي المجزية لانتقال الربح من ذمة الشركة الى ذمة المساهم .

ملخص الفتوى :

ان باقى الربح المحقق فى حساب الارباح والضائر بعد تجنبيب النسب المقررة لتكوين الاحتياطى وشراء السندات الحكومية لا يتمين بالضرورة وجوب توزيعه ، ويجوز ترحيله الى جانب الخصوم لزيادة رأس المال . وأساس ذلك هو الفصل بين واقعة تحقق الربح وواقعة صدور قرار من الجمعية العمومية بتوزيعه . ولا مساس فى ذلك بحق المساهم الذى لا يتعلق حقه بالربح الا بصحور قرار الجمعية العمومية باقرار الحسابات الختامية والميزانية وتوزيع الارباح على المساهمين . وتعتبر واقعة التوزيع هي وحدها المجزية لانتقال الربح من ذمة الشركة الى ذمة المساهم . كما يجوز للجمعية العمومية للشركة ممثلة فى مجلس ادارتها برئاسة الوزير المختص زيادة رأسمالها ، ولها بقرار نافذ من تاريخ صدور التصرّف فى الاحتياطيات والمخصصات فى غير الابواب المخصصة لها فى الميزانية .

( ملف ٨١/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٢/١١/٣ )

### قاعدة رقم (٧٣١)

المبدأ :

شركات مقاولات القطاع العام التى تعمل فى نشاطها بالخارج — مدى سريان احكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل مجالس ادارتها .

ملخص الفتوى :

عدم سريان احكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق

بتشكيل مجالس ادارة الشركات محل البحث وخضوعها للاحكام الواردة  
في القانونين رقمى ٧٣ لسنة ١٩٧٣ و ١١١ لسنة ١٩٧٥ .  
( ملف ٢٦/١/٥٨ — جلسة ١٨/١/١٩٨٤ )

### الفرع الثانى عشر

#### مجلس الادارة

أولا : التعيين فى وظيفة رئيس مجلس الادارة :

قاعدة رقم ( ٧٣٢ )

#### المبدأ :

جواز تعيين احد شاغلى وظيفة مدير عام بلحدى شركات القطاع  
العام بوظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة .  
ملخص الفتوى :

ميز المشرع وظيفة رئيس مجلس الادارة عن باقى الوظائف بالشركة  
من حيث اداة تقلدها فاسند ذلك الى قرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء  
ولم يتقيد فى شغلها بالاقدمية فيما بين العاملين وانما جعله منوطا بالاختيار  
ومن ثم يكون تقلد تلك الوظيفة اقرب الى التعيين منه الى الترقية لذلك  
لا يشترط فيه كافة الشروط المقررة كوجوب شغل الوظيفة الأدنى ، بيد  
انه يتعين أن يتوافر فى المرشح لها شروط ومتطلبات شغل الوظيفة ومن  
بينها مدة الخبرة الكلية المشترطة باعتبار أن المشرع قد اجاز الاكتفاء بتلك  
المدة الكلية عند تعيين العامل فى مجموعة وظيفية أخرى غير تلك التى ينتمى  
اليها وفى درجة أعلى رغم عدم توافر المدة البينية اللازمة للترقية اليها  
وفقا لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انى

جواز تعيين المدير العام رئيسا لمجلس الادارة في الحالة المعروضة  
بشرط توافر اشتراطات شغل الوظيفة .

( ملف ٥٣٠/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٨/٢٤ )

ثانيا : نقل رئيس مجلس الادارة :

قاعدة رقم ( ٧٣٣ )

المبدأ :

نقل رئيس مجلس ادارة شركة من شركات القطاع العام وفقا لحكم  
المادة ٥٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم  
٤٨ لسنة ١٩٧٨ منوط برئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الجمعية  
العامة لشركة القطاع العام — هذا النقل رهين بتحقيق مقوماته وضوابطه  
التي نصت عليها المادة ٥٢ من القانون المذكور بأن يكون الدافع له  
مصلحة العمل ودواعيه والى وظيفة مماثلة والا كان القرار مشوبا بعيب  
مخالفة القانون حقيقا بالالغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن حاصل نعى المدعى على القرار المطعون فيه الصادر  
بتميينه مستشارا للإدارة الفنية لقطاع الدواء نقلا من وظيفة رئيس  
مجلس ادارة الشركة العربية للأدوية التي كان يشغلها انه يستر جزاءا  
تأديبيا لم ينص عليه القانون استهدف به مصدره عقابه بما وجهته  
اليه كل من الرقابة الادارية ووزارة الصحة من اتهامات لا سند لها  
من واقع أو قانون واذا يشخص المدعى دعواه على أن القرار المطعون فيه  
تضمن جزاء تأديبي فقد كان من المتعين على المحكمة التأديبية أن تقول  
كلمتها حيال مشروعية هذا القرار باعتبار أن المصكمة التأديبية هي  
صاحبة الولاية العامة قانونا في شئون التأديب يستوى في ذلك أن تكون  
الجزاءات التأديبية المطعون فيها صريحة أم مقننة وبناء عليه يكون الحكم  
المطعون فيه قد صادف صواب القانون فيما قضى به من رفضه الدفع  
بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

ومن حيث ان نقل رئيس مجلس ادارة شركة القطاع العام شأن المدعى وفقا لحكم المادة ٥٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منوط برئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس الجمعية العمومية لشركة القطاع العام وهذا النقل رهين بطبيعة الحال بتحقيق مقوماته وضوابطه التي نصت عليه المادة ٥٢ من القانون المذكور وهي أن يكون لدواعي العمل الى وظيفة مماثلة وبناء عليه فان نقل رئيس مجلس ادارة الشركة يجد حده الطبيعي ويبرأ من كل شائبه تعيينه اذا كان لوظيفة مماثلة وكان الدافع له مصلحة العمل ودواعيه وليس مجرد استهداف العقاب والانحراف لتحقيق اغراض أخرى غير مشروعة مما يحق القضاء بالعائه .

ومن حيث أن الاستفاد من الاوراق على التفصيل السابق ان المدعى كان يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للادوية بالدرجة الممتازة ونقل بسبب مانسب اليه من الاتهامات التي عرّضتها الرقابة الادارية ووزارة الصحة الى وظيفة مستشار للامانة الفنية لقطاع الدواء وهي وظيفة على ما يبين من الاوراق احدى مرتبه من تلك التي كان يشغلها سواء من حيث درجتها أو أجرها أو مزاياها ومسئولياتها وليس ادل على ذلك من أن القرار المطعون فيه نص على أن يعين المدعى في هذه الوظيفة بمرتبة ٢١٠٠ جنيها سنويا مع احتفاظه ببديل التمثيل الذي يتقاضاه بما ينبيء عن أن درجه الوظيفة التي عين فيها لا تتمتع بهذا الأجر ولا ببديل التمثيل المذكور وبالإضافة الى ذلك فقد ذكر المدعى أمام المحكمة التأديبية أنه كان بالفئة الممتازة وانه نقل الى الفئة العالية بما ينطوي على تنزيل في وظيفة ولم تدحض الحكومة هذا الدفاع كما أنها بالرغم من استناد الحكم المطعون فيه الى هذه الحجة في اسبابه فقد سكت طعن الحكومة عن الرد على هذه الحجة ولم يفندوها بما يفيد التسليم بهذا التنزيل ويؤكد هذا الاستخلاص ان السيد نائب رئيس الوزراء اصدر فيما بعد قراره رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ بتعيين المدعى رئيسا للامانة الفنية لقطاع الدواء بدرجة وكيل وزاره ولما كانت درجة هذه الوظيفة تعادل الدرجة الممتازة التي كان يشغلها المدعى عندما كان رئيسا لمجلس ادارة الشركة العربية للادوية فان مقتضى ذلك ان القرار المطعون فيه الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ لم يلتزم بنقل المدعى الى وظيفة

مماثلة لتلك التي كان يشغلها قبل نقله بالمخالفة للقانون وظل المدعى كذلك الى تاريخ صدور القرار رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك فان القرار المطعون فيه وقد صدر في الظروف سالفه البيان وانطوى على تنزيل في وظيفة المدعى فانه يكون قد صدر مشويا بمعيب مخالفة القانون حقيقا بالالغاء واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون أما بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه من الزام جهة الادارة بمقابل اتعاب المحاماه فجدير بالالغاء وذلك لان الطعون في القرارات التأديبية أمام المحاكم التأديبية معفاة بحكم القانون من الرسوم ومقابل اتعاب المحاماه فرع من هذه الرسوم .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فقد وجب القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعة بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الزام جهة الادارة بمقابل اتعاب المحاماه ويرفض الطعن فيما عدا ذلك .  
( طعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٣ )

**ثالثا : وظيفة نائب رئيس مجلس الادارة :**

**قاعدة رقم ( ٧٣٤ )**

**المبدأ :**

تعيين موظف بقرار جمهوري لشغل وظيفة نائب رئيس مجلس ادارة شركة الغير واردة في جداول وظائف الشركة — قيام مجلس ادارة الشركة ، بموافقة مجلس ادارة المؤسسة والوزير ، بانتشاء فئة ممتازة لهذه الوظيفة — الموظف يستحق الفئة الممتازة سالفه الذكر من تاريخ انشائها دون حاجة الى استصدار قرار جمهوري آخر بذلك .

**ملخص الفتوى :**

ان نظام العاملين بالقطاع العام يقوم على فكرة توصيف وتقييم

الوظائف ، بحيث أن من يشغل وظيفة معينة يحصل مباشرة على الفئة المالية المقررة لها ، فالقرار الصادر بالتعيين في وظيفة ما ينشئ لمن عين فيها مركزا قانونيا محددًا يخوله صلاحية ممارسة أعباء هذه الوظيفة والحصول على الفئة المالية المقررة لها ، واستحقاقه مرتبها وبدلاتها ، وفي ذلك كله يستوى أن تكن الفئة المالية للوظيفة محددة قبل التعيين فيها ، أو كانت غير محددة ثم استحدثها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية أو إعادة تقييمها وفقا لنص المادة الثالثة من النظام المذكور، وفي هذه الحالة فإن من عين في الوظيفة يستحق الفئة التي قررت لها تلقائيا بغير حاجة الى استصدار قرار آخر من السلطة المختصة بالتعيين .

وحيث عين السيد المهندس . . . في وظيفة / نائب رئيس مجلس إدارة الشركة بقرار جمهوري ، ولم تكن لهذه الوظيفة فئة مالية معينة ، إذ لم تكن واردة أصلا في جدول وظائف الشركة ، ثم قام مجلس إدارة الشركة — أعمالا لسلطته — بتحديد الفئة الممتازة للوظيفة المذكورة ، . . واستوفي هذا القرار أركانه وشروطه ، إذ وافق عليه . مجلس إدارة المؤسسة واعتمده الوزير المختص ، وإذا كانت الفئة الممتازة تقتضي للتعيين في وظائفها صدور قرار جمهوري ، وكان السيد المذكور معينا في وظيفته بقرار جمهوري ، فمن ثم لا تقوم حاجة ولا يوجد مبرر لاستصدار قرار جمهوري آخر باعتباره في الفئة الممتازة ، وإنما يستحق أن يوضع في هذه الفئة المقررة لوظيفته اعتبارا من تاريخ صدور قرار مجلس إدارة الشركة بإعادة تقييم الوظيفة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد المهندس . . . . يستحق الفئة الممتازة اعتبارا من تاريخ صدور قرار مجلس إدارة الشركة بإعادة تقييم وظيفته ( ١٢ من يناير سنة ١٩٧١ ) وذلك دون حاجة الى استصدار قرار جمهوري بذلك .

رابعا : رؤساء واعضاء مجالس الادارة المتفرغون :

قاعدة رقم ( ٧٣٥ )

المبدأ :

رؤساء واعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام المتفرغين —  
استحقاقهم نصيبا في الارباح الموزعة على العاملين بالشركة — هذا  
النصيب لا يؤول الى المؤسسة العامة التي يتبعونها .

ملخص الفتوى :

يبين من تقضى القواعد المنظمة لاستحقاق العاملين بالشركات لنصيب  
في أرباحها أن البند (٥) من المادة (١٤) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤  
الخاص بشركات المساهمة ، والذي كان يسرى على شركات القطاع العام  
قبل العمل بقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢  
لسنة ١٩٦٦ ، ينص على أن « تجنب من الارباح الصافية للشركة ٥ ٪/  
تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتى : ( ١ )  
٧٥ ٪/ توزع على المساهمين (ب) ٢٥ ٪/ تخصص للموظفين والعمال ٥٠٠ ٪ » .

وحين صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه الذي استبعد  
تطبيق القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على شركات القطاع العام نص في  
المادة (٦٤) على أن « يكون للعاملين بالشركات نصيب في الارباح التي  
يقرر توزيعها على المساهمين ، ، وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه  
بقرار من رئيس الجمهورية » وقد رددت المادة (٥٩) من القانون رقم ٦٠  
لسنة ١٩٧١ الذي استبدل اخيرا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ نصا  
مماثل لنص المادة (٦٤) .

مـون حيث أنه يبين من هذه تنصوص أن المشرع أخذ بنظام  
مشاركة العمال في الربح على نحو عام وشامل بالنسبة لشركات  
المساهمة . وهذا النظام هو أحد أنظمة الاجر الجماعي الذي ينظر فيه  
الى العمال كجماعة تسهم في الانتاج ويجب ان تفيد من ثمراته ، ويكون  
اشتراك العمال في الارباح بنسبة أجورهم التي يتقاضونها خلال السنة



وينقطع استحقاق العامل لهذه الحصة بانتهاء خدمته في الشركة وبهذه المثابة يستحق العمال هذا النصيب في الارباح بوصفهم عمالا في الشركة واعتباره جزءا من أجورهم ، وهذا ما استقر عليه رأى الجمعية العمومية .

من حيث انه متى كان ذلك ، وكان رأى الجمعية العمومية قد استقر أيضا على أن رئيس مجلس الادارة والاعضاء المتفرغين في الشركات التي تتبع المؤسسات العامة يعتبرون من العاملين في هذه الشركات اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فانهم — شأنهم في ذلك شأن سائر العاملين بالشركة — يستحقون نصيبا في أرباحها بوصفه جزءا من أجورهم .

ومن حيث أنه لاوجه للقول بإيلولة نصيب اعضاء مجلس الادارة في الارباح الموزعة على العاملين بالشركة الى المؤسسة العامة التي يتبعونها استنادا الى ماكانت تقضى به المادة (١٣) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ أو المادة (٢٦) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ من أنه من بين موارد المؤسسة العامة : ٥٥٠ حصة اعضاء مجالس ادارة الوحدات الاقتصادية التابعة لها في توزيع الارباح ٥٠ ذلك انه ليس المقصود بهذه الحصة ما يخص اعضاء مجلس ادارة الشركة من الارباح الموزعة على العاملين بها ، وانما المقصود بها حصة الارباح التي تخصص نظير مصروفات الادارة والاشراف ، وهي الحصة التي تصرف في شركات القطاع الخاص لاعضاء مجلس الادارة بوصفهم وكلاء للمساهمين نظير اشتراكهم في ادارة الشركة ، ولا تصرف لاعضاء مجلس الادارة في شركات القطاع العام لانهم يعتبرون من العاملين بها ، ويستعيضون عنها بالأجور المقررة لهم والتي تعتبر الارباح الموزعة على العاملين جزءا منها ، وهذا ما اخذ به قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن توزيع الارباح الصافية القابلة للتوزيع بشركات القطاع العام اذ نص على توزيع هذه الارباح بالنسب الآتية :

« (١) نسبة تعادل ٥٪ من رأس المال المدفوع وتخصص كتوزيع أول على المساهمين والعاملين بالشركة (٢) ١٠٪ من باقى الارباح تخصص

نظير مصروفات الادارة والاشراف وتؤول الى المؤسسة ٥٥ « — كما أزال قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ كل لبس في هذا الخصوص فنص في المادة (٢٤) على أن « تتكون موارد المؤسسة العامة من : (١) ما يؤول اليها من صافي أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها . (٢) حصة مقابل الاشراف والادارة المقررة في توزيع أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها (٣) ماتعقده من قروض ٥٥٥ » فإظهر بجلاء أن قصده لم ينصرف الى ايلولة نصيب أعضاء مجلس الادارة في الارباح الموزعة على العاملين بالشركة الى المؤسسة العامة : وانما انصرف الى ايلولة حصة مقابل الاشراف والادارة في توزيع أرباح الشركة الى المؤسسة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن رؤساء واعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام المتفرغين يستحقون نصيبا في الارباح الموزعة على العاملين بالشركة ، ولا يؤول هذا النصيب الى المؤسسة العامة التي يتبعونها .

( ملك ١٠/١/٧٩ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣١ )

**خامسا : الاشتراك في عضوية أكثر من مجلس ادارة :**

**قاعدة رقم (٧٣٦)**

**المبدأ :**

نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخلصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على أنه لايجوز أن يكون عضوا في مجلس ادارة البنك المركزى أو غيره من البنوك أو في الشركات التى تساهم فيها الدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أن يشترك بصفته الشخصية في عضوية مجلس ادارة أية شركة مساهمة الا بترخيص خاص من رئيس الجمهورية وأن مخالفة احكام الفقرة السابقة يترتب عليها اعتبار المخالف مستقيلا عن عدله في البنك

أو الشركات — نص المادة سالفة الذكر واثن كان ينطبق على اعضاء مجالس ادارات شركات القطاع العام الذين يشتركون في عضوية مجالس ادارات الشركات الاخرى بصفتهم الشخصية فانه لا ينطبق على من يشترك في عضوية تلك المجالس بصفته ممثلا لشركة القطاع العام — يجوز للشخص المعنوي الذي يمثلونه استبدالهم في اى وقت ولو قضى نظام الشركة بغير ذلك — اساس ذلك — حكم المادة ٢٢ من نموذج النظام الاساسى الصادر به قرار من مجلس الوزراء بناء على نص المادة ٢٢ من قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي احتفظ للشخص المعنوي بالحق في استبدال من يمثله في مجلس الادارة بغض النظر عن مدد العضوية المحددة به .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على انه :

١ — استثناء من حكم المادة ٢٩ لا يجوز لمن يكون عضوا في مجلس ادارة البنك المركزى أو غيره من البنوك أو في الشركات التى تساهم فيها الدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أن يشترك بصفته الشخصية في عضوية مجلس ادارة أية شركة مساهمة الا بترخيص خاص من رئيس الجمهورية .

٢ — كل مخالفة لاحكام الفقرة السابقة يترتب عليها اعتبار المخالف مستقيلا من عمله في البنك أو الشركة .

وتنص المادة الثالثة من مواد اصدار قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أنه « لا تسرى على شركات القطاع العام احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له » . كما أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام لم يدخل المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ضمن المواد التى قرر تطبيقها على شركات القطاع العام من مواد هذا القانون .

وبين مما تقدم أن المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ إنما تخاطب الأشخاص الطبيعيين الذين ينتمون الى عضوية مجالس الادارات بصفتهم الشخصية فتحرم عليهم — أن كانوا اعضاء في مجالس ادارات الشركات التي تساهم فيها الدولة الاشتراك في عضوية مجالس ادارات الشركات الاخرى ومن ثم لا يمتد نطاق اعمال هذا النص الى من يمثلون الشركات التي تساهم فيها الدولة لدى مجالس ادارات الشركات الاخرى لخروجهم من نطاق المخاطبين بأحكامه ، ولا يغير من ذلك ما قضى به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ من عدم سريان أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على شركات القطاع العام ذلك لان هذا الحكم إنما ينصرف الى الاحكام المتعلقة بالشركات والخاصة بكيفية تكوينها وادارتها كشخص معنوى ولا ينصرف الى غيرها من الاحكام التي تتناول كيفية مساهمة الاشخاص الطبيعيين في الشركة وفي ادارتها والاشتراك فيها . وترتبا على ما تقدم فإنه ولئن كان نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ينطبق على اعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام الذين يشتركون في عضوية مجلس ادارات الشركات الاخرى بصفتهم الشخصية فإنه لا ينطبق على من يشترك منهم في عضوية تلك المجالس وبصفته ممثلا لشركة القطاع العام .

ولما كان تعيين رئيس مجلس ادارة شركة مصر للطيران وثلاثة من أعضائه بمجلس ادارة شركة العالم العربى قد تم بمناسبة اشتراك شركة مصر للطيران في تأسيس شركة العالم العربى وكان النظام الاساسى للشركة المشتركة قد نص في المادة ١٩ منه على اعتبارهم نوابا عن شركة مصر للطيران ( الطرف الاول ) فإنهم لا يعتبرون أعضاء في مجلس ادارة الشركة المشتركة بصفتهم الشخصية وإنما هم أعضاء ممثلين لشركة مصر للطيران في هذا المجلس وتبعا لذلك لا ينطبق عليهم حكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فلا يجوز اعتبارهم مستقلين من وظائفهم بشركة مصر للطيران من تاريخ اكتسابهم العضوية بمجلس ادارة الشركة المشتركة ولما كانت عضوية المذكورين بمجلس ادارة الشركة المشتركة تقوم على تمثيلهم لشركة مصر للطيران بهذا المجلس فإنه يكون لهذه الشركة الاخيرة أن تستبدلهم بغيرهم في أى وقت ، ولا يغير من ذلك أن المادة ٢٠ من النظام الاساسى للشركة المشتركة نصت على عدم جواز تغيير ممثلى

الشخص المعنوى فى مجلس الادارة خلال المدة الاولى لعضويتهم لان هذا التمس يخالف حكم المادة ٣٤ من قانون التجارة التى تجيز عزل أعضاء مجلس الادارة ولو تم تعيينهم بنص النظام الاصلى للشركة أو وجد شرط يقضى بعدم عزلهم كما أنه يخالف حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٢٠ من نموذج النظام الاساسى الصادر به قرار من مجلس الوزراء بناء على نص المادة ٣٣ من قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ التى أوجبت اعداد النظام الاساسى وفقا للنموذج الذى يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء ولما كان هذا النموذج قد احتفظ للشخص المعنوى بالحق فى استبدال من يمثله فى مجلس الادارة بغض النظر عن مدد العضوية المحددة به فان الحكم الوارد بالنظام الاساسى للشركة المشتركة فى الحالة الماثلة والذى من مقتضاه حرمان شركة مصر للطيران من تعيين ممثليها فى مجلس ادارة الشركة المشتركة يكون حكما باطلا ومن ثم يتعين اعداره واعمال الحكم الوارد فى نموذج النظام الاساسى سالف البيان .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أعضاء مجلس الادارة المطلوب الراى بشأنهم يعتبرون ممثلين للشخص المعنوى فلا تسرى عليهم أحكام المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وأنه يجوز للشخص المعنوى الذى يمثلونه استبدالهم فى أى وقت ولو قضى نظام الشركة بغير ذلك .

( ملف ٥٧٣/٢/٢٢ — ١٩٨٠/٥/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٧٣٧ )

#### المبدأ :

يجوز لعضو مجلس ادارة شركة قطاع عام تمثيله لها بمجالس ادارة الشركات الاخرى التى تساهم فيها الشركة — لا يعد ذلك جمعا بين وظيفتين كما لا يعد جمعا بين عضوية أكثر من مجلس ادارة — أساس ذلك — أن تمثيل عضو مجلس الادارة يعتبر امتدادا لعمله الاصلى كما أن دوره يقتصر على التعبير عن ارادة الشخص المعنوى الذى يمثله —

عدم الاحتجاج في ذلك بنص المادة ٢٩ من قانون الشركات رقم ١٩٥٤/٣٦ انذى لا يجيز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة ذلك لأن المشرع استبعد مراعاة تطبيق القانون سالف الذكر على شركات القطاع العام — عاملون بالقطاع العام — يجوز لهم تأسيس شركات مساهمة والمشاركة في عضوية مجالس إدارتها ما لم يكن في ذلك خروج على أحكام لائحة العاملين بالشركة — مخالفة ذلك يترتب عليه المساءلة التأنيبية فقط — ولا وجه لأعمال حكم المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ١٩٥٤/٣٦ التي تمنح على فصل العامل الذي يجمع بين وظيفته وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فيها — أساس ذلك — أن العاملين بالقطاع العام لا يعتبرون من الموظفين العموميين ويخرجون من نطاق المخاطبين بالمادة ٩٥ سالف الذكر .

#### ملخص الفتوى :

عضو مجلس إدارة شركة القطاع العام وفق المستقر عليه في افتتاح الجمعية يعد عاملا لديها وبالتالي فإن تمثيله لها بمجالس إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها شركته يعتبر امتداد لعمله الأصلي كما هو الحال بالنسبة لباقي العاملين بالشركة ، وإذ تثبت العضوية في هذه الحالة للشخص المعنوي الممثل بمجلس الإدارة دون العامل الذي يقتصر دوره على التعبير عن إرادة الشخص المعنوي الذي يمثله فإن هذا التمثيل لا يعد جمعا بين وظيفتين كما لا يعد جمعا بين عضوية أكثر من مجلس إدارة .

ولا يغير مما تقدم أن المادة ٢٩ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ لا تجيز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة وأن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ تضمن نصا عاما بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة ذلك لأن المشرع لم يطبق على شركات القطاع العام الأحكام التي تضمنها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وإنما أفرد لها تنظيمها خاصة اكتمل بصور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي تلاه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ثم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستبعد صراحة في هذا التنظيم تطبيق القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على تلك الشركات كما أن القانون رقم ١١١

لسنة ١٩٧٥ عندما تغير بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لتطبيقه على شركات القطاع العام لم يدخل في تلك الاحكام ما كان متطفا بقيود العضوية بمجالس الادارة وأكد قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧١ هذا الاتجاه فأجاز لهؤلاء العاملين الاشتراك في أعمال مجالس ادارة الشركات بوصفهم ممثلين للشركة التي يعملون بها وذلك في البند ١٦ من المادة ٧٩ ومن ثم يجوز لاعضاء مجلس ادارة شركة المقاولين العرب والعاملين بها العمل بمجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها شركتهم كممثلين لها .

وبالنسبة لدى جواز اشتراك العاملين بالشركة في تأسيس شركات مساهمة وفي عضوية مجالس ادارتها فلقد استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواها الصادرة بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ملف رقم ٤٩٩/٣/٨٦ وفتواها الصادرة بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨١ ملف ٢٦/١/٥٨ اللتين أكدتا سلطة مجلس ادارة الشركة الخاصة لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في وضع لوائح العاملين بها وفقا لحكم المادة الرابعة من هذا القانون دون التقيد بنظم العاملين بالقطاع العام على أن تصدر بقرار من وزير الاسكان وتبين للجمعية العمومية أن لائحة العاملين بالشركة الصادرة بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٥ تحظر في البند (و) من المادة ١٤١ عليهم الاشتراك في تأسيس منشآت تمارس نفس نشاط الشركة أو يكون لها نشاط من أى نوع في مثل هذه الاعمال ومن ثم فإن اشتراك العامل في تأسيس الشركات أو في عضوية مجالس ادارتها يكون مباحا طالما لم يخالف الحظر الذي تضمنه هذا الحكم فإن خالفه كان ذلك سببا لمساعلة العامل تأديبيا .

ولا وجه في هذا الصدد لاعمال حكم المادة (٩٥) من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التي تحظر على الموظف العام الذي يشغل وظيفة عامة يتناول صاحبها مرتبا أن يجمع بين الوظيفة وبين ادارة أو عضوية مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها والا وجب فصله مع ابطال كل عمل أداه طوال فترة مخالفته لهذا الحكم ، ذلك أن العاملين بالقطاع العام لا يعتبرن من الموظفين العموميين ولا يشغلون وظائف عامة لان اكتساب تلك الصفة منوط أساسا بالعمل

في مرفق عام مما تديره الدولة أو أجهزتها المضوية وهذا متخلف بالنسبة للعاملين بالقطاع العام لكونهم يعملون لدى أشخاص اعتبارية خاصة مستقلة عن الشخص الاعتباري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ، ومن ثم فإنهم يفرجون من نطاق المخاطبين بالحظر المنصوص عليه بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلي :

أولا : أنه يجوز لأعضاء مجلس ادارة الشركة والعاملين بها العمل كرؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها شركتهم كممثلين لها .

ثانيا : أنه يجوز للعاملين بالشركة سواء كانوا من أعضاء مجلس إدارته أو لم يكونوا العمل كرؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات المساهمة التي اشترك صندوق العاملين في تأسيسها كممثلين للصندوق .

ثالثا : أنه يجوز للعاملين بالشركة تأسيس شركات مساهمة والمشاركة في عضوية مجالس إدارتها ما لم يكن في ذلك خروج على أحكام لائحة العاملين بالشركة وفي هذه الحالة فان أثر المخالفة يقتصر على المساطة التأديبية .

( ملف ٥٣٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٣/٢ )

قاعدة رقم (٧٣٨)

المبدأ :

جواز تعيين أعضاء مجلس ادارة شركة ( المتاولون العرب ) والعاملين بها كرؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات المساهمة التي تساهم فيها شركة ( المتاولون العرب ) كممثلين لها ، وجواز تعيينهم كرؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات المساهمة التي يساهم فيها صندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة كممثلين لهذا الصندوق ،



وجواز اشتراك العاملين بالشركة في تأسيس شركات مساهمة وفي  
عضوية مجالس ادارة تلك الشركات .

#### ملخص الفتوى :

من حيث أن الجمعية العمومية ذهبت في فتواها الصادرة بجلسة  
١٩ من يونية سنة ١٩٦٣ ( مجموعة المصنفين ١٦ ، ١٧ قاعدة ٢٩٦ )  
الى اعتبار عضو مجلس الادارة بشركات القطاع العام عاملا لدى  
الشركة استنادا الى أنه يعين براتب محدد بموجب قرار من رئيس  
الجمهورية قوامه ما يتمتع به من كفاءة في العمل دون اشتراط امتلاكه  
لأى نصيب في رأس مال الشركة وتبعاً لذلك أكدت الجمعية العمومية  
في تلك الفتوى أنه لا يعتبر وكيلاً عن المساهمين في ادارة الشركة كما  
هو الحال في شركات القطاع الخاص التي تخضع لأحكام قانون  
الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، كما ذهبت الجمعية العمومية في  
فتواها الصادرة بجلسة ١٣ من يونية سنة ١٩٦٢ ( المجموعة السابقة  
— قاعدة ١٢٥ ) الى اعتبار تمثيل العامل لشركة القطاع العام بمجلس  
ادارة شركة أخرى تساهم فيها الشركة الأولى امتداداً لعمله الأصلي  
وبالتالى لم تعتبره جامعا لموظفتين في تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٥  
لسنة ١٩٦١ الذي يقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة وقالت  
ان القول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي الى نتيجة غير منطقية تقتضاهما  
أن الشخص المنوى لا يستطيع أن ينيب عنه بمجالس ادارة الشركات  
التي يساهم فيها أشخاصا غرباء عنه لا يشغلون أية وظيفة لديه أو  
لدى أية جهة أخرى .

وبناء على ذلك فإن عضو مجلس ادارة شركة القطاع العام وفق  
المستقر عليه في افتاء الجمعية يعد عاملا لديها وبالتالي فإن تمثيله لها  
بمجالس ادارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها شركة يعتبر امتداد  
لعمله الأصلي كما هو الحال بالنسبة لباقي العاملين بالشركة ، واذ ثبتت  
العضوية في هذه الحالة للشخص المنوى الممثل بمجلس الادارة دون  
العامل الذي يقتصر دوره على التعبير عن ارادة الشخص المنوى الذي

يمثله فإن هذا التمثيل لا يعد جمعا بين وظيفتين كما لا يعد جمعا بين عضوية أكثر من مجلس إدارة .

ولا يغير مما تقدم أن المادة ٢٩ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ لا تجيز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة وأن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ تضمن نصا عاما بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة ذلك لأن النص لم يطبق على شركات القطاع المسام الأحكام التي تضمنها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وإنما أفرد لها تنظيمًا خاصا اكتمل بصور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي تلاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ثم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستبعد صراحة في ذات التنظيم تطبيق القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على تلك الشركات، كما أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ عندما تغير بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لتطبيقها على شركات القطاع العام لم يدخل في تلك الأحكام ما كان متعلقا بقيود العضوية بمجالس الإدارة وأكد قانون العاملين بالقطاع المسام رقم ٤٨ لسنة ٧٨ هذا الاتجاه فأجاز لهؤلاء العاملين الاشتراك في أعمال مجالس إدارة الشركات بوصفهم ممثلين للشركة التي يعملون بها وذلك في البند ١٦ من المادة ٧٩ ، ومن ثم يجوز لأعضاء مجلس إدارة شركة المقاولون العرب والعاملين بها العمل بمجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها شركتهم كممثلين لها .

وفيما يتعلق بتعيين أعضاء مجلس إدارة شركة المقاولون العرب والعاملين بها كرؤساء وأعضاء بمجالس إدارة الشركات التي يساهم فيها صندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة فقد تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن الشركة ملزمة بتوفير الرعاية الاجتماعية للعاملين بها وأن عضوية الصندوق وعضوية جمعيته العمومية تثبت وفقا لأحكام قانون صناديق التأمين العامة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة لهؤلاء العاملين جميعا ، وأن مجلس إدارة الصندوق مكلف بالقيام بكافة الأعمال التي تحقق غرض الصندوق . وعلى ذلك فإن

ذلك العامل أو عضو مجلس ادارة الشركة الذى يؤدى عملا لحساب الصندوق انما يمارس أعمالا تتصل بوظيفته الأصلية وتند امتدادا لها وبالتالي يجوز لهم الاشتراك فى أعمال مجالس ادارة الشركات التى يساهم فيها الصندوق بوصفهم ممثلين له .

وبالنسبة لمدى جواز اشتراك العاملين بالشركة فى تأسيس شركات مساهمة وفى عضوية مجالس ادارتها ، فلقد استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواها الصادرة بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ( ملف رقم ٤٩٩/٣/٨٦ ) وفتواها الصادرة بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨١ ملف رقم ٢٦/١/٥٤ ) اللتين أكدتا سلطة مجلس ادارة الشركة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فى وضع لوائح العاملين بها وفقا لحكم المادة الرابعة من هذا القانون نون التقيد بنظام العاملين بالقطاع العام على أن تصدر بقرار من وزير الاسكان وتبين للجمعية العمومية أن لائحة العاملين بالشركة الصادرة بقرار من وزير الاسكان والتعمير رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٥ تحظر فى البند (و) من المادة ١٤١ عليهم الاشتراك فى تأسيس منشآت تمارس نفس نشاط الشركة أو يكون لها نشاط من أى نوع فى مثل هذه الأعمال ومن ثم فان اشتراك العامل فى تأسيس الشركات أو فى عضوية مجالس ادارتها يكون مباحا طالما لم يخالف الحظر الذى تضمنه هذا الحكم فان خالفه فان ذلك يكون سببا لمسائلة العامل تأديبيا .

ولا وجه فى هذا الصدد لأعمال حكم المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التى تحظر على الموظف العام الذى يشغل وظيفة عامة يتقاضى صاحبها عنها مرتبا وأن يجمع بين الوظيفة وبين عضوية مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها والا وجب فصله مع أنبطل كل عمل أداء طوال فترة مخالفته لهذا الحكم ذلك أن العاملين بالقطاع العام لا يعتبرون من الموظفين العموميين ولا يشغلون وظائف عامة لأن اكتساب تلك الصفة منوطا أساسا بالعمل فى مرفق عام مما تديره الدولة أو أجهزتها العضوية وهذا متخلف بالنسبة للعاملين بالقطاع العام كونهم يعملون لدى أشخاص اعتبارية

خاصة مستقلة عن الشخص الاعتبارى للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ومن ثم فانهم يخرجون من نطاق المخاطبين بالحظر المنصوص عليه بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولاً : انه يجوز لأعضاء مجلس ادارة الشركة والعاملين بها العمل كرؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها شركتهم كممثلين لها .

ثانياً : انه يجوز للعاملين بالشركة سواء كانوا من أعضاء مجلس الادارة أو لم يكونوا كذلك العمل كرؤساء وأعضاء بمجالس ادارة الشركات المساهمة التى اشترك صندوق العاملين فى تأسيسها كممثلين للصندوق .

ثالثاً : انه يجوز للعاملين بالشركة تأسيس شركات مساهمة والمشاركة فى عضوية مجالس ادارتها ما لم يكن فى ذلك خروج على احكام لائحة العاملين بالشركة وفى هذه الحالة فان أثر المخالفة يقتصر على المساطة التأديبية .

( ملف ٥٣٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/٣/٢ )

### قاعدة رقم (٧٣٩)

المبدأ :

الأوضاع الخاصة بأعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام العاملين بها من حيث الاشتراك فى عضوية مجالس ادارات شركات أخرى وقيامهم بتأسيس شركات أخرى وقيامهم بأعمال الاستشارات والتصميمات الهندسية بواسطة مكاتب خاصة داخل وخارج الجمهورية .

### ملخص الفتوى :

استطلعت وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة واستصلاح الأراضي رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع حول النقاط الآتية :

أولا : الجمع بين رئاسة أو عضوية مجالس إدارة شركات القطاع العام ورئاسة أو عضوية مجالس إدارة شركات الاستثمار التي تقوم شركات القطاع العام بالاشتراك في تأسيسها وترشيح العاملين بها لتمثيلها في هذه الشركات .

ثانيا : اختيار بعض القيادات بشركات القطاع العام من أعضاء مجالس الإدارة أو غيرهم بالإضافة الى وظائفهم الأصلية أو على سبيل التفريغ — لرئاسة أو عضوية مجالس إدارة الشركات التي يؤسسها العاملون في هذه الشركات من مدخراتهم .

ثالثا : اشتراك بعض رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات أو غيرهم من العاملين في تأسيس شركات خاصة أو في المساهمة كشركاء موصين فيها وخاصة حيث تمارس هذه الشركات غرضا مشابها لأغراض شركات القطاع العام التي يعملون بها .

رابعا : قيام بعض رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات بالعمل في شركات خاصة عاملة في الخارج كأعضاء بمجالس إدارة هذه الشركات التي تساهم فيها شركات القطاع العام التي يعملون بها أو يساهمون فيها شخصيا أو يقع اختيار تلك الشركات عليهم كخبراء يستقاد بهم في مجال عملها .

خامسا : قيام بعض رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات أو غيرهم بمزاولة أعمال التصميمات والاستشارات الهندسية بواسطة مكاتب خاصة داخل وخارج الجمهورية .

سادسا : اشتراك بعض العاملين في تأسيس الشركات الخاصة سواء كانت خاضعة لقانون الاستثمار أو للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أو في المساهمة في رأسمالها واختيار هذه الشركات لهم أعضاء في مجالس إدارتها .

أولا : كان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذي كان معمولا به حتى صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة الثالثة من مواد إصداره على عدم سريان أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له على شركات القطاع العام . وقد حصرت المادة ١٦/٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام على الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها أو أى عمل فيها الا اذا كان مندوبا عن الشركة أو وحدات القطاع العام أو الحكومة أو الحكم المحلي . ولم يرد في هذا القانون ولا في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه قيد على عدد الشركات التي يجوز للعامل تمثيل احدى الجهات المشار اليها فيها . ثم نصت المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على سريان أحكامه على شركات القطاع العام فيما لم يرد فيه نص خاص في القوانين المنظمة لها . ونصت المادة ٩٩ منه على أنه لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من شركتين من الشركات المساهمة التي يسرى عليها وتبطل عضوية من يخالف هذا الحكم في المجالس التي تريد على النصاب المقرر . ثم صدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات ونص في مادته الرابعة على أنه لا يجوز للشخص الواحد أن يكون ممثلا لأية من الجهات المتصوص عليها

في أكثر من جهتين من الجهات المشار إليها ، فإذا كان الممثل لشركة أو بنك القطاع العام رئيسا أو عضوا بمجلس إدارة تلك الشركة أو البنك فلا يجوز له أن يمثل الجهة التي يعمل بها أو أى من الجهات المشار إليها الا في مجلس إدارة شركة أو بنك آخر ، ويقع باطلا كل تعيين يتم بالمخالفة لذلك . وقد انتقته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بفتواها الصادرة بجلسته ١٩٨٤/٦/٦ الى أنه في ظل العمل بأحكام القانونين رقمي ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و ٨٥ لسنة ١٩٨٣ لا يجوز لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات القطاع العام الاشتراك في مجالس إدارة أكثر من شركة واحدة سواء كانت شركة مساهمة أو شركة استثمار .

وبتطبيق ذلك على التساؤل الأول والحالات الواقعية الخاصة به فإنه يجوز لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه تمثيل شركاتهم في شركات الاستثمار المنشأة وفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشرط ألا يعتمدى هذا التمثيل عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من الشركات الممثل فيها .

ثانيا : أما عن اختيار بعض القيادات بشركات القطاع العام من أعضاء مجالس الإدارة أو غيرهم بالاضافة الى وظائفهم الأصلية أو على سبيل التفرغ لرئاسة أو عضوية مجالس إدارة الشركات التي يؤسسها العاملون بشركات القطاع العام هذه من مخدراتهم لقد حظرت المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه على العامل بالقطاع العام الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها أو أى عمل فيها الا اذا كان ممثلا لشركات أو وحدات القطاع العام أو الحكومة أو الحكم المحلى على ما سبق . وبصودر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ نصت المادة ١٧٧ منه بأنه لا يجوز لأى شخص الجمع بين أى عمل في الحكومة أو القطاع العام أو أية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الإدارة في احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل أو الاستثمار فيها سواء كان

ذلك بأجر أو بغير أجر إلا اذا كان ممثلا لهذه الجهات • واستثناء من ذلك يجوز الاشتراك في التأسيس أو القيام بأعمال الاستشارة باذن من الوزير المختص التابع له الشخص كما يجوز مباشرة الأعمال الأخرى في هذه الجهات باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء بشرط ألا يترتب على ذلك توليه رئاسة مجلس الادارة أو القيام بأعمال العضو المنتدب •

وبتطبيق ماتقدم على التساؤل الثاني وما يرتبط به من حالات واقعية فانه في فترة العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وحتى تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يمتنع على العامل بالقطاع العام الاشتراك في تأسيس الشركات أو في عضوية مجالس ادارتها ويدخل في ذلك الشركات التي أسسها العاملون من مدخراتهم • وبذلك فاشتراك العامل أيا كان في تأسيس شركة لم يكن جائزا حتى ولو تأسست من مدخرات العاملين • اذ لم يكن القانون يستثنى العاملين من تأسيس شركات من مدخراتهم ، وكذلك لم يكن يجوز لأي عامل أن يكون عضوا بمجلس ادارة إحدى هذه الشركات أو رئيسا لمجلس ادارتها • أما من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيجوز للعامل بالقطاع العام باذن خاص من الوزير الذي تتبعه الجهات التي يعمل بها أن يشترك في تأسيس شركة مساهمة ، كما يجوز له باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء تولى عضوية مجلس ادارة شركة مساهمة ، ولكن لا يجوز له أن يرأس مجلس ادارة الشركة أو أن يكون عضوا منتدبا بها ويتقيد كل ذلك بالقيد الوارد في نهاية المادة ١٠٧ المشار اليها : فلا يصدر الاذن الا بعد بحث الأمر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة الشخص بعمل الشركة أو للتأثير فيها وبشرط ألا يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها •

ثالثا : فيما يتعلق باشتراك بعض رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات وغيرهم من العاملين في تأسيس شركات خاصة أو المساهمة كشركاء موصين في شركات خاصة وبالذات في الصورة التي تمارس فيها هذه الشركات ذات الغرض أو أغراضا مشابهة لأغراض شركة



القطاع العام التي يعملون بها : وقد عرضت الوزارة حالة واقعية خاصة بشركة توصية بسيطة .

وقد تبينت الجمعية العمومية أن اشتراك الشريك الموصى في هذا النوع من الشركات لا يعتبر عملا تجاريا كما لا يعتبر اشتراكا في تأسيس الشركات إذ أن شركة التوصية البسيطة لا تخضع لاجراءات التأسيس المنصوص عليها في قانون الشركات . وبذلك فلا يتناولها نص البندين ٥ و ٦ من المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه من حظر مزاولة الأعمال التجارية أو الاشتراك في تأسيس الشركات على العامل على أنه يتعين الالتزام بحكم المادة ٦/٧٩ من القانون المذكور التي تحظر على العامل بالذات أو بالواسطة الاشتراك في أوجه نشاط المشروعات أو المنشآت التي يعتبر نشاطها معائلا أو مرتبطا بالنشاط الذي تمارسه الشركة التي يعمل بها . وبذلك فإنه متى كان غرض شركة التوصية البسيط هو ذات غرض شركة القطاع العام التي يعملون فيها مثلها لأغراضها أو مرتبطا بنشاطها كان ذلك محظورا قانونا .

رابعا : أما بالنسبة لقيام بعض رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات القطاع العام بالعمل في شركات خاصة تعمل في الخارج كأعضاء لمجالس إدارة هذه الشركات التي تساهم فيها شركاتهم العامة أو التي يساهمون فيها بأنفسهم أو يقع اختيار تلك الشركات العاملة في الخارج عليهم كخبراء في مجال عمل الأمر يقتضى تفصيلا .

( ١ ) لقيام بعض رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات القطاع العام بالعمل كأعضاء في مجالس إدارة شركات خاصة عاملة في الخارج تساهم فيها شركاتهم العامة — والحالة الواقعية التي عرضتها الوزارة بقيام رئيس مجلس إدارة شركة المقاولات المصرية ونائبه بتمثيل هذه الشركة في مجلس إدارة الشركة المصرية للمقاولات وهي شركة سعودية تساهم فيها الشركة المصرية — وقد انتهت الجمعية العمومية لقبض الفتوى والتشريع في شأنها بفتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٥/٤/٢٧ على اختيار رئيس مجلس إدارة شركة المقاولات المصرية ونائبه وأحد

الأعضاء اعتبارا من ١٩٨٠/٤/١ للعمل كأعضاء في مجلس إدارة الشركة المصرية للمقاولات ومن بينهم ممثلين لشركة المقاولات المصرية في مجلس إدارة الشركة السعودية وتسرى على هذا التمثيل أحكام القانونين رقمي ٧٠ لسنة ١٩٥٧ و ٨٥ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم يجوز لرئيس مجلس إدارة شركة المقاولات المصرية ونائبه تمثيل هذه الشركة في مجلس إدارة الشركة العربية للمقاولات .

(ب) أما قيامهم بالعمل كخبراء يستفاد بهم في أعمال هذه الشركات الخاصة فلا يجوز لهم ذلك الا بإذن خاص من الوزير الذي تتبعه الجهة التي يعملون بها طبقا لنص المادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(ج) وأما قيامهم بالعمل كأعضاء في مجالس إدارة شركات خاصة يساهمون فيها بأنفسهم فلم يكن يجوز لهم ذلك قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ طبقا للحظر الوارد بالمادة ١٦/٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن الماملين بالقطاع العام . ثم أصبح يجوز لهم ذلك بإذن خاص من رئيس مجلس الوزراء اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وبالشروط والأوضاع الواردة بالمادة ١٧٧ من القانون المذكور على النحو السالف بيانه .

خامسا : أمام قيام بعض رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات القطاع العام وغيرهم من الماملين بمزاولة أعمال التصميمات والاستشارات الهندسية بواسطة مكاتب خاصة داخل أو خارج الجمهورية ، فقد خلصت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مزاولة أعمال التصميمات والاستشارات الهندسية بواسطة مكاتب خاصة هو عمل من أعمال المقاولات التي تعد عملا تجاريا يتمتع على الماملين بالقطاع العام وشركته بالذات أو بالواسطة طبقا لحكم المادة ٦/٧٩ من قانون الماملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وطبقا لنص البند ٨ من المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٨٥ معدلا والذي يحظر على شاغلي

وظائف الادارة العليا بالدولة والقطاع العام الجمع بين وظائفهم وبين  
أى عمل آخر يؤدونه بالذات أو بالواسطة بما فى ذلك أعمال  
الاستشارة .

ساجسا : وبالنسبة لاشتراك بعض العاملين فى تأسيس الشركات  
الخاصة أو المساهمة فى رأس مالها ، سواء كانت خاضعة لقانون  
الاستثمار أو قانون الشركات والحالات الواقعية التى أثارت هذا  
التساؤل تتعلق جميعها بشركات مساهمة حسيما هو ثابت بالأوراق .  
فقد خلصت الجمعية من استعراض نص المادة ١٦/٧٩ من القانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ونص المادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٨١ الى أنه قبل العمل بهذا القانون الأخير ماكن يسوغ اطلاقا  
قياس العامل بالقطاع العام بالاشتراك فى تأسيس الشركات . أما  
اعتبارا من نفاذ القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فقد غدا جائزا الترخيص  
للعامل الاشتراك فى تأسيس الشركات باذن خاص من الوزير المختص ،  
وذلك بالشروط التى حددتها المادة ١٧٧ المشار اليها . أما بالنسبة  
للمساهمة فى رأس مال الشركات التى تقتصر على شراء بعض أسهم  
تحيا دون مشاركة فى تأسيسها ، فلا يوجد أى نص يحظرها ولما كان  
الأصل هو الاباحة فان هذه المساهمة تعتبر عملا مشروعاً .

( ملت ١٢٢/٢/٢١ — جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ )

ساجسا — اشراك العمال فى مجلس الادارة :

قاعدة رقم (٧٤٠)

المبدأ :

مجالس ادارة الشركات العامة تشكل من رئيس وأعضاء يعين  
نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية ويتم انتخاب النصف الآخر من  
بين العاملين بالشركة — يترتب على عدم اجراء انتخابات لاختيار  
أعضاء مجلس الادارة المنتخبين الا يستكمل المجلس تشكيله القانونى  
ومن ثم تكون اجتماعاته باطلة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة

وشركات القطاع العام - وهو الذي صدر قرار مجلس إدارة شركة مخططا للكتان والزيوت في ظل العمل بأحكامه - ينص في المادة ٥٢ منه على أن « يتولى إدارة الشركة مجلس مكون من عدد فردي من الأعضاء لا يزيد عددهم على تسعة ، ويشكل على الوجه الآتي :

( أ ) رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية •

( ب ) أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة •

ويحدد القرار الصادر بتعيين الرئيس والأعضاء المعينين المرتبات والمكافآت المقررة لكل منهم •

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين والناخبين وتنظيم إجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها والظن فيها ، ومدة العضوية •

ويكون الانتخاب بطريق الاقتراع السري المباشر تحت اشراف وزارة العمل •

كما تنص المادة ٥٥ من هذا القانون على أن « يجتمع مجلس إدارة الشركة بدعوة من رئيس المجلس ، ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره نصف أعضائه على الأقل •

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس •

وأخيرا فإن المادة ٥٧ من القانون المشار اليه تقضى بأنه « يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص تنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم متى اقتضت ذلك مصلحة العمل في الشركة وتعيين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الإدارة أو رئيسته وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم أثناء مدة التنحية » •

ومن حيث أن المفهوم من النصوص المقدمة أن مجالس إدارة الشركات العامة تشكل من رئيس وأعضاء يعين تصفهم بقرار من رئيس الجمهورية ويتم انتخاب النصف الآخر من بين العاملين في الشركة ، ولابد لاستكمال تشكيل مجالس إدارة هذه الشركات أن تضم الأعضاء المعيّنين والمنتخبين معا وذلك على النحو المتفهم ، ويترتب على عدم إجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين ألا يستكمل المجلس تشكيله القانوني ومن ثم تكون اجتماعاته باطلة .

هذا ولقد صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ونص على إلغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وردد القانون الجديد في المادتين ٤٨ و ٥٢ منه ذات الأحكام التي كان يتضمنها القانون القديم بشأن تشكيل مجالس إدارات الشركات العامة وتنحية أعضاء هذه المجالس .

ومن حيث أن الثالث في خصوص الموضوع المرحوس أنه صدر قرار من السيد رئيس الوزراء بتنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة طنطا للكتان والزيوت ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧٣ لسنة ١٩٦٩ بتعيين رئيس وأربعة أعضاء لمجلس إدارة هذه الشركة .

ومن حيث أن قرار تنحية مجلس إدارة الشركة المذكورة صدر مطلقا ، فمن ثم يتعين لاستكمال تشكيل مجلس الإدارة الجديد لهذه الشركة وفقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ إجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من بين العاملين في الشركة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه يتعين لاستكمال التشكيل القانوني لمجلس إدارة شركة طنطا للكتان والزيوت إجراء انتخابات جديدة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من بين العاملين في الشركة .

## قاعدة رقم (٧٤١)

### المبدأ :

القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ الصادر بشروط واجراءات انتخابات ممثلى العمال بمجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة - اشترط هذا القانون فيمن يرشح لمضوية مجلس الادارة ألا يكون قد سبق الحكم عليه تأديبيا بمقوبة تزيد عن الخصم لمدة خمسة عشر يوما من مرتبه - هذا الشرط وان كان يتعلق بشرط الصلاحية للترشيح الا انه في ذات الوقت يتعين توافره للاستمرار في المضوية - أساس ذلك - يشترط ان تكون المقوبة موقعة بمقتضى حكم صادر من المحاكم التأديبية لا بمجرد قرار صادر من السلطات الرئاسية التأديبية المختصة بتوقيع جزاء الخصم من المرتب - أساس ذلك يتوافر بالنسبة للأحكام التأديبية الصادرة من المحاكم من الضمانات الجوهرية ودفعاً لمظنة تعقب ممثلى العمال في مجالس الادارات من جانب رؤسائهم كلما يراد اقصائهم عن تلك المجالس .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ الصادر بشروط واجراءات انتخابات ممثلى العمال بمجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ينص في المادة (٢) منه على أنه « يشترط فيمن يرشح لمضوية مجلس الادارة أن تتوافر فيه عند الترشيح الشروط الآتية : (١) ألا يقل عمره عن ٢١ سنة ٠٠٠٠٠ (٤) ألا يكون قد سبق الحكم عليه تأديبيا بمقوبة تزيد عن الخصم لمدة خمسة عشر يوما من مرتبه ما لم تكن قد انقضت المدة المقررة لمحور الجزاء طبقاً للقانون » وبهذه المثابة فإنه يجب التتويه بآدىء ذى بدء الى أن الشرط الخاص بعدم سبق الحكم على المرشح بمقوبة الخصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوما وان كان يتعلق بشروط الصلاحية للترشيح الا أنه في ذات الوقت يتعين توافره للاستمرار في

العضوية طالما أنه ينصب أولا وأخيرا على ملتقى سلوك العضو وذلك حرصا على أن يظل عضو مجلس الإدارة المنتخب متمتعا بالثقة والاعتبار طوال مدة العضوية ، وترتبا على ذلك فإنه متى حكم تأديبيا على عضو مجلس الإدارة من ممثلي العمال بأحدى تلك العقوبات التي حددها الشارع فإنه يصبح فاقدا لشرط من شروط الصلاحية للبقاء بمجلس الإدارة وبالتالي تسقط العضوية عنه كأثر تبعي لهذه العقوبة •

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن دلالة ما اشترطه الشارع في هذا الصدد من عدم سابقة الحكم على العامل المرشح لعضوية مجلس الإدارة بالعقوبة التأديبية المخو عنها هو أن تكون العقوبة موقعة ضده بمقتضى حكم صادر من المحاكم التأديبية لا بمجرد قرار صادر من سلطات التأديب الرئاسية المختصة بتوقيع جزاء الخصم من المرتب بذلك أخذا بصريح مانص عليه الشارع في هذا الصدد ، وبالنظر إلى ما يتوفر بالنسبة للأحكام التأديبية الصادرة من المحاكم من الضمانات الجوهرية سواء في التحقيق أو الدفاع أو المحاكمة أو رد القضاة ، وكذلك دفعا لمخنة تمقّب ممثلي العمال في الإدارات من جانب رؤسائهم كلما يراد إقصاؤهم من تلك المجالس •

وحيث أن الثابت في خصوص الموضوع المعروض أن عقوبة الخصم لمدة عشرين يوما وقعت ضد السيد / ..... بعد انتخابه عضوا بمجلس إدارة شركة الجيزة العامة للمقاولات بقرار من رئيس مجلس إدارة الشركة ، فتأسيسا على ما تقدم وطالما لم يصدر بها حكم من المحكمة التأديبية فإنها لا تتحول دون استمرار عضويته بمجلس إدارة الشركة •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن قرار رئيس مجلس إدارة شركة الجيزة للمقاولات بمجازاة السيد / ..... بخمسة عشرين يوما من راتبه لا يرقب عليه انتهاء عضويته من مجلس إدارة الشركة •

## قاعدة رقم (٧٤٢)

### المبدأ :

تمثيل العمال في مجلس إدارة شركات القطاع العام أصبح حقا دستوريا اعمالا لنص المادة ٢٦ من الدستور الصادر في سبتمبر سنة ١٩٧١ — عدم تمثيل العمال في مجالس إدارة شركات مقاولات القطاع العام طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ أصبح مغايرا لهذا الأصل الدستوري — صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن شروط واجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام نصه صراحة بالغاء كل نص يخالف أحكامه — تضمنه تنقيها متكاملا نسخ كل ما سبقه في شأن انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة تلك الشركات — ترديد القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام لهذا الأصل — اثر ذلك — عدم سريان القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق بتشكيل مجالس إدارة شركات القطاع العام وخضوعها للأحكام الواردة في القانونين رقمي ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

### ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٦) من الدستور الصادر في ١٩٧١/٩/١١ تنص على أن : « للعاملين نصيب في إدارة المشروعات ..... ويكون تمثيل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين في المائة من عدد أعضاء هذه المجالس » ومن ثم أصبح الاستثناء الوارد بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ مغايرا لأصل دستوري يقضي بإشراك العمال في مجالس إدارة شركات القطاع العام ، وإذا كانت المادة ١٩١ من الدستور قد أبقت على أحكام القوانين واللوائح السابقة على صدوره ، وأجازت إلغاءها أو تعديلها وفقا لما يقرره من قواعد واجراءات ، فقد صدر اعمالا لهذا الأصل الدستوري القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ وقضى صراحة بالغاء كل نص يخالف أحكامه ، ولم يبق على الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ ، وتضمن



تنظيما متكاملًا نسخ كل ما سبقه في شأن انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة تلك الشركات وورد ذات الأصل في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام وبالتالي فإنه يتعين إشراك ممثلي العمال في مجالس إدارة شركات القطاع العام بلا استثناء وفقا لأحكام "هذين القانونين".

أما بالنسبة إلى الرأي الذي انتهت إليه مناقشات مجلس الشعب في هذا الصدد من أن القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ لا يزال قائما في التطبيق باعتباره قانونا خاصا يقيد القانون العام رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ، وأنه لا ينسخ إلا بقانون خاص مثله ، فإنه لا يقوم على أساس سليم ذلك أن القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ لم يحتو على أي تنظيم فيما يتعلق بتشكيل مجالس إدارات شركات مقاولات القطاع العام ، واقتصر على أن تمعين أعضائها يتم بقرار من رئيس الجمهورية ومن ثم لا يشكل تنظيما خاصا متكاملًا في هذا الشأن فضلا عن أن رئيس الجمهورية عند استعمال السلطة التي كانت مخولة له بمقيد بأحكام الدستور والقوانين القائمة ، وعلى ذلك فله منذ العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه الصادر تنفيذا للمبادئ التي قررها الدستور في شأن تمثيل العاملين بمجالس الإدارة ، أصبح لا يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرارات بتعيين المجالس المذكورة تتضمن اخلافا بهذه الأحكام ، يضاف إلى ذلك كله أن ما انتهت إليه تلك المناقشات لا يجوز ثمة حجة ظلما أنه لم يصدر عن مجلس الشعب في شكل قانون .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم سريان القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق بتشكيل مجالس إدارة الشركات محل البحث ، وخضوعها للأحكام الواردة في القانونين رقمي ٧٣ لسنة ١٩٧٣ و ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

( ملف ٢٦/١/٥٨ - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ وتأييد بجلطة  
١٩٧٩/١٢/٢٦ و ١٩٨١/١٠/٢٤ )

## قاعدة رقم (٧٤٣)

### المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة — هذا القانون لم يحدد جهة قضائية معينة تختص بنظر الطعن فى قرار اعلان نتيجة الانتخاب — ينعقد الاختصاص لمجلس الدولة باعتباره صاحب الاختصاص العام بالفصل فى مسائل المتعلقات الادارية — أسس ذلك الفقرة ١٤ من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المادة ٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ — المقصود بلفظ العامل فى حكم هذه المادة هو من يؤدى عملا فى الانتاج الصناعى أو الزراعى وتغلب عليه الصفة الفنية اليدوية — الواجبات التى تضمنتها بطلاقة وصف الوظيفة بوضع الخطط واعداد الدراسات والبحوث — لا تعتبر من الأعمال التى تغلب عليها الصفة الفنية اليدوية .

### ملفص الحكم :

ان المادة (٤٤) من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ٧٦ جعلت الطعن فى انتخابات تشكيلات المنظمات النقابية أمام المحكمة الجزئية المختصة ، وان الأمر فى خصوص المنازعة المروضة يتعلق بالطعن فى قرار اعلان نتيجة انتخاب ممثلى العمال فى مجلس ادارة احدى شركات القطاع العام ، مما لا يدخل فى نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، وانما يخضع لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، ولم يحدد هذا القانون

جهة قضائية معينة تختص بنظر الطعن في قرار اعلان نتيجة الانتخاب ، ومن ثم يكون الاختصاص بنظر الطعن في هذه الحالة لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى باعتباره صاحب الاختصاص العلم بالفصل في سائر المنازعات الادارية وفقا لنص المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وعلى ذلك فان الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى ولائيا يكون غير قائم على أساس من القانون حقيقا بالرفض .

ومن حيث أن قرار الوزارة باعلان النتيجة هو القرار الادارى المنشئ للمراكز القانونية لأعضاء مجلس الادارة الذين أعلن فوزهم في الانتخاب ، وهو القرار الذى يجوز الطعن فيه ويعتبر الطعن في هذا القرار شاملا لجميع شروط واجراءات العملية الانتخابية بما في ذلك الصفة التى رشح على أساسها عضو مجلس الادارة وتم انتخابه بناء على توافرها فيه ، وعلى ذلك فان القول بعدم قبول المنازعة في صفة الطاعن على النحو سالف الذكر لا يستند الى أساس صحيح قانونا .

ومن حيث أن المادة (٣) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « يقوم الناخبون بانتخاب نصف عدد أعضاء مجلس الادارة من بين العاملين ، على أن يكون خمسون في المائة منهم - على الأقل - من العمال ، وذلك في الجهات التى تمارس نشاطا انتاجيا في الصناعة أو الزراعة . ويقصد بالعمال في حكم هذه المادة من يؤدي عملا في الانتاج الصناعى أو الزراعى وتغلب عليه الصفة الفنية اليدوية » وواضح من هذا النص أنه يشترط ألا يقل عدد العمال المنتخبين أعضاء بمجلس الادارة عن نصف عدد الأعضاء المنتخبين عن العاملين في الجهات التى تمارس نشاطا انتاجيا في الصناعة أو الزراعة ، وقد عرف النص سالف الذكر العامل - في تطبيق حكمه - بأنه من يؤدي عملا في الانتاج الصناعى أو الزراعى وتغلب عليه الصفة الفنية اليدوية .

ومن حيث أن البادى من الأوراق أن الطاعن يشغل وظيفة

مدير ادارة الأراضي والامسكان بالادارة العامة للخدمات التابعة لقطاع الشؤون الادارية بالدرجة الاولى ، وطبقا لبطاقة وصف هذه الوظيفة — المقدمة من الشركة والصادرة من الادارة العامة للتنظيم والادارة باعتبارها الادارة المختصة باعداد البطاقة والاحتفاظ بها ، وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ باعادة تنظيم وحدات التنظيم والادارة — فان واجبت ومسئوليات هذه الوظيفة تتعلق في عمومها بوضع الخطط واعداد الدراسات والبحوث والاتصال بالجهات خارج الشركة والاشراف على العاملين بالادارة وتنسيق العمل فيما بينهم وتقييم ادائهم واعداد تقاريرهم الدورية ، وغير ذلك من الواجبات والمسئوليات التي تضمنتها تفصيلا بطاقة وصف الوظيفة المذكورة والتي لا تعتبر — بطبيعتها — من الاعمال التي تغلب عليها الصفة الفنية اليدوية ، الأمر الذي يفترق معه شاغل هذه الوظيفة صفة العامل في تطبيق حكم المادة (٣) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ .

( طعن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩ )

سابعاً — تخفيض اعضاء مجلس الادارة :

قاعدة رقم (٧٤٤)

المبدأ :

اختصاص المجلس الأعلى للقطاع بتخفيض عدد اعضاء مجلس ادارة الشركة المعينين — قراره في هذا الشأن يستتبع بالضرورة تخفيض عدد الاعضاء المنتخبين من العاملين بالشركة حتى يكون مساويا لعدد الاعضاء المعينين — المجلس الأعلى للقطاع لا يتقيد في هذا الخصوص سوى بالحددين الأدنى والأقصى لعدد اعضاء مجلس الادارة المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن تحديد الوظائف الرئيسية بكل شركة وبالتالي

تحديد وظائف أعضاء مجلس الإدارة المعينين انما يتم وفقا لحكم المادة الثامنة من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ ، والذي أناط بمجلس إدارة الشركة سلطة وضع الهيكل التنظيمي للشركة وكذلك تعديله كلما اقتضت مصلحة العمل ذلك وهو اختصاص يستمده مجلس إدارة الشركة من صريح حكم القانون •

وحيث أن الثابت أن المجلس الأعلى للقطاع قد قرر بجلسته المنعقدة في ١٥/١/١٩٨١ قصر عدد وظائف أعضاء مجلس الإدارة المعينين على أربعة وظائف فقط كرؤساء قطاعات للشركة • وفي الحالة المعروضة قامت بمواصلة وظائف إدارتها الرئيسية على هذا النحو • فإن ما قرره المجلس الأعلى للقطاع في هذا الشأن هو اختصاص بباشره المجلس عملا بنص المادة الثمانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ( ١٠٠٧ ) لسنة ١٩٧٨ ولا الزام على المجلس الأعلى للقطاع بعدد معين من أعضاء مجلس الإدارة المعينين بل هو مقيد بالحددين الأدنى والأقصى للأعضاء بحيث لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ، مع مراعاة أن يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من العاملين بالشركة مساويا لعدد الأعضاء المعينين أعمالا لحكم المادة ٤٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فإن قرار المجلس الأعلى للقطاع بتخفيض عدد الأعضاء المعينين الى أربعة بدلا من خمسة يستتبع بالضرورة تخفيض عدد الأعضاء المنتخبين من العاملين بالشركة الى أربعة حتى يكون مساويا لعدد الأعضاء المعينين •

ومن حيث أنه لا حجة للقول بأن إلغاء الوظائف وتخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة قد تم بقرار من وزير التموين في حين كان يتحتم أن يصدر بذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء ، لأن قرار رئيس مجلس الوزراء يجب أن يجري في حدود ما يقره الهيكل التنظيمي والوظيفي للشركة الذي يختص بوضعه مجلس إدارة الشركة ويملك تعديله طبقا لما تقتضيه مصلحة العمل طبقا لأحكام المادة (٨) من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ فضلا عن أن قرارات وزير التموين ليست الا قرارات تنفيذية للقرارات التي اتخذها المجلس الأعلى

للقطاع بجلسته المنعقدة في ١٥/١/١٩٨١ سالف الإشارة إليها ،  
واعمالا لسلطته المستمدة من أحكام القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
جواز تخفيض عدد الأعضاء المنتخبين الى أربعة أعضاء بالنسبة  
لتشكيل مجالس ادارة بعض الشركات التابعة لوزارة التموين .  
( ملف ٨٢/١/٤٧ — جلسة ١٦٨٢/١٢/١ )

ثامنا — رواتب وبدلات ومكافآت لرؤساء واعضاء مجالس الادارة :

### قاعدة رقم (٧٤٥)

المبدأ :

مكافآت حضور الجمعية العامة للشركة التابعة لاحدى هيئات  
القطاع العام يحددها الوزير الذى تتبعه الهيئة — لذلك فان ماتضمنه  
قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٨٤/٣٧٦ فى هذا الخصوص ليس الا  
مجرد توصيات ادارية — ذوو الخبرة والكفاية أعضاء مجلس ادارة  
هيئة القطاع العام يحضرون الجمعية العامة للشركة التابعة للهيئة  
بوصفهم أعضاء مجلس ادارة هيئة القطاع العام ، ويماملون على  
هذا الأساس وليس بوصفهم من نوى الخبرة والكفاية أعضاء  
الجمعية العامة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥ من القانون رقم ٩٧ لسنة ٨٣ فى شأن هيئات  
القطاع العام وشركته تنص على أن « يتولى ادارة هيئة القطاع  
العام مجلس يعين بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات  
بناء على ترشيح الوزير المختص ، ويشكل على الوجه الآتى :

١ — رئيس مجلس الادارة .

٢ — عدد لا يزيد على خمسة من رؤساء مجالس ادارة الشركات التي تشرف عليها الهيئة أو من شاغلي الوظائف العليا بالهيئة اذا كانت تبشر النشاط بنفسها .

٣ — عدد لا يزيد على أربعة من ذوي الخبرة والكفاية في مجال تخصصاتهم المطلوبة للشركات التي تشرف عليها الهيئة في النواحي الادارية والتنظيمية والفنية والمالية والاقتصادية والقانونية .

ويحدد القرار ما يتقاضونه من مكلفات العضوية وبديل الحضور » .

وتنص المادة ٣٤ من ذات القانون بأن « تتكون الجمعية العامة للشركة التي يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر على النحو الآتي :

( ١ ) الوزير المختص ..... رئيسا .

(ب) ممثل لكل من وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد .

(ج) رئيس وأعضاء مجلس ادارة هيئة القطاع العام التي تشرف عليها .

( د ) أربعة من العاملين بالشركة من غير أعضاء مجلس ادارتها .

( هـ ) أعضاء لا يزيد عددهم على أربعة من ذوي الخبرة في نشاط الشركة يختارهم الوزير المختص « . »

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٤ بتحديد مكلفات العضوية وحضور جلسات أعضاء مجالس ادارة هيئات القطاع العام وشركته والصادر بناء على تفويض رئيس الجمهورية له على أن « تحدد مكلفاة الأعضاء من ذوي الخبرة والكفاية الفنية بمجالس ادارة هيئات القطاع العام بمبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا للعضو » ، ونصت المادة الثانية منه على أن « يصرف بدل حضور جلسات لجميع أعضاء مجالس ادارة هيئات القطاع

العام بواقع ٢٥ جنيها للجلسة الواحدة ، ونصت المادة الثالثة من ذات القرار على أن « تعدد مكافآت حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام للأعضاء من ذوى الخبرة والكفاية الواحدة لغيرهم من الأعضاء » .

ومفاد ذلك أن المشرع جعل من ضمن تشكيل مجلس إدارة هيئة القطاع العام عددا لا يزيد على أربعة من ذوى الخبرة في مجال تخصصاتهم المطلوبة للشركات التى تشرف عليها الهيئة ، وقد أشرك فى عضوية الجمعية العامة للشركة التى تتبع الهيئة مجلس الإدارة بجميع أعضائه ، كما أشرك فيها عددا من ذوى الخبرة فى نشاط الشركة .

وقد جعل تحديد مكافآت العضوية وبدل الحضور لذوى الكفاية والخبرة فى مجلس إدارة الهيئة للمختص بتعيينهم وهو رئيس الجمهورية ، بينما سكنت المادة ٣٤ الخاصة بتشكيل الجمعية العامة الفنية بخمسين جنيها للجلسة الواحدة وبخمسة وعشرين جنيها للجلسة عن أمر مكافأة أعضائها : وبذلك فإن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة من ذوى السكفالية والخبرة من عملهم فى مجلس الإدارة انما تندرج فى المكافأة وبدل الحضور المستحقة بمقتضى النص المذكور وحضورهم الجمعية العامة للشركة فليس بوصفهم أعضاء بأشخاصهم فيها بل بوصفهم أعضاء فى مجلس إدارة الهيئة أما أعضاء الجمعية العامة بفئاتهم وهم أعضاء مجلس إدارة الهيئة ، ثم ممثلوا الجهات وأخيرا ذوى السكفالية والخبرة أعضاء الجمعية فانهم يؤدون عملا باعتبارهم أعضاء مجلس إدارة الهيئة أو من ذوى الكفاية والخبرة أو ممثلين عن الجهات التى اختارتهم طبقا للنص ، ومن ثم فقد كلفوا بأداء هذا العمل لصالح الشركة ، فالجمعية العامة هى جهة من جهات الشركة ولها اختصاصاتها المقررة فى إدارة الشركة ومن ثم فإن اثابة من أدى عملا لصالحها انما تملكه أعلى جهة بها وهى الوزير باعتباره رئيس الهيئة العامة باعتباره المسئول عن الهيئة التى تتبعها الشركة . ومن ثم فإن من اختار ذوى السكفالية والخبرة لعضوية الجمعية العامة وهو الوزير الذى تتبعه الهيئة التى تشرف على الشركة



هو الذى يملك تصديد مكلفات العمل الذى كلفهم بالقيام به كما يختص بتحديد هذه المكلفات بالنسبة لغيرهم من أعضاء الجمعية عن العمل الذى أدوه لصالح الشركة . واذا انحصر الاختصاص فى هذا الشأن عن كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، فإن ماتضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء المشار اليه فى شأن الجمعية العامة لا يفرج عن أن يكون توجيهات إدارية الى الوزراء كل فى حدود اختصاصه يتعين مراعاته . فيملك الوزير أن يحدد المكلفات فى حدود مقررته رئيس مجلس الوزراء . على أنه اذا سكنت عن التحديد فيعتبر أنه تبنى تحديد رئيس مجلس الوزراء .

على أن الأعضاء ذوى الخبرة والكفالية فى الجمعية العامة هم أولئك المينون بها طبقا للمادة ٣٤/أ من القانون فقط ، أما من يمينون فى مجلس إدارة الهيئة التى تتبعها الشركة طبقا للمادة ٥ من القانون ويحضرين الجمعية العامة للشركة طبقا للمادة ٣٤/ب لا باعتبارهم من ذوى الخبرة فيها ولكن باعتبارهم جزءا من مجلس إدارة الهيئة ، فهم يحضرون الجمعية لحساب مجلس الإدارة الذى هم أعضاء فيه . فأساس حضورهم الجمعية العامة ليس باعتبارهم من ذوى الكفاءة والمختارين لمضويتها مباشرة وإنما باعتبارهم جزءا من مجلس الإدارة ، فيحضرين الجمعية بصفتهم أعضاء فى مجلس الإدارة . فهذه العضوية هى سند حضورهم الجمعية وليس باعتبارهم من ذوى الكفاءة . وبذلك ينصرف محلول عبارة ذوى الخبرة الواردة فى المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء الى الأعضاء المينين فى الجمعية العامة طبقا للمادة ٣٤/أ . أما من لوحظ كفايتهم لعضوية مجلس إدارة الهيئة فيمينوا به طبقا للمادة ٥ ويحضرين الجمعية العامة للشركة طبقا للمادة ٣٤/ب فأساس تعيينهم بالجمعية وعضويتهم بمجلس إدارة الهيئة . ولا يجوز الخلط بين سند اختيارهم لعضوية مجلس إدارة الهيئة وهو الخبرة وبين سند حضورهم الجمعية العامة باعتبارهم أعضاء مجلس إدارة الهيئة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - ان مكافآت حضور الجمعية العامة للشركة التابعة لاحدى  
هيئت القطاع العام يحددها الوزير الذى تتبمه الهيئة . ولذلك فلن  
ما تضمنه قرار رئيس مجلس الوزراء فى هذا الخصوص ليس الا  
مجرد توجيهات ادارية .

٢ - ذو الضربة والكفاية أعضاء مجلس ادارة هيئة القطاع  
العام يحضرون الجمعية العامة للشركة التابعة للهيئة بوصفهم أعضاء  
مجلس ادارة هيئة القطاع العام ويعاملون على هذا الأساس  
وليس بوصفهم من ذوى الضربة والكفاية أعضاء الجمعية العامة .

( ملف ١٧/١/٤٧ - جلسة ١٩٨٥/١/٢٣ )

### قاعدة رقم (٧٤٦)

المبسدا :

العبرة بما يتقاضاه العامل وليس بما يستحقه فى تطبيق القانون  
رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الذى يقضى بعدم جواز زيادة  
مليقتاضاه رئيس أو عضو مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو أى  
شخص يعمل فى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية على خمسة  
آلاف جنية سنويا سواء صرفت اليه هذه المبالغ بصفة مكافأة أو راتب  
أو بدل حضور أو بدل تمثيل أو بأى صورة أخرى لحقة تعديل جزئى  
أخرج من نطاقه بعض انواع الشركات مع استمرار سريانه على شركات  
القطاع العام . واصبح الاعتداد فى شأن تطبيق هذا القانون بما يتقاضاه  
العامل وليس بما يستحقه من مبالغ ومن ثم يتعين استئزال ما يجرى  
خصمه طبقا للقانون وعلى سبيل المثال يتعين استئزال ما يرى خصمه  
على حساب الضرائب على الدخل .

( ملف ٩٠٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١/٢ )

## قاعدة رقم (٧٤٧)

### المبدأ :

عدم سريان احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بشأن عدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الادارة أو العضو المنتخب أو أى شخص يعمل فى أية هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية على خمسة آلاف جنية سنويا على العاملين بشركات القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ — استمرار استبعاد حكم القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ فى ظل العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون هيئات القطاع العام وشركته لتمثل نص المادة الثامنة من مواد اصداره مع نص المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

### ملخص الفتوى :

ان المشرع تناول فى المادة ١ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تحديد الحد الاقصى لما يجوز أن يتقاضاه رئيس مجلس الادارة أو عضو مجلس الادارة المنتخب أو عضو مجلس الادارة أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى ٠٠٠ ٠٠٠ وتتضى المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر بسريان أحكامه على شركات القطاع العام فيما لم يرد فيه نص خاص فى القوانين المنظمة لها . كما تقضى المادة ٣ من مواد اصدار ذات القانون بعدم سريان أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ على الشركات الخاضعة لأحكامه .

ومفاد ما تقدم أن المشرع تناول فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ معدلا تحديد الحد الاقصى لما يجوز أن يتقاضاه العامل بشركات القطاع العام وذلك بما لايجاوز خمسة آلاف جنية سنويا . وبصدور القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ استبعد المشرع فى المادة ٣ من مواد اصداره القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ من التطبيق على الشركات المساهمة .

ويسرى المشرع لأول مرة المادة ٢ من مواد اصداره أحكام قوانين الشركات المساهمة على شركات القطاع العام فيما لم يرد فيه نص خاص في القوانين المنظمة لها . فلا منحوعة من تطبيق أحكام قانون الشركات المساهمة فيما تضمنته المادة ٣ من مواد اصداره من استبعاد القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر على الشركات الخاضعة لاحكامه ومن ضمنها شركات القطاع العام . ويستمر استبعاد هذا القانون في ظل العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه لمماثل نص المادة الثامنة من مواد اصداره مع نص المادة ٢ من ماد اصدار القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ على العاملين بشركات القطاع العام اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .  
( ملف ١٠١٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٦/١٢ )

### قاعدة رقم (٧٤٨)

#### المبدأ :

رئيس الجمعية العمومية لشركة القطاع العام هو السلطة التي تمنح المكافآت التشجيعية لأعضاء مجلس إدارتها .

#### ملخص الفتوى :

بالنسبة للمكافآت التشجيعية على ضوء المادة ٤٩ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان السلطة المختصة بمنح أعضاء مجلس الإدارة بشركات القطاع العام المكافآت التشجيعية هي رئيس الجمعية العمومية للشركة ، فقد اناط به المشرع سلطة منح المكافآت التشجيعية لهؤلاء الاعضاء وذلك لتحقيق الحيادة واعتبارات العدالة والبعد عن المجاملة .

( ملف ١٠٥٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١/٥ )

## قاعدة رقم (٧٤٩)

المبدأ :

استحقاق رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية لمعدات  
المسيد لبذل التمثيل خلال فترة تخطيطهم .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ سنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يجوز بقرار من الوزير المختص تنحية رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم اذا رأى في استمرارهم اضرار بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ٦ شهور على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم اثناء مدة التنحية على أن ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ٦ شهور اخرى ٠٠٠ ) » .

لما كان الاستفادة من هذا النص أن قرار التنحية لا يعد وأن يكون وفقا عن العمل بمرتبة كامل لفترة مؤقتة اذ بمقتضاء يمنح رئيس واعضاء مجلس الادارة جبرا عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ٦ شهور يجوز مدّها لمدة مماثلة ، وبهذه المثابة فإنه لا يؤدي الى خلو وظائفهم بل يظلون شاغلين لها شأنه في ذلك قرار الوقف عن العمل فيما لا يؤدي الى حرمان العامل من البدلات وغيرها من المستحقات المالية المترتبة على شغل الوظيفة الا تقدر حرمانه من المرتب وبذات نسبة الحرمان ، وكان النص وفقا لحكم المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ يستحق مرتبه كاملا خلال فترة التنحية فإنه يستحق تبعا لذلك بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها .

ولما كان الحكم الصادر من محكمة النقض بجلسة ١٧ يونية ١٩٧٩ في الطعن وفقا لحكم المادة ١٠١ من قانون الامتياز رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإنه لا يقتضي بحكم اللزوم اعمال منطوقه على الحالات المعروضة أمام الجمعية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
تأييد فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة  
١٩٨٠ وباستحقاق رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية لمعدات  
الصيد بدل التمثيل خلال فترة تنحيتهم .

( ملف ٨٥١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٥/٥ )

تاسعا : تمثيل رأس المال الخاص في مجلس الادارة :

قاعدة رقم ( ٧٥٠ )

المبدأ :

الاسس القانونية التى يتم على مقتضاها تمثيل رأس المال الخاص  
في مجلس ادارة شركات القطاع العام التى يساهم فيها رأس المال  
الخاص الى جانب رأس المال العام .

ملخص الفتوى :

وتخلص وقائع الموضوع فى أن المادة ٣١ من القانون رقم ٩٧ لسنة  
١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته بينت أحكام تشكيل مجالس  
ادارة شركات القطاع العام التى يساهم فيها أشخاص القانون الخاص  
( رأس المال الخاص ) الى جانب أشخاص القانون العام ( رأس المال  
العام ) .

وعند تطبيق هذه الاحكام على شركات القطاع العام التابعة  
لهيئة القطاع العام للاسكان ( الشركة المتحدة للاسكان والتعمير -  
القاهرة للاسكان والتعمير - الشمس للاسكان والتعمير - التعمير  
والمساكن الشعبية ) ثارت عدة تساؤلات خاصة بتمثيل رأس المال الخاص  
في مجلس ادارة هذه الشركات على الوجه الآتى :

أولا : هل يشترط لتعيين ممثل لرأس المال الخاص المملوك لبنوك

وشركات القطاع العام توفر نسبة معينة أم يتعين أن يكون لهم ممثل بغض النظر عن نسبة مساهمتهم في رأس مال الشركة ؟

ثانيا : المقصود بعبارة « وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يزيد ممثلو الأشخاص المعينين طبقا لهذا البند على عدد الاعضاء المذكورين في البند السابق » المتضمن عليها بالفقرة (ج) من المادة ٣١ المشار اليها وهل المقصود بها الاعضاء المعينون بقرار من الوزير أم أن المقصود ألا يزيد عدد الاعضاء الممثلون للطائفتين الاخريتين على عدد أعضاء ممثلي الشخص العام ؟

ثالثا : هل يجوز لشركات وبنوك القطاع العام المساهم في رأس مال الشركة أن يشتركوا بالتصويت ممثلي القطاع الخاص من غير بنوك وشركات القطاع العام ؟

رابعا : النسبة التي تساهم بها شركات وبنوك القطاع العام في رأس مال الشركات قد تكون مملوكة لعدد من بنوك وشركات القطاع العام فكيف يتم تعيين ممثل لهم في مجلس الادارة هل يكون الاختيار عن طريق الاتفاق فيما بين هذه الشركات والبنوك لتحديد من يمثلهم في مجلس الادارة أو عن طريق أكبرهم مساهمة في رأس المال .

وقد ارفقتم بكتابكم بالموضوع كسفا يوضح نسبة مساهمة الشخص العام وبنوك ، وشركات القطاع العام والافراد في بعض الشركات التابعة لهيئة القطاع العام للاسكان وهي :

الشركة	الشخص العام	شركات وبنوك القطاع العام	الافراد
المتحدة للاسكان والتعمير	٪١٠ر٩٦	٪١٥ر٣٨	٪٧٣ر٦٦
القاهرة للاسكان والتعمير	٪٧٥ر٥٣٦	٪٩ر٦٢٧	٪١٥ر٣٣٧
الشمس للاسكان والتعمير	٪٥٩ر٨٨	٪٣٥ر٧١	٪٩ر٤١
التعمير والمساكن الشعبية	٪٩٨ر١٦	٪١ر٨٤	٪٩ر٤١

وازاء الصعوبات المشار اليها عرض الموضوع على الجمعية العمومية

لقسمي الفتوى والتشريع فاستعرضت أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركته وتنص المادة ١٨/٢ منه على ان تعتبر شركات قطاع عام :

٢ — كل شركة يساهم فيها أو يمتلك جزءا من رأس مالها شخص عام أو أكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع أشخاص خاصة، وتتدخل في هذه النسبة ما تساهم به شركات أو بنوك القطاع العام من حصة في رأس المال .

وتنص المادة ٣١ من ذات القانون على أنه يتولى إدارة الشركة التي يساهم في رأس مالها شخص عام أو أكثر أو شركات وبنوك القطاع العام مع أشخاص خاصة مجلس يتكون من عدد فردي من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل المجلس على الوجه الآتي :

( أ ) رئيس يصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء .

(ب) أعضاء بنسبة ما يملكه الشخص العام المساهم في الشركة يعينون بقرار من الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس إدارة هيئة القطاع العام التي تشرف عليها وذلك من بين شاغلي الوظائف العليا .

(ج) أعضاء بنسبة ما يملكه الأشخاص الخاصة يختارهم ممثلوهم في الجمعية العامة إذا كانت المساهمة برأس مال خاص ، أما إذا كان المساهم الخاص إحدى شركات أو بنوك القطاع فيعين ممثلهم في مجلس إدارة الشركة الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة أو البنك المختص . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد ممثلو الأشخاص الخاصة المعينين طبقا لهذا البند على عدد الاعضاء المذكورين في البند السابق .

( د ) أعضاء يتم انتخابهم من بين العاملين بالشركة وفقا لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة ، وحدات القطاع العام وشركات



المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، يكون عددهم مساويا لمجموع عدد أعضاء مجلس الادارة المعينين والمختارين طبقا للبندين ب، ج .

وكذا انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المشرع حدد كيفية تشكيل مجالس ادارة الشركات التي تعتبر شركات القطاع العام طبقا للمادة ١٨/٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ طبقا للاسس الآتية :

١ — يتكون المجلس من عدد فردى من الاعضاء بحد أدنى سبعة أعضاء وبحد أقصى أحد عشر عضوا من بينهم رئيس يعينه الوزير المختص طبقا للفقرة أ من المادة ٣١ فيكون بذلك عدد أعضاء مجلس الادارة الباقين أما ستة أو ثمانية أو عشرة أعضاء حسب تشكيل مجلس الادارة ، نصفهم على الاقل يمثلون العاملين بالشركة بالانتخاب .

٢ — يكون نصف الاعضاء الباقين بعد الرئيس ممثلين للعاملين بالشركة طبقا للفقرة ( د ) من النص المذكور .

٣ — يكون ممثلو رأس المال هو النصف الآخر بعد استبعاد الرئيس وممثلى العاملين فتكون ثلاثة أعضاء اذا تكون المجلس من سبعة أعضاء أو أربعة أعضاء اذا تكون المجلس من تسعة أعضاء أو خمسة أعضاء اذا تكون المجلس من أحد عشر عضوا يتم اختيارهم طبقا للبندين ب ، ج من ذات النص .

٤ — في تمثيل رأس المال لا يقل ممثلو رأس المال العام طبقا للبند ب من المادة ٣١ من ممثلى رأس المال الخاص طبقا للبند ج من ذات النص سواء كان رأس المال الخاص مملوكا لشركات وبنوك القطاع العام أم مملوكا لأشخاص خاصة أم مملوكا للفتتين مما .

٥ — أعضاء مجلس الادارة ممثلو رأس المال الخاص المشار اليهم البند ج والذين لا يقل عدد ممثلى رأس المال العام عن عددهم طبقا لذات البند

يمثلون فئتي رأس المال الخاص المملوك لشركات وبنوك القطاع العام وكذلك المملوك للأشخاص الخاصة معا .

٦ — نتيجة لذلك وإذا كان تمثيل رأس المال سوف يكون بأعضاء عددهم ٣ من ٧ أو ٤ من ٩ أو ٥ من ١١ عضوا في مجلس الإدارة طبقا للبند ٣ السابق فإن ممثلي رأس المال العام لا يجوز أن يقل عددهم عن ٢ من ٣ أو ٢ من ٤ أو ٣ من ٥ حتى لا يقل عددهم عن عدد ممثلي رأس المال الخاص بنوعية : سواء المملوك لشركات وبنوك القطاع العام أم لأشخاص القانون الخاص .

٧ — بذلك يقتصر تمثيل رأس المال الخاص بنوعية : سواء المملوك لشركات وبنوك القطاع العام أو لأشخاص القانون الخاص على واحد من ٣ أو ٢ من ٤ أو ٢ من ٥ يمثلون مجموع رأس المال .

٨ — يجرى تمثيل رأس المال الخاص طبقا للمادة ٣١/ج بنسبة ما يملكه من أسهم . وإذا كان التمثيل سوف يكون في نسبة ممثلي رأس المال عموما وحتى ثلاثة أو أربعة أو خمسة أعضاء على حسب الأحوال ومن ثم فإن الحد الأدنى لتمثيل رأس المال الخاص سوف يكون بنسبة  $\frac{1}{3}$  أو  $\frac{25}{100}$  أو  $\frac{20}{100}$  على الأقل من قيمة رأس المال على حسب الأحوال . وبذلك فإن رأس المال الخاص يفتتية يجب أن يكون مالكا لثالث أو ربع أو خمس رأس المال حتى يمكن تمثيله بعضو على الأقل في مجلس الإدارة على حسب أحوال تشكيل مجلس الإدارة .

٩ — يتولى اختيار ممثلي رأس المال الخاص المملوك لبنوك وشركات القطاع العام الوزير المختص الذي تتبعه الشركة أو البنك الذي سيجرى تمثيله وذلك بعد أخذ رأى ، مجلس إدارة هيئة القطاع العام التي تتبعها الشركة التي سيجرى تمثيلها طبقا للبند ج من المادة ٣١ المشار اليها .

١٠ — يتولى اختيار ممثلي رأس المال الخاص المملوك لأشخاص القانون الخاص ممثلو هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص في الجمعية العامة للشركة طبقا للبند ج من المادة ٣١ ، المشار اليها وهؤلاء الممثلون طبقا للمادة ٣٥/٤ من قانون هم المساهمون من الأشخاص الخاصة ،

ويكون حضورهم الجمعية العمومية بالاصالة عن أنفسهم أو بطريق النيابة يشترط ان تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهما ما لم يشترط نظام الشركة للحضور حيازة عدد معين من الاسهم ، ومع ذلك يكون لكل مساهم حائز لعشرة أسهم على الاقل حق الحضور ولو قضى نظام الشركة الاساسى بغير ذلك . ويكون التصويت في حدود نسبة كل منهم في رأس المال ووفقا لنصاب التصويت الذى يقضى به النظام الاساسى للشركة . وتبين اللائحة التنفيذية : شروط صحة انعقاد الجمعية العامة . وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات معتنى أسهم رأس المال الحاضرين ، فيما عدا الاحوال التى تتطلب فيها اللائحة التنفيذية أو النظام الاساسى للشركة أغلبية خاصة .

١١ - نتيجة لذلك وإذا كان الأمر قد ينتهى الى استبعاد تمثيل رأس المال الخاص باحدى فئتي أو بكل منهما فتتبع أن كلا من الفئتين لا تملك الحد الأدنى الذى يكفى لتمثيلها في مجلس الادارة ، فلا مانع من اشراك ممثل كل من الفئتين معا في هذا الاختيار مع الالتزام باتباع الاجراءات المقررة بالنسبة لكل من الفئتين في اختيار هذا الممثل على وجه التوازى وتكملها معا ، بحيث يتم الاتفاق بين من لهم حق التمثيل على الوجه المقرر تحت رقمى ٩ و ١٠ فإذا لم يتم الاتفاق بينهما فإن كانت احدى الفئتين تملك الحد الأدنى للتمثيل تولت هى اختيار ممثلا . أما اذا كان نصيب كل منهما في رأس المال لا يبلغ الحد الأدنى اللازم للتمثيل فلا يكون لاي منهما تمثيل في مجلس الادارة ، ولكن اذا كان مجموع نصيب كل منهما يسمح لهما معا بالتمثيل كان من مصلحتها الاتفاق معا على اختيار ممثل واحد لهما .

ويقضى استكمال الاجراءات المقررة بالنسبة الى كل فئة في اختيار ممثلا عند الاتفاق على ممثل واحد ، أن يختاره ممثلو رأس المال المملوك لأشخاص خاصة على الوجه المقرر في المادة ٣٥/٤ من القانون ، ثم يصدر به قرار من الوزير المختص الذى تتبعه شركة أو بنك القطاع العام بناء على ترشيح مجلس ادارة هيئة القطاع العام التى تتبعها الشركة التى يجرى تمثيلها ، ويتعين استبعاد الاجرايين معا في نفس الوقت بالنسبة للممثل المشترك .

١٢ — يمكن كذلك إجراء الاتفاق بين رأس المال العام ورأس المال الخاص بكل من فئتيه مع الالتزام باستبقاء الاجراءات المقررة في اختيار الممثل بالنسبة لكل منهما على الوجه المقرر في البند السابق .

وبتطبيق هذه المبادئ على الشركات المشار اليها آنفا تبين الآتى :

١ — الشركة المتحدة للاسكان والتعمير : يمثل رأس المال العام بنسبة ١٠٩٦٪ من رأس مالها ويساهم الاشخاص الخاصة من الافراد بنسبة ٧٣٫٦٦٪ من أسهم رأس المال ، ومن شركات وبنوك القطاع العام بنسبة ١٥٫٣٨٪ ويتكون ممثلو رأس المال في مجلس الإدارة من أربع أعضاء . وبذلك يكون ممثلو رأس المال العام في المجلس المذكور طبقا للبند ب وبمراعاة الحد الأدنى المقرر في البند ج من المادة ٣١ من القانون هو النصف على الأقل أى عضوين ويمثل رأس المال الخاص عضوان ، هذان العضوان المفروض أن يمثلًا ٨٩٫٠٤٪ من رأس المال منها ١٥٫٣٨٪ مملوكة لبنوك وشركات القطاع العام و ٧٣٫٦٦٪ لأشخاص خاصة من الافراد : فيكون رأس المال الخاص المملوك لبنوك وشركات القطاع العام أقل من الصدد الأدنى لتمثيل رأس المال وبذلك ينفرد ممثلو رأس المال الخاص من الاشخاص الخاصة بتمثيل رأس المال الخاص من خلال تمثيلهم في الجمعية العامة للشركة . ولأمنع من اتفاق الاشخاص الخاصة مع ممثلى بنوك وشركات القطاع العام في المشاركة في اختيار هؤلاء الممثلين وحينئذ يتعين اتباع الاجراءات المقررة بالنسبة لتمثيل كل منهما ، أما اذا لم يتم الاتفاق فيقتصر التمثيل على مساهمى رأس المال الخاص من الاشخاص الخاصة دون ممثلى رأس المال الخاص المملوك لبنوك وشركات القطاع العام .

٢ — شركة القاهرة للاسكان والتعمير : يمثل رأس المال العام بنسبة ٧٥٫٣٦٪ من رأس مالها ، ويمثل رأس المال الخاص المملوك لبنوك وشركات القطاع العام بنسبة ٩٫٢٧٪ ورأس المال الخاص المملوك لأشخاص خاصة بنسبة ١٥٫٣٧٪ .

ويتكون ممثلو رأس المال من أربعة أعضاء بذلك يكون ممثلو رأس المال العام ثلاثة أعضاء . ولا يكون لممثلى أى من فئتي رأس المال

الخاص منفردة أى تمثيل لأن كلا منهما أقل من الحد الأدنى المميز للتمثيل .

ولكن لأن مجموع رأس المال الخاص المملوك للفتتين معا يكفل له التمثيل ، فيمكن لفتتى رأس المال الخاص الاتفاق على اختيار ممثل لهما في مجلس الادارة مع اتباع الاجراءات المقررة بالنسبة لكل من الفتتين في اختيار هذا الممثل الواحد بعد الاتفاق عليه بينهما .

وبذلك فان تمثيل رأس المال الخاص بممثل لشركات وبنوك القطاع العام وحدها ونسبة ما يملكه من رأس المال أقل من القدر المملوك للأشخاص الخاصة لاسند له ويخالف القانون .

أما اذا لم يتم الاتفاق بين ممثلى رأس المال الخاص من اشخاص هامة وخاصة على اختيار ممثل واحد لهما حيث لايجوز تمثيل أى منهما منفردا ، ولأن ممثل رأس المال ٤ أعضاء من ٩ يتشكل منهم مجلس الادارة بما فيهم الرئيس ، فان رأس المال العام هو الذى يختار العضو الرابع .

وبذلك فان لرأس المال الخاص بفتتية مصلحة أكبر في الاتفاق على ممثل واحد لهما معا .

٣ — شركة الشمس الاسكان والتعمير : ممثلو رأس المال ٤ أعضاء ويساهم رأس المال العام بنسبة ٥٩٨٨٪ من رأس المال : ورأس المال الخاص المملوك لشركات وبنوك القطاع العام ٣٠٧١٪ ورأس المال الخاص المملوك لأشخاص خاصة ٩٤١٪ ، ونسبة رأس المال الخاص المملوك لأشخاص خاصة أقل من نصيب التمثيل . أما نسبة رأس المال الخاص المملوك لشركات وبنوك القطاع العام فيبلغ هذه النسبة ويجاوزها قليلا بما يسمح بتمثيله بعضو واحد ، وبذلك فان رأس المال العام يمثل أولا بعضوين وهو الحد الأدنى للتمثيل ، ويمثل رأس المال الخاص المملوك لشركات وبنوك القطاع العام بعضو واحد أما العضو الرابع فيؤول الى رأس المال العام . فيكون لرأس المال العام ثلاثة اعضاء ولرأس المال الخاص المملوك لشركات وبنوك القطاع العام

عضو واحد، ولا مصلحة لهذه الفئة في الاتفاق مع رأس المال الخاص المملوك لأشخاص خاصة للاشتراك في اختيار هذا العضو الواحد ، ولا جدوى من الاتفاق لانه لن يرفع ممثلى رأس المال الخاص الى عضوين لان مجموعة سيقبل من نصاب التمثيل الواجب .

٤ — شركة التعمير والمساكن الشعبية : يمثل رأس المال في مجلس الادارة ٤ أعضاء ونسبة ما يملكه رأس المال العام من رأس المال هو ١٦/٩٨٪ ورأس المال الخاص المملوك لبنوك وشركات القطاع العام ٤/١٨٪ ولاتملك اشخاص خاصة شيئاً في رأس المال . . . فينفرد رأس المال العام بالتمثيل في مجلس الادارة .

( ملف ١٥/١/٤٧ — جلسة ١٩٨٥/١/٩ )

قاعدة رقم ( ٧٥١ )

المبدأ :

اعتبار المال الذى تساهم به احدى شركات القطاع العام في شركة قطاع عام اخرى رأس مال خاص وليس من قبيل المال العام — تمثيل الشركة صاحبة رأس المال في الجمعية العمومية الشركة المساهم في رأسمالها بمنسوب خاص عنها — لايجوز ان ينوب عنها ممثلو المال العام — يسرى على حقها في التصويت ما يسرى على المساهمين من الأشخاص — لتدويرها أن يشترك في انتخاب أعضاء مجلس الادارة الممثلين للمال الخاص .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه بالنسبة الى المسألة الثانية والخاصة بكيفية تمثيل شركات القطاع العام في الجمعية العمومية لشركات القطاع العام الاخرى، فإنه لما كانت شركة القطاع العام تعد من أشخاص القانون الخاص فإن رأس المال الذى تساهم به يعد رأس مال خاص ليس من قبيل رأس المال العام الذى عرفه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في المادة ٥٥ مكرر (٢) بأنه المملوك للدولة والأشخاص الاعتبارية العامة ، ومن ثم فإنها تمثل

في الجمعية العمومية للشركة التي تساهم في رأس مالها بمندوب جالس بها ولا ينوب عنها ممثلو المال العام المنصوص عليهم بالمادة ٥٥ مكررا (١) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، وبالتالي يسرى على حقها في التصويت وطريقة مايسرى على المساهمين من الاشخاص الاعتبارية الخاصة ، فيكون لمندوبها أن يشترك في انتخاب أعضاء مجلس الادارة الممثلين للمال الخاص ) •

( فتوى ٢٤١ في ١٢/٤/١٩٧٨ )

عاشرا : تنحية اعضاء مجلس الادارة :

قاعدة رقم (٧٥٢)

المبدأ :

المستفاد من الاحكام التي تضمنها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والخاصة بتنظيم ادارة شركات القطاع العام أن تنحية كل أو بعض اعضاء مجلس ادارة إحدى شركات القطاع العام بقرار من الوزير المختص أو من الجمعية العمومية للشركة إنما يعتبر من الامور المتعلقة بإدارة شؤون شركات القطاع العام وهي شركات تجارية من اشخاص القانون الخاص — يترتب على ذلك أن قرار التنحية الذي يصدر من الوزير المختص أو من الجمعية العمومية للشركة لا يعتبر قرارا اداريا — أساس ذلك أن من شروط القرار الإداري أن يتضمن اختصاصا من جهة الادارة بما لها من سلطة عامة بينما الثابت أن قرار التنحية لم يصدر استنادا الى السلطة العامة المخولة في القوانين للوزير بصفته هذه وإنما قد صدر بناء على احكام القانون الذي ينظم إدارة شركات القطاع العام باعتبار أنها من اشخاص القانون الخاص — قرار التنحية لايعتبر في الوقت ذاته قرارا تأديبيا — أساس ذلك أنه لم يرد ضمن الجزاءات التأديبية التي حددتها حصرا المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — المعلن في قرار التنحية والحال كذلك لا يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة المحدد في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ويظل الاختصاص بذلك منعقدا للمحاكم العادية •

## ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن مفاد أحكامها تامين البنوك والشركات أن تظل المنشآت المؤممة ، مع تملك الدولة لها ، محتفظة بشكلها القانوني كشركات تجارية من أشخاص القانون الخاص بحيث تخضع لاحكامه في كل ما يتعلق بشخصيتها الاعتبارية وحقوقها والقراماتها ومزاولة نشاطها وفي علاقتها بالغير وبالعاملين فيها ، ولذلك فقد نصت تلك القوانين على الزام جميع المنشآت المؤممة بأن تتخذ شكل الشركات المساهمة ثم صدرت عقب ذلك التشريعات الخاصة بإنشاء وتنظيم شركات القطاع العام متضمنة من الاحكام ما يؤكد استمرار هذا الوضع بالنسبة لهذه الشركات ، فقد قضى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ثم بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بأنه يجب على شركات القطاع العام أن تتخذ شكل الشركات المساهمة في جميع الاحوال ولو كان رأس مالها مملوكا لشخص علم ، وأن يشهر نظامها الاساسي وما يطرأ عليها من تعديلات في السجل التجاري ، وأن يقسم رأس مالها الى أسهم متساوية القيمة ، وأن يتولى ادارتها مجلس ادارة يشكل من أعضاء معينين ومنتهضين من بين العاملين فيها وأن تكون لكل شركة جمعية عمومية . والمستفاد من هذه الاحكام وغيرها مما اشتملت عليه التشريعات آنفة الذكر أن شركات القطاع العام شركات تجارية من أشخاص القانون الخاص .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة الاحكام التي تضمنها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر والخاصة بتنظيم ادارة شركات القطاع العام ، انها بينت في المادة ٤٨ كيفية تشكيل مجلس ادارة الشركة من رئيس وعدد من الاعضاء يمينون بقرار من رئيس الوزراء وعدد مسلو ينتخب من بين العاملين بالشركة وفق أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ، وأوردت في المادتين ٥٠ و ٥٠ مكررا اختصاصات مجلس الادارة في تسيير أمور الشركة وفي وضع اللوائح الداخلية ثم نصت المادة ٥٢ على أنه « يجوز بقرار من الوزير المختص تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المعينين والمنتخبين



كلهم أو بعضهم إذا رأى أن في استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم ومكافآتهم أثناء مدة التتحية وعلى أن ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ، ويجوز مد المدة ستة أشهر أخرى + وللوزير المختص في حالة التتحية تعيين مفوض أو أكثر لمباشرة سلطات مجلس الادارة أو رئيسه « كما نصت المادة ٥٥ مكررا (٥) على أنه « مع عدم الاخلال بحكم المادة ٥٢ من هذا القانون يجوز للجمعية العمومية عند الاقتضاء بأغلبية ثلثي أصوات أعضائها ، تتحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة كلهم أو بعضهم وذلك طبقا للاحكام المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة . وفي هذه الحالة يقوم الوزير المختص بتعيين مندوب مفوض أو أكثر لادارة الشركة. كما يجوز للجمعية العمومية بقرار مسبب بذات الاغلبية المبينة في الفقرة الاولى من المادة المذكورة ، تخفيض بدل التعميل المقرر لرئيس مجلس الادارة ، أو ل احد أعضائه وذلك في حالة عدم تحقيق الشركة للاهداف المقررة لها في الخطة» - والمستفاد من هذه الاحكام أن تتحية كلاً أو بعض أعضاء مجلس ادارة إحدى شركات القطاع العام بقرار من الوزير المختص أو من الجمعية العمومية للشركة انما يعتبر من الامور المتعلقة بادارة شئون الشركة بحيث يمارسه صاحب الاختصاص به طبقا لقانون شركات القطاع العام متى قدر قيام موجه وهو مصلحة العمل في مجلس الادارة . ولما كان ذلك وكانت شركات القطاع العام شركات تجارية من أشخاص القانون الخاص ، على ما سلف الايضاح ، فإن قرار التتحية سواء صدر عن الوزير المختص أو عن الجمعية العمومية للشركة يعد من صميم الاعمال المتصلة بادارة الشركة طبقا للقانون الذي ينظم أحكام هذه الادارة ، ومن ثم فإن مثل هذا القرار لا يعتبر قرارا اداريا اذ أن من شروط القرار الاداري أن يتضمن اختصاصا من جهة الادارة بما لها من سلطة عامة طبقا للقوانين واللوائح عن ارادتها الملزمة نحو انشاء مركز قانوني معين ، بينما الثابت أن قرار التتحية المطعون فيه لم يصدر استنادا الى السلطة العامة المخولة في القوانين لوزير التأمينات بصفتة هذه وانما قد صدر منه بناء على أحكام القانون الذي ينظم ادارة شركات القطاع العام باعتبار انها من اشخاص القانون الخاص كما سلف البيان .

ومن حيث أن قرار تتحية عضو مجلس ادارة الشركة لا يعتبر

في الوقت ذاته. قرارا تأديبيا لانه لم يرد ضمن الجزاءات التأديبية التي حددتها جميرا المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وهو ما ذهب اليه بحق الحكم المطعون فيه كما أنه ليس قرارا اداريا على ما سبق ايضاحه ، فان الطعن فيه والحال كذلك لا يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة المحدد في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويظل الاختصاص بذلك منقدا للمحاكم العادية ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير هذا النظر ، فانه يتعين الحكم بالغاءه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وبلمحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية للفصل في طلب وقف التنفيذ مع الزام الطاعنين مصروفات الطعن .

( طعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٦/١/٣١ )

عدلت المحكمة الادارية العليا من ذلك في الطعن ١٤٩٢ لسنة ٢٦ ق  
جلسة ١٩٨٢/١/١٢

### قاعدة رقم (٧٥٢)

#### المبدأ :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن شركات القطاع العام والمؤسسات العامة — قرار من الوزير المختص بتنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة احدى شركات القطاع العام — منطله وجود ضرر بالمصلحة العامة — تكييفه باعتباره قرارا اداريا .

#### ملخص الحكم :

تنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أنه « يجوز بقرار من الوزير المختص بتنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة الميسين والمنتخبين كلهم أو بعضهم اذا رأى في استمرارهم اضارا بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

ومن حيث أن قرار الوزير المختص بتنحية عضو أو أكثر من

أعضاء مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام انما يصدر بما شرعه القانون درءا للاضرار بمصلحة العمل في تلك الشركات وحفاظا لأموال الدولة القائمة على استثمارها ، وقد عهد الى الوزير المختص بالسهر على رعايتها وأن يكف من جانبها بأس من يتهدها في مجلس إدارة الشركة اذا قدر من خطر الأمر ما لا يحتمل أن يربحاً الى انعقاد الجمعية العمومية لتمحض عمل مجلس الإدارة وأداء كل عضو من أعضائه . وترتبطاً على ذلك يكون قرار التتحيه قرارا اداريا يصدره الوزير المختص بما يملكه من سلطة عامة فوضها القانون ولا يغير من ماهية هذه السلطة ولا من طبيعة القرار الصادر عنها أن يرد النص عليها في قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باعتبار هذه الشركات من أشخاص القانون الخاص الاعتبارية وقد أسبغ عليها المشرع شكل شركات المساهمة فلا تفضع في ادارتها ولا في علاقتها بالماملين لأحكام القانون الاداري . ذلك أن موضع النص في إطار التشريع لا يغير من طبيعة الحكم القانوني الذي يتضمنه ، وشركة القطاع العام ، وإن اعتبرت من شركات المساهمة ، الا أن القانون قد اختصها ببعض أحكام متميزة اقتضتها ملكية الدولة لرؤوس أموالها ، ولا وجه لمد آثار شخصيتها الاعتبارية الخاصة الى مليفرج عن اختصاصات أجهزتها الذاتية ولا يدخل فيما تعمله لتسير شئون الشركة إدارة ورقابة . ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في اعتباره قرار تتحيه المدعى من عضوية مجلس إدارة شركة القطاع العام قرارا اداريا لا يقبل دفع بعدم اختصاص قضاة مجلس الدولة بنظره ويتعين رفض الطعن .

( طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٢ )  
عكس ذلك المبدأ السابق طعن ٨٥٦ لسنة ٢١ ق - جلسة

١٩٧٦/١/٣١

## الفصل الثالث

### مسائل متنوعة

#### قاعدة رقم (٧٥٤)

##### المبدأ :

عدم جواز النص في النظام الأساسي للشركة التي لم تنشأ وفقا لأحكام قوانين استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ( ق ٦٥ لسنة ٧١ معدلا و٤٣ لسنة ٧٤ معدلا ) على عدم سريان أحكام قوانين الشركات المساهمة على تلك الشركة .

##### ملخص الفتوى :

قضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة في المادة ٤٤ بعدم سريان قوانين الشركات المساهمة والقوانين المتعلقة بها على رؤوس الأموال المرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة كما أن قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، قضى في المادة الرابعة من مواد إصداره باستمرار تمتع المشروعات التي أقرت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالمزايا المنصوص عليها في هذا القانون ، وقضى في المادة ٥٠ بعدم خضوع الشركات التي تمارس نشاطها في المناطق الحرة لأحكام قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

ولما كان كلا من القانونين يشترط للافادة من أحكامه أن توافق الهيئة العامة للاستثمار على المشروع ، اذ نصت على ذلك المادة ٣ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والمادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . ومن ثم فإن الخروج من نطاق قانون الشركات المساهمة رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ مرتين بأن توافق الهيئة العامة

للاستثمار على المشروع الذى تقوم به الشركة ، وإن الشركة أنشئت  
وفقا لقواعد استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

وبناء على ذلك فإنه لما كانت الشركة فى الحالة المثلثة لم تنشأ  
وفقا لتلك القواعد ولم توافق الهيئة العامة للاستثمار على المشروع  
القائمة عليه فإنها تخفض لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم ٣٦  
لسنة ١٩٥٤ .

ولا يغير من ذلك أن المادة العاشرة من القانون رقم ٦٥ لسنة  
١٩٧١ نصت على أن « تتمتع الشركة عن أنشطتها المتنامية فى المناطق  
الحرة بجميع المزايا والاعفاءات المقررة للشركات والمنشآت التجارية  
التي تعمل بالمناطق الحرة طبقا لأحكام القانون رقم ٦٥  
لسنة ١٩٧١ » .

ولأن هذا النص مقصور بحسب صريح عبارته على الأنشطة  
التي تمارسها الشركة بالمناطق الحرة وبالتالي على المزايا المقررة لتلك  
الأنشطة فى ذاتها ، فلا يمتد حكمه الى القواعد والنظم المتعلقة بكيان  
الشركة ووجودها ورأس مالها والرقابة عليها ، والتي نص عليها  
القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، وعلى ذلك لا يجوز اضافة نص الى  
النظام الأساسى للشركة يقضى بىسدم سريان أحكام هذا  
القانون عليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى  
خضوع شركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية — فى الحالة  
المثلثة — لقانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

( ملف ٣٤٨/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨١/١١/١٨ )

## قاعدة رقم (٧٥٥)

### المبدأ :

الأسس القانونية لتسوية الحسابات الجارية التي قامت شركة مطاحن جنوب الاسكندرية بمسداها للملاك السابقين للمطاحن التي اندمجت بالشركة المذكورة وفقا لأحكام القانونين رقمى ١١٨ لسنة ١٩٦١ و ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

### ملخص الفتوى :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت على أنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت الميينة فى الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها احدى المؤسسات العامة التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية بصمة لاقتل عن ٥٠٪ من رأس المال » كما نصت مادته الثالثة على أن « يحدد قيمة رأس المال على أساس ..... وإذا لم تكن الأسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاث أعضاء ..... وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات المساهمة .

من حيث أن مفاد ملتقدم — وطبقاً لما انتهت اليه الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فى فتاوها رقمى ١٧٦ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٣ ، ٤١٣ ، بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٨ — أن التأميم هو اجراء يراد به نقل للمنشآت الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات الى الدولة ومن ثم فهو يرد على مشروع قلثم بكيانه القانونى ويعتمد

نطاقه بهذا السريان لذلك غانه يتناول المنشأة المؤممة بجالتها وقت التأميم وينصب على العناصر القانونية التي تتكون منها والقابلة لأن تنتقل ملكيتها الى الدولة . ومن ثم لا ينتقل الى الدولة من العناصر المستخدمة في تطوير المنشأة الفردية الا العناصر المملوكة لمصاحب المنشأة وبناء على ذلك فان قرار اللجان المنصوص عليه في هذا القانون بتقييم عناصر المنشأة وان كان نهائيا الا أنه لايجوز لها - أي اللجان - أن تقيم مالا يقضى المشرع بتأميمها كما لو كانت أموالا مملوكة للغير حتى ولو كانت تلك الأموال تستخدم في تسيير المنشأة .

ومن حيث أن مبالغ الحساب الجارى التي دفعتها الشركة لأصحاب الماطحن المؤممة والتي أدمجت بالشركة تعادل ديونا لهم في ذمة هذه الماطحن بغض النظر عن اشتراكهم في رأس المال بحسبان أن هذه الماطحن وهى من شركات الأشخاص ، شأنها شأن الشركات التجارية الأخرى ، لها ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للشركاء ، فكان يتعين على لجنة التقييم الخاصة بهذه الماطحن أن تستبعد هذه المبالغ من التأميم باعتبارها ديونا على هذه المنشآت بغض النظر عن شخصية صاحب الدين سواء أكان شريكا أم غير شريك في رأس مال المنشأة . وكان يجب قيد هذه المبالغ من جانب الخصوم بالنسبة للمطاحن المؤممة . لذلك يكون صحيحا لمقامات به لجنة اعادة التقييم المشكلة بقرار وزير التجارة والتموين رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقرار الوزارى رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٧٣ من خصم الحساب الجارى المشار اليه من رأس مال المنشآت المؤممة التي أدمجت بالشركة وأظهرتها بفردتها مستقلة ضمن خصوم هذه المنشآت .

ومن حيث أن ادماج المنشآت المشار اليها في شركة مطاحن الاسكندرية انما يعنى زيادة رأس مال الشركة الدامجة بمقدار صافي أصول أو خصوم الوحدات المندمجة ، ومن ثم اذا ما تم تعديل تقييم الوحدات المندمجة بخصم المبالغ المشار اليها تعين تخفيض رأس مال الشركة الدامجة بمقدار هذه المبالغ وذلك بالاجراءات والأوضاع المنصوص عليها في القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥ في شأن شركات القطاع العام .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
الى ما يلى :

أولاً : تعديل صافي رأس مال الوحدات المؤممة بمقدار الحسابات  
الجارية التى تم دفعها لأصحاب هذه الوحدات كديون لهم .

ثانياً : تعديل رأس مال الوحدات المدمجة فيها وذلك بمراعاة  
الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧١ ممدلاً  
بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما .  
( ملف ٢٢/٢/١٨ - جلسة ١٥/١٢/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم (٧٥٦)

المبدأ :

شركات القطاع العام لا تدخل فى مدلول الحكومة طبقاً لنص  
المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسوم  
التوثيق والشهر - التزامها بإداء الرسوم المستحقة على انتقال  
ملكية قطعة أرض اليها .

ملخص الفتوى :

ان الثابت من الأوراق أن المركز القومى للبحوث كان يمتلك قطعة  
الأرض الأولى المسجلة تحت رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ ، وأنه اتفق مع  
شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير على ابدال هذه القطعة بقطعة  
أخرى سجلت تحت رقم ٦٢٩٦ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم يكون كل من  
طرفي العقد قد التزم بأن ينقل الى الطرف الآخر ملكية العقار الذى  
يملكه ، فالتزم المركز بنقل ملكية قطعة الأرض المسجلة سنة ١٩٦٥  
الى شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير ، والتزمت الشركة المذكورة  
بنقل ملكية القطعة الثانية المسجلة سنة ١٩٧٢ الى المركز القومى



للبحوث ، وعلى هذا الأساس ، فإن العقد المشار اليه لا يعمدو أن يكون عقد مقايضة ، وليس عقد بيع .

ومن حيث أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أن « يعفى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون :

المحررات والاجراءات التي تؤول بمقتضاها ملكية العقارات أو المنقولات أو الحقوق الى الحكومة ٠٠٠٠ » ومؤدى هذا النص أن الاعفاء هنا قاصر على الرسوم المستحقة على المحررات والاجراءات التي تؤول بمقتضاها ملكية العقارات الى الحكومة والهيئات العامة على النحو الذي استقر عليه الرأي في تفسير معنى الحكومة الوارد في هذا النص ، أما المحررات أو الاجراءات التي تنقل بها ملكية العقارات أو المنقولات من الحكومة والهيئات العامة الى الأفراد أو الشركات ، فانها لا تعفى من الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن المحرر الذي نقل به ملكية قطعة الأرض المسجلة تحت رقم ٦٢٩٦ لسنة ١٩٦٢ الى المركز القومى للبحوث ، فإنه يعفى من الرسوم باعتبار أن المركز القومى للبحوث من الهيئات العامة طبقا لأحكام القرار الجمهورى رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٦٨ بإعادة تنظيم المركز ، أما بالنسبة الى نقل ملكية قطعة الأرض الأولى الى شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير ، فإن ذات المحرر لا يعفى بالنسبة الى قطعة الأرض هذه من رسوم الشهر لأن شركات القطاع العام لا تدخل في مدلول الحكومة طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر وعلى هذا الأساس فإن الشركة المذكورة تكون ملزمة أصلا بأداء الرسوم المستحقة على انتقال ملكية قطعة الأرض المسجلة تحت رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٥ اليها ، وإذا كان المركز القومى للبحوث قد اتفق في عقد البذل على تحمله بجميع مصروفات العقد ، فإنه يكون ملزما بأداء الرسوم المستحقة على شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير وفقا لهذا الاتفاق ومن ثم فإن قيام مأهوية الشهر المقررى بالوائلى بتحصيل الرسم

الذي كان مستحقا على الشركة المذكورة من المركز القومي للبحوث، يتفق مع حكم القانون ، ولا يجوز للمركز المذكور استرداد هذه الرسوم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية المركز القومي للبحوث في استرداد رسوم تسجيل العقد رقم ٦٢٩٦ لسنة ١٩٧٢ من مصلحة الشهر العقاري .

( انتهى ٢١٩ في ١٩٧٢/٢/٢٨ )

قاعدة رقم (٧٥٧)

المبدأ :

ترشيح اللجنة الوزارية للتنمية الاجتماعية والخدمات بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٧٦ - حملة الشهادات الثانوية الفنية والمهنية للعمل بإحدى شركات القطاع العام - اقتصر سلطتها طبقا للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٢ بيمضى الأحكام الخاصة بالتعيين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام على الاختيار للتعيين - المركز القانوني للعامل لا ينشأ الا بصور قرار من السلطة المختصة بالتعيين - نتيجة ذلك : عدم أحقية هؤلاء العاملين للعلاوة الإضافية المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بمنح علاوة اضافية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والكليات الخاصة ولو كانت قد أرجعت أقدمياتهم الى تاريخ ترشيحهم بمعرفة اللجنة الوزارية المشار اليها - مناط استحقاق العامل لهذه العلاوة دو الوجود الفعلي بالخدمة في التاريخ الذي حدده المشرع لمنح هذه العلاوة وهو أول يناير سنة ١٩٧٧ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بمنح علاوة اضافية للعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام والكليات الخاصة - يعنى في مادته الأولى بأن تمنح اعتبارا من أول يناير سنة

١٩٧٧ علاوة إضافية للعاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والعاملين بالعاملين بأكبريات خاصة وذلك بالفئة المقررة لهم كل حسب حالته أو الفئة أو الدرجة التي يشغلها ، ولا يغير منح هذه العلاوة من موعد منح العلاوة الدورية المقررة ، كما نصت المادة الثالثة على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أنه يبين من هذين النصوص أن مناط استحقاق العاملين للعلاوة الإضافية المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ هو الوجود الفعلي بالخدمة في التاريخ الذي حدده المشرع لمنح هذه العلاوة وهو أول يناير سنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أن اللجنة الوزارية للتنمية الاجتماعية والخدمات انما تقتصر سلطاتها — طبقا للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ ببعض الأحكام الخاصة بالتمعين في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام — على الاختيار للتمعين ، وهذا الاختيار لا يعدو أن يكون ترشيحا ، وهو بطبيعة الحال سابق على التميعن الذي لا تملكه اللجنة المذكورة ، وهو منوط بالسلطات التي حددها القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام — حسب الأحوال .

ومن حيث أن المركز القانوني للعامل لا ينشأ الا بصحور قرار من السلطة المختصة بالتمعين ، وبهذا القرار وحده تفتتح العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة الادارة ، فمن ثم لا تقوم رابطة التوظيف بين المرشح وبين الجهة التي رشح للتمعين فيها الا اعتبارا من تاريخ صدور قرار التميعن وفقا للأوضاع القانونية المقررة .

ولما كان الثابت أن العاملين المعروضة حالتهم قد عينوا بالشركة بموجب القرارات رقمي ٩٠ ، ٩١ لسنة ١٩٧٧ الصادرين في ٢١ فبراير سنة ١٩٧٧ ، فمن ثم لا يكونون موجودون بالخدمة في أول يناير سنة ١٩٧٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح العلاوة

الاضافية ، وبالتالي لا يستحقون هذه الملاوة حتى ولو كانت قد  
أرجحت أفضليتهم الى تاريخ ترشيحهم بمعرفة اللجنة الوزارية  
للتتمة الاجتماعية والخدمات في أول سبتمبر سنة ١٩٧٦ تطبيقا  
لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه باعتباره متضمنا  
الحكم الخامس .

من أجل ذلك فقد انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع الى عدم أحقية الماملين المعينين بموجب القرارات رقمي  
٩٠ ، ٩١ لسنة ١٩٧٧ الصادرين في الحادي والعشرين من فبراير  
سنة ١٩٧٧ - للملاوة الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٧  
المشار اليه .

## فهرس تفصيلي

### للجزء التاسع عشر

رقم الصفحة	الموضوع
	عمد ومشيخ :
٧	الفصل الأول - الشروط الواجب توافرها لترشيح المدة لو الشيخ
١٠	الفصل الثاني - الشروط الواجب توافرها في الناخب
٢١	الفصل الثالث - كنوف المرشحين
٢٢	الفصل الرابع - الانتخاب والتصين
٥٨	الفصل الخامس - التأييد والنصل
٧٧	ملاوة :
٧٩	الفصل الأول - ملاوة دورية
٧٩	الفرع الأول - في ظل كلاري ٣١ و ١٩٢٩
٨٥	الفرع الثاني - في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
١٢٥	الفرع الثالث - في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
	الفرع الرابع - في ظل القانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
١٩١	
١٨٢	الفصل الثاني - ملاوة ترقية
١٩١	الفصل الثالث - ملاوة تشجيعية

رقم الصفحة	الموضوع
٢١٠	الفصل الرابع — علاوة نظراف
٢١٥	الفصل الخامس — علاوة اعصاب
٢١٦	الفصل السادس — مسائل متنوعة
٢٣٧	عَرَف اِدارى :
٢٤١	عَلَف الصيوان :
٢٤٧	غرفة تجارية :
٢٥٥	غرفة سِلْحية :
٢٥٩	غش وتُدليس :
٢٦٥	عمل تجارى :
٢٧١	قائِدة قانونية :
٢٨٧	قَحْقه وسِلْحة :
٢٩٧	قانون :
٢٩٩	الفصل الاول — طبيعة القانون
٢٩٩	الفرع الاول — علاقه القانون باللائحه
٣٠٧	الفرع الثانى — مجال كل من القانون والقرار الادارى
٣١٠	الفرع الثالث — القانون الموضوعى والقانون الشكلى
٣١٥	الفرع الرابع — روابط القانون العلم وروابط القانون الخِلمس
٣٢٠	الفرع الخامس — علاقه الشريعة الاسلاميه بالقانون الوضعى

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني — سريان القانون من حيث الزمان	٣٢١
الفرع الأول — تاريخ نفاذ القانون	٣٢١
الفرع الثاني — اثر رجعى واثر مباشر	٣٢٨
الفرع الثالث — قانون المرافعات	٣٣٨
الفرع الرابع — القانون الاصلح للمتهم	٣٤٢
الفرع الخامس — تطبيقات لعدم رجعية القوانين	٣٤٣
الفصل الثالث — سريان القانون من حيث الزمان	٣٦٨
الفصل الرابع — تفسير القانون	٣٧٥
الفرع الأول — التفسير التشريعى	٣٧٥
الفرع الثاني — تفسير النصوص القانونية	٣٨٢
الفصل الخامس — مسائل متنوعة	٣٩٥
الفرع الأول — نشر القانون والاعلان به	٣٩٥
الفرع الثاني — عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون	٣٩٦
الفرع الثالث — القانون الواجب التطبيق ( قواعد الاسناد )	٣٩٧
الفرع الرابع — مراجعة مجلس الدولة لمشروع القانون	٤٠١
الفرع الخامس — الدافع الى اصدار قانون	٤٠٢
الفرع السادس — الجهة التى تفصل فى دستورية القوانين	٤٠٤
الفرع السابع — اثر انفصال سوريا عن مصر على الجنسية	٤٠٦

- الفرع الثامن — الحصانة التي أضاعها القاتلون على  
٤١٠ الأموال المنحلة
- الفرع التاسع — الخفاء القاتلون  
٤١١
- قرار ادارى :  
٤١٥
- الفصل الأول — تعريف القرار الإدارى وتمييزه عن غيره  
٤١٧
- الفرع الأول — تعريف القرار الإدارى وتطبيقات له  
٤١٧
- الفرع الثانى — التفرقة بين القرار الإدارى والممل  
٤٣٥ المادى
- الفرع الثالث — التفرقة بين القرار الإدارى والقرار  
٤٤١ القضائى
- الفرع الرابع — التفرقة بين القرار الإدارى والمنشورات  
٤٤٦ والتطبيقات الداخلية
- الفصل الثانى — نهائية القرار الإدارى  
٤٤٧
- الفصل الثالث — نفاذ القرار الإدارى وسريته من  
٤٥٧ حيث الزمان
- الفرع الأول — شروط نفاذ القرار الإدارى  
٤٥٧
- الفرع الثانى — ارتباط نفاذ القرار الإدارى بالمعرف  
٤٥٩ المالى
- الفرع الثالث — سران القرار الإدارى من حيث الزمان  
٤٦٨
- الفصل الرابع — تقسيم القرارات الادارية  
٤٨٤
- الفرع الأول — القرار التنظيمى العام والقرار الفردى  
٤٨٤
- الفرع الثانى — القرار الإيجابى والقرار السلبى  
٥٠٠
- الفصل الخامس — أركان وعيوب القرار الإدارى  
٥١١



رقم الصفحة	الموضوع
	الفرع الأول — هيئة سلامة القرار الإداري والتراض
٥١١	مبحثه
٥١٦	الفرع الثاني — ركن النية وميويه
٥١٦	الفرع الثالث — ركن الاختصاص وميويه
٥٢١	الفرع الرابع — ركن الشكل وميويه
٥٤١	الفرع الخامس — ركن السبب وميويه
٥٧٠	الفرع السادس — ركن الخلية وعيب اسادة استملاك السلطة
٥٩٧	الفصل السادس — سحب القرار الإداري
٥٩٧	الفرع الأول — قرارات لا يجوز سحبها
٥٩٧	أولاً — القرارات السلبية
٦٠٦	ثانياً — القرارات التي تضمنت بقتضاء الجماع
٦٢١	الفرع الثاني — قرارات يجوز سحبها دون تعيد بيدها
٦٢١	أولاً — القرارات المبنية على سلطة معهدة
٦٣٩	ثانياً — القرارات المتصوفة
٦٦٥	الفرع الثالث — مصاد السحب
٦٨٢	الفرع الرابع — النسخ الضمني
٦٨٢	الفرع الخامس — آثار سحب القرار الإداري
٦٨٧	الفصل السابع — الرقابة القضائية على القرارات الإدارية
٦٨٧	الفرع الأول — نطاق الرقابة القضائية على القرارات الإدارية
٧٠٨	الفرع الثاني — وقف تنفيذ القرار الإداري القضائي

الرقم	الموضوع	الصفحة
٧٢٠	الفرع الثالث — إنهاء القرار الإداري والتعويض عنه	٧٢٠
٧٢٢	التصل الثاني — مسائل متنوعة	٧٢٢
٧٤٩	قضايا عام :	٧٤٩
٧٧٧	قضية :	٧٧٧
٧٨١	قسم قضايا الأوقاف :	٧٨١
٧٨٧	قضاء شرعي :	٧٨٧
٧٩٣	قطاع عام :	٧٩٣
٧٩٥	الفصل الأول — المملكون بالقطاع العام	٧٩٥
٧٩٥	الفرع الأول — التعيين وإعادة التعيين	٧٩٥
٨٣٤	الفرع الثاني — مبدأ الخبرة والخبرة السليمة	٨٣٤
٨٤٣	الفرع الثالث — رواتب وبدلات وعلاوات ومكفلات	٨٤٣
٩١٩	الفرع الرابع — لجان شئون العاملين والتقارير عنهم	٩١٩
٩٣٠	الفرع الخامس — تسوية الحالة	٩٣٠
٩٥٧	الفرع السادس — الترقيعية	٩٥٧
٩٦٠	الفرع السابع — النقل والتسحب والإعارة	٩٦٠
٩٦٠	أولا — النقل	٩٦٠
٩٦٦	ثانياً — التسحب	٩٦٦
١٠١٠	ثالثاً — الإعارة	١٠١٠
١٠١٥	الفرع الثامن — الإجازة	١٠١٥
١٠١٥	أولا — إجازة مرضية	١٠١٥
١٠٢٨	ثانياً — إجازة وضع	١٠٢٨

الموضوع رقم الصفحة

١٠٣٢	ثانيا - الاجازة الاستثنائية طبقا لمقتضى المادة ١١٢
١٠٣٤	لجنة ١٩٦٣
١٠٤٨	رابعا - اجازة دراسية
١٠٦٣	خامسا - المقتبل التقدي للاجازات
١٠٦٣	الفرع التاسع - الضاميات
١٠٦٣	اولا - التحقيق
١٠٦٦	ثانيا - المخالفات التأديبية
١٠٧٧	ثالثا - الجزاءات التأديبية
١١٠٦	رابعا - القرار التأديبي
١١١٢	خامسا - الوقت من العمل
١١١٧	سادسا - الدعوى التأديبية
١١٤٢	الفرع العاشر - انتهاء الخدمة
١١٤٢	اولا - الاستقالة
١١٤٣	ثانيا - الانقطاع عن العمل
١١٥٢	ثالثا - التفصيل
١١٨٨	التفصيل الثاني - شركات القطاع العام
١١٨٨	الفرع الاول - تأسيس شركات القطاع العام وأهليتها
١١٩٤	للتماثل وانقضائها
١١٩٤	الفرع الثاني - شركات القطاع العام من اشخاص
١٢٠٨	القانون الخاص
١٢١٤	الفرع الثالث - طبيعة العلاقة بين العاملين وشركات
١٢٢٠	القطاع العام
١٢٢٥	الفرع الرابع - حصة العاملين في ارباح الشركة
١٢٢٦	الفرع الخامس - اسكان العاملين بالشركة
١٢٢٥	الفرع السادس - نشاط اجتماعى ورياضى
١٢٢٦	الفرع السابع - جداول ترتيب الوظائف

٢ - موسوعة الخرافات والرسوم والنقش : ( ٢٦ مجلدا - ٢٦ الف  
صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها بحكمة التقاضي وذلك بشأن الخرافات والرسوم والنقش .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢٦ مجلدا - ٤٨ الفصفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء - ١٢  
الفصفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة الطبية للأمن الصناعي  
بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث الطبية التي تنفلونها المراجع  
الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوروبية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ أجزاء ٣ آلاف  
صفحة ) نُفِذَتْ وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية  
والطبية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - الفين صفحة ) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢  
وبما بعدها ) .

( نُفِذَتْ وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء -  
الفين صفحة ) ( نُفِذَتْ وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال  
عام ١٩٨٧ ) .

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية  
والطبية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٢٧٠ جزء ) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وبقية الدول العربية  
بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا إبداعيا ...

## ٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : ( ٥ أجزاء -

٥ آلاف صفحة ) : ( ١٩٦٤ - ١٩٦٥ )

ويتضمن شرحا وافيا لموضوع هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

## ١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : ( ٣ أجزاء - ٢٢ آلاف صفحة )

وتتضمن عرضا إيجازيا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

## ١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والمحافظ : ( سبعة أجزاء - ١٧ آلاف

صفحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المبرر المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

## ١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلدا -

٢٠ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وإيجازيا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

## ١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : ( جزآن ) .

ويتضمن شرحا وافيا لتصوحي هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية والأجنبية إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .  
المبدأ :

**١٤ - التعلق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : ( ١٩٥٩ جزء ) .**

ويتضمن شرحا وانيسا لتصميم هذا القانون ، مع المقارنة بالتوانين المربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

**١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية :** التي اقرتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا وزنيا ( ٢٥ جزء مع الفهارس ) .

**١٦ - الموسوعة الانكليزية الحديثة لفئة جدة :**

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة - جدينة جدة - بالكلية والسورة ٢ .

**١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة :** وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفكلاوى الجمعية الصومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .







# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكاهاني - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي - القاهرة**

